

4836
51A

حاشي
تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للامامين الفهامين والامامين القدوتين العلامة الدارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة غاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المكرمة
نعمد الله الجميع برحمته امين
(الجزء السادس)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

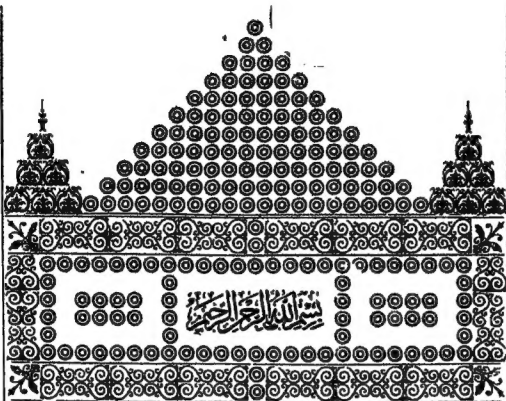
بإتدنه قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بهما جدولاً وحملت التعقيباً تابعة لحاشية الشرواني

(و رجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يطلب من المكتبة الفقارية الكريمة بالزاد فخره على

لنا محمد طه

مطبعة مصطفى محمد
صلى الله عليه وآله وسلم



كتاب النصب

(كتاب النصب)

(قوله له) الى قول المتن قور كبد اذ في النهاية (قوله ظلم) ثم ان كان من حرز مثله خفية سمي سرقة او مكافق قبحر اذ سمي بخاربة او مجاهر تواعده الحرب سمي اختلافاً ما كان جسد ما تو عن عليه سمي خيانة بر ماوى ام مجبري (قوله وقيل الخ) اي زيادة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكام دليل ما ياتي قرياً وكافة من قد الخ قال شيخنا وهذا المعنى الشرعي اعم من كل من اللغويين لان الاستيلاء اعم من الاخذ لضموله المانع فدا على غير الغالب من ان المعنى الشرعي اخص من اللغوي ام مجبري (قوله فيه) اي الاستيلاء وكذا اخبر من (قوله مع المالك الخ) اي او غيره متعاضداً ما كان المالك واتباعه مثلاً اما المبيع العام كان منع جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك ام عش (قوله من سقى ماشيته الخ) اي كان حبيسه متلاً فيرتب عليه عدم السقي فلا يناق قوله بعد وان قصا منه معناه ام عش (قوله وقارن هذا) اي تلف ذلك بما ذكر (قوله بانه) اي المتسبب في التلف (ثم) اي في الشاة (قوله ما ياتي عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شريك غور ماء عين ملكه ولشركائه فيس ما كان يسقي بها من الشجر ونحوه ام وجه التأييد ان ابن الصلاح من حيث نسبت اليها متين ولولا هذا وكذلك المعنى التي اعدت معصومها السقي زرع فاهامدة بحسب القصد من حيها اذ ذلك الزرع وعليه فتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان متناً في مسألة الزرع فيا اذا لم يكن الماء معداً له كاه الامطار والسيول ونحوهما ام عش (قوله قيل قول المتن الخ) اي في باب احياء الموات سيد عمر ورشيدى (قوله فيمن عطل الخ) اي في شاة وحقله (قوله او كلبا الخ) خرج به المقور وكذا ما لا منع به ولا ضرر كالقواسق الحسن فلا بد عليه ولا يجردها بر ماوى ام سم على منعه وهو ظاهر ام عش (قوله وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خرا الخ فكانه قال شمل اي الحق الخ والكلب المحترمين وسائر الحقوق الخ (قوله وكافة ما من الخ) لعله عطف على قوله كذا في متحرير يوم انه قال كابطال حق متحرير عبارة النهاية

(كتاب النصب)
(هو) لئلا اخذ الشيء ظلماً
وقيل بشرط المجاهرة وشراً
(الاستيلاء) ويرجع فيه
للعرف كما يتضح بالامثلة
الآتية وليس منه منع
المالك من سقى ماشيته أو
عرسه حتى تلف فلا ضمان
وان قصد منعه عنه على
المتعمد فارق هذا هلاك
ولده شاة ذبحها بانه ثم اتلف
غذاه والولد المتعين له ما تلاف
امه بخلافه هنا وهذا الفرق
يتأيد ما ياتي عن ابن الصلاح
وبغيره قيل والاصح ان
السمن ويأتي قيل قول
المتن فان اراد قوم سقى
ارضهم فيمن عطل شرب
ارض الغير ما يؤيد ذلك
(على حق الغير) ولو حراً
وكلباً محترمين سائر الحقوق
والاختصاصات كحق متحرير
وكافة ما من قد بسوق او

(قوله وليس منه الخ) اعتمده مر

(كتاب النصب)

لا يرجع منه والجلوس عليه وجعله في موضع الوطء مال مودة به غير منقول لما تقدم في الأقرانها ما لو وجب عليه الجلوس عليه
 المترتب عليه الضمان الا قد عدل على اعم منه كما قرر ليسكن التعريف بما لا فراد النصب الحرم الواجب فيه الرد والامتنان غير
 بانها من غير المال بقوله ولا يضمن الخرف فيه احسن خلافاً لمن انصرف لمصلحة امله (٣٣) عدواً اي على جهة التمدى والقلم ونحوه

نحو ما روي ما يؤخذ بسوم
 واما فتوحه كتب طه
 الوصل الى حجره او داره
 ولا يرده عليه ما لو اخذ مال
 غيره يظنه مالاً فانه يضمنه
 ضمان النصب لان الثابت
 في هذه الصورة حكم النصب
 لاحيقته قاله الرافعي فظراً
 إلى ان المتبادر والغالب
 من النصب ما يقتضي الاثم
 وعبرة الروضة بغير حق
 واستحسن لانها تشمل هذه
 الصور فوقتعي ان الثابت
 فيها حقيقة النصب نظر إلى
 ان حقيقة صادقة اعتناء
 التمدى إذ التصديق بالحد
 ضبط سائر صور النصب
 التي فيها اثم والتي لا اثم فيها
 واستحسن الرافعي زيادة
 قولا يخرج الرقبة وغيره
 زيادة لاعتى وجه اختلاس
 او انتهاب وردا بان الثلاثة
 حارجة بالاستيلاء لانياه
 عن القهر والطعن والتنظير
 في هذا بادعاء ان الرقبة
 نوع من النصب أفرد بحكم
 خاص فيه نظر وصيغتهم
 بافرادها يباب مستقل
 وحصلها من مباحث الجنائيات
 قاض بخلافه واخذ مال
 غيره بالحال حكم النصاب
 وقد قال الغزالي من طلب

وشمل الاختصاصات كحق متعبر ومن قد بنى مسجد أو شارح الخ (قوله لا يرجع منه)
 وصف لسوق أو مسجد اي بان كان جلوسه على امرئ شدي (قوله والجلوس عليه) اسقطه التابوا شرح
 المنهج وقال الجبيري قوله من قد بنى مسجداً فخر ان لم يتول على عهده شيئا (قوله وجعله) اي المصنف
 (قوله حبة الرغيف مال) مفقود للجلوس (قوله مراده الخ) الخلة خبر المجل (قوله وعبر امله) اي بدل حق
 الغير (قوله غير متول) يفتح الواو ان كلام المصباح صريح في ان ما كان حصة للبال مفقود ما كان حصة
 للالك اسم فاعل ام ع (قوله كاتمر) اي بقوله ولو خرا الخ (قوله عن غير المال) اي غير المتول كما مر
 انما (قوله والظلم) عطف تصدير (قوله نحو حارة الخ) كاخوذ باحثة (قوله الى حجره الخ) اي بخلاف
 ما ظهر الى محل قريب منه وليس له عليه يد كالسجدة ام ع (قوله ولا يرده عليه) اي جمع التعريف (قوله
 لان الثابت) علة لعدم ورود (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي ان الثابت في هذه
 حكم النصب لا حقيقة متوهم وهو ظاهر إلى ان النصب يقتضي الاثم مطلقاً وليس مراداً وإن كان غالياً
 وعلى هذه يتم التعريب بخلاف ما في الشرح قال التابوا الحق قلاع الشباب الرمي والذي يحصل من
 كلام الاصحاب في تعريف النصب انه انما هو ضامن الاستيلاء على مال الغير عدواً او ضامناً بالاستيلاء على مال
 الغير بغير حق وانما الاستيلاء على حق الغير عدواً انه قال الرشيدي زاد النصاب سم على ما ذكره حقيقته
 لاضمانه الى ائمال وجوب رد فقط الاستيلاء بتداعي عثم غير مال كاخذ من جين الغير يظنه له (قوله
 وعبرة الروضة) اي بدل عدوانا (قوله بغير حق) خبر وعبرة الخ (قوله لانها تشمل الخ) يمكن حل
 العنوان على ما يشمل العدوان في الواقع ويشملها ايضاً اسم عبارة الرشيدي بل قد يدخل الصورة المذكورة
 مداعاة انما من غير الغالب ام (قوله إذ القصد) علة لعل قوله لانها تشمل الخ للاستحسان (قوله وغيره)
 اي واستحسن غير الرافعي (قوله وردا) اي الرافعي وغيره (قوله بان الثلاثة حارجة الخ) يتأمل ام سم
 (قوله لانياه عن القهر والتبعية) محل تحقيق ان اخذ ما من ماله ام سم (قوله في هذا) اي في اخراج الرقبة
 ونحوها ام ع (قوله جارة الرشيدي) اي في الرد المذكور ام (قوله واخذ مال) اي قوله قال في المعنى (قوله
 له حكم النصاب) اي وإن لم يحصل طلب من الأخذ كالدار على مجرد العلم بالمال صاحب المال دفعه حياء
 لامرءة او رغبة في غير ماله لم يحصل عقد يوجب مالاً يكون متلاوياً في ان ياكل معهم وعلم ان ذلك مجرد
 حياهم من حلو عندهم ام رشيدي (قوله في الملا) ليس يقيدوكذا الطلب ليس يقيد كما تقدم انما (قوله
 وهو كبيرة) إطلاقه شامل للبال وقل للاختصاصات ومال اقام لساناً من نحو مسجد او سوق ويكون
 كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو اولى من غضب نحو حبة البراء للمفعة بما كثروا لايذاء الحاصل بذلك اشداه
 ع (قوله عبارة المعنى والنصب كبيرة) وإن لم يبلغ المصوب صاحب سرقة (قوله نصاباً) اي صاحب سرقة وهو ربيع
 دينار (قوله ويواضه) اي ناقلة اس عبدالسلام (قوله ومع عدمه) اي عدم الاستحلال (قوله وكان هذا
 التنصيص الخ) اي لعل سبب هذا التنصيص للارودي الخوا لا يصريح المذهب بهذا ولا حاجة لعموه
 للارودي ام ع (قوله وان فعله) اي وعلم حرمة ام ع (قوله في هذا) اي ان اراد المأمور نحو الطن قول
 المتن فلو ركب دابة او لوقل الدابة وما لكها راكب عليها ان اخذ راسها وسيرها مع ذلك فيعتل ان

(قوله واستحسن لانها تشمل هذه الصورة) يمكن حل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع ويشملها
 ايضاً (قوله بان الثلاثة حارجة بالاستيلاء) يتأمل هذا في الاختلاس (قوله لانياه عن القهر والتبعية)

من غير مالا في الملا دفعه اليه لاعت الحماقة من يملكه لا لعل لا تنصرف فيه الاصل في انا الكتاب والسنة واحكام الامم وهو كبيرة
 قاله الحارثي ان يبلغ صاحباً او اعترضه نقل ان عدالة الامم على غضب الحمة ومرتبة كبيرة لكن توقفه الاذعي
 ورواه اطلاق الماوردي الاجماع على ان فعله الاستحلال من لا يحق عليه كعموم عدمه فسق وكان هذا التحصيل انما هو من جهة حكاية
 الاجماع عليه ولا يصح مذهب ان استحلال ما تخرجه ضروري كعمور لمصلحة مالا فلا وإن فعله فتنقل له (قوله ركب دابة)

لا يكون غاصبا لانه لا يعدم مستويا عليها مع استقلال مالكها بالركوب بدليل انها لو تازعها بها أو ألتفت
 شيئا حركها لراكب واختص به الضمان سم على حج أقول وصرح بعدم الضمان ما ذكره الشارح مر
 اى والتعطف في المار من الملو سخر وجلا وادبته حلفت الدابة في صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد
 صاحبها مع شوقه وأقول وبصرح به الشارح ايضا قيل قول المتن ولو دخل داره (قوله لغيره) إلى قوله وافتى
 القاضى في التباينة لا لقوله اى وان اعتدلى المتن وقوله اى جمع إلى المتن (قوله وان كان هو) اى مالكها (قوله
 بمحضوره) انظر مفهومه اه سم (قوله فسيرها) اى أو ساقها أو أشار إليها بيمينه بنش مثلا في يده خيمته اه
 حش (قوله فانه يضمن) اى المالك ش اه سم وقال الرشيدى لعل صورته انه وضعه ليقضى حاجته مثلا ثم
 يأخذه اذ يبعدان مالك الدابة لو كان قاصدا نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة ودلت الحال على
 اذنه لوقد إيساله إلى عمله انه يضمن فراجع اه أقول ويؤيده قول الشارح الى لم تدل قرينة الحال الخ
 (قوله مالكه) اى المتاع قول المتن (أو جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل
 منهما غاصب ولا يزول النصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يربى بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه
 فلو تلف فيني ان يقال ان تلف في بدالتي قرر الدعيان عليه وبعد انتقاله ايضا عنه فكل القرار لكن هل
 لكل أو نصف فيه نظر ويظهر الاول سم على صحيح وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ يني ان ياتى مثل ذلك
 فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت وقوله فكل القرار لعل المراد به ان من غرم به منهما لا يرجع على
 الاخر اى يشي لان المالك يأخذ من كل منهما بدل المصوب وهو يظهر الاول وقد يقال الاقرب الثاني
 لدخولهما في ضمان كل منهما وتساويهما في كونها في يد واحد منهما اه وشروقه وقد يقال الخ اليمين
 القليوبى الجبري عن البرماوى انظر لو كان الفراش هل يضمن جميعه او قدر ما استولى عليه ولو تعدد
 الغاصب على فراش كثير فهل يضمن كل منهم الجيع او قدر ماعد مستويا عليه فقط والذي يظهر الثاني
 فهما اقول المتن (نوجس الخ) خرج بالجلوس منه إلى بعينه بغير حل فليس غصبا اه بغيرى (قوله
 أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثيرا من المشى على ما يدرى في ضمن الجامع الاخر من القراوى والياب
 نحو وما يني ان على الصان ما لم تعم القراوى ونحوها المسجد بان كان صغيرا أو كثرت والا فلا ضمان
 . لاحرمة لتدنى الواضع بذلك اه وحش (قوله على الرجل الاخرى) اى الخارجة عن الفراش قول المتن
 (على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدابة والظاهر ان الفراش منالو عليه فيؤخذ
 من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق سم على صحيح اى
 بان الفراش لما كان معدا للانتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا من الوجه الذى قصد منه فسد
 ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بياق المقولات وبديل الفرق عموم قول الشارح مروا فهم
 كلام المصنف اعتبار النقل اه وحش (قوله كغرض مصاطب البرازين) اى لمن له عندهم حاجة اه

لغيره بغير اذنه وان كان هو
 المسير لها بخلاف ما لو وضع
 عليها متاعا بغير اذنه بمحضوره
 فسيرها المالك فانه يضمن
 المتاع ولا يضمن مال السكة
 الدابة اذ لا استقلاله عليها
 (أو جلس) أو تحامل برجله
 كما قاله البغوى اى وان اعتد
 معاه على الرجل الاخرى
 فيها يظهر (على فراش) لم
 تدل قرينة الحال على اباحة
 الجلوس عليه مطلقا أو
 لباس مخصوصين كغرض
 مصاطب البرازين

هل يتحقق ان أخذ ماعظه ماله (قوله خلاف ما لو وضع عليها الخ) اعتمدهم (قوله بمحضوره) انظر
 مفهومه (قوله فانه) اى المالك ش (قوله في المتن أو جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس
 اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول النصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يربى بالرد للمالك
 أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فيني ان يقال ان تلف في بدالتي قرر الدعيان عليه وبعد انتقاله ايضا عنه
 فكل القرار لكن هل لكل أو نصف فيه نظر ويظهر الاول ولو قل الدابة ومالكها راكبا عليها بان
 أخذ راسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يعدم مستويا عليها مع استقلال مالكها بالركوب
 بدليل انها لو تازعها أو ألتفت حكمها لراكب واختص به الضمان (قوله أو تحامل الخ) اعتمدهم
 (قوله في المتن على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدابة والظاهر ان الفراش مثال
 وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق

نهاية (قوله) أي جمع الخ) الأولى استقامى (قوله) للحصول غاية الاستيلاء) إلى قوله كافي الروح حتى (قوله) ولم يقصد الاستيلاء) كذا في شرح المنهج وهو عطف على قول المصنف وإن لم يقصد (قوله) كافي (الروضة) مستند اه عش (قوله) وهو صوب الخ) عطف على نظر الخ (قوله) في منقول الخ) وعمل اشتراط نقل المنقول في الاستيلاء عليه في منقول ليس يده فأن كان يده كوديعة أو غير ما نفى انكاره فغصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الأصحاب شرح حر اه سم قال ع ش قوله حر او غيرها من سائر الامانات وقوله فغض انكاره فغصب ينفى ان عمل ذلك ما اذا بدل القرينة على ان انكاره لغرض المالك كان خاف عليه من ظلمته بزعامة اه (قوله) غير ذلك) أي الدابة والفراسيخ وغير ما يأتي في شرح حرفي الثاني توجه واه اه عش (قوله) وهو كذلك) خلافا للفتي عار بموكلهم المصنف قديمهم ان غير الدابة والفراسيخ من المنقولات لا يدينهم النفل وهو صرح صاحب التصحيح والمستندة لا الفرق بينهما وبين غيرهما واستخدام المذكر كروب الدابة كذا حره ان كج اه (قوله) خلافا لقرول جمع) إلى قوله لم يضمنه في هذه المقالة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا يضمن النفل ان قام اقول وهو كذلك وانما يحسن مقابلة قول هؤلاء بان النفل كافوا عن عى عن القصد اه سيدعر (قوله) على ان ما يأتي الخ) عبارة الثانية ولادليل لهم فيما يأتي في الدخول للفرج لان الاخوان الرفع استيلاء الخ اه (قوله) الا ان يفرق بان الخ) فرقا هذا وسيد حره اه سم (قوله) لو اخذ يدين الخ) قياسه انه لو اخذ برام دابة او راسها ولم يمسها لم يكن غاصبا اه عش (قوله) لم يضمن بوجه ظاهر اذا استيلاء اه سم (قوله) قال بعضهم الخ) اعتداه الفتى كما مر وكذا الثانية عبارتها وقال البغوى انه لو بيعت عبده غيره في حاجته بغير اذن سيده لم يضمنه مالم يكن انجسيا او غير غير ضعيف فقدر رجس خلافا الى التاورونفل عن تعليق البغوى اخر العارية ضمانه اه (قوله) عبارة غير

(قوله في المتن فخاصبوا لم يتقله) قال في القوت الاتي اي من التبيين المتولي لما حكي الوجهين في الجلس
 على البساط فيما إذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فازجعه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يتبع
 المالك من التصرف فيملوا اذ لم ضمن فممن كان لا استرقاه عوض في العادة ضمن مثله وان كان
 مع المالك من التصرف فيملوا اذ صار ضامنا كذا اطلقه الرافعي وقياس ما يأتي في القمار ان لا يكون ضامنا
 الا نصفه قلتوه به صرح شيخه القاضي الحسين فيما اذا جره المالك فله جزر فيجزو تنزيل كلام المتولي
 عليه ويجوز ان يقال اذا كان بمنحه من التصرف فيه كاذكر وهو اقوى من ماله كقوى كونه غاصبا للكل
 لما يأتي في القمار اذا عرف هذا اقول المتهاج فخاصب بحبله على اذ اذ اثبات النصب اعم من الكل او
 البعض فان لم يكن المالك معه على البساط فخاصب للكل وان كان فخاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله
 فازجعه اي عن البساط بان منعه من الجلوس عليه بدليل مقابلة ذلك بقوله وان تركه على البساط قوله ضمن
 اي اجمع كما هو ظاهر وقوله فان كان لا يتبع المالك اذ لم ضمن على نظران كان جلس مع المالك إلا ان
 يعرض صرف عن قصد الاستيلاء بان جلس لحو اختيار ليه او عرض امر المالك فظهر عدم الضمان كالمو
 دخل الدار للنحو الترحج وقوله وقياس ما يأتي في القمار الخ اي لان الفرض مشاركة المالك في الجلوس عليه
 كابدل عليه قوله الاتي قول المتهاج الخ وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه تفصيل لقوله اعم الخ وهذا يظهر
 كلام الشارح (قوله ولو لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمد مر (قوله واهم المتن انه لا بد منقول الخ) وعلى
 اشراط نقل المتولي في الاستيلاء عليه في متولي ليس يده فان كان يده كديمتي غير ما نفس انكار غضب
 لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر وعبر الباب بقوله ونقل المتولي كاليح اه وقضيته
 ان مجرد دفع المتولي الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون عيبا بخلاف الخفيف الذي ينال باليد (قوله حلاقا
 لعلو الخ) في هذه المقالة لطر لا عدم الضمان لا يابل اهلا بد من النقل (قوله الا ان يفرق بان الخ)
 غرقوا بهذا وسيدكر مر (قوله واهم اشراط النقل الخ) ثم حكاه ما يأتي عن غيره احبوا ما يتعلق به كذا شرح مر
 (قوله لم يضمنه) ووجه ظاهر اهلا استيلاء (قوله قال بعضهم بخلاف بعثني حاجته الخ) وقول النسي اهلا

واحد أخذ يدقن غيره وهو له بسبب (٦) تيمم لم يفته من مكانه إلى آخر أو قله لا بقصد الاستيلاء عليه أي بناء على خلاف ما مره

والرو حتم لم يمتنع كذا ان
انتقل من محل باختياره
أو ضرب ظالم من غيره
فائق لأن الضرب ليس
باستيلاء نعم ان لم يمتنع
إلى الدارسه يمتنع ولو زلق
داخل حمام مثلا فوقع
على متاع لغيره فكسره ضمه
ولا يضمن صاحبه الزاقي
الان يضمنه بالمر بحيث
لا يراه الداخل ووجده له
علاوى المرفيد المتاع
دون الزاقي بولو دفع عبده
إلى غيره ليلحقه رققة مائة
وان استعمل في مصالح تلك
لحقه رققة المتعلقة به بخلاف
استعماله في غير ذلك وأهم
الترايضانه لا فرق فيما
بين حضور المالك وغيبه
لكن في اقتل التولى ان
هذا ان غاب أي وحيد
يضمن الكل ولا اشتراط
ان يرجعه أو يمنعه التصرف
فيه وحيد اذا جلس أو
ركب معه لا يضمن الا
التصفي وان ضحك المالك
بناء على ما ياتي عن الأذرى
قال التولى ولورفع برجله
شيئا بالارض لينظر جنسه
ثم تركه فضا على يمينه قال
شارح ونظير من رفع حادة
برجله ليصل مكانها اه
ويتعين حملها على رفع
ليس فيه اتصال المرفوع
عن الارض على رجله بال
ضمته لما هو ظاهر ان الاخذ
بالرحل كوي باليد في
حصول الاستيلاء وأحق

واحد (ج) عبارة التاقي صرح كثير بأنه لو أخذ يدقن الخ اه (قوله أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا
الضرب لا يقتضى عن البعث في الحاجة ويحجب بأنه استعمال اه سم (قوله ضمه) ويوجه بأنه لا ترتب
عدم رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو ضحك قصاصن طائر اه ع ش (قوله مثلا) أي أوفى السوق ونحوه
(قوله ضمه) أي أوفى المتاع (قوله الا ان وضحه) أي صاحب المتاع وكذا الضمير في قوله هو وجد (قوله له)
أي المتاع ش اه سم (قوله ووجد الخ) صوابه وان وجد له (قوله في يد المتاع الخ) أي لعذر الزاقي
يكون المتاع بحمل ليرد الداخل اه ع ش وقوله صوابه وان وجد له الخ قد يقال هذه الغاية عتاقا لاعتادها
من كون المقدور أولى بالحكم وانما الموافق لما وان لم يجد له الخ (قوله أو أوفى المتاع) أي قوله وأحق القاضي
في التاقي لا لقره من الأذرى (قوله أو أوفى المتاع الخ) والقوت انما حكى التولى الوجهين في الجلس
على البساط فيما اذا كان المالك غائبا فان كان سائرا فارجعه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع
المالك من التصرف فيه ولو اراد لم يضمن ممن كان لا يستتر فاعرض في المادة ضمن اجرة مثلهم ان كان يمنع
المالك من التصرف فيه صار ضامنا كذا اطلق الزاقي ويقياس ما ياتي في المقارن لا يكون ضامنا لانصفه فلك
وبه صرح شيخه القاضي الحسين فيما اذا جره المالك فلم يجر فيجوز تنزيل كلام التولى عليه ويجوز
ان يقال اذا كان يمتنع من التصرف فيه كما ذكره هو اقوى من مالكة يقوى كونه غاصبا لكل لما ياتي في
المقارن اذا عرفت هذا فقول المتاع فغاصب يجب حمله على ارادة اثبات التصرف اعم من الكل أو البعض فان
لم يكن المالك سمع على البساط فغاصب لكله وان كان فغاصب لنفسه اه كلام القوت وقوله فارجعه أي
عن البساط بان منعه من الجلوس عليه فقوله ضمن أي الجميع كما هو ظاهر وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه
تفصيل لقوله اعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح اه سم بحذف (قوله لا فرق فيما) أي في الدابة والفرش
أي غصبا وخائفا (قوله ان هذا) أي غصبا (قوله والا) أي ان كان سائرا (قوله ان يرجعه) أي
الراكب أو الجالس المالك عن الدابة أو الفرش بان منعه من الركوب أو الجلوس (قوله أو يمنعه) أي
الراكب أو الجالس المالك (قوله فيه) أي في الدابة أو الفرش (قوله وحيد اذا الخ) مفهوما انه اذا لم يرجعه
لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا أي الا لاجر قوه هذا المقوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه
مر اه سم (قوله الا التصفي الخ) أي وان استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط خلا فالأذرى مر اه
سم أي في النهاية (قوله وان ضحك المالك الخ) فاقوى ظاهر احاطة انه لا دة في غير المالك ان يكون قويا
أو ضعيفا جاد أو قياسي ما ياتي فيما اذا كان المالك في الدار وكان الداخل فيها ضعيفا الخ من انه لا يكون غاصبا
لشئ منها هنا كذلك الان يفرق بان اليد عن المتقول حصة وعلى الدار حصة اه ع ش والاقرب
تدوم الفرق (قوله على ما ياتي الخ) أي في شرح الان يكون ضعيفا الخ (قوله اتصال المرفوع) أي بجميع
اجزائه قوله والا بان اتصال كل به الارض (قوله من نحو غاصب الخ) عبارة تشرح مر ولو اخذ شيئا
لغيره من غاصب أو سيج حصة ليرد على مالكة حلق في يده قيل امكان رد له لم يضمن ان كان الماخو ضمه غير
أهل الضمان كحرقه وقرن المالك للآخر وان كان معه ضالفت خلا للسبي واطلاق الماوردى وان كبح
لغضبان محمول على هذا التفصيل انتهت اه سم قال ع ش وقوله مر وان كان ممر ضالغا قضيته انه لو وجد

بعثه غيره في حاجة لا يغير اذن سيد لم يضمنه مالم يكن اجمعا أو غيره من ضعيف قد قدر جميع خلافة في الاتوار
وتقل عن تعليق المعوى آخر العارية ضحانه تشرح مر (قوله أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب
لا يقتضى عن البعث اجمعا ويحجب بان الحب استعمال (قوله ولو زلق داخل حمام الخ) كذا تشرح مر
(قوله الا ان وضحه) أي صاحبه كذا الضمير في قوله هو وجعل قوله له أي المتاع تشرح مر (قوله ووجد الخ)
مفهوما انه اذا لم يرجعه لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا أي الا لاجر قوه هذا المقوم يدل عليه
ما مر عن القوت لكن نازع فيه مر (قوله الا التصفي الخ) أي وان استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط
خلا فالأذرى مر (قوله ويتعين حملها الخ) كذا تشرح مر

وابن كعب انه يضمنه بوضع يده عليه وايد الركشي للاول باخذ الحرم ميديا ليدويه مردود بان هذا حق الله فيساع فيه وسياق عن الشيخين في شرح الابدية المرتبة ما يصرح بالثاني والحق النزي بالصدق غيره اذا عرف مالكة بخلاف من لم يعرفه او لم يرد رده او قصر فيه فانه يضمنه مطلقا لتقصيره ولو سخر ظالم قبرا مالكا دابة يده على عمل فلتقتضي بدمالكلم يضمنها المسنة وعليه اجرة مثل ذلك العمل ولو سقيت او انقذ بكرة إلى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع الية (ولو دخل داره ووازججه ثوبا) اي اخرجها منها فخاصصه وان لم يقصد الاستيلاء لان وجوده يفي عن قصده وقيداه بان يدخل باهله على هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخوله لهما لاجرام وقد قطع الامام بعدم ضمان لكن رجح ابن الرفعة: غصب كما اقتضاه المتن كاصله قيل وقصره الروضة واصلا بمصولة المصوم منه حصوله هذا بالاولى في قولها (او اخرج اي اخرجها عنها) (وقبر على الدار) اي منه التصرف فيها وهذا لازم للازعاج المصحح به امره باللازم من جملة حديثه

متاعا مع سارق او منتهب وعلم انه اذا لم ياخذ منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ ما خذوه منه ليرده على صاحبه ولو بصور شرع افاته يضمن حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا يرجع له بمحضه على مالكة لعدم اذنه في ذلك وقد ترقب فيحيث غاب على القن عدم معرفة مالكة لوقوع يد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك هو لا يرضى بضياعه حتى ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يغرم من صاحبهم ان شخص يحوز على نية عود مالكة فيقتل حيث تلحق يضمنه اولافيه نظرو الاقرب الثاني العلم برضا صاحبه اذ المالك لا يرضى بضياعه ماله ويصدق في انه تولى رده الى مالكة لان التية لا تعرف الا من هو الاصل عدم الضمان وفي الباب فرع لو دخل على حد ابطر على الحد ينفار شرارة احرق ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه اما فلو كذا الاضمان عليه لو طار شرارة من الدكان واحرق ثوبه شيئا شيئا او قد الكور على المادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشوارع نفسه او قد لا على العادة وتولمته ذلك فانه يضمن لان الارتفاق بالشوارع مشروط بسلامة العاقبة وفي الباب فرع من دخل نعله في مسجد وجد غيره عالم يحمله لبها وان كانت لم اخذ نعله وله في هذه الحالة ينهاه واخذت بقيمة نعله من ثمنها ان علم انها لم اخذ نعله والا فهي لثقة وفي الباب فرع من اخذ انسانا ظنه عبدا حبة فقال ان احرقوه عبد فركه فابقض من اكله عرش وقوله من اخذ انسانا ظنه اخ باقى في الشرح مثله (قوله لم يضمنه) مرانفع عرش استرجاعه اليمين القلب (قوله للاول) اي عدم الضمان (قوله بالثاني) اي الضمان (قوله والحق النزي) اي قوله ولو سخر اخ كان الاول ذكر مقيل قوله واطلق الماوى (قوله من لم يعرفه) ملاقام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة اه سم (قوله مطلقا) اي صدقا كان الاخذ ولا (قوله يده) صفة دابة اي كاتمة يده اه سم (قوله الان سابقا الخ) ظاهره وان جهلا اه سم قول المتن (داره) اي دار غيره نهاية ومضى (قوله اي اخرج) الى قوله وقيداه في النهاية والمضى (قوله لم يقصد استيلاء) اي بان اطلق او قصد اخذ الرجل ومنه من المرد لها والتصرف فيها حتى يكون مستويا عليها اما لو قصد اخذ الرجل ليسخر في عمل من غير قصد منعه له عنها لا يكون غاصبا لمال المالك استيلائه عليها اه عرش وسياق عن سم ما يورثه (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور مجرد تصوير لا شرط من اه سم عبارة النهاية وسواء في ذلك اكان باهله على هيئة من يقصد السكنى ام لا فافى الروضة تصوير لا قيد اه وجعل المعنى دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيدا دون دخوله باهله (قوله) وبه يخرج دخوله لهما لاجرامه (يجه فيما جهل لاجرامه من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يرد على دخوله في غيبته بغير قصد استيلاء كاسياق اسم (قوله لهما لاجرامه) اي لا يقيم اه معنى (قوله وتصريح الروضة الخ) عطف على المتن اي واقتضاء تصريح الروضة الخ (قوله بمصولة) اي التصبير (قوله السفوم منه) اي من المصولة (قوله هنا) اي في الدخول لهما (قوله في قولها) متعلق بقوله بمصولة (قوله اي اخرج) الى قوله وما افاته في النهاية (قوله) وهذا لازم للازعاج الخ) في منع ظن تفسير الازعاج بمجرد الاخراج عنها اسم (قوله وان لم يقصد الانتقال

(قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في الثانية لانه فاني قد ضامته دون الاولى لانه ليس مضمونا على احد لعل ما ياتي عن الشيخين لا ينافي ذلك والحاصل ان اوجه انه اذا كان الماخوذ منه غير اهل الضمان كعربي وقن المالك فلا ضمان ولا اضمنه واطلاق الماوردى وابن كعب الضمان محمول على هذا التفصيل (قوله من لم يعرفه) ملاقام الحاكم مقام مالكة في هذه الحالة (قوله يده) صفة دابة اي كاتمة في يده (قوله الان سابقا الخ) ظاهره وان جهلا (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور مجرد تصوير لا شرط من (قوله وبه يخرج دخوله لهما) يجه فيما جهل لاجرامه وخرج به من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه عنها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يرد على دخوله في غيبته بغير قصد استيلاء كاسياق (قوله وهذا لازم للازعاج) فانه مع تصور الازعاج بمجرد الاخراج عنها (قوله وان لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمد

ولمنه من قل الامتة فخاص بها ايعاز ان لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها او ما اهتم كلام جمع انه لا بد ان يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الدار وده الاذرى قال الاقربى قوله صاحب الكفاي ان الاستيلاء على الطرف الاستيلاء على المظروف (ولو سكن بيتا) او لم يسكنه (ومنع المالك) (٨) منه دون باقي الدار فخاص به لبيت فقط) لانه الذي استولى عليه (ولو دخل

بغض الاستيلاء وليس المالك فيها بولا من ينفقه من اهل ومستاجر ومستعير (فخاص) وان حلف الدار على قولي المالك حتى لو انه دعت حيلة ضمنها لان قوله انما تسهل النزاع منه حالا ولا يمنع استيلاءه فلم خطأ من اتى فيه ادعى عليه فحسب عقار قائم بينه وبينه بانها تسع ويصل عنه حكم الغصب وان ثبت بالينة اما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخل التخرج لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لانه لا بد ان يده عليه حقيقة واليدل العقار حكمه فوقف على قصد الاستيلاء كالم (كان) المالك او نحوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو التخرج (ولم يزعمه فخاص بالغصب نصف الدار) لاجتماع يدها فيكون الاستيلاء لها ما وبه يعلم ان مالك الدار لو تعدد كان غاصبا لم يستبدد الرؤوس وعكسه الا ان يكون ضعيفا لا يعد مستويا على صاحب الدار فلا يكون غاصبا لشيء منها لتعدد قسما لا يمكن تحققة واخذ منه السبكي وتبعه

بغض الاستيلاء (قوله ولو لم ينفقه) اعتمد المتني ايضا (قوله قال الاقربى الخ) وقوله الثانية (قوله) ولا من ينفقه (الى قوله ينفقه) ولم ينفقه الى اما اذا (قوله) من اهل ومستاجر (قوله) وبني وغيرهم كعارس لما سمور وشيدى (قوله لان قوله الخ) لتبيل لغاية (قوله ادعى) ببناء المصقول (قوله بانها الخ) متعلق بقوله اتى الخ (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) مثل ما اذا لم يقصد شيئا سمور وسيدمر وحلى وزيدى (قوله كان دخل لتخرج) عبارة المتني بل ينظر هل يصلح له او لاخذ منها او لم ينفقه او نحو ذلك (قوله تخرج) اي او لم ينفقه من اجراء الدار (قوله لم يكن غاصبا) اي وان منع وامر بالخروج اه ع (قوله لذلك اي التخرج) (قوله فوقف) اي البذل المعقار (قوله كالم) اي على جميع الدار كاهو واضح مال قصد الاستيلاء على البعض فقط فظاهر انه يكون شريكا في النصف ما لم يمنع المالك منها والا فيكون غاصبا بجميعا اعتمد (قوله لم ينفقه) اعتمد مر وقال فشرحه افعال المالك فلا يدخلون في التضييق فتدفع الكو هيكلوني في شرح الحاروي اذا ساكن الدار داخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن ام لا حتى لو دخل غاصب مع الساكن من اهل عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضمانا للثلث وان كان معه عشرة من اهل اتسبى سم (قوله كان غاصبا) اي الداخل المذكور اه ع (قوله وعكسه) اي بان تعدد الداخل (قوله فلا يكون) الى قوله لكن بحث في الثانية الاقوله الا ان يكون الى ولو استولى وكذا في المتني الا قوله ورد الى حيث (قوله لتخرج) عبارة الثانية والمتني اذا عبره بقصد ما الخ (قوله واخذ منه الخ) عبارة الثانية واخذ السبكي منه الخ غير صحيح كارد الاذرى وتبعه الوالد بان يد المالك الممارضة مثله الخ مردودة بوضوح الفرق الخ (قوله واغرضه الاذرى) عبارة المتني قال الاذرى وفيه نظر لان بد المالك الضعيف موجود فلا معنى لانها تباع بغير دفعة الداخل اه وهذا قال شيخنا اوجه اه (قوله قد يعارض بنته في الداخل الضعيف الخ) اي وليس المالك فيها يلزم ان يكون المنسوب فيه النصف فقط لبقاء المالك ايضا وكردى (قوله ثم) اي في الداخل الضعيف (قوله هنا) اي فيما لو ضعف المالك ش اه سم (قوله فغنيا) اي تستراه كردى (قوله وهو ظاهر) اي قول الاذرى اهم لانه صدق عليه انه

مر هنا وفي مسألة نقل الامتة المذكورة عقب هذه (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) وبني وغيرهم كعارس لما سمور وشيدى (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) مثل ما اذا لم يقصد شيئا (قوله) به يعلم ان مالك الدار الخ اعتمد مر قال في شرحه واما افعال المالك فلا يدخلون في التضييق فتدفع الكو هيكلوني في شرح الحاروي اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن او لا حتى لو دخل غاصب مع الساكن من اهل عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضمانا للثلث وان كان معه عشرة من اهل اه (قوله قد يعارض بنته في الداخل الخ) اي وليس المالك فيها يلزم ان المنسوب من النصف فقط لبقاء المالك ايضا (قوله ويرداخ) اعتمد مر (قوله ثم) اي في الداخل الضعيف وقوله هنا اي فيما لو ضعف المالك ش (قوله وهو ظاهر) وافق عليه مر والضعيف يرجع لقول الاذرى الاسنوي اهل نصف المالك بحيث لا يده له قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا بجميعا اذا قصد الاستيلاء عليها واغرضه استمر الاذرى بان بد المالك باقية نزل في قوة لاستيادته المالك ورواها قد يعارض بنته في الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد بوضوح الفرق بان بد المالك الحسية متفية بما قصد الاستيلاء موجودا فافق قوله ثم قصدته معها في دفعها لمن اسلمها وان ضمت وحيث لم يحمل غاصبا لم تزمه ادعى ما في القاضى في سارق متشرخ وجهه بخلاف الدار لانه لا يمكن الاذرى انه مشكل لا بوافقه عليه وهو ظاهر

إلا أن يكون القاضي نظر إلى أن الية لا جرة لها غالبا فيصحب كلاهما فيستولوا استولى على أم وأحدى الغنم فبعض الولد أو الغنم لم يضمن غيرها استولى عليه لكن بحث ابن الرضا أنه لو غصب أم النحل فبعضها النحل ضمن قطعا لأطراد (٩) العادة بقية لما قيل وكذا الركة كذلك أم

وقد عتبه أهل غصب الولد

فبعض أمه فبعضها لأطراد

العادة بذلك فيها وفي جميع

ذلك نظر ومخالفة

لأطلاقهم أنه لا يضمن إلا

ما استولى عليه واستفهاد

إن الرضا لعين الولد

والقطع الذي اختاره

بقولهم لو كان يده دابة

خلفها ولها ضمن أخلافه

كأنه محدود بمجرى حمله

على ما إذا وضع يده عليه

(وعلى الناصب) الخروج

من المصوب العارضية

عدم العود إليه وتمكين

المالك منه (والرد) فورا

عند التمكن للنقل الذي

يبدل النصب والمستقل عنه

ولو ينضم أو فعل اجني

وان عظمت المقتول نحو

حبة وكلب محترم وإن لم

يطلبه المالك للخبر الصحيح

على اليد ما أخذت حتى

تؤديه كذا استدلوأ به وهو

لما يندل على وجوب الضمان

ولعلمهم وكذا ذلك إلى ما هو

معلوم بجمع عليه أن الخروج

عن المحبة واجب فوري

ويكفي وضع العين بين يدي

المالك بحيث يعلم ويشكن

من أخذها وكذا بدلها كما

على عامر أول المبيع قيل

في ذلك في

أدبوس كاذبيان وقضية

استمر في دار غيره بفنائه أمعنى (قوله ولو استولى الخ) عبارة أنها لو المقتني ولو غصب حيوانا فبعض مولده الذي من شأنه أن يبقه أو هادى الغنم فبعض الغنم لم يضمن التابع في الأصح لا تتفاد استيلا عليه وكذا لو غصب أم النحل فبعضها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لأن الرضا وفيه من بعد كرم مثل ذلك بزيادة من الرض وشرحهما فمقتضى أن الناصب يضمن نحو ولد المقتني فالحادث عند مولد لم يضمن يده عليه حقيقة أم (قوله علم) بلا تنوين على نية الإضافة إلى الغنم (قوله أو هادى الغنم) وهو الذي يمشي أمام القطيع أم كرى (قوله الركة) وفي القاموس الركة حركة الفرس أو العروضة تتخذ للنسل أم (قوله لذلك) أي للأطراف (قوله ضمن أخلافه الخ) أي ما خلفه الولد أم كرى (قوله يده عليه) أي على الولد (قوله بنية الخ) أي بمعنى مع (قوله وتمكين المالك) عطف على الخروج (قوله فورا) إلى قوله وفي مستعير في النهاية لا قوله وإن لم يطلبه المالك قوله كذا إلى ويكفي وقوله كذا إلى وفي داره كذا في المعنى لا قوله الذي إلى وإن عظمت (قوله فورا الخ) راجع للخروج وما عطف عليه وإن كان صنيع الخارج مقتضيا الرجوع للرد فقط (قوله الذي يبدل النصب الخ) أي سواء كان المقتول يبدل النصب أم متصلا عنه قال النباهة قوساً كان مثلاً أم متقوماً أم (قوله ولو بنفسه الخ) أي ولو كان الانتقال بنفس المقتول أو فعل اجني (قوله وإن عظمت المؤنة) أي فريده (قوله ولو نحو حية الخ) أي ولو كان المقتول نحو حية النخ وكل منهما راجع إلى وجوب رد المقتول فورا عند التحكى (قوله وإن لم يطلبه) إلا أنه يرجع لطلب المقتول المصوب الشامل للعارضة والمقتول فرج الضمير ما ذكر من الخروج والتحكى والرد (قوله إنما يبدل على وجوب الضمان) أي لا على وجوب الرد فورا وقد يمنع هذا المحصر بل قوله حتى تؤديه أي نفس ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد سم على حجة أم ع (قوله وكلوا ذلك) أي وجوب الرد عليه (قوله بحيث يعلم) أي أنها المصوب منه (قوله وكذا بدلها) خلافاً لأنها (قوله وجزم به في الأنوار) وكذا جزم به النباهة ووجهه عجيب ع (قوله بان بدلها عرض عنها العوض لا يملك إلا بالارتداد) وعنده عليه ليس رضا أم وباقى في شرحه على هذا لوقد علمه كذا ما يؤيده (قوله وفي داره) عطف على قوله بين يدي المالك ع (قوله إن علم الخ) ظاهره رداءة الناصب بمجرد علم المالك بكونه في داره وإن لم تدخل في يده ولا يمكن من الوصول إليها ولو قيل بخلافه يمكن بعد ما يفيد قوله إن علمه على ما لو مضت مدة يمكنه الوصول إليها الاستيلاء عليها أم ع (قوله تقدم رد العارضة ما يؤيد إطلاق الخارج) (قوله نحو جود الخ) من نحو الردع القصار والصباغ ونحوهما من الامناء أم ع (قوله لا ملقط) لا تغير ما ذن من جهة

(قوله ولو استولى على أم أو هادى الغنم الخ) عبارة شرح مر ولو ساق حيوانا فبعض مولده الذي من شأنه أن يبقه أو هادى الغنم فبعض الغنم لم يضمن التابع في الأصح لا تتفاد استيلا عليه وكذا لو غصب أم النحل فبعضها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لأن الرضا وفيه من بعد كرم مثل ذلك بزيادة من الرض وشرحهما فمقتضى أن الناصب يضمن نحو ولد المقتني فالحادث عند مولد لم يضمن يده عليه حقيقة فميرق بينه وبين مسئلة الغنم التي ذكرها الشارح بأن الولد في جوارض أفضل قبل وضع اليد على الأم فلا يكون وضع اليد عليها وضما لها عليه خلافاً للرد في مسئلة الرض فانه إنما وجد بعد التعدى على الأم بوضع اليد عليها فيضله التعدى تبعاً (قوله ولو بنفسه الخ) اعتمده مر (قوله وهو إنما يبدل على وجوب الضمان) قد منع هذا المحصر بل قوله حتى تؤديه أي نفس ما أخذت كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله ويكفي وضع العين) لا بد لها شرح مر (قوله وفي داره)

(٢) - شرواني وإن قام - سادس | كلامه في موضع اختصاصه بالبيع رجزم بقوله أو وفي داره وبغزو باخباره فتقول غصبه من غير المالك روى الرضا في نسخة من كتابه نحوه - و ما جازم في - لا بد له في - و هو

او وجهها كما اقتضاها كلامها انهما كالاول (١٠) جميع الضمان وقد يجب مع الرد التبعة العيولة كالو غصب امة فعلت بحر لتعذر بيعها

المالك اه معنى (قوله او وجهها انهما كالملقط) بل او وجهها انهما كالاول فيريان لانها ما دون لهما من جهة المالك ولو اخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه بان كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق والانت يعمل بها يرى وكذا لو اخذ الاثمن من الاجير ورد ما اليه لان المالك رضى به قال الغزوي في فتاويه نهاية ومنه قال عرش قوله هر كلبوس اي وان كان غير لائق به اه (قوله او قد يجب مع الرد التبعة العيولة) قضية ذلك ان مالكة الامانة اذا اخذ التبعة ملكها ملكه فترض فيصرف فيها مع كون الامن قد يده لان تعذر بيعها عليه نزها منزلة الخراج عن ملكه اه عرش (قوله كالو غصب امة الخ) انظر ما روات بعد الدال المحكوم يظهر انها ما مات بسبب الخلل كانت مضرة فوسياق ما يصرح به وان ماتت بغيره اسرد التبعة فليرجع اه رشدي اي فان قضية التعليل بل تعذر البيع الضمان كالاولي (فعلت بحر) اي بشبهة متار من غيره اه عرش (قوله وقد لا يجب) الى المتن في التباينة والمغني (قوله كان غصب حر في الخ) لعل الكاف استقصائية ادهمى جارة للمغني ولا يملك الناصب بالغصب الا في هذه الصورة اه (قوله او الملك الناصب لما فعله الخ) عبارة للمغني الى ايماء الى المستتبات كل عين غرنا الناصب بدلها ما حدث فيها وهي باقية كافي الخطة تيل بحيث تسري الى الملاك ونحو ذلك اه (قوله كاي) اي في مسئلة الحر يستل قوله وخيف من زعه هلاك محترم) اي في السفينة ولو للناصب على الاصح اه معنى زاد عرش خلافا للفقهاء اه قول المتن (عنده) خرج بهما لو تلف بعد الدال المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما ورد الى المالك باجارة او رهن او ودية ولم يعلم المالك تلف عند الدال فان ضا على الناصب ما لو قتل بدمر جوه على اليك برودة او جناية في يد الناصب فانه يضمته اه معنى (قوله المنصوب) الى قوله وخرج في المتن والى قول المتن ولو فتح في النهاية الا قوله ولو غصب الى واستطردا (قوله هو الخ) اي ما تلف عند من المنصوب او بضعه (قوله او تلف) الاولى اوقا (قوله مال محترم) اي مال مسلم او ذى اه معنى (قوله ثم خصم) اي الحرى بان اسلم او عقده ذمة اه معنى (قوله غصب شيئا وانقله) اي فانه لا ضمان اه عرش (قوله مال القتال) قيد لكل من الغصب او الكفالة اه رشدي (قوله بسبه) لعله راجع لمستل الا تلف والتلف اه سم اي اخذ ما باقى في باب البينة (قوله وان غرم الخ) اي لا يجب على الناصب ضمان الاختصاص وان كان اليك قد غرم بسبب نقله اجرة اه رشدي عبارة للمغني ولو كان مستحق الزيل قد غرم على نقله اجرة لم نوجب على الناصب اه (قوله وجب قتله) يخرج ما لو ارتد في يده فقتله هو او غيره اه سم (قوله بنحو ردة) اي او حراية او ترك الصلاة بشرطه اه معنى (قوله واستطردا) اي الشيخان عبارة التباينة للمغني واستطردا المنصف اه وهى انبى قول الفارح الا فى قال بالافراد والاستطردا ذكر الشوم في غير علمه غير مناسبة بينهما (قوله بمباشرة الخ) الى بل بمباشرة (قوله لماسبتها) اي فى الضمان (قوله عتريا) اي فى حد ذاته والا فبا ياتى للمستتبات غير محرم بالنسبة للتلف نعم يرد العبد المرد الا فى اه رشدي (قوله كان كسر با بالخ) او قتل المنصوب في يد الناصب واقتصر المالك من القاتل فانه لا شيء على الناصب لان اليك اخذ بدله فانه في البحر اه معنى (قوله او من دفع الخ) عطف على من اراق الخ (قوله وما يتلفه الخ) وقوله الا فى ومهدر عطف على ان كسر با بالخ (قوله وحرى الخ) و (قوله وخن الخ) عطف على قوله باغ الخ (قوله انقل) عطف على بين يدى ش (قوله انهما كالاول) كذا شرح حر وفيه لو اخذ من رقيق شيئا رده اليه فان كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق والانت يعمل بها يرى وكذا لو اخذ الاثمن من الاجير ورد ما اليه لان المالك رضى به قال الغزوي في فتاويه اه (قوله او تحرف ضرر كان غصب خطا لم يخطا الخ) كذا شرح حر (قوله نعم لو غصب حر في النكح) كذا مرامعا مسئلة الفتن (قوله بسبه) لعله راجع لمستل الا تلف والتلف (قوله وان غرم) لعل فاعله صاحب الاختصاص (قوله وجب قتله) يخرج ما لو ارتد في يده فقتله هو او غيره

وقد لا يجب الرد لكونه ملكا بالنصب كان غصب حرى مال حرى او تحرف ضرر كان غصب خطا لم يخطا به جرح محترم فلا يزعم منه مادام حيا الا اذا لم يخط من نزعه يصح بيعه او ملك الناصب لما يفعله كاي وقدر لا يجب فوراً كان غصب لوطاً واخذ في سببه وكانت في الموضع من نزعه هلاك محترم وكان اخره للشهاد كسر اخر الوكالة (فان تلف عند) المنصوب او بضعه وهو مال متحول باطلاق او تلف (ضمنه) اجماعا نعم لو غصب حرى مال محترم ثم خصم فان كان باقيا رده او ناقلا يضمته كفن غير مكاتب غصب مال سيده وانقله وباغ او عادل غصب شيئا وانقله حال القتال او تلف فيه بسبه اما غير متحول كعبه بر انقلها فلا يضمها وكذا اختصاص وان غرم على نقله اجرة ولو غصب فتا وجب قتله بنحو ردة قتله لم يضمته واستطردا هنا كالاخصاب مسائل مع بها الضمان بلا غصب بمباشرة أو سبب لماسبتها وان كان الانسب بها ياب الجنائيات قتال ولو اتفق مالا عتريا (قيد ماله) ضمنه اجماعا وقد لا يضمته كان كسر با با وحب جدارا

فيه ثمة النظر ولم يتمكن من اراقه حر الا كرامه من مع سائل الا بذا يتوكل كسر سلاحه ما يتلفه باع على ما عليه عنده حال القتال
وهو على معصوم به غير كالمنع من بيعه من غير ايماء على بيعه او كسر سلاحه

السبب منه كان أكثر ما
 حل ما قد فرادو صاحبها
 ضمن قسط الزيادة وأتى
 البتوى بأصل صرح فرفع
 على مال غيره ضئله كالو
 سقط عليه طفل من مبه
 واضرمت ما في الروضة
 عنه قيل الجهاد انه سقط
 الدابة فيتم ضمن راكبها
 ما تلف بها او قد يفرق
 بان الأول اتلاف مباشرة
 والثاني اتلاف سبب وينظر
 فيه لضعفه مالا ينظر
 في الأول لقوتها (ولو وقع
 رأس زق) وتلف ضمن لا
 باشر اتلافه اما إذا كان
 ما فيه جاد افترج يتقرب
 غيره ناله به فالضامن هو
 القرب لقطعه اثر الأول
 بخلاف ما لو خرج برح
 هابة حال الفتح او شمس
 مطلقا لانهما لا يصلحان
 للقطع ومثلها كما هو ظاهر
 فعل غير العاقل (مطروح
 على الأرض) مثلا فخرج
 ما فيه بالفتح أو منصوب
 فسقط بالفتح) لتحريكه
 الوكا وجذبه او لتقاطر
 ما فيه حتى أبطل أسفه
 وسقط (وخرج ما فيه)
 بذلك وتلف (ضمن) لتسيبه
 في اتلافه إذ هو ناشئ
 عن فعله وان حضر مالكة
 وامكته تداركها كالوراء
 يقتل فقه فله من دعوى ان
 السبب يسقط حكمه مع
 القدرة على منه بخلاف
 ابياته ومنعوا وان سقط

بينما المقول نعم لهدراه وشيدى (قوله) ما لو سخر دابة (الخ) أى بان سخر مالها وهو في يده كما عبره
 فيما سبق (قوله) كاسر أى فشرح فخاصب وان لم يتقل قوله فلا يضمن بخلاف ما لو حل الناصب
 المتاع على الدابة أو كرهه مالها على تسيبه ما فيه ضمن الدابة لعدم زوال يد الناصب عنها (قوله)
 ان كان السبب (منه) أى من غير المالك (ع) (قوله) عنه أى البتوى (قوله) ما تلف بها أى ما على
 ظهر مار (قوله) بان الأول هو قوله وبقى البتوى (وقوله) الثاني هو قوله لو سقط الدابة فيتم (الخ)
 (قوله) وينظر في (الخ) أى السبب (وقوله) في الأول (الخ) أى المباشر (قوله) من عن فتاوى السيوطى
 ما فيه مستند سيد قطع بعدد علمه خصه فخاصب فأتى بالسبب عنه فإذا يلزم الناصب الجواب مقتضى
 القواعد انه لا يلزم منه لأن هلا كاستدالى سبب متقدم على النصب (قوله) (زق) بكسر الزاى
 وهو السقاء نهاية معنى (قوله) وتلف أى قوله ويتردف في النهاية وكذا فى المعنى (قوله) لا فهو مثلها الى
 المتن وقوله دعوى إلى المتن (قوله) وتلف أى نفس الزق (وقوله) ضمن) جمله جواب الشرط وكان عليه
 ان يقدر شرط الضمن الآتى فى كلام المصنف الذى كان جوابا لهذا الشرط قد صار مهلا ورشيدى
 أقول تسميه ضميره وتلف بالزق نفسه قد بانى عن السياق والسباق واضرعه منيع الشارح وتقديره
 ضم جوا بالظاهر بل كان يبنى الشارح ان عرف فحده السوداء فيما بها من حاتم يذكركر له اما إذا كان
 ما فيه (الخ) قيل قول المصنف ان سقط (الخ) (قوله) برح ما به حال الفتح) قضية ما ذكره فى قوله ان لا فرق
 بين كون الریح سيدا السقوط الزق مثلا او لتقاطر ما فيه حتى أبطل أسفه فسقط السكنى فى سبب منج عن
 الروض وشرحه ان الفصل فى الریح المستقط الزق ما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الریح فلا فرق
 فيه بين كون الریح هابو وقت الفتح وكونه عارضة وفرق سبب بان الریح الذى يؤثر حرارته مع مرور
 الزمان لا يخلو الجوع عنه وان خفيت لغتها بخلاف الریح الذى يؤثر السقوط فليما له (ع) وما ذكره من
 سبب عن الروض وشرحه جزم به المعنى (قوله) مطلقا) أى موجودة حال الفتح أو لا (ع) (قوله) ومثلها
 أى الریح والشمس وفى هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالریح اشتراط حضور غير العاقل وقت الفتح
 ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراط العلم لان ريد التشبيه ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشر
 ويمكن دفع الاراد من اصله بجعل الضمير للریح الهابة والشمس (ع) (قوله) غير العاقل) لعل
 المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الحي الذى لا يعبر ولا يجنونه ليشترط وجود غير العاقل
 حال الفتح كالریح ولا كالشمس ولعل الأول اقرب (س) (قوله) او لتقاطر ما فيه) ولو كان التقاطر باذابة
 شمس او حرارته مع مرور الزمان فسال ما فيه وتلف ضمن (ع) (قوله) بذلك) أى السقوط (قوله)
 وتلف (الخ) راجع لكل من مسئلتى المطروح والنصوب (قوله) لتسيبه (الخ) عبارة المعنى لا باشر بالاتلاف
 فى الأولين والاتلاف ناشئ عن فعله فى الباقي (ع) (قوله) بالآخر) برح ما به عند الفتح وحرارة شمس
 او ریح مطلقا (قوله) وان حضر (الخ) غاية لضمين (قوله) كالوراء يقتل فقه (الخ) أى او يحرق ثوبه
 وامكته الدفع فترحمه معنى قول المتن (وان سقط) أى الزق بعد دخوله (بماض) ریح) أى او جهل
 الحال فله سبب سقوطه كاجرم به الماوردى وغيره (ع) (قوله) وبقى فى الشرح) أضافا يواهمه وكذا فى النهاية ما
 (قوله) ما لو سخر دابة (قوله) ما لو سخر مالها) أى بان سخر مالها وهو في يده كما عبر به فيما سبق (قوله) فلا يضمنها
 اما جرة مثل ذلك العمل فلازمة مخرج (قوله) وقد يفرق (الخ) كذا شرح (ع) (قوله) فى فتاوى
 السيوطى ما فيه مسئلة سيد قطع بعدد علمه خصه فخاصب فأتى بالسبب عنه فإذا يلزم الناصب الجواب
 مقتضى القواعد انه لا يلزم منه لأن هلا كاستدالى سبب متقدم على النصب (ع) (قوله) ومثلها كما هو
 ظاهر فعل غير العاقل) كذا مر ولعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الحي الذى لا يعبر
 ولا يجنونه ليشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالریح أو لا كالشمس ولعل الأول اقرب (ع) فله نظر هذا
 مع قوله الآتى ابو قروح طائر لان راد ان غير العاقل اخر جو يفرق بين اخر اجاله السقوط وقوعه على لا

أوزونة طرابعد الفتح أو يوقوم طائر عليه (١٢) (المضمن) لأن الخروج ليس بفتح مع عدم تحقق هوباء اختلاف طلوع الشمس فلم

يواهبه وقال عرض وقد جال بالضيان عند الفلك لأن فخر رأس الوقسب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على
 القنبر الأصل عدم عروض الحادث اه (قوله أو لزولة) عطف على ريبه (قوله طرا) أي العارض أهم
 (قوله هوبا) أي طرو والزلة وقوع العيب (قوله لم يبعد صد الفاتح له) وأهم كلامه أي المصنف أن
 الرجب لو كانت باسأل القنبر ضمن وهو كذلك كما يؤخذ من ريبهم بين المقارن والعارض فبالو
 أو قد نأرق أرضه فحصل الرجب إلى أرض غير ما قلقت شيئا ولو قلب الوق غير الفاتح فخرج ما فيه ضمنه دون
 الفاتح ولو زال ورق العنب قدسدت بالشمس عقابده وأذيع شاة غيره أو حمامة فهلك فرغها ضمنها
 لقد ما يعبان بهنا يقو مني قال عرض قوله لم يرضه أي ما يستحق الانتفاع بما مفهومه أنلوا وقد في
 أرض غيره ضمن ما توهمه مطلقا ما نالوا من أصله يعمون ذلك إلى ياقظ الأرض المستجرة للراحة
 فإن استجاره لا يبيع إياها تالرا بأنهم لو جرت أبقاها بالتسوية طام دمع برعن ففسدوا نحو ذلك
 وعلم المالك بما جازوا لا ضمان بسبب الإيقاد المذكور اه (قوله أو يردد النظر) أي قوله لم يؤيده ذكر عرض
 عن أقرم (قوله أو عدم إذا ثبت) عطف على القنبر والضمير للشمس (قوله مثل هذا) أي ما في الوق (قوله فيها)
 أي القنبر (قوله بذلك) أي القنبر أو عدم الأدابة (قوله ويؤيده عدمه الخ) أي التأييد به نظر لظهور الفرق
 اه سم (قوله كفتح الوق) قال في الروض فرغ حرط ما لا ينفك فتركت ضمن أو حادث ريب فلا كان
 لم يظهر حادث فربما أن يفسره أحدنا المعنى من الضيان قال في الوق قال الركني وهو الأقرب
 للفلك إلى الموجب الثاني يضمن له المالك أحد المصلحات اه قال صارح اعتد ترجيح الركني وشيئا
 الرمل اعتد الضيان اه سم قوله قال صارح الخ أي المقتضى وقوله وشيئا الرمل الخ أي التبايع بقول المتن
 (صارح الخ) ولو طار فصدمه جدار فأت أو كسرى خروجاً قارورة القصص ضمن مقتضى عرض (قوله إجماعا)
 إلى قوله كذا المطلقا للمقتضى وإلى قوله لم يفرق في التبايع (قوله حتى طار) كآله التقاضى قال لو كان
 القصص مفتوحا فأتى إنسان على باقره فزع الطائر وخرج ضمن مقتضى تبايع (قوله فقتله) وإن لم تدخل
 القصص ولم يهصدك كآفته شيئا اه مقتضى (قوله وقيد السبكي الخ) عبارة التبايع هو مقيد كما قال السبكي
 بما إذا علم الخ اه (قوله عا إذا علم الخ) ظاهر كلامه نخرج الروض الاكتفاء بحدوده وان لم يعلم به اه سم
 (قوله أو لا الخ) شامل لخسور ما له سم (قوله بان الألف قد قصد من مرة) يعني قد قصد الفاتح بالفتح
 مع عدم حضور مرة أو لا فاشتمل من مرة ثم بعدل القصص وهو مفتوح (قوله أو يتجه أن علمه الخ) أقره سم
 عرض (قوله كحضورها) أي عليه به (قوله أو أطلق الخ) عطف على قد قصد الجرحى التبايع والمقتضى

ان هذا ان لم يقتض التساوى في الحكم اقتضى عكسه فليما لم (قوله) أو زلة) عطف على ريبه وقوله طرأى
العارض ش (قوله) ويؤيد عدمه وقوله الخ) في التأييد فلما ظهر الفرق (قوله) الفتح الزق) قال في
الروض فرع حلر بأطسية فترق طه أو محادسرح قال لان لم يظهر له قوادش فوجان (قوله) فترق
احدا من المتع ان من الضمان كالتدرك وهو الأقراب المشك في موجب الثاني يضمن لان الماء
أحد المتلفات قال فترق ترجيح الزكوى وشيخنا الرمل اعتمد الضمان (قوله) في المتن ان طارفي
الحال) قال في الروض أو طار فصدمه جد أو كسر قارورة القفص حينه اه (قوله) أو ثبت مرة) قال في
شرح الروض ثم ماذكر من الضمان فيما اخذ به هو ما في الأصل عن تاقوى التقال وهو قياس ما ياتي عنه في
مسئلة الحاراي فيما إذا حلر بأطاعل شعير قاله في الحال حار بجنيه لكن قياس ما ياتي عن غيره انه لا ضمان
اه (قوله) وقيد السبكي وغيره الخ) اعتمدهم (قوله) بماذا علم بحضورها) عبار قشرح الروض إذا كانت
حاضرة أو لا فهو حكم بوض ريب يصدق الزق اه وظاهره الاكتفاء بحضورها وان لم يعلم به (والا) شامل
لحضورها (قوله) أو أطلق بوجه بجانبها حب الخ) لم يفسر ح الروض على فقه في هذا من المارودي
والرويانى انه لا ضمان ثم فيق يبين ما اقتصر عليه الروض من الضمان في فتح بوعاء المسوقه اصله عن

يتمتع القاتح فهو يتردد
 النظر في البلاد الباردة التي
 يعتاد فيها النسيم إياها والعدم
 إذا بها مثل هذا ضللت
 وأذا بعلى خلاف العادة
 ومعتنى نظرم للتحقق
 فيها المتعنى للتصديق كور
 عدم الضمان عند أطراد
 العادة ذلك هو يوده عنه
 في قولهم ولو شك في سقطة
 فلا ضمان كما في الشامل
 واليعر لأن الظاهر أنه امر
 حادث وحل السفينة كفتح
 الزق ولو فتح قصاعن طائر
 ومجه طائر حالاً (ضنه)
 اجماعاً لأنه الجاء إلى
 الفرار كما رأوا الأذى وإن
 اقتصر على الفتح فالأظهر
 أنه ان طار في الحال أو كان
 آخر النقص فبني عقب
 الفتح قليلاً قليلاً حتى طار
 أو وثبت مرة عقب الفتح
 قتلته كذا إطلاقاً وقيد
 السبكي وغيره بما إذا علم
 بحضور ما حين الفتح والا
 كانت كريح طرات بعده
 وقد يفرق بأن الاتفاق قد
 يقصد من مرة تمر عليه بعده
 مفتوحاً لا كذلك إلى ربح
 الطارحة لأن تلك أقرى في
 الاتفاق وأغلب في مراقبة
 المأكل ويشه أن عليه
 بوجود نحو مرة ضاربة
 بذلك المكان غالباً كحضورها
 حال الفتح حتى عند السبكي
 أو أطلق بهمه وبجانها
 مب فالكله بخلاف ما لو

فتحوا ماء حب فكتبه بماء خل وفرغوا به في الاول اعرى البيمة باطلا فها هو يجانبها والثاني لم يضرها

وشرح الرّوض على عكس ما في الشرح عبارة اللفظ الاول لو حلر باطاعن عصفب وعامكا كفته في الحال بيمعة ضمن ولا يتافيه نصريح الماوردي بانه لو حلر باطيمعة فاكنت عفاوا كسرت انما ضمن سواء اتصل ذلك بالحلر ام لا لان اتفاد الضمان في تلك لعدم تصرف في التالف بل في التفتع عكس ما هنا احتمال ع ش قوله مرر باطيمعة اي لتغير مو لعل عدم الضمان يمنع حبان صاحبا اذا رسلها في وقت جرت العادة بحفظها في ان المطلق لها هنا لا يده عليها ولا استيلا حتى ضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يد ما رساله لها تحصيله (قوله لا لشماره) الذي قبله من الايدي التي بها هو الملقى (قوله لا لشماره) اي الطير ان في الحال (قوله وعمل قوله) الخ ورد له دليل المرجح عبارة الملقى والثاني يضمن مطلقا لا يتلو فتح لم يطرو الثالث لا يضمن مطلقا لان قصدوا اختيارا والقائم مقسبوا الطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب اه (قوله ويجري ذلك) اي تحصيل قسم التفتع اي نظيره (قوله في حلر باط بيمعة) الخ اي شرحه صاخصه لو خرجت البيمعة عقب فتح الباب فالتفت بزاو غير مل يضمنه القاتع كما جزم به ابن القري وإن جزم في الاثر بخلافه لا يلازم حفظ بيمعة غير من ذلك ولو وقع على جداره طائر فغير مل يضمنه لان منعه من جداره وإن زامه في الموالو في هو امداره فقتله ضمنه إذ ليس له منعه من موالداده ولو وقع حرز فتح حرز فاخذ غير معافيه او دل عليه القصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المالك وتسيه بالفتح في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذ غير مباشر هو غير مباشر او انجمي يرى طاعة امره ضمنه دون الاخذ ولو بين دارا فالتفت الربيع فيها ثوبا وضاع لم يضمنه لانه لم يستول عليه نيا يقرم في قال ع ش قوله لان له منعه من جداره فلو اعتاد الطائر النزول على جداره غير موثق منعه كلف صاحبه منه بحبسه او قس جناحه او نحو ذلك وإن لم يتولد عن الطائر ضرر يجلس على الحدار لأن من شأن الطير تولد النجاسة منه برؤيه وقرتب على جلوه منع صاحب الجدار من ملو اراد الاقتراف بقوله لو بين دار الخ البناء ليس يقيد قوله يضمنه اي حيث لم يشك من اعلام صاحبه ولم يعلو الاضنه كلام ع ش (قوله ومتلهاق) اي في حل التيد وفتح الباب ولو اختلف المالك والقاتع في اخرج عقب الفتح او تراخى عنه فيبني تصديق القاتع لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (لا عاقل) عبارة الملقى بخلاف الرقيق الماقل ولو كان آقا لانه صحيح الاختيار لغير وجهه عقب ما ذكر بحال عليه امره فانه انسان باطله اي باطله في نظر هل يطير عقب اطلاعه او لا كذا في شرح الرّوض عن الماوردي والروائي اه سم (قوله بغير زوج) الى قوله لكن رجب في النهاية (قوله الضامن) اخرج به ما لو كان غاصبا لا اختصاص فلا يتاق فيه ماسياق اه رشيد اقول وكذا اخرج ماسيد كره لشارح بقوله وكذا من انزعه الخ (قوله وإن كانت) اي الايدي (قوله امانة) اي ايدى امانه اه معنى (قوله بان وكلفه في الرد) ظاهر مو إن كان ذلك لمور عن الرد بنفسه وفيه نظراء سم قول المتن (وإن جهل صاحبا) اي او اكره على

فتاوى القفال (قوله ويجري ذلك في حلر باط البيمعة) عبارة الرّوض وشرحه وحلر باط المة والبيد الجنون وفتح باب مكانها كصرح به اصله كتمه التفتع فياخذ كراه وقد يؤخذ منه انه لو كسرت البيمعة حال خرج وجباب المكان او انا هناك ضمنه القاتع وهو محتمل وعليه قوله في شرح الرّوض يبعد ذلك وقد صرح هو اي الروائي كالماوردي بان حلر باط بيمعة فاكنت عفاوا كسرت انما لم يضمن سواء اتصل ذلك باكل ام لا لانها المتلفة يمكن ان لا يخالف ذلك بان يفرق بين حلر الباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبيمة لان الطير عادة عند الفتح من الهجان المؤثر مالم يس للبيمة يفرق بين اتلاف الباب الذي قصه الانا الذي عندهم بين الاتلاف مع الحل لان الخروج مؤثر في الباب وما عنده مالا يؤرر حردا لحل فيها تلك قياس هذا انه لو اتلف الطائر قارورة عارج التفتع فلا ضمان فاستثنى سواه على هذا (قوله فانه ان انسان باطله من يده ما طلقه) في نظر هل يطير عقب اطلاعه او لا كذا في شرح الرّوض عن الماوردي والروائي (قوله وإن كانت) اي الايدي ش (قوله بان وكلفه في الرد) هل عمل ذلك إذا علم اخذنا من استثناء البوي الا في او يفرق بين الحرواقتن ثم ظاهر قوله بان وكلفه في الرد وإن كان ذلك لمور عن الرد بنفسه وفيه نظراء

لا لشماره باختياره ويجري ذلك في حلر باط البيمعة وفتح باب اصطبلها ومثلها فن غير يبر وجنون لا مائل ولو آقا والخ جمع فتح التفتع مالم كان يده صبي أو جنون طائر فانه انسان باطله من يده ما طلقه قال الاذرى وهذا حيث لا يميز ولا يقب نظر إذ عدد المميز محدود كثير المميز يرى تحتم طاعة امره قبل الاولى طير لا طائر لا ينفق التفتع لا يطير ورد بان الذي قاله جمهور القنوين ان الطائر مفرد الطير جمعه (والايدى المترية) بغير زوج (على يد الناصب) الضامن وإن كانت في اصلها امانة كودية وو كاله بان وكلفه الرد (ايدي ضمان وان سهل صاحبا التفتع)

لا موضع يده على ملك غيره إذ نهى الجاهل عما يقصد الام لا من خطاب التكليف لا الضمان لا من خطاب الوضوع فطالب ايجامه انهم
الحاكم او آية لا يضمنان بوضع دهما (١٤) للصلح كذا من انفرجه ليرد مالا كان من غيره ضمه وهو بدفته او سرق دون غيره مما

مطلقا كالا لا يمكن رجوع
السكنى الوجه القائل يعلم
الضمان إذا كان مرفعا
للضمان والغاصب بحيث
تتو سطاب ظاهرا أو استق
البنوي من الجهل مالو
غصب عينا ودفعها لغير الغير
ليردها للمالكها فقلت في
يده فان جهل العبد ضمن
الغاصب قسط والاتق
برقيه ورغم المالك اجمعا
شاه اما لو زوج غاصب
المغصوبة لجاهل بغصبها
فقلت عند الزوج بغير
الولادة منه فلا يضمنان لان
الزوج من حيث هو زوج
لا تدخل تحت يد الزوج
ويبدأ بغيره راد هذه على
المتن (ثم ان علم الثاني
المصوب فكغاصب من
غاصب بغيره عليه ضمان
ما تلقى عنده) وطالب بكل
ما يطالب به الاول لصديق
حد الغصب عليه نعم لا
يطالب بزيادة قيمة حصلت
في يد الاول قسط بل
المطالب بها هو الاول ويرى
الاول لكونه كالضامن
لثبوت الضمان على الثاني
باراء المالك الثاني ولا
عكس (وكذا إن جهل)
الثاني الغصب وكانت يده
في اصلها بضمان كالعارية)
والبيع والعرض وكذا
الهبة وان كانت يده ليست
بضمان لانه دخل على

الضمان فلا تفرم من الغاصب وفي الهبة اخذ المالك (وان كانت يد امانة بغير اتاب) كوديعة قالوا على الغاصب لا يدخل نظر
على ان يده نافية عن الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو جميع على الغاصب ومثله مالو صال المغصوب على شخص

وهي لا تسقط بذل غيرها إلا برضاها وهو (١٦) لم يرض ولو كان المنصوب قائما قال الناصب لما كلفه اعتقه أو اعتقه منك فاعتقه بما لا

كونه عبده أو حيا به بل وإن
ظن موته فذل المتقرب
الناصر فان قال من حق
وبريه اضاعل ما رجحه
السبي ومن اتبعه وعلى
المتقرب قال الشيخان يقع عن
المالك لا الناصب فان قلت
البر في المقود بما في نفس
الامر فقتله اما يقع ضمن
ان ذكر عوضا والا فنية
قلت يفسق بان قرينة
النصب صيرت عقده
كالبتدأ والاصل في عقد
المالك وقوعه منه فصره
عنه الى غيره لا بد له من
مقتضى قوى ولم يوجد وايسر
هذا من تلك القاعدة لان
ما هنا في امر ترتب عليه
عقده وقد تقرر انه واقع
عنه اصاله وذلك في عقد
استوفى الشروط في نفس
الامر من غير مانع فيه فاحاله
(فصل في بيان حكم النصب
واقسام المنصوب الى مثل
ومتقوم وياهما وما يضمن
به المنصوب وغيره) تضمن
نفس الرقيق يومته مستولدة
ومكانب (بقية) بالثما
بلفت (تلف او تلف تحت
بدادية) بتخفيف الياء
تسائر الاموال واراد
بالعادة الضامنة وان لم يتصد
صاحبها ليدخل نحو مستام
ومستجير ويخرج نحو
حربون والدالكواثر ما
لان الباب موضوع

وهي لا تسقط بذل غيرها (الخ) ولو لمع العلم بذلك انه معنى (قوله ويرى الناصب) قال في شرح الروض قال
اللقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق الرقبه ونحوه اهـ سم على سبغ قوله ونحوه اى كان امره بهتة لمسجد او
نحوه من الجهات العامة او قال له انذر اعتاقه او اوص به فنية كذا من مات المالك ادهش (قوله قال الشيخان
الخ) عارقاتها يقر المتقرب وقع المتقرب عن المالك لا عن الناصب على الصحيح في اصل الروضة لكن الاوجه
معنى كاقاله شيخنا يقع عن الناصب ويكون ذلك فيما يختصنا ذكر عوضا والا فنية بناء على صحة البيع فيها
لو ما مال ايدنا ناسبا لمكان ميتاه قال عـش قوله لم لكن الاوجه معنى الى لا يتخلو هذا بغير ما يتبادر
الاول لانه الاوجه قتله اهـ لكن اعتمد شيخنا الرادى انه عن الناصب اهـ (قوله فقتله) اى عن
الناصر وكذا اخبر ذكر (قوله كالبتدأ) ففتح التاء اى كقت المالك ابتداء بدون طلب الناصب (قوله
في امر ترتب الخ) وهو قول المتقرب عن المالك او الناصب (قوله وقد تقرر ان واقع) هذا على النزاع اصم
(قوله عنه) اى المالك (قوله استوفى الشروط الخ) هذا كذلك بمجرد النصب غير مانع في نفس الامر اهـ سم
(فصل في بيان حكم النصب) (قوله في بيان) الى قوله وهل يتوقف في النهاية الا قوله لك ان الى المتوقوله
انتهى الى وفيه (قوله واقسام المنصوب الخ) تفسير للرادى حكم النصب بناء على ما ليس ماذر حكمه اذ
لا ترضى في الحرمة ولا لدمها اهـ عـش والظاهر ان المراد بحكم النصب التفصيل بين ضمان نفس الرقيق
و ضمان ابعاضه (قوله وما يضمن به المنصوب) اى ويان ما يضمن الخ (قوله وغيره) بالغ على صفاء على
المنصوب اى وما يضمن به ابعاضه منفعة ما يجرى اى وما يقع ذلك كعدم ارق المسكر على الدوى والجر
عطف على النصب اى وحكم غيره اهـ بيجرى والاولى المواقف لما ياتي في التشرح اذ اقتصار على الرغف ثم
تفسير الغير بنحو المستام قول المتن (نفس الرقيق) اى كالا او بعضا فدخل فيه البعض فيضمن جزء الرقبة
منه قيمته جزء الحرية بما يقابل من الدية كما ياتي اهـ عـش (قوله ومنه مستولدة) الى قول المتن نصف قيمته
في الغنى الا قوله لكن الى المتوقوله لانهم شددوا الى المتوقوله فيجب الى لان الساطع (قوله ومكانب)
اى ومدر اهـ معنى (قوله بالثما بلفت) اى يورزادت على دية الحر اهـ معنى قول المتن (تلف او تلف الخ)
كذا في النهاية بتقديم الثلاثي على الرباعي والاولى المكس كافي المعنى والحل قول المتن (تلف) اى بالقتل
على ومعنى (قوله تسائر الاموال) اى المتقومون الا لعلنى يضمن مثله كاتى ويحتمل ان التفسير في اصل
الضمان الاموال على عمومها اهـ عـش (قوله وآثرها) اى العادة على الضامنة مع اى المراد (قوله بالقيمة
في المنصوب) اى المتقوم فلا يشكل بما ياتي من ان الاصح في المثل اذا اقتداه يضمن باقى القيمة من وقت
النصب الى وقت الفقد اهـ عـش (قوله وفي غيره الخ) شامل للستام فيضمن بقيمة يوم التلف اى لا نقا بالحال
عادة اهـ عـش (قوله على نحو ظهر) اى عالىس مقدرا منه بنظيره في الحر اهـ سم (قوله تضمن الخ)

ولو كان المنصوب قائما قال الناصب لما كلفه اعتقه او اعتقه منك فاعتقه بما لا
البالك بعتة بان قال اعتقه او اعتقه منك او عـش الى ان قال في شرحه قال اللقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق
الوقف ونحوه اهـ وانظر هل يمتنع مناع الناصب اذا قال البالك عتك بناء على الاوجه فيها اذا كان
المتقرب المالك بامر الناصب (قوله وعلى المتقرب قال الشيخان يقع عن المالك الخ) قال في شرح الروض
ويقع المتقرب عن المالك لا عن الناصب على الصحيح في اصل الروضة والاوجه معنى انه يقع عن الناصب
ويكون ذلك فيما يختصنا ذكر عوض والا فنية بناء على صحة البيع في مال مورثه طائفا بانه فان
ميتاه (قوله وقد تقرر ان واقع الخ) هذا على النزاع (قوله وتلك في عقد استوفى الشروط) هذا
كذلك (قوله استوفى الشروط في نفس الامر من غير مانع) بمجرد النصب غير مانع في نفس الامر
(فصل في بيان حكم النصب الخ) (قوله على نحو ظهر الخ) اى مما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر (قوله

لتعدى المراد كاي لم ياتي بالقيمة في المنصوب وابعاضه اقصاصا من النصب الى التقوى في غيره قيمة يوم التلف) وابعاضه خبر
الى لا يتقدم ارشاهما من الحر) كهر الزوال بكاره وتوجبا على نحو ظهر او عتق تضمن لكن بعد الادمال لا قبله (انقص من قيمته) احما

فان تنقص لم يرمش. أما
الجناية على نحو كف ما
هو مقدرة بنظره في الحر
فتبها ما تنقص من قيمته
لكن بشرط أن لا يساوى
التقص مقدرة: كتنقص
القيمة في البدن سواء تنقص
منه القاضي كافي الحكومة
في حق الحر كذا ذكره
الشري وأضمه جمع ورود
بأنه إنما ياتي في غير الغاصب
أما هو فينقص بما تنقص
مطلقا لانهم شددوا عليه
في الضمان بما لا يشددوا على
غيره ويؤيده ما ياتي في نحو
قطع يده من أنه يضمن
الأكثر (وكذا المقدرة)
كيد (إن قلت) بآية
سماوية أو قود أو حد
فيجب بعد الاندمال هنا
أيضا ما تنقص لان الساقط
من غير جناية لا يتعلق به
قود ولا كمار أو لا حارب
على عاقلة فاتبه الاموال
فان لم تنقص كان قطع ذكره
واثياه كاهو التائب لم يجب
شيء (وإن ألفت) بالجناية
عليها (فكذا في القديم)
يجب ما تنقص من قيمته
كسائر الاموال (وعلى
الجديد يقتدر من الرقيق
والقيمة فيه كآلة في الحر
ففي) أشبه وذكره قيتان
وإن زادت قيمته يده
كال قيمته نعم إن قطعها
مشتروها يده البائع لم يكن
قائضا له

خبر وابعاده (قوله فان لم تنقص لم يرمش) بقياس ما ياتي في الجناية أنه يشتر حمله عقيل الاندمال اللهم
إلا أن يقال ما هنا مصور بما إذا لم تنقص قيمته شيئا لا قبل الاندمال ولا بعده ثم ايت في قسم على صحيح كذلك أنه
عش (قوله أما الجناية الخ) أي صحيح لا مقدرة اخذ من قول سم على صحيح هو مقابل قوله على نحو ظهر أو
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا ظاهرا لموجب البائع لان المراد في
الاتي ان تكون الجناية باطلاق المقدرة وهما ان تكون باطلاق شيء فيه مثلا المراد في الاتي اختلاف الكف
وهنا جرحه أم عش عبارة الرشيدي قوله ما هو مقدريان لنحو كف أي ولو جنى على ما هو مقدر
منه بنظره في الحر كالنصف والرجل أي والصورة ان الجناية لا مقدرة لما كان جرح كفه فهو غير ماسياتي
في المتن أم (قوله منه بنظره) الاولى حذفه (قوله ان لا يساوى الخ) يعني ان لا يبلغ ما تنقص من قيمة الرقيق
بالجناية على نحو كفه مقدرة (قوله فان ساواه) أي أو زاد عليه كما هو مفهوم بالاولى (قوله تنقص) أي
وجوبا (منه) أي المساوى أم عش (قوله في غير الغاصب) أي فيما إذا كان البائع على نحو كف الرقيق
غير الغاصب له (قوله ما هو) أي الغاصب (قوله فينقص بما تنقص) مستد (قوله مطلقا) أي ساوى
المقدرة أم زاد عليه أم عش (قوله مطلقا) له إذا كان التلف بجناية بخلاف ما إذا كان بآفة سماوية ونحوها
أخذ اعياقي أم (قوله قطع يده) أي الرقيق (فرع) لو غصب جارية ناعدا أو عبد اشأ بالواحد أو امرئ قتل
تدنيا أو شاخ أو الحي ضمن النقص عاب أم شورى أم يجبرى (قوله أو قود واحد) أي بجناية وقعت منه بعد
النقص بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لان المستند إلى سبب سابق على النقص
كالتمتع عليه أم عش (قوله كان قطع ذكره أو أثياه) أي بأن سقطت بل جناية أو قطعت قود سم على صحيح
أي أما بالجناية فنضمن أم عش أي كآتي قول المتن (و القيمة فيه كآلة الخ) مبتدأ وخبر (قوله في أنبيه
الخ) أي في قطعها (قوله وإن زادت قيمته) أي الرقيق بالقطع (قوله يده البائع) غرضه مبر دافعه الحكم
والا لكلام في المنصوب نعم بالنظر لما مر به لشارح اليد المادية يكون استدراك أم عش (قول لم يكن)

فان لم تنقص لم يرمش. هكذا ذكره وفيه نظر في الجناية المذكورة فلما ياتي في الجنايات أنه لو لم يرقخص
بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يكن قدر القاضي شيئا ما جتهد فان قلت هذا لا يرد لان
الكلام في الجناية من غير ذى اليد كالغاصب فلا يناسب تضمينه اعني ذاليد كالغاصب لا تعلم يصدر منه شيء
ولم يرض عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذى اليد لما ذكره هذا إنما يمنع تضمينه فقرار الا منمنه
طريقا على اعلو كان المراد ذلك لم يصح الحكم بالتضمن عند وجود النقص فلتأمل ولو حرق قود لم ير ان
المراد لم يرمش ما أصالة فلا ياتي ما ياتي في الجنايات أم عش (قوله أما الجناية الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا ظاهرا لموجب البائع لان المراد
في الاتي ان تكون الجناية باطلاق المقدرة وهما ان تكون باطلاق شيء فيه مثلا المراد في الاتي اختلاف
الكف وهنا جرحه (قوله أو قود واحد) هذا ما يبيد حرج الفارح اليد المادية على الضامنة كيد المستبر
ضمان المستبر بما تنقص فيما لو تلفت ايضاً من المار في يده قودا واحد لكن هذا تأمل لما إذا وجد السبب
في يد المير قبل الاسما قول لا ينبغي أنه مشكل أو ما غير مراد به الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كاقال في
الروض وإن كانت الجناية اثار الردي في يد المالك والمعوقة في يد الغاصب لم يضمن ويضمن في عكسه أم عش (قوله)
كان قطع ذكره واثياه) أي بان سقطت بل جناية أو قطعت قودا (قوله وإن ألفت) بالجناية عليها (الخ)
ينبغي ان الجناية إذا كانت من غير ذى البدن المراد بالاضمان هذا ان الجاني فرار أو ذى اليد لم يبق (قوله لم
يكن قايضا له) يعني ان يجبرى ما قالوه هذا إذا قبض المشتري الجارية المبيعة قبل القبض فيقال ان قبض
المبيع له المثلن بكال وإن تلف قبل قبضه لم يضمن من قدر ما تنقص من قيمته كاصحوا بمثل ذلك في
اقتضاء البكر ولعل مرادهم أنه يلزم من النقص نسبة ما تنقص من القيمة قدر ما تنقص من القيمة إذ قد يكون
النقص قدر الثمن أو أكثر عبارة الروض باب البيع قبل قبضه فان قطع المشتري يده فيقبل قايضا لبعض

أى المشتري اه عرش (قوله فلا يلزمه الامتناع) يبنى أنه يستقر عليهم التمسك نسبة ذلك النقص
 ويصل قابضاً لهما به فإذا نقص تلك القيمة يصل قابضاً لطلبه يستقر عليه تلك التمسك ورشيدى و عرش
 وقال سم كان الزوم إذا فسح اه والاول احسن (قوله لا) أى إن الزمان كمال القيمة سيد عرش و
 عرش وكردى (قوله مع كونه الخ) أى لو لا قائل به اه عرش قول المتن (نصف قيمته) أى بعد الاندمال اه
 عرش (قوله ايضا) أى كافى الذى لا يقتدر وفى الذى يقتدر إذا تلف باقة (قوله قدرى) أى فرض
 بروه (قوله ظاهر فى ذلك) أى فى الاخذ بعد الاندمال وتقدم عرش وياقنى عن عدم اعتياده (قوله هذا
 أن كان) أى التمسك فى النهاية والمغنى والاشارة الى ما فى المتن (قوله إذا كان الجاني غير غاصب) أى وإن
 كان فريد الغاصب اه معنى (قوله اما هو) أى الغاصب ذو اليد المادية اه معنى (قوله فيلزمه) أكثر الامرين
 الخ هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يبنى الثانى وقوله لاحتمال الشبهة أى شبه الحر
 وشبه المال لم يلزم على حج اه عرش عبارة الجبرى أى شبه الادنى من حيث انه حيوان خالق وشبه العادة
 متل من حيث جبره بان التصرف عليه شورى اه (قوله على القولين) أى التقديم هو الجند (قوله لزمه
 النصف الخ) عبارة التمسك بالمغنى لزمه النصف الخ (قوله لزمه) أى التمسك (قوله والغاصب الزاد الخ)
 ظاهر مؤلف لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزاد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر
 الذى لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما افاده كلامه شرح الروض للماراه سم وتقدم
 عن عرش ان هذا إذا سقطت بلا جناية وتصلت بقودا بالجناية فتضمن اه ويراد بقوله النهاية والمغنى
 ولو قطع الغاصب من الرقيق أصحازا تدقورى ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص كقوله أو إسحق ويقوم
 قبل المروءة والمساكين الضرورة والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كاذكره المارودى فى قطع يده مع ربع
 الدية أكثر الامرين من ربع القيمة نصف الارش اه وهو أى نصف الارش نصف ما نقص من قيمته
 المسحوق يستقر عليه حياته فان تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري الدار عنها المقدر ولا
 بما نقص من القيمة بل بحره من التمسك ويقوم البعد جميعا ثم مقطوعا فيستقر عليه من التمسك مثل تلك النسبة اه
 وهو كالصريح فى أنه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامل لما إذا كان الخيار للبايع فقط طرأ
 ويظهر فيما إذا لم ينقص بمائة المشتري كالتقسيم ذكره واتبعه فلم ينقص أو زاد ما إذا يلزمه (قوله فلا يلزمه
 الامتناع الخ) كان الزوم إذا فسح (قوله قابضاً) أى فى الذى لا يقتدر والمقدر إذا تلف كاتمسك فيها
 (قوله اما هو فيلزمه أكثر الامرين الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يبنى الثانى (قوله
 لاجتماع الشبهة) أى شبه الحر وشبه المال (قوله نعم إن كان القاطع غير الغاصب الخ) فى الروض وشرحه
 فى الطرف الاول من الباب الثانى وكذا فى الجراحة يطالب بها أى يطالب المالك الجاني فى الغاصب وقرارد لها
 المقدر وغيره على الغاصب إلى ان قالوا وان لم يكن ارش الجراحة مقدرا فالمشتري النقص نقص القيمة بعد
 الاندمال فان لم يكن بحيث نقص لم يطالب بشئ كاصرح به الاصل وفى المطالبة بارش المقدر قبل الاندمال
 القولان فى الجناية على الحر وسياق أن المرجع المنع اه بمعناه قوله لم يطالب بشئ كاصرح به الاصل أى
 لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر اما الجاني فلا وجه لعدم مطالبته مطلقا لما سياتى فى الجناية على مؤلف لم يبق نقص
 بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يوجد فرض القاضى شيئا باجتهاده فعمله ان لا شيء على
 الغاصب فيما لا مقدر له إذا كان الجاني غير مؤلف لم يبق نقص بعد الاندمال وقول الفاضل هو الغاصب الزاد عليه
 المقروض فيما لا مقدر ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال فطرح اجماع فان فيه نظرا لكن يبنى فى الاول
 ان الكلام فيما قرره على الغاصب لا مطلقا حيث فهو طريق فيما يلزم الجاني لما قرره أنه يفر من أقرب
 نقص فان لم يكن فرض القاضى شيئا باجتهاده مواعدا ان اقتصر الفاضل على الغاصب على حبان الزاد
 باعتبار التفرار والاهو طريق فى ضمان غيره كاعلم (قوله والغاصب الزاد عليه) ظاهره ان لم يبق نقص بعد
 الاندمال وفيه نظر لان الزاد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه الامتناع والا
 كان قابضاً مع كونه يد
 البائع وفى يده نصف قيمته
 كما سيذكره آخر الديات
 وهل يترقب الضمان هنا
 على الاندمال ايضا قولان
 ظاهر النص كقوله القول
 لا وقال الا ندعى انه الاصح
 فيقوم به واحد يرى وقال
 الباقى والزرع كفى المرجح
 ان المال لا يؤخذ قبل
 الاندمال لاحتمال حدوث
 نقص بمرئى ان نفس او
 بشركة جارحة وكلام
 الصيغين هنا ظاهر فى ذلك
 وعلى الاول فالفرق بين
 المقدر وغيره معنى اذا انفرد
 المذكور فى التعليل المذكور
 ياتى فى المقدر وغيره هذا ان
 كان الجاني غير غاصب اما
 هو فيلزمه أكثر الامرين
 من نصف القيمة والنقص
 على القولين لاجتماع
 الشبهة فلو نقص بقطعه
 ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع
 والسدس بالنقص نعم ان
 كان القاطع غير الغاصب
 والمالك وهو مؤلف يضمن كما
 هو ظاهر لزمه النصف
 والغاصب الزاد عليه

قطار المالك ضمن القاصب الوالد عليه (وسائر الحيوان) أي باقيه هو ما عدا الأولى (الأصديق الحرم) أو على الحرم ماسراته يضمن مثله
 النص ضمن نفسه (بالتيمه) أي أقصاها كما يعلم بأجر أو بما تنقص منها لا يصب (١٩) الأولى على المالك على ما ذكره أولي من

تخصيص الأسنوى له
 بالاجزاء قال لأن حيوان
 نفسه بالتيمه يشارك فيه
 التمن اهلكن وجه ما يرميها
 ان اجزائه كنفه بخلاف
 التمن لفعل المتن على هذا
 التعميم النص يفرق به
 بينه وبين المتن أولى
 (تليه) التعميم بعد
 الاندماج دائما والتيمه
 المخترة كلا وبضايمه
 يوم التخصيص غير المنسوب
 وأقصى التيم فيه فاسله
 ه فرعه اخذت فقال انا
 سر فتركه ضمنه وأحق
 بعضهم فيمن اطعم دابة
 غيره مسموما فانت بانه
 يضمنها لا غير مسموم مالم
 يتحمل عليها من اجزائه
 الا يتا وضع فيه دابة لم
 ضمن ما تفضل المستاجر
 الا ان غاب وظن ان اليت
 مفق وهذا يقيد ما يأتي
 قيل السهم من اطلاق عدم
 الضمان (وشهره) أي
 الحيوان من الاموال
 (مثل من مقيم) بكسر الواو
 وقيل بفتحها (والاصحان
 المثل ما حصره كيل او وزن)
 أي امكن ضبطه باحدهما

عش (قوله قط) أي باعتبار القراءه لا هو طريق حيوان غير الوالد اه سم (قوله وأو المالك) أي ان
 كان التامع المالك ضمن القاصب ما زاد على النصف قط اه ناهي قال عش قوله مر ان كان التامع
 المالك الخ أي ولو انعدا وكذا الوقع الرقيق بد نفسه كما في شرح الروض وقد قال الاقرباء يضمن أكثر
 الامر من لأن جناحه على نفسه يد القاصب مضبوط على القاصب وقرق بين جناحه على نفسه وجناحه
 السيل على يد القاصب بان السيل جناحه مضبوط على نفسه فسقط ما يقابلها من القاصب بخلاف جناحه
 البعقها مضبوط على القاصب ما دام فيه اه قول المتن (وسائر الحيوان) مبتدا خبره قول الشارح
 تضمن نفسه اه سم (قول المتن بالتيمه) أي سواء تلف أو انتف اه معنى (قوله أي أقصاها) أي ان كان
 غاصبا اه عش عبارة الرشيدى هذا لا يناسب ما قدمه اول النص من ان مراد المصنف ما هو اعم من
 النصيب لا ماسيا في المتن في المتقوم اه (قوله وأجره) أي عطف على قوله نفسه بالتيمه (قوله)
 وأجره الخ اه تلفت أو انتفت اه معنى (قوله على ما ذكر) أي شئ له لنفس الحيوان وأجره اه عش
 (قوله ان اجزائه كنفه) أي تضمن بالتيمه أي باقتضاه اه سم (قوله بخلاف المتن) أي يفصل في اجزائه
 بين ما يتقدر ارشده من الحرور لا يتقدره اه سم (قوله فصل المتن على هذا التعميم) قد يقال لعل عمله
 على التعميم لانه لما عمل على حيوان النفس وجعل حيوان الاجزاء قدرا ذاتا عليه كالا ينفى فهو تخصيص
 عكس ما عمله على الأسنوى لا تميم اه رشيدى (قوله ليرق به الخ) فيه ما لا ينفى سم على صحيح لعل وجهه
 انه إذا حمل كلام المصنف على الاجزاء يحصل الفرق بينهما وبين المتن ايضا لأن الأسنوى يحمل غير المتن كالقن
 فإن نفسه تضمن باقي التيم وإذا حمل كلام المصنف على الاجزاء دل على ان القن إنما يفرق بينه وبين غيره
 في الإباح اه عش (قوله التعميم بعد الاندماج) مبتدا وخبر (قوله لا غير مسموم الخ) أي ان أطعمها
 غير مسموم فانت (قوله مالم يتحمل عليها) يعني مالم يكن ما اطعمها إياها مضر إياها سم وعش (قوله الا ان
 غاب الخ) أي المستاجر (قوله وهذا) أي بقوله الا ان غاب الخ (قوله أي الحيوان) أي قول المتن كما في
 التباة الا قوله ورد إلى وبر اختلط كذا في المتن الا قوله أي امكن إلى المتن (قوله وقيل بفتحها) فيه ما لا ينفى
 سم على صحيح ولعل وجهه ان اسم المفعول لا يباع من قاصره اه رشيدى زاد على بال الصلوة ليس المعنى هنا
 على تقديرها اه وقد يجاب بان باب التفضل قد يكون متعديا بعبارة المقصود وباب الخافى كلها لوازم الا
 ثلاثة ابواب فاحصر مدها (عشر
 كيل او وزن) (قوله كميون الخ) نشر على ترتيب القصد (قوله متقوم) خير الموصول (قوله وان جاز
 الخ) غايته (قوله والجواهر الخ) عترو وجاز السلم الخ (قوله متقوم) خبر الجواهر الخ وافراده بتأويل
 المذكور (قوله لان المانع الخ) لتليل لكون الجواهر وما عطف عليه متقوما (قوله عليه خ لال) أي
 على الحد من ماعل الترو وكذا أراد مصيب الحب الخ الا قواما يرا دال بال التي فلي جمه (قوله فانه متقوم)
 المستندة مثل ناهي ومتى (قوله احدهما) أي الكيل والوزن (قوله بذلك) أي باحدهما (قوله)
 ور اختلط الى المتن في التباة قوله من مايو افة (قوله وبر اختلط الخ) مبتدا خبر قوله مثل لكن

يقن نص بعد الاندماج كما فاده كلام شارح الروض المار (قوله في المتن وسائر) مبتدا خبره قول الشارح
 تضمن نفسه (قوله أي أقصاها) انظر فانه أي باقي في القاصب مع انه فرض الكلام في اعم حيث قاله او اراء
 بالعارية الخ غير ذلك (قوله ان اجزائه كنفه) أي يضمن بالتيمه أي بما تنقص (قوله بخلاف المتن) أي
 يفصل في اجزائه بين ما يتقدر ارشده من الحرور لا يتقدره (قوله ليرق به الخ) فيه ما لا ينفى (قوله مالم
 يتحمل عليها) يعني مالم يكن ما اطعمها إياها مضر إياها (قوله بفتحها) فيه تأمل (قوله فانه متقوم) المستندة مثل
 مر (قوله ويرد بمنح حصره بذلك) انظر مع هذا السلم المتروكة على حصره بذلك فان قلت اراد حصر ماعدا

يتمتع السلم فيه متقوم وان حصره كيل او وزن لان المانع من ثبوته في الذمة بعد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي وورد عليه خ لال فانه متقوم
 مع حصره باحدهما وصحة السلم فيه ويرد بمنح حصره بذلك لان ما فيه من الماصره مجهول وبر اختلط بضمير مثل مع عدم صحة السلم فيه

فيجب إخراج القدر المحقق من كل منها كذا قاله الاخرى وبه جمع لكن قال الاخرى انه يجب ومن ثم قال الزركشي وقد يتبع ومثله لا نه
بالاختلاط انتقل من المثل إلى المقوم (٢٠) ليجعل قدر كل منها وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح بحيث شرطوا في صحة السلم في

فعله لا يراد على أن إيجاب رد المثل لا يستلزم كونه مثليا كما يجب رد مثل المقوم في القرض وموجب جب أو غيره يجب قيمته كما اتفق به أن الصلاح مع صدق حد المثل عليه وقد يتبع صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه وصف العيب لعدم الغضاطة (كما) غير مستحسن بنار أما المستحسن به في المقوم على ما في المطلب لاختلاف درجات حموه والحسنة به الاخرى الادمان إذا دخلت النار أي لتغير الجوز لكن عاقبه في الكفاية بحيث يجوز بيع به بعضه والاول اوجه وقيد شريع وغيره عالم بحالته تراب وتردد في الآله الملح ويظهر انه ان اختلفت ملوحته ولم ينضب كان مقوما ادم صحة السلم فيه وإلا كان مثليا ولو اتى حبرا حارا في ما برد في الصيف فزال برده فوجه اوجهها انه يارمه ما بين قيمته باردا وحارا حينئذ (و تراب و رمل ونحاس) بعض اوله اشهر من كسره (وحديد وفضة و تير) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه و يأتي ما يميز منه ان نحو الاتام من نحو النحاس مقوم و دراهم و دانير ولو مشوشة ومكره ما نحو سبيكة (وسلكوكافور و قطن) وإن كان فيه جبهه كذا كرهه الرافعي ولم يرد ابن الرفعة بجواز بحث خلافه قال بعضهم وقسرنه على من يرضى على النار بما يتبع صحة السلم فيه او متلفه ذلك البن نفسه (وعنب) و سائر الفاكهة الرطبة

مقتضى السياق أنه عطف على نقل القركاجوم به عش فكان ينبغي أن يقول فانه مثل كافي النهاية (قوله) فيجب إخراج القدر المحقق (الخ) أي ويصدق العايب وقد رد ذلك إذا اختلف فيه لانه التارم و يحصل وهو الظاهر أن يقال يوقف الامر إلى الصلح لان عمل تصديق العايب إذا اختلف على مواعظنا في الوأدق ما ناليس كذلك اه عش (قوله) وقد يتبع رد مثله الوجه انه لو علم قدر كل منها رد المثل لكل منها وانه لو علم قدر احد هادون الاخر رد مثل ما عظم قدره وقيمة الاخر ويمكن معرفته قيمته دون قدره ان شاهداه اهل الخبرة قبل الاختلاط اه سم (قوله) وهذا (الخ) أي ما قاله الزركشي وكذا اخبر عليه (قوله) لا يراد بان اتفاق عدم الوجود (قوله) على أن إيجاب يتأمل امسحدره ولعل وجه ان عدم الاستزام في القرض لا يقتضي عدمه في النصب مع انه قول المصنف كالصريح في الاستزام في النصب (قوله) وموجب (الخ) مبتدأ خبره قوله يجب الخ وكان الاولى حلفه على قوله لعل الخ ثم يقول فانه يجب الخ (قوله) وقد يتبع الخ عبارة المغنى وشرح الروح وشمل التعريف الذي نونا اما الذي يعيا فليس بمثل لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله) اما المستحسن به في المقوم الخ) بالمعتدنه ومثلي وكذا الادمان المستحسن بها يتوقف (قوله) لكن عاقبه أي ان الرفعة ما في المطلب (قوله) مع بعضه أي الآله المستحسن بها يتوقف (قوله) والاول اوجه) اعتمد شيخنا الفصاح الرمي أي والنهاية والمغنى والاول سم (قوله) وقيد اه أي كون الآله مثليا (قوله) ويظهر الخ) معتداه عش (قوله) ولو اتى (الخ) إلى قوله و يأتي في النهاية (قوله) برد أي ينبغي قراءه بعض الرأه بوزن سهل فيشمل ما لو كان ذلك بنفسه او بفعل فاعل وفي المختار برد الشيء من باب سهل و برده من باب نصره فهو مبرود و برده أيضا نريد اه عش (قوله) فوجه الخ) عبارة النهاية فيه اوجه اوجهها كما اتفق به الى الدرر هامة تعالى روم أرش نفسه وهو ما بين قيمته الخ) اه (قوله) وحار حينئذ أي فلو جمع بمد صيرور تحار إلى البرود لم يسقط الارش كافي مسائل السن ونحوهم على منتهى القول وقد يقال قياس ما ذكره من قول زوال العيب من أنه لا يدمعه تقصا فان لا ضمان هنا وفرق بينه وبين السن اه عش (قوله) ورمل إلى قوله وبعض في المغنى لاؤه قال إلى العتق وما ناله عليه في الفوا كالرطب والالتصيق في النهاية إلى ما ذكره قوله لا ما فيه (قوله) ذهب المعدن الخالص الخ) أي قبل ان يصنع وبعضهم أطلقه على الفضة أيضا وأطلقه الكسائي على الحديد والنحاس اه مغنى (قوله) ان نحو الاتام من نحو النحاس الخ) و فرغ قال في العباب الملا عن المسوية مقوم الاساطيل البريئة المبررة في قالب مثليو بعض بالقيمة اه نقل في تحريده هذا الاخير عن المهمات سم على منتهى قوله و اضن بالقيمة قياس ماسيا في الجلي انه يضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة من نقد البك اه عش (قوله) ولو مشوشة الخ) عبارة انها بقو المغنى عاصمة او مشوشة مكره او سيكة اقول المتن (وسلك الخ) و اعتبر و تلجج و جدها يتوقف مغنى قول المتن (وقطن) أي و صرف بها يتوقف (قوله) ولم يرد اه عبارة النهاية والمغنى ولم يستحضره اه (قوله) وما نقله الفوا كالمطبة إدخال فيه الزيتون في التحريده ما يخالفه والظاهر الدخول اخذ من قوله في باب الرابا

السلح الاممن من غير عتق لوان ذلك لا يثري صحة السلم فاعلمه (قوله) ومن ثم قال الزركشي وقد يتبع رد مثله لانه الخ) الوجه انه لو علم قدر كل منها رد المثل لكل منها وانه لو علم قدر احد هادون الاخر رد مثل ما عظم قدره وقيمة الاخر ويمكن معرفته قيمته دون قدره ان شاهداه اهل الخبرة قبل الاختلاط (قوله) على أن إيجاب رد المثل الخ) يمكن أن يجاب أيضا به مثلي لكن تمذر لجل قدره رد مثله فعدل إلى القيمة ولا يلزم من الضمان بالقيمة ان لا يكون ما اذ يضمن المثلي بالقيمة كما يعلم من المصنف الا في ولو طهر بالناسب الخ (قوله) وقد يتبع صدقه عليه الخ) في شرح الروح وشمل التعريف الذي نونا اما الذي يعيا فليس بمثل لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله) في المتن (كما) بولو ملحاحر (قوله) اما المستحسن به في المقوم الخ) بالمعتدنه ومثلي وكذا الادمان المستحسن به (قوله) والاول اوجه) اعتمد شيخنا الفصاح الرمي الثاني (قوله) ان نحو الاتام من نحو النحاس الخ)

ولو مشوشة ومكره ما نحو سبيكة (وسلكوكافور و قطن) وإن كان فيه جبهه كذا كرهه الرافعي ولم يرد ابن الرفعة بجواز بحث خلافه قال بعضهم وقسرنه على من يرضى على النار بما يتبع صحة السلم فيه او متلفه ذلك البن نفسه (وعنب) و سائر الفاكهة الرطبة

على ما جرى عليه حال كتبنا
 جريا في الزكاة قلا عن
 الاكثرين على ان ذلك
 متقوم وصحفي المجموع
 واعتمده ابن الرطوب وغيره
 (ودقيق) كافي في الروضة
 ايضا خلافا لمن وهم فيه
 ونحالة وجوب وادمان
 وسمن ولين ونخس ونخل
 لامافيه ويض وصايون
 وتم وزبيب (لا فالية
 ومعجون) لاختلاف
 اجزائهما مع عدم
 انضباطهما (فيض من المثل
 بماله) ما لم يتراضاعلى قيمته
 لانه اقرب الى حقه نعم ان
 خرج المثل عن القيمة كان
 اتفاه بمافاه ثم اجتمعا
 بمحل لاقية للمافاه اصلا
 لزمه قيمته بمحل الاتلاف
 بخلاف ما اذا بقيت له قيمة
 ولو تافاه لان الاصل المثل
 فلا يعدل عنه الاحيث ذلك
 ماله من اصلها والا فلا
 لا ينظر عند رد العين الى
 نوات الاسعار وعمله كايمل
 بما يأتي في قوله ولو ظفر
 بالنعاصب في غير بلد التلف
 الخفيا لامؤنة تلفه والا
 غرمه قيمته بمحل التلف ولو
 صار الى متقوما ومثليا او
 المتقوم مثليا كجمل الدقيق
 خبز والسهم سرجا
 والشاة لحاجته تلف ضمن
 المثل ساوى قيمة الاخر
 ثم لا مالم يكن الاخر اكثرا
 قيمة فيضن بقمته في
 الاولى والثانية

يجوز بيع بعضه بعض وان ما فيه حنة لا مائة لجواز السلم فيه اولى من بيع بعضه بعض اه ع ش (قوله
 على ما جرى عليه) عبارة التاليف المتفق كاصح في الشرح والروضة وها هو المتبدون صحافي الزكاة الخ (قوله
 ان ذلك) اي العنب سائر القواكه اه كردى (قوله ايضا) اي كالتب (قوله وجوب) اي ولو
 حب وبسم وغاسول اه ع ش (قوله ونخل لامافيه) كذا في شرح الرض وهو على وجوه المعتداته لا فرق
 بين ما فيه ما هو غيره مر اه سم عبارة البحرى عن ع ش من المثل الخلول مطلقا وما كان فيها مادام لا على
 للمتد خلافا لى قيدا بالى لامافيه لان الملام من ضرورىاتها اه (قوله ويض) الجمع فيه معتد لان القيمة
 الواحدة متقومة امر شيدى (قوله مع عدم انضباطها) اي الاجزاء اه ع ش (قوله ما لم يتراضا) الى التخييف
 المتفق (قوله ما لم يتراضا) عبارة البحرى اي بشرط خمسة الاول ان يكون له قيمة على المطالبة والتا
 ان لا يكون لتقله من عمل المطالبة الى عمل الغصب مؤنة الثالث ان لا يتراضا على القيمة والرابع ان لا يصير
 متقوما ومثليا اخر اكثر قيمة منه والخامس وجود المثل اه وهذه الشروط كلها مأخوذة من الشرح
 والمثل (قوله لانه) اي المثل (قوله ولو تافاه) يؤخذ عاينى دن سم ان هذا فاليا مؤنة لتقله والواجب
 قيمته اه ع ش (قوله وعمله) اي التفتصيل فيها اذا طال به غير عمل التلف بين ان يبقى له قيمة ولو تافاه وان
 لا تافاه اذ الم يكن لتقله مؤنة لا قالوا لاجب القيمة مطلقا مر اه سم على حجة قضيت له لا نظر لاختلاف
 الاسعار وهو غير مراد من ثم صرح في فصل الفرق بان كلام من اختلاف الاسعار ومؤنة عبارة مستقلة
 وعبارة شيننا الزايدى هذا المراد بعبارة النقل ارفع الاسعار بسبب النقل اه ع ش (كجمل الدقيق) نسر
 على ترتيب الف (قوله ثم تلف) خرج به ما اذ لم يتلف فيه ردع ارض النقص اهم (قوله ضمن المثل) هو
 ظاهر فى الاولى والثانية بخلاف الثالثة فان كلام السهم والشيج الى ولس احدهما مبهودا حتى
 يعمل عليه فذل المراد ضمن المثل غير الثانية ويختار فيها عبارة سم على حجة عبارة نرح الرض اخذ
 المالك المثل فى البالة غير فى الثالث منها الى ما وصار المثل مثليا بين الحليين اه وهو صريح فيها فقاء اه
 انظر مع انه قد يصدق عليه حد المثل (قوله ونخل لامافيه) كذا في شرح الرض وهو على وجوه المعتداته
 لا فرق بين ما فيه ما هو غيره مر (قوله بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو تافاه) هذا مع قوله الاتى وعمله الخ
 يتصل منه فى مسئلة المالم المذكورة ان حيث كان لتقله مؤنة قالوا لاجب القيمة بقيت له بعد مطلقا ولو حيث
 لا فان بقيت له مؤنة تافاه فمثل والاقا القيمة مر (قوله وعمله الخ) اي فيما اذا طال به غير عمل التلف (قوله
 وعمله الخ) فالتفصيل بين ان يبقى له قيمة ولو تافاه وان لا تافاه اذ الم يكن لتقله مؤنة والا قالوا لاجب القيمة
 مطلقا مر (قوله ولو صار المثل متقوما الى قوله ضمن المثل) الى ما لم يكن الاخر اكثر قيمة فيضن بقمته فى
 الاولى الخ فيه امر ان الاول ان هذه القاعدة نافذة فيما اذا غصب متلبا وصار متقوما ان الواجب عليه رد المثل
 سواء سوت قيمة المثل قيمة ذلك المتقوم الذى صار اليه او زادت عليها فان نقصت عنها وجب قيمته ذلك المتقوم
 فان قلت هذا بخلاف ما سبق فيمن غصب يضاف فرق ارض فاقبت من انه رده مع ارض النقص ان نقص اذ
 هذا من قبل ضرورة المثل متقوما وقد اوجو ارد ذلك المتقوم مع ارض نقصت من لازم ذلك نقص قيمته عن
 قيمة المثل والى ما يمكن لارض نقص وقضية القاعدة المذكورة قد المثل كاهو ظاهر قلت لان المد المخالفة لان
 القاعدة المذكورة مفروضة عند التلف وما ذكر مفروض مع بقاءه حتى لو انكس الحال انكس الحكم كما
 هو قضية تعقيد ما بالتلف والثاني انه لو وجب المثل لكون المتقوم الذى صار اليه انقص قيمة فرضى
 المفصوب منه بقيمة ذلك المتقوم او وجبت قيمة المتقوم لاهما اكثر من قيمة المثل فرضى المفصوب منه بالنسبة
 فليجبر النعاصب على موافقته ونظر وتجه انه لا يجبر لانه اجبار على خلاف الواجب شرعا على ما قد يكون
 له غرض فى الا متاع به لتيسر الواجب بدون غيره فليأمل (قوله ثم تلف) خرج به ما اذ لم يتلف فيه ردع ارض
 النفس ولهذا قال فى الرض فصل وان نقصت السفة قط كن ذبيح شاة واطحن خنطرة دها مع الارش اجمع
 ان ذبيح الشاة قد يكون من قليل صدوره الشاة لحما تامل (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الرض اخذ المالك

الثلثين في الثانية فلم اهل
فصب صاع بريقته درهم
فطلعت صارت قيمته درهما
وسداسه فبقيت صارت درهما
وثلاثا واكمله لومه درهم
وثلاث وكيفية الدعوى هنا
استحق عليه قيمة خبر
درهما وثلاثا لو صار للثوم
دعوى اكانه نحاس صيغ
من حلى وجب فيه أقصى
القيم ويضمن الحلى من
التقدير بوزنه وصنعه بقيتها
من قدر البقر قال الجمهور
يضمن كله بقيته من قدر
البقر وان كان من غير
جنسه ولا يزالانه غصص
بالقدر (تلف) المنصوب
اذ الكلام فيه خلافاً
ومما ورد عليه ما لا يرد (أو)
اتلف فان تعذر (الثلث)
حسبان لم يوجد بمحل
النصب ولا بدون مسافة
القصر منه نظير ما روي في السلم
او شرعاً كان لم يوجد للثلث
فيما ذكره الاكثر من من
الثلث (فالقضية) هي الراجحة
لانه الان كما لا مثل له
(والاصح) فيما اذا كان
للثوم موجوداً عند التلف
فلم يسله حتى قدده كاصح
بما سله (ان التعذر أقصى
قيمه من وقت النصب الى
تعذر الثلث) لان وجود الثلث
بقاء عين المنصوب لانه
كان مأموراً برده كما كان
مأموراً برد المنصوب فاذ لم
يفضل غرم أقصى قيمة في
ذلك الدقة لانه ما من حالة الا
وهو مطالب برده فيها

عش حارة المتنى ثم تقب عنه اخذ المالك الثلث في الثلاثة غير اني الثالث منها بين الثلثين لان يكون
الاخر اكثر قيمة فيؤخذ هو في الثلاثة غير اني الاولين وهذا محل الاستثناء اه (قوله) ويتغير المالك (الخ)
ذكره المتنى وشرح الروض قبل قوله ما لم يكن (الخ) (قوله) واكمله ليس بقيد اه وشيئاً اى وانما دار على
مطلق التلف (قوله) اكانه نحاس (الخ) يتأمل الجرم بانه متقوم مع صدق حد الثلث عليه ولو لم يتجهل هذا
الكلام على انا نحاس يتبع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتبع السلم فيه كالاسطال المرعوم ما صبقى
قالب فيضمن ذاته بطله وصنعه بقيته كحلى التقدير يخرج بقوله نحاس التقدير لمرعة الصنعة اه سم وقوله
ولم المتجهل هذا (الخ) جرم هذا الحلى الزايد ورش وسلطان (قوله) صنع من حلى اى ثم تلف اه سم
(قوله) وصنعه بقيتها) هذا هو المتعذر هنا في اصدق مر اه سم (قوله) وقال الجمهور (الخ) عبارة النهاية
والصنعة بتقدير البقاء كجرم به ان المقرى هو المعتد وان ذكر في الروضة عن الجمهور وخان الجمهور الصنعة
بتقدير البقاء اه واذ المتنى وان كانت الصنعة محرمة كالانعام احد التقدير ضمنه بطله وزنا كالسيك
وغيرها مما لا صنعة فيه كالثمر اه (قوله) واذ كان (الخ) هذه بالمبالغة راجحة الاول ايضا لم يرد كرها في
شرح الروض اى والمتنى الاعلى اه سم (قوله) من غير جنسه) الاول من جنسه كافي النهاية والمتنى
(قوله) لانه محص بالمقدور اى وماهنا بدلت مقبوه ليس مضى وما يتبع اه عرش (قوله) المنصوب (الخ)
عبارة المتنى راد في الحرر تحت بدعادية لقوله ما في اول الفصل من هذا المصنف فورد عليه المستبر والمستم
فانها يضمنان للثلث باقية كما قدم التثنية عليه في المستبر فكان الاحسن ذكره هنا وحده هناك
لما كان كلامه في النصب استثنى من ذلك اه (قوله) الا باكثر (الخ) اى وان قل اه عرش قول اثنين
(فالقضية) ولو وجد للثلث بعد اخذ القضية فليس لاحد حماره او طلبه في الاصح والممنسوب منه ان
يصبر حتى يوجد الثلث ولا يكف اخذ القضية متى وروض قول الثمن (والاصح ان المعتبر (الخ) هذا
يجرى نظيره في اتلاف الثلث بلا نصب كافي الروض اه سم (قوله) موجوداً اى حسا وشرعا و (قوله)
حتى قدده اى في احدهما (قوله) حتى قدده اى حسا او شرعا اه سم قول المتنى (أقصى قيمة)
اى المنصوب عند الشارح ومثل المنصوب عند النهاية والمتنى كايان (قوله) لا يوجد (الخ) المتلى
لقوله من وقت النصب الى تعذر الثلث (قوله) بده اى الثلث (قوله) فاذا (الخ) و (قوله) لانه (الخ) لا ينعني ما فيها
بالنظر الى ما اختاره الشارح من اعتبار قيمة المنصوب لا للثلث (قوله) بدها اى العين اه عرش اقول لو
اراد عين المنصوب كما هو ظاهر ورد عليه انه مطالب بالثلث لا بالمنصوب ولو اراد عين الثلث لا يتم تحريم

الثلث في الثلاثة غير اني الثالث منها اى ما لو صار للثلث مثاليين الثلثين اه (قوله) اكانه نحاس يتأمل الجرم
بانه متقوم مع صدق حد الثلث عليه لا يقال صنعه مستقرى غير مثلية لا ناقول هذا لا يمنع اعتبار مثلية ذاته
فلتضمن بوزنها وصنعه بقيتها كحلى التقدير الا اني يتأمل ولم المتجهل هذا الكلام على انا نحاس يتبع
السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتبع السلم فيه كالاسطال المرعوم ما صبقى قالب فيضمن ذاته بطله
وصنعه بقيته كحلى التقدير يخرج بقوله نحاس التقدير لمرعة الصنعة اه سم (قوله) صنع من حلى اى ثم تلف (قوله)
من التقدير) انظر وجه التقييد مع ان العين في كل من التقدير ونحو الحديد والنحاس مثلية فان كان لكون
الخلاف محصا به فيقال انخص مع ما ذكر (قوله) وصنعه بقيتها) هذا هو المتعذر هنا في اصدق مر اه سم (قوله)
وان كان من جنسه) هذه بالمبالغة راجحة الاول ايضا لم يرد كرها في شرح الروض الاعلى (قوله) ولا حواله
اى في بدون مسافة القصر كافي الروض (قوله) في الثلث والاصح ان المعتبر (الخ) هذا يجرى نظيره في اتلاف
الثلث بلا نصب واذ قال في الروض فصل نصب مثلياً فقول او اتلفه بلا نصب والثلث موجود فلم يفرم حتى عدم
الثلث اى حسا او شرعاً فبايدون مسافة القصر اى من يد النصب او الاتلاف لومه أقصى القيم من النصب
اى في الاول او الاتلاف اى في الثانية الى الاعواز اى للثلث فان قاله المستحق انا صبر الى وجود
الثلث اجيب ولو تلف او اتلفه والثلث مفقود وهو غاصب اى فيها أقصى القيم من النصب الى التلف

اما اذا كان المثل مفقودا عند التلق فيجب الاكثر من النصب الى التلق (تقريبه) هل المختار في المثل او المصنوع به من جهة ربح السبكي وغيره الاول قالوا لا الواجب ان كان المصنوع هو الاصل وبنينا عليه ان الواجب (٢٣) على الاول الاقصى من التلق الى انتفاع

المثل وعلى الثاني الاقصى من النصب الى التلق كذا قاله شارح والذى صرحوا به كما علمت ان الواجب الاقصى من النصب الى تضرر المثل في حالة اول التلق في اخرى وهذا غير الامرين الذين ينأى على ما ذكره وهو ظاهر امر صحيح ان العبرة بقيمة المصنوع لا المثل ولا يستبر من وقت النصب من ثم ذكر شيخنا في شرح الررض ما يصرح بان المتقول هو اعتبار المصنوع (ولو نقل المصنوع المثل) او انتقل بنفسه او بفعل اجنبى وكذا المصنوع كاعلم كالذى قبله من قوله السابق وعلى الغاصب الرد فذكر قوله مثال الاقتصار على المثل لانه الذى يرتب عليه جميع التفريمات الاتية منها قوله طاله بالمثل فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (الى بلد) او عمل (آخر) ولو لم يرد واحد بشرط ان يتضرر احضاره حالا كما اعتمد الاذرى اى والى طاله بالقيمة (فلا مالك ان يكفه رده) اذا علم مكانه لخبر على اليد السابق (وان طاله) وان قرب عن المصنوع ولو لم يتضرر به ولا توراه كما يصرح به اطالهم وهو الاوجه خلافا لماوردى

الدليل (قوله اما اذا كان الخ) عمنز قوله فبما اذا كان المثل الخ (قوله عند التلق الخ) بان قد قبله كان خصه في رجب مثلا وقد قبل المثل في رمضان وتلق المصنوع في شوال فيكون المصنوع ضمنوا باقى قيمه من رجب الى شوال اه يجزى (قوله قيمة المثل) اى اى قيم المثل (قوله ربح السبكي وغيره الاول) اى المثل وهو ظاهر كلام الاصحاب خلافا لبعض المتأخرين نايقو معنى اى لابن حبيب ع (قوله عليه السلام) اى الوجهين (قوله كاعتلت) اى من قوله فبما اذا كان الخ مع عمنزده المار (قوله في حالة) اى فيما اذا كان المثل موجودا عند التلق (قوله في اخرى) اى فيما اذا كان المثل مفقودا عنده (قوله وهذا) اى ما صرحا به ان الواجب الاقصى من النصب الى تضرر المثل في حالة الخ وكذا قوله هو الخ (قوله ما يصرح بان المتقول هو اعتبار المصنوع) فقد يشك على هذا اعتبار قيمته الى تضرر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه اسم (قوله او انتقل) الى قوله هو ما ربحه الرافعى في المتن الا قوله فذكر قوله الى المتن وقوله وان قرب عن المصنوع الى قوله فوضعت في النهاية الا قوله كاعلم الى ذكر قوله فذكر قوله فلا اعتراض الى المتن (قوله او انتقل بنفسه) اى كما نقله سيل لوريج اه ع (قوله كالذى قبله) يعنى الانتقال بصورتيه قول الكردى اى كالمثل الذى في المتن مع كونه خلاف المتبادر يردده التفرع الا فى قوله فذكر قوله مثال اى ومثله الانتقال (قوله فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يخص فكان يبنى التعميم التفرع على كل ما يناسبه اه سم (قوله بشرط ان يتضرر احضاره حالا) اى بحسب العادة وان استغرق حملنا زمانا يزيد على الوقت الذى فيه عرفنا اه ع (قوله وان قرب عن المصنوع) خلافا للمعنى وشرح المنهج عبارتهما ان بحسب العادة والا فلا يطالب الا بالرد قاله الماوردى وهذا كاقوال الاذرى فيما اذا لم يتضرر المثل من الغاصب او توراهه الا قالوا به عدم الفرق بين المسافين اعقال الجيرى قوله قاله الماوردى هذا راي المعتد اه يطالب بالقيمة مطلقا ريت المسافة ام بعدت امن تضرره او توراهه ام لا راي اه ع اقول المتن (في الحال) متعلق بقوله يطالبه لا بالقيمة وبنينا كاقوال الاسوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب اى الغاصب به لانه باقى ملكه معنى واسى واقره سم وحش اى المصنوع (قوله لانه لا بد الخ) علة العلية الجارية لعدم المطالبة بالمثل واسقط المتن لفظة من ثم عليه التحليل ظاهر (قوله ولو ملكها الخ) اى فيجوز له التصرف فيها ولو وجدت فيها زوائد فحكمها حكم زوائد القرض تكون ملكا لمن يثبت يده بان اخذ بدل القيمة دابة اه يجزى (قوله ملك القرض) فضية عدم جواز اخذ اداة تحمل له بدلها كالا يحل له اقتراضها الا وجه خلافه اذا الضرورة قد تدعو الى اخذها خفية من فوات حقه

او غير غاصب اى في الثانية بقيمة يوم التلق قالوا غرم فهو جدد المثل لم يرجع اليه اه (قوله ومن ثم ذكر شيخنا في شرح الررض ما يصرح بان المتقول هو اعتبار المصنوع) فقد يشك على هذا اعتبار قيمته الى تضرر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه فان قيل انكالم موجود وجوده قبل اعتبار الزيادة بعد تلفه مع وجود المثل الذى لا يساويا بمشكل لا يقال له لا يتبرر جديلا فتا قول فزعمنا ان قيمته الى تضرر المثل فليتل (قوله فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يخص فكان يبنى التعميم والتفرع على كل ما يناسبه (قوله ولو لم يضره الخ) كذا شرحه (قوله اى باقى قيمه من النصب الى المطالبة) لوزادت القيمة بعد ذلك فيبنى اخذ الزيادة في الررض فيما ابق المصنوع او سرقة او غيبة الغاصب او اخذها كافر حنه ان المالك تضمن الغاصب القيمة الجارية اقصى ما كانت من النصب الى المطالبة امكالى

شرحه وبنينا كما قال الاسوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب بالزيادة لانه على ملكه اه (قوله ولو ملكها ملك القرض) فضية انها لو كانت جارية تحمل له امتع اخذها لكن الا وجه جواز اخذها الحاجة ومن تبعه (بقية) اى باقى قيمه من النصب الى المطالبة (في الحال) اى قبل الرد للحيلولة بين يمين ملكه من ثم يطالب بالمثل لانه لا بد من التراد قد يرد البسر او ينحل فيحصل الضرر والقيمة شي واحد ولو ملكها ملك القرض لانه لا يتحقق بها على حكمها وورد بدلها عند رد العين

ولا يبرأ بدفعها عن ضمانه واداءه او معنى كونها للعلو لقروح التراد فيها (فأذا رده) أى المنصوب او حق مثلا (ودعا) أن يثبت ولا
يبدلوا والالحو لقروحهم يتعدى بدلها مع (٢٤) وجودها وإعمالها إذا أخذها لتقدم المثل فهو جلد لا يلبس من جهة خلاف المنصوب ولو
والملك لا يستلزم حل الوطء بدليل الحصر هو الوتقيق الجوسية بخلاف القرض أه نهاية قال عرش قوله مر
والاوجه خلاه أى ليجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء مع ذلك لو عاقبوا وطءه لأجل عليه ولو حلت
منه حارت مستردة لقوله معقبتها وقوله بخلاف القرض أى فإن محته توقعت على عدم حل الوطء حيث جاز
الملك القيمة جاز أخذها لا موقر حل وطءها كإيجال شرائها وان امتنع القرض أه (قوله ولا يبرأ بدفعها)
أى القيمة عبارة للمغنى ويجب على الفاضل أجره المنصوب إلى وصوله للملك ولو أعلى القيمة للعلو لقروكذا
حكمه واداءه أو شجانيه أه زادتها قرآن أى أه (قوله او حق) ولو بوجه كان يكون المنصوب مستردة
أه سم عبارة للمغنى وقضية كلام المصنف أنه لا يسترد القيمة إلا إذا رد العين واستبقى من ذلك مالوا أخذ اليد
قيمة أم لا والالحو لقرومات السيد قبل رد مالها فان الفاضل يسترد القيمة كإقالة فى المطلب ويصنع بذلك مالوا
اعتباراً باعق البعد المنصوب أه وعبارة النهاية أخرج من ملكه بعتق منى المالك أو موت فى الأيلاد
وكالاتا غير أخرج من ملكه بوقف أو نحوه أه قال عرش قوله مر أو موت فى الأيلاد فيرد الوارثان
كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها فهل ترد القيمة لأن الأصل الحياة فيه ونظروا مالوا ماتت قبله فسترد
القيمة قسم وقوله فيرد الوارث أى القيمة التى أخذها هو ربه من الفاضل وقوله فى نظر لا يعدد مالوا رد الحق
ضمان الفاضل باستيلا هو لا يسقط إلا بوجه يملكه أو ما يقوم مقام العود ولم يرد أحد منها أه قول
المتن (رد ما) أى بوجدها المتصلة دون المنفصلة ويصور بانها بان يدفع عنها حيا أو أفتج أو شجرة
قشر كإقالة العرق أه مغروق عرش عن الباب منه (قوله نحو جرد) أى المثل وكذا ضمير قوله لأنه الخ
(قوله على تركه) أى بالمنصوب (في مقابلتها) أى القيمة أه عرش (قوله بشرطه) ومنها قدرة المشتري
على تسلمه عليه فإبقى المنصوب فى يد الفاضل ولم يرد على رده لم يصح شرائه ويحتمل خلافه لثبوت
ضمانه من كونه فى يده أه عرش (قوله حية) أى المنصوب أه عرش (قوله وهو ما رجع أه أى) عبارة
المغنى وهو كذلك وان حكى القاضي الحسين عن الناصر أن ذلك أه (قوله فأنها أخلت) أى القيمة (منه) أى
الفاضل (قوله فهو) أى إلا أخذته فبرا (قوله مطلقاً) أى أخذ الحق أو لأه عرش (قوله وليس الخ) أى
الحبس لا يسترد عبارة أنها يقوله الحبس للأشهاد الخ أه (قوله المنصوب المثل) أى قوله وقضية للمغنى
(قوله وأخذته الأسنوى الخ) معتمد عرش معنى قول المتن (فأن قد المثل) حساباً لم يوجد أو شرعاً بان
منع من الوصول إليهما فإرجو زيادة على ثمنه أه مغروق عرش بعد ذكره عن عمن عن الروى
وتسحق قوله أو يوجد زيادة أى وإن قلت وامتع الفاضل من بدلها أه قول المتن (قيمة) أى أه فى
التعويض بالنقد الفاضل فى ذلك المثل كإبقى فى قوله هذا كله إن لم ينقل الخ أه عرش (قوله لذلك)
أى لأن رد العين الخ قول المتن (بالفاضل) أى التلق بغير نصب أه مغنى (قوله وقضية)

وقد يحتاج إلى أخذها ثلاث قيمتة عدم تيسر غير ما ولا يطو ما تلا . دما يكون ما جرى سببها بأعارة
الجوارى الوطء وقد يتبع الوطء وجود الملك كفى الجوسيم . (قوله او حق) ولو بوجه كان يكون
المنصوب مستردة فيرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلا جعل حياتها حيث قد فعل . زانعة لأن
الأصل الحياة فيه ونظروا مالوا ماتت قبله فسترد القيمة (قوله ولو أعلى الخ) عبارة تشرح الروى فان
اختفى ترك التراد نهائى فإذا أخذها لأبى بالمنصوب أو سرقة من ثلثة أو موقوف فبما أه فى إذا
غصب المثل وقوله إلى بلد آخر فلا بد من بيع مالوا اختفاه على ذلك قبل رد مال الزكى فبما بالافاق قال
الامام ولا حاجة إلى عقد قلت ويوجب أن القيمة حيث على ملك المالك تكتفى فيها ذكر بخلافها بعد رده أه
ذكره عن السيكاهة بمجرد عود المنصوب . يكتفى الملك فى القيمة فبما يظهر ثم ثقله عن تصريح المحاملى فى
نحوه (قوله) وقضية المتن الخ) كذا تشرح مر (قوله فى المتن) فان قد المثل) قال فى الروى أو يوجد

اختفا على تركه فى مقابلتها
فلا بد من بيع بشرطه
وقضية المتن أنه ليس بالفاضل
حسبه لا استرداده وهو
ما رجع أه أى كإلا
يجوز للمشتري فاسدا
حسب المبيع لا استرداده
على ما مر وقرئ غيره بأن
المشتري رضى بوضع
البائع يد على الثمن ولا
كذلك الفاضل فأنها أخذت
منه فبرا أو برباها فبر بى
فهو كالاختيار على أن
وجوب الرد عليه فورا
ينع الحبس مطلقاً وليس
كالحبس للأشهاد كما مر
فيل الإقرار (فأن تقف)
المنصوب المثل (فى البلد)
أو المثل (الدقوله) أو
المثل (أى) أو عادو تلف
فى بلد الفاضل (طالبه
بالمثل فى أى البلد) أو
المعين شاء لا نرد العين
قد توجه عليه فى الموضعين
وأخذته الأسنوى أنه
المطلب فى أى موضع شاء
من الموضع التى وصل
إليها فى طريقه بين البلدين
(فأن قد المثل) غرم قيمة
أكثر البلدين (قيمة) لذلك
وبأى حناحت الأسنوى
أيضا فله مطالبة بأضى
فم الحال إلى وصل إليها
المنصوب (ولو ظفر
بالفاضل فى غير بلد التلق)

والمنصوب متى والمثل موجود (فالعصم) أه كان لأؤنة لنقله كالنقد اليسير وكان
الطريق أمنا (فله مطالبة بالمثل) إذا ضرر على واحد منهما حيث وقضته بل صريحه وصريح ما مر فى السلو القرض أن ماله مؤنة

وتعملها المالك كالأمانة له بل هو داخل فيه لا بعد التحمل بل صدق عليه أنه لأمانة له ولا ينافيه قولها من ترخيصها بل يمكن له تكليفه
مؤنة النقل ولا قول السبكي والقنولي كالنوى لو قال له الغاصب خذ وخذ مؤنة حملها جبراما الأول فلا يلزم على الغاصب خرواق أخذ المثل
ومؤنة النقل من أمواله الثاني فلا يلزم على المالك خرواق تكليفه له إلى يده وإن أعطاه الغاصب مؤنة وأما صورته فلا ضرر فيها على واحد
منهما لأن المالك إذا رضخ بأخذ المثل ودفع مؤنة عمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) وفي ذلك قول البرهان القزويني لم يتبع

المطالبة بالمثل هنا لاجل
اختلاف القيمة بل لاجل
مؤنة عمله وقضية كلام
المصنف أيضا أنه لا فرق بين
زيادة سعر المثل في بلد
المطالبة وعدمها وهو ما
رجحناه لكن أطال جميع
مناخرون في الانتصار للتقدير
بما لا يرد ويرد به بحيث
تيسر المثل بلا ضرر ولا نظر
للقيمة (والأ) بأن كان لقله
مؤنة ولم يحملها المالك
أخذا عما تقرر أو أخاف
الطريق (فلا مطالبة بالمثل)
ولا للغاصب أيضا تكلفه
قبوله لما فيه من المؤنة
والضرر (بل يفرمه قيمة
بلد التلّف) سواء أكانت بلد
الغصب أم لا هذا إن كانت
أكثر قيمة من الحال التي
وصل إليها المقتضوب إلا
قيمة الأقصى من سائر
البيع التي حل بها المقتضوب
وذلك لأن تفضل الروبح
لشئ كمقدّمه والنفسه ما
للفصوله فإذا غرمها ثم
اجتمع في بلد المقتضوب لم
يكن للمالك ردّها وطلب
المثل ولا للغاصب استردادها
وذلك المثل (وأمّا) المقتضوب
(المتنوع) كالحيوان

أي التعليل (قوله وتعملها المالك) أي بدفها كأي شيء (قوله ولا ينافيه) أي قوله أن مالها مؤنة
وتعملها المالك الخ (قوله لو ترخصا) أي فيما إذا كان النقل مؤنة (قوله) أي للمالك (تكليفه) أي
الغاصب (قوله ودفع مؤنة عمله) منه يعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي
المذكورة في قوله ولا ينافيه قولها الخ وقوله ولا قول السبكي الخ أم سم (قوله وفي ذلك) أي القضية
المذكورة (قوله هنا) أي في مسئلة الظفر فيما إذا كان النقل مؤنة (قوله وهو ما رجحناه) فيه نظر فليراجع
أم سم (قوله التقييد بما إذا لم يرد) اعتد به من أي فأنزاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلّف أم
سم ومن عن الزبدي وحش اعتداه عن المفتي آتقا ما يرد قول المتن (والأ) فالمطالبة الخ ولو ظفر
بالمثل الذي ليس بغاصب في غير مكان التلّف فعلمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف أم مفتي (قوله
بأن كان) أي في قول ابن وهاب في النهاية لا يجوز له حملها إلى أوخاف (قوله بأن كان لقله مؤنة) وزيادة
قيمه هناك مانع من المطالبة سم تلى منبج أم حش (قوله أوخاف الطريق) أنظر لم منع الخرف
المطالبة مع أن ضرره يعود على المالك وقد رضى الآن قال بل يعود الضرر على الغاصب أيضا لأنه لما
كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا المؤنة إذا الخطر ومماناته كالدوسم على حج وقد
يقال المراد أن لا يطالبه بالرد إلى عمله لما في من الخطر على الغاصب فلا ينافي أنه يطالبه بماله إن أراد أخذه ثم
وقد يؤيده ما مر في السبل أن إذا كان له مؤنة وتعملها المالك أجبر على التسليم أم حش (قوله ولا
لغاصب أيضا تكليفه) أي لا يؤيده البين النصوية لأذكره أم حش (قوله سواء) أي قوله
والقيمة هنا مفتي (قوله هذا) أي اعتبار قيمة بلد التلّف (قوله كالحيوان) أي قوله انتهى في النهاية لا قوله
قال القاضي (قوله وإيضاحه) محله في الرقيق أن لم يكن أقصى التيم أكثر من مقدار العضو كأمه رشيد
وقدم هناك أنه في غير الغاصب ما هو فيه من ممانته من مطلقا قول المتن (بأقصى قيمة الخ) ولا فرق في
اختلاف القيمة بين تغير السعر وتغيره المقتضوب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التلّف أم مفتي وقوله لأنه إلى
الفرع في المعنى لا لقره على أنه إلى توجب (قوله يترقب زادت) أي بالنظر لذاتها وان قطع بعد ما عادة
أم حش أي لم تقت بالكتابة (قوله من غالب بلد الخ) فإن غلب بلدان وقساويا تبين القاضي واحدا
كما قاله الرافعي في كتاب البيع أم مفتي (قوله بدله) أي اعتبار غالب بلد التلّف (قوله وهو)
أي على القيمة (أكثر الحال الخ) أي قيمة (قوله وقد تضمن المتقوم الخ) غرضه منه مجرد الفائدة
والأ فالكلام في المقتضوب ثم هو محتاج إليه بالنظر لتأويل قول المتن السابق يد عادية بالضامنة فإن
المال الزكوى بعد التمسك بمقتضى على المالك أم حش (قوله لأنه لو أخرج) أي المالك (قوله)

زيادة على عين مثله قال في مرجحه أو منعه من الوصول إليه ما ع (قوله وتعملها المالك) أي بدفها كما
يأتي (قوله ودفع مؤنة عمله) سم لأنه إن المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي
المذكورة في قوله ولا ينافيه قولها الخ فلو لم يرد لغير السبكي الخ (قوله وهو ما رجحناه) فيه نظر فليراجع
(قوله التقييد بما إذا لم يرد) اعتد به من أي فأنزاد فلا يلزم له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلّف (قوله أوخاف
الطريق) أنظر لم منع الخوف المطالبة مع سم سم سم ودفع على المالك تفرص على الآن قال بل يعود الضرر
على الغاصب أيضا لأنه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا المؤنة إذا الخطر ومماناته

(٤ - شرواني وابن قاسم - سادس)

وإيضاحه سواء التمن وغيره (فيضمنه بأقصى قيمة من الغصب إلى التلّف) لأنه
في حاله زيادة القيمة غاصبا بالمال فإذا لم يرد ضمن بذله بخلاف ما لو رجع إلى الأصل لا يفرم شيئا لأنه مع بقائه العين يتوقع زيادتها على أنه
لا نظر مع وجودها بقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب بلد التلّف عليه إن لم ينقله إلا اعتبر قد حل القيمة وهو أكثر الحال التي وصل إليها
وقد تضمن المتقوم المثل الصوري كالمثل الزكوى في يده بعد التمسك لأنه أخرج مثله للصوري مع بقائه جازا فلو لم يفرم

قال القاضي غضب رايتم غسون لطفه فساد عشرين فتنزلهما وخسين ثم تقبض من لمانين انما قصه الطعن لا تقهر مزادة الخبر كالرسي
المن حرقتو عليه اخرى اهو اقره جميع متاخرين بل جزم به اخرين وكاتهم نظروا الى ان هذا من صور ما اذا صار المثل مقنوم المرجع فيه انه
يجب منه ما لم يكن المقنوم اعطى غضب (٢٧) قيمته التي اوفى صورة القاضي لانها لا يغبط والتلاتون وان وجبت لنفس لكنها

فساد عشرين) فقد قص ثلاثين اه سم (قوله ثم تقبض) أي الخبر (قوله عن صور الخ) أي فان الخبر الذي
صار اليه مقنوم اه سم (قوله المرجع فيه الخ) نعمت لا اذ الخ (قوله مثله أي المثل (قوله قيمته) أي المقنوم
(قوله والتلاتون الخ) جواب عما قال المقنوم هنا الخبر وقيمته محسوس لا ياتون بها حاصل الجواب ان قيمة
الخبر مع ملاحظة بدل الجزء الثالث ياتون اه كرى (قوله وبهذا) أي بالضم المذكور (قوله لا تصيب
لا اغبط) أي كما لا استواء قيمة البر المثل والخبر المقنوم اذ كل غسون اهم (قوله يجب المثل) أي وهو البر
هنا (قوله واما التلاتون الخ) من جهة ما قال (قوله قد استقرت) أي وجوب التلاتين على حذف المضاف
(قوله هذا) أي ما قاله القاضي وقره اجمع المتأخرون (قوله على ما قاله القاضي) أي مرة أخرى قبل قوله
السابق اه كرى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هذا على ما قلنا في قاعدة صيرورة المثل مقنوم ان اه
يطالب بالمثل الا ان يكون المقنوم أكثر قيمة فلذا قال وهو ضئيف اه سم (قوله وهو) أي القول الثاني
لقاضي ضئيف أي والمبنى على الضئيف ضئيف اه كرى (قوله بين هذا وصور ما الأول) جعلها صورتين
باعتبار فرض التقص بالطعن ثم الزيادة بالخبر في الأول دون هذا اه سم عبارة الكرى قوله بين هذا
أي القول الثاني وقوله صورته الأولى أراد بها قوله غضب رايتم غسون الخ اه (قوله فقصت) أي الارش
وهو التلاتون فالتاثير لما للمنى (قوله فوجب القيمة هنا) أي قيمة الكل في الصورة الأولى و (قوله
وفيما اقرده الخ) أي في وجوب القيمة في الصورة الأخرى من صورتي القاضي التي اقردها بها اه كرى
(قوله على ذلك) أي ما تردد (قوله ما اذا لم يكن الخ) خبر ان عمل الخ اه كرى (قوله فيجب الاغبط الخ)
مخرج على اللازم المذكور (قوله ما مر الخ) أي في الصورة الأولى (قوله لان هذا) أي ما قبل الخ (قوله ارده
الخ) أي سولر المثل أو تقبض (قوله وان زاد الخ) تعميم فان لونه لم يقص (قوله كامر) أي في الصورة الأولى
وفي أول الفصل قول المتن (وفي الاتفاق) أي للبقوم اه معنى (قوله لمضمون) إلى قول المتن لا تضمن في
النهاية (قوله لمضمون بلا غضب) دخل فيه المارو السام فيضنان بقيمة يوم التثامع سم قول المتن (يوم
التثامع) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا التفت مع وجود مثله فقد فيضن بالأصلى إلى فقد المثل كما بناه عند
قول المتن السابق والاصح ان المتبر الخ سم على صرح اه (قوله ان صلح) أي على التثامع مقنوم هو وكذا خبر
قوله اليه الا في (قوله وذلك) أي اعتبار يوم التثامع (قوله) عدم اعتبار الخ) فواتف ديك المراس او كبش
النطاح ضخته غير مبراش وان اطع اه نهاية (قوله لا لمخرمة الخ) عبارة الثانية قال في الروضة لا نهى مخرم كما

كأثر نقول فساد عشرين) فقد قص ثلاثين (قوله من صور ما اذا صار المثل مقنوم اه) أي فان الخبر الذي
صار اليه مقنوم (قوله) لكتنا بدل الجزء الثالث (الخامس) في امالاته به بالطعن فاقبضه ونظره بقدره قطع
بعدم فوات متمول (قوله بهذا الجواب الخ) يتامل وجه الجواب به (قوله) لا نهى مخرم لا اغبط أي كما بناه لاستواء
قيمة المثل وهو البر والمقنوم هو الخبر اذ كل غسون (قوله ولا يطالب بالمثل) هذا على ما قلنا في قاعدة
صيرورة المثل مقنوم ان اه يطالب بالمثل الا ان يكون الاخر أكثر قيمة فلذا قيل وهو ضئيف (قوله
ووجه الفرق بين هذا وصورته الأولى) جعلها صورتين باعتبار فرض التقص بالطعن ثم الزيادة بالخبر
في الأولى دون هذه (قوله) في القيمة م التثامع هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا التفت مع وجود مثله فقد
فيضن بالأصلى إلى نق المثل كما بناه عند قول المتن السابق والاصح ان المتبر الخ (قوله لا يلزمه ما زاد على
قيمتها) سبب التثامع) قال في البرهنة لا نهى مخرم كافي كسر البلاء في قال في شرح الروضه هو محمول على غناء

بدل الجزء الثالث بالطعن
فقصت الخمسين وهذا
يجاب عما يقال التماس
وجوب البر والتلاتين لانه
حيث لا اغبط يجب المثل
واما التلاتون فقد استقرت
بالطعن او لا ينبغي ان زاد
بالخبر احتمافا وما يقال
ايضا هذا مبني على ما قاله
القاضي انه لو طعن البر ثم
خبره وجب أكثر القيم ولا
يطالب بالمثل نظر الحالة عند
تلقه وهو ضئيف ووجه
الفرق بين هذا وصورته
الأولى ما تردد ان وجب
ارش اجرا فاقبضت
للاصل ووجب قيمة الكل
فوجب القيمة ما ليس
لنظر الوقت التثامع بل نعم
الارش إلى الاصل وفيما
اقرده به القاضي فانظر
إلى وقت التثامع فتخالف
المدر كان نعم يلزم على ذلك
ان محل قوله اذا صار المثل
مقنوم ما وجب المثل ما لم يكن
المقنوم اعطى ما اذ لم يكن
المعاصب ضمن جرم ان المثل
إذا ضم ارسته إلى قيمة
المقنوم صار اعطى فيجب
الاغبط هنا نظرا إلى اقرده
من تبعية الارش للمعين لانه
بدل جز نهى لا ياتى ما مر
من ضمان التلاتين ما قبل

الصاعد على المثل لا ياتير صحته بنص القيمة لان هذا في نفس ما يخص فقط مخرمه ليعينه ما ناقص فعل المعاصب أو يغير
فعله كسباب الصمة عنه فيه مخرمه وتلف وان ز ادعته ما يرد على ذلك التثامع كامر (وفي الاتفاق) لمضمون (بلا غضب) يضمنه بقدره
يوم التثامع (في عمله ان صاحبه) الا كرامة قيمة أقرب عمل البر ذلك لا يمدخل في ضمانه قبل وبعد التثامع مع مضموم ضمان الزائد إلى المعصوب
اما كان بالنصب ولم يوجد هنا ولو انقص عبد امتيا لومه تمام قيمته او امة متنية لم يلزمه ما زاد على قيمته بسبب التثامع لانه لم يخرمه استناعه منها

عند خوف الفتنة لا قيمة له وان غداه المعلوم لم يكون له امر حسن انفعلى منه الفتنة (٣٧) او غير امر دل عليه لا يعرف الفتنة الا

على وجه عزم كان مثلاً
فيما ذكر ولو استوى في
القرب اليه حال مختلفة
القيم تغير الغاصب فيما
يظهر (فان حتى) عليه تد
لا ينصح صيال وهو رد
ماله او من يظنه في اليد
(وتلف بسرية) من تلك
الجنابة قالوا راجب الاقصى
ايضا من جن الجنابة الى
الثالث لان ذلك اذا راجب
في اليد العادية في الالاف
السارى اولى (ولا تضمن)
حبيشة ونحوها من
المسكرات الطاهرة على ما
قاله ابن القتيب كائنه
فان لانها مقومة يصح بها
طبخ على ما اذا اوتى السارى
مرىدا كذا الغرم انحصر
تقويتها في ثلاثها ولا
(الخز) ولو يحرمه لدم
لا قيمة لها ككل جسم ولو
دنا وما على الاوجه
والمراد بها ما يدم التند
نعم لا يبيى اراقة قبل
استحكام غير حتى فيه لا
يرفعه فيغرم قيمته ولا
نظرنا لكون من هو له
ينفذ له او حرمه خلافا
لما يوجهه كلام الاذرى
لان ذلك انما هو بالنسبة
لوجوب الانكار لما ياتي
انه انما يكون في جمع
او ما يعتد به الماعل تميز
(ولا يترق) هي قارى بقية

في كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة ثلاثا في ما ياتي في الشهادات من كراهته بخلاف ما لو لم
يكن الغناء محرما فيلزم تمام قيمتها وكالامة في ذلك العبد اه (قوله) عند خوف الفتنة اي بان يخاف منها
ذلك العادة اي باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروها وحيد بضمة حلي اه بجمري
(قوله) لا على وجه عزم الخ) نحو القترن بالآلات الهو فيما يظهر اي بادل حرمة على خلاف فيه ياتي في
الشهادات اه سيدهر (قوله) ولو استوى الخ) من متفحات ما قبل مسئلة العبد فكان الاطلاق قد تده هناك
اه رشيدى (قوله) تغير الغاصب اي المثلث وانما صاها عاها اه كرى (قوله) عليه اي المتعزم
اه متى (قوله) على ما قاله ابن القتيب اعتمدته النهاية والمثني لكن عبارتهما كانهما اه (قوله)
وله نظر الخ) جوايه ان الشارح مقصوف لا خلاف في المسكرات فلا يخاف من شرح مر اه سم وقال عرض
اقول وهو اى ما في التحفة من الضمان الاقرب ووجهها تطايرة بضعها ويجوز ان كانا عند الاحتياج
كالمرامق لا يفتوا في ذلك على محتاجا اه (قوله) ولو عتمة الى قوله انتهى في المثني الا قوله ومثله الى
لأنهم يرون وقوله اول الهو الى قول المتن وتضمن في النهاية الا قوله والخز بروقوه ياتي في الاي الخ الى
المتن (قوله) ولو عتمة لذي هذا فيهم ان الخز بقى الذي قد تكون غير عتمة وليس مراد بالي عتمة
وان عتمة ما بعد الخز فلا تراق ذله الا اذا ظهر نحو يسهل تراق لاظهار لعدم احترامها اه عرض
(قوله) والمراد بالخال اي على سبيل التجوز اى بادل ما قاله الاكثر من تفتارها فانه المصغر من
الغنى والتبذير للمصغر من غير لكن في ذبب الاحكام والفتنات عن الضمان وما لا يحسن العمل الاثر
انها اسم لكل مسكر وعلى هذا التجوز في كلام المصنف (قوله) نعم لا يبيى الخ) عبارة عن المعنى والنهاية ولكن
لا يرقه الا بما راجع كيجتهد برى ذلك كقوله الداوردى ثلاثا يوجه عليه الغرم فانه عند اى حنيقة مال
والعقبة الذي يرى اراقة كالجهد في ذلك اه قال عرض قوله لكن لا يرقه الخ) والذي يظهر ان مراده ان
الادى ان لا يرقه الا بما راجع كقوله لا يرقه لانه يمتنع بغيره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضى المنع سم
على منبج اه (قوله) قبل استحكام غير حتى) كان وجه التفسير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به
غيره ان مجرد الاستئذان لا يمنع تفرغ الحنفى فخاله اه سم ومر عن النهاية والمثني ما يفيد ان المراد
بالاستحكام الاسرار (قوله) ولا فخر الخ) راجع لقوله نعم الخ) قوله هنا) اى في التوفى عن الغرم بالاستحكام
(قوله) يستند له) اى حتى يحتاج توفى الغرم الى الاستحكام (قوله) او حرمة) اى حتى يكون التبذير
حيث كائنه المجمع عليها فلا يحتاج التوفى الى الاستحكام اه متى (قوله) لان ذلك الخ) عبارة عن المعنى لان
توفى الغرم عند من راء لا فرق فيه بين من يستند بغيره ولا وجه لما قاله اى الاذرى اقول المتن (ولا
تراق على ذى) انظر اراقة التبذير الحنفى وقد بدله اطلاق قوله نعم لا يبيى الخ) قوله هو ولا فخر هنا الخ) اه
راق عليه اه سم وهو على تأمل فان ظهر فيها صريح نقول والاغوار الى من الذى يدمم الاراقة لانه يتخذ
باجتهاده مبنى على شريعة الاسلام وان ضمت مدركه فليتام فان كلام التحفة السابق انما هو في الضمان
خفاف منه الفتنة ثلاثا ياتي ما صحه في الشهادات من انه مكروهه قال في شرح الروض وكالجارية فيما ذكر
العبد وما غله الاصل من لزوم تمام قيمته يعمل على ذلك اه عرض مر (قوله) في الاطلاق السارى اولى)
وقد يضمن بالاقصى في الاطلاق غير السارى ايضا كالمثلث او انقلبه بقدمه كالمثل موجوده قد قبله ما قصي
القديم من الاطلاق الى عدم المثل قال في الروض فصل غصب متباثفا او انقلبه بلا غصب والمثل موجود فله
يغرم حتى عدم المثل فدون ساقه انصرازه اه قصي التمس من الغصب اى في الاول او الاطلاق اى في الثاني
الى الاعواز اى قد ابدل اه وندع من عدوقه ما تروى الاصح ان ما تروى الخ) قوله) على ما قاله ابن القتيب
اعتمدته مر (قوله) وله نظر الخ) جوايه ان الشارح متدوف لا خلاف في المسكرات فلا يخاف من شرح مر (قوله)
قبل استحكام غير حتى) كان وجه التفسير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به غيره ان مجرد الاستئذان
لا يمنع تفرغ الحنفى تاما (قوله) في المتن ولاق على ذى) انظر اراقة التبذير الحنفى وقد بدله اطلاق
المسكرات (على ذى) ومثله فيما يظهر معاده ومستأن لانهم يرون على الانتفاع بها بمعنى انهم لا يتصرف لهم فيه

(لأن يظهر شرها أو يعيا) أو مبتها ونحو ذلك ولو من مثله بأن يطلع عليه من غير تجسس فتراق عليه لأن في إظهار ذلك استهانة بالسلامة له
 البهو الخنزير مثله في ذلك هذا كله إذا كانوا من أظهر نوايا أن قد وجدوا جملة من البلد فإن انحدروا يديا بأن يطلع عليهم مسلم كما هو ظاهر لم
 يتضرر عليهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو يظهرها (إن بقيت العين) لما تقرر أنه يقر عليها الثقة على الناصب كافي الروضة وأصلها وإن
 أطالوا في الانتصار لمقابله ليس عليه (٢٨) إلا التخلي (وكذلك المحترمة) وهي التي عصرت بقصد الخليفة أو لا بقصد من غلبته من غلبة ولا خيرية

على المعتد (إذا عصبت من مسلم) يجب رد ما عليه ما بقيت العين لأن له إمسأ كما لتصير خلا ما غير المحترمة فتراق ولا رد عليه ومن أظهر خروا زعم أنها محترمة لم يقبل منه ولا لاخذ الفساق ذلك وسيلة إلى اقتناء الخنزير وإظهار ما قال الأذوي لأن يعلم ووجهه وتفسيره قوامه يؤيده قول الإمام لو شهدت مخالفا بأنها محترمة لم يتضرر لها (والإصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) والآواني المحرمة (لا يجب في إبطالها شيء) وجوبه على القادر عليه ولأن صفة المحرم لا تقابل ما لا تلفو غير محرمة كدف فيحرم كسرهما ويجب إرشا ويأتي في الإبراع المتلف فيه ما مر في التبيذ (والأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش) لا مكان لإزالة الهيئة المحرمة بذلك مع بقاء بعض المالبية (بل تفصل لتمود كابل التأليف) زوال اسمها وهرتها المحرمة بذلك فلا يكفي إزالة الآلة وتار مع بقاء الجلد أتمافا (فإن عجز المشرك عن إعادة الجلد)

على تقدير الإزالة لا في جوازها بل قولها السابق (بأنها بالنسبة لجوب الانتكار الخ ظاهر في أنه لا يراق عليه أ سيدع رأي مطلقا وهو وجه وكلام المفتي كأم صريح في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الإزالة لا في جوازها قائل (لأن يظهر الخ) ومن الإظهار ما يقع في عصرنا كثيرا من شيل التالين لظروها والمروجا في الفوارع أم عش (قوله ولو من مثله) أي ولو كان الإظهار يشي من ذلك مثله (قوله بأن يطلع الخ) تصور للإظهار (قوله وآلة البهو) بأن يسميها من ليس في دارهم أي محتمل أم نهاية (قوله مثله) أي الخنزير أم عش (قوله وإن انحدروا الخ) غاية (قوله وهو لم يظهرها) أي أو الحال أم عش (قوله أو لا بقصد شرب الخ) أو بقصد شرب عصيرها أو بطبخه ديسا أو انتقلت له بنحوية أو لورث أو وصية من جعل قصده أو عصرا من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون أو قصد الخنزير فيهم موات أو عصرا كافر للغير ثم أسلم ولو طرأ قصد الخنزير زال الاحترام وعكسه بالعكس شرح مر أم سم قال الرشيد قوله مر من جعل قصده ليس بقيد بالنسبة للارث والوصية كما قيل مذكوره بعد وانظر هل كذلك بالنسبة للبهية أم عبارة عش قوله من جعل الخ سيأتي أنها محترمة إذا عصرا ما بقصد الخنزير فيهم موات وعليه فالجهد ليس بقيد بالنسبة للارث وقد قال بمثله في الهبة والوصية أم (قوله على المعتد) راجع للخطوف فقط (قوله أما غير المحترمة) وهي ما عاصر قصد الخنزير بتهية أي قصدها مع مرورها ولم يطرأ عليها وجوب احترامه أخذها من رشيد (قوله ومن أظهر خيرا) قصته أنها لو وجدت في يده من غير إظهار أو ادعى مذكر لارتاق وهو مقتضى ما تقدم من أنها إذا جعل حالها لارتاق على من يده أم عش (قوله وزعم) أي قالو (قوله لأن يعلم ووجه الخ) أي أو يعرف منه اتخاذ ذلك للخلعة أم عش (قوله مخالفا) أي علامات أم عش (قوله ويأتي في الإبراع الخ) عبارة المفتي وقضية التسلط كإتال الأسوي أن ما جاز من الآلات كالدف والبراع يجب الإرض على كسر ما قائل (والأصح أنها لا تكسر الخ) نعم للإمام ذلك زجرا وتاديبا على ما قاله الفزاري في إتمام الخبز بل أولي أم مفتي وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح الروض مانصه أقول مثل الإمام أو باب الولاءات كالقصاف ونحوهم أم (قوله بأمر الخ) الأول كافي التماقيل بأمر الخ (قوله لأن رضاضها مشمول الخ) أي وقد اتفق بالآخر (قوله بخلاف ما لو جاوز أي قوله نعم لا يثنى الخ) قوله لا نظرها الخ أنه يراق عليه (قوله أو لا بقصد شيء) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو بطبخه ديسا أو انتقلت له بنحو إرث أو وصية من جعل قصده أو عصرا من لا يصح قصده كصبي ومجنون أو قصد الخنزير فيهم موات أو عصرا كافر للغير ثم أسلم ولو قصد الخنزير بعد الاحترام زال الاحترام وبالعكس وقوله على الناصب إرثا الخ يجوز على ما لو كانت بقصد الخنزير لعدم احترامها وإلا فيجوز له إرثا وإن قال ابن العباد وجوب إرثها ظاهر منه لأن العصور لما انتقلت عند الناصب لزومه منه وانتقل حق المالك من العصور التي قد صار خيرا أو لم يوجد من الناصب قصد صحيح شرح مر (قوله في المتن فإن ججز المشرك الخ) في فتاوى السيوطي السؤال عن بني مكانجي أورد جدد قصره على سكنى جماعة لازم ملازم منهم أنواع القساذ فيهم من نأولو أطوشرب بخمر هل يهدم أو أجاب بأنه يهدم وأطال جداف الاحتجاج لذلك بالأحاديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وبكلام العلماء من أهل المذاهب الأربعة ما أجاب به من أهدم ظاهر أن تعين طرياقا يمنع هذه المعاصي وينبغي أن يختص جوازها بالوالة واقعه أعلم (قوله لأن رضاضها مشمول بحرم)

في الانتكار (لأن صاحب المشرك) مثلا من يريد إبطاله فهو (أي بطله كيف يسر) بأمر الخ تعين طريقا أو لا فيكسر وإن زاد على ما ذكر لتفسير صاحبه أو آخر قه من غير تعين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لأن رضاضها مشمول بحرم بخلاف ما لو جاز الحد المشروح مع إمكانه فإنه لا يرامه إلا بالتفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها متينة إلى الحد الذي أتى به قال في الاحكام يجرى ما ذكر من الإبطال كيف تيسر فيالوجز عن سب الخنزير لغيره وروس أو أنها مع خشية لحرق فسقة لهو منهم من ذلك أو كان بمعنى ذلك ما نهو ويتعلل

شبهه أى حيث يعنى فيه ومن قابل عمله به باجره فغيره فأيضا يظهر فالقول لانه كسر طرفها مطلقا جروا تأديدا ونالأحاد قال
الاسنوي وهو من الثقات المهمة ولو اخطف المالك والمنكر في ان لم يكن الاماضه (٢٩) صدق المالك على ما بعته الوركش اخذ من

قول البئوى لو ارادهم قال

كان غير او قال المالك بل

عصير اصدق المالك يمينه

لاصل بقاء الماله اده قال

غيره وفيه نظر وبوجه

بوضوح الفرق فانا تحققتنا

هنا الماله واختلفنا ورواها

فصدق مدعى بقاءها لوجود

الاصل معها ما في مسئلتنا

فهما متفقان على اعداد

تلك الهبة التي الاصل عدم

حقها فاذا اختلفا في

المضن صدق المنكر لان

الاصل عدم ضمانه وسيأتي

ان الزوج لو ضرب زوجته

وادعى انه يخطئ وقالت بل

تعديا صدق لان الشارع

لما اباح له الضرب جعله

ولايه فوجب تصديقه فيه

وهذا يمينه باقى ما قالوا به

تصدق المتلف (تتبع)

سيأتي في الجهاد انه يجب

إزالة المنكر ويختص

وجوه بكل مكلف قادر

ولو اثنى وقتلوا فسقاو يثاب

عليه الميم كما يثاب عليه

البائع (وتضمن منفعة الدار

والعبد ونحوهما) من

كل ماله منفعة يستأجر عليها

(بالتبوت) بالاستعمال

(والفوات) وهو ضياع

المنفعة من غير انتفاع

كاغلاق الدار (في عادية)

لان المنافع متقومة فضمنت

من غير اختلاف ليلامق ما قبله وما بعده (قوله هو) أى قول الغزالي والولاء الخ (قوله مطلقا)
أى توقفت اشارة الخطية لاولاه عش (قوله على ما بعته الوركش الخ) أى الملقى (قوله) والوجه
تصدق المتلف هو الممتد الفرق ما ذكره الشارع هو اده سم وكذا اعتد الى ادى (قوله) ويختص
الخ الى قوله لان مالكيه المتنى الاقروا لا يتصور لولو كان للتصويب وقوله وان وضع الجواجره (قوله)
وقاسما) نعم قال الاسنوي ليس للكافر ان يتزوج من ما بين المظن في المندوق بهذه قول الغزالي في الاحياء
ومن شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف
يكون من غير اهله هو جاحدا لصل الدين وعنده اده منى زادا لثا يوزعهم بعضهم ان ذلك مفرح على
عدم مخاطبة الكافر بالفرع وبما انما منعتنا منه لان فعله ان ذلك منزل منزلة استهزاء بالدين اده قال عش
قوله لم يزل الكافر ازالة ظاهره ولو يقول او وعظ وهو ظاهر لما طل به الشارع من ان تبين عن المنكر
استهزاء بالدين فلا يمكن منه لكن في كلام سم على حج جوازه بالقول حيث قال وفي فتاوى السيوطي
لانكار المنكر مراتب منها القول بكفوله لا تزني ومنها الوعظ بكفوله اتق افغان الزنا حرام وعقوبه
تدبوقه ومنها السب والتوبيخ والتهديد بكفوله لا فاسق يامن لا يخشى الله لنم قطع عن الزنا لا يملك هذا
السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنبية ليزني بها وكسره الات الملاهي ورافقه اوائ
الخور وهذه المراتب الاربعه للسلم وليس للذي منها سوى الاولين فقط ثم ذكر كلام الاسنوي وكلام
الغزالي ثم قال واما جرد قوله لا تزني فليس بمنع من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذال للسلم
بل تقول ان الكفار اذ لم يقل للسلم لا تزني بما قبله ان رأينا خطاب الكفار بالفرع اده عش جواره
البحر من الغلوي قوله لا فاسقة أى بغير الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاة الشرعية
ومع ذلك يماقبون على عدم الازالة في الاخرة اصل الصلاة فليس هذا مستقى من التكليف بفروع الشريعة
كما قيل ا (قوله) كما يثاب عليه البالغ) أى على الثواب لافي مقدار اذ الصبي يثاب عليه ثواب النافعة
والبالغ ثواب الفرض اده عش (قوله) من كل ماله) الى قوله لو حيت يصر في الامام في النهاية (قوله) من كل
ماله منفعة يستأجر عليه) كالكتابر الدابة والسلم (قوله) بالاعمال في الكتاب ويركب
الدابة ويتم المسك اده معنى (قوله) كما ياتي) أى في المتن آخر الفصل (قوله) عا قبله الخ) متعلق
بالانفصال (قوله استواءهما) أى الاجر والقيمة (قوله) اما لا لمنفعة له) عزز قوله من كل ماله منفعة الخ

أى وقد اتفه بالاحراق (قوله) فالوجه تصديق المتلف هو الممتد والفرق ما ذكره الشارع مر
(قوله) تنبيه سيأتي في الجهاد الخ) سكت عن الكافر فظروا دين ان عليه ازالة المنكر والمنهى عنه لانه
مكلف بفروع الشريعة لا يرفع لى ان يكون مرتكب المنكر كافر او مسلما وفي فتاوى السيوطي
ما نصه مسئله وجلدى نهى مسلما عن منكر فحله ذلك بناء على انه مكلف بفروع الشريعة اولا
الجواب لانكار المنكر مراتب منها القول بكفوله لا تزني مثلا ومنها الوعظ بكفوله اتق افغان الزنا حرام
وعقوبه تدبوقه منها السب والتوبيخ والتهديد بكفوله لا فاسق يامن لا يخشى الله لنم قطع عن الزنا
لا يملك هذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنبية ليزني بها وكسره الات الملاهي
وارافقه اوائ الخور وهذا المراتب الاربعه للسلم وليس للذي منها سوى الاولين فقط دون الآخرين لان
فأولاً لا تسلط الايمان بالكافر واما الاولان فلن فيها ذلك بل هما مجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوي
في شرح المنهاج ان في حفظه انه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالقول وهو المربة الى ابعق وقد ذكر الغزالي
في الاحياء وعاله بان ذلك نصرة للدين فلا يكون من اهله اده هو جاحدا لصل الدين وعنده لم قال في اثناء

بالنصب كالاعيان سوا ما كان مع ذلك اشر قصص اولا كما ياتي فان تفاوتت الاجرة في المدة ضمن كل مدة عايقا بها لاولا يتصور هنا نصي
لاقتضابا على كل مدة باشر ارفى الدمة حاقله وما يده بخلاف القبة خلافا لنم فزم استواءهما في اعتبار الاتصبي ولو كان للتصويب
صنائع وحيث اجه اذعلا خان لم يمكن جمعهاو الاجرة الكل كذا مظهر استوظيم قرأ اما لا لمنفعة له اولا لمنفعة لا يحوز استنحاره لها

كعب وكعبير أو القنوقلاجر قلهو أو اصداقنا صوب به قلهو كعب وشركه لو قوسا أو اصداقها لا نأه لا عصنة له بخلاف ما لو غضبنا
واصداقنا فلهذا يضمن سيده إن وضع بدعيه لا على ملك ما لكو اجرة لان ما لكو بما استعمله في غير ذلك لو ان غضب له حلوبا قطع بسية
لبهالو مع قيمته ارشها وهو ما بين قيمته حلوبا (٣٠) أو قيمته بالو لا يضمن (ولا يضمن منفعة البعوض) وهو الفرج (ولا يضمن) وبالو يضمنه

على ترتيب القفاه عشرين (قوله كعب) أي لحفار وهو مثال الأول (قوله وكعب) أي لكو غير مال
(قوله والقنوقلاجر) أي لكو غير ما هاتين الثاني (قوله به) أي الكعب (قوله غير) أي الصيد (قوله لانه
الح) لعل الأول ولا يخالف بالو وطعنا قوله كعبا غضبنا (قوله فلهذا يضمن سيده) ولو كان أي القن
غير يميز كاصح به الروايات أي معنى (قوله إن وضع بدعيه) أي العاصب على الصيد (قوله لانه) أي الصيد
على ملك ما لكو أي القن (قوله اجرة) أي يضمن اجرة القن (قوله وحلوب) أي ولد دابة تحلبها
نأه يضمن اللام عشرين (قوله مع قيمته) أي الولداه عشرين (قوله وهو الفرج) أي قوله لا دخل في المعنى (قوله
بالو) أي لو في الدبر بخلاف استدخال المني عشرين (قوله لا يضمن) أي لا يضمن غير الفرجات أعني
(قوله لأن اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعة المرأة معنى (قوله مطلقا) أي قدر على اقتراضها
أه عشرين قول الثاني (وكذا منفعة بدن الحر) (فرع) من نقل حر اقترأ إلى مكان لو تمثله ثم يقرده إلى
مكانه الأول إن كان له عرض في الرجوع إليه وإلا فلا عيب أه عشرين (قوله دون الفرج) أي
مالو كانت مناهمه مستحقة للقن بغير اجارة أو وصية وتوقف فيه إلا رخصا في ريشدي جارة البحري
على عدم العلم بالفتيان بالقوات ما لم يكن مستحقا لمنفعة القن كان اجرة بدنة ملائم اعتقه قبل تمامها أو
أوصى بمناقصها إذا تم اعتقه الوارث فجب اجرة في صورتين بالقوات ما لك المنفعة إذا حبسه انسان
ويصور أيضا اجرة قسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها أه (قوله كعب) أي حلوبا (قوله حلوبا
القوات) ومثال الفتوى يأتي قوله فان أكرمه الخ أو ريشدي (قوله أذله حلوبا) أي حلوبا (قوله
الكعبة عار التها بولا تلوا الخ) (قوله أو وقته) عطف على ذوال الشراء سم (قوله ومنفعة المسلم جديدا) أي
فره أو اطلائهم في المعنى الآخر لا تصرف لغيره قوله إن أوجس أو كذا العار (قوله كنعنة الحر) أي يخذ
منه انما لم يرضع فينتسبا واغلقه لم يلزمه اجرة كالحلوب الحر ولو لم يرضع أه سم (قوله حلوبا) أي حلوبا
والمعنى (قوله فلهذا يضمن سيده) أي في نحو المسجد (قوله إن أوجس أه سم) (قوله إن أوجس أه سم)
انظر مع قوله لا يضمن في رواية أخرى ذلك أن كل ما جاز لا اجرة به أه سم أقول ما جاز لا حلوبا
اقتضاه اطلائهم ومعتدده ما يأتي فلا منافاة (قوله وكذا العار) أي سكبها ما تقدم في المسجد أه عشرين
(قوله بما لا ذلهم) أي لا يعتاد الخ أفهم أن شغل بغير ذلك حرام ويجب فيه الاجرة ومنها الاعتدك وامن
الكتب بالجامع الأزهر في حرم أن حصل به تضيق وتجب الاجرة لا شغل بهامدة فبال اجرة أه عشرين
(قوله ولا مصلحة الخ) يتأمل تصور مفهومه (قوله في نحو عرفة الخ) عطف على المسجد (قوله في
مصالح المسلمين) ينبغي انظر احتاجت إليه مصالح نحو عرفة قدس وعنى هذا فقد يقال ينبغي اذ لم يحتاج إليه
البيان ما تضمنه قيل فليخرج للكفار الذي يعتصب على المسلم إن رآه من قلنا اذا منع المسلم بفعله أو لا يخط
عليه فتمتعه من حيث أنه تسلطوا ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وأما عرفة لا لأن فاس يمتنع
منه من حيث أنه يمتنع من الزنا بل من حيث أنه اذلال المسلم إلى أن مال ما يقول أن الكافر إذا اهل له لا
ترى ما عاقب عليه أنرا يا خطاب الكفار بالفرع أه (قوله كعب) أي ما للمانع أه سم (قوله الحلب له بين
نحو الحانوت) (قوله أو وقته) عطف على ذوال الشراء سم (قوله كنعنة الحر) أي يخذ
اغلقه لم يلزمه اجرة كالحلوب الحر ولو لم يستعمله (قوله وإن أوجس أه سم) انظر مع قوله في رواية أخرى
ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز ومنه لا اجرة (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي انظر احتاجت إليه مصالح

بغير المثل بتفصيله لأن آخر
الباب لا يفتقر لأن اليد
لا تثبت عليه ومن ثم صح
تزوجها لانه المنصوبة
مطلقا لا بإيجار ما أن جاز
كالمستاجر من اقتراضه لأن
يد العاصب حائلة (وكذا
منفعة بدن الحر) لا يضمن
الابن الصبي (في الأصل)
دون القوات كان حبسوا
صغيرا لأن الحر لا يدخل
تحت اليد كما سيذكره في
السرقة إذ لو حله لمسيبة
فأكله سبعا يضمنه لثامه
القائمة تحت يده أولى فان
أكرمه العمل وجبت
اجرة له لأن يكون سر تدا
وموت على رده يباع على
زوال ملكه بالردة أو وقته
ومنفعة المسجد والرباط
والمدرسة كنعنة الحر فإذا
وضع فيه متاعه واغلقه لومه
اجرة جميعه تصرف لمصالحه
فان لم يغلظه ضمن اجرة
موضع متاعه فقط وإن أوجس
وضعه أو لم يكن فيه تضيق
على المصلين أو كان مهجورا
لا يصل أحد فيه على ما
اقتضاه اطلائهم وكذا
الشوارع وعرفة ومنى
ومزدلفة وأرض وقت
لدفن الموتى واطلائهم ذلك
كله مشكل جدا فإذنى يتجه

أنه ينبغي أن يقيد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا احتج به محتاج لا يعتاد الحالس في موضع فيه ولا مصلحة له
اجرة بخلاف محتاج نحو المصل أو المكتفون وضعه في نحو عرفة بما اذا احتج به محتاج إلى أن لا يمتنع من
منع على الناس وأمرهم هو حيث يخصص في الإمام وأما ما ذكره في مصالح المسلمين إلا أن الأول هو
الرباط في أظهر وقد صحت في جميع العبادات من إطلاقه من غير التحريم في المال والاعمال والاعمال

ما إذا فرس نفسه أو أضر بالمسجد أو ضيق على المصلين والفق على ما إذا اتقى ذلك بصرح الغزالي ما يمتنع من قرسها بأنه يؤذي المجرى مثلاً وظاهره أن ما يبيع قرسها لأجرة فيها وذكر الرافعي في تاريخ قرون ما هو صريح كما يستنبط أيضاً في جواز وضع مجاورى الجامع الأخرى عن أنهم في التي يحتاجونها لكنهم ولا يضطرون لوضعها من حيث الأقامة لوقوعها على يدون التي يعملونها لا تمتنع التي يستنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز دونه عليهم ثم أيضاً ويؤخذ ما ذكر عن الغزالي أنه لأجرة عليهم لما جاز وضعه أن يلزمهم الأجرة للمجرى وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لأجرة فيه وكل ما لم يجز (٣١) وضعه فيه الأجرة وبه يتأكد

ما ذكره في تأمله وقس به ما ذكره في نصوصه فإن ذلك سهم (وإذا نقص المنسوب) أو شيء من زوائده (بغير استعمال) كمن حيواناً وسطياً به بأية (وجوب الارش) للنقص (مع الأجرة) سلماً إلى حدوث النقص ومعها من حدوثه إلى الدفوت منافع في يده وخالف في ذلك الغزالي فاقى فيمن نصب عبد أفلست يده عنده ويقع عنده مدة بأنه يجب عليه أجرة مثله مع حاقبل الرديء إلى البرء باعتباره أجرة سليم مطلقاً واعتبر ما يبعد إلى البرء وهذا الاعتبار الأخير متجهان تعذر بسبب العيب عمله عند المالك أو نقص شجب الأجرة أو ما نقص من الرد إلى البرء (وكذا لو نقص به) أي الاستعمال (بان إلى الثوب) باليس فيجب الارش وأجرة المثل (في الاصح) لأن كلا منهما

في الحال يحفظ لتوقع الاحتياج المستقبل اهـ سم (قوله من قرسها) أي في نحو المسجد (قوله لو ذكر الرافعي) إلى قوله ويؤخذ أفره سم وحش والزيادي (قوله ولا يضطرون الخ) يعلم من أنه لا يجوز وضعها لأجارتها ولو لم ينسج إليها وأن وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأنها موضوعة بغير حق اهـ حش قال الجبيري ويقى ما لو وقف شخص قائماً من الخزان على المجاورين ثم خصص أحد الخزانة منه بشرط القامض هل له أن يؤجر ما قلته من الأجرة لغيره الثاني بل ينتفع به مادام لم يجاور فإن ترك المجاورة لم يلزمه وجوب عليه أجرة إجماعاً بالمسجد أو اصطفاها لمن يسكن بالمسجد وأما إذا كانت ملكاً ووضعها أولاً في المسجد على وجه ما ذكره في حاله من ينتفع بها وحلها إجماعاً تحتل من ينتفع بها لكونها ملكاً له لا يباع على الوقوف فيعزأه أقر قوله وجوب عليه أجرة إجماعاً بالمسجد أو اصطفاها الخ فيه نظر بل الظاهر أنه لا يجوز أجرة إجماعاً بالمسجد قوله وحلها إجماعاً لكونها ملكاً له لا يباع على الوقوف الخ أيضاً قاله (قوله لأجرة عليهم) أي المجاورين (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية لا أقوله بل إلى وقس وقوله فإن ذلك سهم (قوله من ذلك) أي ما ذكر عن الغزالي أو من المأخوذ عما ذكره (قوله أو شيء) إلى وخالف في النهاية (قوله من زوائده) أي وإن حدثت في يده ثم قصت اهـ نهاية (قوله كمن حيواناً) إلى قوله وخالف في المتن (قوله معلقاً) أي قبل حدوث العيب ويعد (قوله أو نقص) أي عمل المنسوب (فتجب الأجرة) أي في تقدير العمل (أو ما نقص الخ) أي أجرة ما نقص من العمل (قوله من الرادع) متعلق بشجب الخ فقول المتن (على الثوب) من الباب الرابع أي خلق (قوله ولو غشى) إلى الفصل مكرراً ما ذكره في أول الفصل (قوله بخلاف ما لو سقط بأية الخ) أي فلا يجب شيء لأنه الخ (قوله به) أي يسقط عليها بأية (فصل في اختلاف المالك والمالك والمالك) (قوله في اختلاف المالك والمالك) أي في ثقب المنسوب ويقتصر غير ما يأتي (قوله وجنات) عطف على ما ينص الخ الضمير للمنسوب (قوله وتوابعهما) أي توابع الاختلاف والعنان من قوله لو ورد ناهض القيمة الخ قوله ولو حدث نقص الخ وغيرهما (قوله الغاصب) إلى قوله فصار كالتلف في النهاية وكذا في المتن لا أقوله أخذ إلى عمله (قوله وأخذته) عبارة النهاية وقضية الترجمة كما قاله الزركشي تصوير ذلك ما إذا الخ اهـ (قوله أما إذا ذكر سياطها الخ) أي ولم يبرف فان عرف هو مصدق بلا بين أو دون هو مصدق بين قاله الحلبي ويصدق له الفارس كالتأية كالوديع وقول المتن وسياق بس ذلك في الوديع اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه صار كالتلفش اهـ سم (قوله لما يضر من التلف) أو الأقرب تصديق الغاصب في الومن الذي عينه للتلف لأن الأصل براءة

نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي إذا لم يمتنع إليه في الحال أن يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل (قوله أو ما نقص من الرد إلى البرء) فيه اعتبار أجره سلماً فصل في اختلاف المالك والمالك والمالك (قوله وأخذته الزركشي) كذا شرحه (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه صار كالتلفش (قوله لما يضر من التلف) بقى ما لم يبين في حقه من التلف فهل يجب الأجرة

يجب ضمانه عند الأفراد فكذا عند الاحتجاج على أن الأجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة الفوات ولو غشى العبد المنسوب أي قطع ذكره وإتياء له مضمته لأنه لا حاجة فلا نظر من الزيادة القيمة بخلاف ما لو سقط بأية لأنه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة فصل في اختلاف المالك والمالك والمالك (قوله وأخذته الزركشي) كذا شرحه (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه صار كالتلفش (قوله لما يضر من التلف) بقى ما لم يبين في حقه من التلف فهل يجب الأجرة (في الاصح) له حزه عى الوصول إلى عن ماله يمينه أصب فصار كالتلف من ثم لم يجب له أجرة فلا يبعد من التلف إلى ماله

الاختلاف في الباب (قوله فيصدق الولي أنها لموليه) أي بلامين فتحت تحت بد من غير استعمال وفي سم
عن شرح الروض فيحظر بلوغ المصلي ليحلف أنتم ومنه أفاقه المجنون فتستلzan فان امتنع بعد البلوغ
والأفاقه من الحلف ودلت العين على الغاصب وقضى لها فان ايس من أفاقه المجنون قبل رد العين على الغاصب
فيقتضى لها أي وقت الأمر فيه نظر اه عش (قوله في الثالثة) أي فيما لو اختلفنا في عيب خلق (قوله
المدم) أي عدم السلامة من الخلق اه على (قوله صدق الغاصب الخ) وفاقا لثبته في المصنف وشرح الروض
(قوله وطلحق المالك الخ) فهو أي الغاصب مقر بشيء لم ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف انه لم يأخذ
سواه اه نهاية (قوله كسرة) إلى قولهم أو علم يعتبر وفي الباب (قوله ادعاء الغاصب) أي ادعى الغاصب
حذوته عند المالك (قوله والغالب) يحلف تصدير اه عش (قوله وعلمه ان تلف الخ) هذا يجري في الخلق
بالاولى اه سم (قوله ميبا) (فرع) لو حرم العبد عنه فرده محروما فأت يد المالك غرم جميع قيمته
مخلاف المستعير إذ حرم العبد في يده فرده كذلك فأت يد المالك فانه يفرم ما نقص فقط مر اه سم على
منهج أقول ولعل الفرق بينهما التعليل على الغاصب من ثم خين بأقصى القيم بخلاف المستعير فانه إنما
يضمن بقيمة يوم التلف اه عش (قوله صدق الغاصب الخ) فان قيل لا يتصيد ذلك برد المصنوب بل لو تلف كان
الحكم كذلك اخذنا من التعليل المذكور ومن مسئلة الطعام الآية اجب بان الغاصب في التلف قد لزمه
الترحم فضعف ما به بخلافه بعد الرد منق ونهاية وسم قول المتن (ناقص القيمة) يتردد النظر فيما لو رده
معلوم القيمة كقربانها غصب بمجاز فوردت بمجانبة النطق و(قوله لم يلزمه شيء) أي من حيث نقص
القيمة كاهو ظاهر فلا ينافي وجوب الاجرة المعلوم بما عديم اه سیدمر أقول قضية التعليل التي عدم
لورومش في رد المصنوب معلوم القيمة ويؤيده ما يأتي في قول المصنف ولو غصب ارء الخ قول المتن
(فصارت بالرخص الخ) ولو عادت العسرة بالقبس الى حصة تم بالغلاء الى عشر لزمه مده حصة بطوري
الناية بالقبس لا متاع تأخير الزيادة الحاصلة بعد التلف ولو اختلفا فقال المالك حدث الغناب قبل التلف وقال
الغاصب بل بعده صدق الغاصب يمينه لا تعالفا مر نهاية في معنى قول المتن (ثم ليسه الخ) خرج بهما ولو لبس قبل

المذكور فلهما في شرح الروض عن غيره ثم قال وجاب أيضا بأن تلك فيما اذا ذكر البود قيمتها و
صرح صاحب الاستفتاء اه (قوله فيصدق الولي أنها لموليه) قال في شرح الروض فيحظر بلوغ المصلي
ليحلف اه (قوله ولو اختلفا في العين الى صدق الغاصب الخ) عا في الروض ولو اهو ذهب بدار بالكسرة
او بجارية فقال أي المالك لا بل بالمدرة او بعد حلف الغاصب وسقطت دار المدينة او المد يبيع دار الكسرة
او الجارية برد الاقرار اه ثم قال في الروض وسرحه ولو قال أي المالك للغاصب وقد غصب منه طعاما طماحي
الذي غصبته جديده قال الغاصب بل حقيق صدق الغاصب أي يمينه وشارك ما من تصديق المالك فيما
اذا اختلفا في حادثة بان المصنوب ثم متفان على تعينه فان نكل حلف المالك واخذ الجديده له اخذ العتيق
لا يمدون حقه اه قوله في صورة الطعام صدق الغاصب أي ولا شيء عليه لانه اعترف برده المالك وما
ادعاء المالك ليمتد به و هذا كله كسنة الشارح المذكورة في كلامهم بما يمازج القيني فا ذكره
في مسئلة التوب حيث قال ولو غصب وياتم احضر ذلك قال هذا الذي غصبه مدثر قال المالك بل غير مجمل
المصنوب كالتالف فيلم الغاصب القيمة واذا قال المالك غصب مني ثوباهه متبرع وقال الغاصب هو هذا
الوب وقيمة خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة اه مدة ايام ذكره في هذه المسائل ان لا ايام الغاصب
شيء في الصورتين وقد يبرم الفرق بينهما في يتفاعل الغصب فيها ذكره الاصحاب محللا مسئلة القيني
وهو فاسد بل اتفاقه فيما ذكره الاصحاب خصوص في مسئلة الطعام بل لاسلم اتفاقا ما عاهه فما ذكره

وقوله واذا قال المالك غصب الخ قال مر متعول بل الوجه انه ان الغاصب على أن يمتد به مر
ما احضره فلا من التزاع ولا يلزم خمسة لان الرخص غير مصحوب وان لم يبرم اذ على ذاك ردا او فلا
لمر منه شيء فليتأمل (قوله وعلمه ان تلف) هذا يجري في الخلق بالاولى (قوله لان الاصل را ممن الزيادة)

فيصدق الولي أنها لموليه
وأما في الثالثة فلان الاصل
العدم والبعثة ممكنة ولو
اختلفا في العين فقال
الغاصب إنما غصب هذا
العبد وقال المالك بل إنما
غصبت أمة صفتها كذا
صدق الغاصب أنه لم يغصب
أمة وبطل حق المالك من
العبد لارء الاقرار له به (وفي
عيب حادث) كسرة
واق قطع يد ادعاء
الغاصب (يصدق المالك
يمينه في الاصح) لان
الاصل والغالب السلامة
وعلمه ان تلف فان يردده
ميبا وقال غصبته هكذا
صدق الغاصب كما قتلاه
وأقر اه لان الاصل رواه
من الزيادة (لو رده ناهيه
القيمة) بسبب الرخص
(لم يلزمه شيء) لانه لا نقص
في انه لم يلف في صفاته والفائت
لما تهور رغات الناس وهي
غير متحومة (ولو غصب
ثوبا قيمته عشرة فصارت
بالرخص درهما ثم ليسه
فأبلاه

لوه خمسة حتى قسط التالف
من أقصى القيم وهو العشرة
لأن التالف باللبس نصف
القيمة فلم يمه قيمة أكثر
ما كانت من النصف إلى
التلف وهي خمسة والنقص
الباقى وهو أربعون نصف
سيرة الرخص وهو غير
مضمون ويجب مع الحصة
أجرة اللبس (فقط ولو غصب
خفين) أى فردنى خف
ومثلها كل فردين لا يصلح
أحدهما إلا بالآخر كزوجه
فعل ومصرعى بابو طائر
مع زوجة وهو يساوى
مهما أكثر (قيمتها
عشرة تلف أحدهما وورد
الأخر وقيمته درهمان أو
التلف) أو تلف عطف على
غصب (أحدهما غصب) له
فقط (أو) تلف أحدهما
(في يد مالكة لومة ثمانية في
الأصح) وإن نوزع في الثانية
بقسمي (والله أعلم) خمسة
لثلاث وثلاثة لارش ما حصل
من التفريق عنده أما
في الأولى فواضح وأما في
الأخيرة فبلا تلف
أحدهما وأدخل النقص
على الباقي بتدبيره وإنما لم
يتمتروا في السرة قيمة
أحدهما منضمنا إلى الآخر
احتياطا لقطع ولو اتفقا
اثنان مالهما كلاسمة أو
مربا لرم الأولى ثمانية
والثاني اثنان (ولو حدث
نقص في المنسوب

الرخص بلا درهم خمس سيرة ما تقص من أقصى قيمته العشرة أه عش قول المتن (نصارت نصف
درهم) لو صارت قيمه بأل رخص خمسة ثم لبسه نصارت قيمته درهمين لومه ست دراهم لأنها ثلاثة أخماس
التلف من أقصى قيمته أه عش لأن التالف من الحصة ثلاثة أخماس يجب من الأقصى وهو العشرة (قوله)
نصف القيمة) الأسوب كالأصل والتاليقو المتقى نصف الثوب (قوله) وحبس مع الحصة أجرة اللبس (وظاهر
أن الأجرة لا تتوقف على اللبس على أه يجيرى (قوله) أى فردنى خف) أذكر لوه أجرة تسمى خفا نهاية
ومتقى (قوله) وطائر (خ) عبارة التبايقو المعنى وأجرة اللباس أى فردنى طائر (قوله) ومهما) الأولى مع
الأخر قول المتن (أو تلف أحدهما غصب) يجوز بناء تلف لفاعل ونصب غصبا على الحال منه أى غصبا
أو ذا غصب أو على الحال من المفعول أى أحدهما أى منصوبا أو ذا غصب وهذا أوفق بجعل لوفى يد مالكة
عقفا على الحال أى أحوال كون أحدهما في يد مالكة سم على حج أقول لكن يرد على قرأته مينا
للمفعول أنه يصدق بما لو كان التلف لوهوفى يد الناصب غيره مع أن الذى يلزمه من هذه درهمان لا ثمانية
أه عش وتقدير الشارح قوله له يناسب الأول فقط (قوله) عطف (خ) أى قوله تلف عطف على قوله
غصب أى لعل قوله تلف ثلاثا يلزم تصوير ذلك بما إذا غصبها سم على حج أه عش قول المتن (غصب)
بأن غصب أحدهما فاعطف تلف أه سم قول المتن (في يد مالكة) أحترزه مما لو اتفقه في يد الناصب
فأه لا يلزمه إلا درهمان متقى ونهاية أى الباقي على الناصب قضيته أه لافرق في ذلك بين كون الناصب
غصبوا أحده قطوئين كونه غصبهما معا وهو ظاهر في الأولى لأن التفريق حصل بفضل الناصب وما
الثانية قد توقف فيها بأن التفريق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف عش عبارة الجيرى قوله إلا
درهمان أى وما قيمته محدده أى إذا كان الناصب عطف الأولى قبل والأول من التلف ثمانية لار التالف
والتفريق حلا في سلطان أه قول المتن (لومه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثه مع السؤال عنها أى
ما لو مشى شخص على فردة غيره فجنبها صاحب التل فاقطعت وذلك أن تقوم التمسليعية ويرفتها ثم
تقوم مع العيب وما تقص قسم على الماشى وصاحب التل فأيخص صاحب التل يسقط لأن فعله في
حق نفسه درواغص الآخر مضمون عليه أه عش وهذه الحادثة قطع في الطواف كثيرا (قوله) فى
الثانية) أى قول المتن أو تلف أحدهما (قوله) بقسمي) أى قوله غصبا وقوله أى فى يد مالكة (قوله)
(عند) لعل المراد عند التلف أه ويشد ويحمل عند التلف أى بيسيه (قوله) وإنما لم يتمتروا (خ) أى فى
القطع والاختصاص بوفى الضمان كما صرح به التبايقو المعنى وكذا سم عبارة لكن ينبغي اعتبار ذلك
بالنسبة للضمان حتى لو تلف أحدهما الموروق غرم السارق قيمته منضمنا مع أرش التفريق لأن سرقة
أحدهما لا تنقص عن غصبه إن لم تكن منه أه قول المتن (يسرى إلى التلف) هذا يخرج نحو جعل غصب
الصل سكر الاله لا يسرى إلى التلف مر أه سم على حج أى فهو باق على ملك صاحب غيره مع أرش أن
نقص ومنها لوجعل الصم قد أهدى أودع الحيوان فيه رما أه عش قول المتن (بأن جعل الحنطة (خ)

أى ويعد التلف بقدر لومه الترم فضعف جانب لم يصدق (قوله) فى المتن أو تلف أحدهما غصبا له يجوز
بناء تلف لفاعل ونصب غصبا على الحال منه أى غصبا أو ذا غصب أو على الحال من المفعول أى
أحدهما أى منصوبا أو ذا غصب وهذا أوفق بجعل لوفى يد مالكة عطف على الحال أى أحوال كونه أو
أحدهما فى يد مالكة (قوله) عطف على غصب) أى لعل قوله ثلاثا يلزم تصوير ذلك بما إذا غصبها (قوله)
فى المتن غصبا) بأن غصب أحدهما فاعطف أو تلف (قوله) فى المتن أو تلف أحدهما (خ) خرج ما لو اتفقه غصب فى
يد الناصب فيلزمه درهمان لأنها قيمته الزيادة لاجل التفريق ولم يحصل فضله فلم تلزمه (قوله) وإنما لم
يتمتروا في السرة قيمة أحدهما (خ) لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلف أحدهما
المسروق غرم السارق قيمته منضمنا مع أرش التفريق لأن سرقة أحدهما لا تنقص عن غصبه إن لم تكن
منه (قوله) فى المتن يسرى إلى التلف) هذا يخرج نحو جعل صل الغصب سكر الاله لا يسرى إلى التلف مر

مثلا بائلي اذ لا يأتي في ذلك المقوم كاصرح في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته يملكه اه
 بجري اقول لو قد بنا فيه ما يأتي انا عن التباية والتقوى شرح للنج قول المتن (بان جعل الحقة الخ) اي
 اوصب الماقي الزيت وتمنر تجميعه او وضع الحقة في مكان قدى فتصنت غشا غير متناه اه نهاية قول
 المتن (فكالتالف) ومثله ان يستقي من كونه كالتالف والكان الناصب مفساهم وايت معا ياتي عن الخطب
 في شرح قوله فالتدبيب انه كالتالف في الفصل الاتي ما حاصله موافقة الاحتمال المذكور اه سم (قوله)
 نظير ما يأتي الخ) اي في الفصل الاتي في خطأ المنصوب بنعيم (قوله فكاك ملك) في غرم بدل جميع المنصوب
 من مثل اوقية هنا يغرم معنى وشرح منيع (قوله بل قال) اي السبكي وكذا خير اختار (قوله انه للمالك)
 بيان الوجه الثاني (قوله واقف) اي غير سار (قوله ووجه الاول الخ) وهو كونها كالتالف فيسلكها الناصب
 (قوله مقامها) اي الحقة (قوله انه يجبر عليه الخ) احلاقة صادق بما اذا اقتصر عليه اداه بدل حالوا اشرف
 نحو المرسى على التقصير لوجه انهم التخليط عليه تحديد يوزجره من الاقدام على النقص اه سيد
 عمر ويأتى عن عرش ما قد يخالفه (قوله لاداء بدله) عبارة الثانية يغرم معنى ملك الناصب لما ذكرناه يملك
 ملكا راعى معنى انه يمتنع عليه ان يصرف فيقبل غرم القيمة اه اي اول للثري شيدي قال الجبري ولو ياكل
 وان خاف نفقه بالكية خلا فليعضهم دليل ما صرح بشيئا من وغيره من امتناع الاكل من الكوارع
 المطبوخة اي المأخوذة في المكوس الان وان جعلت اعيان ملاكها لانهم معلومون فهي من الاموال
 المشتركة وما قل عنه من انها من الاموال الخاصة وامر هاليت المالك لم يثبت عنه بل هو باطل وما قل
 عن الخفية من انه اذا تصرف الناصب في المنصوب بما يزيل اسم ملكه كطحن الخنقوخر الفتيق انكره
 اصحابنا اشد انكارا ونقل عن بعض الحنفية انكاره ايضا فارجع قليلى على الجلال وقرره الخنيق اه وقال
 عرش قوله لم يقل غرم القيمة بل غرم عن القيمة اشرف على التلف فيلزم ان يرفع الامر الى القاضي ليحكم
 ويدفع قيمة من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احتمل ان يتولى المالك يمه بحضرة الناصب او الناصب
 بحضرة المالك وياخذ المالك بقدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فلناصب لانه يقدر دخوله في ملكه فان فقد
 المالك تو الى الناصب يعمو حفظ يتمم لحظر المالك وبقى ما يقع في بلاد الارياض من الطعام المسى بالوحشة
 ومن الوا لائم التي تعمل بحضرة ما مال الايام القاضين ومعلوم ان حكمه حكم النصب قبل وضعه في له
 يصير كالتالف وان لم يعضه والوا يصير كذلك لا بالمضغ وعلى الاول قبل يمتنع عليه بله قبل دفع القيمة او
 يعلمو ثبت القيمة في ذمته او لفظي رده لصاحبه مع غرامة ارش النقص والاقر بان يمتنع عليه البليغ قبل
 غرمه القيمة فان لم يفرمها وجب عليه لفظه من فيمورد ما لك مع غرامة ارش النقص اه (قوله اداه بدله) اي
 من المثل او القيمة (قوله وانما الخ) عبارة الثانية يغرم معنى وعلى الاول اي كونه كالتالف يملك الناصب
 ذلك وقبل يبيح للمالك لتلا قطع الظلم حقه وكالو قتل شاة يكون الكا احق بجلدها لكن فرق بينهما بان
 المالية هنا باقية وفي مستلة جلد الشاة غير باقية اه قال الرشدي قوله وقيل يبيح للمالك اي مع اخذه
 للبدل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول رده مع ارش النقص اه
 (قوله وبيت نجسه الخ) عبارة المعنى ومثل الشاة مالو نجس الزيت مثلا فانه يغرم بدلوه المالك احق برثه
 اه (قوله لانهما صارا كالتالف) لعل الاول لا سقاط لانه موجود في مستلة المريبة ايضا والمقصود من
 هذا الكلام الفرق بينهما كما رآنا (قوله وخرج) الى قول موسى اتي في الثانية يغرم معنى (قوله مالو حدث
 النقص في يده الخ) فيه اشار بان المراد بالناصب اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيقتل من ان ثبت يده على

(فكالتالف) نظير ما يأتي
 بما فيه مع جوابه لانه لو
 ترك بحاله لنفس فكاك ملك
 كارجحه المصنف في نكته
 وابن يونس والسبكي بل
 قال لوجه الوجه الثاني
 انه لما لاهم اختار لنفسه
 استحسنه الرافعي في الشرح
 الصغير ونسبه الامام الى
 النص من ان المالك يتخير
 بين جملة كالتالف وبين
 اخذه مع ارش صيب سار
 اي شاة الرابية وهو
 اكثر من ارش صيب
 واقف ووجه الاول
 المتخذ ان الناصب غرم
 ما يقوم مقامها من كل وجه
 نعم الوجه نظير ما يأتي
 انه يجبر عليه في اداه
 بدلوه انما كان المالك احق
 بجلد شاة قطها غاصبا
 ببيت نجسه غاصبه لانه
 لمالية فيها فلم يغرم في
 مقابلتها شيئا لانها صارا
 كالتالف (وفي قول رده مع
 ارش النقص) كالتصيب
 الذي لا يسرى وخرج
 بجعل مالو حدث النقص في
 يده من غير فعله كالتصيف
 الطعام عنده لعل مكته

(قوله في المتن فكالتالف) قال في شرح الروض وفاق نظيره في الفلاس حيث جعل مشتركا بين البائع
 والمفسد ولم يجعل كالتالف بان لم يثبت له الشركة لما حصل له تمام حقه بل احتاج إلى المضاربة ومنعاصل
 للمالك تمام البدل اه وقد رده على ان الناصب قد يكون مفسدا لان الفرق بانهما يجبر عليه إلى اداه
 البدل كما ذكره المصارع فلا يفوت تمام حق المالك بخلاف للفلاس غير الناصب لان عمله يحترم فلا يتحقق

فيتين اخذه مع ارش قطعا وساق ما سلمت ان خلط نحو زيت بجنسه يصير مكالمات فيملكه ولما بداه او اخطا وما خلط به غيره او اجود لا بأردا الا رصاصا وكذا الحكم في الوضوء من اثنين أو خلط الدرهم بثلثها بحيث لا تستدعي على المتصدق فيها (ولو جنى) القن (المنسوب فتعق رقبته مال) ابتداء أو لغو عليه (لزم الناصب (٣٣) تخليصه) لانه قص حدث في يد مو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية

لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل ضمانه او المال فلا واجب غيره (عان تلف) الجاني (في يده) أي الناصب (غرمه المال) أقصى القيم من الناصب إلى التلف كسائر الاعيان المنصوبة (وللجني عليه نصيبه) أي الناصب لان جناية المنسوب مضمونة عليه (و) له (ان يتعلق بما اخذه (المالك) من الناصب بقدر حقه لان حقه كان متعلقا بالرابة فيتملك يدها ومن ثم لو اخذ الجني عليه الارش لم يتعلق به المالك (ثم) إذا اخذ الجني عليه حقه من تلك القيمة (رجع المالك على الناصب) بما اخذه منه الجني عليه لانه اخذه منه بجناية مضمونة على الناصب واهم منه ان لا يرجع قبل اخذ الجني عليه منه لاحتال انه يبيع الناصب نعم له مطالبة الناصب بالأداء للجنسي عليه حتى لا يتعلق بما اخذه كما طالب به العنمان الاصيل (ولو رد العبد) أي القن الجاني (إلى المالك فيبيع في الجناية) رجوع المالك بما اخذه الجني عليه على الناصب لان الجناية

بذلك الفاعل الذي يسرى إلى التلف أجنبي وهو يد الناصب اه عش أقول كون المراد ما ذكره مسطور دعوى الاشعار فيها وقته (قوله) فيتين اخذه (الخ) قال شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما سار لان النقص هنا بجناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المنسوب مبرية بنفسه اخذه المالك مع الارش اه سم (قوله) بجنسه) أي بشيء كج ما يأتي اه سم (قوله) بما خلطه (الخ) متعلق بالاصطاء قد يتنى من المخلوط ان كان المخلوط مع مثله (الخ) (قوله) وكذا الحكم (الخ) يأتي عن النهاية والمغنى خلافا (قوله) فبالوضوء (أي في مخلوط بعه) لو غصب جزأ من اثنين أو في المخلوط لو غصب المخلوط من اثنين (قوله) فيها) أي في خلط المنسوب من اثنين وخط الدرهم بثلث (قوله) ابتداء (إلى) قوله لو صوب في المغنى لا قوله ومن ثم إلى المتن وإلى قول المتن ولو غصب ارشافي النية (قوله) أو اللغو عنه) أي لاجل اللغو عن المال قول المتن (لزم الناصب (الخ) ويرجع عليه ايضا ارش ما تصف به من العيب هو كونهما نياتا في مضمون قول المتن (تخليصه) فلم يخلصه ويبيع اخذ المالك من الناصب ما بيع به فقط لا أقصى قيمة ما يأتي في قوله لو صوب التلبيخ (الخ) ويحصل ان يفر ما الاصى ويفرق بان في مسئلة البقعي رد المالك بالفعل بخلاف ما هنا اه عش ولعل الفرق اقرب (قوله) وهو مضمون عليه) جملة حالية وعجالة المغنى والنهاية فيلزم تخليصه بالتفرع قول المتن (وللجني عليه نصيبه) أي الاقل من الارش وقية يوم الجناية كما في شرح الروض سم على حج اه عش قول المتن (فمرجع المالك (الخ) فلم ان القرار على الناصب وانه يتضمن قيمة الرقيق المنسوب او ارش جانيته اه بغيري (قوله) لا احتال (انه) أي الجني عليه (قوله) ييرا الناصب) أي وذلك ينتمى من الرجوع اه معنى (قوله) نعم له) أي للمالك قول المتن (و لو رد المبلغ) (ولو جنى) الرقيق في يد الناصب او لا يفي يد المالك ياكل من الجناتين مستفرقة قيمته فيبيع فيما قسم ثمنه بينهما نصفين وللمالك الرجوع على الناصب بنصف القيمة للجناية المضمونة عليه اه معنى (قوله) إذا اخذ) أي الجني عليه (قوله) مثلا) أي أو بعضه لكون المال الواجب بالجناية أقل من ثمنه (قوله) ولم يرد ذلك) أي التلف (قوله) فهو) أي الرد المذكور (قوله) للفرق الواضح) وهو ان العين عند ردت إلى يد المالك فالبيع وإن كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بصفتها فكان إلحاقه بالرخص اظهر من إلحاقه بالتلف اه عش (قوله) بكشط) إلى الفرع في النهاية لا قوله لان علم إلى المتن (قوله) او غيرها) اسقطه المغنى واقتصر على الكشط ثم قال خرج بما عايدت به المتن ما لو اخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فان المستفد ذكره بهذا ذلك (قوله) ان يني إلى قوله ولا يرد التل في المغنى لا قوله ولو فرض انه لا قيمة له (قوله) عليه) أي الرد

بخصوص ما عمل فيه حق المالك ويحصل ان يستثنى من كونه كالتلف ما لو كان الناصب مفلسا هو خلاف ظاهر كلامهم فليتأمل ثم اريد ما يأتي عن المطبق في شرح قوله في الفصل الاقن قال مذهب انه كالتلف عما حاصله موافقة الاحتمال المذكور (قوله) فيتين اخذه مع ارش قطعا) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما سار لان النقص هنا حصل بجناية بخلافه وعلى هذا لو صار المنسوب مبرية بنفسه اخذه المالك مع الارش اه بتي ما لو صار مبرية بواسطة وقوعه في قدر على النار فيعماء المالك فليشاركه المالك بنسبة ماله (قوله) ان خلط نحو زيت بجنسه) أي شرج كج ما يأتي (قوله) في المتن وللجني عليه نصيبه) أي الاقل من الارش وقته يوم الجناية كما في شرح الروض (قوله) فهو في نظر وان بسط ذلك (الخ) كما سرح مر (قوله) في المتن اجبره المالك على رده) قال الاستوى ولو كان الماخوذ من القمامات التي حصلت حين كان هضم ناعلي وصوبها ليقبض إذا اخذ التي بجملة مثلا وكان دون أقصى القيمة رجوع المالك على الناصب بالاقصى لا بما يبيع به وقته وفي نظر من ان بسط ذلك واستثنائه لانه لا نظر للاقصى عند رد العين بل عند تلقاها في يد الناصب ولم يوجد ذلك هنا فهو بطر ماسر في الرخص فان قالت يه بسبب وجد بيد الناصب منزل منزلة تلفه في يده قلت منوع للفرق الواضح (ولو غصب بارضاة قل ترابا) بكشط من يوحسها او غيرها (اجبره المالك على رده) ان يني وان غرم عليه اضعافا عدة وله فرض

اه ا لقيمة (أورد منه) ان قلب المراهق مثل ولا يرد لكل الاباق المال لاه (٣٧) في الامانة بضمن بعض المال كسحق بل ان

(و) علی (اطادۃ الارض کا

كانت من ارتفاع أومده

لا مكانه فان تعذر بعد ذلك

الابريادة تراب اخر لومه

لكن ان اخذ له المال

(وَلَنُفَاخِلُكَ أَتْرَابًا) (الرّد) ٤

(وَأَنْ لَّمْ يَطْلُبْهُ الْمَالِكُ بِهِ
لَمْ يَأْتِ بِهِ مِنْهُ وَكَقَالَ فِي

المطالع: من الأصل: (ان)

المطلب من الاخطاب (ال)
لنقله الى اتي (كان)

لَهُ فِيهِ غُرُوضٌ) كَانَ قَعْلُهُ

الملک اور وزیر و اولاد تقریبنہ

منه لتسمع أوليول الضمان

منه أو تقصت الأرض به

تقصای پنجبر برده و لم پیر ۴۰

تموا انما لم يجر له رفونوب

فروغ عدہ لا تہلا یعدہ کا

ان اماناد انسر قله لنعير

واتی طریقہ و لم یس

لأرض لو لم يرده أو أراه

لا يردده الا بالاذن وكذا في

بر طریقہ مسافہ کسا

رخص المالك أو اقل
الملك منه

لذلك منه عن إسحاق
الكوفي الأصل

١٠ من مائة جند من جنودها

ختم تفتیش و فساد

ذالاء اء من ضانبا بء

أَتَى الْإِسْلَامَ كَرَاهَةً

فمن أنقله له اربابا

متن به اولای طلب المال

۱۰۰ (۱۰۰) ۱۰۰

الاصحاح الرابع

[illegible]

سین کاوا میں دوہاں

(۱۰۰)

Miss S. J. H.

4-2-2019

1

قوله (أه الخ) أي التراب المنقول قول المتن (أوردتمه) فإن تطهر ودمته غرم الأرض وهو ما بين قسبتها
 بترابها وقسمتها بدمته خبوا على ما مر ما يمكن المأخوذ من القامات والافق المطلب أنه لا يتحقق باطنها
 عند تنقلها لأنها عقر فوق مقتضى كلامه وجوب رد ما كان باقية هو كذلك كاصحح بما لا ينوي نهاية
 ومضى وس قال عرش قوله ردم وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الأرض بانخماصها أي القامات
 والاقطاس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائر ما (قوله) ولا يراد الخلل إلا باذن المالك) باقي عن
 المعنى خلافه **قوله** (الباذن بالملك) أي بعد اذنه ودمته عند الاطلاق فان عين له شيئاً تعين ادم عرش
قوله حتى يبرأ منه) قد يقال مجرد اذن الملك ليس قبضاً سم على حج جديد قال نسو مع بالروم الزد قد قول
 اذنه من مقتضاه عرش **قوله** (فان تعذر) أي كرتنا با كاستقبل (بعد ذلك) أي بعد الرد **قوله**
 (لزم) أي التراب الآخر **قوله** (لكن ان اذن له الملك) فيه ان مجرد اذن الملك لا يقتضي الزوم بل لا بد
 فيه من طلبه ادم سم قول رواصل المطلب مستفاد من قول المتن وإعادة الأرض الخو الاحتياج الى الاذن
 نأخو لاحتمال تبين من الزيادة **قوله** (التراب) التي قول هو استشكل في المعنى (ان لم يبرأ من قله لوات) اشتراط
 هذا يقتضي اعتبار ما في قوله او نقصت الأرض ما الخ مع انه غير مراد كما قد قول لما اذا تيسر الخ سم عرش
قوله (كان قله لست كما هو غير) عبارة التباقي المعنى كان خقيق ملكاً او ملكه غير او قله لست عرش حتى منه
 ضماناً وحصل في الأرض نقص الخ ادم **قوله** (لست عرش او ليدول الخ) نشر على ترتيب القف **قوله** او نقصت
 الأرض الخ ظاهر ما له ليس له أن يرد في هذا الحالة اذا كان في طريقه موات وهو غير مراد كاصحح به
 التسايب ابن قاسم اخذ من قوله (أي ما اذا) يبرأ الخ وشدي **قوله** (وقد روي) بالهمزان اصلاحه
قوله (لانه لا يبرداخ) أي ولا تصرف في ملك غيره ادم عرش **قوله** (وكذا في شرط ما) عطف على في
 طريقه ادم سم **قوله** (وللمالك معه من بسطه الخ) ظاهر من ان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان
 التعثر او النقص لكن في الادعى خلاص في الاولى ويؤيد خدام في الشرح ومصلحة الردان له البسط وان
 منه الملك دفع ارش النقص ان لم يبرأ الملك منه فليراجع ادم وشدي وقوله مما مر الخ وما يأتي
 في مسئلة العلم وقوله فليراجع اقول يصرح بذلك قول عرش أي ما لم تنقص القيمة للأرض بعدم بسطه ادم
قوله (به) متعلق بعلم الخ والتعذر التراب **قوله** (خبرها) الخ لخصه حر **قوله** (الا اذا اراد من صاحبها)
 أي او قال رديت باستدانتها يأتي أن قوله هذا كاف في البراءة من التعان **قوله** (لوات) أي او من احد
 طرفيها الآخر ادم معني **قوله** (ولم تنقص) أي الأرض **قوله** (فان قيل) أي رد المال صاحب بلاذن **قوله**
 (كأنه) أي الملك الناصب ادم عرش قول المتن (عاً ذكرنا) أي من قبل التراب بالكتش ادم معني **قوله**
 وقاله الملك رديت الخ) وان اقتصر على مدحه من العلم فكذلك اذ لو اجدو حين قله الرو اني وراي الرضة
 عن الاحصاء معني عبارة قشرع المنع طول يمكن لغرض سوى دفع التعان به شر بالبحر ادم اوبق
 الأرض ومنعه الملك من العلم فيها وار ادم الضمان في اذابه امسح عليه العلم وادفعه عنه الصان ادم
 تجتمع في الدور في المطلب انه لا يتحقق باضمان عبد الق لا با محقق فوق مقتضى كلامه وجوب رد ما
 وهو واضح ادم **قوله** (في المتن اوردتمه) قال فسرح الرو صان تعذر ودمه غرم الأرض ادم **قوله**
 (لا في الذمة) لا يشكل ذلك قوله الا في الباقي الذي قول ردم الخ لا يبعد درابها لا في رد ادم اورد
 مثله ان كان السبا قد يرد هو لكن في كرت سبها الكرى خلاف ذلك كما ذكره قريبا **قوله** (لا ملامس)
 قبض الملك له حتى يبرأ منه) قد يقال مجرد اذن الملك اناسه صا **قوله** (لكن ان اذن له الملك) عرش
 في تعيد الروم بذلك حرازة لان مجرد اذن الملك لا يقتضي الزوم لا ادم ملامس **قوله** (اي)
 يبرأ من قله لوات) اشتراط ما يقتضي اعتبار قوله له او بمسح الأرض ما الخ عرش رد ما ياد قربة
 ما اذا **قوله** (وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه سم **قوله** (وهو عرش) او الأرض
 التي تعدي به الناصب (وصح) ان اراد ادم ان يملك ادم عرش

لانقطاع الضمان عنه بدلهو تعلم بترها ان في ولا يفتقدوا استكمل عامر ان الخلق في التمتع هو لا يملك الا بقض صحيح فليحمل على ما اذا اذن له المالك فيرد ماله قبل ما طوى به البئر (٣٨) وللا كاجبار عليهم ان يسمعه به (وراد اعادة الارض كما كانت ولم يبق قص فلا ورش) لاذ

لا موجب له (لكن عليه اجرة للثلث لمدة الاعادة) والخبر كافى الروض حتى اصلها لا يوضع يده عليها مدتها تعد بان كان آتيا يوجب (وان بقي نقص) في الارض بعد الاعادة (وجب اشره معها) اى الاجرة لاختلاف سببها ولو غصب ريتا ونحوه (من الادمان) واغلاه فقصت عنه دون قيمته (بان كان صاعا قيمته درم فصار نصف صاع قيمته درم (رده) لقاء العين (ولو لمه مثل الذاهب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فوجب انما ان زادت القيمة بالاغلاء كالرخصى العبد فانه يضمن قيمته وان زادت اضعافا (وان نقصت القيمة قسط) اى دون العين (لزمه الارش) جبراله (وان قصتا) اى العين والقيمة معا (فغم الذاهب بورد الباقي) مطلقا (ومع ارشاه ان كان نقص القيمة اكثر) مما نقص بالعين كطلين قيمتها درهمان صارا بالاغلاء رطلا قيمته نصف درم فبدر الباقي ويرد ممر رطلا ونصف درم اما اذ لم يكن نقص القيمة اكثر بان لم يحصل في الباقي نقص كما لو صار رطلا قيمته درم

اى يصير المالك عنده من العلم كالرخصه فاني ملكه ابداء فلا يضمن ما تقبها عشا به يجرى (قوله) لانقطاع الضمان عنه الخ) اى عن المالك عبارة عشا يوجب البئر رضا المالك كالرخصه فاني ملكه ابداء فلا يضمن ما تقبها بغير رضا المالك يقابلون في مالهم بطعامهم حصل بها تقب فطلب من الغاصب بدل التالف قاضي الغاصب ان المالك ليرضى باستدانة البئر فانكره المستحق فاعطاه تصديق المستحق لان الاصل بناء الضمان وعدم رضا المالك يقابلوا لآخر في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بغير اذن النصب وعدمه اى بولاين تصديق المالك للغاصب وعدمه (قوله فليحمل الخ) وقد يقال هلا جازوا ولم ياذن المالك ليرضى دفع الضمان وان لم يرض من عهده المالك لعدم التيقن وهذا يدفع الاشكال فليحمل ممر ايتى كنز شيخنا الكبرى ما نصه ويجاب اى عن الاشكال بان فرض الرأفة مومع فيه بمثل ذلك سم على حج اه عشا عبارة للمنفى بعد ذكر الاشكال المذكور عن الاسنى نصها ولعلمنا اغتروا اذ ذلك للحاجة اه (قوله) الى التفرع في المنفى (قوله ما طوى به) اى به (قوله عليه) اى النقل (قوله) وان سمع له به اى الغاصب للمالك (عاطوى به) اى لما قيمته المتأخر عشا (قوله والخبر الخ) عبارة للمنفى لمدة الاعادة من الرد العلم وغيرهما كالرخصة ما قبلها اه (قوله مدتها) اى الاعادة والخبر وظاهر مدون ما بينهما وتقدم آفان المنفى خلا هو الظاهر (قوله وان كان آتيا يوجب) اى فى الاول اه سم (قوله قيمته درم) اى او اكثر كاتى (قوله فانه يضمن قيمته) اى يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيما القيمة فيلزم رده المالك مع قيمته شيخنا العزى وظاهر ان المراد بقيته قبل الحصى اه يجرى (قوله) وان زادت الخ) اى قيمته بعد الحصى اضعافا كانت عليه اه عشا (قوله مطلقا) اى سواء كان نقص القيمة أكثر من نقص العين او لا اه عشا (قوله ولو غصب عسيرا فاغلاه) ومثل اغلا المصير ما لو صار المصير خلا او الرطب يجرى او قصت عنه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب واجرا الما لوردى والرويان فى النان اذا صار جينا ونقص كذلك لو تم فى النسبة يوزنهما معنونا يجرى شرح الرض (قوله لا بما فى الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو نقص منه عسيرة قيمته ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب كانه اه نهاية قال الرشيدى والظاهر انه يرجع فى الذاهب وعدمه فى مقدار الذاهب الى اهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذى يضمنه ويحمل ان يضمن عسيرا بقول اهل الخبرة انتمشمل على عسيرة حاصل من المائة بمقدار الذاهب او يكفى اغلاء عسيرة حتى تذهب مائته ويفرغم منه بمقدار الذاهب فليراجع اه عبارة عشا قوله هو انه يضمن مثل الذاهب اى عاذا كرم المصير والرطب والجبن ويبقى عن كل ذلك اذا كان الذاهب اجزاء متقومة فان كل مائة فلا (فرع) وقعه السؤال فى الدرس عن شخص غصب من آخر عشرين ثم ان احدهما جنى على الآخر واقص السبد من الجاني فيبد الغاصب حل يضمنها لانهما فانا بجناية فيبد الغاصب او يضمن الجاني قسط والجواب عنه ان الظاهر الاول قلعة المذكور اه (قوله) ملاحظا لاجرة الكتابة معناه انه يضمن قيمتها التى منشؤها الكتابة بالاجر تو (قوله لانها تجب مع ذلك) اى

(قوله فليحمل الخ) كذا شرحه وقد يقال هلا جازوا لم ياذن المالك ليرضى دفع الضمان وان لم يرض من عهده المالك لعدم التيقن وهذا يدفع الاشكال فليحمل ممر ايتى كنز شيخنا الكبرى فى كنزه قال فى شرح قول المصنف والنقل الرادلى ان كان له فيه غرض ما فسه واستشكل رد بدل التالف اذ لم ياذن المالك بان ما فى الذمة لا يضمن الا بقض صحيح ويجاب بان فرض الرأفة مومع فيه بمثل ذلك اه (قوله وان كان آتيا يوجب) اى فى الاول (قوله لا يفرم مثل الذاهب الخ) قال فى شرح الرض وقارون نظيره فى المجلس حيث يضمن مثل الذاهب الباقي كاتى بان ما زاد بالاغلا تم للشرى فيه حصه فلو لم يضمن للشرى ذلك لا يحفظا بالباقي والارادة بالاغلا ماله المالك فاقبهره الذاهب اه فى الرض وكذا الرطب يصير ثم قال فى شرحه

او اكثر فيفرم الذاهب قطرد الباقي ولو غصب عسيرا او اغلاه فقصت عنه دون قيمته لم يفرم مثل الذاهب لانه مائة لقيمة لان ماو الذاهب من الدهن متقوم (فرع) غصبو ثيقة بدين او عين وان تلفها ضمن قيمة الكا عدم مكتوب ملاحظا لاجرة الكتابة لانها تجب مع ذلك

كأهل أبيه عبارة الروح المعنوية لا يجابها الذي لا يقوله أحد على ما قاله الزركشي (٣٩) عاهد من قيمة نفس متوافقة

الصلاح بأنه يلزم قيمة ورقة فيها إثبات ذلك للمال فقال كم قيمته ورقة يتوصل بها إلى إثبات مثل هذا الملك فهو واجب ما يتصل به الترخيم ضئيف وإن اعتدله الاستوى وقال مقتضاه وجوب قيمة الكاغذ أيضا وأجرة الأوراق قالوا لا بد من اعتبار أجرة الشهود أن لم يكتبوا شهادتهم أم وليس كقولهم رأيت الأذى في بالغ في ردعيه فقال وهذا كلام ردي ساقط وأتى أيضا بعتيان شريك غور ماله عين ملك له وليس كقولهم ما كان يسق بها من الشجر وبنيوه ألقى التقيح اسمعيل الحضرى ونظر في بعضهم وكأنه نظر لغوهم لو أخذ ثيابا لملاهم كبرهم ضمنه وإن ظن أن ذلك مهلك له لكن مرأول الباب ما يردده خاتمة (والأصح أن السمن الطارىء على يد الناصب لا يجبر بقص من قبله) فلو غصب بيمينه فهو لك بالبناء للمعول لا غير ثم سمعت ردها ورأى السمن الأول لأن الثاني غير موافق لأن فضل الناصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غرم أرشها أيضا هذا أن رجعت قيمتها إلى ما كانت عليه والأغرم أرش النقص قطعا وأشار بقوله نقص من آل أناته لا أثر لواله من مفرط لا

لأن الأجرة تصيب قيمة الكاغذ مكتوبا أم كرى قوله مقتضاه الخ المناسب من مقتضاه الخ بزيادة من التبعيض قوله مكتوبا يبنى إسقاطه فالمراد أن الواجب قيمة الكاغذ مكتوب مع أجرة الكاغذ بقوى أقل من قيمة الكاغذ أيضا مع أجرة الكتابة التي يقول الناصب لا أنها تصيب الخ عبارة عرش فرغ غصب بقيمة الكاغذ التذاكر لو ماذا انقضت قيمة الورق وأجرة الكاغذ بقوى باطل زواله قيمته مطرزا والفرق أن الكتابة لا تصيب الورق ونقص قيمته فلزواله قيمة الورق يفتقدون الأجرة لا جرحا بالمال ولا كذلك الطر لا يبريد قيمة الثوب فلا ضرر عليه على من حج أم (قوله كأهل أبيه) أى وجوب الأجرة مع قيمة الكاغذ مكتوبا (قوله لا يجابها) أى الأجرة أم كرى أى مع قيمة الكاغذ أيضا (قوله أو عاهد) أى الوثيقة أى خطها على حذف المضاف والتذكير باعتبار الكاغذ المكتوب (قوله أو عاهد) أى أن الصلاح مبتدأ وخبره قوله ضئيف (قوله بأنه يلزم) أى متلف القيمة (قوله وأجرة الأوراق) أى الكاتب (قوله أجرة الشهود) أى أجرة أحضارها (قوله كقولهم) أى الاستوى وكذا خبر عليه (قوله وأتى) أى أن الصلاح (قوله عين ملك) بأضافة العين إلى الملك أم كرى أقول ويجوز التقطع أيضا على الوصفية أى هى ملك الخ (قوله ما كان يسق) أى فاعل يسق والضئيف الضئيف لما وقوله من الشجر يأنه (قوله وبنيوه) أى عاهد أن الصلاح الجار متعلق بقوله ألقى التقيح الخ (قوله ونظر فيه) أى فى عاهد أن الصلاح (قوله لكن مرأول الباب الخ) كأنه يشير إلى هلاكه لفساد أوصافه بيمينه لأنه انتفخ غذاءه المتين له باللاف أمه أى وفبا عن قيمته انتفخ ماله المتين أم سحر عبارة سم قوله لكن مرأول الباب ما يردده أى النظرش قال هناك وليس منه أى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته أو غرس حق تلف فلا ضمان وإن قصد منه عن فعله المعتمد فارق هذا هلاكه ولد شاة ذبحا بأنه أم انتفخ غذاء الولد المتين له باللاف أمه بخلاف ما يفتقدون هذا الفرق يتأيد ما يأتى من أن الصلاح وغيره قليل والأصح أن السمن الخ أى ضمان ما كان يسق بها أنه انتفخ ماله المتين له فليتأمل أم (قوله الطارىء) أى قوله هلاكه لا طال في التباين الحق الأقر له بالبناء للمعول لا غير (قوله بيمينه) أى جارية بيمينه مثلا (قوله بالبناء للمعول) عبارة القاموس هو لى من الأهرل كسر مرأول الأهرل قد تضمن الرأى أم تخلص أن فيه لنتين فعمل من اقتصر على البناء للمعول كإن حج لكونه لا أكثر أم عرش (قوله ثم سمعت) فى الصباح سمع من باب تعب يصعبون لثمنه باب قريب إذا كثرت نحو شحمه قليل أم بجهري (قوله لا قيمة له) أى لا يقابل بشيء الناصب ليلا ما تبطله أم رشيدى (قوله هذا) أى السمن السابق وقوله أى السمن الأول (قوله هذا) أى ما حصه المثل (قوله أن رجعت قيمتها) أى بالسمن الطارىء على يد الناصب وقوله أى ما كانت الخ أى إلى قيمتها قبل المزال (قوله والأغرم أرش النقص الخ) لو نقصت بالمرأول نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثانى إلى ثلاثة أرباع القيمة فبنيى أن يفرم الربع الفائت قطعا والربع الرابع بالسمن الثانى على الأصح فليتأمل سم على حج أم عرش (قوله معتدة) فاعل سمعت و (قوله سمنا مفرط) مفعول مطلق نوعى له (قوله

قال فى الأصل والعصير يصغر خلا إذا قصص عينه دون قيمة لا يضمن مثل الذاهب وأجره المأوردى والروايات فى الفن إذا صار جينا ونقص كذا قال ابن الرغزوى فظن لأن الجين لا يمكن كلى حتى يعرف نسبة نقصه من عين ألبن أم نعم تعرف النسبة بوزنها ويؤمن التحليل بأن الذاهب عاذا كرامة لا قيمة له لأنه لو نقص منه غير قيمة ضمن القيمة ومحتال أنه يضمن مثل الذاهب كالدمن أم كلام شرح الرضوى وقوله ضمن القيمة كان المراد نقص القيمة وقوله ومحتال الخ فى شرح هو هو الأوجه (قوله لكن مرأول الباب ما يردده) أى النظرش قال هناك وليس منه أى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته أو غرسه حتى تلف فلا ضمان وإن قصد منه عن فعله المعتمد فارق هذا هلاكه ولد شاة ذبحا بأنه أم انتفخ غذاء الولد المتين له باللاف أمه بخلاف ما يأتى من أن الصلاح وغيره قليل والأصح أن السمن الخ أى ضمان ما كان يسق بها لأنه انتفخ ماله المتين له فليتأمل (قوله والأغرم أرش النقص قطعا) لو نقص

بقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بأن سمعت بقصد من استأجر مالا قصصه من أهرل لا يضمن لا ١١ قصصه من أهرل لا يضمن لا ١١

في الكفاية قوله انه في نظر كاهن الاسنوي وغيره لانه عاقل فقامد الباب في تحمين قص القبة (و) الاصح (ان تد كرسنة) بنفسه او بتعليم (نسبا) عند الفاضل (عبر النسيان) (٤٠) لان المفسر من الاول بخلاف السن وشمل المتن تد كرسنة في المالك ليسترد ما مضى

من الارش كما اعتمد ابن
الرفعتي استنبذه بالمرور
من بعضهم يرمي قال الاسنوي
نعم لو تد كرسنة في يده يعلم
قالوا وجه عدم الاسترداد
وعود الحسن كود السن
لاكثر كرسنة قاله الامام
وكذا صرح على انكسر
(وتعلم سنة لا عبر نسيان)
سنة (اخرى قطعا) وان
كانت ارفع من الاولى فالتأويل
مع اعتلاف الاغراض
باعتلاف الصنائع (ولو)
غصب صبرا فغصب ثم
تخلل فالاصح ان التخلل
للمالك (لانه عين مال) وعلى
الفاصل (الارش) لنقصه
(ان كان التخلل انقص قيمة)
من الصبر لحصوله في يده
يجري ذلك فيما اذا غصب
بعضا فخر او حباقت
فان لم ينقص عن قبضته
صبرا فالتأويل عليه غير ارد
وخرج ثم تخلل بالمرور
ولم يتخلل فلا يمتثل للصبر
لا اراحتا لانه عمة عالم
يسلم ان المالك صبرا
فقد اخبره خلافا لما
اطال بشراح ما هو قياس
ما مر في رتب نفسه ان المخر
المحترمة من ان المالك يقول
هذا الساجح يبرحوا ردا
مع غرامة المالك سني
على ما اعتمد ما هو جوب
اذا تهاطلوا وقد تفرقوا

وفيه نظر (الخ) عبارة المفتي وقال الاسنوي ثم أي يترجم ارش النص وهو الوجه لان الاول عاقل اه
قوله المتن (وان تد كرسنة فسيما عبر النسيان (الخ) ولو تطلبت الجارية المنصوبة الغنم فزادت قيمتها به
ثم تسجل بضمنته حيث كان محرما كاعلم عامر ومرض القن المنصوب او تخطت شعره او سقطت سنه
بغير يده كما كان ولو عاد بعد الدلاليك بخلاف سقوط طصوف الشاة او ورو في الفجرة لا ينجبر بعوده
كما كان لانه متقوم بنفسه ووجهه القيق وشعره وسنغير متقومة بناية ومتى قال عرض قوله مر او
سقوط سنه بغير الخ أي ولو مشغورا اه (قوله بتعليم أي ولو لم يترجم في تعليمه شيئا كان عليه بنفسه او بغير
لا يترجم ان كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقق قصه حين يوجهه عليه اه عرض (قوله كود السن) أي
فلا يجر النص (قوله كذا) أي كود السن عبارة المفتي ويجري الخلاف أي الذي في السن الطارئة
في التو كرسن الخ أو الآله ثم اعاده تلك السنة اه (قوله لانه عين مال) وانما اتخلل من صفة ال صفة بناية
ومتى (قوله ويجري ذلك) أي الخلاف والتصحيح (قوله فخر) أي ولو بفضله كاهن ظاهر وكذا
ما بعده وقياس ذلك انه لو غصب حليوا اخره انه يرد مع ارش النص نعم ان صار لاقية له فيحتل
وجوب رده مع قيمته سم على حج اه عرض (قوله او جالح) او بزر قصر قرائنا يقوم معنى قال عرض
فيه مساعدا الذي لا يصير قرا وانما يترجمه بعد حلول الجانية اه (قوله ان المخر (الخ) خبر قوله بوقياس
الخ (قوله ترد للمالك (الخ) وقاقتا لثبابة (قوله مطلقا) أي عتمة أولا (قوله وقد تفرق) أي انفا بقوله
وقياس الخ (قوله ومتى تخلل الخ) والظاهر ان الحكم كذلك وتخلل في المالك بعد ردها اليه فيسترد
الصبر عليه ارش النص ان كان اه سم (قوله وليس قضيه) أي التعليل اه رشدي (قوله لان
ملكه هو الصبر) هذا التعليل لا ياتي فيمن لم يسبق له ملك الصبر ووضع يده على اخر بنحو اراض مستعها
عناهم غصبته من تخلل ثم رايت قال الرشدي قوله لم يترجم ارضا ملكه جري على الغالب والافتد لا يسبق
له ملك الصبر كالمرور او الجدة لا وعار غيره لا يترجم ارضا اختصاصه اه (قوله سوى المتولى الخ)
اعتمده التها يترجم المفتي ايضا (قوله فان تلقا) الى الفصل في التها يترجم المفتي ثم قالوا وانك تخلص جلدنا غير

بالمرور نصف اليه بغير حرجت بالسن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فيبني ان يترجم اربع الفات قطعا
والربع الرابع بالسن الثاني على الاصح فليتا مل (قوله وفيه نظر كاهن الاسنوي الخ) كذا مر (قوله
وشمل المتن تد كرسنة في المالك) وانما التخلل كلام المتن على كون ذلك في الفاضل لانه حل كلام
الاصحاب هذا الخلاف مر (قوله في المتن ونظم سنة لا عبر نسيان اخرى) فخر مر ولو تطلبت
الجارية المنصوبة الغنم فزادت قيمتها به ثم تسجل بضمنته حيث كان محرما كاعلم عامر ومرض القن
المنصوب او تخطت شعره او سقطت سنه بغير يده كما كان ولو عاد بعد الدلاليك بخلاف سقوط طصوف
الشاة او ورو في الفجرة لا ينجبر بعوده كما كان لانه متقوم بنفسه ووجهه القيق وشعره وسنغير متقومة بناية ومتى
سقوط سنه بغير الخ أي ولو مشغورا اه (قوله كود السن) أي كود السن الطارئة في السن الطارئة
في التو كرسن الخ أو الآله ثم اعاده تلك السنة اه (قوله لانه عين مال) وانما اتخلل من صفة ال صفة بناية
ومتى (قوله ويجري ذلك) أي الخلاف والتصحيح (قوله فخر) أي ولو بفضله كاهن ظاهر وكذا
ما بعده وقياس ذلك انه لو غصب حليوا اخره انه يرد مع ارش النص نعم ان صار لاقية له فيحتل
وجوب رده مع قيمته سم على حج اه عرض (قوله او جالح) او بزر قصر قرائنا يقوم معنى قال عرض
فيه مساعدا الذي لا يصير قرا وانما يترجمه بعد حلول الجانية اه (قوله ان المخر (الخ) خبر قوله بوقياس
الخ (قوله ترد للمالك (الخ) وقاقتا لثبابة (قوله مطلقا) أي عتمة أولا (قوله وقد تفرق) أي انفا بقوله
وقياس الخ (قوله ومتى تخلل الخ) والظاهر ان الحكم كذلك وتخلل في المالك بعد ردها اليه فيسترد
الصبر عليه ارش النص ان كان اه سم (قوله وليس قضيه) أي التعليل اه رشدي (قوله لان
ملكه هو الصبر) هذا التعليل لا ياتي فيمن لم يسبق له ملك الصبر ووضع يده على اخر بنحو اراض مستعها
عناهم غصبته من تخلل ثم رايت قال الرشدي قوله لم يترجم ارضا ملكه جري على الغالب والافتد لا يسبق
له ملك الصبر كالمرور او الجدة لا وعار غيره لا يترجم ارضا اختصاصه اه (قوله سوى المتولى الخ)
اعتمده التها يترجم المفتي ايضا (قوله فان تلقا) الى الفصل في التها يترجم المفتي ثم قالوا وانك تخلص جلدنا غير

ضميفو متى تخلل ردها مع ارش النص ومترداه (ولو غصب حر افحلأت و جلدته بدنه فالاصح ان
الخوار الجدة المنصوبة به) لان ما فرعا المكدس من يده مخر ارج غير اعتمده خلافا لدعاء لان ملكه هو الصبر ولا شك ان التخلل المنة
وغيره ما في عتته ومن ثم سوى التو لنه ما هو واجه من استثناء الاما بغير المحترمة من ذلك فان تلقا في يده ضمنها وخرج بنصب

مالا عرض عنها وهو عن يمين امرأته فيملكه أخذه (فصل) في ما يراعى المصنوب (٤٩) من زيادة وقله في المصنوب

وتوايهما (زيادة المصنوب)
إن كانت أثرا محضا
كقصارة أو بوطون

لبر وخياطة يخط للمالك
وضرب سيكة درهم (فلا)
شيء للناصب بسببها لتدب

بعمله في ملك غيره وبه
فارق ماسر في المقتل من
مشاركه البايع لانه عمل

في ملك نفسه (وللمالك)
تكتفه رده كما كان إن
أسكن (ولو بسر كرد

الدين طينا والدرهم والحل
سبائك إلخا رد الصفة
رد العين لما تقرر من اعديه

وشرط المتولى ان يكون له
فرض حاله فله الامام
واطلاق التيجين وافته

فهر الاوجه وأن قال
الاذعي ان الاول احسن
فان لم يمكن رده كما كان

كأنصار قلم يكتف بذلك بل
يرده بحاله وقديتني الله
أنه لو رضى المالك ببقائه لم

يعدمو قده بما إذا لم يكن
له سبب والاذعي ضرب
اليد اعم بغير اذن المالك

فله ابد بحرفه من الم
(وارس) بالرجع عطفا على
بنايه المصنوب على اصيل

الزيادة وهو المصنوب
بوجه اعم من ارضه
وإن رده مع ذلك ارضه

(فصل) في ما يراعى المصنوب (قوله في ما يراعى) إلى قول المتن ولو صبح في الثبابة الا قوله وهو حسن إلى
والناصب قوله ولا يراعه إلى المتن (قوله من زيادة) المراد بها الامر الطارىء على المصنوب وان حصل به
نقص قيمته اذ يجبرى (قوله وتوايهما) كقولهم ولو خط المصنوب الخ قول المتن (كقصارة) بفتح القاف
مصدر لقصر الثوب وحكى كسر ما هو المعروف ان الذى بالكسر اسم لصناعة اهر برماوى والمراد بالقصارة
وما بعدها كونه مقصورا ومطويا غلظا حتى يصلح لبها من الاثلاث والاقا قصار قوت الطحن والحياطة
افعال لا اصل من الاثلاث فالمراد بها ما يشاعنها من يجبرى (قوله ثوب) إلى قوله الحاقا في المتن (قوله)
يخط للمالك) اما لو كان الخط من الناصب زادت به القيمة شارك به ان لم يكن اصله كاتبا في الصبح اهر
عش (قوله وضرب سيكة الخ) أى وضرب العين لثاوية الشاوشها معنى (قوله لتدب) أى بحسب
نفس الامر حتى لو ضرب غيره بقلته تو بلم يكن له شيء اهر عش (قوله وبه) أى بالتدب (قوله لانه)

أى المقتل (قوله وشرط الخ) مبتدأ (قوله ان يكون له) أى للمالك مفعول (قوله حاله الخ) خبره
(قوله يرافقه) أى الامام (قوله فهو) أى ما قاله (اوجه) اعتدله المقتل وكذا اعتدله لاقى وقيد
الخ (قوله ان الاول) أى ما قاله المتولى (قوله فان لم يمكن الخ) عتذر المتن (قوله وقديتني الله الخ) لعل

وجه الاقتضاء جعل الرد مرتبا على تكليف المالك اهر عش (قوله بغير اذن السلطان) أى او على غير جاره
منه بوجه معنى (قوله فله اعطاه) أى للناصب (قوله من التبرير) أى من ان يقاد الدرهم بحاله يؤدى إلى
اطلاع السلطان فيبره اهر سم (١٠٠) لسمته ان المصنوب هو الذى يوافق فى المصنوب (قوله بما) أى

الزيادة اهر عش وكذا ضمير ارباها كفى الكردى (قوله لا ما زاد الخ) محقق على اقيسه ش اهر سم عبارة
الرسيدى أى له أرض تقص قيمته قبل الزيادة لأرض تقص حصل بازالة الصنعة الحاصلة بفعله اهر
أى كان كانت قيمة المصنوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب

الازالة إلى مائة فلا يلزم للناصب الخمسون الواقعة (قوله لان ثوانه) أى ما زاد عن شرط كردى (قوله ولو
رده) أى ازالة الناصب (بغير امر) أى المالك (قوله لا ترضى له) أى للناصب بخلاف ما إذا كان له فرض
اهر (قوله غرم ارضه) أى ارض التمسك لاراد بصنعة سم على سبب اهر عش عبارة الجبرى والحاصل ان

رده كما كان ان كان يطلب المالك ارض ارض اصيل لزمه ارض اقص سما كان قبل الزيادة لاحما كان
بعد ما كان كان بغير مال المالك ملازم من اصيل لزمه ارض اقص حتى لا يرضى عما كان بعد الزيادة كما
اماده البرماوى اهر (قوله ومنه المالك الخ) ليس المتع بعد بل الادارى على البراءة وبنيى فيما لو اختلفا

البراءة فوعدهما ان اقص هو المالك لان الاصل عدم الزيادة اهر (قوله اناصب اهر عش) عبارة
الجبرى عن القايى ولا حاجة لجمع المالك مع الاراء لاختلافها من كلام النج ولا يكتفى الجمع بغير اذن

(فصل) في ما يراعى المصنوب (قوله في ما يراعى) إلى قول المتن ولو صبح في الثبابة الا قوله وهو حسن إلى
(قوله فله ابد بحرفه من الم) على ما سبق أسبق لاقى عطفا على ما بعده من دلاله على ذلك ما
على ان المراد بالمراد اهر (قوله حاله الخ) أى على اطلاع السلطان من اهر ابد باهر من ابد عدم اطلاعه

على ما وقع ويحتمل لرد المقتل اهر (قوله لا يرضى له) أى لا يرضى له اهر (قوله لا يرضى له) أى لا يرضى له
الامام فيبقى له كدوا السعى فله كفى موجب الحد (قوله لا ما زاد الخ) محقق على قوله (قوله ولو
غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض (قوله ثم رده) أى ارض اقص لاراد بصنعة اهر عش (قوله طافى
سرح الروى) وهو ضرب الثوب الذى لا يترى له (قوله اناصب اهر) عبارة ان سريكة فيجوز له كفى

٦١ - مرواوى وابن فاهم - سدس - ادخوله في ضئله لا لما زاد فصنعه لان فله بغير نالك ومن سمر لودده بغير أمره
ولا غرض له غرم ارضه وعط عما مر فيرد اثواب اهر اهر يمكن للناصب غرض في رد سوى عدم ثوبه لاراد وصنعه المالك منه

بغلاف مامر في الخفراء (قوله و ابراه) أي من الارش اه عش (قوله امتنع عليه) نعم لم يرضب الشريك
 الطين لينا والسبائك دراهم بغير اذن شريكه بمازله كاتقيه البنيوي ان يتقنه وان رضى شريكه بالبقاء
 ليتصع ملكه كان مقي وشرح الروض وقره سم (قوله و ارش النقص) ان كان و اعدادها كانت
 واجرة المثل ان مضت مدققلها اجرة مفتونها بتمتع به (قوله لم يرضب) بكسر العين المهملة وسكون الراء
 المهملة اه عش (قوله وفيه التتوين الخ) قال الطيني ان اضيف قالمرد بالظالم التتوين سباه ظالم لا لا تعرف
 في ملك الغير بغير الاذن وقال غير المراد بغير قصر زرعو شجره من وصف قالمرد اه المغروس على
 الاستناد المجازي لان الظلم حصل به اه كرى (قوله وتوين الاول و اضافة الثاني) يتامل لعل في العبارة
 قلبا من التساخ ان لم تكن خطا شارح اه سيدمر عبارة عش فيه تامل و عبارة شرح المشكاة و اضافة
 الاول وتوين الثاني و هو الصواب لان حق بمعنى احترام اسم ليس فلا يكون مضاعفا ليه اه (قوله و للفناصيب)
 الى قوله و عفاروق في المعنى و شرح الروض (قوله قلعه) اي الزائد من البناء التراس قالمرد بالفتح ما يشمل
 المدمم (قوله اذ لا ارش على المالك في القلع) ولو يادرك المالك القلع اخرجي غرم الارش أي للفناصيب لان عدم
 احترامه بالنسبة للمالك يقطع لو كان البناء و التراس منصوصين من غير فكل من مالى الارض والبناء
 و التراس الزام الفناصيب بالقلع وان كانا لفاصاحب الارض و رضى به المالك امتنع على الفناصيب قلعه ولا شيء
 عليه اي الفناصيب وان طالعه بقلعه كان له فيه غرض له من قلعه مع ارش النقص و الا فوجان او وجهها
 نعم لعمد به اما بناء المنصوب كالواجر التناصيب في المال المنصوب قال به له فوضب دراهم واشترى شيئا
 زده ثم قد حافى فتمنوه يرد مثل الدرهم عند تدمر و دعينا فان اشترى بالعين بطل ولو غضب ارضا و بذر
 من فحس و بذر في الارض كلفه المالك اي للارض و البذر اخرج البذر منها و ارش النقص و ان رضى
 المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الفناصيب اخرجها ولو في القناصيب الدار المنصوب بها لا يحصل منه
 شيء بقلعه يجوز لقلعه ان رضى المالك ببقائه وليس للمالك اجبار عليه كافي الروضة خلافا لقرشي كاتوب
 اذ انقصر نهيا بتمتع قال عش قوله لم يرضب الفناصيب الخ اي فان فعل بمازله لكل منها فله بنفسه و يعني
 ان مؤنة القلع ان تبرع بها صاحب الارض او البناء التراس فذلك هو الارض الامر الى قاض يلزم الفناصيب
 بصرها فان قد اتفقا في صرفها المالك ببقاء الجوع و اشهد قوله امتنع اي فان فعل له الارش ان نقصت
 وقوله بطل اي او الزيادة للبايع فان جعل كان ذلك من الاموال الضامنة و امر ما لى الال اه كلام عش
 (قوله و عفاروق مامر في العارية) اي فانه لو طلب المعير من الثبقة بالاجرة او ملكه بالقيمة لم المستعير
 مؤاقته لكن عمله كامر حيث لم يضر القلع اما عند اختياره له فلا تزمه مؤاقته المعير لو طلب الثبقة بالاجرة
 او اتملك بالقيمة ممرأيتي سم على حج ما يصح به عبارة قوله و عفاروق الخ فيه فطر و اما يحتاج للفرق
 بينهما فيما اذا امتنع المستعير و الفناصيب من القلع فللمالك حذقهما الا بقاء بالاجرة او اتملك هناك
 لا هنا فراجع اه عش (قوله و لا يلزمه) اي المالك (قوله) اي الزائد (لوجه له) اي الفناصيب
 الزائد للمالك قول المتن (بصنعه) بكسر الصاد عين ماصبه هو بفتحها العنونة و السلام في الاول وان انضم
 اليه الثاني لافي الثاني وحده لا تنقل الفناصيب هو و مدرقليو اه بجري قول المتن (وامكن فصله) كصنغ
 الهند مختلف غيره مرأوى اه بجري (قوله بأن لم يتخذ) الى قوله و خرج في المعنى و الى قول المتن وان لم يكن
 في النهاية الا قوله و عمل ذلك الى اما هو قول المتن (اجبر عليه) ولو امتنع عن الفصل فيرضي فيه فظير مامر عن

و ابراه امتنع عليه و سقط
 عنه الارش (وان كانت)
 الزيادة اقل فلهما الفناصيب
 (عينا كبنو غراس كلف
 القلع) و ارش النقص لغير
 ليس لم يرضب ظالم حتى هو
 حسن غريب وفيه كلام
 ينته في شرح المشكاة مع
 يان منه ما ينبغي الرجوع
 اليه والمراد بالمرق هنا
 أصل الشيء وفيها
 التتوين و توين الاول
 و اضافة الثاني و للفناصيب
 قلعه وان نقصت به الارض
 أو رضى المالك بابقائه
 بالاجرة أو اراد ملكه اذ
 لا ارش على المالك في القلع
 و به فارق مامر في العارية
 و لا يلزم قبوله لو وجه له
 وكذا الصنغ فيما يأتي
 للثب (لو صنغ) الفناصيب
 (الثوب بصنعه و امكن
 فصله) بان لم يتخذ الصنغ
 به (اجبر عليه) اي الفصل
 وان خسر خسرانا بينا
 ولو نقصت قيمة الصنغ
 بالفصل (في الاصح) كالبناء
 و التراس وله الفصل فمرا
 على المالك وان نقص
 الثوب به لانه يفرم ارش
 الفحص

فغير ماسر اتقوا وتراحيض الابقاء فغير مكانه على ذلك في صحيحه (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

عش (قوله ظهر ماسر اتقا) أي بقوله والناصب قلله الخ (قوله وعمل ذلك) أي قول المتن أجز عليه مع قول
الشارح له الفصل فخر الخ (قوله ولم يحصل به نقص) أي فإن حصل به نقص يزول بفصله أجزه المالك
واستقل به الناصب على ما فهمه هذا التقيد اسم قولوه هو قياس ما يفرد التراب ويرد الانطينا (قوله
فلا يستقل الناصب الخ) يقتضي إمكان فصله لا ينافيه قوله ثم به محض لأن معناه لا يتحصل منه شيء وهذا
لا ينافي إمكان الفصل اسم (قوله وله) أي المالك (قوله وصح منسوب) عطف على صحيح المالك (قوله
تكليفه فصلا الخ) هل لذلك بغير إذنها أو مع رضاهما بقاءه أو بغير إذنه ماله أو مع رضاه بقاءه مع
سكوت مالك الثوب وبغني لا إلا أن يحصل نقص في الثوب والصح أو في أحدهما أو تصور زواله بالفصل كما
يؤخذ من مسئلة فخر تراب الأرض السابقة سم على صح ادعش (قوله فصله) أي قول المتن ولو خلط في
الهاء والمغني (قوله لا لا انخفاض سوق الخ) بل لأجل الصبح امتنع عبارة الكردى أي بل لا انخفاض سعر
الصبح أو بسبب الصنعة كما يشير إليه اه (قوله وان نقصت قيمته) أي بالصبح أو الصنعة لا بانخفاض
سعر الثوب (قوله بسبب الصبح أو الصنعة) أقصر المغني على الصبح وقال الرشيدى قوله أو الصنعة لا حاجة
إليه لأن العمل لأدخله كالأغني اه أو لما تقدم في شرحه أو الأصح أن السمن لا يخرج أن مانفا عن فعل
الناصب لا قيمة له قول المتن (اشتركا في) ولو بذل صاحب الثوب للناصب قيمة الصبح فيملكه لم يجب إليه
إمكان فصله ما لا ولو اراد أحدهما الآخر ادبيع ملكة لثا للصلح صبح إذا لم يرضع به وحده نعم لو اراد المالك
بمع الثوب لم يرضع الناصب بمع صبحه مع أنه متبذخا لغيره لو اراد الناصب بمع صبحه لا يلزم مالك الثوب بيمينه
معه ولو طرقت الرغوى بال مصبة آخر فاصبح فيها اشتراك في المصوب ولم يكلف أحدهما البيع ولا الفصل
ولا الأرض وإن حصل نقص إذا تعدى بها غير معنى وفيه عن شرح الروض فبالوكان الصبح ثلث
أنه لا يلزم واحدا من مالكي الثوب والصبح موافقة الآخر في البيع اه وقال عشرين في مالو استاجر صباغا
ليصنع له قبضا خمسة فوقه ينسفون قيمة صبغة عشرة هل يرضع ذلك أي الزيادة على الصباغ أو
يشتركان فيه لغيره فيه نظر والأقرب الثاني وأما غلط الصباغ وهل ذلك بنفسه فيغني أن لا شيء في مقابلة
الزيادة لتدبه بذلك أي نفس الأمر وهذا كله في الصبح فهو ما مالو حصل به عن زوائد بها القيمة فهو
شريك بها اه (قوله اثلاثا) ثلثاه للنصوب منه وثلثه للناصب (قوله وان كان الصبح الخ) غاية (قوله
عليه) أي الصبح (قوله أو بسبب ارتفاع الخ) عطف على قوله بسبب الصبح الخ (قوله قيمتها) فاعل
نقص (قوله فان كان النقص الخ) جواب لو نقص الخو مشتعل على قسم قوله لا لانخفاض سوق الخ (قوله
أو بسبب الصنعة الخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينها وبين النقص بسببها حيث

أنه إذا اختار المستعير القطع فلم ولا ينمعه من رضاه المالك بالابقاء بالاجر قولوا طلب ملكه فلا فرق بينهما حيث
قوله وبه فارق ما في العار وفيه نظر وإنما يحتاج لفرق بينهما فيما إذا امتع المستعير والناصب من القطع
فلا مالك حيث ظهر الإبقاء بالاجر أو التملك بالقيمة هناك لا هنا فخر اجم (قوله ولم يحصل به نقص) أي فإن
حصل به نقص يزول بفصله أجزه المالك واستقل به على ما فهمه هذا التقيد (قوله فلا يستقل الناصب
بفصله) يقتضي إمكان فصله لا ينافيه قوله ثم به محض لأن معناه لا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي إمكان
الفصل (قوله فهو صح منسوب) عطف على صحيح المالك (قوله تكليفه فصلا يمكن) هل لذلك بغير
إذنها أو مع رضاهما بقاءه أو بغير إذنه ماله أو مع رضاه بقاءه مع سكوت مالك الثوب وبغني لا إلا أن
يحصل نقص في الثوب والصبح أو في أحدهما أو تصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسئلة فخر تراب الأرض
السابقة (قوله في المتن وإن زادت قيمته اشتراكا) قال في الروض لو اراد أحدهما الآخر ادبيع ملكه لم يجب
نعم لو اراد المالك بيع الثوب لم يرضع الناصب البيع معه لأكسبه اه وفي شرحه فيما لو كان الصبح ثلث
ما حاصله أنه لا يلزم واحدا من مالكي الثوب والصبح موافقة الآخر في البيع (قوله أو بسبب ارتفاع الخ)

عن الحنيفة عشرة قيمتها كان ساوى اتى عشر فإن كان النقص لانخفاض سعر التاب فهو على الثوب وسعر الصبح أو بسبب الصنعة فلي
لصبح وبهذا أعنى اختصاص الزيادة بين ارتفاع سعر ملكه بطله ليس معنى اشتراكها أنه على جهة الشروع بل هذا بغيره هذا يصحبه

جعل على الناصب وحده ان التوب بخلاف الزيادة بسببها اختلاف النقص فامل اه حلي عبارة المعنى وان
حصل ذلك اى النقص او الزيادة بسبب اجتماع التوب والصغ اى بسبب العمل بالنقص على الصغ لان
ما جهره الذى علم الزيادة بينها لان الزيادة الخاصة بفعل الناصب اذا استندت الى الامر المحض بحسب
للمنصوب منه وايضا الزيادة قامت بالتوب والصغ فهي بينها اه قول المتن (ولو غلط المنصوب) مثل
مالو وكلفه على مال او شراشيء او اودعه عنده خلطه بمال نفسه فلامه يميزه ان امكن ولا فيجب
رد بده لانه كالتالف ومنه في خدجواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن نقصا وكل آخر في شراء قماش
من مكة فاشترى ما دخله بثمنه من مال نفسه هو انه كالتالف اه عش (قوله او اخطط) الى قوله مثل قوله
في النهاية (قوله او اخطط عنده) هذا انما ياتي في الشئ الاول وهو ما يمكن تميزه اما في الشئ الثاني
فهو حيث يكون مشتركا كما قلناه الصواب بن قاسم عن الصارح مر اه رشيدى وياق مافيه (قوله
عنده) اى الناصب (قوله كبر ايش الخ) الذى يفتى ذكره هذا عقب قول المتن وامكن التميز لان هذه
امثلة والكلام في مطلق الخطط الشامل لما يمكن تميزه كالاشياء المذكورة هنا وما لا يمكن كالامثلة الآتية
في قوله كخططت بثمنه الخ اه رشيدى وقد يجب بانه اشار بذكره هنا الى ما صرح به المعنى هنا من
انه لا فرق بين الخطط بنفسه كالتال الاول والخطط بغيره بنفسه كالتال الثاني (قوله سدى) نصت قول
(قوله لنفسه) انظر ما دللنا على مع الاضافة في قوله اه رشيدى قول المتن (وان تضرر فالدفع اياه
كالتالف) مع قوله السابق (واخطط عنده) هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خططه او
اختلطه وهو موعود بل شرطه الخطط فان اخطط بنفسه كان شريكا كان شرطه كونه كالتالف اذا حدث
نقص يسرى الى التالف ان يكون بفعله كعمله المنصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة
رده مع ارش النقص مر اه سم اقول ظاهر صنيع القارح والنهاية قيل المتن الا ترى كظاهر
منيهما انما ان اختلط بالمنصوب بنفسه بمال الناصب كخطط الناصب في كونه كالتالف وان الاشتراك
بالاختلط انما هو عند عدم النقص وقد يفيد ايضا قول المعنى ولو اخطط الزيتان او نحوهما ما نصاب
ونحوه كسب هريسة او رضما لكما ففتركا لعدم التمدى بمال في اختلاف الجنس ولولم يكن غضب كان
انصب احدهما على الآخر ففتركا لمر اه وسياق ما يتعلق به (قوله وودرام مثلا) اى بدمام ماله
لناصر فان غضبها من اثنين وخططها اشتراكها اه عش اى على ما ياتي عن الباقي (قوله خططه
الخ) اى سوا ما خططه الخ (قوله كتراب ارض موقوفة الخ) افهم ان تراب المملوكة اذا خططه يملكه الناصب
بخططه وان جعله اجر افلا رده مال السكوا انما رده مثل التراب اه عش (قوله غرم مثله) اى التراب (قوله
لانه اضمحل بالثار) بى مالو كان لنا سم على حصى يفتى انما ان امكن تمييز ترابه من الزيل ببده لومه والا
رده للناظر كالأجر وغرم مثل التراب اه عش (قوله يحجر عليه) اى فى قدر المنصوب الذى حكنا
ملكه اياه كاهو ظاهر هذه المأزعة ويؤيده بل يصرح به ما ذكره عن فتاوى المصنف اه سم (قوله مثله)
الاول بده (قوله على الوجه) بى قال للفتى (قوله ويكفى فتاوى المصنف ان يحول الخ) بى قوله ما فرزه
للمنصوب من قبل التصرف فى الباقي او بعده فالقربى الاول اه يفتى عدم الاعتداد بالافرا حتى لا يجوز
له الصرف فيبقى الابد افرز قدر التالف وفى الثانى انه يفتى بطلان تصرفه فى قدر المنصوب اه عش

عطف على سبب الصغ عش (قوله فى المتن وان تضرر فالدفع اياه كالتالف) هذا مع قوله السابق او اخطط
عده هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خططه واختلطه وهو موعود بل شرطه الخطط فان اخطط
بفسه كان شريكا كان شرطه كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التالف ان يكون بفعله كعمله
المنصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر (قوله ولا ننظر لما
فيه من الزيل لانه اضمحل بالثار) بى مالو كان لنا (قوله يحجر عليه) اى فى قدر المنصوب الذى حكنا

(ولو غلط المنصوب) او
اخطط عنده (بغيره) كبر
ايش باسمر او يفسر
ركنول سدى نسجه بلعنه
لنفسه ومثل كلامه غلطه
او اختلطه باختصاص
كتراب بابل (وامكن
التميز) لكل او بعض
(لومو ان شق) عليه لورده
كاخذ (وان تضرر) التميز
كخططت بثمنه او شرج
وير ايش بثمنه ودرام
مثلا (فالدفع اياه
كالتالف) هل اشكال
فيه هل مرد ما عاينى (فله
تسريه) بده خططه مثله او
باجود او باردا لانه لما
تضرر داهية الشئ التالف
فملكه الناصب ان قبل
اتملكوا الا كتراب ارض
موقوفة خططه بى بوجه
آجر اهرم مثله ورد الأجر
لناظر ولا ننظر لما فيه من
الزيل لانه اضمحل بالثار
كذا ذكره بعضهم ومع
ملكه المذكور يحجر
عليه فيه حتى يرد مثله
لما على الوجه ويكي
كما في فتاوى المصنف ان
من لم يخطط اى بغير
الارد اقدر حتى المنصوب

كان المثال رجل مثله فيشترك مالهما (٤٦) بحسبهما فان استويا لقيمة فيقدر كليهما فان اختلفا قيمة يعاوم الثمن بينهما بحسب

وخرج بخط الى آخر ما في الشرح قال ع ش قوله مر او انصب قد عطفه قوله قبل او اخطأ عندم حيث
جمله ثم كالتاسع حاشته تركوا بحسب ما من قوله يغيره المراد من مال الفاضل وما هنا من مال غيره
فلا تناقض وهذا الاولى ان يقال ما سبق من قوله او اخطأ عندم مصور بما اذا امكن تمييز المخطوطا ياق في
قوله مر وخرج بخطه او لا يخفى ان جوابه الاول صريح بما قد متناقول الفاضل او اخطأ عندم
ان اخطأ المنصوب بنفسه مال الفاضل كخطه في قوله كالتاسع قال الرشيد قوله مر لا تتعاضد
قاصر على ما اذا اخطأ بنفسه وكلامه البقي وغيره انما هو في خصوص ما اذا اخطأ بغيره رضا مال كليهما كما
يلزم من اجماع شرح الروض ايضا قوله رضا مال كليهما قوله او انصب بنفسه ليس من صور المنصوب
بالخصوص كما يعلم من شرح الروض ايضا على ان هاتين المستتين كره احد هما في قوله الا في وخرج
خطه او اخطأ عندم غير نداهج اه وهذا يقتضى النظر عن قوله بالخصوص وجعل الفاضل كالتاسع
الاختلاف عند الفاضل مضافا للاختلاف بلا تعدد لكل منهما فلا يلحق ما قد متناه ايضا **(قوله فيشترك)** الى
قوله لربا في المعنى الا قوله نظير الى ولا يجوز **(قوله مالهما بحسبها)** الخ فلو تنازع على قدر السائل او قيمته
صدق صاحب الرأى الذي مال اليه غيره لان اليده قد اخطأ ولم تعلم يد لاحدهما كان سأل كل منهما الى
الاخر وقف الأمر الى الصلح **(فرع)** سئل سم عن بذر في أرض بذر او بذر بعد ما شرع على بذر فاجاب
بان الثاني ان عدم مستوي ليعال الأرض بذرته اي كان كان اقوى من الاول او كان بذرته اكثر من بذرته ملك بذر
الاول ولو لم يدها للاول بدل بذرته لانه اذا استولى على الأرض كان فاضلا لما فيها وان لم يدها الثاني
مستوي ليعال الأرض بذرته لم يملك بذر الاول ولو كان الزرع بينهما بحسب بذرهما عبارة الباب فرع
من حيث بذر على بذر غيره من جلسوا زرعوا آثار الأرض انقطع حق الاول وقرم له الثاني مثلهما مالوا اختف
الجس كان بذر الاول حصة متلا والآخر باقلا فلا يكون بذر الاول كالتاسع اه وقد اثنى الشيخ الرمي
في هذه بان ثابت من بذرهما مالوا عليها الاجر قوله هذا اختلاف مالوا بحسب بذر او زرع في أرضه فانه يكون
لمالك وعلى الفاضل ارش الفاضل انتهى اه كلام سم اه ع ش بحذف **(قوله)** وان اختلفا قيمة
(الخ) عبارة لغوية فان كان احدهما ارضا جبر صاحبها على قبول المخطأ لان بعضه من حقه وبعضه من غيره
لا صاحب الاجر لا يجبر على ذلك فان اخذ منه قدر حقه فلا شيء له لعدم التعدد والايح المخطأ وقسم الثمن
(الخ) اه **(قوله)** او فرز **(الخ)** اي من المخطوط بغير الاردا **(قوله)** كامر اي انما شرحه في المذهب انه كالتاسع
(الخ) **(قوله)** وان اي الى قول المتن ولو غصب في النهاية الا قوله منع تصرف الى خلاف ما **(قوله)** لان الحق
الى التبيين في المعنى **(قوله)** صار كالحالك اي بذر مثله لانه مثل اه ع ش **(قوله)** مطلقا اي رضى المالك ام لا
اه ع ش **(قوله)** او باردا او اخطأ قال مالك خطه باردا والفاضل بمثله او اجود لم يمكن اثبات الحال
من المصدق اه سم اقول في ع ش عن الزيادة ان القول بقول الفاضل في القدر اه وقيامه تصديق
الفاضل هنا اي في الصفة نظير اجماع **(قوله)** ان رضى فله اخذ من الارش لو كان مساعا ببعض حقه معنى
ومنح **(قوله)** بسبب **(الخ)** وهو الخط بلا امكان التميز **(قوله)** يقتضى **(الخ)** يمكن منع ذلك اه سم **(قوله)** مع
تمكين **(الخ)** متفق بتعدد **(قوله)** جمل **(الخ)** جواب **(الخ)** **(قوله)** وذلك اي السبب المذكور **(قوله)** فلو ملك
الكل لم يلزم مردشه في هذه الملازمة كالاية خفاء اه سم اقول لا خفاء الذي شغل ذمة الفاضل
لأنه لو اوجب عليه القرض انما هو تعديه كافر الفاضل مر كالتاسع ان حجروا التعدد مفقود في الباكت
فلو قلنا ملك للجميع لم يكن لرجوع الفاضل عليه وجب كما لا يخفى لان العين صارت ملكه له وذمة غير
(قوله) ومن المخطوطان خطه بمثله او اجود مطلقا اي رضى أو لا باردا ان رضى لو اختلفا قال
المالك خطه باردا والفاضل بمثله او اجود لم يمكن اثبات الحال **(قوله)** يقتضى شغل ذمة الفاضل به
يمكن منع ذلك **(قوله)** فلو ملك الكل لم يلزم مردشه في هذه الملازمة كالاية خفاء **(قوله)** كاذن مضطرا **(الخ)**
هل يحصل ملك بمجرد الاخذ كما قد تدل هذه العبارة او يجزى فيه ما قيل في ملك التعريف او كيف الحال

قيمتها نظير ما ياتي في
اختلاف حمام البرجين ولا
يجوز قسمة الحب على قدر
قيمتها لربا وسياتي
لذلك مزيد قيل الاضحية
(والمناصب) ان يفرز قدر
المنصوب يحصل له الباقي كما
مروان **(بطل)** اي المالك
وان اي **(من غير المخطوط)**
لان الحق قد انتقل الى ذمة
لما تقرر من ان المخطأ صار
كالحالك ومن المخطوطان
خطه بمثله او اجود مطلقا
باردا ان رضى **(تدريج)**
قيل ليس المناصب باولى من
المالك ذلك ان كل بل المالك
اولى به لعدم تعدد رجوعه
منع ذلك لان المنصوب لما
تقرر دعيته لملكه بسبب
يقتضى شغل ذمة الفاضل
به لعدم يمكن المالك
من اخذ بده حالا جمل
كالتاسع الضرورة وذلك
غير موجود في المالك اذ لا
تعدى يقتضى ضمان
مال الفاضل فلو ملك الكل
يلزم مردشه ويقرض انه
يلزمه لا يلزمه القرض فيه
حيف اي حيف وقد وجد
الملك بدون الرضا للضرورة
كاخذ مضطر طعام غيره
فبراعته لنفسه او لبيته
وليس اياك القرض كالمخطأ
حتى يملكه الفاضل لانه
مرجو العود فيلزم قيمته
للحيلة لعدم الضرورة
الفتنسية كونها فيصولة
ولما لم يرجعوا قول الشركة لانه صار معا

مشغولة له بشي ما تضمنت للملازمة أي هنا وفيما يأتي أنه رشدي وقال حش لعل وجه الحفظ أنالوقنا ملكه
 الكل الزمانه برد بدل مال الغاصب اه (قوله فقيه الخ) أي في ملك المالك كل المختلط حش عظيم
 بالغاصب (قوله وقد وجد الملك الخ) دفع به ما قد يقال كيف يملك الغاصب بدون تملك من المالك اه عش
 (قوله لاخذ معطر الخ) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كاقال تدل له هذه العبارة او يجري فيه ما قيل في ملك
 الضيف او كيف الحال سم على حج القياس الثاني بل وقيل بأنه لا يملكه هنا إلا بالتردد وإن قلنا بملك
 الضيف بوجه بين يديه أوفى فله بعد لا نه لا نجاز له اخذه للضرورة وحيث لم يملكه باسقاط من فله
 بدخله فاصلا لم يتحقق دفع الضرورة به اه عش (قوله لا نه صار الخ) أي حتى كل من المالك والغاصب
 (قوله فقه) أي قول الشركو (قوله تملك كل حق الآخر) لأن كان كل مضافا لحق فوجه متعلق بملكه بجانا او
 يبدله ثابت على قول الملاك ايضا وإن كان مجرورا متونا وكان حق منصوبا على المقولية فيتوجه ان هذا
 غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فإن الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك
 كل منهما حتى الآخر بغير اذنه فليأمل اه سر و اجاب الرشدي عنه بما مضى حاصل ما في المقام انهم انما لم
 يرجعوا قول الشركو لان فيما في القول بالملك لزيادة اما كونه فيما في القول بالملك لان حتى كل من
 المالك والغاصب يصير مشاعا فيلزم ان كلا يملك حتى الآخر بلاشاعه بغير اذنه وهو المحذور الموجود في
 القول بالملك واما كونه فيما زيادة على ما في القول بالملك فهو انه يلزمه عليه مع المالك من التصرف قبل
 البيع والقسمة وذلك غير موجود في القول بالملك فذلك رجوه وبما قررته يدفع ما اصاب به
 الغداب سم ما هو من على فهم ان مراد التفتة ان جميع ما ذكر من قوله فقه تملك كل حق الآخر الخ قوله ومنع
 تصرف الخ موجود في القول بالشركو ليس موجودا في القول بالملك وقد تبين بما تقرر ان هذا ليس
 مراده فتأمل اه وقوله ذلك غير موجود الخ ظاهر المنع برده قول الشارع ايضا وإنما الزائد فيما افاده
 الشارع بقوله بل فوات حقه (قوله ايضا) أي كقول بتملك الغاصب اه كدعي عبارة الرشدي أي كان
 القول بأنه كالمالك كذلك اذ فيه تملك الغاصب مع مال المالك تملك المالك ما في ذمة الغاصب بغير اه (قوله
 ومنع) عطف على تملك الخ اه سم أي وفيه من الخ (قوله قبل البيع) أي إن اختلفت القيمة (أو القسمة)
 أي ان استوفيت القيمة (قوله هنا) أي في القول بالشركو (قوله ايضا) أي كقول بتملك الغاصب (قوله
 بسبب التدعي) متعلق بمنع أي بسبب انه لو تصرف في المختلط قبل ذلك يصير متديا اه كدعي (قوله إذ
 قد تنازع الخ) فيه ان المتنازع لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف هو مالك لحصته من هذا
 المشترك على هذا القول اهم عبارة الرشدي فيها حكمه عن الشارع اذ قد يتلف الخ اه فلا إشكال على هذه
 التسخير وقد كان يجاب عنه على النسخة الاولى بأن المراد بحقه جواز تصرفه فيما لا (قوله ذلك) أي البيع
 والقسمة عش اه سم (قوله فاته تصرف الخ) أي المالك (قوله من ثم) أي من اجل ان في قول الشركو
 محذور قول المالك مع زيادة (قوله حتى يعطى البدل) أي او يزل من المخلوط قدر المضمون كما

فقه تملك كل حق الآخر
 بغير اذنه ايضا ومنع تصرف
 المالك قبل البيع أو القسمة
 هنا أيضا بسبب التدعي
 بل فوات حقه اذ قد يتأخر
 ذلك فلا يجدر بجماع خلاف
 ما اذاع قلنا حقه بالذمة فاته
 بصرف فيه حالا بجماع
 او نحوها ومن ثم صوب
 الزد كشي قول الملاك قال
 ويندفع المحذور بمنع الغاصب
 من التصرف فيه وعدم
 نفوذه منه حتى يعطى البدل
 كما مر وإذا كان المالك لو
 ملكه له بعض لم يتصرف
 حتى يرضى بذمة فكيف
 بغير رضاه قبل كيف يستبعد
 القول بالملك هو موجود
 في المذاهب الاربعة بل
 استعدت دائرة عند الحنفية

قدم من قاتولي المصنف من على حج فلو تملروا بالبدل لنية المالك رفع الامر لما حكم بقبضه من الناصب او تملروا بالبدل لعدم القدرة عليه فيحمل منه من التصرف في تصديره وإن تلف ويحمل ان يرفع الامر لما حكم عليه ويحمل يشته البدل او يعضو ما بين من البدل بين دينا في ذمة الناصب اه ع ش (قوله ولو ملكه) من التليك اي ملك المالك المصوب للناصب (قوله يعوض) اي معين او مطلقا في المقدور (قوله لم يصرف) اي يمتنع تصرف الناصب فيه شرعا في ما لو رضى المالك بذمة الناصب وتأخير البدل والظاهر حيث جواز تصرفه وتوقذه في المخلوط قبل ايقاضه البدل (قوله فكيف ينبرضاه) اي فكيف يجوز تصرف الناصب فيما ملكه ينبرضاهما لكونه بدون اعطائه بدله (قوله القول بالمالك) اي للناصب اه ع ش قول المتن (وبني عليا) في ملكه او غيره كمنارة مسجد اه ع ش قال في المباحين لو تملروا فليس عدمه قال وشم نقص المنارة للمسجد وان كان هو المخلوع بها لخروجها عن ملكه اه سم (قوله ولم ينف) الى قوله وتبي معصومين في التابة (قوله لم يمتنع اموال) اي كالمعصوم والاختصاص كاي (قوله اموال معصوم) اي ولو للناصب او غير البناء المخلوع فربما قلناه مبدرا اه ع ش وسياق عن ع ش ما يوافق (قوله وكلامه الاتي) اي قوله لان يخاف (قوله شمله) اي رجوعه (لهذه) اي مسئلة البناء (ايضا) اي كسلة السنية (قوله وان تلف) الى قوله فبقيت اي المتق (قوله هذا) اي لروم الاجراع (قوله اولا في الاصل) اه ع ش (قوله يربى ان الخشب حيث لا يملكه لا يغير متقومه) اي ملكه سم على حج اقول بوجه يؤخذ انه لا نظر في تلف ما بين طيارا ان كان معصوما به يعلم ان قوله لان يخاف تلف مال يبي غير ما درجت فيه الخشب اذا كان تلفه باخر اجبا ينحو فربما يتدفع ما قال قوله ان تلف من مال الناصب الخ مخالفا لما بين من قوله ولو للناصب اه ع ش اقول لو في كل من الاغلو الماخوذ فطر ظاهر بل الثاني مخالفا لما كتبه على قول الفارح الاتي مالم تصرفا قبلنا (قوله فبقيت) عبارة التابة في قوله مخالفا فنعتبر بقيتها اه وبجاءه سم قوله فبقيت اه كما ذكره غير مورد عليه ان الخشب متعلق فلا بد من تأويله كان يصل على نذر النمل او على ان المراد بالذمة البدل اه (قوله يرجع الشئ) اي من الناصب اه ع ش (قوله بانائه) اي ينقص تلك الخشب وتبي عليها دار مع الجبل فان آخرت الحربة فتصدها ورجع على الناصب الذي باع تلك الخشب كردى (قوله ان جبل الخ) وصدق ذلك ما تدل فرقة على خلافه اه ع ش (قوله مع الخوف) انما قد لا يات به نية لعدم رجوعه تاجر على الناصب لكونه تقصر بالسفر به من الخوف لكنه لما كان باذن من الناصب ذنب النحر رله فرجع المستاجر عليه اما من الاذن فالرجوع فيه لا يمين ظاهر فلا يحتاج اليه عليه اه ع ش (قوله وغرمه) اي الاخر المكترى اه ع ش (قوله بانه) متعلق بقوله اتق (قوله مالم تصرف لاهه مقام) اي فلا تخرج لايها كالحالك لولا ان ياف هذا ما قدمناه سم من اياها لالك اذ هي اثر ملك لان المراد اذا اخرجت بعد ذلك كانت لالك اه ع ش في القول بالمتن (معصومين) يمكن اعرابها حالا لم يتما فلا من التكرار فلا تخصيص اه سم (قوله للشئ) اي اه نحوه كرقاق اه معنى اي السنية

والمالكية (ولو نصب خب) ولبة (وبني عليا) ولم يضمنه من اخر اجبا تلف نحو نفس اموال معصوم وكلامه الاتي يصلح شمله لهذه ايضا (اخرجى) وان تلف من مال الناصب اضعاف قيمتها لتسديه ويزامه احرمتها وارش تقضا هذا ان بقي طاقية ولو تافه والا يفي مالكة تنجب قيمتها ويرجع المشتري ان جعل الاستحقاق على ياله بارش نقص بانه ومن ثم اتق بعضهم فيمن اكرى اخر جلا واذن لفي السرف مع الخوف فلف قائمه اخر لغرمه قبه بانه سم على مكروه ان جعل ان الجبل لغرمه (ولو) نصب خب (وبني ادرجها) في حصة فكذلك تخرج مالم تصرف لاهه (الا ان يخاف تلف نفس اموال معصومين) او اخصاص كذلك لولا للناصب مان كما في الله والخد في اسعها فلا نزاع الا بعد وصولها لتلف لسبولة الصبر اليه بخلاف الخشب فسأر لانه لا يملكه يتظلم وحسنه ما خذالك فتمناه

العمل اقرب المراد اقرب بشط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط مقصود كالنفس (٤٩) نحو العوض وكل من بيع القينم والقرق

الزركشي كغيره الا الشين
اخذا معا صرحوا به في
الخطير اراده الا الشين في
حيوان غير آدمي لان هذا
هو الذي صرح به جميع
قالا وكخوف الهلاك
خوف كل مخلوق يبيع
التيمن وقالا خلافا لما
لحيوان غير الما كول حكم
الآدمي الا انه لا اعتبار
بقام الشين له اما نفس غير
معصومة كزنان معص
ولو قنا كان زني ذميا ثم
حارب واسترق وتارك
صلاة بشرطه وحرق
وسرقت ومال غير معصوم
كالالحرق فلا يبيح لاجلها
لاعداء منا وفي معصومين
لان بين النفس والمال شبه
تافض وان صدق احدهما
على الآخر (ولو وطئ)
الناسب (المعصومة مالا
بالتحريم) وليس اصلا
للمالك (حد) وان جعلت
لاعتزان (وان جعل) تحريم
الزنا مطلقا او بالمعصومة
وقد عذر بقرب اسلامه ولم
يكن مخالفا لنا او مخالفا
وامكن اشتباه ذلك عليه او
نقشه بيداعن العلماء (فلا
حد) لقضية (وفي الحالين)
اي حاله عليه وجهه (عجب
لله) وان اذن له المالك
لا نه استوفى الثمنه وهي
غير زانية اذا فرض كايمل
بما ياتي انها جاهلة او مكرمة
فلم يتصور ان تعدد الوطء

الطبيعة (قوله والمراد اقرب بشط) اي ولو ما سارته سم على حج اه عش (قوله ما صرحوا الخ) عبارة
المتنى من قوله لو غاط شيئا بمصوب لونه نزعته منه وردت الى ما ذكرنا من ليل ولا انك هالك لان من جرح
حيوان محترم يخاف بالزعم هلاكا كما ما يبيع التيمم لا يجوز نزعته من لحمه الا انه لا يؤثر في ذلك الشين في
غير آدمي بخلاف آدمي كافي التيمم ولو شد بمصوب بجمرة كان كالوطء به لانه اسأل يتوب بين ما لك
ولو غاط به انما صبح جرحا لا دمي باذنه فاقرب على اي الادعي ولو جعل النصب كالقرب لم يطعم ما معصوبا
فاكله يزع الخط المصوب من الميت ولو ادماياه او قوله ولو شد الخ في النباية مثله (قوله الا الشين) قضية
الاقتصار على هذا الاستثناء اي بطالبه كثيره ولا يخفى عن وقت قوله حيوان شامل للما كول سم على حج
اي هو منافق لا يقيد بمقتضى قوله لحيوان الغير لما كول اه عش وفي سم ان الرض اي والمخفى لم يقيد بغير
الما كول اه (قوله ثم) اي في مسئلة الخط (قوله ويقام الشين) اي في الحيوان الغير لما كول اه عش (قوله
ذميا) اسأل من قال زني (قوله بشرطه) وهو اخر اجماع عن وقت الضرورة كزني اي بدمار الامام بها
نهاية (قوله ومال غير معصوم) اي اختصاص غير معصوم (قوله كالحرق) اي اختصاص (قوله
فلا تبيح) اي الخفية (قوله لاجلها) اي النفس والمال الغير المعصومين (قوله وفي معصومين) اي مع ان
الحلف باو (قوله شبه تافض) اي او الا فرادى بغيره (قوله وان صدق احدهما الخ) اي في الجملة اه سم
(قوله الناسب) الى قوله ارضا عن النباية والمخفى قول المتن (مالا بالتحريم) اي واختارا من وجوه
(قوله وان جعلت) اي بالتحريم قول المتن (وان جعل) اي او اكره عليه او اشبهت عليه اه مخفى (قوله
مطلقا) اي بالمعصومة وغيرها (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حاد يفرق السؤال عنها
وهي ان خصا على جاريتها وجعلها مديحا لها وان ملك وجب ملكه وهو عدم قول ذلك منه
وعدم كون ولد رقيقا لعدم خفاء ذلك على غافلنا اه عش (قوله وان اذن له المالك) عبارة المخفى
والاسنى النهاية (فرج) لو اذن للمالك الغائب او المشتري منوطه الامة للمعصومة ووطئ موجب
عليه المهر في احد وجهين رجمه ان القطان قيمة الورق احطل يقين رجمه غيره (قوله بما ياتي) اي بقول
المصنف الان تطاوعه حالة بالتحريم (قوله يتحد) اي المير (حالة الجمل) متعلق بقوله يتحد (قوله بخلافه)

(قوله والمراد اقرب بشط) اي ولو ما سارته (قوله الا الشين في حيوان غير آدمي) قضية الاقتصار على هذا
الاستثناء ان بطالبه كثيره ولا يخفى عن وقت قوله لحيوان شامل للما كول (قوله غير الما كول) عبارة
الروض (فرج) وان غاط بمصوب نزعته ان لم يزل من جرح محترم يخاف بهلاكا كما ما يبيع التيمم
الا انه لا يؤثر الشين في غير آدمي اه لم يقيد بغير الما كول (قوله الا انه لا اعتبار الخ) عبارة الرض الا
انه لا يؤثر الشين في غير آدمي اه (قوله اما نفس غير معصومة الخ) في الباب ما نصه (فرج) لو ادخل
حيوانا بانه او نبي حرم لم يترك له جرحا فان لم يكن آدميا وهو محترم نفس او غير محترم فلا وان كان آدميا
محترما نفس المير بميت او حرا فلا او مرثدا او زانيا معصنا او قاتلا في عارية فان رأى الامام تركه حتى
يموت او اخرجه وقتله على الوجه الشرعي فعل وان مات هو مسلم نفس ليسل ويصل عليه او كافرا فلا
اه وصدر في غير هذه المسائل بقوله قال المتولي ثم قال ما نصه قلت ما ذكره في المرتد من ان الامام له
تركه حتى يموت مخالفة ما نقله المتولي بعد هذا عن القاضي من انه لا يمايت حتى قتل المرتد بحرقه ولا يجوز
ان يرضى لغيره فليتايم هو اقول وهذا هو الموافق للامر باحسان القتل حيث يشكك عدم النقص لبيانه
اي غير المحترم آدميا وغيره اذا كان فيه تعذيب له لانه خلاف احسان القتل ثم قال في التجرى ولو ادخل
المصحب في البناء فنقض واخرج سواء كان المصحب له او لغيره اه (قوله وفي معصومين الخ) يمكن
إعرا بما لا يجوز ما قلنا من النكرة بلا تخصيص (قوله وإن صدق احدهما على الآخر) اي في الجملة

(٧ - شروا قوا يا قنم - سادس)

في حالة الجمل لاستدامة الشبهة بخلافه مع العلم يتعدد بتعدد الوطئات

ولو وطئ مرة بجاهلا ومرقا لملا غير ان ويجب في البكر مهر التيب مع أرش البكارة كالمير في البيع (الان تطاوعه) عالة بالتحريم

كافيه مقوله الآتي إن علت (فلا يجب) (٥٠) مهر (على الصحيح) لا يباين في نفسه من مهر ما وإنما اثر رضاها في سقوط حكم النكاح لا

أي المهر (قوله كافيه) أي التخييد بالمهر (قوله الآتي إن علت) يتأمل أم سم أقول وجه الإلزام ما في المتن عقب القول الآتي وهذا الصنف قد عاينه كالمهر أم (قوله فلا يجب) خرج أرش البكارة فيجب مع المطاوعة كقائل في شرح الروض ولا يستطاع أرشها بمطوعتها أم على حج أم عرش (قوله وإنما اثر رضاها) إجماعاً على أن الثاني يجب لا نه لسيدها في سقط عطاؤها كالوآذنت في قطع دعما وإيجاب الأول بان المهر وإن كان السيد قد عده ناتراً بضبطاً كالوآذنت قبل الدخول أم (قوله لأنه إنما يضبط) أي المهر (قوله وارضاهها) أي ارضاع الأمة لزوج ارضاء مقسداً للنكاح أم كردى (قوله الاترى أم لو اشتراها) وقد يفرق بين الرضا وما ذكر بان العيب في المبيع ناقص القيمة والزمانها على الوجه المذكور ينقص قيمتها وقل الرغبة فيها ومدار المهر أي سقوطه على الزنا ولم يوجد منها زنا حقيقة أم عرش (قوله أن علت بالتحريم) أي وطاوعة أم متى (قوله بالتحريم) إل قوله أو ينيها في النية (قوله وكالاتية) أي عدم وجوب المهر سم وعرش (قوله وأرش البكارة) إلى المتن في المتن (قوله نعم قبل) عبارة للمتن يأتي فيما ذكر في حاقى المهر والجلل إلا أن الجهل المشتري قد يضبطاً من الجهل بكونها منصوبة فانه قبل قوله في ذلك أم (قوله مطلقاً) قرب عهده بالسلام أم لا فبايها من العلماء أم لا أم عرش (قوله وكذا الرض البكارة) فلا يرجع على الأطر لأنه بدل جرم منها أنفه أم متى قول المتن (وإن أحبل) قائل في الروض وشرحه ويضمن الجهل في حاقى المهر والجلل أرش قص الولادة فإن ماتت ولو بعد دها لالمها سقط كل أرش أي أرش البكارة وأرش قص الولادة لدخولها في القيمة المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاجرة انتهى أم سم (قوله فإن انفصل حيا) أي حياة مستقرة عياب أي ومات روض أم سم على حج أي فإن بقي حيا فهو رقيق السيد أم عرش (قوله أو ينيها ضمنه كل منهما) أو قال للمتن وشرح الروض والمنع وللعلل أو لا وخلافاً للنية وللعلل ثانياً عبارة للمتن أو ينيها في وجوب ضمانه على الجهل وجهان أوجهما كقائل شيخنا ضمن كاهو ظاهر النص ثبوت البطلية تبعاً للامم الثاني لأن حياته غير متيقن يجرى الوجهان في حل البيعة المنصوبة إذا انفصلت أم وكذا في النية إلا أنها اعتدت الوجه الثاني قالت أوجهما كاهو أبو إسحق وغيره عدمه لأن حياته أم قال عرش قوله مهر كقائل أبو إسحق الختمند أم ونقل الجيزي اعتاده أي الثاني أيضاً من التعليل والحلي والرازي ثم قالوا الحاصل أنه أن انفصل حيا هو رقيق فهو السيد أو هو حر على الغالب القيمة يوم الولادة وإن انفصل ميتاً بلا جناية لآتي فيه مطلقاً الرقيق أو رقيقاً أو بجناية كان رقيقاً ضمنه الجاني بشر قيمة أمه وضمنه الغائب بذلك وإن كان حر أغفل الجاني الغرة وعلى الغائب عشرة قيمة أمه لأنه هو الذي فاعل المالك بالحري يقتونكون الغرة ولو رقة الجنين كذا أقر مشيخنا بالي انتهى برماوى أم (قوله أنها) أي الشجين (قوله فإن هذا) أي ترجيحهما الضمان (قوله وذاك) أي ترجيحهما عدم الضمان وحاصل الرد كافي المتن أنه انتقل نظره أي الأسوى من مسئلة إلى أخرى (قوله وسيأتي) أي في شرح وعليه فيه

إنما يضبطها من من سقط برتها قبل وطوار رضاها إرضاء مقسداً ويظهر في بكرة جالبة بالتحريم أنها ككيفية في سقوط المهر لأن ما وجد منها صوراً قد فاعليت حكمه الاترى أنه لو اشتراها لم يأن فهذا ذلك ردها به (وعلمها الخدان علت) بالتحريم لو ماها وكالاتية رقة ضمانات على ردها (ووطد المشتري من الغائب كونه) أي الغائب (فيما قرر فيه من (المهر) وأرش البكارة لا شراً كهما في وضع اليد على مال المهر بغير حق نعم قبل دهاو هنا الجهل مطلقاً ما قبل علت الغائب فيسقط طرعا (فإن ربه) أي المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغائب في الأظهر) لأنه الذي انتفع به وبأثر الائلاف وكذا أرش البكارة (وإن أحبل) الغائب أو المشتري منه المنصوبة (عالمًا بالتحريم) قالوه رقيق غير نسبي (لما رة زنا فإن انفصل حيا ضمنه كل منهما أو ميتاً بجناية قبله وهو عشرة قيمة أمه للسيد أو ينيها ضمنه كل منهما بقيمته يوم الانفصال يقول الأسوى أنها ناقصة ما هنا رده

فراجه (فرع) ادعى
على آخر تمت بدواة أن
له فيها النصف مثلاً واه
غصباً فاجاب بانها انما
كانت عندى بجهة الحياة
واقام بينة بهم فغنمنا كما
استقبله البقنى من كلام
المروزي في الشركة وقول
بعضهم انها في زمن نوبه
كالمارة عنده فليضمنها يرد
بان جعل الاكساب كلها
له زمن نوبه صريح في انه
كالمالك لها بحيث لا
كالمستير

(كتاب الشفعة)

باسكان القاد وحكي ضها
وهي لغة من الشفع عند
الوتر فكان الشفع يحمل
نفسه أو نصيبه شفعاً يضم
نصيب شريك إليه أو من
الشفعة لان الاخذ اجابية
كان بها أو من الزيادة
والثقة ويرجعان لما
قبلهما وشرطاً حتى تملك
قهرى يثبت للشريك القديم
على الحادث فيما ملك
بموضع لدفع الضرر أى
ضرر مؤنة القسمة
واستحدث المرافق وغيرها
كالمصنوع المتورق بالبوقة
في الحصة الصائرة إليه
وقيل ضرر سوء المشاركة
ولكنها تؤخذ تمهراً
جعلت انما نصيب اشارة
الى استثنائها والاصل

على يد الناصب أى حيان الخ فأمل ما قل هناك وقيد بما أطلقه هناك قال عرش قوله وقيد بما أطلقه
هنا أى بان قال وكل من انبت يدومى ضامته كالمستير والمستم اما لو كانت بدواة كالدفع فهو
كالناصر في كونه طريقاً في الضمان واما قرار الضمان فعلى الناصب ما لم يكن من انبت يدومى على يد الناصب
متباً لقرار الضمان عليه كالمشتري اده وقوله ما لم يكن من انبت يدومى الخ على عتار النهاية خلافاً
للحقة والمضى والاسنى (قوله) واقام بينة (الخ) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه تصديق المدعى
كالو ادعى احد على آخر النصب وادعى الآخر الردية مثلاً سم على حج اى فالصدق مدعى النصب اده عرش
(كتاب الشفعة)

(قوله) باسكان القاد الى قوله كذا قيل في النهاية لا لفظاً ونصيبه (قوله) باسكان القاد أى وضه الشين اده
منى (قوله) من الشفع عبارة عن المضى والبرماوى ما خرقة من الشفع بمعنى الضم على الاظهر من شفعت الشيء
ختمت سميت بذلك لضم نصيب الشريك الى نصيبه وبمعنى الثقة أو الردية وقيل من الشفعة اده اى فالماخذ
أخص من المأخوذة كما هو الاصل في النقل (قوله) اى نفسه أو نصيبه (قوله) أو من الشفعة عطف
كقوله الاقوام من الزيادة الخ على قوله من الشفع (قوله) كان بها أى بالشفعة (قوله) أو من الزيادة
والثقة المناسب أو الثقة لانها ما اخذنا عتقنا قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في
الزيادة والثقة هل هو لفظ الشفع أو الشفعة أو غيرهما رشيدى اقول قد علم عامر عن المضى ان
المستعمل فيها لفظ الشفع (قوله) والثقة عطف سفاير اده عرش (قوله) ويرجعان لما قبلهما اى
يرجع الزيادة والشفعة الى الشفع لان الشفعة على القيد فلو لم يأتها الزيادة يصير مآل الكل الى الزيادة
قاله الكرى قوله لان الشفعة الخ أى الشفع في اللغة الخ وعبارة عرش قوله ويرجعان اى الزيادة
والثقة لما قبلهما أى من قوله أو من الشفعة وذلك لان اقل ما يرد عليه الواحد المرد عليه وترو الواو
إذا انضم الى الواحد كان المجموع عند التزاد اقول قوله وذلك لان الخ لا يفيد الرجوع للشفعة بل
للشفع لقضى تعليله الموافق لما سمن المضى ان يضر ما قبلهما بالشفع ويحتمل انما كانا يعنى الشفع
والشفعة ففي كلامه نشر على ترتيب القيد (قوله) وشرطاً الى قوله كذا قيل في المضى الاقول هو قوله لم يقسم
الى والعفو (قوله) وشرطاً عطف على لغة (قوله) حتى تملك اى استحقاق التملك ان لم يوجد التملك (قوله)
قهرى) بالرفع أو الحرفة للعنف أو الحذف إليه (قوله) واستحدث عطف على مؤنة أى انما ثبتت
الشفعة ليدفع الشفع ضرر مؤنة القسم ضرر استحدث المرافق لو لم يأتها بالشفعة اده بجزى ويجوز
العطف على القسمة ايضاً (قوله) وغيرها انظر ما المراد بنير المرافق وقد أسقطه النهاية والمضى وشرح
التمج (قوله) الصائرة إليه أى الشفع بالتقسيم لطلبها المشتري اده بجزى (قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة
ويبنى على القولين ان ان قلنا بالاول لم يثبت الشفعة فيمال رقم بملك منفعة المقصودة كسما وروحى
صغيرين وهو الاصح الاقوان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما مانع من القول بها
رشيدى وعش وقد يجاب بان مراد سم بقوله بما دفع الضرر من معاودة لا يوجد نحو الحمام الصغير
(قوله) ولكونها اى الحصة المأخوذة بالشفعة (قوله) اشارة الى استثنائها ت) في الاستثناء شىء لعدم
دخولها في النصب لخروجها عنها بقيد عتقنا أو بغير حق لان براد الاشارة الى انها كانت مستتاة
منه اده سم عبارة المضى وذكر عقب النصب لانها تؤخذ قهرراً فكانها مستتاة من تحريم اخذ مال الغير

ما سبق قد سبق في قول الباب بيان ذلك فقالوا لا يدى القرينة على يد الناصب ادى حيان الخ فأمل
ما قل هناك وقيد به ما أطلقه هنا اده (قوله) واقام بينة سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه
لتصديق المدعى كالو ادعى احد على الآخر النصب وادعى الآخر الردية مثلاً سم على حج اى فالصدق مدعى النصب اده عرش
(كتاب الشفعة)

(قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة) ما مانع من ارادة الامرين (قوله) اشارة الى استثنائها ت) في الاستثناء شىء

كتب البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقوله لم يقسم ظاهراً في قبل القسمة لان الاصل في التقى بلم ان يكون في الممكن خلافاً ولا استعمال أحدهما على الآخر تجوز اوجمال قاله ابن دقيق العيد والغير هنا افضل الا ان يكون المشتري نادماً أو مبيعاً وأركانها ثلاثة آخذوا مخرجاً من مخرج والصينة انما تجب في تلك كاي (لا تتبع مقتول) ابتداء وان بيع مع أرض الضرب المذكور ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتباد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتدائهم الدار بعد ثبوت الشفعة فان تقضها وان تقل عنها يؤخذ بها كذا قيل ولا يصح في التبعة ما في التلك لافي الثبوت الذي الكلام فيه (بل) انما تثبت (فأرض وما فيها من بناء) وما يبعثهم باب ورف سمر ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه تقع متصل على مامر في البيع (وشجر) رطب وأصل جز مراراً (نمياً) للأرض لغير مسلم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم رمية

قوله (الاجماع) عبارة المتي وسكن ابن المتوفى الاجماع لكن نقل الرافعي عن جازين زيد من التاميين انكاراً ما قال العمري ولعل ذلك لم يقسم به (قوله في كل مالم يقسم) اي مفترق لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ولو ايدى لم يقسم في كل شرك لم يقسم ام عش (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصرف الطرق فحصلت القسمة بالفضل فصار كل منهما جارا للآخر بعد ان كان شريكاً ولا شفعة لغير عش ام بعيرى (قوله وصرفت الطرق) هو بالقدى اي مبروت بينت ام عش وفي البعيرى قالهم بالتخفيف أي فرقت أي جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المفترق جعلت بين الشركاء فصولاً متمايزاً لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطريق ام (قوله لان الاصل في التقى) (الاج) ولان مقابله بقوله فاذا وقعت الطرق ظاهر في ذلك ام سم (قوله بخلافه بلا) فيكون في الممكن وغيره ام عش اقول قضية قول الفارح كانتا يتواسم احداهما ان لا يمسك لافا لاصل في التقى بلا الامتناع ظاهراً (قوله تجوز) اي جازان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كافي قوله تعالى لم يلد ولم يولد اذا تكن قرينة معينة لخصوص المراد كان القط باقبال اجامه لم تصح دلالة عش ام بعيرى وقوله واذا تكن قرينة معينة اي بل قرينة صادرة عن الامكان فلم وعن الامتناع في الاقدام تصب قرينة اصلا فيعمل القط على المعنى الحقيقي من الامكان في الاولى والامتناع في الثانية فلا يكون في السلام تجوز ولا اجمال (قوله والغير هنا افضل) ظاهر هو ان اشتداليا حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الاثارة وهو اولى لكن تصح لم يجمع البياح ضرورة لا احتياج للبداهة بعد دخول الوقوع على هذا حيث لم يشر على تركه معصياً ولا كان يكون المشتري مبيعاً بالغير فليبي ان يكون الاخذ مستجاباً واجبا ان تميز طريقاً لغير ما يريده المشتري من التجوز ومم ام عش (قوله أو مبيعاً) عطف سبب على سبب اي يكون الاخذ افضل ام عش (قوله والصينة انما تجب (الاج) اي فلا حاجة الى اعداء كذا بل لا يصح ام عش قول المتن (في مقتول) اي كالمير ان التياب (قوله ابتداء) راجع لتي اي لا تثبت ابتداءه كرى اقول قول المتن والمراد بالمتقول المتقول ابتداء لغير الجدار اذا التهمت بعد ثبوت الشفعة (الاج صريحاً في تعقيد للقول وكذا قول الفارح الاتي لان التبعة (الاج مع ما ياتي عن سم هناك صريح فيه (قوله لغير المذكور) فانه تنصها بما تحسب القسمة والحدود والطرق وهذا لا يكون في المقتولات ام معنى (قوله فيتباد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيها سبق ضرر مؤنة التمسق هو لا يتكرر سم على جميع ممكن الجواب بالعلم بقصصهم على ضرر القسمة بل ذكر التمليل مما قوله هنا لغير (الاج ناظر التمليل الاول وقوله لانه لا يدوم (الاج ناظر التمليل الثاني ام عش اي ولم يذ كرهه بصينة التمسق ايضا كفاء مامر (قوله ولا يصح) اي الاخراج لاحكام المخرج من اخذ التقض بالشفعة خلافاً لما فهمه عش (قوله هنا) اي في ستة تهم الدار (قوله لافي ثبوت) اي لان التقض حين ثبوت الشفعة كان مبنياً لا متوقفاً سم (قوله وما يبعثه) الى قوله بحث في المتن الا قوله هل مامر فالبيع وقوله خرج الى وترط التبعة الى قول المتن ولا شفعة في النهاية (الافوه) ولم يشرط دخوله فيه ونظراً ما في مامر ط الخ وقوله اما سادت الى واما عش (قوله من باب) اي منصوب او منفصل بعد البيع كاي (قوله واصل بعير) اي ما يبعث منه ام عش (قوله تبعاً للأرض) قال الحلبي هل وان نص عليه لعدم دخوله في التصب وخروجها عنه بقيد عنوانا أو بغير حق الآن يراد الاشارة الى انها كانت مستأداة (قوله لان الاصل في التقى بلم (الاج) ولان مقابله بقوله فاذا وقعت الطرق ظاهر في ذلك (قوله اوجمال) الظاهر اوجمال وكذا في النقل عن ابن دقيق العيد فيحصل ان المراد بالاجمال المسامحة من قبل التجوز فلنأمل وقد راد به معنى التساهل (قوله فيتباد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فباسبق ضرر مؤنة التمسق هو لا يتكرر (قوله لافي الثبوت) اي لان التقض حين ثبوت الشفعة كان مبنياً لا متوقفاً (قوله

وقوله والفرس) أي الأرض الحاملة للفرس أه سم (قوله وقرق) أي السبك (قوله يبيع) أي يبيع الجدار مع أساسه قذالخ (قوله وأساسه) أي ما غاب عن الأرض أه سم (قوله بأنه) أي الأساس (قوله لم) أي فيأمر (قوله فلا يعتد بها) أي يعلم منه أن المراد بالأساس هناك بعض الجدار وهذا الأرض الحاملة للجدار وصريحه الأذرع هنا أه وشيدى يوم من سم وحش ما يوقته (قوله ويحش) أي السبك (إيضائه الخ) راد التبايع عقبوهم رادم بلا شك أه (قوله حيث) أي عند البيع (قوله ولم يشرط دخوله فيه) أسقط التبايع بالمعنى وشرا لروض والمهيج قال ع ش قوله لم يشرط دخوله فيه أي لو يشرط دخوله لأنه صريح مقتضى العقد فلا يخفى عن النتيجة هذا ما اقتضاه إطلاق الفارح م و هو ظاهر مما يعضى سم على حج مثل ما استظهره عبارة قوله ولم يشرط دخوله فيه أن هذا التقييد يقتضى أن غير المور إذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى أما مؤبر عند البيع أو ما شرط دخوله فيه لا ينعى اشكال ذلك فليراجع فإن عبارة الروض واصله لا يقتضيه ذلك بل يقتضى بطلان الظاهر أنه منعتى أه كلام ع ش أقول لو كذا عبارة التبايع بالمعنى وتعليل الفارح الآتى بقوله لا يبيع الأصل الخ قصر بطلانه (قوله لو أن تاجر إلى المن في المعنى لا يؤخذ ولا نظر إلى بل وقوله قال الماوري وقوله وما شرط دخوله فيه (قوله لتأخره) أي الأخذ ش أه سم (قوله وزاد به كزيادة الشجر) مبتدأ وخبر وجوب أسؤال (قوله قال الماوردى الخ) هذا هو الممتد أه ع ش (قوله يأخذ من قطع) وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت بتيه فأنه يؤخذ بالصفة كالو انفصلت الأرباب بعد البيع معنى وسلمان (قوله وما شرط دخوله الخ) كان وجهه أن دخوله في البيع حيث ليس بطريق التبعة فهو كمن أخرى ضمت إلى المبيع وفيه نظر لأن هذا الشرط موكداً لاستقلال أه سم (قوله كفسر غير وطب الخ) عبارة التبايع بالمعنى واحتد بقوله تبعاً لرباع أراضوا فغير تجارة شرطاً دخوله في البيع فلا يؤخذ بالصفة لأنها لم تدخل بالبيع بل بالشرط أه قال ع ش قوله لم يشرط دخوله فيه ثبوتها في الشجر الرطب وإن نص لدخوله لأنه لو سكت عنه دخل عند الإطلاق أه (قوله فلا يأخذ إلا أن لم يشرط دخوله) أي قاله للغي وأطلق النهاية أخذ الحادث بعد البيع وقال ع ش بمذ ذكروه عن سم على منيج والزيادة ما يوافق كلام التفتحا ماضيه وعليه فيقول الفارح لم يشرط يورق الأخذ أه (قوله وإنما يؤخذ الخ) هذا إنما يصلح لما قبل وأما حدث الخ فإنه لا يغير مقالاً بشئ من الثمن حتى يقال بحصتها أه سم (قوله بحصتها) أي تقوم الأرض والتخليل مع التفر المور ثم يدون بوضع الثمن على ما مضى كلامتها كالو باع شققاً مشفواً وسيفاً أه ع ش (قوله لكونه ثالثاً) إلى قوله انتهى في المعنى (قوله بهذا قطع) أي نصيه من السفل ش أه سم (قوله ويحرم ذلك في أرض الخ) فلرباع الشجر مع نصيه من الأرض فالصفة في الأرض بحصتها من الثمن لا في النشئة وفيه معنى قال ع ش قوله لم يشرط الأخذ أي لا شفعة فيه له دم الشجر ويغني أن يجب على مالك الشجر نصف الأجرة لتفيع وهو ما مضى نصف الذي كان له قبل دون ما قبل الصف الذي انتقل إليه بالصفة لأن صاحبه كان يستحق الأجرة بما كان يقتضيه الأرض لتفيع مسواة المنفعة كالو أراضوا استثنى لنفسه الشجر فإنه يبقى للأجرة وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر ولا ملكه بالقيمة ولا التلقيم مع غرامه أراض

عند الإطلاق فاشترطه وقربها ويصح أيضاً أن لو عرض الجدار بحيث لو كانت أرحه هي المقصودة ثبتت الصفقة لأن الأرض هي المتبوع حيث (وكذا تأخر) موجود عند البيع (لم يشرط) حيث لم يشرط دخوله فيه (في الأصح) وإن تأخر عند الأخذ تأخره للمرو وذلك لأنه يبيع الأصل في البيع فكذا في الأخذ هنا ولا نظر لمر وتأخره لتقدم حق زيادة وكزيادة الشجر بل قال الماوردى يأخذ من قطع أما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كفسر غير وطب شرط دخوله وأما حادث بعد البيع فلا يأخذ إلا أن لم يشرط دخوله وإنما تؤخذ الأرض والتخليل بحصتها من الثمن (ولا شفعة في حجرة) مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد (يبيع على سقف غير مشترك) لكونه الثالث أو لأحدهما إذا تفرأ طرفاهي كالمشترك (وكذا مشترك في الأصح) لأن السقف الذي هو أرضها لا يات له فإ عليه كذلك ولو اشتركا في سفل واخص أحدهما يملوه فباع صاحب الملو علوه مع نصيه من السفل أخذ الشريك هذا فقط لأن الملو لا شريك فيه ويحرم ذلك في أرض مشتركة فيها

من الوجه الذي كان يطلع
 به عليها (كمام ورس)
 صغيرين لا يمكن لتدعيمها
 (لاشفة فيه في الاصح)
 عتلاف الكبيرين لان حلة
 ثوبتي في القسم كما مردف
 ضرر مؤنة القسم والحاجة
 إلى افراد الحصة الصائرة لول
 الشريك بالرائق وهذا
 الضرر حاصل قبل البيع
 ومن حق الراغب فيه من
 الشريكين ان يحط
 صاحبه منه بالبيع له فلما
 باعه لغيره مطلقا التزم على
 اخذ منه فلم يثبت لكل
 شريك يجر على القسم
 كالك عتداد صغيرة باع
 شريكه بقبتها فثبت له
 بخلاف عكسه لان الاول
 يجر على القسم دون الثاني
 كآياتي في بابها وهو اصله
 بطاحنة فحصل عنه للرس
 مع ترادفها لانه انحص
 قبل العرف اطلاق الطاحنة
 على المكان والرسى على
 الحجر وهو غير مراد هنا لانه
 منقول وهو انما يؤخذ تبعاً
 للكان فالراد محل المد
 الطعن وسيتبين ان الحجر
 اولى او ليس بسيد لان
 هذا ان سلم عرف طاريه
 والذي قرر ترادفها لغة
 فلا ايراد (ولاشفة إلا
 لشريك في العقار الماخوذ
 ولو ذمياً مكتاباً مع سيده
 وغيره ادى كسجده شخص
 لم يوقف فباع شريكه يشفع
 له ناظره فلا يثبت لغير

القسم لانه مستحق القيام عليه فلا اقتسا أي الشريكان التذمان الارض ومخرج النصف الذي فيه
 الشجر لغير مالك الشجر فالقرب انه يكلف حيثما جرح فجميع لانه لاحق لما لك الشجر لان في الارض اده
 (قوله بان لا يتضم بعد القسم من الوجه الخ) ظاهره انما اتضم به من غير ذلك الوجه كان امكن جعل
 الحام دارين والطارح كذلك عدم ثبوت الشفعة حيث لان نفسها في هذه ليس من الوجه الذي كان قبل
 القسم لم يغير مرفداً لا قرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة اخذ من المقهور قوله لان العلة في ثبوت
 الشفعة في التقسم دفع ضرر مؤنة القسم الخ قاله عثم ثم قال قوله كطاحون وحمام ظاهره ان امرضا
 عن بقائها على ذلك قصد اجليها دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحام والطارح غير في صورتهما
 عن ذلك فينبى اعتبار ما غير اليه اده وهذا عتلاف ما تقدمت به والظاهر ان المتحد هو ما تقدمت به يجرى
 اقول عبارة الرض وشرحه من لا تثبت الشفعة فيما لا يجرى الشريك فيه على القسم اذا طلبا شريكه وهو
 ما لا يتي منفعته المعتادة بعد القسم وان يجرى ما اى غير المعتادة بعد القسم لتفاوت العظيم بين المنافع
 كحما لا ينقسم حامين اده كالصرع في مائة الثانية واقطاع (قوله لان عتلاف) أي الذي يطل نفسه
 بالقسم لا ينقسم فلا ضرر ولا بد من هذه الضمنية للتبديل لتسج المدعى وهو اشتراط ان لا يطل نفسه المقصود
 منه بالقسم لان التبديل المذكور كما يتبع ثبوت الشفعة ولا يتبع هذا الاشتراط اده يجرى (قوله في التقسم)
 اى في الذي قبل القسم متعلق بثبوتها (قوله كاسر) اى في اول الباب (قوله دفع ضرر الخ) خبر ان (قوله
 والحاجة) عتلف على مؤثر المراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر) عبارة شرح الرض قال الراعى
 وهذا الضرر وان كان واقفاً قبل البيع لو انقسم الشريكان لكن كان من حق الراغب في البيع تحصيل
 شريكه ببيع منه فاذ لم يصل سلطة الخارج على اخذ منه فلم انما لا تثبت الا فيما يجرى الشريك فيه على
 القسم اذا طلبا شريكه اده (قوله ومن حق الراغب الخ) قضيت انه لو عرض البيع على شريكه
 فامتنع من الشراء ثم باع لغيره ليس له اى لشريكه الاخذ بالشفعة وليس مراد او ماد كمرسكة لا يؤم
 اطرادها اده عثم ومن شرح الرض جواب اخر (قوله فيه) اى في البيع و (قوله منه) اى من
 الضرر اده سم (قوله على اخذه) اى النقص البيع (منه) اى من الغير (قوله فلم) اى من التبديل
 (قوله كالك عتداد دار الخ) يؤخذ منه ان عتق احد ما حصة من الدار المذكورة مسجداً صرح به
 صاحب الملك على قسمته فوراً وان بطلت منفعته المقصودة كاجر صاحب العشر اذا طلب صاحب التهمة
 اعشار التهمة اده عثم ولم يظهر لوجه الاخذ (قوله بخلاف عكسه) اى بان باع مالك العشر حصة فلا
 تثبت الشفعة لشريكه لانه من القسم اذا لا فائدة فيها فلا يجاب طالبا لانه متفق وكردى اى مالم يكن
 مشترى العشر له ملك ملاصق له فثبت الشفعة حيث لا صاحب التهمة اعشار لان المشتري حيث يجاب
 لطالب القسم عثم وسم (قوله لان الاول) اى مالك العشر و (قوله دون الثاني) اى شريكه مالك
 التهمة اعشار اده سم (قوله قيل الخ) اقره المعنى (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فامله اده سم
 (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تغير الحر لانه لا ايام فيه فلتة ولا عرفاً ومالا
 ايام فيه مطلقاً ولو عاينه اياماً في جلة فامل سم على حج اده عثم (قوله في العقار) اى قوله كان مات
 في الخ ولو اى التثنية في النهاية لا اقره وليس نحو شافى إلى ولو لم يوف عليه (قوله في العقار الماخوذ) اى في
 رفته اده رشيدى (قوله ولو ذمياً الخ) عبارة المعنى وثبت لادى على معلوم ومكاتب على سيده كملكها اده
 (قوله له شخص) اى من داره مشتركة بشرائه اده لا يعرف في عمارته اده معنى (قوله يشفع له ناظره) اى ان
 (قوله ومن حق الراغب فيه) اى في البيع وقوله منه اى من الضرر عثم (قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان
 بيع العشر هاتين له ملك ملاصق له إذ يجب القسم بطلبه كآياتي (قوله لان الاول) اى المالك يوفى له دون
 الثاني اى شريكه عثم (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فامله (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا
 لا يمنع اولوية تغير الحر لانه لا ايام فيه فلتة ولا عرفاً فاجل بخلاف تغير المتناهي فانه مرمعاً ومالا ايام فيه

حصة في دية ولا ينعى الوارث لان الدين لا ينعى الارث ولا ينعى كمال الوارث الجاري السابق وهو مرجع لا يقبل تأويلات بخلاف ما سادى ايمانها
 الجارية فانه يمكن حله على الشريك فحين (٥٨) جمعا بين الاحاديث ولا يقتض حكم الحق بها ولو افاض على بل حله لا اخذ

بها باطن على ما ياتي في العقد
 وليس لشرك شافى سماع
 البعوى بما ياتي نوازل
 البعوى الا ان قال
 المشتري هذا بغير شافى
 اشترىه وهو كذا فبقر
 حق تقسم دعواه وينع
 الجار من معارضه وحيد
 ليس الشريك الحكم له بها
 ولا لو عرف عليه باطل
 اطلاق امتناع قسمة الملك
 على الوقف وسياق آخر
 القسمة ماله وموصى له
 بالقسمة ولو ابدا وليس
 اراضى الامام موقوفة كما
 قطع به الجرجاني قال جمع
 بخلاف اراضى مصر لانها
 قسمة متوقفة وقدر اخذ
 السبكي من وصية الشافى
 انه كان له ارض ترجع
 اليها لكونه تاييد القاتين
 بانها قسمة صلحا وسياق
 مالى ذلك ليس ميسورا
 وقد لا تثبت للشريك لكن
 لعارض كولى غير اصل
 شريك لمولى باع شخص
 عبوده فلا يشتغل لانه
 منهم بالحاجة في الثمن
 وشارك ماله وكل شريك
 في باع فانه يشتغل بأن المولى
 متاهل للاعتراض عليه لو
 قصر (نية) قد يشتغل
 غير الشريك كان يكون
 بينهما مع شركة يدعى

وأمسحت ولو كان ليعمال الشريك في أرض باع شريك كان للامام الاخذ بالقسمة ان رآه مصلحة اه
 متى (قوله ح) الى البيع (قوله لان الدين لا ينعى الارث) اي فكان الوارث باع ملك تقسمه اذا كان
 الوارث سائر كما به بخلاف غيره فباخذ بالقسمة اذا عدل قدر حصته من الارث اعش (قوله ح)
 اي الجار الواقع فيها و (قوله فحين) اي الحبل (قوله ولا يقتض الخ) اي لو قضى بالقسمة الجار حتى لم
 يقتض حكمه ولو كان قضاؤه ماله لقاض كقضاؤه من المسائل الاجتهادية اه متى (قوله بل حله) اي
 الجار الشافى عش اه سم (قوله وحيد) ليس الشريك الحكم الخ) قضيت ان منع الشافى حكم بينهما سم
 على حصره موافق لان قوله منتهك من الاخذ بقوة حكمت بعدم القسمة اه عش (قوله ولو لو عرف عليه
 الخ) عطف على قوله ليس الشريك اي ولا تثبت للشريك معروف عليه (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ)
 وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض اى والمضى والنهاية اه سم (قوله وسياق
 اخر القسمة الخ) عبارة للمضى والنهاية ولا شفعة لصاحب شفع من ارض مفترقه معروف عليه اذا باع
 شريكه لغيره ولو للشريك اذا باع شريكه اخر نصه كما اتى به البقنى لاتناع قسمة الوقف عن الملك
 ولا تنافى ملك الاول الرتبة لم على ما اختاره الروايات والمصنف من جواز قسمة على الامام من اخذ الثاني وهو
 المعتد ان كانت القسمة قسمة افراز اه قال سم ويبنى حيث ان باخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم
 استحقاقها الاخذ بميزة لعدم اه قال عش قوله مرد ولا للشريك اى الوقف بان كانت اطلاقا بل لمعرو
 وللسبكي قوله ان كانت القسمة قسمة افراز اى لا قسمة رد او تبدل ويبنى ان عمل امتناع قسمة الرد
 اذا كان الفاعل للرد ام صاحب الملك لا عثر ابيض الوقف بما دفعه من الدرهم اما لو كان الفاعل ناظر
 الوقف من ديه لم ينتع لانه ليس فيه بيع الوقف فيه شراء اه (قوله وموصى له) عطف على قوله
 معروف عليه اى لو لموصى له (قوله وسياق ما في ذلك الخ) الذى ياتي له من قبله اى ما هو المجرم بانها
 قسمة متوقفة هو الذى اتى بموالده من وزادها لم من توقف اه ريدى عبارة الجرجاني فرغ قال شيخنا
 كان حصر اراضى مصر كلها وقف لانها قسمة متوقفة فلا شفعة فيها ونوعه هو قل من شيخنا من خلافه وهو
 الذى جرى عليه الناس فى الاعصار فليقره وشيخنا اهر (قوله كولى غير اصل) انهم ان الاصل له ذلك
 ويوجهه باع غيرهم اه عش (قوله فانه يشتغل الخ) اي الشريك من اه سم اى الوكيل فى البيع (قوله
 غير الشريك) اى الباع باعترا فذلك النير كما ياتي (قوله الاخر) اي الشريك الاخر باعتبار اليد (قوله
 لآخر) اي غير الثلاثة (قوله وهذا) اى لو مرده للشهود اه سم (قوله مع ذمه بطلان البيع) اى

حلقا اول عافيه ايامه فى الجملة تأمله (قوله فانه يمكن حله) اى الجار وقوله فحين اى الحبل وقوله بل حله
 له اى الشافى عش (قوله وحيد) ليس الشريك الحكم له بها) قضيت ان منع الشافى حكم بينهما (قوله ولا
 لو عرف عليه) يبنى امتناع اخذ من جواز قسمة الملك عن الوقف لعدم ملكه على الاصم وضعفه على خلاف
 الاصم بخلاف شريك الوقف اذا باع شريكها اخره الاخذ من جواز القسمة لكونها افرازا ويبنى
 حيث ان باخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بميزة لعدم (قوله بناء على اطلاق امتناع
 الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض (قوله فانه) اي الشريك عش (قوله كان
 يكون بينهما معاملة الاخره) قد يستشكل هذا المثال بان الشاهد شركت خطما اما للشهود عليه ولا لاجني
 فكيف صدق ان شفع غير الشريك الا ان قال انه رده عن غير شريك باع فصدق ما ذكره فيه نظر فان ذلك
 انما يوجب كون ما ذكر من قبل ان شفع الشريك مع غير بيع من الشريك لانه شفع غير الشريك والحق
 انه يصدق ان غير شريك الباع اى برحمه او امتنع مع مودع بيع سرعى (قوله وهذا) اى لو مرده للشهود
 له عش (قوله مع ذمه بطلان البيع) اى بدليل شهادة (قوله فى المتروك باع دارا لشريكى بمرها الخ)

اجني نصيب أحدهما ويصدق له الآخر فرد تهادته ثم بيع للشهود عليه نصيه لآخر فلقاهم أن
 يشفعه ثم يلزمه رده للشهود له باعتراه وهذا هو المصوغ لاخذه بها مع رده بطلان البيع (ولو باع دارا وله شريك في مرها)

بدليل شهادة سم (قوله قط كدرب) الى قول المتن ملكا لا زماما للمتي الا قوله من غير الى المتن والى قول لور شطى النبا في قوله قط) اي لا فيها ايضا اعم (قوله كدرب غير نافذ) قال ابن الرقة اما العرب النافذ غير ملوك فلا شفعة في غير الدار المبيعت قطا المعنى قول المتن (والصحيح ثبوته في المير) الى قوله والا فلا والثاني ثبت فيه المشتري هو المير بنفسه بشر اعمده الدار والثالث الحق مطلقا اذا كان في اتخاذ المير عروم وقطع لهما وقع بها يمتنع في سم بعد ك ذلك من الاسنوي ما نصه ولا يمتنع ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ المير عروم وقطع لهما وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح اي والثاني من غير وقطع لهما وقع عبارة الرضى اي بالمعنى صريحة في ان هذا الذي قاله الشارح وجهه ضعيف وفي النهاية والمعنى وسام ايضا محل الخلاف اذ المير يبيع المير فان التسع بحيث يمكن ان يترك للمشتري منتهى غير يعر فيه ثبوت الشفعة في الباقي قطا له وردا الاخير ان في المقدار الذي لا يتاقي المرور بدونه الخلاف اعم (قوله هو مجرى التبراع) عبارة الرضى وصح بوث الحان ومجرى التبر اي وبشر المروعة حكم المير اعم في شرحه اي التبر كفي ضمن الحان دون يوت وفي مجرى الماء دون الارض اي البستان وفي بشر المروعة دون المروعة كالشركة في المير فيما امر انتهى اعم (قوله ولو اشترى المير) عبارة المعنى قيل هذه المستقر لو باع نصيبا ينضم من غير لا ينفذ فلا له الشفعة لانهم شركاء فيقول باع نصيبه من المير خاصة في الرضى اصلها ان الشريك لا ينفذ باع نصيبه من المير ان كان متقسما اي اوصلت الدار الميرج عرما على كدرب اعم (قوله نصيبا من غير) اي يمكن قسمه اي المير كما هو ظاهر اعم (قوله ثبت) اي في النصيب (قوله مطلقا) اي يمكن اتخاذ الدار او لا يمتنع في شرحه الرضى (قوله لم) اي في مسئلة المتن قول المتن (فيما ماله) اي فيما ملكه الشريك الحادث (قوله وغيرها) اي غير محضه ولو اوجبى او كذا

ذكر في الرضى قبل هذه المسئلة بيع حصص من المير قط قال فرج لو باع نصيبا من غير ينضم من غير فلا له الشفعة اعم قال في شرحه تمتع بنصيب اولي من نصيبا له بصله نصيبه المحتاج الى قول المير لور صورة المسئلة ان تصل دار البائع بملك له او شارحوا لا فهو كبايع دار او استقنى منها يتاها الاصح فيها البطلان لعدم الاتصاف بالباقي نقصان الملك اعم وانظر اطلاق قوله الاصح فيها البطلان مع قول الرضى في باب البيع ولو استقنى باع الدار لنفسه يتاها المير اي منها فهو يتاها لم يمكن تحصيل مير لم يصح البيع اي فان امكن صح اعم (قوله قط) اي لا فيها ايضا (قوله في المتن) الصحيح ثبوته في المير (الم) قال الاسنوي والثاني انها ثبت وان تعدل المروعة الثالث لا يتبع ان امكن المروعة اذا كان في اتخاذ المير عروم وقطع لهما وقع الرابع انه اذا لم يمكن استعراق المشتري من موضع اخر فيقال للشفعة ان اخذت محل ان تمكن المشتري من المروعة ممكنه من الاخذ جمعا بين الحقين والامتناع منه باختصاص التامير لا يمتنع ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ المير عروم وقطع لهما وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير وقطع لهما وقع عبارة الرضى صريحة في ان هذا الذي قاله الشارح وجهه ضعيف فاعقل ما نصه فان اراد اخذ المير بالشفعة نظرا ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار او امكنه فتح باب اخر الى شارع فله ذلك على الصحيح ان كان متقسما والافضل الخلاف في غير المقسم وقال الشيخ ابو محمد ان كان في اتخاذ المير الاخر عروم وقطع لهما وقع كانت الشفعة على الخلاف المذهب الاول وان لم يكن له طريق اخر ولا يمكن اتخاذ اعم (قوله في المتن) الصحيح ثبوته في المير (الم) قال الاسنوي وحيث قلنا باخذ لا يعني اشتراط ما سبق من امكان التسمية وغير ذلك ثم قال على الخلاف كما قاله في المطلب الكفاية اذ لم يقع المير فان اتسع وكان يمكن ان يخل للمشتري الدار منتهى غير فيه ثبوت الشفعة في الباقي بلا خلاف في المقدار الذي لا يتاقي المرور بدونه هذه الاوجه وقرله فلا يمتنع الخ في اشتراط امكان جله غير (قوله هو مجرى التبر كالمير) عبارة الرضى وصح بوث الحان ومجرى التبر اي وبشر المروعة حكم المير اعم في شرحه اي التبر كفي ضمن الحان دون يوت وفي مجرى الماء دون الارض وفي بشر المروعة دون المروعة كالشركة في المير فيما امر اعم (قوله وغيرها) يدخل فيه التبرض

قط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لاتصاف الشريك فيها (والصحيح ثبوته في المير) حصص من المير (ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار او امكن) من غير وقطع لهما وقع (فتح باب الى الشارع) ونحوه او الى ملكه لا مكان الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شيء من ذلك (فلا) لا فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت بدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ومجرى التبر كالمير فيما ذكر ولو اشترى ذو دار لا مير لها نصيبا في مير ثبت مطلقا على الاوجه لان المير ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه (وإنما ثبت فيها ملك معاوضة) محضة وغيرها نصافي البيع وقياسا في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر فخرج ملوك غيره معاوضة كارت وهبة بلا نواب ووصية (ملك لا زماما خرا)

عبر به التباين المتق (قوله وغير ما) يدخل فيه القرض بان اقترض شقصا بشرطه فثبت فيه الشفعة وعن
 صرح بذلك الدميري وسند كرمه عن الروض سمع على حج اي واخذ الشريك قيمته وقت القرض اه
 حش (قوله سيه) الى قول المتن في البيع في المتن الاقول هو سيد كرا الى المتن (قوله سيه) انما قدره الفارح
 ليندفع ما اورد على المتن من ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري قطعا كاسياقي في قوله نظر باع أحد شريكين
 فصيحا لغير المتن (ومر) اي وشخص جعل مهر او كذا ما يندموا يأخذ فيها الشفع بمهر المثل وفي صلح
 الدم بالذي يطلعي اجميري (قوله وعرض صلح من نجوم الخ) كان ملك المكاتب شقصا لصلح سيده به عن
 النجوم التي عليها الا لا تشقص لا يكون نجوم كتابة لان عرضها لا يكون الا دينارا والشفقة لا يصور ثبوته في
 الذمة اعمتي (قوله في قتل عمد) فان كان خطأ وشهدا او شبه عمد فالواجب فيه انما هو الا بل والمصلحة عنها باطله
 على الاصح لمصلحة صفاتها اعمتي (قوله ومن للملوك محضه الخ) عبارة المتق قوله واجر قوراس مال سلم
 مما سطوا فان على مبيع فلو جعلها قبل الميراث كان اولى لتلازم عطفها على خلق فيصير المراد عرض اجرة
 وعرض راس مال سلم وليس مراد الان راس مال السلم لا يصح الاحتياض عنه وقال لمستولاه ان
 خدمت اولادى بعد موتى سنة فلهذا الشقص بخدمتهم فلا شفعة فيه لا توصية اه (قوله واصلح من مال
 الخ) عبارة المتق فيه تقييد الصلح بالدم ليس لخراج الصلح عن المال فانه ثبت فيه الشفعة قطعا وانما
 خصمه ليكون متلفا في ملك الخلع من حيث انه مملو من غير عصنة اه (قوله ويصح عطف نجوم الخ) اي
 ولا يكون تقييد ما على الضيق في صورته حيث ان يكاتب السيد على نصف عقار ودينار مثلا ويضم كلا
 بوقت ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف به لملكه له لسيده فيثبت لشرائه المكاتب الاخذ بالشفقة
 اه حش (قوله وما قيل يتعين الخ) برأيه المتق (قوله يتعين فيه) اي عطف نجوم (قوله عنوم) انظر ما وجه
 المنع اثر شيدي عبارة حش قوله عنوم اي لان المنع انما هو ثبوت المقار الكامل في الذمة لا شقصه به
 يندفع ما اعترض به سمع على جعل المنع المشار اليه بقوله بتسليمه اه عبارة سمع قوله بتسليمه فيه اشارة الى
 منعنا فنظر وجهه مع ما ياتي في الفارح في الاجارة ان المقار لا يثبت في الذمة مع ما ياتي في الكتابة ان شرط
 عرضها كونه دينارا اقل في هذا اعتراضه ما مر عن المتن فان كان ما قاله حش من الفرق بين المقار وشقصه
 فيه قتل مريح والافاض ما مر امتناع كون مطلق المقار نحو ما قيل اجمع (قوله يمكن عطفه على خطه) اي
 فليست يتعين التقدير الاول الذي العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا ينافي مقصود هذا القائل فليتام له سم
 عبارة الرشدي قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلق اي يلزمه ما ياتي من انه لا يصح الاحتياض عن النجوم
 ومراد بهذا دفع تعين عطفه على دم اه وعبارة حش قوله بتسليمه اي تسليم امتناع ثبوته في الذمة وانه مبنى
 على صحة الاحتياض عن النجوم فليس المراد انه بتقدير عطفه على خلق يكون تقييدا على الاعتماد من امتناع
 الاحتياض اه (قوله ثم ما ذكر الخ) اي من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم او خلق
 (قوله لكن الذي جزم ما في بابها المنع الخ) وهو المعتبر بما يقتضيه (قوله او ثبت) اي الخيار عبارة المتق
 وما ذكر في خيار الشرط يجرى في خيار المجلس ويصور انفراد احدهما به باسقاط الاخر خيار

سيه (عن) سبب ملك
 الضيق) وسيد كرمه عن الروض
 ذلك فالمملوك محضه
 (كبيح و) بغير ما نحو
 (مهر وعرض خلق و)
 عرض (صلح دم) في قتل
 عمد (و) عرض صلح عن
 (نجوم و) من الملوك
 محضه ايضا نحو (اجرة
 وراس مال سلم) و صلح
 عن مال كافر في بابها ويصح
 عطف نجوم على مبيع وما
 قيل يتعين فيه التقدير
 الاول لان عقد الكتابة
 بالشفقة لا يمكن لانه لا
 يصور ثبوته في الذمة
 والمعين لا يملك لغيره عنوم
 بل لتسليمه يمكن عطفه على
 خلق اي وعرض نجوم بان
 يملك شقصا ويؤرضه السيد
 عن النجوم ثم ما ذكر فيها
 هامين على صحة الاحتياض
 عنها هو منصوص وعنده
 جمع لكن الذي جزم ما في
 بابها المنع لانها غير مستقرة
 (ولو شرط) او ثبت بلا
 شرط كخيار المجلس

بان اقترض شقصا بشرطه فثبت فيه الشفعة وعن صرح بذلك الدميري وسند كرمه عن الروض (قوله سيه)
 قدر السبب ليندفع ما اورد عليه من نحو مالو باع احد الشريكين فصيحه في خبر بيع الشريك الاخر بيع
 بيتا للشفقة للدميري الاول ان لم يدفع بائنه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني والثاني وان تاخر عن
 ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول كاسياقي (قوله بل بتسليمه) فيه اشارة الى منه
 فانظر وجهه مع ما ياتي في الفارح في الاجارة ان المقار لا يثبت في الذمة مع ما ياتي في الكتابة ان شرط عرضها
 كونه دينارا اقل في هذا اعتراضه ما مر عن المتن فان كان ما قاله حش من الفرق بين المقار وشقصه
 فيه قتل مريح والافاض ما مر امتناع كون مطلق المقار نحو ما قيل اجمع (قوله يمكن عطفه على خطه) اي
 فليست يتعين التقدير الاول الذي العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا ينافي مقصود هذا القائل فليتام له سم
 عبارة الرشدي قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلق اي يلزمه ما ياتي من انه لا يصح الاحتياض عن النجوم
 ومراد بهذا دفع تعين عطفه على دم اه وعبارة حش قوله بتسليمه اي تسليم امتناع ثبوته في الذمة وانه مبنى
 على صحة الاحتياض عن النجوم فليس المراد انه بتقدير عطفه على خلق يكون تقييدا على الاعتماد من امتناع
 الاحتياض اه (قوله ثم ما ذكر الخ) اي من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم او خلق
 (قوله لكن الذي جزم ما في بابها المنع الخ) وهو المعتبر بما يقتضيه (قوله او ثبت) اي الخيار عبارة المتق
 وما ذكر في خيار الشرط يجرى في خيار المجلس ويصور انفراد احدهما به باسقاط الاخر خيار

اذ هو في الاولى موقوف في الثانية ملك البائع وهذا محذور ملك كما احتج به ايضا ما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى الضمير ان المشتري ملك هو محذور لازما (وان شرط للمشتري وحده) او لاجني عنه (فلا يظهر انه يؤخذ بالشفعة (ان قلنا الملك للمشتري) وهو الاصح لانه لا حق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازما لانه لو كان يؤخذ من الزوم مع افاضة الملك للمشتري كاللازم او لانه لازم من جهة البائع فادفع ما قبل تقيده بالزوم فيدعصر ولا يقال فيها اذا كان لها او البائع انه آيل للزوم لخروجها بقوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيها على انه قيد لا بد منه في غرضه وهو ذكر المتفق عليه والا ثم اختلف فيه وبحت الزكشي انتقال الخيار الثابت للمشتري الى الشفع فياخذ الملك بصفته لا بتعاقب مقامه كافي الوارث مع المورث وفيه نظر والفرق بين الوارث والشفيع ظاهر (والا) اي وان قلنا بالضعيف ان الملك البائع او موقوف (غلا) يؤخذ بقاء ملك البائع او انتظار عوده ولو وجد المشتري بالشفيع عيار او ادرده بالبيع او ادر

نفسه فوعبر بئس لكان اولي وقوله لما من زيادته ولا حاجة اليه فان المانع ثبوته للبائع اه قول المتن (في البيع) وفي عمدة ما مضى من المصنف في البيع قال الاستوى هو البائع قبل اليوم هو احسن من التصدي بالبائع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المين وذلك مانع من الاخذ مطلقا اه عش عبارة المتن لشرط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت الشفعة الا بعد دونه ثلاثا يطع خياره به عليه الاستوى اه (قوله او لاجني عنهما) اي عن جانبي البائع والمشتري (قوله عته) اي عن جانب البائع قول المتن (لم يؤخذ الخ) اي اخذ المستقر ايل يوقفه ان تم الضدتين صحت كافي الباب عن الاستوى عتا ادمش (قوله لان المشتري) اي قول المتن ولا تشتري في النهاية الا قوله او لاجني عن قوله على انعقد الميوحه الزكشي وقوله موقيل الخ (قوله لهما) اي في صورتين المتن وكان المناسب لما زاده من مستحق الاجني الثاني (قوله في الاولى) اي في صورة الخيار لهما او لاجني عنهما (قوله وفي الثانية) اي في الخيار البائع وحده او لاجني عنه (قوله وهذا) اي عدم الاخذ فبذلك المصنف وكذا الضمير في قوله الا هو محذور الخ (قوله ما جرى) اي عن شخص جرى (سبب ملكه) اي على كونه (قوله وعلى الضمير) متعلق بقوله الا محذور الخ (قوله ان المشتري ملك) بيان الضمير قال الزكشي قوله لم ير على الضمير ان المشتري ملك الخ فيه نظر بل من المتن عقبه اه (قوله ولا يرد هذا) اي الاظهر المذكور (قوله مع افاضة الملك الخ) احتراز عن الخيار لهما والبائع اه سم (قوله فادفع الخ) في كذا الاستاذ البكري مانصه تايه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيها ذكر اي في قوله ولو شرط الخ لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم يمنع بان الملك اذ ام القعتين انه طرأ من حين العقد في حالة الوقت فظهر له فائد اه سم (قوله ما قيل الخ) واقفه المتن وشرح المنهج صارتها وتقيده الملك بالزوم مضر او لا حاجة اليه ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري وعدم ثبوته في مدة خيار البائع او خيارها ما هو لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم اه قال البكري قوله ثبوت الشفعة الخ اي فهو مضر وقوله وعدم ثبوته الخ جواب عما قيل يحتاج اليه اذا كان الخيار البائع او لمعاقبنا لا تثبت لعدم الزوم وقوله لعدم الملك الطاريء خبر عدم ثبوته وقوله لعدم الزوم الخ اي فهو غير محتاج اليه فالوتسيع اه (قوله ولا يقال الخ) دفع لما يتردد من روده على قوله لانه لو كان يؤخذ الخ (قوله ذكر المتن عليه الخ) اي بقوله ولو شرط الخ (قوله ثم اختلف فيه) اي بقوله وان شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة الهاتق والوجه خلافه اه اي فلا خيار للشفيع اذا اخذ من خيار المشتري عش (قوله ظاهر) اي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفع اه عش (قوله لبقاء ملك البائع الخ) شرع على ترتيب الفسخ قول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيارا ولا عبر في الروض قوله للشفيع المنع من الفسخ بيبب احد العوضين اذ ارضى باخذه او بالباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بيبب الثمن والمشتري بيبب النفس اذا رضى به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارض سم وعش وفي المتن ما يوافق قول المتن (بالنقص) بكسر المعجمة اسم القطعة من الثمن اه معنى (قوله لسبق حقه) الى قوله قيل في المتن (قوله حقه) هو ملكه بالشفعة (قوله على حق المشتري) اي على حقه في الردر يدي ومعنى (قوله بالاطلاع) اي على العيب (قوله ولو رده المشتري الخ) عبارة المتن وعلى الاول لو رده المشتري

استدعه مر (قوله مع افاضة الملك للمشتري) احتراز عن الخيار لهما والبائع (قوله اولاته لازم من جهة البائع) فيجوز له على انه اراد الزوم ولو من جهة الملك قطع بقرينة هذا (قوله فادفع ما قبل تقيده بالزوم الخ) في كذا الاستاذ البكري مانصه تايه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اي في قوله ولو شرط الخ لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم يمنع بان الملك اذ ام القعتين انه طرأ من حين العقد في حالة الوقت فظهر له فائدة اه (قوله في المتن ولو وجد المشتري بالارض) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيارا ولا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بيبب احد العوضين اذ ارضى باخذه او بالباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بيبب الثمن والمشتري بيبب النفس اذ ارضى

الشفيع اخذ مو رضى بالبيع فلا يظهر اجماع الشفع لسبق حقه لثبوته بالبائع على حق المشتري لثبوته بالاطلاع ولو رده المشتري قبل

طلب الفضيعة ففرد الردي ويقع ولا يتبين بطلانه كاصححه المبني على ان الردي المضمحل الردي ورد المشتري وكالرد بالعيب بوده بالاقالة ولو اشترى
اثنتان معا دارا وبعدها فلا شفعة (٦٢) لاحد مما على الآخر لا سواهما ولو قصص المالك هذا اعتذر متأخر الى آخره صاحب

كاشرت اليه في حله انه لابد
من تأخر سبب ملك الماخوذ
منه عن سبب ملك الاخذ
فلو باع أحد شريكين
نصيبه بشرط الخيار له فباع
الآخر نصيبه في زمن الخيار
بيع به فالشفعة للمشتري
الاول ان لم يقع بائنه
لتقدم سبب ملكه على
سبب ملك الثاني ولا شفعة
لثاني وان تأخر عن ملكه
ملك الاول لتأخر سبب
ملكه عن سبب ملك الثاني
وكذا لو باع مائتا بشرط
الخيار لهما دون المشتري
سوا اجازا معا امام احدهما
فيل الآخر (ولو كان
للمشتري شرك) بكسر
الثين (في الارض) كان
كانت بين ثلاثة اختلاف
احد لم نصيبه لاحد
شريكه (فالاصح ان
الشريك لا يأخذ كل المبيع
بل حصته) وهي السدس
في هذا المثال كالو كان
المشتري اجنبا لاستلها
في الشركة ولا تقول ان
المشتري استحقها على نفسه
بل دفع الشريك عن اخذ
حصته فلزم ترك المشتري حقه
لم يلزم الفضيعة اخذوه قبل
ياخذ الكل لو يدع لكل
(ولا يشترط) استحقاق
(الملك بالشفعة حكم
حكم) لثبوته بالنسب (ولا
احضار الثمن) لانه تمك

قبل مطالبة الفضيعة كان الفضيعة ان يرد واخذ في الاصح وهل يفسخ الردي او يتبين انه كان
بالاخرين مع السبكي الاول وانما حجتها كالتالي الطلب القوي والروايت من الردي الى الاختولو
اصداق انصافهم فلما قبل الدخول فلفضيعة اخذ النصف الذي استغرنا وكذا العائد الزوج لثبوت
حق الفضيعة بالقدوم الزوج يثبت حقه بالقدوم فلما مال الظن للمشتري قبل الاخذ (قوله ففرد الردي)
عبارة العباب فله الاخذ وفسخ الردي من حيث انه سم عبارة عرض قوله فله رد الردي اي الفضيعة
الفسخ قال في الروض لان انفسخ بثلث الثمن المعين قبل قبضه اي فلا يأخذ الفضيعة بالشفعة اه قال
في الشرح والتصريح بالترجيح من زيادته الواجبه ياخذها للمار في الفسخ ان الانفساخ كالفسخ فان
كل منهما يرفع العقد من حيث لا من اصله اه اي قبل هذا الواجبه يرجع البايع على المشتري بدل
الثمن سم على صحيح وهو ظاهر فان الفضيعة يدفع الثمن للمشتري وان كان شرطه انفسخ بثلث الثمن
المعين فيدوم المشتري يدفع بدل ما تلقى في يده البايع (قوله بطلانه) اي الردي سم وعرض (قوله كاصحه)
اي فسخ الردي وعدم تبين الطلان (قوله فالروايت الخ) مفرع على المتن المرجوح والتي منصب عليه
اه رشدي عبارة عرض اي وعلى القول بالثبوت المرجوح فالروايت الخ اي على الاول اي القول بالفسخ
فالروايت البايع اه (قوله حاصله) اي قوله متأخرا وكذا في غير حقه (قوله بشرط الخيار) اي البايع
اما اذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعة للمشتري لثبوت الملك له اه رشدي
(قوله فالشفعة للمشتري الاول) اي حقا بائنه لكنه انما ياخذ بعد لزوم البيع كاطم عامر في المتن اه
رشدي (قوله ان لم يقع بائنه) اي الشريك القديم (قوله بشرط الخيار لهما) اي البائعين كما يعلم من
السابق او لم يمت اذا شرط للتبايعين اه رشدي (قوله دون المشتري) بل او للمشتري فليتأمل اه
سم زاد الرشدي اما اذا كان للمشتري اي وحده فقبه ماس اه (قوله سوا اجازا معا الخ) ومعلوم عما يأتي
انه لا شفعة الا بعد اقتضاء خيار البايع اه سم (قوله بكسر الثين) عبارة الخفي بكسر المعجمة عط
المصنف اي فليس هو في الارض مثال لاحاجه اليه اه (قوله ولا تقول ان المشتري الخ) عبارة النهاية
والخفي هو الثاني ياخذ الجميع وهو الثلث ولا حقه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها
على نفسه واجاب الاول بالا قالوا لان قول ان المشتري الخ اه (قوله فلزم ترك المشتري الخ) عبارة المعنى والروص
مع شرحه فلو قال المشتري ترك الكل او خذوه قد اسقطت حتى لكن لم يلزمه الاجابة لم يسقط حق المشتري
من الشفعة اه (قوله في استحقاق الملك) اي قوله لان اخذه الخ في النهاية الا قوله فلو قول جميع الروايات
(قوله لثبوته) اي الاستحقاق (قوله هو بتقدير الاستحقاق) اي قوله في استحقاق الملك اه سم (قوله
انه لا بد الخ) بان ما بعده (قوله من احده هذه الامور) اي الثلاثة المنفيق المتن (قوله ان ما هنا في ثبوت

به اه في الاول يرجع البايع على المشتري بالارض (قوله ففرد الردي ويقع الخ) عبارة العباب فله الاخذ
وفسخ الردي من حيث اه (قوله ففرد الردي ويقع الخ) قال في الروض لان فسخ اي العقد تلقى الثمن
المعين قبل قبضه اي فلا يأخذ الشفعة افعال في شرحه والتصريح بالترجيح من زيادته الواجبه انه
ياخذها للمار في الفسخ والانساخ كالفسخ فان كل منهما يرفع العقد من حيث لا من اصله اه قبل هذا
الواجبه يرجع البايع على المشتري بدل الثمن (قوله بطلانه) اي الردي (قوله ان لم يقع بائنه) اي بان
كان الخيار لم يقطع فشرع بائنه ثم اجبر البايع قبل المشتري الثاني بان ياخذ منه بالنصف ما اخذ منه لا مطلقا
ملكه حيث دخل ملك المشتري الثاني يتجه لانه لم يلق للمشتري الثاني ملك لا ياخذ به بل لا نسلم طر ملك البايع
الذي اخذ به على ملك المشتري الثاني (قوله بشرط الخيار لهما دون المشتري) بل او للمشتري فليتأمل (قوله
سوا اجازا معا الخ) ومعلوم عما يأتي انه لا شفعة الا بعد اقتضاء خيار البايع (قوله هو بتقدير الاستحقاق) اي في

بعض كالباع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كاف الردي بالعيب بتقدير الاستحقاق
يتدفق ما لو رد ان ما هنا يتألفه ما يبعد انه لابد من احده هذه الامور او ما يلزم منه احدها ووجه ان ما هنا في ثبوت

اقول الخ عبارة لغني ان المراد هنا الاخذ بالضعف هو قوله اخذت بالضعف هو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص واما حصول الملك فيشترط فيه ما سياتي (قوله واستحقاقه) عطف تفسير لملك (قوله) وتحرره (عطف تفسير لحصول الملك (قوله من الجواب) اي من جواب الاسئله اهتفى (قوله) بنحو ذلك) اي بنحو جوابه بان اقله غير حصول الملك كدعي وشو انما زاد التحول لما يقين من الاعتراض على التقى (قوله اي يطلبها فوراً) من كلام الشارع اه ع ش اي وقوله ثم السعي الخ من كلام التقى كما في الرشدي ومطوف على اخذ الضعف (قوله فها هو اقله) من كلام الشارع والمخار اليه مجموع الطلب فوراً ثم السعي الخ او الاخير قسط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) اي من انه الطلب اه ع ش (قوله) ما يصح بذلك) اي: ان هذا هو اقله ع ش وكذا (قوله) هو اي ما يصح بذلك (قوله) عن قول الشيخين الخ يعني من الشافعيين قول الشيخين ولا يمكن الخو قولها في بيان صفة الطلب انا مطالب بها (قوله) فهو بنا الخ هو جواب ما لو كان المناسب ان يقولوا اما قول الشيخين الخ لان المني هو قول الشيخين لا الجواب وتقرير الكلام على ما هنا اما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامه امين على الفرق الخ اه رشدي (قوله) اه اي قول بعض التلامذة (قوله) هو قول جمع الخ عطف على قول بعض التلامذة (قوله) فملنا الخ اي من كلام بعض تلامذة التقى وكلام الجميع (تأخيرهما) اي الطلب والملك (قوله) لكن قولهم اي الجمع (قوله) انه لا بد من الفور في الملك الخ كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب للملك الذي واحد الامور الاتية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخي فيسقط حكمه على هذا اقتضاء قوله الاتي في الفصل الاتي وكذا ان علم الخ من قضاء حكم العلم باستحقاق ما دفعه لمل عليه المبتدأ في الا بدالو الدفع الى المشتري والاستسقطه لانه دفع المستحق شرع في السبب للملك فوجب الفور فيه بان يبادر الى الا بدال و الدفع اه سم عبارة ع ش بعد كلام ذكره عن الحال الرمي بصا فيه وقلة لانه يقتضي انما اخذ بالضعف ولم يشرع عقبا بسبب الملك بطل حكمه من الضعف انما حصل التمن لو كان حاصله من دفعه للمشتري بغيره هو الظاهر خلاه اه (قوله) عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ في السبب اي قبل التبرع في سبب الاخذ لا يجب الفور في الملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الفور هو الطلب لا الملك وانظر اي حاجة فقط الفور اه سم عبارة الرشدي قول اي في سببه تفسير لقوله في الملك فالمراد بالسبب هنا هو احد تلك الثلاثة اه وبه قيد دفع اشكال لم يقولوا انظر اي حاجة الخ المني على التبادر من كون ذلك تفسيرا للاخذ خامل (قوله) نعم في الروضة الخ قال سم قضية كون هذا استدراكا على ما قبله ان هذا الاستتمام اشتراط تسليم العوض في الملك لو ان المراد به انه اذا غاب التمن عن وجوبه الملك لم يغير قضاء القاضي ورخا للمشتري ثم ان احضر العوض قبل قضاء ثلاثة ايام استمر تملكه والافسخ اذا لو كان المراد بقوله الاتي واذا ملك انقص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع حاله لم يحجب الجميع بينه وبين ما ياتي قال بعد ان سرد نص كلام الروضة فلو لا غني عن التبادر منه ان ما قاله ابن سريج مفروض فيما اذا ملك بغير الطريق الاول وانه ليس فيه جواز الملك بدون الطريقين

وما ياتي اقاؤه في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرر فلا اعتمادا لاسانافة وهذا واضح بل اصوب من الجواب بان المراد هنا ان كل واحد بموصوه على اقراره لا يشترط لهم انه لا بد من وجود واحد مما ياتي على ان ثلثا لا تقدر الاستحقاق وقول لاسانافة لان اقله وهو ما هنا غير حصول الملك هو ما ياتي اذا يلزم من اقله عقبه كالبعض بشرط الخيار ثم رأت التقى اجاب بنحو ذلك لكنه فسر اقله باخذ الشفعة فوراً اي طلبها فوراً ثم السعي في واحد من الثلاث الاية فهذا هو اقله لا مجرد طلب فوراً خلاف ما يقتضيه كلامه ثم رأت ما يصح بذلك هو قول بعض تلامذته واما الجواب عن قول الشيخين ولا يمكن ان يقول لي حتى الشفعة وانا مطالب بها وقولها في صفة الطلب انا مطالب بها هو بنا على الفرقين الطلب والملك فكان منهما اولاً خيفة اقله وثاني فجرد طلب الشفعة اه وقول جمع الواجب فوراً هو الطلب لا نفس الملك فملنا تأخيرها لكن قولهم لانفس الملك في اطلاقه ونظر للمتد الذي دل عليه كلام الرافعي وصرح به بالتحقق في الغمان اه لا بد من الفور في الملك عقب الله وفي الاخذ اي في سببه

ثم في الروضة وأصلها إذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أهل ثلاثة أيام فإن اقتضت ولم يحضره فسخ الحاك تملكه كذلك حكما من سريج وساعده المظلم اه ووجه بان غيبة الثمن عند أهل لاجله مدققية يتساعها غالبا وبه يتدفع زعمه على ضيف وللشفيع إيجاب المشتري على قبض الشقص حتى ياخذ منه لأن أخذه من يد البائع يضي إلى سقوط الشفعة لأن به بروت التسليم المستحق للمشتري فيحطل البيع بسقوط الشفعة (ويشترط) لحصول الملك بالشفعة (لفظ) أو نحوه كاشارة لأخرس كالكتابة (من) شفيع كتسلكت أو أخذت بالشفعة (ويحتمل) كاخترت الأخذ باختلاف ما مطالب بها وإن سلم الثمن لأمر غيبة التملك الملك لا يحصل بذلك ويشترط مع ذلك اللفظ ونحوه كون الثمن معلوما لشفيع كما يعلم من قوله لا يؤولوا اشتري بجزاف مع لا يشترط عليه في طلب وروية شفيع غنص كأي ذكره إلا أن أحد الثلاثة

الأخرين يوجب تسليم الثمن إذا كان غائبا أو أنه يملكون في التملك بدونه لمعذره بغيره وبدل على ذلك اختصاص الروض لذلك بقوله يوجب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويحل ثلاثان غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه عبارة الرشدي قوله نعم في الروضة لا يجد اليس استبرا كافي الحقيقة لأن محل الإهلاك فيه بعد التملك كاهو صريح عبارة الروضة وبدل عليه أن الشارح مر ذكر فيها يأتي قريبا بلفظه وإذا ملك الشقص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤديه الخ فلهذا لا يملك الشقص مطلقا وأما المراد بالملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذت على القاضي بقرينة قوله فسخ الحاك تملكه فالحاك أه أقول يدل على ما قلنا على أن ما ذكره الفارح هو النهاية متناهي ما ذكره أما ما يأتي اختصار المقتضى على ما يأتي (قوله) زعم بنانه (أي ما في الروضة أصلها (قوله) على ضيف) لعله أنه إذا غاب الثمن عذر وجزاء التملك بدون وجود أحد من الثلاثة لا يتحقق الثمن (قوله) لأن أخذه الخ) عاقبه النهاية فقال ولما لا يشفيع أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي قوله مر ويقوم قبضه الخ إشارته إلى دفع ما على به الشهاب بن حجر ما اختاره من تعيين إيجاب المشتري من قوله لأن أخذه من يد البائع يضي إلى سقوط الشفعة الخ ووجه الدفع أن قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يردهما قاله وفي بعض نسخ الفارح مر مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر أن الفارح مررجه عنه بعد أن كان تبعه فيمر إشارته إلى رده بما ذكره أم عبارة قوله لأن أخذه من يد البائع الخ قضية ذلك أنه لا يمكن الأخذ من البائع وفي الروض خلاه اه (قوله) في حصول الملك) إلى قوله القمولى في النهاية وكذا في المتن لا أقوله وإن سلم الثمن إلى آخر بقوله سواء الثمن المعين والذي في اللمعة قول المتن (لفظ) ولا يمكن المعاطة كإسراف البيع اه مفتي (قوله) وروية شفيع) ر (قوله) واحد الثلاثة) معطوف على كون الخ ش اه سم (قوله) وروية شفيع) (تليه) أشر اختصاره على روية الشفع أنه لا يشترط أن يراد ما لا يؤخذ منه وهو كذلك قال الأسنوي وسببه أنه يفتري ويصور ذلك في الشراء بالوكالات في الأخذ من الوارث معني وأنى بان يوت المشتري في السبب أي قبل الشروع في سبب الأخذ لا يجب القوم في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتي أن الذي على القوم هو الطلب لا التملك وانظر أي حاجة لفظ القوم (قوله) نعم في الروضة وأصلها إذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك الخ قضية كون هذا استبرا كافي لمقابله خصوصا مع الجميع يتبين من قوله لا أنى وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ أن هذا الاستبراء من اشتراط تسليم العوض في التملك وأن المراد به إذا غاب الثمن عذر وجزاء التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم إن حضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر تملكه ولو لا فسخ إذا لو كان المراد هذا هو المراد بما سياتي لم يكن له موقع هنا ولم يجمع الجميع بينه وبين ما يأتي لكن الذي في الروضة إنما هو ما نصه وإذا ملك الشفع الشقص بغير الطريق الأول أي تسليم العوض لم يكن له أن يسلمه حتى يؤدى الثمن وإن تسلمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزمه أن يخرقه بتأخير البائع حق أو لم يكن حاضرا وقت التملك أهل ثلاثة أيام فإن اقتضت ولم يحضره فسخ الحاك تملك هكذا قاله ابن سريج والجمهور وقيل إذا قصر في الأداء بطل حق أو لم يوجد فعلى الحاك كوفسخ منه ولا يخفى أن المتبادر منه أن ما قلناه من سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الأول أنه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين الآخرين بغير تسليم الثمن إذا كان غائبا أو أنه يملكون في التملك بدونه لمعذره بغيره وبدل على ذلك اختصاص الروض لذلك بقوله يوجب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويحل ثلاثان غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه وسياق مثله في شرح قوله إذا حضر عليه وأثبت حقه الخ فليحذر (قوله) لأن أخذه من يد البائع الخ) كذا أشرحه برؤية ذلك أنه لا يمكن الأخذ من البائع وفي الروض خلاه عبارة في المسائل المنشورة آخر الباب وللشفيع تكليف المشتري القضاء أى الشقص لأخذه منه أو الأخذ من البائع وعده على المشتري أي لا نقال الملك إليه متسوما أخذه منه تمام من البائع اه (قوله) وروية شفيع الشقص كما يذكره) قال في شرح الروض قضية كلامهم أنه لا يشترط روية المشتري قال الأسنوي

(ما تسلّم العوض إلى المشتري قبل انقضاء المدة المأخوذة) لا يتنازع من أحد من مفسري التمسك بغير التمسك (مقتضى التمسك) لأن المشتري وصل لهدفه وأقصر ومن ثم كفى وضمه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء التمسك المعلن (٦٥) والذي في الذم وقبض الحاكم من المشتري

كاف (و أمارضا المشتري يكون العوض في ذمته) أي الشفع لا المانع كان باع دارا فيها ذهب يتحصل منه شيء فضة وعكسه فلا بد من التفاضل الحقيقي كاعلم من كلامه في البا (و أمارضا القاضي له بالشفعة) أي بغيرها لا بالملك كآله ابن الرضا يقول وغيرهما وهو المقسوم من كلام الرضا وغيره موقال صاحب الكافي إنما يحكم بالملك لأنها ثابتة بالنص (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيلزمه في الأصح) لتأكيد اختيار التمسك بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الأشهاد على الطلب واختيار الشفعة كآلهما التمسك وبحث ابن الرضا أن عمله عند وجود الحاكم لإقام كافي حرب الجبال ونفاذه مؤنما يتجه إن غاب المشتري أو امتنع من اختياره وإذا ملك الشفع بغير تسليم العوض لم يتسله حتى يؤديه فأنه يؤده أهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضره فسح الحاكم ملكه (ولا يملك شفعه ما لم يرضه الشفع) تنازعه الثقلان (على المذهب) بناء على الظاهر أن بيع

للشفع يقتل لوارثه وأخذته الشريك القديم ع (قوله يذكرة الآن) أي في هذا الفصل يقول لا يملك شفعاً لم يرضه الشفع قول المتن (ما تسلّم العوض إلخ) أي أو التخليه بين يديه إذا امتنع من التسليم أه من (قوله وصل إلى حقه) أي في الحالة الأولى (أو مقصر) أي فبايعها أعتق (قوله ومن ثم) أي لأجل أنه مقصر لكن في هذا التصريح خفاء (قوله وقبض الحاكم إلخ) أي إذا امتنع من التسليم أعتق (قوله بحيث يتمكن إلخ) ولو أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري في بقائه الثمن في حجة الشفع وصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها ثابتة بالبيع والمشتري يريد استقاطها بدمه مبادرة الشفع أه ع (قوله كاف) أي في ملك الشفع الشفع (قوله كان باع دارا إلخ) أي وأما لو باع دارا فيها ذهب أو فضة فليصح لأنه من قاعدة مدججة أه ع (قوله لا بالملك) يعني لا يجب الترضي في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها يحصل به مع سبق طلب الملك كذا نقل عن الشارع أه ورشدي أقول وفيه قول الشارع في مقابلته قال صاحب الكافي إلخ وقوله لتأكد إلخ (قوله كما قال ابن الرضا) الأولى قد بع على قوله لا بالملك كآلهما المتن (قوله وهو) أي قوله أي بثبوتها (قوله لأنها إلخ) أي الشفعة (قوله فيها) أي الشفعة واختيار التمسك أه من (قوله فيا يطلبه) إلى الفرع في النهاية والمتن قول المتن (به) أي القضاء أعتق (قوله مقامه) أي القضاء (قوله كآلهما) أي ع (قوله عبارة المتن) تليه اشتراط المصنف أحد هذه الأمور فهم أنه لا يكفي التمسك عند الشهود وهو كذلك كآلهما الظاهر الوجهين ووجه ابن المقرئ ولو صدق القاضي كآلهما ظاهر كلامهم وإن قال ابن الرضا لا يبعد التمسك كما في مستطاب الجمل حيث يقوم الأشهاد مقام القضاء لأن الضرر هناك أشد منه هنا أه (قوله وبحث ابن الرضا إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ أه شرحهم أه سم قال ع شرحهم ظاهر كلامهم خلافه أي هو للمتقدم فلا يقوم الأشهاد مقام الحاكم عند تقديمه ويعمل في التأخير إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفع وضمه بين يديه أه (قوله أن ع) أي عدم القيام (قوله والإقام) أي وإن لم يوجد الحاكم قام الأشهاد مقام حكمه (قوله وإنما يتجه إلخ) عبارة التباين وقرض اعتماد ما قاله ابن الرضا قائما يظهر إن غاب إلخ أه (قوله أو امتنع إلخ) أي لم يثبت للشفع وضمه بين يديه كآلهما (قوله وإذا ملك الشفع إلخ) عبارة المتن وإذا ملك الشفع بغير الطريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يسلم الشفع حتى يؤدي الثمن وإن تسلمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البايع حقه فإن غاب ما له أهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضر الثمن فسح الحاكم التمسك وقيل يطل بلا فسح وليس الشفع خيار يجلس المار في يده أه (قوله ثلاثة أيام) أي غير يوم المقدام ع (قوله التمسك) أي التمسك (قوله فسح الحاكم إلخ) ظاهر كلامهم وإن دعى المشتري زيادة المهر فله وقفة بل قولهم وأمارضا المشتري إلخ صريح في عدم إرادته (قوله تنازعه) أي الشفع ش أه سم (قوله الثقلان) أي يملك ويرى أه ع قال المتن والروض فرع لا يصرف الشفع في الشفع قبل قبضه أو أن سلم وسيأه قهرى ويتصور ذلك في الشراء بالوكالفة في الأخذ من الوارث أه وروية وأحمد مطوفان على كون ش (قوله أو مقصر) يتأمل (قوله وبحث ابن الرضا إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ شرح مر (قوله والإقام) أي الأشهاد ش (قوله وإنما يتجه) بقرض اعتماد ش شرح مر (قوله وإذا ملك الشفع بغير تسليم العوض إلخ) عبارة الروض وقرضه وجوب تسليم الشفع على تسليم الثمن وبطل ثلاثة أيام إن غاب ما له ثم يرضه القاضي أه (قوله تنازعه) أي الشفع ش (فرع) الشفع يرد بالبيع أي على المشتري ولا يصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فإن قبضه بالائن

(٩) - شروان وإن قام - سادس) الغائب باطل وليس للمشتري منع الشفع من الروية (فرع) في الأنوار شرط دعوى الشفعة تحديد الشفع وطلب الثمن وطلبها واعتمده النزي

التمن المشتري وله الرد المبيع عليه أي المشتري فان قبضه باذن المشتري وأطلس بالتمن رجع فيه للمشتري كما في البيع في ذلك كله أم (قوله فيه) أي الاتحاد (قوله غافلا عما قاله) أي النزي (قوله كذا قاله) المشار إليه قوله غافلا عما قاله أي نسبة الغفلة إلى النزي أم كرى (قوله هو ما) أي البعض (التاميز) أي بين قول النزي (قوله لم يزل كذلك) أي ولا تناقض بين قوليه (قوله بل الأول) أي ما قبله النزي عن الأنوار واعتدده (قوله والثاني) أي ما قبله من ابن الصلاح (قوله لتحديد ما) أي لبيان قدرهما (قوله في بعض الصور) أي كما مر في قول المتن ولو كان للمشتري شرك الخ (قوله هذا) الإشارة إلى المشتري (قوله وهو) أي ما اشتراه هذا (قوله هكذا من الخ) تحديد الشقص (قوله بين كذا الخ) كقوله (من فلان) متعلق بقوله اشتراه (قوله قبضته) أي ساجدة إليه مع جواز الأخذ من البائع كاتقدم عن الروض أم سم أقول وقد كرم على ما اختاره فبما تقدم من عدم جوازه خلافا للروض والتأية (قوله للشقة فيه) أي فيما اشتراه الخ (قوله فأنه) أي الشراء (قوله لم يمتنع) حقيق على غير ما أثبت (قوله الشفيع) فاعله (قوله) ولم يثبت الخ من الجوت وكان الأول كما يعلم بما يأتي من سم ونبت جعله (قوله ولو لم يثبت) يعني أياهما المشتري على جعله التمن أخذ ما يأتي من سم خلافا لما يوجب منه (وتظهير النزي الخ) عبارة النزي وإن اعترف أي المشتري بالشراء الملك للمدعي لكن قال كان التمن مجهولا فان صدقه الشفيع سقطت شفيعته فان أنكر الشفيع ذلك وأقام للمشتري ينة بأنه اشتراه يثبت مجهول هو صبرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة مثلا سقطت شفيعته في سماع ينة المشتري نظر لأنه بمنزلة الداخل في ينة أن لا تسع ينة ويصف أن التمن مجهول انتهى أم سم (قوله بأنه) أي المشتري (قوله بمنزلة الداخل) أي من جهة اليد فلم يورم بالينة حتى يقيم الخارج أي الشفيع ينة أم كرى (قوله وهنا) أي إقامة المشتري ينة فيما إذا ادعى جعل التمن (فصل في بيان بدل الشقص) (قوله في بيان) إلى قوله يجمع في النهاية إلا قوله وغير ذلك وقوله حيث (قوله الذي يؤخذ به) أي البديل الذي يؤخذ الشقص بهذا البديل فاصلة تجارية على غير ما هي له ولم يزل من اللبس كما هو مذهب الكوفيين (قوله أو تمدد الشقص) مجرور عطفا على بيان والشقص منضاف إليه أم رشيد ومقتضاه أن العطف هنا بالو ولكنه فيما يابينا من نسخ التأية يقر التحفة باو فيتمين أنه جملة فعلية معطوفة على جملة تعددوا (قوله وغير ذلك) أي كظهور التمن مستحقا ودفع الشفيع مستحقا وتصرف المشتري في الشقص قول المتن (أن اشتري) أي شخص شخصا من عقار أم متق قول المتن (بمثل) أي كبر وقد تأية ومضى أي ولو معشونا حيث راجع قول المتن (أخذه الشفيع بمثل) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشتري دارا بمكسب قال فلشفيع أخذها بمصر بقدر ذلك الحب وإن رخص جدا ويوجه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع قيمة بدل العقد كما في القرض والخصب سم على حج أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الأول بل قد يتوقف على كل منهما بأن قياس النصب والقرض وغيرهما أن المبررة بجعل القديس كان لقيمة موقفة فتمت برقيته حيث ظهر به في غير محله ويؤيده ما سلكه عن شرح الإرشاد بل هو مرجع فيه أم عش قول المتن (بمثل) أي أن تيسر نهاية ومضى أي بأن وجد فيما دون مرحلتين مر أم سم على منبج أم عش (قوله لأنه) إلى

وليس كذلك بل الأول في تحديد الشقص المأخوذ فلا يمتنع لأنه المدعي به والثاني في حصة الشفيع فلا يحتاج لتحديد ما لأنه غير المدعي به وإن توقف الأخذ على العلم به في بعض الصور وحاصل عبارة النزي أنه يدعي بحصة المشتري أني استحق أخذ ما اشتراه هذا وهو كذا من أرض كذا يثبت كذا حالا من فلان قبضه منه وأن حال على بذلك أشهد على أني طالب للشقة فيه وبادرت للمشتري وطلبت منه تسليم الشقص وقبض التمن فان صدقه المشتري أو أنكر الشراء فأثبت وثبته الشفيع سلم التمن له وتسلم منه الشقص وإن أنكر شركة الشفيع لحق أنه لا يعلها وعلى الشفيع إثباتها وإن ادعى جعل التمن ولم يثبت عليه ولو يثبت سقطت شفيعته وتظهير النزي فيه بأنه بمنزلة الداخل مرهود بأن إقامة الداخل لما لا يثبت الملك وهو ثابت فلم يحتاج إليها وهذا الدفع وهو عاقل إليه (فصل) في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر التمن وكيفية أخذ الشركاء إذا

وأطلس رجع فيه للمشتري أي كما في البيع (قوله قبضته) أي ساجدة إليه مع جواز الأخذ من البائع كاتقدم عن الروض (قوله وتظهير النزي فيه الخ) عبارة النزي وإن اعترف أي المشتري بالشراء والملك للمدعي لكن قال كان التمن مجهولا فان صدقه الشفيع سقطت شفيعته فان أنكر الشفيع ذلك وأقام للمشتري ينة بأنه اشتراه يثبت مجهول هو صبرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة مثلا سقطت شفيعته وفي سماع ينة المشتري نظر لأنه بمنزلة الداخل في ينة أن لا تسع ينة ويصف أن التمن مجهول أم (فصل في بيان بدل الشقص الخ) (قوله في المتن) أن اشتري بمثل أخذه الشفيع بمثله

قول لو كان دناير في المني (قوله فان قدر بالوزن الخ) عبارة عنها بقوله المني ولو قدر المثل بغير معيار الشرعي
كقصاص حنطة الخ اه (قوله فان اقتطع المثل) اي بان يقدح حسا فيها دون مرحلتين او شرعا كان وجد
باكثر من ثمن مثله المراد بثن مثلهما مرغبا في ذلك الوقت وماوى اهبجى (قوله بقيته) اي قيمة المثل
لا النقص اه سم (قوله حيث) اي وقت الاخلوا سبطا لثبته لفظه حيث كانها وكتب عليه ع ش
ما منه قوله مر بقيته اي المثل يوم البيع مثلا اخذا بما ياتي في المقوم اه وفي الجبري عن الزياضى
مايو اه (قوله فان تراخيا) اي المشتري والشفيع (عنا) اي عن الدناير التي اشترى النقص بها (قوله
مستجدا) يفتح الجهم من استجده اذا احدهم ويكره ما من استجدا لازما معنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه
ع ش (قوله بتطل به الشفعة) يعني ان هذا اختلاف ما اذا اخذ اي الشفيع بالدناير ثم عرض عنها بالدرهم
لفيني ان لا يتطل مر اتقى سم على جميع اه ع ش (قوله وهى) اي ما في الحماوى والثاني باعتبار المسئلة
(قوله هنا) اي في مسئلة التراخي (قوله ماسر من التفصيل الخ) اي من ان عمل البطلان ان علم ولا خلاف ع ش
ورشدى (قوله فهو) اي التراخي (قوله فوجب الفرق بين حله وجهه) اي بالبطلان مع العلم دون الجهل
قول المتن (بقية) اي كالنصيب قال في شرح الارشاد منه يؤخذ انه ياتي هنا نظير ما مر في احوال نظر الشفيع
بالمشتري يله آخر واحد فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لثقه مؤنة
والطريق امن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون القيصو لو راين
الرفعة في ذلك احتيا لا غير ما ذكرته بل يرجع منها هو لا غير شيئا وقد علمت ان ما ذكرته هو القياس وليس
ذلك ضررا في تاخير الاخلو لا الطلب اه في المتن (بثله) ظاهر هو ان اخذت قيمة المثل بان اشترى دارا عك
بحب فاللفظ اخذها بعصر بقدر ذلك الحب وان خص جد او وجهه بان ذلك القدر هو الذي لزم
بالقدم ووافر في عكس المثال هل يرجع لقيمة به المقد كما في القرض والنصب (قوله فان اقتطع المثل وقت
الاخذ اخذ بقيته حيث) المتبادر ان المراد بقيته المثل ويواقه ان في الروقة قال كالنصب اهو تقدم في النصب
فيا اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل او المنسوب وان المبكر يرجع الاول ويواقه ايضا قوله الاتي لقيمة
النقص الخ (قوله) كان شراء مستجدا بتطل به الشفعة) يعني ان هذا اختلاف ما اذا اخذ بالدناير ثم عرض عنها
الدرهم لفيني ان لا يتطل مر (قوله والذي يشبهه ما ياتي هنا ما من من التفصيل الخ) كذا اشرح مر وهذا الوجه
يشكل على ما ياتي في المتن من قوله وان دفع الشفيع مستحيا اي او نحو بحاس كما ياتي في الشرح لم يتطل
شفعت ان جهل وكذا ان علم في الاصل لان الفرق بان هذا لما كان ظاهرا في عقد اخر لا في عقد مستجدا كان
صارا عن الشفعة فمر قتاين ان يعذر فلا تسقط ولا تقسط مطلقا لكنه قد يشكل بان فوات التورية بهد
الشروع في الاخذ سقط كما تقدم في شرح قوله ولا يشترط ان يملك الخ وفي الحاشية هناك والتشاغل بدفع
المستحق ونحوه فبوتها الا ان يرض فيها اذ لم تمت ووقع التدارك على الفور او قال ان هذا الاختلاف
لا اثر وانه لا يشرع في الاخذ فيه ما فيه (قوله والذي يشبهه الخ) قد ينازع في هذا كما تقول عن الحماوى
المدكور ان قضية ما ياتي من التورية معتبرة في الطلب لان التارك ان التراخي المذكور لا يطل الشفعة
لانه انما يكون في الاخذ التملك فغايته تورية التملك وذلك لا يضرب بعد تقدم تورية الطلب
ومار في ذلك مسئلة الداليل لان المشتري في تورية التمسكو الاشتغال بالصالح مفت طحا لا ياتي ما قلناه
ما قاله في الصلح عن الشفعة بما لا انه كالصلح بعن الرد بالبيع لان الصلح عنها بالمال مع العلم بفساده ينفى

فان قدر بالوزن كقصاص
حنطة اخذ بوزنه فا
اقتطع المثل وقت الاخذ
أخذ بقيته حيث ولو كان
دناير اخذ بدناير مثله
فان تراخيا عنها بدهم
كان شراء مستجدا بتطل به
الشفعة كما في الحماوى قال
الوركش وهى غريبة اه
والذى يشبهه انه ياتي هنا
ما من من التفصيل فيما لو
صالح ما من عن الرد بالبيع
بجامع انه فوت التورية
المشترطة باجماع عقد آخر
غير الاول فهو كما قال
الشفيع للمشتري بنى
الشفيع سقط بشفعته
ان علم به لان عدوله عن
أخذه القهرى الى تملك
اختيارى قصير مفتوت
للتورية أى قصير فكذا
هنا عدوله عن الاخذ
بالدناير التي هي الواجب
فمر اعل المشتري الى غيرها
قصير أى قصير فوجب
الفرق بين حله وجهه (او)
ملكه (بمقوم بقيته)
أخذ لقيمة النقص لان
ما يذله الشفيع في مقابلة
ما يذله المشتري لاف مقابلة
النقص ولوم ملك الشفيع
الثن بعينه ثم اطلع تعين
الاخذ بهو مليا كما بحثه
في المطالبو اعتمده الاذرى

وغيره ولو حل من المشرق حتى انزل الروم اعطى من الضعيف او كله لا شفعة الا لا يع ويزع من قولهم وعظا المهور الى غيره ان المراد بالتمتع ما غير ما السابق في النصب (٣٨) فيعتدلا رد عليه خلافاً لوزع وما صالح من عدم المعدل شخصاً باخذه بقيمة

التم وهو الهدية فيأخذ
 قيمتها يوم الجناية وتعتبر
 قيمة المقوم في يوم هذا
 (يوم البيع) أي وقت لانه
 وقت إثبات العوض
 واستحقاق الشفعة ويصدق
 المشتري ويستفي قدرها
 حيث كان في البحر لياق
 انه اعلم بما باشره (وقيل
 يوم استقراره بانقطاع
 الخيار) كان المصتر في
 الثمن حالة الزوم بأنصل
 الاصح من لحوق الخط
 والزيادة في زمن الخيار
 ولما كان ماسبق شاملا
 للدين وغيره وكان الدين
 يشمل المال والمؤجل
 بين ان المراد احوال بقوله
 (أو) اشترى بمؤجل
 قالوا له ان صغير) وان حل
 الثمن بموت المشتري
 او كان منجما بأوقات
 مختلفة (بين أن يسجل)
 الثمن (ويأخذ في المال)
 وعه اخذا من كلام
 الاذرع وغيره ما لم يكن
 على المشتري ضرر في
 قبوله لنحو نهب الا لم يجب
 الشفع (أو) علق بها
 في حين لياق (يصر
 الى التحل) تكرر الماه أي
 حلول الكل في المنجم
 وليس له كلما حل نعم ان
 يعطيه ويأخذ بقدره لانه
 من خرق الصفقة عا

(الخ) وكذا اتفقت المتنى (قوله قبل الزوم) أى ولو الترامو (قوله اذ لا يبع) أى لبطالة الاراء بالان
قبل الزوم لانه يصير ما بين اءه عشر (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قد يقال لاجابة لذلك مع اقتصار
المصنف على التراء سم على سبع اءه عشر (قوله غير ما السابق الخ) أى غير القيمة التى سبق على التريب وهى
اعلى القيم وهذا خلافا لشرح الروض من قوله اعتبار الخلل والقيمة فاذا كرمق على التريب اه كرى
ويؤخذ من الجواب عن قول سم المار اتا قد يقال لاجابة الخ (قوله فباخذ قيمتها) أى القيمة من غالب
بل البلد فلا يباخذ بنس الا بل ويما ذكر من اعتبار الغالب يتدفع ما يقال صفة الا بل بجهولة فلا يتأتى
التزيم بما ع الجمل يصفيتها اه عشر (قوله يوم الجنازة) خلافا لبعثهم اه نهاية معنى شيخ الاسلام حيث
قال عقب قول الروض يوم الجنازة صوابه يوم الصلح اه سمور شيدى ووافق المتنى شيخ الاسلام عبارة
ولو جعل الشريك التقصير اسما لمسل اخذ الشفع بثل المسلم فان كان مثليا وقيمته ان كان متخرا
او صالح يعنى دين اخذه بثلها او قيمته كذلك او صالح يعنى دم عهدا واستاجر به او امته اخذه بقيمة الدية
وقعت الصلح او اجرة المثل لى لى الاجارة او متعاهل الا متاع وان افرضه اخذه بعد ملك المسترض بقيمة
اه (قوله وقتب) الظاهر انه دخول على التمن وقال الكرى عطف على قوله لا ير دليه الخ اه (قوله فى غير
هذا) أى فى غير ما اخذ عن نحو مهر وعوض نحو صلح الدم (قوله فقدرها) أى اذا اتفق الثمن اه عشر
(قوله ولما كان) الى قول المتن لو بيع فى الباقى المتنى لا قوله عطف به الى المتن قوله لىل (قوله ما سبق)
أى قوله ما تسليم العوض الى المشتري الخ (قوله ان المراد) أى من الدين السابق خفا (قوله بقوله) أى بالمقابلة
لما سبق قول المتن (قالا ظهر انه غير) ولو اختار على الاول الصبر الى الحلول عم عن انه لا يجعل التمن ويأخذ
قالق المطلب الى يظهر انه ذلك وجها واحدا قال الا ذرى وغيره وهو ظاهر اذا لم يكن من نهب
يخفى متعلق الثمن للمحل الصياح اه نهاية بزيادة المعنى ولومات الشفع فاحيرة لو ارتماه (قوله وان حل)
غاية (قوله لما يأتى) أى فى شرحه ويظهر فبا فيه شفعة الخ (قوله أى حول الكلوى المنعم) عبارة المتنى أى
الحلول والتمن المنجم كالقول فى جعل او يسر حتى يمل كمل ليس له الخ اه قول المتن (ويأخذ) أى بعد ذلك
اه متنى (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله بئمة الشفع) أى يدفع الشقص وتأجيل الثمن الى حله
نهايتومتنى (قوله والاسقط الخ) أى وان ابى الشفع الا الصبر الى الحل بطلت شفته نهايتومتنى (قوله
سقط حقه) ينبى ان حله حيث علم بذلك او افلا اه عشر وكتب عليم ايضا ما نصه قد يشكل بان القور
فورية طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد رد هذا بانته لا يزنى فورية الطلب لجواز ان يطلب على القور
فمبصالح نعم يمكن ان يقال حيث كان المصالح من قبيل التروع فى الاخذ مع التروع فيه تعين الفورية
قالا س دائر بين فوات فورية الطلب فورية الاخذ فطامل فيه نعم يتدفع النزاع المذكور بناء على ما تقدم
قبيل قوله ويشترط لفظ حيث قالو المعتدل الذى يدل عليه كلام الرافى الخ لكن بشكل حيث دخل هذا
ان قياس ما تقدم انه ان فاتت القورية سقطت الشفعة على فساد الصلح او جهل والام تسقط كذلك الا ان
يجاب بان السقوط اما يكون بفوات القورية اذا لم تكن لذرو الجمل المذكور عند (قوله ولو حل
عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة الروض ما زيد او حل من الثمن فى مدة الخيار قد يلحق بالثمن فان
حل الكل فلا شفعة اه قال فى شرحه خرج بقوله فى مدة الخيار ما زيد او حل بعدها فلا يلحق بالثمن كالم
اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قد يقال لاجابة الى ذلك مع اقتصار المصنف على التراء (قوله فحتت
لا ير داخ) ماصورة الا يراد مع اقتصار مصنف على التراء (قوله يوم الجنازة) خلافا لبعثهم شرح مر
عبارة الروض وان صالح يعنى دم اخذه بقيمة الدية يوم الجنازة قال فى شرحه كذا فى الاصل ايضا صوابه
يوم الصلح اه (قوله يصدق المشتري) كذا شرحه مر (قوله والاسقط حقه) قد يشكل بان القور انما

المشتري (ويأخذ) دفعا للضرر من الجانيين لأن الأخذ بالموجب يضر بالمشتري لاختلاف
القيم به بالحال يضر بالتبع لأن الأجل يقابله قسط من الثمن، ثم لو رضى المشتري بصفة التبع تعين عليه الأخذ حالاً ولا يستقل حقه

وإذا علم بلامه اعلام المشتري بالطلب على ما في الشرع فهو صحيح في اصل الرخصة القروية (٦٩) قيل وهو سبق (٧٠) والواجب ان لا يفتقر الى

علاشفة فيه كيف
(أخذه) أي الفقص لوجود
سبب الأخذ فيه دون غيره
ولا يتخير المشتري بشرق
الصفتة عليه لانه المورط
نفسه وهذا اول من التعليل
بانه دخل فيها علما بالحال
لان تحققة ان الجاهل
يتخير وهو خلاف اطلاقهم
وملزمهم وبكل من
التعليلين فارق هذا مامر
من امتناع افراد المغيب
بالرد (بصحة) أي بقدرها
(من) التمن باعتبار (القيمة)
بان يوزع التمن عليها
باعتبار قيمتها وقت البيع
وباخذ الفقص بمصمت من
التمن فاذا ساوى ما بينهما
والسيف ما تقوا التمن خمسة
عشر اخذه بثلي التمن
وما قررت به كلامه هو
مراده كاهو ظاهره ويندفع
ما قيل ان ذكر القيمة سبق
فلم (ويؤخذ) الفقص
(المهور بمثلها) يوم
التكاح (وكذا) فقص
هو (عوض خلع) يؤخذ
بمثلها يوم الخلع سواء
انقص عن قيمة الفقص ام
للا ان البضع مخرم بوقيته
مير التلوا امرها شقفا
بجولا وبسبب لما مير التل
ولاشقة لان الفقص باق
على ملك الزوج يجب في
التمتع منه مثلها لامر مثلها
لانها الواجبة بالفرق

انما يتبقى الطلب لافي التملك الان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم عاقدم (قوله)
وإذا خير (الخ) أي المشتري وهو كلام مستعمل ليس من الاستدلال بقول التمن (لربيع شخص وغيره) أي صفقة
واحدة أه معنى (قوله) علاشفة إلى قوله به يدفع في المعنى لانه انما اقتصر على التعليل الثاني وإلى قوله وفيه
نظر في النهاية (قوله) كيف أي او قد او ارض أخرى لا شرع فيها الشفع أه معنى (قوله) بدون غيره حال
من معقول اخذ (قوله) لان نصيبه ان الجاهل يتخير) والظاهر كقول شيخنا انهم جروا في ذكر العلم على الغالب
معنى ونهاية (قوله) خلاف اطلاقهم (الخ) وهو أي اطلاقهم المستنداه عشر قول التمن (بصحة من القيمة)
يوجه بانه على حذف مصافين أي مثل نسبة حصص من القيمة أي من التمن أه سي أي بقدرها من التمن قول
التمن (ويؤخذ المهور بمثلها) قال في شرح الروض وان اجعله أي جعله جلا على عمل او اقترنه
أخذه بعد العمل باجر ته أي العمل في الأولى او بعد ذلك المستعرض بقيته أي في الثاني ان قلنا المقترض يرد
المثل الصوري أه سم (قوله يوم التكاح) إلى قوله لا مير مثلها في المعنى (قوله سواء الخ) راجع إلى
ما قبل وكذا ايضا (قوله) شقفا بجولا أي بان لم تره أه عشر (قوله) ويجب في التمتع (الخ) ولو جعل
الشرع الفقص رأس مال سلم اخذه الشفع ضمن المسلم فيه ان كان مثلها وبقية ان كان مقوما أو صالحا به
عن دين اخذه مثله أو قيمته كذلك أه معنى (قوله) أو بقيتها) أي ان كانت مستقومة وقسم على حج يبنى
يوم التعويض أه عشر (قوله) بناء على مامر) أي من جواز الاحتياض عنها وكلام الفاعل مبنى عليه
أه نهاية قال عشر قوله من جواز الاحتياض الخ وهو المرجوح أه قول التمن (بجواز) بتلث
جميعه كأمير فقد كان وغيره كدروع ومكيل أه معنى وفي البحري الجواز بيع الشيء مورا أو بلا كل
ولا وزن أه أي ولا ذرع ولا عدول التمن (وقف) أي التمن قبل العلم بقدره معنى ونهاية يتوقف البعض
كتلف الشكل سيدهور سم (قوله) أو غاب) أي قبل العلم بقدره (قوله) وتقدر احضاره) أي أو بالمعنى بقدر في
النية أه شرح الروض (قوله) أو بمقوم عطف على بجواز (قوله) وهذا من الحيل (الخ) يمكن دفع هذه
الحيلة بان يطلب الشفع الأخذ بقدره سم ان التمن لا يرد عليه قدره في التلوي قيمة في المقوم فالوجه ان
له ذلك وان يحقق المشتري ان لم يصر فبانه لا يرد على ذلك فان نكل فحقوا استحق الأخذ به سم على حج
وهو ظاهر في التوصل إلى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة من المشتري بما ذكر لاحتمال ان ما عينه وحلف
عليه بعد نكول المشتري ازيد ما اخذ به فيعود الضرر على الشفع بذلك أه عشر (قوله) من الحيل المستقلة
(الخ) ومنها ان يبيع الفقص باكثر من ثمنه بكثير ما يخذه بعرضا يساوي ما ترأضيا عليه عوضا عن
التن أو يحيط من المشتري ما يرد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيع بمجهول مشاعدا قبضه بغير غلظه
بغيره بلا وزن في الموزون أو يفتقه أو يفتقه ومنها ان يشتري من الشفع جوا بقيمة الكل ثم يهب الباقي
ومنها ان يهب كل من ماله الشقص وأخذه بالآخر بان يهب له الشقص بلا ثواب ثم يهب له الآخر قدر
قيمتها فأن خشياعدهم الوفاء بالمعبر كلاهما يمين ليقبضاهما منهما ما في حالة واحدة معنى وشرح الروض
ومنها ان يشتري منه البناء خاصة ثم يهب منه نصيب من الرصة ومنها ان يستاجر الشقص مدة لا يبقى
الشقص اكثر منها باجرة يسيرة ثم يشره بقيمة مثله فان عدل لا جارة لا تفسخ بالشرع على الاصح كرى

يتبقى الطلب لافي التملك الان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم عاقدم (قوله) وهو
خلاف اطلاقهم (الخ) كذا مر (قوله) في التمن بمصمت من القيمة) يوجه بانه على حذف مصافين أي مثل نسبة
حصص من القيمة أي من التمن (قوله) في التمن (قوله) ويؤخذ المهور بمثلها (الخ) قال في الروض وان اجعله أي
جعله جلا على عمل او اقترنه اخذه بعد العمل باجر ته أي العمل في الأولى او بعد ذلك المستعرض بقيته أي
في الثاني ان قلنا المقترض يرد المثل الصوري أه (قوله) أو بقيتها) يبنى يوم التعويض (قوله) بناء على مامر

والشقص عوض عنها ولو احتاض عن النجوم شقفا اخذ الشفع بمثل النجوم أو بقيتها بناء على مامر (ولو اشترى بجواز وقف)
أو غاب وتذر احضاره أو بمقوم كعص وتقدر العلم بقيته 'واخطأ بغيره (امتنع الأخذ) لتعذر الأخذ بالمجهول

(قوله مكرهة) إلا في دفع شفعة الجار وروى معنى (قوله كذا أطلاق) أي في غير شفعة الجار اهـ نهاية
(قوله وقيد) أي ما ذكر من الكراهة اهـ ح (قوله وقيد بعضهم الخ) اقراءه نهاية و سلطان (قوله قال
أما بعده الخ) أي كان اشترى بصرة من الدراهم ثم اتفق بمضاعل الأهم حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر
التمن اهـ سم (قوله لا فرق) وهو ظاهر إطلاق المتن والروى وشرحه (قوله فانها ذكر الخ) قد يجاب
بانها اراد بالكرهية ما يعم التزوية أي بالنسبة للحيل قبل البيع والتعريم أي بالنسبة لما بعده وانها اراد
بان ذوات الحيل لا يشترط قصد التحيل للمتن في الكراهة والحرمة فلا ينافي في صريح بعضهم بالحركة
بعد البيع مـ ر والوجه ان يحمل البيع بمجهول بقصد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به
إلى اسقاطها بنحو تلقه او اتلافه اهـ سم (قوله اما إذا بقي) إلى قول المتن والشفيع في التناهي وكذا في المتن
الأخره عاتين إلى المتن قوله واعتده السبكي وقوله وخروج القدر عما سخر وجه مستحقا وقوله فان
قلت إلى المتن قوله وانحو نحاس وقوله فانحو الدال الذي يشبهه (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أي
فيتنظر الاخذ بالشفعة وطريقه ان يذكر قدر يعلم ان لا يرد عليه قبل ما من سم اهـ ح (قوله
ولا الاخبار به) أي لا تقدر وقال التناهي المتن قيمته اهـ (قوله وفارق ما من) أي من أنه ليس للمشتري منع
الشفيع من رد الزم الفحص اهـ سم (قوله بأنه) أي الشفع (قوله حلف) أي المشتري فان نكل حلف الشفع
واخذ بالحلف به كما يأتي (قوله كما يأتي) أي بقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر التمن الخ
(قوله بأنه) يامر وحدة فاشتهت فوفية (قوله والزم الشفع الاخذ) أي ان اراده اهـ ح (قوله وإن قال) أي
المشتري (لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفع بينه بقدر التمن قالو جعقير ولو استحقاق الاخذ اهـ سم
وتستأخذ هذه أيضا ما يأتي في شرحه ولو اختلف المشتري والشفيع (قوله ويجوز تسقط الشفعة) ظاهره
انها لا تعود ان تبين الحال ويوجه بانها مقصود التحليف اذا كان يمكنه ترك التحليف إلى تبيين الحال سم
على حجب وقد قال قوله ويوجه الخ انما يتوكل ان كان يجب لتأخير الأمر وقضية تضميف الفارح مـ ما قبله
عن التناهي اهـ اذا لم يحلف عدنا كلا وحلف الشفع اهـ ح (قوله ويجرى عليه الخ) عبارة المتن وهو
كذلك كما صرح به في نكت التبيين قبل ان الشفعة وقوله الخ اهـ (قوله ونص عليه) عطف تفسير لقوله

أي من جهة التبيين (قوله وهذا من الحيل المسقط للشفعة) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب الشفع
الاخذ بقدر يعلم ان التمن لا يرد عليه قدر اقل المتل وقيمة المتقوم قالو جع ان له ذلك لو ان حلف المشتري
إن لم يعترف بأنه لا يرد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به (قوله وقيد بعضهم الخ) اعتداه مـ
(قوله قال أما بعده) أي كان اشترى بصرة من الدراهم ثم اتفق بمضاعل الأهم حتى لا يتوصل إلى
معرفة قدر التمن (قوله فانها ذكر الخ) اقول عبارة الروى فصل الحيلة
قد دفع الشفعة مكرهة لا في شفعة الجار وهي أي الحيلة في دفعها مثل ان يبيعه الشفع بكثير ثم يأخذ به عرضا
يساوي ما تراضوا عليه إلى ان قال او بمجهول أي وان يبيع بمجهول مشاهدة أي وبقيمة ويخطئه بغيره
بلا وزن أي في الموزون قال في شرحه او يفتقه او يضيغ منه أشياء اهـ قوله او يبيع بمجهول إلى
آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو ما عناه الفارح بقوله فانها ذكر الخ وقد
يجاب بانها اراد بالكرهية ما يعم التزوية أي بالنسبة لما بعده وان المراد بقوله هو مثل ان يبيع الخ بيان
ذوات الحيل لا يشترط قصد التحيل للمتن في الحرمة والكراهة فلا ينافي في صريح بعضهم بالحركة بعد
البيع مـ ر والوجه ان يحمل البيع بمجهول بعد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به إلى
اسقاطها بنحو تلقه او اتلافه بعد ذلك ولا يضر في الحكم بكرة الشراء بالمجهول وانما حيلة الاسقاط لا يتم
إلا اذا اتفق او اتفق بعد الشراء (قوله وفارق ما من) أي انه ليس للمشتري منع الشفع من الرؤية (في المتن
وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفع بينه بقدر التمن قالو جع قورها واستحقاق
الاخذ مـ (قوله ويجوز تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود ان تبين الحال لا لقطع الخصومة بالحلف

وهذا من الحيل المسقط
للشفعة وهي مكرهة كذا
أطلقاه كثيرهما وقيد
بعضهم بما قبل البيع قال
أما بعده فهي حرام وفيه
نظر بل كلاهما صريح في
انه لا فرق فانها ذكرها من
جملة الحيل كثيرهما وما بعد
البيع اما إذا بقي فكال
ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم
البائع احضاره ولا اخبار
به وفارق ما من فيها لم يره
بأنه لا حيلة على البائع
علافا للمشتري (فان
عين الشفع قدرا) مان
قال اشترته عاتية (وقال
المشتري) بما تين حلف
كما يأتي بناء على ما ادعاه
والزم الشفع الاخذ به
وإن قال (لم يكن معلوم
القدر حلف على نفي العلم)
بما عين الشفع لان الأصل
عدم علمه في حيز تسقط
الشفعة كما اقتضاه المتن
وجرى عليه في نكته

ونفس عليه وقال القاضي عن النفس يوجب إلى أن يصح الحال والطلبه

بشأن مجهول لا يندرج
بعد الشراء فان نكل حلف
الشفيع وعلى ما عينوا أخذ
به (وإن ادعى عليه) بقدر
وطالبه ببيانه (ولم يمين
قدرا) في دعواه (لم تنسح
دعواه الا (الصحيح) لا يبايع
ملومة وله أن يدعي قدرا
ويحلفه ثم آخر ويحلفه
وعكذا حتى يقر أو ينكل
فيستدل بنكوله على أنه
التن ويحلف عليه ويأخذ
بما يأتي أنه مجهول الحلف
بالنظر المذكور (وإذا ظن
بعد الأخذ بالشفعة (التن)
المبطل في الشفيع التقد
أو غيره (مستحقا) بيته أو
تصادق من البائع والمشتري
والشفيع (فإن كان معينا)
بأن وقع الشراء بيته (بطل
اليصح) لأنه غير ثمن
(والشفعة) لترتبها على
اليصح ولو خرج بعضه جلا
فيه فقط وخروج التقد
نحسا كخروجه مستحقا
فإن خرج رديته تغير البائع
من الرضا به أو الاستبدال فان
رضى به لم يلزم المشتري
الرضا بمثله بل يأخذ من
الشفيع الجيد قاله البغوي
ونظره المصنف ورده
البغوي بأنه جار على قوله
في عدم ثمن الشفيع ظهر
معيا ورضى به البائع أن
على الشفيع قيمته سائما
لأنه الذي اقتضاه العقد

جرى عليه الخ (قوله وقال القاضي الخ) عبارة أنها يقر أن قل القاضي عن النفس أنها توجب الخ (قوله)
وليس له) أي للمشتري (فرع) له لو ذكر الشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال أنا أخذه به أوجب
فليراجع أهـ مع عبارة التبايع والمغنى ولو قامت بيته بأن الثمن كان القفا وكفا من الدراهم هو دون
المائة بقينا فقال الشفيع أنا أخذه بالقصر ما كان له الأخذ كافى تاوى النزال لكنه لا يميل للشتري
قبض تمام المائة أهـ حش قوله لا يميل الخ أي أنه لا يجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته ولو
بالتراضي على أن تعنا لا تراضي لأن الشفيع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الأخذ أهـ (قوله بعد الشراء)
وأي قبل الحلف أهـ حش (قوله وله أن الخ) عبارة أنها يقر المغنى والشفيع بعد حلف المشتري أن يدين
قدرا الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا الخ ولا يكون قوله أي المشتري ليست قدرا الثمن عندنا بل يطلب منه
جواب كاف (قوله ومكذا حتى ينكل الخ) أي ولو في أيام مختلفة أن أدى ذلك لأضرار المشتري بإحضاره
جلس الحكم تلك المرات لأن الظاهر من حاله حيث اشتري مجهول انقصه منع الشفيع من الشفعة فهو قب
بذلك أهـ حش (قوله على أنه) أي ما وقف عنده أهـ حش قول المتن (معينا) أي في المقد أو في جملته كما
يؤخذ من حش أهـ مجرى (قوله بطلا فيه فقط) أي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من
الشفيع دون الباقي فترضا الحقيقة أهـ معني (قوله وخروج التقد نحسا) ظاهر موافق كان متولا وقد
يشكل الإعلان حيث في المعين إلا أن يقال المقصد لا الفضة كان منزلة غير المتسول سم على سح ويثني
أخذ من مسئلة تراجمها على جملة تصوير المسئلة بما قاله اشتريت بهذه الفضة مثلا فإن الثمن
نحسا أو قد يدل لما ذكرناه قول سم قوله كخروجه مستحقا يعني أن يستحق المعين المتسول الذي لم يوصف
بأنه درهم أو دينار كيمتلك هذا فينبغي صحة البيع بأخذ من شراء زاجا عليها حرة فانه يصح وحيث
تثبت الشفعة فليراجع انتهى أهـ حش (قوله فأن خرج رديته) أي وإن وقع الشراء بيته بل هو ظاهر
في ذلك لكن لا وجه حيث لقوه الاستبدال سم وحش ورشيدى وقد يمنع التطوير بل المتسول للمعين
قول الفارح الذي إلا أن يفرق بمروايت ما يأتي من سم (قوله تغير البائع من الرضا به أو الاستبدال الخ)
هو مشكل لأن كانت الصورة أن الثمن معين كاهو صريح السياق فان القياس فيه إنما هو التغيير بين النفس
والامضاء لرد المعين وطلب بدله حش ورشيدى زاد به لكن قوله الذي إلا أن يفرق بأن الردى
والمعيب غير ما وقع بالعقد بالكية صريح في التصوير بما إذا كان الثمن في الذمة وحيث قد ذكر هذا
الكلام في هذا الصنف ما لا يخفى أهـ أقول ولذا أخر المغنى والشفيع هذا الكلام يتأمر ذكره في شرحه ولا
أبدل وبقي (قوله الجيد) عبارة المغنى ما اقتضاه العقد أهـ (قوله ورده) أي قول البغوي وكذا ضمير بأنه
الخ (قوله ثم الخ) نعم تعد (قوله وقد غلطه) أي البغوي (فيه) أي في قوله في عهدن الخ (قوله قال وإنما
الخ) أي قال الإمام (قوله أولى) بوجه الأولوية أن المبيع في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرضا في المثل
شيئا الخفى أهـ مجرى (قوله والصواب الخ) أي قال البغوي معنى حش (قوله في كلتا المستثنى) أي
مسئلة الردى ومسئلة المعيب (قوله اعتبار ما ظنر) أي بعد المقد هو مثل الردى وقيمة المعيب أهـ حش

ويوجه بأنه مقصر بالتخلف إذ كان يمكنه ترك التخلف إلى تبيين الحال وليس هذا كذى الحق الأصل فانه
بعد تخلف خصمه إقامة البيته لأن الحق متعارض ينسقط الجبله بالتصير فليعامل (قوله وليس له
الحلف الخ) (فرع) له لو ذكر الشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال أنا أخذه به أوجب مر فليراجع
(قوله وخروج التقد نحسا) ظاهر موافق كان متولا وقد يشك الإعلان حيث في المعين إلا أن يقال المقالم
يقصد إلا الفضة كان منزلة غير المتسول (قوله كخروجه مستحقا) يعني أن يستحق المعين المتسول الذي
لم يوصف بأنه درهم أو دينار كيمتلك هذا فينبغي صحة البيع بأخذ من شراء زاجا عليها حرة فانه يصح
وحيث تثبت الشفعة فليراجع (قوله فأن خرج رديته) وإن وقع الشراء بيته بل هو ظاهر في ذلك لكن
لا وجه حيث لقوه الاستبدال (قوله فأن خرج رديته الخ) هذا الصنيع حيث ذكر هذا في الكلام على

وقد غلطه فيه الإمام قالوا ما عليه قيمته فالتعليق بالمثلى أولى قالوا الصواب في كلتا المسائلين ذكر وجهين والصحيح مع اعتبار ما ظنر

وبه جرم ابن المقرئ في
المعيب فان قلت قياس ما
قاله في حط بعض الثمن
من الفرق بين ما قبل الزوم
وبعده ان يقال بنظره هنا
من ان البائع ان رضى
بردى ما ومعيب قبل الزوم
لزم المشتري الرضا به من
الشفيع او بعده فلا قلت
القياس محتمل لان منه
البائع وما ساعته موجودة
فيها الا ان يفرق بان
الردى هو المعيب غير ما وقع
به العقد بالكلية بخلاف
الثمن فانه وقع به العقد
فردى ما وقع فيه الى
الشفيع (والا) يمين في
العقد بان كان في الذمة
(ابدل وبقيا) اى البيع
والشفعة لان العقد لم يتعد
به (وان دفع الشفيع
مستحقا) او نحو تماس (لم
تقبل شفعة ان جعل)
لعذر (وكذا ان علم في
الاصح) لانه لم يقصر في
الطلب والشفعة لا تستحق
عمال معين حتى تبطل
باستحقاقه وكذا لو باعها
بمين كتملك بمشر قد تاجر
ثم قد المستحق لم تبطل قطعا
واذا جازى حقه فهل يمين انه
لم يملك فيحتاج حقه جديد
او ملك والثن دين عليه
فالقوائد لموجها رجع
الى الاول وغيره الثاني
واستظهر والذي يتجه ان
الاخذ ان كان باليمن تعين

عبارة المتفق اعتبار ما ظهر اى لا ماضى به البائع هو الظاهر وبه جرم الخ اه (قوله) وبه جرم ابن المقرئ
في المعيب قال فلورضى البائع باخذ المبدل ثم الشفيع قيمته معينا فان سلم قيمته سلميا استرد قسط السلامة
اه وجرم ابن المقرئ في الردى بخلاف ما جرم به في المعيب حيث قالوا لا يلزم المشتري قبول الردى من
الشفيع ولو قبل اى قبله البائع منه انتهى اه سم وواقته اى ان المقرئ انتهت بمصارحه الاوجه الفرق
بين المعيب والردى اذ خسر الزدامة اكثر من المعيب اذ لا يلزم من بيعه رداه اه قال حشو الرشدى قوله
هو والوجه للفرق الخ اى فلا يجب على المشتري قبول الردى ويوجب قبول قيمة المعيب واعتد الفرق
المذكور غيبنا الزيادة اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة انما تتجه اذا كان الشراء في صورة العبد
باليمن وفي صورة الردى في الذمة والاولى لان قوله استرد الحكم فيها حتى يعتبر ما ظهر فيها في صورة العين
دون الذمة اه (قوله) موجودة فيها اى في الحط وقبول الردى او المعيب (قوله) بخلاف الثمن اى اذا
حط بعينه (قوله) فردى ما وقع فيه الخ) بخلاف الردى او المعيب فلا يسرى فلا يسطيه الا الجيد سودا ما قبل
الزوم وما بعده لان ما قبل الزوم ثبت بالفرق المذكور وما بعده لا وفى وهذا الفرق موافقا لمر من
البغوى اه رشيدى (قوله) بان كان في الذمة اى يدفع عا فيها فخرج المدفوع مستحقا نهاية ومعنى قال
عش فخره يدفع الخ اى بعد مفارقة المجلس اخذ من قولهم اوفى اقم المجلس كالمقضى في سلب العقد اه قول
المن (ابدل وبقيا) والبائع استرد اذ انقص ان لم يكن تبرع بتسليمه ويحبس الى ان يقبض الثمن نهاية
ومعنى قال عش قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فيبني تصديقه في
عدم التبرع اه قول المن (ان جعل) اى كونه مستحقا بان اشتبه عليه ماله اه معنى قول المن (وكذا ان
علم الخ) قد يشكل على ما تقدم من انه اذا شرف في سبب الاخذ وجب القبول في التلويح الاشكال ان دفع
المستحق مع العلم بماله تصديقا في التورية فيحمل هذا على ما اذا لم تحت التورية بان تدارك فور اسم
على حجة اه عش (قوله) وكذا الخ) عبارة المغنى عقب المن ان كان الثمن معينا كتملكك الشفيع بهذه
الدراهم فان كان الثمن في الذمة لم تبطل جرم ما عليه ابداه وان دفع ردنا لم تبطل شفعة علم او جعل اه
(قوله) واذا جازى حقه اى الشفيع فيما اذا دفع مستحقا بصورته (قوله) واستظهر اى الثاني (قوله) تعين
هذا الشق الاول اعنى كون الثمن معاقلا الكلام على الشق الآخر اعنى كونه في الذمة يقتضى ان هذا
مصور بما اذا كان الثمن معينا او اعم وبواقته تعين العايب بقوله ولو بان الثمن ردنا عين او لا فللبائع
طلب بدله هو الرضا به فان رضى به فلا شترى لا عليه قبول منه اه وما ذكر من ان له طلب بدل العين في العقد
لا يخفى اشكاله ان القياس فيه انما هو التخيير بين الصنع والامضاء لارداه واخذ بدله كالمبيع العين فلتأمل
لكن قوله الا لا ان يفرق بان الردى هو المعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح في التصوير بما اذا
كان الثمن في الذمة وسجدت في ذكر هذا الكلام في هذا الشق ما لا يخفى (قوله) وبه جرم ابن المقرئ في
المعيب قال فلورضى البائع باخذ المبدل ثم الشفيع قيمته معينا فان سلم قيمته سلميا استرد قسط
السلامة اه وجرم ابن المقرئ في الردى بخلاف ما جرم به في المعيب حيث قالوا لا يلزم المشتري قبول الردى
من الشفيع ولو قبل اى قبله البائع منه اه والفرق بين المعيب والردى ظاهر فان الرداة تنقص القيمة دائما
او غالبا بخلاف العيب كافي الحاصل والمحل وقد يكون مع المعيب صفات صابرة وهو الوجه ان هذه التفرقة
انما تتجه اذا كان الشراء في صورة العبد باليمن وفي صورة الردى في الذمة والاولى لان قوله استرد الحكم فيها
حتى يعتبر ما ظهر فيها في صورة العين دون الذمة (قوله) في المن وكذا ان علم في الاصح) قد يشكل على ما تقدم
قبيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من انه اذا شرف في سبب الاخذ يشرع في الاخذ بدليل ذكر الخلاف في انه
ان دفع المستحق مع العلم بماله تصديقا في التورية مع ان يشرع في الاخذ بدليل ذكر الخلاف في انه
يحتاج حقه جديد او لا فلتأمل فيحمل هذا على ما اذا تحت التورية بان تدارك فوراً (قوله) وكذا لو لم
ياخذها بيمين) يدل على نقض ما لا شفعة فيه مال او حصى بالشفع ومات وقيل الموصل له نقض ذلك واخذ

الاول وعليه لا بد من الفور اه وشيذى قول المتن (صحح) يؤخذ من ان قبض الشقص لا يتوقف على اذن من الشريك او الصانع معقول علم الشفع ورخاء بالقبض وتقدم ان الحكم كذلك في المقار دون المتقول كالحوان فلا بد لصحة قبضه من اذن الشريك وان الفرق بين المتقول والمعار ان البذل على المعار حكمية بخلاف المتقول اه عش (قوله وان لم يلزم) اى ملكه لا مكان اخذ الشفع منه اه عش (قوله فكان كتحصرف الوالد الخ) اى حيث قلنا بنفذه ذلك لكن تحصرف الولد بمن رجوع الاب بخلاف تحصرف المشتري لما يأتى من ان الشفع قبضه والاخذ اه عش (قوله ابتداء) معمول للقبض ومنه ما لو اوصى بالشقص ومات وقيل الموصى له فله قبض ذلك واخذ الشقص ودفع الثمن او قيمته للوراث كما هو ظاهر ش اه سم على حج اه عش وبجاءة المقتضى لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء اه ومقتضاء ان ابتداء معمول للشفعة الخ وهو الظاهر (قوله والمبة) الى قوله وفيه نظر في المقتضى لا قوله الى التوقف له او هنا الى المتور الى قوله هو رد مقتضى النهاية (قوله والادعى الخ) اى الشفع بان طلب الاخذ بالشفعة الا ان آخر التملك الى قضاء مدة الاجارة ثم اخذ الاجارة للمشتري لمصرفه ملكه وجاءة العباب اوى او تحصرف المشتري بالازيل ملكه كرهن واجارة فان اخذ الوالد الما يطل حقهم ان شفع يطل الرهن لا الاجارة فان فسنا هذا كرهن رها قال اجارة للمشتري انتهى وقوله بطل حقه يسل على ما يأتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرف في الاخذ اخذنا ما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بشفعة الشفع تبين عليه الاخذ لا الاستحقاق سم على حج اه عش أقول الاول في دفع الاشكال حل الاخذ قول العباب فان آخر الاخذ الخ على الطلب كما هو الظاهر لا على التملك (قوله والمراد بالقبض الاخذ) بان يقول اخذت بالشفعة اه عش (فرع يلى بنى المشتري او غرس او زرع في الشفع ولم يعلم الشفع بذلك ثم علم ذلك بما جاعل من المشتري نعم ان بنى او غرس في نصيبه بعد القسمة ثم اخذ بالشفعة لم يعلم بما فان قيل القسمة تضمنت غالبا رضا الشفع بتلك المشتري اجيب بان ذلك يصور منها ان يظهر المشتري بانه تمهيد بين انه اشترى او انه اشترى من كثر ثم ظهر انه باطل او بطن الشفع عند القسمة ان المشتري وكل البائع فيما لو ابتاع المشتري وغرسه حكم بتمام المستعير وغرسه اى من التخصير بين التملك بالقبض او التملك مع ارض النقص والبقية بالاجارة الا ان المشتري لا يكلف تسوية الارض اذا اختار التملك لانه كان متصرفا في ملكه فان حدث في الارض نقص فباخذ الشفع على صفته او تركه ويترك زرعه الى ان الحصاد بلا اجره قول الشفع تاخير الاخذ بالشفعة الى ان الحصاد لانه لا يتوقع قبله وفيه جواز التأخير الى ان جذا الثمرة فعلا اذا كان في الشقص حجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجها او جهها والفرق ان الثمرة لا تمنع الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ولو ادعى المشتري احداث بناء وادعى الشفع ان تقديم صدق المشتري مقرونها وكذا في الروض مع شرحه لا قولها او جهها الخ قال عش قوله مر لمعوان المشتري اى لان كل جزء مشترك بينه وبين الشريك التقديم وقد قبل بلا اذن متوقفه لا تستحق اى بان حدثت بعد التقسوت بترقب الاخذ كما تقدم وقوله لا اى لا يجوز التأخير (قوله صدق المشتري) اى فله قبضه اى بشفعة مملو وعه كما هو ظاهر ما لم تدل القرية بتعطل خلافه اه قول المتن (في قدر الثمن) اى او قيمته ان تقبض اه معنى (قوله او اقامة يبين الخ) ولو اقام احدهما بينة قضى بها وان اخضع البائع والمشتري في قدر الثمن لزم الشفع ما ادعاه المشتري وان ثبت ما ادعاه الشقص ودفع الثمن او قيمته للوراث كما هو ظاهر (قوله ابتداء) معمول نقص ش (قوله قال الماوردى الخ) عبارة العباب اوى او تحصرف المشتري بالازيل ملكه كرهن واجارة فان آخر الاخذ لزم الما يطل حقهم ان شفع يطل الرهن لا الاجارة فان فسنا هذا كرهن رها قال اجارة للمشتري انتهى وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرف في الاخذ اخذنا ما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بشفعة الشفع تبين عليه الاخذ لا

الاول او في الذمة تبين الثاني (وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف) ولو مسجدا (و اجارة صحيح) لانه واقع في ملكه ولان لم يلزم فكان كتحصرف الولد فيما وهب له اياه (والشفعة قبض لا شفعة فيه) ابتداء (كالوقف) والموبة والاجارة قال الماوردى واذا ادعى الاجارة فالاجارة للمشتري (واخذه) لسبق حقه والمراد بالقبض الاخذ لا انه يحتاج لفظ قوله واخذه حلف تفسير (وتخير فيما فيه شفعة كبيع بين ان يأخذ بالبيع الثاني او يقبض ويأخذ بالاول) لان كلا منهما صحيح وربما كان احدهما ثمنا أقل أو جسما يسره طيه وأنها بمعنى الواو الواجبة في حد بين لكن التقية كثير اما يتسامحون في ذلك (ولو اخضع المشتري والشفيع في قدر الثمن) ولا يئنه أو اقاما يبين وتما رضا (صدق المشتري) يمينه لانه اعطى بما باشره من الشفع فان نكل حلف الشفع واخذ بما حلف عليه

عن كل بشهادة واحدا
للفصح التصرف في
القصص مع بقاء اثنين في
ذمة لغيره بغير مستحق
معينه وبه يفرق بين هذا
ومما عايناه من توثيق
تصرفه على أداء اثنين ثم
رأيت شارحا فرق بأن
المشتري هناك متصرف
بالشراء وهنا بخلافه وهو
يؤول لما فرق به (ولو
استحق الشفعة جمع) كدار
مشتركة بين جميع بنو شراح
أورث باع أحدهم نصيبه
واختلف قدر أملاكهم
(أخذوا) ما (على قدر
الحصص) لأنه حق
مستحق بالملك تقسط على
قدره كالأجرة وكسب
الثنى (وفي قول على
الوئس) لأن سبب الشفعة
أصل الشركة وهم يستوفون
فيها بدليل أن الواحد
يأخذ الجميع وأن نصيبه
وأطال جمع في الاتصافه
ورد الأول مع أن عليه
الاكثرين ورد تعليم
في شرح الارتداد الكبير
في الصوم وقرى الصفقة
وهنا (ولو باع أحدهم يكتن
نصف حصته) وأوربها مثلا
(لرحلهم باعيا لآخر) قبل
أخذ التريك القديم
مايع أولا (فالشفعة في
النصف الأول لتريك

في ذمته لا يمين إلا بالقبض وهو لم يقبض وتسمع المصنف في اشتباهه أم بعد حمل ولا لا لاصل أن أم يكون
بعد المزمع أو بعد حمل ولو ادعى المشتري شراء المقتضى وهو في يد المبيع غائب فتفتيح أخذه على الأصح
كافي الروضتين وأصلها يكتب القاضي في السجل أنه أخذه بالتصادق ليكون الغائب على حجبته ولو قال المشتري
اشتريته لغيري نظر إن كان المقر له حاضر أو واقف على ذلك انقطع الحصرمة إليه وإن أنكر أخذ الشفع
الشفع بلا ثمن وكذا إن كان غائبا أو مجهولا فلا يرد على إسداب الشفعة إن كان طفلا معينا فإن كان عليه
ولا ينفذ ذلك إلا انقطع الحصرمة عنه متى وقعه ولو ادعى المشتري الخ كذا في الروض مع شرحه
قول المتن (سبق الخ) يوجب أيضا في الأقرار أنه لو عاين نظير مو صدق المقر بيمين المقر به إلا بالقرار جديد ولا
يأتي ذلك حائلا إذا عاد البائع وطلبه ادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق أنه متناقض معاوضة
مخلافه هناك شرحه راءه سم (قوله في أوائل الأقرار الخ) في قول المتن هناك إذا كذب المقر له المقر ترك
أثاله في يد المبيع الأصح فصرح هناك بالأصح ومرح به بالمراد في المقابل له أيضا فالمراد سبق أصل الخلاف لأن
الوجود كله ما يقتضي الأقرار ما يقتضيه قوله لا ينفذ إلا كالصحيح لكن بدون التصحيح (قوله المقابل له) وهو قوله
ياخذه القاضي (قوله دون التصحيح) أي قبل خلو الأصح من الأول (قوله واغتر الخ) وفي الأسنوى أن
حاصل هذا الكلام أن الراجع تسلط الشفع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق
ما تقدم قيل الفصل من أنه لا يفي حصول الملك للشفع إسدال الأمور الثلاثة فإن فرضنا حصول الملك
بسبب آخر كالتقضاء استقام أنه الفاعل أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتر الخ اه سم (قوله وما مر)
أي قيل الفصل من قول المصنف ويشترط مع ذلك ما قلتم الموضع إلى المشتري الخ قول المتن (أخذوا)
الذي في الباب في المتن أخذوا به اه قول المتن (على قدر الحصص) فلو كانت أرض بين ثلاث أو أحد نصفها
والآخر ثلثا والآخر سدسها فباع الأول حصته أخذت الثلث سببها اه معنى (قوله فيها) أي
في أصل الشركة والتأنيث باعتبار الحصص اه (قوله أن الواحد) أي أن مستحق الشفعة إذا كان أحدا
(قوله أن عليه الاكثرين) أي على الأول وهو معتد اه عى (قوله ورد دمه الخ) (فرع) لو مات
مالك أرض من اثنين ثم مات أحدهما من اثنين فباع أحدهما نصيبه نجت الشفعة للغير الأخ لا لاخ تقسط
لاشتركا كما في الملك والنظر في الشفعة إلى ملك الشريك لا إلى سبب ملكه لأن الضرر المخرج إلى أربابها
لا يختلف وكذا الحكم في كل شريكين ملكا بسبب غيرهما من الشركاء ملك بسبب آخر مثله بينهما دار
فباع أحدهما نصيبه أو جهل جالين ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الأول والثاني لما مر وإن مات
شخص عن بنتين واثنين وخلف دار فباع أحدهما نصيبها تنقضي الباقيات كلن لا اختناق على معنى
وروض مع شرحه قول المتن (الرجل) أي مثلا (قوله قبل أخذ الشريك) إلى قول المتن فإذا لم تقسط في
النهاية لا قوله قال المولود رضى وقوله لا حكره في شرح الأثراد وقوله لو كانه احتضن إلى ولا تخيار وفي
المتن لا قوله قال المولود رضى وقوله أو وكلها إلى المتن وقوله لا حكره في اختيار (قوله قبل
أخذ الشريك الخ) أي قبل الغنى عن الشفعة اه معنى قول المتن (والاصح أنه عاين الخ) ولا يصدق
المشتري في دعوى غنى الشفع وتقصير في الطلب مع إكراهه بذلك بل يصدق الشفع بيمينه لأن الأصل بقاء

الملك وقوع بيعها فليأمل (قوله في المتن في خلاف سبق في الأقرار نظرية) يوجب أيضا في الأقرار أنه لو عاين نظير مو صدق المقر بيمين المقر به إلا بالقرار جديد ولا ياتي ذلك حائلا إذا عاد البائع وطلبه ادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق أنه متناقض معاوضة مخلافه هناك مر (قوله واغتر الشفع على التصرف إلى المتن) وفي الأسنوى ما مضى وأعلم أن حاصل هذا الكلام يقتضي أن الراجع تسلط الشفع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق ما تقدم قيل الفصل من أن المستحق لا بد من رضاه القاضي ليزم قبضه أو على يمينه بين الثمن ليحصل الملك للشفع فإن فرضنا في هذه المسئلة حصول الملك بسبب آخر كالتقضاء استقام أنه الفاعل أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتر الخ (قوله وما مر)

القديم) لأنه ليس معه حال البيع شريك غير البائع وهو لا ينفذ في باعاه (والاصح أنه أراده) الشركة القديمة عز نصف الأول

حده اه روض مع شره وعش (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آغا محترمه اه سم (قوله فشاركه)
 اى يستحق مشاركتها في مسمى (قوله امالو فضاها الخ) جابر ثانيا في المسمى وطما يقرر من كون
 العنود بعد البيع الثاني انه لو فضاها لشر كافيهما او اخذ قبله انضجوا اه قول المتن (لوعا احد
 شفيين سقط حق مسمى الاخر الخ) لو كان غنوه بعد اخذ الاخر حصة فهل الحكم كذلك يقال للاخر
 تاخذ حصة المافو الا بطل تملكك حصتك او لا فيه نظر فراجع وقد يعمل قول المتن وليس له الاقتصار على
 حصة ما لو كان العنود بعد اخذ حصة سم على حج اه عش وفيه قوة ظاهرة اذ قول المصنف وليس له
 الخ كقولهم وغير الخ متر على العنود قول المتن (وبغير الاخر) فلو مات الاخر قبل الاخذ قبل التصدير
 وورثه المافو اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بنهر الطريق
 الاول الذي اسقطه العفو مرسى ونهاية مسمى روض مع شره (قوله كالنفر) اى في انه اما اخذ
 الجميع او شره وقد تقدم انعقد ياخذ بعض المبيع كالو باع مال كدار جميعا وله في مرعا شريك فليس
 لشره يكتفى للمرء اخذ الا اذا اتسع حصة الدار المبيعة جدا بحيث يمكن جعلها لغيره بشرط ان يرضى
 على ما يكتفى بشرط الدار للرواد اه عش قول المتن (وليس له الاقتصار على حصة) اى وان رضى
 المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التمليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تمليل قاصر
 او جرى على الغالب مرسى اه سم على حج اه عش وشور شيدى قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض
 وشره جرم بالاوراقان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل
 بموضع وكذا الشفعة ان طر يطلانه والافلا تسمى اه سم ويأتي عن الثاني في المسمى ما يرقه (قوله
 لا البعض الخ) عبارة الثاني في المسمى لا الاقتصار على حصة لثلاثين المشتري لم يوافق الغائب
 اذ يحتل ائزاز ملكه بوقصا وغيره او لا رغبة في الاخذ اه (قوله فان قال لا اخذ الخ) اى او اراد الان
 اخذ قدر حصة قطاه سم (قوله بطل حقه) يبنى ان مجرد اطلاق قوله بذلك لا يطل حقه لاحتمال ارادة
 التأخير لحضور الغائب لياخذ كل قدر حصة قطاه مرسى اه سم (قوله مطلقا) صادق بالمعنى والمجمل ولو
 مدعورا فراجع اه سيد عمر عبارة عش قوله بطل حقه مطلقا الخ ويبنى تنصيده بما اذا كان عالما
 بذلك فان كان جاهلا لم يطل حقه بذلك بيان كان يبنى عليه ذلك اه (قوله لم يجر كما اعتمد الخ)

كانه قيل الفصل (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آغا محترمه (قوله في المتن والاصح انه لو عا احد شفيين
 الخ) لو كان غنوه بعد اخذ الاخر حصة فهل الحكم كذلك يقال للاخر ان لم تاخذ الباقي وهو حصة المافو
 والابطال تملكك حصتك او لا فيه نظر فراجع وقد يعمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصة ما لو كان
 العنود بعد اخذ حصة (قوله في المتن وغير الاخر بين اخذ الجميع وتركه) فلو مات الاخر قبل الاخذ وقبل
 التصدير وورثه المافو اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بنهر
 الطريق الاول الذي اسقطه العفو مرسى (قوله في المتن وليس له الاقتصار على حصة) اى وان رضى المشتري
 على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التمليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تمليل قاصر او جرى على
 الغالب مرسى (قوله في المتن وان الواحد الخ) لو اراد ان يسقط بعض حقه الخ في الروض وشره من زياده وجرمه في
 الاوراقان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بموضع وكذا الشفعة
 ان لم يطل بطلانها والافلا تسمى (قوله فان قال لا اخذ الا قدر حصة) اى اراد الان اخذ قدر حصة قطاه
 (قوله بطل حقه مطلقا) يبنى ان مجرد اطلاق قوله لا اخذ الا قدر حصة لا يطل حقه لاحتمال ارادة التأخير
 لحضور الغائب واخذ قدر حصة قطاه مرسى وعبارة غير كاله مرسى واثبت شهيرو قال الحاضر لا اخذ الا قدر
 حصة بطل حقه اذ قدم الغائب لان الشفعة اذا امكن اخذها فالتأخير مسمى قصيرا في وقت بخلاف نظيره
 من القسامة كاذكره الرافى في بابها اه (ولو رضى المشتري باخذ حصة قطاه مرسى) هو المسمود ووجهه
 ان موضع الشفعة الاخذ بغير اعلى المشتري فلا مدخل لرضاه فيها ولم تثبت له شرعا الشفعة في هذه الحالة الاعلى

بعد البيع الثاني (شاركه)
 المشتري الاول في الصف
 الثاني (لان ملكه سبق
 البيع الثاني واستقر بفو
 الفريق القديم عنه
 فشاركه (والا يصف عنه
 بل اخذ منه (فلا يشاركه)
 لو مال ملكه امالو فضاها
 قبل البيع الثاني فشاركه
 هو ما يخرج به ما لو وقعا معا
 فالشفعة فيما معا للاول
 وحده (والاصح انه لو عا
 احد شفيين) عن حقه او
 بعضه (سقط حقه) كسائر
 الحقوق المالية (وتغير
 الاخر بين اخذ الجميع
 وتركه كالنفر) وليس له
 الاقتصار على حصة (لثلاثين
 تبعض الصفقة على المشتري
 (و) الاصح (ان الواحد اذا
 اسقط بعض حقه سقط)
 حقه (كله) كالقود (ولو
 حضر احد شفيين فلا اخذ
 الجميع في الحال) لا البعض
 فحين استحقاته ورغبته
 والشك فهما بالنسبة
 للغائب فان قال لا اخذ الا
 قدر حصة بطل حقه مطلقا
 لتصديره ولو رضى المشتري
 باخذ حصة حقه لم يجر كما
 اعتمد السبكي كابن الرقة

عبارة التهايقر المتني فالتسعة كما اعتد السبكي كان الرضة أنكالو أراد الخ والاصح منه امر **(قوله)** والقواء
 الخ اي وما استواءه الحاضر قبل تلك القاء من محرمة واجرة لا يشاركه فيه القاء كان الشفع
 لا يشارك المشتري فيها يقربني **(قوله)** فاذا كان الخ اي الصفعة عبارة المتني والتهايقر واستحق الصفعة
 ثلاثة كانت دار لاربعة بالسواء فباع احدهم نصيبه واستحقها الباقون لخضر احدهم واخذ الكل لوترك
 او اخر لخضر ومافان اخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الاثنين كالولم يكن الا شفعان واذا حضر الثالث
 اخذن كل ثلث ما فيه لانه قدر حصته لو اراد اخذ ثلثه ما في بدأ أحدهما قطع جاز كجوز الشفع ان
 ياخذ نصيب احد المشتريين قطعه يسطوا بلنا الصور الى اثنين وسبعين راجع **(قوله)** ولا يشارك القاء
 الخ يعني عنه قوله المار آقا والقواء انه الخ **(قوله)** لظهور غرضه الخ عبارة المتني وشرح الروض وان كان
 الاخذ بالشفعة على الفور لعنده لان له عرضا ظاهر اقل ان ياخذ ما يؤخذ منه ولا ينفذ الا بقدر الان الاصل
 اخذ البعض اذ اراد الثاني فيؤخر ليظهر له ياخذ الثانيان فباخذ نصيبها او لا له **(قوله)** على مامر اي
 في شرح او بمؤجل فالظاهر انه غير اه عرض **(قوله)** او كيلها صطف على اثنين **(قوله)** المتحد
 فالتسعة بالاولى اه سم **(قوله)** اذ العبرة الخ قاعدة العبرة في اتحاد المقدور تعدده بالكيل لاني
 الشفعة والرمق العبرة فيها بالمولك اه عرض **(قوله)** اي الشفعة **(قوله)** بالمعقولة لا العائد
 قول الروض ولو وكل احد الثلاثة شريكه فباع نصيبها مستقلا فخرها الثالث قال في شرحه لان الاعتبار
 بالعائد لا بالمعقولة لمن على ضعيف اه سم وفي المتني ما يوجبها اي الروض وشرحه **(قوله)** وبهذا فارق
 مامر في البيع اذ لا تقرب بالرد على أحد البائعين قط بخلاف رد أحد المشتريين فيه فترق قاطعه اه سم

هذا الوجه اي اخذ الجميع فاذا اراد اخذ قدر حصته قطع ما غير شفع بالنسبة لهذا التقد فلا يفيد عرضا
 المشتري بذلك لا يستحق عرضا ياخذ غير الشفع والرضا بذلك لا يفيد استحقاق الشفعة بل يخرج الاخذ من
 موضوع الشفع وهو الاخذ فوارق الرد بالعيب حيث جاز رد بعض البيع به الرضا بان الرد ليس تملكيا
 جديدا بل هو رجوع الى الملك الاصل بخلاف ما هنا فاعا اداء تملك فليما لا يقال ملاجا لان غاية الاسرانه
 ملكه ملكه لغيره وهو جائز له لا نقول القرض انه لا يوجب ولا نقول بل مجرد تملك بالوجه السابق الذي
 لا يسوغ الا في الاخذ بالشفعة **(قوله)** كالو اراد الشفع الو احد الخ يمكن ان يفرق بان حصته قطعها
 حقه في الاصل ولا كذلك بعض حقه في القيس عليه فليس حقه في الاصل في الاقتصار عليه لا سقاط لبعض
 حقه فيسقط كله كالقرد كما تقدم وقد يوجه ما اعتد السبكي بان حق الشفعة يثبت فخر اذ لا يدخل الرضا
 المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق الا في جميع المحصولات فلهذا حقه الحاضر الآن هذا وفي الباب
 فصل ليس للشفيع تقريق شخص بيع صفقة بتدريضا المشتري او مفهومه الجواز رضا المشتري
 وهو متجه يؤيده ان المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقدر الزرءاء ويؤيده ما تقدم فلو كان الشراء
 بمؤجل انه لو رضى المشتري بذهمة الشفع واخذ في الحال لا اسقط حقه على هذا فيخير الشفع من حيث يتبين
 اخذ الجميع واخذ قدر حصته فان ترك الامر من سقط حقه لكن بخلافه قول الشارح عن السبكي كان الرضة
 كالو اراد الشفع الواحد الخ فان القياس على هذا يدل على انه متفق عليه **(قوله)** فاذا حضر الثالث الخ قال في
 الروض واعلم ان الثاني اخذ الثلث من الاول فان حضر الثالث واخذ نصف ما في يد الاول ولو تملك ما في يد كل
 وكان الثاني قد اخذ النصف استروا ولو تملك الثلث الذي في يد الثاني فله حقه الى ما في يد الاول وقسماته
 بالسوية وهو كالصرح في استتار الحال على هذا فيكون الحاصل الثاني دون الثلث وقد ذكرنا بهامش
 شرح البهجة من كلام الروض اصلها ما في بذلك لم يثبت فخره اه **(قوله)** او كيلها عطف على اثنين
(قوله) المتحد فالتسعة بالاولى **(قوله)** بالمعقولة لا العائد قول الروض ولو وكل احد الثلاثة شريكه فباع
 نصيبها مستقلا فخرها الثالث قال في شرحه لان الاعتبار بالعائد لا بالمعقولة لمن على ضعيف **(قوله)** وبهذا
 فارق مامر في البيع الخ اذ لا تقرب في الرد على أحد البائعين قط بخلاف رد أحد المشتريين فيه فترق

وتصديها بعد المثل هذا
 قلوبا من شخصين من دارين
 صفقة وشقيهما واحده
 اخذ احدهما قسطا والاخر
 ان الصفقة اى طلبها على
 القورى ان تاجر تلك الخبر
 ضعيف فيه وكانه اعتقد
 ختمه واصبره حسنا بخبره
 ولا به خيار ثيب بنفسه لضعف
 الضرر فكان كميال الرد
 بالعيب وقد لا يوجب في
 صور علم اكثر ما من كلامه
 كالبيع بموئل او واحد
 الشريكين غائب وكان
 اشهر بصر ريادة تركهم
 بان خلافه وكالتأخير
 لا انتظار ادراك ذرع
 وحصاده او يعلم قدر
 الثمن او يخلص نصيبه
 المصنوب كما نص عليه
 او لجهله بان له الشفعة
 او بانها على القور وهو عين
 يخفى عليه ذلك وكذا خيار
 شرط لغير مشترى كالتأخير
 الولي او ضوه فانه لا يسقط
 حق المولى (قأذا علم الشفع
 بالمسح فليادر) عقب عليه
 من غير قائل (على العادة)
 فلا يكلف البدار بعد او
 نحوه مما يمد العرف تركه
 تصدير او توابيا وضابط
 ما هنا كأمري في الرد بالعيب
 وذكر كثيره بعض ذلك ثم
 وبعضه هنا يعلم اتحاد
 البابين كما تقرر اى غالبا
 لما ياتي اما اذا لم يقر على
 شفقتهم وان مضى سنون
 نعم باقى في خيار امة
 حقت أنه لا يقبل دعوها

(قوله وتصدعها) ولو اشترياه من اثنين جاز الشفع اخذ بهما ونصفه أو ثلاثة أرباعه أو الجميع ولو
 كان عدوا بين اثنين فكل واحد ما لا يخرق بيع نصف نصيبه مطلقا ومع نصيب صاحبه صفقة فباع كذلك
 فلو بولك افراد نصيب الوكيل بالاخذ بالشفعة عن النصف الباقي له لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة
 للوكيل فهو مملوك على ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشتبى من باع شقصا ثوبا بما عثر يوروش مع
 شره (قوله خبر حنيف) عبارة عميرة لحدث الشفعة كعمل العقال اى تقوت بترك المبادرة كما يقوت البعير
 الشروء عند عمل العقال اذا لم يادر اليه انتهت امره عن (قوله وقد لا يوجب) اى القوروش اه سم (قوله
 في صور) عبارة الخنفي عن صور اه (قوله اكثرهما) فيه ان ما علم من كلامه خمسة قسط الثلاثة الاول
 والخامس التامة المهم الا ان يدعى علم السابق التامة من ذكر نظير ما في الرد بالعيب (قوله من كلامه)
 اى سا بقا ولا حقا (قوله او واحد) اى او الحال ان ادخل (قوله لا انتظار ادراك ذرع) اى كله
 قوادرك يستعملون بعض لا يكتفوا غلما ادرك ما فيه من الشفعة امره عن (قوله او يخلص الخ) او الارجح
 ان علمه ان كون النصب غنرا اذ لا يقدر على زعمه الا بشفقة اه هابزه (قوله او يخلص نصيبه المصنوب)
 ما الحكما في انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من اخذ الحصة الميعة بالشفعة وتصره لغيره ان دام النصب
 في نصيبه امره عن وقد قال ان مصلحة الشفع قد تصير في اجتماع النصيبين في يده فقط ورجوع حصته الى
 يده ليس يتحقق (قوله كاص عليه في البريلى) قال وان كان في يد رجل شقص من دار فنصب على نصيبه
 ثم باع الاخر نصيبه ثم رجع اليه فله الشفعة ساعة رجوعه اليه قوله بالقبلى اه معنى (قوله وكنتأخير
 الولي او ضوه) اى المصلحة في الاخذ فلولى الاخذ بعد تأخير اه والولى الاخذ اذا كل قبل اخذ الولي
 ولا يمنع من ذلك تأخير الولي وان لم يعترف بالتأخير لان الحق لغيره فلا يسقط تأخير مو تصديره اما اذا
 كانت المصلحة في الترك فيستحق اخذ الولي ولو فور فضلا عن السقوط بالتأخير ويتدفعوه بل لا يضار
 بنصه وعدمه لا مشاع الاخذ عليه مطلقا لكونه بخلاف المصلحة لترك الولي الاخذ او غاوا الحال بما ذكر
 اى ان المصلحة في الترك امتنع على المولى الاخذ بعد كاله مر اه سم على حج قوله امتنع اى يجرم تملكه
 لصادقه ولا ينفذ امره عن (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكرى في كده ويجه منه في
 الشفعة المتعلقة بالمسجد بيت المال سم على حج اى فلو ترك متولى المسجد او بيت المال الاخذ او ضاع
 لم يكن مستقلا ثبوت الشفعة فله الاخذ بعد ذلك لان سبق المعنونه اذ لا حق له فيه ولو لم ياخذهم عز لو تولى
 غيره كان لغيره الاخذ ولو كانت المصلحة في الترك فضا امتنع عليه غير اه الاخذ بعد ذلك لسقوطها
 بانتفاء المصلحة وقت البيع امره عن (قوله عقب عليه) اى قوله نعم في المنفى الا قوله وضابطه لو ذكر الخ والى
 الكتاب في التبا بالاقوله لان تسلط الى لان الاضداد قوله في غير العدل عند قوله اى اسالة الى ولان له
 غرضه (قوله كما مر الخ) خبره وضابط الخ (قوله وذكر) اى المصنف (قوله بعض ذلك) اى ما لا يمد العرف
 تركه الخ (قوله كما تقرر) اى بقوله وضابط الخ (قوله باقيا) اى في شرح لعل خفي الاظهر من قوله
 تأمله (قوله وقد لا يوجب) اى القوروش وكالتأخير لا انتظار ادراك الذرع وحصاده قال في الروض جواز
 التأخير الى جذاذا التمر اى فيما لو كان في الشقص سجرة عليه ثمرة لا يستحق بالشفعة جهان اه والارجح كما
 قال اقرشى الملع والعرف مكان الاتضاع مع بقا التمرة شره (قوله او يخلص نصيبه المصنوب الخ)
 عبارة قمرش الروض عن خلاص الشقص المبيع اذا كان منصوبا نص عليه في البريلى اه (قوله وكنتأخير
 الولي او ضوه) اى والمصلحة في الاخذ فلولى الاخذ بعد تأخير اه والولى الاخذ اذا كل قبل اخذ الولي
 ولا يمنع تأخير الولي وان لم يعترف بالتأخير لان الحق لغيره فلا يسقط تأخير مو تصديره اما اذا كانت المصلحة
 في الترك فيستحق اخذ الولي ولو فور فضلا عن السقوط بالتأخير ويتدفعوه بل لا اعتبار بغيره وعدمه
 لا مشاع الاخذ عليه مطلقا لكونه بخلاف المصلحة لترك الولي الاخذ او غاوا الحال بما ذكر اى ان المصلحة في
 الترك فيستحق على المولى الاخذ بعد كاله مر (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكرى في كده ويجه منه له

(ولو اخر الطلب وقالم)
اصدق الخبر لم يضر ان اخبره
عدلان) او رجل وامرأتان
بصفة العدالة لانه كان من
حقه ان يستد ذلك نعم
الوجه تصديق في الجمل
يعد التماس ان امكن خفاء
ذلك عليه ولو كانا عدلين
عنده لا عند الحاكم عن
على ما قاله السبكي لكن نظر
فيه غير مولو اخبر مستوران
عن كائنه شارب وكذا
تفق الاصح ولو امانة له
اخبار (ويعد ان اخبره من
لا يقبل خبره) لطوره خلاف
من يقبل كعدد التواتر
ولو كفار انهم اول من
المدلين لاداة خبرهم العلم
هذا كله ظاهرا اما باطنا
فالبرق في غير العدل عنده
من يقع في نفسه صدقه
وكذبه (ولو اخبر بالبحر
بالق) او جنس او نوع او
وصف او ان الميع قدره
كذا او ان البيع من فلان
او ان البائع اثنان او واحد
(فترك) الاخذ (فبان
بخصامة) او غير الجنس او
النوع او الوصف او القدر
الذي اخبر به او ان البيع
من غير فلان او ان البائع
اكثر او اقل ما اخبر به
(في حقه) لانه انما تركه
لفرض بان خلاصه لم يتركه
وغيته (وبان باكثر)
من الق (بطل) حقه لانه
اذا لم يرغب فيه بالاقل
في الاكثر اولي وكذا لو

اي من غير مشقة لاحتمل مائة فما يظهر اه سم (قوله صدق) اي الضيق لان الظاهر صحة الاغلو
اقاميتين فالوجه عدم بينة الضيق لانها مبنية ومجاز زيادة على بالقور شريرو اه مجري (قوله او
رجل) الى قوله ولو كانا في الغنى (قوله ولو كانا عدلين) (الخ) ولو قال اخبرني رجلان وليسا عدلين عندي هما
عدلان لم تبطل شفعته لان قوله محتمل نهاية ومتفق قال عرش قوله وما عدلان اي الحال انهما عدلان في
نفس الاسراء (قوله لا عند الحاكم) اي مخالفته مذنب الضيق مثلا ويبقى ان مثل ذلك عكسه لعدم
الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بذهب الحاكم لا بتأويل الرغ الى الحاكم فخرج عن ظن البيع او تحقوله
يوجد احدهما عنده اه عرش (قوله على ما قاله السبكي) وهو الوجه اه نهاية (قوله كائنه شارب)
عبارة التبايع يوم قاله ان المقتربا والوجه جعل كلام السبكي على ما اذالم يقع في قلبه صدقهما وباني
نظيره فيما يبدى في اخبار مستورين ولا ينافي الاول قول المصنف لم يضر ان اخبره عدلان اذا ما نفا
اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم اه قال عرش قوله على ما اذا لم يقع الخ اورده على انه بعد كونهما عدلين
عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بان مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع
خطا او نحو من ضرورة عدم الاخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد كذب والكذبة الواحدة لا تقدر لا توجب
فسقا فلا تاتي العدالة قوله اذا ما نفا الخ اي قول السبكي اي وما نفا كما اذا كانا عدلين عنده وعند غيره
اه اي عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اي خبر التمتع بقبول نهاية يتوقف قول المتن (من لا يقبل خبره)
كسبي وفاق يتوقف معنى (قوله بخلاف من قيل الخ) عبارة الغنى والنهاية هذا اذ لم يبلغ المخبرون
الشفيع حد التواتر فان بلغوا ولو شيئا فاسقا او كفارا بطل حقه اه (قوله في غير العدل عنده)
الاول اسقاطه كافي للنهاية (قوله وكذبه) الراوي يعني او (قوله او جنس) الى قوله وكذا لو باع في الغنى
الآخر اه اي اصابة القول ولا نه (قول المتن وان بان باكثر الخ) وكذا لو اخبر ببيع جميعه بالقبض بان انه
بايع بعضه بالق اه معنى (قوله وكذا لو اخبر ببيع الخ) بخلاف عكسه اه سم قول المتن (ولو لقي
المشتري الخ) ولو لقي الضيق المشتري في غير بلد الشقص فاخر الخ اذ حال المورد الى بلد الشقص بطلت
لاستثناء الاخذ من المحذور عند الشقص يتوقف معنى واسئ قول المتن (فصل عليه) اي او ساله عن الثمن

لاحتتمل مائة فيما يظهر (قوله عن على ما قاله السبكي) احدهم ويرى شكل عليه امران الاول قول المصنف
لم يضر ان اخبره عدلان فانهما قد اخبره عدلان عندهم الثاني ما فشرح الروض عن الماوردي انه لو اخبره
غير مقبول الرواية كفاست وصدقه سقطت شفعته وغير العدلين عند الحاكم لا يتقصان عن الفاسق فان
حل هذا اعني ما قاله السبكي على ما اذالم انهما غير عدلين عند الحاكم لم يصدقهما اندفع الامر انما الثاني
فخرجوا التصديق في مسئلة الفاسق لا ما وزيادة العدالة لانه لا اثر لما عديم وجودهما عند الحاكم اما
الاول فمرض ما قاله المصنف فيما اذا كانا عدلين عند الحاكم الفرق انه بمرحما احتاج الى اثبات الشراء عند
الحاكم وذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكان معذورا في عدم تمويه على اخبارهما وقوله ولو اخبره
مستوران عنده بشكل بمسئلة تصديق غير مقبول الرواية كالفاسق المذكورة الا ان يصور هذا ما اذالم
يصدقها فيلتزم (فروع) قال في التنبه وان طلب اي الضيق الشفعة واعوزه الثمن بطلت شفعته وان
قال بغيري وكذا ان بطلت شفعته ان قال صالحني عن الشفعة على مال او اخذ الشقص بموض مستحق فقد
قبل تبطل شفعته وقيل لا تبطل وان دل في البيع او ضمن الثمن او قال استر فلا طائل اي بالشفعة لم تبطل
شفعته وان توكل في شرائه لم تسقط شفعته وان توكل في بيعه سقطت وقيل لا تسقط اه قال الاسنوي في
تصحيحه عدم اي او الاصح عدم بطلان الشفعة اذا قال الضيق بكم الثمن او طلب واعوزه لكن للحاكم
اطلاعه عند الاعراز او انه اذا قال صالحني عن الشفعة على مال او اخذ الشقص بموض مستحق لم تبطل شفعته
وبطلانها اذا صالح عن على مال علما فساد المصلحة الى ان قال لان توكل في بيعه اي لا تبطل اه (قوله
وكذا لو اخبر ببيع الخ) بخلاف عكسه

في معنى الوارث (قوله هي بمعنى الوارث) عبارة الجبري أو سلم عليه وبارك له
 صفتهم وسأله من الثمن كاصرح به في حاشي شرح الروض خلافا لما يرويه ظاهر تعبد المصنف كغيره
 بأبو شير وبى يمكن أن تكون أوفى كلامه لغة فلو جازعوا في شمل ما ذكره (قوله أو شتمته) أو هنا
 للتخيير في التقدير والتبويح في التعمير وأقصر التباين في المعنى على حقه (قوله لأن السلام قبل الكلام سنة)
 يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يكن السلام به أه سم على صرح وهو واضح أنه ع ح عبارة الجبري قوله
 سلم عليه أي كان يشرع عليه السلام أخذ من الله والأكفا في بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد
 المشتري بعض حاجته أو يجمع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شحاتم وقلوبه أنه وبني تنبيه ذلك بما
 إذا كان عالما بالحكم فإن كان جاهلا لم يطل حقه بذلك سيما إن كان من يخفى عليه ذلك قول المتن (ولو باع
 الشئ حصة) أو أخرجها عن ملكه بغير بيع كية مغفروها في روض قول المتن (جاهلا بالصفة) أي أو
 بالبيع أو غفروها بالصفة أه منى (قوله لو الاسباب) وهو الشرك (قوله بخلاف بيع البعض) أي جاهلا
 فلا كاف في زيادة الرخصة لمزج مع بقا الشرك ولو زال البعض فها كان مآل الشئ وعليه دين قبل الأخذ
 ببيع بعض حصة في دينه جبر على الوارث وبقي باقيها كأنه الشئ كما قاله ابن الرقة لاعتناء تخيل المغف
 منه منى وشرح الروض وفي ع ح يمد ك ذلك عن سم عن شرح الروض وقوله كأنه أي لو ارت
 الشئ أخذ الجميع بالصفة أه (قوله كالو ضاع) في هذا التيسر وقته (قوله وكذا الخ) خلافا لاطلاق
 المتن (قوله وكذا الوارث) أي حصة (بشرط الخيار) أي ولو جاهلا ببيع الشرك لما طل ما شارح أه
 ع ح (قوله حيث انتقل الملك حقه) أي بأن شرط الخيار للشئ منه قطع سم وع ح (عامته) لا يصح
 الصلح عن الشئ بمال كالدرايب وبطل شئته إن علم بفساده فإن صالحه عنها في الكل على أخذ البعض
 بطل الصلح لأن الشئ لا يحتاج لبعض وكذا الشئ إن علم بطلانه وإلا فلا يجزم به في الآثار
 والمفسد الأخذ بالصفة والعفو عنها ولا تراحم المشتري الغرماء بل يرق ثمن مشتراه في ذمة الشئ إلى
 أن يورثه أي المشتري الرجوع في مشتراه أن جعل فليسو للعامل في القراض أخذا فان لم يأخذ ما جاز
 له الأخذ أخذوا عضو الشئ قبل البيع وشرط الخيار وضمان المهددة للشئ لا يسقط كل منها شئته
 وإن باع شركه الميت فوارثه أن يشفع لاولي الأهل لأنه لا يتيقن وجوده وإن وجب الشئ للميت
 وورثها الأهل آخرت لأفضاله فليس لولي الأخذ قبل الانفصال لذلك لو تولك الشئ في بيع الشخص
 لم تبطل شئته في الأصل مغفروها وفي الأول الروض مع شرحه ولو باع الورثة في الدين بعض دار
 الميت لم ينفخوا وإن كانوا شركاءه فيها لهم إذا ملكوها كان البيع جرم من ملكهم فلا يأخذ ما خرج
 من ملكه بما بقي منه فالمراد أن كلامهم لا يأخذ ما خرج عن ملكه بما بقي من ملكه وأما أخذ كل منهم
 نصيب الباقي بالصفة فلا مانع منه أه وفي الأول أيضا زيادة بسط في أخذ حامل القراض راجعه

(كتاب القراض)

(قوله من القرض) أي مشتق منه وهو قول المتن فلا يجوز في النهاية (قوله لأن للمالك الخ) أي وإما سمي
 المعنى الشرعي بذلك لأن الخ (قوله قلعه) أي للعامل (قوله ومن الربح) أي قطعة منه (قوله هو الأصل فيه)
 أي في جوازه (قوله قبل أن يزوجه الخ) وتزوجها وهي بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث
 سنين على الأصح وهي بنت خمس وستين سنة برماوى أه بجبري (قوله واقتلت) أي أرسلت وقد رده عليه
 (قوله لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يكن السلام به وهو واضح (قوله)
 بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض فها كان مآل الشئ وعليه دين قبل الأخذ
 ببيع بعض حصة في دينه جبر على الوارث وبقي باقيها قاله في الطلب أن له الشئ
 لا لتفاته تخيل المغفومة أه (قوله حيث انتقل الملك حقه) أي بأن شرط الخيار للشئ منه قطع وانه أعلم

(كتاب القراض)

المشتري
 (كتاب القراض)
 من القرض أي الضلع لأن
 المالك قطع لقطعة من ماله
 ليصرف فيها ومن الربح
 والأصل فيه الإجماع
 وروى أبو نعيم وغيره أنه
 من شرطه ضارب الخديجة
 رضي الله عنها قبل أن
 يتزوجها بنحو شهرين
 وستة أذ ذاك نحو خمس
 وعشرين سنة بما لها إلى
 بصري الشام واقتنته

بعض غام مع جهالة
العرض ولذا التصديق
اكثر الاحكام كان تحية
ذلك قد عينا عليه وكان
عكسهم لذلك انما هو لاكثر
واشهر وايضا في نفسه
الاجارة ايضا في الزوم
والثابت في سطره يتبعها
اشعارا بما فيها من السنين
وهو رخصة لخروجها من
قياس الاجارات كما انها
كذلك لخروجها عن بيع
ما لم يعلق (القرض) وهو
لغة فعل المجاز (والضاربة)
وهو لغة اهل العراق لان
كلا ضرب بسهم من الزوج
ولان في سفر او موسى
عربا اي موضوعها
الشري هو المقتد المشتمل
على توكل المالك الاخر
وعلى (ان يدفع اليه مالا
ليخرج فيه الرب مشترك)
بينهما خرج يدفع مقارنته
على دين عليه او على غيره
وقوله مع هذا وقارنتك
على غنموا اشتريتك او اصطد
بها فلا يصح فهم صح البيع
وله اجرة التل وكذا العمل
ان عمل والصيفي الاخرية
للعامل وعليه اجرة الشبكة
التي لم يملكها كالنصوبة
ويذكر الرب الوكيل
والعبد المأثور وان كانت
عاقدا وعمل وروح مالم
وصيغو ستم كلها ككثر
شروطها من كلامه

ما في السرايا استاجر به فلو صير ملك الجواب بعدد الذي اقصوا ان من غير بالاستحجار تسع مضبوطة
عن الجبلة اه عمن قوله (مفسرة) بفتح السين وخيا قال السيد على ما اقص على روافد جمعية انه في الى البنة
وقال بعضهم ان مذكر في الصاير الظاهر اما قبل البحتل اما ارسلته ليكون مساو فالمرتجى من
للمعاق برماي اصبحت موقوفة قال بعضهم هو الرمان الخ في حواشي الشفاء عمن قوله (وقوله) (وبعد الدليل)
اي الدلالة (في) اي العبدية قوله انه (في) حكمه (الخ) وقد قيل ايضا ان لم يصفه (في) رد عليها
ما اعده منافع مقابل ذلك انه رشيد وقد رد على كل من تزعم ان له لاحكام قبل الشرع (قوله) (مقررا)
له اي ميثاقه (وقوله) (وهو) اي القراض (اه عمن عبارة المتى والاصل هذا الاجماع والقياس على
المساقاة لانها انما جازت لما جتمع من حيث ان حاك التخل قد لا يصح تمهدها او لا يضرغ له ومن يحسن
العمل قد لا يملك ما يصل فيه هذا المتى موجود في القراض اه (قوله) (وقوله) (في) كونه مقبلا
المساقاة عمن قوله (لما كثر الخ) اولها كالدليل هو مذكر بعد الدلول اه سم (قوله) (ايضا) اي
كالاستدلال السابق (قوله) (في) اي المساقاة (وقوله) (ايضا) اي كسبها لقراض في جهالة العرض
والعمل اه عمن (قوله) (وهو) اي القراض (رخصة) فان قلت الرخصة هي الحكم المثنى اليه السهل لغير
مع قيام السبب الحكم الاصل ولم يثنى القراض من المنع الى الجواز بل هو جواز من لول الامر قلت المراد
بالتقدير في القرض ما يصل الخروج مما يخصه فواصل الشرع كما كنا وقد اشار اليه بقوله لخروجه اه
عمن (قوله) (كالتا) اي المساقاة كذلك اي رخصة عبارة للمتى كخرجه المساقاة عن بيع ما لم يعلق
والخروج مع الدين بالدين والرايا عن بيع للزانية اه قول المتى (والضاربة) اي المقارضة وهي
المساواة لتساويها في الربح على واسفوناية اي في اصله وان تفاوت بمقداره عمن قوله (لان كلام) اي
سمي المتى الشرعي بالضاربة لان كلام المالك هو العامل (قوله) (يخر بيسهم) اي بحاسب بسهم اه عمن
(قوله) (اي موضوعها) اي موضع الضاربة (قوله) (العقد المشتمل الخ) وفي التفسير البنداق دون التفسير
بالتوكل اشارة الى انه ليس توكلنا اذ يخر بيسهم القراض القبول بخلاف التوكل اه عمن (قوله)
المشتمل على توكل المالك اي المختص لكل من التوكل والدفع اه عمن (قوله) (مقارنته على دين الخ) او
على مصة كسفي دارنا يومتني كان قال قارنتك على مصة هذه الدار تسكن فيها التبر وما يصل بيتا
رشيد وبقوله تسكن الخ عبارة للجبري عن شيخه تاجر مأمدة بعد اخرى ويكون الواجب على اجرة التل
ينال هو اي احسن (قوله) (على دين عليه) اي على الصل اي لان بين في المجلس لقوله الاتي نعم لو قارض على
الص الخ فيراد بالدفع في المثل الدفع ولو بعد المقدوم على الا اكتشافه بالدفع بعد المقدم ايا في شرح
وسلما الخ من قوله وليس المراد الخ اسم عبارة عمن قوله لم اوعى دين عليه على العامل ظاهره ولو
عينه العامل في المجلس وحيح ما عاقبته اه (قوله) (وقوله) (لبيع الخ) عطف على مقارنته الخ (قوله) (واشتر الخ) اي
وقوله واشتر الخ اه عمن (قوله) (وله اجرة التل الخ) اي له اجرة مثل البيع قط ان لم يعمل واجرته مثل
اليوم والقراض ان عمل (قوله) (التي لم يملكها) اي بان اشتراها بين مال المالك وبمدة نفسه وقصد المالك
وقول عمن اي بان اشتراها في ذمته بقصد نفسه وإن دفعه درهم المالك عن نمسا بعد اه تفسير للنبي
(قوله) (ويذكر الرب) اي مخرج به (قوله) (وعمل وروح) المراد سكونه تهمار كين اه لا بد من ذكر ما يوجد
ما حية القراض قد دفع ما قبل ان العمل والروح ما يوجد بعد القيد قد قارض ولا يوجد عمل وروح
اه عمن (قوله) (لا يبيع) اي لا مائة جمع فيجوز كون بعضه درهم وبعضه دنائير اه عمن (قوله) (خالصة)

(قوله) (وكان عكسهم بذلك الخ) قد يوجهها كالدليل لا تعميم عليها والدليل يذكر بعد الدلول فذكر ما
بعد كاقامة الدليل بعد ذكر الدلول (قوله) (مقارنته على دين عليه) اي على العامل الان تعيين في المجلس بدليل
قوله الاتي نعم لو قارضه على نفسه مالا في ذمته ثم عيها في المجلس جاز الخ لكن لا يصدق قوله يدفع
الان يقال ان مع التمين في المجلس في حكم المدفوع او قال سياق التدين ببعض المالك لغى المجلس

(ويشترط لصحة كون المال دراهم) اي ما مائة خلو لا يجمع (دنائير خالصة) باجماع الصحابة ولا يعتقد رطل لعدم انضاط العمل لعملة

لفظة خاصة في أصله من المتن والمعنى والنهاية والحل من الشرح أم سيد عمر (قوله والوثوق الخ) عطف على انضباط شمس اه (قوله وهو) أي ما يروج غالباً (قوله ثمن الاشياء) أي الثمن الذي تقدر به الاشياء غالباً اه حش (قوله ويجوز عليه) أي قد اقتراض على التقدير المضروب (قوله وإن ابطاله السلطان) أي ولو في ناحية لا يتعامل بها اه شرح البهجة (قوله ونظريه الاذرع الخ) استظهر المعنى (قوله عند المعاملة) عبارة التباين في المعنى عند المعاملة اه (قوله يفسر الاستبدال به) أي وإن رخص بسبب ابطال السلطان له جدا اه حش (قوله وهو ذهب) أي قوله وإن أمكن عليه في المعنى لا قوله وسبائك وقوله أو استهلك قوله أو قيل يجوز إلى أو قيل أو قوله ولو قارضه على التصرف في النهاية الاخره وأستهلك قوله ولا على القف (قوله وهو ذهب اوفضة) تفسير مراد لا يان للبنى الحقيقي لما يأتي انا (قوله تغليب) أي أو القرض عليه ما قدم في القرض عليه ومن ذكر الدرهم أو ما قول الشهاب بن قاسم لا ضرورة إلى حل العبارة على ما قبل التصديق يحتاج إلى التغليب أم يقال عليه ليس من شرط التغليب الضرورة بل يمكن في اراده قيام القرضية عليه الباحث عليه الاختصار وهذا أولى مما في حاشية الشيخ اه ويشد أي من قول حش حله على ذلك أي التغليب جعل حكم القرض مستغداً بالمطروق اه (قوله أو قيل يجوز عليه الخ) اعتمد مر اه سم عبارة النهاية نعم إن استهلك غشها جاز القدر عليه كما يحرم به الجرجاني اه وكذا اعتمد شرح المنهج والبهجة قال حش قوله مر نعم إن استهلك أي يان يكون بحيث لا يحصل منه شيء بالعرض على التار هو مفهومه ما نه أن تحصل من شيء بالعرض على التار لم يصح وإن لم يميز التماس مثلاً عن القرض عليه قال مر الموجد عصر الان لا يصح اقتراض عليها لا يحصل من الغش قدره من بئران وفيه نظرو الذي بنى الصغير أو بالمستهلك عدم تميز التماس على القرض مثلاً وراي العين اه (قوله أو قيل ان راج) هذا ما قبل قوله وان راج فهو قول في اصل المشوش وإن لم يستهلك ويشد أي حش قول المتن (وعروض) أي ولو قرضا اه معني (قوله لمار) أي بقوله باجماع الصحابة الخ (قوله قدره) أي عرض اه اوان (قوله فلا يجوز الخ) وغاؤه قد راس مال المال بان القراض قد يفسخ ويجوز بيعه رأس المال والبيع بخلاف السلم فهو روثاً يقرضه ويقرضه بزيادة قوله أو الجنس أو الصفة كافي المعنى (قوله ولو علم جسه الخ) بالولي من التعامل بالصفة المقصورة فلا يصح اقتراض عليها لأن صفة القرض وإن علبت إلا أن مقدار القرض مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدر متناه معلوم القدر ورتنا قال ظاهر عدم الصحة لانه حين الرد وإن أحضر قدره وزنا لكن الفرض يختلف بقاوت القرضة وكثرة اه حش وقوله قال ظاهر عدم الصحة في وقت قوله لانه الخ ظاهر المنع (قوله يجوز القدر) حق الصريح على ما قبله اما سقوط لفظة القدر كافي النهاية أو زيادة قوله أو الجنس أو الصفة كافي المعنى (قوله ولو علم جسه الخ) كذا وشرح المنهج لكن في شرح البهجة عقب ذكر مسئلة الشرح الصغير مانعه ومثله يأتي في يجوز القدر بل أولى قول النظم كثيره معين أي ولو في المجلس اه سم (قوله أو قدره) قد يقال لا موقع للباقة في هذا مع التبرير نافي لان من لازم العلم بالقدر لأن قال الباقية قوله ولو الخ متعلقة أيضاً بقوله فلا يجوز على قد يجوز فيكون قوله أو قدره باعتبار هذا اه سم وعبارة التباين في المعنى عن الاشكال قائماً

وبالضرورة أنه بدنه للما لم يقدح فيه اذ الدفع ولو بعد القدر فلا يرد ذلك وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد القدر ما يأتي في شرحه وسلباً إلى العامل من قوله ليس المراد الخ (قوله والوثوق) عطف على انضباط شمس (قوله وتسمية القرض تبرا) تغليب لا ضرورة إلى حل العبارة على ما قبل التصديق يحتاج إلى التغليب (قوله وإن راج) اعتمد مر (قوله أو قيل يجوز عليه الخ) اعتمد مر (قوله وقيل إن راج الخ) الصحيح خلاصه (قوله ولو علم الخ) اعتمد مر (قوله ولو علم جسه أو قدره أو صفة) قال في شرح المنهج على الاشياء المطلوب اه لكن في شرح البهجة ذكر مسئلة الشرح الصغير ثم قال ومثله يأتي في يجوز القدر بل أولى قول النظم كثيره معين أي ولو في المجلس اه (قوله أو قدره) قد يقال لا موقع للباقة فهذا مع

والوثوق بالرجح مجرد الحاجة فأخص بما يروج غالباً وهو التقدير المضروب لانه ثمن الاشياء ويجوز عليه وإن ابطاله السلطان كما عت به الرقة ونظريه لما لا ذري إذا عوجده أو خيف عوجده عند المعاملة ويجب بأن الغالب مع ذلك يفسر الاستبدال به فلا يجوز على تب) وهو ذهب اوفضة لم يضرب سواء القرضة وغيره أو تسمية القرض تبرا تغليب (وحل) وسبائك لا اختلاف فيهما (ومنفوش) وإن راج وعلم قدر غشه واستهلك وجاز التعامل به أو قيل يجوز عليه إن استهلك غشه وجزم به الجرجاني وقيل إن راج واقتضى كلامهما في الشركة تصحيحاً واختاره السكوي وغيره (وعروض) منزلة أو متقومة للمار (و) كره (مما وما) قدره وجسمه صفة فلا يجوز على قد يجوز إن أمكن عليه حالاً ولا على الصولو علم جسه أو قدره أو صفة في المجلس

ولو قارضه على القرض من قد
كذا ثم عينها في المجلس صح
فان قلت ظاهر قولهم عن
الشرح الصغير وغيره
قارضه على درهم فربما عينه
ثم عينها في المجلس صح خلافا
للغيرى انه لا يحتاج لقوله
من قد كذا فقلت بل لا بد منه
بدليل فليعلم الصحة
بالتقاس على ما في الصرف
والسلم والذي فيما ان
الالف معلومة القدر
والصفة ولو قارضه على
صرعة عينها بالوصف جائزة
عن المجلس صح على ما رجحه
السبكي انه لا يشترط ما
الرؤية لانه توكيل وهو
متجه واطلاق الماوردى
منه في الغائب يحمل
على فائب مجهول بعض
صفاة على ان ما يضمنه انه
جبل ذلك كله للنع في الدين
وقد صرحوا بصحة في الدين
على العامل كما يأتي (ميتا)
فيتمتع على منفعة ودين له
في ذمة الغير وعلى احدى
الصرتين نعم لو قارضه
على القدر ثم مالا في ذمة
ثم عينها في المجلس وقضها
المالك جاز خلافا لجمع
كالصرف والسلم بخلاف
ما في ذمة الغير فانه لا يصح
مطلقا كما هو ظاهر كلامهم
لانه غير قادر عليه حالة
العقد وقت الصفة باطله
من اصلها ولم ينظر لتعيينه
في المجلس ولا ينافيه قول
شيخنا يصح القراض

أستطع قول الشارح ولا على القرض كما مر (قوله ولو قارضه) إلى القرض من متعلقات شرط التمين فكان
المتاسب ان يؤخره ويدكره فشرح معناها في التهاقوي المتي (قوله انه لا يحتاج) خبر قوله ظاهر قولهم
الح قول ظاهر اقتصار النهاية والمختار في التهاقوي والروضة والهيبة على ما صرحه الشرح
الصغير عدم الاحتياج لقوله من قد كذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) اقر المتي وشرحا الروضة
والهيبة (قوله يضمنه) اي اطلاق الماوردى (قوله جعل ذلك) اي التهاقوي الغائب (قوله كما يأتي)
أي في قوله نعم اه سم (قوله فيتمتع) إلى قوله خلافا في النهاية لإقره وقضها المالك قال عرش
قوله من في ذمة أي المالك مفهومها إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقضه
المالك ولو اوفى كلام صح انه إذا قارضه على دين في ذمة العامل وعينه في المجلس وقضه المالك صح عبارة
الترشيدي قوله من في ذمة أي المالك كما يعلم من سوابق كلامه وهو مخالف في هذا القضاة بنح فليراجع
وليحذر اه اقول اطلاق النهاية عدم الصحة على ما في ذمة غير المالك موافق لما في الروضة وشرح جرحه
المتجه والفرق والافراد والمختار عبارة الفرود والافراد والمختار ولا يصح على دين ولو في ذمة العامل
لان الدين لا يما يتعين بالتقضي بل لو قال لغيره اعزل قدر حتى من مالك فله أي ولم يقضه ثم قال فزنته
عليه يصح لا تعلم ملكه أي ما عر له بغير قبض اه بل عبارة المتي في شرح ترميز القراض ولا يصح على
دين سواء كان على العامل أم غيره ثم في شرح معناها لا يجوز على ما في ذمة أو ذمة غيره كما في الحرور وغيره ولا
على احدى الصرتين لعدم التمين اه صرح في مخالفة الشارح وعدم الصحة بما في ذمة العامل مطلقا واه اظم
(قوله وقضها المالك) بهذا يدل على أن قوله في ذمة أي ذمة العامل ويدل عليه ايضا قوله السابق آ فاعل
العامل كما يأتي وأما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك ففيها قوله السابق ولو قارضه على القرض من قد
الخ اه سم اقول صريح صنيع التهاقوي المتي وغيره ان مسألة المقارضة المذكورة قضاة بين المسئلة التي
ذكره (١) تناقضه نعم لو قارضه الخ وقوله وقضها المالك زاده الشارح بناء على ما فهمه من رجوع
صير ذمة في عبارة الشرح الصغير إلى العامل وان غير الشارح رجحه إلى المالك كما مر لكن قضية مسألة
المقارضة السابقة المتفرقة عن الشرح الصغير الذي اعتمدها المجامعة قضية قول الشارح الا في نعم ان عين
الخ فوجدت اعتمده النهاية والفرور وشرح المنهج وكذا ابن المير في غير روضه صحة المقارضة هنا لوجود
التمين والقض في المجلس هنا ايضا وقد تقدم عن الفرور ان قول العظم كغيره معين أي ولو في المجلس اه
واقطع (قوله جاز) أي يفرضه للعامل بلا تجديد عقده عرش (قوله مطلقا) أي وإن عينه في المجلس وقضه
المالك فيحتاج إلى تجديد عقد عليه بدمتيمته وقض المالك اه عرش (قوله لانه غير قادر) أي العامل
(عليه) أي على تحصيل ما في ذمة الغير أي بخلاف ما في ذمة نفسه فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه
عرش (قوله ولو لا ينافيه) أي عدم الصحة بما في ذمة الغير (قوله قول شيخنا الخ) عبارة الاسو والمتي ويصح
قراضه على الوديعة المودع وكذا المنصوب مع غايته لتعيينه في ذمة العامل بخلاف ما في الذمقة انما
يتعين بالتقضي ويبرر العامل بأقباضه للمنصوب الباق له منه أي ضمان الغصب لانه اقضه به بان
ما كوز التصحيد به وما يقضه من الاعراض يكون امانة يده لا تعلم بوجده فيه مضمن وكلامه يشمل
التعبد بالقول لان من لازمه العلم بالتقدير لأن قال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة ايضا بقوله فلا يجوز على قد
مجهول التقدير فيكون قوله او قدره باعتبار هذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) اقر شيخ الاسلام في شرح
الهيبة ما رجحه السبكي ونظر فيما قاله الماوردى لكن مع ذلك قال في المسألة ما نصو ظاهره انه لا يأتي هنا
ما مر في القراض من الاكتماء بالرؤية والتمين في مجلس العقد اه (قوله كما يأتي) أي في قوله نعم الخ
(قوله وقضها المالك) بهذا يدل على أن قوله في ذمة أي ذمة العامل ويدل عليه ايضا قوله السابق انما على
العامل كما يأتي اه وأما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك ففيها قوله السابق ولو قارضه على القرض من

لم يكن الحق منصوصا عليه ولا محققا فيكون ربح الربح بينهما محلا بالشرط هنا يقتضي (قوله منهما) أي
الجنون الثوب (قوله) ونازع فيه الأذري (الخ) عبارة التنازع والمنازعة ونظر فيه الأذري بأن الربح لم يضمن
تصرف العامل وهذا الوجه ثم قال لا بد من كلام القاضي وفي البحر نحو قوله ظاهر ظاهر بل ولو قال على أن
تشتري حصة وتبيها في الحال فانه لا يصح اه وفي سم من اه قرأته يتجه ان يسبب عدم الصحة
التشديد بالحال قد لا يحصل الربح فان اطلق انهم الصحة إذ غاية الامر اتعبدت به بنوع خاص وذلك لا يضر
اه قال الرشدي قوله مر بأن الربح الحسبوا بان كان الربح الخ ليوافق ما في الأذري (اه) (قوله لا يصح)
وظاهر انه لو قال يشتري بطل عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو واخر باختياره إلى ارتقاع السعر لم يضر
سم ورشدي قول المتن (شرأ) بالمعنى هنا يقتضي قول المتن (أو معاملة شخص) ولو قال من على أن
يسافر الصيار فقبلت يتبين عمل بالشرط قصد المصارف مع غيرهم أو لأن المقصود ان يكون تصرفه
صرفا لا مع قوم باعينهم وجهان أو جهتها تانيها اه نهاية وقال المتن وذكره سم عن شرح الروض
أو جهتها الأولان ذكر ذلك على وجه الاشتراط الأول الثاني اه قول المتن (أو معاملة شخص) ظاهر هو ان
جرت العادة بحصول الربح بمعاملة وطيه فظهر الفرق بينه وبين الأشخاص الميتين سهولة المعاملة مع
الأشخاص أكثر منافع الواحد لا احتمال قيامه به فيوت للمعاملة منه اه عرش (قوله) لأن في ذلك
تضييقا (قوله) ولو نهاه عن هذه الأمور مع تمكنه من شراء هذه السلعة والشراء الربح من غير مقتضى
ونهاية (قوله) وفي الحاوي يضر (الخ) عبارة المتن وفي الحاوي يضر تعيين الحانوت دون السوق لأن السوق
كان نوع العام والحانوت كالعرض المعلن اه (قوله) ولا يضر تعيين (الخ) عرش قول المتن أو نوع يضر
وجوده (قوله) بأن نوع منافع الخ بوجه الاستلزام عين كاف سائر التصرفات المستفادة بان ذلك لا يضر
في القول بقاؤه ما ليس من المنسوج لا الا كسوة ونحوه كالسبط محلا بالعرف هنا يقتضي ويوضح مع
شرحه (قوله كسنة) بأن قال فارتكبت اه رشدي (قوله) وان ذكره محلا لجهة (الخ) مقابل قوله على
جهة تانيه عبارة المتن ظاهر عبارة المصنف كغيره انه اقتضى القراض بمدة ومنه الشرأ بعد ما ليس مرادا
بل المراد انه لم يذكر تأنيها أصلا كقوله فارتكبت لا يصح فأن القراض الموقوف لا يصح سواء
منع المالك العامل من التصرف أم البيع كسرام سكت أم الشراء كانه شيخنا في شرح منجه اه وعبارته في
الحاوي وان أقصر على قوله سنة فسد العقد انتهى قال شيخنا الشهاب البرلي قوله وان أقصر الخ أهم اه لو
قال فارتكبت ولا تقترب بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكت وهو الذي أهم صريح عبارة
الثاني الذي استظهره المصنف (قوله) ونازع فيه الأذري بقول القاضي (الخ) يمكن الفرق وفي شرح مر بعد
سوقه كلام القاضي ما فصرف البحر نحو هو ظاهر بل ولو قال على أن تشتري حصة تبيها في الحال لم يصح
اه وقرأته يتجه ان يسبب عدم الصحة التشديد بالحال قد لا يحصل الربح فان اطلق انهم الصحة إذ غاية الامر
اتعبدت به بنوع خاص وذلك لا يضر اه وظاهر انه لو قال يشتري بطل عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو
وأخر باختياره إلى ارتقاع السعر لم يضر الفرق اه إذ اشرط على العمل بل رأى العامل بل رأى
تسليمه يمكن حصول الربح برأى العامل (قوله) في المتن أو معاملة شخص) ولو قال من على أن يسافر مع
الصيار فقبلت يتبين عمل بالشرط قصد المصارف مع غيرهم أو لأن المقصود بذلك ان يكون تصرفه
صرفا لا مع قوم باعينهم وجهان أو جهتها تانيها شرح مر وقال في شرح الروض أو جهتها الأولان
ذكر ذلك على وجه الاشتراط الأول الثاني اه (قوله) في المتن فذكره مدخل في الحاوي وان أقصر على قوله
سنة فسد العقد اه قال شيخنا الشهاب البرلي قوله وان أقصر الخ أهم اه لو قال فارتكبت ولا تقترب
بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكت كاسبقه هو الذي أهم من انهم انهم انهم انهم انهم انهم
يصح هو صريح عبارة الروض الرافعي فلا تقترب بما في شرح المنهج مما عطف ذلك فانه عطف بالتقوى
حمله على ظاهر عبارة الروض اه وعبارة الروضة فلو قلت فقال فارتكبت سنة فان منمنه التصرف

بأن القرض من ذلك من
مال القراض ويكون حظه
التصرف فقط ونازع فيه
الأذري بقول القاضي لو
قارنه على أن يشتري
المختصة يتنزه إلى ارتقاع
السعر فيبها لم يصح لأن
الربح ليس حاصل من جهة
التصرف (ولا يجوز أن
يشرط عليه شراء متاع
معين) كذه السلعة (أو
نوع يسير وجوده)
كاليات الأحرار (أو معاملة
شخص) كالبيع من زيد
والشراء منه لأن في ذلك
تضييقا لظان الربح ويظهر
في الأشخاص الميتين أنهم
إن كانوا بحيث تقتضي
العادة بالربح منهم لم يضر
والأمر وفي الحاوي يضر
تعيين حانوت كعرض معين
لا سرق كنوع عام ولا
يضر تعيين غير فادر
لهم كفا كقوله طية (ولا
يشرط يان) نوع هنا
وقارنه امر في الوكيل بأن
للعامل حظه عمله على بذل
المجد علف الوكيل ولا
يأن (مدة القراض) لأن
الربح ليس له وقت معلوم
وبقارن وجوب تعيينها
في المساقاة (فذكر) له
(مدة) على جهة تأنيها
كسنة فسد مطلقا سواء
أسكت أم منه التصرف
بعدها أم البيع أم الشراء
لأن تلك المدة قد لا يروج

فيها شيء وان ذكره محلا لجهة التأنيث (ومنه التصرف بعدها) كقوله فارتكبت على كذا ولا تصرف بعد سنة (فقد)

لا تعد لا يحد فيار اغا بشرا معتمد (٨٨) من الرض (وان منه الشرع لهما) هو الذي كان شرع في الرض (الشرع في الرض)

الروض والرضي فلا تشرع في شرح المنهج ما يتحقق ذلك انتهى اقول ظاهر الاثر ان الرض ما له صفة
وجمع التباينة فيه ان ذكر المدة ابتداء تأتيت مضرا منه بعد ما من انما يتحقق خلاف ما قال قارنتك
سنة وذكر منع الشراء متصلا لخصف التايت حيث وهذا يجمع بين كلاي التبيخ في شرعي المنهج
والروض اه قال الرشدي قوله تراخي له بان ضمه عن الكلام بما فوق سكة التنفس والي وقوله
بين كلاي التبيخ في شرعي المنهج والروض اى على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما يوافق ما في
شرح المنهج فلا تخافه اه اقول صريح الشارح و ظاهر القوي فيه هو ايق ما في شرح المنهج (قوله) لا تعد
لا يحد (الخ) يؤخذ من ان المنع من البيع كاليح من التصرف اه سم (قوله) لا كساعة ولو كانت المدة
مجهولة كمدة إقامة المسكر لم يصح في وجه الوجهين نهاية ومعنى (قوله) اما اذا سكت (الخ) مقابل قوله بان
صرح به بجوازه اه سم (قوله) لكن اختار في المطلب الصفة (الخ) اعتمد التباينة والفرد ويوافق إطلاق
المنهج وقل سم اعتاده من غير توافقه كما مر (قوله) والذى يتجه الاول (الخ) وقا ظاهر المني والاثوار
(قوله) لان تعيين المدة يقتضي (الخ) قد يمنع دعوى الاكتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه
التايت كما صوره اه سم (قوله) لا يجوز تعليق (الخ) عبارة التباينة والمني والروض مع شرحه ولو قال
قارنتك ما شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز او طعن على شرط كما ذابها راس الشرع فقد قارنتك واعطى
نصفه قمار منتهك الاول لا تصرف الى اقتضاء الشرع لم يصح اه زاد الاول لا يرد على هذا وقال اذا امت
تصرف فيه بالبيع والشراء اقر اضاع ان لك نصف الربح لم يصح لا يجوز له التصرف بدمه ولا تعليق
ولان القراض يطل بالموت لوصح (قوله) فيمنع (الخ) الى قوله من ثم في التباينة والمني قال عرش فرع سكت
حمايق كثير من شرط جوده للمالك وجوه العامل ووجو ماليل او الدابة التي يذهبها المالك العامل ليعمل عليها
مال القراض متلاخل هو صحيح ام باطل والجواب ان الظاهر الصحيح كان المالك للشرط لفسخه ان العامل
جزء او هو صحيح (قوله) لا يه يرم) الضمير ان البارزو المستتر رجحان لاسم الاشارة ش اه سم (قوله) يمنع
الزوم) اى القطنى (ذمنع القطنى مكابرة اه سم (قوله) واستثنى) اى استقل اه عرش (وان لاشي) له مفهومه
انه ان علم الفساد دون هذا الاستحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الاى وان لا اجرة له فيها يظهر اهم (قوله)
لم يستحق شيئا) وقال في شرح المنهج والروض واليهي هو خلافا للتباينة ولا يطلق المني والاثوار عبارة التباينة
ولما جرة المثل لا يعمل طامعا وسواء في ذلك كان عالما بالفساد ام لا لا حيث طامع فيما وجبه له الشرع
من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشدي قوله لم كان عالما بالفساد اى وان ظن ان لا اجرة له
كاي علم عايات اه وقال عرش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين اى ابن حنبل تبع التبيخ في شرح منهجه اه

لحصول الاسترباح بالبيع
الذى له فيه بعد ما خلاف
المنع من البيع ويقتض
اتساع تلك المدة لشراء
مربح عادة لا كساعة اما
اذا سكت عن البيع قضية
كلام الروضة وأصلها
الجزم بالفساد وجرى
طريق كفاية لكن اختار
في المطلب الصفة وهي
مفهوم المنع وأصله
وغيرها والذى يتجه
الاول لان تعيين المدة
يقتضي منع البيع بعدها
فاحتاج النص على ضمه
ولم يكف في ذلك بأن
المفهوم من منع الشراء عدم
المنع من البيع وكلا يجوز
تأيت لا يجوز تعليقه ولا
تجزئه وتعليق التصرف
لما قام فرض الربح وبه
فاوق نظيره في الوكالة
(ويقتض اختصاصها
بالربح) فيمنع شرط بضته
لثالث لان يشرط عليه
العمل معه فيكون قراضا
بين اثنين نعم شرطه لقن
أحدهما كشرطه لبيده
(واشترأ كها فيه) - خذ
المالك بملكو العامل بعلمه
قبل لا حاجة قلنا لا يه يرم
من اختصاصهما به اه
ويرد بمنع الزوم لاحتمال
أن يراد باختصاصهما به
أن لا يخرج عنهما وان

بعدها مطلقا او من البيع فسد لأنه غل بالمقصود وان قال على ان لا تشرع بعد السنة ولك البيع صح على
الاصح لان المالك يتمكن من منعه من الشراء متى شاء بخلاف البيع ولو اقتصر على قوله قارنتك سنة فسد
على الاصح (الخ) اه (قوله) لا تعد لا يحد فيار اغا (الخ) يؤخذ من ان المنع من البيع كالمنع من التصرف
(قوله) اما اذا سكت) مقابل قوله بان صرح به بجوازه (قوله) لان تعيين المدة يقتضي (الخ) قد يمنع دعوى
الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على جهة التايت كما صوره (قوله) لا يجوز تعليقه ولا تجزئه
وتعليق التصرف) قال في الروض وان على القراض وكذا تصرفه بطل اه ومثل في شرحه الاول بان قال
إذ ابا راس الشرع فقد قارنتك والثاني بان قال قارنتك الآن لا تصرف حتى ينقضي الدبر اه (قوله)
لا يه يرم) الضمير ان البارزو المستتر رجحان لاسم الاشارة ش (قوله) ويرد بمنع الزوم (الخ) الظاهر
ان المنوع الزوم القطنى (ذمنع القطنى مكابرة) قلنا اختصاصا بكذا الاثبات لكل منها (قوله)
لا يعمل طامعا وسواء علم الفساد ام لا لا حيث طامع فيما وجبه له الشرع خلافا لبعض المتأخرين بشرح
مر (قوله) وان لاشي) له مفهومه انه لو علم الفساد دون هذا الاستحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الاى وان

استأثر به أحد ما ضمن ذكر الاشتراك والاول ذلك الالهام (فلو قال قارنتك على أن كل الربح لك فراض فاسد) (قوله)
لأنه خلاف مقتضى العقد وله اجرة المثل لا يعمل طامعا ومن ثم اتجه انه لو علم الفساد وأن لاشي) له لم يستحق شيئا لا غير طامع حيث

(وقيل) هو (قراض صحيح) نظر البني (وان قال كل من قراض فسد) لما ذكره ولا سيما في قوله (وان ظن المتدين ان القرض فاسد) لا يعلم يصح في شيء (وقيل هو) (ايضا) نظر البني ايضا والايجاع يستلزم (٨٩) من يصرفه به بعد احوال الجور

وعلم من انبأهم اجر للكل
تارة وتبعا اخرى صحة
تصرفه هو نظيره في
الوكالة الفاسدة لمعوم
الاذن (وكونه معلوما
بالجور ظني) لم يعلم أصلا
كان (قال) قارضتك (على
انك فيه شركة او نصيبا
فسد) لما فيه من التور
(او) على ان الربح (يبتاع)
فلا يصح الصحة ويكون
نصفين) كمال قال هذا يعني
وبين فلان إذا التاجر من
ذلك عرفا بالمتابعة (ولو قال
لي النصف) وسكت عما
للعامل (فسد) (الاصح)
انصراف الربح للمالك
امانة لانه تمامه دون
العامل فصار له حصصا
بالمالك (وان قال له النصف)
وسكت عن جانبه (صح
على الصحيح) لانصراف
ما لم يشترط للمالك بمقتضى
الأصل المذكور واستاندا
ما ذكر للمالك مثال فلو
صدر من العامل شرط
مشمول على شيء بما ذكر
فكذلك كما هو ظاهر (ولو)
علم لكن بالجور كان
(شرط لاحدا معاثرة)
بفتح اوليه (او ربح نصف)
كالريق أو ربح نصف
المال او ربح احد الاقنين
تيميزا (فسد) القراض
سواء أجل الباقي لا نحو

(قوله) وقيل هو قراض في المتون الجرد للمتي والمحل قرض ينشأ قصده هو ظاهر اد سيد عمر (قوله) لما
ذكر اي من اختلاف مقتضى العقد (قوله) اي راءه لا اجرة له) خلافا لما يقوله لطلاق المتني والاور
عبارة التباين لاجرة التمران ظروجهما له جازم قرضه لانه لا جرة له لا جرة له لا جرة له
ظن ذلك هو فظن ان اعتبارا بظن لا منافاة من الصيغة مراد قول المتني (ايضا) اي توكل بلا أجل
ويجوز الخلاف في القول بانصحتك على ان نصف الربح لك اذ لو كان كل من قراض فسد او ابتاع ولو قال
خذه وقصر فيه الربح كذلك قرض صحيح او كل من قارضك ولو اقصر على قوله بانصحتك فهو بمثابة
تصرف والربح كل من يكون ابتاعا ولو دفع اليه درهم قال التاجر فيها انفسك كان حجة لا حرجا أصح
الوجهين ولو قال هذا المارضا بالنصف متلاصحا في احد وجهي وجهه الا سنوي اخذ من كلام الراعي
وعليه قال رب المال ان النصف لي فيكون فسادا ادعي العامل العكس صدق العامل لان الظاهر معه اد
نهاية وكذا في المتني لانه قال بدل قوله كان حجة لا حرجا خال جمل قرض في احد وجهي يظهر ترجيحه
كما قاله بعض المتأخرين اد قول المتني (وكونه) أي بشرط كون الاشراك في الربح (قوله) بالجزئية) أي
كالنصف او الثلث (قوله) انك اي اولي اد معني قول المتني (شركة او نصيبا) اي اوجه او شيئا من الربح
او على ان يخصني بداة قدرتها من رأس المال او تخصني بركوبها او بربح احد الاقنين متلاو كما عظمطين
او على انك ان رحمت المالك نصفه او القين فلك ربه معني ونهاية قال عرش مثل ذلك ما قاله مشاطرة
فلا يصح اد (قوله) كمال قال) إلى الفصل في التباين وكذا في المتني لا قوله واستاند كل الى المتني (قوله) كمال
قال (اي) ولو قال قارضتك على ان الربح يبتاعا لعلنا يصح كافي الا انوار الجمل بين له الثلث ومن له الثلثان
او قارضتك كقراض فلان وما يعلم ان عند العقد التقدير المشروط صح وإلا فلا ولو قال قارضتك
ولك ربع مدس العشر صح وان لم يعلم قدره عند العقد لسهولة معرفة نهاية ومعني (قوله) فصار
كله حصصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة قرضا على التخصيص السابق لا ليرسب الصيغة تصريح بنفيه عن
المالك سم على سح اد عرش (قوله) وهو فسد) ولو قال قارضتك لم يترسب الربح فسد القراض
لانه خلاف وضعه اد معني

(فصل في بيان الصيغة) (قوله) في بيان الصيغة) اي قول المتني لو قارض في النهاية لا قوله ولا شيء له إلى
المتني (قوله) لصحة القراض) اي قول المتني لو قارض في المتني لا قوله فان اقصر الى المتني (قوله) ايضا) اي
كالشرط المارة (قوله) على ان الربح يبتاعا راجع بجميع ما قبله عرش ورشيد (قوله) فان اقصر (اي
ترك قوله) ان الربح يبتاعا قضية صيغة استحقاق العامل الاجرة في مستقرو التاجر فيها اذ لم يقل والربح
يبتاعا فطر ما وجهه ورشيد وياتي عن عرش انه لا يستحق فيها الاجرة ايضا اي كافيده التعليل
بانه لم يذكر له (اي) (قوله) فسد) ولو دفع اليه العامل وقال اشتريه كذا اذ لو كان نصف الربح ولم يترسب
الربح لم يصح القراض معني واسنوي وغرر وتقدم في الشرح خلافة (قوله) فسد) لعل المراد اذا اراد القراض
لا لاجرة فيما يظهر (قوله) لا لاجرة ان علم القرض بان ظروجهما شرع موقوف القرض اياه لا لاجرة
له مفهومه ان لا لاجرة ان ظن ذلك هو فظن ان اعتبارا بظن لا منافاة من الصيغة مراد (قوله) في المتني
يبتاعا) فلا يصح الصحة ويكون نصفين قال في شرح الروض قال لو قال على ان الربح يبتاعا لعلنا
فسد اي الجمل بين له الثلث ومن له الثلثان اد (قوله) فصار له حصصا بالمالك) (يحتمل ان تجب الاجرة
مناعلي التخصيص السابق لا ليرسب الصيغة تصريح بنفيه عن العامل
(فصل في بيان الصيغة) (قوله) فان اقصر على ان الربح يبتاعا فسد) لعل المراد اذا اراد القراض حتى لو

(١٨) - وشرواني وابن قاسم - سادس) ام بينهما لان الربح قد يصح في الشرط وذلك النصف متلا فيحصل
به أحدهما وهو فسد (فصل) في بيان الصيغة وما يقتضيه في العقد وذكر بعض أحكام القراض (بشرط) لصحة القراض ايضا
(ايجاب) كقارضتك وضارتك بما ملكك هذه البراهم التاجر فيها أو يبيع واشترى على ان الربح متناقصا اقصر على ان يبيع واشترى فسد ولا شيء له

حتى لو اطلق كان تركيلا صحيحا سم على سح اي بلا جعل فلا يصدق العامل فيه شيئا له عش (قوله) لا سلم
 يذكره طهنا) يؤخذ من تنويع ادب ساد فوقع السؤال هنا هو ان شخصا يطلب من آخر ادرا م ليشر فيها
 قاضيه فذلك وجهه وقال اشر فيها ولم رد على ذلك وهو انه لا شيء للعامل في هذه الصورة اذ عش (قوله)
 واراد بالشرط اي لا يلقى الاصطلاح لان الخ (قوله) في صيغة الامر يعني بخلاف صيغة القند كذا رشتك
 فلا يضمن القبول القطعي بخلاف اياه كدري (قوله) فلا يبيع الخ اي في هذا الحكم لو من كل الوجهين بل
 من بعضها فلا يشكل بقوله الاتي كغيره بشرطها كوكيل او موكل اه سم (قوله) ذيك اي لان الوكالة
 مجرد اذن لا معاوضة فيها والجملة لا تختص بعين لصحة من رد عدي فله كذا اه عش (قوله) محجورا اي
 سفيا او صيا او محجورا اه متى (قوله) او عبد اذن الخ اي لو لم ياذن سيده في ذلك بناه فمفهومه والاولى
 اورقيا كافي للمعنى (قوله) او المالك مفلسا) عطف على قوله احدهما الخ جارية التبايق للمعنى اما المحجور
 عليه فليس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملا ويصح من للمعنى ولا يحسب ما زاد على امره للثقل
 من الثلث لان المصوب منها يفرق من مال هو الربح ليس بمحصل حتى يفرق عما هو شيء يترفع حصوله اذا
 حصل كان يصرف العامل بخلاف مساقاة عاقبة يحسب فيها من الثلث لان اثارها من عين المال بخلافه
 اه (قوله) او العامل احمي اي اما لو كان المالك احمي فيجوز لكن ينبغي ان لا يجوز مقارضة على معنى كما
 يتمتع به الممنوع وان لا يجوز اقباضه الممنوع فلا بد من تركه سم على منبج اقول قد يقال فيه نظر فلا تقراض
 تركيل وهو لا يتمتع بالمعين كقولك لوكيع هذا الثوب لان قال ان ما هنا ليس تركيلا عينا بدليل
 اشتراط القبول هنا فلنظامه عش (قوله) ويصح منولى في مال محجورين يجوز الخ) سواء كان الولي اياهم
 جدا هو صيا ما كاه ام يمينه نعم ان تضمن القند الاذن في السفر اجمعا كافي المطلب كونه كاداة الولي السفر
 بنفسه متى ونا بقول المتن (باذن المالك) خرج ما باذن الولي او الوكيل فاهو ان لم يجر ايضا لكان لا يصح
 التصرف لان ولا يمتد لا يستفاد بها الاذن في القاسد اه سم وسيفيده الفارح كالتبايق والمغفري شرح
 واذا فسد القراض قد اخ (قوله) لم يعمل ولم يصح اي القراض الثاني اما الاول فياق بماله كاهو ظاهر مر
 اه سم (قوله) الخارج) نعمت القراض (قوله) ان احدهما الخ) بيان للوضوع (قوله) لان ذاك) اي كون
 العاقد حقيقة هو المالك او العامل اعماهو كذله (قوله) بل مع خروجه الخ) عطف على مع قيام الخ اه
 سم اي بل تايمت ذلك مع الخ (قوله) لتخص لهما الخ) اي مقارضة بالآخر عن جهة كونه كوكيلا لآخر
 جهة كونه عاملا كدري (قوله) ومن ثم) اي من اجل تمام ذلك مع خروجه من بين (قوله) احتدوا
 الى قوله وان لم يضر في التبايق للمعنى (قوله) يشاركه) عبارة للمعنى بقوله ليشاركا اه (قوله) ليسلخ) اي
 يخرج (قوله) بشرط ان يكون المال قد اخ الخ) فوقع بعد تصرفه وصورة المال عثر على مر قال الماوردي
 ولا يجوز عند عدم التعين ان يقارض الا ايمنا بها بقومتي (قوله) واذن المالك الخ) عبارة للمعنى والاشبه

اطلق كان تركيلا صحيحا (قوله) فلا يبيع ذيك) قد يشكل بقوله الموقوف فروضه وشرحوها اي فاذا
 افتراض لكون القراض تركيلا وتوكلا يوض كوكيل او موكل في انه بشرط اهلية التوكيل في المالك
 الخ وقرول البهجة عقد القراض يشبه التوكلا الخ لان راد لا يبيع ذيك في هذا الحكم لو من كل
 الوجهين بل بعضها (قوله) او عبد اذن الخ) له بل اذن سيده (قوله) في المتن باذن المالك) خرج ما باذن
 الولي او الوكيل فاهو ان لم يجر ايضا لكان لا يصح التصرف لان ولا يمتد لا يستفاد بها الاذن في القاسد
 (قوله) لم يعمل ولم يصح اي القراض الثاني اما الاول فياق بماله كاهو ظاهر فان تصرف الثاني فله اجرة
 المثل والربح كله لانه لا شيء للعامل الاول حيث لم يعمل شئ اخر مر (قوله) بل مع عطف على مع قيام الخ
 شر (قوله) واذن المالك له في ذلك يتضمن عهده ان لم يضر في التبايق للمعنى (قوله) واذن المالك له لاحق
 بقارض ثلاث احتمالات الثالثة ان ابدا المالك المثل او هو فلو امو الاية قاله ان الرضة قال الاذرى وهذا

لهذا واهجر فيها (القبول
 بالتصل) كافي الوكالة
 والجملة ورد بانه عقد
 معاوضة مختص بعين فلا
 يبيع ذيك (وشرطها)
 اي المالك العامل كوكيل
 وموكل لان المالك كالموكل
 والعامل كالكوكيل فلا يصح
 اذا كان احدهما محجورا
 او عبدا اذن له في التجارة او
 المالك مفلسا او العامل
 احمي ويصح منولى في مال
 محجورين يجوز ابداه
 عنده وله ان يشرط له
 أكثر من اجرة الثلث ان لم
 يجد كافيا غيره (ولو قارض
 العامل آخر باذن المالك
 ليشار كفى العمل والربح
 يجر) اعلم بعمل ولم يصح
 في الاصح) لانه خلاف
 موضوع القراض الخارج
 عن القياس لان احدهما مالك
 لآخر لمو الآخر عامل لمال
 له فلا يبدل ان ان يقدده
 عاملا ان يول لآخر ان ان
 العامل الاول وكيل عن
 المالك فهو العاقد حقيقة
 لان ذلك لا يتبع بقاولة
 العامل غاية الامر ان
 الثاني يصير كالتايب عنهما
 وهو خلاف موضوع القند
 كما تقرر بل مع خروجه
 من بين لتخص فله
 حيثن لوقعه عن جهة
 الوكالة ومن ثم استردوا
 يشاركه عاذا اذن له في
 ذلك ليسلخ من بين

في ويكون كوكيلا فيه فيصح قال ان الرضة بشرط ان يكون المال قد اخا صا حيثن اي لانه
 ابتداء قراض واذن المالك له في ذلك يتضمن عهده ان لم يضر في التبايق للمعنى (قوله) واذن المالك له لاحق
 بقارض ثلاث احتمالات الثالثة ان ابدا المالك المثل او هو فلو امو الاية قاله ان الرضة قال الاذرى وهذا

(قاسد) **في حق الاصل**

وعبرهم لم يجرؤوا فاسد
تختاروا لا يؤثرون فإذ لا
حكيم الحرمة والقصد
والثاني الثاني قط لما
مشهور ان تعاطى العقد
الفاقد حراما ولا يمين الفاسد
فهم يحكامه الخلاف فيه لان
هذا امر خارج عن القبط
الذي هو على التفتن لا غير
فاستويما يثبت (فان تصرف
الثاني) في المسئلة الاولى
صح تصرفه مطلقا فيها
يظهر لمعوم الاذن والقبض
انما خصوصه فهو نظير
ما مر في الوكالة الفاسد قولا
شيء بل في الربح على ان طعمه
المالك لزمه اجرة مثله
والا فلا ولا شيء له على العامل
فيما يظهر ايضا وفي المسئلة
الثانية (تصرف غاصب)
لان الاذن صدر عن ليس
بالمالك ولا وكيل (فان اشترى
في الذمة) للاول وتقد التفتن
من مال القراض وبيع
(وقلتا بالجديد) المقررف
المذهب الظاهر عند من له
أدنى المام فهو ان الربح
لغاصب اشترى في الذمة
وتقدم المصنوب لصحة
شرائه وانما الفاسد تبليغه
فيضمن ماسلما بما قرره
اندفع ما قبل لم تقدم لهذا
الجديد كفي الكتاب فلا
تحسن الاحالة عليه

في المطلب أنه ينزل بمجرد الاذن في ذلك ان ابتداء المالك به لان اجاب بمسألة فيه انه زاده التناهي قال
الاخرى وهذا انزله بمجرد اذ تمع ابتداءه فيها اذا امره امر اجاز ما لا كصوره الدار من انزله ان
تعارض غيرك فاقبله وفي سم عن التاثير مثل ما مر من التناهي قال عرش والرشيدي قوله هو لان
اجاب بمسألة الهى فان اجاب المالك بمسألة العامل لم ينزل ولا بمقارنة غيره هو في البجيرى ما نصوه المتقدم
انه لا ينزل الا بالعدم مطلقا اي ابتداء المالك له لا لحي وهو اه وقوله هو لم يغير التناهي بمسألة ليراجع
ما وجد اعتمادا له مع حالته للتحفة والتهاية والمخني قول المتن (قاسد) مطلقا سواء قصد المخاركة
في عمل وبيع ام ربح قطام قصد الانسلاخ لا لتناهي من المالك او لتناهي على المال غيره كالمزاد او الدوى
ان ينزل وصيا من ذلته في حياته فيقيم على ما هو منوط به فانه لا يجوز كفاه الامام قال السيكي ولو اراد ناظر
وقبشر طه النظر اقامة غيره مقامه اخرج نفسه من ذلك كان كافر في الرضى بها يقوم معنى قال عرش قوله
ناظر وقبشر طه الخ ومنه لا ارشد في الوقت الا لامل المشروط فيه النظر لا رشدك طبق عليه فلا يجوز له
اخراج نفسه اقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا يفتن حقه باق وقوله هو اخرج نفسه اخرج اى امالوا اقامته مقامه
في امور خاصة كالصرف في عمارة او نحو ما مع بقاء القيم على استحقاقه لم يتعمد وخرج من شرطه النظر غيره
فلا يخرج نفسه من النظر من شامو يصير الحق في ذلك للقاضي يقرر فيمن شاء بكيفية الرضا طافوا اذا سقط
حقه لغيره مجاز له الاخذ في مقابلة الاسقاط كاذ كرو في القسم والتفوز والجملة اتمامه عرش (قوله) فإذ
الاول) ايم يجر (قوله) والثاني الثاني) ايم فإذ فاسد الفساد (قوله) لما هو مشهور ان الخ) اى ثالثي
ايضا بقيد الحكمين والاولى ان يجاب بان فإذ الاول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك المشهور لا يتنص (قوله)
ولا غير الفساد الخ) عطف على قوله (فإذ الاول الخ) (قوله) فاستويا) اى التميز ان (قوله) في المسئلة الاولى) اى
في مقارعة العامل آخر باذن المالك (قوله) مطلقا) اى سوله اشترى في الذمة لا بقصد نفسه او اشترى بغير مال
القراض (قوله) ولا شيء له في الربح الخ) عبارة التناهي على المنع بالنسبة لثاني اما الاول فاقراض باقى حقه
فان تصرف الثاني في اجرة المثل والربح كماله لا ولا شيء للعامل الاول حيث لم يصل شيئا له (قوله) بل ان
طعمه المالك لزمه ما الخ) بقيد الطمع لازم لا لشرط المصارف كفي الربح الذي دل عليه قوله ليشار كما الخ) فلا
يصل هذا التتميم اه سم ايوغلا اطلق التناهي قروم الاجرة (قوله) ولا شيء له) اى الثاني (على العامل)
اى الاول (قوله) ايضا) اى كالا شيء له على المالك (قوله) او في المسئلة الثانية) اى في المقارنة بشير اذن
المالك هو عطف على قرين المسئلة الاولى قول المتن (تصرف غاصب) اى تصرفه تصرف غاصب
فيضمن ما تصرف فيه نها يقوم معنى وشرح منجوب في البجيرى عن عرش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن
بوضع اليد عليه وان لم تصرف اه (قوله) لان الاذن) الى قوله نعم في النهاية (قوله) الظاهر) اى الجديد الخ
(قوله) ادنى المام) اى مباشرة بالذهب اكردى (قوله) وهو) اى الجديد (قوله) فيضمن ماسله) اى
الامر الذي سلمه ويسم له الربح سواء اعمل بالخال ام لا كاصرح مسلم الرازى اه معنى (قوله) بما قرره)
هو قوله المقرر في المذهب الظاهر عند من له ادنى المام (قوله) اندفع الخ) في نظر ظاهر سم على حج
ولعل وجه منع ان ذلك معلول ذكر بل لا يجدي اليه الامن له كثرة احاطة فلا يفي الاحالة عليه اه عرش
عبارة السيد عمرو وكان وجه النظر ان ما ذكره من ما يفيد التصحيح فلا يدفع في الحسن اه (قوله) ما قبل
الخ) ارضى به المتني عبارة تنبيهه الجديد الذي ذكره لم يتقدم له كفي الكتاب فلا يضمن الاحالة
عليه قد مر في المحرر هنا بمسئلة الفاسد بذكر القولين فيها ثم فرغ على الجديد بمسئلة الكتاب وهو حسن
واسقط المصنف مسئلة الفاسد بوى اصل لما ذكره ما قبل وانما الحال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا

اذا امره امر اجاز ما كصوره الدار من خلاف ما لو قال ان زاده ان تعارض غيرك فاقبله او مشرحه (قوله)
بل ان طعمه المالك لزمه ما الخ) بقيد الطمع لازم لا لشرط المصارف كفي الربح الذي دل عليه قوله ليشار كفي العمل
فلا يضمن هذا التتميم (قوله) بما قرره) اندفع الخ) في نظر ظاهر

(قال ع) كله (العامل الاول وفي الاصح) لان الثاني تصرفه باذنه غاصب الركيل (وعليه لثاني اجرة) لا يضمن لما قيل في وقتنا جميعه

واخبر لا تعلم بحرفي بان ذاك المالك قاسب التماسب املوا انشروا في الامانة انما يقع التمسب في ذاك المالك من بين مال الظل لا لظلال الظل ولا
 شرافه فصولي (ومجدد ايد قارض) (٩٣) المالك (الواحد ايج من مخاض الام) خطا من السج ووجب تعيين اكثرهما (ومساويا) لا ذ

تقدم ذكره في البيع والقبض اه (قوله واخترى) عبارة النهاية والمغنى واختاره السيكي اه (قوله)
امالوا اشتري في الامنة لنفسه) اي اطلق في مال نوى نفسه والعامل الاول فيه فطرو قتل عن الزيادة
بالدرس اه يقع العامل الثاني قياسا على ما في الوكالة اقول هذا قريب قالوا ان في شرح ابيهم امالوا ان
في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي التصحيح يكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع (قوله)
فيقت لنفسه) اي لا لقراض فيكون الربح كله له والبال مضمون عليه ضمان المنصوب اه ع (قوله)
فيقت لنفسه) هذا كله ان في المال فان تقرر في العامل الثاني وعلم بالحال فانصحب بقرار العتبات عليه
وان جعل في العامل الاول مغنى واسى وان اقر للمثل (مخاضا ومتساويا) كان يشترط لاحدهما نصف
الربح والاخر الربح ويشترطها النصف بالسوية اه شرح منيع (قوله ويجب تعيين اكثرهما)
المراد تعيين احداهما من الآخر اما بتعيين اكثرهما او قلها وكذا يقال فيما ياتي اه وشيدي (قوله)
لم يضر فاقا لشرح المنهج والنهاية وخلافا للمغنى وشرح الروض (قوله ولا قولهم الخ) صنف على
ما سر قول المتن (واحد) اي عاملا واحدا (قوله شرطه) اي للعامل (قوله من عليه الخ) اي من
المالكين واوضح من قول الخارج من من الاكثر لان التصدير عليه يوم يثبت الاكثر في ذمة احد
المالكين ثم اوضح منها ان يقول من الاكثر من جهة اه ع عبارة المغنى والروض مع شرحه
وان تهاو كان شرط احدهما للعامل النصف والاخر الربح فان ايهما يحرر او صانعا جانبا قدر المال
منها اه قول المتن (بحسب المال) فان كان مال احدهما اثنين والاخر اقلنا وشرط للعامل نصف الربح
انصافه الاخر منها الا ان تعلق نسبة مالهما مغنى وشرحا الروض والمنهج (قوله ولا لافسد) اي
والاجمل الربح بحسب المال قد الخ اه ع عبارة المغنى والروض وشرح المنهج فان شرط لغير
ما يختصه النسبة فقد القدر اه ع كان شرط الاسارى بين المالكين المختارين مالا او شرط لصاحب
الاقل من المالكين الاكثر من الربح ع (قوله لمن ليس ماله الخ) لان صاحب الثلث اذا شرطه قدر
ما صاحب الثلثين يصدق عليه بالنسبة زاد على الثلث اه ليس ماله ولا لعامل (قوله والمقارض ماله)
الجملة حال من القراض في المتن هو في قوله نعم في المغنى لا قوله لعدم اهلية العائد (قوله فلا ينفذ تصرفه)
اي ويضمنه ضمان المنصوب لو وضع بدله عليه بل ان من ماله كاه ع (وان لم يحصل ربح) بل ان حصل
خسران اه ع (قوله نعم ان عذر الفساد الخ) وفاقا لشرح الروض واليهيقي والمنهج وخلافا لنهاية
والمغنى وظاهر الاورار (قوله واهلا لاجرة الخ) فضيحة ان مجرد الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه
حيث قد طاع فيها لوجه الشرع من اجرة المثل اه سم (قوله نظير ما سر) وهو قوله لا لافلاك ترح فان
تصرف الثاني اه كرى وقال ع (اي بدقول المصنف فقل قال قاضيتك على ان كل الربح لك فراض
فاقد اه ولا ما مع من ارا دتهما معا (قوله وكذا اذا اشترى الخ) اي اوقال في هذا واشترى اوقال الجعري
ولم يذ كر محققا في لان ما ذكره توكل لقراض اه ع (اي كافر في اول الفصل (قوله ونوى
نفسه) اي اطلق كاتقدم عن ع (قوله نعم ان جعل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغنى
والانوار وشرح المنهج والروض واليهيقي تقدم استكمال سم زياه ما نفسه في نظر اذلا اعتبار بين

المالك شيئا (الإذ اقال قارضك مومع الرع فلا شيء له في الاصح) لا تعلم طمع في شيء نعم إن حمل ذلك
 بان ظن أن هذا لا يقطع عنه من الرع أو الاجرة وتهدأ حاله بهذه الاستحقاق لآلة التل في ظاهر (ويحصر العامل بمخاط

لا يثبت (ما حش في صحيح أو شراء) ولا يثبت في ذلك الترو ولا يثبت بغير رأس المال قبل التبرع (م) ولا يثبت في ذلك الترو ولا يثبت بغير رأس المال قبل التبرع (م)

أن كالأوكل ومن ثم جرى
هنا قدر النسبة وإطلاقها
في البيع ماسر ثم نعم منع
للموردى البيع والشراء
سلالاً كما كثر غرراً قال
فإن أخذته في الشراء سلماً
جاز أو البيع سلماً يجوز لأن
الشراء ما حظاه وفيه نظر
ظاهر ويجب الإشهاد
والأختلاف في الحال
لأنه يحبس المبيع إلى استيفاء
الثمن متى أخذ في التسليم
قبل قبض الثمن لم يجب
أشهاد والمراد بالأشهاد
الواجب كما رجحه ابن
الرفعة أن لا يسلم المبيع حتى
يشهد شاهدان على إقراره
بالقد قال الاستوى أو
واحداهما فوضعية كلام
أن الرفعة أنه لا يلزمه
الأشهاد على العقد وقد
يرجحه بأنه قد يتبرعه البيع
بربع بدون شاهدان ولو
أخر البيهات ذلك لجاز
له العقد بدونها ولزمه
الأشهاد عند التسليم (وله
البيع) وكذا الشراء كما قال
جمع مقدّمون (بمرض)

لا منشأ لمن الصيغة م (أمر قوله فاشح) إلى قوله المراد بالاتحاد في المقتضى لا في المسمى إلى ثم وإلى
قول المتن لا يعمل في النهاية إلا قوله نعم الميريب الإشهاد قوله أو الحكم (قوله فاشح) ظاهر أنه يبيع
بغير الثمن الفاشح ولو كان ممن يرغب في قيمته ولم يضره إذا عاها قد تم في الوكالة أن عمل الصحة
إذا لم يكن ممن يرغب بأخذ هذه الزيادة أم حش (قوله للفرار) عبارة المقتضى لا في الثمن يضر بالمساك
وفي النسبة بمالك رأس المال الخ فيضراً أيضاً (قوله لا يقد يفت الخ) لم هذا في الشراء قطاه سم
وقد يصرح بقوله شرح التبع ووجه من الشراء نسبة أنه قال الراعي قد يفت الخ أم وقول الرشدي
قوله للفرار يرجع البيع وقوله لأنه قد يفت رأس المال الخ راجع للشراء أم لكن قضية اقتصار
المقتضى وشرح الروض في تحليل منع البيع والشراء نسبة على احتمال التبع رجوعه البيع أيضاً وهو
الظاهر قول المتن (بلاذن) أي من المالك في الثمن والنسبة مقتضى وع ش (قوله بخلاف ما إذا
أذن الخ) أي يجوز أي مع جواز يفتي أن لا يفت في الثمن كي مع ما سوي ما بمشترية بل يبيع بماتدل
الفرق على أن تركه بمادق مثل ذلك فإن بالفرق في الثمن لم يضره أم حش (قوله هو ممن ثم) أي من أجل
أنه كالأوكل (قوله في البيع) أي نسبة (قوله ما سري) أي في الوكالة أي من أنه إن عين له قدراً اتبع والأقان
كان ممن عرف في أجل حل عليه والأراضي المصلحة أم حش (قوله منع الماردى) أي عند الأذن
في النسبة مقتضى وشرح الروض وس (قوله هو البيع سلماً يجوز) في شرح الروض وقد يقال إلا يجوز
في صورة البيع أيضاً لوجود الرضا من الجانبين أم سم عبارة المقتضى والأوجه كما قال شيخنا جواز
في صورة البيع الخ (قوله وفيه نظر) كذا شرح مراه سم ولعله في عمل آخر من النهاية (قوله وفيه
نظر ظاهر) أي في القياس الجواز مطلقاً لأن العمل لما لا يبعد ما حيث أذن جاز لأنه راض بالضرر
والعامل هو المباشر أم حش (قوله ويجب الاتحاد) أي في البيع نسبة مقتضى وشرح المتبع وع ش
وفي شرح الروض والمقتضى قال الأذرى ويجب أن يكون البيع أي نسبة من قسماً كما مر في بيع مال
المصور وقال الماردى ولو شرط على العامل البيع بالزحل دون الحال فسد العقد (قوله والأختن)
أي بالقبض وقت التسليم ويكون فحيلة لأنه لا يضمن الثمن أم حش (قوله لم يجب أشهاد) لعدم جريان
المادة بالأشهاد في البيع الحال ناهي مقتضى وشرح الروض والبيعة قال ع ش ويؤخذ عنه أي التحليل أن
المادة لو جرت بقدر على القراض وعلم المالك بما وجب للأشهاد لا مانع منه (قوله على إقراره) أي
المشتري (قوله قال الاستوى الخ) مستمدهم ش (قوله أو واحداهما) عبارة المقتضى وشرح الروض وقياس
ما مر في الوكالة بإداء الدين ونحوه إلا كضمانه أو أحدهم مستور قاله الاستوى أم قال السيد عمر كان وجه
الاكتفاء برأى أنه يمكن الإثبات به مع البين وعلمي فبني أن يكون عليه حيث كان ثم قاض يرى ذلك أم
قول المتن (وله البيع يمرض) وله شراء المبيع ولو بقيت ميسرة عند المصلحة وليس له إلا للمالك زده مالم ي
مقتضى الروض مع شرحه (قوله لأن الفرض) إلى المتن في المقتضى (قوله وقضية) أي التحليل بأن الفرض الخ
(قوله هو بمنزلة ما الخ) أي بالتمتع واعتمده الشارح مراهم ش (قوله وقرق السبك) بأن قد الخ) ويؤخذ
منه أنه إن راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عسرون السابق أي في الشركة م وشرح الروض

فيما أوجه الشرع من أجرة المثل (قوله لا يثبت بغير رأس المال الخ) لم هذا في الشراء قط (قوله نعم منع
الموردى الخ) أي عند الأذن بالنسبة كما أفصح بشرح الروض عن (قوله أو البيع سلماً يجوز الخ) في شرح
الروض وقد خال الأوجه من أن في صورة البيع أيضاً لوجود الرضا من الجانبين (قوله وفيه نظر ظاهر
الخ) كذا شرح مراه (قوله قبل قبض الثمن) أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن (قوله والمراد بالأشهاد
الواجب الخ) كذا شرح مراه (قوله في الثمن وله البيع يمرض) قال في شرح الروض واستتمه الاستوى بالتمتع في
الشراء يوجب ما بهم يمتنعوا في الرضا كما قالوا لا يبيع غير قد البه المراد بتدغير قد البلد إلا أن
يرجوه بصرح ابن أبي عسرون ولا إشكال أم (قوله وقرق السبك الخ) كذا شرح م وشرح

اه سم (قوله لا يروج فيها) أي في البقاء سم قول المتن (وله الرداء) أي العامل عند الجمل اه متى (قوله على مذهب سيوريه) أي من محقق الحال من المبتداه سم عبارة المتن عليه اعتراض تعبير المصنف بأن جهة تنحية لا يصح كونها صفة للرد لا تهايمه فترى بالحق معنى التكرار ولا كونها حالا من الرد لانه مبتدأ ولا يفي الحال من عند الجهور ولا حالا من الضمير المتعلق بالرد في الجار والجرور الواقع خبرا لتقدمه على المبتدأ ولا يتحمل حيث ضمير اعتدسيوه هو واجب اما بجعل لام الرد للضمير فيكون في معنى التكرار فيصير وصفه جهة تنحية فهو كقوله تعالى وأيقظ الليل نسلخ منه النهار واما بجعل الجملة مفعول في الضمير فيجب يقتضي الرد بمصلحة حيث ظم وصف التكرار لا ينكر قوما أصبحت به الحال من المبتدأ كما صرح به ابن مالك في كتابه يسمى سبك الخطوم فيما للسيوي هو اما بجعل الرد قاعلا بالظرف وأن لم يتمكنا ذهب إليه الاخفش وغيره وان من مذهبوه هو حيث يصح به الحال منه امر قوله وان رضى بالمالك في اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا ينبغي فالوجه اختصاص هذا بوجوهه لطفه ايضا بطلبه اسر وحاصه جواز الرد لعامل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة في الرد ووجوبه عليه ان لم رضى المالك بذلك (قوله فلا يردده) أي لا يجوز له الرد ولا يفتد منه امره ش (قوله فان استر باجازه الخ) ولا ينافي هذا ما يأتي قريبا من ايراد استوى الامر ان في المصلحة يرجع الى اختيار العامل لان ذلك عند اختلافهما وماتنا فيما إذا توافق استر لدا لاسرين امره ش (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث يمكن المصلحة في الابقاء امره ش (قوله يردده على البائع الخ) قد يتعد ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم هل حج أي فيكون الرد من جهة العامل قطعاً فان تضر عليه ذلك فينبغي ان يصرف فيه المالك بالقرع امره ش (قوله وتقتضى البيع) أي فسنه امره ش (قوله صرفة) أي المالك القدور يحصل ان المعنى رد المالك للقول الفصل السابق الخ) وهو ان سامو صدقه يقع العقد للوكيل والواقع له امره ش (قوله ضده) أي الحاكم أو المحكم (قوله فان استوى الخ) أي عند الحاكم قول المتن (ولا يمايل الخ) أي لا يجوز ولا يتعد (قوله المالك) أي ولا يكره حيث كان يشتري المالك امره ش (قوله لا يردده على الخ) صريحه استماع مما مقرر كيلو ما ذمه خلاف مكانه لو فاسد او خرج بمال المالك غيره كان كان أي المالك كيلان غير مخرج من معاملته فليز في أمه جبري (قوله بمال القراض) أي قوله وتقتضيه المتن في النهاية (قوله أي لا يبيعه اياه) أي لا يشتري منه القراض كافي كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لانه امر شدي عبارة لا توار ولا يمايل المالك ولا يستاجر منه مكانا للقراض امره (قوله بخلاف شرائه) أي شراء العامل مال القراض (قوله له منه بين الخ) أي لنه من المالك بين من مال نفسه او بين في ذمته سم وع ش (قوله بطل) أي الشراء امره سم (قوله مطلقا) أي شرط البقاء أولا (قوله وجها) اعلم انه ان

خلاقا لنزحه ويصح كونه حالا من ضمير الظرف وزعم اعدادهم لا يتحمل ضميرا مردود (تخصيه) ويصح كونه صفة للرداء فترى في الضمير وهو كالشكره نحو وأيقظ الليل نسلخ منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك لان له حقا في المال بخلاف الوكيل (ان اقتضت) المصلحة (الاسماك فلا يردده) في (الاصح) لا خلافه في مقصود العقد فان استر باجازه الرد فخطا (ولذلك الرد) حيث يجوز للعامل وأولى له مال المالك الاصل ثم ان كان الشراء بالنزعه ردده على البائع وتقتضى البيع اوفى الذمة صرفة للعامل وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل بين ان يسميه في العقد ويصدقه البائع وان لا (فان اختلفا) أي المالك والعامل في الرد الاسماك أي لا اختلاف في المصلحة (عمل) من جهة الحاكم أو المحكم (بالمصلحة) الثانية عنده لان كلامهما له حتى فان استوى الاسماك والرد فيها يرجع لاختيار العامل كما يحسنه ابن الرفعة فيمكنه من شراء المعيب بقيمت أي فكان جانبه هذا أقوى (ولا يمايل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه اياه لانه يؤدي الى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بين

الروى فليس يروى خدمته انه ان ارجاز ذلك يرويه كلام ابن أبي عصرون السابق اه (قوله لا يروج فيها) أي في البلد ش (قوله بل عليه) في شرح الروى فيما إذا اقتضت المصلحة الرد مافصله القياس ووجوبه على العامل ككسبه امره (قوله واد رضى به المالك) في اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا ينبغي فالوجه اختصاص هذا بوجوهه لطفه ايضا بطلبه اسر وحاصه جواز الرد لعامل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة في الرد ووجوبه عليه ان لم رضى المالك بذلك (قوله فلا يردده) أي لا يجوز له الرد ولا يفتد منه امره ش (قوله فان استر باجازه الخ) ولا ينافي هذا ما يأتي قريبا من ايراد استوى الامر ان في المصلحة يرجع الى اختيار العامل لان ذلك عند اختلافهما وماتنا فيما إذا توافق استر لدا لاسرين امره ش (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث يمكن المصلحة في الابقاء امره ش (قوله يردده على البائع الخ) قد يتعد ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم هل حج أي فيكون الرد من جهة العامل قطعاً فان تضر عليه ذلك فينبغي ان يصرف فيه المالك بالقرع امره ش (قوله وتقتضى البيع) أي فسنه امره ش (قوله صرفة) أي المالك القدور يحصل ان المعنى رد المالك للقول الفصل السابق الخ) وهو ان سامو صدقه يقع العقد للوكيل والواقع له امره ش (قوله ضده) أي الحاكم أو المحكم (قوله فان استوى الخ) أي عند الحاكم قول المتن (ولا يمايل الخ) أي لا يجوز ولا يتعد (قوله المالك) أي ولا يكره حيث كان يشتري المالك امره ش (قوله لا يردده على الخ) صريحه استماع مما مقرر كيلو ما ذمه خلاف مكانه لو فاسد او خرج بمال المالك غيره كان كان أي المالك كيلان غير مخرج من معاملته فليز في أمه جبري (قوله بمال القراض) أي قوله وتقتضيه المتن في النهاية (قوله أي لا يبيعه اياه) أي لا يشتري منه القراض كافي كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لانه امر شدي عبارة لا توار ولا يمايل المالك ولا يستاجر منه مكانا للقراض امره (قوله بخلاف شرائه) أي شراء العامل مال القراض (قوله له منه بين الخ) أي لنه من المالك بين من مال نفسه او بين في ذمته سم وع ش (قوله بطل) أي الشراء امره سم (قوله مطلقا) أي شرط البقاء أولا (قوله وجها) اعلم انه ان

أردن فانه لا يحذور فيه لتضمنه فسخ القراض ومن لم يشره منه بشرط بقاء القراض طل خلاقا لمن اوهم الصحة مطلقا لو كان له ما دلان مستقلا فله لاحدهما معاملة الاخر وجها

كان المراد بمعاملة الآخر ان الآخر يشتري من مال القراض نفسه فالجواب قريب لا يشتريه من ان كان المراد به ان الآخر يشتري من القراض فلا يثبت الا القطع باستناع ذلك لا مجال فيه للخلال لان فيه مقابلة مال للمالك بما له منا كله اذا كان المال واحدا وكل منهما مامل فيه على الاستقلال بلا راجعة الاخر كاهو ظاهر المبادر اما اذا تردد كل من الماملين مال كاهو به بعضهم مستقلا وجهين فاراد احدهما ان يشتري من صاحبه لنفسه فالجواب بل القطع جواز ذلك لانه اجني بالنسبة لتمامه الاخر وان اراد ان يشتري قراضه فالوجه امتناعه لان فيه مقابلة مال للمالك بما له فليحرم من حرج اه حش وقوله كاهو به بعضهم جري عليه المتقيد بغيره ولو كان له ماملان كل واحد منهما مفترقا كان فعل لاحدهما للآخر من الاخر فيه وجبان والسنة واليان احصا لا اه (قوله وقضية المثل الجواز) اعتمد به اه سم ولعله في غير شر حاو في عمل اخر من مال القرضه متناصريح في اعتماد المثل (قوله ووجه ظاهر) وهو ما مر من انه يؤدي الخ (قوله بغير جنس) الى التضييق الثاني (قوله بغير جنس رأس ماله) اي مع بقائه قوا به بعض آخر جاز الشراء بذلك الاخر كاهو ظاهر بل معلوم من قوله باع (فرع) هل المامل الكافر شر ام لا المحصف للقراض فيه الصحة ان صحنا شره الوكيل الكافر المحصف لوكله المسلم ولا يمارض ذلك اه يرام ان يملك من المحصف بقدر حصته من الربح لان حصوله امر مستقبل غير لازم للقسمة على حرج اه حش (قوله بقاءه) اي القراض (قوله ولا بأكثر من رأس المالى الربح) فان فعل لم يقع الا اقبله القراض اه شرح المتعجز اذا المتقيد والروض مع شرحه فلو كان رأس المالى وحده او مع وجهه ما اشتريه بديع اعمالة ثم اشترى اخر بيمين المائة فالتاين باطل سواء اشترى الاول بالعين ام في الدمة لانه ان اشتراه بالعين فقد صار ملكا للبايع بالبعد الاول وان اشترى في الدمة فقد صار مستحقا للصرف للعقد الاول وان اشترى الثاني في الدمة وقع المامل حيث يقع لو كان اذا عاقبناه (قوله والربح) الى قول المتن لم يقع للمالك في المتن الا قوله فان فعل فساق وقوله ولا ربح (قوله اذ ظاهر المتن عود بغير اذناه الخ) وهو صريح شرح المنهج

يشتري من مال القراض لنفسه فالجواب قريب لا يشتريه كافي الوصين المستقلين لان احدهما ان يشتري لنفسه من الآخر كاتى في محله بما فيه وإن كان المراد به ان الآخر يشتري للقراض من صاحبه مال القراض فلا يثبت الا القطع باستناع ذلك فضلا عن جرحه خلاف فيه مع رجب الجواز لان فيه مقابلة مال للمالك بماله المالك فكما اشنع بيع المامل من المالك فليمتنع بيع احدا للماملين من الآخر للقراض لان المال للمالك يلزم مقابلة ما له بالهكذا كله ان كان المراد ان المال واحدا وكل منهما مامل فيه على الاستقلال كاهو ظاهر المبادر اما لو قارض احدهما على مالى قارض الاخر وحده على مال آخر كاهو بذلك بعضهم مستقلا وجهين فاراد احدهما ان يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذى معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لانه اجني بالنسبة لتمامه الاخر وإن اراد ان يشتري قراضه فمع الآخر فالوجه امتناعه لان فيه مقابلة مال للمالك بماله الكلي فليحرم (معاملة الآخر) بان يبيع مال القراض (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمد به (قوله في المتن ولا يشتري للقراض الخ) هل شرطه عدم الاذن ايضا كاهو قياس ما بعده (قوله بغير جنس رأس ماله) اي مع بقائه قوا به بعض اخر جاز الشراء بذلك الاخر كما هو ظاهر وهو حيث نظير ما ذكره قوله باع الذهب بدرام الخ (فرع) هل المامل الكافر شر ام لا المحصف للقراض الذى فيه الصحة ان صحنا شره الوكيل الكافر المحصف لوكله المسلم لو وقع المالك للموكل دونه ولا يمارض ذلك انه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم ان يملك جزءا من المحصف لان حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على انه يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهره ان تمتع قيمة المحصف بالارز ملكه جاز ان يمتنع من الربح يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنحو مال مع فسخ العقد فان ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصة واستقراره مالا يتامل (قوله في المتن ولا يمتنع حتى المالك بغير اذنه كذا وزوجه) قال في الباب بان اشتراها ما ذن المالك فاشنع النكاح ولا يرتفع القراض مطلقا وحق

وقضية المتن الجواز لكن رجب بعضهم عدم وجهه ظاهر (ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فان كان ذهب او جدسعة تباع بدرام باع الذهب بدرام ثم اشترى بها السلطة ولا تمن المثل ما لا يجوز رجه أى اداء اؤدة طويلة عفا بحيث يفتق بقاؤه اليها فيما يظهر ولا (ياكثر من رأس المال) والربح بغير اذن المالك اذ ظاهر المتن عود بغير اذنه الى هذه ايضا وهو متح وان قال الاذرعلم اؤده نفا وذلك لان المالك

لمرض بهتان فعل فسائي
 (ولان من يستحق على المالك)
 لكونه بعتاً وأقر أو شهد
 ولم يقبل بغيره أو مستولده
 ويعت لنحوه من (بغير)
 اذنه) لان القصد الرجوع
 وهذا خبر ان كان اذن
 صحيح ان لم يكن في المال
 ربح حق على المالك وما
 بقى هو راس المال وكذا
 ان كان فيه ربح فيبقى على
 المالك ويغرم نصيب العامل
 من الربح ولو ائتم المالك
 عبداً من مال القراض
 فكذلك (وكذا زوجة)
 أى المالك الذكر أو الأنثى
 لا يشترى به بغير اذنه (في)
 الاصح) لا ضرار المالك
 باقتصاص نكاحه أمالو
 اشترى للعامل من يفتق
 عليه وزوجان كان بالبيع
 ولا ربح لم يفتق عليه ولم
 ينسخ النكاح وكذا ان
 كان في الذمة واشترى
 للقراض (ولو فعل) مانع
 منتمن نحو الشراء باكثر
 من رأس البالو شراء نحو
 بعض البائكة وزوجه (لم)
 يقع المالك ويقع للعامل
 ان اشترى في الذمة (وان)
 صرح بالسفارة لا مرفى
 الزكاة ما اذا اشترى بالبيع
 فيفعل التصرف من أصله
 (ولا يسافر بالمال بلا اذن)

(قوله لم يرض به) عبارة عن الرضى والنسج لما اذن في تلك الزيادة (قوله لكونه بعتاً) مفهوماً
 أنه يشترى بغيره أو يفتق عليه إذا كان هناك ما يرضى به بغيره عليه لا احتمال دفعه إليه بغيره عليه
 الضرر اه عش (قوله بغيره) تنازع فيه أقر وشهدش اه سم (قوله وما بقى هو راس المال)
 أى بقى شيء من الأثر يقع القراض معنى وشرح الرضى زاد سم عن العايب (قوله) والعامل أجره مثله اه (قوله)
 ويغرم نصيب العامل) أى يستتر للعامل بقدر ما يخصه من الربح فيأخذ ما بقى فيده من المال قبل ما يبق
 يد للعامل شيء بان كان ثمن المبيع جميع مال القراض وكان المالك مسرعاً بما يخص العامل فيبقى عدم نفوذ
 العقد فيقدر نصيب العامل اه عش (قوله ولو ائتم المالك) (الخ) وليس للمالك ولا للعامل ان ينفرد
 بكتابة عقد القراض قلن كاتباً صحح بالتجوم قراض فان حق ومهرج شارك العامل المالك في الولاء بقدر ما له
 من الربح فان لم يكن مهرج قالوا للمالك متى وروض مع شرحه (قوله الذ كر أو الأنثى) يدل من الزوج
 (قوله أمالو اشترى للعامل) عبارة الرضى (فرج) اشترى للعامل قراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر
 صحيح لم يفتق عليه اه وهى قيد عدم العقد في الشراء بالبيع وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة
 الفارح سم على حج اه عش ويغيد أيضاً قول لشرح المنهج فيأى للعامل شراءها أى زوجهم من
 يفتق عليه القراض وان ظهر ربح ولا ينسخ نكاحه ولا يفتق عليه كالأول يشترى زوجهم من يفتق عليه
 لموكله اه وكذا يفيد صريح المتن حيث حذف قيد لاربح (قوله ولم ينسخ النكاح) ويحتمل انه لو طه
 لبقاء الزوجية لعدم ملكيته منها واستحقاقه الوط قبل الشراء يستصحب ليعارض ذلك انه يحرم على
 العامل وطء ما عدا القراض لان ذلك في الوط من حيث القراض ولو طه ما يزوجية ثابتة سم على حج اه
 عش (قوله من نحو الشراء) (الخ) أى كالشراء بغير جنس راس المال والشراء لمن أقر المالك بحريته قول
 المتن (ويقع للعامل) (الخ) هل عمل الوقوع للعامل ما لم يذكر انه القراض ويصده البائع أو الاجل الشراء كافى
 فظاهر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيده قولهم من المار في الوكالة وقولهم المار في طرح والمالك الرد وفي
 وقوله اه التفتيل السابق في الركيل (الخ) (قوله اما اذا اشترى بالبيع) (الخ) كذا ان اشترى في الذمة بشرطان
 يتقدم الثمن من مال القراض قاله الرويانى اه معنى وفيه تأنيصاً عاماً (قوله فيفعل التصرف) (الخ)
 ظاهره الاطلاق في الكل في الشراء باكثر من راس المال لا في الزائد فقط بخلاف عبارة شرح الرضى اه
 سم وعش اقول هو مثلاً عبارة المتن وشرح المنهج كما يفتق على كلام الفارح والنهاية على ذلك او
 على اتحاد التقدير بالتجيزى قوله ولا يصح الشراء في الزائد أى الصورة ان المقد تدنو الا فلا يصح في
 الجميع اه قول المتن (ولا يسافر بالمال بلا اذن) نعم لو قارحه لا يصلح للاقامة كالغزاة والجهة فالظاهر
 كقول الأذنى انه يجوز له السفر به الى مقصده المعلوم لها ثم ليس له بعد ذلك ان يحدث سفر الى غير محل
 المبيع على المالك ثم ان لم يظهر ربح ارتفع القراض لو اشترى بكل ماله أو اباقيه رأس مال للعامل أجره
 مثله وان ظهر ربح غرم المالك للعامل نصيبه وكذا الحكم اذا عتق عبد القراض اه (قوله بغيره) تنازع
 فيه أقر وشهدش (قوله أمالو اشترى للعامل من يفتق عليه) (زوج) (الخ) عبارة الرضى فرع اشترى
 العامل قراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر صحيح لم يفتق اه وهى قيد عدم العقد في الشراء بالبيع وفي
 الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الفارح وقضية ذلك ان اشترى زوجة القراض صحيح لم ينسخ
 نكاحه تبعاً له الوط لبقاء الزوجية لعدم ملكيته منها واستحقاقه الوط قبل الشراء فيستصحب ليعارض ذلك
 انه يحرم على العامل وطء ما عدا القراض لان ذلك في الوط من حيث القراض ولو طه ما يزوجية
 ثابتة (قوله عليه) أى العامل وكذا قوله لم يزوجش (قوله من نحو الشراء باكثر من راس المال) ظاهره
 الاطلاق في الكل لا في الزائد بخلاف عبارة شرح الرضى لا في الزائد فان اتى بها أكثر من مائة مازاد عن جهة
 القراض (الخ) اه وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين ورأس المال عشرة (قوله في المتن ويقع للعامل) (الخ)
 هل عمل الوقوع للعامل ما لم يذكر انه القراض ويصده البائع أو الاجل الشراء كافى فظاهر ذلك من الوكالة

أو السروى التي اشتراكه
به خلافا لما وردى
قال الامام لو خط مال
القرض بما له من وا
ينزل ثم اذا باع فها سفر
اليه هو أكثر قيمة فها سفر
منه أو استراى صح البيع
لقرض أو أقل قيمة مما لا
يضمن به لم يصح ما بالأن
فيجوز له لا يستغنى كوبر
البحر إلا بالنص عليه ولا لا
في بلد لا يملك إليها إلا به
والحق به الأدرى الآثار
إذا زاد خطرا على خطر
الرثم إن عينه لا يذاك
والأمن ما اعتاد على بلد
القرض السفر إليه منه
(ولا ينفق) العاطل لو أراد
بالتفقه ما يعم سائر الحق
(منه) أي من مال القرض
(على نفسه حضرا) محلا
بالرف فان شرط ذلك في
العقد فسد (وكذا سفر)
في الاظهر لان التفقة قد
تستغرق الريح وزيادة
(عليه فعل ما يعتاد) عند
التجار فعل التاجر به نفسه
(كسلى الثوب ووزن
الخفيف) وإن لم يعتد فمه
متعين كذهب ومسك
لقتضاء الرف به (لا لا ائمة
الثقيلة) فليس عليه وزنها
(ونحوه) بالرغ ببطه أي
نحو وزنها كنفها من
الحان الدكان لتعارف
الاستبصار لذلك يصح

أما لا بد من معنى وشرح الروض (قوله وإن قرب) إلى التيق في المتن لا قولنا ما لم يوافق قولنا
لم يوافق قولنا لم يصح جري المتن (قوله وإن قرب السفر) على امتناع السفر إلى ما يقرب من بلد القرض
أذا لم يعتد بل القرض الانحاب إليهم ولما لا يملك ذلك والاحرازان هذا عصب فهم يضمن
أسواق البدهاء عش (فيضمن) أي أن سافر بما لا يملك القرض بالضرورة يضمن الختابة وغرر عبارة
المتن والروض مع شرحه سافر به فرائض وأخاف عقابا أن له فيه من ولو طعن السفر اه (قوله ولم
ينزل) ثم إن أراد التصرف في مال القرض حول قدره أو اشترى بالبيع ويكون ما اشتراه بخصه للعامل
وبه القرض اه عش جارة الأثران لو خطا لقا بالسروى فالصنف مضمونه والتصف مقسوم
على المشروط اه (قوله) ثم إذا باع فها سفر إليه الخ ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه بقدر القرض بل
يجوز بالرخص وينفذ ما سافر اليه حيث كان فيخرج إعطاءه قديم ظاهر كلامه صحة البيع فيران عين
غير مطلق بل ولو نهاه عن السفر إليه وقديمتا ذلك من قوله ثم إذا باع الخ اه عش (قوله صح البيع
لقرض) واستحق نصيبه من الربح وإن كان متدا بالاسفر ويضمن الثمن الذي باع به مال القرض في
سفره وإن عاد بالثمن من السفر لأن سبب الضمان هو السفر لا يزول بالعد من روض مع شرحه (قوله
ويجوز) وإن سافر بالمال بالأن فوجده باع ورغضا عما يباع في بلد القرض لم يبع إلا أن يقر بمحافيا
يتأخر أو كانت متواترة أكثر من قدر النص اه روض مع شرحه (قوله نعم لا يستفيذ) عبارة
الروض ولا يركب البحر فان فعل بلاذن من وان مادم السفر اه (قوله ركوب البحر) أي الملاح سم
ورشيدى (قوله) لا بالنص عليه ويكتفي في التخصيص التعبير بالبحر وإن لم يقيد بالمح مراه سم (قوله) أو
الاذن في بلد الخ) كسائر الجزائر التي يحيط بها البحر اه (قوله) ثم إن عين رابع إلى قوله ما بالأن
فيجوز قول المتن (ولا ينفق الخ) ولا يصدق في مال القرض ولو بكسرة لأن العقد لم يتناول روضه معنى
(قوله ولا ينفق الخ) وإن جرت العادة بذلك فظاهره وإن أذن له المالك ويضمن خلاصه لعله غير مراد
وعلية ما ذكره من ذلك فظاهره أنه يكون من الربح فان لم يوجده من رأس المال اه عش (قوله) فان
شرط ذلك في العقد فسد يضمن جريانه في صورة السفر أيضا كافيده قول الروض ولا التفقة على نفسه
من مال القرض وإن سافر بل لا شرطها فسد القرض اه سم وكذا قيده ذكر النهاية والتمنى هذه
المبارة وشرح وكذا سفر في الاظهر بل يفيد صنف الفارح أيضا بأرجاع قول المتن وكذا سفر الخ
على ما قبله متا وشرحا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل يتأخر اه سم (قوله) فرفضه متعين أي
صفنا على فعل ما يعتاد (قوله اقتضاء الرف به) يشك مع قوله وإن لم يعتد اه سم ورشيدى (قوله
بالرف) أي صفنا على الامتنة أي على الخفاف المحظوف من الأصل لا وزن الامتنة الثقيلة ولا نحوه
(قوله ما يبدل) هو الامتنة الثقيلة دون قولنا نحوه كما يصح بقوله وعلى هذا الخ اه عش (قوله) والا
أوم عطفا على الامتنة الخ) انهم أم على الجري ليس عطفا على الامتنة فعل ما ذابط فان قيل هذا الإمام
متحقق على تقدير رفع الامتنة أيضا لا يتوهم أنه اقتصر المحظوف من الأصل لا وزن الامتنة الثقيلة ولا نحوه

فلاجرة فهو ما يلزمه حملان استجر عليه تكون الاجرة فمن ما يؤخذ الرصد والمكاس بحسب مال القراض كما قاله الماوردي
(تبيينه) فيقال في كلامه ذكر اركان (٩٨) ما أفاضه قوله على الخ في مقدمه السابق وتوايها ككثير الثياب وطيا وقديجاب انه ذكره

من التصريح بالزوم وليان
انه لا يستأجر عليه من مال
القراض المعلوم منه انه لا
اجرة له في مقابلته وهذا لا
يستفاد من ذلك الجواز اخذ
الاجرة في مقابلته الواجب
وان تعين كتعلم القاضية
وايضاً بين هذا أن التوايع
منها ما يستأجر وغيره وان
كليهما اذا خفف عليه فقيه
قائمة لا تعرف من ذلك
لجاهه ان التوايع هي
المستأجرة فقط (والاظهر ان
العامل ملك حصته من
الربح بالقسمة لا بالظهور)
اذ لو ملك به الفارق للمال
فيكون التخصيص الحادث بعد
ذلك محسوبا عليهما وليس
كذلك بل الربح وقاية
لرأس المال وبما فارق ملك
عامل المساقاة حصته من
الربح بالظهور لثبته خارجا
فلم يتخير به نقص التخل
وعلى الاول له بالظهور فيه
حق مؤكّد فيورث عنه
ويتقدم به على الفرما
ويصح اعراضه عنه بقرينه
المالك بالتألف للمال او
استرداد مع ما كان بالقسمة
لا يستقر ملكه إلا اذا
وقعت بعد الفسخ
والتنحوض الاقوال الاجبر
به خسران حدث بعدها
ويستقر فقيمه ايضا
بنحوض الال مع ارتفاع
العقد من غير قسمة ولا

الاحتراز عنه عليه خلاف تقدير الجواز فلا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن سم على حجج اه وشيئ (قوله)
وما يلزمه حملان استجر الخ ولو شرط على المالك الاحتراز عليه من مال القراض حتى الماوردي فيه
وجوبه وانما الظاهر منها عدم الصحة معنى ونهاية (قوله فلاجرة له) سياق في الشارح من في المساقاة ان مالا
يلزم العامل فعله اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما قال ائمة ديني وان لم يمس المالك له اجرة فقياسه ان
على عدم استحقاقه هذا الاجرة حيث قبل بلاذن من المالك فيلزم اه ع (قوله) وما يؤخذ الرصد
الخ) اي الوافق اه متى (قوله) بحسب مال القراض) اي من رأس المال ان لم يوجد ربح فان وجد
ربح ولو بعد اخذ الرصد والمكاس بحسب منه كابد عليه قول المصنف الا في نقص الحاصل الخ وبقي
ان مثل ذلك ما لو دفع الوكيل ذلك من المال للموكل فيه اذا تبرع تر اجهة المالك اما اذا لم تستقر فليس له ذلك
إلا بالاذن منه فلو عاقب كان متبرعا به موضوع عليه وبقي ان على الاحتياج للرجعة حيث لم يستد ذلك
ويطع بالمالك الا دفع بلا رجعة وان سبقت اه ع (قوله المعلوم منه) اي من البيان (قوله وهذا) اي
انه لا اجرة له الخ (قوله من ذلك) اي الزوم (قوله وان تعين) غاية (قوله وان كليهما) اي المعتاد وغيره (قوله)
عليه) خيران والضمير للعامل قول المتن (من الربح) اي الحاصل بعمله اه متى قول المتن (لا بالظهور) اي
الربح (قوله اذ لو ملك) الى الفصل في التباينة لا قوله ولو العامل وكذا في المتن (القول لو لا ترد الى المتن وقوله
ولا يؤيد ذلك) اي على رأس المال والربح كابد عليه تغييره بالمالين (قوله وبه) اي
بقوله وليس كذلك بل الربح الخ (قوله وعلى الاول) اي الاظهر (قوله له) اي العامل قبل التمسق (قوله)
فيه) اي نصيبه من الربح (قوله على الفرما) اي عمل مؤنه تجهيز المالك لتلقه بالعين شرح الروض اه سم
وعش (قوله اعراضه) اي العامل (قوله بالتألف) اي اتلاف المالك مال القراض باعتاق اول ايلاد او
غيرهما ولقول القسمة اه شرح البهجة والروض (قوله او استرداده) اي المالك مال القراض من
العامل (قوله لا يستقر ملكه الخ) عبارة للمنفى والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العامل بالقسمة بل
انما يستقر بتنحيز المال وفسخ مقدمها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنحيز المال حتى لو
حصل بعد القسمة قص جبر بالربح المقسوم او تنحيز الال والفسخ بلا قسمة الال لا ارتفاع العقد
والوقوف بمصوّل رأس المال او تنحيز رأس المال فقط واقسام الباقي مع اخذ المالك رأس المال
وكالاخذ الفسخ اه (قوله نصيبه) اي العامل اي ملك نصيبه (قوله من غير قسمة) فالمدار على التنحوض
مع الفسخ ولا اثر للقسمة اه وتقدم آتفا أن الاخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله في مجرد الملك الخ)
اي لا في استمراره في هذا الجواب نظير ذلك للمعترض ان يقول ان مجرد الملك يحصل بالتنحوض وارتفاع
العقد بلا قسمة ايضا (قوله في حصوله بماذا) الاول في انه بماذا يحصل (قوله وراخ) اي بالراجع منه انما من
الربح ان اخذت قبل القسمة اه ع (قوله من ذلك) (والتألف) اي من امة او بجهة (وكسب الرقيق) اي من حيد
واحتساب بقوله لوصية اه نهاية زاد المعنى وبه اه (قوله بنسبة منها) او تاكرمة او مطاعة وهي

الاية ما متحق مع رفع الامتة الثقيلة لالانه يترحم أنه نفس المطوف عليه ولم يجرعته فدل على عدم
مراماه لانه لا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن لكن كتملي يمكن على ذلك التقدير (قوله) وقديجاب بانه ذكره هنا
الخ) وايضا في المذكور تفصيل لتوايع التجارة لا يستفاد خصوصه ما سبق (قوله وان كليهما) خبر ان قوله
عليه) (ويتقدم به على الفرما) وعلى مؤنه تجهيز المالك لتلقه بالعين مع شرح الروض (قوله من غير قسمة)
فالمدار على التنحوض مع الفسخ ولا اثر للقسمة (قوله على من وطى امة القراض بنسبة منها) فان وطئها
العامل عالما بالحرى ولا رجوع لانتفاء الشبهة ولا فلا حد للشبهة يكون الولد حر او تلامه قيمته للمالك فيها

تد هذه على المتن خلافا لمن زعمه لأن كلامه في مجرد الملك الذي وقع الخلاف في حصوله
بماذا ومر آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض (ونما والشرع والتألف وكسب الرقيق والمهر) على من وطى امة القراض بنسبة منها

التجارة وخرج بالحاصلة
من ذلك الظاهر في حديثها
منه ما لو اشترى حيوانا حاملا
أو جحرًا عليه ثم لم يقر بأن
الوجه أن القرض قرض
مال قراض (وقيل) كل ما
حصل من هذه الفوائد
(مال قراض) لأنها بسبب
شراء العامل لأصهار ولا
يؤدهم ما رزق كالتجارة
أن القرض التاج مال تجارة
لأن المتصرف يركب كونه
من عين التصاب وهذا
كذلك وهنا كونه يصدق
العامل وهذا ونحوهما
ليست كذلك (والفصل
الحاصل بالرخص) أو سبب
كرض حاد (محسوب من
الربح ما أمكن ويجوز به)
لأنه المتصرف (وكذا التلف
بعضه بأية) سواء (أو
غصب أو سرقة) وتقدر
أخذ بدله (بدن تصرف
لعامل في الأصح) لأنه نص
حصل فاقبه قص العيب
والمرض أو أخذ بدل
المنصوب أو المرسوق
فيستمر القراض فيه وله
الحاجته فيه أن ظهر في
المال ربح وخرج بيضه
نحو تلف كل ما من القراض
يرتفع ما لم يتلفه أجنبي
ويؤخذ بدله أو العامل
وقبض المالك منه بدله
ثم يرد إليه كما بحثناه

عن لا تعتبر مطاوعته أو نكاحها يتم مقو شرع الرض (قوله ولو العامل) عبارة التناهي والمقو والاسنى
والقرض ويرحم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء كان في الملويع أم لا وتزويجهما
لأنه لو ليس وطء المالك فسدت القراض ولو لا جوارحه أو استيلاؤه كاعتاقه فيفسد ويترحم للعامل
حسب من الرض فان وطء العامل عا لما بالحریم ولا ربح حله لم يفسد العيبه والا فلا حله فيفسد ويثبت عليه
المهر بعمل في مال القراض كما قاله الشيخان اه زاد التناهي يكون الرض أو تلمذ مقبولة للمالك فيها
يظهر اه قال عرش والقياس كما يؤخذ من توجيه كلاهما في المهر أنها تكون مال قراض مراضته
سواء شرع الرض اه جارية الجبري عن القليوبي قالوا لشيخنا مراضته وتكون اى قيمة الولد مال
قراض ايضا وخالفه ولده وفيه قال انها للمالك مال فيختار لاوليه هو ظاهر اه وفي القرض ولو
استولى العامل جارية القراض لم تصرف له لانه لا يملك بالظهور اه (قوله العينية) بخلاف غير العينية
كالسمن وتعلم صنعة فهو مال قراض اه شرعا والرضو البهية قول المتن (والحاصلة) اى كل منها (من
مال القراض) المشتري به يقبض ورقب ورأسه ويحرم من التجارة اذا حصل في مدة القرض ليس كل من
الامور المذكورة اه معنى (قوله انها ليست من فوائد التجارة) اى الحاصلة تصرف العامل في مال
التجارة بالبيع والشراء ليهي ناشئة من عين المال من غير فعل من العامل اه معنى (فرع) لو استعمل
العامل دواب القراض وجب عليه الاجرة من ماله للمالك لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا بأذن
العامل فان عاقل فلاحه فيسوى الاثم سم له من يوجب يشكل كون الاجرة للمالك على ما ذكره الشارح
من أن المهر الواجب على العامل يوطئه يكون في مال القراض القيم الا ان يقال ما ذكره معنى على أن مهر
الامة مطلقا للمالك وان المراد بكونها للمالك انها تنضم لمال القراض كله وهو الاقرب اه عرش
(قوله وخرج بالحاصلة الخ) عبارة التناهي اما لو اشترى حيوانا حاملا فيظهر كمال الاثنى تحريمه على ظن
من العاقل والرد بالبيع وغيرهما اه (قوله ولو اشترى حيوانا حاملا الخ) ولو اشترى دابة أو أمانة حال لا يملك
حلت له يجوز بيعها من كل منها لكونها مال قراض او يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه أولا
يجوز لواحدهما اختصاص المالك باخل فاقبه ذلك الدابة الموصى بصليها أو الحامل بحرفه نظرو الاقرب
الثاني ويكون ذلك كالتسديد بعض المال فيفسخ القراض فيه ثم ان لم يظهر ربح فظاهر والا استقر
للعامل قدر حصته منه ويرى مقدار الربح بقوم الدابة غير حامل اه عرش (قوله ولا يؤيده) اى القيل
(قوله أو بسبب الخ) عبارة التناهي أو العيب أو المرض الحادين اه وهى الموافقة قول الشارح الاقائه
نقص العيب أو المرض (قوله باقتسارية) كعرق وغرق نهاية معنى (قوله اخذ بدله) عبارة التناهي
والتناهي اه أو اخذ بدله اه قول المتن (بعد تصرف العامل) اى بالبيع والشراء (قوله وله الخاصة)
اى للعامل اه عرش عبارة التناهي وشرح المسح والرض مع طرح الخصم في البذل المالك ان لم يكن في
المال ربح المالك والعامل اذا كان فيه ربح (قوله ثم يرد) اى بلا استئناف القراض اه (قوله كما
بحثناه) ممتد اه عرش وفي الجبري عن الزبدي اعتماده ايضا وياقن الاسنى والمتى خلاه (قوله
وسبقهما اليه المتولى الخ) واختاره السبكي لكن القاضى قال بما قال به الامام وهو المعتد معنى وروض مع
شرحه (قوله يرتفع) اى القراض بالتلافى للعامل (مطلقا) أى سواء اخذ منه بدله ورده اليه ام لا اه عرش

يظهر شرح مراضته (قوله ولو العامل) معنى الرض على المهر الواجب وطء العامل بعمل في مال القراض
واعتمده شيخنا الشهاب الرملى ووجهه بان فائدة عينية حصلت بفعل العامل كارباعه اه ويحتمل ان
يجرى ذلك في قيمة الولد فيما اذا ولد للموطوءة ويكون مال قراض للتوجيه المذكور لك الذى يظهر خلاه
والفرق مراضته في الرض فان جنى عبد القراض قبل فدية العامل من مال القراض او لاجلها
والمعتد الاول وان قال في شرحه ان الأوجه الثاني مراضته تعالى اعلم (قوله ما لم يتلفه أجنبي الخ) اعتمده
مراضته عبارة شرحه كبراءة الشارح (قوله ولا يؤخذ بدله) وانما لم يكن مال قراض قبل اخذه وقبله كان

أى وجه يحتاج إلى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما قاله الامام (قوله يفسخ مطلقاً) أى سواء دفع
 به لىكون مال القراض لا وفى صورة الدفع أم لا يصير قراضاً بعد جديد أم عش قول المتن (وإن تلف
 قبل تصرفه) ظاهر مولى بنحو غصب أو سرقة أو أخذ به فخرج (فخرج) قال فى الروض وإن جنى عبد
 القراض قبل دفعه للعامل من مال القراض وجب أن يضمنه الأول وإن قال فى شرحه أن الأوجه الثانی
 هو أم سم (فخرج) فى المخفى والروض مع شرحه لو تلف عبد القراض وقد ظهر فى البرج فالتصاص
 بينهما ليس لأحدهما إلا أفراد بقاء هذا العامل من التصاص سقط ووجب التهمة كالتصا بالالك
 ويستمر القراض فى يده ولو لم يكن فى البرج فالتصاص هو الموقوف على ما كان وإن تلف مال قراض
 اشترى بغيره شيئاً قبل تسليمه أو فسخ البيع والقراض وإن اشترى فى الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء
 انقلب الشراء للعامل غير تقع القراض وإن تلف بعد الشراء وقع للالك ولو كان الهال مائتة تلفت لومائة
 أخرى أم (قوله ولا يصح به) أى بالرجح

(فصل فى بيان أن القراض جائز من الطرفين) قوله فى بيان أن القراض لو كان القرض فى النهاية إلى قوله لانه إلى
 ويحصل وقوله لى حصل إلى وباسترجاعه قول المتن (لكل فسخه) هو للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا
 وقع فيه بما كان ظفر بسوق أو راغب ولا يشترى لارتجاع الضم مع كونه لاسطه فيه متى ونها يقال
 عش وعمل قوله الفسخ من العامل حيث لم يرتب عليه استيلاء ظالم على الهال أو ضايع أو لالم ينشروا
 أن لا ينفذ من الهالك أيضاً إن ظهر رجوع الحالة ما ذكرنا فى من راع حصة العامل أم (قوله متى شاء)
 إلى قوله لى حصل فى المخفى لا لى حصل إلى ما ترجع (قوله لانه كالة ابتداء وشركة) أى وكما عقود
 جائزة أم معنى (قوله وشركة) أى بعد ظهور الرجح (الوجه) أى قبله (قوله ويحصل) أى الفسخ (قوله
 بقول الهالك) الأولى قوله لى فسخه وقول الهالك لا تصرف (الرجح) قوله فسخته أو رفته أو أبطله أو نحو
 ذلك هنا يوقف كقصدته ولا يتم ولا يشترع عش (قوله أو لا تصرف) أى بعد هذا أم نهاية (قوله أى
 حيث الخ) أرجح للصورتين جميعاً أم عش (قوله وباسترجاعه الخ) وباحتقار استيلاءه ولو لم يجس العامل
 ومنع من التصرف أو باع ما اشتراه العامل القراض لم يكن فسخاً لعدم دلالة عليه بل يسه إمارة للعامل
 بخلاف بيع الموكل ما ركل فيها بقر معنى (قوله ضايعاً واسترجعه) أى بقرى فى الباقي أم معنى (قوله حيث
 لأرض الخ) اعتمد هو وحاصل المتمدن أنكار القراض من الهالك أو العامل كإنكار الوكالة من الموكل
 أو الوكيل وأنه لا فرق فى جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداءً أو بعد سؤال خلافاً لاقضاء الجواب
 المذكور فى شرح الروض أى والمعنى أم عش عبارة عما يجيب على من استشكل تصحيح النوى والأنوال
 بالإنكار القراض بأنه يفتى أن يكون إنكار الوكالة يفرق بين كونه لفرض أو لا مان للفقهاء ما قاله النووي
 لأن صورة ذلك فى الوكالة أن يستل هذا الهالك فينكر ما هو صورته فى القراض أن ينكره ابتداءً حتى لو
 انعكس انعكس الحكم أم (فظهر ما فى الشركة) عبارة فغيره كالكالة قال عش مقتضى تشبيهه بالكالة
 عدم أنواله ما لم يأتى قال الأذرى الظاهر ولم أره نصاً أن عامل المحجور عليه إذا عاين أو عش أنزل
 بخلاف حامل مطلق التصرف أم حواشى الروض وقياس ما فى الشارح هو من أن الوكيل عن المحجور
 عليه إذا فسق الفعل من بقاء الهال فى يده لانه التصرف أنه هنا كذلك وأنه يفرق بين الابتداء والنوام

بدل الرهون هن فى ذمة الجاني لأن القراض أضمت لجوازه من الجانبين (قوله فى المتن) وإن تلف قبل
 تصرفه (الخ) ظاهر مولى بنحو غصب أو سرقة أو أخذ به فخرج (فخرج) قال فى الروض وإن جنى عبد
 القراض قبل دفعه للعامل من مال القراض وجب أن يضمنه الأول وإن قال فى شرحه أن الأوجه الثانی
 هو أم سم (فخرج) فى المخفى والروض مع شرحه لو تلف عبد القراض وقد ظهر فى البرج فالتصاص
 بينهما ليس لأحدهما إلا أفراد بقاء هذا العامل من التصاص سقط ووجب التهمة كالتصا بالالك
 ويستمر القراض فى يده ولو لم يكن فى البرج فالتصاص هو الموقوف على ما كان وإن تلف مال قراض
 اشترى بغيره شيئاً قبل تسليمه أو فسخ البيع والقراض وإن اشترى فى الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء
 انقلب الشراء للعامل غير تقع القراض وإن تلف بعد الشراء وقع للالك ولو كان الهال مائتة تلفت لومائة
 أخرى أم (قوله ولا يصح به) أى بالرجح

(فصل فى بيان أن القراض جائز من الطرفين الخ) (وإنكاره له حيث الخ) اعتمد هو وحاصل المتمدن
 أن إنكار القراض من الهالك أو العامل كإنكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق فى جميع ذلك
 بين أن يكون الإنكار ابتداءً أو بعد سؤال خلافاً لاقضاء الجواب المذكور فى شرح الروض (قوله

وعليه فصارق الاجني بان
 العامل الفسخ لعل إزاله
 فسخاً كالكالة بخلاف
 الاجني وفيما إذا أتته
 الهالك يفسخ مطلقاً ويتر
 عليه نصيب العامل (وإن
 تلف) بعض الهال (قبل
 تصرفه) فيه (ف) يجب
 (من رأس الهال فى الأصح)
 ولا يجب به لأن المقدم
 يتأكد بالعمل

(فصل فى بيان أن
 القراض جائز من الطرفين
 والاستيفاء والاسترداد
 وحكم اختلافهما وما يمتثل
 فيه قول العامل (لكل)
 من المالك أو العامل (فسخه)
 متى شامولاً فى غيبة الآخر
 لانه وكالة ابتداء وشركة
 وجمالة انتهاء ويحصل
 بقول المالك فسخه أو لا
 تصرف أى حيث لا فرض
 فيما يظهر أخذاً بما يأتى
 فى الإنكار وباسترجاعه
 المال فان استرجع بعضه
 فبيما استرجعه وإنكاره
 له حيث لا فرض ولا فلا
 كالكالة وعليه يحصل
 تخالف الروضة وأصلها
 (ولو مات أحدهما أو جنى
 أو أغمى عليه انفسخ) فظهر
 دأمر فى الشركة والعامل

البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير إذن وارثه أو ورثته أو من مات الابن (١) ثم المالك كان قد تزوج من امرأة أخرى

من لوازم عقده فلم يمتها
موت المالك بخلاف وارثه
نعم يظهر تقييد جواز بيعه
عما ذكره في غير ظهور ربح
أخذ ما ياتي (ويلزم المالك)
وان لم يكن ربح (الاستيفاء)
لديون التجارة أى لراس
المال منها قطع كما اعتد به
الاسنوي وغيره لتصرفهم
في العروض بأنه لا يلزمه
الا تنضيد رأس المال
قطع قياسهم مسئلة الدين
عليها لكن اعتماد الرقة
ما اقتضاه المتن كالرخصة
واصلها أنه يلزمه استيفاء
الربح أيضا وتيمم السبكي
و فرق بين هذا والتنضيد
بان القراض مستلزم لشراء
العروض والمالية فيه حقيقة
لكونه حاصله يدفا كفى
بتنضيد قدر رأس المال
قطع (إذا فسح احدهما)
او افسخ لان الدين ناقص
وقد اخذت ملكا تاما لغيره
كما أخذ (وتنضيد رأس
المال ان كان) ما يده عند
الفسخ (عرضا) او قد اغير
صفة رأس المال أى يمه
بالناض وهو قد البلد
الموافق لراس المال وان
ابطله السلطان والا باع
بالاغتبط ومنه من جنس
راس المال فان باع بغير
جنسه حصل بفسخ وانما
يلزمه استيفاء ما ذكر
وتنضيحه ان طلب المالك
أو كان لغيره عليه حظه
في ذلك ولا يتمتع ببيع

(قوله بعد موت المالك) وكذا العامل بعد جنون المالك أو اغماه مع مال القراض واستيفاء ديونه بغير إذن
الولي متقووض مع شره (قوله ولو لمسا) أى البيع والاستيفاء (قوله الابن المالك) بان امتنع المالك
من الابن في البيع قول الامين من جهة الحاكم ولا يقرورة المالك العامل على القراض كما لا يقر المالك
ورقة العامل عليه لان ذلك ابتداء لقراضه وهو لا يصح على الرضى فان نض المال ولو من غير جنس رأس
المال جاز قرضه بالبيع فيكون ان يقول ورقة المالك العامل قرضه على ما كنت عليه مع قبوله أى لفظا او
يقول المالك لورقة العامل قرضكم على ما كنتم معكم عليه مع قبوله وكالورقة وليهم وكالورقة الجنون
والاغما فيقرر المالك بعد الاقامة منها وولي الجنون مثل قبل الاقامة ويجوز التقرير على المال الناض
قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويترك ربح نصيب الاخر مثله
المال ما تجوز بهما ما كان مناصفة فقرر العقد مناصفة فاعلم شريك الوارث بما كان في بيع مال القراض
بشأنه فلكل منهما ثلاثة اثمان اذ العامل من الربح القديم ما تجوز بهما ما تجوز رأس المال في القرض براتين
لوارثه وبهما ما كان منقسم بينهما ولو قال البايع يمدفخ البيع للبشرى فقررته على البيع قبل صح
النكاح لانه لا بد فيه من لفظ الزوجين او الانكاح معني وروض مع شره وقولهما ولا يقر ورقة المالك
الجنى التباينة قال عرش قوله يجوز التقرير أى بان قوله لقررتك وقوله لقررتك العقد أى من جانب
المالك او اورع قوله منقسم بينهما أى الوارث والعامل وقوله ولو قال البايع الخ ذكره لمناسبة
التقرير القراض (قوله اذارى) كذا قاله غطفه بالامام سيد عمر (قوله ما كان) أى في قوله لا
يتمتع مع المالك الخ قول المتن (ويلزم العامل الاستيفاء) ولو رضى المالك بقبول الحوالة جاز نهاية
ومعنى أى الحوالة الصورية ورشدي جارية مع فيمساغة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من
الحوالة الرضا بقية الدين في ذمة من هو عليه ام واستيفاء المالك اياه بنفسه مثلا (قوله لكن اعتد به
ابن الرقة ما اقتضاه المتن الخ) وكذا اعتد به التباينة وقوله عرش حاله ورضي عن جارية السيد عمر وما
اعتد به ابن الرقة مستحق بالاعتماد (قوله ما يلزم) أى قول المتن مثله في التباينة وكذا في المعنى الا قوله او
يرضاه الى المتن (والتنضيد) أى حيث يلزمه تنضيد ما ذكره رأس المال (قوله والمالية فيه حقيقة) أى
بخلاف الدين (قوله لان الدين ناقص) أى لا يندفعه موقدا له عرش (قوله ما يده) أى حسا او حكا
ليشمل ما في الذم امرشدي (قوله او قد اغير صفة رأس المال) أى كالمصاحف المكرهه معنى (قوله
والاباع) أى وان لا يوافق تعدل لراس المال المسم وورشدي (قوله فان باع بغير جنسه) أى ولو لم يكن قد
البلد الذى باع به اغبط اخذ ما قبله ورشدي (قوله حصل بفسخه) ولو قال برب المال لا اتي به جعل مع
يده بدنى أو وجه الوجهين لان الاثنان اتفعل بالنسخ ظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينض المال ويمل به
المالك انها يقال عرشه جعل مع يده بدنى أى انجره ذلك على المالك اهو قال الرشدي قوله و ظاهر
كلامهم الخ ولا ملازمة بين الانقاسح والاموال فليتأمل اه (قوله ان طلبه المالك) أى كلام
الاستيفاء والتنضيد وكذا قوله في ذلك قال عرش فلو كان المالك اتيين بطلب احدهما التنضيد والاخر
عدمه فينبى ان قسم المالك عرضا فاما يخص من طلب العروض يمل له ما يخص من طلب التنضيد باع
ويمل به جنس رأس المال اه (قوله ما لم يقل) أى المالك (ه) أى العامل (قوله بتقويم عدلين) قضيه
انه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين بواقعة ما في النفس عن الباب ثم هذا ظاهر في الاجاب واما
اذا كانت ديونا فاملر في قسمه لكونه محتمل ان يقال ان رضى العامل والمالك على تعيين بعضهما للعامل
وبعضها للمالك فذلك الارضا الامر الى الحاكم فيستوفى فيها ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضى يكون
ذلك كالحوالتهان فتمد على احدهما استيفاء ما عين له من الدين ثم يرجع على صاحبه او قسم كل واحد من
والاستيفاء أى لديون التجارة (قوله ولو لمسا) أى البيع والاستيفاء ش (قوله لكن اعتماد الرقة
الخ) اعتد به (والاباع الخ) أى وانه لا يوافق رأس المال ش

المالك ان توقع رجعا بظهور راعب مالم يقل له تقسم بتقويم عدلين أو أعليك نصيبك من الربح فاضا

ولم يردوا غير خروج رأس المال الربح لا مشتركة بينهما فلا يملك أحدهما به نعم إن توقف تخصيص رأس المال عليه كان يربح بعضه
يقتصر قيمته كعبد وجب بيع الكل كما يحق المطلب (وقيل لا يلزم التخصيص إن لم يكن ربح) لأنه لا يحسن تكليف العمل إلا لفائدة له
ويرد بانه وطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو (١٠٢) استرد المالك بعضه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران ربح رأس المال

إلى الباقي) لأنه لم يترك في يده غيره (وإن استرد المالك بعضه بغير رضا العامل أو برضا موصيا أو بالاشاعة أو اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع برضا رأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لا يغير متغير ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط محض وقع يده (مثاله) رأس المال مائة والربح عشرون استرد عشرون فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدس من الربح) وهو ثلاثون ثلث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثون شرطا له نصف الربح وباقيه من رأس المال (فوق ما في يده إلى ثمانية لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا وثلثين ويرد الباقي واستشكل الأسنوي كإن الرقعة استقلاله بأخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه أن يقبضه في ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا بالبحور من ولم يوجد حتى لو أفاض المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بأن

الديون إنما حاصل حسب ما يخص كل منها أصلا وبرضاها عن (قوله ولم يردوا ربح) كما جزم به ابن القري فلو حدث بعد ذلك غلام يؤثر نأيا يترقى (قوله فلا يملك أحدهما الخ) أي بل يقتسمانه إن شاء أو يبيعانه معاه عن (قوله عليه) أي يبيع مال القراض كله (قوله وجب بيع الكل) مستند أم عن (قوله مطلقا) أي حصل فائدة أو لا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) أي في المسترد كما هو صريح جابر ثم هذا شامل للاسترداد برضاها مع اطلاقها أو قصد الاشاعة كما يصح به أفعال ذلك في تصور المستوفى فيه بحيث لماسيا عن المطلب انه من حيث فكيف يحكم بأنه قرض لئلا يكتسب نصرة فيه ولهذا يذكر في شرح الروض عدم قرضه في الألف الاسترداد بغير رضاه فليتأمل سم على صحيح أو شدي وقوله في المسترد يعني في قدر نصيب العامل متوقفا في شرح الروض أي المتق حيث اسقط قول الشارح أو برضاها إلى الثمن ثم قال في شرح فالمسترد شائع برضا رأس مال مانعه أما إذا كان الاسترداد برضا العامل فإن قصده هو والمالك لا أخذ من الأصل اختص بأموال الربح فكذلك لكن ملك العامل ما يده مقدار ذلك على الاشاعة أن اطلاقا على الاشاعة وحيداً لا شبهة قال إن الرقعة تكون حصة العامل قرضاً خاضعة عن الأسنوي وأقره ثم قال وإذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينفذ تصرفه في نصيبه وإن لم يملكه بالظهور أو سياتي عن ع شائع بين كلامي الشارح بما وافق ما في المتق وشرح الروض قول الثمن (سدسه) بالرفع مبتدأ (قوله من الربح) خبره والجملة خبر يكون سيده وروح أي وجميعه بانيه من رأس المال عطف على جملة خبر قول الثمن (وباقية) أي المسترد وهو ستة عشر وثلثان (من رأس المال) فيعود رأس المال إلى ثلاثين وثلثان وتلك المعنى (قوله فلو عاد) إلى قوله وقد يجاب في المتق وإلى الثمن في النهاية إلا قوله على أن ما في يده إلى يخرج (قوله فلو عاد) أي ينحو انخفاض السوق (ما في يده) أي العامل وهو ثلاثون ثمانية ونون تلك (قوله وثلثين) يضم أوله (قوله ويرد الباقي) وهو ثمانية وسبعون درهما وتلك درهم أه معنى (قوله فيه) أي المسترد (قوله به) أي بنصيبه من المسترد (قوله مال المسترد برضاها الخ) فيه اطلاق الاسترداد بالرضاء ثم نصيبه ما يده من أن جملة قوله المالك كور الذي خرج هذا بعض أقسام الاسترداد بالرضاء فكان حق التصديق أن يقول استرداده برضاها وقصد الخ سم على صحيح أو شدي أو قول بل حق المقام ما قدمناه من المتق (قوله فإن قصد) أي المالك وكذا الضمير في قوله الاتي فإن لم يقصد الخ (قوله اختص به) أي الماخوذ رأس المال قال الجبيري فإن اختلف قصدهما بأن قصد المالك الأخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الثوري أه (قوله وحيداً)

(قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح مر وقوله في أي في المسترد كما هو صريح جابر ثم هذا شامل للاسترداد برضاها مع اطلاقها أو قصد الاشاعة كما يصح به أفعال ذلك في تصور المستوفى فيه بحيث لماسيا عن المطلب انه من حيث فكيف يحكم بأنه قرض لئلا يكتسب نصرة فيه ولهذا يذكر في شرح الروض عدم قرضه في الألف الاسترداد بغير رضاه فليتأمل (قوله بل يأخذ منها واحدا الخ) أي وحيداً ينفذ تصرف المالك كما هو ظاهر (قوله واستشكل الأسنوي كإن الرقعة) قد يستشكل ذلك أيضاً بان الظاهر عدم جواز نظير ذلك في الشر كذا في الظاهر انه لو أخذ أحداً مما جاز من المشترك لم يكن للاخر الاستقلال بأخذ مقابلة بحيث يستقر لها الأخذ بما هو باقي على حكم الاشتراك فالفرق (قوله مال المسترد برضاها) فيه اطلاقه الاسترداد بالرضاء ثم نصيبه ما يده من أن جملة قوله المالك كور الذي خرج هذا بعض أقسام الاسترداد بالرضاء فكان حق التصديق أن يقول استرداده برضاها وقصد الخ فتامه (قوله وحيداً ملك العامل بما في يده قدر حصته الخ) اعتمد مر ويغني أن له الاستقلال بأخذه بما في يده كما تقدم

المالك لا تسلط باسئد ادما على العامل فيه جزء ممكن للعامل من الاستقلال بأخذ مثله ليتكافأ على أن ما في يده لما كان في تصرفه أي كان له به نوع تلقى ربه إلى من تمكن من أخذه حقه من مخرج بقولي بغير رضا العامل إلى آخره على أن استرد برضاها فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح اختص به وحيداً ملك العامل بما في يده قدر حصته على الاشاعة فإن لم يقصد أحد ذينك حل على الاشاعة

(الخ) أى كفى شرح الروض والزبدة (قوله ويصده) أى لظاهر كلامهم المالك كور (قوله فى مجلس) إلى قوله كافر فى المعنى والى قوله ولو ادعى المالك فى التباين المراءى بالجنس ما يضمن الصفقة (قوله أو قدر اس المالون كان الخ) فلو قارض اثنين على أن نصف الربح لهما الباقي بينهما بالسوية فربما واحسرا ثلاثة الا فى حال المالك اس المال الثاني وحده احدهما انكر الآخر وحلف انه نصف فله خمسة لانا نصيبه وهو لى المالك الثاني من واس المال لاختلافه مع المعترف عليه وثلاثة خمسة عن الربح الباقي منها للمقر لاختلافهم على أن ما يأخذ المالك من الربح مملأ ما يأخذ كل من المالين وما أخذه المالك كان نصيبه ولو احسرا اثنين أخذ المالك الربح الا فى حاله على ما قرره لانه نصيبه وهو الباقي بأخذه المالك منها يتورض ويجمع شرحه و كذا فى المعنى الا هو لم يور احسرا الخ قال عى قوله وهو الباقي بأخذه الخ أى ولا يضمنه المقر اه قول المتن (ودعى التالف) شامل للمال الذى تملكه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تملكه اه تباين (قوله على التخصيص الا فى الخ) عبارة المنهج هناك وحلف فردعا على مؤتمته وفى ثلثها مطلقا او بسبب خفى كسرة او ظاهر كحريق عرف دون حموه فان عرف حموه موافق فكذلك وان لم يضمن صدق بلايين وان جعل طوب بيتة ثم حلف انها تملك به اه (قوله الا فى الودية) ومعناه اذا لم يذكر سببا او ذكر سببا غافيا صدق بيته لكن هل من السبب الخفى ما لو ادعى موت الحيوان لم لا يفى تخرولا يبعده ان غلب حصول العلم به لامل علته كوت جعل فى قرية او علة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا بيته والا كان كان بصرية او كان الحيوان صنفه الا يعلم موته مادة كدجا قبل قوله لا يضمن الخنى اه عى (قوله كان غلط الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ان قارضه على ما يضمن فى عقد من غلطها ضمن لتدفع فى المال بل ان شرط فى العقد الثاني بعد التصرف فى المال الاول ضمن الثانى الى الاول فند التراض الثانى امتنع الخطل لان الاول استقر حكمه عا وغر اما وان شرط قبل التصرف صح وجاز الخطل وكانه دفعها مأمنا من شر ما الربح فيها منتظا امتنع الخطل ويضمن العامل ايضا لخط مال القراض بما له او قارضه اثنان فخط مال احدهما بمال الاخر ولا ينزل بذلك عن التصرف كقوله الا امام عن الاصحاب هو عبارة الا نوار ولو دفع القارض اثم القارض احصا قال ضمنه الى الاول فان لم يصرف بعد فكذلك بعد ما لو ان تصرف لفسد القارض فى الاخر والخطل ضمن ولو عدله لعقد أصبح ولو لم يخطط (قوله لا يتبين به) أى بسبب الخطل اه عى (قوله كافر) أى فى شرحه ولا يسافر بالمال (قوله ما لا يمكن القيام الخ) أى بنفسه اه معنى (قوله تالف بعضه) انظر مفهومه اه سم ولعل مفهومه انه ان تالف كله لا يضمن السكل بل البعض الخارج عن قدرته (قوله تالف بعضه) أى بعد عمله فيه كاهو نص البويطلى اه ورشيدى (قوله ضمنه) ظاهره وان علم المالك بحره كما صرح به فى شرح الارشاد وفيه شئ لتفريط المالك بتسليمه مع طله اه سم عبارة البحرى عن شرح المولى على من عاد الرضا فى اداب القضاء لشئ الاسلام وقيد الاذرى بما اذا ظن المالك قدرته على جبهه او حمل حاله اما اذا ظن حاله فلا ضمان اه (قوله وطرد الخ) عبارة التباين بقرينى طرد فى الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كقوله الزركشى كالأذرى ويبحث أى الاذرى ايضا ان لو كان القراض لتغير الدفع دخل المال فى ضمان العامل بمجرد اخذه اه (قوله انه قرض) أى فيلزمه متصور (قوله والعامل انه الخ) أى فلا يلزمه شئ (قوله حلف العامل الخ) وقا كالتشرى والروض والمنهج وخلافها يتعارف صدق المالك بيته كاجرم بان المقرى يجرى عليه التمول فى جوارهم موافق له بالبره حاته تعالى خلافا للغيرى وار الصلاح وقال فى الخادم انه الظاهر ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض المالك التوكيل صدق المالك بيته أى ولا اجرة للعامل نعم لو اقاما يتبين فالظاهر تقديم بيته العامل لزيادة طلبه اه قال سم بعد سردا قوله لم يضمن لو اقاما يتبين الخ أى فى هذه الصورة وفى دعوى العامل

ويشهد له قبلهم بان الاصل عدم التنبى (و) يصدق العامل بيته أيضا (فى) جنس او قدر اس المال وان كان هناك ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه (و) (دعى التالف) على التخصيص الا فى الوديع لانه أمين متصور ثم ضمن بما يضمن به كان غلط مال القراض بما لا يتبين به ومع حياته لا ينزل كافر فيقسم الربح على قدر المالين نعم نص فى البويطلى واحده جمع متضمنون انظر اخذ الما يمكنه القيام به تالف بعضه ضمنه لانه فرط بأخذه وطرد فى الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التالف ان قرضه والعامل ان قراض حلف العامل كما اتى به ان الصلاح كالنبوى لان الاصل عدم الضمان

حيث أنهما على الأصل
واختفا في شغل الدعة
والاصل برأيتها وحل التا
على ما إذا كان بعد التصرف
لأن الأصل في التصرف
في مال الغير أنه ضمن مالم
يتحقق خلافه والاصل فيه
أما قبل التثقب فيصدق
المالك لأن العامل يدعى
عليه الآن في التصرف
وحسن الرعي والاصل
عدمه ولا ينافي ما مامر
آخر العارية من تصديق
المالك في الاجارة دون
الاخذ في العارية لخالقها
ثم على بقائه ملك المالك
وأما اختفا فإن انتضاه
مضمون والاصل في الانتضام
ملك الغير الضمان ولو أتما
في مسئلة اقترضوا القراض
يتبين قدمت بينة المالك
على احنوجين رجحه او
زرع غيره لأن معناه زيادة
علم باقتال الملك الى الاخذ
وقال بعضهم الحق التصارض
اي فإني مامر عند عدم
اليتنولو قال المالك قراضا
والاخذ قرنا صدق
الاخذ كاجرم به بعضهم
وترتب عليه أحكام القرض
وخالقه غيره فقالوا اختفا
في القرض والقرض او
النصب والامانة صدق
المالك قال النوى ولو
ادعى المالك القرض والاخذ
الوديعة صدق الاخذ لأن
الاصل عدم الضمان وخالقه
في الارض والى الدعوى

القرض والمالك التوكيد وقوله ان زيادة علمه اي وجوب الاجرة كذا قرره هو امر (قوله) ترجيح تصديق
المالك (الخ) وجزم به في القرض واثق به شيئا الرمي واعتدله اهـ سم قال الجبيري وهذا هو المتمد
اهـ (قوله) اما قبل التثقب (الخ) فالجواب على ترجيح الزركشي ان المصدق للمالك حلقا قبل التثقب وبعبارة
اهـ سم (قوله) قبل التثقب اي بعد التصرف وظهور الربح اخذ من التثليل (قوله) وحسن الرعي (الربح)
لعل هذا هو عطف التثليل والا فلا بد في التصرف موجود في القرض ايضا (قوله) مامر اي من تصديق
العامل (قوله) في الاجارة اي في دعواه او (قوله) في العارية اي في دعواه (قوله) ولو أتما (الخ) اي بعد
التثقب كما فرضه في ذلك القرض وغيره اهـ سم اي كالتبائة (قوله) رجحه او زرعه (الخ) اي وشرح
الروض (قوله) اي فإني مامر (الخ) اي من تصديق العامل او المالك اهـ سم (قوله) ولو أتما (الخ)
عبارة التباينة اما لو كان المال باقيا قال المالك دفعت قراضا في حسن الرعي وقال الاخذ اخذته قرضا
صدق الاخذية و الربح له اي حجه وبدل القرض في خدمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه الابنية كما
اثنى به بالدرجته انه نال امر (قوله) صدق الاخذ كاجرم (الخ) اثنى به شيئا الشهاب الرمي واعتدله
وكذا اثنى به الجلال السيوطي واثنى به شيئا الشهاب الرمي بانه لاجر فهو لا يقبل قوله في ردوا اخذته
بمقتضى دعواه او اثنى ذلك قول الشارح ويترتب عليه أحكام القرض اذا لاجرة للقرض ولا يقبل قوله في
الردوا علم ان هذا مصورا بالاختلاف مع قيام المال بخلاف ما تقدم في مسئلة الزركشي فلو كان الاختلاف
هنا بعد التثقب فالأخضر بالبدل لشكره كما هو ظاهر فراقا يتبين اي فيما لو كان المال باقيا لوجه تقديم
بينه الاخذ لأن معناه زيادة علم على قياس ما تقدم عن اي زرعه وغيره اهـ سم (قوله) قال اي الغير (لو)
اختفا في القرض والقرض) التبادر عاقله بان يدعى المالك القرض والاصل القرض (قوله) ولو ادعى
المالك القرض والاخذ (الخ) لعله بعد التثقب (قوله) وخالقه في الانوار (الخ) اعتدله هو اهـ سم
ويأتى عن النوى والروض اعتداده ايضا (قوله) فيما لو ابدل (الخ) اي فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ
ولا ينفى أن حالة الجبل أول بالبيان فالتباينة باقية ظاهرة فليأتمل (قوله) وخالقها الزركشي فرجح
تصديق المالك وبعبارة أخرى وجزم به في القرض واثق به شيئا الرمي واعتدله اهـ سم قال الجبيري وهذا هو المتمد
لذلك قول الشيخين قبل ذلك اعلم ادعى العامل القرض والمالك التوكيد صدق المالكية اي ولو لاجرة
للعامل نعم ان اقاما يتبين قدمت بينة العامل لأن معناه زيادة علم اهـ وقوله ان اقاما يتبين اي في هذه الصورة
وفي دعوى العامل القرض والمالك التوكيد وقوله زيادة علم اي وجوب الاجرة كذا قرره (قوله) اما
قبل التثقب فيصدق المالك (الخ) فالجواب على ترجيح الزركشي ان المصدق للمالك حلقا قبل التثقب وبعبارة
(قوله) ولو أتما في مسئلة القرض والقرض يتبين) اي بعد التثقب كما فرضه في ذلك القرض وغيره (قوله)
رجحه او زرعه (الخ) او اعتدله هو (قوله) اي فإني مامر (الخ) اي من تصديق العامل او المالك (قوله)
صدق الاخذ كاجرم (بعضهم) اثنى به شيئا الشهاب الرمي واعتدله هو كذا اثنى به الجلال السيوطي
قال الذي يطهر تصديق العامل لأن معناه زيادة علم على المالكية كذلك اهـ لكن قد ينشأ
تطية تسليمه ان يده ناشئة عن دفع المالك اليه اعني في الأصل مال المالك اثنى به شيئا الشهاب الرمي بانه
لا جرم في لا يقبل قوله في ردوا اخذته بمقتضى دعواه اثنى به شيئا الرمي بانه لاجر فهو لا يقبل قوله في ردوا اخذته
القرض لاجرة لثقت زرو لا يقبل قوله في ردوا اخذته بمقتضى ذلك ان مقتضى قول المالك قول قوله في
الردوكيف يسوغ له معطاة بارود تترجم مع ذلك لأن قال ان قراره بكونه قراضا الذي كان متنتها
ذلك قد سقط بانكار الأخوا علم ان هذا مصورا بالاختلاف مع قيام المال بخلاف ما تقدم فيما لو ادعى المالك
القرض والاخذ القرض من الزركشي وغيره من تصديق المالك فاعقبا بعد التثقب كما تقدم لو كان
الاختلاف هنا بعد التثقب فالأخضر بالبدل لشكره كما هو ظاهر (قوله) صدق الاخذ) فلو اقاما يتبين
أجمه تقديم بينة الاخذ لأن معناه زيادة علم على قياس ما تقدم عن اي زرعه وغيره (قوله) وخالقه في الانوار (الخ)

والكاثر الوديع متحذان لان الاداع تركلوا الوديعا قاله البغوي ثم ابدأ بازرقه صموا كعلم يصلح عليه وعله بان الاصل واده ذمة
والاصل عدم انتقال المالك عن الدافع (١٠٦) وعدم الصيغة من الجانبين لك ترط في القرض دون الوديعه ثم استدل بما مر اول القرض

انهما لو اخضا في ذكر
البدل صدق الاخذ بقول
الروضة بعث ليت من
لا دين له عليه شيئا ثم قال
يمتد بعض صدق المبعوث
اليوم ما عن فيه اول وانما
صلى معظم مضطرب انه
يعوض حلا للناس على
هذه المكرة العظيمة وايقاد
النفوس وايضا الاصل
هنا عدم انتقال الملك
علاجه (وكذا) يصدق
في (دعوى الردى الاصح)
كالوكيل يحمل لانه اخذ
العين لمنفعة المالك
واقتضاه هو ليس بها بل
بالعمل فيها وبه فارق
المرتهن والسناجر ولو
ادعى تلفا ورد اثم اكتب
نفسه ثم ادعى احدا
وامكن قبل كالدعوى الربح
ثم اكتب نفسه ثم قال
خبرت وامكن (ولو اخضا)
في الشروط له هو
النصف او الثلث مثلا
(تحالفا) لا خلافا في
عرض القدمع اتفاقا
على صفة قاشبا اختلاف
البنامين (وله اجرة
المثل) لتدور جرح حله
اليه فوجب له قيمته وهو
اجرة مثله للمالك الربح
كله ولا ينسخ القصد هنا
بالتحالف نظير ما مر في

البيع

(كتاب المساقاة)

الوكالة (قوله) والوكالو الوديعه (الخ) دليل مخالفة الاتوار (قوله) الوديعه ما قاله البغوي (مضى في آخر
المار على خلاف ما قاله البغوي (هـ) سم (قوله) بعته (ي) ما قاله البغوي من تصديق الاخذ وكذا ضمير
عليه (قوله) وكان (الخ) اي بازره كذا ضمير وعله المستور ضمير استدل (قوله) له عليه (ضمير الاول
لمن والثاني بياض (قوله) هنا (ي) فباخره في (قوله) ثم (ي) في مستلة المنظر (قوله) كالوكيل (ي) الى الكتاب
في النباقر المتخلى لا قوله يحمل وقوله لو ادعى الى المتن (قوله) واقتضاه (ي) العامل بالربح (هو ليس) اي
الاقتضاه (ي) اي بالعين قول المتن (ولو اخضا (الخ) وان قال العامل قارضتي فقال المالك وكتك صدق
المالك يمينه ولا اجرة للعامل مضى وروى في شرحه ان اقاما يكتن فالظاهر تقدم بينه العامل لان معا
زيادة على ان قول المتن (تحالفا) ولو كان القرض لمجور عليه مدي العامل دون الاجرة فلا تحالف
كثيرة في الصدق انها يقوم معنى وشرح روض (قوله) قاشبا (ي) فالظاهر قاشبه اي بالافراد لكن في اصله بصورة
التشبه فهو على تقدم مضاف امس يدعى بالاصل اشبه اختلافا (قوله) ولا ينسخ القصد هنا (بالتحالف)
بل يفسخه (أ) حاء والحاكم كافي زيادة الروضة عن البيان ان اشعر كلام المصنف بانه ينسخ بمجرد
التحالف وصرح به الرواية مضى وعش وذكركم عن شرح الروض ما يفيد (خاتمة) لو اشترى
العامل ولو ديماما بتمت يمينه كغير او امر له وسلم لبايع القرض ضمن وان كان جاهلا او قارضه ليجب من
بله الى اخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجار قول اشترى بالعين لقارضين له رقيقين قاشبا عليه وقاله
وغيرهما لا يفتن بشرطه بدم الافراد لا يفتنوا فان مات العامل واشتبه مال القرض بغيره فكلاوديع
يموت وعنده الوديعه واشتبهت بغيره ما وسياق في باهوان جنى عبد القرض فحل بغيره العامل من مال
القرض كالنقطة عليه ولا ربحان اصحابنا هم (هـ) نأيو كذا في المتن والروض مع شرحه الاستسماوت
العامل وقوله اصحابنا هم قالوا لا ربحا لهما فبقده المالك من مال نفسه لا من مال القرض كالواقي فان
نقدته على المالك كان في المالك ربح (هـ)

(كتاب المساقاة)

(قوله) هي معاملة (ي) قوله هو اقوى في المتن لا قوله وبالغ الى وارتكاهوا الى قوله وليس كازعم في النهاية الا
قوله وبه يندفع الى لكن اتصر وقوله و اشار الى المتن (قوله) معاملة (ي) اي بصيغة معلومة فيؤخذ منه
جميع ارتكاهها بغيري (قوله) على تمهيد شجر (ي) خصوص هو النخل والنب يسقى وغيره (قوله) من
السق) خبر ثان لقوله هي عبارة النهاية والمعنى هي ماخوذة من السق يفتح السين وسكون القاف هو في
ح ش عن سم على منتهج وقيل من السق بكسر القاف وتشديد الياء هو صغار النخل (قوله) الذي هو
(الخ) هذا في معنى العلة لاخذها من السق دون غير هو المراد ان عمل العامل ولو لم يكن قاصر على السق لكنه
لما كان اكثر اعمالها تصاوماة اخذت منه (قوله) قبل الاجماع) هذا صريح في انها يجمع عليها مع ان ايا
حقيقة منها كما ساق لان يقال لم يعد بخلافه لعدة صنفه كما اشار اليه بقوله الاتي وبالغ ابن المنذر (الخ
(قوله) والحاجة ماسة اليها (الخ) لان مالك الاشجار قد لا يحسن تصداهو لا يضرخ لغرم من يحسن ويضرخ

اعتد هذا مر (قوله) والوديعه ما قاله البغوي (مضى في آخر العارضة على خلاف ما قاله البغوي (قوله)
كالو ادعى الربح (الخ) وان اقر رسم ثم ادعى غلطا وكذا قبل قاله في الروض وقد تقدم هذا في الشرح
زيادة (قوله) ولا ينسخ القصد هنا (بالتحالف (الخ) قال في شرح الروض وإذا تحالفا فسخ القصد واختص
الربح والحسن بالمالا بموجب الاجرة عليه للعامل (هـ) وقول الشارح ولا ينسخ القصد بالتحالف
لا ينافي ذلك لان الانساق غير الفسخ (هـ) واقه تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

في معاملة على تمهيد شجر يزرع من ثمرته من السق الذي هو ام اعمالها
والاصل فيها قبل الاجماع معاملة ^{عليه} يهود غير على غلظها وارضا بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع وراه الشيخان والحاجة ١٤١٠

والاجارة فيها ضرر جسيم المالك حال عدم اقله لا يملك شي مؤقديا بان الاجرة في العمل لا اخذها الاجرة فوالحق ان المتكسر قد رد مخالفة في حقيقته
رضي الله عنه فبما من ثم مخالفة صاحبها وزعم ان الماملة مع الكفار تحتمل الجهالات (٧٠) مردود بان اهل خير كانوا مستمعين
واركانها ستة عاقدان

ومورد وحمل وثم وصيفة
وكلمها مع جسر طها تعلم من
كلامه (نقص من) مالك
وعامل (جاء التصرف)
وهو الرشيد المختار دون
غيره كالتقاضي (و) تصح
(لصي) ومجنون (وسفيه
من وليهم) بالولاية عليهم
عند المصلحة للاحتياج
إلى ذلك وليت المال من
الامام والوصف من ناظره
واقرب ابن الصلاح بصحة
اجار الولي لياض ارض
موليه باجره في مقدار منفعة
الارض وقيمة الثمر مسافة
المستاجر بسهم للمولى من
القسمة بشرط ان لا يمد
ذلك عرقا غنيا حاقا في عقد
المسافة بسبب انضمامه
لعدم الاجارة فكونته تقصا
مجرد زيادة الاجارة المرفوق
بإورده البقي بمأصله
انها صفتان متباينتان فلا
تجبر احدهما بالآخرى وبه

قد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل مفتوح وشرح منبج (قوله والاجارة) جواب
عما يقال ان الحاجة تدفع بالاجارة (قوله قد لا يملك الخ) اي قد لا يحصل له شيء من الثمار مفتوح وشرح المنبج
(قوله في رد مخالفة ابي حنيفة الخ) والرد مضاف الى مقوله والخالفه الى قاطعه (قوله ومن ثم) اي من اجل
اشد انضغف منع ابي حنيفة للمساواة (قوله وزعم الخ) برد جواب ابي حنيفة عن الخبر بان الماملة الخ (قوله)
مردود بان اهل خير الخ) اي الماملة انما تحتمل الجهالات مع الحر بين رشيد وعش (قوله وعامل
الخ) ولو كان العامل مبيعا لم تصح له اجرة للثمل ويضمن بالاخلاف لانه لم يسلطه على الاتلاف لا بالتقصير
ولو يتقصير مرادهم على سحر وقوله لم تصح اي اذا اعتد بها بنفسه بخلاف ما لو اعتد له لمصلحة لغيره في الصحة
كاجار مقرر في مثلا وقد يشبه قول المفسر لشي بان يرد اقل ماله او ذاته لم يكون ما ملاهه عش (قوله ودون
غيره) اي جازو التصرف (قوله تصح) استثنى القول والمضى عن تقديره تقدير قوله من وليهم بتقدير لنفسه
عقب جازو التصرف للمضى حيث كان في الرشيد تصح من جازو التصرف وصحتها لا فرق فيها بين كونها
لنفسه بالا مالة وبين كونها لغيره ومجنون بالولاية (قوله وليت المال الخ) عبارة شرح الرضوي في معنى الولي
الامام في مسائل بين بيت المال ومن لا يعرف ماله كذا مسائل في الغائب فيما يظهر قاله الرضوي كذا في
المضى والنتيجة لكن بلفظ قاله الرضوي كذا (قوله من الامام) اي او نائبه ولو بين المالك بعد ذلك لم يصح
التصرف لام لا في نظر الاقرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الفرة باقية اخذها ولا يرجع على
بيت المال اه عش (قوله ارض موليه) اي ارض بستانه (قوله بوقية الثمر) عطف على منفعة الخ (قوله)
ثم مسافة الخ) عطف على ايجار الخ (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله ان لا يمد اي يمد العدم (قوله ورده
البقي الخ) عبارة النتيجة ورد البقي الخ مجرد كذا قاله الولي الرضوي بان له مزل الخ اه (قوله انصهر له)
اي لا ين الصلاح مجرد يقال ان كان الحال بحيث لم يضمن احد العقد ين الى الآخر يحصل من مجموعهما اكثر
ما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل
او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه امر ما ذكره بل وجوبه وقد يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة
الخ على سحر اه عش في ما يتساوى الحاصلان ولم يخف التعطل ولعل الاقرب حيث عدم الجواز
لعدم المصلحة فيلحزم (قوله ويجوزون به) اي صار كالمجموع عليه اه عش قول المتن (وموردها) اي
ما يرد صفة عقد المسافة عليه اصالة اذ معنى (قوله ويجوزون صاحب الحاصل الخ) وقاغا لنهاية عبارة
وموردها التخل ولو ذكرنا كاختصاصه ملاحقه وصريحه الخفاف وقد ينازع فيه بانه ليس الخ اه قال عش
قوله الخفاف هو صاحب الحاصل اه عبارة الخلق قوله كونه يتخلل ولو ذكرنا مزل وذكر اهل الحرة ان ذكر
الذيل قد تشره اه قول المتن (في سائر الاشجار المثمرة) احتج بالاشجار عملا لاساق له لا يطعن في نصب السكر

(قوله مردود بان اهل خير الخ) يتامل هذا الردي (قوله كانوا مستمعين) اي وجمهم احكام المسلمين (قوله)
وليت المال من الامام الخ) عبارة شرح الرضوي في معنى الولي الامام في مسائل بين بيت المال ومن لا يعرف
ماله كذا مسائل في الغائب فيما يظهر قاله الرضوي كذا (قوله ويجوزون صاحب الحاصل الخ) وقاغا لنهاية عبارة
الثل ويضمن لصي بالاخلاف لا بالتقصير ولو يتقصير لانه لم يسلطه على الاتلاف مجرد (قوله لكن انصهر له)
اي بوزعة الى قوله وبانهم اغتفروا المتن الخ قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضمن احد العقدين الى
الآخر حصل من مجموعهما اكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث
لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه امر ما ذكره بل وجوبه وقد
يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ في تامل (قوله بانه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا المتن انه

بما بانهم اغتفروا المتن في احد العقدين لاستدراك في الآخر لتعين المصلحة فيه المترتب على تركها في اعيان الصجر والثر (وموردها التخل
والغيب) للتصرف في التخل والحق بالمتب مجامع وجوب الزكاة وان كان الحرص وتجوز صاحب الحاصل لماعلى فيقول التخل مقصودة
منظر فيه بانه ليس في معنى المنصوص عليه وبانه بناء على اختياره القديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة)

واشترط الداري بان ما يزرع لا يمشركه بمشارك عدم اشتراط ما في الاجازة (و) الاصح (ان كثر البياض) بان التسع ما بين مشاربي
 الشجر (كثلية) لان القرض قصر الاخر او الحاجة لا تقتضي (و) الاصح (انه لا يشترط تساوي الجوز المشروطين بالشرع والوزن) فيجوز
 شرط نصف الزرع ويرجع الشرع للعامل لان الزراعة وإن كانت تابعة في حكم عند مستقل وكون التفاضل بوزن التبعين اصلها منحوع
 ويفرق بين هذا اذا التعلق في بيتك الشجرة بمشركو القرة بنفسه حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان الفرق قبل بدو غير
 صالحة اتفاقا لا يراد بالتصديها وحدها (١١٠) من غير شرط قطع فاحتاجت بشيء فترعى لا كذلك البياض هنا لما مر من جواز الزراعة

الموجب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقسم المزارعة كفتلت المزارعة والمساقاة بعد الإعلان اه
 سم اقول بل يشبه المتن اذا المراد ان لا يقدم المزارعة بما يوجب لا يوفي ما لو اجل العامل القبول كقوله
 قبلها بمقدور المتن سابقا لحدود ارتكك والظاهر فيه الصحة لان التصدير سكة الظاهر قبله وفي سم ايضا
 ويظهر انه لو قال مالكك على حدين مشيرا للتخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية له عرش (قوله)
 لا يمشرك (اي المالك) (قوله لان الزراعة) اي المزارعة (قوله ويفرق بين هذا وازالتها) اي التفاضل
 لفتية اه عرش (قوله في بيتك) قد قال الزيل لما ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع
 وان تساوى الثمنان اوزاد ثمن الشجر كاهو الظاهر بل الزيل التفصيل لثمن الموجب لتعدد القدر وسريدي
 (قوله ليشرك عرش) اي هو الشجر بشرط ان لا يزرع الشجرة ثمن اه عرش (قوله لما مر) اي في شرح
 ولا المزارعة الخ اي وصاحب القول الرابع لا يقطع نظره عن المروج (قوله وقضية كلاهما الخ)
 عبارة الروض وصح المزارع قوله على زرع موجود تبعا للمساقاة سم (قوله في عامر) اي في الصحة
 تبعا بشرطها اه عرش (قوله بل بشرط الخ) في ان الضدي حيث يصير مزارعة لا تخار قوله لعل هذا أسقطه
 التباين للمنفى (قوله لان الخبر الخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة التباين والمنفى لعدم ورود
 ذلك والثاني يجوز كالزراعة وانجاب الاول بان المزارعة هي المساقاة الخ اه (قوله منهم) اي من
 اهل غير (تكون من) اي المساقاة معهم قول المتن (ارض) اي قراح او بياض مختل بين التخل او
 التنب اعني (قوله ان كانت له) لاي الفرق في المنفى الا قوله لو بدأ على التملق (قوله وسلم الزرع) اي من
 التنب (قوله في نظيره) اي عقد المزارعة الماسدو (قوله في الشركة الخ) بيان التظهير (قوله فيما اذا الخ) بدل
 من نظيره (قوله انه لا شيء الخ) بيان لكلام المتن (قوله يورد) اي الاخذ (قوله بان قياسه على القراض
 الخ) جرم به الا شيء سم (قوله لاتحاد المساقاة الخ) الاول المزارعة (قوله فاعامل هنا) اي في المساقاة (اشبه
 بالخ) اي بالعامل (قوله او افردت) يحلف على قول المصنف افردت الخ والافراد ليس بقيد عبارة
 الروض من شرحه فان خاره تبعا لم يصح كما لو افرد هو الزرع للعامل وعليه الاجرة وله حكم المستعير
 في التعلل اه (قوله وعليه لماك الارض الخ) فتيه انه لا يؤمر بقلع الزرع قبل اوان الحصاد ووجهه
 انه انما يزرع بالاذن فخصص بالخبرة وان يعلل لكن في عموم الاذن كالكالو القاسد عرش واسب (قوله)
 ولكل على الآخر الخ) اي حيث سلم الزرع على ما مر عن المتن لان هذه الآن شركة قاسدة اه
 عرش (قوله ما صرف) كذا في اصله بصيغة افضل وعبارة النهاية صرفه اه سيد عمر (قوله)

مستقل عند كثير من قضية
 كلاهما اي يلحق بالبياض
 في عامر زرع لم يبد صلاحه
 (و) الاصح (انه لا يجوز
 ان يخافو تبعا للمساقاة)
 بل يشترط ان يكون البذر
 من رطب التخل لان الخبر
 ورد في المزارعة تبعا لقصة
 غير هي في معنى المساقاة
 من حيث ان ليس على العامل
 فيما الا العمل بخلاف
 المخبرة فانه يكون عليه
 العمل والبذر واخترش
 السبك هذا التعليل بان
 الراد في طرق الخبر ظاهر
 ان البذر منهم فتكون هي
 المخبرة (ان افردت ارض
 بالزراعة فالمثل للمالك)
 لانه تمام ملكه وعليه
 للعامل اجرة عمله وواجبه
 والامة ان كانت له وسلم
 الزرع لبطان المقصود عمله
 لا يحجب جافا اما اذا لم يسلم
 فلا شيء للعامل على ما اخذ
 من نصيب المصنف
 لكلام المتن في نظيره من
 الشركة القاسدة فما اذا
 تلف الزرع انه لا شيء للعامل
 لانه لم يحصل للمالك شيء
 وورد بان قياسه على القراض

المقارنة تنافي التبعية كالقصد فليتا (قوله واشترط الداري الخ) كذا شرحه (قوله ويفرق بين
 هذا وازالتها في بيتك الخ) قد قال الزيل لما ناليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وان
 تساوى الثمنان اوزاد ثمن الشجر كاهو الظاهر بل الزيل التفصيل لثمن الموجب لتعدد القدر (قوله)
 وقضية كلاهما اي يلحق بالبياض (قوله لان الزراعة) اي المزارعة (قوله ويفرق بين هذا وازالتها) اي التفاضل
 اه (قوله يورد بان قياسه الخ) كذا شرحه واقتصر في شرح الروض على الجرم بهذا القياس (قوله)
 القاسد اوجه لاتحاد المساقاة والقراض في اكثر الاحكام فاعامل هنا شبهة في القراض من الشريك وكان الفرق بين
 الشريك والعامل ان الشريك يعمل في ملك فتمت حاجته وجوب اجرة ولو جرد تقع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة او افرد
 بالخبرة فاعامل للعامل لان الزرع يقع البذر وعليه لماك الارض اجرة مثله ولو كان البذر لمعنا فاعامل لكل على الآخر اجرة ما صرفه
 من منافعه على حصة صاحب وطريق جعل التعليل لاجرة في افراد المزارعة (ان يستأجره) اي المالك العامل (نصف البذر) شاء
 (ليزرع له نصف الآخر) من البذر في نصف الارض مشاعا (وبعد نصف الارض) مشاعا وهذا على جواز اطاعة المشاع (او يستأجره به

البذر ونصف منفعة الأرض) فاجتمع (البذر له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيعتد كأن البذر كان في الأرض
أجرة لأحدهما على الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع
وتتأرق الأولى هذه بأن الأجرة يتم حين يوصيها عين ومنفعة ثم يتمكن من الرجوع بعد (١١) الزرع حتى نصف الأرض ويأخذ الأجر قوتها

لا يتمكن ولو قد منبت
الأرض في المدة لومعية
نصفها لما لان لان العارية
مضومة تقوم من الطرفين
أن يقرضه نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض
نصف عمله ونصف منافع
آله فان كان البذر من
العامل فن طريقه أن يستأجر
العامل نصف الأرض ونصف
البذر ونصف عمله ونصف
منافع آله أو منها فن
طريقه أن يؤجره نصف
الأرض ونصف منافع عمله
وآله ويشترط في هذه

وتتأرق الأولى) أي صورة أن يستأجره نصف البذر للبذر له (الخ) هذه) أي صورة أن يستأجره به
ونصف منفعة الأرض (خ) قوله (ثم) أي في الأولى (و) معنا) أي في الثانية (قوله) و (ثم) يتمكن (الخ) الأولى
ليظهر العطف وبأنه أي العامل يتم يتمكن (خ) باعوله فسد الخ (قوله) ويأخذ الأجرة) أي المساقاة فيا يظهر
(قوله) وهنا لا يتمكن) لعل الفرق اشتغال النصفه ثم على عقد العارية الذي هو من العقود الجارية فملاقتها
وظاهر إطلاقه عدم التمكن ولو وقع نصف البذر وترك نصف منفعة الأرض للمالك فليس (خ) قوله ولو قد
المنبت) أي بنيد الزراعة سم وعش ورشيد (قوله) أيضا) أي كالطريقين المذكورين في المتن (قوله)
أن يقرض (خ) أو أن يقرضه نصف الأرض والبذر منها ثم يبرع العامل بالعمل مفتي وشرح المنهج (قوله)
فان كان البذر (خ) بين بالطريق الصحيح للبحارة تسمية الكلام بالنصف ولذا قال المحل أي والمفتي وشرح
المنهج وطريق جعل المثل لطيف الخار قوله لا أجرة أن يستأجر العامل (خ) من (قوله) نصف البذر (خ) أي
أو بنصف البذر ويبرع بالعمل ومنافع آله مفتي وشرح المنهج (قوله) وجود جميع شروطها (خ) أي
من الرؤية وتقدير المدفوعين لها مفتي (قوله) ولا نهات مرهونة) هذا يدل على أن هناك معاملة
أه سم أي يقول الشارح إذن لغرض فزرع (خ) أي مزارعة فليس (خ) اه رشيدى والظاهر أن المراد
أن لا يذخر في زرع الأرض المحتاج لذلك العمل بل منزلة عقد الإجارة (قوله) رهنها) الأولى التذكية الثانية
(قوله) حصة حتى (خ) وإن كان الأصح خلافه أه نهاية أي في الناصب قطع عش (قوله) على مامر)
أي في النصف من الخلاف

(فصل في بيان الأركان الثلاثة) (قوله في بيان) أي قوله ولو ساقاه في ذمة في النهاية لا قوله وقع في الخ
وقوله ياتي بقره أنه على إلى ويصدق (قوله) الثلاثة الأخيرة) أي العمل والترو والبيع أو ما لا الثلاثة الأولى
أي المعادن والمورد قد مدت أه عش (قوله) وهرب العامل) أي ما يتبع ذلك كون العامل ونصب
المشرف (إذ ثبتت خيانة العامل وخروج الثمر مستحقا قول المتن) يشترط) أي لصحة المساقاة (قوله) فكسار (خ)
عبارة النهاية الثالث غير أن أحدهما قد استدل القراض نعم لو شرط ففقهن المالك على العامل جاز فان
قدرت فذاك ولا يزل على الوسط المتداد أه قال عش قوله مر غير أن (خ) ومن الغير أجبر أحدهما
أه (قوله) بينها) أي المساقاة والقراض (قوله في ذلك) أي في الاشتراط الثالث أي في جوازه (قوله) على
أن فرقه) أي ما فرقه به (قوله) ورده مامر) أي في البيع بعد قول المتن وقبض المتقول تحوله أه كرى
(قوله) أن البذر (خ) يان مامر وياي (قوله) تدخل على المقصور والمقصور عليه) أي وإن غلب الأول قول المتن
(واشترأ كها فيه) فلو ساقاه يداره لم تستفد مساقاة في الإجارة إلا إذا فصل الأعمال وكانت معلومة مفتي وشرح
الروض (بالجزئية) أي وإن قل كجزء من القجر ولو ساقاه على نوع كصبيحاني بالنصف وآخر كبيرة
بالتكصيص إن عرفا فذكر كل من النوعين ولا فلا ملاقيه من الفرعان المشروط في الأقل قد يكون أكثر وإن
ساقاه على النصف من كل منهما صح وإن جهل قدرهما وإن ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقه على آخر
بالتكفسد الأول للشرط التماسا ما التان فان تقدم أحدهما فساد الأول فكذلك لا أنقص مفتي وأسن
(قوله في الثانية) أي وله الأجرة في الأولى وإن علم الفساد لانه دخل طامعا أه عش أي على مسلك النهاية

ولو قد منبت الأرض (خ) أي قد يفسد سبب المزارعة (قوله) ولا نهات مرهونة (خ) هذا يدل على أن
هناك معاملة (قوله) حصة) وإن كان الأصح خلافه شرح مر (قوله) على مامر) أي من الخلاف
(فصل في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة) (قوله) فقد ولا أجرة في الثانية) وإن جعل الفساد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بها) فلو شرط ببعضه لتلك فكسار في القراض بتفصيله ووقع لشارح الفرق بينهما في بعض ذلك وليس بصحيح على
أن فرقه في نفسه غير صحيح أيضا كما يعرف بآله مع كل ما لم قبل صواب العبارة اختصاصها بالثمر أه ورده مامر وياي أن البذر تدخل على
المقصور والمقصور عليه (واشترأ كها فيه) بالجزئية فظهر مامر في القراض فقل أن الثمرة كلها الأولى فقد ولا أجرة في الثانية

في حصة مطلقا بشرط الا يقاسو قياصنا ان مالنا يدصلاحه ما يصح له ايدصلاحه فيعطى في الجميع اه
 عش قول المتن (ولو ساقا على ودى الخ) عبارة عن المعنى ويشرط في الشجر المساق عليه ان يكون مفروضا فم
 وعلى هذا لو ساقا الخ اقول المتن (لم يجر) فاذ لو وقع احدي الصورتين وحمل العامل فله اجرة كالمثل على المالك
 ان توقفت الثمرة في المثل الاول فله اجرة الا ان كان الفرس العامل ولو كان الفرس العامل والارض للمالك
 فلا اجرة له ولو لم يجره اجرة الا ان كان الفرس مع شرجو القرم (قوله لا تهاجره) اي المساقاة (قوله
 منها) اي المساقاة على ودى الخ وكذا في غيرها وخير جوازا ما (قوله على ذلك) اي المنع (قوله هو الشجر
 للمالك) اي على المنع اه سم (قوله وعليه لذي الارض الخ) او فيها اذا كان ملك الشجر غير مالك
 الارض (قوله) كان على ذي الارض الخ) اي فيها اذا كانا لغير العامل اه رشيدى عبارة عش قوله
 وعليه لذي الارض الخ هذا صريح في ان مثل العمل على مالو كان الشجر للعامل والارض للمالك ولكن المتبادر
 من المتن ان الشجر والارض للمالك هو ما ذكره بقوله كان على ذي الارض الخ اه (قوله هنا) اي فيها
 اذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودى غير مالك الارض (قوله ما مر اخر العارية) اي من تخيير مالك
 الارض بين بقية الشجر بالاجر فوق تملكه بالقيمة أو فلو غرم أرض قصه قول المتن (فان قدر) اي فيقدر
 المساقاة جرة من الفلح جزء من الثمر و (قوله غالباً) اي خمس سنين بما يغني (قوله وان كان اكثر ما
 الخ) اي المدة كالو ساقا خمس سنين والثمرة ينبغي وجودها في الخامسة خاصة اه معنى (فيه) اي في
 الاكثر و (قوله لا تهاجره) اي سنى المدة المقدرة اه اسى (قوله فان لم يشر الخ) عبارة عن المعنى فان اتفقنا لم يشر
 لم يستحق العامل شيئا كالو ساقا على التخليل الثمرة فلم يشر اه (قوله فلا شيء له) وكذا لا شيء في الثمرة الغير
 الثمرة فان في الروض مع شرجو لو ساقا عشر سنين لشكون الثمرة بينهما لم توقع الا في العاشرة جهاز فان
 اثمر قبل العاشرة فلا شيء في الثمر للعامل لا تملك بطعم في شى منه انتهى اه سم وعش (قوله في هذه الحالة)
 اي في لو كان الودى مفروضا بشرط الخ لا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما على به ان هذا جار في
 جميع صور المساقاة حيث لا يخرج الثمر فوق سياتي التصريح به في آخر الباب اه عش (قوله والاشرف فيها
 غالباً الخ) والنزاع لغيره كما هو الغالب والمعنى وان اتفق غلبة الاثمار فيها بان امكن فيها الاثمار نادرا او
 علم عندهما واستويا ووجه الحال (قوله في الاخيرين) اي صورتى الاستواء الجمل (قوله لا نه طامع) قال
 في شرح الروض مع ان المساقاة باطلة اه فخرج بذلك ما اذا صح بان قدرت الى المدة التي تشر فيها غالباً
 فانه لا شيء له اذا اتفق عدم الاثمار وان كان حمل طامعاً كالو قارضه فلم يرجع كاصح به الروض شرحه قبل
 ولكن ينبغي تريق الصفة فيصح فيها ما يدصلاحه فيفسد فيما يدصلاحه بشرط تأتي العمل على ما لم
 يدصلاحه وحده ان تميز عن غيره ولو ساق على ما لم يدصلاحه لقط فيبقى ان يصح هذا الشرط ولو لا يدخل
 ما يدصلاحه بتمامه قد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في المستثنين طينامل (قوله فان لم يجر) قال في
 الروض وشرحنه فان وقع ذلك وحمل العامل وكانت الثمرة متروكة في المدة فله اجرة كعمله في المالك الاول
 لان كان الفرس العامل فلا اجرة له بل يلزمه للمالك اجرة الا ان كان الفرس العامل استحق اجرة
 حملها وره اه وقوله استحق اجرة كعمله له اذا كانت الثمرة متروكة اخذنا ما تقدم (قوله هو الشجر للمالك
 الخ) اي على المنع (قوله) كان على ذي الارض الخ) يعني فيها اذا كان مالك الشجر استاجر يثني ان المراد
 ذي الارض المستاجر (قوله) فان لم يشر فلا شيء له) اي وان اثمرت فله اي ان اثمرت فيما توقع فيه الاثمارها
 لا مطلقا فان في الروض ولو ساقا عشر سنين لشكون الثمرة بينهما لم توقع الا في العاشرة جهاز فان اثمر قبلها
 العاشرة فلا شيء فيه اي في الثمر للعامل اي لا تملك بطعم في شى منه انتهى (قوله نعم له الاجرة الخ) اعتمدوه
 (قوله لا نه طامع) قال في شرح الروض مع ان المساقاة باطلة انتهى فخرج بذلك ما اذا صح فانه لا شيء له اذا
 اتفق عدم الاثمار وان كان حمل طامعاً كالقارض في الروض وشرحه قبل هذا كمن قدرها اي المدة التي تشر
 فيها جابا لم يشر فانه لا يستحق اجرة كالو قارضه فلم يرجع اه لو اثمرت في العام من تين استحق العامل حصة

لم يجر (يعني) لا تهاجره حتى لم يجره
 في مثل ذلك وحكى السيكي
 عن قضية المذهب الاربية
 منها معتزلاً به على حكم
 قضاء الخاتبة بها ونقل
 غيره اجماع الامت على ذلك
 لكنه مضى بان قضية
 كلام جمع من السلف
 جوازها والشجر للمالك
 وعليه لذي الارض اجرة
 مثلاً كان على ذي الارض
 والشجر اجرة العمل
 والالات وياتي في القلع
 والاقاء هنا ما مر اخر
 العارية (ولو كان) الودى
 مفروضا وبشرطه) معاملة
 قبل او عكس جزء من
 التين على العمل فان قدر له
 مدة يشر فيها بالصح (و ان
 كان اكثر ما لتمر فيه لا تهاجره
 حاشد بمثابة الصبور من
 السنة الواحدة فان لم يشر
 فلا شيء له وفي هذه الحالة
 لا يصح بيع الشجر لان
 للعامل حق في الثمرة المتروكة
 فكان البائع استحق بعضها
 (والا) يشر فيها غالباً (فلا)
 يصح لحولها عن العوض
 سواء لم يقدم أم غلب أم
 استويا أم جهل الحال فلم
 له الاجرة في الاخيرين لانه
 طامع (ويقال ان تمارض
 الاحتالان) لا تمارض وعنده
 على السواء (صح) كالفرض

وردد بان الظاهر وجود الرجحان بخلاف هذا (وله مساقاة شريك في الفغير اذا شرط له (زيادة معينة) اصل حصة) كذا قالوا فيهما تصديق
وشرطه متى اقرت فان شرط قدر حصة (١١٤) يصح لعدم العرض وكذا الاجرة بخلاف ما اذا شرط له الكل كما مر واستشكل هذا

ذلك انه سمع من غير المتفق وسياق عنوانه النهاية التصريح بذلك ايجاز القول للث (وله مساقاة شريكه
الخ) اي اذا استقل الشريك بالعمل فيها نهاية متى اما ان لم يستقل بان شرط معاونة له في العمل فيفسد
العقد كالساق اجتنابا هذا الشرط فان عاونه استوى عملها بالاجرة لاحد منهما على الآخر وكذا الاجرة
للمعاونة ان زاد عمله بخلاف الآخر اذا زاد عمله اجرة عمله بالحصة على المعاونة لا تعلم بعمل جانا معنى
وروي مع شرحه (قوله قدر حصة) اي اودعه اه معنى (قوله واستشكل هذا) اي مسئلة الكتاب اه
معنى (قوله قال) اي السبكي (قوله انه لا فرق الخ) وهو المتمدن لساق احد الشريكين على نصيبه اجنيا
بغير ان شريكه لم يصح كاجرى عليه ان للمقرى في شرح ارشاد موافق به الى الدرهم مائة تعالى خلا بعض
المتأخرين وان ساق الشريكان ثالثا لم تقدر ممره بحصة كل منهما الا ان عاونه في المشرطه فلا بد من
من ممره بحصة كل منهما اه نهاية خلا للث في المسئلة الاولى وهو لشرح الرض في الثانية ووقفا
لما في الثاني اعتبارا للمعنى بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال سافيتك على كل الفجر لم يصح
او على نصيب او اطلق صح والظاهر كقول شيخنا حصة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنيا ولو بغير ان
شريك الآخر اه (قوله وعليه) اي ظاهر كلام غير ابي الطيب والمزني كلتن الخ (قوله به يتفرق في
المساقاة الخ) هذا بنا على تفرقه بينهما في هذا الحكم كاسياقي في الاجارة في شرح ولو استأجرها لترفع
رقيا يصح ما زال لكن سنين في ماض ذلك المجل ان المتمدن خلاه سم على حج اه ع وش رشيدي
(قوله لصحة المساقاة) التي ولو يفرق في النهاية الا قوله في الثاني الت (قوله ان وجهه في الاعتراض)
والزاعم هو الذي عروا في المعنى (قوله كونه) اي المصنف و (قوله ما عليه) اي العامل و (قوله ثم
ذكر حكم) صنف على جملة قدم و (قوله ما لو شرط الخ) ما مصرية ولو زادة و (قوله وعكس هنا) اي
في المساقاة عطف على قوله في التراض قدم الخ و (قوله بان الاحمال) متعلق بقوله ويوجه و (قوله
قدمت) الانسب فيقدمها و (قوله ثم ذكر الخ) صنف على جملة قدمت و (قوله وهنا بالمعكس) صنف
على قوله ثم قليلة الخ و (قوله ثم اخرت) الاولى ثم ذكرها (قوله فاذا شرط) التي قوله ويفرق في المعنى
الآخر لو نص الويل الى التناقض قوله نظير ما مر الى التناقض (قوله نعم لا يضرب الخ) عبارة المعنى والروض مع
شرحه فلو شرط على المالك منه فسد بخلاف ما لو شرط على غلام المالك معه بلا شرط يدنو فلا مشاركتي بتدبير
قائه يصح ولا بد من ممره بالروية او الوصف فنفقه على المالك صك المالك فلو شرط عليه جاز وكان تاكيدا
ولو شرط على الثمرة بغير تقدير يجوز معلوم لم يصح لو شرط على العامل وقد رتب صح ولو لم تقدر صح ايضا
منها ولو تأخر اتماما عن عام المساقاة فان كان لما رتب استحققت و الا لا مر (قوله ورد بان الظاهر
وجود الرجحان بخلاف هذا) وعليه انه لا جرة وان لم يشر له عمل طامعا شرح مر (قوله قوله في التناقض وله مساقاة
شريكه الخ) ولو ساق احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير ان شريكه لم يصح كاجرى عليه ان المقرى في
شرح ارشاد موافق به شيخنا الشهاب الرمي فان ساق الشريكان ثالثا لم تقدر ممره بحصة كل منهما الا ان
عاونه في المشرطه فلا بد من ممره بحصة كل منهما شرح مر (قوله وكذا الاجرة) كذا شرح مر اي
لا تعلم لم يصح (قوله قال لكن ظاهر كلام غيرهما كلتن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحقيقة الخ)
عبارة الروض وشرحه او ساقاه اي شريكه على الكل بطل ولكن له الاجرة لا على عمل طامعا وقيد الغزالي
كاما متقيا باذا لم يطل الفساد انتهى اي بخلاف ما اذا علم الفساد وهو ظاهر ان علم مع ذلك ان الاجرة
(قوله يتفرق في المساقاة لا يتفرق في الاجارة) هذا بنا على تفرقه بينهما في هذا الحكم كاسياقي في الاجارة
في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترفع رقييا يصح في الحال جاز على الصحيح لكن سنين في ماض
ذلك المجل ان المتمدن خلاه (قوله كالسقي) اعتمد مر

بان عمل الاجير يجب كونه
في خالص ملك المستأجر
واجاب السبكي بان صورة
المسئلة ان يقول سافيتك
على نصيب وبهذا صورا يو
الطيب كالرني قال لكن
ظاهر كلام غيرهما كلتن
انه لا فرق بين ذلك وقوله
على جميع هذه الحقيقة
اي وعليه قد يجب بان
يتفرق في المساقاة لا يتفرق
في الاجارة (ويشترط لصحة
المساقاة ان لا يشترط على
العامل ما ليس من جنس
اعماله) التي سنذكر قريبا
انها عليه فلا اعتراض
عليه خلافا لمن رجمه
ويوجه كونه في التراض
قدم ما عليه ثم ذكر حكم
ما لو شرط عليه ما ليس عليه
وعكس هنا بان الاحمال ثم
قليلة وليس فيها كبر
تفصيل ولا خلاف قدمت
ثم ذكر حكمها وهنا
بالمعكس تقدم حكما ثم
أخرت لعل الكلام عليها
فاذا شرط عليه ذلك كبناء
جدار الحقيقة لم يصح العقد
لانه استكبار بلا عرض
وكذا شرط ما على العامل
على المالك كالسقي ونص
الويل انه لا يشترطه
على المالك بوجوه الدار
ضعيف (وان ينفرد)
العامل (بالمعكس) نعم لا

يشرط شرط حمل عبد المالك معه نظير ما مر في التراض بل
اولى لان بعض اعمال المساقاة على المالك فياتي حاجج ما مر ثم (واليد في الحقيقة) ليعمل متى شاء فشرط كونها يد المالك اوجبه

قال عرف كاف وان شرط العامل عمل التلام في حوائج تقسما واستجار بما دون الجزء من القرية او من غيرها
 من مال المالك لم يصح التقيد اما اذا جعلت الاجر من مال العامل فانه يصح امره (قوله مثلا) ادخل بياجيره
 الحرو والظاهر انه لا فرق وان المراد من يستحق متضمن ان كان حرا اه شرح الروض (قوله ولا مؤثمة)
 اي ولا مؤثمة بمدة لا يثرب فيها مدة اه عرش اى كسر (قوله وهذا) اي اشترط عدمه في العمل الخ (قوله)
 ولو ادرت كثرة اه الى التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها اه عرش وقدر عن المفتي والروض
 مع شرحه وسم مثله (قوله وعلى المالك التيقية التحدد) خلافا لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما اه
 نهاية زاد المسمى ولا يلزم العامل اجرة تبقية حصص على الصغير الى حين الادراك لانه يستحقها ثمرة مدركة
 بحكم العقد اه (قوله التبقية) في نسخ السقية وعبرة النهاية التبقية بصورة الموجود في اصل الشارح
 بخلافه اقرب الى التبقية اه سيدمر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التقيد فيه عليهما مع
 اشترا كما في الثمرة او الاشارة بقوله هذا وقوله الاقرب هنا الى ما واقتضت المدة والتمر طلع اوبلج (قوله)
 غير مقصودة منه) اي من جهة العامل ويحتمل ان الضمير راجع الى العقد بقرينة المقام فلا يقدري
 الكلام (قوله ولا حق للعامل الخ) عبارة المفتي وان لم يحدث اثر في الا بعد المدة فلتاخي للعامل اه زاد
 التاخير او فرم وهو صحيح ان تاخرا لا يسبب عارض فان كان بمرض كبرد لولا له لا طلع في المدة استحق
 حصصه لقول الماوردي والرواني الصحيح ان العامل شريك اه قال الرشيدى قوله مر لا يسبب الخ اي
 والصورة ان المدة يطلع فيها حتى تصح المساءة وقوله مر لقول الماوردي والرواني الخ عبارة لقولت
 واما حدوث الطلع بعد المدة في الحاوي والبحر انها اذا طلعت بعد تقضى المدة ان الصحيح من المذهب ان
 العامل شريك في الثمرة لان ثمره العام حادثة على ملكه كما ولا يلزم العمل بعد اقتضاء المدة ومن اصحابنا
 من قال العامل اجير فعلى هذا لا حق له في الثمرة الحادثة بعد اقتضاء المدة بل اجرة التمل فالحال في حق
 امتهريك او اوسر انتهت اه وقال عرش قوله مر استحق حصصه وطلع فهل الخدمة على المالك او العامل
 فيه ونظر قضية إطلاقهم انها على الاول ونقل بالدرس عن بعض الحواشي ما يوافقه اه اول ما عر آضاع
 الرشيدى من قوله لا يلزم العمل الخ في الشارح في مسئلة اقتضاء المدة والتمر طلع اوبلج من ان التصديق
 المالك صريح فيه . فرج ك في التاخير او فرم حواشيه وسم ما حاصله لو كان التمل المعقود عليا ما عر في
 العام مرتين فان اثمرت مرتين مما قبل اقتضاء المدة استحق العامل حصصه منهما فان اثمرت الثانية بعد
 انقضائها فالوجه انه يفوز بها المالك ولا حق للعامل فيها اه وبغنى قصيده اخذنا ما عرته بما اذا كان
 التأخير لا عارض نحو برود الاطعام منها حصصه كالاول (قوله اي جذاذه) الى قوله لك الذي المفتي
 والى النية في النهاية (قوله كما قاله) اي ان المراد بالادراك الجذاذ قول المتن (بكذا) اهم تعبيره بكذا
 اعتبار ذلك العوض لو سكت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجر وجهان اوجهما نعم شرح مر اه سم
 وقال المفتي اوجهما عدم الاستحقاق اعقال عرش قوله مر اوجهما نعم اي وان علم بالصادق على

مثلا ولو مع يد العامل
 يسدما (ومرعة العمل)
 جملة لا تفصيل (بقدير
 الددة كسنة) أو أقل إذا قل
 مدتها بما يطلع فيه الثمر
 ويستثنى عن العمل (أو
 أكثر) إلى مدة تبقى فيها
 العين غالبا للاستغلال فلا
 تصح مطلقا ولا مؤثمة
 لأنها تعقد لأدم فكانت
 كالاجرة فوذا بما عاقت
 فيه القراض والسنة
 المطلقة عريته يصح شرط
 غيرها ان علموا ولو ادرت
 الثمرة قبل اقتضاء المدة
 عمل بقيتها بلا اجرة وان
 اقتضت وهو طلع اوبلج
 لله حصصته وعلى المالك
 التبقية والتقيد إلى الجذاذ
 ويفرق بين هذا والشريكين
 بان شريك العامل هنا وقعت
 تابعة غير مقصودة منه فلم
 يلزمه بسببها شيء ولا حق
 للعامل فيها حدث بعدها
 (ولا يجوز التوقيف
 بادراك الثمرة) أي جذاذه
 كما قاله السبكي (في الأصح)
 للعامل به فانه قد يتقدم
 وقد يتأخر (وعينها)
 صريحة وكناية فمن
 صراحتها (ساقيتك على
 هذا التمل) أو العنب
 (بكذا) من الثمر

لأنه الموضع لها (أو سلمت إليك فمقدم) أو أحمل عليها أو كذا... (قوله) لأنه لا بد من هذه الثلاثة معنى الأول ومن ثم أخذنا في القول بغيرها
لكن الذي اعتمد السبكي والأدري أنها كتابة ويقتضيه القول للفظا متصلا بغير ما في الجوع من ثم اشترط في الصيغة هنا ما في غيرهم إلا
عدم التاقص تصح مشارة آخرس ويكتفى مع التيقن من تألق (دون تفصيل الاحمال) فلا يقتضيه الطرح في هذا المقبول بغير لفظ المساواة
على الأوجه لأن الحكم فيها العرف كما قال (١٦٦) (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لأنه يصح في مثل ذلك هذا أن كان عرف

غالب يعرفه والاوجب
التفصيل جرما (وعلى العامل)
بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج
إليه صلاح الشر واستزادته
عائتكره كل سنة كسقي) إن
لم يشرب بعروقه وتوابه
كإصلاح طرق المواصلات
الغولاب وقصع رأس
الساقية أي التثانة وسدما
عند السقي (تليه) قد يقال
بجعل ما ذكر تواب السقي
يحمل حقيقة وجوابه أنه
أريد به إصال الماء
وتروايعه ماصحة فلا حاجة
(وتتقنه) أي يجري الماء
من طين وغيره (وإصلاح
الاجاجين) وهي الحفر
حول النخل التي تبث فيها
الماء شبت بالاجاة التي
يئسل فيها (وتلقيح) وهو
وضع بعض طلع ذكر على
طلع أنثى (وتحبة حبشيش)
ولور طيار لإطلاعه عليه لفة
وإن كان الأشهر أنه اليابس
(وقضبان مضرة) لاقتصاد
العرف ذلك وقيدنا ما عليه
بالعمل لأنه لا يجب عليه
عين أصلا فهو طلع يقع به
وقرصة تحفظ العقود
عن الطير على المالك
(وقرش جرت به) أي

قياس ما مره غير متعارف في القراض اه (قوله) لأنه أي لفظا ساقته على هذا الخ (قوله) لها أي المساواة
(قوله) ومن ثم اعتدنا في الرقة صراحتها وهو الظاهر منقوبنا في وشرح الروض قال عس وهو
المستند اه (قوله) ولو بغير الخ أي لو كان المقيد بغير الخ (قوله) على الأوجه) وقاقلنا بغيره (قوله)
لأنه يحكم إلى التقييد في المتن قول المتن (على العرف الغالب) أي فيها في العمل معنى ونهاية (قوله) هذا
أن الخ) تقييد للتعين والشارح إليه كفاية الإطلاق وحمل على العرف الغالب في عمل المقيد قول المتن (وعلى
العامل) أي عند الإطلاق اه معنى (قوله) عمل ما يحتاج الخ) قدر الشارح عمل كاتري ولك أن تقول
يقضى عنه تفسير ما يعمل اه سم (قوله) يحمل حقيقة) أي بالتبادر بالسقي جمع ما يتوقف عليه وصول
الماء (قوله) أي يجري الماء إلى قوله فإن لم ينضف في المتن وإلى قوله وهو مائل في النهاية قول المتن
(نهر) أي يجر اه معنى (قوله) من طين الخ) منطوق بتقية الخ قول المتن (ثبت) أي يجمع قول المتن
(وتلقيح) وقد يستغنى عنه لكون الأناث تنضج مع الذكر فتعمل المواصلات المذكور إليها نهاية ومعنى
قول المتن (وتحبة الخ) أي إزالته قول المتن (وقضبان) بضم القاف وكسر ما جمع فضبه هو النصن (قوله)
وقيدنا الخ) انظر ملاحظنا من جمع ما على العامل اه رشيدى (قوله) وقيدنا ما عليه بالعمل الخ) يعني
عن زيادة تفسير ما يعمل كاتري اه سم قول المتن (وترش الخ) وهو أن ينصب أعداؤه ويظهر ويرفع
العنب عليها شرح منبه معنى (قوله) ووضع حبشيش الخ) بالجر عطف على سقي ولو أخرجه وادخل في تفسيره
حفظ الشر كالحمل في المتن لكان النسب (قوله) من نحو سارق الخ) أي كالزناير اه معنى (قوله) فائق عليه
أي العامل متعدد (قوله) لكن قال الأدري الخ) هو ضيف اه عس (قوله) معونه) أي العامل (عليه)
أي على الكراه (قوله) أي قطعه) إلى قوله وظاهر كلامهم في المتن (قوله) بها) عبارة أنها بغير المتن لأنها
من مصالحه أبارجاع الضمير إلى الثلاثة المذكورة بد وكذا قوله لكنه معترض الخ ويمكن دفع
الاعتراض بحمل معناه التخييف في كلام الروضة أو إصلاح على ما يجب في غير دى أي بخلاف ما لا يجب أصلا
أو عس في دى فلا يجب تخييفه (قوله) وإذا وجب) أي التخييف (قوله) وما عليه) مبتدأ أي وكل عمل وجب
ذكر الموضع فلو سكنته لم يصح في استحقاقه الأجر توجهان أو جهما نعم شرح مر (قوله) ومن ثم
اعتدنا في الرقة صراحتها) وهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله) على الأوجه) اعتد مر (قوله) في المتن
على العرف الغالب) أي أن شمل ذلك العرف جميع ما يأتي أن يعمل العامل كاهو ظاهره ولا لم يتجه الحل على
العرف كما اتفاد ذلك قوله هذا الخ (قوله) في المتن ما يحتاج إليه الخ) قدر الشارح عمل كاتري ولك أن تقول
يقضى عن تقديره تأويل ما يعمل مع أن تقديره لا يفتنى عن التأويل المذكور فيحتاج حمل ما على العمل بمعنى
الحاصل بالمصدر والعمل المقدّر بالمعنى المصدرى لأن الحاصل بالمصدر أثره لا يأتي العكس إذا الحاصل
بالمصدر لا يكون المعنى المصدرى أثره بحيث يلزم أن المكلف به المعنى المصدرى وليس يصحبه فان المقرر
في الأصول أن المكلف بالحاصل بالمصدر لا به الوجود ولا بتكليف إلا بوجود المعنى المصدرى ليس
بوجود كاتري ثم لم يقدّم قدره إلا للضرورة فحمل (قوله) يحمل حقيقة) يتأمل كيف الوردود (قوله) وقيدنا
ما عليه بالعمل الخ) يعني عن زيادة تفسير ما به كاتري (قوله) لكن قال الأدري الخ) كذا شرح مر (قوله)

الترش (عادة) في ذلك الحمل لئلا يترك على عليم وضع حبشيش على المناقيد هو لما عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الشر) على
التخلو في الجرين من نحو سارق طير فإن لم ينضف به لكثرة السريق أو كبر لستان فائق عليه كإقتضاء إطلاقهم لكن قال الأدري الذي
يقوى أنه لا يلزم منه أن يكرى عليه من ما به بل على المالك معونه تعطيه (وجذاه) أي قطعه (وتخييفه في الأصح) لأن الإصلاح يحصل بهما نعم الذي
في الروضة أو إصلاحها تقييد وجوب التخييف بما إذا اعتدوا شرطه لكنه معترض بأن وجه ما أطلقه المتن من وجوبه مطلقا إذ مقابله الأصح
لا يأتي إلا عند انتفاء المادة والشرط إذ لا يسمه عفاقتها وإذا وجب وجب إصلاحه معونه تقييده وقل الثمرة إليه قلبها في الشمس وما عليه

على العامل (قوله يصح الخ) خبره (قوله هو فعل ماضٍ ماضٍ المالك) الانسب ماضٍ المالك (قوله فعله) (قوله ياذنه) اي من غير تعرض لاجرة من عمل حج اعمش اي الاستحبابا (قوله استحق عليه الاجرة الخ) قياسه ان ما وجب على العامل اذا فعله المالك ياذنه استحق به الاجرة على العامل لعل المذكورة اعمش (قوله) تنزيلا من لاهن الاضدي (اي جامع الوجوب اذا خصه يجب عليه فعله لحق العامل اه وشدي (قوله) وبه تارق (اي بالتذيل (قوله) اي لآخر (قوله هو ظاهر بنا داخ) اي ما تقدم ان المطلق محمد في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفا تاما يتجه اذا شمل ذلك العرف الغالب جميع ما يتبين انه على العامل والا فلا وجه للعمل عليه اه سم (قوله فيحت) عبارة التباية بقول الفصيح في شرح منجه اه (قوله ذكره على العامل) الاول ذكره ان الله الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فيحت الخ (قوله) ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الروض اذ شرط المالك على العامل اعمالا لا ثم ما ثبتت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف مالز مه استحق نصف ما شترط له اه مبنى على ان العامل اجبر لكن الصحيح اعترض على هذا فيستحق جميع ما شترط له ان ترك جميع الاعمال سوا ذلك المساقاة على العين والذئوق في الباب ولو اطلع الصخر قبل العمل فيقبض الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولو لم يجره ما التزم من العمل انتهى اه سم ويأتي عن التباية يقول المعنى ما يوقعه قول المتن (خط الاول) اي اصل الثمرة هو الصخر (قوله ونصب) اي قوله استشكل في المعنى ولما قوله وبحت غير واحد في التباية (قوله فاس الخ) عطف على بناء الحيطان (قوله هو معلوم ومنجل) كبر الاول القاس المنظمة التي تنقبها الصخر والثاني الجديدة التي يقضب بها الزرع (قوله واستشكل) باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قيل قول المتن وتعرض الخ كايظن من الجواب بالترقي بين الخيط والطلع فان الطلع مذكور هناك كودي عبارة السيد شعر ما وجدنا تبايا بينهما مع عدم ذكر الطلع ثم رأيت في اصل الشارح قبل واستشكل وطلع المذكور الذي يدر في طلع الاثاق وحرب عليه فطل العررب وقع لغز الشارح من غير تأمل فليتأمل اه وفي الرشدي ما يوقعه (قوله هو يطله) اي القرق (قوله هم) اي في الاجارة (قوله الذي يتجه) اي في دفع الاشكال (قوله هنا) اي في الطلع اه كودي (قوله هو) اي في الخيط (قوله فعل به) اي بالرفس (قوله في الاول) اي فيما اذا انضبط (قوله في الثاني) اي فيما اذا لم يضبط اه رشدي قول المتن (وخرنر جديد) اي اصلاح ما اتار من الثبر متى وروض وشرح منجه قول المتن (فعل المالك) عليه ايضا خراج الارض الخراجية متى وروض (قوله لانه) اي قوله لم يثبت في المعنى ثم قال وروض ابن القطان ان العامل لو قطع الثمرة قبل ان تبلغ كان متدبا قالوا لا شيء له منها والاول

[illegible]

ووزجب البانی فی الامی (حمبر رجہ) علی الاطلاق لا ہوا ماری ودرجہ حوالہ الم "اح الیت کہن یضع الیزائے ملی من الجار

ويصح غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن واورد زرعته انما هو اختلافا للمدقة في اتيان العامل بما له من
احمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم (١٨) العامل بالعمل لان الاصل عدمه يمكنه اقامة البتة وان لم يبق شي فولا يمكن تداركه

ظاهر والثاني لا ياتي على القول بان العامل عليه حصة بالظهور اه (قوله ويصح غير واحد الخ) ويوافق
هذا ما تقدم عن السبكي قبل الفصل قيل ولو كان بين التخل ياض اه سم (قوله وبوزع الخ) عطف
على غير واحد (قوله فان يرخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصة على الصحيح
ان العامل شريك في المواقفة استحقاق العامل حصته من ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او
العامل لاثاره مر اه سم (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا صدقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى
ينقص من حصة بقدره كسابق قريبا اه سم (قوله ولا يمكن تداركه) الاخير الانسب يمكن تداركه
(قوله تضمن دعوى المالك الخ) يدل على ان ترك الاعمال في المدة يجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته
قريبا اه سم اي في حاشيتي ولو ترك العامل الخ (قوله من الجانيين) الى قوله ويصح السبكي في النهاية وكذا
في المعنى الاقوله فيلزم له الى المتن (قوله دون القراض) لا تنقضي ايجانه بعد العمل فاشبه الوكالة اه معنى
(قوله كالزم الخ) لتلليل للغاية قول المتن (ولو هرب العامل) لو هرب ليس بقيد كاشا الى الشارح مر
بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك اه وشيدي اي بقوله ولو استع الخ (قوله او مرض الخ) اي او هجر
بغير ذلك اه معنى قول المتن (واتمه المالك) والاعمال ليس بقيد فو تبرع عنه جميع العمل كان كذلك
اه نايضا زاد المعنى والمالك ايضا ليس بقيد فو تبرع عنه مترعا عن العامل فكذلك اه و اشار الشارح
الى الاول بقوله ولو قبل الشروع فيه ولى الثاني بقوله كالتبرع اجني الخ (قوله كالتبرع اجني بذلك)
سواء اجهله المالك ام عليه اي تبرع الاجني نعم لا يلزمه اي المالك اجهله الاجني المتطوع عنه ونيا قال
عش ظاهر هو ولو امتناعا فو يفتي خلاله اخذنا بما ياتي في الواو اذ الظاهر عدم الفرق ولا لانه لا ضرر فيه
على المالك لوفيه قطع للعامل فاشبهه ما لو استاجر من يعمل عنه اه (قوله بذلك) اي بالاعمال وكذا بالجميع
كاسر (قوله والتبرع) اي تبرع المالك او الاجني (عنه) اي العامل (قوله كذلك) اي كالتبرع بعد
مره (قوله انه الخ) اي المالك (قوله لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله وهو ظاهر) برفا لشرح الروض
وخلافا لثابتة المعنى ولم يعبه عبارته المتعنه استحقاقه وليس هذا كالجملة لانه لا عقد لازم بخلافه مر وبما
الاستحقاق هو المواقف ما تقدمت قريبا من ان الصحيح انه شريك وانتهى ترك الاعمال جميعا استحق اه
(قوله لجواز ترك اي الجملة ولو لم هذه) اي المساقاة (قوله يمكن الفرق) اي بين المساقاة والجملة فيها
اذا عمل الاجني عن المالك (قوله عليه) اي العامل (قوله عنه) اي عن العامل بماله (قوله وغيره) عطف على
استحار الخ (قوله فالعمل في حصة) يعني عمل الاجني ما زام العمل من اعمال المساقاة (قوله لا زامه الخ)
اي الاجني اي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عمله الى نفسه (قوله صرف له الخ) اي العمل
خبر ان (قوله عليه) اي الدائن (قوله يتبرع احد) الى قوله لعل ما رجعه في المعنى الاقوله ولم يكن الى المتن ولى
قول المتن ان اراد الروح في النهاية الاقوله وان قل قول المتن من (بتمه) اي ولو المالك كياتي (قوله
والهرب) عطف على المساقاة (قوله وتذر الخ) عطف على ثبوت الخ (قوله لا تبرع) اي الاعمال (عليه)

صدق العامل تضمن دعوى
المالك انفساخها والا اصل
عدمه والمساقاة لازمة من
الجانين قبل العمل ويعد
لان عملها في اعيان باقية
بحالها فاشبهت الاجارة
دون القراض فيلزمه اتمام
الاعمال وان تلفت الثمرة
كلها باقية ونحوه كسابق
يلزم عامل القراض
التفويض مع عدم الربح
(قوله هرب العامل) او
مرض او حيس (قبل الفراغ
من العمل) ولو قبل الشروع
فيه (واتمه المالك متبرعا)
بالعمل او يفتي بمن العامل
(في استحقاق العامل)
لما شرط له كالتبرع اجني
بذلك والتبرع عنه مع
حضوره كذلك ويصح
السبكي انه لو عمل في مال
نفسه لا تبرع عنه او عمل
الاجني عن المالك لا
العامل لم يستحق العامل
شيا كالجملة وهو ظاهر
ولا نظر لجواز تركه ولو لم
هذه فان قلت يمكن الفرق
لان الاحمال صارت كالدين
عليه كما يعلم من استحار
الحاكم عنه وغيره مما ياتي
فالعمل في حصة كقضاء
دينه وهو يقع عنه وان لم
يقصد وقوعه عنه قلت
ممنوع لان قصده المالك
صرف له عن جهة العامل

(قوله ويصح غير واحد ان العامل الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن السبكي فيما لو ترك الفلاح السقي مع حصة
العامة حتى فسدت الزرع (قوله فان يرخ) من اعماله الخ هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع
حصته من ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لاثاره مر (قوله صدق المالك) قد يقتضي
هذا صدقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصة بقدره (١) حتى ما سبق قريبا (قوله تضمن
دعوى المالك انفساخها) هذا يدل على ان ترك الاعمال في المدة يجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته
قريبا (قوله لم يستحق العامل شيئا كالجملة) المتعنه استحقاقه وليس هذا كالجملة لانه لا عقد لازم بخلافه

فهو كالاداء للدائن قصده التبرع عليه (والا) تبرع احدا بماله ورفع الامر للحاكم لا يمكن له ضمان فيما له من اعمال اي
المساقاة او كان ولم يمكن التخصص منه (استاجر الحاكم عظيمه بتمه) بعد ثبوت المساقاة له بمثلا فتمد احضاره عنده لا يمتواحد
لجبه (قوله حتى ما سبق (١)) مكذا بالنسخ التي بايدينا ولعله فينا في ما سبق

أى العامل (فتاب) أى الحاكم (عنه) أى العامل فى الاتهام (قوله ولو امتنع) أى العامل من العمل ولو قبل الشروع فيه (قوله فكذلك) أى كالمرب يستأجر الحاكم عليه من يعمل (قوله من ماله الخ) أى ولو عقارا أه معنى (قوله ولو من نصيبه الخ) عبارة للمنفى وشرح الروض والغروى أن لم يكن له مال فإن كان يبدو الصلاح باع نصيب العامل كله أو بعضه حسب الحاجة فتر استأجر بتمت وإن كان قبل بدو الصلاح سواه أظهرت الثمرة لا افترض عليه من المالك أو اجنى أو بيت المال أن لم يجد من يعمل بأجرة مؤجلة مدة أدراك الثمرة لتدريج نصيبه وحده الحاجة إلى شرط قطعها فتمنر فى الشائع واستأجر بما افترضه بفضيه العامل بعد زوال ماله أو بفضيه الحاكم من نصيبه من الثمرة بعد بدو الصلاح فأن وجد من يتم العمل بذلك استغنى عن الافتراض وحصل الثمن ولو استأجر الحاكم المالك أو أذن له فى الاتفاق فاقضى ليرجع ربح كالو افترض منه أه (قوله إذا كان) أى نحو رب العامل أو استأجر الحاكم (قوله لو من رضى بأجرة الخ) له له معطوف على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أى الاستئجار (قوله افترض عليه الخ) وقوله ما استقرض واكثرى عنه يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه هو كذلك معنى وأسى أه سم وعش (قوله لو من غيره) أى من اجنى أو بيت المال واستأجر بما افترضه معنى وأسى (قوله فأن تمنر افتراضه الخ) ليس بشد كالمرب من المنفى والروض أعناقيه لتعين عمل المالك بنفسه فيقتل (قوله عمل المالك بنفسه) أى ويرجع بالأجرة أه عش (قوله فعل ما ذكر) أى الاستئجار سم ورشيدى (قوله باذن الحاكم) هو الأولى وجمعه لكل من عمل المالك أو فعل ما ذكر ليوافق ما مر من المنفى والروض أعناقا ما بقى فى شرحه فليشهد على الاتفاق أن أراد الرجوع (قوله على ما رجعه) أى الرضا (قوله عبارة أنثابه) كارجعه أن الرضا وقده السبكي الخ أه قال عش قوله وقده السبكي الخ معتد أه لكن عبارة أنثابه وترح الروض والمنفى والغروى ركزت ظاهرة فى ترجيح الاطلاق لغير اسم (قوله هذا كله) أى الاستئجار على العامل بصورة (قوله ليس له) أى العامل المساقى على عنه (قوله أن يستتب) أى يساقى كاعبر فى شرحه اشترا كما فيه عبارة الروض فأن كانت المساقاة على عنه وعامل غيره انفسخت بترك العمل أه أى فيصح الاستمارة بالثمن فى المساقاة على العين كالذمة (قوله أنه لا يستأجر الخ) غير قوله قضية الخ (قوله مطلقا) أى وجد العامل مال أو لا تمنر الافتراض ولو أقال عش أى سواء تمنر عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له أجرة أم لا أه (قوله وقال السبكي الخ) عبارة فترح المنهج والبهمة والروض نعم إن كان المساقاة على العين فالذى جرم به صاحب العين الجنى والتشاق واستظهره غيره ماله لا يكثرى عليه فتمكن المالك من النسخ أه زاد المنفى وهذا هو الظاهر أه (قوله والتشاق) بكسر التاء والنون والدنسبة ليج التشاء برأوى أه يجبرى (قوله بين النسخ والصبر) هذا أن لم تظهر اثره كإيقاق أه كرى وفيه نظر لأن ما بقى فما إذا كانت المساقاة على الذمة والكلام هنا فما إذا كانت على العين فمما برأت ما بقى أيضا عن سم الصريح فى إطلاق التصدير هنا (قوله بين النسخ والصبر) وإذا نسخ بعد ظهور الثمرة فلا يعد استحقاق العامل لحصة ما عمل بناء على أنه شرى له القياس أن يستحق أجرة العمل لأن قضيه النسخ ترداد المرحون فيرجع لدل عمله وهو أجرة العمل مثلثا قاله الرمل وقد يقد به قوله فى نظيره والتركه للمالك فليتام سم على حج أه عش وقوله وقال الرمل أى والمنفى وشرح الروض كإيقاق (قوله بان كان) أى قوله فأن جبرى المنفى لإقوله أو أجابة إلى الثمن (قوله بان كان فوق مساقاة المدوى الخ) أو جبرى عن الإثبات أه شرح الروض عبارة التليوى ويومله المالك عن

مرو أيضا الاستحقاق هو الموافق لا يشرى له أو لم ترك الأعمال استحق كقائمة مقريا (قوله فأن تمنر ذلك افترض عليه الخ) قال فى شرح الروض وقوله ما استقرض واكثرى عنه يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه هو كذلك أه (قوله والمالك فعل ما ذكر) أى الاستئجار الخ (قوله قضية قولنا ليس له الخ) كذا شرحه (قوله فأن فعل انفسخت بتركه) عبارة الروض فأن كانت المساقاة على عنه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل أه (قوله ولكن يتخير المالك بين النسخ والصبر) وإذا نسخ بعد ظهور الثمرة فلا يعد استحقاق

فتاب عنه فيه ولو امتنع وهو حاضر فكذلك يستأجر من ماله أن وجد ولو من نصيبه إذا كان يبدو الصلاح أو من رضى بأجرة مؤجلة أن وجد فأن تمنر ذلك افترض عليه من المالك أو غيره وبقى من نصيبه من الثمرة فأن تمنر افتراضه عمل المالك بنفسه للمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم على ما رجعه ابن الرضا لكن يفهم السبكي بما إذا قدر له الحاكم الأجرة وعين الاجير والإلم بهر هذا كله إن كانت المساقاة على الذمة فأن كانت على العين قضية قولها ليس له أن يستتب غيره فأن فعل انفسخت بترك العمل والتركه للمالك أنه لا يستأجر عنه مطلقا قاله الأذرى وقال السبكي والتشاق وصاحب العين لا يستأجر عنه قطعا ولكن يتخير المالك بين النسخ والصبر (وان لم يقدر) المالك (على الحاكم) بأن كان فوق مساقاة المدوى أو حاضرا ولم يجعلها له أو أجابة إليه لكن بمال

استحقاقه من قبل الواقف في الثانية استحقاق الوارث للثمرة تركه حتى لو كان على الميتدين تعلق بها مقدما على حق الورثة اه (قوله مطلقا) أي سواء كانت المساقاة على العين أو الذمة اه ع (قوله فحين) أي هذا الطريق (قوله لرية فقط) أي بان لم تثبت الحياة فلو كان تاب المالك فيه (قوله عن الحياة) أي الثانية عامر (قوله مراغا) أي قبل ولان لم يقدر على الحاكم قول المتن (ولو خرج الثمر مستحقا) قال في الروص فان تلتصق أي الثمرة أو الشجر طول الناصب وكذلك العامل بالجميع بخلاف الاجير لفعل في الحقيقة المنصوبة أي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه سم على سم اه ع (قوله اما العالم فلا شيء اه) وكذا إذا كان الخروج قبل العمل ولو اختل في قدر الشروط للعامل ولا ينفه لاحدهما أو لم يكتن وستعتنا فالحق فسخ العقد كما في القراض والعامل على المالك اجرة عمله إن فسخ العقد بعد العمل وإن لم يشر الشجر ولا فلا اجرة له فان كان لاحدهما ينفه حتى له ما نفى وشرح الروص وفي الحق والنهاية ونصح الاقالة في المساقاة كما قاله الزركشي فان كان ثم ثمر لم يستحق العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع ولو شرط المالك على العامل احمالا لثمره فأنزل الأشجار والعامل لم يحصل بعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرط له كالعمل شيئا لا شريك كما قاله الماوردي وغيره اه وقولنا لم يستحقها العامل أي وله اجرة عمله اخذ من نظائر السابقة خلافا لـ ش حيث قال ظاهره انه لا اجرة له ثم فرق بكون الاقالة بالتوافق منها والقسح باستقلال المالك ويرد الفرق لا تنقاص بموت العامل واستقلال العامل بالفسخ فيتحالف (كتاب الاجارة)

(قوله بتلك الهمة) إلى المتن في النهاية الا قوله من آخره إلى هي لم تقوله كالخج بالرزق وهو له ذلك إلى واحد اه (قوله ثم استترت) اه على لغة على وجه الجواز بدليل قوله وسرعا الخ اه ع (قوله علم عوضا) يعني عوض الاجارة للثمن للضعف والاجرة ما ضمير قبولها لم تنفعك ان تقول ان ضمير عوضا للثمنه ايضا لان لو كان للاجارة فلا ترد المساقاة أصلا لان أحد الموضين فيها وهو العمل لا يكون لا لاجب ولا اه رشدي (قوله وقبولها) عطف على علم الخ (قوله البذل) بالذال المسجمة أي الاعطاء (قوله الاباحة) عطف تفسير على البذل اه ع (قوله بالاخير) أي بشرط قبولها الخ (قوله نحو منفعة البضع) فلا تصح اجارة الجوارى ولو طه اه ع (قوله على ان الزوج الخ) أي خرج عقد نكاح بتسليمك منفعة (قوله ان يتضمها) الاولى أي البضع (قوله وبالم) أي خرج بشرط علم العوض (قوله كالخج بالرزق) مثال الحساة (قوله فانه لا يشترط فيها علم الخ) فيه ايه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط العلم فاشكال الفاعل الآتي منع التعريف بنحو الجملة على عوض معلوم على حاله لا يتدفع بذلك عبارة عوض حاصل الجواب ان العلم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة الجملة لو انفق وجوده أو رض سم على صحيح هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فردد من غيره لم يكن مانعا اه (قوله وإن كان) أي العوض اه ع (قوله وهو يستلزم الخ) فيه بحث

هذا القياس (قوله ولا تخير المالك على الاجرة) في شرح الروص بأنه ظاهر فيه على الاذع وغيره اه واعتمده مدر (قوله في المتن) ولو خرج الثمر مستحقا الخ قال في الروص فان تلتصق أي الثمرة أو الشجر طول الناصب وكذلك العامل بالجميع بخلاف الاجير لفعل في الحقيقة المنصوبة أي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه اه (كتاب الاجارة)

(قوله فانه لا يشترط فيها علم العوض) لفتايل أن يقول هذا لا يطابق ما أقاده التعريف المذكور لان حاصل هذا ان قيد التعريف اشتراط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم الا ترى إلى قوله منها أي

العمل حتى طيلة وعرضه استغفاره منه بهذا الطريق فحين جمعا بين الحقين واجرة المشرف عليه فان ضم اليدوية فقط فاجرة على المالك (فان لم يتحفظ) العامل (به) أي المشرف على الحياة (استخرج من مال العامل) لتعذر الانتفاء منه هذا إن كان العامل في الذمة ولا يخفى المالك على الاوجه فظهر ما مرنا (ولو خرج الثمر مستحقا) لغیر المساق (فللعامل) الجمال بالحال (على المساق اجرة الثمن) لانه فوت منافعه بعوض فاسد فرجع بدلها كالواستاجر رجلا للعمل في منسوب فعمل جاهلا اما العالم فلا شيء له قطعا (كتاب الاجارة)

بتلك الهمة والكسر انقص من آخره بالدينار وبالقصر اجرة بكر الجليم وضما اجرا هي لغة اسم للاجرة ثم اشتهرت في العقد وشرعا عليك منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضا وقبولها للبذل والاباحة فخرج بالاخير نحو منفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك ان يتضعضها وبالم المساقاة والمعاينة كالخج بالرزق فانه لا يشترط فيها علم العوض وان كان قد يكون

وهو يستلزم الاذن لمن فيه لموضو لا كان تبرعا وهذا الاذن بالعوض هو الاستحجار الذي هو تلك المنفعة بعوض الخ وبدل له ايضا وإن تأسرتم فسترضع له أخرى إلى آخر الآية فكأن تقول إن أراد المتنازع على أصل الإيجار فله بما ذكر واضح أومع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك لردة إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا بوجه وكون ما مر من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لأنها نوع منها لا يمنع النزاع بالاستدلال بها وحدها على ذلك وأحاديث منها استحجاره هو الصدق دليلا في المجرة وأمره هو الصدق بالمؤجرة والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعائد ولكونه الأصل بدأ به فقال (سرطها) أي المؤجر والمستأجر الدال عليها لفظا لأجرة (كأن وعشتر) لأحاصف من البيع فاستترط في عاقدها ما يستترط في عاقده عامر كالرشد وعدم الإكراه لعدم حق نعم يصح استحجار كافر لمسلم ولو

لأنه إن أراد أن يوقع الارض على الأذن مطلقا يستلزم الاذن المذكور فتبرع صحيح لا مكان وقوعه علم بالاذن بلا عوض وإن أراد أن يوقعه علم بقيد استحقاق الأجرة عليه فهذا أول المسئلة كان قوله لو لا كان تبرعا أول المسئلة أيضا سم (قوله) أي وإن يوجد الاذن بعوض (كان تبرعا) أي الارض (قوله) هو الاستحجار (الخ) في هذا الخبر بالنسبة إلى قوله لعل آخره نظر (قوله) وبدل (قوله) أي لقد أجازوا مشروعيته (قوله) مع الإيجاب (الخ) أي والشروط (قوله) على القبول (الخ) أي والشروط (قوله) إذ لا دلالة فيها على القبول (الخ) وأيضا قد قل في الآية أنه لا يلزم الأجر على الارض فدل على أنه لا عقود لا واجب الإتياء بالعقد لأن الأجرة تملك وتستحق بالعقد على ما مره سم (قوله) على الصيغة (الخ) أي على اعتبار الصيغة وركبتها في البيع (قوله) يأتي هنا خبر لكون من حيث صدر به (قوله) لا يأنع من (قوله) متعلق يأتي (قوله) لا يمنع (الخ) خبر لكون من حيث أتداه (قوله) الصدق) مفعول له وهو يصح أن يكون مفعولاً على الضمير فهو بالجر أمه ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذهب الكوفيين وابن مالك (قوله) لا يأنع (الخ) أي ليدل على طريق المدينة عبارة عنها يقر المتفق وغيرهما جلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأرقطاه قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الباء التحتية قيل يضم أوله وكسر ثانيه مهموزا أم (قوله) وأمره (الخ) عبارة عن المعنى والاسم وغيرهما أنه هو الصدق نهى عن المزارعة قوام بالمؤجرة أم (قوله) بالمؤجرة) بالهمز ويجوز إبدال المهموز أو لا لكونه مفتوحا بفتح أمه ع ش (قوله) أي (قوله) أي الأجرة (قوله) أي المؤجر) إلى قوله لأن يعق المتفق وإلى قوله فرق في التباين يقول المتن (كأن وعشتر) أي كسر طهما وعلم من قوله كأنع أن الأحي لا يكون مؤجرا وإن جاز له أجرة نفسه أمه ع ش زاد من عن الزركشي وكذا للفران يستأجر ذمة الأحي لا نهاسلم أمه ع ش وقياس ما في السلم من جواز كونه مسلويا مسلما إليه جواز أن يلزم ذمة الغير هنا أيضا أمه (قوله) ثم يصح استحجار (الخ) استثناء من شرط المتن (قوله) الاتي ويصح بيع السيد (الخ) من عكسه (قوله) لكنها مكروهة (الخ) أي إجارة العين سم وع ش (قوله) ومن ثم أجبر الشروط الآية على عوضها ولم يقل منها اشتراط علم عوضها فجعل الشرط العلم لا اشتراطه قوله بالشروط الآية معناه مع المشتراطات الآية وما ذكرنا من حاصل التعريف هو صريح تبوير في التعريف بقوله والفظ لشرح الرض بعوض معلوم أمه ع ش فتشمل التعريف للساقاة والجمالة إذا كان العوض فيها معلوما مما لا شبهة فيه فله يدفع ما للشارح المشار إليه اللهم إلا أن يريد قوله منها علم عوضها منها شرط علم عوضها حتى يكون قيد شرط علم العوض لا علم العوض فيتم ما قاله إن كان التعريف الذي أورد عليه ذلك الشارح جعل القيد بشرط العلم لأنفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الإرادة المذكورة لأن الشرط علم العوض لا اشتراطه دليل أنه لو ذكر عوض معلوم كفي وإن لم يشترطه قل ذكره اشتراطه قلناه هذا موجود في المساقاة الجمالة قلنا لا يفيد إرادة ذلك شيئا فظهر عدم الاندفاع مطلقا فانه نعم أن أريد علم العوض كونه علمه ما لا بد منه ثم الاندفاع إلا أن حل العبارة على هذا المعنى في غاية التصف الذي لا يناسب التعريف لأنه لا يفهم من القفل ولا يرتبة عليه بوجه قائل (قوله) وهو يستلزم الاذن لمن فيه بعوض (الخ) فيصح لأنه إن أراد أن يوقع الارض للأبد مطلقا يستلزم الاذن المذكور فتبرع صحيح لا مكان وقوعه علم بالاذن بلا عوض أو مطلقا وإن أراد أن يوقعه علم بقيد استحقاق الأجرة عليه فهذا أول المسئلة كان قوله لو لا كان تبرعا أول المسئلة أيضا قلنا يظهر لك من هذا وإسالة ما جرت به عادة من المألقة على الأئمة بما لا يصح به بالمألقة أو بما هو من بيت المنكوت أمه (قوله) إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا وأيضا قد قل في الآية أنه لا يلزم الأجر على الارض فدل على أنه لا عقود لا واجب الإتياء بالعقد لأن الأجرة تملك وتستحق بالعقد على ما مره (قوله) في المتن سرطها كأنع وعشتر) قال الزركشي وعلم منه أنه لا تصح إجاره الأحي لأنه لا يصح بيعه ثم لأن يؤجر نفسه كالعبد الأحي أن يشتري نفسه قال في الروض شرح المذهب في كتاب البيع وكذا للفران يستأجر ذمة الأحي لا نهاسلم أمه (قوله) لكنها مكروهة) أي أجرة العين وقوله لأمجد

على إيجار مسلم وإيجار سفيه نفسه لا يتقدم عليه كالمع لا يجوز له التبرع به على ما مر فيه وصح بيع السليفه نفسه لا إيجار ولا إيجار سفيه
يؤدى لصفيه فاشترى فيما لا يخفى من الإجارة فلا بد أن يكون له الوقف فافترقا على ما مر أحد هما الآخر أو ضا الوقت صح أن يستقل كل
منهما ولا تلا كما بينه بورق عوف وقرن بينه وبين حسين اشتراط اجتماعه على التصرف (٢٣٣) فبما لا يخفى على أحد هما من يشترى من

[illegible][illegible]

والدراهم في خياطة هذا وفداة صفتها كذا في حمل إلى مكة (يقول) المخاطب متصلا (قلت) أو استأجرت أو أكثرين بوس الكسابة اسكن
مدارى شهر اكندا أو جعلت لك منفعة مناسبة كذا أو من الكنا بقوتك قد احسبوا بعماسه ما شأرا اخر من مصعبه لهم بطلاه نه لا بد من
الاجرة لان قضاء الجملة تحتسب ولا يشترط عند هوان أو نزع طافه ان يقول الاى وموردا حارة الميزور والدة الماسخ لانها
بالقصد والى الله الحى على عذر الجور. قول الله سبحانه الخلاق غير محتر اذ لا اله الا الله لكما منهما الخافنا عره افه بان له فو انك

جعلنا الذم ينظر فيه قوله
(والاصح انقضاءها) اى
الاجارة (يقوله اجر تلك)
أو أكرتلك (منضمها) اى
الدارست مثلا بكذا لان
المنفعة المقتضد منها
فيكون ذكرها تأكيداً
واطمأنناً لفظاً تاماً وضع
مشتاقاً للمعين فلا يضاف
للمنفعة ممنوع وقوله (و)
الاصح (منها) اى منع
انقضاءها (يقوله بعتك)
أو اشترعت (منضمها) لان
لفظ البيع موضوع لتلك
المعين فلا يستعمل في المنفعة
كالا ينفذ بلفظ الاجارة
واختار جمع المسائل
اجباراً بالمعنى فانها صفت
منه اذ هي بيع المنافع ومن
ثم كان الاوجه على الاول
ان ذلك كناية بقل هذا كله
في اجارة العين دون اجارة
الذمة كالذمة بعتك كذا
اه وفيه نظر بل يجرى ذلك
في اجارة الذمة كاجر تلك
أو بعتك منفعة دابة صفها
كذا (وهي قسمان وارادة
على عين كاجارة العقار) لم
يقيد بما بعده ليعلم انه
لا يتصور فيه اجارة الذمة
لانه لا يثبت فيها (وارادة أو
شخص) اى أدى بولكوه
من الدابة انقضت التثنية
المغالب فيها المذكور لسهو
في قوله (معيين) فيستور
فيها اجارة معين والذمة

ان حلى الذهب لاجارته بالذهب وحلى الفضة لاجارته بالفضة لا يظهر له وجه الا على التخييل
بان الحوارج المعين وقد صار خلافاً معتقداً لثبوتها للاختلاف في هذا الفرض اه (قوله لكن نظروا اكثر ما)
اى القوائم (قوله من جعلها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذى وخبره قوله اى سم ويجوز
ان يكون من جعلها خبر القول وهو يكون الذى من جعلها التى لاستعمال الا التاء فتد كروى كالمرة
والترك (قوله منها) اى الاجارة (قوله وادعاه ان اى) وحلها بل الاصح (قوله معاقلة العين) اى مرتبطة
بها وان كان المقصود بالمنفعة (قوله وقوله والاصح منها اى) صطف على قوله وقوله والاصح المجارة
المختومة هذه المستقمن فرائد الخلاف ايضاً فان مورد العقد العين او المنفعة والصحة على قول العين والمنع
على قول المنفعة وطيه لا يكون البيع كناية فيها ايضاً لان بعتك ينافى قوله لسته فلا يكون مصرحاً ولا كناية
خلافاً لما يعتد به بعض المتأخرين من انه فيها كناية بهذا كلف اجارة العين اما اجارة الذمة فيكون فيها التزم
بذلك كذا عن فقه الاجارة ونحو ما يقول قبلت كافى الكفاى او التزم اه وياتى عن النهاية ما يوافقه
خلافاً لشيخ الاسلام الشارح (قوله كالا ينفذ) اى البيع (قوله المقابل) اى مقابل الاصح من الامتداد
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) اى من اجل ذلك الاعتبار (قوله كان الاوجه اى) وقفاً لشرعى الروض
والنهي وخلافاً للفق كالمراغاة للنهاية عارضة على ما عرفت اه اى قوله بعتك منضمها لا يكون كناية
والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث ان لفظ البيع يقتضى التأييد فيناظر ذكر المدة اه (قوله
هذا كله) اى الخلاف فى المستثنين (قوله كاجر تلك او بعتك اى) اى الاصح انعقاد الاجارة بالاول دون
الثانية قول المتن (على عين) اى منفعة مرتبطة بعين (قوله لم يقيد) اى قوله وزعمه فى النهاية (قوله
لم يقيد) اى العقار (عائده) اى يقيد ما يبعد على حذف النصف اى بالعين الذى يقيد به الدابة والشخص
(قوله ليعيد) تعليل للنش اى سم اى ترك التصديق بما يبعد ليعيد النفع (قوله لانه النفع) تعليل لانتفاء
التصور والضمير المقار (قوله فيها) اى الذمة (قوله ولكن نه النفع) ويمكن جعل او التوسع فيندفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام ان اولى قوله تعالى ان يكن غنياً او فقيراً فاقه اولى بهما التوسع وحكمها
حكم الوافى وجوب المطالبة بنقص عليه الأمدى وهو الحق اه سم عبارة المعقول وقال معين بالافراد
وافق المعروف لثبوت ان السلف ما يقتضى الافراد ولهذا يجب عن قوله تعالى ان يكن غنياً بان المراد
التوسع به يجاب عن المصنف هنا وفى كثير من الابواب اه (قوله ضد الدابة) اى العرفية التى ذات
الاربع اه رشيدى (قوله انقضت التثنية) اى لا يقدح فيها كون المعلق باولاً على تعيين الافراد
بعدها اذا كانت لشك أو نحوه لا للتوسع اه رشيدى (قوله اى قوله النفع) متعلق بقوله التثنية (قوله

الانقضاء) عليه فدخل ما قدره لان الانقضاء امر موهوم الآن مع ان معنى انتفع استوفى منافعها بالجملة
فدعى هذا الانقضاء بالاستعمال لا بمجرد التخييل وما هو لى نحوه على ان اصوم هذه السنة وان اعتكف
هذا اليوم فان كلا من الصوم والاعتكاف امر موهوم الآن مع ظرفية السنو اليوم لها الاماع ظرفية
لا شيق من ضمنها لاحد (قوله من جعلها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذى وخبره قوله لان
لفظ البيع الى قوله بلفظ الاجارة بوجه علم ما عرفت اه لا يكون كناية على القول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث
ان لفظ البيع يقتضى التأييد فيناظر ذكر المدة شرحه (قوله ومن ثم كان الاوجه على الاول ان ذلك كناية بقل
بل الاوجه غير كناية ايضاً لان النقصان على اطلاق دليله ما قاله فى بيع راس المجدار البناء
عليه (قوله ليعيد) تعليل للنش (قوله فى المتن ودابة او شخص معين) يمكن جعل او التوسع فيندفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام فى الباب الثانى من المعنى فى الكلام على الجملة المعترضة فى امثلة الاعتراض
ما مضى ونحو ان يكن غنياً او فقيراً فاقه اولى بهما فلا تليق اى قال جماعة منهم ان مالك والظاهر
ان الجواب فاقه اولى بهما ولا يرد على ذلك ثنية الضمير كما هو الان او هنا للتوسع وحكمها حكم

انما مقابل المنفعة وهو عيها الذي يستوفي منه ولو اذن اجير المير في العمل باجرة (١٢٥) فصل فلاجرة للاول مطلقا ولا ثانيا

ان علم القصاد والا فله
اجرة المثل اى على الاول
كما هو ظاهر (و) واردة
(على الذمة كاستجار راية)
مثلا (موصوفة) بالصفات
الآية (و) يصور أيضا
(بان يلزم ذمته) حملته
أن يلزمه حملها كذا أو
(خياطة أو بناء) بشرطها
الآتي أو يسلم اليه في
أحدهما أو في دأبه موصوفة
لتحملة الى مكان مثلا بكذا
(ولو قال استأجر تلك) أو
اكثرتك (لتعمل كذا)
اولكذا ولعمل كذا فلا
فرق بين هذه الصيغ وزعم
فرق بينهما كالوصية
بالسكنى وان تسكن ليس
في محل لان الخطاب هنا
مبين للمعين فلم يفرق الحكم
بذلك ولا كذلك ثم (فاجارة
عين) لان الخطاب بالحل
ارتباطها بعين الخطاب
كاستأجر عينك (وقيل)
اجارة (ذمة) لان القصد
حصول العمل من غير نظر
لعين قاعه ويرد بمنع ذلك
نظرا لما دل عليه الخطاب
(ويشترط في اجارة الذمة)
ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم
(تسليم الاجرة في المجلس)
كرأس مال السلم لا بهاسل
في النافع فيفتح فيها

وبحث الجلال (خ) وقال للفق وخلافة النهاية عبارة عما عيها الجلال البتني من الحاق الخ أقي الوالدرجه
انتهى على مضافه هو انه لا تصح اجارته الا باجرة عين كالعار يدل على عدم صحة السلم في السفن اه وقرسم
الاتحاد المذكور ونقل الجيبري عن الحلبي والقبلي في اعتقاده (قوله) والمراد (خ) عبارة المفتي تنبيه
تسليم الاجارة الى الواردة على العين واردة على الذمة لا ينافي تصحيحهم ان مورها المنفعة لان المراد (خ) اه
(وهو) اى مقابل الذمة (قوله السابقة انما) اى بقوله مورد اجارة العين (خ) اه عش (قوله وهو)
اى مقابل المنفعة (عليه) اى المنفعة (قوله تستوفي) (خ) صلت جرت على غير معنى ولم يبرز لزوم الالتباس
على مذهب الكوفي (قوله باجرة) (خ) مفهومه استحقاق الاول الاجرة اذا اذن الثاني بلا تعرض للاجرة
في الاول مع التعرض بعد ما عيها (خ) (قوله الاول) اى الاجر الاول (قوله مطلقا) اى على الفساد لا
(قوله ولا الثاني) (خ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم القصاد فما الترق
سم على صحيح وقد يفرق بأنه مخرج يده على المال باذن من المالك فكان عمله فيها جارا وهنا ينهى اذنته فهو
كاذون الناصب ومن لم يلمو كانت المساقاة على عينه ساقى غيره انفسخت المساقاة كاسم ولا شيء للعامل الثاني
على الاول ان علم القصاد اه عش (قوله ان علم القصاد) اى عيها لا شيء له (قوله اى على الاول) اى لا على
المالك اه عش اى ولا يرجع عمل المالك انما عيها في القراض والمساقاة (قوله ويصو) اى عقد
اجارة الذمة قول المتن (ذمة) اى الشخص (قوله ذمته) اى الزام الذمة (قوله ان يلزمه محله) (خ) اى بان
يقول الزامك عمل الى كذا لكن قد منعنا عن الديموى ان لو قال الزامك عمل كذا كان اجارة عين فيحتمل ان
ما عيها من علم على كلام غير الديموى فامر عن الديموى خلاف المعتد ويحتمل ان ما عيها مصور بما لو قال
الزمت ذمتك عمل الى كذا فلا يكون مخالفا له اه عش اقول صنيع التحققة النهاية كالصريح في الاحتال
الاول وصنيع المفتي ظاهر في الثاني (اوسلم) (خ) عطف على يلزمه (قوله في أحدهما) اى الخياطة والبناء
اه عش (قوله بكذا) راجع لما في المتن والشرحهما (قوله اول عمل كذا) اى اول الزمك عمل كذا كما
اقتضاه عن الديموى اه عش (قوله بين هذه الصيغ) يعنى بين التبعيد والفعل والتبعيد بالمصدر اه عش
اى وترك لفظ العمل بالكيفية (قوله هنا) اى فى الاجارة (قوله معين) اسم فاعل (قوله بذيتك) اى بالتبعيد
بالفعل والتبعيد بالمصدر وقال الكردى اى بالجهة والاسمى الفعلية اهو فيه تأمل (قوله ثم) اى فى الوصية
(قوله لان الخطاب) اى قوله او اعاش شرطوا في المفتي اتوه له سواء الى والاستبدال الى قول المتن ويشترط
فى النهاية اتوه له كمنه المبيع مطلقا كما ياقى (قوله بلفظ اجارة) يعنى كل لفظ من الفاظها المارة وليس
المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاو ضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة او السلم اذ المراد التسليم لا التقييد
وتشديد وحش (قوله فيفتح) (خ) الاول ان يعبر بالواو اذا امتنع التأجيل وما يعبد لا يضرع على مجرد
اشتراط تسليم الاجرة في المجلس ثم لو قال يشترط لها ما شرط رأس مال السلم دخلت كله يمكن ان الترضيع
بالنظر لما فاده التشديد بقوله كرأس مال السلم اه عش عبارة المفتي تنبيه لا يعلم من كلامه وجوب كون
الاجرة ساقية هو لا بد منه لا لا يلزم من القبض في المجلس الحلول اه (قوله والاستبدال) (و) (قوله والحالة)
(و) (قوله والاراء) عطف على قوله تأجيل الاجرة (قوله ذلك) اى تسليم الاجرة في المجلس (قوله ايضا)

تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحالة بها وعليها والاياء منها وانما اشترطوا
ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ماقى الذمة بلفظ البيع مع انه سلم فى المعنى ايضا

لنصف الاجارة يورود على مدهم وتذكر (١٣٦) استيفاء فخر لا كذلك مع ماقى الائمة فيها الجبر واحضها باشتراط قبض الاجرة

في المجلس (و اجارة العين)
الاجرة فيها كاشف في البيع
فحيث لا يشترط ذلك
اي قبض الاجرة المينة
والتي في الائمة في المجلس
(فيها) كشم البيع نعم
يشين على العقد لتسليمها
على مامر فيه في السلم
(و يجوز في الاجرة (فيها)
اي اجارة العين (التحويل
و التأجيل) للاجرة لكن
(ان كانت) الاجرة (في
الائمة) اذا لا يان لا يحل
والاستبدال عنها والحالة
بها وطبعا والاراء منها
طلقا كاياتي (و اذا اطلقت)
الاجرة عن ذكر تأجيل او
تحويل (تحويل) كشم
المبيع المطلق ولان المؤجر
ملكها بالعقد لكن لا
يستحق استيفاءها الا بتسليم
العين فان تازعا في البداية
فكار في البيع (وان
كانت) الاجرة (مينة) بان
ربطها بيمين او مطلقة او في
الائمة (ملك في الحال)
بنفس العقد وإن كانت
مؤجلة كما ملك المسأجر
النصفه في اجارة العين لك

أي كالمقد بلقط الاجارة (قوله على مضمون) أي اذا تأمر الاطلاع في الائمة قد يكون مدهم ما حلة المقد
بالنسبة لياتح اه سيد ص عبارة سم قد يقال العقد على ماقى الائمة ايضا و ارد على مدهم ضرورة ان ماقى
الائمة غير موجود نعم فترقان من جهة ان ماقى الائمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفاءه بخلاف الاجارة
فليتأمل اهم (قوله و تنظر استيفائها) اي النصفه (قوله باشتراط قبض الاجرة) اي و باستناع الاستبدال
عنها الى آخر ما تقدم (قوله اي قبض الاجرة) الى قوله و قضية في الحق الا قوله مطلقا كاياتي وقوله ولان
المؤجر الى فان تازعا وقوله وان كانت مؤجلة فخره في اجارة العين (قوله كشم المبيع) لا حاجة اليه مع ما قدمه
عقب قول المتن و اجارة العين (قوله نعم نعمين) الخ عبارة عن معنى ان عين المكان التسليم مكانا معينين و الا فوضع
العقد اه عبارة عن قولهم على العقد اي تلك المحلة حيث كان محل صالحا ولم يمتاغيره اه (قوله على مامر
في السلم) يقتضي تفصيل السلم اهمش (قوله للاجرة) لا حاجة اليه مع قولهم في الاجرة السابق عقب قول
المستفتر يجوز اهرشدي (قوله الاستبدال منها) الخ عقب على التحويل (قوله مطلقا) اي ولو في المجلس
اهمش عبارة قسم اي محطه كانت او مؤجلة ظاهر عبارة بتدليل قوله كاياتي اختصاص الاطلاق بالاراء
مع انما جاز فابقه ايضا كما هو ظاهر اه (قوله كاياتي) اي فشرحت ملك في الحال (قوله و اذا اطلقت
الاجرة) اي آتي في الائمة في اجارة العين و الائمة اهمش (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التحويل نظر يظهر
من التعميم الذي ذكره في شرح ملك الحال (قوله فكما في البيع) اي فيدا هنا بالمؤجر ان كانت
الاجرة في القدر الا في غير ان اهمش (قوله او مطلقة) عقب على قول المتن معينة اه سم اي لما في المتن
ليس يقيد المراد انها ملك في الحال سواء عينها بانزولها بيمين أو بدون بان قال بالشرية التي في ذمة فلان
او اطلقها او قال في حق رشدي (قوله او في الائمة) اي بان صرح بكونها في الائمة و الا فاطلقة محمولة على
الائمة من غير ان يرضى سم على حج اهمش (قوله وان كانت مؤجلة) اي الاجرة (قوله به) اي بالقد (قوله في
اجارة العين) ينظر وجه هذا التقيد اهمش و يؤيد النظر اسقاط المتن و شرح الروض هذا التقيد (قوله
لكنه ملك الخ) راجع الى المتن والاحسن في تبينه عبارة التباين لكن ملكا مرعى كلامي الخ و عبارة
الحق ملك في الحال بالعقد ملكا مرعى بمعنى انك ماضى جزء من الزمان على السلامة بان ان المؤجر
استقر ملكه من الاجر فعلى ما يقابل ذلك الماستقر اجميعا فاستيفاء النصفه او بقوتها كاسية في كلامه
آخر الباب اه (قوله انها لا تستقر) اي الاجرة جميعها (قوله لا خيار فيها) اي الاجارة (قوله بعدل و مه)
اي عقد البيع (بخلاف) اي الاراء (قبله) اي اللزوم (فرع) قال التباين يقول آخر الناظر الوقتين قبض
الاجرة فجاء له دفع جميعها لاهل البطن الاول و ان علم مومهم قبل معنى مدتها فظروا مات البعض قبل معنى المدقم
يعضن المستأجر ولا الناظر كآتي به الوالد رحمة تعالى تيمنا لان الرضة خلافا للنفال لان الموقوف عليه
ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف فكانصوا عليهم رجوع المستحق بحسبته من
الاجرة فالبساة في تركها تناقض اه و اقتصر الاسنى والمعنى على مافة التقال قن الاول و آخر الناظر الوقت
ستين واخذ الاجرة لم يجز له دفع جميعها لبطن الاول و انما يملك بقدر ماضى من الزمان فان دفع اكثر منه

(قوله لنصف الاجارة يورود على مدهم) قد يقال والعقد على ماقى الائمة ايضا و ارد على مدهم اذا ماقى
الائمة مدهم ضرورة انه غير موجود نعم فترقان من جهة ان العقد على ماقى الائمة و ارد على ما يمكن وجوده
قبل استيفاءه بخلاف الاجارة فليتأمل (قوله على مامر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم (قوله
والاراء منها مطلقا) اي محطه كانت او مؤجلة ظاهر عبارة بتدليل قوله كاياتي اختصاص الاطلاق بالاراء
مع جرياته فابقه ايضا كما هو ظاهر (قوله فكما في البيع) يتأمل (قوله او مطلقة) عقب على قول
المتن معينة ش (قوله او في الائمة) كان مراده بذلك انه صرح بأنها في الائمة لياتي مع ذلك ذكر قوله
او مطلقة و الا فاطلقة اي عن التعميم والتصرح بكونها في الائمة ايضا كما هو ظاهر (قوله في اجارة العين)
ينظر وجه هذا التقيد (قوله لكن الخ) استدرك على قول المتن ملك في الحال ش (قوله بخلافه)

فان الأخذ ضمن الناظر تلك الزيادة ليعين الثاني فانه التقال قال الزركشي لو أجز الموقوف عليه لا يصرف في جميع الاجارة لتوقع ظهور كونها لغيره بموته اه وهو كقول السبكي محمول على ما إذا طالبت المدة اما إذا قصرت فيصرف في الجميع لان ملكها في الحال اما صرفها في المارة فلا يمنع من حال اه ولعل ما قاله التقال لاسيا عند ظهور اقراض البطن الاول قبل معنى المدة هو الظاهر فليس اوسع من هرايت الشارح في فصل لا تنفس اجارة بمذراخ اعتمد ما قاله التقال وسم هناك ذكر من الاستاذ الكبير عيايو اقاموا قره **(قوله لصحة الاجارة الى قول المتن)** لا يسلخ في التباين **(قوله جنسا)** الى قوله يجوز الحج في المتن **(قوله)** والاي اي بان كانت مبنية **(قوله معايتها)** اي مشاهدتها **(قوله نظير ما صرف الثمن)** ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت عند تقدير التدوير يجب من تقدير المدة لا يوم تمام العمل ولو في الجملة إذ المدة في الاجرة حيث كانت قدما بقدر المقدومة فان كان زيادة اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والميرة في اجرة الثلث في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة قد اوزنا اه نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في الجملة الاولى كالجملة اه **(قوله إن قلنا انه اجارة الخ)** على انه ليس باجارة كما اقتضاء كلام الروضة كالشرح الصغير بل نوع جملة تقتضيها الجمل بالجل كسنة الصلح نهاية ومعنى قول المتن **(بالمارة)** بان اجرها بمارتها او بدراهم معلومة على ان تصرفها ما اها ا شرح الروضى ولى هذين التصويرون اشار الشارح بقوله كاجر تكها الخ **(قوله يصرف او بفعل العلق)** إضافة المصدر الى مفتول هو إضافة الفعل من إضافة الاعمال الى الاخص المروقة بالاضافة الى ان **(قوله بفتح اللام الخ)** نشر على ترتيب الف **(الجل بها)** اي بالمارة والعلق **(قوله كاجر تكها بمارتها)** أي إذا لم تعين المارة لما يأتي من قوله فان عينت الجسم وعش **(قوله او عليها)** عطفه على عمارتها الاول اولى من عطفه على الثاني ولو قال او بفعلها او بدينار على ان تصرفه فعلقها لكانت إضافة **(قوله للجل بالصرف الخ)** علة للعة فلو اقتصر عليه كما في المتن لكل حسنا عارته لان العمل ببعض الاجرة فهو مجهول فتصير الاجرة مجهولة اه **(قوله بالصرف)** اي العمل وقوله لتصير الاجرة مجهولة اي لانها مجموع الدينار والصرف المجهول اذا انضم الى معلوم صيره مجهولا اه رشيدى **(قوله فان صرف وقصد الخ)** ظاهر مائة لا فرق في الرجوع عند تبين كون الاذن مالا كالا وغيره كولى المجهور عليه وناظر الوقف الظاهر ان المستاجر يجمع ما صرفه ما جلا بالنفس ادخل الى ولو لناظر ولا يرجع لما جبه المجهور والوقف مطلقا لانه لا يفتى لما الاذن في الفاسد اه عش **(قوله يرجع)** اي بالمصرف وباجرة عمله اه رشيدى **(قوله ولا)** اي ان لم يقصد الرجوع **(قوله كذلك)** اي عدم الصحة **(قوله وإن علم الخ)** غاية **(قوله كبيع زرع الخ)** اي قياسا عليه فاه باطل اه عش **(قوله)** هناك شرط **(قوله)** اي ولو بالقوة كقوله أجز تكها بدينار على ان تصرف الخ اه عش **(مطلقا)** اي سواء علم الصرف او جهله فصلة الطلان الشرط لاجل اه كرهى **(قوله والا)** اي ان لم يكن شرطا للعقد **(قوله)** بمارتها اي او ملقتها **(قوله فان عينت)** اي المارة كاجر تكها بمارتها هذا الجمل على كيفية كذا اه عش **(قوله اما اذا)** الى قوله على انه في المتن **(قوله في صرفها)** اي الاجرة **(قوله بعد العقد)** متعلق بقوله

أي الاراء قبله الزومش **(قوله والا كفت معايتها)** والمعلومة شاملة لما **(قوله نظير ما صرف في المتن)** ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت عند تقدير التدوير يجب من تقدير المدة لا يوم العمل ولو في الجملة إذ المدة في الاجرة حيث كانت قدما بمقدور المقدوم فان كان بداية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والميرة في اجرة الثلث في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة قد اوزنا شرحه **(قوله ان قلنا)** انه اجارة الخ على انه ليس باجارة كما اقتضاء كلام الروضة كالشرح الصغير خلافا لولى العراق وهو نوع من التراضي والمعونة فهو جملة اغتفر فيها الجمل كسنة الصلح شرحه **(قوله كاجر تكها بمارتها)** انظر هذا مع قوله الاقوى والا كاجر تكها الا ان يكون هذا اذ لم تعين المارة **(قوله كاجر تكها بمارتها او بدينار الخ)** كذا مر الخ **(قوله والاوجه)** أي وقفا تنظير ابن الرمة

(ويشترط لصحة الاجارة
(كون الاجارة معلومة)
جنسا وقدرها وصفة إن
كانت في الدمة والا كفت
معايتها في اجارة العين
والدمة نظير ما صرف في الثمن
وجواز الحج بالزرق
مستثنى إن قلنا انه اجارة
توسعة في تحصيل هذه العبادة
(فلا تصح) الاجارة لدار
(بالمارة) لما (و) لا
لدابة يصرف او بفعل
(العلق) لما بفتح اللام
المعلوف به وباسكانها كما
ينطه المصدر للجل بها
كاجر تكها بمارتها او
بدينار على ان تصرف في
عمارتها او عليها للجل
بالمصرف فتصير الاجرة
مجهولة فان صرف وقصد
الرجوع بها رجوع لا اذن
مع عدم قصد التبرع والا
فلا والاوجه ان التعليل
بالجل للاغلبى وان الحكم
كذلك وان علم المصرف
كبيع زرع بشرط ان يصده
البائع فالجواب انه حيث
كان هناك شرط بطلت
مطلقا والا كاجر تكها
بمارتها فان عينت صحت
ولا فلا ما إذا أذن له في
صرفها بعد العقد من غير

شرط فيه تبرع به المستاجر
فيحوز واغتر اتحاد
القابض والتقيض فيه
للحاجة على انه في الحقيقة
لا اتحاد تزيلا للقابض من
المستاجر وإن لم يكن معينا
منزلة الوكيل عن المؤجر
وكالتقضيته يصدق المستاجر
في اصل الاتفاق وقدره كما
وجهه السبكي لانه اتهمه
ويتعين تقيده ما إذا ادعى
قدر الاتحاد نظير ما يأتي
في الرضى بل اوله والإلتحاق
ليست على انه اعترض قوله
لو قال الوكيل انتم بالتصرف
المأذون فيه وانكر الموكل
صدق الموكل ويرد بانه ثم
لا خارج يصدق الوكيل
والاصل عدمه هنا الخارج
وهو وجود الباع وقواستثناء
الدأ بمدة عن اتفاق مالكا
عليها يصدق المستاجر فلا
جامع بين البائع ولا تكن
شهادة الصانع لانه تصرف
على ايديهم كذا لانهم
وكلاؤه ولوا كثرى نحو
حام مدة يعلم حادثة عليها
فيها نحو حجارة فان شرط
احتساب مدة التعطيل من
الاجارة وجهلت فسدت

أذعن (قوله في) أي في حطب العقد (قوله وتبرع به) أي بالصرف أي العمل اه وشيدى وعش (قوله
فيحوز) أي سوا كان ذلك للمالك أو الوقف أم حش (قوله واغتر اتحاد الخ) عبارة للمنفى وشرح الروض
والهجو المنهج قال ابن الرضوي لم يضر جوه على اتحاد القابض والتقيض ولو فرضه ضمنا اه (قوله اتحاد القابض
والتقيض) لان المستاجر يقبض عن نفسه وقابض من المؤجر عبارة الرضوي لانه أي المستاجر كانه اقبض
المؤجر ثم يقبض منه للصرف اه (قوله الحاجة) ويؤخذ من ذلك محتملة جرت به العادة في زمان توسيع
الناظر للستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرحهم راسم قال حش قوله من ذلك أي من
الاكتفاء بالاذن للمستاجر في الصرف اه (قوله القابض من المستاجر الخ) قد يقال قبض البناء مثلا جرت به
من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لانه يقبض عن جهة المؤجر فيقبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة
حش فيه ان تزيده منزلة الوكيل يصح قبضه من الناظر فيكون في يده اما في الناظر ودخوله في ملكه يستلزم
كونه قابضاً عن الناظر مقبضا لنفسه فربكف الاتحاد المذكور اه وقد يقال ايضاً ان هذا التزويل لا يأتى
في مسئلة الدأ إذا كانت الاجرة حقة مأمينا للمستاجر (قوله ويصدق الخ) أي قوله نظير الخ في المنفى وشرحي
الروض والهجة (قوله ويصدق المستاجر الخ) هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر
الوقف إذا وقع منه مثل ذلك فنقص المستاجر فيصير فطره لا يجزى لان تصديقه ليس بملوكه ل
تصدق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستاجر فيه صادقا اه حش (قوله على انه) عبارة الثانية بقوله لا
ينافي قوله لو قال الخ اه (قوله ثم لا خارج) عبارة الثانية ليس هناك شيء في الخارج بحال عليه قول الوكيل
والاصل التبرع اه (قوله وهنا الخارج) قضية هذا التفرق أنمو كان الموكل فيه نحو حجارة بمال دفعه اليه
واختفا يصدق دعارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل سم على حش أقول وهو ظاهر اه حش (قوله
بين البائين) أي المستثنين (قوله شهادة الصانع الخ) ان ريد بالصانع القابض من المستاجر السابق في قوله
تزيلا للقابض الخ ينافي قوله لانهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور وإن اريد بهم غيره فليحرم اه سم
عبارة السيد حش قوله لانهم وكلاؤه تأمل الجمع بينهما ويؤخذ من اتفاقه في الحقيقة لا اتحاد تزيلا للقابض
الخ اه (قوله على ايديهم كذا) المراد على علمهم ومن علمه بقوله لانهم وكلاؤه أي هي شهادة على
صل انفسهم بخلاف مال الشهود اياه تصرف كذا قاتلهم لالان علم الحاكم انهم يمتنون لانفسهم قاله
الزبادي اه وشيدى عبارة حش قوله على ايديهم أي لا تقسم المال لشهودا بانه اشترى الا لائق في بها
بكذا وكذا عدولا او شهد بعضهم لغيره بانه دفعه كذا عن اجر تمل بمترو الشهود اياه تصرف على حجارة
المحل ولم يصفوا ذلك لانفسهم فيقبل القاضي شهادتهم مالم يعلم انهم يمتنون انفسهم اه (قوله يعلم حادثة الخ)
قضية تعلم لم يعلم طرأ ما يوجب تعطيل لم تنسخ وهو كذلك اه حش (قوله تعطيلها) لعل التأييد
بتأويل العين اه سيدمر (قوله من الاجارة) انظر ما مفهوم هذا الشرط عبارة العياضل اجر حاما
على ان مدة تعطيل محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة في الباقي او على المؤجر بمعنى استيفاء
مثلها بمدة فسدت لجهلها بما للمدة فان علت بمدة او تضرر كمثل شهر كذا العليا. بطلت تلك المدة

(قوله واغتر اتحاد القابض والتقيض الحاجة الخ) ويؤخذ من ذلك محتملة جرت به العادة في زمان توسيع
الناظر للستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرحهم راسم قال حش قوله من ذلك أي من
الاجرة من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لانه يقبض عن جهة المؤجر ويقبض لنفسه من نفسه (قوله تزيلا
للقابض) أي القابض إذا عطف بنفسه (قوله وشيدى تقيده الخ) عبارة شرح الروض اشبهها أي القولين
في الاثر المنقضى أي تصديقه ان ادعى عتلا به جزم ابن الصباغ وغيره اه (قوله ويرد بانه ثم لا خارج
الخ) قضية هذا التفرق أنمو كان الموكل فيه نحو حجارة بمال دفعه اليه واختفا يصدق دعارة بالصفة المأمور
بها صدق الوكيل (قوله ولا تكن شهادة الصانع الخ) أي به شيئا الشباب المثل من ان ريد بالصانع
القابض من المستاجر السابق في قوله تزيلا للقابض الخ ينافي قوله لانهم وكلاؤه مع قوله السابق في قوله

[illegible]

وما بعد موصح فيما اتصل بالعقد انتبه اه وشيدى (قوله الاقنيا) اعين ان يمكن الامر كاذك بان
تقترط او شرطت وعلت اه سيعمر (قوله قنيا) اى يقبل فيها الخ طريق الصحة تجديد العقد فيها
بين من المدة باجرة معلومة اه عش (قوله مذبوحة) الى قوله اه فى المضى الا قوله وصورة الى فضايل
وكذا فى النهاية الا قوله كئنه وقوله فضايل الى وجعل (قوله الخارج منه) اى كل من العقيق والتخالة من
البريحيتمثل اه نهت لتخالة فطر التذ كبر رعاية لفظ الوخير من حيث تذر اولدقيقو (قوله كئنه)
على كلا الاحتمالين مثال لبعض العقيق عبارة للمضى التمثلا بعض الدقيق منه كريمة او بالتخالة منه اه
روى حسن (قوله ولعمد القنوة عليها الخ) عبارة تشرى الاروض والبهية لان الاجرة ليست فى الحال بل هى
المشروطة هى غير مقنونة عليها اه (قوله صورة السنة الخ) وقا العقيق وشروح النج والروض
والبهية وغلا فالتبها كى اباقى (قوله اوسللى) اى لم يملح قرينة على ان المراد حصه قط اخذا بما ياتى
قليا بل اه سيعمر (قوله يقين من هذا) اى الحب فالاجرة من الحب لامن البقيق اه سم (قوله
تصلح ماعاده) بوقياس ما رقى فى الخارج حر فيما رسلنى احد الشريكين شريكه وما ياتى فيما رسلنا
امراة الارضا عريق يقين اه من ان المعتد فيه الصحة مطلقا نه هنا كذلك فصص سو امثال لتصلح بابقه
او كله اه عش (قوله الجاني) اى الجامع للخراج ونحوه اه كرى (قوله ايضا) اى لوحف لفظة
فغير (قوله ويصحه مصحفا) انظر ما معى الصحة مع اشتراط علم الجمل فى الجملة وفسادها مجهول وفى شرح
مر اى للمضى والفرز والاوجه فيها الجللان للجل بالجل انتهى اه سم قال عش قوله مر والاوجه
الجللان اى يستحق اجرة المثل اه (قوله اى امراة) الى قول المتن يكون المنفعة فى النهاية الا انه
عقب قوله قط جاز بانه لكان المعتد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اه (قوله ملا) اى او ذكر ا
صغيرة سم على منبج اه عش عبارة الفرز ودخل فى المراة الصغيرة فيصح استجاره لذلك بما على
طهارة لبهار فى معناها الرجل فيما يظهر اه (قوله له) نسترققا و (قوله اى حسنه) اى حسة
الستاجر من الرقيق فسيرلرققا (قوله الباقية له) نست حصص (قوله بعد ما جله) ظرف لباقيوما
واقعة على الجوس (قوله المذكور) نست سها (قوله الفبايل) اى القاتل بعدم الصحة (قوله من التصفيل)
اراد بقوله لاهى حسنه الخ (قوله هو من ثم قال السبكي الخ) لكن المعتد اطلاق الصحة كما اقتضاه اطلاقهم اه
شرح حر اه سم قال عش قوله المعتد اطلاق الصحة اى هنا وفى المساقفة وكذا فى استجاره لطعن هذه
الوية برهباى الحال لولا بضر وقوم العمل فى المشترك وان توزع فيهم اه سم على حساه (قوله
قال السبكي التحقيق الخ) اهتد العقق وشروح الروض والبهية والنج (قوله او على حسه) عصف على قوله
على السك (قوله انذاك) اى وقت النظام اه عش (قوله قال البقنى اوسخه الخ) وانما يصح ايجار

(١٧ - شرواني وابن قاسم - سادس) يحمل الثمن لرفع العمل في ملك غير المكتري فهذا أو على حصة المستاجر فقط جاز وفي الحال متعلق ببعضه احترازاً عما لو استاجر ما يخصه بعد المعام مثلاً فلا يصح قطعاً لما ران الاجرة المعتبرة لا تزجل ولجل الجبل بها اذا كـو خرج بنحو المرأة استجار شاة مثلاً لا راحه طفل قال البقيني أو نسخة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المورج على تسليم النفعة كالاستجار

المرأة لصيد القار لآنها جلبها استفاد لصيدهم اختلاف الصلاة لاعتقاد بطبعها للأرضاع سم على حجب من طرق استحبابه المرة أن يمنع مدطلي القدم الماكى وحدها بالخطو والريقة فيسلكها بذلك كالوحش المباح حيث تمكن بالاصطباح ع حش (قوله) خلاف المرأة لأرضاع سمها فان الظاهر سمها كالتأني البقي أي سم (قوله) بشرط الخ) أشار إلى أن هذا الشرط مطوف على قول المتن كون الأجرة معلومة (قوله) معلومة إلى قوله ومن ثم اغتصص في النهاية الأقولون أني إلى وكونها لتسوق (قوله) معلومة الخ) عبارة لغني وضابط ما يجوز استحبابه لكل عين يتنعح يانع فيها عينها متعقبها معلومة مقصودة تضمن باليدو تباح بالأبحة اه (قوله) كآتي) أي في أول الفصل الآتي (قوله) لها قيمة) عبارة لغني لم يرد بالمقصود هنا مقابل للثبلة لها حقيقة الخ اه (قوله) حرمة) في التثنية كالتناءه قال الاستوى في تصحيحه الأصح كونه لا تحريمه اه وسياق في الشهادة ويباح الفناء بلا آة وسماحه اه وسياق هناك ما يعلق به ومنقول الزركشي انه مكروه ما يضاعف الآلة والمحرمة بانها الأتوق في تحريمها لمجرد إطلاق المتن إلى الصابغ الضيق أي استخرج الاستحباب لقتله تمليلا بانها سم مخرج ممن قالوا في الأنوار يجوز استحباب القول للباح حشرب الف إذا قدر باليمن ولم يكن امرأة ولا مرد انتهى سم (قوله) كان بذل المال الخ) جوابه الإ (قوله) أو كنهوا العمة لمكتسب) أي لو ملكه أو وليه أو مخرج بذلك العبادة التي لا قبل الثانية كالصلاة اه رشدي (قوله) كاستحبابه بستان قره) أي فاته بأصل حش ومر في قول المساقاة سلبه جاز اه رد (قوله) لأن الن تاج لما تلوه العقد) عبارة للفرر واستحباب المرأة للأرضاع مطلقا تضمن استيفاء الدين والحاجة الضرورية وهي وضع الطفل في الحبر والقامة الثدي وعصره بقدر الحاجة والأصل الذي تأوله العقد في ذكر فعلها التي تباح وماما الحاجة الكبرى وهي حفظ الفلور وتهدئته بفسل راسو بدنه وتواليا بهود متو كطهور بطنه أو الثدي ونحره ليتمكن من نعوها ما يحتاج إليه فلا يشمل الأرضاع بل لا بد من النس عليها اه (قوله) فائدة) وهي الجودل المغفور اه شرح الوض (قوله) وكونها لتسوق الخ) قد يقال ينش عن هذا قول لو كون العقد عليها الخ (قوله) أو كنهها مباحة) قد يقال ينش عنه قول المصنف متقوم من ثم ما خرج هو بها الحرمة كما مر اه رشدي (قوله) خلاف فتاح كثير الخ) احتجده الاستوى والغني والنهاية عبارة تنههم أن كثرة التفاح سمحت للأجرة لأن منعهما واجب من كثير من الرايحين اه زاد الأولان كون المقصود منه الأكل دون الرأفة لا يتحد في ذلك اه زاد الثالث كذا كره الراضي وان زاد على السبكي وغيره اه (قوله) تضمن باليد) خبر جازي للكون في قوله وكونها مباحة الخ (قوله) أو تباح الخ) يعطف على تضمن (قوله) أو مسلم إلى قول المتن كذا في النهاية لغني الأقولون من ثم إلى خلاف نحو قوله فان لم تكن إلى وفي الأحباب (قوله) أو مسلم على حروف الخ) عبارة لغني ويعلق بما ذكره المصنف ما إذا استاجر له ليطه انه لا يحب فيها كقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به الصدوق كذا أدخل إقامة الصلاة إذا لكمة فيها خلاف الإذان فان فيه كلمة مرعاة الوقت اه قول المتن (وان ووجه السلة) أي وكانت اجبا باو قولاً اه معني (قوله) اغتصص هذا الخ) خلافاً لنهاية كآتي (قوله) بخلاف نحو عبد الخ) عمل على ما فيه تعب والأفلا فرق مر اه سم أي بين مستتر التيمم وغيره عبارة لنهاية وشمل كلام

بطلها للارضاع (قوله) بخلاف المرأة لا رضاع سبعة فان الظاهر صحة كما قال ابي البقي (قوله) والابان كانت محرمة في التسليم لا تصح اى الاجارة على منفعة محرمة كالغناء افعال الاسرى في تصحيحه الاصح كرامة الغناء لا تحرجه اه وسبق في الشهادات قول المتن ويباح الغناء بلا آثم بتواضعه اه وابق هناك ما يقتضى بذل الصوم لقول الزركشي انه مكروه ايضا الآية والمحرّم آثمها والآلة وفي تحريم الموجد اطلاق الغزالي وابن الصباغ وابي اسحق منع الاستحجار للغناء تعليلا بانهم امر بوجع ثم قال قال في الانوار محرم استحجار القول للقول المباح وضرب به القوف اذا قد مر بالزوم لم تكن امر او لا امر اه (قوله) نعم يصح استحجار قاذة قال في شرح الروض وهي الجمل المحتجور (قوله) بخلاف نحو عبد الخ يحصل على ما فيه نصب

المختب

ثم باخلاقه تعاظم فختص بعه من الياح به زيد نعم

على ما لاصب فيه فبغير
مغفود عليه يكون متبرعا
بمورداته لا يتم عادة الا
بذلك فكان كالمغفود عليه
فان لم تكن الصورة ذلك
كاستأجر تك على بيع هذا
بكذا صح وكبه وانا
ارضيك فسلوه اجرة المثل
وفي الاحياء يتبع اخذ
طيب اجرة على كلة بدوله
يفرده لعدم الشقة بخلاف
ما هو عرف اذ اقله اوجاج
نحو سيف بضرة واحدة
اي وان لم يكن عليه فيها
مققة لان هذه الصناعات
يتب في ثمنها ليشك
بها ويخفف عن نفسه
التب وخالفه البغوي في
مذموم ربح الاذرى الاول
(وكذا دواهم ودانير
الدين) او الوزن بها او
الضرب على سكتها ومرفى
الزكاة خلاف في حل
الدين بالعمرة والمقوبة
فعل التصريم لا يصح
استجارها للدين بها (و
نحو (كلب الصيد) و
الحراسة به فان ذلك لا يصح
استجاره (في الاصح) لان
مفعة الدين بها لا
تصدق غالبا ومن عمل ضمن
فانصبها اجرتها ونحو
الكل لا قيمة ليعنه ولا
لنفعه ولولم يقل الدين
ونحو لم يصح قطعها كالوكل
نحو الكلب غير معلم
واجرى البغوي الخلاف

المستغنى كان مستقر القيمة ما لم يستقر خلافا لمحمد بن يحيى الا ان يحصل كلامه على ما فيه تب ان قال
عش قوله من خلافا لمحمد بن يحيى قال على عدم صحة الاجارة على كلة لا تصب اذا كان المأذى عليه
مستقر القيمة اه شيخنا الزبدي اه (قوله فصاح استجاره عليه) وكانهم اغتروا بهجة العمل هنا
لصاحبه انه لا يعلم مقدار المكنتات التي بها ولا مقدار زمان ومكان التردد اه عش (قوله فطاعة
مثل) لعل عمره على نظيره الا اذا لم يكن حاله بالفساد والافضل تأمل اه سيدمر (قوله ورد بانه
لا يتم عادة) قد يقال هذا لا يرد به الاذرى لان فرض المستعان الاجارة على ما من شأنه عدم التصبوما
المادة فيه عدم التصب اه وشيى (قوله فان لم تكن الصورة ذلك) للمراجع الى ما في المتن اى فان كان
المغفود عليه ما يتب فانه عليه تفصيل فان وجد العقد الشرعى صحوفه المسمى والافضل اه اجرة المثل
(قوله لعدم الشقة) وعلمته صحة الاجارة على ابطال السعر لان ما يحصل له مققة بالكتابة يتوهمها
من استعمال البغوي وتلاوة الاقسام الى جرت عادتهم باستعمالها ومتاذا لم يحصل للزوج من الاخلال
المسمى عند العامة بالابطال الاجرة على من التزم العوض ولو اجتناب حتى لو كان المانع بالزوج التزم المرأة
او اهلها العوض لو تمت الاجرة من التزما وكذا عكسوه بالزمن من قام به المانع الاستجار لا بمن قيل
المداوى اخرى غير لامة المرض من الزوجين ثم ان وقع ايجار بعد صحيح لزوم المسمى والافطر المثل اه
عش (قوله يتب) اى صاحب هذه الصناعات (وخالفه) اى التزالي (البغوي) لعل الاولى استناد مخالفة
التزالي لتقدم البغوي في الطيقة اه سيدمر وقد قال اشار الفارح بذلك الى رجحان ما قاله التزالي فذهب
الرجحان بالتقدم الزماني عبارة المتقوى اقول ان قال به لا يصح استجاره اى الماهر لم هو هذا هو الفارح وان
قال الاذرى المختار ما قاله التزالي اه (قوله في هذه) اى في ضربة السيف اه عش (قوله ورجح الاذرى
الاول) وهو الارجح اه نهاية (قوله الاول) اى المصطفى ضربة السيف اه عش قول المتن (وكذا دواهم
ودنانير) خرج بهما الحل فيجوز ايجار حتى يتلهم من ذهب او فضتها يتوهم حتى قال عش قوله من سخي
بمنه الخ اى لان المغفود عليه في الاجارة لنفعه فلا ياف ذلك الا انما يكون في بيع القند بثل اه (قوله او
الوزن) ان قول المتن لا يصح في النهاية الاقوله وجرى الى المتوهم له بان اقله اى قاله وقوله لو ان جازالى
لكن عاقبه وقوله ورجح ملكه ملكا تاما وقوله ورجح الى ورجح كذا في المتن الاقوله لو مرفى الزكاة
الى المتن (قوله ورفى الزكاة الخ) عبارة ثانيا يتوهم علم عامر في الزكاة عدم صحتها قد تانير مقوبة غير مرة
الدين بها اه (قوله فعل التحريم الخ) اى على الحل يصح والمضطلح الدين بالمرأة اتون المقوبة اه
س قول المتن (وكتب الخ) خرج به التحزير فلا تصح ايجار مجرما او المتولد منها كذلك كما لا يعضنها به
ومنى (قوله او الحراسة الخ) اى ماشية او زوج او دربه اه منى (قوله ولا لنفع) الاول فلا بالعادة كالى
المتن (قوله وقطع المتولى بالجواز) اعتمد الثانية في المتن والروض مع شرح عبارتهم ولو استأجر شجرة
للاستغلال بظلالها او طائر لا لئى يصور كالعالم ليدل او لولا كالعالم وصح لان المنافع المذكورة
مقصودة مقومة فيصاح استجارها بدفع العار وشبهه بازو شاهين ليدل لان منافعها مقومة اه (قوله
او المستأجر الخ) عطف على المجرى الخ (قوله كذلك) اى حاسوبا (قوله اخذ الخ) عطف على يادته او
المستأجر الخ (قوله ليشك الخ) عطف على المتن والشرح مع (قوله منها) اى المنفعة (قوله ومن القادر على
والا فلا فرق من (قوله ورجح الاذرى الاول) اعتمد من (قوله في المتن وكذا دواهم ودنانير للدين)
وخرج بالدرهم او الدينار الحل فيجوز ايجار حتى يتلهم من ذهب او فضتها يعلم عامر في الزكاة عدم صحة ايجارة
دنانير مقوبة غير مرة الدين شرح من (قوله فعل التحريم الخ) اى على الحل يصح والمضطلح الدين
بالمرأة اتون المقوبة (قوله في المتن وكتب الصيد) وخرج بالكل التحزير فلا تصح ايجار مجرما او المتولد
منها كذلك كما لا يعضنها من (قوله وقطع المتولى بالجواز) جزم به في الرض واعتمد من (قوله

في استجار طائر للاستكس بصوته او لونه وقطع المتولى بالجواز (وكون المجرى قادرا على تسليمها) اى المنفعة
بتسليم محلها وشرا والمستأجر قادرا على تسليمها كذلك اخذها عامر في البيع لتسكن المتأجر منها ومن القادر على التسليم

المقطع فان اقطع وقتها
صحت اجارته اتمقا او
منعتا فكذلك كاتقي به
المصنف لانه مستحق للنفقة
وان جاز السلطان الاسترداد
كما ان لزوجة ايجار الصداق
قبل الدخول وان كان
مترضا لواله عنها الى
الزوج ياقتضاه النكاح
لكن خالفه علماء عصره
معتبين بانهم يملك النفقة بل
ان يقطع فهو كالمتبر
والزوجة ملكة ملكا تاما
قال الزركشي والحق ان
الامام اذا اذن له في الاجار
أو جري به عرف عام كديار
مصر صح والامتنع اه
وبه يعلم انه مستند لعدم
ملكه النفقة وتوجه صحة
ايجاره مع ذلك في الأخيرة
بان اطراد العرف بذلك
منزل منزلة الاذن من الامام
وحقن قد يجمع بما قاله
بين الكلامين (فلا يصح
استكبار) انية من ليس
مالها عن تسليمها شرعا
لانها مستحقة الازالة فوراً
وكذا يقال في كل بناء كذلك
كالابنية التي في حرم البيل
مثلا ولا من نذر عنه

(الخ) عبارة المعنى النهاية والتدرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فيدخل المستاجر على ايجار
ما استاجر موكداً للمقطع ايضا اجماره كما اقطعه له الامام كاتقي به المصنف اه (قوله المقطع) هو ما اقطعه
الامام من ارض بيت المال او احدى المستحقين اه كرى اقول لهذا التفسير وان ناسب ما يمد له لكن
لناسب ما قبله وهو من اقطع له الامام قطعة من ارض بيت المال من المستحقين (قوله فان اقطع) بناء
الماعول وقاطعه غير الامام المعلوم من المقام او يينا ما لم يحولوا نائب قاطعه لورقته (قوله او منعتا) عطف
على رقبته وخبرهما للمقطع المراد به الارض التي اقطعها الامام على ماسر عن الكرى او تلك الارض
المعومة من المقام كما هو المناسب لقوله من القادر (قوله وان جاز السلطان الخ) اي حيث اقطع ارقا قاتا
اقطاع التملك فيستعمل الامام الرجوع فيه اه عش (قوله خالفه) اي المصنف (قوله قال الزركشي
الخ) عبارة المعنى الاول كما قال الزركشي الخ اه (قوله والحق ان الامام اذا اذن الخ) اي مدخل للاذن او
اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة اه سم وقد جاب بان الاذن المذكور مضمن لتملك المنفعة (قوله وبه)
اي يقول الزركشي (يعلم انه) اي خلاف المبالء للمصنف هو المعتقد اه كرى وهذا مبنى على ان قول
الشارح معتد به فتح المير لامل الجمل لتعطيل ويطرأ به بكسر ما واللام مجرد التمدد بالمعنى ان الزركشي
مستند لانه المالك من المقطع يملك المنفعة وانما يسببه لا انتفاع (قوله وبوجه صحة ايجاره) (فرع)
في فتاوى السيوطي مستخرج من استاجر من رجل ارضا اقطاعا ليردها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر
بمستحقين وخلف ولما اهل تنفسخ الاجارة او تبق لولد المؤجر الجواب الارض الاقطاعية في اجارته
كلام المبالء لكن الذي نختاره صحة اجارته بل مع ذلك لا نقول انها كالارض المملوكة حتى انه اذا مات المؤجر
تبقى الاجارة بل قول ياقتضاه الاجارة بموته كاذمات البطن الاول وقد اجر الوقف اسم والكلام
كامر عن عش وياتي عن الرشيدوي يقتضيه المقام في اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) اي عدم ملكه المنفعة
(قوله في الأخيرة) اي في صورة جريان العرف العام بالاجارة (قوله وحقن قد يجمع) الاول وقد يجمع
(قوله قد يجمع بما قاله الخ) سياق ان الرجوع صحة ايجاره مطلقا والكلام في اقطاع الارفاق اما اقطاع التملك
فيصح اتمقا اه رشيدوي (قوله بين الكلامين) اي كلام المصنف بالصحة وكلام معاصريه بالبطان
(قوله ولا من نذر) اي قوله اخذ في المعنى الى قوله كذا لما في النهاية الا قوله او مطلقا الى المتن (قوله ولا من
نذر عنه الخ) اي ولا يصح استكبار العبد المنذور عنه او المشروط عنه على المشتري اه معنى قال
الرشيدوي ظاهر هو ان كانت مدة الاجارة تنقضي قبل دخوله وقت الحق بان كان مقاطع على شيء فكذلك فاقب

والحق ان الامام اذا اذن الخ) اي مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة (قوله وبوجه صحة ايجاره
الخ) كذا شرح م (فرع) في فتاوى السيوطي مستخرج من استاجر من رجل ارضا اقطاعا ليردها
مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بمستحقين وخلف ولما اهل تنفسخ الاجارة او تبق لولد المؤجر الجواب الارض
الاقطاعية في اجارته كلام المبالء حتى قال المحققون انها لا تصح اجارته لانها يصدر عن يدها الامام من
المقطع وقطعها غيره لكن الذي نختاره صحة اجارته ومع ذلك لا نقول انها كالارض الموقوفة حتى انه اذا
مات البطن الاول وقد اجر الوقف بق لان البطن الثاني ينتقل اليه الوقف قطعا والاقطاع لا ينتقل اليه
الولد قد يقطعه السلطان ايا موقدا لا يقطعه اه (مسئلة) رجل سافر لبلاد السلطان في طلب مال الذخيرة
فاعطاه حتى طريقه فاخذ حبيبه ثلاث مائة في خدمته فاعطى كل واحد عشرة اشرفية فهل له ان يدعي على
احدهم المبلغ الذي اعطاه في نظير سفره معه وهل يلزمه ان يعطى من اخذه معه تفسيره الجواب يلزمه ان
يعطى الذي اخذه معه تفسيره بشرط ان يشترط عليه ذلك ولا فان سافر معه لم يذ كر له اجرة فلا شيء له ومضى
اعطاه شيئا وقشر طه له ولا لاوله بشرطه لكن يرجع به فلا يرجع له به اه وأقول ينبغي التامل في جواب
هذه المسئلة الثانية وتحرير فان كان استاجر المالك لخدمته احتج الى عقد المالكين واذا نهم له ولا بد ان
تكون الخدمة معلومة ولا يخفى ان التفسير امر مجهول فاذا شرطه ينبغي الرجوع لاجرة المثل ولو لم يشرط

أو شرط في بيعه ولا استجار (أي ومنصوب) للغير من هو يملكه ولا يقدر هو أو المجرى على أن يملكه العقد أي قبل من ماله المجرى (أو لا) **أعدا** أي في الترخيص من نحو الامتعة وذلك كي يحمى والمحق الجلال البتني (١٣٣) بذلك ما لو تين أن الدار مسكن المين وأنهم

والظاهر أنه غير مدافل راجع أه (قوله أو شرط) أي عتقه أه سم (قوله هو يملكه) الأولى ما كا في المني (قوله ولا يقدر هو) أي الغير (قوله لما جرة) يرفق بعض النسخ لما جرة مثلا زيادة مثلا وله بكسر فسكون مؤخر عن مقدم عبارة النهاية مدققتا الجرة أه (قوله وبذلك كي يحمى) التضييق أصل الحكمة أنه لا يشترط ثم كون القدر قبل معنى مدققتا الجرة على الشرط أن يقدر بلا مؤنة أو كلفة لما وقع أه عش (قوله بذلك) أي المذكور من الآتي والمصوب (قوله وأنهم يرفقون الساكن الخ) نصيبه ما علم تكن الدار معدة للسكنى بل لغيره امتعة كمن يبيع ويحوي صبح استجارها لذلك هو ظاهر أه عش (قوله وهو ظاهر) أي الإلتحاق (قوله أن تملكه) أي أنهم أعلموا بغير دفعهم صحت الإجارة فوهم ما لو أمكن دفعهم بكتا فآر نحو ما كتلا ونقسم فالأجرة على المستاجر حيث أجاز الإجارة أه عش (قوله كلوا والنصب الخ) أي فلا تنقسم به الإجارة فوكت السكتى الحار فزى من غير انتفاع بها لتعذره وانصحت فيها كإياها أه عش (قوله إجارة عين) أي فيها أه سم (قوله لا استعانة) أي كل من الحفظ والتعلم المذكورين (قوله) خلاف الحفظ) عبارة المني أمالو استجار وأدعتهما الحفظ شيده أو جوسه عطف باب الجارة لئلا فاته ويصح مخرج إجارة العين إجارة التمتع فصحت معها مطلقا لأنها سلمت على المسلم إليه تحصيل المسلم به أي طريق كان أه (قوله مطلقا) أي الحفظ والتعليم وغيرهما (قوله أو مطلقا) يتأمل صورة الإطلاق أه سيدعمر أقول صورته ما سياتي أه أعلم صلح الأرض إلى الجير أو أحده من البناء أو الرافق أو التراس فانه يكتفى فيها الإطلاق ولا يشترط تبين التمتع أو الإشار الخارج بقوله أو الرافق فيها متوقفة أي قط قول المتن (أدعمر) أي مستمر يجرى عند الاحتياج إليه (قوله أو نحوه) إلى قوله أي إن كان في المني إلا قوله ولو قبل إلى أنا أسفر (قوله ولو قبل الخ) أي لو كان القول قبل الخ (قوله إذا لا ضرر عليه) أي التساجر وكذا أسفر قوله له وقوله تغير (قوله لا تعان لم يقف الخ) تحليل لعدم الضرر (قوله أنا أسفر الخ) أي بقول قال مكر (قوله إلى أن كان) أي أمكن الحفر أو السوق (قوله قبل معنى مدة الخ) أي بدون كلفة لما وقع كإياها (قوله أو لتغير الرافق الخ) عبارة المني والسكنى فاته يصح إن كانت يحمل لا صلح كالقازة أه (قوله فيصح) أي قبض ما جرت العادة به في تلك الأرض أه عش (قوله وكذا أو شرط) أي وكذا أصبح للرافق مع شرط أن لا الخ فشرط منصوب على أنه مفعول منه أه كرى (قوله وبحت السبي الخ) أي في سنة المتن (قوله) فليدفع له بكلفة يؤخذ منه تصديقه السابق ثم إن قال مكر الخ باتصاف كلفة لما وقع واللام يصح إذا فرق في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستاجر كالبايع والمشتري اسم (قوله إيجارها) أي الأرض للزراعة أه معنى (قوله من نحو عين) إلى قوله كتمسة عشرة ذراعا في التباين أو قاله لو أجر ما مقيلا في المني إلا قوله لأن القسط إلى المتن (قوله أن شرط وأعتد الخ) عبارة المني وإن استاجر أرضا للزراعة وأطلق دخل فيها شربها إن أعتد دخوله بعرف سطر أو شرط في القسط وإن اضطرب العرف فيه أو استثنى الشرب ولو لم يوجد

أجر فودفع له شيئا مدعي أعتاد دفعه لثمة لزوم ذلك يعني أن له الرجوع بشرطه (قوله أو شرطه) أي عتقه ش (قوله إجارة عين) أي فيها (قوله قبل التصديقا يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله أنا أسفر الخ) مقول قال من قال مكر ش (قوله فيصح) أعتدته مر (قوله وبحت السبي الخ) هل بحث السبي في المستاجر قسط حتى يغيره السابق ثم إن قال مكر الخ أو المغيرة بوجه آخر وبكل حال يؤخذ من نظر الخارج تصديقا السابق باتصاف كلفة لما وقع واللام يصح إذا فرق في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستاجر كالبايع والمشتري (قوله ثم إن شرط وأعتد الخ) في الرضوخ أن استاجر أرضا للزراعة وأطلق دخل الشرب إن أعتد دخوله أو لاسبق في الباب الثاني أه عش قال في الباب الثاني فصل لو استاجر أرضا للزراعة لم يدخل شربها إلا بشرط أو عرف فإن اضطرب العرف أو استثنى الشرب لم يصح إلا أن وجد بكلفة بما إذا لم يكن لما وقع ولم يكن لمدة التحليل أجرة (ويجوز) إيجارها (إن كان لها مادام) من نحو عين أو تبرر لسهولة الزراعة حيث ثم إن شرط أو أعتد في شربها دخول أو عدمه عمل به إلا لم يدخل لأن القسط لم يضمنه ومع دخوله

شرب غيره لم يصح العقد للاضطراب في الأول وكألو استثنى عن الدار في بيعها الثاني فإن وجد شرب غيره مع
 مع الاضطراب والاستثناء اه وفيه بعد ذكره من الاسي ما نصه قياس ما ذكره في الاضطراب
 والاستثناء جريان مثله في اطر الدار لم يدم الدخول فيها إذ لم يكن هناك عرف بدخول ولا يدمع ولا
 يعني ان صنع الشارع ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا لما افاده كلام الاسي من التفصيل كاترى اه
 (قوله شربا) والشرب بكسر الشين هو التصيب من الماء اه كردهى (قوله دخول الخ) اى دخول
 الشرب أو غيره وفيه في الارض المؤجرة (قوله لا يملك المستاجر الماء) اى لو فضل متصرف عن السقي كان
 للمؤجر لبقا على ملكه اه ع (قوله ان استجار الحمام الخ) اى فان كان له ماء مستاد أو غلب حصوله صح
 والا فلا اه ع (قوله اى وفى تفصيل دخول الشرب وعنده وكذا فيما مر عن المقي والروض من تفصيل صحة
 الاجارة وعندهما اضطراب العرف واستثناء الشرب قول المتن (و القالب حصولها) وهذا ونحوه صريح في
 صحة ايجار الارض للزراعة قبل الرى اه سم اقول واصرحت بما يلقى في اراضى نحو البصر قومصر (قوله
 للزراعة) لو تأخر ادر ذلك الورع من مدة الاجارة بلا تفصيل يجب القطع قيل او انه لا اجرة عليهم وقوله
 ولا اجرة عليه غلط لقول الرضى اى والانوار وان تأخر الادراك لم يضر او برد او مطر او اقل جراد
 لبعضه اى كونه ضيقت ثانيا بى بالاجرة الى الحصاد على منتهى اقول لو يمكن حمل قول مردو لا اجرة عليه
 على ما لو كانت تزعم قوما قد استجاروا لوراة الحب على ما جرت العادة به في زرع البرون نحو قفاخر
 الادراك عن وقت المعتاد فلا يكف بالاجرة لجريان العادة في مثله ببقية الورع الى وقت ادراكه وان تأخر
 وحمل قول الرضى بى بالاجرة على ما لو قد مرده معلوم بذكر الورع قبل فراغها في زرع باجرة مما زاد على المدة
 المقدرة ذاجرت العادة باقتضاجها بعد اقتضاء المدة زرع آخر اه ع (قوله السنة) يعنى بقية سنة الانحسار
 يظهر (قوله بعد انحسار الماء) متعلق بالاستسجار (قوله قبل انحسار) وإن سترها عن الرقبة لان الماء
 من مصالحها كاستسجار الجوز والرز بالقتش ونحوه واسى وفيه سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الارشاد
 ما نصه قدمت في البيع اعتاد تنجيس الاسلام لذلك دون بحث الاذرى اشتراط ان يكون زراعا قبل ثم قال لو
 يستمرط إمكان الانحسار في زمن لا اجرة له كافي ايجار دار مشحوة فامتنع قوله ان رضى الخ ظاهر في عدم
 الاشتراط وقد بشر بالاشتراط نظيره السابق اى ان كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع باجرة فهو
 ظاهر لا فرق لكن في شرح الرضى اى والمغنى واقتضى على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد
 شرط للماء ينتمو واجب عنه بان الماء من مصالح الورع وان مرهه يمكن في الحال ففتح موضع ينصب اليه
 فيتمكن من الورع حالا كايجار دار مشحوة بامتنع يمكن قبلها في زمن لا اجرة له انتهى وقضية الجواب الاول
 عدم التقييد وقضية الثاني التقييد اه اقول الجواب الثاني جواب تسليمي فالمدار على الجواب الاول
 وقيد عدم التقييد لم يصرح به جواز الايجار قبل الرى كما مر من سياقي في الشرح والتها في المغنى ولذا
 قال ع (قوله شربا) ويحوز استسجار اراضى مصر الخ سياقي ان هذه مستثناة من اشتراط احوال المنفعة
 بالعقد اه (قوله ان رضى وقتها عادة) اى رضى الانحسار وقت الزراعة عادة قوله وقتها متعلق بضمير

لا يملك المستاجر الماء بل
 يسقى به على ملك المؤجر كما
 رجحه السبكي وبحت ان
 الرقبة أن استسجار الحمام
 كاستسجار الارض للزراعة
 (وكذا) يجوز ايجارها
 (ان كفاها المطر المتداول
 ما دلل على ان المنفعة القالب
 حصولها في الاصح) لان
 الظاهر حصول الماء حيث
 ويجوز استسجار اراضى نحو
 البصر قومصر للزراعة بعد
 انحسار الماء عنها إن كان
 يكفيها السنة وقبل انحساره
 أن رضى وقتها عادة

غيره اه وقياس ما ذكره في الاضطراب هو الاستثناء جريان مثله في اطر الدار العرف بعدم الدخول فيها إذ لم
 يكن هناك عرف بدخول ولا يدمع ولا يعني ان صنع الشارع ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا لما افاده
 كلام الرضى من التفصيل كاترى (قوله في المتن والقالب حصولها) وهذا ونحوه صريح في صحة ايجار الارض
 للزراعة قبل ريبا (قوله قبل انحسار) قال في شرح الارشاد وان من روثها لا تمن مصالحها اه
 وقدمت في البيع اعتاد تنجيس الاسلام لذلك دون بحث الاذرى اشتراط ان يكون زراعا قبل ثم قال لو
 الكرى في كثره من غير شرط إمكان الانحسار في زمن لا اجرة له كافي ايجار دار مشحوة فامتنع الذى نظر به
 في شرح الرضى فانه يستترط في صحة إمكان النقل لا متعلق بالزمان المذكور وقوله ان رضى الخ ظاهر في عدم
 الاشتراط (قوله ان رضى) اى الانحسار وقتها عادة قد بشر نظيره السابق بى في قوله اى ان كان قبل

الاقتصار وقوله لعمدة جسيم الارض على الشذوذ كما مر غير مقال حش فان تأخر الاقتصار عن الوقت
 المتأخر بنبته الخبار اه (قوله) وقبل ان يعلوها (الخ) عبارة ثالثة يعرفوه اى الى ان كان زجها من الزيادة
 الثمانية يترقى كل زمن ما يناسبو القليل بضعه عشر اوسبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه واطلاهم
 جواز الانحياز قبل الزى شامل لما قبله بمدتها اجرة كاهر قضية الاستثناء الاقوي وياتى هناك تأييدا آخر للمقول
 (قوله) ان يوق به اى يعلو الماوان كانت الارض على شط بحر وانظروا انه يفرقها وتهاوى المالم يصح
 استجاره لعدم القدرة على تسليمها وان استعملوا يظهر جاز لان الاصل والغالب السلامة حتى يورث مع
 شره (قوله) كالبصرة) الله ارتفاع الثمر اه كرى جارة القاموس للذ كثر الماء اه (قوله)
 وكالى) صلف على الملو (قوله) تروى) ببناء القاع (قوله) من زيادة التل (الخ) بيان للوصول (قوله)
 كعمسة (الخ) مثال الزيادة الثالثة (قوله) اى بالخمسة عشر ذراعا (قوله) طرق الاحتمال اى
 احتمال عدم الحصول (للاولى) اى الستة عشر و(قوله) ثالثة اى السبعة عشر (قوله) ويظهر (الخ)
 عبارة للمضى بل الغالب في زماننا وصول الزيادة الى السبعة عشر والثانية عشر اه (قوله) كذلك اى
 كعمسة عشر ذراعا فى الصحة (قوله) ولو اجرها) الى قوله لم يتنسخ (قوله) لم يصح (الخ) ويصح تقيده بما اذا
 قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكره اه سم قال
 مش قوله لم يرد بالاذن اقصاء مفهومه اه يصح اذا اطلق ويبنى ان حالة الاطلاق محولة على توزيع اجرة
 على المنافع الثلاثة يخرج بذلك ما لو قصد تميم الانتفاع وان المعنى اجر تلك هذه الارض لتسبع عاشت
 وانما ذكر المنافع الثلاثة ليجري ان انما يشمله منفعة الارض لثلاثيتها هذه الثلاث اه (قوله) عين
 ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع القليل والراح لانهما كالشئ واحد من الزراعة فلا يشترط
 ان يبين ما لكل من القليل والراح على حدة اه سم (قوله) ومن ثم) اى لاجل اشتراط التبيين (قوله)
 قال القفال (الخ) بنى ما لو اجره ليدرج النصف بواو النصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس
 ما ذكر فى الزرع والراس جماع اختلاف الضرر ولا يمتنع ابدال الضمير بالخطبة او فرق بالحداد الجنس
 هنا هو الزرع بخلاف الزرع والراس نعم ما جسدان فيه نظروهم مر على الفرق فليحذر سم على حش
 اقولوا الاقرب عدم الفرق اه حش (قوله) او قطع) الى قول المتن ولا يجوز فى المتن الاقوله واقول الى
 وتنسخ قول المتن (كالخس) هذا يدل على ايراد السابق الحسى قتلوا واداءه الاهم كاحله عليه الفارج
 هناك لا تستنى عما لنا (قوله) من نحو من صحبة (الخ) فلو استاجر من فعل ذلك لم يستحق اجرة لعدم
 الاذن الشرعى نعم لو جعل الاجير انا صحبة فيبنى استحاقه الاجر قولوا خطأ فالاقرب تصديق الاجير
 لانه الظاهر اذ الغالب ان الاجارة لا تقع الا على الرجة اه حش (قوله) بجلاء لحر قود) اى بخلاف قطع او
 قطع نحو من صحبة (الخ) لحر قود فيصح الاستجاره لان الاستجار فى القصاص واستيفاء الحدود جاز وقوف
 البيان ان الاجرة على القصاص منه اذ لم ينصب الامام جلاد اقيم الحدود ويرزقهم مال المصالحها يقوم معنى

وقيل ان يعلوها ان يوق به
 كالبصرة وقالكى تروى
 من زيادة التل الثالثة
 كعمسة عشر ذراعا فاقول
 والحق بها السبكي ستعشر
 وسبعة عشر لثلاثة حولها
 ولكن طرق الاحتمال
 الاولى قليل والثانية كثير
 ويظهر ان ثمانية عشر
 كذلك لثلاثة حولها ايضا
 كاهو مشاهد ولو اجرها
 مقلا وراحا والزراعتن
 تصح الان يبين ما لكل
 ومن ثم قال القفال لو اجره
 ليدرج النصف ويغرس
 النصف لم يصح الان يبين
 عين كل منها (والامتياز)
 لتسليم (الشرعى) كالحس
 السابق فلا يصح استجار
 لتعلق) او قطع ما يعمر قلته
 او قلته من نحو (من
 صحبة) بواو ضموسليم ولو من
 غير آدمى للبحر عنه شرعا
 بجلاء لحر قود

(قوله أو عاصب) أي قوى اليد المتأكلة كالسن الرجمة اه معني (قوله وقولوا) أي الخبراء (قوله جاز) أي القطع (قوله واستشكل) أي الأذري (معناه) أي الأجرة (قوله وإجاب) عبارة عن المخير واجب بان التصديق يجوز الحاجة اه (قوله وأقول بل فيه الخ) قد يعلم هذا الاستدراك بالنسبة الى غير الماهر أما الماهر فبمعنى الماهر باصلاح عوج السيف من غير فارق فبيني ان باقي فيه خلاف البغوي والفرق الى المتقدم اه سيدهم (قوله وتنفس الأجرة الخ) بوقا للنفق وللغزو والروض وشرحه وخلافا

لنا بقوله وقولاه سم والرشيدى وعش عبارة ثانية لم تنفس بما على جواز ابدال المستوفى به والقول بانصاعها مبنى على مقابلته اه عبارة سم الوجه تريح الانصاع على القول بأنه لا يجوز ابدال المستوفى به الاصح الجواز وقضية مر عدم الانصاع بل واستدراك الاجرة بقول الروض ويستحق الاجير الاجرة أي تسليها بالتسليم لنفسه معنى مدة امكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او يرد استرد الاجرة انما يتجه على القول بالانصاع بما على عدم جواز ابدال المستوفى به اه وعبارة الرشيدى بالحاصل ان الممتنع عدم الانصاع واستدراك الاجرة قوف حاشية التحفة لله باس م أن الممتنع عدم الانصاع واستدراك الاجرة اه وسياق انما يتعلق به (قوله ولا يجبر) الى قول المتن ويجوز تأجيل في النهاية (قوله ولا يجبر عليه مستاجر الخ) عبارة عن المخير والروض مع شرط حصول استأجره قطع من وجعته ففرضت انفسخت الاجارة لتعذر القطع فان لم يبرأ منه من قلها لم يجبر عليه اه (قوله لكن عليه للاجبر اه) الخ لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة كمن مكنت الزوج فلم يطاعه ثم فارق

نهاي معني وروض قال عش قوله مر رد الاجرة قد يشكل الرد هنا بما يأتي من أنه لو عرض الدابة المستاجر على المستاجر او عرض المفتاح او متع المستاجر من تسل ما ذكر حتى مضت مدة تمكن فيها استيفاء المتفعة استقرت الاجرة على ان قياس ما لم يبرأ من جواز ابدال المستوفى به بعدم الرد وانما يستعمل المؤجر فيها يقوم مقام قطع السن المذكورة فليحرر اه وفي الجبري عن سلطان ما يوقه ومن القبولي ما يوق ما عرض سم والرشيدى عوش من الاستدراك او قولوا ظاهر كلام القارح ايضا الاستدراك ولمه في الزرع والقراس بجماع اختلاف الضرر ولاه يتمتع ابدال الشعر بالحنطة او يفرق باقتراح المجلس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والقراس فهاجسان فيه نظروهم سم مر على الفرق فليحرر (قوله وتنفس الاحارة) لقطع من عليه بسكون المها الخ الوجه تريح الانصاع على القول بأنه لا يجوز ابدال المستوفى به والاصح الجواز وقضية عدم الانصاع بل واستدراك الاجرة بعبارة الروض وشرحه حتى لا يجبر الاجير الاجر أي تسليها بالتسليم لنفسه معنى امكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او يرد الاجير الاجرة لا انفساخ الاجارة كمن مكنت الزوج فلم يطاعه ثم فارقها فان المهر يجب تسليمه بالتمكن غير مستقر ويرد نفسه بعد الفارقة قال في الاصل وفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة امكان السير حتى تستقر عليه الاجرة لتلف المتاع تحت يدو سياقي في الباب الثالث عن الامام ما يتخلفه أي عدم الاستدراك في اذكر قول الروض غير مستقرة الخ انما يتجه على القول بالانصاع بما على عدم جواز ابدال المستوفى به في يده تبلي شر محرد الاجرة بقوله لا انفساخ الاجرة قول الروض وسياقي في الباب الثالث الخ هذا الذي هو الموافق الاصح من جواز ابدال المستوفى به المختص لعدم الانصاع فليأمل (قوله ولا يجبر عليه مستاجر اباه) قال في تريح الروض وما اعتضده فلم ين ان المستاجر لا يجبر على قطع السن من أنه لا يجب تسليم العين للاجبر ليعمل فيها لا يتحقق ما مر في باب البيع قبل قبضه من أنه يجب لانه لا يجب تسليمه له عينا بل تسليمه له ليعمل فيه او دفع الاجرة من غير عمل اه (قوله لكن عليه للاجبر اه) الخ لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة كمن مكنت الزوج فلم يطاعه ثم فارق ذلك ما لو حبس الدابة بعد امكان السير حتى تستقر الاجرة عليه لتلف المتاع تحت يدو ما تقرر هنا لا يتأني ما قل عن الامام من استدراك اه لا يطرأ ما يتبين بعدم امكان العمل المستاجر عليه شرح مر (قوله سلة) خرجت الكافرة وهل مع أمن التلويث

او عاصب معها الامعاده
وقال الخبراء ان القطع او
القطع يزيله فليز ما يأتي في
السلة ولو صرح نحو السن
لكن انصب تحت مائة من
نحو زلقا لا الزول الا
بطلبه جاز كما عني الاذري
للضرورة واستشكل
الاذري معناه التصرف
دون نحو كلفة البيع وإجاب
غيره بان هذا في معنى اصلاح
عوج السيف بضربة لا
تصحب القول بل فيه تصب
بتميز العرف و احسان ضربه
وتنفسخ الاجارة لقطع سن
عليه بسكون المها لتعذر
القطع ولا يجبر عليه مستاجر
اباه لكن عليه للاجبر اه
ان سلم نفسه ومعني زمن
امكان القطع (ولا) استجار
(ماضين) او قضاء سلة
(لخدمة مسجد) او تسليم
قرآن

هو المتعبد (قوله إجارة عين) وأما إجارة من ذكر في الآية فتصح ولا يصح الاستعجار لتعلم التوراة أو الأجريل
والبحر والفتش والتجوو والزل ولا لثان صغير لا يحتل ولا لثان كبير في شدة ودوره ولا لأمور يباحث
هو حل مسكر غير محرم إلا لارتد أو لاعتصم وجوانب أو سائر الحرمات ولا لاعتصم على شيء من ذلك

كبيع البتة وكأجره أخذوا من على ذلك بحر مصطوفه الا ضرورة كفاك اسهل واعطاء شاعر دفنا لمجهره
وظا هذا فظلمه انا يا زادا المتنى في الاول ولا تشيب الا نذلو لا توفى الا نحو الجاتر ليحك بالحق
فلا يحرم اعطاء طلبه انا قال عرش قوله قصص ولوات بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنست المسجد
بنفسها في حال الحيض فينبى ان تستحق الاجر فوان ائمت بالملك فيقصو لمقصود مع ذلك وبذلك
يفارقوا واستاجرهم قراءة القرآن عند قبر متلا قرا اجبا فان الظاهر عدم استحقاق الاجر وذلك لعدم
حصول المقصود لانه اذا تى بالقرآن على وجه بحر عمر بان تحمد القراءة او على وجه بحر عمر بمصر فعن حكم
القراءة كان اطلق اتقى المقصود او قص وهو الثواب وزول الرحمة عنده (فرع) سماع قراءة الجنب
حيث حرمت هل ثاب لا يعتمد الثواب لانه استماع القرآن ولا ينافى ذلك الحرمة على القارى به اراه سم اء
وقوله فينبى ان تستحق الحياض عن الثبايق المتنى ما خلفه (قوله خلاف الدمية) محرز مسلة عار المتنى
وشرح الروض اما الكافرة اذا ماتت التوثيقا لا ليشا لصحة كتابه الا انزى بان على ترجيح الاسمين
تمكن الكافر الجنب من المك بالمسجد لا بالاعتقاد سم اء قال عرش وويل بدم صفة اجارة الدمية
وان قلنا بدم منع الكافر الجنب من المك في المسجد لم يعد لان في صفة الاجارة تسليطها على دخول
المسجد ومطالبتها بالخدمة وقرق بين هذا وبين عدم المنع وويل ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع
الطعام للكافر في نهار رمضان مع اننا نعرض له اذا وجدناه باكل اى يشرب اء وهو وجه واقه اء
(قوله على ما مر) اى فى باب الخلدات وبتيدى (قوله) وبطرو نحو الحيض ينسخ العقد اى فى البيئى وهذا
قد يشك على جواز ابدال المستوفى باذيقاس عدم الانضاض وابدال خدمة المسجد بخدمه بيت منه سم
على حج اء عرش (قوله ينسخ العقد) قد دخلت وكنست عصمتى لتحق ابرة وفى معنى الحاض
المستاحق من بسل يول او جرحه فاضحة ضفى منها التوثيق ثايق متنى (قوله متوكه) اى لغير
المستاجر وقلك منافع نفسها اما لو كانت مستجرة فلا يصح ان تجر نفسها قطعا متنى وبها (قوله) ومنه
يؤخذ) اى من التحليل (قوله لعل) اى تمنع فى بيتها اء عرش (قوله) يقتضى قبل بقومه) فلو حضر قبل
فراغ الدية فىلنى الانضاض فى الباقر اء سم وعرش ومنه يقال فى التاهل قبل فراغ الدية على
خلاف العادة (قوله مردود) معتداه عرش (قوله) اما الامالة لسيما الخ) نعم المكتبة كالمرة كتابه
الانزى لا لتناء سلطة السيد عليها والعتقاد الموصى بتافها ايدا لا يستبرأ من الزوج فى ايجارها كتابه
الزركشى ناية ومنى (قوله اما عذته الخ) محرز قول المصنف بغير ان الزوج اء يتدعم (قوله)

(قوله بخلاف الذمية) أي الإجارة للذمية (قوله بخلاف الذمية على ما مر) لو أمت بالعمل بنفسها في هذه الحال بأن كتبت المسجد بنفسها حال الحيض فينبغي أن نستحق الأجر فإن أمتت بالمك في حصول المقصود مع ذلك لم يشاركها ولو استاجرها لقراءة القرآن عند قبره مثلاً لقراءة الظاهر عدم استحقاقه الإجارة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه لا يأتي بالقرآن على وجه حرمانه من قصد القراءة على وجه يصرفه عن حكم القرآن كأن أطلق اتفق المقصود أو قصر وهو التواب أو نزول أو جمع عدمه (فرع) كسماح قراءة الجنب حيث لم يتأب لا بعد التواب لأنه استأجر للقرآن ولا يتأب في ذلك الحرمة على القارئ ممدروا ويطرون نحو الحيض ينسخ العقد) أي في العينة وهذا يشكل على جواز إبدال المستوفى به أذنيه عدم الانقضاء وإبدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله أو المسجد بنظر الصبي المعين للارضاة والتوب المعين للغيابة الخدمة بنظر لغير الارضاة والخياطة (قوله بعمل يقتضي قبل تولمه) ظهر من قبل قرأه المدقة فينبغي الانقضاء في باقيه (قوله) أما الأمانة فليسها العجار (الحال) نعم المكانة كالخبرة كإثارة الأذرع لا اختصاره لسلطة السيد

اجارة عين وان اشد
التبرع لاصضاء الخدمة
المكس وهي غنوة منه
غفلا القديمة هل مامر
واظرو انحو الحوض ينفسخ
العقد كايان (كذلك) حرة
(منكوحة) رصام (وغيره)
علا يرى الى خلوة عرمة
فلا يجوز استجارها اجارة
عين (يعني اذن الزوج هل
الاصح) لا سفر او قاتما
نحته ومنه يؤخذ ترجيح
عنه الاذرعى أنه لو كان
فانيا او مطلقا فاجرت
نفسا لعدل ينقض قبل
قدومها تأهله لفتح جاز
واعراض النوى له بان
منافها مستحقة له بعقد
النكاح مردود بأنه لا
يستحق بل يستحق أن
ينقض وهو متولد منه اما
الامة فليسبها ايجارها
الوقت الذي لا يجب تسليمها
الزوج فيه يغير اذنه واما
مع اذنه

فيصح ليس المستاجر منه من وطء المهر فمخوف الجبل والاطلاق **الاجارة** التي لا ربح وخروج الاصحاب المانع كنع الراف من عتلة المرحومة
وفرق بأن الراف هو الذي صرح على نفسه بتعاطيه لعد الراف بخلاف الزوج واذا لم يصر كعاطي العقد كاهو ظاهر ولما استجار زوجته
لارضاع ولده منها ومن غير ما واهي (١٣٨) السبي يمنع استجار المكاتب لصغير الاوجه خلافا لادامرا حة بين الحبيب والمكاتب لا

يستغرق الازمة (ويجوز
تاجيل المنفعة في اجارة الدمة
كالمرحمة في اجل) لكذا
(الى مكة اول شهر كذا)
لا تبادن اذهي سلم كامر
ومن ثم ياتي في تاجيلها ما امر
فهم وكان مراد المثل يول
الشهر تمامته لما مر ثم
ان التاجيل به باطل لو قوه
على جميع نصف الشهر
الاول (ولا يجوز اجارة تعين
لخصه مستقلة) بان صرح
في العقد بذلك او اقتضاه
الحال كاجارة هذه سنة
مستقلة او ستة لوها من
عد وكذا ان قال اوها
امس وكاجارة ارض
مزروعة لا ياتي في تقريرها
قبل مضي مدة لها اجرة وذلك
كالمراعاة على ان يلبسها
له بعد ما عتقها في اجارة
الدمة كامر ولو قال وقد
عددا في الثمار اوها يوم
تاريخه يصر كاهو ظاهر
لان القرينة ظاهرة في ان
المراد باليوم الوقت اوفى
التعدي باليوم عن بعضه
وكل منهما ساقع عام ولو
قالا بلسطين متساويين في
السنة فان اراد التصفين
اول او آخر نصف الاول
والنصف في اول او آخر
اصحابا الثاني صح كما هو

أما مع اذنه أي الزوج ولو اختفيا الاذن وعدمه صدق الزوج لان الأصل عدم الاذن اه ع (قوله
فصح) أي قلها اه متى (قوله خوف الجبل) أي اما لو طء المهر بالطفل حالا فيستع كباقيها م بعد
قوله لا تصفو فصح لصحة اذ رخص اه ع (قوله كاهو ظاهر) لان الاذن لا يستلزم لعقد الموجب
لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الراف مع الاقارب كما تستلزم لصغير طء المهر عن المرتبة اه ع
(قوله المكاتب) المكاتب من المكاتب أي العقد فاطلاقه على ايجار الحجاج لا به يشترط (قوله لا مراعاة الم)
أي لا مراعاة اذ يمكن ان ياتي باعمال المصح من غير إخلال بالعمل الاول اه كرى (قوله لانه) أي المك
(قوله الازمة) أي ازمة المكاتب أو ازمة أعمال المصح (قوله لا) أي المنفعة في اجارة الدمة (قوله
اذهي) أي اجارة الدمة (قوله كامر) أي قيل قول المصنف واذا طلقت الاجرة (قوله ما مر ثم) أي
في السلم فان اطلق كان حالا لا به ومنه (قوله مستقلة) أي غير متعلقة (قوله به) أي بولي المصبر (قوله باطل) حل
ما تعلقه عن الاصحاب ومم ان المتعلقا قولا عن الامام ابو النضر انه يصح ويصل على الجزء الاول
وعليه فكل ما يتعلق اطلاقه اه ناية (قوله بذلك) أي الاستقبال (قوله كاجارة عده) أي قول المولى
حيث في النهاية (قوله كذا ان قال الم) استطردى به ويندفع اعتراض السيد عهنا قوله وكذا الم
يتامل وجه اعتراضه فيما نحن فيه اه (قوله وكاجارة ارض الم) مثال الاقتصاد كما ان قوله كاجارة عده
الم مثال التصريح (قوله وذلك) أي عدم الجواز الذي في المتن (قوله بخلاف اجارة الدمة) عقر
اجارة العين (قوله كامر) أي في المتن آفا (قوله آخر الثمار) أي في آخر جرمته (قوله اوها) أي الدمة
(قوله تاريخه) أي العقد (قوله لوفى التعدي الم) أي في اه عد باليوم الم والاعصر الاوضح اوجهه
(قوله ولو قال بلسطين متساويين الم) المراد من هذه العبارة ان القسط الاول ستة اشهر متوالية من
اول السنة والقسط الثاني ستة متوالية على السنة الاولى اه ع (قوله فان اراد التصفين في اول الم) أي
متفقين في اول الم كالمراجعتين بقوله ارادا باعتبار تعينه معنى الاتفاق كيدل عليه قوله الاتي وإن
اختفا المخر اول النصف الاول وقت العقد كاهو ظاهر واخره تمام ستة اشهر وهو في الاخر اول
النصف الثاني واخره تمام ستة اشهر أخرى اه كرى (قوله في اول او آخر نصف الاول) المراد ما يول
جزء من النصف الاول او اخر جرمته من جرمته بامده اول جزء من النصف الثاني او اخر جرمته قابسا كان
الاول والمراد الاول او الاخر على التعيين لا واحد منهم منها اه ع (قوله ولو اختفيا) أي في ارادة التصفين
او الاول او الاخر (قوله للجبل به) أي بالتساوي في التصفين وذلك مجهول يعني ان القسط اذا تمهم فلا بد
لازلة من ارادة صاحبه فلهما هو ارادة التصفين لا غير اه كرى (قوله باطل) أي يولم يذكر في العقدان
العمل في الثمار مفهومه ما عدا ذكره لم يصح كلفه كلام المعنى (قوله واجارة عين الشخص الم) عطف على
ما هو امره لا الم (قوله وفي اشهر الم) عطف على عند خروج المخر (قوله واجارة قدره بغيره بالمعدين)
هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كاهو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقلة بدليل استنباطها من المانع ومن
عليها الثقة الموصى بتأليفها اذ لا يمتنع ان الزوج في ايجارها كانا هازر كشيهر م (قوله ويفرق
بالراف الم) كذا شرح م وهذا الفرق يدل على ان العقد لو اجارته المخلية امتنع عليه وطءها لانه
صرح على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو عمل فطر والفرق بينه وبين الراف لان (قوله والاوجه
خلافا) كذا شرح م (قوله واجارة قدره بغيره بالمعدين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول

ظاهر ايضا لاستمرارها السنة حيث عدم احتمال القطع وان اختفيا بطل الجبل به اذ يصدق تساويهما بلاثة أشهر وثلاثة أشهر زمن
مثلا من السعد ذلك مجهول ويستثنى من المنع المستقلة مسائل منها مالو اجرة ليللا لم يعمل نارا وأطلق فغير ما مر في اجارة ارض الرافة قبل
الري واهو ارض عين التحص ليجع مدخروه قلة بده وتيسر التفرح وروى قول آخر اه ذل المرات الاثنا عشر بد الماقد بالسير في ذلك الوقت
ونشره قبل المقات ليحرم منها اجارة دار بغيره بالمعدين ودار مشغولة بانتقار م مروعة تاتي في ثمنها قبل معنى مدتها لاجرة

زمن القبول عليه فهل يلزمه اجرة المدة السا بقبل الوصول ولا يلزمه الا اجر مما بقي من المدة بعد الوصول
 ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتع الاجار فكل ذلك نفرد ولم ار منه شيئا ويجه الاول وهو ان المدة
 انما تحسب من زمن الوصول فليحرمه اجره على جميع قال شيخنا ع في حاشيته ونقل ذلك يعني الاول عن اقسام
 الثوري قال اي الثوري فلا يضر فراغ الست قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها
 واتمكن منها وعلى الثاني فلو انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة ما في حاشية الفقيه
 وما نقله عن اقسام الثوري لم ارفق قاضيه المشهور ووقوف قاضى الفارح هو خلافه وهو ان المدة تحسب من
 القبول نص ما في مسائل عماد اجر دار امثلا بمكة شهر او المستاجر يحضر مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه
 الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة او لا بد من قدر زمني على ما يمكن الوصول فيه واذ اقبل ذلك
 فهل يستحق المسمى او القسط منه بقدر الزمان المذكور فاجاب بانه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله
 والاصل صحيح فان زادت استقر عليهم الاجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها اعني قاضى الفارح هو جواب
 آخر يوافق ما هنا فليراجع اه رشيدى قول المتن (قرا اجر السنة الثانية) وكلام المصنف كثير من مسائل الطلاق
 والوقت لعدم لزمه لشرط الوقت ان لا يجر الوقت الا كثر من ثلاثين فاجر انما نظر ثلاثين فاعتد ثلاثا
 في عقد قبل معنى المدة فليست كما اتفق بها من اصلاح ورواه السبكي الا فرعى وغيره ما عدم صحة العقد الثاني
 وان قلنا بصحة اجارة الزمان لقابل من المستاجر انما بالشرط الوقت لان المدين المصطفى في القيد في
 معنى العقد والاحد لو اجر عينا فاجر ما المستاجر لغيره ثم قابل للوجوه والمستاجر الاول فظاهر كقوله
 السبكي وغيره صحة الاتفاق لا تنفس الاجارة الثانية بقا شرح الروض معنى قال ع في حاشيته قوله هو المطلق اى
 الارض المملوكة عبارة الاختار والمطلق ما كسر الحلال له والمراد هنا المملوكة قوله هو عدم صحة العقد الخ
 اى ما لم تدع اليه ضرورة كاي قاي والاجاز قوله لان المدين المصطفى الخ هو خدمته امتناع ما يقع كثيرا من
 ان التأخر يجره بعد القدر الذى شرطه الوقت ثم قبل مضيه باشر او ايام بعد للمستاجر عقدا آخر غرقا من
 تقدم فيه عليه فلا يصح للمدة المذكورة وقوله هو لا تنفس الاجارة الخ اى فيه جميع المستاجر الاول على
 الباقى بقسط المسمى من وقت القاييل ولنا انك عليه اجرة مثل ما بقي من المدة ويستحق المستاجر على الثاني
 ما صافى اجارة رسم وعش ورشيدى وفي الفتاوى شرح الروض عقبة مسئلة الاتفاق البارة اذ انما يخالف
 فظير في البيع باقعا علقه بخلاف الاجارة وفيه بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الديمري ما فيه هذا
 اى مخالفة الاجارة للبيع على احدا رين والاقالاصح صحة الاتفاق في مسئلة البيع ايضا عبارة ع في
 وكالات اجارة ما لو اشترى عينا ثم باعها وقاييل المشتري مع البائع فانه يصح على المشتري لا ينسخ البيع اى
 الثاني على جميع اه (قوله او مستحقا) لال قوله كاصرح به في المتن (قوله نحو وصية) اى كالتنذر (قوله)
 لاتصال المدين) مع اتحاد المستاجر كالأجر منه السكتين في عقدا احدهما بقرضى (قوله عدمه) اى عدم
 الاتصال (قوله الاول) عبارة التبا بقرضى المعنى العقد الاول اه وهو المناسب لقوله الا فى الثاني (قوله لان
 الاصل عدمه) اى طريق مقتضى الانقضاء او الاقراض والواحد (قوله ذلك) اى الانقضاء (قوله)
 لم يقدح) اى لانه يتصرف في الدوام ما لا يتصرف في الاداء (قوله في الثاني) اى في صحة العقد الثاني اه ع في
 (قوله حيث) اى من اذا انقضت الاجارة الاول اه كردى (قوله لا ناه) حمان يقدم على قوله
 وللوجوه الخ (قوله او قضية المتن) اى قوله قبل انقضائها بقرضى (قوله من ثم) اى لاجل انقضاء العاقدة
 (قوله صحت اجارة الثانية) اى صحت من الباقى اجارة السنة الثانية لمستاجر السنة الاولى مان اجر زيد من

اليها كاهو قضية كون الاجارة لمنفعة مستحقة بدليل استئثارها من المنع او من زمن القبول عليه فهل يلزمه
 اجرة المدة السا بقبل الوصول ولا يلزمه الا اجرة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول
 يستغرق المدة فهل تمتع الاجار فكل ذلك نفرد ولم ار منه شيئا ويجه الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن
 الوصول فليحرمه اجره (في المتن قرا اجر السنة الثانية) وكلام المصنف كثير من مسائل الطلاق والوقت لعدم لزمه لشرط الوقت

ومنها قوله (قرا اجر السنة
 الثانية للمستاجر الاول) او
 مستحقا بنحو وصية او
 عدا بالاشهر قبل انقضائها
 جاز في الاصح لاتصال
 المدين واحتال طرود عدمه
 بطرود مقتضى لانقضاء
 الاول لا يلزم لان الاصل
 عدمه فان وجد ذلك لم
 يقدح في الثاني كاصرح به
 في المبرر وللوجوه حيث
 ايجار ما انقضت فيه
 لغير مستاجر الثانية لانه
 ينتصر في الدوام ما لا ينتصر
 في الاداء وقضية المتن ان
 مستاجر الاول لو اجرها
 من غيره صحت اجارة
 الثانية له

لا بينهما من المعاقلة لا للتاجر منه إذ لا معاقلة بينهما وإن وجد الصلح للمدينين من عمل بأصل المالك لم يكن البعوى منه إجماعاً من
مستأجر الأولي بذلك كما في القفال (١٤٠) بل قال إن الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظر لما ذكره من انتهاء المعاقلة بينهما

وعكس ذلك القاضي
والبعوى فقال لا يجوز حتى
لوارث إجماعاً من حيث
يده من قبل مدته دون من
خرجت منه قال السبكي
وكلام الرافعي فيه أن
يكون ما عاقله لكن الأول
أغرض أنه والثاني هو
المستوفى من المدين أيضاً
لو قال أجرة تكاسة فإذا
انقضت فقد أجرة تكاسة
أخرى لم يصح لأجل حصول
إجماع الثانية مع كونه
مستأجراً للأول بل مع
انقضائها وجب إيراد
بعضهم لهذه على الثاني ومنها
قوله (ويجوز كراء العقب)
بعض المدين جمع عقبة أي
توبة لأن كلا يقب
صاحبه وفي حديث السبي
من مثنى عن رحله عقبة
فكانا احتقر رقبتي وفسروها
بسة إميل ولعله وضما
لثة ولا يتقدمان بذلك
(في الأصل) يخرج بإجماع
المدين في الكلام فيها إجماعاً
الذمة فصح احتفاء لماس
أن التاجيل فيها جائز (وهو)
أن يؤجر ما بقر جلل ركبها
بعض الطريق) وعنى
بعضها أوبركبالك تناوباً
(أو) يؤجرها (رجل)
ليركب هذا أيا ما أو ذا (أما)
تناوباً ومن ذلك أجرة تلك
نصفها لخل كذا أو كلها
لتركها نصف الطريق

أن لا يؤجر الوقت أكثر من ثلاثين ساعة الناظر ثلاثين عضواً ثلاثين عضداً معنى المدة فالمعتدكا
أقرب من الصلاح وواقفه السبكي والأذرع وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وإن قلنا بصحة إجماعاً الزمان
القابل من المستأجر أتباهما شرط الواقف لأن المدين المتصلين في العقد في معنى العقد الواحد وهذا يمينه
يقتضى المنع في هذه الصورة ولو فوجعه ناعداً على ما شرطه أو انقضت حر (فرع) أجر عيادة فاجرها
المستأجر لغيره ثم إن المستأجر والمؤجر الأول قابلان لا يملك البيع في السبكي الظاهر صحة الأقالق لا تنسخ
لإجماع الثاني والفرق بينهما مالواشترى عينا فباعها من غيره ثم قابل البائع والمشتري أنه لا يصح
الانقطاع على البيع بخلاف الإجماع كذا في الذمعي وقوله عن السبكي والفرق الخ على أحد الرأيين لا
فالاصح صحة الأقالق في مستلة البيع أيضاً ولا يخفى أنه إذا قابل المستأجر والمؤجر الأول رجع المستأجر على
المؤجر بالمسعى ولمه أجرة المثل من حين التقابل لا المسعى لا رتقاء العقد بالتقابل وقد اتفق عليه المنفعة
بإجماع ما ظفره قيمته وأجره المثل وما سبق التقابل يستقر قطعه من المسعى وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى
الجلال السيوطي في باب الأقالق أنه سئل عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه الذي يظهر بطلان الأقالق في المدين
المستأجر بعد إجماعاً حائض حق التبرجها لأن الأقالق الواردة في هذه الحالة على المنفعة هي غير باقية في ملكه
فأشبه ما لو قابل في العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقابل فالإجماع الثانية باقية المطالبة
للمؤجر الثاني بما أجزه به (قوله) وعكس ذلك القاضي والبعوى الخ في شرح مروج و يجوز للمشتري
لما أجزه البائع من غيره إجماعاً ذلك من المستأجر كافي بمتخيئنا الذهاب إلى ملي واقتصاد كلام جمع خلافاً لابن
المقري وفي جواز إيجاب الوارث ما أجزه المالك من المستأجر ترددوا الأقرب منه الجواز لأنه نأته وقال
الزركشي أنه الظاهر وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنين والأقالق يصح قطعاً له (قوله) لم يصح قال في
شرح الروض كالو على معنى ما شهر (فرع) مستأجر يدين من عمرو ثم أجز نصفها لغيره لعمرو إجماعاً
السنه الثانية لا تصالحاً بالنصف الثاني الذي يستحق منعمته أو لأن زيداً غير مالك للمنفعة الحاضرة فيه نظر

فصح كبيع المشاع (وبين البعدين) في صورتين كنصف أو ربع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة ومحمل
بالزمن أو المساحة كعمود أو فرسخ وفسخ والأصل عليها والمحسوبي في الزمن زمن السير لا زمن التزول نحو استراحة أو عطف

التقسمة نعم شرط الاول ان يتقدم ركوب المستاجر ولا يملك استئجاره بالمستقبل (١٤١) والتمن كالمدة التي لا يجوز فيها ذلك بدون تقديره

في حدود او ثوب لا طاقها
دوام العمل وقضية قوله
اياما جواز جعل التوبة
ثلاثة ايام فكثر كان يفتق
على ذلك لو ان عاقل العادة
او ما اتفق عليه في العقد
وهو كذا للمسلم بغير البينة
وطيه يصل كلام الروضة
وبغيره او بالمأني وفي
توجيه النص المنع عند
طلب أحدهما للثلاث
ما يوافق ذلك فانه قال ان
ذلك اضطرر بالمأني
والمركوب لانه اذا ركب
وهو غير تعب خف على
المركوب واذا ركب بعد
كلال وتعب وقع على
المركوب كالتعب وهو خف
منه انه لا يدين رضا مالك
الدابة بذلك اخذا من
قولهم لا يجوز التوم على
الدابة في غير وقته لان
التائم يثقل وانه لو مات
المحمول لم يصبر مالك الدابة
على حله على ما ياتي ولو
استاجر اها ولم يترضا
للتائب فان احتملها
ركبها وما والاشياء فان
تازعا قيمين يدا اقرع
(فصل في بقاء شروط
المنفعة وما تقدر به وفي
شروط الدابة المكتراة
ومحوها (يشترط كون)
المقود معلوم العين في
اجارة العين والصفة في

ويصل عليها قول المتن (يقتسمان) أي المكترى والمكترى في الاول والمكترى في الثانية اه معنى (قوله)
بالتراضى على الوجه المين او المتعاد اه معنى (قوله نعم شرط الاول الخ) عبارة المعنى والاسنى ضبط قول
المتن لرب كبا بعض الطريق ففساوا المجر بعض الآخر تناوب مع عدم شرط البداية بالمجر سواء شرطا
للمستاجر ام اطلاقا قال ليركب احدا ما اذا اشترط ان يركب المجر او لا فان العقد باطل في اجارة العين اه
واقره سم (قوله نعم شرط الاول) وهو قول المتن ان يجر دابة بغير جلا (قوله ان يتقدم ركوب المستاجر)
اي يتقدم ركوبه على غيره او على ركوب الراكب اه كوردى (قوله ان يتقدم ركوب المستاجر الخ) ظاهره
اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كانه يدل على التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر
او لا او اقتضا بعد المقود جعل توبة المستاجر او لافصام كل الاخرين يتجاز فليتامل سم على حج اه
عش وورشيدي اقول بل المدار كامن عن المعنى والاسنى افعال ان لا يشترط في العقد ركوب المجر او لا
(قوله ذلك) اي كراه العقبة (قوله لا طاقها) لعل صوابه ليدم اطلاقها عبارة التبايق والمعنى والروض مع
شرح لولو اجره حاتو تاو ونحوه ليقتضى به الا يامدون اليال او عكس لم يصح لعدم اتصال زمن الاتفاقي بعبء
يعض بخلاف البعده الدابة فيصاح لانهما عند الاطلاق للاجارة برفان في اليال او غيره على العادة لعدم
اطاقتها العمل دائما اه (قوله وان عاقل الخ) غايه (قوله او ما اتفق عليه الخ) صنف على العادة (قوله)
وهو) اي الجواز الذي اقتضاه (قوله اياما كذا) اي ظاهر (قوله وطيه) اي الضرر (يصل كلام الروضة
الخ) اي بعدم الجواز (قوله او بالمأني) صنف على قوله بالبيعة (قوله وفي توجيه النص) من اضافة المصدر
الى ظاهره (قوله المنع) مفعوله (قوله الثلاث) الاول ثلاثة بالهاء (قوله فانه قال) اي القاضي رضى الله
تعالى عنه (قوله لان ذلك) اي الركوب ثلاثة ايام والمشي ثلاثة ايام (قوله ويؤخذ منه) اي من الترجيح
(انه لا بد الخ) قد يقال يعني عن هذا قوله السابق مالم يضر بالبيعة سم على حج اه عش وورشيدي
(قوله اخذ الخ) انظر ما متعلقه لعل الاول ان يقول في عبءه ايضا قولهم الخ (قوله وانه لو مات المحمول الخ)
انظر لو مرض سم على حج وظاهر ان المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق انما اه
عش وولك ان تقول ان اقتصاره على الموت يفهم ان المرض بخلافه اترك ظاهر (قوله على ما ياتي) اي
قيل قول المتن ولو اكترى جمالا (قوله ولو استاجر اها) الى الفصل في المعنى والروض مع شرحه
(فصل في بقاء شروط المنفعة) (قوله في بقاء شروط) الى قوله لكن هل يستبقي التبايق الا قوله ولو باشارة
الى ولا يجسب قوله لانه صرح بالو لا لتسكنها (قوله في بقاء شروط المنفعة) اي زيادة على ما مر في قوله وكون
المنفعة مقومة الخ قال المعنى ولم يقل وكون المنفعة معلومة اي بالطف بدون ترجمة لكثرة اعمات هذا
الشرط اه (قوله كون المقود عليه) اي كالمدة مثلا (قوله بالتقدير الاتي) اي في المتن والشرح (قوله)
كاليه في الكل) اي في انه اذا ورد على معين اشترط معرفة عينه تقديره على ما ياتي ولان ورد على مافى الذمة
اشترط وصفه تقديره لكن مشاهدة الاول تنفي عن تقديره اه ورشيدي (قوله لكن مشاهدة على

وبادرم الثاني (قوله في العين ثم يقتسمان) قال في الروض ولو اجر معاقة ليركب المكترى او لاصح
لا عكسه قال في شرح قوله من زياده ليركب المكترى او لا قاصر بل لو سكتا عن او قال ليركب احدا ناو
نحوه صرح ثم يقتسمان اه (قوله نعم شرط الاول ان يتقدم ركوب المستاجر) ظاهره اعتبار ركوبه
بالفعل والمتجه خلافه كانه يدل على التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر او لا او اقتضا
بعد المقود جعل توبة المستاجر او لافصام كل الاخرين يتجاز فليتامل (قوله ويؤخذ منه) انه لا بد من
رضا مالك الدابة (التم) كذا اشرح مر وقد يقال يعني عن هذا قوله السابق مالم يضر بالبيعة (قوله وانه لو
مات المحمول) انظر لو مرض

احارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الاتي كاليه في الكل لكن مشاهدة على المفعة لاتفي عن تقديرها وانما اخذت
مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانه تحيط به ولا كذلك الذمة لانها امر اجباري يتعلق بالاستقبال

فلم انه يشترط تحديد جهات
المعارف انه لا تصح اجارة
احديه به وغائب ومدة
جمهور أو عمل كذلك وفيما
له منفعة واحدة كالإسقاط
يصل الاطلاق عليها وغيره
لا بد من يانها اسم يجوز
دخول الحمام بأجرة واجامعا
مع الجمل بقدر المكس
وغيره لكن الاجرة مقابلة
الآلات لا الاله فليها ما
يسكب بالادغير مضون
على الداخل وثياه غير
مضونة على الخاضع مالم
يستخفه عليه ويحبه
لذلك ولو بالاشارة برأسه
كما يعلم بما يأتي في الوديمة
ولا يجب يان ما يستاجر
لحق الدار لقرب الثاوت
بين السكنى ووضع المتاع
ومن ثم حل العقد على
المعروف في مثلها من مكانها
ولم يشترط معرفة عدد من
يسكن كاختصاص ما اعتد
في مثلها (ثم) إذا وجدت
الشروط في المنفعة (تارة
تقدر) المنفعة (إيمان)
قطر وضابطه كل مالا
ينضب بالمسل وحيث
يشترط عمله كمناع هذا
شهر أو اثنين أو تخصيص

المنفعة) أي كالمأجور مثلا (قوله فلم انه يشترط) أي فلا يكفي أن يقول آجر تلك قطعة من هذه الأرض مثلا
وظاهر انه إذا جرد مدار مثلا كفت مشاهدته كالمثل ما تقدمه امر شديدي جارة عرض لعل فائدة اشتراط
التحديد مع ان اجارة المعار لا تكون إلا عينية ولا اجارة العينية يشترط فيها لكل من المعادين رضى والعين
فانه قد يكون المعار وضامعة بغير حافز اكل من المعادين ولكن لا يعرف المستاجر مقدرا ما يستاجر
من الأرض فيذكر المجرى حدودها لتبين عن غير هادج وادوية لا يفيد ذلك اه (قوله تحديد جهات
المعار) أي حيث لم يشترط بدونه اه نهاية أي المعادين كاهو ظاهر اه رشدي (قوله لا تصح اجارة
احديه به) إلى قوله لكن الاجرة في المنق (قوله وغائب) أي في اجارة العين فراه بالغائب غير المثل كاهو
ظاهر اه رشدي (قوله ومدة يجوز) أي لا اجارة لمدة غير مقدرة اه معنى (قوله او عمل كذلك) أي
يجوز عرض (قوله وفيما المنفعة واحدة) أي عرقا فلا ينافي انه يمكن الاقتصار بغيره الفرض كعصبة خيمة
مثلا (معش (قوله وغيره) أي ما له منافع كالارض والادعوى بياها كما قال ثم تارة (قوله) أي
مع الجمل بقدر المكس (قوله) أي ومع ذلك يمنع من المكس زيادة على ما جرت به العادة من نوعه من الزيادة في
استعمال اليد على ما جرت به العادة ايضا قال سم انظر ما صورة المعاقدة لصحة على دخول الحمام مع تعدد
الداخلين فانه مثلا لو قال استاجر منك هذا الحمام بكذا قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة
مع غيره ايضا ولعل من صورها اذنت لك في دخول الحمام بدرهم فيقول أو اتأكد لي في دخول الحمام بدرم
فيقول اذنت فليتا مل انتهى اه معش (قوله وغيره) كالام (قوله لكن الاجرة) أي عرقا (قوله) أي عرقا
مع شرحه الاصح أن الذي يأخذه الخاضع أجرة الحمام وما يسكب به الخاضع الا ارض وحفظ الثياب أما الذي يغير
مضبوط على الداخل والخاضع لا يضمن على المذهب اه (قوله في مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق
عدم وجوب تعيين الآلات اه سم (قوله لا الاله) أي غير مقبوض بالادعوى اه معش (قوله مالم يستخفه
عليها) اذ ان استخفه عليها صارت توديمة يضمنها بالتصريح كايان في عمله أما إذا لم يستخفه عليها فلا يضمنها
اصلا وان ضرره ما في حاشية الشيخ ع من تهديد الضمان بما إذا دفع الى الاجرة في حفظ الماعلم ما أخذه اه
رشدي أقول الذي عش إتمامه نزول أخذ الخاضع الاجرة مع الاستعاضة منزلة أجا بصغار بحوله
ويجبه إلى ذلك أي او يأخذ منه الاجرة مع صحة الاحتفاظ اهو لا يبعد ذلك (قوله من مكانها) أي او الاثمنة
الموضوعة فيها (قوله ثم إذا وجدت الشروط في المنفعة) قال العلامة ان قاسم قد قال من الشروط كونها
معلومة بالتقدير الاتي فانظر بعد ذلك حاصل المعنى اه أقول المراد بشرط المنفعة مشروطا في نفسها
ككونها متوقفة إلى اخر ما مر هناك وكذا المراد بعلها الذي هو شرط لها هو كونها معلومة في نفسها غير
مبهمة كأشارته الى الجلال المحقق والمعنى يتقدر في المنافع فحقنق المنة يشترط وأما التقدير الذي ذكره
المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطها ما في نفسها لكن يسر على هذا الجواب قول الفاضل
مر كان حرجا بالتقدير الاتي فحقنق المنة معطوفة فليحمر اه رشدي أقول لقوة الاشكال ترك
المعنى الباردة المذكورة (قوله حيث) أي حين إذ قدرت المنفعة بالزمان قط (قوله عليه) أي الزمان
(قوله أو اثنين) أي قد قال ما لا يخفى من ضبطه بالعمل كمثلين هذا الجدار فليتا سمي قدر شيروكذا

(قوله فلم انه يشترط تحديد جهات المعار) حيث لم يشترط بدونه شرح مر (قوله) اسم يجوز دخول
الحمام بأجرة واجامعا (قوله) انظر صورة المعاقدة الصحيحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلا
لو قال استاجر منك هذا الحمام بكذا قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة مع غيره ايضا ولم
يقدر مدة فيعتمد الصحة يستحق منفعة الجميع ايضا لا يمكن المعاقدة مع غيره ولعل من صورها
اذنت لك في دخول الحمام بدرم فيقول أو اتأكد لي في دخول الحمام بدرم فيقول اذنت فليتا مل
(قوله لكن الاجرة في مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات (قوله ثم إذا وجدت
الشروط في المنفعة) قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتي فانظر بعد ذلك حاصل

يقال في قوله وآية ونحوه ما لا مانع فيه من التقدير بالعمل كان يقول لا تقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل اه سم (قوله او كعتال) الاولى لو تكحيل (قوله لو مدارا قعتا) وتقدر المدواة بالمدة لا بالبره والعمل فان برى قبل تمام المدة تنسخ الاجارة في الباقي اه متى (قوله او كداروا راض) حلف على قوله كرمنا عايج بقدر اجار قبالكاف (قوله وآية) إلى قوله لا تصرح في المعنى (قوله ويقول) إلى المعنى الاولى تأخير مودة كرميل قوله فان لم يلزم (قوله ما قبله) أي قوله لتسكنها (قوله اذ يخطم معه إن شئت) أي وإن لم تقصا تسكنها من شئت فلا يصحير بخلاف صيغة على الخ اه سيمر (قوله قال بعض الاصحاب الخ) اعتمده النابغة للمعنى والاسنى قال عرش ولو قدم القول من المستاجر وشرط على نفسه ذلك بأن قال استاجرنا لا تسكنها وحدي صح كايض المواس من الصيمرى اقول هو قواس شرط الولوج على نفسه عدم الوطء لكن تحقيقه فم شرط الفاسدة مفسر سواء اعتابها المجرى أو القابل بمعنى خلافه ووجه ما بشرطه عايج يقتضى التقدير بموت المستاجر ويقتل الحق لو ارتمى لا يلزم مساواة معنى السكنى للورث اه (قوله ولا لتسكنها وحك) هو الاقرب ان محله إذا كانت متسعة لكن أكثر من واحد عادة لا يصح تملك متعجر اما إذا كانت لا تسكن عادة لا أكثر من واحد وكان غرضه من القول المذكور وحدة الساكن لا اشتراط خصوص سكنى المستاجر فالأقرب انه يصح حيث قوله المذكور قصر صريح بما يقتضيه التقدير هو لا يصح اه سيمر (قوله ولا لتسكنها الخ) يبنى ولا لتسكن غيرك بضم التاء وكر الكاف اه سم (قوله فان لم يلزم) أي الزمان (قوله كآجر تكبا كل شهر الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه ولو آجر شهر امثلا واطلق صحير جعل ابتداء المدة من حيث لا اله المعهود المتعارف وان قال ان الرقة لا بد ان يقول من الان لا يصح اجارة شهر من هذه السنة وبقى منها أكثر من شهر للاجر فان لم يلزم منها غيره صح وقوله اجر تلك من هذه السنة كل شهر بدرم فاسد وكذا قال اجر تلك كل شهر منها بدرم لأن قال اجر تلك هذه السنة كل شهر بدرم فيصح لا مضاف الاجارة إلى جميع السنة بخلاف الصور السابقة ولو قال اجر تلك هذا الشهر بدينار وما زاد في حسابها صح في الشهر الاول قال في المجموع هو اجماع على جواز الاجارة بشهر اجمع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين قال الزركشي لكن إذا آجر شهر امينيا ثلاثين درهما كل يوم منه بدرم فجاء الشهر تسعة وعشرين بطل كالرواق الصبرة بما عا درهم كل صاع بدرم فخرجت تسعين مثلا اه اى فيسقط المسى وتجب اجرة المثل سم (قوله لم يلزم) اه سى في الشهر الاول العمل بمقدار المدة اه عرش (قوله للان) هو منه الخطة اه زياى اى والتدريس (قوله بخلافه من بيت المال) فانه يصح ان يضر المدة لا يهرق لا اجرة اه عرش (قوله وكل شهر بدينار الخ) عبارة للمعنى والاسنى والنبأية هذا الشهر بدينار وما زاد في حسابها صح اه (قوله كل محتمل) والثاني اقرب وافه اعلم لا طلاقه صحير اقل ما يتولى ولم يترسوا لاشتراط اعتياديه بذلك المحل اه سيمر (قوله ليسن الخ) متعلق بقوله كون المنفعة الخ (قوله اى محله) إلى قوله الان يحابى النهاية إلا قوله ولا ينافى

المعنى وقوله أو ثلثين قد يقال ما لا مانع من ضبطه بالعمل كمثلين هذا الجدار ثلثين سمك قد شتر وكذا يقال في قوله آية ونحوه ما لا مانع فيه من التقدير بالعمل كذا قل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل (قوله ولا لتسكنها وحك) يبنى ولا لتسكنها اى بضم التاء وكر الكاف اى غيرك (قوله فان لم يلزم) اى المنفعة كآجر تكبا كل شهر بدينار إلى قوله فان قال هذا الشهر وكل شهر الخ قال في الروض فرع اجر شهر ا واطلق صحير جعل من حيث لا شهر من هذه السنة وفيها غير مواسر تلك من هذه السنة كل شهر بدرم فاسد وكذا لو قال كل شهر منها لا هذه السنة كل شهر بدرم انبى قال في شرحه ولو قال اجر تلك هذا الشهر بدينار وما زاد في حسابها صح في الشهر الاول قال في المجموع في بيع الغرر اجمعوا على جواز الاجارة شهرا مع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين بطل (١) كالرواق الصبرة بما عا درهم كل صاع بدرم فخرجت تسعين مثلا انتهى اى فيسقط المسى وتجب اجرة المثل (قوله اى محله)

لور من (كذاب) ميتقوم صور قلوب او ملغى عليها (الى مكة) اولير كهاشبر اشرطيان الناحية القوية كهاشبر او ملغى عليها
للو جواو تا بهول يانافين جواز (١٤٤) الابدال والتسليم لقاضي او تايه لان ذلك لا يفسد ولا يبدى ان الناحية على التسليم حتى

يدلان بتلها (وكيفية
ذا التوب) او توب صفه
كذا كاستاجر تلك الحياطة
او اومت ذمتك خياطة
تخير هذه المتافع في نفسها
من غير تقدير صدة
وكاستاجر تلك الخياطة
شعرا او يشرط في هذه يان
ما يحطه وفي الكل كاسلم
من كلامه يان كونه قيصا
او غيره وطوله وعرضه
ونوع الخياطة اهي رومية
او غيرها هذا ان اخضت
المادوق الاحل المطلق عليها
وبما تقرر يعلم انه لا ياتي
التقدير بالزمن في اجارة
الذمة فراقا لا من ذمتك
عمل الخياطة شهرا لم يصح
لا تلم بين ماملا ولا خلا
للمعمل وقيد ان الرقة تحتها
وسبقه اليه التتقال بما اذا لم
يبين صفة العمل ولا حله
والا بان بين صفة او حله صح
قال التتقال لا تلم لافرق بين
الاشارة الى التوب او
وصفه وتارة تقدر بعمل
قط كعب كذا وقبضه
وكالحج (فرو جسمها) اى
الممل والزمان (كاستاجر
ليخيطه) اى هذا التوب
يو مامينا اولير ث هذه
الارض او بين هذه الحائط
(ياض النهار) الممين لم
يصح في الاصح للفرق إذ

الى المتن (قوله اى يحطه) كالساق الى مكة اه سم (قوله او زمن) عطف على يعمل فتدحج القسم الاول
ما لا يقدر الا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الامرين العمل او الزمن وسياق قسم ثالث هو ما لا يقدر الا
بالعمل سم ورشيدى (قوله اولير كهاشبر اشرطياخ) مثال او زمن وما قبله مثال يعمل على ترتيب القلب
(قوله ولا يانافين حذن) اى يان الناحية على التسليم ش اه سم (قوله جواز الابدال) اى الناحية وعلى
التسليم بتلها اه كرى (قوله لان ذلك) اى الابدال والتسليم لقاضي اخول المتن (ذا التوب) والمراد
بالتوب نحو القطع اه بجوى (قوله او توب) الى قوله وقيد المقنى (قوله تميز هذه المتافع الخ) لتليل
لكفاية التقدير بالعمل من غير مدة في الامثلة المتقدمة لكن كان المناسب تأخير قوله اولير كهاشبر عن
هذا التليل كامل المقنى لان من صور التقدير بالزمن (قوله في هذه) اى في الاجارة القبيحة شهرا بل في
التقدير بالزمن (قوله يان ما يحطه) انظر ما المراد به وان اراد تعيين نحو القطع او وصفه كافي البجوى
فيعرج الى المثال المتقدم (قوله او غيره) اى كقيامه او سر اول اه سم (قوله وطوله الخ) اى ويان طول
التوب (قوله اهي رومية الخ) والرومية يفرز بين والقارية بفرزة اه مقنى قال البجوى واعلم ان
استجاره مجرد الخياطة قبل القطع لاجارة فاسدة لانها عمل مستعمل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف
الاجارة للقطع والخياطة مما هو رسم وقبلى اه (قوله هذا ان الخ) اى اشتراط يان نوع الخياطة
بل يان كونه قيصا الخ كذا شرح الروض (قوله بما تقرر) اى من تصور التقدير بالعمل بكل من اجارة
المعين والذمة وتصور التقدير بالزمن باجارة المعين فقط (قوله وسبقه اليه التتقال) عبارة النهاية لعدم
اطلاع على كلام التتقال اه ينى فوافق بمصداقه التتقال حش (قوله صفته او حله) عبارة شرح الروض
اى وشرح البجوة تقتضى اعتبار الامرين وهى نعم ان بين صفة العمل ونوع حله صح كاعتبه ان الرقة
انتهت اه سم كذا تقتضيه عبارة التناهي وهى والابان بين حلو صفة صح لافرق كقائه التتقال بين الاشارة
الى التوب او وصفه (قوله بين الاشارة الى التوب) اى مثلا اه سم (قوله او وصفه) او بمعنى الواو (قوله
وتارة تقدر الخ) عطف على قوله تارة تقدر الخفة برمان فقط (قوله قط) اى لا زمن ايضا اه سم (قوله
يو مامينا) ينى عنه ياض النهار المعين (قوله او بين هذه) الاولى هذا بالتدكير قول المتن (ياض النهار)
الاحاطة للبيان اه سم (قوله صح الخ) و (قوله قال السبكي الخ) وفاقا لشرح الروض والمنهج فيها وخلافا
للقنى فيها ولتأنيق الثاني (قوله لان ان يحاب بانه) اى الماتق (خلاف الاصل الخ) فان قيل لا يصح هذا
الجواب لان علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والمغالبة قلت بل هو صحيح فتنس لان
حاصل الجواب حل الاحتمال الذى هو علة البطلان على ما لا يكون خلاف الاصل والمغالبة لقوته حيث نوقر به

كالساق الى مكة (قوله او زمن) عطف على يعمل فتدحج القسم الاول ما لا يقدر الا بالزمن والثاني ما
يقدر باحد الامرين العمل او الزمن وسياق قسم ثالث هو ما لا يقدر الا بالعمل (قوله ولا يانافين حذن)
اى يان الناحية وعلى التسليم ش (قوله جواز الابدال) اى الناحية بتلها (قوله او غيره) كقيامه او
سر اولير (قوله الابان بين صفة او حله) عبارة شرح الروض تقتضى اعتبار الامرين وهى نعم ان بين
صفة العمل ونوع حله صح كاعتبه ان الرقة الخ (قوله لا تلم لافرق بين الاشارة الى التوب) اى مثلا (قوله
قط) اى لا زمن ايضا (قوله في المتن ياض النهار) لمل الاحاطة فيه يانية (قوله في المتن لم يصح في الاصح)
قال الصراح والثاني يقول ذكر النهار التحليل اه ينى انه محمول على التحجيل وان كان ظاهر الشرطية
وان لم يقصد بذكره مجرد التحجيل وهذا نظير مفارقة هذا لما استاه بقوله نعم لان لا مفروض في
قصد التحجيل بهذا القط (قوله ولا يخلو عن نظر) مر (قوله لان ان يحاب بانه خلاف الاصل) بل

قد يتقدم العمل وقد تأخر نعم ان قصد التقدير بالعمل فقط وان ذكر الزمن إنما هو للحمل على التحجيل بخلاف
صح على الوجه قال السبكي وغيره اخذا من نص البويطى ويصح ايضا فيما لو صرح التوب بميث يفرغته مادة في ذون النهار اه
ولا يخلو عن نظره لا يفسد من له ماتق عن كافي في ذلك النهار لان ان يحاب ما خلا الاصل بل والمغالبة ظلمت اليه ويظهر انه اذا

ومن الأكل وقضاء الحاجة ظهر أن المراد أقل من يحتاج إليه في أول زمن شرعي ما يحتاجه (١٤٥) لا كذا في فطره ووجهه أن

أمكنه إحداهما قبل العمل أو
أن يتنعم بشرته فيه ثم لم
يقضه لم ينزل في فطره
في الثانية لقولهم أن الإنسان
يستكف من الاستنابة
بمال الغير لا يدينه وإلا
اغتره بأقل ما يمكن أيضا
وكل يجري ذلك في شراء
قوت يومه المحتاج إليه فيه
نظر ظاهر دون نحو الذهاب
للسجد لأن قرب جدا
وامامه لا يميل على احتمال
ويلزم تقييقه مع إتمامه
أي بأن يقتصر على أقل
الكال ولا يستوفى التكال كما
علم عارف من المصوبين
بالطويل فتم تطيل إجارة
أيام معينة باستثناء زمن
ذلك على ما في قواعد
الزركشي من قرده استثناء
من قاعدة أن الحاصل ضمنا
لا يضر الترضيه ووجه
بأن فيه الجمل بمقدار الوقت
المستثنى مع إخراجها من
مسمى المقتضى وإن وافق
الاستثناء الشرعي أو فيه
نظر ظاهر كما ترى بل
الأوجه خلافه ثم رأيت
من وجهه ما ذكره كرم قال لو
قبل يصح تحصل الأوقات
على العامة الغالبة لم يبد
(ويقدر تسليم) نحو
والقرآن عدة) كشره نظير

خلاف ما عاقله القالب وإن كان الأصل لم يفسد بغيره فلا اعتبار به فليتأمل واعلم أن هذا الجواب
الذي ذكره الشارع يجب على قياس المنع على ما لو سلم في قديم حطة على أن نوزته كذا حيث لا يصح لاحتمال
زيادته أو قصته إذا أصل ولا غالب نعم أحسن وأراد بالرد على التها بقر المقتضى في الرشيدي أيضا ما في الدرد
(قوله عرض ذلك) أي المانع على خلاف القالب (قوله فعل المكتوبة) أي زعمنا في قسطنطينية أو
بالسجد إذا استوى الزمان في حتم الأتمين علموا استجاره عن ترك الجهر الجماعه عرش (قوله في
عمله) أي في فساد (قوله وطهرها الخ) عطف على المكتوبة (قوله ومن الأكل) عطف على فعل الخ
(قوله فيهما) أي الأكل وقضاء الحاجة (قوله كذلك) أي مستثنى (قوله ولا اغتر الخ) أي وإن لم يكن
واحد من الأعداد وإلا بأنه اغتره للثراء في أقل زمن يمكن الشراء فيه (قوله ذلك) أي تعجيل شراء
ما يحتاجه لا كله (قوله دون نحو الذهاب الخ) سال من فعل المكتوبة أي لا يستثنى نحو الذهاب للسجود
للجنة بعيدا (قوله إن قرب جدا الخ) بول المراد بما مر افتراض عرش (قوله وامامه الخ) إلزامه
(قوله ويؤيده) أي الامام (قوله نعم بطل الخ) اعتمد من ظاهر أن هذا اختلاف استثناء نحو يوم الجمعة
إذ لا يؤدي إلى جمل هو أنه سم عبارة النهاية واعلم أن أوقات الصلاة الخمس مستثناة من الإجارة
نعم بطل باستثناءها من إجارة أيام معينة كما في قواعد الزركشي للجمل بمقدار الوقت المستثنى مع إخراجها
مسمى القفل وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافي به الشيخ رحمه الله وإن نوزعه فيه أم وقوله
الخ تصريحه بالشارح قال عرش قوله هو وافي به الشيخ في ما لوجزه شرط عدم الصلاة من صرف
زمنها في العمل المتأخر له هل تصح الإجارة ويلزم الشرط لاستثناءها شرعا أم بطل فيه نظر
والأقرب الأول للغة المذكورة أم عرش (قوله باستثناء من ذلك) أي من فعل المكتوبة الجوز من
الأكل الخ وزمن شراء ما يحتاجه لا كذا في قديم (قوله من قرده) أي حال كون القول بالعلان
باستثناء من ذلك من الزركشي (قوله استثناء الخ) أي حال كون الزركشي مستثناة لذلك من قاعدة
النحو يحتمل أن التقدير من قرده الزركشي باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله ووجه) أي ما في قواعد
(قوله أم) أي الترجيح (قوله ثم قال الخ) الأول قال بعده لو قيل الخ قول الحق (ويقدر
تعلم القرآن عدة) لا يبعد أن يعتبر بيان أن التعلم من أول القرآن أو آخره أو وسطه لأن الفرض يختلف
جدا بذلك فليراجع هل في المقول ما وافقه أو مخالفه هو أم سم (قوله كشره) أي قوله قيل وفيه نظر
في التها بقر المقتضى (قوله هذا) أي جواز تقدير تعلم القرآن عدة (قوله فإن أراد جمعه) أي أو بعضا منها
منه وإن قطع بحفظه عادة أم عرش أي على غتر النهاية والمقتضى خلافا للشارح في مسألة التوب

والقالب فإن قيل لا يصح هذا الجواب لأن لغة الإعلان الاحتمال هو موجود مع مخالفة الأصل والقالب
قلت بل هو صحيح في نفسه لأن أصل الجواب هل الاحتمال الذي هو لغة الإعلان على ما يكون خلاف الأصل
والقالب وإن كان مخالفا للأصل لم يفسد بغيره فلا اعتبار به فليتأمل واعلم أن هذا الجواب الذي ذكره
الشارح يجب على قياس المنع على ما لو سلم في قديم حطة على أن نوزته كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو قصته
إذا أصل ولا غالب نعم (قوله فرحيتي من زمن الإجارة الخ) قال في الروض وكذا ثبت اليهودي مستثنى
أن اعتدوا لهم قال في شرحه حكم التصاري في يوم الأحد كذلك قاله الزركشي قال هو يلحق بذلك بقية
أعيادها فيه نظر لاسيما التي تدوم أياما والأقرب المنع الخ أم ولا ينافي استثناء السبت اليهود أنه إذا
استمدى عليه يوم السبت أحضره لأنه لم ينفق بغيره الإجارة تنزل على العمل المتأخر الجملة للسلم مستثناة
أيضا (قوله نعم بطل الخ) اعتمد من (قوله باستثناء من ذلك) وطاهر أن هذا اختلاف استثناء نحو يوم
الجمعة إذ لا يؤدي إلى جمل هو (قوله في الحق ويقدر تعلم القرآن عدة) لا يبعد أن يعتبر بيان أن التعلم

(١٩) - شرواني وابن قاسم - سادس) ما مر في نحو الحياطة ولا نظر لاختلاف معونه وسهولته لأنه ليس عليه

قدر معين حتى يعجب نفسه في تحصيله هذا أن لم يريد القرآن جميعه بل ما يسمى قرآنا كان أراد أجمعه

الصغير السابقة آتيا قبل القوم (قوله كان من الجمع الخ) أي وهو مطلق كما مر اه عش (قوله وكذا إن اطلقا) أي يقطع أيضا اه عش (قوله لا يطلق إلا على الكل) أي غالبا ولا يقتضي إطلاق ويراد به المجلس الشامل لبعض أعضائها وسم (قوله وفي دخول الجمع) أي أيامها و(قوله في المدة) أي مدة التعليم وشرح به ما مر استخرج مدة حياة أولياءه وغيرهما فإن أيام الجمع يدخل فيما قدره من الزمن ويستثنى أوقات الصلاة على ما روي ظاهره وإن اطردت عادتهن في محل المقدور العمل في أيام الجمع اه عش وقوله وظاهره وإن اطردت الخ صرح بخلافه الروض وأقره سم بل هو خلاف ما يأتي عن البقيني الذي اعتمدناه في الموضع فانه على إطلاقه كما هو ظاهر وليس خصوصاً بالتعليم وإن كان الكلام فيه (قوله هل يلزم المكثري ذلك) أي والراجع لزوم لا يغير ما ذكرناه فيه اه عش (قوله والذي وجهه الخ) عبارة التناهي والرجوع كما رجعه البقيني الخ اه (قوله عدم الدخول) قياسه ما لا أول عدم دخول عيدي القطر والاضحى بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مر اه سم وينبغي أن مثل أيام التشريق ما لو اعتدوا بطائفة من يوم العيد أو بعده بل أو غير ذلك كالأيام التي اعتد فيها خروج الحمل مثلا اه عش (قوله كالأحد للتصاري) وفي شرح الروض قال الزركشي وهل يلحق بذلك بقية أعيادهم فيه نظرا لاسمائها التي تدوم أياما والأقرب المنع اه سم على حج اه عش (قوله بخلاف عرفنا في الجمع) قد يجاب بأنه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتد بطائفة الجمع اه سم عبارة السيد عمر قد قال لا يبعد فيه أي يمارجه البقيني من عدم الدخول الخ بالنسبة للاستخراج لتعليم القرآن لأن العرف مطرد في سائر الاقطار بتعطيل التعليم يوم الجمعة ما غيره فبيني أن يعلق الأمر فيه ما طرد العرف في عمل الأجماع اه (قوله وأبأت) إلى قوله فإن أقره غير من التناهي لا قوله بل الذي إلى على أن التحقيق (قوله من أول سورة كذا) أو آخرها أو وسطها نهايتي معنى وسياق قبل الفرع قيد هذا بأنه يشترط علم المتأخرين بما يقع العقد على تعليمه قائم بعلمه وكلامه مطرد ذلك ولا يكتفى بفتح المصحف ويعينا قدرامنه (قوله للتفاوت) صمو بقوله سهولة (قوله وشريط القاضي) لا فرع (مر) لو استخرج لمخلف كذا من القرآن هل يفسد المقدلان المحفوظين يده كما لو شرط الصفاد في الدواة كأي أو يصح لأنه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة لما علل به من أن المقصود من التعليم الحفظ اه عش (قوله والذي يتجه أن المدار على الكلفة) أي ولو حرقا واحدا كان ثقل عليه السلق به فالحال ليعرفه له اه عش (قوله كافرأياها)

من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لأن العرف من مختلف جدا بذلك ولا ينافي ذلك قوله ولا نظر لاختلاف الخ لجلس فيه يان قدر معين حتى يلزم الجمع بين عمل العمل والزمان بل يان البداية فليارجم هل في المقول ما يوافق ذلك أو عاقلهم ر (قوله وكذا إن اطلقا) اعتمد مر فليارجم (قوله لا على الكل) أي غالبا ولا يقتضي إطلاق ويراد به المجلس الشامل لبعض أعضائها وشرح مر (قوله وفي دخول الجمع في المدة) أي للتعليم (قوله والذي وجهه البقيني عدم الدخول) قياسه ما لا أول عدم دخول عيدي القطر والاضحى بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مر (قوله أن السبت لا يدخل الخ) اعتمد مر (قوله بخلاف عرفنا في الجمع) قد يجاب بأنه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتد بطائفة الجمع (قوله كعشر من أول سورة كذا) أو آخرها أو وسطها وشرح مر وهذا ظاهر في حافظ سورة كذا أو فيمن قرأها منظرًا ونحوها ما ما غير حافظ لها ولا قرأها نظر أو لاسمها من غير ما توجه عدم صحة عقده لجله بها وبصفتها من نحو الصعوبة والسهولة مطلقا ومجرد قوله من سورة كذا لا يفيد شيئا فلا بد في صحة التقديم من إسماعيل أو إياها قبل المقداد تركه غير فيه فليتام لم رابت قوله الاتي وعليها بما عقد عليه الخ وهو مقيد لما تقررت فليتام (مر) لو استخرج لمخلف كذا من القرآن هل يفسد المقدلان المحفوظين يده كالمو شرط الصفاد في الدواة كأي أو يصح لأنه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر (قوله وهو جزم الماوردى) بأنه لا يصح الاستخراج دون ثلاث آيات لأن تعيين الخ إن كان مراد الماوردى ما لو عين المستخرج كاستخراج تلك لتعليم آية أو آيتين به وأما الإجماع فاعتبار ما هو له ورد عاد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن مادونها معجزة كما قاله جمع أي

بالعمل والزمن وكذا إن اطلقا لقول القاضي أن القرآن بال لا يعلق إلا على الكل وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استخرج ظهرا ليركبه في الطريق واحتيد نزول بعضها هل يلزم المكثري ذلك والذي رجحه البقيني عدم الدخول كالأحد للتصاري أخذ من أقام الغزالي أن السبت لا يدخل في استنساخ يهودي شهرا لا طراد العرف به قيل وفيه نظر وكان وجهه أن عرف اليهود عدم للاستئصال يوم السبت ومثلهم التصاري في الأحد بخلاف عرفنا في الجمع (لو تبين سور) كاملة أو آيات كعشر من أول سورة كذا للتفاوت وشرط القاضي أن يكون في التعليم كلفة كان لا يتعلم الفاتحة مثلا إلا في نصف يوم فإن تعلمها في مرتين لم يصح الاستخراج وهو جزم الرافعي بالنسبة للصدق والذي يتجه أن المدار على الكلفة عرفا كافرأياها ولو مرة بخلاف ما روي عنه قوله نصف يوم وجزم الماوردى بأنه لا يصح الاستخراج لأن ثلاث آيات لأن تعيين القرآن يقتضي الإجماع ودونها لا إجماع فيه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتجه خلافه لأن المدار هنا على ما يتنفع به ومادون الثلاث يتنفع به وأما الإجماع فاعتبار ما هو له ورد عاد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن مادونها معجزة كما قاله جمع أي

المثل لانه انى باصل العظم
المقصود كاعظمه التعليل
المذكور ولو كان ينسب ما
يتعلم لوقته فيه وجوه
احصا اعتبار العرف الغالب
في اعادة التعليم انسى قبل
انقضائه المجلس او بعده فان
لم يكن غالب فالذى يظهر
وجوب البيان في العقد
فان طرأ كونه ينسب بعده
احتمل ان يقال بتغيير الاجز
وان يقال لا يلزم التجدد
لما حفظ سواء فيها ذكر
انسيه قبل كمال الآية أم
بعدها فمرأيت شيخنا قال
فان لم يكن عرف غالب
فالوجه اعتبار مادون
الآية فاذا علم بعضها
ففيه قبل ان يفرغ من
تأليفها لا يجبر اعادة تعليمه
اه وفي البيان على الخلاف
فما اذا علم آية فاكثروا
وجبت الاعادة قطعاً لان
بعض الآية لا يقع به الاجزاء
او لم يعلم شيخنا عندنا ذكر
من هذا وان كان ما قاله فيها
اذا لم يطلب عرف ومافى
البيان فيها غلب فيه نظر
لانا ان اعتبرنا الاجزاء
فدون ثلاث آيات لا اجزاء
في فعل الاصح ولم نعتبره
وهو الوجه كما رأينا أدركنا
الامر على العرف الغالب
في الا يتوعدونا وعند عدم
الطلة هناك ايهام فاحتج

أى القاضية (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) فتبين أنه يعلم ما شاء من القراءات لكن قال
المأوردى والرويان ثم يعامل ذلك يعلمه الأغلب من قراءة البلد كالأصديق دهرام فانه يتعين غالب
دهرام البلدى فان لم يكن فيها الغلب علمه ما شاء من ذلك وهذا الوجه اه معنى عبارة عرض أى نازراً اطلاقاً
صريحاً على أنه لبيق بلده ان كان الاقرار ما شاء فان تنازع فيما يعلمه اجيب العلم امر (قوله فالذى يتجه
انه اجرة الخ) واعتدنا النهاية والمغنى وسم عدم استحقاقه الاجرة في سبب بعد نقله اى عدم الاستحقاق
عن العباب والتعريض ما نصه وهذا اى الخلاف في التعديل بالعمل فلو قدرت بزمان كشمير كذا وأقره فيه غير
ما عينه فلا جرة له ولو تمسك الاجارة بمعنى المدة هر اه وفي عرض هل المراد انه لا يستحق اجرة الكلمات
التي فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره او جميع ما علمه اياه في نظر ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه
هر الثاني ويغنى ان هذا الخلاف يحرم فيما لو اجبر لقراءة على قراءة ليلة عنده اه (قوله التعليل
المذكور) اى بقوله لان الامر الخ (قوله نسي قبل الخ) اى سوائى الخ يحصل ان المراد اذا نسي الخ
(قوله وجوب البيان) اى للزوم الاعادة او عدمه مطلقاً او الاعادة في النسيان قبل انقضائه المجلس لا بعده او
قبل تمام الآية لا بعده (قوله يسي بعده) اى يتعلم (قوله فيما ذكر) اى من الوجوه والاحتمالات
والترجيح (قوله فيما اذا علمه الخ) اى تم نسباً (قوله فمرأيت شيخنا الخ) مقابل قوله السابق فالذى يظهر
الخ (قوله قال فان لم يكن عرف الخ) اعتمدته المغنى (قوله وفيه نظر) اى فيما في البيان (قوله على الاصح) قد
يقال هذا مناف لقوله السابق على ان التحقيق الخ وجب بان التحقيق ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف
الصحيح لشهرته وولعنا بالاكثريين اليه قوله هل ان التحقيق بما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف
المختار اى من حيث الدليل اه سدحمر (قوله كما رأينا) اى بقوله بل الذى يتجه خلافه الخ (قوله وهـ)
اى بتوجيه النظر بقوله لا ناخ و(قوله ما ذكرته اى قوله فان لم يكن غالب فالذى يظهر الخ) (قوله

من أول سورة كذا) كاهو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحوة لا اعتبار الاجزاء لان الآية
والايتين فيما ذكر لا يقتضيان تعيين شريح لمباح للتعليم وان كان مراده ما قال للتعليم قرآن فهذا لا يوافق
عبارة الشارح اذ لا يقال في هذا انه استاجر مدون ثلاث آيات اذ ليس في هذا تعرض للآيات ولا يناسب
التعليل بما ذكر بل ان كان المأوردى يرى صحة الاستحجار فقرآن بدون تعيين فالتناسب ان يقول صح
الاستحجار ويؤم تعليم ثلاث آيات او اكثر ولا يكتفى مادونها وان كان لا يرى صحة ذلك للايهام فالتناسب ان
يقول لم يصح للايهام اللهم الا ان يكون مراده ما استاجر تعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر ايضا لان
تعيينه بدون الثلاث مبين لمراده فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح هر ويمكن حمل كلامه على ما
استاجر تعليم قرآن مقدراً من قيمته حينئذ يحصل به الاجزاء او اقول فيه نظر ايضا لان بعض القران
قرآن وان لم ينصف بالاجزاء استقلالاً ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بحرف مثلاً (قوله وفيه نظر) كذا
هر (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) عبارة العباب ولا يتعين قراءة شيخ فيعين غالب قراءة البلد
اه فلو لم يكن في البلد غالب فهل يعتبر التعيين في المقدار ويجعل على واحدة من القراءات فيه نظر والثاني
هو مقتضى قوله انه لا يشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا اقول طلب احد ههنا قراءة شيخ والآخر قراءة آخر
فنوجب (قوله فان اقره فاعلمه فالذى يتجه ان له اجرة مثل الخ) قد يقال بل المتخذه اه لا اجرة له لان ما كان به
ليس بالصفة المشروطة فهو متبرع به ويجب عليه تعلم المشروط فمرأيت العباب رجحه فقال فان عينت
قراءة شيخ تعينتوا ان اقره غير حافظ رجح يلوزمه تعليم ما التزمه اه وعبارة تحريده بل له اجرة المثل اولاً
وجهاً في الرافى في الصدق اه وهذا اى التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشمير كذا وأقره فيه غير ما عينه
فلا اجرة له ولو تمسك الاجارة قطعى المدة هر (قوله ولو كان ينسب ما يتعلمه) هذا نص في أن المراد بتعليم
القرآن تعلم نتيجته من الحفظ خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة من ان المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع
ذلك فهذا الايتاف ما قدمه من الرد في صحة الاجارة اذا استاجر للتعليم لانه ليس في قدره بذلك لظهور

لبانه في العقد والاصل وهـ يتجه ما ذكرته

ويشترط تعيين المتعلم أو جاهدا إسلامه أو فرق بينهما من غير أن يبين عدم نهوا في حق مصنف من يرجى إسلامه بأن ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتنان فحش ما يترتب على (١٤٨) التمسنا لا روي ولا اختيار حفظه لعدم إجماده فيه خارجا عن عادة أمثاله فغير كاحته

ابن الرضو فحملها بما عقد عليهم الاوكلام من يعلم ولا يكتفى ان يقتضها المصنف ويمتاز قدره لا اختلاف الشارح اليه مع رتبة سورة وفارق الاختلاف بمشاهدة الكفيل في البيع كأمهاته توبة العبد لا مقود عليه ويسهل السؤال عنه فنف أمره (فرج) يصح الاستجار للخدمة ثم ان عينا شيئا اتبع والا اتبع العرف الاتي بالاجير والمستاجر وكان المروى بينه بقوله يدخل فيها اذا ألفت عمل توب وخياطة وخبر وطحن وعجن وإقادة نار في تور وعطف دابة وحلب طير وبغدة مزوجة وفرش في دار وحل ماء ليشرب الماء استاجر أو يطهر اه لكن نقل الصلوك عن شيوخه انه لا يدخل علف الدابة وحلب الحلو بقواته اوائل الوصية بالمتاع انه لا تجب كتابة وبناء (وي) استجار شخص لفضل البناء على ارض أو نحو سق (بين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له هو الامتداد من احدى الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار (والسمك) بفتح اوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمق (وما يبنى

ويشترط) الى قوله فارق في الحق والى الفروع في النهاية (قوله) ويشترط تعيين المتعلم كان المراد انه يكتفى وصفه بدليل لا روي به اسم وقال الرشيد في قوله تعيين المتعلم الى فلا يصح استجاره ترك لتعلم احد عديده (قوله) بينه اي بين جواز الاجارة لتعليم من يرجى إسلامه (قوله) في اي البيع اه ع (قوله) على المتعلم اي على خلف الرجاء فيه (قوله) لا روي اي كآل الفز الى امر اسم وكذا لا يشترط تعيين الموضع الذي يترتب فيه اه من (قوله) ان وجد فيه اي وجود العلم بالتعلم في الحفظ (قوله) وعليها الخ اي المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم حذار ارج قوله او تعيين سور وظاهر عدم رجوعه لما قبله من قوله وقدر تعليم القرآن مدة وتوقف في ذلك مرو (قوله) بما عقد عليه شامل لكل القرآن ويضاه (قوله) اي اذا جهل كل منها والا يوكل الجامل منها فقط ويتصور جهل الاجير في اجارة الخدمة فقط سيدعرو كذا يتصور بان يعلم من المصنف دون الحفظ ولا يلزم من العلم من المصنف معرفة السورة التي يريد العطف عليها ع (قوله) بانه اي الكفيل وكذا ضمير امره (قوله) ويسهل الخ عطف على قوله الخ (قوله) بينه اي العرف (قوله) فيها اي الخدمة (قوله) اه اي قول المروى (قوله) انه لا تجب اي على الموصى بمنفعة كتابه بنامه ويأس ذلك انها لا يدخلان في الخدمة قول المتن (وفي البناء بين) او بين في النسخة عدد الأوراق واسطر الصفحة وقدر القطع اي كونه في نصف الفرج او كانه مثلا والحواشي ويجوز التدبير فيها بالمدقة قال الاذري ولا يمد اشتراط روية خط الاجير وهو كما قال ولم يترسوا اليان دقة الخط وغلظ الروج اعتبار ان اختلف فيه غرض ولا ملا وبين في الرعي المدق وجس الحيوان ونوعه ويجوز المدق على قطع معين وعلى قطع في الذمة ولو لم يبين فيه العدد اكتفى بالعرف اه نهاية وكذا في الحق الاقوله وبين قال ع (قوله) كتي بالعرف اي اذا كان في محل العقد عرف مطرد ولا خلاف بين ان عددها (قوله) استجار شخص الى قوله واتي في النهاية (قوله) او نحو سق (كجدار اه ع قول المتن (وما بين به) نعم ان كان ما بين به حاضرا فضاخته تنقن عن نيته تها بقرع في رشح حال الروض والمنهج (قوله) هو منضخ الخ المضد ما قبل به فوق بعض والجوف ما به يحرق وبه السمن المملو اه كروي عبارة الجبري عن الحق قوله منضد اي عشا وقوله أو بجوفا اي غير عشا وقوله او منسبا اي على صورة ستام البعير اه (قوله) او بالزمن الخ عبارة شرح المنهج والروى والمعنى ان قدر لا من لم يحتج الى بيان غير الصفة اه يعني غير ما بين به وكيفية البناء (قوله) كما صرح به) الى قوله وفارق الخ متعلق بالزمن الذي زاده اه رشدي (قوله) العمراني كذا في النهاية والمعنى عبارة تشرح الروض الفارق وغيره قال الرشيد قوله لم العمراني هو الفارق كما هو كذلك في شرح الروض الذي نقل الفارح مر عبارة تسمع المعنى بالحرف اه يدفع مآله ان شرح الروض ادخل العمراني في التميز (قوله) وفارق ما ذكره تدوير الفارح الخ عبارة الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستجاره كتحريكه او تبنى او تضرب اللبن تسيها وبالمعمل فيبين في الحفر طول النهر والبئر والقبر وعرضها وعمقها ويرى اي الاجير الارض اي بالروية اه وعبارة شرحه ونهضة كلامه

البرقي بين الاشتراط الصريح والضمني فليأمل (قوله) ويشترط تعيين المتعلم كان المراد انه يكتفى وصفه بدليل لا روي به اسم كآل الفز الى امر (قوله) وعليها بما عقد عليهم الاوكلام من يعلم هذا راجع لقوله او تعيين سور وظاهر عدم رجوعه لما قبله من قوله وقدر تعليم القرآن بمدق وتوقف في ذلك مرو قوله بما عقد عليه شامل لكل القرآن ويضاه (قوله) في المتن وما بين به) قال في شرح الروض نعم ان كان ما بين به حاضرا فضاخته تنقن عن نيته اه (قوله) وفارق ما ذكره تدوير الحفر بالزمان فانه لا يشترط

به من حجر او غيره (وكيفية البناء) هو منضد أو مستن أو مجوف (ان قدر بالمعمل) أو بالزمن كما صرح به العمراني كاحله وغيره لاختلاف الفرض به واعتمده الاذري اخذا بما مر في خياطة قدرت ومن انه لا بد ان يبين ما يخطه وفارق ما ذكره تدوير الحفر بالزمان فانه لا يشترط فيه بيان متى من ذلك بان الفرض يختلف في الخياطة والبناء بخلاف الحفر ولو استاجر عملا للبناء عليه

وهو هو مستغف اشترط جميع ذلك ما وارض اشترط غير الارتقاء وما بين موصفة البناء (١٤٩) لا اله الا الله كل في راحته ان الوصل

كأصله عدم اشتراط هذه الأمور في التقدير بالزمان لكن مرأًة يقتصر على الأجرة للعقار كغيره أيان التوب
وما يردتمت نوع الحياطة وقد فرق بان الفرق من مقتضى الحياطة بخلاف الحفر أو عبارة التباين المتنى
ويبين في الاستحسان لعرض الدين إذ انصرف بالعمل للدنو والقالب فتح اللام على لا ورعنا وسكان لم يكن
مروفاً وإلا فلا حاجة إلى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج إلى ذكر العدد كما شرح به العبراني وغيره اه
(قوله وهو نحو سقف) كحدارسو عش (قوله للبناء عليه) متعلق باستحسان الحفر (قوله يجوزاه) متعلق
بقوله أو (قوله عليه) أي الملو (قوله إعادته) أي البناء المتقدم (قوله ولم يضر) أي البناء المحدث (قوله
وإن لم يورجد ذلك الخ) شامل لماذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الأجرة فليشتمل في ذلك اسم أي الظاهر
عدم جواز معتدعاة بشرط الوقت (قوله بأنه خلاف المنقول لقوم الخ) قديم عت ورود هذا على
ان الرفة لتقديره ما إذا تعذرت الإعادة سالوا مالا وهذا فيما إذا رجعت الإعادة اه سم (قوله ليحي
الخ) والمراد بما يشمل الفرس (قوله غير ما كانت عليه) الأولى لأن كل ظاهراً للتمن (وإذا صحت الخ) أي
موجب العادة ولا لقالب الأراضي يتأق فيما كل من الثلاثة اه عش (قوله فتح اللام) إلى قوله وفيها إذا
في المتنى وإلى قوله فعل الملو قيل في النهاية (قوله نوع المقتضى) فلو احتضنا في ذلك فينبغي تصديق المالك اه
عش قول المتن (ويكني تعيين الوراثة) (وراقعة) أجرة أرض الوراثة فسطها المستاجر فتت بها عصب
فلم يكن أحباب شغبنا به لئلا يالك لأن الأعيان لا يملك بعدد الأجار فوإنما يملك به المضاف اه دهرى أي
ومعلوم ان الأجرة التي وقع بها العقد تلام المستاجر ما تقدم إليها يجب بقض العين وقياس ما يجب به ان ما
يطلع في خلال الزرع من غير بذر المستاجر كالشجش مثلا يكون للمالك الأرض اه عش وفي كل من القيس
والقيس على رقة القلب أمل إلى خلاه فليد أجم (قوله فزرع ماشاء) شامل لتحو القصب والأزراع
شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه ان يتقدم المعتاد في مثل تلك الأرض وإن هم قال تزرع
ماشئت اه اه سم عبارة عش قوله فزرع ماشاء أي عاجرت به العادة ولون أنواع مختلفة وفي
مرات مختلفة فمراد في الزيادة وفي كلامه اه الاتي اه أي طريق زرع ما لم يجر المادة زرعه في تلك
الأرض أن ينص عليه (قوله وأجره بذلك) أي الخلاف المذكور (قوله فيفسر أودين الخ) أي ولو
يفرس البعض وبناء البعض اه عش وفيه رقة فليد أجم (قوله أودين ماشاء) أي من دار أو حمام أو
من غيرها وقدر ما يملكه من أنه لا بد من بيان الموضوع الطولو الأرض اه رشيدى أقول وقياس ما مر
انقاعن سرو عش في إطلاق الوراثة ان يتقدم الفرس والبناء بالمعتاد في مثل تلك الأرض ثم أيتسم قد

يغير من أومني ما أمرا على ذلك في الاختلاف واحد

فلا يشترط تعيينه فيما اذا لم يصلح الا للزراعة يلزم غاصبها حتى الجنب اجرة مثليا لمدة الاستيلاء عليها لا مكان الانتفاع بها بشو ربط الثوب فيها واما افتاء بعضهم بخلاف ذلك معلله بان الاجرة لحاق ذلك الوقت وعدا غيره الى يوت من حيث الانتفاع بالآلة في غير ايام الموسم فليس في عه لا تال لا لتبخر تنفيم القاصب ان لخصوب اجرة بالقيل بالمكان حيث امكن الانتفاع به وجبت اجرة عمله لو قيل في آلات من لا اجرة فيها مطلقا يمد لان مالها كما تدبر وضعها ثم ظلم تناسب وجوب اجرة لها لان فيه منع الناس من استيفاء منافع ارضها المباحة لهم (ولو قال) اجر تكسها (لتنتفع بها تماشت صم) ويصنع ما شاء من زاده لكن شرط ابن الصباغ في ارض الزراعة عدم الاضرار فيجب ارضها اذا اعتيدت كالدابة فودق فرق بان اتاب الدابة المضربا حرام حتى على مالها بخلاف الارض وظاهر ان الآدمي ليس ملها في ذلك فلا تصح اجارته ليشفع به المؤجر ما شاء (وكذا) تصح (لو قال) له (ان شئت فزرعه) (وان شئت فاعرسه) (والاصح) ويشترى بينهما

صرح به عند قول الفارح الا في ولا يصح لزوع وتفرس (قوله) اي الثلاثة او اثنين منها (قوله) ما لم يصلح الا لاحدهما) اي حسب المادوق الاضال الاراضى يتاق فيها كل من الثلاثة اعمش (قوله) يلزم غاصبها (الخ) لعله لا انتفاع الممكن سم على صحيح قوله يمكن الانتفاع بها بالزراعة اعظم يستحق اجرة لمدة النصب ع شرو قد يخالفه ما سياتى من قول الفارح كالتباية لان لا ينتفع (قوله) وعدا غيره الى يوت من (الخ) اي قال من تدعى باستعمال نحو جدرانها لاجرة عليه لما استعمله اسم (قوله) فليس في عه (الخ) عبارة التباية ويلحق به فيها يظهر يوت من غير ايام الموسم لان لا ينتفع (الخ) قال ابن شيدى اي من حيث الآلة او الاقارضا لا تملك وما يبنى فيها واجب الهدم ثم ذكر قول الفارح على انه لو قيل (الخ) فافتره (قوله) مطلقا) اي في ايام الموسم وغيره (قوله) منافع ارضها) اي ارض من (قوله) لكن شرط (الخ) اعتمده المفتى وكذا التباية عبارة لكن يشترط ان يقع به على الوجه المعتاد اي في تلك الارض كما مر نظيره في المار يوت اوق به الوالد المدعاه وعدم الاضرار كقوله ابن الصباغ فعليه كاتق به ابن الصلاح ارضه الما جوعر على الوجه المعتاد كافي ارضه الفاية ولا اثر للفرق بينهما لان اتاب الدابة المضربا (الخ) لان العادة محكمة والتعميم محول عليها الحقوق الضرر لمالك بخلافها و اقره سم (قوله) وظاهر الى قول المتن ويشترط في التباية (قوله) ان الآدمي (الخ) امر اكان اوق قفا ولو قيل بالحق المحقق لعل على ما جرت العادة في اعمار له لكان له وجهه ع ش (قوله) ليشفع به المؤجر) كذا في نسخ الفارح مروي حيث قد تبين قرأه بفتح الجيم فكون من باب الحذف الا يصل اي المؤجر له امر رشيدى (قوله) ويشترى الى قوله وانما اعتبر اوق المفتى (قوله) فيصنع ماشاء من زرع او غرس (يشترى) يجوز له زرع البعض وغرس البعض لانه اخف فعلان من غرس الجميع الجائر هل لو قال له ان شئت فاعرس وان شئت فاعرس احتمال جواز غرس البعض والبناء في البعض لا ضرر بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه وضرر البعض ان لم يكن اقل من كل منهما زاد عليه ويشتمل من المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمقتضى منها اذ قد يرضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الفرس دون التبعيض منها فلتأمل فلعل هذا اوجه سم على صحيح اعمش اي الاحتمال الثاني (قوله) لزوع وتفرس (او كذا لزوع او تفرس باو كافي الروض قال في يتخذ بالمعاد في مثل تلك الاوضاع وان عزم قال لزوع ماشئت م (قوله) يلزم غاصبها حتى الجنب اجرة مثليا (الخ) لعله لا انتفاع الممكن (قوله) وعدا غيره الى يوت من (قوله) اي قال من تدعى باستعمال نحو جدرانها لاجرة عليه استعمله (قوله) فليس في عه) كذا مر (قوله) وسبب اجرة) كذا مر (قوله) ويصنع ماشاء من زاده) لكن يشترط ان يقع به على الوجه المعتاد كما مر نظيره في المارية و اقره به شيخنا الشهاب الرمل وعدم الاضرار كقوله ابن الصباغ فعليه كاتق به ابن الصلاح ارضه الما جوعر على الوجه المعتاد كافي ارضه الدابة ولا اثر للفرق بينهما بان اتاب الدابة المضربا حرام حتى على مالها بخلاف الارض لان العادة محكمة والتعميم محول عليها الحقوق الضرر لمالك بخلافها و اقره سم (قوله) وظاهر ان الآدمي (الخ) اعتمده م (قوله) ويشترى بينهما فيصنع ماشاء من زرع او غرس (يشترى) يجوز له زرع البعض وغرس البعض لانه اخف فعلان من غرس الجميع الجائر هو غايه زرع البعض قطعا لعدم عدول عن غرس ذلك البعض الجائر الى ما هو اخف منه ولا وجه لثمة بل لو قال له ان شئت فاعرس وان شئت فاعرس احتمال جواز غرس البعض والبناء في البعض لا ضرر بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه وضرر البعض ان لم يكن اقل من ضرر كل منهما ما زاد عليه ويشتمل من المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمقتضى منها اذ قد يرضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي الفرس او بمحض ضرر باطنها كافي الفرس دون التبعيض منها فلتأمل فلعل هذا اوجه (قوله) ولا يصح لزوع وتفرس (او كذا لزوع او تفرس وكافي الروض قال في شره الاجرام لانه يحل له احدهما لا يبين حتى لو قال ذلك على معنى ايفعل اهما ماشاء صح كافتل عن التعرب اه وقوله لا يجعل لاحدهما لا يبين سم قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين البطان في لزوع او

فصنع ماشاء من زرع او غرس لا ضرر ولا يصح لزوع وتفرس ولا ازرعها واغرسها لا تعلم بين قدر كل منهما شرحه

شرحه للايهام لانه جعل له أحدهما لا يمينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيها شاء صح كقول من
 التثريب أه وتفسير هذا أي ما قل عن التثريب الصحيح فنفس أو تنفي على معنى أنه يفعل أيها شاء
 أه سم وما ذكره عن الرضو وشرحه في المتن مثله وقوله على معنى أنه يفعل هذا جري في التذرع ونفس
 وفي أزرعها وأغرسها بالواو كامر عن النهاية قيل قول المصنف والامتناع الشرعي بالحسي ما يصح به
 (قوله) بل قال القفال أي كامر أه سم أي قيل قول المتن والامتناع الشرعي الخ (قوله) حتى بين جانب
 كل وإذا بين جانب كل جاز بإبدال الترس بالزوع كما هو ظاهر لأنه أخف أه سم (قوله) عينا إلى قوله إن
 ذكر في النهاية لا قوله أو أطال إلى المتن (قوله) جميعا أي الوصف والوزن (قوله) كالمانية وقدر واية
 كالبيان أه عن (قوله) عه إلى قوله لكن في المتن لا قوله ولا رد إلى المتن (قوله) من زامة) وهي ثياب
 تجمع ويضم بعضها إلى بعض أه كرى أي وتوضع على ظهر القابة بدل نحو السرج ويركب عليها (قوله)
 يغيد أي لا غول في قوله لو غيره أه متى قول المتن (من عمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أه متى
 (قوله) تهاوته أي ما يركب عليه وكذا الإشارة بقوله ذلك (قوله) يشترط الخ راجع لقوله لو كذا الحكم فيها
 معه الخ أو فيما يركب الخ وبين القاعدة التشبيه وكان الانسب التفرع ولذا قال في النهاية في المتن فيشترط
 معرفته بمشاهدته أو وصفه التام أه و(قوله) أن ذكر أي ما مر عامه ما يركب عليه (قوله) لكن المعتدل الخ
 وقفا للروض والبهجة وشيخ الاسلام (قوله) لا بدنا أي في نحو الحمل (قوله) مع الامتحان باليد أي فلا
 يكن الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافا لقضية التشبيه أه سم وظاهر صنيع النهاية
 والمختار هنا اعتناء قضية التشبيه من كفاية الرؤية أو الوصف التام حيث حمل المتن على ظاهره أو استطاع قول
 الفارح لكن إلى أمالو اطرد (قوله) أن أمكن) مفهومة كإتيان المتن أنه إن لم يمكن الامتحان باليد كفت
 الرؤية (قوله) والمحقوا أي في اشتراط الرؤية مع الامتحان (قوله) الاكتفاء فاعل الآتي (قوله) فيه
 أي المحمول (قوله) بأحد مدين أي الرؤية والامتحان أه سم وقال الكسري أي الشاهدة والوصف
 التام أه (قوله) لأن الفرض الخ تعليل للحاق (قوله) فلا يحيط به أي بنحو المحمل (قوله) هم أي في نحو
 المحمل (قوله) وبه يرد الخ أي بالتصليل المذكور و(قوله) في ذلك أي في الالحاق (قوله) أو من الوصف الخ
 عطف على قوله لمن الرؤية الخ أي وصف ما يركب عليه بضميه أو سمته أه شرعا للروض والبهجة (قوله) أما
 لو اطرد إلى قوله كما لو استجر دابة في المتن لا قوله لو محمول وارتقوا أوادوق قوله لقال إلى المتن قوله لموزع
 إلى المتن وقوله وقد يفتن عن الجنس وإلى قول المتن ويجب في النهاية لا قوله وقد يفتن عن الجنس (لمعرفه)

نفس والصحة أن شئت فالرء وإن شئت فغرس وتوم بعض الطلبة من قول الرضو وكذا الأمر
 لغرس أوليبي وأطلق وغرس وبني ماشاء أنه مصور مجتمعة بين الصنيتين في القيد بأن قال المؤجر أجر تلك
 لغرس أو لتني واستشكله بالبطان في التذرع أو لغرس وهو خطأ بل هو إشارة إلى مستلثن أحدهما
 أجر تكما لغرس ولم يبين لغرس فغرس ماشاء والثانية أجر تكما لتني ولم يبين ما يبنى به فبني ماشاء
 ولا يبعد فيها التقيد بالمتاد في مثل تلك الأرض من الغراس والناء وقضية ما تقدم من التثريب الصحيح
 لغرس أو تنفي على معنى أنه يفعل أيها شاء (قوله) بل قال القفال أي كامر (قوله) حتى بين جانب كل
 وإذا بين جانب كل جاز بإبدال الترس بالزوع كما هو ظاهر لأنه أخف (قوله) مع الامتحان باليد أي فلا يكتفي
 الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافا لقضية التشبيه وعار قشرح الرضو مع امتحانه
 الزامة باليد كاهله الأصل عن البؤى وأقره هم الجاهل الحمل والعمارة لكن يرد أن الرؤية الالحاق الخ
 (قوله) أن أمكن) انظر مفهومه (قوله) بأحد مدين أي الرؤية والامتحان ش (قوله) أو من الوصف قال
 في شرح الرضو بضميه أو سمته أه (قوله) أو من الوصف عطف على من الرؤية ش (قوله) ويحمل في
 الأولى على العرف) وبهذا يرد قول الأذري يطلب الجع بين هذا وبين قولهم الآتي يقع في السرج
 هذا لأن الفرض كما تقرر

أعلا عرف مطرد هم من لغس تفاوته إذ نحو الخشب يتفاوت قله فلا يحيط به العيان وبه يرد تنظير ابن الرقة في ذلك أو من الوصف مع
 الوزن أمالو اطرد بما يركب عليه عرف ولم يكن الرأب فلا يحتاج لمعرفة ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية

على ما يليق بالعادة كأي وان أحضر الركاب ما يركب عليه ولا بدق نحو الحمل من وطأ به مجلس عليه وكذا غطاء له إن شرط في العقد ويرى عرف أحد ما أحدثك ما يمكن فيه (١٥٢) عرف مفرد في حمل الإطلاق عليه (ولو شرط في عقد الاجارة (حمل المعاليق

عبارة النهاية والمغنى الى ذكره اهـ ح (قوله على ما يليق بالعادة) من سرج واكاف أو زاملة أو غيرها اهـ شرح الروض (قوله يليق بالعادة) ظاهر من ان يليق بالراكب ويوجب به عدم تعيينه ما يركب عليه رحلته ما يصلح للركوب لا بدق بقوله لا بدق من لياقة بكل من الركاب والعادة اهـ (قوله كأي) أي في الفصل الآتي بعد (قوله وان أحضر الخ) غاية (قوله ولا بدق نحو الحمل الخ) أي سواء شرط في المقدم لا اهـ شرح الروض وفيه ايضا إطلاق الشارح كأنها بقوله المتنى هنا تخييد في النطاء (قوله من وطأ) بكسر الواو وهو ما يفرش في الحمل ونحوه ليجلس عليه امشراح الروض (قوله وكذا غطاء الخ) بكسر الواو وهو ما يستعمل به يتوق به من الشمس والحرقان كان للحمل ظرف من ليدوا ديم فكان لغطاء فيها ذكر شرح الروض ومتنى (قوله ويرى عرف أحد ما) أي يشترط معرفة أحدهما أي الوطاء والنطاء (قوله باحدثك) أي الزوق والوصف متنى وكردى ع شرفى سم بعد سرد عبارة الروض مع شرحه الواقعة لهذا المصنف لم يرض للاحتجاج مع الزوق فالرؤى مع الوصف وقول الشارح باحدثك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الآتى اهـ في تفسيره مطلقا (قوله يضم الميم) أي واللام اهـ ع ش (قوله ملاق) أي بكسر الميم (قوله كسفرة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما يلقى على البعير كسفرة الخ اهـ (قوله قال الماوردى الخ) أي خلفا على السفرة (قوله ولا يشترط تقدير ما ياكله الخ) أي من الطعام المحمول ليؤكل في الطريق انما ذكر هذه المسئلة هنا لتسبيل ما فهمه المتن من اشتراط معرفة المعاليق المشروط حلها أتى منها الطعام كما أشار إليه الشارح بقوله السابق أو فيها نحو ماله أو زاد (قوله تقدير ما ياكله) أي يأكل على العادة مثله ظر اهـ عدم الأكل لضياعة أو تقويس مثلا فيبقى أنه لا يغير على التصرف فيما كان ياكله في تلك المدة لأن ذلك يقع كثير الميم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما أكله قصد ادخار ما منه من الزاد ليمنه اذا رجع السعر كلف تقصص ما كان ياكله في تلك المدة ظر امتنع لومه اجرة مثل حله اهـ ع ش قول المتن (لم يستحق) بالبناء للمفعول نها بقوم معنى قال الرشيدى الظاهر انه ليس بتعيين امجارة ع ش ويجوز بناؤه لفتا على بعد التعمير لمؤجر بل هو انسب بقوله ان لم يشترط اهـ و (قوله التاجر) صوابه المستاجر (قوله وزعم الخ) مبتدأ أخبره قوله لا يمنع الخ قوله بفسليه متعلق بالثاني (قوله لا يمنع التصريح به) مع ان فيه توهم لا بعده اهـ سم (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الآتى لا الجنس الدايق وصفها اهـ سم قول المتن (ذكر الجنس) كالايل والحيل اهـ متنى (قوله كبير بمعنى ذكر) نشر على ترتيب القس (قوله ووجه) أي الاختلاف (في الأخيرة) أي الذكورة والانوثة (قوله بحر أو قفوطا) أي أو مملوءا بالبحر الواسع المشوي القفوف بفتح القاف البليء واليهو المملع بكسر اللام حسن السير في سرعة اهـ متنى عبارة الجبري المملعة هي يضم الميم وقصع المامو اسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادى القفوف بطيشة والبحر ما بينهما اهـ (قوله ويجوز مجاوزة الخ) عبارة

جميع معلق بضم الميم وقيل ملاق كسفر تو قدر ومن وأريق وادواة وقصة قارعة أو فيها نحو ماله أو زاد قال الماوردى ومضرة وعصفر (مطلقا) عن الرؤية مع الاحتجاج باليد وعن الرصيف مع الوزن (فسد العقد في الأصح) لا اختلاف الناس فيها قلته وكثرة ولا يشترط تقدير ما ياكله كل يوم (وان لم يشترطه) أي حل المعاليق (لم يستحق حلها) ولا حل بعضها وان خف كادواة احتج حلها على ما انتصاه اطلاعتهم بذلك لا اختلاف الناس فيها (ويشترط في اجارة العين) لدا يتركب أو حل (تعيين الدايق) أي عدم إيجابها فلا يكفي أحد هذين وزعم ان هذا معلوم من أول الفصل بفسليه لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رقيبها الخلاف في بيع الغائب) والظاهر اشتراطه وكذا يشترط قدرها على ما استخرجت حله (و) يشترط (في اجارة الدابة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد بينى عن الجنس (والذكورة والانوثة) كبير بمعنى ذكر لا اختلاف الفرض بذلك ووجهه في الأخير

العرف في الأصح شرح حم (قوله ولا بدق نحو الحمل من وطأ الخ) هو اشترط في المقدم لا قاله في شرح الروض (قوله ويرى عرف أحد ما) باحدثك ما يمكن الخ) عبارة الروض وشرحه يشترط رؤية وطأه أو وصفه أو اشترط في المقدم لا وكذا النطاء ان شرط في المقدم لا ان اطرد فيه عرف فيمكن الإطلاق ويحمل على العرف وياق مثله في الوطاء ما باختصار ولم يرض للاحتجاج مع الزوق ولا اللون مع الوصف وقول الشارح باحدثك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الآتى في المضرب المحدث (قوله لا يمنع التصريح به) برفيه توهم لا بعده (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الآتى لا الجنس الدابة وصفها (قوله) وكثرة ليلا ونهار الخ) عبارة الروض فرع ويضع الشرط لولا فالعرف في سبر الليل والنهار والنزل

المتنى
ان الذكر أقوى والاثنى اسهل ويشترط ايضا ذكر كيفية سيرها ككونها بحرا أو قفوطا (ويشترط فيهما) أي اجارة العين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكثرة ليلا ونهارا والنزل في عام أو حرمه ان تفاوت الفرض بذلك ويجوز مجاوزة محل المشروط والتقص عنه لحرف ظن متعذر دون غيره كالأستاجر دايق يوجد عليها أنه لا يحسب عليه مدة اقامتها

الحرف (الأن يكون الطريق مناول مضبوطة) بالعادة (فيقول) تقدير السير (عليها) (١٥٣) مالم يشرط خلافة كان يشرط بالسير

المنازل أو التقدير بالزمن وحده هذا كله أن كانت الطريق آمنة والام بها تقدير السير فيه لانه لا يتعلق بالاختيار ذكره جمع قالا ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان ايضا وحيت يتعين الاستحسان في طريق غفوة لا منازل بها مضبوطة اه وقال الاذرى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد كذا الى بلد كذا الضرورة (ويجيب في الاجار العمل) اجارة عين او ذمة (ان يعرف المحمول) لا اختلاف تأثيره وضرره (ان حذر رآه) ان ظهر (وامتنع يدهان) لم يظهر كان كان في ظلة او (كان في ظرف) بواكن تخمينالوزنه (وان غاب) او حذر (قدر بكيل) ان كان ميلا (او وزن) ان كان موزنا او ميلا لان ذلك طريق معرفته والوزن في كل شيء اولى لانه اضبط (و) ان يعرف (جنسه) اي المحمول المكيل لا اختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كبله كما في الملح والدراما الموزون كما جرتكم التحمل عليها ما قرطوا من لم يقل بما شئت فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضامته باضر الجناس بخلاف عشرة افره بما شئت قاته لا يفتي عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد الكيل وابن تقي الملح من قبل الذرة

المفتي فان زاد في يوم على المشروط او قصصه فلا جبران من اليوم الثاني بزيادة او نقص بل يسيران على الشرط ولو اراد احدهما زيادة او قصصا لحرف اوجب ان يذهب الى الظن الضرورة او حسب او لحرف ولم ينل على الظن الضرورة فلا يجاب اه زاد الاثنى قال الزركشي وينبغي ان يجاب طالب النص للنصب حيث لا عطف وقد يدخل في الحرف انتهى اه وفي رسم بعد سر عبارة الاسي ما فاصد ونصيته انه لا يجاب طالب الزيادة للنصب حيث لا عطف لكن مع خوف الضرر يتكوى ينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام اه قال ح ش ومع ذلك اى الجزا يزمه اجره مثل استعماله في التقدير انما لاقى له في مقابلة ما نقص من المساقان قدر بالزمن ويحمله اجره مما نقص بان قدر بعمل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) اى وفي السير لا انوار او في النزل في عامر او محمرا عرف عبارة الروض مع شرحه ويقيم الشرط وان خالف العرف لو ان لم يكن شرط فالعرف يقع في سير الليل او النهار وفي النزل في القرى او الصحراء وفي سلوك احد الطريقين اذا كان المقصد طريقا فان اعتدلسوا كما وجب البيان فان اطلق لم يصح المقد الا ان تساوى ما سائر الوجوه فيحمل الصحة كتنظيم في القود في المماثلتها اه واقرها سم قوله فان لم ينضب (قوله) التائب (قوله) هذا كله اى قول المتن ويشترط فيما الى هنا (قوله) تقدير السير فيه (عبارة) النهاية التقدير بالسير به اه قال الرشيدى اعظم ما يرجع لضمير في العبارتين اى النهاية والتحقه وعبارة القوت وقال القاضي ابو الطيب ان كان الطريق غرقا لم يجر تقدير السير فيه اه فرجع الضمير فيها الطريق اى اه فرجع الضمير في العبارتين الطريق الغير للمامون (قوله) لانه الخ) اى السير (قوله) وقال الاذرى الخ) عبارة النهاية قضية كلام الشامل كما افاده الاذرى الخ اه قال ح ش قوله كما افاده الاذرى الخ) هو مقابل لما انقضاه كلام الشيخين من البطان مطلقا وحاصله انه يكتفى بالتقدير في زمن الحرف بالاجارة الى بلد كذا طال من السير له كثره الخرف او قل اه (قوله) صحة التقدير الخ) معتد اه ح ش (قوله) اجارة عين) الى الفصل في التايبة (قوله) واماكن) اى الامتحان (قوله) تخمين الخ) تحليل للامتحان ش اه سم عبارة المفتي فان لم يمكن امتحانه باليد كتفت الرؤى فلا يشترط الوزن في المالحين (نتيجه) (ان كان في ظرف) يوم ان ما يستغنى عن الظرف كالايجار والاختصاص لا يمتنع باليوليوس مراد اوطر قالو امتنحه يدهان امكن لكان اولى اه (قوله) وحضر) اسقطه النهاية والمفتي وفي الكردى قوله او حضر اى حضورا غير ما ذكر بان لم يظهر ولم يمكن امتحانه باليد وهذا خلاف ظاهر ما في التشرح وخلاف ما مر آتفا عن المفتي من كفاية الرؤى عند عدم امكان الامتحان باليد ويظهر ان الفارح افاد بهذه الزيادة ان التقدير بكيل او وزن يكتفى في الحاضر كما يكتفى فيهما مر (قوله) ان كان ميلا) الى قوله انما لم يشترطوا في المحمول في المفتي الا قوله لوقا ذلك الى قوله لوقا ما قد تح (قوله) اى المحمول المكيل) اى الغائب مفتي وغرر (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) بوقد تم في المحمل انه لا يكتفى ذكر وزنه عن ذكر وصفه في القرى او الصحراء ام سلوك احد الطريقين اه قال ح ش حقا ان اعتدلسوا كما وجب البيان فان اطلق لم يصح المقد الا ان تساوى ما سائر الوجوه فيحمل الصحة كتنظيم في القود في المماثلتها اه (قوله) ح ش من متضررون غيره) قال في الروض وشرحوا ان اراد احدهما الزيادة والنقص حسب او لحرف ولم ينل على الظن الضرورة فلا يجاب قال الزركشي وينبغي ان يجاب طالب النص للنصب حيث لا عطف وقد يدخل في الحرف اه ونصيته انه لا يجاب طالب الزيادة للنصب حيث لا عطف لكن مع خوف الضرر يتكوى ينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام (قوله) واماكن) اى الامتحان وقوله تخمين الخ) تحليل للامتحان ش (قوله) في المتن (جنسه) عبارة المهاج وشرحه وشروطه لروية محمول ان حضر او امتنحه اه يد كذا لك او تقديره حضر او غاب بكيل في مكيل و ذكر جنس مكيل اه باختصار قتل المهاج و جنسه ليس على اطلاقه (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) بوقد تم في المحمل انه لا يكتفى في المحمل ذكر وزنه عن ذكر

والفرق يمكن اه سم (قوله وقته) حطفت على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله او كيه)
 حطفت على وزن اى الى او قدر بكل المحمول كانه قدر حطة (قوله فيشترط رويته كعبه الخ) لعل هذا
 وقوله الاى وياق ذلك فيما اذا ادخل الخ فى اجارة العين لما ساق ان ظرف المحمول فى اجارة لئلا على
 المؤجرو لا معنى لاشتراط روية ما عليه او وصفه او محمولان على ما لو اشترط المستاجر الظرف من عنده
 ويقال فيما ياق ايضا ان ادخله الظرف فى الحساب دل على ارادته ان من عنده وهذا اقرب اهمم (قوله
 او وصفها) عبارة القدر فيعرفه المؤجر بالروية او الوزن اه وهى الانسب للمتن (قوله بفرأى اى
 وجال (قوله وياق ذلك) اى اشتراط الروية او الوصف ما لم يطرده الرافى فيما اذا ادخل الخ عبارة
 الروض مع شرحه والمضى يشترطه اى الحمل ذكر الجنس للمحمول ثم لو قال ما لم يطرده ما شئت بل
 وبدون ما شئت صح القدر والتقدير بالوزن يقتضى عن ذكر الجنس وحسب من المانة الظرف كقوله ما لم
 يطرده حطة بغيرها فانه يصح لوزن القدر بذكره الوزن يصح بمنظارها وان لم يذكره فان قال
 ما لم يطرده حطة او ما لم يطرده حطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته بالروية او الوصف ان كان مختلفا والا
 كان كان ثم فرأى متانة الطرد العرف باستمالها حل المتدليا اه وهى صريحة كاترى فى انه انما
 يشترط معرفة الظرف عند عدم دخوله واما عند دخوله بلا ذكره كقول الفارح الاى اما لو قال ما لم
 يطرده الخ او بذكره كانه لا خلافا لما يبيده قول الفارح كانه ياق فى ما لم يطرده لا بد ان يذكر جنس
 الظرف ولذا قال سم بعد قل عبارة العباب و'ر' روض ما نصو قول العباب كقوله ما لم يطرده حطة بغيرها
 يقتضى ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظر مع قول الفارح فى ما لم يطرده لا بد ان يذكر الجنس وفى
 عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد عمر قوله لا بد ان
 يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله انما اما الموزون الخ فان الظرف من جملة الموزونات
 فلتأمل تصوير هذه المسئلة مع قوله الاى اما لو قال ما لم يطرده حطة بغيرها (قوله لا بد ان يكون)
 اى الظرف (علا مختلف الخ) اى او الا لا بد من معرفته بالروية او الوصف كاسم (قوله اما لو قال ما لم يطرده)
 اى بدون نحو حطة (قوله فالظرف منها) اى يشترط معرفته قول المتن (اجارة ذمة) اما اجارة عين
 وصفه والفرق يمكن (قوله وقته) حطفت على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف (قوله ومضى قدر يوزن
 للمحمول كانه رطل حطة او كيه لم يدخل الظرف) عبارة الروض وشرحه فان قال ما لم يطرده حطة
 او ما لم يطرده حطة لم يحسب الظرف اه (قوله فيشترط رويته كعبه الخ) لعل هذا فى اجارة العين لما ساق
 ان ظرف المحمول فى اجارة الذمة على المؤجر اذ لا معنى لاشتراط روية ما عليه او وصفه او محمول هذا على
 لاه او اشترط المستاجر الظرف من عنده وكذا يقال فيما ساق انما من ادخله الظرف فى حساب فهو محمول
 على اجارة العين لما ذكر من انه ساق ان ظرف المحمول على المؤجر فى اجارة الذمة او يقال يحمل ما ساق
 لئلا يشترط المستاجر ان يكون الظرف من عنده او يقال هنا حيث ادخله فى الحساب دل على ارادته ان من
 عدمه هذا اقرب اذ بعد ان يستاجر مائة من بغيرها او يكون الظرف خارجا عن على المؤجر فليراجع
 (قوله وياق ذلك فيما اذا ادخل الظرف فى الحساب فى ما لم يطرده الخ) عبارة العباب ويحسب الظرف
 من المانة فلا يحتاج الى معرفته كقوله ما لم يطرده حطة بغيرها فان قال ما لم يطرده حطة لم
 يكن الظرف منها بغير روية او وصف ان اختلف اه وعبارة الروض نعم لو قال ما لم يطرده حطة لم
 اى او بدون ما شئت صح وحسب الظرف كقوله ما لم يطرده حطة بغيرها فان قال ما لم يطرده حطة لم
 يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان مختلفا اه وقول العباب كقوله ما لم يطرده حطة بغيرها يقتضى ان
 الذى فلا يحتاج الى معرفته فانظر مع قول الفارح فى ما لم يطرده لا بد ان يذكر جنس الظرف وفى
 عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه (قوله اما لو قال ما لم يطرده) بدون
 حطة (قوله للاجارة للحمل) قال الاستاذ فى الكنز واجارة العين للحمل يشترط فيها تعيين الدابة ورويها اه

وقل مع اتحاد الوزن ولا
 يصح لتحمل عليها ما شئت
 على ان لا يروى ما شئت
 لأن الارض تطبق كل
 ثوبه ومضى قدر يوزن
 للمحمول كانه رطل حطة
 او كيه لم يدخل الظرف
 فيشترط رويته كعبه
 او وصفها ما لم يطرده
 الرافى ثم يفرأى متانة
 اى قرية التماثل عرفا كما هو
 ظاهر وياق ذلك فيما اذا
 ادخل الظرف فى الحساب
 فى ما لم يطرده لا بد
 ان يذكر جنس الظرف
 او يقول ما لم يطرده
 وفى ما لم يطرده بغيرها
 لا بد ان يكون ملا مختلف
 عرفا كما ذكر اما لو قال
 ما لم يطرده فالظرف منها
 (لا جنس الدابة صحتها)
 فلا يشترط معرفتها فى
 الاجارة للحمل (ان كانت
 اجارة ذمة)

دابة محل فيدترط رؤيتها وتعيينها كما في اجارة العين لركوبه اه متوفى سم عن كثر الاستاذ مثله
 ومرتآفاق شرح ويشترط في اجارة العين ما يصرح بذلك (قوله لان الغرض الخ) في خدمته انما هو استاجر
 لنقل احوال في البحر من السويس الى جدة مثلالا يشترط تعيين السفينة التي يعمل فيها العالة المذكورة
 لكن ينبغي اى يعملها في سفينة تليق عرفا بمثل ذلك اه عرش (قوله مطلقا) اى اجارة عين او دمة
 (قوله لان المنازل) هذا واضح عند الامن عليها يتخطا فيحرر والحكم عند الخوف عليها من التخلف اه
 سيدمرو ويمكن ان يقال بدخولها تحت قولهم لان يكون في الطريق نحو حمل (قوله يجب) اى يتغير
 به بين الفسخ والاجارة اه عرش (قوله وجوب تعيينها) لعل المراد جنسا وصفة
 فصل في منافع لا يجوز الاستكجار لها (قوله في منافع) الى قوله كما يتبين في النهاية (قوله وما يتبين به)
 اى في المنافع الثانية قول المتن (لا تصح) اى من امام وغيره اسرى ومتى قول المتن (اجارة) شامل للعين والذمة
 و(قوله مسلم) يبنى او مرتدوا المسلم شامل للامام فلا استجاره الاحاد لله باهلا يصح ظهوره ولو اجارة
 ذمة وان امكنه ابدال نفسه باستكجاره لانه عرفه على حجب اه عرش قول المتن (مسلم) اى ولو عبدا اه
 متوفى زاد النية بقوصيا اه قول المتن (لجهاذ) ومثله المرافعة كما اتى به البقيني سم ونهاية (قوله) وحرف
 حادثة للسلام الخ) اى خلافا لمن قال بالصححة حيثما يشيخه عبارة شرح الروض قال الزركشى
 وغيره هذا اى عدم الصححة اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وحرف
 حادثة اى حادثة الى الاسلام فرجها الخ اه (قوله يتبين عليه) اى حقيقة بان كان مكلفا او حكا بان
 كان غير مكلف فانه يلزم على وليه منه من الخروج عن الصف اه عرش (قوله وبه فارق الخ) اى
 بالفروع عن نفسه (قوله على نحو تعليم تعيين عليه) اى بالنسبة للاثر المترتب عليه وهو انما يحصل
 للتعلم فكون الاجرة للبنيان لثمنه لا يكون كذلك في الجهاد فانه ليس فيه اثر يحصل للغير وامامه الذي
 ونحوه فلا يتخص به احسب سيدمرو سم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا
 سم على حجب قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز الا فضل ما فوضه له الامام اه عرش (قوله اى
 فيها) انما عساه به ليشمل ما اذا كانت النية على او شملتها الذي صرح به بعداه ورشيدى (قوله او شملتها)
 اى كالامامة سم ورشيدى فان متعلقها صلاة عرش (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله حصولها
 عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) لتليل للتعلم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله
 لا بد منه) اى في الحصول وان لم ياتهم بتركاه رشيدى (قوله بها) اى البادة والجار متعلق بالمكلف
 و(قوله بكسر الخ) متعلق بالامتناع و(قوله بالامتناع) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكلف

فصل في منافع لا يجوز الاستكجار لها الخ (قوله في المن اجارة) شامل للعين والذمة قوله لمسلم يبنى
 او مرتدوا المسلم شامل للامام فلا استجاره الاحاد لله باهلا يصح ظهوره ولو اجارة ذمة وان امكنه ابدال
 نفسه باستكجاره لانه عرفه على حجب اه عرش (قوله في المن اجارة) ومثله المرافعة كما اتى به البقيني سم ونهاية (قوله) وحرف
 حادثة للسلام الخ) اى خلافا لمن قال بالصححة حيثما يشيخه عبارة شرح الروض قال الزركشى
 وغيره هذا اى عدم الصححة اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وحرف
 حادثة اى حادثة الى الاسلام فرجها الخ اه (قوله يتبين عليه) اى حقيقة بان كان مكلفا او حكا بان
 كان غير مكلف فانه يلزم على وليه منه من الخروج عن الصف اه عرش (قوله وبه فارق الخ) اى
 بالفروع عن نفسه (قوله على نحو تعليم تعيين عليه) اى بالنسبة للاثر المترتب عليه وهو انما يحصل
 للتعلم فكون الاجرة للبنيان لثمنه لا يكون كذلك في الجهاد فانه ليس فيه اثر يحصل للغير وامامه الذي
 ونحوه فلا يتخص به احسب سيدمرو سم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا
 سم على حجب قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز الا فضل ما فوضه له الامام اه عرش (قوله اى
 فيها) انما عساه به ليشمل ما اذا كانت النية على او شملتها الذي صرح به بعداه ورشيدى (قوله او شملتها)
 اى كالامامة سم ورشيدى فان متعلقها صلاة عرش (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله حصولها
 عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) لتليل للتعلم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله
 لا بد منه) اى في الحصول وان لم ياتهم بتركاه رشيدى (قوله بها) اى البادة والجار متعلق بالمكلف
 و(قوله بكسر الخ) متعلق بالامتناع و(قوله بالامتناع) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكلف

فصل في منافع لا يجوز الاستكجار لها الخ (قوله في المن اجارة) شامل للعين والذمة قوله لمسلم يبنى
 او مرتدوا المسلم شامل للامام فلا استجاره الاحاد لله باهلا يصح ظهوره ولو اجارة ذمة وان امكنه ابدال
 نفسه باستكجاره لانه عرفه على حجب اه عرش (قوله في المن اجارة) ومثله المرافعة كما اتى به البقيني سم ونهاية (قوله) وحرف
 حادثة للسلام الخ) اى خلافا لمن قال بالصححة حيثما يشيخه عبارة شرح الروض قال الزركشى
 وغيره هذا اى عدم الصححة اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وحرف
 حادثة اى حادثة الى الاسلام فرجها الخ اه (قوله يتبين عليه) اى حقيقة بان كان مكلفا او حكا بان
 كان غير مكلف فانه يلزم على وليه منه من الخروج عن الصف اه عرش (قوله وبه فارق الخ) اى
 بالفروع عن نفسه (قوله على نحو تعليم تعيين عليه) اى بالنسبة للاثر المترتب عليه وهو انما يحصل
 للتعلم فكون الاجرة للبنيان لثمنه لا يكون كذلك في الجهاد فانه ليس فيه اثر يحصل للغير وامامه الذي
 ونحوه فلا يتخص به احسب سيدمرو سم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا
 سم على حجب قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز الا فضل ما فوضه له الامام اه عرش (قوله اى
 فيها) انما عساه به ليشمل ما اذا كانت النية على او شملتها الذي صرح به بعداه ورشيدى (قوله او شملتها)
 اى كالامامة سم ورشيدى فان متعلقها صلاة عرش (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله حصولها
 عليها) اى حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) لتليل للتعلم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله
 لا بد منه) اى في الحصول وان لم ياتهم بتركاه رشيدى (قوله بها) اى البادة والجار متعلق بالمكلف
 و(قوله بكسر الخ) متعلق بالامتناع و(قوله بالامتناع) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اى غير المكلف

بالجواب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بها بكسر نفسه الامتناع وغيره لا يفوته مقامه فيه ولا يستحق التجبر شيئا من عمل حاكم

(قوله) فلو لم كل ما لا يصح الاستحجار له كان المراد لا يقبل الصحتو الا لا جارة الفاسدة تجب فيها الاجرة
 سم على حج اى مع انها بصحة الفساد لا يصح الاستحجار عليها ومع ذلك يجب فيها الاجرة اى عرش (قوله)
 وأن حمل عاملا ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب البيوت كالامر امامهم يحصلون من يصل بهم قدر معلوما
 في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحق المعلوم لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسدا لكونه ليس بحل الصلة
 اصلا لاخرى فيه لا يجبر وان حمل عاملا فخرق من يصل ان يطلب من صاحب البيت وغيره ان يذره شيئا
 مبيتا دام يصل فيستحقه عليه اى عرش (قوله) وألحقوا بلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل
 جامعية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسانو المساعدة بخلاف الاجارة قائم
 من باب المعاونة انها يقال عرش قوله من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب
 الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جسه له وليس ان يستتب غير الا باذن من منفيه وللأصل باقى
 المعلوم المشروط اى اعاره بالجرى وما من شرط له شي من مقابلة الامانة فاعلم ان الاستحجار المشروط
 له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفسه حقيقته على المستأجر اى حلى وهو غير نائب عنه فى الامانة
 حقيقته بل فى القيام على عمله فانما فيه صحت واستحق الجمل كاقروه شيخنا الحنفى اى (قوله بلك) اى
 العادة على تجب لها بقوله (قوله الامانة) وكلا مائة الخطابة اى عرش وباقى افانعه ما يخالفه ولعله
 اى ما يلقى هو الرابح (قوله ولو لم كل ما لا يصح الاستحجار له) كالتراوىح اى حنى (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبى ان
 يدخل فى معنى الاذان اذا استجر له ما جرت به العادة من الصلوة والسلام بعد الاذان فى غير المغرب لانهما واز
 لم يكونا من مسامشر عا صار منه بحسب العرف اى عرش وافر الرشى جارة القبر و يدخل فى الاجارة
 له الا ما تولى لاجارة فلهو حد ما لا لا كلفة فيها قاله الرافى ولا يخرج عن اشكال اى (قوله) مع نحو
 رعاية الوقت) عبارة المعنى والنهاية لاعلى رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلتين كليل بكل
 منها اى (قوله) ودخل فى تجب زيارة قبره الخ) صريح فى وجوب النيابة فيها ولا يبدى فيه تفتاز عن الحضور
 عند قبره صلى الله عليه وسلم لان ذلك القصد اى ريشدى (قوله) ولو لم كل ما لا يصح الاستحجار له) وانظر ما متلفه
 ولو اخره وذكروه بدله لهما لكان ظاهر (قوله) فتدخلها الاجارة) اى اذا عينا كان كتب له بركة
 (والجماعة) اى وان جهلا كافر فى الحجوف الجبرى عن عرش وخرج به الاستحجار للدعاء عند ذلك فانه
 صحيح حيث عين له ما يدعى فبان لم يمين له ذلك تصح الاجارة اما الجماعة على الدعاء فصحت مطلقا لصحتها على
 المجبول اى وعبارة النهاية بخلاف الجماعة عليه اى على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه
 وان جهل اى قال عرش قوله من وان جهل تقتضيه عدم اشتراط تعيين ما يدعى به اى وعبارة سم ليس
 كلامه اى الصراح افصح بحكم الجماعة على الزيارة وقد قال فى كتاب الزيارة ما نصه ذكر اصحابنا ان الاستحجار
 الزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجماعة على نفس الوقوف عند القبر المحرم لانه
 لا يقبل النيابة بخلاف ما على الدعاء عند قبره النيابة لا اثر للجهل اى لانه يتسامح فى اتواعه قال السبكي
 ونرى قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شئ فى جواز الاجارة والجماعة عليه انتهى اقول ولو له لا اثر للجهل
 فلو لم كل ما لا يصح الاستحجار له) كان المراد لا يقبل الصحتو الا لا جارة الفاسدة تجب فيها الاجرة (قوله)
 والحفر بلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامعية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب
 الارزاق والاحسانو المساعدة بخلاف الاجارة قائم من باب المعاونة انها يقال عرش قوله من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب
 القبر صلى الله عليه وسلم الخ) ليس فى كلامه افصح بحكم الجماعة على الزيارة وقد قال فى كتاب الزيارة ما نصه ذكر
 اصحابنا ان الاستحجار الزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجماعة على نفس الوقوف
 عند القبر المحرم لانه لا يقبل النيابة بخلاف ما على الدعاء عند قبره النيابة لا اثر للجهل اى لانه يتسامح
 فى اتواعه قال السبكي ونرى قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شئ فى جواز الاجارة والجماعة عليه اى (قوله)
 فلا يصح الاستحجار لها الخ) فى شرح من بخلاف الجماعة عليه اى على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول

ف لو لم كل ما لا يصح
 الاستحجار له لا اجرة لقاعه
 وان حمل عاملا والحفر
 بلك الامانة ولو لم كل ما لا
 يصل نفسه لمن اراد اقتدى
 به وان لم يثر الامامة وتوقف
 فضل الجماعة على نيابة قائدة
 تقتضيه به فلا يعود على
 المستحجر منها شي اى اما لا
 تجب له نية كالاذان فيصح
 الاستحجار عليها الاجرة
 مقابلة لغيره مع نحو رعاية
 الوقت ودخل فى تجب زيارة
 قبره صلى الله عليه وسلم
 لوقوفه عند مو مشاهدته
 فلا يصح الاستحجار لها كقوله
 الماوردى وغيره فزيارة
 قبر غيره اولى بخلاف الدعاء
 عند زيارة قبره المحرم لانه
 بما تدخله النيابة وبخلاف
 السلام عليه صلى الله عليه
 وسلم فتدخلها الاجارة
 والجماعة وقرأوا فى المسج
 ماله تعلق بذلك فرأجه

واختار أبو عبد الله الأصمحي جواز الاستسجار للربا زقوله من ابن سريته (الاستسجار) (١٥٦) يجوز الاستسجار في الربا لا حاشا

عن ميت أو معصوب كسر
ويذهبها صلاته كقبح
الطواف لوقوعها عن
الاستسجار (ورقة زكاة)
وكفارة وذبح وقرقة
أصحيحه على صوم من
ميت سائر ما قبل النيابة
وان توقف على النيابة فيها
من شاة المال (وصح)
الاجارة لكل ما لا يجب له
نية كأفهمه كلامه من ثم
فصله عما قبله المستقن من
المنطوق فصح لتسجيل
مباح كصيد (تجديت
ودفعه) عطف خاص على
ما هو إن تميز عليه لان مؤن
ذلك في تركه أصالة ثم في
مال موته ثم المياسير فلم
يقصد الاجير لعله حتى
يقع منه (وتعلم القرآن)
كله أو بعضه وإن تميز عليه
لتبصر الصحيح إن أحق
ما أخذتم عليه اجرا كتاب
الله وصرح به مع طبعه
نقد في تحريره فطر الاستسقاء
من العبادة واهتمامه به لشبهة
الختلاف فيه وكثرة
الاحاديث الدالة بظواهرها
على امتناعه كما ينتهجا مع
ما يمارضها ومع مسائل
عديدة تثقل تطبق بالتعليم
والعلمين في التلخيص مستقل
ولو قال سيدن صغير لمعلمه
لا تدعه يخرج لقضاء الحاجة
إلا مع وكيل ووكيل به
صغير أهرب منه فممنه لانه
مفطر ولا تصح لقضاء

الخ ظاهر عدم اشتراط التميز في الاجارة للعبادة كما لا يفتو هو مخالف لما راجع ذلك الجملة
قطر (قوله) واختار أبو عبد الله الأصمحي (الخ) حنيفه أمه ش قول المتن (الاجارة) بالنصب على الاستسقاء
او الجرع على البلية من العبادة فهو المختار (قوله) والعمره (ال) قوله واهتمامه في المتن (قوله) نحو الطواف
كالاجرام اه سم (قوله) لوقوعها (ال) الحج والعمره (قوله) وذبح بلا تميز على نية الاضاعة إلى اضحية
اه سم (قوله) فيما من شاة المال (ال) يتامل في الصوم عن الميت اه سم عبارة الرشيد هو قليل للتم
كاجارته مر ومنه ما معناه لا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك اه قول المتن (وصح لتجديت
(الخ) (قوله) ما يجب لبعض على جواز اخذ الاجارة على فرض الكفاية بما عمل الصداقة فيها اجرة على
الاصح اه معنى (قوله) من ثم (ال) من ان المراد هنا ما لا يجب له نية (قوله) (قوله) اي قوله ويصح اه
عش (قوله) كصيد ظاهره سواء قدر بالزمان كاستسجاره يوما للصدور بعمل العمل كذا الفزال مثلا اه
عش (قوله) في مال موته (ال) لعل صوابا لما تمناه اه رشيد عبارة السيد عمر لعل الاولى ما تمناه اي من يكون
الميت في حياته موجود في أصله فممنه هو فيمكن أن يرأى على صيغة اسم الفاعل من باب التثنية ان ثبت
استعماله اه وعبارة المتن بال من تلمه فممنه اه وهي سالة (قوله) ثم المياسير (قوله) كريت المال مع انه
مقدم على مياسير المسلمين عش وس (قوله) فممنه (ال) ولا يضر عرض تميزه عليه كالمضطر فانه
يتميز إطفاعه من تعزيره البذل اه ناهي بقول المتن (وتعلم القرآن) ولو استاجر على تعليم ما نسخ حكمه
قطر وتلاوه كذلك صح فيما يظهر اه ناهي بكون المراد الاستسجار على تعليم ماذ كر على وجه القرانية
وأفهم عدم صحة الاستسجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرآنية لا مطلقا إذ لا ينقص عن نحو الشعر
مر اه سم على حج اه عش (قوله) كما يعضه (عبارة) المتن قدس عن النص ان القرآن بالعرف لا يطلق
إلا على جميعه فكان ينبغي تكثيره فان بعضه كذلك اه (قوله) وصرح به (ال) يتعلم القرآن أي يصحة الاجارة له
(قوله) نظرا (ال) استسقاء (الخ) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها ما معنى الاستسقاء
اه سم ويمكن ان يقال اراد العبادة هنا مطلق العبادة لا المذكورة في المتن (قوله) ولو قال سيد (ال) الى المتن
في النهاية (ال) لانه لنية التراب إلى أو بصحة (الخ) (قوله) سيدن (الخ) خرج بهما لوقوله صغير لمعلمه مثلا ما ذكر
فلا ضمان عليه إذ تركه فضاغ أو سرق منه متاع لان الحر لا يدخل تحت اليد متاعه الذي اخذته في يدها لانه
لا في يد المعلم اه عش (قوله) ووكيل به صغير (ال) ان كان عاجزا عن حفظ مثل ذلك المبدى في العبادة فواضح ولا
فحل تامل إذ كثير من المراهقين امنع من بعض البالغين اه سيد عمر عبارة عش لعل المراد بالصغير هنا من
من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق النسبة لوقوعه سنه نحو خمس سنين وعمله ايضا
ما لم يقل سيده توكل به ولدها من عندك وخرج ما لم يقل بذلك فلا يجب عليه توكل من يخرج منه لحفظ
وإن جرت به العبادة اه (قوله) فممنه (ال) هذا ما قد يقول المعلم ما امره السيد به ولو بالاشارة فليراجع (قوله)
وكذا القضاء (الخ) اي وكذا يجوز الاستسجار لقضاء إن عين ما يقضى به عليه اه كذا (قوله) قراءة
القرآن عند القراء (الخ) عبارة المتن والروض مع شرحه (فرع) الاجارة للقراءة على الصغير مدونة معلومة أو قدرا
معلوما جائزة لا تتجاوز الحق حيث يقر القرآن ويكون الميت كالحاضر سواء اعقب القراءة
النيابة فيه وإن جعل اه (قوله) نحو الطواف (ال) كالاجرام (قوله) وذبح (وصح) (قوله) ما فيها من شاة المال (ال)
يتامل في الصوم عن الميت (قوله) ثم المياسير (ال) بيت المال (قوله) في المتن وتعلم القرآن) ولو استاجر على
تعليم ما نسخ حكمه قطر وتلاوه كذلك صح فيما يظهر شرح مر وكان المراد الاستسجار على تعليم ماذ كر
على وجه القرآنية وأفهم عدم صحة الاستسجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرآنية لا مطلقا إذ لا ينقص
عن نحو الشعر مر (قوله) نظرا (ال) استسقاء من العبادة قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم
ليس منها فما معنى الاستسقاء (قوله) وكذا القضاء (ال) اي مثل التدريس في الاستسقاء المذكور كما يحتم
في شرح الروض (قوله) عند القراء (الخ) عبارة شرح الروض سواء اى جواز الاجارة للقراءة على القبر

ولا لتدريس علم أو إعادته إلا ان عين المتعلم وما يعل به وكذا القضاء على الاجرة ويصح الاستسجار لقراءة القرآن عند القبر

أومع الدعاء بمثل ما حصل
من الاجر له أو بغيره عقبا
حين زمانا أو مكانا أولا
وتية الثواب لمن غير دعاء
لغيره خلا فليعلم وان اختار
السبكي ما قاله وكذا
أهدى قرائن أو ثوابه
خلا فليعلم أيضا وبصورة
المستاجر أي أو نحو ولده
فيما يظهر ومع ذكره في
القلب حالتها كما ذكره
بعضهم وذلك لأن موضعها
موضع بركة وتزويل رحمة
والدعاء بعد ما أقرب اجابة
واحتضار المستاجر في القلب
سبب لسهولة الرحمة له اذا
نزلت على قلب القاريء
والحق بها الاستحجار لحض
الذكر والدعاء عقبه وما
احتدق في الدعاء بعد ما من
جعل ثواب ذلك أو مثله
مقدما إلى حضرة تعالى
عليه وسلم أو زيادة في شرفه

بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له لا قصود منفعة القراءة إلى الميت في ذلك لأن الدعاء بلحظه وهو بعد ما
أقرب ما يجزى أكثر بركة ولا نه إذا جعل أجره الحاصل بقراءته للميت فهو دعاء يحصل الاجر له فيقطع به
قول الشافعي ان القراءة لا تصل إليه بحول على غير ذلك اجماع (قوله أومع الدعاء الخ) أي الميت والمستاجر اه
ثابت (قوله أومع الدعاء) عطف على عند التبرؤ كذا قوله بعد ما بصورة المستاجر أي أو عند غير القبر مع
الدعاء (قوله له) أي القاريء متعلق بمحصول (قوله أو بغيره) عطف على بمثل أي كالخبرة ورشيد وسم
(قوله أو بغيره) يعني أن يمين له ليصح الاستحجار وترفع الجاهة القهيم لأن يقال الدعاء هنا غير معقود
عليه وإنما المقصود عليه القراءة والدعاء تأييد لعل هذا الوجه نعم في قوله الحق بها الخ يعني تعيين الذكر
والدعاء لا نه المقصود عليه اه سيد عمر (قوله لنو) أي فلا يصح الاستحجار لقراءة القرآن مع نية الثواب
للميت مثلا عند غير القبر وبغير صورة المستاجر ومن غير دعاء له أو ذكره في القلب حالة القراءة (قوله
وان اختار السبكي الخ) واهتم شرح الروض ويسطر في ترجمته سياق عن السيد عمر ما يؤيد (قوله وكذا
أهدى قرائن الخ) (فروع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة تامة فقال له آخر بني ثواب حجك
بكذا اقال له بعتك فهل ذلك صحيح ينتقل ثواب ذلك اليه أو اذا قال شخص لاخر اقراني كل يوم ما تبسر من
القرآن أو اجعل ثوابي وجعل له على ذلك لا ملو ما قبل ثواب القراءة للمحصول له الجواب ان مسألة
الحج وسائر العبادات باطله عند الفقهاء اما مسألة القراءة فغايرة اذا شر ط الدعاء بعدها انتهى اه سم
(قوله خلا فليعلم ايضا) بومنها شرح الروض والمعنى كما مر انما (قوله ومع ذكره في القلب حالتها) أي
حالة القراءة فظاهر اه لا يكفي مجرد ذكر القراءة بصورة من ذكره فيقال قياس ما تقدم في القراءة عند
القبر خلا فليعلم ان كان قوله ومع ذكره الخ وجها مستقلا ليس من تنمة ما قبله فلا اشكال اه سم اقول قوله ومع
ذكره الخ في بعض نسخ الفارح الصحيحة بأوجه النهاية بالواو ثم قال وسيأتي في الوصايا ما يعلم منه ان
وجود استحضاره قلبه ولو كرهه بغيره كافون بجمعا اه وقال الرشيدى قوله ومع وسيأتي في الوصايا ما
يلعلم منه الخ خلاف ما افاده قوله قبل أو بصورة المستاجر ومع ذكره الخ اعتبار اجتهادها فالحاصل
صفة الاجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بصورة المستاجر
والقراءة مع ذكره في القلب وخروج بذلك القراءة لا مع احدهما الا بقوس سياق قيل الفصل ما ينبغي عدم
صفة الاجارة له وما ماق حاشية الشيخ من اعتداد الصفة في الاتي فلم ادر ما خذاه اه اقول وظاهر كلام سم
اعتداد الصفة ايضا وفي عرش قوله ومع ذكره في القلب يعني الاكتفاء بذكره في القلب في اول القراءة
وان غاب بعد حيث يوجب جد صار في باقي نية الوضوء مثلا حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وان لم
يوجد استحضار ما في قلبه اه (قوله كاذ كره بعضهم) عبارة النهاية كأفاده السبكي اه (قوله وذلك)
أي صفة الاستحجار لقراءة القرآن الخ (قوله لأن موضعها) أي القراءة هذا راجع للصورة الاولى والثالثة
(قوله وتزول) الخ عطف على بركة (قوله والدعاء) عطف على موضعها وكذا قوله احتضار الخ عطف
عليه لكن تراجع الراجع (قوله لحض الذكر) أي كالتبجيل سبعين القمرة المشهور بالثقة الصغرى
(قوله والدعاء عقبه) فظاهر اه شر ط لصفة الاستحجار لذكره ان لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر (قوله

أعقب القراءة بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له اه (قوله أومع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله
بعد ما بصورة المستاجر ش (قوله أو بغيره) عطف على بمثل والتبرؤ كالخبرة ع (قوله ومع ذكره في القلب
حالتها) أي القراءة فظاهر اه لا يكفي مجرد ذكر القراءة بصورة من ذكره فيقال قياس ما تقدم في القراءة
عند القبر خلا فليعلم ان كان قوله ومع ذكره الخ وجها مستقلا ليس من تنمة ما قبله فلا اشكال (فروع) في فتاوى
السيوطي مسألة شخص حج حجة تامة فقال له آخر بني ثواب حجك بكذا اقال له بعتك فهل ذلك صحيح ينتقل
ثواب ذلك اليه أو اذا قال شخص لاخر اقراني كل يوم ما تبسر من القرآن أو اجعل ثوابي وجعل له على ذلك
لا ملو ما قبل ثواب القراءة للمحصول له الجواب اما مسألة الحج وسائر العبادات فباطلة عند الفقهاء

بعد ما أقرأة القرآن (قوله جازي) يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سم على سح
 اه رشدي وفي عس (قائدة) وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختبات من قولهم اجعل اللهم ثوابها
 قرأت يادقشر فصل الله عليه وسلم ثم قول أو اجعل مثل ثواب ذلك وخصاف امثاله الى الروح فلان اوق
 محيته أو نحو ذلك هل يجوز ام يتبع ما فيه من اشعار تنظيم المدعول به بذلك حيث احتج به فخصاف باختلاف
 مادها بالرسول صلى الله عليه وسلم أو لفظ الظاهر الجواز لأن الداعي لم يقصد بذلك حظا لغيره عليه صلى الله
 عليه وسلم بل كلامه محمول على إظهار احتياج غيره لرحمة سبحانه وتعالى فاعتازه به للاحتياج المذكور
 ولاشارة إلى انه صلى الله عليه وسلم تقرب مكاتبة من الله تعالى الاجابة بالنسبة له حقيقة وغيره لبعده عنه عما
 اعطيه صلى الله عليه وسلم لا يستحق الاجابة بل قد لا تكون مطلوبة فحاسب تأكيد الدعاء هو تكرير رجاء
 الاجابة (قوله ينحسروا) متعلق بالامر والاولى يسأل نحو الوسيلة أو ينحسروا به يسأل (قوله) (قوله)
 في كل دعاء (الخ) متعلق بأذن (قوله) (الخ) متعلق بدعاء (قوله) وحذف مثل (الخ) يقال ما الداعي إلى ذلك
 وأما التقدير في مسئلة البيع فضروري فليتأمل فان الوارد في هل حسنت الظالم إلى ديوان المظلم مشعر بأنه لا
 منع من نقل الثواب عن العامل إلى غيره مشروعا ووقع لبعض العارفين إنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 له يا رسول الله ان جعلت لك ثواب لورادى أو نحو ذلك فقال له ^{عليه السلام} ايقن نفسك كذا وكذا انه سيد
 عمر (قوله وفي حديث انى) (الخ) غير مقدم لقوله اصل عظيم (قوله عمل الداعي بذلك) اى باجمل ثواب ذلك
 أو مثله زيادة (الخ) عمله شامل لقراءته أو دعائه بعد ما هو غيرهما (قوله في الاول (الخ) متفرع على قوله وكل من
 أتيب من الامة (قوله ثواب بلاغ (الخ) أى مثله أو دعاء على عشرة أمثاله باعتبار أقل مراتب المنفعة
 كما اشار إليه بقوله مع اعتبار زيادة (الخ) (قوله وفي الثانية هذا (الخ) لعل المشار إليه هنا وفيما يأتى الابلاغ فقط
 فان الظاهر ان سبب الابلاغ وحمل كل طبقة الابلاغ الطبقة التى قبلها فقط دون عملها ولعل قول الحنفى سم
 العلامة قوله وفي الثانية هذا يتأمل جدا انه مبنيان المشار إليه كل من الابلاغ والعمل كاهو المتبادر
 ويحتمل ان وجه التأمل ان المناسب ان يقول لامة امثال هذا اى باعتبار أقل مراتب المضاعفة الحاصلة
 للصالحى ثم له صلى الله عليه وسلم (قوله حصول ثوابها) اى مثل ثوابها كاتين من قوله السابق أو نحو حذف
 مثل (الخ) اه كدوى فيه تأمل (قوله لانه) اى حصول ثوابها (قوله والجنب لا ثواب له (الخ) اى حتى يقصد
 حصول مثله لبيت مثلا بالاستسجار (قوله لا تحصل) من التحصيل (قوله المذكور) هو ثواب القراءة (قوله)

وأما مسئلة القراءة اذ اشترط الدعاء بعد ما المال الذى يأخذه من باب الجمالة هو جملة على الدعاء
 لاعل القراءة فان ثواب القراءة للقارى ولا يمكن نقله للدعوه او بما يقال له مثل ثوابه فيصدق بذلك يحصل له
 ان استجاب الله الدعاء وكذا احكم القارى "بلا جافى في الدعاء" (مسئلة) فيمن يقرأ اخبات من القرآن باجرة
 هل يحصل له ذلك وهل ما يأخذه من الاجرة من باب التكسب والصدقة الجواز نعم يحصل له اخذ المال على القراءة
 والدعاء بعد ما وليس ذلك من باب الاجرة والصدقة بل من باب الجمالة فان القراءة لا يجوز الاستسجار عليها
 لان منفعتها لا تعود للاستسجار بل تعود في منفعتها ان ثواب القراءة للقارى لا للقرءوه وهو يجوز الجمالة عليها
 ان شرط الدعاء بعد ما الا فلا تكون الجمالة على الدعاء لاعل القراءة هذا مقتضى قواعد الفقهاء وقرره لنا
 اشياخنا وفي شرح المذهب انه لا يجوز الاستسجار بزيادة قرأتى ^{عليه السلام} ويجوز الجمالة ان كانت على
 الدعاء عند يارة قبه لان الدعاء تدخله اليها بقولنا يضر الجبل بنفس الدعاء ان كانت على مجرد الوقوف عنده
 ومشاهدته فلا لانه لا تدخله النيابة اه ومسئلة القراءة نظيره اه كلام السيوطى ولا يخفى ما فيه عما
 ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستسجار على القراءة أو اقتضاء من الجمالة على الزبارق الاستسجار للدعاء عند
 القبر المكرم (قوله جازي) بقدر غنىه عن اجمل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان (قوله بل حسن مندوب اليه
 (الخ) كذا شرح هر (قوله وفي الثانية هذا) يتأمل جدا

يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وقصد فعل العبادة مع غيره فن اطلق ائمة الخنب التامى يحمل كلامه على ائامته
 على التقيد لا غير وإثباته عليه لا تحصل غرض المناسج المذكور وفريد عدم الاعتداد بقراءته عدم نيب مجود التلاوة

لما كسر وقولهم لو نذرهما قتراننا (١٦٥) يجوز أن لا يفتقر إلى الشرط وهو المعصية أي ولو في الصورة لتدخل قراءة الناس

لا يقترب بها وبما في اليد
قراءة الجنب سواء نص
في حلفه على القراء أو نحوها
أوع الجنا بقرئنا التذران
نص فيه عليها مع الجنازة
ويظهر أن المستاجر لتعلم
القرآن مستحق وإن كان
جنايا أن الثواب منها غير
مقصود بالذات وإنما المقصود
التعلم وهو حاصل مع الجنازة
واقى بعضهم بأن ترك من
القراءة المستاجر عليها يات
لومقراءة ما تركه لا يرميه
استئناف ما عدوا بأن من
استجر قراءة تمل قبله
يلومه عند الشروع أن
ينوي أن ذلك مما استجر
هنا أي بل الشرط عدم
الصاف فإن قلت صرحوا
في التذرع بأنه لا بد أن ينوي
أنها عنه قلت هنا قرينة
صارقة لو قرضاها استجر
له ولا كذلك ممن لم ينو
استجرها لمطلق القراءة
وصحاه احتاج للنية فيما
يظهر أو لا لملتها كالقراءة

حضرت لم يمتحج لما ذكر
الفتن من (و) تصح الاجارة
من الزوج وغيره مرة أو
امتوا كوافرة أن امتنع على
الأوجه (لحذانه) وهي
الكبرى الآية في كلامه
من الحظن وهو من الإبط
إلى الكسح لأن الحاضنة
تضمه إليه (وارضاع) ولو
لبا (مما) ويجتهد المقود
عليه كلاهما لأنها
مقصودان (ولاحدهما

(قوله) ويظهر أن المستاجر لتعلم القرآن مستحق وإن كان جنبا) اعتمدهم وقضية عدم انقضاء الاجارة
ببروض الجنابة بل الظاهر صحة التقديم وجودها وقضية تقدم من انقضاء الاجارة بطر وحض من
استجرت لخدمة مسجدا أو لخدمته مع الحيض لم تستحق الاجر وهو الامتناع لفسخ الاجار قد يشكل على
مسئلة الجنب المذكورة لأن مقصود الخدمة حاصل مع الحيض إلا أن يفرق بأن الجنب يمكنه دفع الفدية للقراءة
بأن لا يقصد القرائة الحاضن لا يمكنه دفع المالك بالاختيار نعم إن كانت الخدمة بدون مكس ككنس
أمكن بدونه فلا يعد عدم الانقضاء بطر والحيض (قلت هنا قرينة صارقة) أن كانت كونه عند القبر قد
يرد ما نذر القراءة عنده (فرع) قل أن يسيه التهاوب الرمي اتي بأن الاجر لقراءة القرآن لو قرأه أية
وعقب كل أية بضمير ما لم يستحق شيئا أو انكره ذلك قال أن صح حل على الوشرط التزالي أي أو قامت
عليه قرينة (فرع آخر) اتي شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه بجهنم التركي
ايضا (فرع آخر) الوجه جواز قطع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك (قوله) أن امتنع
على الأوجه) اعتمدهم (قوله من الحظن) بكسر الحاء (قوله في المتن) وارضاع) وشمل كلام المصنف ما لو

والحاجة

قط) لأن الحضاة نوع خدمة ولأية الارضاع السابقة قول الباب

وهي وحفظ الحضر والقائه

لغدي وعصره له لثوقه

عليها ومن ثم كانت هي

المعقود عليها والابن تابع

اذا الاجارة حذو منعت المتابع

وانما الايمان يتبع الضرورة

وانما صحت له مع فقهاء سبعة

فيه لمزيد الحاجة اليه

ويجب في ذلك تعيين مدة

الزواج وعلاوة يتيه لانه

اسقطه او بيت المرحمة

لانما لم يات من امتعت من

ملازمة ما بين او سافر

تخيروا لاجرة لها من حين

الفسخ والصبي يرى ما هو

وصفه على ما في الحواوي

لاختلاف شره باختلاف

نحو سلب تكلف المرحمة

الابن وترك ما يحضره كوطه

حليل يضروا بالانحياز وعدم

استمراء الطفل لينا لمة

فيه عيب يتخير به المستاجر

رلسقه ان فيه ما في اجارة

ذمة استحققت الاجرة او عين

فلا (والاصح انه) اي

الشان (لا يستتبع أحدهما)

اي الارضاع والحضانة

الكبرى (الاخر)

لاستقلالهما مع جواز استقلال

كل منهما بالاجارة (والحضانة)

الكبرى (حفظ صبي) اي

حسنه الصادق بالاثني

والحق (وقمده بفسل

راسه ويده ياتي به دمه)

بفتح الدال (وكله ويطه

في المهد ونحوه يترك ليام

ونحوها) لاختصاص اسم

والحاجة داعية الى ذلك اه (قوله ويدخل) الى قوله فان استمتع في المني الا قوله وانما الى موجب (قوله فيه) اي الارضاع (قوله ثم قد علم) اي الارضاع على الحضانة الصغرى (قوله كانت هي) اي الحضانة الصغرى (قوله وانما تمتعت) اي الارضاع اه ع (قوله مع فقهاء) اي عدم ذكرها لا سيق هر من اتموا استاجر ما للارضاع وفي الحضانة الصغرى يصح لكن لا يذ كر التحفة قوله هر ولو استاجر ما للارضاع الجوزع مماثل ما عبر به الفارح هر فكشبه طه سم فانصه قوله وانما تمتعت مع فقهاء الخ ظاهر مع في الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان في الحضانة جاز قوله الكبرى عبارة الزركشي فان استاجر الرضاع وفي الحضانة فالاصح الصحة ثم قالو خص الامام الخلاف بين الحضانة الصغرى واما في الحضانة الكبرى فلا خلاف في جواز موافقه لكن في الكفاية عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه ع (قوله وظهر صريح المني موافق لما في النهاية من عدم صحة الاجارة مع في الحضانة الصغرى (قوله ويجب في ذلك) اي في الاستبجار للارضاع (قوله يتيه) اي الصبي (قوله ولا جرة لها من حين الفسخ) ظاهر هو ان لم تعلم به سم وعش اي وان ارضعت رشدي (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحواوي) عبارة التيها بقوله المني كاف في الحواوي اه (قوله باختلاف خمسة) اسقط النهاية والمضي لفظه التصريح وقال الرشدي قوله هر باختلاف ستة فقد يؤخذ من المراءيو صفه ذكر ستة ظير ارجع اه (قوله وتكلف المرحمة اكل وشرب كل ما يكثر اللان) قاله الرافعي وقال ابن الرضة الذي قاله الماوردي اي الصغرى والروايان هي الصغرى المتكثرة منها من اكل ما يحضر لينا اه وهذا ظهر معنى واسق (قوله يكثر اللان) يعني ان المراد الكثرة الى حد الكفاية لا غير ظير ارجع اه رشدي (قوله كوطه تحليل يضروا) الاقرب اليها تصير ناشرة بذلك فلا تستحق تعقوان ذن الزوج لحاق ذلك بقياس على ما لو اذن لحاق السر لحاجتها وحدا فاية الاذن لحاق ذلك سقوط الاجم عنها قطوان الزوج يحرم طه الوطون خاف المتصل فيه من الاضرار بالولد المولود الى قتله فيجوز له نكاح الامه فيكون قتل بعض اهل الصغر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذر اه ع (قوله وعدم استمراء الخ) مبتدأ خبره عيب اي عدم كون اللان مرثاة اي يعود المابقة عيب اه كرى عبارة المني اذا لم يقبل الرضيع ثديا في اقتصاص الاجارة فوجبان في تطبيق القاضي ويبنى عدم الانصاف وثبت الحياوي في الحواوي والبحران الطفل اذا لم يشرب لينا لمة في اللان فهو عيب يثبت للمستاجر الفسخ اه (قوله ولو سقه) اي قوله اما المني في المني (قوله اما المني الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحو ما هو اشتان لفلسه وعل ثوبه ويبنى ان يكون حكمه حكم المني اه سيد عمر عبارة ع (قوله ويبنى ان مثل المني في كونه على الاب اجرة القاية لفظها المتعلق باصلاح الولد كقطع سر محدون ما يتعلق باصلاح الام ما جرت به العادة من نحو ملازمة قبل الولادة وعمل بدنها ونيهاها فاعليها كسرهما ما يحتاج اليه للرضع اه (قوله قيل على الاب قيل الخ) يوجب المعنى بينهما ما انصه واما بالضم في الروضة كاصليها انه على الاب فان جرى

كانت الرضة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في التبيان شرح هر (قوله وانما تمتعت مع فقهاء) ظاهره مع في الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان في الحضانة تماز قوله الكبرى وعبارة الزركشي فان استاجر الرضاع وفي الحضانة فالاصح الصحة ثم قالو خص الامام الخلاف بين الحضانة الصغرى واما في الحضانة الكبرى فلا خلاف في جواز موافقه لكن في الكفاية عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه وعبارة مترج هر ولو استاجر ما للارضاع وفي الحضانة الصغرى لم يصح اه (قوله ولا جرة لها من حين الفسخ) ظاهر هو ان لم تعلم به سم وعش اي وان ارضعت رشدي (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحواوي) عبارة التيها بقوله المني كاف في الحواوي اه (قوله باختلاف خمسة) اسقط النهاية والمضي لفظه التصريح وقال الرشدي قوله هر باختلاف ستة فقد يؤخذ من المراءيو صفه ذكر ستة ظير ارجع اه (قوله وتكلف المرحمة اكل وشرب كل ما يكثر اللان) قاله الرافعي وقال ابن الرضة الذي قاله الماوردي اي الصغرى والروايان هي الصغرى المتكثرة منها من اكل ما يحضر لينا اه وهذا ظهر معنى واسق (قوله يكثر اللان) يعني ان المراد الكثرة الى حد الكفاية لا غير ظير ارجع اه رشدي (قوله كوطه تحليل يضروا) الاقرب اليها تصير ناشرة بذلك فلا تستحق تعقوان ذن الزوج لحاق ذلك بقياس على ما لو اذن لحاق السر لحاجتها وحدا فاية الاذن لحاق ذلك سقوط الاجم عنها قطوان الزوج يحرم طه الوطون خاف المتصل فيه من الاضرار بالولد المولود الى قتله فيجوز له نكاح الامه فيكون قتل بعض اهل الصغر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذر اه ع (قوله وعدم استمراء الخ) مبتدأ خبره عيب اي عدم كون اللان مرثاة اي يعود المابقة عيب اه كرى عبارة المني اذا لم يقبل الرضيع ثديا في اقتصاص الاجارة فوجبان في تطبيق القاضي ويبنى عدم الانصاف وثبت الحياوي في الحواوي والبحران الطفل اذا لم يشرب لينا لمة في اللان فهو عيب يثبت للمستاجر الفسخ اه (قوله ولو سقه) اي قوله اما المني في المني (قوله اما المني الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحو ما هو اشتان لفلسه وعل ثوبه ويبنى ان يكون حكمه حكم المني اه سيد عمر عبارة ع (قوله ويبنى ان مثل المني في كونه على الاب اجرة القاية لفظها المتعلق باصلاح الولد كقطع سر محدون ما يتعلق باصلاح الام ما جرت به العادة من نحو ملازمة قبل الولادة وعمل بدنها ونيهاها فاعليها كسرهما ما يحتاج اليه للرضع اه (قوله قيل على الاب قيل الخ) يوجب المعنى بينهما ما انصه واما بالضم في الروضة كاصليها انه على الاب فان جرى

إذا العادة في ذلك لا تنطبق
(ولو استأجر لها) أي
الحضنة الكبرى الارض
(ق) قاطع اللبن قاطع
انقاص العتق في الارض
فيستقطعه من الاجرة
(دون الحضنة) لما مر أن
كلاهما مقصود مقود
عليه (والاصح أنه لا يجب
جبر غيطو كحل) بوضع
وطع (على وراق) وهو
التاسع (وغيطو كحل)
وصباغ ومقح اقتصارا
على مدلول القسط مع أن
وضع الاجارة أنه لا يستحق
جاءين قلت صحح الرافعي
في الشرح الكبير (الرجوع
فيه الى السادة) ادلا
منايله لغة ولا نرها
خيه غالب استداركات
المن على أصله من الترح
وحيث قد يقال ماحكة
الاسناد اليه وهذا الموضع
لا غير وقد يجب أنه هنا
لم يرجع له أحد الموضعين
المتناهيين فارسلها بخلاف
البقية ثم رأيت لشارح
ماه يتخلف ذلك وليس
كما قال (فان اضطربت)
العادة (وجب البيان) نيا
للعرض (والا) بين في
العقد من عليه ذلك) تنطبق
الاجارة انه اعلم (لما فيها
من الضرر المؤدى الى
التنازع لا الى غاية وأهم

عرف القبط لانه قريه من اهل
يقال اطلاق عدم الانضباط على تامل قد ينطبق
يقال عدم انضباطها لا يوجب اتماع الاب بدليل ما يأتي في الرواية اه (قوله اي الحضنة الكبرى) الى
التعريف (قوله) فيسقط قسمة) بان تعتبر نسبة الجرم قسمة الارض لمجموع اجرة في الارض وانما الحضنة
ويؤخذ مثل هذه القصة من المسمى عثم اى بجبري قول المتن (ح) ارجع بكسر الحاء اسم اللداد
وكالذ كورات فبذ كرت في التنازع ومروا الكمال اربعة الحياطين نحو ما سئو ويؤخذ ان النهاية ومرم
الجر ايجو وصار وما التنازع اه (قوله وهو التاسع) اما يايح الورق فيقال له كاغذي اه معنى (قوله
مع أن وضع الاجارة ارجع) وأمر البن على خلاف القياس الضرورة بان يؤمن معنى قول المتن (صحح الرافعي ارجع)
اعتمدته الروض وشيخ الاسلام والنهاية والمعنى قول المتن (الرجوع فيه) الى المد كوراه معنى (قول المتن
الى العادة) اي العرف اه روض (قوله من الشرح) اي الشرح الكبير للرافعي (قوله) وقد يجب بان
خاتم يرجع ارجع خلافتها بقرشي الروض والبيعة (قوله) فان اضطربت ووجه العادة) اي اوله يمكن عرف كما
نهم بالاول معنى وشرح الروض قول المتن (وجب البيان) وحيث شرط على الاجير فلا بد من التقدير في غير
المرم واخوه ان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر وشرط عليه فلا
يجب عليه ذلك شرحه مرقوله وحيث شرطه غير مطلقا كانت عليه بالعرف اه سم قال الرشدي قوله م
واخوه اتماع ما يستهلك كالكل بخلاف الارثو القلم كذا ظهر فارجع ارجع (قوله) وانهم) الى قوله لو قطع
في المعنى والنهاية (قوله) اما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الوجه اه معنى زاد النهاية وفي
ذكر المصنف كلام الشرح اشارة بترجيح ما فيه وهو المستعمل اذا وجبنا الخط والصنع على المؤجر اى
حيث جرت به العادة او شرط عليه فلا وجه لمالك المستاجر لما يقتصر فيه كالتوب لان المؤجر اتمعه على
إذا العادة في ذلك لا تنطبق) قد يقال عدم انضباطها لا يوجب اتماع الاب بدليل ما يأتي في الرواية (قوله) في المتن
والاصح أنه لا يجب جبر غيطو ارجع) قال في شرح الروض وكالات كورات فبذ كرت في التنازع ومروا الكمال
وارق الحياطين نحو ما ه زاد مرق في شرحه ومرم الجراحي وصار وما التنازع اه (فرج)
في شرح البيه لتيسر الاسلام ما نصه قال السبكي وإذا وجبنا الخط والصنع على المؤجر هل نقول أن
المستاجر يملك حتى يصرف فيه كالتوب وان المؤجر اتمعه على ملك نفسه او كيف الحال وقرب منه
الكلام على ما له الارض المستجرة للروع والذي يظهر فيه انه باق على ملكه ما لم يبيع به المستاجر لنفسه
وفي اللبن والكمال كذلك وما الخطير الصنع فالضرورة تنحج الى تقدير هل الملك والمحقا بما تقدم
الحطب الذي يورده الحيازل لا شك انه يتفق على ملكه اه ما في شرح البيه ونتجه ان المبر كالحيط
والصنع وان المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الاتنازع بعدم حصول العمل وما لا يتوقف عليه
الاتنازع بعدم كالحيط والصنع فانه لا يتنعق بالوب بعدم خياطه بدون الخط ولا بعدم صيته باعتبار كونه
مصنوعا بدون الصنع بملكه المستاجر وما لا يتوقف عليه ذلك كاه الارض فانه يمدش بها يمكن زرعها وان
انفصل ما شرت منه عنها كالكل فانه يمدش منه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وان انفصل عنها
بمد ذلك وكالحطب فانه يمدش في التور باهر اهر الحذر يستغنى عن مادم لا تملك ان الحبر من القسم الاول
لانه يمد الكتنا لا يبيع ما مكتوب بدون الحبر وان اللين من القسم الثاني لانه لا يمدش حصوله في المدة يحصل
التعدي ثم يستغنى عنه حتى لو انفصل كان التعدي محال فليتأمل (قوله) في المتن قلت صحح الرافعي في الشرح ارجع)
وحيث شرطه على الاخير فلا بد من التقدير في نحو المرم واخوه ان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو
اقتضى العرف كونه على المستاجر او شرطه فلا يجب ذلك شرحه مرقوله (قوله) في المتن الرجوع فيه الى
العادة) عرفت في الروض بالعرف (قوله) في المتن فان اضطربت ووجه البيان ارجع) قال في الروض فان توجه اى
ذكره بان لم يحقق العرف بشرطه بلا تقدير بطل اى العقد اه (قوله) وانهم كلام الامام وهو الوجه

وعطفيه احتدل ما قاله
 وخرج بالنية القفل فلا
 يجب تسليمه فضلا عن
 مفتاحه لأنه منقول وليس
 بتابع (وعمرتها) الشاملة
 لثمر طينين مطبوخا إعادة
 وعام قلمه هو وغيره كما
 هو ظاهر ولا نظر لكون
 القفاز بهر دال الزينة لأنها
 غرض مقصود ومن ثم
 امتنع (على المؤجر) قلمه
 ابتداء ودواما وان احتاجت
 لآلات جديدة (فان يادد)
 أي قبل معنى مدة لهاجرة
 كما هو ظاهر (وأصلها) أو
 سلم المفتاح فذلك (والا)
 يادد (فالمكترى) قفرا
 (على المؤجر الخيار) ان
 تقصص المنفعة من الفسخ
 والبقاء لتضرر من ثم
 زال برؤاه فاذا وكف
 السقف تغير حالة وكف
 قطع مالم يتولد منه قص
 ويحث أبو زرعة سقوطه
 بالبلاط بدل الرعام لان
 التفاوت بينهما ليس فيه
 كبير وقع اه وفي احلته
 ما فيه قالذي يتجه اهبا ان
 تناولتا اجرة ما وقع تغير
 ولا فلا وانه لو شرط
 ابقاء الرعام فسحق بعلق
 الشرط هذان في حادث اما
 مقارنة علمه للمكترى فلا
 خيار وان علم انهم وظيفة
 المكري لتصوره باقدا

تسلم المفتاح الا بتسلم الرعام وليس المراد بكون ما ذكره واجبا على المكري أنه ياتم بتركها وان بهر عليه
 بل أنه أن تركه ثبت للمكترى الخيار اه اختصارا وفي المتن نحو ما عطف بذلك ان قول القاضى فان أبى الخ
 معناه فان أبى المؤجر من التسليم ابتداء والتجديد بعد التسليم غير الخ (قوله) قال القاضي الخ احصيه المتن
 وكذا التباين قال الرشيدى قوله مر وقول القاضي بانفساخها في عدة الخ ظاهر الخ لعل صورة المسئلة
 انه غير متفق بالدار في ذلك المدة كما هو ظاهر فليراجع واعلم المرجع اليه الفارح مر بعد ان كان تبع ان
 حج في التطهير في كلام القاضي اه زاد عرش ووجهه اى الانفساخ اه باستناع المؤجر من تسليم
 المفتاح فاجتبر من المنفعة المقعود عليها كتف بعض الميع تحميد البايع وذلك يقتضى ثبوت الخيار
 للمكترى لطريق الصفقة طيور فيم على حج ما يصرح بذلك حيث قال ما نصه قوله قال القاضي وينسخ
 في مدة الخ ما قاله القاضي ظاهر شرح مروى يؤيدوه واهه ما ساقا في غصب نحو الدابة من ثبوت الخيار
 والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينسخ في التطهير في كلام القاضي وتخصيص صحت
 محالة الجمل المذكورة فنظر اه (قوله) فلا يجب تسليمه الخ وان اعيدوا لادبته بنمختيار وروى معنى
 (قوله) قلمه هو اى المؤجر او غير مولو المكترى وخصاه لما قلناه لا يسقط خياره حيث لم يبعده المكري
 و(قوله) به اى قطع الرعام (قوله) لاها) اى الزينة اه عرش قول المتن (على المؤجر) لنظر على المؤجر
 وقع في نسخ المحل والنفى والتباين يقتضيه قوله وعارضا لاننا يمكن ما في الخفة اه بصرى اقول صلب
 الخفة الاتصال الشاملة الخ بمنعوت وكون قوله ان احتاجت الخ غايقة للمتن عليه احسن من عليهم الا
 انه كان المناسب ان يؤخر عن قوله قلمه ابتداء ودواما (قوله) وان احتاجت الخ غايقة للمتن اه رشيدى
 (قوله) ان قصصت المنفعة الى قوله وبحث في المتن (قوله) بين الفسخ الخ متعلق بالخيار (قوله) زال
 اى الخيار (قوله) برؤاه اى التصرف (قوله) فاذا وكف الخ اى زال العطر اه عرش عبارة المتن
 فاذا وكف اليه اى طهر سقفه في المطر ترك التحسين ثبت له الخيار في تلك الحالة فاذا انقطع زال الخيار الا
 اذا حصل بسببه قصص اه (قوله) مالم يتولد منه قصص يؤيد ما ساقا في مسئلة الدابة ان لم يكن كان الحلال
 في السقف لم يلزم به قبل انه يستحق ارش القصص لما عرش وفسح الاجارة ام لا اه عرش (قوله) قصص
 اى نحو المنفعة فيما يظهر لاف العين حيث لا تقصص المنفعة سيدمر والمراد بالمنفعة ما يشمل الزينة اخذا
 عامر في الرعام (قوله) ويحث أبو زرعة سقوطه اى الخيار والمتعدد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة
 به مقصورة وقد قامت اه عرش عبارة الرشيدى الظاهر ان الشارح مر لا يرضى بهذا اخذا من
 طلاله فيما عرش قلمه وبقرينة التعليل المار مع استعاذه لقائه بمخالفة الشرع بعدم تسليمه ليراجع
 اه (قوله) وانه لو شرط الخ عطف على قوله نهبا ان الخ (قوله) هذا في حادث) اى قول المتن ولا
 فالمكترى الخيار في خلل حدث بعد المقد (قوله) اما مقارنة اى خلل مقارنة المقد (قوله) وان علم اه
 اى الاصلاح (قوله) وعلم ما ذكر اى عدم الانه في ترك العارة اى ومثله ترك تسليم المفتاح ابتداء او
 دواما عبارة المتن (تنبه) محل عدم وجوب العارة في الطلق اما الوقف فيجب على الناظر عارضة
 حيث كان يهرب مع كاهوضه في كتاب الوقف في معناه المتصرف بالايجاب قول المحجور عليه بحيث
 لو لم يفسخ المتاجر الاجارة وتضرر المحجور عليه اه (قوله) وفي الطلق عطف على نفسه والطلاق

(قوله) قال قاضى وتصح في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح مروى يؤيدوه واهه ما ساقا في غصب
 نحو الدابة من ثبوت الخيار والافتساح في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم يقسم في التطهير في كلام
 القاضي وتخصيص صحت محالة الجمل المذكورة فنظر (قوله) ان قصصت المنفعة الخ) كذا المتن شرح مر (قوله)
 بين الفسخ الخ معمول قول المتن قوله من ثم زال اى الخيار وقوله برؤاه اى التصرف (قوله) مالم
 يتولد منه قصص) ولا لافطفا (فرح) هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه فنظر وقد يتجه الصحة ان امكن الاتساع
 بها بلا باب كان امكن التسليم من الجدار وعلى الصحة فهل ثبت الخيار للجامل كان راما قبل ثم سد بابها ثم

عن غير حوى الوقت تعجب
 المارة لكن لا من حيث
 الاجارة ويلزم المؤجر ايضا
 انزع العين من خصبا ودفع
 نحو حرق ونهب منها ان
 اراد دوا الم اجارة والا
 تحجر المستاجر ولو قدر
 عليه المستاجر من غير
 خطر لزمه كالوديع ويؤخذ
 منه انه لو قصر ضمن وان لا
 يكلف النزع من الناصب
 المتوقف على خصومة
 بل لا يجوز كالوديع
 لانهما لا يخاصمان وان
 سمعت الدعوى عليهما
 لكون العين في دهما كما
 يأتي أوائل النماوى
 عليهما (وكس التلج) اى
 كنسه (عن السطم) الذى
 لا يتنفع به الساكن كالجلون
 (على المؤجر) بالمعنى
 السابق (وتظيف مرحلة
 الدار) وسطحها الذى
 يتنفع به ساكنها كاجننه
 ابن الرقة (عن تلج) وان
 كثر (وكناعة) حصلا فى
 دوام المدة وهى ما يسطع
 من نحو قشرو طاموم مثلها
 رمد الحمام وغيره (طلى
 المكترى) بمعنى انه لا يلزم
 به المكري لثوقف كال
 انتفاعه لاصله على التلج
 ولان الكناسة من فله
 والتراب الحاصل بالريح
 لا يلزم واحدا منهما فله
 وبعد انقضاء المدة يعبر
 المكترى على قتل الكناسة

بكم فسكون الحلال والمراد به المملوك اه عش (قوله وفى الوقت) يحصى على عن غيره (قوله) لكن
 لا من حيث الاجارة اى بل من حيث عارية المصلحة لقوله للمكترى عليه اه عش (قوله) ويلزم المؤجر اخ
 حيث يقدر على تسليما ابتداء ودواما اه نهاية عبارة المتنى ولا يلزم المؤجر ان يدفع عن العين الموقرة
 الحريق والتبوير غيرهما ولا يملكه تسليما يوردا لاجرة ان يقدر الاستيفاء وان سقطت الدار على متاع
 المستاجر لم يلزم المؤجر ضمانه ولا اجرة تخطيه كاقى به التز الى ولو غصبت العين للمؤجر فقد رتب المالك على
 انتزاعها له كما يحق فى الروضة هنا ولكن اعترض بان ما عهدها بخلاف ما قاله آخر الباب من انه لا يلزمه ان
 يدفع عنها الحريق والتبوير غيرهما كالمسرح واجب بان ما هناك فبما بعد التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه
 لا يكلفه ما هنا بخلافه فله ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة وهذا هو المقتضى وان قال بعض
 المتأخرين الاوجه عدم الزوم فى الحالتين اهو يعنى بالبيع شيخ الاسلام فى شرح الروضة البهية وروايتها
 إطلاق الفلاح حوى التبايع (قوله) ولو قدر اخ اى اذا كان بعد التسليم مراه سم (قوله) عليه اى على دفع نحو
 الحريق اه وشيدى (قوله) تخين اى العين يقيمها وقت النصب ويكون العيول حتى لو زالت يد الغاصب
 عنها ورجمت للمالك استرددها المستاجر منه اه عش (قوله) وان لا يكلف النزع اخ اى لا يملك له الخصومة
 لانه غير مالى ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين اما بالنسبة للنفقة فله الخاصة مراه سم (قوله) المترقب
 اخ) نعم النزع عبارة التبايع ان سهل عليه كالوديع كما هو مصرح به فى كلامهم اه قال عش فله ان سهل
 الخ تامل هذا مع قوله او لا فان قدر عليه المستاجر من غير خطر لزمه اليهم لان قال ان عدم الزوم اذا غرم
 القيمة للعيل لقوله الزوم قبل غرما فلا تنافى اه اقول الذى يفيد صريح الشارح ان لزوم النزع انما هو اذا
 سلم من الخطر ولم يرتقب على الرفع الى القاضى وعدمه فيما اذا وجد أحدهما قول المتن (وكس التلج عن
 السطم اخ) اى فى دوام الاجارة لانه كجارة الدار وان تركه حدث به عيب ثبت للمكترى الخيار اه معنى
 (قوله) كالجلون اى القديداى كالوكان السطح لارمق فله اه عش (قوله) اى كنسه اى قوله وحقق النهاية
 والمتنى الا قوله بل الى طوبى (قوله) بالمعنى السابق اى انه يتعين دفع الخيار عش وكردى عبارة الرشد
 اى ان اراد دوا الم الاجارة اه وما هنا ادخل المتن (عرة الدار) وهى بقية بين الابنية ليس فيها بناء
 ويتبع مستاجر دار السكنى من طرح التراب الى ما دق اصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الان اعتيد
 ربطها فيها فانه لا يتبع متى وروض مع عرش حقول المتن (وكناعة) يضم الكاف (قوله) بمعنى انه اخ اى لا
 معنى انه يلزم المكترى فله اه شرح منجى اى ما يأتى من التفضيل (قوله) لثوقف كال انتفاعه اخ) تعليل
 للثوقف (قوله) على التلج) كذا فى اصله فكان المراد على كس التلج وعارة النهاية على رفع التلج اه سيده
 (قوله) لا يلزم واحد منهما فله لاق المدة ولا بعد ما ظاهره وان يقدر الانتفاع بها لا يفضل فيمن
 المكري والمكترى متشكك من اذاته ولو اخضا هل التراب من الكناسة او عابث به بالراح فالاقرب
 تصديق المكترى لان الاصل بامتناعه اه عش (قوله) يعبر المكترى على قتل الكناسة اى والرماد

استأجر ما اعتمدا على الروية السابقة الوجه الثبوت فراجع للمسئلة (قوله) ويلزم المؤجر ايضا اخ اى
 قبل التسليم لوجوب التسليم عليهم (قوله) انتزع العين من خصبا اخ) كذا فى الروض أوائل الباب الثاني
 وفيه قدر المالك على الانتزع قال فى شرحه كما يحتمل اى يوم الانتزع فى الروضة هنا وعرض بان ما عه
 يخالف ما يأتى آخر الباب من انه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والتبوير غيرهما واجب بان ما هناك فبما بعد
 التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه لا يكلفه ما هنا بخلافه فله ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة
 هذا هو الوجه عدم الزوم وهو ما فله الامام عن الأكثرين ومقابلة عن بعض المحققين اه (قوله) ولو قدر
 عليه المستاجر اى اذا كان بعد التسليم مراه سم (قوله) وان لا يكلف النزع اخ اى لا يملك له الخصومة لانه
 غير مالى ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين اما بالنسبة للنفقة فله الخاصة مراه سم (قوله) المتوقف) نعم
 للنزع عش (قوله) كاجننه ابن الرقة) اعتمد مراه سم (قوله) يعبر المكترى على قتل الكناسة) ي وترمد

بخلافه وان العرف بها
 رفسها ولا فاولا ملاحظا
 ويلزم المؤجر تقيتها عند
 العقد بان يسلمها فارغب
 ولا تخيير المستاجر وعنه ان
 لم يعلم به اخذها امر ومحمل
 الفرق بخلافه هو اتحاد
 المساحة هنا لا ضم (ولان
 اجرد بالقر كوب عتار
 ذمة (فعل المؤجر) عند
 الاطلاق (الكاف) بكسر
 اوله وضحه وهو للعمار
 كالسرج القرمس وكالكتب
 البعير وفسره فهو واحد
 بالبرذعة وله مشترك في
 الطلب انه جلق في بلادنا
 على ما يوضع فوق البرذعة
 ويهد عليه بالحرام اه
 والمراد هنا ما تحت البرذعة
 (ورذعة) بفتح واوهم ثمال
 مسجدة او مهمة وهي
 المجلس الذي تحت الرحل
 كذا في الصحاح في موضع
 كالشارق وقال في جلس
 المجلس البعير وهو كساء
 رقيق يكون تحت الرذعة
 وهي الآن ليست واحدا
 من هذين بل جلس غليظ
 محشو ليس بمشيء اخر
 غالبا (وحوام) وهو ما يند
 به الاكاف (وتقر) بثنية
 وقامه فتشحو هو ما يميل
 تحت ذنب الدابة (وروة)
 بضم اوله وتخفيف الراء
 حقة تجمل في انق البعير
 (وخظام) بكسر اوله خيط
 يشق البرذعة يند بطرف
 المقود بكسر الميم لتوقف

اخذها امر وخروجها بالكساسة التلج اه هم عبارة عن المقوى الاسق اجبر على نقل الكساسة دون التلج ولو كان
 التراب او الراماد او التلج الخفيف موجودا عند العقد الذي يظهر ان ازالته على المؤجر اذ يحصل التسليم
 التام فكل واحد من هذه الامور غير في الاتهام من وظيفة المستاجر في احد وجهين يظهر ترجيحهما لان الرفعة
 اه (قوله واطيه) اي المكترى قبل اقتضاء المدة اه ع (قوله بالمعنى السابق) اي يجب قول المتن على
 المكترى (قوله تقيتها بالو ع) اي بوضع الحام ووض وعق (قوله وحش) بفتح الحام ضمها اي
 السند اس امش حروض (قوله ولا يجر) اي المكترى (قوله وارقة) اي بالو عرقا الحش في ان المكترى
 لا يجر على تقيتها بعد المدة (قوله بأنها) اي ما في بالو عرقا الحش (قوله فيها) اي الكساسة (قوله
 فارغب) اي علو وجه يتاق معه الاتضاع فلا يضر اشتغالها بما لا يمنع المقصود منها فلو سلمها له مشغولين
 بما لا يمنع المقصود ثم اتضع بها المستاجر فصار لا يمكن الاتضاع بها الا قريبا لا يجب التفرغ على المؤجر
 لان منع الاتضاع انما حصل بما كان موجودا قبل ولو اعتضاق في الاتضام منه فلا يقرب في ذلك الرجوع
 الى القرائن فاذا كان الاجار منه مشغول مثلا صدق المستاجر والاصح للمؤجر ولو تمدد الحش هل يلامه
 تخريج الجميع ام تخريج ما يتضح به قتل الظاهر الثاني واطيه فلو كان ما زاد قدوش راجع على الساكن
 واولا دة لا قرب بها ان كان ما لا يذالك فلا خيار له ولا يثبت له الخيار ولو انسح التراب للمؤجر واريد
 غسله على المستاجر او المؤجر الا قرب ان ياتي في مقام الحش فلا يجب على المستاجر غسله لاجل فراغ المدة
 ولا يبعد ما لا يضر في حادثة الاستعمال اه ع (قوله ولا تخيير المستاجر) ولو علم به امتلاهما
 ويقارن ما من عدم خياره باليب المقارن بان استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تخريجه بخلاف تقيتها
 الكساسة ونحوها تتمكن من الاتضاع مع وجودها اه نهاية (قوله وبمحمل الفرق) مرافعا عن النهاية
 اعتماد (قوله بخلافه) يتأمل اه سم (قوله عينا) الى قول المتن وظرف المحمول في النهاية (قوله عند
 الاطلاق) سابقا عن ردة قبيل وعلى المكترى عمل (قوله وهو للعمار كالسراج) تفسيره باعتبار اللغة
 وسياق تفسيره بالمعنى المراد منها اه وشيى عبارة ع ح التبادر من هذه العبارة ان الاكاف يخص بالعمار
 كان السراج يخص بالفرس والكتب يخص بالبعير ولا يهمن من هذه بان حقيقة قوله وفسره فهو واحد
 الخ بيان لما جعله من قال هو للعمار الخ لو اذ كان كذلك لا يظهر معنى قوله وله مشترك اه وعبارة القرم
 الاكاف بكسر الميم في قولها يقال البرذعة ولما فرقها ولما تمها وتفسير اه الاخير ان يناسبان جميع الشياطين
 ينتمون البرذعة اه (قوله ما تحت البرذعة) وهو المسى الان بالمرقة لاهى لمطها عليه اه قول المتن
 (ورذعة) عبارة عن شرعى الروض والبهجة وهي ما يحشى ويدلر كوب عليه لكن فسرهما الجوهري بالمجلس
 الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله كالشارق) اسم كتاب اه ع (قوله وقال) اي الصحاح (قوله في جلس)
 اي في فماده اه ع (قوله وهي) اي الرذعة (قوله بل جلس غليظ) هذا موافق لما مر عن شرعى
 الروض والبهجة انفا (قوله بثنية وقام) عبارة القرم بفتح المثنة والقام سمي به لمجاوزه فقر الدابة
 باسكان القاء وهو فرجها اه قول المتن (وخظام) بوجه ايضا لم احتج اليه اه ع (قوله وبه يندفع
 بحث الزركشى الخ) عمل تامل لان مراد الزركشى انما اضطرب العرف بمحمل البيان وهذا واضح
 لاخبار عليه ولا مناف لكلامهم كما يظهر بالتامل لان اثبات اطراد العرف في عموم الامكنة مشكل
 اخذها امر واخرجها بالكساسة التلج (قوله ولا يجر على تقيتها بعد المدة الخ) اعتمده مر (قوله ويلزم
 المؤجر تقيتها عند العقد الخ) في شرح الروض قال اي ابن الرفعة ولو كان التراب او الراماد او التلج الخفيف
 موجودا عند العقد الذي يظهر ان ازالته على المؤجر اذ يحصل التسليم التام اه (قوله وبمحمل الفرق)
 اعتمده مر (قوله بخلافه) يتأمل (قوله عند الاطلاق) ياتي عن ردة (قوله في العدم و رذعة) قال في شرح
 الروض وهو ما يحشى ويدلر كوب عليه لكن فسرهما الجوهري بالمجلس الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله
 وبه يندفع بحث الزركشى الخ) يتأمل وكان وجه الاسقاط ان كلامهم دل على تحقق اطراد العرف

اتسكن اللازم لعلها مع اطراد العرف به كاقالوه به يندفع بحث الزركشى ان عمل ذلك ان اطراد العرف به والاوجب . ف .

ويقرض ثوباً مائلاً استمراره على ما مر من الأزمنة فحضر بلا شك سيد عمر يوم (قوله أما إذا شرط الخ) جارة المتيقن فيه إنما يجب هذه الأمور عند إطلاق القصد في جارة المتيقن أو النعمة التي كُوب وإن شرط ما ذكر على المؤجر أو المستأجر أو شرط عدم ذلك كما جرى لك عندنا باعتبار ما لا حرام ولا كاف ولا غيرهما
انبع الشرط اه وفي الاستي ما يقتضيه سم قول المتن (وعلى المكتري حمل الخ) شامل للمين والمنة
سم ورشيد وشرح الروض وتقدم أن المؤجر لا يلزمه حمل الحمل وغطاؤه إلا بشرطه في القصد قول
المتن (ومطلة) بكسر الميم (قوله أي ما يظن بالخ) كان المراد به الأعداء التي يحمل على الحمل لتصرهم في
المسح بانها خارجة عن معنى الحمل ولما قربتهم من هذه المطلة والنفاد في هذا يكون النظام ما وضع عليها
من ثياب ونحوه فلتأمل وليحرر اه سيد عمر (قوله بكسر الواو) أي عودين قول المتن (وتوابعها) ومن
ذلك الآلة التي تساق به الهابة اه عش (قوله أو أحد الحاصلين إلى الآخر) هو ما على البعير أو الأرض
متقى وشرح الروض (قوله وهل الماوردي عن اتفاقهم الخ) واحده المتيقن وشرح المنهج والروض
والبيعة أن الحمل الأول كالنقل على المكتري (قوله على الجبال) ضيف اه عش (قوله وهو متجه) أي من
حيث المتى أو لا القصد إذ على المكتري اه عش (قوله على المستأجر) نصت فليس (قوله فظهر ما مر) أي
قبل الفصل (قوله بخلاف ما نصوا الخ) أي الأصحاب (قوله فهل يعمل به) أي بالعرف جارة التباية عمل
به فيما يظهر بتداعي أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كالقضاء كلامهم (قوله وقضية
كلامهم مبتدأ وخبره الرفع (قوله مطلقاً) أي فصر على خلافاً ولا (قوله لا لزومه) أي قول المتن ورفع
الحرف في النهاية كذا في المتن إلا قوله يجب إلى المتن (قوله لا دليل عليه) أي المؤجر (قوله وحفظ الهابة

(ووطام) وهو ما يقرش في
المحصل ليجلس عليه
(وطاء) بكسر أولها
(وتواصها) كجبل يشد
بالمحصل على المير أو أحد
أصحابه إلى الآخر لأن
ذلك يراد لكامل الاتصاف
فله يستحق بالأجارة وقيل
المأوردى عن أقاتهم إن
الجبل الأول على الجبال لأنه
من آلة التمكن وهو متجه
لأنه كالخوام وفاق الثاني
بأن الثاني لاصلاح ملك
المكترى (والاصح في
السر) للقرن المستأجر
عند الاطلاق (اتباع
العرف) قطعا للزراع هذا
إن اردت بعمل العقد والا
وجب البيان فغير مأمور
ولو اطر الدرف بخلاف
ما صوابه فهل يعمل به
فغير ثابت على أن الاصطلاح
للخاص هل يرفع
الاصطلاح العام وقضية
كلامهم في مواضع الرفع
وفي أخرى عدمه والذي
فيه هنا الأول لأن العرف
منع اختلافه باختلاف
المحال كثيرا هو المستقل
بالحكم فوجب إبطاله به
مطلقا وبه يفرق بينه وبين
ما سرق في المساقاة ويأتي في
لاحدا (و ظرف المحمول
للمتجر في أجارة النعمة)

لالتزامه النقل (وعلى المكثرة شجارة العين) اذ ليس عليه الاتسليم الدابة مع نحو اكلها وحفظ الدابة

مبتدا وغيره على صاحبها قول الحق (وعلى النحر في اجارة النية) ومتمايق مصرنا من قولها وصلى
 للعل المعاني بكلماته اشتمل ذلك على صيغة صحيحة من فيها السمي والاجارة المثل اء عى قول
 المن (واما غار الكباغ) فقصه فبا فعل مع الراك فادى ذلك الى تقدير ان تقضى منه قبل يضمن
 اولايه نظرو الاقرب الضمان اه عى (قوله والعرف اء) عطف على الحاجة عبارة للمنى وتراعى العادة
 في كنية الاشارة اه (قوله فيفتح البير لى امر او ضعيف) بمرض او هرم او من مفرط نحو حواولا
 يازم اناة البير لى كمال الماوردى فان كان على البير ما يتعقبه لركوبه تعلق بركوبه والاشيك
 الجال بين اصابعه لى طيا ويركب اه معنى وكذا فى البيرى عن سلطان (قوله وان كان غويا) ظاهره
 انه لا غير للكرى وفرض بين هذا وما مضى فى المريض من انه لا يزم حمله مريضا باه يسير يتساع عنه
 عادة اه عى (قوله لا تحواكل) اى كالشرب والناقة (قوله ولا يزمه) اى المكترى (قوله ولا قصر اء)
 عطف على مبالغة (قوله) وليس له التطويل ولو كان عادته ذلك اه معنى (قوله من فعل نفسه) ظاهره
 وان عاقف الوسط المعتدل من غالب الناس ويغنى ان يقال ان لم يعلم المكرى بمخالفة الاجارة ثبت له
 الخيار اه عى (قوله بل العقبة) اى المعتاد فى النزول عبارة الروض مع شرحه والقرى على القوى
 النزول ان اجدى العقاب الصعبة لا لاراحة الدابة فلا يزم فيها ان لم يعتد ولا غيرهما وان اعتد لاعلى
 الضعيف المراد قوى المتعصب لا بالنظر فى القول ولعمد فلا يتعرفه ما ذكر بل يعتمد الشرط (قوله)
 ان كان ذكر اء خرج به المرأة فلا يزمها ذلك وان قدرت على المشى لايها من عدم السرها اه عى
 عبارة للمنى ويجب النزول على المرأة والمرضى والشيخ العاجز قال المصنف ويغنى ان يلعن بهم من له
 وجاهة ظاهر قوشرة يخل اء اه (قوله ويجب الايصال اء) عبارة بالنهاية وعليه ايصاله الى اول البلد
 المكبرى اليان من حرانها ان لم يكن سور ووالا فى السور دون مسكنه قال الماوردى لان كان البلد صغيرا
 تتقارب اقطاره فيوصله الى منزله ولو استاجر حبل حطب الى داره او اطلق يزمه اطلاله السقف وهل
 يزمه اء اه الدار والباب حتى او تعدد الاجارة لقولنا ان اصحابها لم يوافقوا ذهب مستاجر الدابة والى الطريق
 آمن اى فى الواقع حدث خوف فرجع ما ضمن أو مكث هناك ينظر الامن لم يتعصب عليه مدته وله حيث حكم
 الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقدة فرجع فيه اى الخوف لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن اى
 المؤجر الامن فرجها ان اصحابهم تضمنت اى المستاجر اه وفى الروض وشرحه مثله قال الرشيدى قوله
 مرولو ذهب مستاجر الدابة اء هذه عبارة العباب بالحرف وعبارة الا انورولو كان الطريق آمنا والاجارة
 للذهاب والاياب ذهب بمحدث الخوف لم يرجع الى ان يتحل ولا يحسب من المكث فان رجع وسلبت
 الدابة من ذلك الخوف ولكنها اصابته اء اخرى ضمن لان من صار متعبدا لم يتوقف الضمان عليه على ان
 يكون من تلك الجهة انتهت (قوله الى اول البلد) هذا اذا كانت الاحارة للركوب فقط اه رشيدى (قوله)
 لا الى مسكنه) هل الامر كذلك وان اطراد العرف بارادة مسكن المكترى اه سيد عى عبارة عى وشاظر
 ان عى ذلك عند الاطلاق ما لى فعلى الايصال الى منزله فيجب عليه لانه من حمله ما استجر له لم يضمن ان
 مثل النص ما لى العادة ما يصال المكترى الى منزله اه اى كاذب من انقول المتن (ورفع الحمل) اى على ظهر
 الدابة (وحله) اى عن ظهره اه معنى (قوله وشا احدا الحملين) الى قوله وظاهر عبارة فى التايق للمنى
 (قوله وشا احدا) (قوله واهر دليل اء) ما عطفان على رفع الحمل (قوله وحفظ متاع فى المنزل)
 ويجب الايصال الى اول البلد المكبرى اليان عبارة الروض الى العمران قال فى شرحه ان لم يكن سور ولا
 اوصه الى السور وقوله لا الى مسكنه قال فى شرح الروض قال الماوردى لان كان البلد صغيرا تتقارب
 اقطاره فيوصله الى المنزل اء حرج مر (وحفظ متاع فى المنزل) اوضح فى الروض بمحمل هذا فى التزام الحمل فقال
 وعليه فى التزام الحمل اء وهو لا يتاى كلام الشارع لانه لما استاجر منه دابة فى الدمة للحمل فقد ازمه الحمل
 فليتامل وانظر متاع الراكب (فى المنزل) عبارة الروض فى المنازل والتعديد بالمنزل والتنازل يخرج حال

الدابة (ينضه او نائبه
 (لتبدا و) عليه ايضا
 (اء اء الراكب فى ركوبه
 ونزوله بحسب الحاجة)
 والعرف فى كنية الاشارة
 فيفتح البير لى امر او
 وضعيف حالة الركوب
 وان كان قريبا عند العقدة
 ويقرب نحو الحمار من
 مرتفع ليس بركوبه يوزنه
 لا لا يتاى فعله طيا كطير
 وصلا فرض لا نحو اكل
 ويتنظر فراغه ولا يزمه
 مبالغة تخفيف ولا قصر
 ولا جمع وليس له التطويل
 على قدر الحاجة اى بالنسبة
 للوسط المعتدل من فعل
 نفسه فيما يظهر فان طول
 طول للمكبرى المسخ قاله
 الماوردى وله التزم طيا
 وقت العادة دون غيره
 لان التايم يقل ولا يزمه
 النزول عنها للاراحة بل
 للعقبة ان كان ذكر اقويا
 ليس له وجاهة ظاهره
 بحيث يغل المشى بمروده
 عادة ويجب الايصال الى
 اول البلد المكبرى اليان
 الى مسكنه (و) طيا ايضا
 (رفع الحمل) بكرة الحماوى
 المحمول او ما مفتوحا فيه
 نحو حمل البطن والشر من
 كل متصل (وحله) وشد
 الحمل وحله) وشد أحد
 الحملين الى الآخر وهما
 بالارض وأجرة دليل وغيره وساقى قائم وحفظ متاع فى المنزل

أفصح في الروض بعمل هذا التزام الحمل قال وعليه في التزام الحمل الخ وهو لا ينافي كلام الفارح لا ما إذا
استاجر متداية في الدمة للحمل قد اذله الحمل فليعامل واضر متاع الرأكب اه سم (قوله في المذلل) عبارة
الروض في المذلل والتعبد بالمتزول المذلل يخرج حال السير فراجع سم على حج قول علم حكمه من قوله
وأجرة دليل وخير اذ اه عش اقول وكذلك من قوله في المذلل بالاول (قوله) كذا نحو (الخ) عبارة
الغنى والروايات في الاستحجار للاستحارة كالفرو عجارة الروض مع شرحه واه الحمول والة
الاستحاف عجارة الدمة لا العين على المؤجر اه قول المتن (في عجارة العين) لركوب او حمل اه معنى (قوله)
منها) عبارة الغنى من الاتصاف بالاداء اه (قوله المراد) اى التحكىن (بالنخلة) وليس المراد ان يقضها
بالنخلة لئلا يخالف بعض المبيع قد ذكر الرافى هناك انه يشترط في قبض الدابة سوتها او فودها زاد
الزوى ولا يكفي ركوبها اه معنى زاد التاثير تستقر الاجرة في الصحيحين والقاسدة بالنخلة في المقار
وبالوضع بين يدي المستاجر وامتناعه من القبض الى اتصاف المدة اه (قوله) وظاهر عبارة مجرد التحكىن
كاف الخ ان اردت يمكن يتحقق معه القبض الشرعى كفى قبض المبيع فسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه
ذلك بان يمكنه لا على وجه يهد به قبضا كمن وجد مجرد الاذن في قبضها ولم يضمنه بين يديه وهذا هو الموافق
لنطقه ومفهوم قول المصنف الاى متى قبض المكترى الدابة او اسكنها حتى مضت مدة الاجارة استقرت
الاجرة وان لم يضع الخ عبارة شرحه ولو لاستقر الاجرة بمجرد التحكىن حيث مضت مدة الاجارة وكانت
المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضع يد عليها كاتصافه بتعليم
المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالتبضع السابق في البيع وهو ظاهر اه سم وما
قله عن شرح هر ليس في نسخنا منه لاهما ولا فباي في لكن ما ذكره عنه اتفاقا فيدفعه اه وكذا قد
يشير قول الفارح الاى لما قرره وفيه فباي الخ الى ان مراده بالتحكىن هنا الاحتمال الاول اى يمكن
يتحقق معه القبض الشرعى فلا تخالف (قوله) لا ينافيه اى قوله وان لم يضع الخ (قوله) لذلك اى استقرار
الاجرة بما ذكره (قوله) فخرهم) متعلق بالتعليق (قوله) لتلف الخ) مقول القول (قوله) قرووه
متعلق بقوله لا ينافيه (قوله) فيه اى المبيع (قوله) فيما ياتى اى في شرحه متى قبض المكترى الدابة
او الفارح (قوله) الى المتن فالتاثير لغنى (قوله) اى للمستاجر في اجارة العين (قوله) فله اى
القبض اه عش (قوله) المستاجر) نعم الحمل (قوله) اى لوصول الى ذلك الحمل (قوله) سلسها ولا
يردها منه الاذن المالك اه معنى (قوله) لا يركبها اى وان لم يلق به المشى (قوله) الا ان كانت جوحا
اى يسر سوتها من غير ركوب غير كما حيث لا اجرة عليه اه عش (قوله) لن ياتى اى في شرح يجوز
ان يذهب في الاصح (قوله) فان شهد اى من رأت (قوله) استحبها اى حيث يذهب اه معنى (قوله) بالنسبة

السير فراجع (قوله) في المتن وليس عليه في اجارة العين الا التعلية الخ عبارة شرح الروض لانها اذا وردت
على العين فليس عليها التسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من رذعة ونحوها اه (قوله) وظاهر عبارة
ان مجرد التحكىن كاف الخ ان اردت يمكن يتحقق معه القبض الشرعى كفى قبض المبيع فاستقرار الاجرة
فيما ذكر مسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه القبض كذلك بان يمكنه لا على وجه يهد به قبضا في البيع بان وجد
مجرد الاذن في قبضه لم يضمنه بين يديه وهذا هو الموافق لنطقه ومفهوم قول المصنف الاى متى قبض
المكترى الدابة او الدابة او اسكنها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم يضع كذا والاولى اكرى دابة
لركوب الى موضع وقبضا ومضت مدة امكان السير اليه اه وراى الفارح هناك ان قبضها امتناعه منه
سدر منها عليه وسياق مع ما يتلوه (قوله) وظاهر عارته ان مجرد التحكىن كاف الى قوله لا ينافيه تعليم
الخ عبارة شرحه ولو لاستقر الاجرة بمجرد التحكىن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت
او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضع يد عليها كاتصافه بتعليم المذكور بل لا بد من
قبض المكترى للعين كالتبضع السابق في البيع وهو ظاهر اه (قوله) فله اى اجارها من المؤجر الخ

بما تسله عن الاجارة في الذمة (قوله فله) اي المستاجر (قوله ولا يجوز) اي المؤجر (قوله)
 ويقدم (الخ) اي المستاجر فيما لو ائس المؤجر ائسنى قول المتن (والطعام المحمول) يؤول محل التاجر متاعا
 ليعمل في طريقه فياج بعضه في فروع ابن القطن يعمل على العرف ويجهن ان يقال حوم مثل الزاد ام
 والوجه الاول انه معنى (قوله اذا لم يترض الخ) بان شرط طهيها مع منقونها بقول المتن (يدل الخ)
 طاهر ولو ان لم يتج الى بان كان قريان مقصده ولو قيل بان لا يدل الا اذا كان يحتاج اليه قبل وصول مقصده
 لم يكن يبعد او كذا يقال فيما لو اكل بعضه ام عش (قوله حلا بمعنى الخ) عبارة المتني كاستر المحمولات
 اذا باعها او تلفت ام (قوله بمعنى القط) اي لفظ عقد الاجارة (قوله تناوله) الضمير يرجع الى اللفظ
 قاله الكردى ويظهر ان الضمير راجع للطعام المحمول (قوله حل كذا الخ) فاعل للتناول (قوله وانما
 قدموه الخ) يدل على مقابل الاظهر (قوله حل كذا) اي بما اكل لا يصدق عليه حل بل الى الحل المعين ام
 عش (قوله انما قدموه) اي معنى القط ام كرى (قوله انه لا يدل الخ) بان العادى (قوله لعدم الخ)
 متعلق بقوله انما قدموه الخ (قوله ولو لم يبعده الخ) عبارة المتني على الخلاف اذا كان يبعد الطعام في تناول
 المستقبل بغير المنزل الذي هو فيه ولا يدل قطعا ام (قوله بصره فيه) اي عمل الفراغ اي بان لم يبعده
 فيما يبعده اصلا او يبعده ويأخذ مقدر الا بتناج به (قوله واذا قلنا لا يدل الخ) اي ان يترضا في العقد
 لعدم ابداء عبارة التبايى ولو شرط مقدر اظم كل منة فالظاهر كانه السبكي انه ليس المؤجر مطالبه بتقص
 قدر اكله اتباعا للشرط ويحتمل ان ذلك العرف لا نعلم يصرح بعمل الجميع في جميع الطريق قالوه
 الذي اليه يميل ام قال عش قوله فالظاهر كانه السبكي الخ معتمد ام (قوله الذى بعث الخ) مبتدا
 وخبره انه لذلك الوجه جواب الاستفهام (قوله وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك) اعتدته التبايى كبرى
 انما (قوله انه لا الاول) اي ان المقدر كثير من ان المؤجر مطالبة المستاجر بالنقص (قوله وخرج) الى
 الفصل في التبايى للمتن الا قوله على نزاع فيه (قوله ما حل لي وصل) اي قطب كنه او يبعثه قبل الوصول ام
 عش (قوله ما تائق الخ) اي كنه او يبعثه امسنى (قوله فيديل قطعا) فلا يدل في المسائل المذكورة لم يقط
 من الاجرة شئ لا تعلمو جدم المكرى مانع ام عش (قوله وفرض الكلام الخ) عطف على قوله الخ
 (فصل في بيان غاية المدة الخ) (قوله في بيان غاية المدة) اسقط المتني لفظة الغاية ولفظ التقريب ولمه
 هو الاول (قوله الخ) (نت للمدقود (قوله قريبا) راجع لغاية (قوله وما يتبع ذلك) اي كيان من
 يستوفي المنفعة وجوازا ابدال المستوف ومستوفى يحون مستوفى من معين وغير ذلك قول المتن (مدة) اي
 معلومة ام معنى قول المتن (تتق فيها العين الخ) فواجبه مدة لا تتق اليها غالبا قبل تطل في الزائد فقط
 سم على صحيح اقول القياس نعم وتخرق الصفقة فمما راجع في الباب صرح بذلك وعبار تخاف زاده الجائز
 طلت في الزائد فقط استتبع عليه فخر اخلف ذلك وقبت على حالها الى تمام المدة المقررة في العقد فالى
 يظهر صحة الاحارة في الجميع لان المطلق في الزيادة انما كان لظن تين خطؤه ام عش (قوله ولا يمتد)
 اي المدة التي تتق فيها العين غالبا (قوله اذا توقف فيه) اي لم يات في القرآن والحديث الصحيح تقديره ام
 كرى (قوله فيه) اي في قدر تلك المدة عبارة المتني والرجوع في المدة التي تتق فيها غالبا الى اهل الحيرة
 ام (قوله في القرن الخ) اي والدار امسنى (قوله اوستة) اي على ما يطق بكل منها نهاية ومعنى وكان
 الاول للشارح ان يذكره ليعرفه لانه لا يوقر لم الخ (قوله ان ذكر ذلك المقدر) اي قوله فيؤجر القن
 عشر سنين الخ (قوله وانما ذكروه الخ) عطف على ان ذكر ذلك الخ (قوله من حائط) اي بعد بلوغه
 فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة الخ (قوله في المتن مدة تتق فيها العين) قواجر مدة لا تتق

على العادة انه لا يدل لعدم
 اطراده او لم يبعده فيما يبد
 على الفراغ يسره فيما يبد
 قطعا واختار السبكي انه
 لا يصرح بالابدال الا ان
 شرط قدر اكله لا يكفيه
 واذا قلنا لا يدل فلم ياكل
 منه شيئا فهل المؤجر
 مطالبه بتقص قدر اكله
 الذي بعث السبكي فيما
 اذا لم يقدموه حل ما يحتاج
 ان له ذلك لانه العرف فيما
 اذا قدره انه ليس له ذلك
 اتباعا للشرط مع مالم الى انه
 كالاول واعتمد الاذرى
 وخرج بقوله ليؤكل ما حل
 لي وصل فيديل قطعا وقوله
 اذا اكل ما تائق بركة
 او غير ما يديل قطعا على
 نزاع فيه وبقرضه الكلام
 في الما كول المشروب فيديل
 قطعا لانه العرف
 (فصل في بيان غاية
 المدة التي تقدر بها المنفعة
 قريبا وكون بد الاجير
 بد اما فهو يتبع ذلك يصح
 عقد الاجارة على العين
 (مدة تتق فيها) تلك (العين)
 بصفاتها المقصودة كاهو
 ظاهر (غالبا) ليؤتق باستيفاء
 العقود عليه ولا يتقدر
 بمدة اذا توقف فيه بل
 رجح فيه لامل الحيرة
 ورجع عن العين ثلاثين سنة
 لانه اعتبار سنين والثوب

ستين او ستوا الارض ما جئتوا اكثر كذا قاله الجوهري فله على ما يطق بكا بعل به ان ذكر ذلك لا يقدر التمثيل للتقصي واما ذكره
 من المدة لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يزعم عليه في القرن مثلا اذا بلغ تسعين سنة مثلا يجوز ان يتبين سنه حسبو ليس كذلك
 اذا العين لا تتق هنا غالبا سنة فضلا عن اذاعا بها

واما المراد حساب مامضى من الولاة فمودة الاجرة فان لم يجر الاجرة فلا يلزم له الاطعام هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين والاقباس ما ياتي انه لا يعطى من الزكاة حيث لا يستل ان (١٧٢) العمر الغالب قدمه في انا كذلك لان ما يطلب فيه بقا العين قد مضى فان قلت لم

اعتبروا العمر الغالب ثم لا خافنا لان الكلام ثم في مطلق التام ومما في بقا مخصوص وهو ما شئت اليه بقول بصفاتها المقصودة وقال الشيخ ابو حامد يجوز في الف سنون سنة اى متى متها هو وكذا الا في خبر الترمذي اعمار ائمتنا ما بين الستين الى السبعين اى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كفي في مائة وعشرين وفي الدية عشرين والدار ما فوق عشرين والارض خمسها فكثر وجوز في العامل كالقفال بلوغها فيها الف او اعترض بامر في البيع انه لا يجوز التأجيل بها ليد بقا الدنيا بها ويجرى ذلك في الوقف لكن ان وقع على وقت الحاجة والمصلحة لئلا الوقف بان توقفت عماره على تلك المدة العلوية لا للوقوف عليهم كما يثبت في كتاب حافل سميه الاتحاف ببيان حكم اجارة الاوقاف واصطلاح الحكماء على انه لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسانهم وان رد بانه لا معنى له على انه ينزل عن مجتهد سافى منهم واما استرخا ذلك لفساد الزمان بطله

السنين (قوله) واما المراد حساب مامضى (الخ) محل نظر بل الذي يظهر اخذنا من كلامهم في الزكاة ان المراد على العمر الغالب العبد الذي عمر عشرين لا ما مضى من استجاره عشرين سنين الذي عمره اربعون لا يستاجر اكثر من عشرين فاذا بلغ السنين لم يستاجر الا سنة فلما لم يسجد عمرو وموسى والبحيرى عن الطبري والحلي مشهور سذكر الشارح عن الشيخ ابى حامد ما يوافق المراد المذكور عفاة الدين مع قول الشارح بل يرجع فيه (الخ) (قوله) ثم هذا اى المراد المذكور (قوله) قياس (الخ) مبتدأ خبر مفعوله هنا كذلك انه كرى (قوله) انه لا يعطى (الخ) بيان لما ياتي (قوله) حيث اى بعد العمر الغالب انه كرى (قوله) انه هنا كذلك اى ان العبد لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما يصح كون المراد هذا سابق كلامه ولا حجة لكن لا يتجه تعليله قوله لان ما يطلب (الخ) كما هو ظاهر (قوله) ثم اى في الزكاة (لانه) اى في الاجارة (قوله) ومما في بقا مخصوص (الخ) فبيان الغالب بقا الفتن الى خمسين بصفاتها المقصودة فلا يمت ما ذكره فارقا (قوله) وكذا الا (الخ) اى قوله وفي الدية (الخ) المعطوف على فتن (الخ) (قوله) فيه اى اعمار الفتن (قوله) بلوغها فيها اى بلوغ المدة في اجارة الارض (قوله) ويجرى بذلك اى ما في المتن من صحة الاجارة مودة البقاء غالبا انه كرى عبارة المتى (تنبيه) قضية اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين الوقف والطلاق وهو المشهور (قوله) لكن ان وقع على وقت الحاجة (الخ) (فرع) وقع السؤال عما لو استجار دار او قورة وهي من مائة سنة طويلة هل ترضى اجرتها باعتبار حالتها الان او باعتبار حالتها بعد العمارة فيه نظر والاقرب انه يفرض بناء على الصفة التي يؤول امرها اليها بالعمارة عادة ثم يستاجر به لما يعطى من دون اجرة مثله والوقف على الاشهر والسنين بحيث يقضى من آخر كل قسط ما يخصه واما اعترافك بالصفة لان الفرض من اجارها كذلك ان تبني بالاجرة للمعجل ولو اعترضت اجرة مثلاً بطلت الحاجة التي هي عليها الان كان احضار الوقف لانها لا تأخر فيها كذلك باجرة قليلة جدا اى عشرين وفيه وقفة ظاهرة فان فيها رجوعه لتوبة بين حالتي خراب عمارته فخره احد قولنا لاسباب احدا هو بغا قيمة اجرة فليراجع (قوله) واصطلاح الحكماء (الخ) مبتدأ (قوله) استحسان (الخ) خبر (قوله) استحسان منهم (الخ) ويعتني اطلاق الشيخين اى الى الرحمة تعالى ويحمل قول القائل بالبلغ في ذلك كالادعى على ما اذا غلب على الظن اندرس اسم الوقف وتملك العين بسبب طول مدتها انها يقال عشرين قولة لهم ويعتني اطلاق الشيخين (الخ) اى من الصحاح اقتضت المصلحة ذلك (قوله) وان رد اى ذلك الاصطلاح وكذا الصائرا الاربعة الالية (قوله) واما شراط ذلك اى الوقف على وقت الحاجة والمصلحة لئلا الوقف (قوله) وايضا في الموضعين عائد الى قوله لفساد الزمان (الخ) وتعليل لانتراط (قوله) فشرطها اى اجارة الوقف (قوله) وتقدم المدة (الخ) (الخ) او احوالية انه كرى (قوله) فيها اى اجارة الوقف مديدة بعيدة (قوله) وسياق انه يقيم الى المتن المعنى وكذا في النهاية انه انما عصب مسئلي الاطعام ومنور المتق بما مضى في كل منها نظر ظاهر والوجه فيها صحة الاجارة اى سواء كان اطعام تملك او ارقا ياتي (قوله) لا يطل في الوارد بخلاف ما لو آخر مديدة لا يلغ فيها بالسنوات وان احتمل طولها بالاحتمال لان الاصل بقا الصا اى معنى (قوله) لا يؤجر

السنين الى السبعين اى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كفي في مائة وعشرين وفي الدية عشرين والدار ما فوق عشرين والارض خمسها فكثر وجوز في العامل كالقفال بلوغها فيها الف او اعترض بامر في البيع انه لا يجوز التأجيل بها ليد بقا الدنيا بها ويجرى ذلك في الوقف لكن ان وقع على وقت الحاجة والمصلحة لئلا الوقف بان توقفت عماره على تلك المدة العلوية لا للوقوف عليهم كما يثبت في كتاب حافل سميه الاتحاف ببيان حكم اجارة الاوقاف واصطلاح الحكماء على انه لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسانهم وان رد بانه لا معنى له على انه ينزل عن مجتهد سافى منهم واما استرخا ذلك لفساد الزمان بطله

الاستيلاء على الوقف عند طول المدد ايضا فشرطها في غير ناطر مستحق وحده ان يكون باجرة المثل وتقوم الدية المروون المستقبلة البعده صعبا ايضا فبان منع الانتقال للعلل الثاني ضراع الاجرة عليهم غالبا إذ يقضى وسياق انه يقيم شرط الواقف ان لا يؤجر الا سنة مثلا وان الولي لا يؤجر مولى له اياه الا مدة لا يبلغ فيها بالسنة الا يطل في الوارد بخلاف ما لو آخر مديدة لا يلغ فيها بالسنوات وان احتمل طولها بالاحتمال لان الاصل بقا الصا اى معنى (قوله) لا يؤجر

التي في منقوله
بعد سنة من شفاء مريضه
انه لا يجوز اجاره
للا يرضى الى دوامه عليه
بعد عتقه لما ياتي اتمالا
تفسخ بطرق الحق (وفي
قول لا راد) فيها (عن سنة)
مطلقا لا ندفع الحاجتها
وقول السرخسي انه
الذهب في القساذيل
قل غلط (وفي قول لا راد)
على (تلاين) سنة لان
العالم تغير الاشياء بعدها
ورد بان ذكرها في النص
التشليل واذ اريد على ستم
يجب بيان حصة كل بل
توزع الاجرة على قيمة منافع
السكن ومن بيان اقل ما
يجوز له العاقد ولا يجب
تقدير المدة كما ياتي في سواد
العراق وليس منه اجار
وكل بيت المال اراضيه
لبناء اوزع من غير تقدير
مدة بل هو باطل اذ لا مصلحة
كلية ينتشر لاجلها ذلك
واستجار الامام من بيت
المال للادان اولى الجهاد
وكلا استجار للملو للنادوا
اجراء المله (واللكتري
استيفاء المنفعة بنفسه
وبغيره) الامين لا تملكه
فان شرطه عليه ان يستوفى
نفسه فسد العقد كالشرط
على مشتر ان لا ييسر
(فكر كيويسكن) وليس
(منه) في الضرر الاخر
العين ودونه الاول لان
ذلك استيفاء المنفعة

المؤمن (الح) اي بفرض الميراث (قوله) ولا يجوز اجاره الاضلاع اكثر من سنة (الح) المتحد انه يجوز
اجار الاضلاع مدة تبقى فيه غالبا وان احتل جرح السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة اوله لم يسل بقاء
المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء ورج السلطان اومات المؤجر قبل فراغ المدة
انفسخت في الباقي مره ام سلم على جرح من ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام فهو ماذا كان
النظر له ان اجره ما مدفومات قبل تمامها تفسخ الاجارة الباقي ادهش (قوله) في منقوله حقه (الح)
اي فيمن نذر سيده ان يمتد اذا مضت سنة بشعاع مريضه (قوله) انه لا يجوز اجارها اكثر منها (التجسس) جواز
الاجار اكثر من سنة فاذا مضت سنة بعد الشفاو حصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت في الباقي
وفارق ما ياتي بتقديم سبب العتق هنا على الاجار غلايه ثم سم وعشور شدي (قوله) مطلقا (الح) اي
الواقف والعتق (قوله) السرخسي) يفتحين فسكون المسجدة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان انتهى لب
السيوطي ادهش (قوله) بان ذكرها (اي التلاين) (قوله) واذ اريد الى التلاين في الباقي الا قوله ومر الى
وقد (قوله) لم يجب بيان حصة كل (اي كل سنة كالتا ستر سنة لا يجب تقدير حصة كل شهر انه نهاية
(قوله) ومر) اي في اوائل فصل يشترط كون المنفعة معلومة (قوله) وقد لا يجب (اي التلاين في الباقي الا قوله) وليس
الى وكاستجار (الح) (قوله) وليس منه) اي مثل ماسيا من اجار عروحي انه تعالى عنسواد الرارق من غير
تقدير مدة بل على التايد (قوله) اراضيه) اي يستأيل (قوله) بل هو باطل (يرد عليه) اضلاع التملك
وكذا اعتد الحزب على الاصح انه عقد اجارة (قوله) وكاستجار الامام (قوله) وكلا استجار (الح) معطوفان
على قوله كما ياتي في قول المتن (و للكتري) (الح) عبارة المتن والمنفعة المستحقة بعد الاجارة يتوقف استيفاءها
على مستوفى ومستوفى متوفى فيهما اشارة الى الاول قوله هو للكتري (الح) الى الثاني قوله ما يستوفى منه
الحال الى الثالث بقوله وما يستوفى به (الح) وسكت عن المستوفى في حقه انه يجوز ابداله ادهش ادهش قول المتن
(وبغيره) اي الذي مثل الكتري اودونه كما ياتي (قوله) الامين) الى قوله هو فطر في المتن والى قول
المتن وما يستوفى منه في الباقي يقول المتن (فكر) (الح) اي ترك في استجار الدابة الر كوب منه منخامة
ونحافه طولوا وعرضوا قصر الو من دونه في اذ كراهي (قوله) وليس منه (قوله) وبغيره في اللاب

ولا يجوز اجارة الاضلاع اكثر من سنة (الح) المتحد انه يجوز اجار الاضلاع مدة يبقى فيها غالبا وان احتل
رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة اوله لم يسل بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البقاء وان
رجع السلطان اومات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت في الباقي ويؤ بد ذلك اجار البطن الاول فانه يحكم بصحة
وملكه جميع الاجرة وجواز قصر فهم فيها ان لم يسل بقاء مؤجر تلك المدة فان ما تروا قبل راضها انفسخت في الباقي
مر (قوله) وبحت التي في منقوله بعد سنة من شفاء مريضه (اي نذر ان يمتد اذا مضت سنة من شفاء
مريضه (قوله) انه لا يجوز اجاره اكثر منها (الح) للتجسس) جواز الاجار اكثر من سنة فاذا مضت سنة بعد
الشفاو حصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت في الباقي وفارق ما ياتي في اذ الاجر عدم اعطه
انه تستمر الاجارة بتقديم سبب العتق هنا على الاجار بخلافه فمعا في ذلك ان من اجر مدة لا تملك المنفعة الا
في بعضها صح وقررت الصفقة كالواجب ما ملكه وغيره وما هنا لا يريد على ذلك ان لم ينقص عنه فكيف يحكم
بعدم صحة الاجار ومعا في اذ ايضا ان الشفاء قد يتاخر عن النذر سنين قد تمتع اجار الاكثر بمجرد
الاحتمال مر (قوله) انه لا يجوز (الح) كذا شرح مر (قوله) ما ياتي في انها لا تفسخ بطرق العتق (هذا) التخرج
منع و العرق ان سبب العتق يقدم على الاجار: (قوله) ما ياتي في سياي في شرح قول المصنف في اخر عهده
ثم اعطه قول الفارج خرج به اعطه مال علق عتقه بصفته اجره ثم وجدت الصفقة ان تامة الاجارة فانها
تفسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة انتهى و ظاهر صحة الاجار ثم انصاخه وان علم وجود الصفقة
في المدفوسيات التتيه هنا على ذلك هناك (قوله) وكاستجار الامام) عطف على كياتي (قوله) كالشرط
على مشتر ان لا يبيع (كذا) شرح مر قال ابن الرضا قد يفرق مان للمؤجر غرضان لا يكون ماله الا لصحت

المستحق من غير زيادة (ولا يمكن حداثا ولا) اذ لم يكن هو كذلك لو اذ مادة العتق وقال جيم لا يذول تمكن من شئت

كازرع مااشت ونظر فيه
 الاذري بان مثل هذا انما
 يراد به التوسعة لا الاخذ في
 الاصرار وفيه نظر ولا يجوز
 ابدال حل براكب ونحو
 قطن بمعدو حديد بقصر
 والكوس وان قال الخبراء
 لا يضاوت الضرر (وما
 يستوفى منه كدار ودابة
 مينة) فبدل الدابة قط لا
 قدمه ان الدار لا تكون الا
 معتدلا (لا يدل) اي لا يجوز
 ابداله لانها لا تقود عليه
 ومن ثم انفسح العقد بطلقها
 وتغير يمينها ما في اجارة
 الذمة فيجب الابدال لتلف
 او تيسير يجوز عند عدمها
 لكن برضا المكترى لانه
 بالقبض اخص به كامر
 (وما يستوفى به كوثب
 وصي عين) الاول (لغير الحاجة)
 الثاني (لعمل الارض)
 بان التزم في ذمته خياطة
 او ارضاء موصوف ثم عين
 واقرض الضمير

للمائة في النطاقة اه حتى (قوله كازرع الخ) اي قياسا عليه الوجه في ارضع مااشت التقييد بالمعناه
 في مثل تلك الارض وفي اسمنا التقييد بالمعنا في مثل تلك الارض وفي اسمنا التقييد بالمعنا في مثل تلك الارض
 سم وعش (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية وورد بان الاصل خلاه اه اي فيسكنهما حيثعش
 (قوله ولا يجوز الخ) فرجه في فتاوى السيوطي استاجر بيتا ثم خاعل ان يسكنه عاصرة واقبض الاجرة
 فوضع فيه كتانا و احترق البيت بسببه فهل يضمن البيت و اذا ختمته فهل يضمنه و بناء متلهو هل تنفسخ
 الاجارة وهل له الرجوع باجرة بقية المدة الجواب ان كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار او قدما
 وجرت الى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وان كان غير منسوب اليه فضايمه على من نسب اليه من الحريق فان كان
 الاستحجار للاقتضاع مطلقا فليس المستاجر طرفا في الضمان او للسكنى خاصة فهو متدبر
 بوضع الكتان فيصير بذلك فاصبا وطريقا في الضمان والقرار على ما نسب اليه الحريق وعلى كل تنفسخ
 الاجارة فور رجوع باجرة بقية المدة او بحاسبها بما يلزمه من ذلك خلافا في انه يلزمه بناء متلهو او قبعتها
 والاول عن فتاوى النووي ونص الشافعي واعتددهو لكن المستدعيه شيخنا للشهاب المل وغيره وجوب
 القيمة في مثل ذلك اه سم (قوله ولا يجوز ابدال حل الخ) اي بغير معاوضة كما ياتي (قوله لا يضاوت
 الضرر) بل وقضية قول المتن عدم الجواز ولو كان ضرر اليد له اخف من المسمى في العقد لا خلاف
 المجلس اه شوقه بل وقضية قول المتن ماله الخ اي يقطع النظر عن تهديد بولم في الضرر اللاحق
 للمعين الخ (قوله قيد) الى قوله وافرقت المتن (قوله ولا يجوز عند عدمها الخ) يبنى اعتبار رضاه مع
 التصب لما ذكر خلاف ما يوصيه منية اه سم (قوله كامر) اي قيل الفصل قول المتن (كتب
 وصي) وكلا لا يخام المعتبر في رسم وكردى قول المتن (والارضاع) اي او التعلم مني رسم (قوله لعل
 الارضاع) عبارة المتن لاجل الارضاع اه وهي احسن (قوله بان التزم الخ) انما يقيد بليان عمل
 الخلاف لما ياتي من قوله وفي ملتزم في الذمة كما قدمت اما لو استاجر الخ (قوله واقرض الضمير) اي في عين
 بدين رضاه بخلاف البايع كذا في شرح الرضوخ وقد قال لوصح هذا ارم امتاع ايجاره (قوله كازرع
 مااشت) الوجه في ارضع مااشت التقييد بالمعنا في مثل تلك الارض وفي اسمنا التقييد بالمعنا في مثل تلك
 الدار فمل التظهير فنظر الاذري باعتبار اطلاقه (قوله ونظر فيه الاذري) بان مثل هذا الخ يورد بان الاصل
 خلاه ش (فرج) في فتاوى السيوطي استاجر بيتا ثم خاعل ان يسكنه عاصرة واقبض الاجرة فوضع فيه
 كتانا و احترق البيت بسببه فهل يضمن البيت و اذا ختمته فهل يضمنه و بناء متلهو هل تنفسخ الاجارة وهل له
 الرجوع باجرة بقية المدة الجواب ان كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار او قدما وجرت
 الى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وان كان غير منسوب اليه فضايمه على من نسب اليه الحريق وعلى كل
 المستاجر طرفا في الضمان ينظر فان كان استاجر للاقتضاع مطلقا فلا للسكنى خاصة فهو متدبر بوضع الكتان
 فيصير بذلك فاصبا كما ذكره الاصحاب فيها اذا اكترى ليسكن فاسكن حداد او قصار او اذ صار فاصبا صار
 طرفا في الضمان والقرار على من ينسب اليه الحريق وعلى كل تنفسخ الاجارة فور رجوع باجرة بقية المدة او
 بحاسبها بما يلزمه من ذلك خلافا في انه يلزمه بناء متلهو او قبعتها والاول عن فتاوى النووي ونص
 الشافعي واعتددهو لكن المستدعيه شيخنا للشهاب المل وغيره وجوب القيمة في مثل ذلك وقضية جوازه
 الاجارة اذا شرط ان يسكنه عاصرة هو متوع لان ايراد بان يسكنه عاصرة منه من ان يتنزل فيه من غير سكنى
 (قوله ولا يجوز عند عدمها لكن برضا المكترى) يبنى اعتبار رضاه مع التصب لما ذكر خلاف ما يوصيه
 ضميمه (قوله وصي) اي يجب تعيين الصبي برقته او وصفه على ما في الحواشي انتهى (قوله بان التزم في
 ذمته خياطة او ارضاء موصوف ثم عين) تقدم في شرح قول المصنف لحضرة الخ (قوله واقرض الضمير) اي في
 عين لان قصد التوسع قال ابن هشام في قول الالفية في اول باب المرفة والسكر قو غير مرفة بعد ان ذكر
 انه او دعيه انه اقرض الضمير في غيره مع عدة على شيئين ما نصه واقرض الضمير على المتن كما تقدم في الاشارة اذا

(في الاصطلاح) (في الاصل) (في الاصل)

لانه طريق للاعتقاد لا
مفرد طبعه في الرأى
والمناجى المنى والعمل والنصر
للقابل بانه الذي عليه
الاكتون وبانه كالمتوفى
منه بجامع وجوب تعيين
كل واحد وجب تسميته لا يجوز
ابداله وبان الفاعل حكم
الاجماع في الوقت ذمتك
خياطة هذا على انه يمين
وعلى الخلاف في ابداله بغير
مما هو الاجاز قطعا كما
يجوز لستاجر دابة ان
يماوض عنها يسكن دار
وفي ملزم في الدابة كادمت
امالواستاجر لخل معين فيجوز
ابداله بمثلها قطعا ويجوز
ابداله المستوفى كطريق
بمثلا مساقا واما وسيرة
او حرة فيشرط ان لا يحفظ
على السلم اذ لا بد من بيان
موضعه على ما قلناه القمولى
واعتمد ورد بقول الروضة
لو استاجر دابة ليركبها الى
موضع فمن صاحب
التعريف ردها الى المثل
الذى سارته ان لم ينه
صاحبها وقال الاكتون
ليس له ردها بل يسلمها ثم
لو كمل المالك ثم الحاكم
ثم الامين فانه يحددها
للضرورة اه وفي مخرج
قولنا تارة يعمل ما يعمل
انه انما وجب بيان على

اه عش (قوله لان التصديق) (يراجع في كلام ابن همام ما يؤخذ منه الجواب مما عاينا به انه فرد
خير عين على المعنى اى عين ذلك المذكور مثلا ونظيره تعالى لو انهم ما في الارض جميعا ومثله
لاقتوا به اى بذلك وعلى هذا الجملة عين صفة المظوف والمظوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)
الاندفاع يتوقف على عدم شئنا الا افراد قصد التصديق مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من التثنية
اه سم (قوله ما قبل الخ) وعن قوله بالمتن (قوله وان ادى) الى قوله وانصرفت في النهاية والمتن (قوله فاشبه
الراكب) هو مستوفى و(قوله والمناجى الخ) هو مستوفى بقاى طبعها لما ياق من الاتفاق فيما اه سم
(قوله وانصرفت المقابل الخ) الاول هو المتعدي ونهاية (قوله وعلى الخلاف) الى قوله مساقا للمتن
والقول هو ردي في النهاية (قوله والاجاز الخ) اى بان كان يلفظ يدل على التوضيح كقوله عوضك كذا
عن كذا اه عش (قوله وفي ملزم الخ) صفة على في ابداله عش اه سم عبارة للمتن يتيقول المصنف
عين اشار الى ما قلناه من اى على وقرأ امان على الخلاف اذا التزم في ذمة خياطة توبع بين ما وحمل مناخ
معين امالواستاجر دابة معينة لركوب او حمل مناخ على خلاف في جواب ابدال الراكب والمناخ اه وفي
عن الروضة مثله (قوله كادمت) اى بقوله بان التزم في ذمة الخ (قوله لخل معين) باضافة (قوله
بمثلا) اى او دونها كاي (قوله وقال الاكتون) الى قوله للضرورة وتوحيته فيجعل القول ليرجى بين
على التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لخل معين شرح مر اه
سم (قوله فان لم يجد) اى واحدا منهم (قوله ردها للضرورة) ولا يجوز له ركوها ما لم يصر سوقا من
غير ركو بغير كها حيث لا اجرة على مارق عما قالو في الرد بالسبب جواز ركوها عند عدم لاقة المتنى
بانه في صورة الرد بالسبب باقية على ملكه الركب مضطرا الى الوصول بحقه من الرد بخلافه هناك المدة
انقضت وواجه التخلية لا رد اه عش (قوله وحيث فلا تافى الخ) لكن يشكل على ذلك ما قلناه عن
الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين على التسليم ولذا قل الرد بصل القمولى لان يؤول كلام الروضة

قل هو غير ذلك للمثله تعالى لو انهم ما في الارض جميعا ومثله لاقتوا به اى بذلك قالوا لا يصح
الجواب بان او غير دبعدهما الضمير لان ذلك في اولى الشك ونحوها ما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا لآخر
للتبوع لانه بمنزلة الواو انتهى وقد رخصت جواب فيما نحن فيه بانه فرد خير عين على المعنى اى عين
ذلك المذكور مثلا ونظيره الاية المذكورة فان في افراد الضمير مع المظوف بالواو وعلى هذا الجملة عين
صفة للمظوف والمظوف عليه فليتل (قوله لان التصديق) (يراجع) (قوله فاندفع الخ) الاندفاع
يتوقف على عدم شئنا الا افراد قصد التصديق مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من التثنية (قوله
فاشبه الراكب) هو مستوفى وقوله المناجى هو مستوفى به (قوله والمناجى المعين) قاس عليه الاتفاق عليه كما
سبق (قوله وفي ملزم في الذمة) عبارة الروضة امالواستاجر به فهو كالتوبع المعين لخياطة القمولى المعين
للارضاع والتعليم والاعتماد المعتبر للزى وفي ابداله بها وقرر الوجهين الى ان قال والخلاف جارو
اضاخ القصد بتف هذه الاشياء ثم قالوا سيز هذه المسئلة ايضا حاق الباب الثالث ثم قال في الباب الثالث
فصل التوبع المعين لخياطة اذا تفتى انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ او على والخلاف فيما اذا
لزم ذمة خياطة توبع به الى ان قال اما اذا استاجر دابة بينهما مدة لركوب او حمل مناخ فليكن فلا ينفسخ
العقد بل يجوز ابدال الركب والمناخ بلا خلاف انتهى وقوله وفي ملزم مطوف على في ابداله ش (قوله
امالواستاجر الخ) كذا مر (قوله وقال الاكتون) ليس له الى قوله للضرورة (وحيث فيجعل القول
يرجى بين ما وحمل مناخ على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لخل معين
(قوله وحيث فلا تافى الخ) لكن يشكل على ذلك ما قلناه عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين على
التسليم ولذا قل الرد به عن القمولى لان يؤول كلام الروضة فليجرح ثم او رد ذلك على مر فرد

التسليم ليعلم حتى يدل بمثل وحيث فلا تافى بين جواب ابدالها اشتراط ما عا القنا.

فليحرم ثم اوردت ذلك على مر فردا ماقتضاه اه سم (قوله وحاصل مامر) الى المتن في النهاية
 (قوله مامر) اى من مسائل الابدال (قوله في الاخيرين) اى المستوفى به والمستوفى فيه وحمل هذا
 لشرط عدم ابدال المستوفى لعله تلفظ الطريق مبينى انقضاء المقدف باق ويحمل قوله قيل الفصل
 وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليؤصل فيدل قطعا على ما اذا لم يشرط عدم الابدال اه حش (قوله لانه)
 اى شرط عدم ابدال المستوفى (قوله كامر) اى في شرح وللكترى استيفاء المنفعة الخ (قوله) وحمل جوازه
 فيهما الخ المتبادر ان على الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحيد فيشكل قوله او بعده
 بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاء بتعيينها بعده والمتبادر
 خلاف ذلك لانه لا بد من التمين في المقدوق له ثم تلقا بالنسبة لما ذكر ايضا اذ كيف تصور تلف الطريق
 وقد مجاب عن هذا بانته تصويره نحو تواتر السيول عليها الى ان انحرفت انحرافا لا يمكن المرور معه والى ان
 انسدت بما جمعت السيول وقتله اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فوقك لكن اجاب
 عن الثاني تصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتعرب فليراجع وليحرر اه سم وقدمت
 في الفصل الاول عن شرح الروض وغيره ان اللفظ يتبع في سلوك احد الطريقين اذا كان المقصد
 طريقا فان اعتد سلوكهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الان تساويهما من سائر الوجوه اه وبه
 ينحل الاشتكال الاول (قوله برضا المكترى) محله فيما سبق يد قوله او بعده وبقيا اطلق هناك وجوب
 الابدال في تلف المعين بعد العقد فحمل قوله برضا المكترى مؤخر عن مقدم فراجع ثم ايت في سم مانصه
 قوله برضا المكترى يتامل اى حاجة اليه ويجهان للكرى الابدال فراه عليه لان الاجارة باقية وله غرض من
 بقا الاجارة فليتامل وهذا لا يحالف كلام الصارح لان اعتبار الرضا لوجوب الابدال اه اى على السكرى
 (قوله وبقا) راجع لما اه سم (قوله او عينا فيهم تلقا انفسخ الخ) فيمنظري ظاهر القول يجوز
 ابدال المستوفى به جواز ذلك مع قائم وقد كان تبع هر الصارح في قوله وحمل جوازه اى قوله لا للمستوفى
 منه ثم ضرب عليه اه سم (قوله لا للمستوفى به) محقق على قوله المستوفى (قوله بتفصيله السابق) اى في
 قوله وما يستوفى عنه الى اخر المتن والشرح اه سم (قوله كامر) اى في الموضع الذى قيل قول المتن وفي

ما قلناه عن (قوله وحاصل مامر) كذا شرح مر (قوله) وحمل جواز مفياها الخ) كذا شرح مر وفيه
 اشارة الى احوال ارادة جواز عدم ابدال المتروط وان كان هذا الاشتكال بحاله فليتامل محله هذا الاحوال
 في تصور المتبادر ان المعنى وحمل جواز الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحيد فيشكل
 قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاء بتعيينها
 بعده والمتبادر خلاف ذلك لانه لا بد من التمين في المقدوق له ثم تلقا بالنسبة لما ذكر ايضا اذ كيف تصور
 تلف الطريق وقد مجاب عن هذا بانته تصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتعرب فليراجع وليحرر
 اه سم وقدمت لكن اجاب عن الثاني تصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتعرب فليراجع وليحرر
 (قوله وبقا) راجع لما اه سم (قوله برضا المكترى) يتامل اى حاجة اليه ويجهان للسكرى الابدال فراه عليه
 لان الاجارة باقية وله غرض من بقا الاجارة فليتامل وهذا لا يحالف كلام الصارح لان اعتبار الرضا لوجوب
 الابدال (قوله) او عينا فيهم تلقا انفسخ العقد) كذا في الروض في المستوفى المعين كالوضع والتوابع
 الحياطة انتهى لكنه متى قبل ذلك على عدم جواز ابدال المستوفى به فيحتمل ان هذا معنى غليو ان قياس
 جواز الابدال الذى شئ عليه المصنف في النجاس عدم الانقضاء فليحرر ثم ايت ما ساد ذكره عن شرح
 البهجة على قوله متى مضت عدة الاجارة (قوله) او عينا فيهم تلقا انفسخ العقد) فيمنظري ظاهر القول
 يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع قائم وقد كان تبع هر الصارح في قوله وحمل جواز مفياها ان عينا
 في العقد اى قوله لم تلقا انفسخ العقد ثم ضرب عليه (قوله بتفصيله السابق) اى في قوله وما يستوفى منه الخ

وحاصل مامر انه يجوز ابدال
 المستوفى كالراكب والمستوفى
 به كالمحمول والمستوفى فيه
 كالطريق بمثلها ودونها مالم
 يترط عدم الابدال في
 الاخيرين بخلافه في الاول
 لانه يفسد العقد كامر وحمل
 جوازه فيهما ان عينا في
 العقد او بعده وبقيا فان
 عينا بعده ثم تلقا وجب
 الابدال رضا المكترى او
 عينا فيهم تلقا انفسخ العقد
 لا للمستوفى به بتفصيله
 السابق بسبب الاستيعاء
 وحمله الخدمة كامر وياتي
 قيل التمر

ولوقت النوم نأزأ عليه
 نزع الاعلى في غير وقت
 التحمل (وبذلك المكثرى على)
 العين السكرانة نفس العادة
 والترتيب يدأمة فيأق فيه
 ماسد كفي الوديع (مدة
 الاجارة) ان قدرت يوم
 او مدة امكان الاستيقاظ
 ان قدرت بحمل حمل اذلا
 يمكن استيقاظ المتفتة بدون
 وضع يده وبماق كون
 يده بدخلن على طرف
 ميع قبضه فيه لتحصن
 قبضه نرض قصوره السفر
 بالعين المؤجرة حيث لا
 خطري السفر لانه ملك
 المنفعة فيستوي فيها حيث شاء
 كذا اطلقوه وظاهره انه
 لافرق بين اجارة العين وهو
 ظاهر والذمه هو محتمل
 نعم سفره بما بعد المدة
 ينبغي ان يتأق فيه ما ياق
 في سفر الوديع (وكذا
 بعدها في الاصح) مالم
 يستعملها استصحا بالماكان
 ولانه لا يلزمه الرد ولا
 مؤته بل لو شرط احدها
 عليه فسد العقد لئلا الذي
 عليه التخلي كالوديع ورجع
 السبكي انه كالامانة الشرعية
 فيلزمه اعلام مالها بها
 الرد فورا او اخيرا والمقتضى
 خلاصه فرق بان هذا وضع
 يده باذن المالك او بخلاف
 ذى الامانة الشرعية اذا
 قفا بالاصح انه ليس عليه
 بد المدة الا التخلي فتعنه
 انه لا يلزمه اعلام المؤجر

البناء بين الموضع (قوله اتباع العرف) فاعلم بحسب (قوله فاستاجر الخ) عبارة المتقن والروض مع شرحه
 (فرع) لو استاجرته باليس لم يملك فيه لاجلا بالمادة ولو كان التوب الحقائق كاهو ظاهر كلام الاصحاب
 فطره اذا اراد النوم ان يشرطه بنام في التوب الحقائق نهار اساعة او ساعتين او نحو ذلك اى لاكثر
 النهار او ما فوقها فلا يلزم فيه ولا يملك كل وقت بل عند التحصيل في الاوقات التي جرت العادة فيها بالتجمل
 كمال الخروج الى السوق ونحوه ودخول الناس عليه يرضع في اوقات الخطوة عملا بالعرف وليس له ان يرد
 بقبض استاجر له ليس له ليرد استاجر له ولا رده به وان ردى ويستمع بما استاجر له ليس له الا ازار
 ولو استاجر يوما كاملا في طلوع الشمس الى الغروب او توارق طلوع الشمس الى التروب ويقل من طلوع
 الشمس الى التروب او يومه مطلقا في وقت العقد الى مثله او الثلاثة ايام دخلت الليالي المشتتة عليها اه
 وقيلها وليس له الخ في النهاية (قوله لا يملك وقت النوم الخ) اى وان لم يملكه بحسب عن الشرع
 هو (قوله وان اطردت الخ) فتمت في هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتمد الحلي وفاقا للذريع انه ان
 احتج النوم فيه بذلك الحلي لم يجب رده مطلقا وتقل عن اعتماده من الزايد عن الفاسح في غير النصف
 واقرب جارة السيد عمره وان اطردت الخ تأمله مع ما تقدم في شرح قول المصنف والاصح في السراج
 اتباع العرف هو اى يصف حاشية الزايد على المنهج قال الرافعي عملا بالمادة في خذمه انظر كان يحل لا
 يعتاد اه ذلك لم يلزمه رده مطلقا كذا قال ابن حجر اه ولله اوجه من الذى هنا فليعلم اه (قوله
 بخلاف ما عداه) اى عدا وقت النوم اه سم (قوله وعليه نزع الاعلى الخ) كالخروج والتقبض
 التفواقي وفي النهاية يشرح الروض والبيعة انه لا يلزمه نزع الازار كذا قاله ابن القري في شرح ارشاده
 اه (قوله فياق فيه) الى قوله لو طلبا في النهاية (قوله او مدة امكان الخ) قد يشبهه المتن اه سم (قوله
 وبه) اى التعليل المذكور (قوله كون يده) اى المشتري (قوله طرف ميع) بالاساق (قوله قبضه)
 اى الطرف (قوله وله السفر الخ) فتعنه ان العادة او تفت في الطريق مثلا بلا قصير ليضنها اه
 عش (قوله وظاهره انه لافرق الخ) مستنداه عش (قوله انه لافرق) كذا مر اه سم (قوله ما ياق
 في سفر الوديع) اى يضمن (بمدلدة) اى مدة الاجارة او مدة امكان الاستيقاظ حيث لم تدع الضرورة
 كتحرف نيب اه عش (قوله مالم يستعملها) الى قوله فيلزمه اعلامه في المتقن الا قوله بل الى وانما
 (قوله كالامانة الشرعية) كتب الله الربح بداره اه معنى (او الرد فورا) مالم اراد بالرد اه سم
 (قوله وبقر الخ) (قوله) لو اقتضت الاجارة بسبب لم يعلم المستاجر المالك بالانقضاء بعد علمه به
 فمحتاجا متافها لتقصيره بهندم اعلامه فان اعلمه لم يعلمه لمعلمه به لو كان هو طالما يعلم يضمن لانه امين ولا
 قصير منه اه معنى وفيه يمد ذكر منه عن الروض وشرهما فيه وهذا مع ما ذكره الفاسح انه
 المعتد فرق بين حال الانقضاء وعدمه اه (قوله بل بالشرط) اى شرط عدم لزوم اجرة المثل او عدم
 الضمان والمال واحد (قوله لو طلبا الخ) عاقبه النهاية فقال لو ان طلبا فلو اخطى الدار او الحانوت بعد

التوب الفسخ (قوله لا يملك وقت النوم لئلا قال الرافعي عملا بالمادة يلزمه نزع الازار كذا قال المصنف
 في شرح الارشاد وقال الذريع الظاهر ان المراد غير الحقائق كما قبضه تعليل الرافعي اه وظاهر كلام
 الاصحاب الاول طريقة ان اراد النوم فيه ان يشرطه كذا في شرح الروض (قوله ما عداه) اى عدا وقت
 النوم ش (قوله او مدة امكان الخ) قد يشبهه المتن (قوله وظاهره انه لافرق الخ) كذا مر (فرع) في
 الروض فصل وان قدر البناء والفراس عندو شرط القلم قطع ولا رشح عليها ولو شرط الابقاء بعد ما هو
 اطلق صح ولا اجرة عليه بعد المدة او نزع فله حكم العارية بعد الرجوع اه (قوله او الرد فورا) مالم اراد
 بالرد (قوله والمعتد بخلافه) كذا شرحه مروفي الروض فان اقتضت اى الاجارة بسبب لم يعلم المستاجر
 المالك بالانقضاء بعد علمه به فمحتاجا متافها لتقصيره بهندم اعلامه فان اعلمه لم يعلمه لمعلمه به لو كان
 هو عالما يعلم يضمن لانه امين ولا قصير منه اه وهذا مع ما ذكره الفاسح انه المعتد فرق بين حال الانقضاء

[illegible]

تقر به له من الاجرة فيها يظهر قد صرح البنيوي بانها لو استأجر حائوا تالي أن قالوا ما قاله أي القفال ظاهر حتى في الحائوت والدار لأن قطعها مستحب لما قيل اقتصاد المدفق الجولو لا يمتنع بين المالك فلا حارضة جرم الا انوار بان مجرد ذلك باب الدار لا يكون نصبها لغيره من غير الفرق إلى آخر ما طالع به في الرد على الفارح قوله وهو جدي لا يرد من ذلك انه لا فرق (الخ) لو فرض عتد عا جارة الدار واستمرت اتمنة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالضرع ولم ينفقها لا يمتنع ان يجر فوضع الا تمته بعده لا تعلم يحدث منه بعد المدقة شي من الا تمته وضعا باذن فيستحب إلى ان يطالب المالك بخلاف ما لو اغتصبها فضمن اجرتها حتى الدار مدة الفلق لانه حال بينا وبين مالها بالنفق بخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدقول باستصحاب مكانه السابق على بعض المدقة لا يستعمل عليها بخلاف مجرد ابقاء الا تمته ليس استيلا كما ان ذكره في الكسر وما ذكر في الفلق قد علم ما به عاذ كره الفارح على ما لم سم على حجاءه عش (قوله قال) أي البنيوي (قوله وما قاله) أي القفال (في اقامة) أي من عدم لزوم الاجرة اليوم الثاني (قوله لو في الحائوت) عطف على في الدار (قوله لو جرح له) أي للمستأجر (قوله بذلك) أي بعدم الفرق بين قتل الباب وعدمه أو عدم توقف التخليص على عدم الفلق (قوله خلاف ما قاله القفال) أي في الحائوت والدار واعتد. التباية ما قاله القفال كما مر آتيا (قوله به عمن) أي بالنفق (قوله انه) أي الغائب (قوله لو فيها إذا) إلى قوله لو جرح في التباية إلا قوله لو استشهد إلى ان يجوز به (قوله وفيها إذا الخ) متعلق بقوله الآتي تنبيه الخ (قوله ولو لم ينفق المستأجر الخ) (فرع) في الروض فصل وان قدر البناء الفراس بدقو شرط التعلق قلغ ولا ارش عليها ولو لم يشرط الا بقاء بعدها أو أطلق صحت ولا اجرة عليه بعد المدقة وان رجح فله حكم العارية بعد الرجوع اه سم (قوله ولو استعمل العين الخ) خرج باستصحاب مجرد بقاء الا تمته فيها فلا اجرة كما تقدمت وكذا مجرد بقاء البناء والفراس فيها وقد شرط الا بقاء بعد المدقة أو أطلق فلا اجرة كما تقدمت عن الروض سم على حجاء اه عش (قوله لا يتجدد الخ) أي لتجدد اه كرى (قوله لذلك) أي احتياطاً بتدليل الغائب في تلك المدقة (قوله بعد الطلب) يعني سبب طلب المالك القيمة المنصوبه وهو قد مثل (قوله بعد الطلب) أي طلب المالك اجرة للمثل (قوله متلاي) أي ولغيرهما كحرث واستقاء اه معني (قوله ليس قيد الخ) إذ لو تفتت في عدة الاضلاع بلا ربط كان الحكم كذلك اه معني (قوله بل ليست من الخ) ان حل الرطل على

التخلى فيهما على عدم ظقه
ليأبىا فيه نظر ولا تسل
له ما على به لان التسليم
لها هنا يحصل وان لم يدفع
المؤجر له مقتضاها كما
يصرح بقوله ولم يسلبه
له تخفيف الفسخ المستزيم
انه اذا مضى مدد قبل الفسخ
استقرت عليه اجرتها وما
يصرح بذلك ايضا جرم
الا تواريان مجرد خلق باب
دار لا يكون ضبا لها
قال في شبه خلاف مقاله
القتال لان التصدير من
المالك بعدم وضعه ليد
سحب المدد واما خلق المستأجر
فهو محسن به لصونه له ذلك
عن مصد نعم ما ذكره
البحوي في مسألة النية
منه لان التصدير جئت
من الغائب لان ظقه مع
غيره مانع للمالك من فتحه
لاحتمال أن له فيه شيئا
وفي اذا اقتضت الاجارة
بناء او غرس ولم يخفف
المستأجر القلع يتغير
المؤجر من الثلاثة السابقة
في العارية ما لم يوقف الا
فتباعد التملك ولو استعمل
العين بمد المدد في غير نحو
البن لم يضر المدد كما يطعن

وعده (قوله) وحيت يلازم من ذلك انه لا فرق بين ان يقل باب نحو الحاتوت بعد تقرر يضمن ان لا يفرغ
مدة الاجارة فلهذا روي استمرت اتمة المستاجر في اولى المطالبات بالمالك بالضرع ولم ينفقها لم يضمن اجرة قرض
الامنة بعده لا يملك بحدوث من بعد الدقش وهو الامتنوع منها باذن فيستحب الى ان يطالب المالك بخلاف
مالو اغتصب فيضمن اجرتها اعي الدار مدة الفلق لان حال ينهاو بين مالكا بالفق وبخلاف مالو ملك
فيها بنفسه بعد الدقش ولو استصاحب ملكه السابق على معنى الدقة لانه مستول عليها بخلاف مجرد دقها الامنة
ليس استيلاء كذا قرر ذلك هو وما ذكره في الفلق قد علم ما فيه عاذره ان الشارح ظن انما (قوله) بخلاف
ما قاله الفتحال اى اى الحاتوت (قوله) ولو استعمل العين بعد الدقة لزمه اجرة المثل خرج باستعماله مجرد
بقاء الامنة فيها فلا اجرة كاقدمه كذا يجرد دقها بالناو القراس فيها وقد شرط ابقاء بعد الدقة واطلق
فلا اجرة كاقدمه عن الروض (قوله) ويستثنى منقوله الخ ان حل الربط على مطلق الامساك فهذا واضح

يبقى في الوديعة لومه اجرة المثل، ضد البالد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يحدد بعدها لاستقرار الواجب مطلق
بعضها واستند لذلك قولها في العصب مثاليها ثم قد المثل رغم القيمة ويعتبر أكثر القيم من حين العصب إلى الفقد فإذا صح هذا
معان القيمة لمحب إلا بعد الظهور قبله الواجب المثل فهذا أولى لأن وجوب اجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو روي بداية أكثرها لل
أوركوب) مثلاً (ولم يرفعها) وتخص في المدة أو بعدها (أي ضمنها) لأن ما بعدهما ما هو متعدي ما لم يطل في قضاء الحكم على سبيل منه، له

مطلق الاستثناء فلا يظهر أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الزبط سم
ورشدي قول المتن (الإلا إذا نهم الخ) أي أو غضب أو سرق مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل
لأنه كقولنا إذا بني جبر ما يقع خبر ما كثر به استاخره قبله ساقا ذكر كلبه أو غضب في وقت
لو لم يسل من ذلك ختمه فليتل من على حجاء رشدي وروحش (قوله نسبته) أي قوله وروحش (قوله
أعلا طهره) أي كرض أو خوف عرض لمعنى وسم (قوله كاعته الأذرى) أي في الحرف أخذ من
كلام الإمام معنى وسم ويطبق على الحرف نحو المطر والرحل المأتمن من الركوب عادة ويبنى أن مثله
مرض النابت المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الركب المعارض له كافي شرح الررض اه ع (قوله
ذلك) أي الضمان بالربط (قوله ينجح ليل الخ) متعلق بتبليها و (قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله
ورجع الخ) أي السبكي (قوله أن الضمان المحاصل بالربط ضان به) والأوجه أن المحاصل بالربط ضان
بجنايته لا بدلا ضمان عليه لم تنكف بذلك خلافا لوجه السبكي وتبعه الزركشي نهاية وروحش معنى
ويؤخذ من أن ضمان الجنابة معناه أنها لا تضمن إلا أن تنكف بهذا السبب ضمان اليد معناه أنها تضمن
مطلقا (قوله ولو أكرها) أي المتن في الجنابة (قوله فاقامه) أي أقام في الندم فيمنحرف أو يصل (قوله
بها) أي الدابة (قوله ضمنها فيه) أي ضمانه أخذ من قوله لانه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم
الثالث أو ما الثاني فيستقر فيه للمسئور تكتمه من الانتفاع مع كون الدابة في يده والكلام فيها إذا تأخر لا نحو
خوف الرابض أو طيو لا اجرة لليرم الثالث لأن الثاني لا يصيب كاتقدم اه ع (قوله ضمنه مع
الاجرة) أن كان الذهاب باليد الأخر سائنا اشكل الضمان أو عتقا عا فصره في شرح ويدا المكثري

أو على خصوصه فلا يظهر أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الزبط (قوله في المتن إلا إذا نهم عليها
اصطبل) أي أو غضب أو سرق مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل لأنه كقولنا إذا بني جبر ما يقع
في خبر ما كثر به استاخره قبله ساقا ذكر كلبه أو غضب في وقت لو لم يسل من ذلك ختمه فليتل من على حجاء رشدي وروحش
(قوله نسبته إلى قصير حيث) بخلاف ما إذا نكف باليد منصرفه كان أنهم عليها السقف في ليل لم
تجر العادة باستعمالها في ذلك علم أن الضمان بذلك ضمان جنايته لا ضمان يده أو لا تضمن بلفه بما لا يمد
مصرفه كذا في شرح الررض ثم قل كلام السبكي قد يجب عن استدلاله لا تضمن الخ يمنع الملازمة
إذ لم يرجع ضمان سبب الضمان ويرى أن الفرض أمر بعلها في وقت الانتفاع ثم تلفت بأمة سماوية مثلا
ربها في وقت الانتفاع سبب الضمان فلا يسقط تلفها بده بالاقط تلف لإلبد وجود سبب الضمان
(قوله أنه لا طهره) أي من مرض أو خوف (قوله كاعته الأذرى) أي في الحرف أخذ من كلام الإمام
(قوله لانه استعملها فيه نديا) انظر لولم يستعملها (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب باليد
الأخر سائنا اشكل الضمان أو عتقا عا فصره في شرح قول المتن ويدا المكثري يد امانة الخ
وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في السفر إلا أن يختار الأول ويحمل على ما لو كان في الذهاب خطر
أو وجد فيه طريقه فله نظر لا تمنع الخطر بغير الضمان ولو بدون ذهاب فليس اجب ثم وقع البحث في ذلك
مع مر فسمعه على ما إذا وقع طريقه فله نظر لا تمنع الخطر بغير الضمان (فروح) في الررض فصل استوجر في ضارة
ثوب أو في صفة يصنع لصاحب الثوب قصره أو صغر أو فرد أي باليد تلفت في يده أي بأمة سماوية أو
بأنه بعد التقصير أو الصبح سقطت اجرة مع أن حمل في ملك المستأجر أو بمحض حتى تلف أي فلا تسقط
اجرة مع أن الله ما قد انفرد باليد ضمنه غير مقصور أو مصبور مع الصبح أي وسقطت اجرة مع أن لم ينفرد
ضمنه مصبور أو لم يقط اجرة مع متى الله اجني أي وانفرد الاجير باليد فلا ينقص الاجارة
فإن أجاز لوجه الاجرة فقل الاجني قيمته مقصورا أو مصبورا وان انقص فلا أجر وعليه طالب الاجني
بقيمة غير مقصور أو مصبور مع بدل الصبح أم قال في شرح حوالا غير نفيم الاجني اجرة التقصير أو الصبح
فيما يظهر وخرج بصنع صاحب الثوب بما استأجره ليصبح يصنع نفسه فصبغه به ثم تلف في يده فانه وإن

(الإلا إذا نهم عليها اصطبل
فوقه) لا انتفاع (الربط
بها) فيه (لم يصعبا المحرم)
نسبته إلى قصير حيث إذ
المرض أنه لا طهره كما
بعضه الأذرى وقيد السبكي
ذلك أخذ من تبليها لما
لا يتبع بها فيه ينجح ليل
شأنها إذا احتد الانتفاع
بها في ذلك الوقت إذ لا يكون
الربط سببا لتلف إلا حيث
ورجع أيضا وتبعه الزركشي
أن الضمان المحاصل بالربط
ضمان يد قصير معصومة
عليه بدون أن تلف لأن
الربط في وقت تلفه ينجح
فيمنع على مرض التلف
تضييع ولو أكرها لربكها
اليوم ورجع هذا فاقامه
بها ورجع في الثالث ضمها
فيه سقط لانه استعملها فيه
ندبا ولو أكثرى جيدا
لمعمل معلوم لم يبين موضعه
فذهب بمن بد القيد إلى
آخر فاقب ضمنه مع الاجرة

(ولو تملك المال في يد الجير بلا كتب استخرج حياته أو صيته) فتعش أوله كما يحل بمصدرا (لم يضمن أن لم يتقدم باليد بأن تعد المستاجر منه) يعني كان يحضر هو يظهر الضبط هنا بما مر (١٨٠) في منبج مجلس الخياط (أو أحضر منزله) وإن لم يقدمه أو حمل المتاع ومضى غلظه

يدأ ما تخرج إلى السفر بالعين المستاجر حيث لا خطر في السفر إلا أن يختار الأولو يحمل على ما لو كان في الذهاب خطر أو وجده تخرطو فيه نظر لأنه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون باق فليدفع سم على حج امر شديدا وجابح عن عن الأشكال بامنه إلا أن يصور ما هنا بالو استاجر التملك لعل لا يكون السفر طرعا لا استيفاء كالحياطة قدون خدمته وما مر إذا استاجر العين لعل يكون السفر من طرق استيفاء كالركوب أو حمل فليدفع سم على قول المتن (ولو تملك المال) أو بضمه (في يد الجير) قبل العمل فيه أو بعده أصحني (قوله فتعش أوله) أي قول المتن ولو دفع في النهاية لا فخر لم يظهر إلى المتن وكذا في المتن لا فخر بل قل إلى المتن وقوله سمى مسئلة هو النقل فيها قوله كان استاجره إلى كان أسرف (قوله مصدر) عبارة المتن لأن المراد المصدر لا ما يصنع به أي متى متى يكون بالكسر (قوله أو حمل) من التعميل عطف على قد يقطع النظر عن التعليل بالتوب عبارة المتن وكذا لو حمل المتاع أو هو أحسن (قوله ثبت يد المالك عليه) أي لو أنما استعان بالاجير في شغل كالستين بالركل أي متى قول المتن (وكذا أن انفراد) سواء المشترك والمفرد أي متى وفي سم هنا عن الروض فروغ لا يستثنى عنها (قوله ما ذكر) أي بقوله ما نصد الخ (قوله والمستاجر) بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله لأنه لا يمكنه الخ) عبارة المتن لأنه أن التزم العمل جماعة فقد أو لو أحدا مكنه أن يلتزم لاخر منه فانه مشترك بين الناس أه (قوله فلا يضمن قطعا) أي أن لم يقصر كما يقي عن الزيادة وغيره (قوله قال الفاعل لأنه الخ) عبارة المتن لأنه لا يملك على المال قال الفاعل هو بمنزلة الحارس الخ (قوله قال الزركشي ومنه يعرف الخ) عبارة المتن ويعلم منه قال الزركشي أن الخ أه (قوله) ومنه يعلم أن الخفية لا ضمان عليه أي حيث لم يقصر حلي وزادى أه بجري عبارة عش ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت من التعليل المذكور أن خفيته الجرن والنيق يضمن مثل ذلك الخاض إذا استغفله على الاعتزام ذلك وإن لم يعرف الخاض أفراد الاعتزام معلوم انهما إذا اختلفا في مقدار الضمان صدق الخفية لأنه انما هو أن الكلام كله إذا وقت اجارة صحيحتر الا فلا ضمان عليه ظاهر وإن قصر في حاشية شيئا لا يادى خلافة في التخصيص أه (قوله كان استاجره ليرعى دابة الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان حيث نظر أه سم (قوله أو القار على من تلفت الخ) أي حيث كان عاليا والا فالقار على الأولو شرح مر أه سم قال عش والكلام كله حيث كان الراعي بالغنا فقل رشيد المألو كان حيا أو سفيها فلا ضمان وإن قصر حتى تلفت خلافا لمالو انتفاعه يضمن لأنه لم يؤخذ في الائلاف أه (قوله لو كان أسرف خباز الخ) أو ترك الخبز في النار حتى احترق أه متى (قوله من ضرب المملوك) أي ولو ضربا متادا لأن التأديب يمكن بالقض كافي المتاني أه بجري وسيفيده الصارح في شرح ولو ركبها اقل منه (قوله وصدق اجير الخ) عبارة المتن وفي اختلاف في التندى حمل بقول عدلين من أهل الخبر فكان لم يوجد قال قول الزركشي والاجير وحيث ضمنا الاجير فان كان يتدب فاقصى قيمته من وقت القبض الوقت التلف وإن كان يتدب فميتة وقت التلف أه وقوله من وقت القبض الخ فيه توقف (قوله ما لم يشهد بخير) مفهوما أنه لا يكتفي رجل وامرأتان ورجل وبين وهو ظاهر لأن التملك الذي وقع فيه التنازع ليس مالا وإن ترتب عليه الضمان أه عش قول المتن (إلى قصار الخ) أو نحو ذلك كخسار ليس له أه متى وفي قسم عن الروض وشرحه ما فيه (فرع) لو قصر الثوب ثم جده ثم اتى كان الحكم كامر لكن تسقط قيمة الصيغ أه (قوله كان استاجره ليرعى دابة الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان نظر (قوله أو القار على من تلفت فيه) أي حيث كان عاليا والا فالقار على الأولو شرح مر (قوله في المتن ولو دفع ثوبه إلى القصار) (فرع) قال في الروض كاحله فرع لو قصر الثوب ثم جده استقرت دقوله بلا تعد ما إذا تعدى

ثبت يد المالك عليه حكما بل تعلق قضية كلامهم أنه لا يد للاجير عليه ويبنى حمل على أنه لا يد له عليه مسئلة (وكذا أن انفراد) باليد بأن اتقى ما ذكر فلا يضمن أيضا في أظهر الأقوال لأنه إنما أثبت به لفر ضرر فرض المالك فاشبهه بالقرض والمستاجر فأنها لا يضمنان أجماعا (و) القول الثاني يضمن كالسجود الثالث يضمن الاجير (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم خلاف ذمة) كخياطة سمي بذلك لأنه يمكنه التزم عمل آخر لاخر وهكذا (لا المفرد هو من أجرة نفسه) أي عنه (مدة تعين العمل) أو أجرة عينه وقد ربح العمل لأشخاص عينه وهذا بالمستاجر فكان كالركل بخلاف الأولو لا تجرى هذه الأقوال في اجير لحفظه فكان مثلا إذا أخذ غيره ما فيها فلا يضمن قطعا قال الفاعل لأنه لم يعلم إليه المتاع وإنما هو بمنزلة حارس سكرى بعض يوتها قال الزركشي ومنه يعرف أن الخفية لا ضمان عليه وهي مسئلة هو النقل فيها أو خرج دقوله بلا تعد ما إذا تعدى

كان استاجره ليرعى دابة فاعطاها آخر رعاها فيضمنها كل منهما والقار على من تلفت في يد ما كان أسرف خباز في الرقود ٤
أومات المتعلم من حرب المملوك فانه يضمن وصدق اجير أه لم يتدما لم يشهد بخير أن بخلافه (ولو) عمل لغيره عملا يذنه كان (دفع ثوبه إلى قصار ليقصر أه) إلى (خيال) ليخطه فعمل ولم يذكر أحدهما (أجرة) ولا ما فيها بمنزلة الآخر فدفعه معي يجب أو سكك كاشه اطلاقهم

(فلا أجر له) لأنه متبرع قال في البحر ولا هو قال اسكن دارك شهر افكته لا يستحق (١٨١) عليه اجرة بطنها ويحبب الأقرع.

وجوبها في قن ومجور
سفه لانها ليس من أهل
التبرع ومثلها بالاول
غير مكلف (وقيل له) اجرة
منه لاستهلاك منفعة
(وقيل ان كان معروفاً ذلك
المثل) بالاجرة (له) اجرة
منه وقال ابن عبد السلام
بل الاجرة المعتادة بمثل
ذلك المثل (والا فلا وقد
يستحسن) ترجيح مضمون
مدرك اذ هو المعروف هو
يقوم مقام القن كثيراً
ومن قن من الاكثرين
وأقربه كميون أما إذا
ذكر اجرة فليس متفقاً قطعاً
إصحاح القدوة لا فاجرة
التبرع أما إذا عرض بها
كارتبك أو لا أعيك أو
تري ما يبرك أو أطعمك
فتجب اجرة المثل نعم في
الاخيرة تصحب على الاجير
ما أطعمه زيادة كما هو ظاهر
لأنه لا تبرع من الملموع وقد
تجب من غير تسميتها ولا
تريض بها كما في عامل
الزكاة اكتفاء بشئها له
بالنصف فكانها سماء شرعا
وكما لم يساقط عمل غير
لازم له باذن المالك اكتفاء
بذكر المقابل له في الحقة
وكفاسم بامر الحاكم على
ما قاله جمع لكن أطال في
رد المحتار لا يستحب ولا يستحب
وجوبها على داخل حقه

استقرت الاجرة أو جده ثم قصره لا لنفسه بل لجهة الاجارة وأطلق ثم أتى باستقرت أضافوا ان قصره
نفسه سقطت لأنه عمل لنفسه أه قول المتن (فلا اجرة له) على الأصح للتصريح وقول الجهور لا عمل يلزم
له هو ضار كقولنا طعمني فاطمعه متى وروض قال عرض وتل بالعرض عن ابن العباد ان مثل ذلك
أي العمل بلا شرط الاجرة قد عدم ولو مشى ما ودخل على طباخ قال طعمني وطلان لحم فاطمعه لا أعلم
يذكر فيه التاب والحب صح أو فسدت بغيره ذكر اثنين اقول وقد يترقب فيما لو قصد الطباخ بده اخذ
العرض سيما وقرينة الحال تدل على ذلك فالقريب أنه يلزم منه فيصدق في القدر المكلف لا مزارع اقول
قوله اقول ان ما استقره إنما يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الاول المتعدي لفضيلة
ما قل عن ابن العباد لا سيما وقد صرح بما رواه المغني وروض كما رافا واقطع (قوله له) متبرع
إلى قول المتن ولو تعدى في المغني الا قوله نعم إلى وقد تجب وقوله من ثم قل عن الاكثرين وفي النهاية إلا
قوله وقال ابن عبد السلام إلى المتن قوله أتي به كميون (قوله ويحبب الأقرع) لا ذكرى وجوبها على عبارة النهاية
والاجرة كما يحتمل لا ذكرى آخر عبارة المغني وإذا قلنا لا اجرة له على الأصح فله كمال الا ذكرى إذا كان حراً
مطلق التصرف أما لو كان عبداً أو مجوراً طعمني بفسه أو نحو ذلك أه عبارة سم عبارة شرح الروض عن
الأذري فلان كان عبداً أو مجوراً طعمني بفسه أو نحوه استحقها الخ أي خلافاً لما روي به عبارة الشارح
كانتيا بمن عدم تعرض الأذري لنفي المكلف قول المتن (قد يستحسن ترجيح) بر المحدث الاول نهاية
ومنهج ومقن وروض (قوله من ثم قل عن الاكثرين) عبارة المغني على هذا عمل الناس وقال الترمذي
هو الأظهر (قوله أما إذا ذكر اجرة فليس متفقاً) الخ وإذا قلنا ما فلا يستحق شيئاً قطعاً أه (قوله
كارتبك) من باب الأفعال (قوله أو لا أعيك) من باب التفعيل أي أو نحو ذلك كقولنا لست احاسبك أه
مقن زاد شرح الروض أو لا يصح حقه أه (قوله نعم في الاخرة) من باب التفعيل أي أو نحو ذلك كقولنا لست احاسبك أه
وقال طعمني على قصد حسنة من الاجرة قسم على حج اقول فضيلة كرون المير في اداء الدين بنية النافع ولو
من غير الجنس حسنة على الاجير وصدق الاكل في قدر ما أكله لا مزارع أه عرض (قوله فكانها سماء
الخ) الأنسب فهي سماء الخ باسقاط الكاف كما في المغني (قوله غير لازم له) أي حلال ليس من أعمال
المساقاة (قوله اكتفاء بذكر المقابل الخ) يعني أنه تابع لما في اجرة قد تقدم ذكر الاجرة في الجلة أه
مقن (قوله وكفاسم بامر الحاكم الخ) عبارة النهاية لا قاسم بامر الحاكم فلا شيء له كإفادته السبي بل هو
كغيره خلافاً لجمع أه (قوله لكن أطال فرده في التوشيح) وقال أنه كغيره هو الظاهر أه (قوله
على داخل حمام) (فرع) ما يأخذه الحامي اجرة الحمام الا أنه من سطل وأزرو نحو ما وحفظ المتاع لا من
إلا أنه لا تغير مضبوط فلا يقابل بعوض فالحمى مؤجر للاجرة وأجير مشترك في الأمانة فلا يضمها كسائر
الاجرة أو الاخير مضمون على الداخل لا مستاجر فلما لو كان مع الداخل الا أن من يحفظ المتاع كان
ما يأخذه الحامي اجرة الحمام فقط من روض مع شرحه في سم بعدد كلام الروض فانظر قوله وحفظ
المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل بشرط كون النفع معلومة التبرع أو غير مضمون على الحامي

الاجرة أو جده ثم قصره لا لنفسه استقرت وإن قصره لنفسه سقطت أه ولا ينافي قوله سقطت ما أتى به
التوى من أنه لو استاجر ولياً جده أو فناءه ظن أنه أنه يستحق الاجرة لأن جده صارف للعمل عن
الاجارة بخلاف مجرد ظن بان خلافه مر (قوله ويحبب الأقرع) وجوبها في قن ومجور وسفه) عبارة شرح
الروض عن الأذري فلان كان عبداً أو مجوراً طعمني بفسه أو نحوه استحقها الخ أه (قوله نعم في الاخرة) يجب
الخ) في مالو طعمني غير الاخرة وقال طعمني على قصد حسنة من الاجرة (قوله لكن أطال فرده في
التوشيح) واقن مر على الرد (قوله ولا يستحب وجوبها على داخل حمام) كذا شرح مر وفي الروض
فرع ما يأخذه الحامي اجرة الحمام الا أنه وحفظ المتاع لا من المله فهو مؤجر أي لا لكونه اجير مشترك أي
في الأمانة أه فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل بشرط كون النفع معلومة

لا يستغنى عنها (قوله بينهما) وكذا إذا بينهما لم يتبع للمكثرين إلا عار مثل ذلك بأن جرت العادة
بركوب الثلاث على مثل تلك الدابة أو الأضخان لا تستغنى عن المستاجر اهـ عر شويوه وقتة فان الظاهر
التكس اي العيان في الثانية وعنه في الاولى غير اجماع (قوله ضمن الثلث) عبارة عن شرح الروض
وعلى كل من الاخيرين الثلث ان يمكن مالكيها معا وتوهموا انزال الرديف ولم يضلوا ولا افلا
ضمان عليهما قاله ابن الرقة فقها اهـ (قوله ويقل قسط الخ) عبارة عن الثلث والاسنى ضمن الثلث ان تلت
توزيما على رؤسهم لاجل قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون غالبا اهـ (قوله يضمن) الى قوله والثاني
بتحالفان في المني الا هو نازع على المتن وقوله بان اكتر اهـ الى اتحاد جرهما الى قوله وتضمنهما تفرق
التيابية الا هو نازع على المتن (قوله وان تلت بسبب آخر) اي لان يده صارت يد عوان معنى واسنى
قول المتن (لو اكترى حمل مائة الخ) وفيه من الروض وشرحه ما لخصه او اكتر اهـ الى كسب سرج فركب
عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثاني زيادة على المشروط وليركب سرج فركب باف ضمن
الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او عكسه فلا يضمن الا ان يكون اقل من الاكاف او
ليحمل عليها باف فحمل بسرج ضمن لانه يثق عليها لا عكسه فلا يضمن الا ان كان اقل من السرج اهـ
(قوله كعديد وقطن) يريد بالظن الصوف والوبر لانها مثقف الجسم لا الحديد والبلحيد والرصاص
والنحاس لانها مثقف الجسم معنى وروض مع شرحه (قوله ونازع فيه) اي في قياس ما ذكر على الحنطة
والشعير (قوله اذا فرق الخ) لطيل لقوله وكذا كل عتق للضرر الخ (قوله بينهما) اي بين اختلاف
ضرري الحنطة والشعير اختلاف ضرري نحو الحديد والقطن (قوله بان اكتر اهـ) الاولى التي انك (قوله
من غير زيادة اصلا) انظر هل هذا ينافي بقوله الاول مثل لما بالمشرة الخ (قوله لا اتحاد جرهما) باتحاد
كليهما الخ (ولو ابل المحصول) قل بسبب ذلك ثبت للمكترى الخيار لما فيه من الاضرار به بداهة اخذنا
عالمات المستاجر قبل وصوله الى الحمل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر تعلق الحمل المستاجر شقوله
المن (ولو اكترى حمل الخ) ولو اكترى مكانا وضع امتعة فيه فواد عليها فطرق فان كان ارضا فلا شيء عليه
وان كان غرفة لزمه المسمى واجرة المثل لانه يقيس مسئلة الدابة بشرح الروض اي معنى اهـ سم
(قوله حمل مائة) فظاهره ان لفظة حمل من المن والنفى والحمل وانها بقوله المني مائة وقدرها الثاني بين
الامور المائة بطريق المزج وقال الثالث بدماء الى حمل مائة مثل حنطة مثلاه (قوله بالتشديد) الاولى

بغير اذنها ضمن الثلث
وقيل يسط وزنه من
اوزانهم واخير (وكذا)
يضمن وان تلت بسبب
آخر (لو اكترى حمل مائة
رطل حنطة فحمل مائة
شعيرا او عكس) لانها
لتقائها تجمع حمل واحد
وهو لحنته ياخذ من ظهر
الدابة اكثر فاختلف
ضررها وكذا كل عتق
الضرر كعديد وقطن
ونازع فيه الاذرى
واطال اذا لفرق بينهما
عرفة (لو اكترى عشرة
اقرة شعير) جمع قدير
مكيال يسع اثني عشر
صاعا (فحمل) عشرة
اقرة (حنطة) لانها اقل
(دون عكسه) بان اكتر اهـ
حمل عشرة اقرة حنطة
فحمل عشرة اقرة شعيرا
من غير زيادة اصلا فلا
يضمن لاتحاد جرهما
باتحاد كليهما مع الصغير
انف (ولو اكترى حمل
مائة فعل) بالتشديد
(ما هو عشرة لومه) مع
المسمى (اجرة المثل للزيادة)
تعمده بها

وتفصا بعد اقتضاء المدة فهو اي المؤجر بالخيار بين اجرة مثل الدرة للمسي مع بذل زيادة ضرر الدرة مثال
اجرة المثل لحنطة خمسون وللدرة سبعون وكان المسمى اربعين فبدل النقص عشرون وان تفصا قبل
حصدا فاعطى اي المؤجر ان شاء من ان يمكن في المقدار اعادة الحنطة وزرعها الا فله منعه لزمه جميع الاجرة اي
لزمته الاجرة بجمع المدة لا بالحقوت بقصد العدل فقهه ان لم يرض على غداة الدرة مدة تاتربها الارض
وان مضت تغير بين اجرة المثل واذا اختار اجرة المثل فلابد من فسخ الاجارة اتمتها واخذ قسطها من المسمى
مع بدل النقص ان لا يضمن الارض اهـ قوله بالخيار بين اجرة مثل الدرة الخ كان يلويا ناظر اثنين اخذه
بالاحظ (قوله ضمن الثلث) قال في شرح الروض وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالكيها معا
وتمكنان من زولها اذا نزل الرديف ولم يضلوا تلتوا الاضخان عليهما قاله ابن الرقة فقها (قوله
وان تلت بسبب آخر) اعتمد به ووجهه كما في شرح الروض ان يده صارت يد عوان (فرج) قال في
شرح الروض اذا اكتر اهـ الى كسب سرج فركب عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثاني راد زيادة
على المشروط وليركب بسرج فركب باف ضمن الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او
عكسه فلا يضمن الا ان يكون اقل من الاكاف او ليحمل عليها باف فحمل بسرج يضمن لانه يثق
عليها لا عكسه فلا ضمان الا ان كان اقل من السرج اهـ (قوله في المتن) لزمه اجرة المثل للزيادة) قال في شرح
الروض وهذا بخلاف مالوا اكترى مكانا وضع امتعة فيه فواد عليها فانه ان كان ارضا فلا شيء عليه لزمه

كما يجب فعله في الموضع الاول وقد للمنفق عقبا اكثرى دابة وعقب فعله في جميع الموضع طيبا
فعله على التصيف (قوله ومثل لها) اى الى ابادته (قوله لبيد اغضار الخ) هل هذا الاغضار بالنسبة لاسم
الاحكام حتى يحل له الاقدام على هذه الزيادة او بالنسبة الى الضمان فقط فان قيل لا لول ظن على اذ ادلت
القرينة على رضا المؤجر بذلك كما عرف بذلك نحو مو الا فحل تأمل وان قيل لا بالنسبة لظاهر اء سيد
عمر (قوله اغضار نحو الاثنين الخ) فانه لا اجرة له ولا ضمان بسببه اء متى (قوله بين الكيلين) اى او
الوزنين اسنى وغرر (قوله فان كان صاحبها) اى مع المكترى كما هو فرض المسئلة اء وشيى
(قوله لان اليدها الخ) لتعليل لتفيد التالف بكونه بسبب الخلل دون غيره (قوله لا اختصاص بدها) الظاهر
ان الضدي في ما الزيادة على حذف. وضاف اى بقاء الزيادة من الدابة اذ افترض اء معها كصاحبها كما
مر اء وشيى (قوله فقلت الخ) اى قبل استعمالها اما بعد استعمالها فى مارة اخذنا مرقى العارية
كذا في شرح الروض سم وكردى رادع ش اقول لو لم المراد اء باشر استعمالها كان ركبها ولو دفع لمتاعا
وقال له احمله ففعله عليها فلا ضمان لكونها في يدها لكانها ثم رابت الفارح مرقى باب العارية صرح بذلك
فراجع اء وقوله انه باشر استعمالها اى باذن مالكا كما يفيد قوله السابق لى معارة الخ فان استعمالها
بدون اذنه فهو غاصب لها (قوله من اشر) بالذ (قوله ولا خلاف نكايانا الخ) اى لى عدم انضباطها عند تساوى
بل تزيد باطنا نكايته حتى حل نكايته راحات (قوله كان قاله الخ) فان لم يقل له المكترى شيئا فلا اجرة
لزامه ولا ضمان اء غرر (قوله اما العالم الخ) جارة للمنفق وخرج للجامع العالم بالزيادة فان قال له المستاجر
احمل هذه الزيادة فاجا به قد اماراها بالخل الزيادة فلا اجرة له وان قلت الدابة لا بسبب العارية ضمن
القسط اما بسبب اء فلا ضمان كالمقر من باب العارية ان لم يقل له المستاجر شيئا فحكمه مذكور في قوله ولو وزن
المؤجر الخ (قوله ولو رضع المكترى ذلك بغير حافضها) ظاهر اء انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض اء
والمنفى ولو كاله المستاجر وحملوا الدابة واقعة ثم سيراها المؤجر فحكم على المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة
له ان كان عالما لان كان مفرورا انتهى سم وما قلناه من شرح الروض معلوم من قول المصنف المار
آفنا بالاولى لا شرا كهما في المرفور ويزيد ما هنا بتحميل المكترى (قوله لا يملك بالذ الخ) لتعليل لقن
خاصة اء وشيى (قوله وليس له رد ما بدون اذن) فلو استقل بردها قال الاذرى فالظاهر ان المستاجر
تكليفه رد ما الى المكان المنقول اليه او لا شرح روض اء سم (قوله او كاله وحمل المستاجر الخ) ولو كاله
اجنى وحمل بلا اذن في الزيادة فهو غاصب الرض على اجرة ثم لمؤجر ورده الى المكان المنقول له
ان طالبه به المستاجر وعليه ضمان الدابة على التفصيل المذكور في المستاجر من فية صاحبها وحضر بمحل

الضرب وان كان غرة فقل يقان احدهما انه يغير المؤجر بين المسمى واجرة المثل الزائى بين اجرة المثل
للكل وثانيهما اقول ان احدهما له المسمى واجرة المثل الزائى والثاني اجرة المثل للكل فله الزكشى عن
الرجحان والرويانى وقياس ما مرقى مسئلة الدابة في جميع القول الاول من الطرفين الثاني فان قلت قياس
ما مرقى اذ استاجر ارضا لزرج حنطة فزرج ذرة من انه يتغير بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع اجرة الزائى
من ضرر الذرة ان يقال بثلثة في هذه في مسئلة الدابة قلت الفرق اء انه ممد عدل عن العين اصلها فخرج
عن المسمى بالكلية بخلافه هنا اء قضية فقه اء عدل عن العين اصلا كان كانه كالمقر اء (قوله
ومثل لها البصرة الخ) كذا ش مر (قوله ضمان يد) اعتمد مر (قوله فكان الضمان الجانية فقط) اعتمد
مر (قوله ومن ثم لو سخر مع اء بته فقلت) قال في شرح الروض قبل استعمالها لم قال اما بعد استعمالها
فى معارة اخذنا مرقى العارية اء (قوله ولو رضع المكترى ذلك بغيرها فسيرها بالمؤجر) ظاهر
انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض ولو كاله المستاجر وحملوا الدابة واقعة ثم سيراها المؤجر فحكم على
المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مفرورا اء (قوله وليس له رد ما بدون اذن)
قال في شرح الروض فلو استقل بردها قال الاذرى فالظاهر ان المستاجر تكليفه رد ما الى المكان المنقول

اغتضار نحو الاثنين ما في
التفاوت بين الكيلين
وان قلت ذلك المصنوع
او بسبب آخر (ضمنها)
ضمان يد (ان لم يكن صاحبها
معا) لا تصار غاصبا لها
فصل الزيادة (فان كان)
صاحبها معها وقت بسبب
الخلل دون غيره لان اليدها
لها فكان الضمان
الجانية فقط (ضمن فقط
الزيادة) لا اختصاص بده
جا ومن ثم لو سخر مع دابة
فقلت لم يضمنها المخر
لتعاقب يد صاحبها (وق
قول) يضمن (نصف القيمة)
توزع على الرؤوس كمرح
من واحد وجر اء حات من
اخر واجب بتيسر التوزيع
هنا لا يملك لا خلافا نكايته
باطنا (ولو سلم الماتو المشر
الى المؤجر ففعلها) بالتدبير
(جاءل) بالزيادة كان
قال لى ما فصدقه (ضمن
المكترى) القسط نظير ما
مر واجرة الزيادة (على
المنصب) اذ المكرى لجهله
صار كالألة له اما العالم
فكفى قوله (ولو) وضع
المكترى ذلك بغيرها
فسيرها بالمؤجر او وزن
المؤجر وحمل) بالتدبير
(فلا اجرة لزيادة) وان
غلطوا على المستاجر لانه
لم ياذن في حملها بل لمطالبه
المؤجر بردها لعلها وليس
له رد ما بدون اذن وإذا
قلت ضمنها ولو وزن

فكما لو كان بنفسه انطرد وكذا ان جعل كالتضاد كلام الخليل (ولا يخاف من حمل المستاجر ان تقتضيه) انما يؤول الى عدم لا يخفى بقوله لو قاله المستاجر احل هذا الزاد فكتبت. فيضمن القسط من الاجازة ان تقتضيه بنهر المحصول (١٨٥) دون منفعتها (ولو اصابه شر بالبيعة) بعد

قلعه (ظلمه قباء وقال امرئى بقلعه قباء اقال بل قيسا قال ظير تصديق المالك (بيته) اعلم بان ذلك في قلعه قباء لا ان المصدق اصل الاذن فكذلك في صفته والثاني يتحالفان واحال الاسوى في الاتصاف له قفا ومعنى ومنه انهما لو اخطا قبل قلعه قلنا اتفاقا وكل ما اوجب الاتصاف معهما اوجب مع تقدير احوال الوطى يبدأ بالمالك كما لا موقال الاسوى بل الحياطة لانه باع المنفعة (ولا اجرة عليه بعد حلقه لانها انما تجب بالاذن وقد ثبت عدمه) يمينه (وعلى الحياطة ارش النقص) لما ثبت من اتصاف الاذن والاصل الضمان وقضية ما قرر من اتصاف الاذن من اصله ان المراد بالارش ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما رجحه الاسوى كان ابن عسرون وغيره هو الوجه من ترجيح السبكي انه ما بين قبة مقطوعا قيسا ومقطوعا قباء لان اصل القطع ما دون فيه ويجب بانه لا نظر لهذا مع ثبوت مخالفة المتعنة لا اتصاف الاذن من اصله بدليل عدم الاجرة له وقوله من هذا ومن مصلهم

ما مر وإن حل بعد كل الاجتي المائة والعشرة أحد المتكاريين أى العاقلين شبه التفصيل السابق بين المفروود وعدمه إن اختلفا في الزيادة وقدر ما قال قول قول المكثري يمينه لان الاصل عدم الزيادة وقول وجد المحصول على الدابة تافعا من المشروط تصاير في قوله انما هو جرحه من الاجرة ان كانت الاجارة في الذمة لانه لم يرب بالمشروط وكذا ان كانت الاجارة عين ولم يرب المستاجر النقص فان عليه يعطى من الاجرة لان التمكن من الاستيفاء قد حصل وذلك كاف في تحرير الاجرة اما النقص الذى لا يؤثر كالتى يقع به التفاوت بين الكيلين أو الوزنين فلا عبرة به متى وروى مع شرحه (قوله فكما لو كان بنفسه الخ) أى قطعه اجرة حملها والضمان اه شرح الرض ولعل هذا اعني قول الشارح فكما لو كان بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها ما لا يؤثر في تحميل المستاجر اه سم (قوله ان تقتضيه بنهر المحصول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية اه سم (قوله بعد قطعه) متعلق ببيعه اه وشيئى عبارة عرش اى من الحياطة اه (قوله ومث) اى من المتنى اه كردى (قوله وطيه) اى الثاني المروج (قوله ييدا بالمالك) لان في رتبة البائع ويجمع كل في حلقه التني والانيات اه كردى (قوله ييدا بالمالك) معتمد اه عرش قول المتن (وعلى الحياطة ارش النقص) وللحياطة نزع غيطه وعليه ارش النزع ان حصل به نقص وله منع المالك من شديعه في غيط الحياطة بحره في الدروز مكانه اذ انزع ولو قال المالك للحياطة ان كان هذا التوب يكفي قيسا فقلعه قطع لم يكفه ضمن الارش لان الاذن مشروط بماله وجد ان قاله في جواهره يكفيك قال اقلعه قطع لم يكفه لم ضمن لان الاذن مطلق روض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله من اتصاف الاذن من اصله) هذا ممنوع اه سم (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي) اعتمد التباية والمتنى ما رجحه السبكي واليه مال شيخ الاسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينها تفاوت او كان مقطوعا قباء اكثر قيمة فلا شيء عليه اه (قوله لهذا) اى للاذن في اصل القطع (قوله المتعنة لا اتصاف الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن اه سم (قوله بدليل عدم الاجرة الخ) لادالة فيه لان عدما لا اتصاف الصفة المطلوبة للمالك اه سم عبارة التباية ولا يقدح في ترجيح الاول بين ما رجحه السبكي عدم الاجرة فلا ملازمة بينها وبين الضمان اه (قوله وقوله) الى الفصل في التباية (قوله من هذا)

اليه أولا اه ثم قال في الروض وشرحه وللمستاجر مطالبه باليد لما في الحال للحيولة الخ اه (قوله فكما لو كان بنفسه الخ) كذا شرع مر قال في شرح الروض فعله اجرة حملها والضمان اه ولعل هذا اعني قول الشارح فكما لو كان بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر والافلا في تحميل المستاجر (قوله فكتبت) قد ثبتا في حيث دل على ملك المؤجر ما زاد من منفعتها على ما يتعلق بالقدر الواجب وجواز تصرفه في حيث كان معبرا بالبيعة لزيادة ماصحوا مع ان المستاجر الدابة منع المؤجر من حل شيء عليها كسئل علة لانه استحق جميع منفعتها لادالة هذا على عدم ملك المؤجر شيئا من المنفعة اللهم الا ان تمنع المائة بان المؤجر ملكها عند المنفعة لكنه ممنوع من التصرف فيه بما يراحم حق المستاجر وان لم يتمتعن الكلية بخلاف التصرف فيه مع المستاجر باعادة الزيادة ونحوها وقضته جواز اجارته بالهوى باقوى بل يترجم فليحرم (قوله ان تقتضيه بنهر المحصول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية وعلى هذا التفصيل يعمل كاقاله شيخنا الشهاب الرمي قول الرض ضمن العشرة ايضا (قوله في المتن وعلى الحياطة ارش النقص) في شرح مر وللحياطة نزع غيطه وعليه ارش نقص النزع ان حصل كما قاله الماوردي والروايق ولمنع المالك من شديعه فيه بحره في الدروز مكانه اه (قوله من اتصاف الاذن من اصله) هذا ممنوع (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي الخ) اعتمد ترجيح السبكي (قوله لا نغاه الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن (قوله بدليل عدم الاجرة ل) لادالة فيه لا اتصاف الصفة المطلوبة

الذكور في الرضه في مخالفة النسخ المستاجر له من قوله واستجر لنسخ كتاب في غير ترتيبه فان كان ممكن البناء على بعض المكتوب

كان كتب الباب الاول متصلا بجملة يعني (١٨٦) عليه استحق يقسمه من الاجرة قالوا فلا شيء له ان من استجر نصيب ثوب صغير

أي عاقب المتن (قوله كان كتب الباب الاول) أي في الوسط أو الآخر (قوله ان من استجر) نائب فاعل يؤخذ (قوله لتعريب ثوب صغير الخ) أي لينطيط عليه طرازا أي على بشرة خيوط مثلا اه كرى في الاول ليحتم بشرة اسطر مثلا من الخياطة (قوله ينة) بكسر الباء جمع بين معنى البعدي في قسم البعدين الخيوط بان قال كل بعد اصحاب مثلا اه كرى (قوله بان قص) راجع الى الخيوط و (قوله واوسع) الى قسمة البينة بان غاط مثلا بخمسة خيوط وقسم البينة بأربع اصابع اه كرى (قوله واوسع) الوار بمعنى اولان كلا منها مخالف لما شرط من التساوي اه عش (قوله أو من البناء الخ) عطوف من اتمامه

(فصل فيما يقتضي انقضاء الاجارة) (قوله فيما يقتضي) الى قوله ولا يجوز لناظر في النهاية (قوله وعندها) الاول وما يقتضيها إذ ليس في الفصل بيان في يقتضي عدم الانقضاء والتعريف بذلك لعدم هو الاصل حتى يوجد ما يفهم اه وشيذى وقوله الاول وما لا يقتضيها أي كما في شرح الترتيب (قوله وما يتبع ذلك) أي كقوله ولو اكرى جالا الخ (قوله حيلة) الى قوله ما اذا اوجب للمنفى الا حيلة والفرق الى المتن (قوله بنفسه الخ) في هذا التقدير تعلق الجارين بمعنى واحد باملا واحد عبارة المنفى والحل جينا كانت او ممتلا لا تقسم بغير اه وهذه مختصر فوسيلة (قوله لا يوجب خلا الخ) سيذكر عتده اه سم (قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر والاقبل بالغتم فيها وقيل بالفتح فيها اه عش (قوله ما لم ينعقد) من باب علم وتصح قرأه ببناء المقول (قوله لفتة او غيرهما) أي او غيرهما (قوله والفرق بينهما) أي بين مستلهم دخول الناس الخمام بسبب الفتة او غراب ما حوله التي تأسها ومستلهم غراب ما حول الدار او المكان التي تأس عليها ومراده به دفع الجرح من ان عدم دخول الخمام بسبب ما ذكر كريب بخلاف الحانوت والدار فانها يستاجر من السكنى وهي يمكنه فعل كل حال اه وشيذى (قوله اومس ثم الخ) أي من اجل عدم محذور الفرق (قوله وحس) أي طاحونا قال السيد عمر ان وحس في أصله بالافت اه (قوله وتفسر) اشار به الى عطفه على وقوله اه عش (قوله بفتح الفاء بالاداء المستجرة لظرو خوف الخ) وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرض ستاجر الخ من عطف الخاص على العام اذ هو من جملة تعذر السفر وانظر ما كتبه اه وشيذى وقوله من جملة تعذر السفر أي من جملة اسبابه (قوله اومس ثم الخ) أي سفر بفتح الفاء (قوله او نحو مرض الخ) اشار الى عطفه على تعذر أي على حذف مضاف عبارة المنفى وكروم مرض الخ اه (قوله الذي يلزمه الخروج) أي بان كانت اجارة ذمة اه عش (قوله إذ لا غل الخ) عبارة المنفى والمنفى في الجميع انه لا غل في المقود عليه والاستنباط من منبها يمكن اه (قوله والاستنباط يمكنه) تأمل ما لم تذكرت اه سيذكره وقد يقال التادير لا عبرة به (قوله نعم) الى قوله ما اذا واقتة المنفى كأي وقاؤه النهاية (قوله كان استاجر الخ) الانقضاء هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوف به ولعل هذا مبني على المقابل فمرأيت في شرح مر ماضيه بناء عليها أي الشرعي والحس على ما مر من عدم جواز ابدال المستوف به والاصح خلاه انتهى اه سم (قوله كان استاجر الامام الخ) ضعيف اه عش وعبارة المنفى (تتبع) يستثنى من ذلك اجارة الامام ذيا لعمري لا تعذر صل قبل مسير الجيش فانه عذر للامام يسترجع بكل الاجرة كما قاله الماوردي ولا فلاس المستاجر قبل تسليم الاجرة فومعنى المدقة يجوز

معلومة وقسمة ينة متساوية فخطاها باقتص وأوسع في القسمة لم يقتضي شيئا فاختارته المشروط الا ان تمكن من اتمامه كخيطر وأنه في مقتضى الكل اومس البينة على بعضه فيستحق اجرة ذلك البعض

(فصل) فيما يقتضي انقضاء الاجارة تعريف فسخها وعندها وما يتبع ذلك لا تنسخ اجارة حيلة او في الذمة بنفسها ولا يفسخ احد العاقدين (بغير) لا يوجب خلا في المقود عليه (كعند وفود) بفتح الوار كاعطه ما يؤدبه وبضمها المصدر (حام) على مستاجرته ومنه على الارجح ما لو عدم دخول الناس له لفتة او غراب ما حوله كالغريب ما حول الدار او المكان والفرق بينهما غير صحيح ومن ثم قيل لم يقل احد فيمن استاجر رعا قدم الحب لقصده انه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالاداء المستجرة لظرو خوف مثلا وبسكونها جمع مسافر أي رفقة يخرج معهم وصح عطفه على بغيره أي وكسفر أي بطرو ملكته دار مثلا (و) نحو (مرض مستجرة دابة لسفر) ومؤجرها الذي يلزمه الخروج معها إذ لا غل في المقود عليه

البالك (قوله الا ان تمكن الخ) أي ذلك شيئا للشهاب الرمل (فصل فيما يقتضي انقضاء الاجارة الخ) (قوله لا يوجب خلا الخ) يأتي عتده (قوله ومنه على الارجح الخ) اعتضده مر (قوله كان استاجر الخ) لعل من الخ الانقضاء هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوف به ولعل هذا مبني على المقابل فمرأيت في شرح مر ماضيه بناء على ما مر من عدم جواز ابدال المستوف به والاصح خلاه اه (قوله كان استاجر الامام ذيا الخ) قد يشكك الانقضاء هنا بان الاصح

والاستنباط يمكنه نعم التعذر الشرعي يوجب الانقضاء كان استاجر لقلع سن حاتم قال الماوردي كان عود ولا نظر اليه لانه خلاف الاصل وكذا الحس ان تعلق بمصلحة عامة كان استاجر الامام ذيا لمجهاد فصالح قبل السيد للوجر

أما إذا أوجب خلاف المقعود عليه فإن كان في إيجابه من غير أن لا دفعه الكالية فتفسخ إن جبهه فيه الزنقة كالأمر بغيره
 الآية فتغير المكترى ويذكر أمثلة لقوانين (ولو استأجر أرضا لوراعه فمروم فهلك (١٨٧) الزرع جماعة) كسبل أو سواد (فليس له

التسخ ولا حظ فيه من
 الآية) إلا خلا في منفعة
 الأرض كما لو استقرى بر
 مستاجر دكان (و تفسخ)
 الإجارة بتفقد مستوى منه
 حين في عقد ما شرعا كسلة
 استقرت حينها مدة خدمة
 مسجد فاحت فيها أو حيا
 كملوت فتفسخ (بموت)
 نحو (الدابة أو الأجر للمعين
 ولو فعل المستاجر لقوات
 المنفعة المقعود عليها قبل
 قبضها كالبيع قبل قبضه
 وأما استقر بالاف للمقترى
 له ثم لا يوردهل العين
 وباتلافها صار قابضا لها
 بخلاف المنفعة هنا لأن
 الانقضاء إنما هو (في)
 الزمان (المستقبل) ومنافعه
 معدومة لا يصورورود
 الاتلاف عليها (لا في)
 الزمن (الماضي) بعد القبض
 الذي للآجرة فلا تفسخ
 (في الأظهر) لاستقراره
 بالقبض ومن مهم ثبت فيه
 خيار (فيستقر قسطه من
 المسمى) بالنظر لآجرة
 المثل بأن تقوم منفعة المدة
 الماضية والباقية ويوزع
 المسمى على نسبة قبضتها حالة
 المقدون ما بعده فإذا كانت
 مدة الإجارة ستة ومضى
 نصفها آجرة مثله مثلا لآجرة
 نصف الباقي وجب من
 المسمى ثلثا وإن كان
 بالعكس ثلثه لأجل نسبة

للتجور التسخ كإطلاقه في الزرع أو حيا (قوله) أما إذا أوجب (أي الشرع) أم سم (قوله) القوانين
 أي الزا والقوانين التي في المثل (ولا حظ فيه من الآية) بوله أن يزورها فإنا نرى ما يدرك قبل فراغ المدة
 فيما يظهر من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يدرى مدته وعليه ثم إن تأخر من مدة الإجارة ما بقي بآجرة للثلث ذلك
 الزم من أمه ش (قوله) إلا خلا في منفعة الأرض) فلو تفتت جماعة أبلغت فرة الأليات انفسخت الإجارة في
 المدة الباقية فلو تفتت الزرع قبل قبض الأرض وتولى إيداعه قبل الانقضاء بتفتتها لم يسترد من المسمى لاقبل
 التفتت شيئا وأما ما بعد التفتت فيسترد ما يقابل من المسمى لبطان المقدون وإن تفتت الأرض أو لا استرد
 المستقبل وكذا الباقى كافي جوامر القبول وإن انقضت كلام ابن المقرى خلافتي وأنى وقد يقال إن قول
 المصنف تفسخ الإجارة بموت الدابة أو الأجر للمعين في المستقبل لا الباقى الخ في دليل يصرح بما اقتضاه
 كلام ابن المقرى إذ لا فرق بين تفتت الأرض وتفتت الحيوان المعين كما مر اقتضاه المبنى ما يفيد (قوله)
 شرعا راجع لتقصير (قوله) أو حيا (صلى على شرعا) أم سم قول المتن (بموت الدابة أو الأجر الخ)
 وكذلك مع غيرهما أم متى قوله بموت نحو الدابة لعل حقا إن يقال ينمو موت الدابة (قوله) ولو فعل
 المستاجر (أي قوله) في المدة في المبنى (أو حيا) الخ (قوله) ولو فعل المستاجر (أي يكون) بالاف
 الدابة خاضعا لقيمتها أم عش (قوله) وأما استقر الخ) عبارة المبنى فإن قيل لو انقضت المكترى المبيع استقر
 عليه الثمن فعلا كان المستاجر كذلك يجب بأن المبيع ورد على العين فإذا انقضاء صار قابضا لها والى الإجارة
 وأرد على المنافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يصورورود الاتلاف عليها أم (قوله) ثمه) فاعل
 استقر (قوله) لا يوردها (أي) خلاف المكترى أم سم والأصوب إرجاع التفسير إلى البيع كما مر من
 المبنى ((قوله) لأن الانقضاء تام في الزمان المستقبل الخ) لا يخفى ما في هذا المزج من قطع قيد ستة المتن
 وجهه جوامر من دليل الفرق بين البيع والإجارة (قوله) بعد القبض) ظرف للماضي (قوله) الذي الخ) نعمت
 الزمن ش أم سم قال المبنى أما إذا كان قبل القبض أو بعد موته لم يكن للآجرة فانه ينسخ في الجميع واحتز
 بالمعين عاقل المدة فلا ينسخ بتفتتها لأن الفضل ورطبهما فإذا احضر أو مات في خلال المدة بدلا كما مر
 أم (قوله) فلا تفسخ) يقتضى عقوله لأن الانقضاء الخ (قوله) وأجر ثمته) أي النصف الباقى (قوله)
 لاختلافهما) أي المدين وفي بعض النسخ ما إذا الضمير بارجاعه إلى آجرة المدين (قوله) إذ تفتت يد الخ)
 قضيت انقضت الإجارة على الشهر وكان قال آجر تكهانة كل شهر منها بكذا اعتبر ما به موزع على
 الشهر ولو لا نظر إلى آجرة مثل المدة الباقية لا المستقبل فهو ظاهر عملا ما وقع به العقد أم عش (قوله)
 وخرج بالمستوفى منه المستوفى به الخ) فخرج من قبضه بالانقضاء بتفتت المستوفى به المعين في العقد بقوله
 أو عيناه ثم تلقا التسخ العقد أم فامضى هذا الآخر أو قوله فعل ما فيه مع انحصور المسئلة ما المعين
 في العقد أم سم (قوله) وغيره) أي والمستوفى فيه (قوله) عامر) أي في شرح يجوز إيداعه أم كرى (قوله) فعل
 ما فيه) أي من أنه إذا عين كل من المستوفى به أو فيه بعد المقدم تفتت وجب إيداعه وإن لم تفتت جاز
 إيداعه رضا المكترى وإن عين في العقد ثم تفتت انفسخ العقد أم عش (قوله) أو واره) أي
 ولو أعاها مثله مالو لم يكن ثم وارث كان مات ذى لأوارث فهو من أجره هو مسلم ثم أم تدفاله في يومته

جواز إبدال المستوفى به وكان هذا المذكور آخر لكون استعجار الذي للجهاد منوطا بنظر الامام و ظهور
 المصلحة وقد لا يتحقق جهاد آخر ولا يقوم احد الجهادين مقام الآخر فيها فاسبب الانقضاء مطلقا هر
 وليتأمل كون هذا من المستوفى به (قوله) أما إذا أوجب (أي العذر) (قوله) شرعا راجع لتقصير قوله) أو حيا
 عطف على شرعا ش (قوله) ثمه) فاعل استقر وقوله لا نه أي خلاف المكترى (قوله) الذي للآجرة) نعمت
 ثم من ش (قوله) وخرج بالمستوفى منه المستوفى به) المعين في العقد بقوله أو عيناه فيه ثم تلقا انفسخ العقد

للمدين لا لاختلافها إذ تفتت يد آجرة شهر على شهر وخرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره عامر فلا انقضاء تفتت على ما فيه (ولا تفسخ)
 الإجارة بتوحيها (بموت العاقلين) وأحد عمال الزومها كالبيع فتركه بعد موت تجور هذا المستاجر أو ورثه لم يتوفى منها المنفعة

وفي الدماء التومدين عليه فان كان في (١٨٨) الركبة فاما سحر منهلوا الاخير الواو فان وفي استحق الاجرة فوالا فلا تستاجر التسخ

واستحق مسائل بعضها
الانصاع فيه لكونه مورد
العقد لا لانه عاقد كوت
الاجرة المعين وبعضها
الانصاع فيه لغير الموت
كان اجرة من اوصى له بمغنة
دار حيا فمقتضاها جرة
انما هو لقوات شرط
الموصى ولو لم يقل بمغنة
وانما قال بان يتفق امتع
عليه الاجارة لانه لم يملك
المنفعة وانما اباح له ان
يتفق كما ياتي وكان اجرة
المقطع كاتقي بالمصنف
ومراده المقطع للاتضاع
لاقتلاك وبعضها من على
مرجوح (و) لا تنسخ
ايضا بموت (متروك الوقت)
اي نازله بشرط الوقت
ولو يوصف كان شرطه
للاشرد من الموقوف
عليهم ولو يقيده بما ياتي او
بغير شرطه مستحقا كان او
أجنبيا اذا اجرة للمستحقين
او غيرهم لا لامل نظر
جميع الموقوف عليهم ولم
يخص بوصف استحقاق
ولا زمته كان بمنزلة ولي
المصور نعم إن كان هو
المستحق واجرة بدون اجرة
المثل وجوز ناه تباع الامام
وغيره افسخت بموته
اثام الدعة على ما قاله
ان الرضا لم يجز لناظر
اذا اخرج من ان يدفع جميع
اجرتها للبطن الاول مثلا
ليعطيهم بقدر ما مضى والا
معن الزائد كما قاله القفال
وابن دقيق العيد اعتمد

منفعة العين المستأجرة (قوله وفي الدعة) متعلق بقوله التومر (قوله لما التزمه) مبتدأ و (قوله دين عليه)
خبر مرفوع متعلق بالذكر قد تقدم معمول الصفة فعل موصوفا (قوله واستحق مسائل بعضها) خبر منه بذلك
الاعتراض على من استحق ما ذكر وان استثناءه انما هو صوري لا حقيقي اعرضي (قوله الانصاع
فيه لكونه الخ) هذه الجملة خبر بعضها والجملة نعت مسائل (قوله لانه عاقد الخ) فلا يستحق من عدم
الانصاع لكن استحق منه مسائل منها ما لو اجر عبده للملق حقه بصفة فوجدت مع موثقان الاجارة تنسخ
على الاصح كالتقصاء كلام الرافعي ومنها ما لو اجره موات في المدة فان الاجارة تنسخ بموته خلافا
لما اقتضاء كلام الرافعي في باب الوكس ومنها المدبر فانه كالملق حقه بصفة ومواته البطن الاول كاسياقي
ومنها الموصى له بمغنة دار مثلا مدة عمره مورد بعضهم استثناءه عن المسائل بان الانصاع ليس بموت
الماعدل بل لانه حقه بالموت وليس الردي يظهر اه متفق (قوله ولو لم يقل) اي الموصى ردا لقال ان الوصية
بالتامع باحة لا تحل على الاصح اجارته اه كرى عبارة الملق ومات من ان الوصية بالمنفعة باحة لا تحل على
فلا يصح اجارته مجرد بان ذلك على كاسياقي إن شأله تعالى في الوصية بأن يتفق للدرا لا بمنفعة كما هنا
اه (قوله امتع عليه) اي الموصى له اه عش (قوله لم يملكه) اي الموصى الموصى له (قوله كياتي) اي في
الوصية (قوله كان اجرة المقطع) حطب على كان اجرة من اوصى الخ (قوله وبعضها من غير) قد قبله بعضها
الانصاع فيه الخ اه عش (قوله بموت متروك الوقت) ثم إن كان قبض الاجرة وتصرف فيها للمستحقين
لم يرجع على تركه بشيء وإن كان تصرف فيها لتفويضه على تركه بقسط ماقى وصرف لارباب
الوقت اه عش وهذا على مرضى النهاية خلافا للشارح والمتن كياتي آقا (قوله أي ناظره الخ)
من حاكم موصوفا من شرطه النظر على جميع الطون (قوله بما ياتي) اي في شرحه ولو اجر البطن الاول
(قوله مستحقا كان الخ) اي الناظر (قوله اذا اجرة) الاولى حذف اذا (قوله اذا اجرة للمستحقين)
اي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر اه سم (قوله إن كان هو) اي الناظر (قوله وجوز ناه)
اي على الراجح اه عش عبارة المتن فانه مجرد ذلك كما صرح به الامام وغيره فاذا مات في اثاء المدة
انقضت اه (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمتن كما قاله الخ (قوله كما قاله القفال الن) اعتمد
المتن وشرح الرضا خلافا لنهاية كما مر (قوله كما قاله القفال الخ) قال شيخنا الاستاذ في كنهه قال
الركشي وقياسه انما لو اجر الموقوف عليه لا يصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغیره بموته قال
الجلال البكري وقد يطردها في المقطع أي فقال لا يصرف في الا في اجرة ما مضى اذ الامام ان يرجع ويقطعه
لغيره وقد يموت فيبقى اقطاعه يعود لبيت المال وهو حسن اه و الكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن
ان يدعي ان الحكم كذلك في المقطع وإن قلنا بما قاله ابن الرضا لظهور الفرق فلنامل اهم (قوله ان
له صرف الكل) اعتمدته لنهاية عبارة همتا قد تقدم انه مجرد لناظر صرف الاجرة للمجلة لاهل البطن الاول
ولا ضمان عليه لو مات قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستاجر بل

اه فامتنع هذا الاحتراز وقوله على ما ربي مع انه تصور المستحقين بالمعنى في العقد (قوله اذا اجرة
للمستحقين) اي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر (قوله كما قاله القفال الخ) قال شيخنا الاستاذ
الجليل ابو الحسن البكري في كنهه قال الركشي وقياسه انما لو اجر الموقوف عليه لا يصرف في جميع الاجرة
لتوقع ظهور كونه لغیره بموته قاله الجلال البكري وقد يطردها في المقطع أي فقال لا يصرف في الا في اجرة
ما مضى اذ الامام ان يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت فيبقى اقطاعه يعود لبيت المال وهو حسن اه
اي والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن ان يدعي ان الحكم كذلك في المقطع وان قلنا بما قاله ابن الرضا لظهور
الفرق ظاهرا (قوله ان له صرف الكل للمستحق) واما ضمان على الناظر لو مات الاخذ قبل انقضاء
المدة وتصل الاستحقاق بغيره ولا ضمان على المستاجر بل يرجع اهل البطن الثاني على تركه القابض من
وقت موته اه شرح حر (قوله ان له صرف الكل الن) ظاهره وان قطع مادة بعدم بقاء المستحق

يرجع أهل البطن الثاني على تركه القاض من وقت سقوطه كأي ذلك إلى الدهر حماقة فيما لا ينقض خلافا
للقائل من بينه أه قال سمع ح ش قوله لومات الأخليل اقتضاء المدة ظاهر مولو قطع بذلك عادة أه
أقول قد صرح به الثاني في أول الباب وقد سنا منك ما فيه (قوله بأنه) أي الزائد أوجب الأجرة (قوله وفي
إجاءه) أي عطف على أول الباب (قوله بأنه) أي عطف على ما عطف على (قوله على الأول) أي ما قاله
التفصيل (قوله من الشخص) أي البطن الأول مثلا (قوله إذا نفي) أي الزائد (قوله فان ضمن) أي دخل في
ضمان الناظر (قوله بالملك) يعني مستحق الوقت (قوله مما ذكر) أي لاستظهار ما قاله ابن الرقة (قوله
ومن بعده) أي بوضوح البطن الثاني مثلا (قوله ومع ذلك) أي الناظر يلزمه التصرف بالأصل (قوله الخ) أي
لأن الملك الخ أو الأول أيضا أن الملك من الخ (قوله الخ) أي أن قد الناظر بشرطه في القاض الخ
(قوله أصله) أي خبره وقاؤه (قوله من ذهبه) كالبدن الأول (قوله مثلا) أي قول المتن لا انقطاع ما دارض
في النهاية لا أن يكون بطله إلى اندفع (قوله مثلا) عبارة المعنى وقول المصنف البطن الأول ليس بقيد بل كل
البطن كذلك قال الزركشي وأحرز بقوله البطن الأول مما كان المخرج الحام أو الوقت أو منصوبه
ومات البطن الأول كأوصيه ابن الرقة فالصحيح عدم الانقضاء لأن المائدة ناظر لكل أمر (قوله وقد شرط
له النظر الخ) عبارة المعنى بشرط الوقت لكل بطن منهم النظر في حصة مدة استحقاقه قطعه (قوله بل
مقيدا بنصيه) أي خرج بذلك ما يقع كثيرا بشرط الوقتين من قولهم وقت هذا على ذنوبي ونسلي وقتي
إلى آخره ووطو به يحملون من ذلك النظر للارشد فلا تنفسخ الإجارة بموت الناظر المستحق النظر
بمعنى الوصف المذكور كاحتمق في قول الفارح بشرط الوقت ولو بوضوح الخ أو عطف عبارة المعنى
ولو أجزأ أحد الموقوف عليهم المشروط بالنظر بالارضية فمما مات استخفت الإجارة في نصيبه خاصة كما
أشار إليه الأذري وأحمد الغزالي (قوله أو بعد مدة استحقاقه) وليس منه كظاهر ما لو جعل النظر
لزوجها مادامت عي أو لولده مادام يسق فلا ينفسخ الإجارة بالتزوج أو بالنسب كظاهر خلافا لما في
حاشية الشيخ أهرتيني يعني ع ش جار معقولهم بعد مدة استحقاقه فنية التحليل أنه لو خرج عن الاستحقاق
بغير الموت كان شرط النظر وجع مثلا مادامت عا ولا به إلا أن يسق فزوجت المرأة أو فسق الابن
أن يكون كالمت وهو ظاهر لئلا يلزم (قوله لمستحق) كالبدن الثاني قبل الاشتغال بهم كأم عن سم
(قوله أو غيره) كالخبيص سموع ش قول المتن (قال أصح اقتضاها في الوقت) أي ولو كانت الإجارة
لضرورة كإجارة كاهن صريح التحليل الأقوى والإجارة التي لا تنفسخ إنما هي إجارة الناظر العام لعموم
ولا يتوهذا الوقت لم يثبت هو الله ناظر أاما فإظهاره العام الحام كاهن ظاهر كما علموا بضم الوقت
ناظر الأصلان النظر لما كوجبه فالتفريق في بقا الإجارة إلى اقتضاء المدة أن يجر الحام كبنفسه أو بمن
يفوض إليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيره نعم هو أي الناظر المقيد نظره بعدة استحقاقه كالناظر العام في
الضرورة يجوز خلافه بشرط الوقت في المدة لكن يتقيد بقاؤه بعدة استحقاقه فإدراج الاستحقاق
إلى غيره ما انفسخت إجارة ما لم يمدد ولا به على الغير لكن يبقى الكلام فيما إذا انفسخت على من يرجع المتاجر
قطعا ما ين من المدة من الإجارة الذي يظهر أنه يرجع على جهة الوقت لأن ما اخذته لمصلحة إجارة الوقت
فصار كالأخذ لذلك بالقرض فليحرم ذلك أه وشيخي محمد (قوله من جهة) أي (قوله بعدة الخ) كل
منها متعلق بتقيد ويصح تعليق الأول بنظر ما أيضا (قوله بعدة استحقاقه) أي ولو التزم بالإصل ما إذا كان
نظره على قدر حصته أه وشيخي (قوله السابق) أي في قوله لا يموت متولى الوقت أه ع عبارة النهاية
و بما تقرر على أنه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انقضاءها بموت متولى الوقت كأوصيه ذلك إلى الدهر
أفق قاريه وبه يتدفع ما وقع لكثير من الشراح هنا أه (قوله ويسقطه الخ) عطف على قرينه (قوله
إلى تمام المدة بأن بلغ ما جسته وكانت مدة الإجارة مائة أيضا (قوله أو غيره) أي كالخبيص وفي شرحه

السابق في الإكثار به بل يرد على الأول من الشخص من الصرف في ملكه مع عدم تقدم حجر عليه به إذا نفي فيه الناظر فان ضمن فهو خلاف القاعدة في الآخر ذلك بالملك والذي يتبعه الأول ويوجب مما ذكرنا الناظر يلزمه التصرف بالأصل للوقت والمستحق ولا أصلية بل لا صلاح في دفع الكل لفساد ما مع طلبا تضييع له المترتب على ضياع الوقت من المأزق ومن بعده من المستحقين من الصرف إليه ومع ذلك فلا نظر ليلزم مما ذكرنا لأن الملك عناصره أي فليس على حقيقة الاملاك وقاؤه يد الناظر بشروطه والأقاضي الأيمن أصله من تمكين من مذهبه بالكفا لا سيما أن كان مصرا (ولو أجزأ البطن الأول) مثلا أو بعضهم الوقت وقد شرعا له النظر لا طلقا بل مقيد بنصيه أو بعدة استحقاقه (مدة) لمستحق أو غير (ومات قبل تمامها) أي (الولي صيا) أو ماله مدة لا يبلغ فيها (بالسن فبلغ) وشيئا (بالاحتلام) أو غيره (قال أصح اقتضاها في الوقت) لا أنه لا يقيد نظر من جهة الوقت بمدة استحقاقه لم يكن له ولا يما

وبه قارن الناظر السابق لا عملا كان له النظر وإن لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشيء فصرى أثره على غيره ولو بعد موته وهذا الذي قررناه هو سطره في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع ما للشراح هنا قائله وخرج بما ذكرنا موقوف عليه بشرطه نظر عام ولا

خاص من يصح رجوعه
وكلاهما لا يخالفه خلافا
لنوع مجموع الزكشي
أنه لو أجره الناظر ولو
حاشا ليلين لثاني فوات
اليلين الأول انقضت
لا يتناول استحقاق المنافع
اليه وهو الشخص لا يستحق
على نفسه شيئا له ويمكن
بناؤه على ما قاله شيخه
الأدعي كالسبي وغيره
أن من استأجر من أياه
وأقبحه الأجرة مهمات
الابواب والناظر سقط
حكم الاجارة فان كان على
أيه من ضارب مع التفرغ
ولو كان معه ابن آخر
انقضت الاجارة في حق
المستأجر ورجع بنصف
الأجرة في تركه أي يورث
بأن هذا من على مرجع
والاصح عند الشيخين هنا
أن الاجارة لا تنفسخ
وقياسه عدم الانقضاء في
صورة الزكشي (لا في
الصبي) فلا تنفسخ لبناء
الولي قصره على المصلحة
مع عدم تقديره وإقامة
مجنون ورشد فيه كيلوغ
الصبي بالانزال اما اذا
بلغ بالاحتلام سفيا فلا
تنفسخ قطعا وأما اذا
أجره مدقة يلغ فيها بالن
فتبطل في الرائد أن بلغ
رشيديا (و) الاصح (أنها)
تنفسخ بانتهاء

فلا يصح إيجاره) بل الأدعي جره الحاكم أو من يولاه الحاكم فلو لم يكن مولى من جهة الحاكم أو أراد المستحق
الاجارة فطره أن يرفع الأمر إلى الحاكم أو يرفع التولية على الوقت ليسع إيجاره وعلى هذا الوجه من
الرفع إلى الحاكم فترجمه دام لموافق أو تولى غير المستحق من حصلته ضرر للوقت فينبغي أن تصح
الاجارة من المستحق لضرورة ظهوره مع عدمه (قوله) ويصح الزكشي (الخ) اعتمد شرح التلويح (الخ)
(قوله) ضارب أي بالاجارة مع عدمه (قوله) ولو كان سمان (الخ) حلف بحسب المعنى على قوله لأن سائر
(قوله) ورجع أي المستأجر مع عدمه (قوله) بان هذا أي ما قاله الأدعي (الخ) (قوله) هنا أي في مسألة
الأدعي (قوله) وقياسه عدم الانقضاء) على تأمل فإن الأب مصرف عن نفسه في منفعة مملوكة ولا
علوه في انتقال الملك إلى الوارث مسلوقة المنفعة بخلاف الناظر في جميع ما ذكر وأيضا فعلى تقدير عدم
الانقضاء في مسألة الوقت هذا الحكم في الاجارة فان قيل فزجرهاورة البين الأول فهو غريب مع عدم ملك
مورثها لاقابها من المنفعة أو البين الثاني فامضى عدم الانقضاء فليأمله فانه لا يظهر له ثمرة إلا في نحو
اليمان أنه سيدعوه وقوله وأيضا (الخ) سم نحو مودة الرشيدي من فوات الخلاف ارث المنفعة من
المستأجر وحده أنه قال الجبري وقد يجب أي عن الاشكال الثاني باختيار رجوع البين الثاني على
تركة البين الأول بما يخصه بعد الموت من الاجارة إذا كان البين الأول قبض جميع الاجارة ولا اشكال
بعدم انقضاء الاجارة فزجره لمصلحة تبيين كونها ديناً طمير لا يلزم عليه أي الرجوع بقا الاجارة بلا اجارة
إذا الاجارة في المضي المستحقة لكن لا يبرصف انها عليه أنه مملوكة أو قول المتن (لا الصبي) ولو
أجر الولي حال مولى مدة معلومة مهمات الملك أي المولى في أمانها بطلت فيما بقي من المدة كما في ذلك
والرخصة كما في لائو لا يتم مقصوده على مدته مملوكة ولا ولا يلقه على من انتقل ملكه إليه ولا يابة
قاسبه انقضاء اجارة البين الأول بموتها اجارة أم ولد بموتها الحق منه بصفة بوجوه ما شرح مراره
سم قال الرشيدي قوله عدم اجارة أم ولد بموتها (الخ) أي الصوري أن التصديق والابلاسا بيان على الاجارة
أه (قوله) سفيا) عزز قوله رشيدا (قوله) بالاحتلام أي أو بالحيف في الاثني أه نهاية (قوله) فتبطل في
الرائد أن بلغ رشيدا) جاز فشرح الروض نعم أن بلغ سفيا لم تبطل بقاءه ولا عليه ويؤخذ أن كاسه
أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالن ولم يملو له البقر رشيدا أم لا يمكن له التصرف في ماله استصحا بالحكم
الصوري كما يتصرف الحاكم ذكره الاستوى أه والمتدخلا له إذ لا ترتفع ولا يؤول مجرد بلوغه
رشيدا ولم يملو مراره سم على حج أقول فقيته أنظر على بلوغه رشيدا بأن ثبت ذلك بينة تبيين انقضاءه إلى
حين البلوغ وهو ظاهر لأن العبرة في الشروط بما في نفس الأمر وقد بان عدم ولايته عليه أه ع

ومثل الاحتلام الحيف في الاثني أه (قوله) وورد بأن هذا (الخ) واقف مراره سم على الرد (قوله) وقياسه (الخ) واقف
عليهم ربي أن البين الأول بما يخصه بعد الموت من الاجارة إذا كان البين الأول قبض جميع الاجارة أو لا
أن قلنا يرجع اشكال بعدم انقضاء الاجارة ولو لم أن تبق الاجارة بلا اجارة وإن قلنا لا يرجع اشكال بينين
عدم استحقاق البين الأول لما يمدو تفكيك تنق له الاجارة مع تبيين عدم استحقاقه التفتن ولو صرح
هذا امتنع رجوع البين الثاني على تركه البين الأول فيما تقدم عن ابن الرضا فشيخنا الشهاب الرمل ولا
تخلص إلا بالانزاع الانقضاء أو التزم أنه قد تقيت الاجارة مع سقوط الاجارة لمرض فليمر (قوله)
فتبطل في الرائد أن بلغ رشيدا) جاز فشرح الروض نعم أن بلغ سفيا لم تبطل بقاءه ولا عليه ويؤخذ أن
ذكره باصالة أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالن ولم يملو له البقر رشيدا أم لا يمكن له التصرف في ماله
استصحا بالحكم الصوري كما يتصرف الحاكم ذكره الاستوى أه والمتدخلا له إذ لا ترتفع ولا يؤول
بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيدا ولم يملو مر (فرع) أتى شيخنا الشهاب الرمل فيما لو أجر الولي مال
الصبي مدة فوات الصبي في أثناء تلك المدة باق انقضاء الاجارة لا ينال ما له مقصوده على مدقوله لا يلقه عليه
وقد زالت بالموت ولا يلقه على من انتقل الملك إليه لا يابة عنه قاسبه انقضاء اجارة البين الأول في المسألة

(قوله كلبا) إلى قوله وتعلل في المتى الا قوله وانما الى ما (قوله ولو فعل المستاجر) ويلزمه أرض
تقصا لإحادة بناتها اه عرش (قوله ولو زال الاسم) فتدبر ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله فحق
زال الاسم انقصت الاجار فو مادام باقيا فلا اتقاسخ ان فاعلة التثنية المقصودة فلا تنسخ إجازة تالها
مثلا لا يزال جميع رومها إذا سمي باقيا فالرسم والتظاهر ان هذا غير مراد وان المدا على بقائه التثنية
المقصود قد عدهم فتي فاعلة التثنية المقصودة من الدار مثلا من حيث كونها دارا انقصت الاجار فوان
بقى الاسم اه رشدي (قوله وان حكنا الخ) له جواب اعمار على قوله فوات المتضام من ان ينافي
لحكمه يحصل بقضا بعض عملا (قوله ان وقع ذلك) اي انهدام الكل (قوله ماسر) اي في اول الفصل
(قوله فيغيره المستاجر الخ) فمن كان المنهدم ما غير بالعقد كيمت من الدار المتكررة اتقصه فيه
كأصرح به الدميري وهو مأخوذ مما سبق في التشرح فبما إذا غرق بعض الارض الخ وحيط فبق
التغير فيما بقى من الدار وان كان المنهدم مالا غرق بالحد كسقوط حائط ثبوت الجار فبالجميع ان لم
يادر المكي بالاصلاح وهذا عمل كلام الشارح بدليل حبيده المذكور اه رشدي (قوله لا أجرة له)
صوابه أجرة اه رشدي (قوله وعمل هذا الانهدام) اي انهدام البعض (قوله غيره) اي المستاجر
(قوله نمب فقط) اي لا يهدم الكل اه متي (قوله وتعلل الخ) مبتدا خبره بقسما (قوله الرعا)
بالب كافي اصله اه سيد عمر (قوله او قص ما يترها) والصورة انها تطلعت بذلك كما هو فرض
المسئلة فلا حاجة لتراجع الشهاب سم بقوله لعل المراد تقصا بغيره من الاتضاع والاقلاوجه لا اتقاسخ
انتهى اه رشدي (قوله يفسخها) اي تفسخ الاجارة بذلك (قوله واعترضا) الانسب الافراد (قوله وفي
المستأجر الخ) اي مسئلة اقتطاع ماء الارض (قوله بعده) اي بعد قوله وانها تفسخ بانهدام الدار اه
كردي (قوله ويحاجب بعمل الخ) هذا الجواب لا يتناق في صورة نحو غل ابية الحمام إلا ان يصور بخل
يتضمنه الاتضاع سم وسيد عمر والاولى يتضمن اصلا حقل معنى من له أجرة (قوله بعمل هذا) اي
ما قاله في تعلق الرعا والحمام بما ذكر (قوله سوق ما باليا) الاولى التثنية (قوله الاق) اي في مسئلة اقتطاع
ماء الارض (قوله وأما قتلها) مبتدا خبره فمعرض (قوله عطلت الخ) نعت لآلة ولعل المراد قصه
ببعض قص الاتضاع ولم ينف بالكلية اما هو فطعنا راسا بحيث تعذر الاتضاع فيبني الاتضاع اخذ من
المسئلة قبلها مع الذي اجاب به فيها سم على حج اه عرش (قوله التغير) مفعول قتلها (قوله ومن
المتولى) عطف على من اطلاق الجهور (قوله عدمه) اي عدم التغير عطف على التغير (قوله إذا بان
العيب) اراد به الآلة بساقية الحمام اه كردي (قوله وقالاته) اي ما قاله للمتولى (قوله لانه) اي التفسخ
للمترب على التغير (فسخ في بعض المقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلف بين المتولى والجهور فيما إذا
اراد ان يفسخ في الباقي من المدة فقط اما التفسخ في الجميع فهو جائز عند المتولى والجهور وبه صرح في
الروضة اه رشدي (قوله فمعرض الخ) لا يعني ان المعرض آثاره قولها في كلام المتولى انه الوجه
فقط وليس المعرض قتلها لكلام الجهور والمتولى كما يفيد السياق فكان ينبغي خلاف هذا التخيير اه
رشدي اي كان يقول واما قولها فيما قتله من المتولى فيا لو طرأت اتمام المدة اقاله من عدم التغير

السابقة بوجه وإجازة ام ولده بوجه والمعلق عطفه بصفة بوجه (قوله وعمل هذا الانهدام) اي انهدام
بعضها ش (قوله او قص ما يترها) كذا شرح مر ولعل المراد تقصا بغيره من الاتضاع والاقلاوجه
لا اتقاسخ (قوله ويحاجب بعمل هذا الخ) كذا شرح مر وهذا لا يتناق في صورة نحو غل ابية الحمام الا
ان يصور بخل يتضمنه الاتضاع (قوله عطلت ماها) لعل المراد قصه بحيث قص الاتضاع ولم
ينف بالكلية اما هو فطعنا راسا بحيث تعذر الاتضاع فيبني الاتضاع اخذ من المسئلة قبلها مع الذي
اجاب به فيها (قوله وعن المتولى عدمه الخ) عارضة تشرح الروض عنها قاله ما ذكره المتولى الخ (قوله
نبش ربحي زواله) خرج مالا يربح زواله وفي الروض آخر الباب ولان رضى المستاجر بيب يتوقع

والما شككنا ليه بالمتجر
ليتمكن المستاجر من
الصرف فتفسخ بالكلية
ان وقع ذلك قبل القبض ام
بعده وقبل معنى مدة له
أجرة ولا ففي الباقي منه
دون الماضي فيأتي قيمته
من التوزيع أما انهدام
بعضها فيغير به المستاجر
ما لم يادر الجهور ويصلح
قبل معنى زمن لأجرة ا
وعلى هذا الانهدام يصلح
قاله ان تخريب المستاجر
غيره فارد تخريبا يحصل
به تيب فقطر قتل الو
بإتطاع ماها والما
لنحو غل ابيتها أو قصر
ماء بترها يفسخها على
قاله واعترضا بأنه من
على الضميف في المشا
بعدمه يحاجب بعمل هذا
ما إذا اقتدر سوق الماء اليه
من عمل آخر كما يربش لذلك
قولهم الا لا مكان سقي
بماء اخر وأما قتلها مر
لإطلاق الجهور فيما
طرأت أثناء المدة آ
بساقية الحمام المؤجر
عطلت ماها التغير مض
مدة ثلثها أجرة أو لا و
المتولى عدمه إذا بان العيب
وقد مضت مدة ثلث
أجرة قولا لانه الوجه لا
فسخ في بعض المقود
لمعرض بان الوجه
أطلقه الجهور وعرضا بظن في مواج

خلافة النخبة (قوله من حيث) أي حين وقته مسجد (قوله أي إن كانت المتقدمة) أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستسجار للرب أهم وقد يجاب بأنه أشار به إلى أن قوله للرب غير دلتل فتلا الاستسجار للخلق الاتصاف بئوت الخبار وما يضر عليه (قوله تعين إبداله) اعتمد معناه سم (قوله ونحو ما) أي كالاتفاق والقرعة (قوله قال الخ) أي على طريق الفرض لأن (وعصب الدابة) أي ونعما ده معنى (قوله غير المؤجر) إلى قوله ولا يتأني في النهاية إلا قوله وقيدته إلى (قوله غير المؤجر) استرح به عن المؤجر كما ذكره بقوله الأقرب أو ما عصب المؤجر الخ وحاصله الإشارة إلى أن كلامه منافق غير المؤجر لأن عصب المؤجر يأتي في قوله ولو أكرى عينا مذكور لم يسلمها الخ فيبحث لأن ما هنا مذكور بما إذا لم يسترق النصب المدة بدليل التخيير وما يأتي مذكور بما إذا استرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالاتصاف فلم يتوارد على محله واحد حتى يقدم ما ينفي المؤجر بل الوجه إطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا مساواة لنفيه هنا فليتم له سم (قوله لنحو الخ) متعلق بنصب شاره سم (قوله في إجازة عين) إلى قوله وأما لو نصبه في المعنى الآخر لو كان النصب على المالك وقوله ليس إلى وقيدته (قوله وكان النصب على المالك) ليس بقيد كما علم بما يأتي اه رشيدي عبارة الكردى أي هذا النصب إن النصب من المالك سواء اخضعه به أو من بدل المستاجر اه وعبارة حش الظاهر أن المراد أنها عصب من المستاجر لاجل كونها منسوبة إلى المالك لأن يكون بين الناصب وبين المالك ما يحمله على نصبه لكونها حقا للمالك كعداوة بينهما وإن المراد بنصبه على المستاجر أنها عصب منه لكن لعداوة يتعين الناصب اه (قوله ما لم يادر) أي المؤجر (قوله كاسر) أي قبل معنى زمن لثمة أجرة (قوله فواضح) أي فيسترق قسط ما استرقاه من المسمى بالنظر لاجرة المثل (قوله فيسترق) فإن استرق النصب أي أو الباقي جميع المدة انقضت في الجميع وإن زال الوقي من المدة شيء ثبت الخبار للمستاجر لتفريق الصفقة عليه الخبار على الفور اه ع ش عبارة المعنى وإذا فسح انفسخ فيما بين المدة وفيما معنى الخلاف السابق في موت الدابة وإن أجازوا التقدير بالعمل استوفاهم قدر عليه أو بالزمان انقضت الإجازة فيها انقضت منه أي قسط حصته من المسمى واستعمل المعين في الباقي فان لم يفسخ أو انقضت المدة انقضت الإجازة اه بخلاف (قوله أما إجازة الذمة الخ) عتبرز قوله في إجازة عين (قوله فيلزم المؤجر الإبدال) قضية الصنيع وإن كان بتفريط المستاجر سم وع ش (قوله وقيدته) أي لزوم الإبدال في إجازة الذمة وعدم انفساخها (قوله ولا انقضت بحضه) فسأوت إجازة العين اه سم (قوله فلا تنفسخ الخ) أي ولا خيار كما هو خذما يأتي في شرح ولو لم يقدر مدة الخ من قوله ولا يغير المكترى الخ وصرح به في شرح البهجة عن قضية كلام الراقي للراوية اه سم أقول ظاهر إطلاق المصنف صريح المعنى هناك أن الخبار وصرح به أيضا ما يأتي في قول المصنف متى قل الخ من قول الشارع كالتأية والنقو وخرج بذكر كما هو بظاهر إجازة العين بخير الخ يدفع النافذة بين هذا

أي إن كانت المتقدمة) أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستسجار للرب (قوله تعين إبداله الخ) اعتمد معناه سم (قوله غير المؤجر) استرح به عن المؤجر كما ذكره بقوله أنه أو ما عصب المؤجر الخ إلى قوله كما يأتي وحاصله الإشارة إلى أن كلامه منافق غير المؤجر لأن عصب المؤجر يأتي في قوله لو أكرى عينا مذكور لم يسلمها الخ فيبحث لأن ما هنا مذكور بما إذا لم يسترق النصب المدة بدليل التخيير إذا لو استرقها انقضت وما يأتي مذكور بما إذا استرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالاتصاف فلم يتوارد ما هنا على محله واحد حتى يقدم ما ينفي المؤجر بل الوجه إطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا مساواة لنفيه هنا فليتم له سم (قوله لنحو الخ) متعلق بقول المتن عصب ش (قوله وكان النصب على المالك) أي بان عصب من يده (قوله ما لم يادر الخ) كذا المتن الآخر (قوله فيلزم المؤجر الإبدال فيها) قضية الصنيع وإن كان بتفريط المستاجر (قوله ولا انقضت بحضه) فسأوت إجازة العين (قوله فلا تنفسخ بنحو غصبه) أي ولا خيار كما هو خذما يأتي في شرح ولو لم يقدر مدة الخ من قوله ولا يغير المكترى الخ وصرح به

من حيثت وتغير فان
استشار القاء انتفع به إلى معنى
المدى إلى أن كانت المتقدمة
المستاجر لما يجوز فيه ولا
كاستجاره لو وضع نصبه
تعين إبداله مثله من الظاهر
وامتنع على الواقف وغيره
الصلاة ونحوها فيه بنهر
إذن المستاجر وحيد يقال
لأنه مستمتع بماله ولو كان
نحو صلاته اعتكافا بمن
غيره إذن مالك منفعته
(وعصب) غير المؤجر
لنحو (الدابة وأبقا المبد)
في إجازة عين قدرت عدة
من غير تفريط من المستاجر
وكان النصب على المالك
(ثبت الخيار) ما لم يادر
بالد كاسر وذلك لتبذر
الاستيفاء فانفسخ فواضح
وإن أجاز ولم يرد حتى
انقضت المدة انقضت
الإجازة فيسترق قسط ما
ستوفاه من المسمى أما إجازة
الذمة فيلزم المؤجر الإبدال
فيها فان امتنع استاجر
لأنه كره عليه وليس المعين
عافيا كعين العقد فينتفع
بنفسه التعيين لأصل
التقيد وقيدته المأوردى بما
إذا لم يقدر بزمن وإلا
انقضت بحضه أما إجازة
عين قدرت بعمل فلا تنفسخ
بنحو غصبه بل يستوفيه متى
قدر عليه كمن حال آخر

فبعضه وأما وقوع ذلك بفرض المستاجر فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله المأذون في رواية الخصم على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسق على ما بحث ابن الرضا أخذ من النص واستشهد (١٩٤) له المأذون بما فيه نظر وقال الأذني أنه ممكن وما ظن الأصحاب يسعون به وأما

وينما يأتي في شرح ولوم قدر مدة الخ بأن ما هنا فإبداً التسليم وما يأتي في بقائه والتعذر في الأول أشد
 لا سيما إذا كان نحو النصب في السفر فليس صحيح (قوله قبضه) تأمير على آخر (قوله وقال الأذني الخ)
 إطلاق الفسخ في شرح منه يقتضي ثبوت الفسخ خيار سواء كان النصب في يد المستاجر على المالك أو
 المستاجر أو في ماله الأذني وهو الممتنع من عرش (قوله أنه مشكل) أي فلا فرق بين كون النصب
 على المالك أو المستاجر في ثبوت الخيار ولوم التعريض بما به يضمن القيمة إذا فرط طامع عرش أقول وقوله
 ولوم التعريض الخ لفعل القول الفارح المأذون مثله أنها يقول المأذون وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر
 الخ (قوله كأي) بتأمل ما يأتي يعلم مساواة غصبه لنصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمقدور فعله لعل تعبد
 المتن هنا والتصريح بالتحذير والحوالة فيه على ما يأتي ليس للخالفين بين المستثنين بل ليجي الثانية في المتن فانه
 قرينة على عدم إرادتها هنا أصم (قوله فسح الإجارة) اسم ان (قوله وهو مزيد قوله الخ) قبل يؤخذ بما ذكر
 أن هذا في غير الشهاد ما هو ليس للزوج فسح الإجارة بحره لا يسمي وقد يمنع الأخذ بأن حياته ليست حصة
 فلا ينافي أنه يثقل بمداخات الحسب وإن كان حياته الله عرش أقول ويمنع أيضاً القول بالفارح والمأذون
 (قوله) ولا ينافي تفصيل الخ قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تعبد إبدال المستوفى به بما لو كان معينا في
 المقدور نفس المتعبد خلاف هذا التفسير أنه يدل مع ما هنا كما نبتاعه هناك وحيد فيجته جواز
 الإبدال هنا بمرض مثله فليتامه اسم عبارة النهائية فاقضى التعديل ما يده بمرض مثله أو دونه (قوله)
 فاقضى التعديل أي بن السسخ وعدمه فإن فسح الزوم بحمله قهر أعليه لا شيء له إذ لا بد على ماسي أولا
 عرش (قوله عينا) إلى قول المتن اقتصر في المتن على قول الفارح لكن لو قيل في النهاية (قوله أو ذمة)
 أي وسلم جباهاه معنى (قوله لا مكان الاستيفاء في قوله الخ) قد يقال أن الذي في قول المصنف المذكور
 ليس طريقا للاستيفاء فكان الظاهر أن يقول لا مكان الاستيفاء من غير عرشه لئلا ذكره في قوله
 رشيد (قوله وأجرة متعدها) عطف على التعديل المجبور بضمين الاتفاق معنى الإطاعة بلا إعادة
 الخافض على مختار ابن المالك وحذف الإجارة لاستغن عن التخصيص (قوله إن لوم) أي الشهد (المؤجر) أي
 بأن كانت إجارة قديمة عرش (قوله وليس) أي الحال ليس الخ (قوله وإلّا باع الزائد) ظاهر كلامهم أنه يبيعه
 غير ملوب بالمنفعة وصار ذلك كأنه غير مؤجر على وقال المتن صور ما بعضهم بما إذا أكرى جليل محل
 أرد بين مالا وكان أحد ما حصلها أه بجري (قوله باع) أي بنفسه أو نائبه غير المستاجر كأي (قوله من
 غير اقتراض) ظاهر مؤان كان الاقتراض اتفق للمالك من البيع وهو محتمل لأن في الاقتراض الزا إما لذمة
 المالك وقد لا يقبضه عند المطالبة أه عرش قول المتن (اقتراض) أي من المكثري أو اجني أو يبيت
 المال أه معنى (قوله قال السبكي الخ) كذا شرح مير مقصرا على كلام السبكي وتأييده أه مع يعنى

فبعضه المؤجر لما بعد القبض
 أو قبله بأن امتنع من تسليمها
 فيفسحها كأي (تبي)
 سئل عن أكرى محل
 مريض من الطالب إلى مكة
 وقد حين في المقدمات أثناء
 الطريق فهل يلزمه حمله ميتا
 إليها فوقف إلى أن رأيت
 نص البيهقي السابق قيل
 أول فصل من هذا الكتاب
 المصريح بأن الميت أثقل
 من الحي فاختصته أن لن
 استجر محل حي مسافة
 معلومة فأت في اثباتها
 وأراد وأرثه قله إليها
 وجوز أنه كان كان قريب
 مكة وأمن فقوله فسح
 الإجارة لظرو ما يقب
 العيب في المحصول وهو
 مزيد قله الحسب أو المأذون
 على المأذون بوقته قوله
 لا يجوز التزم عليها في غير
 وقت التزم من غير
 شرط لأن التزم بقل ولا
 ينافيه تفصيل السابق في
 تلف المستوفى به لأن ما هنا
 ليس من التلف لا مكان محل
 الميت ولا ما حدث فيه وصف
 لم يكن حال العقد فاقضى
 التعديل لا غير فقامه (ولو
 أكرى محالا) عينا أو ذمة
 (ومرّب وتركها عند
 المكثري) فلا خيار لا مكان
 الاستيفاء بما في قوله (راجع)
 حيث لم يتبرع بمؤتها
 (القاضي لمؤتها) بأغافها
 وأجرة متعدها كمتعبد

أحاطها أن لوم المؤجر (من مال الحال فإن لم يجد له مالا) بأن لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة
 المستاجر وإلّا باع الزائد من غير (اقتراض عليه) لأنه الممكن قال السبكي واستدانه الحاكم إنما هو لمن المكثري حمة المية ان

لو قيل بوجه استئذان الحاك ان امن عليه منه واصطافه ان كان امينا وقبلة لكان متجها بل متبعا وبقر يتعين الخطأ بالاجرة في ذلك
قاله اولى بغير الاشارة للشرعية (قانوني) القاض (المكتري دفعه) أي المقرض منه أو من غيره (اليه) يصرفه فإذا كرر (والا) يق
(به) جملته عندئذ يصرفه لذلك الاولى به تقدير الفقهاء ان كان القول قول المقرض يمينه (١٩٥) ان ادعى لاحقا بالرفز (وله) أي القاض

عند تقدير الافتراض ومنه
ان يخفى ان لا يتوصل بعد
إلى استيفائه وكذا ان لم
يتصور لكتم لره (ان يبيع
منها) بنفسه أو وكيله غير
المستاجر لا متاعا وكالتف
حق نفسه (قدر التفتة)
والوقت المدة كونه للضرورة
ومن مملها متاعا الخلاف
في بيع المستاجر وبعد المبيع
تبقى في يد المستاجر إلى
انقضاء المدة كذا صرحوا
به وهو صريح في ان
الاجارة هنا لا تنسخ
بالبع ذمية كانت أو عينية
لان القرض انه لم يرب
بالملك وعليه قهر لم يجد
مشتريا لما مسلوب التفتة
مدة الاجارة فهل للحاكم
فسخها كالمرهون لم يترك
جائلا لان للمستاجر فسخ
العينة للضرورة أو يفرق
بامكان البيع هنا ولو على
نور خلافه فمحل نظر
والاول اقرب لان النظر
لامكان وجود التاجر مع
عدم وجوده لا يبيد هنا
شيئا وعمل ذلك في الذمية
ما اذا لم يرب الحاك مع الكل
والاباح وانسخ الاجارة
كالصرح به صحت الاذرى
ان الحاك في اجارة الذمة

لا يظهر له موقع متاعان الكلام في مراجعة القاض في الاتفاق لا في بيع المكتري باذنه بل هو مناف القول
الصارح الا في أو كيه غير المستاجر لان رادق هو استئذان الحاك للمراجعة المذكورة في المتن (قوله)
قد يمسألا) أي على المتصرف فيه ان هذا الاستقلال بذلك امر عرش (قوله) لكن لو قيل (الخ) يدل على
ان الواجد البالغ غير الحاك كم فراجع اه سم (قوله) يارمه) وأجد الثوب أو العبد (قوله) واصطافه)
الواجد أي أوى يزم الواجد اما استئذان الحاك في يمينه ان امن الواجد من الحاك على الثوب أي على
اخذ الثوب بل اصطافه الثوب للحاك ان كان الحاك امينا (الخ) اه كرى (قوله) وبقر (الخ) هذا يدل على
ان الموجود لا على وجه التفتة اه سم (قوله) يمينه) أي وأجد الثوب (قوله) أي المتكسر (قوله)
القاض) لا في قوله من غير التفتة بل في قوله كذا في المتن وهو غير المستاجر إلى المتن (قوله) أي المقرض
منه) ظاهر هذا التفسير انه لا يدفع له مال الجمل إذا كانت المقتضى فراجع اه رشدي أو قول ظاهر صريح
شرح الروض عدم الفرق بينه وبينه وكذا يأخذ من ماله مما يقرضه للآفاق عليها أي على الجمل قانوني
بالمستاجر دفعه اه (قوله) وإن كان القول (الخ) هذا لقائه لاسن لما هنا (قوله) وكذا ان لم يتصور
لكتم لره) كذا في شرح الروض والبيعة (قوله) لا متاع وكالتف (الخ) يتأمل (قوله) في بيع المستاجر) يفتح
الجمل (قوله) تبقى) أي الجمل الذمية (قوله) عليه) أي على عدم الانقضاء (قوله) فهل للحاكم فسخها)
شامل للذمية لكن قوله كذا في الخ يقتضي خلافه اه سم أقول عبارة شرح الروض كالصرح في الفصول
(قوله) الاول والأقرب) وقالا لا يمسئروا بالمعنى لكنهما عابا بادل الحاك بالمستاجر (وعمل ذلك) أي جواز
بيع قدر التفتة دون الكل (قوله) في الذمية) يتعلق بذلك (قوله) ما اذا (الخ) خبر عن الخ (قوله) ان الحاك
(الخ) يان بيعت الاذرى واعتمدتها بما في المتن ايضا (قوله) صريح في انقضاء (الخ) قد يقال بل هو صريح
في عدم الانقضاء إذ لو انقضى لم يكثر له إذ ذريق لسن بعد انقضاء غير المطالبة بالاجارة اه سم (قوله)
(ه) أي بالبيع (قوله) عليه) أي بحث الاذرى (قوله) وبين العينة) أي حيث ان ليس للحاكم بيع الكل
فيها ابتداء (قوله) عامرا (الخ) أي في غصب العادة وابق العبد (قوله) مقدماله) أي لبيع قدر الاحتياج (عل
غيره) أي على الاخذ من ماله الافتراض عليه وبيع الكل (قوله) خرج) إلى قوله لتعلق حق الخ في المتن
وإلى قوله لان الاجارة في النهاية (قوله) خشيته ان تأكل الخ) علة للمنفى لالتقي اه سم أي وعلة قوله لتعلق
حق الخ (قوله) باعينا) أي بالعقد في العينة والتسليم في الذمية قول المتن (ولو اذن للمكتري (الخ)

(الخ) كذا شرح هر مختصرا على كلام السبكي وتأنيده (قوله) لكن لو قيل (الخ) هذا يدل على ان الواجد
والباع غير الحاك كم فراجع اه (قوله) وبقر يمينه وبين المتكسر (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه
التفتة (قوله) فهل للحاكم فسخها) شامل للذمية لكن قوله كذا في الخ يقتضي خلافه (قوله) فقولوا لا تكرار
الخ صريح في انقضاء الاجارة (قد يقال بل هو صريح في عدم الانقضاء إذ لو انقضى لم يكثر له إذ ذريق
لسن بعد انقضاء غير المطالبة بالاجارة (قوله) خشيته ان تأكل الخ) علة للمنفى لالتقي (قوله) لان الاجارة
وإن لم تنسخ بالبيع (الخ) يقتضي انها بيعت مسلوقة بالتمتعة وإن اطلاق بيعها على ما عدا التفتة
المستحقة كاهم الصريح من قوله السابق هو صريح في ان الاجارة هنا لا تنسخ الخ الوجه ان اطلاق بيعها

إذا رأى المصلحة مع يسهل الاكثر للمستاجر بعض أثمانها جاز له ذلك جز ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة اه قوله لا تكرار
له الخ صريح في انقضاء الاجارة به وعليه يفرق بينها وبين العينة بان تعلق حق المستاجر بالعينة أقوى منه في الذمية كاطم عامر فيها
وعليه أيضا يظهر أنه لو رأى مشتريا لما مسلوب التفتة مدة الاجارة لزم ان يبيعه ما يحتاج ليعم منها مقدما على غيره لانه لا يصلح وخرج
عنها كلها فليس له بيعه ابتداء خشيته ان يأكل أثمانها كاهم صريح مقدمون لتعلق حق المستاجر باعينا وتزاع فيه على ما لا يفت
سعه إذ لا تنسخ به الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وان لم تنسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز الا للضرورة وفي الابتداء للضرورة

إلا أن يعمل على ما به الأذرى إلا أن الحاكم في إجازة الدمة إذا رأى المصلحة في بيعها والاكثر للمستاجر بعض الشئ جاز له ذلك كما هو ماحيد
يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (١٩٦) (ولو أن المكنى في الاتفاق من ماله لرجع عازي الأظهر) لا يعمل ضرر وتوقد لا يرى

الاقتراض وأهم كلامه أنه لا يرجع بما اتفق به غير أن الحاكم وعلمه أن وجد وأمكن إثبات الواقعة عنده والا شهد على أنه اتفق بشرط الرجوع فمخرج كان لعذر الاستدراك قضية ماسر في المساقاة فلا يرجع وإن نوى الرجوع لأنه نادر وقد يرقى بأن سبب الندرة ثم كون المساق عليه بين الناس غالباً ولا كذلك المستاجر عليه هنا لأنه كثيراً ما يقع المروء هنا في الاسفار التي من شأنها ندرة فقد الشهود فيها فيلحق حيثئذ الاكتمال بنية الرجوع وخرج بتركها ما لو مر بها في إجازة العين يتغير نظير ماسر في الأباقي وكذا لو شردت الدابة وفي إجازة الدمة يكترى عليه الحاكم أو يفترض نظير ماسر ولا يفرض ذلك للمستاجر لامتناع توكله في حق نفسه فإن تعذر الاقتراض له التسخيم (ومضى قبض المكنى) العين المؤجر قولوا الحر المؤجرة عنه أو (الدابة والدار وامسكها) الظاهر أنه زيادة إيضاح للملم بمن قرره قبض وكفها امتناعه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو الطيب الأقيما يتوقف

والقول هو في قدر ما اتفق إذا ادعى تحققت في العادة لأعأمين أنه متى (قوله لا يعمل ضرورة) إلى قوله فإن تعذر المقى وإلى قوله قد يرقى في النهاية إلا قوله قضية ماسر إلى لا يرجع (قوله) وأمكن إثبات الواقعة (الخ) أي بأن سبيل إقامة البتة وقيل القاضي ولم يخدما ولا أن قل على ماسر (هـ) ع (قوله والا) شامل لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده (هـ) سم (قوله) أعلا لا يرجع (الخ) اعتدله المعنى والنهاية (قوله) أنه لا يرجع أي ظاهراً وأما باطناً فيلحق أنه الرجوع (هـ) ع (قوله) كون المساق عليه بين الناس أي فلا يتصور الإهداء عليه (هـ) كرى (قوله) المساق في أصله بطله بالثأه بصرى (قوله) لأنه أي الشان (قوله) هنا أي في حرب الجبال (قوله) المروء قضية ماسر القاموس أن الصواب إسقاط الواو (قوله) ندرة (الخ) صوابه عدم ندرة (الخ) أو حذف لفظة ندرة (قوله) وخروج إلى الترفيق النهاية وكذا في المعنى إلا قوله لا يفرض إلى أن (قوله) يكترى عليه الحاكم أي من ماله (قوله) أو اقترض أي قان لم يجد له مالا لا اقترض عليه أو كثرى عليه (هـ) من (قوله) العين إلى التفتيق في النهاية إلا قوله ماسر إلى نعم وفي المعنى إلا قوله لو الحر إلى المتوقر (الظاهر) إلى وكفها وقوله قال القاضي أبو الطيب إلى المتوقر (قوله) قال القاضي إلى وليس له قوله (هـ) بحث إلى ومن (قوله) ولو الحر المؤجرة (الخ) خلافاً لقول أئمتي عبارة الكرى يعني لو آخر الحر قسمة أو لم يعمل معلوم وسلم نفسه ولم يستعمله المستاجر حتى مضت المدّة أو مضت مدّة يمكن فيها ذلك العمل استغرقت الاجرة كذلك في الكبير (قوله) ولو الحر المؤجر فعينه أو الدابة (الخ) لا يعني ما في هذا المخرج عبارة المعنى العين المؤجرة (قوله) الدابة أو الدار أو غيرهما لإجازة عين أو دمه (هـ) وحى (قوله) الظاهر أعز زيادة إيضاح) قد يقال بتمتع (الخ) في يلتحق بقوله حتى مضت (الخ) لا لا يصح لملقه قبض إلا بأبواب لأن القبض يقتضي مجرد وقوعه فلا يستمر إلى اقتضاء المدّة وإنما المستمر الأساك وقد مر نظير ذلك في آخر تمسكه (هـ) رشيدى (قوله) امتناع (الخ) أي أو وضعها بين يديه أو التخلي عنه وبين الدار (هـ) من (قوله) إلا فيما يتوقف (الخ) قد يشكل بما تقرر في البيع أن لو وضع البيع عنده صار قابضاً وأورد على من فاعترف بأشكاله سم على حجب يمكن الجواب بأن عمل الاكتمال بالوضع في خفيف يمكن تأوله باليد عليه فيمكن حل قول القاضي أن الطيب إلا فيما يتوقف (الخ) على غير كالمواب والأحوال الثقيلة (هـ) ع (قوله) أي في قبضه (الخ) لا حسن كونه من الإقباض أي قبض المكنى ما يتوقف قبضه (الخ) (قوله) فإن صمم أي المستاجر على الامتناع من التسلم (آجره) أي الحاكم ما قبضه (هـ) ع (قوله) وفيه نظر) أي في قوله فإن صمم آجره (قوله) لا تمسخر) أي المكنى المتع (قوله) لاجه) أي حتى التبريد (قوله) بعد قبضاً أي قبض الحاكم العين (هـ) سم (قوله) وتصميمه) أي المستاجر على الامتناع (قوله) يرد ما (الخ)

لبيع بعضها محمول على ما عدا منفعة البيع فكأن بيع المالك لأن المنفعة مستثناة لاستحقاقها من (قوله) إلا أن يعمل على ما به الأذرى (الخ) فيه أن جلياً مصرح بعدم الانقضاء فكيف يعمل على ما به الأذرى المتضمن للانقضاء كإدعاء فيلسف (قوله) ولا أكثر (قوله) للمستاجر بعض الثمن) قد يقال لاجابة إلى الأكثر (قوله) للمستاجر بعض الثمن لأن إطلاقاً بينهما محمول على ما عدا المنفعة المستحقة للمستاجر إلا أن يعمل على ما إذا باعها بثمنها مطلقاً لعدم من يشترطها مسوة المنفعة المستحقة للمستاجر (قوله) وأهم كلامه (الخ) كذا شرح من (قوله) والا) يشمل ماله ووجوبه يمكن إثبات الواقعة (قوله) إلا فيما يتوقف (الخ) كذا ترح من وقد يشكل بما تقرر في البيع أن لو وضع البيع عنده صار قبضاً وأورد على من فاعترف بأشكاله (قوله) فإن صمم) أي على الاشاع (قوله) وفيه نظر (الخ) كذا من (قوله) بعد قبضاً) أي قبض الحاكم (أيما) (قوله) وتصميمه) أي المستاجر

قضى على التفرق أي في قبضه الحاكم فإن صمم آجره قاله في البيان وفيه نظر لأنه حاضر ولم يتعلق بالعين حتى التفرق أي قبضه الحاكم (أيما) يكون لنية أو تمتع حتى فلا ذى يتجه ته بعد قبضه وتصميمه على الامتناع (قوله) يرد ما

وانتظر اربعة ايام قبل الاجارة ثم لم يده صاحب الجرة مثله في يده لولا ان كانت الاجارة (١٩٩) بعد المتى يجب ملكه متاعه فله ملكه

الروضة ان طال الاستوى
في رده (تبيح) سيكر في
الوقت ان اجارته لا تنسخ
زيادة الاجر قول بطي
طالب بالزيادة لا يخص
ذلك بالوقت لجرانها
بالنقطة في وقتها كالرباع
مال موليه ثم زادت القيمة او
ظهر طالب بالزيادة (يصح
بيع العين (المستجرة)
حال الاجارة (السكرتري)

عند انقضاء مائة (قوله) او اقل (اي بعد الاجارة) (قوله) قبل الاجارة) (متعلق بقوله) او اقل (قوله) هو الاول
(قوله) غرم له) عبارة عن المتى والنهاية متى قبل قوله قبل الاجارة فيرغم قبله (اي) (قوله) له (تبيح)
(اي) عبارة عن المتى وهو كذلك كقوله من الشيخ اني لو اقر او كالا تنسخ الاجارة بطر والحرية لا تنسخ
بطر والحرية في الاستاجر مسلم ربها فاستقر او استاجر متعارف في دار الحرب ثم ملكها المسلمون لم تنسخ
الاجارة (اي) (قوله) لو فسخت (اي) وان اجار دارا بعد ثم قبضه واعتقه ثم اهدى فالحرج بقيته اهدى
(قوله) ملكه متاعه (نفسه) اي ويرجع المستاجر بقطعا على السيد او الورث (اي) (قوله) كافي
الروضة) (قوله) المتى في الاول) منقصة بغير رقبته لا غير فريديد الوصي في جوع المتاع للورثة قالوا
داره ثم قبضها ثم فسخت الاجارة فرجعت الى اقصاها فاداموا الورثة اقله تعالى شرحه راسم قال عرض قوله
رجعت الى الوقت اي ويرجع المستاجر بقطعا على الورث (اي) (قوله) لا يخص ذلك (اي) عدم
الانقضاء باذ كرو (قوله) لجرانها) اي الاجارة متعلق بقوله لا تنسخ (اي) (قوله) لا يخص (اي) جملة
معتزلة (قوله) فوكتها) اي الاجارة متعلق بالجران (قوله) حال الاجارة) اي قوله لو تردد الادعي في
النهاية لا يقر لو تردد الادعي (قوله) فلما) اشار به الى ان قول المصنف لا يصح راجع لنفي الانقضاء قط
(قوله) انما له (اي) جميع المشتري (اي) مع ان في كل من المستين بيع الشخص ماله ليس تحت يدهن هو متبوعه
اه رشدي (قوله) بيع المشتري) (اي) الاولى جملة بفتح التام (قوله) بفارق (اي) اي باختلاف المورد عبارة
التاثير المتى بخلاف النكاح فان السيد ملك متعة بضع الامة المروجة بدليل انها لو وطئت بفسه كان
المهر للسيد لا للزوج اه عبارة سم قوله بفارق انقضاء (اي) تأمل وكان المراد ان الملك في النكاح واد
على المتعة ايضا لا الزوج لا يملكها بل ملك ان يفتح بنه مخصوص اه (قوله) لو تردد البيع) متعلق على
قول المصنف لا تنسخ الاجارة فكان الاول قول بالذات بدل الواو (قوله) استقر) اي المكتري وكذا
خير رجوعه الى المثل (قوله) باعاه) او قبضه او وهبه او وصيها (قوله) فوكتها) (اي) قوله للضرورة
في المتى (قوله) بيع) اي المستاجر اي لم يجر له ان يبيع (اي) اه عرض ويجوز كونه بيتا للمفوض اليه المشتري
نائب فاعل عبارة المتى ان العين تخرجت وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه يستوفى منها الى اخره المتدبر عن
القدر الذي يقع التسليم فيه لا يسيرو ولا يثبت له خيار كالواو انسدت بالوعة الدار فلا خيار لان زمن قبضها يسير
اه (قوله) ثم يرجع) الاولى التاثير (قوله) للضرورة) هذا ظاهر حيث تحضى مدة تقابل باجرة اه عرض
اي بخلاف ما نحن فيه اي الاول ان يملك عامر عن المتى اخا (قوله) لو تردد الادعي (اي) المتدبر صاحب
قبل التفرغ وتوقف حصة القبض عليه اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ماله كانت متحولة
بامتعة كثيرة لا يمكن تفرضا لا لامدعى مدة لثبها اجرة فيصح البيع فيها يظهر وان توقف قبضها على
تفرضا على ماله اه قال عرض ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفرغ تقابل باجرة
وفيما سبق لا تحتل عادة الى اتمام مدة الاجارة فماله حيث اشترى ماله بكونها موجهة قدر رضى
يقاها في يد المستاجر اه (قوله) قال وقد اشترى (اي) اطلاه يقتضى انه على هذا لافرق بين قصر المدة
وطولها ومتعنى صريح الشارح اي وصرح في النهاية تخصيصه بالطريقة فليتأمل اه سيد عمر (قوله)

ان لا تنسخ الا بالوقت ايضا (قوله) او اقل (اي) بعد الاجارة (قوله) غرم له) ولا قبل قوله في فسختها
مر (قوله) ملكه متاعه (اي) اعتددهم وروى في شرحه المتدبر في الاول) منقصة بغير رقبته لا غير فريديد الوصي في جوع المتاع للورثة قالوا
فريديد الوصي في جوع المتاع للورثة اه بفتح ججر نحو داره ثم قبضها ثم فسخت الاجارة فلن
المتاع الباقية فيه ترد ويوجه ان الوقت دون الوقت فليد ولو لم يجد علاقه في متعة المتدبر ايت
ان شيخنا الشهاب الرمي اطلاقها في الوقت (قوله) وبفارق (اي) انقضاء نكاح من اشترى زوجته) يتأمل
وكان المراد ان الملك في النكاح وادعى المتعة ايضا لا الزوج لا يملكها بل ملك ان يفتح بنه مخصوص
(قوله) لو تردد الادعي فيها لكرت اتمة الدار (اي) المتدبر صاحب قبل التفرغ وتوقف حصة القبض

فلما لا حاصل كبيع
منصوب من غاصبه انما
يصح بيع المشتري قبل
قبضه لقيامه بضم ملكه
(ولا) تنسخ الاجارة في
الاصح لانها واردة على
المتعة والملك على الرقبة فلا
تتافى وه فارق انقضاء
نكاح من اشترى زوجته
ولورد البيع بسبب استوفى
بقية المدة او فسخت الاجارة
بعب او تلفت العين يرجع
باجرة باقى المتدبر فلو باعها
لفرد (وقد قدرت بمن
جاز في الاظهر) ولو يفرغ
اذن المستاجر لما تقرر من
اختلاف الموردين ويد
المستاجر لا تصدق بالرقبة
لانها عليها ادا ما تقرر من علم
ينع المشتري من تسليها
لحظة لطيفة ليستر ملكه
ثم ترجع للمستاجر ويحق
عن هذا القدر اليسير
تخبره وتورد الادعي
فيها لكرت اتمة الدار
ويمكن تفرضا في الافرى
يقابل باجرة بين الاكفاء

بالتعليق فيها للضرورة وتوقف حصة البيع قالوا قد اتمر كلام بعضهم ان التسليم وتقسيم انما يكون بعد انقضاء المدة لا قبله وهو مشكل اه

وقد يقال لا اشكال فيه فيزجر ان في هذه الصورة لعدم احرار المستاجر ولا ضرورة بالمكسرى الى التسليم حيث لا ان التمتع عليه فيفسد العقد ورجعه اليه التمتع اما اذا قدرت بعمل كركوب ليدفع البيع كما قاله الزاوي وانقضاه بالبيع لجهالة المدة السيد (ولا تنسخ) الاجارة قطعا كالاتي في النكاح بين الامه المزوجة من غير الزوج فتقضي في المستاجر الى انقضائه مالم وغير المشتري ان جهل ولمدة الاجارة كما انقضاه اطلاقهم لكن بحث الاذعي وغيره بطلان البيع عند جهالة المدة فان اجاز فلا جرة ليقية المدقولة عليها وطن ان له الاجرة تغير عند الغرل والورجعه الزركشي لانه ما يخفى وقال (٢٠٠) الشافعي لا يفتيروا انفسحت الاجارة قليل منفعة بقية المدة البائع ورجعه ان الرضة

وقد يقال (الخ) قدر اتمام النهاية وعش ما وقع (قوله في هذه الصورة) أي التي ترددها الاذعي (قوله قبله) أي التسليم (قوله في بيع البيع الخ) وانتهى المتي ثم قال وقاس بالبيع مافي معناه ويستقي من محل الخلاف مستظهر بالجمال السابقة فانه يباع من الجمال قدر المنفعة قال ولا يخرج على الخلاف في بيع المستاجر لانه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق عبدا حتى على كذا فاعتقته عنه وهو مستاجر فانه يصح قطعا لقوة المتي كاتلا من انتقال في كفارة الظهار وافراده وخالفة النهاية قال اذا قدرت بعمل فكذلك خلافا في الفرج الزاوي ان يبعه البقني اه قال عش قوله خلافا في الفرج الزاوي ظاهره ان كلامه في الفرج مصور بما اذا كان البيع لنفس المكسرى اه (قوله الاجارة) الى قوله عند الغرل في النهاية يقر الى قوله لورجعه ان الرضة في المتي الا قوله لكن بحث الى فان اجاز قوله قليل (قوله لكن بحث الاذعي الخ) عبارة النهاية خلافا للاذعي ومن يبعه ام (قوله قليل منفعة الخ) يجرم بفي الرضو واعتداه حر اه سم عبارة المتي لمنفعة بقية المدة البائع في احد وجهين رجعه ان المكسرى اه (قوله والاول وجه) وفاقا لثبائحو المتي (قوله ولو لورجعه) الى قوله وسرا ائلل البيع في النهاية (قوله فهل تدخل المنفعة) أي منفعة تلك المدة اه سم (قوله قبل وقوع التخيير الخ) وظاهر ان مثله بعده اذا اختار ابقاءه بالاجرة اه رشيدى (قوله نظيره) الاول قبل وقوعه فظهر التخيير السابق في العارية (قوله لم يصح) أي العقد الثاني (قوله فيما يضر الخ) أي في تقع يضر الاتقاع ذلك التنع (قوله هو هذا) أي قوله لم يصح في غير المضر ان خصه بالتقاضي (قوله يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل اه رشيدى (قوله ولم يسترها الفراس) ليتأمل قصوره فان الذي يتبادر انه لا بد من ستر ما وكذا في البناء اه سيد عمر اقول تقدم في البيع ما يفيد ان الستر الجزئي لا يضر في صحة البيع (قوله ويعمل فيه) أي في التفرغ اه كردى ويظهر ان الضمير للفراس (قوله بما ذكره الخ) من التخيير بين الامور الثلاثة (قوله بان الاجرة تعمل بموته) أي فإخذها المؤجر من تركته (قوله هذا) أي ما ذكر من الحلول لعدم الانقضاء (قوله ان لم يضع المتعدي يده) أي الى انقضائه المداهم كردى (قوله الذي يسمونه المستاجر) خرج به الحلول الذي سميته معنى المدة قبل موته فلا يرتفع كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله به) أي بالتعدي (قوله ما سر) أي قرياسم على جميع أي في قول الشارح بمدقول المصنف ولو اكرى عينا مده الخ او حبسا او غصبا الخ اه عش (قوله في الغصب) أي العين المؤجرة

عليه حر (قوله ما اذا قدرت بعمل كركوب ليدفع البيع الخ) وان انقضى اطلاقهم انه لا فرق وهل يجرى ذلك التردد في البيع من المكسرى (قوله كاتقضاء اطلاقهم) اعتداه حر (قوله فان اجاز فلا اجرة له الخ) عبارة شرحه فان اجاز لم يستحق اجرة ليقية المدقولة عليها وطن استحقاق الاجرة اه (قوله قليل منفعة بقية المدة البائع) يجرم بفي الرضو واعتداه حر (قوله فهل تدخل المنفعة) أي تلك المدة (قوله والوجه نعم قياسا الخ) كذا شرح حر (قوله ويؤيد مداما) أي قرياسم وقوله في الغصب أي العين المؤجرة (قوله ولو اجر باسر منقسطة فكسبت الشهود) في تجر يد المزدحم انفسه وسئل ابي شيخ عن كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم اجملة في السنة القوي وربعائة واربعون بزيادة اربعة

وقيل للمشتري ورجعه السبكي والاول لوجه كما يشترك في شرح الارشاد ولو اجر داره مدهم مستاجر ما تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة في البيع اختلف فيه جميع متأخرو زوا الوجة نعم قياسا على ما قاله الجلال البقني ان العوصى له بالمنفعة لو اشترى الرقة ثم باعها انتقلت بمنافها للمشتري فكذا هنا كما هو واضح وكذا الحكم فيما لو استاجر دار مده ثم اشترىها ثم باعها والمدة باقية فتنتقل بجميع منافها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المستلكن ولو اجر لفراس او بناء ثم اقتضت المدق فاجر لاخر قبل وقوع التخيير السابق فنظيره في العارية لم يصح فيما يضر الاتقاع به الشجر أو البناء كما هو ظاهر لبقاء احترام مال المستاجر الاول لم يصح في غير المضر ان خصه بالتقاضي كذا ان لم يخصصه وامكن التوزيع على الضرر وغيره على هذا يحمل قول بعضهم يصح ان

امكن تفرقها منه في مدة الاجرة ثم لم يسترها الفراس ويعمل فيه بما ذكره في باب الاجارة العارية اه وسئل البقني عن سم اجر ارضه باجرة مؤجله ثم توفي المستاجر قبل ان ان الزرع فاسئل اخر وزرع عدوا فاقا جاب بان الاجرة تعمل بموتى لا تنسخ الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده الا ان تقع الحلول الذي سميته موت المستاجر لان الحلول انما يمد بحكمه ما دامت الاجارة محالها فاذا احدثت المدة ويد المتعدي فانه بعدا ففسحت الاجارة في الجميع وار تقع الحلول بل يرم المؤجر وما اخذه من تركه البت على ورثته قال وهذه مسئلة فبسيما تقع في نفس يستحق المؤجر اجرة المثل على المتعدي وليس الورثة تملق بما هو يؤيد مداما في الغصب ولو اجر باجرة منقسطة فكسبت الشهود الا اجر

سم وعش (قوله ثم تقسطها بما يطابق الخ) أي أمار لم تقسط الاجرة على أجر له المجر كالو قال آخر تك
 هذا الارض بكذا اعل انها مسخرة فداها ملا في انت دون ذلك يسقط من الاجرة في مقابلتها نقص من
 الاذرع لكن يتخير المستاجر بين القسحوا الاجازة فان فسخر جمع عاده ان كان ولا يسقط المسح من
 ذمه ثم ان كان القسح بعد معنى المدة أي بعضها استقر عليه اجرة مثل ما مضى من المدة قبل القسح اه عش
 (قوله بمخالفا) أي المجر والمستاجر ويستخاناها او احدها او الحاكمن لم يتراضيا بقول احدهما اه
 عش (قوله لان تارض ذيك) أي الاجال والتقسيط وكذا خبير سقوطها (قوله وإن أمكن الخ) في تحديد
 المزدما فاصوم مثل أي شيء من كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجلقة السنة
 القوار اربعة دراهم واربعة وعشرين دراهم على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب
 فان كانت الجلقة كتبت فيه اجالا للتفصيل المذكور مياومة ولقطة يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل
 فجموع ذلك الف واربعة واربعة ونحو ذلك من القفل لومه المسح على المياومة ولا يلزمه زيادة
 الاربعة والعشرين فان احدهما غلط فيحكم بالاقل وإن لم تكن الجلقة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجال
 لذلك الذي فصل مياومة بان قال استاجرنا باجر قبلها كل يوم اربعة دراهم وفي السنة القوار اربعة
 واربعة ونحوه من اللفاظ فيحكم عليه ظاهر بالجلقة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع يمكن بان يكون ذلك
 قسيطا لبعض الاجرة دون بعض اه سم (قوله على قسيط المبلغ) أي الاربعة آلاف (قوله على اول
 المدة) أي الى ان ينفذ المبلغ اه كرى جارة عشي أي وما زاد على ذلك لا تتعلق به الاجارة اه (قوله
 العشرين) نت الشهر (قوله ومرارا وحاس الخ) عيار تمناك ومن ثم اقرى ان الصلاح في حكم فيه جملة
 زائدة وقسطن اقص منها بانها ان قدمت عمل بها لمكان انجم يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فان
 قيل فجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أي وإن لم يكن ذلك حكمها كاهو ظاهر اه سم (قوله وعله
 الخ) راسح لقوله لم لا يستيف اجرة

(كتاب احياء الموات)

قول المتن (احياء الموات) أي وما يذكر منه من قوله فصل ثمعة الشارع الى آخر الكتاب (قوله وهو) أي شرا
 احش قول المتن (الارض التي قال ان الرقيق هو قسيان اصل وهو مال يصر قطوطا وهو ما خرب
 بعد حارة الجاهلية اعمق (قوله أي لم يبقن) الى قوله وكان ذكره للاحياء في الثانية الا قوله لكن في اطلاقه
 نظر (قوله أي لم يبقن عمارتها الخ) عمارا المعنى شرح الروض ولا يشترط في المارة التحق بل يكفي
 عدم تحققها بان لا يرى اثرها ولا دليل عليه من اصول خبرونه وجندونه وادونحوها اه (قوله
 لم يبقن عمارتها الخ) يدخل فيه ما يتقن عدم عمارتها في الاسلام وهو ظاهر ولا شك فيه وسياتي عدم

وعشرين دراهم على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب فان كانت الجلقة كتبت فيه اجالا للتفصيل
 المذكور مياومة ولقطة يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل فجموع ذلك القوار اربعة دراهم
 ونحو ذلك من القفل لومه المسح على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعة والعشرين فان احدهما غلط فيحكم
 بالاقل وإن لم تكن الجلقة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجال لذلك الذي فصل مياومة بان قال استاجرنا
 باجر قبلها كل يوم اربعة دراهم وفي السنة القوار اربعة وعشرين دراهم على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب
 بالجلقة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع يمكن بان يكون ذلك قسيطا لبعض الاجرة دون بعض اه (قوله
 ومرارا وحاس شرط البيع الخ) عيار تمناك ومن ثم اقرى ان الصلاح في حكم فيه جملة زائدة وقسطن اقص منها بانها ان قدمت عمل بها لمكان انجم يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فان قيل فجموع ذلك
 كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أي وإن لم يكن ذلك حكمها كاهو ظاهر اه سم (قوله وعله
 الخ) راسح لقوله لم لا يستيف اجرة

(كتاب احياء الموات)

(قوله أي لم يبقن عمارتها الخ) عارة ترشح الروض ولا يشترط في نفي اعمار - نعمت في ركني عه

اجالا ثم تقسطها بما
 يطابق الاجال فان لم
 الجمع تحالفا لان تارض
 ذيك اوجب سقوطها
 وإن أمكن كان قالو اربع
 سنين اربعة آلاف كل
 شهر مائة درهم وعشرة
 دراهم حل على قسيط
 المبلغ على اول المدة فيفضل
 بعد تسعة عشر شهرا عشرة
 دراهم تقسط على ما مضى
 من الشهر وهو يوم من
 اول الشهر العشرين وثلاثة
 أسابيع يوم لان حصة كل
 يوم سبعة دراهم وخمس
 شروط البيع من ان الصلاح
 وما يوافق هذا عند صدق
 التأمل فهو مرأواثل المبيع
 قبل قبضه ان المستاجر
 حبس ما استاجر عليه
 لعمليه لم لا يستيف اجرة
 وعمله كايمل عامر في تعدد
 اصفه ما إذا لم يحددنا
 ولا الاستاجر تك لكتابة
 كذا كل كراس بكذا
 فليس له حبس كراس على
 اجرة آخر لان الكراس
 حيثما يوزن اعيان مختلفة
 كتاب احياء الموات
 هو الارض التي لم يبق
 نفي أي لم يبقن عمارتها
 في الاسلام من مسلم او ذمي

وليس من حقوق طامرو لا
من حقوق المسلمين واصله
الخبر الصحيح من عمر ارضا
ليست لاحد فهو احبها
وصح ايها من احيا ارضا
ميتهم له ولهذا لم ينج
في الملك منا الى لفظ لانه
اعطاهم منه **عقوله** لان
الله تعالى اعطاهم ارض الدنيا
كارض الجنة ليقطع منها
من شاء ما شاؤهم من ثم ابقى
السبيل بكفر معارض
اولاد تميم رضي الله
تعالى عنهم فيما اعطاه
عقوله له يارض الشام
لكن في اطلاقه لفظ طامر
واجوا طامر في الجفر ومن
اتكلم بالفتير الصحيح من
احيا ارضا ميتة لله فيها
أجرهما وكلت الوفاى
طلاب الرزق منها فهو له
صدقة ثم تلك الارض ان
كانت يلاذ الاسلام **عقوله**
ولو غير مكلف كجنون
فيلا يشترط فيه التصديما
ياق **عقوله** بالاحياء
ومن استدان الامام وجر
بذلك المشرك بالتدلاته
الغالب **عقوله** (وليس هو) اى
مملك ذلك **عقوله** (لاى) وان
اذن الامام غير الشافى
وغيره من سلاطى الارض
اى قد يهاون نسب المالك منهم
وقومهم فهو سوله ثم هي
لكم حق وانما جاز

هو اذ احيا غيرهم ولم يولهم يرفعل على جاهلية الخاء عش وقوله هو ساقى عدم هو اذ احياه الخ
ياقنى الترح خلا **عقوله** من حقوق طامر اى حرم يدها من حقها ولا من حقوق المسلمين **عقوله** كحافات
الاسهار ونحوها ما عش عارة للفتور يستحق من اطلاق تلك الارض التي لم تسم ما تعلق بها من المسلمين
هو ما كالطريق والقبور وكذا هو لفظ مودقة ومن وما حاد التي **عقوله** ومن مفهوم قوله لم تسم قط
ما كان معمورا في الجاهلية ثم غريب ينى انار حمارهم فسلمت تلك كاسيد كرم وما عهده الكافرى
موات دار الاسلام فانه لا يملكها **عقوله** من عمر ايها الخ هو بالتخفيف هو لثة القرآن قال تعالى وانما
بهم مساجد الله يعبدونه للتدبير هذا كله حيث لم تمل الرواية اءه عش **عقوله** فهو احبها اسم التفضيل
ليس على باب **عقوله** وصح ايها الخ ذكره بعد الاول لانه من التصريح بالاختصاص اذ قوله احب
الاول قد يفسر بان لغيره حقا اءه عش **عقوله** وهذا الخبر **عقوله** لانه اعطاه الخ
على الحقيقة فلا اشكال **عقوله** اعطاه اى اعطاه **عقوله** لكن في اطلاقه نظر عبارة عش لكن الصحيح
عدم تكثيره بالمراضة اذ فاتها اذ اعين من يمسستها نعم ان حل على مسئل ذلك فلا يبد التكرير
به **عقوله** ورجعوا عليه اى على احياها الموات **عقوله** في الجنة لانهم اخفقوا في كيفية ما يحصل بهظم
ييسر الا على مطلق الاحياء شيدى ويردى **عقوله** به اى الاحياء **عقوله** فيها اى الارض اى فى احياها
الاجر اى ثوابه **عقوله** طلاب الرزق اى من انسان او بهيمة او طير اءه عش قول المتن **عقوله** (فلا يملك) اى
يجوز له **عقوله** ملكها الخ يرد عليه ما لم يصبر مسلم موثا لم يترك حقهم تفض مد يسطق فيها حقه فانه لا يحل
للمسلم تملكه وان كان لفضل ملكه وان حل الجواز في كلامه على الصحة فلا يراد منى ونهاية **عقوله** ولو غير
مكلف **عقوله** شامل لى غير يبرس على حجب عبارة شيخنا الزيدى اى شرط تميزه اءه لكن يمارضها قول
الشارح كجنون لان العمل على الجنون له نوع يميزه كقسم على منبج اى ولورقها وكون لسيده اءه
وهذا في غير البعض اما هو فان كان بينه وبين سيده مائة فله قول وقع الاحياء فو بتوان لم تكن فهو
مشرك بينهما اءه عش **عقوله** فيها لا يشترط راجع لثنا بعبارة النهاية وان لم يكن مكلفا كجنون كا
صرح به الماوردى والرواى وراهما بذلك فيما لا يشترط الخ اءه **عقوله** ما ياقى اى فى التنية التاك
قول المتن **عقوله** بالاحياء نعم لو حى اى الامام لزم الصدقة موصفا من الموات فاحيا متصلا بملكه
الا باذن الامام لانه من الاعراض على الامتنية **عقوله** ومن **عقوله** وعبر بذلك اى بالملك **عقوله** المشرك
بالقصد فان التملك يزمه التصديق **عقوله** عش **عقوله** لانه الغالب اى لان الغالب فى الاحياء ان يقصد
الحى لان القصد بشرط الاحياء فانه يحصل عن قصد له كالصبي والجنون اءه كرى هو هو اى اقام
عن سم من عدم اشتراط التمييز عبارة عش قوله لانه ما الخ اى التملك اءه الاول هو الظاهر المتين **عقوله**
اى تملك ذلك عبارة المعنى اى احياه الارض المذكورة اءه **عقوله** تملك ذلك لادى مفهومه انه اذا
احيا ذلك لارفاق لا يمنع وعليه فينبغى انه اذا ازدحم مسلم فى اعادة الاحياء بان يقدم السابق ولو ذميا
فان جاء ما مقام المسلم على الذى فان كانا مسلمين او ذميين اقرع بينهما وكذا قبله فيقالوا اجتمع مسلم وذى
بدار كقرم يذون ناعن موثا اءه عش قول المتن **عقوله** (لاى) لولا لغيره من الكفار كاهم بالاولى معنى ونهاية
عقوله وان اذن الامام فلو احيا ذى ارضانية بدار تاول باذن الامام نعت متعولا لاجرة طهر فزها
من مسلم واحياها ملكا وان لم ياذن له الامام فان له فيها عين قلبها ولو زرعا الذى وذهبها اى تركها
تدعها صرف الامام العتق المصالح لا يحل لاحد تملكها لانها ملك المسلمين معنى وروى مع شرح **عقوله**
غير الشافى عبارة المعنى لانه استعلاء وهو عتق عليهم بدارنا اءه **عقوله** فهو سوله **عقوله** فيه دالة على
تحققا بان لارى اثرها ولا دليل عليها من اصول شعره وجره واثروا تاد ونحوها اءه **عقوله** ولو
غير مكلف **عقوله** شامل لى غير **عقوله** (قوله) فى المتن ليس هو لادى قال فى الروض وان احيا ذى ارضانية اى
بدار تاول باذن الامام نعت متعولا لاجرة طهر فزها من مسلم واحياها بغير اذن الامام ملكا فو زرعا

ما أمر الله قطعه أرض الدنيا كارض الجنة أمع ش (قوله لكافر مصوم الخ) مفهوما أنه غير المصوم لا يجوز له ذلك بدارناؤه إذا فعل لا يملكه هو ظاهر أمع ش عبارة المقتضى الاستيفاء للآخر المستأمن الاحتياط والاحتياط بدارناؤه قتل تراب من موات دارناؤه لا ضرر علينا فيه وأما الحرب فيمنع من ذلك لكن لو أخذ شيئا من ذلك ملكه كقوله الحق (قوله أهل ذمة) عبارة المقتضى يوم دار حرب وغير ما (قوله بكسر المعجمة) التي قوله لو كان ذلك في المقتضى (قوله كوات دارناؤه) أي في أساطيع (قوله وقد صولوا الخ) هذا التذييل ذكره السبكي قالوا لو كانت أرض هدية بر اسم (قوله على أن الأرض لهم الخ) فإن صالحناهم على أن البلد لنا وهم يستكون بهم فقل المصوم من مواتها الذي يذون عنه يتحجر لأهل التي على الأصح في حفظه الامام لهم فلا تكون في باقي الحال فإن في الذميون فكنا نسبهم في دار الاسلام كسائر أممهم التي في أرضها ولا وارت لهم أمع ش (قوله مطلقا) أي يدفعنا عنه أولا أمع ش (قوله) فالتقياس ملكه بمجرد الاستيلاء (الخ) خلا لقنانية والمقتضى والروض وشرحه عبارة المقتضى ولا يملكها بالاستيلاء لأنها غير مملوكة لهم حتى يملك عليهم وإذا استولوا عليها ولم يذون عنها فالتقياس احتق بأجاء أربعة أشخاصها أهل الخس بأجاء الخس فإن أعرض كل الفائتين عن أحياء ما يحصم فاهل الخس احتق به اختصاصا كالصحراء وعبارة رسم قوله والافتقار لقياس الخ قوله فما اقتضاه كلام شراح الخ فيما نظر لأن موات دار الحرب غاية أنه كوات دار الاسلام في كونها حاو ذلك لا يقتضي تملكه بدون أحياء كوات دار الاسلام أو أن ملكه عامر دار الحرب بالاستيلاء لا بمملوك لهم فكذلك بالاستيلاء بخلاف الموات فإنه غير مملوك لا حد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد سر دجارية الروضة فانظر هذا الكلام فإنه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الفاضل من مانع من القياس المذكور إلى أن قال فالخالص في موات دار الحرب أنه عدم الذب بملك ما لا يباحدون بمجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك عند الذب لا يملك بمجرد الإحياء بل بالأحياء بعد الاستيلاء مع هذا الحاجة إلى حل المتن على أرض الصلح بل يجوز حمله على أرض الحرب وهو عبارة البيهقي قوله كما اقتضاه كلام الفاضل الخ إنما اقتضاه كلام الفاضل المذكور هو المصحف أصل الروضة ثمانين ثلاثة أوجه قنانية أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور تأتيا لا بغيره ملكوا ولا اختصاصا غير اسم قوله كما يمل الخ

الذمي يوزع فيها صرف الامام الفلق بالمصالح ولا يحل لأحد تملكها مقال في شرحه لأنها ملك للمسلمين أم قضيت بدخولها في ملك المسلمين بمجرد زهدها في يذون تملكها لا تملك منهم ولا من تأييم (قوله وقد صولوا الخ) هذا التذييل ذكره السبكي قالوا لو كانت أرض هدية بر (قوله مطلقا) أي ذبوا أولا (قوله) والافتقار لقياس الخ) ثم قوله فما اقتضاه كلام شراح الخ فيها نظر لأن موات دار الحرب غاية أنه كوات دار الاسلام في كونها حاو ذلك لا يقتضي تملكه بدون أحياء كوات دار الاسلام أو أن ملكه عامر دار الحرب بالاستيلاء لا بمملوك لهم فكذلك بالاستيلاء ثم قال بعد سر دجارية الروضة فانظر هذا الكلام فإنه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الفاضل من مانع من القياس المذكور إلى أن قال فالخالص في موات دار الحرب أنه عدم الذب بملك ما لا يباحدون بمجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك عند الذب لا يملك بمجرد الإحياء بل بالأحياء بعد الاستيلاء مع هذا الحاجة إلى حل المتن على أرض الصلح بل يجوز حمله على أرض الحرب وهو عبارة البيهقي قوله كما اقتضاه كلام الفاضل الخ إنما اقتضاه كلام الفاضل المذكور هو المصحف أصل الروضة ثمانين ثلاثة أوجه قنانية أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور تأتيا لا بغيره ملكوا ولا اختصاصا غير اسم قوله كما يمل الخ

الذمي يوزع فيها صرف الامام الفلق بالمصالح ولا يحل لأحد تملكها مقال في شرحه لأنها ملك للمسلمين أم قضيت بدخولها في ملك المسلمين بمجرد زهدها في يذون تملكها لا تملك منهم ولا من تأييم (قوله وقد صولوا الخ) هذا التذييل ذكره السبكي قالوا لو كانت أرض هدية بر (قوله مطلقا) أي ذبوا أولا (قوله) والافتقار لقياس الخ) ثم قوله فما اقتضاه كلام شراح الخ فيها نظر لأن موات دار الحرب غاية أنه كوات دار الاسلام في كونها حاو ذلك لا يقتضي تملكه بدون أحياء كوات دار الاسلام أو أن ملكه عامر دار الحرب بالاستيلاء لا بمملوك لهم فكذلك بالاستيلاء ثم قال بعد سر دجارية الروضة فانظر هذا الكلام فإنه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الفاضل من مانع من القياس المذكور إلى أن قال فالخالص في موات دار الحرب أنه عدم الذب بملك ما لا يباحدون بمجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك عند الذب لا يملك بمجرد الإحياء بل بالأحياء بعد الاستيلاء مع هذا الحاجة إلى حل المتن على أرض الصلح بل يجوز حمله على أرض الحرب وهو عبارة البيهقي قوله كما اقتضاه كلام الفاضل الخ إنما اقتضاه كلام الفاضل المذكور هو المصحف أصل الروضة ثمانين ثلاثة أوجه قنانية أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور تأتيا لا بغيره ملكوا ولا اختصاصا غير اسم قوله كما يمل الخ

الذمي يوزع فيها صرف الامام الفلق بالمصالح ولا يحل لأحد تملكها مقال في شرحه لأنها ملك للمسلمين أم قضيت بدخولها في ملك المسلمين بمجرد زهدها في يذون تملكها لا تملك منهم ولا من تأييم (قوله وقد صولوا الخ) هذا التذييل ذكره السبكي قالوا لو كانت أرض هدية بر (قوله مطلقا) أي ذبوا أولا (قوله) والافتقار لقياس الخ) ثم قوله فما اقتضاه كلام شراح الخ فيها نظر لأن موات دار الحرب غاية أنه كوات دار الاسلام في كونها حاو ذلك لا يقتضي تملكه بدون أحياء كوات دار الاسلام أو أن ملكه عامر دار الحرب بالاستيلاء لا بمملوك لهم فكذلك بالاستيلاء ثم قال بعد سر دجارية الروضة فانظر هذا الكلام فإنه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الفاضل من مانع من القياس المذكور إلى أن قال فالخالص في موات دار الحرب أنه عدم الذب بملك ما لا يباحدون بمجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك عند الذب لا يملك بمجرد الإحياء بل بالأحياء بعد الاستيلاء مع هذا الحاجة إلى حل المتن على أرض الصلح بل يجوز حمله على أرض الحرب وهو عبارة البيهقي قوله كما اقتضاه كلام الفاضل الخ إنما اقتضاه كلام الفاضل المذكور هو المصحف أصل الروضة ثمانين ثلاثة أوجه قنانية أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور تأتيا لا بغيره ملكوا ولا اختصاصا غير اسم قوله كما يمل الخ

لكافر مصوم نحو احتياط
وأعطيا بدارنا لقبه
المساعة بذلك وإن كانت
يلاد كنفار) أهل ذمة
(فلم) بولو غير مكلفين
(أحياءها) لا تمن حقوق
دارم (وكذا المسلم) له
ذلك (أن كانت ما لا يذون)
بكسر المعجمة وضحا أي
يدفون (المسلمين عنه)
كوات دارنا بخلاف
ما يذون عنه وقد صولوا
على أن الأرض لهم فليس له
أحياءه أما بدار الحرب
فيملك بالأحياء مطلقا لأنه
يجوز تملك عامرها فواتها
أولى ولو بغير قادر على
الإقامة بها وكان ذكرهم
للأحياء لأن الكلام فيه
والافتقار لقياس ملكه بمجرد
الاستيلاء عليه قصد تملكه
كما يعلم من صريح كلامهم
الآتي في السير فما اقتضاه
كلام شراح أنه بالاستيلاء
يصير كالصحراء غير صحيح
لأن العامل إذا ملك بذلك
فالموات أو (وما) يعرف
أه (كان معمورا)

(قوله في الماضي الخ) من بلاد الاسلام او غير مو ان خصه الفارح ببلاد الاسلام بها يرمي (قوله في الماضي) الى قوله في الجرف المنقور الى المتن في النهاية (قوله ولو ذميا) اي او حريا وان ملك بالاستيلاء سم على حج اعم شهور شديدي (قوله ولو ذميا) اي او نحو مو ان كان وارتأته و معنى قال ع ش قوله مر او نحو كالمعادو الثمن من امر (قوله الا ان اعرض عنه الخ) كان وجهه انه لما انضم لنصف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فلك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمة او فولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا ملك بالاعراض الا ما استقى اه سم (قوله قبل القدرة) اي على الاحياء قاله الكردى و الظاهر بل المتعين ان المعنى قبل قدر تناحل الاستيلاء كما يفيد من قول من في حاشي نهائيه وانما لم يكن فينا و غنيمة لان غل ذلك اذا كان ملك الحربي باقيا الى استيلائه على ولا كذلك مناه و قول سم قوله قبل القدرة اي عليهم وهذا التقيد انما يناسب الحربيين و ظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم نستول عليه اه (قوله بدارنا) هو المراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كبنه ادو البصرة او واسط اهلها عليها كالمدن و التي ان وقعت حنة كخبر و سواد العراق و صلحنا على ان يكون الرقة لنا و لم يسكنوها بخر ارجو ان تحت على ان الرقة لهم فواتها كواستدار الحرب بولو غلب للكهفار قبل بدنة يسكنها المسلمون كخر سوس لا تصير دار حرب اه متفق (قوله بدارنا) كان التقيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه اهم قول المتن (والمعمارة اسلامية) اي وجدت في زمان مجيء الاسلام اهم يعني حدثت بعد من (قوله فينا) سيذكر محمده (قوله او استراضه) اي ائتم (قوله الى ظهور ماله) من مسلم او ذي قاله في شرح الروض اهم (قوله والا كان ملكا لبيت المال الخ) مفهوما انه مع رجاء ظهور ماله كمتبع افعاله مطلقا اه سم (قوله لله اقطاعه الخ) و يؤخذ منه حكم ما تحت به البلوى من اخذ

يكونون قاتمين الا بالنسبة لدار الحرب و قوله الوجه الثاني اهم بكونه بالاستيلاء فانه لا ياتي في ارض الهدنة و الصلح كالتي في اذ كيف صرح فيما لا يدون عنه بانه ملك بالاحياء و بانه لا ملك بالاستيلاء وعله بانه غير مملوك لهم فيما يذون عنه بانه لا ملك بالاحياء بان الاستيلاء عليه انما يفيد مجرد الاختصاص و الحرج ثم حكى وجهان فيهما انه ملك بالاستيلاء كالمعمور فان هذا كله نص فيما اقتصد كلام ذلك الشرح و ما نفي من القياس المذكور و اما ما في التمكن من قوله اهم انهم اذا كانوا يذون عنها فليس لنا احياء ما كالعمر من بلادهم و مصرح في المحرر و استشكل بعضهم بعضهم ذكر و في السير ان طمر دار الحرب يملك بالاستيلاء و هو انما يحتج فيه اختصاصا كالتحجير فكيف لا يملك بالاحياء و اجيب بان صورة المستثنى ارض مملو على اهلها لم اوفى ارض الهدنة الخ ما ذكره معاقول بما ذكره فيه عن الاشكال ليس بذلك لان معنى قول المحرر كثيره هنا انه ليس لنا احياء ما لنا املك بجمد الاحياء هذا لا ينافي ثبوت حق التحجير بالاستيلاء الذي اقامه ما في السير و حيث لا حاجة الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على ارض الصلح او الهدنة فليتمل قاله اصل في مو ائتدار الحرب اه عند عدم الذب بملك بالاحياء بدون مجرد الاستيلاء كما يقتضيه

كونه بالاستيلاء كالتحجير كما صرح بكلام الروضة المذكور فقام على هذا الاحاج الى حل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمل على ارض الحرب فليتمل (قوله في الماضي و ان كان الان خرابا) من بلاد الاسلام او غيرها و ان خصه الفارح ببلاد الاسلام شرح م ر (قوله ولو ذميا) اي او حريا و ان ملك بالاستيلاء (قوله الا ان اعرض عنه الكفار الخ) كان وجهه انه لما انضم لنصف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فلك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمة او فولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا ملك بالاعراض الا ما استقى (قوله قبل القدرة) اي عليهم وهذا التقيد انما يناسب الحربيين و ظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة فواتها كواستدار الحرب بولو غلب للكهفار قبل بدنة يسكنها المسلمون كخر سوس لا تصير دار حرب اه متفق (قوله بدارنا) كان التقيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب يملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن و المعمارة اسلامية) اي وجدت في زمان مجيء الاسلام (قوله الى ظهور ماله) من مسلم او ذي قاله في شرح الروض (قوله والا كان ملكا لبيت المال لله اقطاعه)

في الماضي و ان كان الان خرابا (فبالكه) ان عرف ولو ذميا الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) ماله كدارا كان او قرية بدارنا (والمعمارة اسلامية) فينا (قال ضائع) امره للامام في حفظه او يعمو حفظه او استراضه على بيت المال الى ظهور ماله ان دعي والا كان لبيت المال لله اقطاعه في البحر و جرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

الظلة والمكوس والمشور وجلود البهائم نحو ما التي تذبذبو توخذ من ملاكها قبر او تفسد ذلك علم
 الجبل باعيانهم وهو صيورتها ليت المال فيحل بيعها واكلها كالقبي بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه
 نيا يقوى المعنى نحوه قال الرشيدى قوله مر وتفسد رد ذلك علم الجبل أى بان لم يعرف احد منهم
 كما يعلم من المأخوذة فليست الصورة انهم موجودون لكن جعل عين المالك منهم كالمواقع في جلود
 البهائم الآن إذ حكمها انها مشتركة بين اربابها كافي فتاوى النورى الذى مررت الاشارة اليه في باب
 الغصب اه قال عرش قوله مر الجبل باعيانهم الما يعرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يحل
 يهبوا ولا اكلها لهم مال الكهان ياخذونها ما غلب على ثمنه من حقهم ولو بلا إذن من الامام او نائبه ولا يحرم وقوعه
 مر فيحل بيعها واكلها أى يمددونها في يد وكيل بيت المال وتصرفه بالمصلحة اه (قوله وتبليها)
 ومنه ما جرت به العادة الآن فاما كثر خربة بمصر تاجلت اربابها وايس من معرفتهم فياذن وكيل
 السلطان فان من عمر شيئا منها فهو من عمر شيئا منها ملكه وبني ان على عالم يظهر كون الحيا مسجدا او
 وقفا او ملكا لخص معين فان ظهر له علم على كونه بعد ظهوره فهو غير كافى لإعادة الارض للبناء والقراسين
 الامور الثلاثة يبنى ان تلامه الاجرة للمالك صدق وضع يده اه كلام عرش قول المتن (جاهلية) أى
 يقتنا بقرينة ما يقوله لا ينافيه قوله وجعل دخولها لان المراد اذ اتينا كوناها الاصل جاهلية وشككتنا
 انها غمت للسليق قبل اول تولى مر اه عرش (قوله او شك في كونها جاهلية فكالوات) في تهميد الموجد
 ما يقتضى خلافه نعمه إذ اشك في ان العارة اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاك الذى جعل حاله
 اه وهو موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولو لم يعرف هل هى جاهلية او
 اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت اه سم قال عرش قوله مر قال
 بعض شراح الحاوى الخ هذا هو المعتد به وعبارة الرشيدى ما عليه هذا البعض جزم بهى الانوار وصححه
 الشارح مر ووالده في تصحيح الصابو عليه قوله في امر يقتنا ليس يبيد اه (قوله كالركاز) هذا في
 صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاك اه إذ اشك ان من أى الضربين يكون لقطة اه سم عبارة المعنى
 وان شككتنا في معمره أى عرق في الجاهلية أو الاسلام قال في المطلب فيه الخلاف المذكور في الركاك الذى
 جعل حاله اه وقد تقدم انه لقطر الاراضى العارة اذ البسار مل او غرقها ما فصارت بحر اتم زال الرمل
 او الماء فهي مال الكهان اعراف وما طهر من باطنها يكون له ولو ليسها الى يتراب آخر فهي بذلك التراب له
 كافي الكافي والافان كانت اسلامية فالصانع او جاهلية فتملك بالاحياء على ما مر وما الجواز التي تربها

مفهومه أنهم رجاء ظهور المالك يمتنع إقطاعه مطلقا (قوله) فقال للامام إقطاع أرض بيت المال
 وتمليكها الخ) في فتاوى السيوطي رحمه الله تعالى مستقر جل يده ورقة اقتراها عثمات فوضع نصب
 يده عليها بتوقيع سلطانى فهل لورثة منازعة الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول
 بطريق شرعى بان اقطعه السلطان اياها وهى ارض موات فهو يملكها ويصحب منه ويمهاو يملكه المشتري
 متروا مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها لا امر سلطانى ولا غير مو ان كان السلطان اقطعه
 اياها وهى غير موات كما هو الثالب الآن فان المقطع لا يملكها بل يتنفع بها بحسب ما يقره السلطان في يده
 والسلطان اتراعها متى شاء ولا يجوز للمقطع يهبها باع ففاسد واذا اعطاها السلطان لاحد نفغولا
 يطالب اه واقول ما تضمنته كلامه من ان اقطاع السلطان لنير الموات لا يكون على وجه التمليك منزع
 يعلم من كلام الشارع هنا جيتذ فاذا قطعه غير الموات تملكها فتنسب ان يجري فيه ما ذكره المصنف في الشق
 الاول (قوله او شك في كونها جاهلية فكالوات) في تهميد الموجد ما يقتضى خلاصتها قال ما نهى اذا
 شك في ان العارة اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاك الذى جعل حاله اه وهذا موافق لما في
 شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولو لم يعرف هل هى جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى
 في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاك اه

فقال للامام إقطاع أرض
 بيت المال وتمليكها وفى
 الجواهر يقال إقطاعها
 إذا رأى فيه مصلحة ولا
 يملكها أحد إلا بإقطاعهم
 أن أقطع رقبها ملكها
 المقطع كافي للبرام أو
 متفتها استحق الانتفاع بها
 مدة الاقطاع خاصة هو ما
 في الانوار بما يخالف ذلك
 ضيق (وإن كانت) العارة
 (جاهلية) وجعل دخولها
 في أيدينا أو شك في كونها
 جاهلية فكالوات وجتذ
 (قالاظهر انه) أى المصور
 (ملك بالاحياء) كالركاز
 لانه لا حرمه ملك الجاهلية

نعم إن كان بدارم وذويها
 عنوقه صولوا على العلم
 لم يملك بالاحياء كاعلم
 واتصر جمع للقابل قلا
 ومعنى (ولا يملك باحياء
 حريم مسمود) لان ملك
 مالك المسمود تم لا يباع
 وحده كشرب الارض
 وحده وبعت ابن الرضة
 جوازده ككل ما ينقص قيمة
 غير مفرق السبي بان هذا
 تابع فلا يفرده (وهو) اى
 الحريم (ماتس الحاجة اليه
 قام الانتفاع) بالمسمود
 وان حصل اصله بدونه
 (لحريم القرية) الحياة
 (النادى) هو ما يمتصون
 فيه التحدث (ومر كفض)
 نحو (الحبل) ان كانوا احياء
 وهو بفتح الكاف مكان
 سوقها (ومناخ الايل) ان
 كانوا اهل ايل وهو بضم
 اولهما تاخ فيه (ومطرح
 لوماد) والقمامات (ونحوها)
 كراح القنم وطيب الصبيان
 وميل الماء وطرق القرية
 لا طراد العرب بذلك
 والعمل بخلصا عن سلف
 ومتمرعى البائم ان قرب
 منها عرفوا واستقلوا كذا ان
 يملو مست حاجتهم له ول
 في بعض السنة على الاوجه
 مثله ذلك المحتطوب ليس
 لاهل القرية منع المارة من
 جى مواشهم في مراتها
 المباحة (وحريم) النهر
 النيل ماتس حاجة الناس

الانهار فان كان اهلها من اراضي النهر وليست حريم بالمعمود فهي موات وان وقع الملك في ذلك فامرها
 لبيت المال هذا ما يظهر من كلامهم ولم ادر من حق هذا الهمل اه متقو قوله او الما لجزائر التي تربها الانهار
 الخردة سم وقره عش بخاصه والوجه الذى لا يصح خبره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها اى
 الجزائر التي تحدث في خلال النهر لانها من النهر او من حريمه لا يحتاجوا كسب البحر المار به لا انتفاع بها
 لوضع الاحمال والاستراخو المروور نحو ذلك بل هي اولى بفتح احيائها من الحريم الذى تباعدته الماء
 وقد قرر عن بعضهم ان لا يتخير حكمه بذلك هو اه (قوله نعم ان) الى قوله ليس لاهل القرية على المعنى
 الا قوله واتصر الى المتن وقوله لم يصبحت الى المتن وقوله لو في بعض السقوال قول المتن وحريم الدار في النهاية
 الا قوله واتصر الى المتن وقوله ان كانوا احياء وقوله ان كانوا اهل ايل وقوله لا من انقضاء الى المتن (قوله نعم ان)
 كان بدارم (الخ) بى ما لو كان بدار الحرب اى لو لم يدخل في ملكهم وبقي ان يجرى فيه ما تقرر في موات دار
 الحرب اه سم (قوله لانه ملك ملك المسمود) يؤخذ منه انه لو تعدى احد بالزراعة او نحو ما فيه لومه
 اى بمرقتضو قطع ما فيه بجانا وجره المثل اللازمة لانه اذا اخذت حرمه على اهل القرية بقدر املاكم عنه
 حق الحريم فيستحق كل منهم ماتس حاجته اليه بما مضى ملكه من اهلها الى هو فيها من القرية مثلا
 اه عش (قوله لا يباح وحده) اى من حيث لم يكن ملك الدار مثلا احداث حريم لها كالمرعى على ما مر في اراج
 هو في البيع اه عش (قوله كشرب الارض الخ) اى نصيبا من الماء اه عش (قوله ككل
 ما ينقص الخ) اى هو منفصل كاحد زوى خف فلا ينافى ما مر من عدم صحه جزم معين من اناء اوسيف
 على ما مر اه عش قول المتن (وهو ماتس الخ) كان الاول قديم بيان الحريم على حكمه لان الحكم على
 الشيء من عن قصوره اه متقو قول المتن (ماتس الحاجة اليه الخ) اى ان لا يكون لهم ما يقوم مقامه اما لو
 اتسع الحريم من احد بطرح الرماه في موضع منهم ما حيجب الى حمار ذلك الموضع مع مقامه ازااد عليه قنوز
 حمار لم يمد قنوز ما يباحون اليوم اما لو ايد حماره ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماه في غيره
 ولو قريمانه فلا يجوز بنهر ضام لانه باحتيادهم الى فيه صار من الحقوق المشتركة وكذا يجوز الفراس
 فيه لا يمنع انتفاعهم بالحريم كان غرس في موضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعتهم المقصودة من الحريم
 اه عش (قوله اصله) اى اصل الانتفاع (قوله ان كانوا احياء) وقالوا للفق وخلافا لنهاية عبارتها وان لم
 يكونوا احياء خلافا للامام ومن يمتنع قد تجد لهم اوى سكن القرية بعدهم من لذلك اه وبجاءه سم
 والاربعه عدم التقيد بذلك هو اه (قوله ان كانوا اهل ايل) عبارة لنهاية وان لم يكن لهم ايل على قياس
 ما مر اه وقره حاسم (قوله كراح القنم الخ) والحجرين المد لرياسة الحب فيمتنع التصرف فيه بما يسهل
 منفع على اهل القرية او ينقصا فلا يجوز زرع في غير وقت الاحتياج اليه ان حصل في الارض خلل من
 اثر الزرع منع كمال الانتفاع المعتاد فقله الاجرة اه عش (قوله واستقل) اى بان كان مقصود الرماه
 بخلاف ما اذا استقل رعى وان كانت البائم ترمى فيه عند الحرف من الا بادر شيدى ومتقو وسمى (قوله
 على الاوجه) اعتمده هو اه سم (قوله المباحة) يخرج المرعى المسمود من الحريم لان الحريم مملوك كما
 تقدم سم على حج اه عش (قوله ولو لم يسجد) اى ولو كان مسجدا لا يجوز على حريم النهر لكن قالوا اذا
 رايها عارة على حاقتها لا تغيرها لاحتمال انها وضعت بحقوقها الكلام في الابتداء وما عرف حاله اه
 كرى (قوله ولو لم يسجد) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب عدمه لانه الصلاة فيه لان غاية امره

اذا شك انمن الضرين يكون لقطة (قوله نعم ان كان بدارم الخ) بى ما لو كان بدار الحرب اى لو لم
 يدخل في ملكهم وبقي ان يجرى فيه ما تقرر في موات دار الحرب (قوله ان كانوا احياء) والوجه عدم
 التقيد بذلك هو (قوله ان كانوا اهل ايل) وكذا ان لم يكونوا هو (قوله على الاوجه) اعتمده هو (قوله
 المباحة) قد صرح المرعى للمسمود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم (قوله فلا يعل البناء فيه ولو لم يسجد
 ويهدم) انظر مع ما سبق على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرعى على الانهار

أنها صلافة حرمة التبر وهي جائزة بقدر عدم البناء لوجوده كذا في معلوم أن وقت البناء غير صحيح
 لاستحقاقه إلا أن التبر عليه فلو كان للمسجد المذكور إمام أو غير من خدمة المسجد ليعين من هو عليه في قراءة
 فينبغي في استحقاقهم المعلوم كافي المسجد الموقوف فواضحاً لأن الإمام التبر أو غيره مما لا يتوقف على
 مسجد أو اعتقاد الواقف محققه مسجد لا يقتضي بطلان الشرط نصحه فيه ألبتة أيضاً لا يقتضي بل لو أن
 القصر مجاوزة لمصلحة كساحة بين النور فاحفظه قائم مهمه وهو جدير بما ذكره لنا مناسه لكن قوله
 فينبغي في استحقاقهم المعلوم لا ينبغي أن عمل استحقاقهم لهم من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة
 ما حصل المعلوم من ماله إذا كان لا يستحق ذلك بأن كان قد جعل من أملاكه ما جعلها بغير أن المسجد أو استغنى
 الحرمة أيضاً كما هو واقع كثير لا يقتضي أنه لا دخل لشرط الواقف عليه لعدم استحقاقه فيه ثم إن كان من
 له المعلوم من يستحق في بعض المال جاز له تماطيه لأن منفعة الحرمة تصرف لمصلحة المسلمين وإن لم يكن من
 يستحق في بيت المال فلا يجوز له تماطيه كما هو ظاهر تأمل أنه وشيعة قوله وجهه ما بين فيه أنظر مع
 ما ساقى عن الروض من جواز بناء الرعي على الأنهار وأورد بمحل مر فاجاب على القوم بمحل ما يأتي
 على ما يغفل للارتقاء لا يقاس به الدار للارتقاء لأن من شأن الرعي أن يسم قصباً بغير اختلاف الدار فليراجع
 وليحرره اسم (قوله قال بعضهم) عبارة النهاية ولا ينبغي هذا الحكم كما افاده التبرحه الله تعالى وإن
 الخوف من سوء أقره عرش (فرع) الانتفاع بغيره من الأنهار كما قلنا بوضع الاحوال والاتصال وجعل
 زرية من قصب ونحوه لم يخلط الانتفاع فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق مصر القديم نحو ما بيني
 أن يقال فيه أنه لعله لا رتاق بولعصر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة نحو هو لا عطل أو قص منفعة
 التبر كان جائزاً ولا يجوز أخذه من منع ذلك الأحرار مولته الأجر فمصلحة المسلمين وكذا يقال
 فيما لا يتنع بمحل انكسفت عنه التبر فيزوعه عاد عبارة الجبري وإن انحصر ماء التبر عن جانب من
 أرضه صارت مكتوبة لم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق التبر مستحق الموم المسلمين وليس
 للسلطان تملكها ولا تحليل شيء من التبر أو حريمه لاحد وإن انكسفت الملاءة لا يبعد أن يهود إليه نعم
 له دفعها لمن يرتحق بها حيث لا يضر المسلمين كذا أخر مع مر في درسه بالمباحث في ذلك اسم أنه (قوله)
 أي لاحتمال عود إليه يؤخذ من ذلك أن الرعي من عود جازوه ظاهره عرش (قوله لا يزل
 وصفه الخ) مقتدوا (قوله بولاق التبر) أي حيث احتمل عودها كما كان أخذها عامر عرش (قوله)
 وذكره الخ) مبتدأ (قوله ليان الخ) خبره (قوله لا يتصور الحرمة إلا فيه) لو ملك قطعة أرض في أثناء
 وأورد بمحل مر فاجاب على القوم بمحل ما يأتي على ما يغفل للارتقاء لا يقاس به الدار للارتقاء لأن من
 شأن الرعي أن يسم قصباً بغير اختلاف الدار فليراجع وليحرره اسم (قوله قال بعضهم) كعبه خنا الشهاب الرعي (فران)
 أحدهما الانتفاع بغيره من الأنهار كما قلنا بوضع الاحوال والاتصال وجعل زرية من قصب ونحوه لم يخلط
 الانتفاع فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق مصر القديم نحو ما بيني أن يقال فيه أنه لعله لا رتاق
 به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحو هو لا عطل أو قص منفعة التبر كان جائزاً ولا يجوز
 لاحد أخذه من منع ذلك الأحرار مولته الأجر فمصلحة المسلمين وكذا يقال فيما لا يتنع بمحل انكسفت
 عنه البس. فيزوع ونحوه الثاني ما يحدث في خلال التبر من الجزاء والوجه الذي لا يصح غيره خلافاً لواقع
 لبعضهم امتناع أحيائها من التبر أو من حريمه لاحتياج ركب البحر والاربع للانتفاع به بالوضع
 الاحمال والاستراخوة المرور ونحو ذلك بل هي أولى بمنع أحيائها من الحرمة التي تباعدت البوقد
 تقرر عن بعضهم أنه لا ينبغي حكمه بذلك مر (قوله في الدنيا التبر في الموات) هو مثل قول التلخيص القساحة
 في المفرد وقد أشار السعد إلى أن في المفرد صفة الصاخة قدر المتعلق مرة تأتي الكثرة كما بينه السبب ولا
 يخفى أن مقتضى كلام النجاة أن الطرف لا وصف به المرقان قدر منقطة معرفة لا يبعد جواز وصفها
 به فليتمل (قوله لا يتصور الحرمة إلا فيه الخ) لو ملك قطعة أرض في أثناء موات ثم سخر ما فيها را

ما بين في كاتل عليه اجماع
 القاصب الاربعي تقدم
 فعل ذلك وطم حتى القب
 الطاء في ذلك واطلوا
 ليخرج الناس فلم يذبحوا
 قال بعضهم ولا يذبح هذا
 الحكم وإن تباعدت الملة
 بحيث لم يصر من حريمه
 لاحتمال عود إليه يؤخذ
 منه أن ما صار حريمه لا يزل
 وصفه بذلك بولاق التبر
 وهو عطل وحريمه (التبر)
 المحصورة (في الموات)
 التملك وذكره الموات
 ليان الواقع اذ لا يتصور
 الحرمة إلا فيه كما يفهمه
 قوله الآتي والدار المحصورة
 الى آخره

ويصح أن يترد من المصور في الملك وان علم انه لا يكون فيه (موقف التازج) للدلالة بما يده ان تحدثت لالتصديق في الموات مستحق بما قدره الله عليه لفظ البئر الزومه فلما حال ضل لان الحضاف كالجزم من الحضاف اليه (تقيه) ظاهر قوله موقف التازج انه لا يعتبر قدره من سائر جوانب البئر بل من أحدها (٢٠٨) والذي وجه اعتبار الماد في مثل ذلك الخلل (والخوض) يعني مصب الماء لانه

موات ثم حفر ما جيعا بئر اقد قال الظاهر أن يشهد لحريم من الموات الحضيض بما فيه ذلك قوله
 إذ لا يتصور ارجوعه لا تدخل في عبارة المستصوب كما يقال فيلوا بنا مدارا بحيث استوعبها البناء من جميع
 جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يترد ما جيعا سم (قوله) ويصح أن يترد ما جيعا عبارة المتفق
 اما المحذور في ملكه فيبتر فيها المرفاه (قوله) انه اي الحريم اه سم (قوله) اي الملك قول المتن
 (موقف التازج) وهو القائم على رأس البئر يستحق اه معنى (قوله الزومه) اي الحفر (له) اي البئر فكان
 الاول التأييد (قوله لان الحضاف) اي حريم البئر (قوله من الحضاف اليه) اي البئر اي فلا مرد أن شرط
 يحرمه الحال من الحضاف اليه ان يكون الحضاف جزءا من الحضاف (قوله الزومه) وهاتين كذلك اه معنى
 (قوله) والذي وجه اعتبار الماده وعلى هذا فياتي فيمن التخصيص ما سلكه عن الخادم فيلوا حجر زائدا
 على ما يقدر عليه اه عرش قول المتن (والخوض) بالرفع وكذا المملوكات بعد عطفها على موقف ومراد
 المصنف ان الحريم موضع الخوض وكذا يقدر الموضع في المملوكات على الخوض اه معنى (قوله لولا هي
 الخ) بصيغة الجمع (قوله لسق الماشية الخ) اي الموضع الذي يجتمع للماشية لسق الماشية والروح من
 حرمه ويحرمه اه نايه (قوله في ذكره) الى قوله ولو اعتزل الجدار يصدق في النايه لا قوله وفيه نظر الى المتن
 وقوله ونظر في المتن وقوله في القاموس الى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الاصح وقوله وهذا معتبر
 الى انما لا يعتبر (قوله في ذكر مامر) ويقال عليه ما قدمت اه سم (قوله وسيأتي) اي حكم المحفورة في المتن
 (قوله فتاؤما) خبر قول المتن وحريم الدار اه رشيدى (ومصباح الخ) عطف على فتاؤما (قوله) ومصباح
 ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أولا على قياس اعتبار حرمه تكفي الخيل وان يكونوا احياء على المختار
 الذي قدمته اه سم على قول قد قال الاقرب عدم الفرق بينهما فلا يفرق بينهما في الاعتداد حيث يمكن
 الاحتياج اليه اه عرش (قوله لا يعتبر كما هو ظاهر) فيه نظر مراه سم (قوله في بلده) اي التلج الى البلد الذي
 فيه التلج كالنظام اه رشيدى عبارة سم وهي ما يوجد في ذلك ولو تادر اعلى قياس نظيره السابق لكن
 عبر بفتح الهمزة بقوله يله يكثر فيه اه (قوله) الى قول المتن الدار في المتن لا لقوله
 ونظر الى المتن وقوله في القاموس الى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الاصح وقوله وهذا معتبر الى انما لا يعتبر
 (قوله اذا اتى) اي التبرير قول المتن (القناة) الظاهر ان المراد بالقناة العين الجاريه فتاؤما يارها الحفر التي
 قد يقال الظاهر ان يشهد لحريم من الموات الحضيض بما فيه ذلك قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل
 في عبارة المصنف إذ لا يصدق فيها محفورة في الموات وانما هي محفورة في الملك فتأملوه كذا يقال فيلوا
 بنا مدارا بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يترد ما جيعا سم (قوله) ويصح أن يترد ما جيعا
 وان علم اه اي الحريم (قوله وفي الموات متعلق بما قدمت الخ) ما مانع من تعلقه بالبئر لتأوله بالمشق
 اي المحفورة (قوله في ذكر مامر) ويقال عليه ما قدمت (قوله فتاؤما) خبر قول المتن حريم عبارة
 الروض وعلى فاء الجدران حريم وجهان لكن يمنع من خريش بقرها وما يضر بها اه وبين في شرحه
 ان كلام الاصل يميل الى ترجيح الوجه الاول واه قلها ان الرضعة والنسب والركن عن الاكثري اه
 (قوله) ومصباح ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أولا على قياس اعتبار حرمه تكفي الخيل وان لم
 يكونوا احياء على المختار الذي قدمته (قوله لا يعتبر كما هو ظاهر الخ) فيه نظر (قوله في بلده) اي وهي
 ما يوجد في ذلك ولو تادر اعلى قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يله يكثر فيه اه (قوله)

كما يطلق على جسمه الآتي
 يطلق عرفا ايضا على
 مصب الذي يذهب منه
 الى جسمه كما هو عرف
 بلادنا فلا تكرر في كلامه
 وليس مخالفا لما في الروضة
 واصحها ولا متناقضا في
 أصله خلافا لراعى ذلك
 (والدولاب) يعني اوله
 اشهر من فتحة قارسي
 ممر فيلوا هو على شكل
 الناعورة اي موضعه ان
 كان الاستعداد به ويطبق
 على ما يستحق به التازج
 وما تستحق به التازج ويجمع
 (الماء) لسق الماشية او
 (الروح) وبتردد الدابة ان
 كان الاستعداد بها ويطبق
 ما يخرج من نحو حوضها
 لتوقف الانتفاع بالبئر
 على ذلك لولا لحد لثمة ما
 ذكره في بل المذار في
 قدره على ما تمس الحاجة
 اليه ان امتد الموات اليه
 والاقال انتهاء الموات
 ان كان والا فلا حريم كما
 تقرر (وحريم الدار)
 المنيعة في الموات في ذكر
 مامر ويصح أن يترد به
 عن المحفورة بملك وستاق
 فتاؤما وهو ما حوال
 جدرها ومصباح ميازيها
 قال ان الرضعة ان كان يحمل

تكثر فيه الامطار اه وفيه نظر بل انتهى انه لا فرق لس الحاجة اليه وان تدر المظفر مع مصب ماء
 الفسالة لا يعتبر كما هو ظاهر مامر في الصلح (مطر الحامد) وكذا في تلخيص طه (ومعنى صوب الباب) أي جهة لكن لا الى امتداد
 الموات إذ لغيره احياء ما قبله إذ اتى له امر او ان احتاج لانقطاع وزور او نظر فيه الزركشي إذا تقاضا للاضرار (وحريم ابار)
 بالحزم بعد المرحمة كنه كما يحط به هو الاصل ويجوز تقديم المحرمة وقبلها في القاموس جميعا ابارو ابارو ابرو ابر (القناة) الحياة

و هو حريمه من) بانصبه وهو لا يفسد (ماؤها او يغيره الا بغير اى السقوط مختلف باختلاف بين الارض
وصلايتها وهذا اعتبار اى اثر الاستقامة خلافا لما هو عليه من ان لا يفسد ما لم يفسد من الارض على حفظها وحفظ ما بها لا يفسد من غير
الركن جواز الباقى من غيرها الا لا ينافى حفظها بخلاف حرف البرقي لا يمنع من حر (٢٠٩) بل يملكه بنفسه ما به جاره لتصرفه

ملكه بخلاف ذلك فانه
ابتداء يملك (والدار المحفوفة
بجور) او شارع بان احيى
الكل مائى او جعل كافر
ظاهر (لا حريم لها) اذ لا
مرجع لها على غيرها نعم
اشار البلقيني واحتمده
غيره الى ان كل دار لها
حريم اى فى الجملة قال
وقولهم هنا لا حريم لها
ارادوا به غير الحريم
المستحق اى وهو ما يتخط

به عن يقين الضرر
(ويتصرف كل واحد)
من الملاك (فى ملكه على
المادة) وان اضر جاره
كان سقط بسبب ضرره
المستاد جدار جاره او
تغير صفه بقره لان المنع
من ذلك ضرر لا جاره
(فان تعدى) فى تصرفه
بملكه مادة (ضمن) ما
تولد منه قطعا او ضارفا
كان شهده غير ان كافر
ظاهر نصير من الواضح
انه يجوز ان يتخذ داره
المحفوفة بمساكن حماما
وصحلا واطار ما رونا
ومسقة (وحاقوته فى
الزواجر حاصات حداد)
وفضاراد متصرف حكم
الحريم لا حكم ما يتبعها
يقصد يجب ان توجد

تحدث فى غير هامن الا يتبدل الى اتبائها وظهورها على وجه الارض وقال لما عرف مكة واعمالها قهر
العين وواحد ما فقير ام سيد عمر (قوله لا للاستقامة) اى بل لتفقد احوال القناعة عند الحاجة الى حمارتها
او كسبها اى سيد عمر (قوله نعم) اى فى اثر الاستقامة اى سم (قوله لان الدار) اى هنا اى حش (قوله)
لتصرفه فى ملكه) اى يكون مستقيا من منع ما يضر بالملك او قال ما ذكر لا يضر بعين الملك نعم نقص
الاتصاف به فاشبه ما بيني بداره ما يمنع الضرر او نحو ذلك هو الى دار جاره وهذا الثاني القصد فاما يظهر من
رايت قول الشارح الاقوى اعترض الخ اى سيد عمر (قوله ابتداء يملك) لا يصلح باللا تراخي اى سم
ويمكن ان يقال ان المعنى ولو كسبها فبعضه ايضا (قوله او شارع) بخلاف ما اذا كانت فى غير نافذاه معنى
(قوله اى او جعل) اعتمد به اى سم (قوله قال) اى البلقيني (قوله اى وهو الخ) اى الحريم المستحق
(قوله ما يتخط بالخ) يتامل على هذا بل يتر من كل جانب ومن البعض وهل يتبع لكل فى ملك كل او
كيف الحال اى سيد عمر (قوله وان اضر) الى ان يتقوى للمعنى قول المتن (فان تعدى ضمن) وهذا اقوى الوالد
رحمته تعالى يعنى ان جعل داره بين الناس معمل تضاد وشمه اطمان فأتوا بسبب ذلك لخالفته المادة
اه نهاية قال الرشيدى ع ش قوله مـ ولهذا اقوى الخ وقد يتشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ
داره المحفوفة الخ لان باب بالمرق بين ما اعتد به فى الناس فى الجملة كالذ كورات فى قولهم المذكور
وان لم يتعد عليها فى ذلك لم يحل بمصوحه وبين ما لم يتعد به بين الناس مطلقا كافى هذه الفتوى سم صج
اه قول المتن (والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حمام الخ) هذا شامل لما لو كان له دار
فى سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا او حمارا او سبيلا وان لم يبدن الشركاء خلافا لبعضهم كاعلم ذلك
بما مر فى الصلح اه نهاية زاد للمعنى او حماما وابن قاسم او حماما (قوله وقصارا) اى او نحو ذلك نهاية
ومعنى (قوله من كل مؤذن يمتد) يؤخذ من حرمه او قد ينحصر المعظم والجلود بما يذى فيمنع من ذلك
حيث كان من ثم ينادى به اه ع ش (قوله او اجرى ذلك) اى المنع مع الاضرار وعدمه مع عدمه (قوله)
في نحو إطالة البناء اى اى ما يمنع الشمس والقمر اه كردى اى نحو حوما كالضوء والهواء (قوله واهم)
الى قوله اه فى المتن (قوله يجمعها) الاولى لها وفى قوله اليها التذكير (قوله واعترض الخ) اى قال
الركن كفى (قوله بما مر الخ) اى يتصرف ايضا قوله السابق كان سقط بسبب ضرره الخ اه مـ (تر) ثم

والعالم بغيرها ما مر (فى اثر الاستقامة) سم مـ (قوله فانه ابتداء يملك) لا يشمله لارتفاق قول: بل هو
او شارع) فقد يترتب على المحفوفة بموت بان ملك اضرافه جعل جميعا داره لوجه ان لا حريم
(قوله اى او جعل) اعتمد به مـ (قوله الى المتن فان اضرى ضمن) ولهذا اقوى شيئا انتساب الرمل بضمها من
جعل داره بين الناس معمل تضاد وشمه اطمان فأتوا بسبب ذلك فله لئله لمادة اه وقد يتشكل على
قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن الخ لان باب بالمرق بين ما اعتد به فى
ناس كالمذكور اثنى قولهم المذكور ولا يمتد به الى محل بمصوحه وبين ما يمتد به بين الناس
مطلقا كافى هذه الفتوى (قوله فى المتن) والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصحلا
الخ قافى شرح الرزى واستقن بعضهم بما ذكر ما لو كان له رفق بغيره غرضه ليس له ان يجعلها
مسجدا ولا حماما لاحلا ولا سبيلا ولا يذاد شركاء به فطر اه واعتمد عدم استقامه ذكره مـ
(قوله واعترض بما مر الخ) ويعترض ايضا قوله لمـ وكان سقط بضره مستاد جدار جاره (قوله ثم

(٢٧) - ترواق وابن قاسم - سادس)
خص معنى يقا اطار لادى منه ضررا به يخرج مع كل مؤد
لم يمتد والرواى انه لا يمنع الا ان طهرته قصد التمتع والحدود جرى ذلك فى نحو اصابة ابيه لم اعتز اى يمنع مما غالب
فيه الاخلال بنحو ما علم الجار كدق عتف ويجه وحسنه ملكه تسمى تدويرا كفى ركنى الحاصل منه تشرىك
دون المالك اه واعترض بما مر فى قولنا ولا يمنع من حرش بملكه ويرد ذلك فى حرمه مستاد واهاه روى غير مستاد دام لهم

ومزدقة، وإن قلنا المجيبا سة (ومن ثمرة قوله أعلم) لذلك مع الخبر الصحيح قبل بأمر الله الأنبياء في بيان الله سبحانه وتعالى من يقو بحث ابن الرقعة فيما يتعلق بالتحقيق بينهما المحجب لأنه ليس بالحاج إذا تقرر وإن يثبت إفهامه اعتراض بأنه ليس من مناسبات المحجب ورواياته تابع لها (ويختلف الأحياء بحسب الفرض) المقصود متممة إطلاقه الشرع (٢١١) ولأجل ذلك لتقو جوب الرجوع فيه لفرد

كالحرز والقبع وضابطا

ان بياكل على ما يقصد
غالباً (ان اراد مسكناً) او
مسجداً (اشترط) لمصلحة
(عمرى بالقيمة) ولو يتصب
أوجرد أو سق اعتمد
ومن ثم قال الماوردي
والرواية ان ذلك يختلف
باختلاف اللاد أو أخته
الأدعى وفي نحو الاحبار
خلاف في اشتراط بناتها
وبوجه الرجوع فيه لعادة
ذلك الحال وحمل الفراطه
في كلام الشيخين في الزرية
على محل اعتمد فيه دون
بجرد التحويل كما يدل عليه
عبارتهما وهي لا يكتفي في
الزرية نصب سف
واحصار من غير بناء لان
الملك لا يتصرف عليه في
المادة وإنما يفعله المجاز
اشبه فافهم التحليل ان
المدار في ذلك وغيره على
العادة ومن ثم قال المتولي
اقرء ابن الرضوى الأدرى
وغيرهما لو اعتاد نازلاً
الصحره تغلف الموضع
عن نحو شوك وحجر
وتسوية لطرب غيمة
وبناء معلق وغيره فقلوا
ذلك بقصد الملك ملكوا
"بقعة" ان زعموا عنها او
بمعد لا رضى في اسم اولى
أي، بالرحمة أو سق

والثاني ان حقيق امتنع والاعلا اه معنى قول المتن (ومزدلفة ومنى كمرقة) فلا يجوز احياء ما في الاصح
لحق الميت والروى ان لم ينعق به الميت والروى وقد عمت البلوى بالبناء بنى وصار ذلك على ان يسكر فيجب
على روى الامر عدم ما فيها من البناء المتع من البناء في معنى وناية (قوله) ويح ابن الرضا (الخ) جارة للمنى
(تقديمه) ظاهر كلامه ان هذا الحكم منقول وان خلافه مرفوع يمر فيه وبصرح في التصحيح والذي في
الروضة ان ذلك على سبيل البحث فانه قال ببنى ان يكون الحكم في ارض منى ومزدلفة كمرقات لوجود
المنى وقال ابن الرضا ببنى فيها القطع لتعقبها بخلاف عرفات اه (قوله) فيها) اى مزدلفة ومنى (قوله)
والحق) يتناهد المقول جارة فشرح الشيخ قال الوركش وبنى لحاق المحصب بذلك لانه ليس للحيض
الميت فيه اه وجزم شرح الرض بالالحاق (قوله) واعتز (الخ) اعني انه يبنى للمنى قالوا قال الاولى
المرافق لكنه ليس من مناسك الحج فمن احيائها تنمى ملكه انتهى وهذا هو المعتقد اه (قوله) ورد بانه تابع
بل قد يقال قياس استحباب الميت فيمنع احياءه لمولم يكن تابعا لما لا يمتنع من حقوق المسلمين العامة
اه سم اقول وهذا هو الظاهر وان خالفه النبا يقول المتن (بحسب القرض) ولو خر قبره في موات
كان احياء لتلك البقعة وملكه كما قاله الزركشي كالوثنى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو خر قبره في مقبرة
مسبقة لا يختص به ذلك بل يصدق فيها بالدفن لا بالخرف اه معنى اى من سبق بالدفن فيه فوافق به اه ع
(قوله) المقصود منه) الى قولهم من قال في ثابته يقول المتن (الاقوله) مسجدا (قوله) كالخرز) اى بالسرقة
(قوله) في نحو الاحجار خلاف (الخ) وقضية كلام الشيخين الاكتفاء بالتحصيل بذلك اى بالاجراؤ
المن او القصب من غير بناء ونص في الامر على اشتراط البناء وهو المعتقد اه معنى زاد الباية والاوجه
الرجوع في جميع ذلك الى المادة ومن ثم قال المتن وقرء ابن الرضا الخ اه قال الرشدي قوله وقضية
كلامهما الاكتفاء بالتحصيل بذلك من غير بناء الخ تعامل هذه السوادة فظفر فيها سقطه من النسخ فمجرد
عبارة الشارح الى المتن فارما (قوله) ويضج الرجوع) الى المتن في الباية الا قوله وحمل الى منى من ثم (قوله)
وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع (قوله) اعني اى التباؤ (قوله) دون مجرد التحصيل) حال من نائب
فاعل اعني اى ولم بعد التحصيل المجرد عن البناء يظهر ان الامر كذلك اذا اعتيد كل من المقارن هو المجرد
عنه لاسيما اذا غلب المجرد فليراجع (قوله) كاتدل عليه) اى ذلك الحقل (قوله) لان التملك) كذا: اوصه
والاولى التملك كافي الروضة اه سيد عمر (قوله) ومن ثم) اى من اجل ان تشج الرجوع في ثابته وعدمه
الى عادة ذلك الحقل (قوله) تازوا للصحره) كالاعراب والاكاد والتركمان اه كرى قول المتن (وسقف
بعضها) نعم قديمه موضعنا للزهة في من الصيف العادية في عدم السقف فلا يشترط حيطتك شرح مر
اه سم (قوله) لانه المادة فيها) قال سم على منبج قد يؤخذ من اعتبار المادة انه لو جرت عادة ناحية
بترك باب للدوام لم يتوقف احيائها على باب وفاقا لم اه ع وحوله للدوام لم يعرف عن الدار
(قوله) فيها) اى المسكن المسجد قول المتن (او زورية الخ) عطف على قره سكننا (قوله) بما اعني
اى او لا يشترط بناء كامر خلافا لما يقول المتن عبارتها وما لا يكفي نصب سقف او احجار من غير بناء اه
قال الرشدي قوله مر او احجار من غير بناء مرافيا (قوله) والارض اشتراطه) اطلق تصحيح اشتراط

م (قوله) أعرض بانه ليس من مناسك الحج أو فاق هو على الاعتراض (قوله) ويرد بأنه تابع لما قبله
فد يقال قياس استعجاب الميت فيه من إحيائه ولو لم يكن ذا إعمالا له فحيد من حقوق المسكين لعدم
(في المتن وسبق بعضها) نعم قديم هو ومضال هذه في زمن تصغير امددة فيه عدم استيف فلا يندرج

بعضها تطلق باب من خشب أو غيره مما نصب لانه لئلا تدفعهما (وفى) ثلثين باب وجهه) لا يشترط وكذا قبله ان تقدمها لانتفاع
السكنى والأوجه على العبدان لا يشترط تسقيف بعضه كما هو لغة فقهاء (وزرية دوا) وغرغرة أو حطب (فحوض) بما اشيد
يحيط بين الطارق (الاسقف) كما هو لغة (وفى) ثلثين (كتاب الخلاف) ثلثين في كل كنيسة بيت تقوؤا (ومزوره)

بتكليف الرامو الفتح اصحح (جمع نحو التراب) او الفلوك (حولا) كجدار الدار (وتسوية الارض) يعلم المتنفذ وكسح العالي وحراثان توقف زرعها عليه سوق ماء توقف الحراث عليه (وتربها عاها) يبقى ساقية مثلاً ان لم يغفر طريقه اليها (ان لم يكن المطر المتاد) لتوقف مقصود ما عليه بخلاف ما اذا كفاها (٢١٢) ثم يطالع العراق لا بد من حبسه عن اعكس غير هوا راضي الجبال التي لا يمكن سوق ما اليها

الباقي الزرية وبغني اخذ ما تقرر ان علمه حيث اعتيد ذلك اه سيد عمر (قوله بتكليف الرام) إلى التليه في المني لا قوله نصب باب لول في قول المتن ولو اقطع الماء في النهاية إلا قوله فظهر إلى اماما زاد وقوله وبما وصلت إلى المتن وقوله بجواب كاهو ظاهر وقوله وفي خذلي المتن (قوله وكسح العالي) اي ازالته (قوله مثلاً) اي او غير شئ او قافاة ونحو ذلك وفيهم من يسميه بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقه لم يبق إلا اجرؤه كفي وان لم يحرف فان حيا لم يغفر طريقه كفي اي كما رجحه في الشرح الصغير ناهي مقضى (قوله طريقه) اي الماء (قوله اليها) اي المزرعة قول المتن (المطر المتاد) اي او التلج المتاد (قوله يطالع العراق) وهي ناحية في العراق غلب عليها الماء فالشرط في احيائها حبس الماء عنها اه معنى عبارة عش قوله يطالع العراق اسم لواضع يسيل الماء اليها دائما اه عش (قوله تكني الحراثة الخ) اي في حصول الاحياء والتمك (قوله وجمع التراب) اي يجوز ان يتكف قتل الماء اليها او يحصل مطر زائد على العادة يكفي اه عش (قوله لان استيفاء المنفعة الخ) علة لعل قول المتن (او يستانا الخ) اي او ايراد احياء الموات يستانا فيشرط حصوله وجمع التراب الخ (قوله نصب باب له) عبارة المعنى وسكت المصنف عن نصب الباب وظهر اه لا يشترط في احياء البئر خروج الماء على البئر الرخوة ارضها بخلاف الصلبي في احياء بئر القنطرة خروج الماء وبجريا له ولو خضر نهر امتد إلى البئر القديم بقصد التملك ليسرى فيه الماء لمكولو لم يحرمه كالا يشترط السكنى في احياء السكن اه (قوله بحيث يسمى يستانا) فلا يكتفى فرس شجرة او شجرتين في أرض واسعة ناهي مقضى (قوله كينادار) اي وطاحرة وبستان وزرية اه عش (قوله يتوقف ملكه على قصد تملك) وقائمة ذلك ان ماجرت العادة بقصده اذ افعله بلا قصد ككونه غير مكف لم يملكه فظهر اه عشاؤه بخلاف ما لم تجر العادة في احيائه بقصد فانه يملك بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لم يملك اه عش قول المتن (ومن شرع في فعل الخ) ولو شرع في الاحياء نوع فقير نوع اخر ملكه بما يحياه ذلك النوع الاخر كان شرع في عمل بستان فمقصود ان يحصل مزرعة ملكه بما يملك به المزرعة اعتبارا بالقصد الطاري بخلاف ما اذا قصد نوعا واتي بما يقصده نوعا آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزرية بقصد السكنى لم يملكها خلافا للام ناهي مقضى قال الرشيدى قوله واتي بما يقصده نوع اخر اي وكان الماني بما يقصده الملك وغيره من مثاله بخلاف ما اذا كان لا يقصد إلا الملك فانه يملك به مطلقا كالدراكا ياتي في كلامه فريا اه قول المتن (او اعلم الخ) حلف على شرع اي جعل لها علامة العبارة اه معنى (قوله او جمع ترابا) اي قول المتن ولو اقطع في المني لا قوله فظهر إلى اماما اذا زاد وقوله وبما وصلت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله وهو المراد ثبوت اصل الحقيقة له) قال الأزهري اي حق في كلام الرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان حق بماله أي لآخره فليد فيقال النووي في التحرير وهو المراد هنا والثاني التجميع وان كان لآخره فيصيب كغير الامم احق بنفسها اه رشيدى (قوله فظهر الخ) لعل من قوله والمراد الخ (قوله يعود بالاتفاق) اي هو دامكانه (قوله فلاحق له فيه) اي في الزائد فظهر اه احياء الزائد كما قاله المتولى ناهي مقضى وقديسل عن المراد بكفايته وقد ظهر وقالا فظهر لم ان المراد بما ياتي بفرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار مسكنا حلت شرع مر (قوله ما لا يفعل عادة لا التملك) الظاهر ان من ذلك زرية البواب فانه اذا ثبت بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا ينافي قول مر في شرعه ولو شرع في الاحياء نوع فاحياه نوع اخر بان قصد احياءه الزرية بعد ان قصد السكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطاري بخلاف ما اذا قصد نوعا واتي بما يقصده

ولا يكفيها المطر تكني الحراثة وجمع التراب كما اقتضاء كلامها وجرم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يشترط في احيائها (في الاصح) كالا يشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء او يستانا وجمع التراب (حولا) ان احاطوا الاكتفاء به عن التصحيح بغيره (و) إلا انشرط (التصحيح) بولويو نصب اعتيد لانه (حيث جرت العادة به) لا يتم الاحياء بدونه وما حلت عليه المتن من التوزيع المذكور وهو مؤدى عبارة الروضة واصلا خلافا لبعضهم (وتبين تمامه) لانه لم يكنه مطر كالزراعة (ويشترط) نصب باب له (والفرس) ولو لم يحسنه بحيث يسمى معه يستانا (على المذهب) اذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزوج ولا يشترط ان يشر (تليه) ما لا يفعل عادة لا التملك كبناء دار لا يشترط فيه قصده وما قبل له ولغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملك (ومن شرع في عمل احياء ولم يشه) كحفر الاساس (او اعلم على قمة) بنصب احجار أو غرد خشبا) او جمع ترابا او خط خطوطا (فتحصر) عليه أي مانع لغيره منه بماضيه بشرط كونه بقدر كفايته وقادر اعلى عمارته تماما فكفايته (و) حيثن (هو حق به) من غيره اختصاصا بالملك والمرد ثبوت أصل الحقيقة له إذ لا حق لغيره فيه لغيره أي داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يطل حقه بنحو غرقه وتبذر الاتفاق به فيعود يعود الاتفاق به اماما زاد على كفايته فلا حق له فيه

خشا) او جمع ترابا او خط خطوطا (فتحصر) عليه أي مانع لغيره منه بماضيه بشرط كونه بقدر كفايته وقادر اعلى عمارته تماما فكفايته (و) حيثن (هو حق به) من غيره اختصاصا بالملك والمرد ثبوت أصل الحقيقة له إذ لا حق لغيره فيه لغيره أي داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يطل حقه بنحو غرقه وتبذر الاتفاق به فيعود يعود الاتفاق به اماما زاد على كفايته فلا حق له فيه

فكفايته ما يليق بمسكنه وحياله وإن أراد إحياء دور متعددة أو قرية كاملة ليستغلها في مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة سمى على منجى أه عش (قوله وإن كان شامما) وإذا أراد غيره إحياء ما وجد له يجرز الإقدام عليه من أي عمل شاملا ولا بد من القسمة بينه وبين الأول ليتبين الحق الأول عن غيره ما وجد له الأول فإما إحياءه فيه فظهر ما رايته في الحادق قال يفتي أن رابع الأول ويقول له اختر لك جهة أو مراده يفتي الخ الوجه هو ذلك لعدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فبقي أن الحاكم يبين جهة لمريد الإحياء فأن لم يكن حاكما امتنع المحي اختار مريد إحياء الزائد بنفسه أه عش (قوله فلاحه فيه) أي فبالا يقدر على إحيائه حاله لامل المرجع في القدرة حاله عرف بالاحياء فيختلف باختلاف المقصود فيه كسبوح وشهر وسنقا كثر (قوله يقتضى الملك) بل الإهم كاف في الاستدراك أه سم عبارة المفتي يوم أحية الملك أه (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من التعليل (قوله لا يصح حقه) كقائه الماوردى خلافا للدارى نايق مفتي قول المتن (وأهل إحياء آخر ملكه) انظر لرواياه الآخر بأنهم على ما فعله الأول الذى شرع فيه ولم يتم عمل ملكه بذلك قالهم ظاهر كلامهم أنه ملكه أقول توصير آلات الأول المبنية مع سبق الثاني فظاهر أن طلب تزويجها وإن عتد لا يقتضى ملك الثاني المقتضى لغيره سم على منجى أي إذا كان الباقي بعد تزوج آلات الأول لا يصح مسكنه مثلا أه عش (قوله هذا) أي الخلاف (إن لم يرض) أي من الصارفة قال الرافى والخلاف في هذه المسئلة شبه بما إذا عتد العاشر في ملكه واخذ الفرخ وغيره لم يملكه كذا الوصل على فإرضاه ووقع الثلج فيها ونحو ذلك انتهى وقد وقع في ذلك اضطراب وسيأتى تحريره إن شاء الله تعالى في آخر الوقيعة أه (قوله وإلا) أي أن أراضى أي بان صرح به أو دل عليه القرائن القوية أخذها بما تيقن من عش أخا (قوله قتل آلات الشجر) فإن قلنا إهم ودخلت في ضبانه أه عش (قوله مطلقا) أي عرض أولا (قوله لتضييقه على الناس الخ) فضيقه أنه لو كان التحجير فيها لا يتصور فيه مادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البرارى المتسعة التي لا يحتاج إليها عادة أحد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم توجه عليه اعتراض أه سم (قوله حرمة ذلك عليه) لعل على الحرمة أن حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به أه سم (قوله وحديث فلاحاد أمره الخ) بل يجب عليهم أيضا كإفدية التعليل به يجرى عن القليوبى (قوله لما) أي السلطان ونائبه (قوله وأبدي في أصله بالالف أه بصري (قوله فرأى الإمام) عبارة المفتي وتقديرها الرأى الإمام وقيل يقدر ثلاثة إمام وقيل بشرق إمام أه (قوله ملحقه) أي من غير دفع إلى السلطان وقضية هذا أنه لا يبطل حقه بطول المدة بل ما هو مباحته الشيخ أبو حامد لكنه خلاف من قوله الذى جزم به الإمام من أنه يبطل بذلك معنى وشرح الروض وأقره سم وقال الهامية ما سمعته الشيخ أبو حامد والقاضى والمتولى من عدم البطلان بذلك هو الأصح أه (قوله أو علمته الأعراض) أي صريحا وبغيره أن مثل العلم الظن القوى سبحانه لا لا القرائن عليه أه عش (قوله فله أن ينزعها) عبارة أنها بقول الغير والاسنى فينزعها أه (قوله أظهر الخ) أي ذكر الإمام مظهر إبنون الإمامة بعد أن ذكره بمتوان السلطنة

علافا ما عداه وإن كان شامما فيقتصر فيه وأما لا يقدر عليه حاله لا مالا فلاحه فيه ولما كان إطلاق الإحياة يقتضى الملك المستلزم لصحة البيع وعدم ملك الغير له استدرك بقوله (لكن الأصح أنه لا يصح بيعه) لما تقرر أنه غير مالك له وحق التملك لا يباح كحق الشفعة ومنه يؤخذ أنه لا يصح بيعه بما وطأت به لهذا الاستدراك تدفع التوقف فيه (و) الأصح (أنه لو إحياء آخر ملكه) وإن إهم لا تستحق الملك كشره ما سماه غيره وهذا إن لم يرضى ولا الملكة المحي قطعا ويحرم عليه غزو نقل آلات الشجر مطلقا ولو طالت مدة التحجير عرفا بلا عذر ولم يحس (قال له السلطان) أو نائبه وجوبا كما هو ظاهر (أى أو ترك) ذلك رغبه بذلك عنه لتضييقه على الناس في حق مشترك بينهم ويؤخذ منه ضرورة ذلك عليه وحديث فلاحاد أمره بذلك أيضا لأنه من باب الأمر بالمعروف وهو لا يتجبد إمام ولا نائبه وذكره لما إنما هو لتوقف الإمام على عدمه (قوله شمس أبو سى عن) (أمن مدة قرية) في رأى الإمام رفقاً بهود فاعلم بغيره فإن مضت ولم يرض

نوع آخر كان حوط القيمة بحيث تصلح للزيرة بقصد السكنى بملكها خلافا للإمام أه (قوله ولما كان إطلاق الإحياة يقتضى الملك الخ) بالإهم كاف في الاستدراك (قوله) أنه لا يصح حقه كقائه الماوردى (قوله) وبما وطأت به لهذا الاستدراك ادفع الوقت فيه) وكفى يتوقف في الاستدراك من أن مقابل الأصح قائل بصحة البيع (قوله لتضييقه على الناس الخ) فضيقه أنه لو كان التحجير فيها لا يتصور فيه مادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البرارى المتسعة التي لا يحتاج إليها عادة أحد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم توجه عليه اعتراض (قوله ومنه يؤخذ من حرمة ذلك عليه) لعل على حرمة أن حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به (قوله فإن مضت) ولم يرض شيئا بل حقه) فإن تشرع لروى وقضية كلامه أنه لا يبطل حقه بلامه وهو مباحته الشيخ أبو حامد لكنه خلاف من قوله الذى جزم به الإمام

شيئا بطل حقه ما إذا لم يذكر عذر أو علمه بالأعراض أنه إن نزع منه حالا ولا يملكه ولو تفرقه الإمام

ولو حذفه لاستغنى عنه
ويصح أن يصير بذلك إلى أن
الامام أحسن من السلطان
لأن من شأنه أنه يحكم على
السلطين المخطئة وأن
الاطلاع إنما هو من وظيفة
الامام دون غيره بخلاف
قول مامر (مواتا) قليل
وقيل ملكه بمجرد إقطاعه
له أو ليعينه هو قدر عليه
(صار أحق بأحيائه) بمجرد
الاطلاع أي مستحقا لدون
غيره موصار (كالمستجير)
في أحكامه السابقة وذلك
لأنه **قطعه** الرزق
رضي الله عنه أرعاه من
أموال بني النضير رواء
الشيخان وبحسب الرزق
أن ما قطعه **قطعه** لا يملكه
النير بأحيائه كما لا ينقض
جماه ولا ينافي ما تقرر
أن المنقطع لا يملك قول
المالوردي أنه يملك لأنه
محمول كافي شرح المذهب
على ما إذا قطعه الأعرس
تليكال فبها كأم وأهم
قوله هو أناته ليس لها اطلاع
غيره ولو مدسوا لكن
العمل على خلافه كذا قيل
وفيه نظر لأنه إن كان ملكا
لمرجوم لم يزل ولنير مرجوم
فهو ملك لبيت المال فيجوز له

(قوله ولو حذفه) أي آخره (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح أنه سم (قوله دون غيره) لعل
محله إذا لم يرض الأمر إلى السلطان فهو يبداه ما يقام أم سيدهم (قوله بخلاف قول مامر) أي أحسن
أو أرك أم كرهى (قوله قليل رقيب) إلى قوله ولا ينافى في الثاني وإلى قوله بل قد يوجب في النهاية إلا قوله
لكن العمل إلى وفيه نظر (قوله ملكه) جواب (قوله بمجرد إقطاعه) ظاهر موافق لما يقع بدفعه
أه سم (قوله في أحكامه السابقة) يؤخذ منه أنه لو أحياءه آخر ملكه ويدل عليه أيضا قوله ويصح أن الرزق
الحل أه سم أقول وصرح به الشيخ (قوله وذلك الخ) عبارة عن معنى الأصل في الإطلاع غير الصميمين أنه
قطعه الرزق الخ بخبر الترمذى وصحة أنه حصل الله عليه وسلم قطعه أوائل من حجر يحضر موت أه
(قوله لا تحصل الله عليه وسلم الخ) أن قول النضر بالأموال يخرج الموات لا تملك ما لا لم فلا يصلح
حجتها لما بل المسبب من الفاسد قريبا بقوله أو لنير مرجوم فليأمل أه سيدهم عبارة سم وأمر ما عر
كان وجه الاستدلال القياس والإكلام في إقطاع الموات وأموال بني النضير ليست منه كظاهر ظاهر أه
وصح المعنى المار آنفا سلم عن الأشكال (قوله ويصح أن الرزق الخ) عبارة عن المعنى لكن يستثنى هنا كما
قال الرزقنى ما قطعه حصل الله عليه وسلم الخ أه (قوله أن ما قطعه حصل الله عليه وسلم) أي أرفقا أه
رشدى (قوله لا يملك) أي بالاطلاع (قوله لا يملك النير) أي غير المنقطع أه عر (قوله كما مر)
وهو قوله قليل رقيب الخ أه كرهى (قوله وأهم قوله الخ) عبارة عن معنى بل يلقى المتدبر الصانع
بالموات في جواز الإطلاع فيه وجهاً في البحر ثم بخلاف الأحياء فإن قيل هذا ينافي ما مر من جعله
كالمال الصانع أعجب بأن المصلحة لا يعطى حكم المشبه به من جميع الوجوه والحاصل أن هذا مقيد بذلك وأما
إقطاع العارض في قسمين إقطاع تملك وإقطاع استئصال الأول أن قطع الامام ملكاً أحياء بالأجر أو الوكلاء
أو اشتراء أو وكيفية الذمة فيملكه المنقطع بالتبلي أو القبض أن أبداً وأما بقسم المنقطع وهو العمرى
ويسمى معاشاً أو الملاك المقتطف من السلطين الماضية بالموت أو القتل ليست ملك للامام إقطاع مقامهم بل
لورثتهم أن يتواروا إلا أن لا مالاً من أموال الضائفة ولا يجوز إقطاع أراضى التي تملكها ولا إقطاع الأراضى التي
اصطفاها الأمة لبيت المال من فروع البلاد ما عدا ما عدا ما باستطاعة نفوس الثغاة يئول إقطاع أراضى
الخارج ملحاً في إقطاع أراضى من مات من المسلمين ولا ورث وهو جبان الظاهر منها المنع ويجوز إقطاع الكل
معاشاً والثاني أن يقطع غلة أراضى الخارج قال الأدرسي ولا حسب في جواز الإطلاع للاستئصال خلافاً إذا
وقع في محله من أهل التبعة قدر ما يلقى بالحال من غير مجازة أه فيملكها المنقطع بالتبض ويحصن بها
قبله فإن إقطاع أهل الصدقات يطلو كذا من أهل المصالح وأن جاز أن يطلو من مال الخارج شيئاً لكن
بشرطين أن يكون مال مقدور قد وجد سبب استباحته كالتأذين والامام أو غيرهما وأن يكون قد حل المال
ووجب ليصح الحوائج به يخرج من يد الشرطين عن حكم الإطلاع وأن إقطاعهم من القضاة وكتاب الدواوين
جاز سبب واحد قولهم عزز الزيادة عليها وجهاً أصحها المنع أن كان جزئياً أو الجواز أن كان أجراً ويجوز
الإطلاع للجندي من أرض جارة للأمة تنفلا بحيث تكون منافعة له ما لم ينهها الإمام وقضية قول المصنف
في تأريه ما يجوز له إجارته أنه يملك منفعتها قال بعض المتأخرين وما يحصل للجندي من الفلاح من مثل وغيره
خلال بطلان بقومها يتأخذ من رسومهم ومظالمهم وأما القائمة مع الفلاح حيث البذر منه منعها الثاني
رضي الله تعالى عنه وغيره حيث قالوا يجب على الفلاح أجره مثل الأرض وذا وقع الرضا على أخذ القائمة
عوضاً عن أجره الأرض كان ذلك جائزاً الحق على الجندي المنقطع أن يرضى الفلاح في ذلك ولو لا يأخذ منه إلا ما
قابل أجره الأرض وإن كان البذر من الجندي لجميع المخل لم يملك الفلاح أجره مثل ما عر فإن رضى الفلاح عن

يلقي بحالهما وفيه نظر إلى الوجه ما علم بأمر اخصه الجوع وغيره ان اللامام الاصلح عليك الزيل عليك المنفعة فقط بحسب ما يراه من
المصلحة سواء اهل التبعة وغيرهم (ولا يقطع) الا امام اى لا يجوز له ان يقطع (الا قادرا) (٢١٥) على الاحياء حسا وشربا

أجره بالحق ما تجاوزاه كلام المتني من نسخة سقيمة (قوله كافر) أى فى أوائل الباب اه كرى أى فى شرح
فالم ضامه وكذا قوله الاتى عامرا (قوله وفيه نظر الخ) عبارة الثانية وقد مر ما فيه وحاصله انه ان توقع
ظهور ماله كسك حفظه والاصار ملكا لبيت المال فلامام اقتطاعه ملكا أو ارقا بحسب ما يراه مصلحة اه
(قوله من اهل التبعة) أى القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتامل مع ما فى المتني فانه قوله قتل المذهب كما هو
عادته اه سيد عمر وقد مر عبارة المتني (قوله الامام) أى الى الفصل فى الثانية الا قوله بان يمنع الى المتن
وقوله خلا فلو لم فيه (قوله حسا) الى الفصل فى المتني الا قوله وهل يحرم الى ولو قال وقوله بان يمنع الى
المتن وقمره هو وقرب الى مع كثرة المرعى وقوله خلا فلو لم فيه (قوله لا يبنى ان يقع الخ) عبارة المتني
فلا يتحصن الشخص الا ان يقدر على الاحياء قدرا يقدر على احياءه اه (قوله احياء الزائد كافر) أى فى
شرح هو احق به وقد نكثنا هناك عن ش طريق تميز الزائد عن غير اجسوم هناك ايضا ان لا يقدر
على الاحياء حال الاحق فيها يتحصن عليه فغيره احياء (قوله ولو قال التحصن) عبارة المتني وقوله قله الى غيره
وايناره بكايثاره بمجلة المستقبل الداخ وبصير الثاني احق به ويرد عنه اه (قوله أو أفتك مقاضى)
اى ولو بال مقابلة ذلك فيما يظهر ويجوز للتوثر اخذه اخذ اذ ذكر وفى التذلل عن الوظائف بوض
وحيث وقع ذلك فلا رجوع له بدلا استسقطه اه ع ش (قوله قال الماوردى وليس الخ) خلافا
لدارى كافر (قوله ان اللامام ونائبه) خرج بالامام ونائبه غيرهما فليس له ان يعصى متنى وشرح
المنهج (قوله بان يمنع الخ) تصوير للحصى (قوله من رعبا) متعلق بمنع قول المتن (نعم جزية) وانظر
كيف مذاع ان الواجب فى الجزية التنازير يمكن ان يصور بما اذا اخذ الامام نكصا بدلا عن الجزية او
اشترى نكصا بدنا تير الجزية بما اذا اخذ الجزية باسم الزكاة بمجرى وانحصر المتني على الصورة الاولى
والثالثة (قوله ولم نمسالة) وكان الاحسن للصف تقديم مسألة او تاخيرها حتى لا ينقطع التفكير عن التفكير
اه متنى (قوله ومنه خبر البخارى الخ) ورد لدليل مقال الاظهر (قوله لاسى الا ل الخ) خبر ومتنى الخ
(قوله ومع كثرة الخ) حلف على ما ذكر الخ ش اه سم (قوله بحيث يكفى المسلمين ما نقي) فلو عرض بعد
حتى الامام ضيق المرعى لحبب اصحابهم او لمرض كثرة مواشيهم فالقرب طلاق الى بذلك لان فله
اتمامه بالمصلحة وقد طلت بطوق الضرر بالمسلمين فدوام الخى اه ش (قوله فيساعد الصدقة) بخلاف
الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاظهر انه تقضى حماه الخ) وعليه لو احياء
على باذن الامام ملكه وكان الاذن منه تقضا اه متنى وفى القاموس الخى كالى ويبدو الحية بالكسر ماحى

والا فى الكلام فى اقطاع الموات اموال بنى التميمي ليست منه كما هو ظاهر (قوله ولو اجاز لغيره احياء الزائد
كافر) عبارة الرخصة ويبنى المتحصن ان لا يزيد على قدر كفايته وان لا يتحصن ما لا يمكنه القيام بعماره
فان خالف قال المتن لغيره ان يعصى ما زاد على كفايته وما يمكنه عمارته وقال غيره لا يصح تحصره
اصلا لان ذلك القدر غير متين قلت قول المتن لى اقوى واقفه اعلم اه قبل المراد على قول المتن صحة التحصن
الجميع وان جاز له احياء الزائد فائدة صحة التحصن للجميع انما لو مات واحتاج ارضه للجميع بان كانت
كفايتهما اكثر من كفاية المورت استحق الجميع اوصاف الاحياء قدر الكفاية فقط ولا يتحد على هذا مع
قول غيره لانه يقول بصاد التحصن حتى فى قدر كفايته فيه فلو قد قال جواز احياء الزائد دليل على عدم
صحة تحصره فليتامل (قوله لان فيه من الخ) يؤخذ منه تعميم الحرمة نوات يمكن الاحتياج له عادة
(قوله ولو قال التحصن الخ) كذا مر (قوله ومع) حلف على لاش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف

ومعنى خبر البخارى لاسى الا قول رسول الله لاسى الامل مما عدا (قوله) بان يكون المذكور مع كثرة زرع بحيث يكفى المسلمين ما نقي و
احتاجوا للقياد لرى وذكر المم فساعد الصدقة فالسالم الى ادمعق المستحق مجرمون على الامم لا خلاف اخذوا عن نرى و
فى اموال (و) الاظهر (انه تقضى حماه) وسمى غيره ذكرا كتحصن (لمحاجة) كطرية المدينة قبه به ظهوره فى نعى

من شبهه (قوله راية الخ) تحليل المتن (قوله فلا يقتض ولا ينعى بحال) ولو استغنى عنه فن روح فيه او غرس لو نطق معنى وحلو وزيد (قوله ولو رعى الخ) ويندب لهونائه ان ينصب امينا يدخل فيه دواب الضعفاء يمنع متدواب الاقربا من دعاوى منع منه ولا يفرم شيئا ولا يمر ايضا قال ابن الرفعة لمصلحة فيمن جعل التعصير هو الاقرب في التعصير اهـ ولعلهم ساءوا في ذلك اى التعصير كساعتهم في الترم اهـ معنى زاد النائية ويرد اى ما قاله ابن الرفعة بانه لا يلزم من منعه من ذلك حرمة الرعى وعلى التناول قد يفتى التعصير في الحرم لعارض اهـ (قوله ولا تعصير) اى على التعصير على المعتد وان علم التحريم اهـ ع ش (قوله الماء المند) ومثله الماء الباقى من التيل كالخمر فلا يجوز حماه لانه لامة الناس اهـ يعبرى (قوله بكسر اؤه) اى بكسر العين المبهمة وتشديد الدال المبهمة (فصل في بيان المنافع المشتركة) (قوله الاصلية) الى قوله وسياق في النائية والمعنى (قوله الاصلية) فيدفع اشكال الحصر المتبادر من المبارقة وقربة التقييد فهو يجوز الخ فهو مقابل الاصلية اهـ سم عبارة المعنى والنائية قدمت هذه المسئلة اى مسئلة المرووف الصلح وذكرنا هنا توطئة لما بعدها وخرج بالاصلية الممنعة بطريق التبع المشار اليها بقوله ويجوز الجلوس اهـ الخ اهـ قول المتن (ويجوز الجلوس به) اى ولو فوسطه اهـ معنى زاد النائية وان تادم السهاده اى وان طال زمن الجلوس رشيدى (قوله والوقوف به) نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف قضاء حاجته الا انصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندرتها يقوم معنى قال ع ش قوله لهر ان للامام مطالبة الواقف الخ قضيته عدم جوازها لاحاد يبنى ان عمله اذا ترتب عليه فتتوالى الاجازة ثم قوله للامام بشر بالجزا فقط ولعله غير مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام يمكن الجواب بان ما شرع به من الجزا جواز بعد منع وهو لا ينافى الوجوب ويبنى انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة بدون ذلك وجب لانه من المصالح العامة ويبنى ايضا ان مثله الجالس بالاولى (فرع) موقع السؤال مما يقع بهرنا كثيرا من المادة من جانب السلطان بقطع الطرقات القدر القلاني والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وان الظاهر ان وجوب على الامام فيجب عليه صرف أجره ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر ذلك لظلم متولي فعل ميسر المسلمين واما ما يقع الان من اكرام كل شخص من سكان الدكا كين على فصل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا يرجع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستاجر الحال الان الظالم له الاخذ منه والمطلوب لا يرجع على غير ظالمه اذا ترتب على فعله ضرر كثر المارة بما فعله من ضرر الارض لاضمان عليه ولا على من امره بمعلومه باصرة او يدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجنبون حصل الظلم باكرام ارباب الدكا كين على دفع الترام اهـ كلام ع ش (قوله كانتظار) اى انتظار رفيق وسؤالها يقوم معنى (قوله لخير لاضرر) اى جائز اهـ ع ش (قوله فيه) اى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لخير حديث) متعلق بالجلوس (قوله عليه) اى على الاضلاع بالاربع (قوله وسياق الخ) اى عن قريب (قوله اذا اعتيد اذنه تعين فيحتمل الخ) يؤيد الاحتمال الاول انه اذا اعتيد الاذن فتركه مؤدالى التفتوا لاضرار بالجلوس بدونه اهـ

الصدقة اى اذ كان لا يتعلق بغير التعم (قوله ولو رعى الخ) غير اهـ لعله لا غرم عليه) قال في شرح الروض قال: لو وصية وليس هذا اعالم الما ذكرناه في الحجس ان من اقصى شيئا من نوات البيع ضمه على الاصح اهـ قال سبحانه ارسى لان هدفى الائلاف بغير عرى وذلك في الائلاف بالرى اهـ (قوله ولا تعصير) شامل للعام باتت حرم ايضا واعتدته مر لكن قال في شرح الروض قال ابن الرفعة ولعله فيمن حل التحريم والا فلا يربى التعصير اهـ

(فصل في بيان حكم منعة الضار ع الخ) (قوله الاصلية) فيدفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربة التقييد قوله في المتن ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية (قوله والوقوف) نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف قضاء حاجته الا انصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندرتها يقوم معنى قال ع ش قوله لهر ان للامام مطالبة الواقف الخ قضيته عدم جوازها لاحاد يبنى ان عمله اذا ترتب عليه فتتوالى الاجازة ثم قوله للامام بشر بالجزا فقط ولعله غير مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام يمكن الجواب بان ما شرع به من الجزا جواز بعد منع وهو لا ينافى الوجوب ويبنى انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة بدون ذلك وجب لانه من المصالح العامة ويبنى ايضا ان مثله الجالس بالاولى (فرع) موقع السؤال مما يقع بهرنا كثيرا من المادة من جانب السلطان بقطع الطرقات القدر القلاني والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وان الظاهر ان وجوب على الامام فيجب عليه صرف أجره ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر ذلك لظلم متولي فعل ميسر المسلمين واما ما يقع الان من اكرام كل شخص من سكان الدكا كين على فصل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا يرجع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستاجر الحال الان الظالم له الاخذ منه والمطلوب لا يرجع على غير ظالمه اذا ترتب على فعله ضرر كثر المارة بما فعله من ضرر الارض لاضمان عليه ولا على من امره بمعلومه باصرة او يدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجنبون حصل الظلم باكرام ارباب الدكا كين على دفع الترام اهـ كلام ع ش (قوله كانتظار) اى انتظار رفيق وسؤالها يقوم معنى (قوله لخير لاضرر) اى جائز اهـ ع ش (قوله فيه) اى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لخير حديث) متعلق بالجلوس (قوله عليه) اى على الاضلاع بالاربع (قوله وسياق الخ) اى عن قريب (قوله اذا اعتيد اذنه تعين فيحتمل الخ) يؤيد الاحتمال الاول انه اذا اعتيد الاذن فتركه مؤدالى التفتوا لاضرار بالجلوس بدونه اهـ

يقتض ولا ينعى بحال بخلاف حى غيره ولو الخفاء الراشدين رضى الله عنهم (ولا يعصى) الامام ونائبه (لنفسه) فعلا لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وان لم يقع متعلقاتا لزوم فهو ليس للامام ان يدخل مواشيها ما حمله للسلبين لانه قوى لا ضيفولو رعى الخ غير اهـ فلا غرم عليه قال ابو حامد ولا تعصير وليس للامام ان يعصى الماء المند بكسر اؤه اى الذى له مادة لا تنقطع كما حين او بد لحيو نعم الجزية (فصل في بيان حكم منعة الضار وغيره) من المنافع المشتركة (منفعة الضار ع الاصلية) (المرووف) فيه لا موضع اهـ (ويجوز الجلوس) بالوقوف (4) بولولى (لا سراحة) ومما ملئت جوهرا كانتظار (اذا لم يضيئ على المارة) لخير لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وصح النبي عن الجلوس فيه لغير حديث الا ان يعطيه حقه من شخص بهر وكف ادى وامر معروف (ولا يترد) في جواز الانتفاع بولولى (اخذ الامام) طلاق الناس عليه بدون اذنه من غير تكبير وسياق في المسجد انه اذا اعتيد اذنه تعين فيحتمل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بان من شأن الامام النظر في احوال العلماء ونحوهم دون الجالسين في الطرق

كثوب لا اعتياده دون نحو بناء وجه جواز وضع سرير لم يتيق به (ولو سبق اليه) أي موضع من الشارع (اثنان) وتجاوزا ولم يسهما مما كان هو ظاهر (أقرع) بينهما جوبا لإلا سرج ومن ثم لو كان أحدهما مسلما قدم لأن انتفاع الذي يدارنا بما هو بطريق التبع لنا وإن ترتب قدم السابق (وقيل قدم الامام) أحدهما (برأيه) أي اجتباة كالمبيت المال (ولو جلس) في الشارع لمحو استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتها وإن نوى العود أو (للمعاملة) أو صناعة بحول وان الله (ثم) فارقته تاركا الحرقا ومقتلا إلى غيره بطل حقه) منولو مقطعا كما عنه الأذرع لا هراضة عنه (تثنية) ما أهمهم جواز الأعراض للقطع مطلقا فيه نظير والوجه أن هذا خاص باطباع المنفعة فقط اما منقطع الرقبة فهو ما يقول أي عدم الرد فيما يطهر اخذنا ما يأتي في التذرع ملكه فلا يزول ملكه بالأعراض عنه (وإن) فارقته) أي على جلوسه الذي الفه ولو بلاعذر اليهود البه الحق بهما وفاقه بلا قصد عود ولا عدمه (لم)

مثل هذا إجماع سكوت وقد صرحوا بجواز مخالفة لتأمل فليأمل اه سم قول المتن (وله تظليل الخ) أي العباس في الشارع تظليل موضع قدوة في الشارع اه مع قول المتن (وله تظليل الخ) قد يشمل إطلاقه الذي لا يبعد أن يفصل بين التظليل بثبت فيمتنع كالجناح وغيره ككتاب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تعديق فلا يمتنع مر سم على حج أقول وقد يفرق بأن الجناح استعلا من برقمته من المسلمين فمتنع خلافه مما يظلل به حيث يهاله الانتفاع به كالقياس جواز مطلقا بالثبوت وغيره مواجدا على الجناح ملك فينوم حتى يهدموا المخرج له لا يتقال لورثته ولا كذلك ما هنا اه عش (قوله فيه) أي الفارح (قوله) بتقدير بدال (الام) كافي القاطق وحكي تخفيفا ويخص الجالس بمطبو على امتنع ومما عليه وليس لغيره أن يضييق عليه فيه بحيث يضر به في الكيل والوزن والاختلاف الطول وان يمنع انقضا بقره أن منع روية متاعه أو وصول المسلم إلى البيت وليس له منع من تدليع مثل متاعه إذ لم يروا فيه اختصاص به من المرافق المذكورة منى ونهاية (قوله مما لا حصر فيه) إلى المتن في المعنى الا قوله أي عرقا كما هو ظاهر وإلى التثنية في النهاية (قوله دون نحو بناء) فلو كان مثبتا ببناء كالدكة امتنع نهاية معنى قال عش قوله مر ببناء مفهومه انه إذا كان بنيرا بناجا لكل من المسلم الذي فله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الأليات ببناء صريح في أنه لا فرق بين بناءه لملكه وبينه للار تفاق في كلام سم على حج استنباطا من كلام الروض أن بناء البيت في حريم الانهار وفيه إذا كان للار تفاق لا يمتنع وهو مخالف لما اعتاده هذا الكلام بل التصريح بامتناع بناء المساجد في حريم الانهار لا يلائم التملك اه (قوله قدم السابق) أي ولو دسا كما هو ظاهر لوجود المرجع هو السابق ونقل منه من شيخنا الوادى اه عش (قوله ليسوا استراحة الخ) وكذا لو كان جوا الار هو من يقدم كل يوم في موضع من السوق فانه يطل حقه بمفارقته اه نهاية (قوله وان الله) حقه ان يؤخر عن يطل حقه قول المتن (يطل حقه) أي بمفارقته لا عراضته اه معنى (قوله تثنية ما أهمهم الخ) ليأمل حاصل هذا التثنية فانه لا يخلو عن غرابة إذ الكلام في الشارع الذي يمتنع تملكه اه سيد عر أي فاقام قرينة ظاهره في ارادة خصوص اقطاع المنفعة فقط فلا الاموال ولا نظر (قوله خاص باطباع المنفعة فقط) كافي الشارع الذي الكلام فيه لما تقدم من امتناع التملك فيه على ما فيه ما تقدم اه سم (قوله) أي عدم الدواخ) تقدم من المعنى قبيل الفصل خلافاً لقوله قبل المنع (قوله أي من عمل جلوسه) إلى قول المتن ولو جلس في النهاية قوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وأهم وقوله وعلة إلى وجلس الطالب قول المتن (ليعود) ويصدق في ذلك يمينته ما لم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله لم يطل حقه) فاذا فارقه بالميل فليس لغيره من احقه في اليوم الثاني وكذا الاسواق التي تمام كل اسبوع أو في كل شهر مرة اه معنى (قوله حقه) إلى قول المتن ولو جلس في المعنى الا قوله هو لازم لما قبله وقوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وأهم وقوله وعلة إلى وجلس الطالب (قوله) أي اوسته اه نهاية فاذا انقضت فقه مقعدا كان احق به في التوبة الثانية اه معنى (قوله) ولغيره الجلوس في مقدمه الخ) ظاهره وان كان جلوسه هو

صرحوا بجواز مخالفة لتأمل فليأمل (قوله في المتن) وله تظليل مقدمه الخ) قد يشمل إطلاقه الذي ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بثبت فيمتنع كالجناح وغيره ككتاب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تعديق فلا يمتنع مر (قوله ويحج) أي من أحد احتيايين حكاهما ' وأرزي واعتد هذا مر (قوله لو كان أحدهما لما قدم) اعتدته مر (قوله قدم السابق) ظاهره ولو ذميا وقد يقال يمارض سبقه اسلام المتأخر الذي اقتضى ترصده عند المعية (قوله) والوجه أن هذا خاص باطباع المنفعة فقط) كافي الشارع الذي الكلام فيه لما تقدم من امتناع اقطاع التملك فيه على ما فيه مما تقدم اه (قول) ولغيره الجلوس في مقدمه مدة فيمتنع للمعاملة) ظاهره وإن كان جلوسه مواطاع الامام وهو قضية صنع الروضة لا يبعد أن حكي خلافا في بقائه عند مفارقتها من جلوسه لو قال طاعة ان جلس باطباع الامام لم يطل بياضه الخ

يطل حقه خبر مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ويجرى هذا في السوق باطباع الذي قام في كل شهر مرة مثلا ولغيره الجلوس في مقدمه مدة فيمتنع ولو للمعاملة (لأن طول مفارقتها) ولو لغيره وإن ترك فمتمتعاه

بالطعام الامام هو قضية صليح الروحة اه سم قول المتن (حيث ينقطع الخ) يعني أن يكون المراد أن تنص
 مدقة من شأنها ان تنقطع الآلاف فيها وان لم ينقطعوا بالقول سم على مبيع اه عش (قوله) هولام لما قبله
 فيه نظر اذ قد ينقطع عنه لعدم حضوره ولا ياتون غيره بل ينظرون عوده ليعودوا إلى معاملة اه
 سم وقد يجب بان ماذكره الفارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الا اه اه
 عش قول المتن (ومن القم من المسجد ومضما الخ) ونهيه الجلوس في مقعده وتدريبه مدعية التي
 لا يطل حقه بها ثلاثا تنقطع لمنفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لنهيه الاقراء والافتاء فيا يظهر
 لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (وقريه) خرج مالهو جلوس
 لقراءة القرآن فلا يصح أحق به ومثل ذلك قراءة الاسباع التي تقبل بالمساجد مالهو الجلوس في المقعد
 الواقف للمسجد قال سم على صحيح يدل على ان قول المصنف وقريه تعلم القرآن بحفظه في الاواح اه
 وهو ظاهر اه عش عبارة البحرى وخرج بذلك من قرأ ما يحفظه او قرا في مصحف وقف او قرا
 نحو سم فينقطع حقه بمفرقة ومثله من جلس لذكر نحو ورد او صلاة على النبي عليه السلام ولو في نحو ليلية
 جمعة مع جماعة فليروى اه وسياق في الشرح سوا يوافقه (قوله) او علنا شرعا) كالخديعة والفتنة اه اه كنعو
 وصرف لونه اه معنى (قوله) والواو بمعنى او او بمعناها والفرض مجرد التثنية اه سم قول المتن
 (كالجالس الخ) على حذف فاعله الجزء كاشار الى المعنى بقوله فعكاه كالجالس الخ (قوله) ما من من التفصيل
 وليس من النية المطلقة ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت المادة بطلانها ولو اشيرا كاهو الماد في
 قراءة الفتنة في الجامع الاحمر وعلا ينقطع بحقه ايضا مالهو افتاء المدرس قراءة الكتاب في مسكن
 وتلقى غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول فيسته فلا ينقطع حقه بنية في الثاني اه عش
 واقره المعنى (قوله) وقيل يطل الخ) عبارة النهاية وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروحة
 واصلا عن العبادى والفراي وقال الشيخان انه أشبه بما أخذ البابو تعلقه في شرح مسلم عن الاصحاب هو
 المستدوان نوزع فيه اه (قوله) واهم المتن انه لا يشترط اذن من الامام (وهو كذلك) ولو لمجد كبير
 او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في اوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد فلا سمع اه احداثا به
 ومعنى (قوله) والاشترط) خلافا لما يقوله المتن كاشار واقا لشرح الروض (قوله) يحمل في مدرسة
 او مسجد اه معنى (قوله) بين يدى المدرس) اى او المعيد يظهر او المرشد في الترجه (قوله) كذلك) اى
 كالجلوس للاقراء او الافتاء او كجلوس في الشارح (قوله) او افتاء الخ) ظاهر اطلامهم ولو سائل قلة
 او مستلة فليتام اه سيد عمر (قوله) والا) اى بان كان لا يفتد ولا يستفيد اه معنى (قوله) جلوسا
 جائزا) ذكره عش عن الفارح واقره (قوله) لا تختلف المقام) اى كجلوس خلف المقام وادخل

قالوا اذا قلنا بالاول فأردعاه الجلوس فيه مدعية التي ولو للعامة وذكر ما حاصله هو ان الجلوس لنهيه
 مدعية التي ولو للعامة نعم في التنبه خلاف ذلك حيث قال نعم اطلام الامام من ذلك صار المقصود احق بالارتقاء
 معان قل عنه فاشه لم يكن لنهيه ان يفتد فيه اه واذ قبل ذلك الجواز فيا اذا كان الجلوس بنى اقطاع
 فليتام (قوله) هولام لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطع عنه لعدم حضوره ولا ياتون غيره بل ينظرون
 عوده ليعودوا الى معاملة (قوله) في المتن من القم من المسجد ومضما الى غيره) ونهيه الجلوس في مقعده
 وعمل تدريبه مدعية التي لا يطل حقه بها ثلاثا تنقطع لمنفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لنهيه
 الاقراء والافتاء فيا يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر (قوله) في المتن وقريه) قد
 يدل تعلم القرآن بحفظه في الاواح (قوله) والواو بمعنى او او بمعناها والفرض مجرد التثنية (قوله) في
 المتن كالجالس في شارع لعامة) واهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام هو كذلك ولو لمجد
 كبير او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في احد الوجهين لقوله تعالى وان المساجد فلا سمع اه مع احداه
 شرح مر (قوله) والاشترط) هو احد وجهين بل ترجيح في الروض وفي ترجمه اه الاوجه الثاني

بحيث ينقطع مما ملوه عنه
 وبالفن غيره) هولام
 لما قبله فيطل حقه حيث
 ولو مطلقا كما في أصل
 الروحة وان اطلوا في
 رده لا افتاء غرض تعين
 الموضع من كونه يعرف
 فيعامل (ومن القم من
 المسجد موضعا يقى فيه
 وقريه) فيقرآنا وعلا
 شرعا أو آله له والواو
 بمعنى أو (كالجالس في
 شارع لعامة) فيه مام
 من التفصيل لان لغرضا
 في ملازمة ذلك الموضع
 ليا لفة الناس (وقيل يطل
 حقه) لقيامه واطلوا في
 ترجمه فلا سمع واهم
 المتن انه لا يشترط اذن
 الامام وعلا ان لم يعتد
 والا اشترط وجلوس
 الطالب يحمل بين يدي
 المدرس كذلك ان افتاء
 استفاد فيتمتع به والا
 فلا (ولو جلس فيه جلوسا
 جائزا لا يختلف المقام
 المانع للطائفتين من فضية
 سنة

الطواف ثم قام سرام على
الأرجو به جزم فهو واحد
والخفوا به سبط السجدة
وأن لم يجلس قالوا ويور
قائل ذلك مع العلم بمنه
وتور في تحريم الجلوس
بما لا يجدي ومنه الترديد
في المراد بظف المقام ويرد
بأن المراد ما يصدق عليه
ذلك عرفا كما هو ظاهر وأنه
موضع من المسجد فكيف
يعطل عما وضع المسجد له
وأن صلاة سنة الطواف
لا تخص به ويرد به امتاز
عن بقية أجزائه المسجد
يكون الشارع عينه من
حيث الأفضلية لهذه الصلاة
ووقوف امام الجماعة فيه
فلم يجر لاحد تقويته بجلوس
بل ولا صلاة عليه الشارع
لها من حيث الأفضلية
وأنه يلزم عليه تعطيل عمل
من المسجد عن العبادة فيه
لاحتمال فعل عبادة أخرى
ويرد بان عمل التحريم كما
تحرر في الجلوس فيه في
وقت يحتاج الطائفون
لصلاة سنة الطواف فيه
والكلام في جلوس لنير
دعاء عقب سنة الطواف
لا من توابعها (صلاة) ولو
قبل دخول وقتها وظاهر
أن ملها كل عبادة قاصر
تفعلها كقراءة أو ذكر
صار أحق به

بالكاف الجلوس تحت المذابيح ونحوه ما عتبه الشارع صلاة الطواف من حيث الأفضلية (قوله) لا يختلف
للقام المانع (الخ) أقول وتبين من الجلوس خلف المقام على ما ذكره من منع من الجلوس في المزارع وقت
صلاة الإمام فهو كذا من الجلوس في الصف الأول إذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقضي نصف
عن المصلين ولا يمتد أن يحق بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع إمكانها فيه غيره
فيخرج منه من أراد الجلوس فيه وقت يفوت على الناس الجماعة فيه أهش عبارة السيد الطالح في
شرح مناسك الشيخ محمد صالح الرئيس وعمر بسط السجدة والجلوس في المحل الذي كثر طروقه والقائمين
له لا جل سنة الطواف ويورع من جلوس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان جالسا عامدا
ويشع السجدة بنحو جهو مثل المقام تحت المذابيح والصف الأول والمزارع عند إقامة الصلاة وحضور
الإمام هو مثل ذلك الروضة الشريفة لأن في ذلك تحجرا للجمعة المتاحة للمطلوب فيها الصلاة (قوله) فانه أي
الجلوس خلف المقام المانع (الخ) (قوله) ولا يجوز (قوله) والخفوا به أي بالجلوس خلف
المقام (قوله) ذلك أي الجلوس (قوله) بما لا يجدي (بمعنى) يتناقض بنوعه (و) (قوله) ومنه أي ما لا يجدي (و) (قوله)
الترديد في المراد (الخ) يعني أن التحريم يحمل الناس مرددين في الموضع الذي يراد بظف المقام فلا تميز
لموضع حتى يتصل به التحريم أه كروي (قوله) ما يصدق عليه ذلك عرفا (و) وضبط بعض المتأخرين بلام الجماعة
ذراع أخذ من مقام المأموم مع الإمام أه الشيخ محمد صالح (قوله) وأنه موضع (الخ) كقولاه بعد وأنه يلزم (الخ)
معطوف على ما من قوله بما لا يجدي أه س أه ويصح صلتهما على قوله الترديد لحو الأقرب (قوله)
وأن صلاة سنة الطواف (الخ) حال من نائب فاعل يعطل (قوله) ووقوف امام (الخ) أي ولو قوف (الخ) (قوله)
تقويته (أي) ما ذكر من صلاة الطواف وقوف الإمام ويجوز إرجاع الضمير إلى خلف المقام (قوله) لم يميز
الشارع (لها) كصلاة التل مثل الجلوس للاحتكاك مثلا أه سيد عمر (قوله) لها أي الجلوس والصلاة
(قوله) في الجلوس فيه (الخ) خبر أن (قوله) والكلام (الخ) مستأنف (قوله) لأنه (الخ) علة لاستثناء جلوس
الدعاء والضمير للدعاء قول المتن (صلاة) واستماع حديث أو وعظ أه نهاية زاد المعنى أو قراءة فلوح
مثلا كذا من يطالع منفرد مختلف من يطالع غيره أه قال عش قوله مر أو استماع حديث الخ فخرج
بالاستماع ما لو جلس لتعلمه بأن قرأه على وجه يبين فيه العمل ومعاني الأحاديث فانه يجتهد من العلم الشرعي
وقد تقدم أن الجالس إليه يصير أحق به مثله في عدم الاستحقاق بالطريق الأولى ما اعتاده بعض الفقهاء من
اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلا فإذا اجتمعوا فظن أن ترتب على اجتماعهم على الهيئة
الخصوصية تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قراءتهم منعو مطلقا واللام يتناول ما داموا مجتمعين فيه
فإن قارعه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الأخرى فوجدوا غيرهم يسبقهم العلم به فلهم أقامت منه
أه (قوله) ولو قبل دخول وقتها كذا في التباين والمعنى (قوله) كل عبادة قاصرة (الخ) مثلا الاحتكاك وسباق
ما فيه أه س (قوله) كقراءة (الخ) مع قوله لا في قوله فانه لا يجدي أن من جلس في موضع لقراءة أو ذكر
بمقارعة الحاجة ليعود ينقطع حقهم له أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بذلك القراءة لأن
وقت آخر فليتأمل س على حج أقول ومنه ما اعتد من القراءة في المصاحف التي توزع في يوم الجمعة
أو رمضان أو غيرهما فلو أحدث من يريد القراءة فيه فقام ليظهره يعطل حقهم منه في ذلك الوقت وأن لم يترك
مناعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم فصار حقهم عاد فلاحق له أه ع (قوله) صار أحق به (الخ) جواب
لا يسترط لأن المساجد تتألى واستتمه مر (قوله) وأنه موضع (الخ) هو كقولاه بعد وأنه يلزم (الخ) معطوف
على ما من قوله بما لا يجدي شرح مر (قوله) في المتن (صلاة) أو استماع حديث أو وعظ أو ما كان له عادة
بالجلوس عرب كبير الحسب وانتفع الحاضرون قربته لعلهم نحوه أم لا كآراء جهم في الروضة شرح مر
(قوله) كل عبادة قاصرة نفسها (لها) منه الاحتكاك وسباق ما فيه (قوله) كقراءة (الخ) هذا مع قوله لا في
قوله فانه لا يجدي أن من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر كقوله فانه لا يجدي ليعود ينقطع حقهم له

فيأولو صيا في الصف الاول و (لمصر أحق به في صلاة غيره) لان زوم (٢٢١) بقمة معينة للصلاة غير مطلوب

يلورد النبي حتى يجتهد فلا نظر لأفضلية الصف الاول لأن ذلك لم ينص في بقمة بينهما ولا لأفضلية القرب من الإمام أو جهة النبي وإن انحصر موضع بعينه لما قرر من النبي الشامل لهذه الصورة فوال اختصاصه عنها لمقارنتها بعد الصلاة حتى لا يافها فيقع في رياء ونحوه وبه يفرق بين هذا وعامر في مقاعد الاسواق إذا كان البقع فيها مقصورة تختلف بها الترض ولا كذلك هنا وأما الجواب بأنه لو تركه موضعه لزم إدخاله قص بقطع الصف لولم يأت إلا بعد الاحرام فيرد بأنه يلزم قائله التفرقة بين بعينه قبل الإقامة فيبقى حقه وبين أن يتأخر عنها فيظل حقه ثم لم يقولوا بذلك (فلو قارنه) ولو قبل دخول الوقت على الاوجه (لحاجة) كاجابة داح وتحميد وضوء (ليعود) أولا بقصد شيء فيا يظهر أخذا عامر ويحتل الفرق (لم يطل اختصاصه في تلك الصلاة في الاصح) فيحرم على غيره العالم به الجلوس فيه بنهر اذنه أو ظن رضاه كما هو ظاهر (وان لم يترك أزاره) فيه لحبر مسلم السابق أيضا نعم ان اقيمت الصلاة

قول المتن ولو جلس فيه (قوله فيا) أي في الصلاة ونحوها عامر (قوله ولو صيا) إلى قوله وأما الجواب في المتن لا قوله أوجه التبيين إلى وبه يفرق وإلى قول المتن ليعود في التباية (قوله في صلاة الخ) أي ونحوها عامر أه نهاية (قوله الصلاة) أي ونحوها (قوله ويحتد) أي حين أذ ورد النبي عنه (فلا نظر الخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بأن ثوبا في الصف الاول أكثر أهتباية (قوله لوجه التبيين) عطف على القرب (قوله لما قرر الخ) ولأن له طرعا إلى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع أه معنى (قوله لهذه الصورة) أي القرب أو جهة التبيين (قوله هنا) أي القيمة (قوله لما يافها الخ) الاولى تعلقه بقوله غير مطلوب بل ورد النبي عنه ويحتل أنه متعلق بقوله فال اختصاصه الخ (قوله وبه يفرق) أي بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي افاده النبي المذكور عبارة التباية وقارن مقاعد الاسواق بأن فرض المعاملة يختلف باختلاف الصلاة ويقام المسجد لا يختلف أه (قوله مقصود يختلف بها الترض) أي مع عدم النبي أه سم (قوله وأما الجواب) أي من اعتراض الرافعي المشار إلى رده بقوله السابق ويحتد فلا نظر الخ (إدخال قص) أي في الصلاة فإن تسوية الصف من تمامها ويجوز في اثباتها لا يجبر الخلل الواقع في أولها أه نهاية (قوله قائله) أي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) أي وقرب دخول وقته بحيث يمدتظر الصلاة حتى زاد التعليل في النحو بعد صحيح لا انتظار ظهر إلا ان استمر جالسا أه يجزى (قوله على الاوجه) وقاله النبي في التباية (قوله وقد يبدو ضرره) وقضاء حاجته ورعاية ما يقرمقونها فيها يظهر حضور الدرس والطواف والاكل والشرب (قوله اخذا عامر) أي في الجلوس في الشارع أه سم قول المتن (في تلك الصلاة) وما لحق بها أهتباية أي ما اعتيد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالأذكار ونحوها أو المراد منه استماع الحديث أو العظ ونحوها أو ماله أو اراد الصلاة الضعي أو الوقت فصل بعضها من طرات له حاجة فلا ينقطع حقه بذهابه إليها إلا أنها كلها تعد صلاة واحدة ويبنى أن النقل المطلق مثل ذلك عش (قوله فيحرم) أي إلى قوله كما يفهم في التباية (قوله فيحرم على غيره الجلوس فيه الخ) ويبنى أن الرداد الجلوس على وجه منمنه أنه إذا جلس على وجهه أنه إذا جاء قام له عنه فلا سله لمنعه من ذلك سم على صحيح اقول ويبنى أن محله حيث يؤدجوس فيه إلى امتناع الاول من المجيء له حياء أو خوفا أو الاتمم أه عش (قوله لحبر مسلم السابق الخ) وقول الزركشي يبنى أن يستثنى من حق السابق ما لو قد خلف الإمام وليس أهلا للاختلاف أو كان ثم من هو أحق منه بالأمامة فيؤخره وقد ادأح موضع لحبر للينى منكم اولو الاحلام والنهي منح إذ الصبي إذا سبق إلى الصف الاول لا يؤخر أهتقي وكذا في التباية إلا أنه علل بقوله إذا لا اختلاف نادرو ولا يختص من هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهم على أن هو مكلهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر أه (قوله نعم) إلى قوله من غير أن رفعه في المعنى (قوله قاله كاجبة) الأذرى سد الصف الخ وإن علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله أه يجزى عن التعليل (قوله أي وان كان الخ) عبارة التباية بل عبرة كاجبة كلام المصنف بقرش سجدة له قبل حضوره فلتبين تحتيها برجله من غير أن رفعها الخ (قوله أي وإن كان له سجدة فينحيا الخ) ولو قبل بحر مفرش له قبل حضوره كما قبل بالروضة الشريفة وخلف المقام لم يمد لانه من التضييق وتحجير المسجد أه نهاية (قوله سجدة) أي بسطها في مسجد مثلا معنى أو بسطته أه معنى (قوله من غير أن رفعها بها

أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغل ذلك القراءة لا في وقت آخر فليأمل (قوله مقصودة) يختلف بها الترض) أي مع عدم النبي (قوله وأما الجواب بأنه لو ترك الخ) قد يمتد بالحجب المظنة فلا رد عليه ماورده الشارع (قوله اخذا عامر) أي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة) وما لحق بها ترشح مر (قوله فيحرم على غير العالم الخ) الجلوس الخ كذا شرح مر ويبنى أن الرداد الجلوس على وجه منمنه أنه إذا جلس على وجهه أنه إذا جاء قام له عنه فلا وجه منمنه ذلك (قوله

واقصت الصفوف قاله كاجبة الأذرى سد الصف مكانه أي وان كان له سجدة فينحيا برجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض

عليه حيث لكن خالفه
التولي قال لورفعه رجليه
ليعرف جنسه ولم يخله
فصله لم يضمنه لانه لم يحصل
في يدوم ايد شارح هذا بان
رفع السجدة رجليه غير
مضمّن انه وفيه نظر لان
صورته من جزئيات ما قاله
التولي الا ان ثبت عن
الاصحاب انهم صرحوا بما
ذكر فيها فيكون مضمنا
لما فيه كلام البني اما اذا
قارنه لالمر او به لا ليرود
فيصل حقه مطلقا وخرج
بالصلاحيه لانه لا احتكاف
فان لم ينمده يطل حقه
بغير وجه ولو لم يلحظ
يطل حقه بغير وجه انما هما
الحاجة (قاعدة) افي
الفتايل بين تعليم الصبيان
في المسجد لان الغالب
اضرارهم به وكان في غير
كامل التيقن اذا صانهم
المعلم حالاً يليل بالمسجد
ويمنع جالس به اتخذه
لتحويج احره وقوم مستطرق
لحلقه علم (ولو سبق رجل
الى موضع من رباط) وهو
ما ينبغي لتحوصى المحتاجين
فيما اشتهر عرفاً الزاوية
وانما قد ترادف المسجد
وقد ترادف المدرسة وقد
ترادف الرباط فيعمل فيها
بصرف عملها للطرده
والا فبصرف اقرب على
اليه كما قياس نظائر (مسبل)

فيه شرط من يدخله وكذا الباقي (او قه الى مدرسة) او متمل قرآن الى ما ينبغي له (او صوفي الى خاتمه) بوي
بالجمية ديار الصوفية (المرجع ليرطل حقه بغير وجه لتشرام حاجته ونحوه) من الاعذار وان لم يترك متاعا ولا نانا الموم خير سلم

ويقدم ابن الرقة بالاذن

يكن لذلك ناظر أو أستاذ

والا فلا حق له على العرف

في ذلك ويؤاخذ اعتبار

المصنف كان الصلاح اذنه

في سكنى بيوت المدرس

يعتبر التولي اذنه في ذلك

ويبقى حله على ما اذا احتيد

عدم اعتباره ومتى عين

الواقف عدمه يرد عليها الا

اذا لم يوجد في البلد من هو

بصفته لان العرف يشهد

بان الواقف لم يرد شعور

مدرسته وكذا كل شرط

شهد العرف بتبنيته قاله

ابن عبد السلام وعند

الاطلاق ينظر الى القرض

المبنى له ويسمى بالامتداد

الحرف في مثله حالة الواقف

لان المادة المحرقة في زمن

الواقف اذا علم بها تذول

منه لتشرطه فيرجع مثقه

ترك النظم وصوق ترك

التعبود لا يرد في باطماوة

على ثلاثة ايام لان عرض

نحو خوف او تلج فيقيم

لاقتضائهم لغير اهل المدرسة

ما اعتيد فيها من نحو نوم بها

وشرب وطهر من ماها ما لم

ينقص الماء عن حاجة

اهلها على الاوجه وانهم

شرط الواقف ان لا يسكن أحد الا باذن الامام اما في او ناظر ما وشيخه او مدرسه **قوله** وقدمه ابن الرقة
(الخ) عبارة المبنى (تبييه) ظاهر قوله لو سبق الخ انه لا يحتاج الى اذن الناظر وليس مراد
العرف كما قاله بان الصلاح والمصنفون حله ان الماد على ما اذا جعل الواقف الناظر ان يسكن من شاء
ويمنع من شاء لما في ذلك من الاليات على الناظر وان سكن يجتاز باب ولم يحل غيبه عرفا فمما جاد فهو باق على
شعور ان سكنه غير له لا تنفع سبقة اليه ولا يمنع غيره من سكنه فيه مدته فيجب على ان يفرقه اذا حضر فان
طالت غيبه جلت حقه اه **قوله** ويؤاخذ اي التقييد المذكور **قوله** اذنه اي الناظر **قوله** حله اي
ما قاله المشرى **قوله** ومتى عين اي قوله ما لم ينقص المالك المبنى الا قوله الا اذا الى وعند الاطلاق قوله
منه الى يرد شعور هو صوفي ترك التعب **قوله** شعور مدرسته اي خلوها اه عش **قوله** قاله (الخ) عبارة
النهاية كما قاله (الخ) **قوله** تذول منه لتشرطه اذا لو اراد خلاه كره اه عش **قوله** فيرجع مثقه (الخ) عبارة
المبنى فيقيم الطالب في المدرسة الموقوفة على طلبة العلم حتى يقضى فرضه ويترك التعلم والتحصيل ويؤخذ
من هذا كما قاله السبكي انه اذا نزل في مدرسة أشخاص للاشتغال بالعلم وحضور الدرس وقد علم من الجماعة
ما يستوعب قدر ارتفاعه وقبها لا يجوز ان يذول زيادة عليهم بما ينقص ما قدر لهم من المعلوم لما في ذلك من
الاضرار بهم وفي رواية المذهب للفقاري يجوز لفقهاء الايمان في بطون تناول معلوما ولا يجوز للتصوف
التعود في المدارس واخشيء منها لان المبنى الذي يطلق باسم للتصوف موجود في حق التقييد وما يطلق به
اسم التقييد غير موجود في الصوفي اه **قوله** فيرجع مثقه ترك التلم (الخ) ظاهر مولا اردت المادة حالة
الواقف بعدم اذراج من ذكره على ما هو الواقف بل ذكر خلافها في راجع **قوله** (الخ) لان عرض (الخ) اي اذا
لم يكن ثم مجلس مكانه اذا خرج اخذا ما قدمه في قوله ومتى عين الواقف (الخ) اه عش **قوله** ولنغير اهل
المدرسة (الخ) عبارة المبنى ويجوز لكل احدهم المسلمين دخول المدارس والاكل والشرب والنوم فيها ونحو
ذلك ما جرى العرف به لا السكنى لا ليقبل بشرط الواقف (فرع) ه التاذول بموضع في البادية في غير
مرعى البلد لا يمتنعون ولا يزاحون بفتح الحاء على المعنى والمرافق ان حاققتان استاذن الامام استيطان
البادية لم يضر نزولهم بان السيل راضى الاصطفي في ذلك اذا نزلوا ما يغير اذنهم غير مضرب بالسابق لم
يمنعهم من ذلك لان اظهر في منعم مصلحة فلهذا اه **قوله** ما اعتيد (الخ) وقع السؤال هل يجوز لنا تمكين
الذي من التعلل والاعتساف في فسقية المساجد اذا كانت خارجة عن المستجواب بتمتع والجواب يجوز اخذا
من قول الشارح لان المادة المحرقة في زمن الواقف (الخ) فان مثل هذا جاز بين الناس من غير تكثير فيحمل
على انه كان في زمن الواقف وعلمه لم يشرط في وقته ما يخالفه اه عش اقول في الاخذ المذكور وثقة بل قد
ينافي قوله فيعمل الخ ما ياتي اتفاق مسته البطالة **قوله** ما اعتيد فيها (الخ) وهل للغير ذلك وإن منعه اهلها
وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر بمرشوروى والذي يؤخذ من عش على م انه ان لم يشرط الواقف
الاختصاص بما زاد خول غيرهم بغير اذنتهم وإن شرط لم يجوز بغير اذنتهم فان صرح بمنع دخول غيرهم لم يطره
خلاف قطعا في لا يجوز ولو باذنتهم اه بجري وقوله إن لم يشرط الواقف الخ اي ولم تلزم المادة في زمنه
بالتمتع مع علمه به اخذا ما مر في الشرح كالنباية **قوله** (الخ) استحقاق معلوما اي معلوم ايام البطالة اه عش
قوله (أما خروجه) الى المبنى المبنى كامر **قوله** كالو كان لعذر وطالت (الخ) قال في الكنز ولو اتفذه
مسكنا اذ صحت سم على حج اي على خلاف فرض الواقف من اعداده لطلبة المشتغلين بالعلم ليستينوا
يسكناء على حضور الدرس ونحوه اه عش **قوله** ولنغير المجلس (الخ) اي ولو خرج لعذر ولم يحل غيبته
كأمر من المبنى

قوله وقدمه ابن الرقة (الخ) كذا شرح حر **قوله** وبقي حله (الخ) كذا شرح حر **قوله** على الاوجه

اعتداه حر **قوله** كالو كان لعذر وطالت غيبته عرفا قال في الكنز ولو اتفذه مسكنا اذ صحت

الوقت وعلم بها اما وجهه لغيره عنر فيعلم به حقه كالو كان لعذر وطالت غيبته عرفا ولنغير المجلس على حتى يحضر

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (المعدن) هو حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر اظاها او باطناسميت بذلك لعدم اقامة ما ينبغي ان يكون المراد منها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهر (بلا علاج) في روزه واما العلاج في تحصيله (كخطف) بئس او لو لم يجوز قصه دهن معروف (وكبريت) بئس اوله (٣٣٤) اصله من تجري فاذا جمد ما حاصر كبريتا واعرز الاخر وقال انه من الجوهر ولهذا يضيء في معدنه (وقار) أي زفت (وموياه) يضم اوله بالمد (وحكي) القصر شيء يقيه الماء في بعض السواحل فيجند ويصير كالقاروقيل حجارة مود بالين ويؤخذ من عظام موق الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس (ورام) بئس اوله حجر يعمل منه قشور الطبخ (واحجار رحا) وجص ونور قوم درو نحو بافت وكحل وملح مائي وجبلي ملح حفر وتعبو الحق به قطعة نحو ذهب اظاها السيل من معدن (الابلك) بضم واو لا (بالاحياء) لمن عليه قبل احيائه (ولا يثبت فيه اختصاص بصحيرة ولا اقطاع) بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالمد والكلالما صح انه ^{لا يقطع} اقطع وجلا ملح مارب أي مدينة قرب صنعاء كانت بها بلفنس فقال رجل يا رسول الله انه كالمد المد أي بئس اوله لا اقطاع لئنه قال فلا اذن وللإجماع على منع اقطاع مشارع الماء وهذا مثله بجماع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (قوله في بيان حكم) إلى قول المتن فان ضاق في النهاية إلى قوله أي وهي الاشجار الموصولة البحر وقوله لكن اشارة إلى قول المتن (قوله في بيان حكم الخ) أي وما يتبع ذلك كقصة ما ماقتاة المشتركة اه عش (قوله الاعيان المشتركة) أي المستفادة من الارض هنا يتو معنى (قوله اودعها) أي اودع فيها على الحدف والايصال (قوله المراد منها) أي يكون مجازا اه عش أي مرسلا من اطلاق اسم الخ على الحال وقال المتن وقدر في زكاة المعدن انه يطلق على الخرج وهو المراد هنا وعلى البقعة اذا كان كذلك فلا تساهل في عبارة المصنف كاقيل اه (قوله جوهره) تقديره لا يناسب قوله والمراد منها (قوله واما العلاج في تحصيله) أي واما العمل والسعي في تحصيله قد يسيل وقد لا يسيل اه معنى (قوله بئس اوله) إلى قوله والحق به في المتن (قوله بئس او لو لم يجوز قصه) أي وسكان الفاء فيها اه معنى (قوله فاذا جمد) من باب نصر ودخل اه عشار اه عش (قوله ويقال انه) أي الاخر (قوله يعني في معدنه) فاذا قهرز الوجود اه معنى (قوله أي زفت) ويقال بغيره اه معنى (قوله حجارة سودا الخ) خفيفة فيها نحو ياف اه معنى (قوله يسمى بذلك) أي وليس مرادنا كما هو ظاهر لان الكلام في المعدن التي تخرج من الارض اه عش (قوله وهو نجس) أي متنجس اه نهاية (قوله يوجب الخ) أي الملح وسيدكر محترزم (قوله والحق به) أي المعدن الظاهر عش وكردى قول المتن (لا يملك بالاحياء) خبر قوله المعدن (قوله ولا يثبت فيه اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر اه معنى (قوله لمن عليه الخ) سيدكر محترزم قيل قول المصنف فان ضاق الخ (قوله بالرفع) إلى قوله وللإجماع في المعنى الا قوله أي فقال وقوله أي إلى قال (قوله بالرفع) أي ضلعا على اختصاص (قوله مارب) كقول (قوله ادمدينة) الاولى وهي مدينة (قوله أي) الاولى تاخيره عن قوله اوله (قوله قال فلاذن) وظاهر هذا الحديث وكلام المصنف انه لا فرق في الاقطاع بين اقطاع التملك واقطاع الارض وهو كذلك وان قيد الزكشي التملك بالاول معنى ونهاية وقسم عن شرح الروض ما يؤيد في الترخيب قيل قول المستمعون من احياهم اتماما بغيره (قوله واخذها الخ) عطف على الحاجة (قوله ويمنع ايضا) إلى قوله وفي الانوار وفي المتن (قوله ويمنع ايضا) أيضا اقطاع ونحو أرض لاخذ نحو حطها الخ مع الجمع الآتي في الشرع مخصص لما تقدم من جواز اقطاع الموات ولو تملك يكون عمله في مواته يشتمل على شيء من الاعيان التي تمنع الحاجة إليها كالخشب والكلال والصيد واشتمل عليها ولكن قصد بالاصطلاح الارض ودخل ما ذكر تبعوا عليه فواضح ان الاقطاع انما يجوز بالمصلحة فحيث كان الاقطاع المذكور مضرا بغيره بما يقرب إلى الموات المذكور من بادية او حاضرة فيبني منه اه سيدهر (قوله نحو حطها الخ) أي كحجرها وترابها وحشيشها وصنع وثمار اشجارها (قوله وركه بئس او لو لم يجوز قصه) أي كحجرها وترابها وحشيشها وصنع وثمار (قوله وصيد البحر) عطف على الاية (قوله وجواهره) أي البحر (قوله ومنه) أي من المشترك المذكور (قوله ما ذكره) أي الانوار (قوله لكن اشارة الخ) عبارة لانه وبمعنى الجمع يحمل الاول على

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (قوله في بيان حكم الاعيان المشتركة) قال الزكشي والظاهر ان هذا من اقطاع التملك اما اقطاع الارض فيجوز لانه يتعمق به لا يثبت على غيره وما قاله فیه من كذا في شرح حرر في شرح حرر بعد تنويع التملك ولا اقطاع ما نفعه لا تملك ولا اقطاع (قوله قال الرجل إلى قوله فلاذن) قضية الخبر جواز اقطاع غير المد فهل الحكم بعدم ذلك ولعل الجواب حل ما اقتضاه الخبر على نحو ما يأتي

ويمنع أيضا اقطاع ونحو أرض لاخذ نحو حطها أو صيدها وركه لاخذ سمكها وفي الانوار ومن المشترك بين الناس الممنوع على الامام اقطاعه الاية وكما هو اشارة إلى ما لا يملك لها وصداها والبحر وجواهره قال غير موثقه ببقية البحر من التبر فهو لاخذ لاحق لولي الامر فيه خلاف ما يترجمه جملة الولاة اه ويأتي في القصة تفصيل في العنبر ويتأني ما ذكره في الاية وثمارها مافي التنيه من ان من اجابوا ملك ما فيه من الثقل وان كثر لکن اشار بعضهم إلى الجمع بقوله

وفارق الموت بأن احياءها
متوقف على العبرة وهي
مناسبة لها وحياءه متوقف
على تخريبه بالخرف وهو
غير مناسب له ومن ثم لم
استقل بالاحياء لم يملك
مطلقا كما عليه السلف
والخلف وخرج بمحذيه
فيملك بهر اذن الامام
بالاختصاص الاكل الاخذ
على المتمدن وانهم سكونه
عن الاضلاع من اجازهم
الاظهر للايتاح لكن
الضلع افاق لا يملك نعم
لا يشتر فيه اختصاص بتجهر
لا الظاهر (ومن احياءها ما
ظهر فيه معدن باطن ملكه)
بقعة ويلا لانه من اجزاء
الارض التي ملكها
بالاحياء محلاف الرازمع
ملك للبقعة لا يملك ما فيها
قبل اخذها من اقاله الجوري
وقضية كلام السككي تضعفه
وهو الاوجه وخرج بقوله
فظهر المشعريانه لم يملكه
حال الاحياء ما لم يملكه
عابدار املا فيملكه دون
بقعة لان المعدن لا يصدق
دارا ولا مزرعة فالقصد
فاسد ومع ملكه لا يجوز
له يمه لان مقصود التل
وهو مجهول وما قرنته في
المعدنين وبقضيتهما من
ملكه التل عند العلم في
الباطن والبقعة عند الجهل
فيها على المتمدن من
اضطر ابق ذلك يعلم ان في
تقيده بالباطن ما فائدة

هو كامن في حله (قوله) وما زال الجواهر الخ) كالزجاج والعتيق بها يرفعني قول المتن (والعمل) هو اعم من
الخفراء وحش (قوله) مطلقا اي بقدره ولا يردى وهذا ينافي قول الفارسي التاثير المقتضي حصوله
الاخر وخرج بمحذيه بفتح في الاطلاق هنا اخذنا عبارة المتن والنهاية الآية انفساوه قصد به التل
ام لا (قوله) لا بالاحياء احياء المعدن ان يخترق يظهر التل ام كدى (قوله) على ما ياتي اي قوله لو
استقل بالاحياء الخ كدى يجوز ان المراد في قوله وخرج بمحذيه الخ كالمعدنين في عبارة النهاية (قوله)
وفارق الموت الخ) عبارة النهاية والمضى والثاني يملك بذلك اذا قصد التل كالمعدنين او فرق الاول بان الموت
يملك بالعمار وخبر المعدن تخريبه اه (قوله) بان احياءها اي الموت والتاثير بتاويل الارض وكذا
تخريب قوله الاخر (قوله) وحياءه اي المعدن (قوله) ولا استقل بالاحياء اي باحياء المعدن دون
انفساوه من اطرافه (قوله) مطلقا اي بقدره ولا يردى اخذه بقرينة ما بعده (قوله) وحياءهم اي قوله ومع
ملك في المتن (قوله) هنا اي في المعدن الباطن (قوله) للايتاح اي لانه لا يملك الا على ما ياتي من الحرف المعدن
القبلي واما بوداود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها القريع يعني القاء
واسكان الزاه امضى (قوله) ويلا فيمع قوله الاخر ومع ملكه الخ ش. اه سم (قوله) محلاف الركاز
خلافا للنهاية عبارة سم قوله بخلاف الركاز يتامل هذا فاهم قالوا اوز كذا الركاز انه لو وجد بملك شخص
هو ذلك الشخص ان ادعاه والاعلم ملك منه وهكذا اني ان يقضى الامر الى المهي فيكون له وان لم
يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض والتبع لم يزل ملكه منه فانه مدفون متقول اه سم (قوله) وهو
الوجه (وقال) للنهاية والمضى (قوله) فيملكه دون بقعة (قوله) وارجع العلم فبين اه لا يملك شيئا من البقعة والتل
حلافا للكتابة على ونا قومي سم (قوله) فالقصد قاسد) فتايد به الى حرمان غيره من الانتفاع اه ع
(قوله) ومع ملكه الخ اعني صورق الجبل والعلم على عتار الفارسي صورة الجهل قطع على عتار غيره هو
حيث ارجع الى منظرق المتن كاهو صريح منيع المتن حيث ذكره عقبه (قوله) لا يصدق له يمه الخ) فلو قال
مالكه لتخص ما استخرجته من فولى فعمل ملاجره اوقاله فهو بئنا فله اسر الصنف اوقاله كله
لك فله حر هو الحاصل بما استخرجته من جميع الصور الباطنة لا تامة بمجهر اه منى (قوله) وما قرنته في
المعدنين وبقضيتهما الخ) عبارة المتن والنهاية يخرج بالباطن تطاهر فلا يملك بالاحياء ان علمه اذا ما اذ لم يملكه
بانه ملكه الحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وان اهتمت عبارة المصنف ان الظاهر لا يملك مطلقا واما
بئمة المعدنين فلا يملكها بالاحياء مع علمهما لقصد اه لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأما
نحوهما (قوله) انما خص المصنف المعدن بالركاز لان الكلام فيما لا يملك ارضا بالاحياء ملك
طبقاتها حتى الارض السابعة اه عبارة الجبري المتمدن اه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم
والجهل فان علمه لم يملكها ولا يفتقهما وان جهلها ملكها وبقضيتهما يادى سلطان وشورى اه قول
المتن (والمياه السابعة الخ) عبارة الروض وهي اي المياه قسما مختصا بغيرها فغير المختصة كالودية
والانهار قالنا في سواد ثم قال (فرع) وعبرة هذه الاهار من بيت المال ولكل من الاس بناء
تقدير مجموع احجارها يوقت فليحرر (قوله) وخرج بمحذيه الخ) كذا شرح حر (قوله) ويلا) فيه ومع العشي
(قوله) بخلاف الركاز) يتامل هذا فاهم قالوا اوز كذا الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو ذلك الشخص ان
ادعاه او اقل من ملكه منه وهكذا اني ان يقضى الامر الى المهي فيكون له وان لم يصد له بالاحياء ملك ما في
الارض والتبع لم يزل ملكه عتاه مدفون متقول اه (قوله) وهو الاوجه) انتمده حر (قوله) فيملكه
دون بقعة) ارجع الطريق ان لا يملك شيئا خلافا لما في الكفاية (قوله) وما قرنته في المعدنين وبقضيتهما
عبارة تشرح حر وخرج بالباطن الظاهر فلا يملك بالاحياء كل علمه ان علمه ان علمه ملكه والحاصل
ان المعدنين حكمهما واحد وبقضيتهما لا يملك بالاحياء مع علمه لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأما
انتبه (قوله) في القن والمياه الباطنة من الاودية) عبارة الروض وهي اي المياه سمان مختصة وغيرها

فتعطر قورسى عليها ان كانت في موات اوفى ملكة فان كانت من العمر ان تفتطر كسفر البئر للسليبي في
 الشارع والرسى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملكاه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من
 بناء السواني بمخافت التيل لقوله لكل من الناس بنا فتعطر قورسى عليها بل وبخافات الخليج بين عمران
 القاهرة لقوله الرسى يجوز بناؤها الخ ونرى انه يبنى قيد جواز الرسى في الموات بان لا يضر المنفعة بالنهر
 لان حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كاترو منها انه قد يشكل جواز بناء القطرة
 والرسى في الموات والممران بامتاع احياء حريم النهر والبناء فيه الا ان يجب بان المنتفع بالملك بالاحياء
 واما مجرد الانتفاع بحريمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو يفتى حريمه
 للار حاق حيث لا تضر ولا يجرى ذلك في بناء بيت بنى لذلك حيث لا تضر به ماء سم وقوله فرع
 وعمار هذه الآثار الخ المقتضى نحوه وقوله فالتقطرة كسفر البئر للسليبي في الشارع اى جاز مطلقا ان كان
 العمران واسعا وبأن الامام ان كان منفيقااه معنى وقوله الا ان يجب الخ قد قدم هو نفسه جوازا في شرح
 وحريم البئر فمفهومه فلا يخلل البناء في اى ولو لم يضر جزم انظر مع ما سبق الى قول المصنف الماء المباحة
 عن الرضى من جواز بناء الرسى على الآثار او وردت على امر فاجاب على العور بمصل ما يأتى على ما يغفل
 للار حاق ولا يضر به البناء للار حاق لان شأن الرسى ان يعم فيها بخلاف الدار فليس ايجز ليجر او قد
 يتدفع بذلك الجواب ما يستلزمه مما اياه هنا من جواز بناء البيوت في حريم الآثار وفى اللار حاق الخالف
 لصرح كلامهم كما مر عن عشرين في بحث تقليل المفسد (قوله بان لم تملك) الى قوله لم يعمل فاجعل في المقتضى الا
 قوله وصح الى فلا يجوز الى قول المتن فان اردت النهاية الا قوله وفيه نظر الى وفيه له (قوله من الموات)
 بيان نحو الجبال (قوله وسيل الاطمار) عطف على الاودية (قوله فلا يجوز لاحد تصغيرها ولا لامام
 اقطاعها) بالاجماع هنا بمعنى (قوله ولا لامام اقطاعها) اى لا اقطاع عليك ولا اراق كما قرى في الشرح (وعند
 الارحام قد ضاق الماء) عبارة المعنى فان ضاق وقدجا أما تقدم العطشان طرمة الروح فان استوى في العطش
 اوفى غيره فرع بينهما وليس لقارح ان يقدم جوا على الاذيين بل اذا استوى استوت القرعة بين الواب
 ويصل على القرعة المتقدمة لهما جسا ن وان جازا ترين قدم السابق بقدر كفايته الا ان يكون مستقيا
 النوايه المسوق عطشان يقدم المسوق قال الزركشى ولو كان على الماء المباح قاطنون قائل النهر اوله
 وفي معنى ذلك حافات المياه التي تم جميع الناس الارواقان فلا يجوز تملك شي منها باحيا ولا بابقاع من بيت
 المال لا يغيره وقد صحت اللوى بالابقاع على حافات التيل كما صحت بها بالقرعة مع اجماعه (قوله وليس)
 الى قوله بل في النهاية مثله (قوله او مشرع اى طريقه اه عش (قوله والا) اى وان لم يكن سبق
 بان جازا أما (قوله وعطشان الخ) اى يقدم عطشان ولو كان مسبوقة على غيره اى ولو أدى ذلك
 الى هلاك الواب حيث كان الأذى مضطرا اه عش (قوله وطالب شرب الخ) اى يقدم طالب
 شرب ولو كان مسبوقة على الخ (قوله ما جعل اصله) اى لم يدر ان يصغر او اتصغر اه معنى (قوله وعله)
 اى على الحكم بميلو الماء الجبل الاصل لمن هو في يده عارة التيا بقوله كما قاله الاذرى اذا كان الخ

فغير المختصة كاللاودية والآثار فاناس فيها سواء هم قال فرع وعمار هذه الآثار من يد المالك لكل اى
 من الناس بناء فتعطر قورسى عليها ان كانت في موات اوفى ملكة فان كانت من العمر ان تفتطر كسفر
 البئر للسليبي في الشارع والرسى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملكاه وفيه امور منها انه يستفاد جواز
 ما جرت به العادة من بناء السواني بمخافات التيل لقوله لكل بناء فتقطرة ورسى عليها بل وبخافات الخليج
 بين عمران القاهرة لقوله الرسى يجوز بناؤها الخ ومنها انه يبنى قيد جواز الرسى في الموات بان لا يضر
 المنفعة بالنهر لان حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كاترو منها انه قد يشكل جواز
 بناء القطر قورسى في الموات والممران بامتاع احياء حريم النهر والبناء فيه الا ان يجب بان المنتفع
 بالملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحريمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو

بان لم تملك (من الاودية)
 كاتيل (والميون في الجبال)
 ونحو هان موات وسيل
 الاطمار (يستوى الناس
 فيها) خبر اى داود الناس
 شركا في ثلاثة المامو الكلا
 والتاروصح ثلاثة لا يمتن
 الماء والكلا والتار فلا
 يجوز لاحد تصغيرها ولا
 الامام اقطاعها اجماعا
 وعند الارحام وقد
 ضاق الماء او مشرع يقدم
 السابق ولا اقرع وعطشان
 على غيره وطالب شرب
 على طالب سقى او ليس
 من المباحة ما جعل اصله
 وهو تحت يد واحد او
 جماعة لان اليد دليل الملك
 قال الاذرى وعله ان
 كان منبهه من من علكو لهم

وجير ما بالعدة المطردة لانهما مكة (٢٢٨) وهذا وامثاله واتى بعضهم فيمن لارضه شرب من ماء مباح فطعمه آخر بان

أحدث ما ينحدر به الماء عنه بانه يأمم وعليه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيها لوسقيت بذلك الماء قال وجري على ذلك جمع متاخرون في نظيره ما وليس يصح بالنسبة للأجرة لقولهم لو منعه من سوق ماء إلى أرضه فطعم لاضان عليه ما ومانثله بجمع انه لم يستول فيها على الأرض بوجه وإنما ضمن فرغ حامة ذصها فذلك لانه كالجره منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح اعلوا وسطوا أسفل فأرادوا اعل أن يسق من الاوسط برضا صاحبه بان لدى الاسفل منه ثلاث يتقدم ذلك فيستدل به على ان له شربا من الاوسط اه وفيه نظر لأن التريكين هم ورتبهما بثمان تلك الدعوى نظير ما رمى في السكة غير النافذة على ان التقدم مثلا يدل على ذلك لما ياتي عن الروضة انه إنما يدل إذا لم يكن لما شرب من على آخر

وفين له أرضان عليا ولسلى فسقلى لأخر تشرب من ماء مباح كذلك فأراد ان يجعل الثانية شربا مستقلا ليسر بامعائهم يرسل لمن هو أسفل منه وأراد هذا منه بانه ليس له منه إذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير

لسق أرضه بل ربما يكون وصول الماء إليه إذا شربا مما أسرع منه إذا شربا برتباً (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلاء ألف من ماء مباح (فضاق سقى الاعلى) مرة أو أكثر لأن الماء ما

يجاوز الخ عبارة المفتي قبل وصوله للأسفل اه وهي موافقة لعبارة العباب المارة آقا **(قوله)** أي الأقرب للنهر) أي لا وله ورأسه **(قوله)** ان حيوات الخ (الوجه ان يريدوا حيوات الاعلى فالاعلى تمامه اه سم اقول هذا مفهوم بالاولى من قول الشارح اما لو كان الاسفل الخ **(قوله)** بل له منع من اراد احياء اقرب منه) ظاهره وان لم يضيّق وهو ظاهر للعلّة التي ذكرها ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء ابديا ايضا لا ضيق عليه اخذ من قوله الاتي ولم منع الخ اه سم **(قوله)** احياء اقرب الخ اي وسقيه منه اه نهاية **(قوله)** انه مقدم عليه في الاحياء والاستحقاق **(قوله)** مامر آقا) أي في نظيره في التفرق وقال الكردي هو قوله فيستدل الخ اه **(قوله)** ليقوى الاستدلال الخ من قبيل يكون لهم عدوا الآية ولو قال فيقوى الخ بالفاء بدل اللام لكان واضحا **(قوله)** كاسبق اي بقوله على ان التقدم الخ **(قوله)** ثم من ولي الخ صنف على قوله هو المقدم **(قوله)** ولا عبرة حيث يدعى بالقرب علم من ذلك ان مرادهم بالاعلى الحي قبل الثاني وهكذا لا الاقرب إلى النهر وعبروا بذلك جري على الغالب من ان من احياءه ولا يتصرف قربها من الماء ما يمكن لما فيه من سهولة السقي وخفة الثمرة وقرب عروق الفراس من الماء نهاية ومعنى **(قوله)** ولم منع من اراد احياء موات الخ) ظاهره وإن كان ابعد منه عن النهر وقياس ذلك أن لا يقيد بالقرب في قوله السابق بل له منع الخ إذا اراد السقي متوضيحا اه سم عبارة المفتي ولو اراد فحص احياء ارض موات وسقيها من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا الرضيم بحر افعالهم والماء من اعظم مرافقها ولا فلا منع قضية ذلك ان لا يتقدم المتبىكونه اقرب إلى رأس النهر وهو كذلك كاهو ظاهر كلام الروضة خلافاً لآلن المقرئ اه وفيه بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصو في الخادم فرع ارض لما شرب من نهر قصد مال كاهو سابقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسد قبل لذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتصرفوا اه اقول ويتجه ان يقال ان لزوم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقي من الجانب الاخر او كونه اقرب إلى ذلك منهم استوعبوا ولا فلا اخذا بما تقرر فتأمل اه وافرعه ع **(قوله)** كايان قيل قول المصنف ولهم القسمة مهايأة **(قوله)**

حتى يفرغ اه وفي الخادم صور الجرجاق في الثاني المسئلة فيما إذا احتاج إلى الماء قبل وصوله إلى الثاني وهو يفهم اه انتهى وصل إلى ما احتاج اليه لا يمكنه إلا بعد فراغ الثاني اه **(قوله)** هذا كله ان حيواتها اوجمل الحال) الوجه ان يريدوا حيوات الاعلى فالاعلى تمامه وفي شرح الروض بعد ترجمته مستقلة الخ ومن هنا يقدم الاقرب إلى النهر ان حيواته اوجمل السابق ولا يعد القول بالاقرع ذكره الاذعي اه **(قوله)** بل له منع من اراد احياء اقرب منه إلى النهر) ظاهره وان لم يضيّق عليه وهو ظاهر للعلّة التي ذكرها لكن ينافيه قول الروض كاصله الاتي ولا فلا ضاحك فيمنع من اراد احياء ابديا ايضا إذا ضيق عليه اخذ من قوله الاتي ولهم منع الخ وما ذكره في شرح الروض قائم لآل الرض وإن اراد احياء ارض اقرب إلى رأس النهر فان ضيق على السابقين منع ولا فلا اه قال التقيد بالآقية من زيادته وبه صرح القاضي ابو الطيب وغيره عبارة الأصل وحكي عبارة الحالية عن هذا التقيد عليها قوله وقضيتها ان الحكم لا يتقدم بالآقية وانه يتقدم بآدية ذلك من النهر وهو ظاهر ويحتمل خلافاً لآلن يصير ذلك ذريعة إلى استحقاقه السقي قبلهم أو معهم اه وفي الخادم فرع ارض لما شرب من نهر قصد مال كاهو سابقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسد قبل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع علم نهر متوضيحه ان يقال ان لزوم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقي من الجانب الآخر أو كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم استوعبوا ولا فلا اخذا بما تقرر فتأمل **(قوله)** ولم منع من اراد احياء موات) ظاهره وإن كان ابعد منه عن النهر وقياس ذلك ان لا يقيد بالقرب في قوله السابق بل له منع الخ ان اراد السقي متوضيحا **(قوله)** لما صحت قضاه على الله عليه وسلم بذلك اعلم انه قد يشكل على اعتبار الكعبين حديث تخاصم الزبير في شرأج الحرق وقوله عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير حتى تلغ

وبحث الأذري أن المراد جانب الكب (هـ ٢٣٣) الأسفل وعالته غير الحماجا باية الوضوء وبأن المال على دخول الخليل مكة

وبحث الأذري (الح) عبارة التهاجر المراد بما ذكر كاعتد الأذري جانب الكب (الح) قوله (خارحي) وهو
الاباع أو الإجماع أه كرى (قوله) أو اعترضوا (الح) أفرد الملقى أيضا (قوله) بأن الوجهان يرجع (الح) مستند
عشر (قوله) لا خلافا أي الحاجز وكذا أخير فاعتبرت ولو تولى التعمير الأول كاف التهاجر فكان أول (قوله)
وحاجبا (الح) راجع قليل خاصهما الاعتراض قد افترقه أه رشيدى (قوله) من قسمه أي النخل (قوله)
أو (احدة) إلى قول المتن ما نفى الأصح للمنفى لا قوله بل حرر إلى المتن (قوله) على الكمين أي على ظاهر
النخل ولا قال أجمع كقديم أن المرجع المعروف المتعارف في ذلك المحل (قوله) ولو سقيا أي الطرقات أه سم
(قوله) فيسحق أحدهما (الح) هو الظاهر كآلة السبك أنه لا يمين البداية بالأسفل بل بعكس جاز هنا فترمى
قول المتن (ملك على الصحيح) ظاهر مولو كان لا خذله غير غير لأن المساحة تغلب في غير المأظم بشرط في
تملكه التعمير أه عشر (قوله) ولا يصير شريكا باعاده ما (الح) أو لا وجه عدم حرمة صبه عليه الفرق بينه وبين
رمى المال فيه ظاهر نية ومضى قال عشر قوله هو عدم حرمة صبه أي بخلاف السلك فانه يحرم القاذو
فيبدأ أخذه كاشه قوله الآتي روى المال والفرق بينهما أن رد السلك إليه يبيد نصيبا له لعدم يفسر
أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله هو ظاهر وهو أن ذلك حديثا بخلاف الماء فانه يتكمن من أخذه
منه أي وقت أو دون أن يكن خصوص ما رده أه وفرق الملقى بقوله لما قيل من أن الماء لا ملك حال أه
(قوله) في كيزان دولا به في حجر بدالمرجى أو أراغلو غصب كوزا وجمع فيه ماء ما حاكمه كسمل
سج أم عشر (قوله) أو خرج بذلك دخوله في ملكه أي من غير سوق فحارقه ما قبله أه رشيدى وقد غلغله قول
الصحاح كالتهاجر من حجر التهاجر لأن قال أن الحنف لا يستلزم السوق (قوله) بنحو سيل صادف بطر التنازل
في ملكه أه سيد عمر (قوله) وأن حفر التهاجر عبارة الملقى ومن حفره يدخل فيه الماء من الوادى فالأه
باق على باعده لكن مالك التهاجر حق بولته الشرب بسوق التهاجر أو الاستقامت بولو بطر بان المعروف
بذلك أه (قوله) لا ملك دخوله (الح) فلو أخذه غير ملكه وإن كان دخوله في ملكه بنحو أذنه مرأاه متى
(قوله) إذا أحرز حله بالقتل (الح) محل مثلهما إذا كانت أرضه متزلة عن أرض الوادى بحيث أن ما دخل فيها
استقر فيها لا يخرج منها فأنها حيث نصير كالخوض المسدود أو لا محل تأمل أه سيد عمر وقد أفاض
أه رشيدى أن الداخل نفسه بلا سوق لا ملك (قوله) لنفسه (الح) قول المتن والفتاوى التهاجر لا لقوله وقضية المحلل
إلى المتن (قوله) لنفسه أي لا عبارة أه متى (قوله) الذي يحتاج لورعه أه أما ما ضل عن حاجته قبل
أرحاله فليس له منه لشرب أو ما شربه من غيره من سقى الزرع به أه متى (قوله) فان أرحل (الح)

الكمين فقال له الأصمدي إن كان من عمتك يا رسول الله فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال استق
يا يزيد ثم أحبس حتى تبلغ الجدر وقال في الشفا في حقوق المصطفى أنه ﷺ ذب الزبير رضى
الله عنه أو لا إلى الإحصار على بعض حقه على طريق التوسط والصلح علمنا من بذلك الآخر استوفى
التي ﷺ لا يريد حقه ثم نقل ما يصرح بذلك ويؤيده من كلام البخاري وحديثه وهذا كله صريح
فإن الحق يزيد على الكمين وأنه ما يبلغ الجدر أي على المحوط حول الشجر وهذا يؤيد ما نقله
الشيخان بعد تعليلهما عن الجمهور بالتقدير بالكمين عن الماوردى من التقدير بالحاجة في المادى جرم
به المتولى واعتد السبكى والأذري وغيرهما وجزم به في الارتداد ولعل حاجة الزبير كانت إلى
ما يبلغ الجدر ويمكن أن يجاب عن الجمهور بأن التقدير بالكمين باعتبار الثالب قسما الزيادة بحسب
الحاجة (قوله) وبعت الأذري أن المراد (الح) وأه الزكشي في العام قال أنه الظاهر قال وحدث
فأرجع إلى القديم المعتدل أو إلى الثالب لأن من الناس من يرفع كمينهم منهم من ينخض أه (قوله) ولو
سقيا أي الطرفان (قوله) أو كذا دخوله في كيزان دولا به (الح) في حجر بدالمرجى في الأنوار أه لو غصب
كوزا وجمع فيه ماء ما حاكمه ذكره في باب الغصب أه (قوله) وبينى حله (الح) كذا في شرح حر

أه يملكه وينبى حله على ما إذا أحرر محله بالقتل عليه بعمه (و حارح تر بموات للارماق) وأعره
لنفسه لشربه وشرب دوابه منه لا لملكه (أولى بآئها) الذي يحتاج لورعه (خبره تحمل) لسبقه إليه فان تحمل بطلت أحقيته أن عاد

بذبة العود ولم تمل فيه
 واما إذا خرما لا رماحق
 المارة أولا بقصد نفسه
 ولا البارة فهو كاحدم
 فيشترك الناس فيها وإن لم
 ينقظ يوقها وليس له
 سدها وإن خرما لنفسه
 لتعلق حق الناس بها
 (والمخورة) في الموات
 (التسلك أو) المخورة بل
 التابعة بلاخر (في ملك
 بملك) حافرها وملك عليها
 (ماده في الاصح) لانه عام
 ملكه وإنما جاز لكتري
 دار الانتفاع بما يرها
 لان عقد الاجارة قد ملك
 بعين بما كالتن وقضية
 الممل من البيع والتعليل
 جوازه إلا أن يقال هو
 ملك ضعيف لمصلحة التبعة
 قصر على انتفاعه هو بعينه
 للحاجة فلا يتعدى ذلك
 ليه وهذا هو الوجه
 ومن ثم اقيت في مستاجر
 حام أراد بيع مائه بترها
 بمعه لا ذكر ولان البيع قد
 يؤدى لتعليلها فيعز ذلك
 بمزجها (و سواء ملكه
 أم لا لا يلزمه بذل ما فضل
 عن حاجته) ولو لورعه
 (لورع) وتجر لغيره أما
 على الملك فكسائر المملوكات
 واما على مقابلة فلا تولى
 به لبقه (ويجب) بذل
 الفاضل عن حاجة التاجرة
 كما قيد به الماردي قال
 الأذري عنه إن كان ما

ولم اره عليها كارتحاله كاقضاء كلام الروايات اعمتي (قوله قال الأذري مالم يرسل الخ) وهو حسن
 اه معنى (فهو كاحدم الخ) والاقرب أن الحكم كذلك لو كان الحافر غير مكشور أو قصد نفسه تنزيلا لما
 منزلة ما خر المكلف بل قصد فكون وقضاء لامة الناس اه عش (قوله وليس بسدها الخ) ولا فعل ما
 بقصد مائه كمنه فيه عدا اه عش (قوله لتعلق حق الناس بها) أي كايمل من قول المصنف الاتي
 ويحب ماشية الخ (قوله بل التابعة) عبارة التابة بل التابعة بزيادة الواو وهي احسن مما قال ويجرى
 الخلاف في كل ما يقع في ملكه من نطوط مله اه زاد المصنف وقبر نحوها اه قول المتن (في ملك يملك الخ)
 ولو وقف المالك ارضا مملها بشر استحق الوقوف عليه ما له البئر ليتنع به على العادة قوله غير منه حيث
 احتاج اليه كافي الملك ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لوقف او ملك اقتساما لما على حسب الحصص
 لأن لم يفسر بما جعله اه عش (قوله وقضية الممل) أي في قوله وإنما جاز الخ (قوله والتعليل) أي في قوله لان
 عقد الاجارة الخ اه سم عن الفارح (قوله إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بآلافه
 قبل الاتلاف لا ملكه ليس هو بعه اه سم (قوله قصر على انتفاعه الخ) قضيه أنه يتنع انتفاع غيره به
 ولو بانه ذو احوال احرار لا يخرم بضع الآخر بالماء اه سم أي وكل منهما يبعد أقول ولك أن تمنع ذلك
 القضية بان الكلام إنما هو في النقل بعرض ولا فرغ عليه بقوله فلا يتعدى الحق للمتن (وسواء ملكه) أي
 على الاصح (أم لا) أي على مقابلة اه معنى (قوله ولو لورعه) لا موقع لهذه التابة كما لا يخفى على متامل
 إذ الحكم أنه لا يلزمه بذل ماء وإن فضل عن حاجته قاي حاجة إلى بيان الحاجة وإنما تظهر هذه التابة
 بالنسبة لقول المصنف الاتي ويجب ماشية فكان الاول تأخيرها إلى هناك اه ريدى وقد يجاب بأنه
 أنفا بما دفع ثم اختصاص الحاجة بذى الروح (قوله ويجب بذل الفاضل الخ) ولا يجب بذل ما فضل
 الكل لانه لا يستخلف في الحال ويتولى في العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من
 وجب عليه لبذل إمارة آلة الاستعداد ويشترط في بيع الماء تقديره بكل أو وزن لا يرى الماشية الزرع
 الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعرض ان الاختلاف في شرب الاذى أهون منه في شرب
 الماشية الزرع ما يفرق معنى (قوله عن حاجته) ال قوله اه في المتن لا قوله قال الأذري إلى بلا عوض
 (قوله التاجرة) فلو فضل عنه الآن واحتاج اليه في الحال وجب بذله لانه يستخلف اه معنى (قوله
 وعمله) أي التقييد بالتاجرة (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل الخ اه سم على حج وأما لم
 يجعل قوله قبل اخذ قيد البذل بلا عوض أي إنما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذ في نحو اناء
 لان الصورة ما لا يماطر أو لا يجب عليه بذله لو بعرض اه رشيدى (قوله في نحو اناء) يدخل فيه مجتمع
 الماء كالبكرة اه سيد عمر قول المتن (لماشية) أو سكتوا عن البذل لنحو طيارة وغيره وينبغي ان يجب ايضا لكن
 هل يقدم عليه شرب ماشية وزرع سم على حج أقول نعم ينبغي ان يقدم الماشية ويدل له ما مر سواه

(قوله اه لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا البرلسي ما شرح المصنف لكن قضيه هذه التابة منه من عد البئر التي
 يحفرها في ملكه وهو بعيداه وإنما كان قضيتها ذلك لتعلق حق الناس بها ايضا كما يعلم من قوله الاتي وسواء
 الخ (قوله وقضية الممل) أي في قوله وإنما جاز الخ (قوله والتعليل) أي في قوله لان عقد الاجارة الخ اه
 (قوله إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بآلافه قبل الاتلاف لا ملكه ليس هو بعه
 (قوله قصر على انتفاعه بعينه) قضيه استماع انتفاع غيره به ولو بانه (قوله قصر على انتفاعه هو بعينه)
 قد يقتضى هذا انه لو احرل لم يفتن بالماء ذلك الآخر (قوله في المتن وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما
 فضل عن حاجته الخ) عبارة الروض فن حفر بئر افي مملكتك أي في ملكه أو أنتج فيه عين كاصرح
 بها الاصم ملكها وملك ما ماله إذا ملكه لكن يجب بذل الفاضل منه عن شره لشرب غيره وعن ماشية
 وزرع ماشية غيره الخ سكتوا عن ذلك لنحو طيارة وغيره ينبغي ان يجب ايضا لكن هل يقدم عليه شرب
 ماشية وزرع (قوله في المتن ويجب ماشية) قال في شرح الارشاد وقضية ما خرر تقديم حاجته زرع على

يستخلف منه يكفي لما يطرأ

في التيمم من أن من أسباب التيمم احتياجه لمطش حيوان محترم ولو ما لا يليج اجمع اه وشرو قوله سم ويثني الخ
بخالفه قول الخليل ولا يوز من مماء بذله لاحتاج طهارته اه لان فرض كلام الخليل في ماء في نحو اناء ملا
عناقه (قوله كلابياح) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد ظير اجمع اه رشدي وفي الجبري عن
الخليل ولعله اى قيد الكلابياح لانه مقصر حيث لم يرد الماء كالمطش اه اى فهو قبل (قوله بان يمكنه الخ)
نصره للبدل (قوله ولا) اى وإن خسر في ماشية الغير من الفاضل ماشية او زرع صاحب الماء (قوله)
حيث لا ضرر على الوجة) يؤخذ منه ان من يملكه بشر وضر دخوله للاستقاء منها نحو الاطلاع على
حرمة او التحقيق عليهم تعسيفا لا يحتمل ما ذكره العلامة (قوله هذا) اى الخلاف (قوله لاني
روح محترمة) يدخل في الماشية فيقدم اى الادى على حاجتها في فعل حاجته زرع بالاولى فاي حاجته مع
ذلك قوله وماشية وإن احتاج لزور اه سم ولك ان قول ان قوله كادى وإن احتاج ماشيته الخ تفصيل
لا مجال قوله يجب بذله الخ لانه كان الاولى من ادنى الخ عبارة عن المغنى وشرح الروض يجب بذل الفاضل
عن شره لشره غيره من الاميين عن ماشيته وزرع ماشيته غيره اه وفيه قال في شرح الارشاد وحقنة
ما حرر تقدم حاجته زرع على حاجته ماشيته المحترمة وإن غشى ملا كما وهو محتمل اه لكن بخالفه
في خصة الملاك قوله الاقواماشية وان احتاج لزور اه قوله (قوله وماشية الخ) حلف على ادنى (قوله)
من نحو جدول) اى نحو نهر صغير اه ع (قوله اقامة للاذن العرفي الخ) اى ما لم يمنع صاحب الجدول
عنه فان منع امتنع على غيره فعل ذلك اه ع (قوله ثم توقف الخ) عبارة عن المغنى ثم قال لو كان النهر لمن لا
يعتبر ذاته كالتيتم والافانف العامة فعندى فيه وقفه والظاهر الجواز اه (قوله او وقف عام) عطف
على نحو قيم قول المتن (والفتاة الخ) اى او العين نايما معنى اى او النهر (قوله بين جماعة) اى قوله وفيها
أضاف النية الى قوله وأطال البقي في ترجمته (قول من نهر) اى علك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر
المباح لا يملكه كاهم اه سم (قوله ويتر) اى علكه لهم اه ع (قوله ان تازعوا وضاق) اما اذا انسح
ماء الفتاة والعين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يمنع لما ذكر اه معنى وفيه سم بعد ذكر مثله عن سرح
الروض وقد يقال يثني القسمة ايضا اذا طلوا ما أحدهم عن عدم الضيق ليصرف في حصة بما شاء اه
(قوله مستو اعلاها الخ) عبارة عن المغنى مستوية الطرفين والوسط اه قول المتن (تعب) بضم المثلة
اوله يحطون لورقتين من مضمومة جازاه معنى قول المتن (مقساوية او متفاوتة) اى الضيق والسبب اه
العدد اه بجبري عن عدالته (قوله من الفتاة ونحوها) نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله وفيلى

(الماشية) اذا كان جربه
كلابياح ولم يجد صاحبها
ماء اخر مباحا (عل
الصحيح) بان يمكنه من
سقيها منه حيث لم يضر
زرعه ولا ماشيته والافانف
أخذه ارسوه اليها حيث
لا ضرر على الوجة
للاحاديد في ذلك الشرط
الروح هذا ان لم يوجد
اضطر او الاوجب بذله
لانى روح محترمة كادى
وان احتاج ماشيته وماشية
وان احتاج لزور وجود
ابن عبد السلام الشرب
وسق البواب من نهر
جدول علكه لم يضر مالكه
اقامة للاذن العرفي مقام
القطي ثم توقف فيما اذا
كان لنهر قيم او وقف
عام ثم قال ولا يرى جواز
ورود الف ابل جدول
ماؤه بغير اه وهذا معلوم
من قوله ولا يضر مالكه
(والفتاة المشتركة) بين
جماعة لا يقدم فيها اعل على
اسفل ولا عكسه بل
(يقسم ماؤها) الملوك
الجاري من نهر او شرفها
عليهم ان تازعوا وضاق
لكن على وجه لا يقدم
شريك على شريك وانما
يحصل ذلك (نصب خصة)
مثلا مستو اعلاها واسفلها
يحمل مستو الحق بالحقبة
ونحوها بناه جداره بقلب
محكمة بالمس (في فرض
النهر) اى لم يمرى (فيها)
تعب مقساوية متفاوتة

استيفاء كل حقه وعند تساوى التيقن وتفاوت الحقوق أو عكسه بانخذ كل بقدر حوصته فان جعل قدر المخصص قسماً على قدر الأرض
لان الظاهر ان الشرع بحسب الملك وقيل قسم بينهم مواسم أو احوال البقي في ترجيح هذا (٢٣٣) ان اتفقا على ملك كل منهم

والارجح بالقرينة العادة
المطردة في ذلك كما مر فان
قلت يتاف مارجحه المصنف
ما ذكره كالارض في مكانتين
خسيس ونفيس كوتباصل
نجوم متفاوته بحسب قيمتها
فاحسبها مالا وادعى
الحسيس انه يتبعها النفيس
انتم متفاوت على قدر النجوم
صدق الحسيس عملا باليد
قلت لا يتافه لان مكان الفرق
إذ المداير هنا على اليد وهي
مقاسة وفي مستثنى على
الارض المتفق هي متفاوته
فصل في كل من المطين بما
يناسبه قائله وفي الروضة
واصلها كل ارض امكن
سقيها من هذا النهر اذ اربنا
لها سابقة منه ولم نجد لها شرا
من موضع اخر حكنا عند
التنازع بان لها شربا
منه انتهى وانهم كلامها
ان ماعد لا جراه الماء فيه
عند وجوده إلى ارض
ملوكه دال على ان اليد فيه
لصاحب الارض التي يمكن
سقيها منها سواء اتسع اخرى
وقلت الارض او عكسه
وسواء المرقع والمنخفض
وليس لاحد ان يسقي
بما اراد ارضه لا اخرى لا
شرب لماته سواء احياما
أم لا لانه يحمل لما رم
سهم يكن كاف في الروضة
وفيها أيضا لو اراد احياء

المعنى (قوله) وعند تساوى التيقن (الخ) كان ياخذ صاحب الثلث ثمة والآخر قتيبن (قوله) أو عكسه
كان ياخذ احد الشريكين ثمة واسمه والآخر قتيبن حقيقين (قوله) قسم على قدر الارض (الخ) على الاصح
في زيادة الروضة اه معنى (قوله) مارجحه المصنف وهو القسمة على قدر الارض وان لم يسب إليه قيمه
رشيدي وعش (قوله) في مستثنى على الارض (الخ) أي لجريان المادة كثير والمطردة بالانحصار في اخذ
الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله) من هذا النهر أي النهر المشترك بقرينة المقام
(قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر) مفهوما انه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يحكم بان لها شربا من
هذا النهر وقد ترقب فيه بانها المانع ان يكون لها شرب من موضعين ويجرد ان لها شربا من غيره لا يمنع
ان لها شربا منه ايضا وحسب وسم ويؤيد التوقف قول الفارح الا في وانهم كلامها (الخ) (قوله) فيه
أي ماعد (الخ) و(قوله) وجوده أي الماء و(قوله) إلى ارض (الخ) كل منها متعلق باجراء الماء (قوله) فيه
أي فيما عدا (قوله) منها أي ماعد (الخ) والتاثير لرعاية المعنى أي السابقة كما ان التذكير في الضمائر
البارة لرعاية اللفظ (قوله) وليس لاحد (الخ) لعل عمله إذا ضيق على البقية اخذها من قوله وفيها (الخ) اه
سم عبارة السيد عمر قوله وليس لاحد ان يسقي بما عدا (الخ) إطلاقه قد يتافى ما يأتي من قوله ولو زاد نصيب
احد من الماء (الخ) حيث صرح بان له التصرف في ارضه كيف شاء ومنه ما لو سقي ما رزق وقد يقال ما هنا في
الماء المباح فله نصيب مقدور حتى تحتمل مساواة اخرى الارض وزيادته عليه وإتمامه سقي ارضه بقدر
الحاجة فلو اراد سقي هذا الماء المستحق او بعضه إلى ارض له اخرى لاستحقاق لها في هذا النهر المباح لادى
إلى إثبات استحقاقه يكن وإلى الاصرار بالشرع كما عند الفاضل وما يأتي في خبره ملك لهن نصيب مقدور قد
يزيد على رضى فيصرف فيه كيف شاء لانه ملكه فطما لم يهرأيت في تساوى السمودى قل كلام الروضة
واعتمدهم وقل عن الحامد ان قال المتصنف قلا وتوجيها الجواز وعن قال بالجواز المتولى وبعض الاصحاب
وصحه الكافي انتهى والحاصل ان كلام الروضة ان كان محولا على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان
مفروضا في النهر المملوك للمتصنف الجواز واقعا لم اه اقول صنيع المعنى صريح في ان مثل ما هنا وما يأتي
كلهما في المملوك بالاشتراك وان ما هنا مستثنى ما يأتي حيث زاد عقب قول التنازع السابق لان الظاهر ان
الشرع بحسب الملك ما نصوبه كل واحد نصيبه ما شاء لكن لا يرضى له ارض لا شرب لماته لانه يحمل
لها شربا لم يكن اه (قوله) احياء موت (حقه) يؤخذ منه انه إذا لم يرد السقي منه فطما من الاحياء اه
سيد عمر وسم (قوله) وإذا منع من الاحياء (الخ) كانه رحمه الله فهم ان المانع في عبارة الروضة عائد إلى

مع عدم الضيق ليس في حصة ما شاء (قوله) قلت لا يتافه لان مكان الفرق اذ المداير (الخ) لا يمنع مع التامل
الصادق ما في رقه كاشرا نالهم يمكن ان يفرق بجران العادة كثير المطردة بالانحصار في اخذ الماء على
قدر الحاجة قولا كذلك الاموال فطما (قوله) اذ المداير متاعل اليد (الخ) فاقابل ان يقول هذا المظن
إذ السائل يعود وقول كان المداير متاعل اليد وفي مستثنى على الارض مع وجود اليد فيها ومع تحقق
التفاوت فيما ثبت الحق لاجله وهي المكان هنا والارض في مستثنى فطما (قوله) ولم نجد لها شربا من
موضع آخر) لا يحكم بان لها شربا منه وغاية الأمر ان لها شربا من موضعين وأي مانع من ذلك فليحرر
(قوله) وليس لاحد ان يسقي بما عدا (الخ) لعل عمله إذا ضيق على البقية اخذها من قوله وفيها
ايضا (الخ) (قوله) وإذا منع من الاحياء فن السقي بالاولى) فيه صريح بان مراد الروضة المنع من الاحياء في
نفسه وقد يقال علاج الاحياء لكن يمنع من السقي من هذا النهر لان يقال شرط احوال نحو الزرع ترتب
لما يوجد منع من هذا الماء فطما لم يهرأيت ما قد تمت من قول شرح الروض وانه يتجدي اراد سقي ذلك من

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - سادس) موات وسقيه من هذا النهر أي المانع فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا
أراضيهم بمرأته والمانع من أعظم مراتبها لا يظلم انتهى وإذا منع من الاحياء فن السقي بالاولى ولو زاد نصيب احد من الماء على رضى
أرضه لم يلزم به لشرع كانه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل يحرم إعادة له ارضه فيكون ذلك إضاعة

منها فان كان الحطب لهذه النع من الاخذت الا الاصل ما ولا الاستباح منها اه قال ع شر قوله مر
صح اي وزنل ياخذ لكن اذا تاخرت و اخطت فيها الحادث بالوجود وتاخرت جامدة ما قيل في
بيع الثمرة اذا اخطط صاحبها بوجودها هو تصديق ذي اليد اه

(كتاب الوقت)

(قوله هو لغة) الى قوله كذا قالوا في التباين كذا في المعنى الا قوله جعل ما قيل الى وشرا (قوله هو التحصيل)
اي الاحساس ايضا اخذنا ما ياتي اه ع شر (قوله لتعريفه) عبارة المعنى ولا يقال وقته الا في لغة تسمية
وهي ردية وعليها العامة وهو عكس حبس فان التصحيح احبس واما حبس فلتعريفه اه (قوله من حبس)
اي بالتشديد اه ع شر وفيه ما رافض المعنى انه بالتخفيف (قوله يقطع التصرف) اي بالسياسة او
تصورية ومتعلقة بحبس مال الخ وكذا قوله جعل مصرف متعلق بذلك (قوله مباح) زاد التباين المعنى
موجود اه قال ع شر قوله مر موجود اي على الراجح اما على مقابلته فلا يشترط لو اسقطه ليتأتى على كل
من القولين لكن اولى ما قيل صح اه (قوله يبرأ) قال في التباين هذه الصفة كثيرا ما تحتفظ الفاظ
المحدثين فيقولون فيها يبرأ ففتح الياء وكسر هاء يفتح الراء وضما والياء يفتحها والتصرف هو
اسم ماء وموضع بالمدينة وقال الزحشرى في التباين قيل من البراح وهي الارض الظاهرة اه المراد
هـ اه ع شر (قوله هو) اي قوله هذا (قوله في حديثه) اي اي طلحة (قوله وانما الخ) اي يبرأ (قوله)
هذه الصيغة) اي وانما صدقة تعالي (قوله فيترقب) اي الوقت اي الحكم بخصوص الوقت بها
(قوله تانها) قد يقال يكتفى بالاحتياج بما ذكر ان تكون الصيغة المذكورة تصلح الوقت عند مؤن
لم تكن من صيغته عندنا اه سيدهم عبارة يمكن ان يجاب بان يلزم ان قوله قد يفتى عن بيان المصرف
قال في شرح الروص قال السبكي وعلى المطلق ان المدين المصرف اذا لم يقل وقت ولا يصح خبر ان طلحة
هي صدقة ثم يبين المصرف اه وفي فتاوى الشارح لو قال وقت هذا قصصه وحرف للقرآن قاسما
على الرواية اه لكن قول شرح الروص ثم يبين المصرف يقتضي انه لا يمتنع بنفس هذه الصيغة سياق
في الاكتفاء بنية المصرف تراعى بين الاذرع والقرى فليلا باطلحة نوى المصرف اه (قوله وان نواها)
اي الوقت بهذه الصيغة (قوله حقا الحديث) اي عن عدم بيان المصرف فيه قوله وخبر مسلم عطف على
قوله قوله تعالي الخ (قوله وخبر مسلم) الى قوله هو اشار في المعنى الا قوله فيل الى وجاوى قوله وما يمتنع
في التباين (قوله اذا مات المسلم) عبارة المعنى وشرح المتبع اذا مات ان آدم وعبارة الجامع الصغير اذا
مات الانسان فلهما روايات اه ع شر (قوله انقطع عمله) اي ثوابه اما العمل فقد انقطع فراه اه
بجبري (قوله او لم ينقطع به الخ) او بمعنى الواو (قوله اي مسلم) عبارة المعنى والصالح هو القائم
بمحقوقه تعالي وحقوق المادى لعل هذا يحول على كمال القول واما اصل فيمكن فيه ان يكون مسلما اه
(قوله يدعوه) يعرض من ثمة الحديث اه ع شر وفي البحري قوله يدعوه اي حقيقة او اجازا فيشمل
الطه بعبه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) في شرح المسالك في التيمم بعد كلام ثم رايتم عن
الزركشي انه نازح ابن الرضا في تفضيل الصدقة على الوقت فان العلماء فسروا الصدقة بتوحيدها بالذكر
يدل على افضلية على غير موطنه عن الحب السنكون في ان الانتفال بالتعليم الجاز اوليته بالتخفيف

(كتاب الوقت)

(قوله هو هذه الصيغة لا تعيد الوقت لثبوت الخ) يمكن ان يجاب عن الاول بما قاله وعن الثاني بان يلزم ان قوله
قد يفتى عن بيان المصرف كما قاله السبكي فكذا قال في شرح الروص في الكلام على الشرط الرابع بيان المصرف
ماضيه قال السبكي وعلى المطلق اي يطلان الوقت اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل وقت ولا يصح خبر
اي طلحة هي صدقة ثم يبين المصرف اه وفي فتاوى الشارح سئل عن قال وقت هذا فهل يصح وما
مصرفه فاجاب بقوله قياس قوله مر قال او صدقة تعالي مع مصرف لغة اه ع شر (قوله من انقطع عمله)

مؤنة الحبس ورواه
التيسيل والتحصيل والوقت
لغة ردية واحبس افسح
من حبس على ما قيل لكن
حبس هي الواردة في الاخبار
الصحيحه شرط حبس مال
يمكن الانتفاع به مع بقاء
عنه بقطع التصرف في
رقبه على مصرف مباح
واصله قوله تعالي ان تناولوا
البر حتى تنفقوا عما تحبون
ولما سمعوا بطلحة رضي
الله عنه باذنه الى وقت
احب امواله اليه يبرأ
حديث مشهوره كذا قالوه
وهو هـ كل قال الذي في
حديثه والصحيح وان
حبس هو الى يبرأ حواها
صدقة تعالي وهذه الصيغة
لا تعيد الوقت لثبوت
احد ما هنا كتابه في وقت
على العلم بان نوى الوقت بها
لكن قد يقال سياق الحديث
دال على انه نواه بها فانها
وهو العدة اهم ترتطوا
في الوقت بيان المصرف فلا
يكتفى قوله الله عز وجل
الوصة كما ياتي مع العرق
قوله هو وانما صدقة تعالي
لا يصلح الوقت عندنا وان
نواه بها وجئت فكيف
يقولون انه وقتها هو اما
عطفه على الحديث او بقاء
على ان الوقت كالوصة
وخبر مسلم اذا مات المسلم
انقطع عمله الا من ثلاث

صدقة جارية أو علم ينفع به أو زاد صالحاً إلى مسلم يدعوه له رجلي العلماء الصرفة الجارية على الوقت

دون نحو الوصية بالمناقع المباشرة (٢٣٣) ووقف هو رضى الله عنه واحد اصحابنا غير بامر صلى الله عليه وسلم بشرط فيها شروطا

في ذلك من المنفعة المسجلة له والذي يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعلم كان الصنف أولى والا
فالتعلم أولى انتهى اه حش (قوله) دون نحو الوصية (الخ) قد يقال ما لا يخفى من حمله على ما هو اعم
ليشمل ذلك لان القصد صادق به وان كان نادر الصيغ (قوله) لندرتها عبارة المفتى فان غيره من
الصدقات ليست جارية بل تلك المصدق عليه اعانها وانما فيها نازح او اما الوصية بالمناقع وان شئنا الحديث
فهو نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف اولى اه (قوله) ووقف هو (الخ) عطف قوله على قوله
تعالى (الخ) (قوله) بشرط بصيغة المضي (قوله) ارشاد اى جزءا من ارض اصحابنا (الخ) عطف قوله
(قوله) بامر (الخ) متعلق بوقف (قوله) وان من يوليا اى قام بمحفظها (قوله) غير متناول اى فى الاكل
بني لا يجوز له النحر لنفسه بل لا يجوز له اقتنائه الكسوة اذ كرى عبارة حش لعل المراد غير مصرف
فيه تصرف خفى الاموال لا يحسن حمله على الفقير لا يملك ان مراد المصدق بالتصدق اه (قوله) بل بوقف
(الخ) اى بل الاول بوقف (الخ) (قوله) اموال غير (الخ) قال في الاصابة غير يتيقن التضييق بفتحين كما في
السب الاسرائيلى من نى التضييق كان عالما وكان وصى بامواله لثب على افعليه وسلم وهى سبع سواط
فصلها اني صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى حش (قوله) مقدرة اى على الوقف اوله ففى نفسه
اه حش (قوله) و اشار الشافعى الى ان هذا الوقف المعروف (الخ) قد يقال ان المراد بالمعروف هذا المعنى
الترعى المستوفى للشرائط فلا خصوصية لوقف بذلك بل سائر العقود مثلها معنى لنوى اعم فينقله الفاروع
الى ما هو اخص باشتراط شروط فيه تقتضى خصوصه كالا غنى وعبارة الشافعى رضى الله تعالى عنه لم
يعبس اهل الجاهلية فيما علمت دارا ولا راضا وانما حبس اهل الاسلام اعتداه ريشيدوه (قوله) قد يقال
ان المراد (الخ) لا يعنى يمدى بل ياتى عنه ما يأتى في كلامه من عبارة الشافعى (قوله) وانما يتجه الرد على اى
حقيقة ان كان قول بيبه (الخ) اى لان عمر رضى الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم
البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى اغلوا لجواز البيع
دع عدم الشرط احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط وقد يقال اما شرط عدم ذلك ليين عدم جواز بيع
الوقف فليتامل اسم اى دليل آخر الحديث (قوله) خرج (الصي) الى قوله وان لم تجز اجازته و المعنى
الاقوله لكن جمع بينهما ايضا وقوله واير اده الى مكاتب وقوله كما يشير الى فلا يصح قوله الذى ليس
الى نحو ارضى وقوله لكن بشرط الى يوم وابو الى قول المتروك يصح ووقف غفار في النهاية الا قوله الذى
ليس الى نحو ارضى وقوله هو زوج ابن الصلاح الى المتن (قوله) في الحياة اى حتى لا يرد السفيه الا اذ فيه
املية التبرع لكن بعد الموت بالوصية حيث قد يقال اذا كان مازدا المصنف كقوله قد خرج السفيه
فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الا وحقه نحو وصته الخ فتامل اه ريشيدوه (قوله) ايضا اى لانه
يكفى الاقتصار على الثاني اسم (قوله) فلا يصح من محجور عليه به عزز قيد الحياة وقوله ومكره
ومكاتب ومفلس وولى عزز ملى المتن (قوله) وصية اى السفيه اه حش (قوله) ومكره اى شريك اما به
كان نذر وقف شيء من امواله ثم منع من وقفه كما مر عليه الحاك فبصح وقفه حيث كان ارض على امتناع
وقفه الحاك على ما يرى فيه المصلحة حش اه مجرى (قول) ومفلس اى وان زاد ما على يدونه كان مكره
مال بعد الحرام او ارضه ماله الذى حصر عليه فاه حش (ولان لغيره) اى التبرع عطف على التبرع حش

منها انه لا يباح اصلها ولا
يورث ولا يورثون وان من
وليها ياكل منها بالمعروف
او يعلم مدتها غير متناول
فيهم واه الشيخان وهو اول
وقف في الاسلام وقيل بل
وقف رسول الله صلى الله
عليه وسلم اموال غير يتيقن
الى اوصى به الله في السنة
الثالثة لجماع عن جابر ما يتيقن
احد من اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم له مقدرة حتى
وقفوا اشار الشافعى رضى
الله عنه الى ان هذا الوقف
المعروف حقيقة شرعي علم
تعره الجاهلية وعن ابي
يوسف انما سمع خبر عمر
انه لا يباح اصلها جمع من
قول ابي حنيفة رضى الله
عنه ببيع الوقف وقال لو
سمعه قال به وانما يتجه
الرد به على اى حقيقة ان كان
يقول بيبه اى الاستبداد
به وان شرط الوال اقتصر عليه
اركانه موقوف وموقوف
وعليه وصية وواقف ودا
به لانه الاصل قال (شرط
الوقف صحة عاقبته) خرج
الصي والمجنون واملية
التبرع في الحياة كما هو
المشاهد وهذا اخص ما
قبله لكن جمع بينهما
ايضا فلا يصح من محجور
عليه سفو صحة نحو وصيته
ولو بوقفه داره لا رتق
حصره بموكره ما مراده
عليه وهم لانه في حالة
الاكراه ليس صحيح

كونه حينا معينة مخلوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاها فيها فاعتدوا منفعة تصح اجارتها كما يشتر ذلك كلامه الا ان يذكره بعض محتررات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وان ملكها مؤبدا بالوصية والملازمة في الذمة واحد عبده وما لا يملك ككلب نم يصح وقف الامام الذي ليس رقيقا لبيت المال وان اعتداه فاعطاه كايان نحو اراضى بيت المال على جهته معين على المنقول المعتد لكن يشتر ان يظهر له في ذلك مصلحة لان تصرفه فيه منوط بها كولي اليتيم ومن يملكه لا يملكه كايان لا يملكه لا يستاجر ما كذا القهر وطعام نم يصح وقف فعل الضراب وان لم يجر اجارته له اذ ينشتر في القهر بما لا ينشتر في المعاوضة و (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بان يبق مدة قصد بالاستجار غالبا وعليه يحصل ما افاده كلام القاضي ان الطيب انه لا يكتفي فيها بنحو ثلاثة ايام فدخل وقف عين الموصى

اه سم اى باعادة الخاض (قوله من مبحث الخ) اى ومرض مرض الموت ويصير وقته من الثلث اه معنى (قوله وكافرا الخ) ولو وقف ذى على اولاده الا من اسلم منهم قال السبكي وقت الى الحالكات فاقبت الوقف والقيت الشرط ومال لم يزل بطلان الوقف من منع اقول لو لم وجمعا مال اليتيم اه قد يحصل على البقاء على الكفو بتقديم مرفقهم بالغا الشرط لفظه مشر بقصد المصلحة اه عشرين اى في شرح آتبع شرطه اعتاد البطلان ايضا (قوله ولو لم يسجد) اوصفها ويصور ملكه له بان كتيبه او رثته من ايمو مثل المصحف الكتب العلية اه عشرين (قوله فائدة) كالنحو اقرقو نحوهما او منفعة كالسكنى واليس ونحوهما اه معنى (قوله تصح اجارتها) اى المنفعة اه عشرين عبارة المتق ويحصل منها فائدة او منفعة يستاجر لها غالبا (قوله لذلك) اى لما ذكره من الشروط (قوله به ذكره الخ) متعلق بيشتر (قوله فلا يصح وقف المنفعة الخ) ومن ذلك الخوات فلا يصح وقفها اه عشرين (قوله والملازمة الخ) محترضا (قوله واحد عبده) محترضا معينة (قوله يصح وقف الامام) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره ما اما ما عتبه باليوى بما يقع الا ان كثير من الروق المرصدة على اما كن او على طائفة عضو صحت تغييره فعمل على غير ما كانت موقوفة عليه او لاقاته باطل ولا يجوز التصرف فيه لغیر من عين عليه من جهة الواقف الاول فليكنه فانه يقع كثيرا ويغرق بين ما هنا وبين عدم مقتضى عبديت المال بان الموقوف عليه ثمان جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كما يصل الحق لست حقه ولا كذلك المتق ففسداته تعويث للبال اه عشرين عبارة شيخنا نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافا للجلال السيوطي ومن تبعه وبسبب اتباع شرطه اه (قوله وان اعتداه) غاية لقوله رقيقا اه سم (قوله نحو اراضى) مقول لوقف الامام وهذا لا يخالف ما تقدم في الشرع بمقدور المصنف لو اراد قوم سقي ارضهم من حبله بفتح الراء بالالف لان ذلك منسبط لواقع التعبير به هناك في النسخ خلافا لما فراده من الف في حد ذاته الذي عبر به الفاعل من خلافا لما فراده في حاشية الشرح اه رشیدی (قوله وامر بالخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة اه سم و (قوله وما لا يملك) محترضا كذا وكذا (قوله وامر ولو لم يكتسب حله وحده) محترضا ملكا يقبل النقل (قوله وذى منفعة الخ) محترضا تصح اجارتها و (قوله وطعام) محترضا مع بقاها فيها ولو قدمه على قوله وذى منفعة الخ لكان اولي اذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آفة الهوى اخر اجمعا بقوله يحصل منها الخ بمصلحة فائدة واحدا وليس كذلك (قوله وحل وحده) اى مال وقفه حلالا صلح فيه تباعا لا كما صرح به شيخنا في شرح الروض اه معنى ونباية (قوله نم يصح وقف فعل) اى وارش جنايته على من يكون في يده بعد الوقف حال جنايته ان نسب لتغيير حتى اتلف اه عشرين (قوله دوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله المدكور) اى بقوله فائدة او منفعة تصح اجارتها (قوله ولو بالقوة) غاية لدوام الانتفاع (قوله بان يبق) تصور له (قوله) وعليه يحصل اى على ما لا قصد اجارته في تلك المدة اه ناية اى بان كانت منفعة فيها لا تقابل باجرة رشیدی (قوله فيما) اى في حصة الوقف (قوله نحو ثلاثة ايام) اى امكان الانتفاع بنحو ثلاثة ايام (قوله فدخل وقف عين الموصى بمنفعة) اى بقوله ولو بالقوة التى هو غايته دوام الانتفاع اه رشیدی (قوله مدة) اى ولو غير معينة كدته حيا ان الموصى له امد عشرين عبارة الكردى بخلاف الموصى بمنفعة ابد او مطلقا فانه لا يصح وقفه اذ لا منفعة فيه لا بما يستحقه للموصى له اه (قوله ولو بالاجور) اى المستاجر عطف على الموصى الخ (قوله) ونحو الحش (قوله والدرام) عطف على عين الموصى الخ قال المتق وهذه اى اجارة ارض ثم وقفها حيلة نريد اقامة منفعة التى الموقوف لخدمة بعد وقفه اه (قوله مدتها) اى الوصية والاجارة (قوله) ونحو الحش) كبد صغر وزمن يرجى برؤه اه معنى (قوله فانه يصح) اى وقف ما ذكر (قوله ولو

اى التبرع هو عطف على التبرع ش (قوله ملكا يقبل النقل) خرج ام الولد (قوله وان اعتداه الخ) غاية لقوله رقيقا (قوله نحو اراضى) معمول لوقف من قوله نم يصح وقفه ولو امر له بالخ عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحصل ما افاده كلام القاضي ابي الطيب الخ) فيحصل على

بمنعته مدة والمأجور وان طالت مدتها ونحو الحش الصغير والدرام لتناص حلفاته تصح وان لم يكن له منعة حالا كالمنسوب له

دوام نسي ومن ثم صح
 وقف بناء وغراس في
 أرض مستأجرة لها كإثبات
 وفارق صحة يهيمها وعدم
 عتقها مطلقا بانه هنا
 اجتماع عليه ضمان متجانسان
 تقدم اقرارهما مع سبق
 مقتضيه وفارق مال اوله
 الواقف الموقوفه فانها
 لا تصير امواله وتخرج
 مالا يقصد كنفذ الذين به
 او الاتجار فيه وحرف
 وجه الفقهاء مثلا وكذا
 الوصية بذلك كإثبات ومالا
 يفيد كما ذكر من لا يرضى
 بوجه (لا مطلق) بالرفع
 أي وقته لأن نفيه في اهلاكه
 وزعم ان الصلاح صحة
 وقف الذا كربع اصبع على
 على ما يصل في بلاد الشام
 اختياره (وورجان)
 لفساد فساد من ثم كان
 هذا في محصور دون من روع
 فيصير وقته للشم قاله المصنف
 وغيره لا يبقى مدة وفيه
 نفع آخر وهو التبرع (ويصح
 وقف) نحو ملكه عنبر للشم
 بخلاف عود البخور لانه
 لا يتضح به الاستيلاء
 فالحاق جمع العود بالعبير
 يحمل على عود يتبع بسوام
 شمه و (عقار) اجماعا
 (ومقول) الغنم الصحيح
 فيه نعم لا يصح وقفه
 مسجد لأن شرطه الثبات
 (ومشاع) وإن جهل قدر
 حصته أو فشتها لأن وقف

من ما جاز الخ) لعل الانسحاب على ما جاز الخ لأن كون الواقف عاجزا عن الاندفاع لا عاقبة لئذا كان
 الموقوف عليه قادرا على الاتصاف وإعماله التوقف إذا كان الموقوف عليه عاجزا اللهم إلا أن ثبت نقل بعدم
 صحته عند ظهير اجراءه يد عمر (قوله) وكذا وقف المدر والمطبخ الخ أي دخلا قوله بأن يبقى مدة الخ
 الذي هو تفسير لدوام الاتصاف في كلام المصنف اهـ ورشيدى (قوله) وبطل الخ) عطف على عقا (قوله)
 ومن ثم أي من اجل كفاية الدوام النسي في الصحة (قوله) وان استحقا أي البناء أو التراس (قوله) بعد
 الاجارة أي بعد انقضائها (قوله) كإثبات أي أعاق المتن (قوله) وقارق الخ) أي ما ذكر من صحة
 وقهاهم بعتقها بموت السيد وجود الصفة وبطلانها بذلك (قوله) مطلقا أي وإن وجدت الصفات
 السيد بمذابيح أه عرش (قوله) عليه أي الرقيق المدر أو الملقق عتقه بصفة (قوله) حقان الخ) وحما
 الوقف والتمتع وتجانسهما من جهة أن كلاهما أه عرش (قوله) وبطارق) أي يسبق المتعنى
 (قوله) وخرج مالا يقصد الخ) أي بقوله المقصود منه أي عرفا (قوله) ومالا يفيد الخ) أي بقول المصنف
 الاتصاف به اهـ ورشيدى (قوله) كنفذ الذين) ومثقف الجامعية لأن شرط الوقف أن يكون علوكا
 للواقف وهي غير ملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من لجامكية
 ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقفها بل يرفع الخ) أي يده سقطت عنها وصار
 الأمر فيها إلى الراي الامام فيصحب تيمينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة فلهذه تفتنه أن رأى في التفتن مصلحة
 أه عرش (قوله) وكذا الوصية به) أي بالنقد (لذلك) أي للذين به ولا تجار فيه الخ) (قوله) ومالا يفيد الخ)
 عطف على مالا يقصد وكان الأولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الاتصاف أخرجه بقوله يحصل منها فائدة
 أو تقع (قوله) أي لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة للمعنى لا مطلقا ويرى بان ربهما
 ولا يصح وقفهما أو لا مطلقا معناها ويطلق الرعيان على ثبت طلب الرعي فيدخل الورد رعيهما (قوله) على
 ما يصل الخ) أي على الوجه الذي يصل الخ) (قوله) اختياره) أي لولان الصلاح (قوله) كإثبات) أي عدم
 الصحة ثم هذا قول المتن عقار في المعنى قول المتن (عقار) من أرض أو داره من (قوله) اجماعا) أي قوله
 وسر في السابق كذا في المعنى إلا قوله نعم إلى المتن وقوله لم يجز الوركش أي الم قول المتن (ومقول)
 حيوانا كان وغيره ثم اهـ لا يعرف الحيوان على الموت ذبح أن كان ما كولا وبني أن ياتي في لحمه ما ذوق
 البناء أو التراس في الأرض المستأجرة أو المارة إذا قلنا من أنه يكون علوكا للموقوف عليه حيث لم يثبت شراء
 حيوان أو جرحه بتمن الحيوان المذبح على ما يأتي أه عرش (قوله) نعم لا يصح الخ) عبارة النهاية أما جعل
 القول لمسجدا كفر شيئا بوضع وقف لأنه لم يمتل عن السلف مثله كتب الاصحاب بأسا كتبه عن
 تبصير مجاز أو متعنى وان فهم من اطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كإجباري عليه بعض شراح الحاوى
 وما نسب الشيخ رحمه الله من إمامه بالجواز لم يثبت عنه اهـ قال الرشيدى قوله روضه وقف أي ما لم يثبت
 نحو ميرما إذا ثبت كذلك فلا توقف في صحته مسجد كإثباته بالشارح مراده وقال عرش قوله مر
 فالأحوط التمسك بغير الوقف بصفة أو بغير طريق الصحة قل ما قاله الشيخ أن يثبت في مكان بنحو سرهم
 وقولا لا يروى بوقفه يبدو ال سرهما لأن الوقفة إذا ثبت لا يروى لهم ما نقل عن الشيخ اجاب بهم وعن
 سؤال صور على فرش انسان يساطأ أو نحو ذلك سرهم فهو وقفه مسجد أه يصح وقفه فاجاب حيث وقف
 ذلك مسجد ابدا ثابا صحها وعلى هذا قوله مر في الشرح ما جعل المقول الخ) على حيث لم يثبت ولا ينافي
 قوله عن الشيخ بل يثبت عنه لا مكان حله على ما لم يثبت وان مراده لم يثبت عند ملوع أمثابه فيكون قوله في
 المتأوى لصحة وقفه على الاتبات مستند فيه لغیر الشيخ اهـ وقوله لا يروى بوقفه الخ) أي عن سرهم عن البيوط
 ما قد عتقوا فقدم في الاحتكاك ما يتحقق بذلك (قوله) أو فشتها) لعل صورته أن يجعل صفة مائه الحصة بأن
 لمرءاه ورشيدى (ولا يسرى الباقي) أي ولو كان الواقف مورا خلافا للفقهاء (اهـ عرش) (وان وقف مسجدا)
 مالا قصد اجاره عن تلك المدة شرح مر (قوله) ولا يسرى الباقي وان وقف مسجدا في شرحه مر ولا فرق

لكونه مستحباً في يومه
 مسجد في يومهم رأت بعضهم
 جرمه بوجوب قسمته
 في بحث خيار الاجارة انه
 يصور لنا مسجد تلك
 منتمية ببيع نحو احتكاف
 وصلاة يمين غير اذن مالك
 النسخة (لا) وقف (عبد
 ورفيق الدعة) لان حقيقته
 ازالة ملكه عن نعم يجوز
 التزامه فيها بالنسب (ولا
 وقف حر نفسه) لان رقبته غير
 مملوكة (وكذا مستولدة)
 لانها لعدم قولها للثقل
 كالحر ومثلها المكاتب اى
 كتابة صحيحة فيما يظهر
 خلاف ذى الكتابة الفاسدة
 لان المقلب فيه التعلق وسر
 في المعلن محققه (وكل
 معلن) لانه ملك والتقييد
 يعلم لاجل الخلاف (واحد
 عده في الاصح) كالبيع
 وفارق المتيقن بانه اقوى
 واخذ لسرايته وقبوله
 التعلق (ولو وقف بناء او
 غرسا في ارض مستأجرة)
 اجارة صحيحة او فاسدة او
 مستأجرة مثلا (لها) ثناء
 مع العطف بالانها بين
 صديق باعتبار استحالة
 اجتماع حقيقتهما على شيء
 واحد في زمن واحد فلا
 اعتراض عليه خلافاً لـ
 رحمه (قالا صرح جواز له
 مملوك يتبعه مع بقاء
 عبته وان كان مرفقاً قطع
 باختيار مالك الارض المؤجر

كاصرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعينا طرعا ولا فرق بين ان
 يكون الموقوف مسجد او الاقل الاكثر بناه متى قال عش قوله يحرم على الجنب الخ وقرر
 انه يطلب التحية لداخه ولا يصح الاحتكاف فيولا الاقتداء مع التباعد اكثر من ثلثات ذراع سم
 على صحه راجع ما ذكر في طلب التحية اه عبارة الجوى وتصح التحية فيه اذ تركها انتهاك لحرمة
 المسجد سلطان اه (قوله في حجة هذا الخ) اى يوقف المصالح مسجد (قوله بل تستحق الخ) عبارة
 المتخوف تستحق هذه الصورة من منع قسمة الوقف من لطف الضرورة اه (قوله الضرورة) ظاهره
 جوازها وان يما مر اه سم وقلوب عبارة السيد عمر لم هذا اذ لم تكن القسمة افرازا اما اذا كانت
 افرازا فلا إشكال فيها لان قسمة الوقف من المطلق جائز حيثما طلقوا وهو مسجد اه (قوله جرم بوجوب
 قسمته) اى فور او ظاهره وان لم يكن افرازا هو مشكل سم على حج افول وقد يجاب بانه مستثنى
 للضرورة كما قلنا في اثناء كلام اخر وهذا ظاهر انما مكث القسمتان لم تزلت كان جهل مقدار الموقوف
 بقى على شيء ولا يطل الوقت والاقران يقال يتفق منه الشريك حيثما جلا ينافى حرمة المسجد
 كالصلاة في المجلس لما يجوز فله في المسجد كالقياحة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا جامع زوجته
 ويجب ان يقتصر في شفه لعل ما يتحقق ان ملكا لا ينقص عنه اه عش قول المتن (لا بدو ثوب) اى
 مثلاً في الدمة سر ام في ذلك دمة مذكورة كان يكون لوفد غيره عبد او ثوب يسلو غيره فلا يصح وقته اه
 معنى (قوله نعم) الى قول المتن قال اصح في النهاية (قوله يجوز التزامه الخ) عبارة المتخوف نعم يصح وقته اه
 بالتزام لنسبة في ذمة التأخر كقول الله على وقف عبد او ثوب متلازم يمينه بذلك اه (قوله وسم في المعلن
 محققه) واه يتحقق بوجود الصفة ويطل الوقت سم على حج فاذا ادى التجم عتق ويطل الوقت
 اه عش قول المتن (وكل معلن) او قال في التعليل اما غير المعلن والقبيل التعليل فلا يصح وقته جوما اه معنى
 (قوله او فاسده) يتأمل فيه انه لا يستحق الاجارة الفاسدة بناه لا غرسا حتى لو فعل ذلك كلف النفع بما جاز
 وعبارة المنتهج بناه وراسه ما يرض بحق هو الباقي المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع
 بحق وقد مر للتأخر جرد انما يقضى بالشراء الفاسد لو بى فيه او غرس لم يقلع بما جاز ان البيع ولو فاسدا
 تضمن الاذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله البغوى لكن قدم ان المستدخلا له فاما يمكن تحريمه على
 ما قاله البغوى لان الاجارة الفاسدة تضمن الاذن اه (قوله مثلا) كان كانت موصولة بمنفعتها معنى
 وشرح المنتهج (قوله او لاستحالة الخ) الاولى اسقاط الاول ان يقال انها للتبوع في التبعية وفي نسخ
 باعتبار استحالة الخوى ظاهرة قول المتن (قالا صرح جوازه) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة ام بعده
 صرح به ابن الصلاح او بعد رجوع المستبروكى دوا مالى القلع بعد مدة الاجارة او رجوع المستبر
 اه معنى (قوله على ما يأتى) اى بقوله الوجه ما اختاره الخ (قوله او الاقليل موع ارشاه الخ) الوجه ان عمل
 هذا اذ لم يمكن الانتفاع بمثله او الاقنى موقوفان امكن ان يشترى به عقار او جزؤ موع بكاؤه الاستوى
 ويقدم على الانتفاع به مثله او الاقرب لفرض الواقف ما لم يحصل انجب لم يكن نقله لارض اخرى فان بقى
 متصفا به واستمر وقته ثم انما يمكن ان يشترى به عقار او جزؤ موع لزم ان يبق متصفا به مراعيا كاللوقوف

بين ان يكون الموقوف مسجد او الاقل الاكثر خلافاً لركش الخ اه وفيه يحرم على الجنب المكث
 فيه اه وقرر مر انه يطلب التحية لداخه ولا يصح الاحتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر
 من ثلثات ذراع (قوله اذا لوجه الخ) اعتمد مر (قوله بل تستحق هذه الضرورة) ظاهره جوازها وان
 كانت يما للضرورة مر (قوله بعيد) كذا مر (قوله نعم رأت بعضهم جرم بوجوب قسمته) ظاهره
 وان لم تكن افرازا هو مشكل (قوله وسم في المعلن محققه) واه يتحقق بالصفة ويطل الوقت (قوله
 والاقليل موع ارشاه الخ) الوجه ان عمل هذا اذ لم يمكن الانتفاع بمثله او الاقنى موقوفان امكن ان

أو المير له لا يهدم موقعا على ما يأتى بالاراض لازم للمالك باختيار قلمه يصرف في نقله لارض اخرى ان امكن والاقليل موع
 ارشه الموقوف عليه قبل الرافق

والذي يشه منه الاول
وان كان الوجه ما اختاره
السبكي الاسنوي من بناء
وقته زاد الاسنوي انه
يشترى به عمار او جزوه
كغنائمه ويضم اليها ربه
في ذلك فان صار غير متنع
به ملكه الموقوف عليه
وخرج بنحو المستأجرة
المعصومة فلا يصح وقف
ما فيها اى لا تمام لموضع
يجزى كان في حكم غير المتنع
به هذا غاية ما يورج به
ذلك ومع ذلك فيه نظر
واضح لوجه الوقف الى
عين الموضوع والشروط
السابقة موجودة فيها
واستحقاق القلع حالا
امر خارج على انه موجود في
المستأجر فاسد والمستأجر
وقوله وان كان ممرضا
الى آخره يؤيد صحة وقف
هذا كما هو واضح وقياس
ما ذكر في المعصوم بطلان
وقف بيوت من بناء على
الاصح من حرمة البناء بها
ووجوب قلعها حال الم الذي
يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر
في المعصوم من البطلان
لوضوح الفرق بينهما ما كان
بمادوم المعصوم بريضا
او اجارة بخلاف تلك غاية
لا يتصور فاقوا فاكات
مناقاتها لمقصود الوقف
من التوام اشد فاقاه ويصح
شرط الوقف صرف اجرة
الارض المستأجرة لهما من
من رجبها على الاوجه

عليه شرح مراده (قوله) الذي يشه الخ عبارة المفتي وجها قال الاسنوي والصحيح غيرهما هو
شراء عمار او جزوه من عمار وقال السبكي وجها بعد ان يفتي ان يقال الوقف حاله وان كان لا يتنع
به انتهى وكلام الاسنوي هو الظاهر ان كان الفراس الموقوف لا يصلح الا لآخر اوقاف وصارت آلة البناء لا تصلح
لهو الا فكلام السبكي وارش النقص الحاصل بقلع الموقوف بملكه بمسلكه فيشترى به موقوف على
تلك الجهة اه وجارة النهاية وجها اصحهما اولها وقرول الجاهل الاسنوي ان الصحيح غيرهما هو شراء
عمار الخ يجوز على امكن الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول اى اصحها اولها محمول على عدمه اه
(قوله) من يقاومه) بقاء الوقف على عمار السبكي واضح اما على عمار الاسنوي فعمل تامل الا ان يورج به
بقائه حكمه في الجلة فيقتل بيبه الى المتدري يشنه حكم الوقف واما عين الوقف المبيعة فتصير ملكا للمشتري
اه سيدجر (قوله) فان صار غير متنع به الخ) عمل تامل فاقاه مع سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صنعة لصنيع
التي اقر المفتي وغيرهما من كتب الاصحاب اه سيدجر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتد المفتي
والشيخ وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقائه حتى هذا مستحق الازالة كما في
بذلك الى البرحماء تعالى في الاية امر ان يكون مقلوعا ويصح وقفه لا تاخول وقته في ارض منصوب
ملاحظ فيكون نغرا سا قانما بخلاف الموقوف فتد ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منتول اه قال حش
قولهم روه هذا مستحق الازالة لونه ما لو يبي في حرمة التبرياء وقته مسجدا فانه باطل لا نه مستحق الازالة
اه (قوله) على انه اى استحقاق التعل (قوله) وقياس ما ذكر الخ) اى من قوله فلا يصح وقف ما فيها اى
لانه الخ (قوله) ووجوب الخ) حلف على حرمة الخ (قوله) ويصح شرط الوقف صرف اجرة الارض اى
الاجرة التي يجب بعد الوقف اما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها من لانه دين عليه وشرط وقاه
دين الوقف من وقه باطل لم على حج اه ش وقوله اى الاجرة التي يجب الخ اى كاتى في الشرح
اعا (قوله) المستأجرة اى او المستأجرة (قوله) اذ ارضي المؤجر اى او المبرر مثلا (قوله) على الاوجه

يشترى به عمار او جزوه موجب كاقاله الاسنوي ويقدّم على الانتفاع بمقلوعه لانه اقرب لفرص الوقف
فالاحصل ما يجب لم يمكن قلعه لارض اخرى فان بقي متمتعا به استمر وقته ثم ان امكان يشترى به عمارا
او جزوه فعل وان لم يبق متمتعا به صار مملوكا للموقوف عليه شرح مر (قوله) والذي يشه منه الاول وان
كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوي الخ) المعتد ما قاله الاسنوي حيث امكن وما قبله عليه عند عدم
امكان ذلك مر (فرع) في ماوى السيوطي مانصه مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض
المحتكرة اذا اذ العينة هل يزول حكمه بزوال الجواب نعم يزول حكمه اذا قلعت اوقية المسجد بالارض
واما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد ونفذت اعادة لم يلزم ملكا اذا كانت الارض من جملته وقف المسجد
دليل لتعليم ذلك بان الصلاة يمكن في غير مصلى اى في محرق وقف المسجد على الارض المحتكرة نظر الان
نص اثنا اثنى بان الموقوف في ارض مستأجرة اذا كان يسه لا يبي بالاحرام او وى بها ولم يزل يصح له
وقته اثناء لانه ملحق بما لا يتنع به معلوم ان المسجد لا رجح له توفي منه اجرة الارض وعلى تقدير ان يكون
الوقف استأجر مادام قد ادى اجرة فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الوقف الاجرة فلا يبي الا تخرج الارض
منه وعلى تقدير حمة الوقف لا شك في زوال حكمه بزوال العينة يبي مالك الارض مكانه ما شاء اقول لو نظر
لو اعدناه تلك الالات في ذلك المثل يورج به صحيح وق غيره كذلك هل يعود حكم المسجد بذلك البناء دون
بحد يدوقه لان تلك الالات تدل على حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها
الخ) بعدم الصحة اى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) ومع ذلك فيه نظر واضح الخ) وما يورج النظر انه
يصح وقف الطوع من الناسو الفراس حيث كان متمتعا به ولو من بعض الواسع كما هو ظاهر فستحق القلع
لا ينقص عن المقلوع بالفعل اللهم الا ان يرقق ما قبل القلع انما يقصد منه ما قصد من مستحق القلع
ولس مستحق القلول كذلك بعد القلع فلتامل (قوله) ويصح شرط الوقف صرف اجرة الارض الخ)

أرض الخ وفي المتن يمان ذكر من ان دقيق العيون ان الاستاذ مثل كلام الشارع حاضره وما يحتمل من
 دقيق العيون قائم ان الاستاذ في الصور المختف فيها لان ذلك في أرض استاجر الوقت قبل الوقت ولو لم
 الاجرة ذمها ما قاله بآخرة المثل اذا في الموقف بها الذي ينبغي ان يقال في الصورة الاولى انه ان شرط
 ان توفى منه ما مضى من الاجرة فليطالن او المستقبل فالحق كذا اذا اطلق فيحمل على المستقبل هو في النهاية
 ما يوافقه (قوله في أرض مخترة) فخرج فخرى السيو على مسنة المسجد المعلق على بناء التبر او على الأرض
 المخترة اذا زالت عنه عمل يول حكمه يولها الجواب نعم اذا لم يعلق الوقت المسجد بالارض وانما قال
 الاصحاب اذا انهم المسجد تزدت اعادة عمل صر ملكا اذا كانت الارض من جلق وقت المسجد انتهى القول
 وينظر لو اعادة بناء تلك الالات في ذلك المثل يوجه صحيح ولو في غيره كذلك على يود حكم المسجد في البناء
 بدون تجديد وقتية لان تلك الالات ثبت لما حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه سم وميل القلب
 الى عدم العود لان الارض هي الاصل المقصود في المسجدة (قوله لانها تزمه) اي الاجرة تزم
 الوقت (قوله ولو للستحق) اي مستحق الاجرة وهو مالك الأرض (قوله مطالب) اي اوقف (قوله)
 بالتزخ اي تخريج الأرض عما فيها من البناء والفراس (قوله وقارن) اي نحو البناء اي ضرره
 في الأرض (قوله جناية القن الخ) اي حيث يلزمه اي الوقت اوشها اه سم (قوله بان رقت عملها
 لولا الوق) وقد منع بها بالوقف اه سم (قوله لو مات القن) اي الذي لم يوقف بغيره خلاف الذي وقف
 فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الوقت فدأوه اه سم (قوله ولو لم بشرط ذلك والاجارة فاسدة الخ)
 الوجه انه حيث شرط صرف المحرك من الوقف ان اراد اجرة المحرك لما قبل الوقف كما هو نظير مقابلة
 اي الصحيحة فهو مشكل وما التفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اراد اجرة عملا بعد الوقف فظاهر
 لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد اه سم (قوله اخذت) اي
 الاجرة (قوله اي لما قبل الوقف) اذا لم يلزم الوقف لما بعده كاتدم اه سم (قوله بما تقرر) وهو
 قوله لا كذلك نحو البناء الخ (قوله انه الخ) اي قوله هو صحيحة اخذت الخ (قوله بان اختارها) اي التيقية
 بالاجرة (قوله المؤخر الخ) اي المؤخر مثلا (قوله كانت) جواب قوله حيث بقي بآخرة (قوله فان قص
 الخ) اي عرج الوقت كذا اذا لم يكن له عرج اخذنا امر (قوله اذا قطع حيث) يمنع فليراجع
 وفي شرح الروض في العارية فيما اذ وقت الأرض انه يتخير لكن لا يعلق بالارض الا اذا كان اصله الوقف
 من التيقية بالاجرة اه وذكر الفاعل نحوه ثم ايضا اه سم (قوله على جهة) اي القول المتن فان اطلق
 في النهاية لا قوله او على ان يعلم الى فان كان له (قوله به) اي بالحصول (قوله وحكم الاثنين الخ) انصر
 الاولى والمراد بالجمع ما فوق الواحد مجازا بآخرة المقابلة (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش اه سم

أي الاجرة التي يجب بد الوقت ما لم يوجب قبل الوقف فلا يصح شرط صرفه لانه لا ينادي به علم بشرط
 وقامدين الوقت من وقته باطل (قوله وقارن جناية القن اذا وقته) اي حيث يلزمه ارثها (قوله بان
 رقت عمل لخال الوقت) وقد منع بها بالوقف (قوله ولهذا مات القن) اي الذي لم يوقف بغيره خلاف
 الذي وقف فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الوقت فدأوه (قوله ولو لم بشرط ذلك والاجارة فاسدة) الوجه
 انه حيث شرط صرف المحرك من الوقف ان اراد اجرة المحرك كما هو نظير مقابلة وهو الصحيحة فهو مشكل وما
 الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اراد اجرة عملا بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع
 الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد (قوله اي لما قبل الوقف) اذا لم يلزم الوقف لما بعده كاتدم
 (قوله اذا قطع حيث) عدم القطع حيث يمنع فليراجع وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف
 الأرض انه يتخير ايضا لكن لا يعلق بالارض الا اذا كان اصله الوقف من التيقية بالاجرة اه وذكر الفاعل
 نحوه ثم ايضا (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش والاولى ان المراد بالجمع ما ليس واحدا (قوله)

كما افاده قوله معين (امكان تملكه) من (٢٤٢) الواقعة في الحال بان وجدنا رجاء ما لا يملك لان الوقت تملك المنفعة (فلا يصح)

(قوله في الحال) أي حال الوقت (قوله أو على أن يطعم) لا يمتنع أن يصارح من الميعن فلا حاجة إلى إخراج
بإمكان تملكه كما نطهيه سم عبارة النهاية أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الخ أي قال ع
قوله من أو قبر أبيه الخ ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الأول اه (قوله المسكين) نائب فاعل يطعم
و (قوله ربه) بالنسب مقوله الثاني (قوله أو قبر أبيه) أي وهو حي (قوله وإن علم) راجع للمستكين
(قوله وكان الترق) أي بين الطعام والقرارة (قوله فصحت) أي القراءة أي الوقت طيبا (قوله بشرط
معرفة) أي القبر (قوله ولا كذلك الطعام الخ) أي يطعم الوقت عليه مطلقا (قوله عليه) أي رأس
القبر (قوله على أنه يأتي تفصيل في مسئلة القراءة) أي بعد قول المصنف ولو كان الوقت منقطع الأول الخ
عبارة ثم لو كان الوقت منقطع الأول كوقتته على من يقرأ على قبري أو قبر أبي أو موسى بخلاف وقتته
الآن أو يمدوق على من يقرأ على قبري يمدوق قامة موصية فان خرج من التثنية أو اجزى وعرف قبره صح
والإفلا اه (قوله من تلك الحلة) أي في تلك الخ (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه الميعن (قوله الصحة
عليه) أي على نحو الحرق عش اه سم (قوله لا إمكان تملكه) حلة للإمام اه رشیدی (قوله) إذا لم
يبيته أي المسجد اه عش (قوله بخلاف دارى على من أراد سكنها) أي فاته يصير معين من يسكن بها
عن أراد السكنى حيث تنازعوا الناظر على الوقت اه عش (قوله ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت
محييا أو وليا المراد العرف بالوقت عليه قصد الصرف في مصالح ضريحه أو زواره فينبى أن صح الوقت
لان اطراد العرف قرينة معينة لارادة الوقت عليه تلك الجهة لا تملكه الممتنع وهو نظير ما ذكره في التذكرة
إذا اطراد العرف بصرفه لصالحه ونحو قرائه وورثه اه سيدمره وسأى من العتيق قيل قول المصنف
ولا يصح إلا بلفظ ما يؤيده بل يصرح بقول المتن (ولا على جنين) كذا في نسخ التحفة ويشعن أن يكون
على هذا السابق قوله على معلوم من المتن اه سيدمره قول نصيبه أن معدوم إيمان المتن لكن الذي
في المحلى والنابا هو المنفى فلا يصح على جنين اه بل لو فظ على معدوم لا وجود له في المحلى والمنفى أصلا
فاظهاره ان كتابة ولا على نسخ التحفة على رسم المتن إتمام من الكتبة إلا أن يثبت هذا الرسم في أصل
الشارح رحمه الله تعالى (قوله لان الوقت) إلى قول المتن فان اطلق في المنفى لا قوله بل وقت (قوله في الوقت
على أولاده) أي بخلافه على نحو الذرية كما قال في الباب كالروض وشجره وكذا أي يدخل في الذرية
والنسل والعقب الخلل الحادث فوق حصته انتهى والتقييد بالحادث الظاهر أنه ليس لأخراج الموجود
حال الوقت سم على حج وقوله فترقب حصته يخالف قول الفارح من أن يأتي انفصل استحق من غلة
ما بعد انفصاله إلا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه إذا انفصل اه عش اقول ولا مخالفة إذا القول
الآتي في الوقت على الأولاد وكلام الباب والروض وشجره في الوقت على الذرية والنسل والعقب وفي
الفرق بينهما فغير ارجح (قوله بل يوقف) أي وجع الوقت مدة الحل وهذا يخالف لكلامه الآتي انفا
الآن يكون المراد وقف الحكم بالادخول وعدمه فعليه كان الأولى حذفه كما في المنفى (قوله كما يأتي بزيادة)

أو على قرام أو لاد ولا يوقف عليهم) في شرح من أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الخ اه (قوله أو على
أن يقطع المسكين ربه) كيف يصنع هنا الميعن حتى يحتاج إلى إخراج ما يمكن تملكه دليل جعله في حين
التفريع الذي في المتن (قوله الصحة عليه) أي على نحو الحرق عش (قوله في المتن على جنين) قال في شرح
الروض ولا يصح وقف الحل وإن صح عنه نعم أن وقف الحامل صح فيه بما لا ماله اه (قوله ولا يدخل أيضا
في الوقت) أي على الأولاد وكذا في شرح من يوقف على نحو الذرية كما قال في الباب كالروض وشجره
وكذا أي يدخل في الذرية والنسل والعقب الخلل الحادث فوق حصته اه والتقييد بالحادث الظاهر
أنه ليس لأخراج الموجود حال الوقت (قوله كما يأتي بزيادة) عبارة تفصيل الآتي ولا يدخل الحل عند
الوقف أي على الأولاد لا يسمى ولدا أو أتما يتحق من غلته ما بعد انفصاله كحل الحادث على قبره بعد الوقت
قائمة بما يتحق من غلته ما بعد انفصاله خلافاً لما تنازع فيه اه قوله ولا يدخل الحل عند الوقت أي لا يدخل

الوقت على معلوم كلى
مسجد سيئ أو على ولده
ولا لاد له أو على قرام أو لاد
ولا يوقف عليهم أو على أن يطعم
المساكين ربه على رأس
قبره أو قبر أبيه وإن علم
وأحق بين الصلاح بأنه لو
وقف على من يقرأ على
قبره بعد موته فأتى ولم
يعرف له قبر بطل انتهى
وكان الترق ان القراءة على
القبر مقصودة شرعا فصحت
بشرط معرفته ولا كذلك
الاطعام عليه أنه يأتي
تفصيل في مسئلة القراءة
على القبر فاعلمه فان كان له
ولد أو فهم فقير صح
وصرف العبادت وجوده
في الأول أو رقم في الثانية
لصحت على المعلوم بما
كوقتته على ولدى ثم
على ولد ولدى ولاد له
وكل مسجد كذا وكل
مسجد سيئ من تلك الحلة
وسيد كرفي نحو الحرق ما
يعلم منه أن الشرط بقاؤه
فلا يرده هنا بما له الصحة
عليه لا إمكان تملكه خلافا
لمنزهه ولا (على) احد
هذه ولا على حمار المسجد
إذا لم يبيته بخلاف دارى
على من أراد سكنها من
المسلمين ولا على ميت ولا على
(جنين) لان الوقت تسلط
في الحال بخلاف الوصية لا
يدخل أيضا في الوقت على
أولاده بل يوقف فان

انفصل ما ولم يسم الموجودين ولا ذكر عدمه دخل فيما يأتي بزيادة عبارة

وأما ولد (نفسه) لانه ليس
أهلاً للملك ثم ان وقف على
جوهرة كخدمة مسجد
أو ربط صحن الوقف عليه
لأن القصد تلك الجهة
ويصح على الجزء الحرم
المبعض حتى لو وقف بعضه
التي على بعض الحرم
كالوصية له به ويؤخذ من
الملة أن الأوجه صحت على
المكاتب كتاباً صحيحة لانه
ملك ثم ان لم يقيد بالكتابة
صرفه بعد المتي أيضاً
ولا الاقطع بهذا كله ان لم
يسجدوا لابان بطلانه لانه
منقطع الأول فيرجع عليه
بما أخذه من غلته (فان
أطلق الوقف عليه فهو)
محول ليصح أو لا يصح على
انه (وقف على سيده) كالمو
هب منه أو وصى له به
والقبول ان شرط متوان
نهاء سيده عنه لا من سيده
ان امتنع فظير ما يأتي في
الوصية (ولو أطلق الوقف
على جهة) (ملكوه) (لما)
لاستحالة ملكها (وقيل هو
موقوف على مالها)
كالعبد والفرق ان العبد
قابل لأن يملك بخلها
وخرج باطلاق الوقف على
علة آثر ليلها بقصد مالها
وبالمملكة المسببة في ثمر
أو نحوه فيصح بخلاف
غير المستلزم من ثم قلاعن

جاء تم الفصل الآتي ولا يدخل الحل عند الوقف أي على الأولاد لانه لا يسمى ولداً أو أما يستحق من غلة
ما بعد الانفصال كالحل الحادث عنه بعد الوقف فاعلم أما يستحق من غلة ما بعد انفصاله فلا ينافي نافع فيه
اه قال سم قولوا لا يدخل الحل أي لا يدخل الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي
قولوا أما يستحق اه قال المتن (ولا على العبد) بعبارة العباد وعلى رقيق الواقف كما هو ولده ومكاتبه
ولا على رقيق غيره ونفسه والاجاز وكان لسيده اه سم (قوله) وأما ولد) أي حال كونها رقيقة كما هو
الترض وأما ما في الرض من محضه فله أمهات وأولاده فصورته أي يقول وقت تدارى مثلاً بموت
على أمهات أو لادى أو وصى بالوقف عليها اه ع شوف سم ما يوقفه قول المتن (نفسه) أي نفس
العبد سواء كان له أم لغيره اه معنى (قوله) ان الوقف) بالبناء للقول أي العبد ش اه سم (قوله) الوقف
عليه) أي العبد (قوله) ويصح على الجزء) اه عبارة المتى والنهاية وأما الوقف على المبعض فالظاهر
كأقل شيخنا انه ان كان مائة وأصدر الوقف عليه يوم نوت فكله أو يوم نوبة سيده فكله وان
لم تكن مائة فوزع على الرق والحرة وعلى ما جعل إطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه اه قال ع ش
قوله فكله الخ يعني ان هذا التخصيص عند الإطلاق فان حين الوقف شيئاً اتبع حتى لو وقف نوبة لمبعض
على سيده أو نوبة السيد على العبد أو عند عدم المهايأة على أحد مهايئة عمل بغير اجماع اه (قوله) من
الملة) أي قوله لانه ليس اهلا الخ (قوله) على المكاتب الخ) أي مكاتب غير موأما مكاتب نفسه فلا يصح
الوقف عليه كجزء به المأوردى وغيره نهايتي ومراعاة من سم عن العباد مثله (قوله) (ولا) أي
وان قيد الوقف بمدة الكتابة وفي معنى التقييد ما لو عبر بمكاتب فلان اه معنى (قوله) اقطع به) وباتصل
الوقف الى من بعد نهاية ومعنى أي إذا ذكر بعده مصراً أو لا قالاً قرب رحم الوأف (قوله) عاخذ من
غلته) ثم ان كان ما يقبض من الغلة بما يأخذ منه ولا هو في ذمته يطالب به بعد المتى واليسار اه ع ش
(قوله) فهو محمول ليصح الخ) عبارة المتى فان كان له لم يصح لانه يقع للرافع وان كان لغيره فهو وقف الخ
اه (قوله) أو لا يصح) أي فيما لو كان سيده حال الوقف جنيته ثم انفصل حياً أو كان عبداً للرافع اه سيد
هر أي وكان ترداً أو حراً (قوله) كما لو هب) الى قول المتن ونفسه في النهاية (قوله) به) أي بشيء
وكان الأولى حذفه كما في التبايع المتى (قوله) والقبول الخ) عبارة التبايع يقبل هو ان شرطه هو الأصح
الآتي اه (قوله) وان شاء الخ) غاية (قوله) عنه) أي القبول (قوله) ان امتنع) أي العبد عن القبول (قوله)
ملوكه) إلى قوله اما المباحة في المتى (قوله) قابل لان يملك) عبارة المتى اهل له بتسليم سيده في قول اه
(قوله) الوقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله) بقصد مالها) يعني رجوعه للسنتين ليوافق
ما في الرض وشرحه أي المتى سم وع ش (قوله) وبالمملكة المسببة الخ) حلف على باطلاق الوقف
الخ (قوله) فيصح) ولو باع المالك البيعة متا العبد في المسئلة السابقة فهل يبق للموقوف له أو يشتغل الى

القول

القول عدم صحته على الحر وش والطير

المباحة ومورثها من غير مباحة عليه (٢٤٤) اما المباحة المبنية فلا يصح عليها ما عدا نزع فيه (ويعبر الوقت ولو من مسلم بالوقت عليه عرفا كان المستند منه عليه

على ذي) معين متداول متدد كما يجوز التصديق عليه نعم ان ظهر في تعيينه قصد مصيبة كالوقت على خدام كهيئة للتبذل كما لو وقف على نحو حصر ما وكذا وقف عليه ما لا يمكن كمن مسلم ونحو مصنف ولو حارب ذي صار الموقوف عليه كقطع الوسط او الاخر كما يشه شارح وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذا روق واضح (لا مرد وحق) لان الوقت صدقة جارية ولا بقا لمما يفرق بينهما وبين نحر الزاني المحسن وان كانا دون في الاهدار اذا لم تكن عصمت بحال خلافا لها بان في الوقت عليها ما بدلة لمز الاسلام تمام معادتها له من كل وجه خلافا من ثم تردوا في معاهد مستامن هل يلحقان بالذي كان وجهه النزي او الحربي كما جرم به الدميري وقال غيره انه المغموم من كلامهم وردد السككي فيمن تحم قتله بالمحاربة ورجع انه كالزاني المحسن (وقته في الاصح) لتندر تمليك الانسان ملكه او مافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويتبع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذا استحقاقه وقا غيره

المفتري فيه نظرو قد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يمدح هنا فليراجع ادمع ش عبارة شرح المنهج لعم يصح الوقف على علقها وعليان قصد بهما لكان لا وقف عليه ادمع وفي الجبري عن القليوبي قوله لا يوقف عليه قضيتا انه لو ن مات الدابة او باعها او هبته يكون متعلق الاخر وانه لا يثبت من رصفه على عقابها (قوله ونزعا) الاولى الافراد (قوله فيه) اي فيما خلا عن الترتل من عدم الصحة (قوله ويؤيده) اي النزع (قوله وجواب) اي التايد المذكور (قوله اما المباحة) اي الطريق المباحة ادمع ش (قوله على نزع فيه) اي في دعوى الجرم (قوله ولو من مسلم) الى المتن في المتن لا قوله كما يشه شارح (قوله على معين) بوسايق الكلام في الوقف على اهل النعمة واليوداد ونحو ذلك منقوع م ش (قوله وكذا انوقف عليه) اي على الذي ش ادمع ش (قوله صار للموقوف عليه) عبارة المتن يقيني ان يصرف الى من بعده ادمع (قوله كقطع الوسط) اي ان ذكر بهذا الذي مصرقا اي يصرف لاقرب رحم الوقت مادام حيا لم يندموت الذي من جنته الوقت بعدهم (قوله والاخر) اي يصرف لمن بعده من الان من الوقف جهوا لا فلا قرب ورحم ادمع ش قوله يصرف لمن بعده ادمع ش لا يترب هذا على كونه متعلق الاخر كما يعلم ما في كان المناسب فهو الاقتصار على قوله اي يصرف لاقرب رحمه (قوله كما يشه شارح) وهو ظاهر ادمع ش ناهية اي ما عدا من انه كقطع الوسط او الاخر محمد ادمع ش او ترك المحاربة والتزم الجز بقوله يرد استحقاقه ولا فيه نظرو قياس ما ياتي من انه وقف على اولاده الا من فسق منهم فسق بعضهم محمد ادمع ش من الاستحقاق استحقاقه هنا ش (قوله واضح) وهو انه بالعمر عن الكتابة يقين انه باقى على ملك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسب في مدة كتابته لا كذلك الذي قاله يمين بحار به الان بقا حوا ادمع ش اصلية ع ش وسيد عمر قول المصنف (لا مرد) اي لا يصح الوقف عليه كذا الا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الاسلام تين حصته والا فلا تا قول ذلك انما هو فيها يقبل الملق كالمقت والطلاق بخلاف ما لا يقبله كالسهم والوقف فانه محكوم بطلان من المرتد من اصله وان عاد الى الاسلام ادمع ش (قوله وبين الزاني المحسن) اي حيث صح الوقف عليه ومما عدا ش (قوله لا يمكن الخ) لتليل لكونه جاهد نه في الاهدار (قوله بان في الوقف) متعلق بغيرق ش ادمع ش (قوله كارجحه النزي) وهو الارجحه ان حل بدار تام ادمع ش فيها فاذا رجع صرف لمن بعده شرح م راي الخليل اقول فارجع اليها فاحكمه ادمع ش قال ع ش بغيرق م يوجو عها الى دارناو يجر اية الذي ممرجوه ماضع على هذا فاطاهر انه اكل من المعاهد المستامن اذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الوقف لم يتناول المدة الاولى ادمع ش (قوله بالمحاربة) اي قطع الطريق (قوله ورجع) اي السككي (انه الخ) هذا هو المعتد فيصح الوقف عليه ادمع ش قول المتن (في الاصح) بوضن المصنف في نكت التنب الخلاف بقوله وقت عل زيدا الحربي والمر تد كاشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحربيين او المرتدين فلا يصح قطعنا باقر موني (قوله لتندر) الى قوله ممر ايتنق المعنى الى قوله وبقرو في النهاية الاقولهم رايت الى نعم (قوله الذي نظر الخ) نعت للاختلاف (قوله الذي اختاره الخ) استلما قبال (قوله لا يقوى الخ) خبر للاختلاف (قوله او انتاع به) اي ولو بالصلاة فباوقته مسجدا ادمع ش (قوله ومنه) اي من

وقف عليه ادمع (قوله وجواب بان هذه الجهة الخ) كذا شرح م (قوله وكذا انوقف عليه) اي على الذي ش (قوله كما يشه شارح) وهو ظاهر شرح م (قوله فالفرق بينه وبين المكاتب اذا روق اي حيث يقين بطلانه (قوله اذا لا يمكن الخ) لتليل لكونهما دونه في الاهدار وقوله بان في الوقف الخ متعلق بغيرق ش (قوله كارجحه النزي) وهو الارجحه ان حل بدار تام ادمع ش فيها فاذا رجع صرف لمن

ملك الذي نظر اليه المقابل الذي اختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك والتعنونه ان بشرط نحو تضاد بينه وقته او انتاع به لا بشرط الوقف نحو ش به او مطالعة او ملخه من بشر او كذا في كتاب او قدور قطعها نحو الفقرة اذ كانا له شارح وليس يصحح وكأنه توهمه من قول عثمان رضي الله عنه في وقته لبشر رومة بالدين قد لوى فيها كذا ما للملين وليس يصحح فقد اجابوا عنه بانهم قل ذلك على سيل الشر ما بل على سبل الاخبار

شرطه ان يصح عنه منه صحيح اخذا من قول الماوردي وغيره بصحة شرط ان يصح (٢٤٥) عنه متى لا لا يرجع له من ذلك الا

التواب وهو لا يضر بل هو

المقصود من الوقف

وفرق بينه وبين شرطه

الصلاة فيما وقفه مسجدا

بان الصلاة فيها انتفاع

ظاهر بالبدن فساد عليه

بشرطه ذلك رفق ديني

ولا كذلك في نحو الحج

والاحذية واتي ابو

زرعة فيمن وقف بناء او

بستانا وشرط ان يدا من

ريحه بمارته وما فضل له

ثم لا اولاده بانه صحيح

وما فضل من المارة يحفظ

مادام حيا لموازا الاحتياج

اليه فيها ثم ما فضل حال

موته يصرف لاولاده

وانما يطل فيما فضل نفسه

لاناه لا يعرف ومن ثم لم

يكن كالوقف على زيد

وقسه حتى يصح في لصفه

ويطل في نصفه ولا كقطع

الوسط حتى يصرف

الفاضل في حياته لا قرب

الناس اليه لا تمنع ليس طبقه

ثانية بل من جملة الاولى

وان تقدم بعضها عليه وانما

لم يترحم المجهول وهو

ما له الى المعلوم لا تلم يشرك

بينما بل قدم المعلوم وهو

نحو المارة فصح فيه واخر

المجهول المتعذر الصرف

اليه فحفظنا الفاضل لموته

لما مر هذا حاصل كلامه

المسوط في ذلك وفيه ما فيه

الوقف على نفسه اعم من (قوله يطل الوقف) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبه الوقف على نفسه اعم من (قوله بصحة شرط ان يصح عنه الخ) فان اراد كل من صرفه في الحج وصرفه الى الفقراء فان عاد الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج ولو وقف على الجهاد عتبا زائدا فان اراد تظافر وقف على حاله لان الجهاد يصح من المرد بخلاف الحج اعم من (قوله ويصرف بيته) اي شرطه نحو الحج والاحذية بين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهر به بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة على صحيح ومثل ذلك في بطلان ما وقع السؤال عنه من ان شخصا وقف غنميا على مسجد بشرط ان تكون ثمرتها لواله الجرد واليها والخشب ونحوه للمسجد اعم من (قوله وبستانا) الواء بضم واو (قوله ان يدا) اي يدا المفعول (قوله اليه) اي الفاضل (فيها) اي المارة (قوله لانه) اي ما جعله لنفسه (قوله لم يكن) اي الوقف المذكور (قوله لانه) اي الوقف (قوله من جملة الاولى) وهي المارة والواقف (قوله بعضها) اي بعض الاولى وهو المارة (قوله وانما يترحم المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شرك بينهما او قدم المجهول ضرر كالواقف المارة في المشروط فيها للتروية الكفاية بقوله لا يرد الوصلة فان تقدم المجهول والتشريك بينهما بين المعلوم يؤدى الى نزاع لا متين له فليتام له سيد عمر (قوله ماله) ينتفع اللام (قوله وهو نحو المارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لموته) اي اليه (قوله لاسر) اي بقوله لموازا الاحتياج الخ (قوله وفيه ما فيه الخ) ولم يرد وجه ان الوقف المذكور ماله الى الوقف لنفسه ثم لا لاولاده فيطل في كله فليارجع (قوله ولو وقف) الى قوله لو اقر في المنى لاولاده كما في الكافي والوصي وهو محل عمل به الى وان يجرى قوله وهاتان الى وان يستحكم الى المنى في النهاية الا قوله لغيره وقوله وهاتان الى وان يستحكم وماله عليه (قوله جازله الاخذ منه) اي كادهم اعم من (قوله بقدر اجرة المثل الخ) فان كان اكثر منها لم يصح الوقف اعم من (قوله امان شرط النظر لغيره) وجعل لناظر اكثر من اجرة المثل لم يصح كاي في مفعول المستصف فان فرض اليه هذه الامور اعم (قوله واعتمد ابن الرفة الخ) وهو الواجب هنا في معنى (قوله وكان) اي ابن الرفة (يتناول) اي

بعده شرحه اقول فارجع اليها اي فاحكمه (قوله نعم شرطه ان يصح عنه الخ) كذا شرحه (قوله ويصرف بيته وبين شرط الصلاة الخ) يعني ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثر في صحة الوقف اخذنا ما قلناه عند قول المتن الاتي ولو قال وقتعت هذا سنة فاطل عن شرح الروض من ان ما يضاهي التحريم كقوله جعلت مسجدا يستصحب مؤدا كالدرك فيشرط افساد اهل الان يحص الشرط الفاسد في ذلك بغير ما يتعلق بالوقف على النفس مما رأت عبارة شرح البهجة تقتضي هذا (قوله ويصرف بيته وبين شرط الصلاة فيما وقفه مسجدا) ظاهر به بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح البهجة ما نصه اذ لا يصح الوقف اذا شرط ان يقضى من ريع الوقف ونحوه او ان ياكل بما يطلع من ثمار او ان يقطع بعوان كان ينتفع به عند اطلاق الوقف كان شرط ان يقبر فيما وقفه مقبرة او ان يصلى فيما وقفه مسجدا او ان يسكن في منبره وقبها او ما قول عثمان الخ وهذا رد ما قاله الماوردي الذي اعتمد في الباب قوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كقوله مسجد وشركه كتاب شرطه اعم (قوله ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا اذ له الاخذ منه في الباب) ولو وقف على ولده ثم ورثه فوات ولده وهو من ورثته فلا شيء له اعم وبعبارة تجريدهم ولو وقف على ولده ثم ورثه ثم الفقراء فوات ولده وهو اهل ورثته قال الماوردي والروايات لم يصرف اليه تكون حسنة للفقراء ويصرف الباقي لبقية الورثة وبه اتفق النزاع في تمام قال ان في صرف حسنة الفقراء نظر او التماس اعيا في الروية كالوقف على حديق ثم الفقراء فوات

للتام ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا اذ له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا اذ حال الوقف كاي كذا اعتمد السبكي وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو تأمل ان كان بقدر اجرة المثل فاقبل ومن حل محبة الوقف على النفس ان وقف على اولاد اعم ويذكر صفات نفسه فيصح كاقاله جمع متأخرون واعتمد ابن الرفة وهو محل به في حق نفسه فوق وقف على الاخذ منه في الرفة وكان يتا له

الجهنم وان يخرج منه طوبى لهم فقه على (٢٤٦) انظر ادلائهم بصر في الاجرة او يستاجر من المستاجر وهو الاحوط ليترد اليه

ويامن خطر الدين على
المستاجر وما كان حيلان
لا يتقاضاه بما وقفه لالوقفه
على نفسه كما هو واضح وان
يستحكم فيه من راسه ولو اقر
من وقف على نفسه ثم على
جهات منفصلة بان جاء كما
يراد حكمه بوزومه او اخط
بأقراره ويجوز قض
الوقف في حق غيره على ما
أقبح به البرهان المراهي
وعالقه انتاج القراري
فقال قبل اقراره عليه على
من يتلقى منه كالأول قال هذا
وقف على واثق قيل الفصل
ما له تعلق بذلك (تتبع)
اثنى ابن الصلاح بان حكم
الحنفى بصفة الوقف على
النفس لا يمنع القاضي باطنا
من يمه وسائر التصرفات
فيه قال لان حكم الحاكم لا
يمنع ما في نفس الامر وإنما
منع منه في الظاهر سياسة
شرعية ولحق بهذا ما في
معناه انتهى وتبطل ذلك
بجمع ورده آخرون بأنه
مفر على الضعيف ان حكم
الحاكم في حل اختلاف
المجتهدين لا ينفذ باطنا كما
صرح به في تعليقه والاصح
كافي الروضة في مواضع
فوفده باطنا ولا معنى له الا
ترتب الآثار عليه من حل

ياخذ حله ادهش (قوله) وعالقه فيه الخ) عبارة انهاء التلغى وان عالقه الخ (قوله) لبيده عن قصد
الجهة لتلليل المائل لقره والا كما هو ظاهر ادهش (قوله) وان يخرج منه طوبى لهم فقه على (٢٤٦) انظر ادلائهم بصر في الاجرة او يستاجر من المستاجر وهو الاحوط ليترد اليه
عطف على قوله ان وقف على الخ (قوله) ثم يصرف الخ) ولو انفسخت الاجارة بعد الوقت حادث المنافع
لواقتضاها كتحديق الاجارة في شرح والظاهر انه لا يرجع على سببه باجرة ما بعد التلغى ادهش (قوله)
او يستاجر منه) عطف على يصرف (قوله) وهو الاحوط اي الاستحجار من المستاجر (قوله) وما كان حيلان اي
صورتا الاجارة (قوله) وان يستحكم الخ) عبارة التلغى ومنها ان يرضه الى حاكم يرى حصة كاطليه العمل
الان فانه لا يتنقض حكمه ادهش (قوله) من راء اي الوقف على النفس كالحنفي ادهش (قوله) بان حاكم الخ)
متعلق بآخر (قوله) حكمه اي بصفة الوقف (قوله) او مجرد قض الوقف الخ) عبارة انهاء الوقف قض الوقف
الخ (قوله) في حق غيره اي في حق من يتلقى منه كآياتي (قوله) وعالقه انتاج القراري الخ) وهو الوجه ادهش
تهابة (قوله) عليه وحل من يتلقى الخ) اي فلا يطل في حقه ولا حق من يتلقى منه ادهش قال الرشدى انظر
هل المراد من يتلقى منه جهة الوقف عاصية حتى يخرج نحو الزوجة فلا يصرى عليها او المراد ما هو ادهش
اقر الثاني هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله) ان حكم الحاكم الخ) بيان لضعف (قوله) في تعليقه اي
بقوله لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله) ولا معنى له اي للتو ذباطنا (قوله) ونحوهما كالمصلحة والانسداد
(قوله) بان حكم الحاكم الخ) اي ولو حاكم ضرورة وعمل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح على عدوى
وجواب ما قال الحاكم الحنفى متلاحك بصفة الوقف وبوجه من غير سبق ذلك لم يكن حكما بل هو
اقتداء به وهو لا يرفع الخلاف فكان لان حكمه في حق القاضي يمتنع التصرف فيه ادهش (قوله) مسلم الى
القرع في التلغى والى قوله وما قبل الخ الى المتن وقوله ومرف في النهاية لا قوله اما والى قول (قول المتن)
على جهة مصحفة) انظر هل المصلحة بعبدة الوقت او الموقوف عليه او يعقبتما فانه نظر والاقرب ان المصلحة
بعبدة الوقت مطلقا لانه المباشر فخصه بعبدةه وبقي ما لو اطلق الوقف على الكنائس فهل يعمل على
ما تنزه المارة فيصح او على ما تعبد فيطفر فطر والاقرب كافي حاشية التحرير لاجتماع النورى من
شيء صالح للطلان ادهش اقول ما استقر به اولا من اعتبار عبدة الوقت مطلقا رد عليه بطلان وقفه
الذى على عبارة كنيسة بعبدة الاقرب اعتبار المصلحة من حيث الشرع وما استقر به ثانيا فيقدم ما تقدم
ان الوقف على عمارة المسجد مطلقا من غير ياتى لا يصح (قوله) نحو الكنائس) صريح ما ذكر ان هذا
اذا صدر من مسلم يكون مصحبة فقط ولا يكفر به هو ظاهر لان غاية انه فعل امر اخرع لا يتضمن قطع
الاسلام لكن قل بالدرس عن غيرنا النورى ان عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك تعظيم لغير
الاسلام وفيه ما لا يخفى لاننا نسل ان ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره في نفسه بتسليمه فغيره تعظيمه
مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضر لجواز كون التعظيم لغيره ضرورة فهو تعظيم ظاهر لا حقيق ادهش اقول
الاقرب ما نقل عن النورى من الكفر في ظاهر الشرع إلا ان يقارن فعله بحر ضرورة ظاهرة لنا واقه
اعلم (قوله) اتى للتعبد الخ) اي بولن كانت قديمة قبل البنة ادهش معنى (قوله) للتعبد اي ولو مع نزول
المارة ادهش (قوله) ولان مكانهما) اي من الترميم عبارة التلغى وسواء في انشاء الكنائس وترتيبها
وان لم يتمم لا يستمر تعبدان الرمة عدم صحة الوقف على الترميم بمنه ادهش (قوله) او كتابة نحو التوراة)
عطف على عماره الخ زاد التلغى او السلاح لقطاع الطريق ادهش (قوله) او قناديلها) او حصرها او خدامها
أحدهما وفيه بحث الرافى ادهش وهذا قد يشكل على ما لو وقف على القنطرة ادهش ما راقها حيث يستحق وعلى
ما لو وقف على اقله اولاد فلا نوهوا ادهش حيث يستحق فيحتاج الى الفرق فليتل ما اقول ذكر الشارح في

وحرمة ونحوهما وقد صرح الاصحاب بان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقا عليه (فان وقف) ادهش
مسلم اذى (على جهة مصحبة كعبارة نحو الكنائس) اتى للتعبد او ترميمها وان مكانها من كسبه السبكي وبعبارة الاذرع وغيره مرد
لا يهاجم وقع في كلام ابن الرمة او قناديلها او كتابة نحو التوراة (فباطل) لانه اعانة على مصحبة نعم لا يبطال ما فعله ذى الان ترافعا الشا

واعطاه من يارى اليها منهم لا تنفاه المحبة لانها يحسن بطا لا كنيسته كما ياتي في الوصية من (٢٤٧) ثم جرى خارجها ما ياتي في (الرحم)

يقع لكثير من ائمه يقفون
اموالهم في صحتهم على
ذكر اولادهم قاصدين
بذلك حرمان ائمتهم وقد
سكروا من غير واحد الاثام
يطلبان الوقف حيث تنو فيه
نظر ظاهر بل الوجه الصحة
اما اولاً فلا نسلم ان قصد
الحرمان معصية كيف
وقد اتفق اثنتا كاكث
الملاء على ان تخصيص
بعض الاولاد بماله كله او
بعضه او وقتاً او غيرها
لازمة فيقولون غير ضروري
صريح بان قصد الحرمان
لا يجرم لانه لا يرد للتخصيص
من غير ضروري وقد صرحوا
بطله كالمعتك وأما ثانياً
فبسلام حرمة هي معصية
خارجة عن ذات الوقف
كشراء عتب بقصد صرفه
غير ان كيف يقتضي ابطاله
(او) على جهة قرينة يمكن
حصرها (كالقراء) والمراد
بهم هنا قراء الزكاة نعم
المكتسب كفايته ولا مال له
ياخذها (والملاء) وم
حيث اطلقوا هنا اصحاب
علوم الشرع كالوصية
(والمساجد والمدارس)
والكعبة والقنطرة وغير
الموق فيختص به من لا تركه
له ولا منق يزمه اتفاهه
(صح) لمعلوم اذله الوقف
ولا نظر لكونه على جماد
لان النفع عائد على المسلمين

اه متى (قوله) وان قضى به (الخ) أي قبضه اذا ترافعوا اليه وان قضى به حاكمهم لا ما وقفه قبل البحث على
كتايبهم القديمة فلا يظلم بل يقره حيث تقرر ما نهاية ومعنى قال عرض قوله هو بل يقره (الخ) وان لم
نظم شروطه عندهم لجواز ان لا يكون المعتبر في شريعتنا معتبراً في شريعتهم حين كانت حقاً اه (قوله)
لنزول المارة (أي) ولو مدمن اه عرض (قوله) في صحتهم أي امان في حال المرض فلا يصح الا باجازه الاثام
لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقين اه (قوله) وقد تكررت من غير واحد
(الخ) عبارة النهاية والوجه الصحة وان قل عن بعضهم القول بطلانه اه (قوله) بل الوجه الصحة أي
مع عدم الامم ايضاً اه عرض (قوله) بماله بكر اللام والباء داخلة على المقصور (قوله) او غيرها أي
كالنذر (قوله) لانه أي القصد (لازم) (الخ) أي لو ما يتنا (قوله) بجملة أي التخصيص قول المتن (وجه قرينة)
أي يظهر قصد القرية فيها قرينة قوله بعد اوجه لا تظهر فيها القرية والاقاوق كله قرينة اه معنى
وياتي في الشرح مثله (قوله) والمراد بهم هنا قراء الزكاة عبارة الغني (تبي) ظاهر كلام الرافعي في قسم
الصدقات ان قير الزكاة والوقف واحد فمنع من احدهما منع من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على
المساكين وقال في الوضحة الاصح انه لا يخلو من وقف الفقراء فقير فلما روجع عنها ولا المسكن بنفقة اية
اه (قوله) ولا مال له قضيت ان من له مال يقع موقفاً من كفايته لا ياخذ له ليس فقير في الزكاة والظاهر
انه غير مراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير هنا يشمل المسكين فمن له مال يقع موقفاً من كفايته لكنه
لا يكتفيه فقير اه عرض وموافاق الغني ما يوافقه قول المتن (والملاء والقراء) ويدخل في
الوقف على الفقهاء من حصل في علم الفقه شيئاً يهدي به الى الباقي وان قل لا المبني من شعر ونحوه والمراد
بينهم درجات والورع للترسط الترك وان اتفق بالدخول كاتمه المصنف عن النزالي وفي الوقف على
المفقه من اشتغل بالفقه مبتدئ ومتبحر وفي الوقف على الصوفية النساك الراحون المشتغلون بالعبادة
في غالب الاوقات المعرضون عن الدنيا وان ملك احدهم دون التصابو لا يفي دخله يخرجوا لو غايط او نسخ
احياناً في غير حانوت او درس او ورط او كان قادراً على الكسب اولم يلبسه الحرقه تشيخ فلا يقدح شيء من ذلك
في كونه صوفياً بخلاف الثروة الظاهرة ويكتفي فيه مع ما مر الذي يريهم أو الخلفاء في الوقف على سبيل البر
او الخير او الثواب اقارب الوقف فان لم يرجعوا فاعمل الزكاة غير المالمين والمؤلفة وفي الوقف على سبيل الله
الزكاة الذين هم اهل الزكاة فجمع بين سبيل الله وسبيل الثواب كان تلك الزكاة انك لا تقرب
الوقف سبيلك لا صانف الزكاة غير المالمين والمؤلفة اه معنى (قوله) اصحاب علوم الشرع أي ويصرف
لهم ولو اغنياء عرض (قوله) فيختص به أي بالوقف على التجهيز (قوله) وخرج يمكن (الخ) عبارة النهاية قولهم
يمكن ذلك أي الحصر كالوقف على جميع الناس صح كذلك ايضاً كآفاهه والدرجته الله تعالى بما للسبكي

شرح قول المتن ولو وقف على خصين ثم الفقراء فوات أحدهما الى آخر مسئلة التجرديم قال وقياهم ماسر
فيمن وقف على الفقراء هو فقير واحد فقره انه يدخل الى اخر ما اطال به فراجع (قوله) اما نحو كنيسته
لنزول المارة (الخ) كذا شرح حر (قوله) واعطاه من يارى اليها منهم) لهذا شبه ما تقدم في شرح امكان
تمليكه عملياً لما يصح من قوله او ان يعلم المساكين يريه على رأس قبره او قريابه وان علم فليطلب
(قوله) بل الوجه الصحة كذا شرح حر (فروع) في فتاوى السيوطي انما هي مسئلة المدارس العبية الان
بالدار المصرية وغيره لا يظلم لائق الوقف نص على انها مسجد فقد كتب الوقف ولا يقام بها معمل تعطل
حكم المسجد ولا الجواب المدارس المشهورة لانها معلوم فتها ما عر نص الوقف انها مسجد كالشيخوخة
في الاوقاف خاصة دون الصحن ومهما عمل نصه انها ليست مسجد كالملكيات البيرونية فان فرض ما يظلم فيه
فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله) لكن نازعها السبكي اعتمد

ولا لا انقطاع الملاء دون الفقراء لان القوام في كل شئ يحسبه وخرج يمكن
حصرها الوقف على جميع الناس فليكن كما قاله المارودي والرواني لكن نازعها السبكي (او) على (جهة لا يظهر فيها القرية)

١٢٠
 ما ظهر فيه قصدنا ولا
 الوقت كقربة (كالأغنياء
 صح في الأصح) كما يجوز
 بل ين الصدقة عليهم
 فالمرى انما للمصيبة من
 الجهة فقط نظر إلى ان
 الوقت تملك كالوصي من
 ثم استحسننا بطلان على نحو
 التمييز والنساق لانه امانة
 على مصيبة لكن نازعوا
 قتلوا معنى ومرف الطيور
 ما يلزم منه انه يشترط فيها
 ايضاً ان تكون عما قصد
 الوقت عليه عاقل تملك
 المتخير صحيح لسن الصدقة
 على الأغنياء فكيف لا يظهر
 فيهم قصد القربة اه وهو
 هو إذ فرق واضح بين
 لا يظهر ولا يوجد فنامه
 ولو حرم كإغنياء آثاره
 صح جوا كما جاز ان الرقة
 وغيره والفقير من حرم
 عليه الزكاة قاله الزبيري
 وبصح الادعى اعتبار
 العرف ثم شك فيه وياق
 أوائل الوصية حكم الوقت
 على الشيخ الفلاني وأخرجه
 (ولا يصح) الوقت من
 الناطق الذي لا يحسن
 الكتابة (لا يلفظ) ولا ياتي
 فيه خلاف بالمعاطاة فارق
 نحو البيع بما جعلت فيه
 جاهلية فتمكن تنزيل النص
 عليها ولا كذلك الوقت فارق
 بين بناء على مسجد أو
 قبر أو أذن في إقامة الصلوات

خلافاً للوردى والروياق اه قاله عرش قوله هو على جميع الناس وعلى الصحة يلحق الصرف ثلاثة
 لكن لا يجزى هذا إذا فصل الربيع عن كفايتهم لاسماع احتياج غيرهم سم على سجع ظاهره وإن كان
 المدفوع علم اغنياءه (قوله بينه) أى بقوله أوجه لا يظهر فيها الخ (قوله ان المراد جهة القربة)
 أى السابقة (قوله على نحو الذين يتساق) هل صورة المسئلة عبر بالذمين أو النساق اه سم
 أقول ظاهر كلامهم نعم عبارة الجبرى ويصح على جود أو نصارى أو فساق أو قطاع طريق على المعتد
 وفيه ما لا يخفى انما على مصلحة انتهى على والظاهر ان على الصحة إذا لم يكن الوصف القائم بهم باعتبار
 الوقت بان أرادوا منهم بخلاف ما إذا فالوقت هذا من فسق أو قطع الطريق فلا يصح اه (قوله
 استحسننا) أى الشيخان (قوله لكن نازعوا قتل الخ) اعتمد هو النزاع اه سم عبارة النهاية وهو أى
 ما استحسننا من البطلان مردود قلاً ومعنى اه وعبارة المعنى وهذا أى صحة الوقف على أهل الذمة والنساق
 هو المعتد من صرح بمصلحة الوقت على اليهود والنصارى والمأوردى والصيرى وهو المذكور فى الفاعل
 والبحر والتمت اه (قوله يشترط فيها) أى الجهة أى فى الوقت عليها (قوله إذ فرق واضح الخ) قد يقال
 ليس هذا حق الجواب لان التعرض لم يسمو بهما بل ادعى الظهور فى الأغنياء الذى نقاه المصنف فكان حق
 الجواب انما هو ادعاء منع الظهور اه وشيدى وقوله ادعاء منع الظهور لعل حقه منع ادعاء الظهور (قوله
 من حرم عليه الزكاة) أى بما له لا بالقدر على الكسب لأمرى الفقير لكن حرم على جميع ما صفة قوله
 والفقير الخ شامل للكسب السابق لحاقه بالفقر الخ لاخذ من الوقف عليهم فعل هذا الشمول يلزم ان ياخذ
 المكتسب المذكور مع الأغنياء مع الفقر اه هو بعيد انتهى اه عرش أقول وصرح بالفصل المعنى
 عبارة (قوله) لم تعرضوا لضابط النقي الذى يستحقه الوقف على الأغنياء قال الأدرى الاشبه
 الرجوع فيه إلى العرف وقال غيره انه من حرم عليه الصدقة اما للكه أو لقرى تركه أو كفايته بنفقة غيره
 وهو أولى ولو وقف على الأغنياء ادعى شخص أمضى لم يقبل إلا بنية بخلاف ما لو وقف على الفقراء ادعى
 شخص انه فقير لم يعرف له مال فقبل بلائيه اه (قوله الزبيري) وفى النهاية بذه الوبلى (قوله وياق)
 عبارة المعنى ولا يصح الوقف على تزويق المسجد أو تقسمه كإفى الروحنة ولا على حماره القبور قال الاسوى
 ويبنى استثناء قبور الأتباع والعلماء الصالحين كقطير فى الوصلة قال صاحب الدلائل ويبنى حله على
 حماره ببناء القباب والتقاطر عليها على وجه خصوص لبنائها تسبباً لئى عنه انتهى وهذا ظاهر
 ويصح الوقف على المذن التى تقع فى البدن جهة السلطان ووقف بقرة أو نحوها على واطم إذا قال ليضرب
 لبنانهم يذله أو يباع تسلبا ويصرف ثمنه فى مصالحه فان أطلق قال القفال لم يصح وان كنا لم نأه يربذلك
 لان الاعتبار باللفظ قال الأدرى والظاهر ان ما قاله القفال بناء على طريقته انه إذا وقف شيئاً على مسجد كذا
 لا يصح حتى بين جهة مصرفه وطريقة الجمهور تخالفه انتهى فالمعتد كما قاله شيخنا هنا الصحة ايضاً انتهى
 (قوله الوقف من الناطق) الى قول المتن قوله تصدقت فى التوبة إلى قوله قبل إلى نعم وقوله فيه نظر الى
 وغيره ما هو قوله أو عرض الى اما الاخرى قوله لعل قال المتول الى المتن (قوله من الناطق) سابق عمره
 قبل قول المتن وصريح (قوله ولا ياتي فيه) أى الوقف (قوله وفارق نحو البيع) أى حيث جرى فيه
 الخلاف اه عرش (قوله فتمكن تنزيل النص عليها) اما المعاطاة أى بان يجعل قوله إلى البيع عن تراض
 على البيع المعروف لم يولو بالمعاطاة اه عرش (قوله ولا كذلك الوقف) أى لعدم وجوده فيها (قوله)

شيخنا الشباب الرضى الصحة شرح هو ويبنى عليها أن يكتفى بالصرف ثلاثة لكن لا يجزى هذا ان فصل
 الربيع عن كفايتهم لاسماع احتياج غيرهم ظاهره وان كان المدفوع علم اغنياء (قوله على نحو الذين
 والنساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين أو النساق (قوله لكن نازعوا قلاً ومعنى) اعتمد
 هو النزاع (قوله الوقف من الناطق) أى الوقف على الزكاة) شامل للكسب السابق لحاقه بالفقر الخ لاخذ من
 الوقف عليهم فعل هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الأغنياء مع الفقر اه هو بعيد (قوله)

المسجد في الموات تكني فيه الآية لا تملك في الأرض المقصودة بالذات عن ملكه أي لا حقيقة ولا تقدير حتى يحتاج إلى القطع قوله
 يخرج عن عموم قول ملكه عن الآية باستقرار ما على علم من البناء لا قبله لأن قول من للمسجد (٣٤٩) ذكره الماوردي وعائلة الفاروقية
 ضعيفوا عرض القول
 واليقين ما ذكره غير ما
 الذي ينبغي توقف ملكه
 لئلا على قول ظاهره
 وقصده في نظر لأن الكلام
 في الآية التي يحصل بها
 الإحياء هو حيث لا ناظر
 له لعدم وجود المسجدة
 إلا بعد أن يوجد من البناء
 ما يحصل به الإحياء وإذا
 تعدد الناظر حيث اقتضت
 الضرورة أن ما يصير
 مسجداً بين أن ملكه ملك
 الآلة مجرد قوله فاقاله
 صحيح لأشعار عليه غير ما
 زوال الملك عن الآلة
 باستقرار ما بقول الروائي
 لو حرر مسجداً خراباً ولم
 يقف الآلة كانت عارية
 يرجع فيها من شاء أو قد
 يجب عمل هذا على ما إذا
 لم ينقص المسجد الأول
 على ما إذا بنى بقصد ذلك
 وسبق في بحث النظر
 ما يوجد ذلك من رأي في
 كلام البغوي ما يرد كلام
 الروائي هذا وهو قول
 فتاوى لو قال تقيم المسجد
 اضرب اللبن من أرضي
 للمسجد فضر به وبني به
 المسجد صار له حكم المسجد
 وليس له قضه كالأصدة
 التي اتصل بها القبض وله
 قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه ألتجأ أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لقوله مسجد
 بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً في نفس الأمر مجرد ذلك (قوله) وفيه نظر لأن الكلام (الخ)
 النظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجداً بخلاف كلام البغوي (الخ) (قوله) وغيرهما

أول خلاف ما لو أذن المسجدة أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لقوله مسجد بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً مجرد ذلك من الأمر مجرد ذلك (قوله) وفيه نظر لأن الكلام (الخ)
 فيه صار بذلك مسجداً لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة أنه زاد فيها نحو بيتي أن
 صيرورة مسجداً بذلك إنما هو لتضمن كلامه الأقرار لا لكون ذلك صفة إنشاء فهو حتى ولو لم يوجد منه
 صفة لذلك لم يكن وفقاً لما ذهب إليه (قوله) في الاعتكاف فيه أي أو في صلاة الجمعة مع ش (قوله) لم (قوله)
 إلا أن قول في المعنى (قوله) تكني فيه أي في كون ذلك البناء مسجداً (قوله) لا تملك (الخ) عبارة عن المعنى ووجه
 السبب أن الموات يدخل في ملك من أحياء مسجداً وإنما أصبح للفظ لا خارجاً عما كان في ملكه منه (قوله)
 أي لأخيه (الخ) أي لأن ملكه الحقيقي ولا تقدير (قوله) حتى يحتاج (الخ) فترجع على المعنى لا الثاني (قوله)
 وبول (الخ) يحلف قوله تكني فيه (الخ) (قوله) في أي قول الماوردي لم يناد المسجدة في الموات (الخ) (قوله)
 وأعرض القول واليقين (الخ) اعتداه التباة (قوله) ما ذكره أي الماوردي آخر أي قوله لأن قول
 من المسجد رشدي (قوله) توقف ملكه (الخ) خبر أن (قوله) هو أي للمسجد (حيث) أي قبل حصول
 الإحياء (قوله) مجرد قوله أي قول من يريد البناءه الآلة للمسجد (قوله) فاقاله أي الماوردي (قوله)
 وغيرهما بالرفع يحلف على القول واليقين (قوله) (الخ) بالنصب مفعول أعرض ش اسم (قوله)
 وقد يجب عمل هذا (الخ) مستنداً مع ش (قوله) والأول أي كلام الماوردي (قوله) ذلك أي المحل (قوله)
 (هو) أي كلام البغوي (قوله) الحق الاستوى إلى قوله واليقين في المعنى (قوله) بالمسجد أي السبب
 الموات (قوله) في ذلك أي في أنه يصير وفقاً بنسب التباة الموات الثانية مع ش (قوله) نحو المدارس
 (فرع) في فتاوى السيوطي مسئلة المدارس المبينة الآن بالديار المصرية وغير ما على تسلي حكم المسجد
 أم لا الجواب المدارس منها ما على نفس الرافق أنها مسجدة كالصغير فيقو منها ما على نفسها أنها ليست مسجدة
 كالكملة فإن فرض ما على فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يصح بانها مسجدة لأن الأصل خلافه فسم على حج
 وأهم أن ما لم يعلم فيه شيء بالاستفاضة لا يصح ما يصح مسجدة ككتفاء بظاهر الحال مع ش أي بكونها
 على هيئة المسجد (قوله) على طريقة ضمنية وهي عدم اشتراط القطع في الوقت مطلقاً وكفاية العمل والثبة
 (قوله) البغوي يحلف على الاستوى (قوله) قال الشيخ أبو محمد (الخ) أقره الثانية (قوله) يعني (الخ) شامل لتغير
 الموات بأن يشترى ويبنى فيها نحو الرباط (قوله) فيصير كذلك (الخ) ولو لم يقصد الأخذ بعلابته حال
 الأخذ لم يصح ذلك ويشترى المحل الذي يبنى فيه أو لا بد من التمييز فيه فنظر ولا يبعد الصحة توسعة في
 النظر لجهة الوقت ما أمكن ثم لو بنى من الدرام التي أخذها ما ذكر ش بعد البناء فليكن حفظه ليصرف
 على ما يرضى لمن المصالح مع ش وفي قيماء أخذ من الناس شيئاً يشترى به بيتاً من مكة مثلاً بدون قصد
 ويان على بنيه منها وقفه على جهة مخصوصة مثلاً لم يصح ذلك ويشترى المحل الذي يشترى به أو لا بد
 من تمييزه حال الأخذ وقضية قول المحض ولا يبعد الصحة توسعة (الخ) الأول غير (الخ) (قوله) مجرد البناء أي
 في الزاوية أو الرباط (قوله) وكذا الشارح أي في الموات (قوله) مجرد الاستطراق أي مع التباة بدون القطع

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه ألتجأ أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لقوله مسجد بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً في نفس الأمر مجرد ذلك (قوله) وفيه نظر لأن الكلام (الخ)
 النظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجداً بخلاف كلام البغوي (الخ) (قوله) وغيرهما

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - سادس) استرداده قبل أن يبنى به أو ألتجأ الاستوى أخذ من كلام الرافعي للمسجد في ذلك
 نحو المدارس والرباط الخ (الخ) أخذ منه أيضاً البر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة مقبرة مال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئاً ليني
 به زوايا أو بائط فيصير كذلك مجرد دناءه أو عرض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه تفرع على طريقة ضمنية قال له وقد كذا الشارح يصير وفقاً مجرد
 الاستطراق بخلاف ملكه الذي يرد جملة شارحاً لا بد منه من اللفظ أو قياس ما من في المسجدة الموات أنه لا بد منه والموات شارحاً

من ينفذ وقته شارحاً مع استعجال الله له ولو مرة أما الآخر من فيه مع ما شرته واما الثاني فيصحب بذات جمع اتية (وهو صريح) ما انتق من هذه الاوصاف نحو (وقفت كذا) على كذا (او ارضي) او املاكي (موقوفة) او وقف (عليه التسليم والصحيص) أي ما اشتق منها كاملاً كحسب عليه (صريحاً على الصحيح) فيها لا شترهما (٢٥٠) شرعاً وعرفاً به بل قال الثوري ما نقل عن الصحابة وقف الا على امر في الاقرار وحكم الشبهه

على ان يوقف كذا (او قال تصدقت بكذا صدقة عمره) او موقوفة (او موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة ارضي موقوفة بلا خلاف واجيب بان فيه خلافاً ايضاً وعجاب بان موقوفة في الاولى وقت مقصود وفي الثانية وقت تامة فخصفت صراحته او مسية او محبة او صدقة حسب او حسب عزم او صدقة تامة او بنية قاله ابن خيران او لا تورث (اولاً) تابع ولا تورث (الواو هنا بمعنى اذا لا الوجه الاكتفاء باحدهما كما خصفت بالبر وجزم به ابن خيران وان الرافضون نازع فيه السبكي (فصرح في الاصح) لان لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحصل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحاً بغيره وانما لم يكن قوله لوجه انت باقى من يترتبة حرمة لا يحصل له بعدها ابدان صريحاً لا اختياراً غير المطلق كالتمريم بالتمسح بنور ضاع (وقوله تصدقت فقطل بسريص) في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة الفرض والتفعل والوقف قوله لو ان نواه

(قوله من يتوقفه) الخ من هذه النية اتمهم يظهر انها من المستغرق (قوله مع استعجال الله) كان وجه اعتباره هنا دون الصلاة بالفضل في المسجد انهم صنعوا الحسب كالنساء فاقف به على التيقول كذلك هنا ففرض ان من صنعها كذلك قطع شجرة وتسوية ارض فلا يبعد الا كنفاء بهم التيقول وان حصل استعجالاً بالفضل فليتام له سدح (قوله اما الآخر) الخ الى التيقول المغنى (قوله بشارته) اي المقهوب بكناته اه معنى (قوله فيصحب بكناته) الخ اي ولو احسن التعلق (قوله ما انتق من لفظ الوقف) الاول ان يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وان لم يقف لم يصح اه معنى (قوله ما اشتق منها) الاول وما اشتق الخ او الواقف (قوله حسب عليه) اي بحسب سئوه بفتح الحاء مصدر حسب اذا وقف وبضمه الموقوف ففي اختيار الحبس يوزن الفعل ما وقف اه عناية الرشيدي له بعض الحواشي بالجمع ليس حتى يناسب التفسير قبله اه (قوله حكم الشبهه) الخ اي من اعني به الوقفة لاذ ذكر المصرف (قوله واستشكل الخ) اي استشكل السبكي (قوله في هذه) اي صدقة موقوفة مع جزمه او لا يصح ارضي موقوفة اه معنى (قوله مع صراحة ارضي موقوفة بلا خلاف) اي مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقى الجواب بان فيها خلافاً ايضاً على ما فيه ولا نكف يسلم انه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف اه رشدي (قوله واجيب بان الخ) عبارة المغنى قال ابن التيقول الخلاف يحكى من خارج لان في صراحة لفظ الوقف وجهاً لكنه ضيق اي فلا يناسب ان يعمد بالاصح وقال غيره ان موقوفة من طينان القلم ويكون التصديق كناية لفظ مؤبدة كاقالة الشافعي والجمهور فسبق القلم الى كناية موقوفة اه (قوله وعجاب الخ) اي على تسليم عدم الخلاف في ارضي موقوفة (قوله المقصودة) اي صدقة (قوله تامة) اي فسخة (قوله او مسية الخ) كقوله الا في اولاً تورث الخ عطف على عزم متو (قوله او صدقة حسب) بالا حاقاً عطف على صدقة (قوله او حسب عزم) عطف على حسب كما نه عليه ش وكان الاول عكس العطف ليفسد (قوله عزم) بفتح الراء نصت حسب (قوله الواو هنا) الى قول المتن وان الوقف على معين في المغنى الا قوله ولا كناية وقوله وان الى التيقول فان قيل الموقوف له والامصار الى المتن (قوله بغيره) هو ما منه الى تصديق بكذا (قوله لا اختياراً غير المطلق الخ) والقياس حيثما اعاد اللفظ في المطلق يمتنع عما قد اخذ له ما قرأه في بغيره وان لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة اه رشدي (قوله بالتمسح الخ) المراد بما يشتمل على التمسح (قوله في الوقف) الى قوله لوقفه ولا اعتكاف في النهاية الا قوله وقوله الى المتن (قوله على ما قدرته) اي قوله لا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن ايضا توجيه كلامه مان قوله ليس يصريح بجواز معنى لا يحصل به الوقف وقيلته قوله لو ان نواه فهو من قيل الكناية اه سم قول المتن (ينوي الخ) انظر ما اذا لم ينو اه سم والظاهر انه يصير مجرد باحقاقه اعلم (قوله اذ هو صريح الخ) ممتداه ش (قوله فان قيل الخ) حلا ملكه مجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسيأتي في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الاعجاب والتيقول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبرة الارشاد او تصدقت ان عزمه والافرع هبة اه سم (قوله ونقل الزركشي الخ) عبارة المغنى بالغ عطف على التيقول والبقين اوزوال التصديق فقول اعتراض ش (قوله من يتوقفه شارحاً) الخ من هذه النية (قوله فلا اعتراض عليه) يمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس يصريح بجواز معنى لا يحصل به الوقف وقيلته قوله لو ان نوى فهو من قيل الكناية (قوله في المتن وينوي) انظر ما اذا لم ينو (قوله فان قيل) حلا ملكه مجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسيأتي في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الاعجاب والتيقول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبرة الارشاد او تصدقت ان عزمه والافرع هبة

دليل على ما قدرته اذ لم يبد تأنيثية في الصريح فلا اعتراض على (الان يضيفه الى جهة عامة) كصدقة هذا على الفقهاء والاشعي (وينوي الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالمزور وغيره وهو بالزكشي ويحصل به الوقف لا ظهور اللفظ حيث فيه خلافاً في العنايف الى معين ولا جماعة فانه لا يكون كما قرأه نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قيل ويقض ملكه والا فلا ونقل الزركشي عن

كامل كتاب الاحتيايات وأبوابها في فروعها (و) الأصح أن نأخذ (٢٥٩) فيه الاستوى وغيره (أنظر في نسخة ٢٠٠٠)

مسجدا) من غير تعريض
 فيحذف (تصويه مسجدا)
 وإن لم يكن يقط عامر لأن
 المسجد لا يكون إلا وقفا
 فإن قري به الوقف أو أضافه
 صار مسجدا قطعاً ووقفه
 لا اعتكاف صريح في
 المسجدة كما هو ظاهر
 والصلوة صريح في مطلق
 الوقفية وقوله الصلاة كناية
 في المسجدة فإن واحداً صار
 مسجداً وإلا صار وقفاً على
 الصلاة وإن لم يكن مسجداً
 كالمدبرة (و) الأصح (أن
 الوقف على مدين أو أحداً
 جماعة) يترط فيه (وله)
 أن تامل ولا يقبل (وله)
 عقب الإيجاب أو بلوغ الخبر
 كالمقبور جمع في الروضة في
 السرقة أنه لا يشترط نظراً
 إلى أنه بالقرب أشبهه
 بالقبور وقوله في شرح
 الوسيط عن الصريح
 له جمع بأنه الذي عامه
 الأكثرون واعتدوه بل
 قال المتولي على الخلاف أن
 قلنا أنه ملك للوقوف عليه
 أما إذا قلنا أنه لله تعالى فهو
 كالاعتاق واعتصر بأن
 الاعتاق لا يرتد بالرد ولا يحل
 الشرط الفاسد ويرد بان
 التشبه به في حكم لا يقتضي
 لحوقه بغيره مطلقاً الأول
 لا يشترط قبول من يرد
 البطل الأول وإن كان

والاستنى هذا كله كقول الزركشي بالنسبة إلى الظاهر أما في الباطن فيصير قفاً يتولى الله تعالى كالحصر
 به جمع منهم ابن الصباغ وسلمو المتولي وغيره اه (قوله كان وقفاً) معتمد اه ح ش قال سم انظر هل
 يشكل بقاعدة ما كان صريحاً بانه اخاه ويمكن أن يجاب باستثناءه عنها لتوسم في الوقف لشبهه بالاعتاق
 قول المتن (حرمته أو أضافه) ويجري الخلاف أيضاً فيما لو قال حرمته وأضافه اه متنى (قوله كما مر)
 أي أنفاً للمتن (قوله صريح) أي وإن لم يقل اه متنى (قوله بلطف عامر) أي من الصرائع (قوله)
 للاعتكاف) أي أو لتحية المسجدة بجري من التليوي (قوله والصلوة الخ) حاصلاً للاعتكاف
 (قوله وقوله الصلاة كناية) لا انحصار الأوضح وكنا نقول المتن (وأن الوقف على مدين) اعتداه النهاية
 والمتنى خلافاً للشيخ وظاهر ما يأتي في الشرح (قوله واحداً أو جماعة) إلى قوله ويجوز بعضهم في النهاية
 إلا قوله بل قال إلى وعلى الأول وقوله ما رجعه إلى لا قبول ورجع قول المتن (يترط فيه) ولا يشترط
 القبض على المذهب وشذ الجوزي فحكى قولين في اشتراطه في المدين اه متنى (قوله قبول وله) فلو لم
 يشترطه بطل الوقف وساد أن الولي أو القضاة وغيرهم من الأول له عاص فله التقاضي فيقبل له عند بلوغ
 الخبر أو يقيم على الصبي من قبل له فلو وقف على جمع قبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل
 عملاً بفتح المصنف اه ح ش (قوله عقب الإيجاب) أي أن كان حاضراً (قوله أو بلوغ الخبر) أي
 عقبه أن كان غائباً وإن لم يكن الخبر لا يمد طول الزمن لكن لو مات الوافق فالظاهر عدم صحة قوله يمددونه
 للاحكام الوقف بالقبول دون الوصية في سم على مسجدهم ماله إلى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الأول
 قبل القبول أو رجح الوقف قبله قال ابن المتولي ما ساعده عليه راه وهو مستبعد من قول الشارح
 من الآيات فإن رآه البطن الأول بطل الوقف اه ح ش (قوله كالمقبور جمع في الروضة الخ) عبارة النهاية
 والمتنى كالمقبور الوصف هو الذي صحه الامام أبو تايبة عزاه الرافعي في الشرحين للاهلام وآخرين
 وصحفي المحرر وقوله في زيادة الروضة عنه مقصود اعلم هو المعتبرون أن جمع في الروضة في السرعة الخ اه
 (قوله واعترض اه) أي ما قاله المتولي (قوله بان الاعتاق لا يرتد بالرد) أي بخلاف الوقف (قوله ورد)
 أي الاعتراض (قوله وعلى الأول) أي الأصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول) بل الشرط
 عدم ردده نهاية ومتنى قال ع ش قوله بل رد الشرط عدم رد من أي بمد البطل الأول فورد بطل
 فيما يخصه أو تحل له عدمه ويكون كقطع الوسط اه (قوله وإن كان الأصح الخ) عبارة المتنى قصه كلام
 المصنف ترجيح اشتراط القبول في البطل الثاني والثالث لأنهم يتلقون الوقف من الواقف قال السبكي
 والذي يتصل من كلام الشافعي والأصحاب أنه لا يشترط قبولهم وإن شرط قبول البطن الأول وإنه يرد
 بدم كما يرد الأول على الصحيح فيما اه (قوله الأصح) أي من أنهم يتلقون من الواقف (قوله ولا قبول
 ورة) عطف على لا يشترط قبول الخ ح ش سم (ولاقبول ورة ح ش) الظاهر أن هذا ما يمدد الوقف
 بعد الموت كما يدل عليه السابق فراجع اه ر ش في عبارة الحلبي قوله وقف عليهم الخ أي في مرضه من اه
 وعبارة مصطفي الحلبي في حاشية الصحة قوله ما يوجب التلب أي إذا وقف في مرضه من لاه إذا وقف في
 الصحة لا يشترط أن يفي به التلب وصرح به الحلبي في حاشية المذهب اه (قوله هنا) أي في الوقف على ورة

الأصح أنهم يتلقون من الواقف على ما رجحه جميع متأخرون لكن الذي استحسنه أنا إذا قلنا بالأصح اشتراط قبولهم لا قبول ورة ح ش
 وقف عليهم موثرهم ما يفي به التلب على قدر انصابتهم فيصح ويرم من جهتهم بمجرد القطع قهر اعلمهم لأن التصديق من الوقف دوام الأحرار لوقف
 فملاك الوارث دمه لا ضرر عليه ولا يملك إخراج المالك عن الوارث بالكتابة في نفسه عاياً ولو لم يرحم به منهم أنه لا يرتد بالرد ولا يحل

لخرج هذا الآن بجانب ما يلائم في اصل (٢٥٤) الوقت وما يقتدر انصافهم لم يعد في عين الوقت فجميع املا كما ذكرنا ولم

يجوز به خلفي ثلث التركة فها
عليهم كما ترون وخرج بالمعنى
الجهة العامة وجهة التحرير
كالمسجد فلا يقول فيه جوما
ولم يثبت الامام من المسلمين
فيه خلافة في نحو القود
لان هذا لا بد من مباشر
ولا يشترط قبول ناظر
المسجد ما وقف عليه خلافا
ما هو به (ولورد) الموقوف
عليه المعين البطل الاول او
من بعده جميعهم او بعضهم
الوقت (بطل حقه) منه
(شرطنا القبول ام لا)
كالوصية نعم لو وقف على
وارثه الحاضر ما يخرج من
الثلث لزم ولم يطل حقه
برده كاسم وانصر جميع
قول البغوي لا يرتبه
كالعق وخرج بحقه اصل
الوقت فان كان الراد البطل
الاول بطل عليها اومن
بعده فكتقطع الوسط
وقال السبكي الذي تحصل
من كلام الشافعي والاصحاب
انه يرتد ردم كما يرتد
البطل الاول والرد لرد بد
القبول كمنكس قو رجع
الراد قبل يستحق شيان
حكم كما يرتد اولا استحق
كاقلام او اقرام لكن نازع
فيه الاذري ويظهر انه لا اثر
هنا لرد من بعد الاول قبل
دخول وقت استحقاقه كرد
الوصية في حياة الموصي (و)
لما تم الكلام على اركانه

سائر (قوله لشرطه) متعلق بماز وكانه ختمه معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منها في ارض) محل تأمل
بالسبب الوصية لان الوصية بموت الموصي يقتل الملك فيها الموصي له ثم ان قيل ان الموصي بميتنا انا هو
المنفعة اتمه ما قاله اه سميدهر (قوله ان لا يجاب الخ) تأمل فان النظر اقوى في بادي النظر اه سميدهر
(قوله لو بدلك الخ) اي صار للشرط المذكور لقوا (قوله ولو وقف جميع) الى قوله وانصرف في النهاية
(قوله كذلك) اي على اولاده بقدر انصافهم (قوله كالجبهة العامة) اي كالتفريق (قوله لان هذا) اي
نحو القود ولا يشترط الى قوله ان حكم في المعنى الا قوله انصر الى وخرج (قوله ولو لا يشترط قبول ناظر
المسجد الخ) ويظهر ان منتهى الرباط والمدرسة والمقبر فكلها يثبتها للسجد في كون الحق تعالى اه عش
(قوله بخلاف ما هو به) فانه لا بد من قبول ناظر موقفته تأمل وبه لصق وقوله جعله للسجد كناية عن ملك
لا وقف فيضطر لقبول الناظر وقبضه اعني (قوله البطل الاول) بالرفع يدل من الموقوف عليه (قوله
الوقت) مفصول رد قول المتن (شرطنا القبول الخ) اي من المعين اعني (قوله كاسم) اي انا (قوله فان
كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه اذا لم يوجد من البطل الاول قبول ولا يدل على اصل الوقت بل حقه
حتى اذ جاء البطل الثاني وقبل استحق وكذا هر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقت بانتفاء
اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن عش عن سم على منبج عن هر ما يوافقها (قوله بطل) اي اصل
الوقت عش اه سم (قوله عليها) اي على اشتراط القبول لوعده اه سم (قوله فكتقطع الوسط) صريح
في انه لا يطل اصل الوقت اي براد البطل الثاني حتى اذا لم يراد البطل الثالث ومن بعده ثبت الوقت في حقه اه
سم (قوله ردم) اي من بعد البطل الاول (قوله ولا اثر لرد الخ) اي مطلقا من البطل الاول او من بعده
(قوله والا استحق الخ) خلافا للفتي وشرح الرض عايتها وقول الرواي يبعده ان رجع قبل حكم
الحاكم به لغيره مردود كايته الاذري اه (قوله لكن نازع فيه الاذري) قضية اطلاق النهاية تقدم قبول
الرجوع بعد الراد اعطاء النزاع كالمعنى وشرح الرض (قوله على الفقراء) الى قوله ولا اثر في المعنى (قوله
نعم ان شبه التحرير) عبارة المعنى (تليه) ماذر حله فيها لا يصحى التحرير اماما يصحاه كالمسجد

فوسمه في الزام الوقت عليهم فها اليم لذلك الفرض (قوله لشرطه) متعلق بماز وكانه ختمه معنى اعتبار
(قوله المعين البطل الاول او من بعده الخ) عبارة الرض فصل لو وقف على معينين لاجتماعهم ومسجد
ونحوه اشتراط قبول متصل من البطل الاول فقط اما الثاني اي ما بعده فلا يشترط لاعدم ردم فان ردوا
فقطعت الوسط وان ردوا الاول بطل اه قوله بطل اي الوقت قطعا كاشرحه مفهوم قوله وان ردوا الاول بطل
انه لو لم يرد ولم يقبل لم يطل الوقت لكن مقتضى اشتراط قبوله اتصافه بطلان الوقت اذا اتفق قوله المتصل
والا خلافا معنى لاشتراطه في الوقت كاهو صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال العراقي في التكت اي من
الوقت كاصححو وقال الماوردي من النفع فعل الاول ان كان البطل الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على
الصحيح والاثاني فتنقطع الوسط اه (قوله وخرج بحقه اصل الوقت فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على
انه اذا لم يوجد من البطل الاول قبول ولا يدل على اصل الوقت بطل حقه حتى اذ جاء البطل الثاني وقبل استحق
وكذا هر لكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقت بانتفاء اه (قوله بطل) اي اصل الوقت عش
وقوله عليها بل المراد على اشتراط القبول لوعده (قوله فكتقطع الوسط) صريح في انه لا يطل اصل
الوقت حتى اذا لم يراد البطل الثالث ومن بعده ثبت الوقت في حقه (قوله فارجع الراد قبل) عبارة في
شرح الرض فارجع بعد ردله بعدله وقول الرواي يبعده ان رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود
كايته الاذري اه (قوله نعم ان شبه التحرير الخ) عبارة شرح الرض اما ما يصحاه اي التحرير ركفوله
جعلته مسجدا متفصحا مؤبدا كالوذكر في شرطه افا قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

الاربعة عشر في ذكر شروطه وهي التايد والتجزؤ مان المصرف والازام ليجتهد
(لوقال دقته هذا) على امر (دقة) مثلا (ماطل) يقفه له ساد الصيغة لان وضعه على التايد نعم اشبه التحرير كجعلته مسجدا سنة

في التباينة وفي الشريعة ما يذهب لعل نسخ التباينة اعتقده قول المتن (ولا يجوز تعلقه) يوم ذلك ما يقع في كتب الأوقاف وإن ما سيحدث فيه من التباينة يكون في وقتها أنه لا يصح وهو باق على ملك الباقي ولو كان هو الواقف لكن سياتي بدقول المصنف بل يشتري ما بعدا إلخ أن ما يمينه ماله أو من بيع الوقت في الجدران الموقوفة يصيرها بالبناء لجهة الوقف أم حر (قوله فيما لا يباح) إلخ) سيذكر محضه (قوله) نعم إلى المتن المتيقن لا قوله إلى المتن أو ادعوا قومه أو قروهم عليه فهو إماما يباحي (قوله أي الله تعالى) أي على الراجح (قوله والوقوف عليه) أي على المرجح (قوله كذا مات) إلخ) نعم التباينة عارة التباينة المتيقن كوقت دارى يعطى على الفقر أمه (قوله إذا المتيقن) أي في المتأخرين (قوله إذا مات) الظاهر إذا مات سم وهو عمل تأمل بل الظاهر ما عبر به الفارح أم سيذكره أقول لما استظهره سم قد عبر بشرح البهجة ثم ذكر الفرق الذي في الفرح (قوله والثاني تعلق النساء) فيه نظر بل يصححه أيضا عند الإطلاق أم سم والظاهر أن بحث المتيقن متى على ما سبق له من أن الظاهر إذا مات وقسمين أن الظاهر ما عبر به الفارح والحاصل أنه إذا طلق الوقف يموت نفسه صحيح لأن وصية سواء قال إذا مات دارى وقف أو قد وقفها بخلاف ما إذا طلق يموت غيره فلا يصح له تعلق وليس وصيته يتفرع فيها التعلق لأن لا ما قيل التعلق من التعلق كالبينة إذا طلق بالموت صح لأن وصية كما قلناه في الحادم عن التعلق والرافعي وأشار إلى توجيهه بما ذكره فليتام نعم فرق الفارح المتقول عن السبي قبل المناقضة إذا غاب ما يلزم بينهما إن إذا مات زيد قد وقفها بحصل الوعد لأنه لا يمتنع حله على انضمام التعلق الأثرى أنه إذا طلق إذا مات زيد طلقته ويحيى بحصل انضمام التعلق وإن احتمل الوعد انضمام قومه تعلق انشاء لا يخلو عن مسامحة وكان المرابرة القابلة لتعلق وعد باقاع وانشاءه سيذكره أقول والذي يفيد التأملي في كلام الفارح أن الدار على كون الأجزاء بمعنى المتيقن فيصع أو الاستقبال فلا يصح به يندفع ما ورد على سم والسبي (قوله ذكره) أي الفرق المذكور (قوله كان كالوصية) قال الفارح سم وقد شرحه بقوله الحاصل أنه يصح يكون حكمه حكم الوصايا اعتبارا من التعلق في جواز الرجوع عنه وفي عدم تصرفه للوارث وحكم الأوقاف في أيدي مومنين ميمون أمه وشيد (قوله دون نحو المرض) إلخ) الأول حذف لفظة نحو (قوله وتقل الزكشي) عبارة المتيقن ولو نجر الوقف على إلحاز كآله الزكشي عن القاضي حسين أم (قوله وعليه) فهو كالوصية (قوله بقال بالحكم) مصرف الرجع قبل موته قضية قوله وعليه إلخ أنه يكون للدارع هو على تأمل بل إطلاق قوله أنه كالوصية على عمل تأمل فليتام ولو حرم أصيدع أقول قد مر أنقاض حش ما يصح تلك التصديق عن الشريعة عن شرح البهجة في هذا (قوله إماما يباحي) إلخ) أي بأن تظهر فيه التبرئة حل قال عرض فرع وقع السؤال في النرس مما لو قال وقت دارى كوقف زيد هل يصح الوقف أو يطل فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر أنه إن علم شروطه ولو قد قبل قوله ذلك صح الوقف والأفلا (قوله فانه يصح) تأمل فيها لمات قبل يحيى رمضان أصيدع عبارة الحلبي قوله إذا جاز رمضان الجمل بصير مسجدا من الآن ولا بد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيئا الزيادة الثاني أم (قوله له أولئك) إلى المتن في المتن لا قوله لما مر أنه كالبيع والمبة (قوله يوسف) كتنزيل الشافية إلى الخفية (قوله أو زيدا أو ناقص) أي في الوقف عليه (قوله لما مر أنه كالبيع) إلخ) أي في مطلق عدم قوله للشرط الأول لا تقدم أن البيع لا يطل بأشراط الخاراه ونسيدي وقد يقال لأحاجة إلى ما قلناه من قول الفارح متى شاء ثم سم الأولى إسقاطه مع كالبيع لأن ذلك يوم هو أوز شرط الحيار إلى ثلاثة أيام (قوله أن خلفه) أي أن يطلن التمتع بالشرط الفاسد أم معنى (قوله لا) أي التمتع (قوله بخلاف الأثر) أي الجراكة الذين كانوا عبيدا لبيت المال ثم صاروا المرء مصر واستروا على ست مائة (قوله) أي فمن شئت (قوله وهو متجه) اعتمده مر (قوله والثاني تعلق انشاء وهو باطل) فيه نظر بل يتجه عنه أيضا عند الإطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمده مر

عقد يقتضي نقل الملك إلى الله تعالى أو للوقوف عليه حالا كالبيع والمبة نعم تعلقه بالموت كذا مات دارى وقف على كذا أو قد وقفها إلهي فاعلوا أن قد وقفها بخلاف إذا مات وقفها والفرق أن الأول انشاء تعلق والثاني تعلق لإنشاءه باطل لا يوجد محض ذكره السبي وإذا طلق بالموت كان كالوصية ومن ثم لو حرع على البيع كان رجوعا وبفرق بينه وبين المدبر بأن الحق المتعلق به هو التمتع أقوى فلم يرجع الرجوع عنه إلا بنحو المبيع دون نحو المرض عليه نقل الزكشي عن القاضي أنه لو نجر موقوف أعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة أم وعليه فهو كالوصية أيضا فيما يظهر إماما يباحي التحرير كذا جاء رمضان قد وقف هذا مسجدا فانه يصح كآبته ابن الرضا لأنه حيثما كان التعلق (ولو وقف) شيئا (بشرط الحيار) له أو لغيره في الرجوع فيه أو في بيعه متى شاء أو في تغيير شيء منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (باطل) الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع والمبة وإنما لم يفسد التمتع بالشرط لأنفسا كآله التعلق أو احتده

السبي بل قال إن خلافه وهو قول لا يمتنع على المرابرة وفي الفارح أم (الأصح أنه) أي الواجب اليك بخلاف الأثر لأن شروطهم

فروا قهيم لا يدل على ضمان كانه اجلة فخرين لا لهم ولا للثانية لان فيقول من يضمن حتى يبيعهم لا يفهم على ما مر اول الفاء في قول
 ورائل المتوفى حيث قد سبق بيته المال تاولا وان لم يوفروا من لا فلا وان باشر ففطن له قال الدميري اول الاثر الكثر الذين اهلك الصالح
 بم اية المصورم فطن لهم الظاهر يبرهن اذ لو قب بشرط ان لا يجرى مطلقا والا كذا كسنة او شهرا وان لا يجرى من نحو متوجو كذا
 شرط ان الموقوف عليه يسكن ويشتكون العمارة عليه كاملة اليو بسط ادلة في الفتاوى (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر
 شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه وجوه المصلحة اما ما خالف الشرع كشرط العزوبية في سكان المدرسة اى مثلا فلا يصح كآقي
 به اليقين وعنه بانه مخالف للسكنايو السنة (٢٥٦) والاجماع اى من الحس على التزوج ودم العزوبية وبقوله لا يصح المستلزم

لعدم صحة الوقف عدم صحة
 ايجادها الوقت كافر على
 اولاده الا من يسلم منها بوا
 قول السبكي يصح ويلغو
 الشرط فيبعد وان امكن
 توجيه بان الشرط كالاستثناء
 وتوهم فرق بينهما خيال
 لا يحول عليه ويصح
 الاذرعى ان الموقوف عليه
 لو تعدى تنافه بدون الاجارة
 كسوقه ليعطل شرط امتناعها
 الوقف وورد بانه يمكن ان
 يتحقق بها من وجه آخر وان
 يجرى بها بناء على الظاهر في
 المطلب ان للموقوف عليه
 الاعارة اذا منع من الاجارة
 ما لم يمنعه الوقف منها ايضا
 واذا منع الموقوف عليهم
 الاجارة ولم يمكن سكتهم
 كلهم فيه مما تباين ابي
 السكتي ويرجع للافتاء
 ونفقة الحيوان على من هو
 في نوبته ويصح ان الرفعة
 وجوب المهايأة لانها يتم
 مقصودا لو اقتصد استبعده
 السبكي بانه لا يلزم المستحق
 السكنى وغرض الواقف

مطلقا الى قول المتر شرطه في المنق الا قوله وكذا الى التبر الى قول المصارع اما ما خالف الشرع في النباية الا
 قوله تكون العمارة الى التبر (قوله متوجه) اى اذى جاءه وشوكة (قوله يسكن) اى بنفسه انهاية (قوله)
 فلا يصح كآقي باليتنى (الخ) الوجه الصحيح مر اه سم (قوله عدم صحة) اى الوقت (قوله واما قول السبكي
 (الخ) القلب الى ما قاله السبكي من الغناء الشرط قطا ميل وكذا في مسئلة شرط العزوبة اه سيد عمر
 (قوله واما قول السبكي (الخ) هذا يدل على ان المراد عدم صحة الوقت في مسئلة شرط العزوبة فليراجع اه
 سم (قوله ويلغو الشرط) اى شرط ان لا يسلم (قوله فيبعد) سرق لول الباب عن عمن سم على
 المشيخ ان مر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) اى شرط ان لا يسلم بعد (كالاستثناء) اى استثناء
 من كان مسلبا وقت الوقف (قوله وتمر فرق) مبتدأ خبره خيال و (قوله بينهما) اى بين الشرط والاستثناء
 (قوله باطل شرط امتناعها) اى الاجارة (قوله الوقت) مفعول اطل ش اه سم (قوله بها) اى السوق
 (قوله فيها) اى فى الدار الموقوفة للسكنى (قوله لكن الذى اطلقه الاصحاب (الخ) يمكن حل كلام الاصحاب على
 ما اذا لم تميز بين الموقوف على كلام ابن الرافعة لعل ما اذا تعين له هو يده تقريرها بما علة الزكشي من مسئلة
 قسم التبر السا بقى احياء الموات اه سيد عمر (قوله وخرج بنظر حالة الضرورة) يؤخذ منه انه لو
 وجد من يأخذ بآجرة الخلل ويستاجر على ما يوافق شرط الواقف من يطلبه بزيادة على آجرة الخلل والجرارة
 تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليقتبه لمر انه لو وجد من يأخذ بدون آجرة الخلل ويوافق شرط الواقف
 المدقون من يأخذ بآجرة الخلل تخالف شرط الواقف عدم الجواز ايضا راعى لشرط الواقف فيما ادهم
 (ما لم يوجد غيره مستاجر) عبارة النباية ما لم يوجد الا من لا يرغب فيه الا على وجه مخالف لذلك فيجوز لان
 الظاهر انه لا يريد تعطيل وقته (قوله وان الطالب (الخ) حطف على لم يوجد الخ يتقدر فعل اى او شرط ان
 الطالب وان استلب ما قبله ان يقول ما لم يوجد غيره فعلم الاول وقدر شرط ان لا يقيم الطالب اكثر من سنة
 (قوله ان الطالب) اى العلم مثلا (لا يقيم) اى فى نحو المدرسة (قوله كانه ابن عبد السلام (الخ) قد سبق ذكره
 في فصل اهل المدن (قوله وان لا تاجر فان (الخ) او تاجر وان لا يجرى التوزيع في التصدير الا فهو بمعنى ما قبله (قوله)
 ولو اتهمت من الى التبر في النباية الا قوله وان لا يدخل الى ولى يمكن حمارها وقوله بآجرة مثلا الى بقدر ما يفي
 (قوله او اشرفت (الخ) الظاهر انه معطوف على اتهمت وعلل الواقف معنى اه سيد عمر اى كغيرها
 الباقية وبعض نسخ الشرع (قوله فتؤجر باجر (الخ) حواب الو (قوله مراعى فيها) اى آجرة تائل (قوله)
 المدة الطويلة) نصب على نزح خافض متعلق بالآجرة فاقى المدة (قوله لاجل ذلك) اى التسهيل (قوله مدة
 (قوله فلا يصح كآقي به اليقين (الخ) الوجه الصحيح مر (قوله واما قول السبكي (الخ) هذا يدل على ان المراد
 عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فليراجع (قوله باطل شرط امتناعها) اى الاجارة وشرطه الوقف

هم بااحتيا وجاب الاذرعى بان ان الرفعة لم يرد اجماعا بل ايجاب اصل المهايأة ثم يتغير ذو النوبة بين
 السكنى وعدمها قال لكن الذى اطلعه الاصحاب ان لاهل الوقف المهايأة لا يجبر المعتص عليها و قيل انه يجبر المعتص عليها بعد اه وخرج
 بنظر حالة الضرورة ما لم يوجد غيره مستاجر الاول وقدر شرط ان لا يجرى لانسان اكثر من سنة وان الطالب لا يقيم اكثر من سنة ولم يوجد غيره
 في السنة الثانية فيعمل شرطه حيث كانه ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقته ولو اتهمت الدار والمشرط ان لا تاجر الا كذا وان
 لا يدخل عقد على عقدا وان لا تاجر ثانيا ما بين مدة الاولى لى ما و اشرفت على الاهداء بان تعطى الانتفاع بها من الوجه الذى قصد الواقف
 كالسكنى ولم تمكن حمارتها الا بآجرها اكثر من ذلك فتؤجر بآجرة مستأجر اى فيها تسهيل الآجرة المدة الطويلة اذا قيس مع لاجل ذلك فى الآجرة
 بما لا يتسامح بها بآجرة كل سنة على حدتها كما هو مفاد فقهاء السكنى ان قويم المنافع ممتدة مستتجة صعب اى فليحط لذلك ويستظهر

فذلك الاجرة بقدر ما في الباعية فلهذا من ايجابها بمصلحة الوقت لا بمصلحة المصلحة والشرع لا يمنع من الاستيفاء كذا في ما بين الصلح
 الا انما في اجاره الاوقاف ومبها ان مدته المقدر في منع اكثر من سنة متلا وان شرط (٢٥٧) مع الاستيفاء كذا في ما بين الصلح

وعالمه تليفه ابن دوزين
 وانما يصح له فجزو ذلك
 في قدره احد قول الاذري
 وغيره لا يجوز اجاره بمدة
 طويلة لاجل حماره لا سيما
 ينفسخ الوقت بالكلية كما
 يمكن فيه نظر بل لا يصح
 لان فرض الوقت انما
 هو في بقائه وان تملكه
 ظاهر كما هو (و) الاصح
 انه اذا شرط في وقف
 المسجد اختصاصه بمطابقة

كالثانية بوراد ان اقرضوا
 فلسطين مثلا او لم يرد شيئا
 (اختص) بهم فلا يصلح ولا
 يعتكف به غيرهم رعاية
 لقرضه وان كره هذا
 الشرط ويصح بعضهم ان
 من شغله بمطابقه لمرامجه
 لم وفيه نظر إذ الذي
 ملكوه هو ان يتفقوا به
 لا المنفعة كما هو واضح
 فالوجه صرفها لمصالح
 الموقوف ومر في احياء
 الموات ما تعلقت بهذا ولم
 اقرض من ذكرهم ولم
 يذكر بعدهم احدا قبيحا
 يفعل فيه نظر ويظهر جواز
 انتفاع مائر المسلمين به لان
 الواقف لا يريد انتفاع
 وقته ولا احد من المسلمين
 اولى به من احد ثروا به
 الاستوى بحسب ذلك
 (كالمدسة والباط)
 والمقبرة اذا خصصها
 بطائفة فانها تنخص بهم

(الح) أي هذه الخ متعلق بالثاني (قوله) بقدر ما في (الح) متعلق بقوله فجزو (الح) (قوله) مراعى لمصلحة (الح)
 الأولى من اعادة مصلحة (الح) (قوله) كذا في ما بين الصلح) اعتدله المتعلق ببارته والى يبنى كذا في شيخنا
 ما في ما بين الصلح لان الضرورة بقدر قدر ما (قوله) فجزو (الح) معتداه عس (قوله) وان تملكه
 ظاهر (لقيام الثواب له) نافية (قوله) كاس) أي في شرح بقدره طبقه (قوله) وراد) إلى قوله وقيل في النهاية
 (قوله) وراد ان اقرضوا (الح) الأولى زادن (الح) (قوله) فليس (الح) الأولى فطائر المسلمين (قوله) فلا
 يصل (الح) في فتاوى السيوطي الموقوف على معينين هل يجوز لنفهم دخوله الصلاة فيه والاعتكاف باذن
 الموقوف عليهم قبل الانسوى في الانفا ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الانسوى من عده
 والقياس جوازهم اقول الذي يرجع التفصيل فان كان موقفا على اشخاص معينة كزبدو عمرو وبكر مثلا
 او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجر
 لنفهم هذا المجلس الدخول لو انهم الموقوف عليهم فان مرح الواقف يمنع دخول غيرهم لم يطره خلاف
 البتة اذا قلنا جواز الدخول بالاذن في القسم الأولى المسجون المدرسو الى باط كان لهم الانتفاع في نحو
 ما شرطه الواقف للمعينين لا نه لهم وهم مقيدون بشرطه الواقف اه وتقدم في احياء الموات في شرح
 ولو سبق رجل إلى موضع الخ ماصو لنفهم اهل المدرسة ما يجد فيها من نحو نومها وشرب ما فيها ما لم ينقص
 الماعن حاجة اهلها على الوجه اه وكان هذا فيما ذكره بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم من السيوطي
 او هذا فيما اعتدوا ذلك في غيرهم على حج اقول ويبنى حل ما ذكر في الثاني من المنع على ما اذا شرط على
 الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في احياء الموات اه عس (قوله) ان من شغله) أي المخصوص بطائفة
 اه عس (قوله) فيما اذا فعل) الأولى فاذا فعل فيه (قوله) انتفاع سائر المسلمين) أي على أن لكل
 فيه حقا هو كالمسجد التي يتصاحب فيها احد كل من سبق إلى حل منه فهو حق به اه عس (قوله) وقيل
 المقبرة (الح) جرى المعنى والنافية على كلام القيل (قوله) اطلق بعضهم (الح) ظاهر المعنى اعتداه أي
 الاطلاق عبارة قال الديميري عن السبكي قال لا ابن الرضة اختلفت بطلان خروا كسب ونقها
 واقف لشكون في مكان معين في مدرسة الشاحية بمصر لان ذلك مستحق لنفهم تلك المنفعة قال
 السبكي ونظيره احداث منبر في مسجد يمكن فيه فانه لا يجوز وكذا الاحداث كرسى مصحف مؤبدو قرا

معمول اطلس (قوله) وقول الاذري وغيره) كذا في شرحهم (قوله) في المتن وانما اذا شرط في وقف المسجد
 اختصاصه بطائفة (الح) في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لنفهم دخوله الصلاة فيه
 والاعتكاف باذن الموقوف عليهم قبل الانسوى في الانفا ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الانسوى
 من عده والقياس جوازهم اقول الذي يرجع التفصيل فان كان موقفا على اشخاص معينة كزبدو عمرو وبكر مثلا
 او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية
 والصوفية لم يجر لنفهم هذا المجلس الدخول لو انهم الموقوف عليهم فان مرح الواقف يمنع دخول غيرهم
 يطره خلاف البتة اذا قلنا جواز الدخول بالاذن في القسم الأولى المسجون المدرسو الى باط كان لهم
 الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعينين لا هم نع لهم وهم مقيدون بشرطه الواقف انتهى وتقدم في احياء
 الموات في شرح قوله ولو سبق رجل إلى موضع من باطس الى مقبة الى مدرسة الخ ماصو لنفهم اهل المدرسة
 ما اعتد فيها من نحو نومها وتربو طرم منها ما لم ينقص الماعن حاجة اهلها على الوجه اه وكان
 هذا فيما ذكره بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم من السيوطي او هذا فيما اعتدوا ذلك في غيرهم فليحذر
 وعبارة العاصم بان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلا فيه مسو كرموا خصصها
 فلا يجوز لنفهم الصلاة فيه كالمخصص المدرسو الى باط طائفة اه (قوله) ويظهر جواز انتفاع (الح) اعتد

(٣٣٣) - شرأ وان قام سادس) قطعا لو دفع مال إليهم بملا فثم فان صلاتهم في ذلك المسجد كسبي في مسجد آخر وقيل المقبرة
 كالسجد فحرم فيها خلافه (فرع) اطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع سر مسجد لقراءة قرآن أو علم فيطل الوقت وعليه

وهو متجه ان ضيق على المصلين ولو في وقت الاجازة كغير البتروغرس الصخرة على اولى لان النفع هنا على واجل والرافعي كلامه في ذلك بسط مع الكلام عليه في شرح الباب (٢٥٨) في احكام المساجد ومريض النصب (ولو وقف على شخصين) كحديث (ثم الفقراء)

فيه كايقل بالجامع الازهر وغيره لا يصح وقفهما تقدم من استحقاق تلك البقعة لتبر هذه الجهة قالوا والصعب من قضاء بيتوتن وقف ذلك شرعا وم يحسبون انهم يحسنون صنعا اه (قوله) وهو متجه ان ضيق على المصلين (الخ) ويعلم من شرط منع الازار والاوراق في المسجد الحرام على وجه الدوام قول المتن (ولو وقف على شخصين الخ) ولو وقف عليها وسكت عن مصرف له بعدها فهل نصيبه للآخر او لا قرب الوقت وجهان وجهها الاول وصحة الادعى ولورد احدهما او بان ميتا فقياس على الاصح صرفه للآخر شرحه راي الخطيب وفي فتاوى البقيني اه لا قرب الوقت ولا يشك ان الوجه خلافه اه سم قول المتن (فالاصح المنصوص الخ) وعلى الخلاف ما في فصله ولا بان قال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفا كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت للآخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال تم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للآخر بل الوقت هنا يقوم في شرح الروض اي ويكون كقطع الوسط ع (قوله) ويبحث بعضهم فيمن شرط الخ) هو الشباب الرمي فانه اقل بما ذكره جاز ما به مزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بانهم يحسبون وهو ما خرج من المسئلة المنقولة في المغني والنهاية عن السبكي في احوال الوقتت على كل منهما نصفه فانه اه سيد عمر (قوله) ان مصرف اي الناظر (قوله) كصرف منقطع الوسط اي فيصرف الى فقير اقرب رحا الى الوقت (قوله) اي البعض (قوله) وهو بعيد) اي ما قاله البعض وم آفان النهاية والمغني وشرح الروض ما يوافق مقالة البعض (قوله) بعيد اي كل واحد من المدرك وكلام الاصحاب (قوله) لعدم الفرق اي بين التخصيص وعدمه (قوله) الى الباقي) يعني لا الى الاقرب الى الوقت كما يحتمل البعض قوله لا لم يجل الخ لا يقوم به الرد على البعض فاصل (قوله) ثم ورثته اي الولد (قوله) وهو واحد ورثته الضمير المنفصل قائم على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الاتي انه يدخل من اسم اي قوله الاتي لا شيء له بل حصته او الضمير المتصل فائد على الولد (قوله) وبه اي بما ذكره الماوردي والروياتي (قوله) ويكون اي الباقي (قوله) بالسوية ان شرطها او اطلق اي لا يحسب اوتهم منه لان اصرح به اه سيد عمر (قوله) وليس قياس المتن ذلك الخ) على تأمل بل قد يقال انهم قياس الاولى لا ما اذا صرف للتاني مع تعيين الاول فلان مصرف الى البقية مع عدم التعيين بالاولي فهو كالموت اثناء وقتت على اولاد او ورثتي ثم الفقراء فانه لا ينتقل الى الفقراء ما في الطبقة الاولى احد اتفاقا بغاية الامر ان التخصيص لا انتقال نصيبه في مسئلة المتن الموت في هذه عدم دخوله في عموم كلامه فكانه قال ثم على من عداي من ورثته نعم هذا القياس معارض

مثلا فوات احدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لا يمتد طرقي الانتقال للفقراء ما اقر احدها جميعا ولم يوجد وإذا امتنع الصرف اليهم بنصفه نعمين من ذكره قبلهم ويبحث بعضهم فيمن شرط ان يصرف من ربع وقته لثلاثة معينين قدر امكانهم من بعدهم لا لاولادهم فوات احدهم ثم الثاني صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فاذامات الثالث صرف معلوم كل لولده قال وعلى انتقال نصيب الميت لمن سمي معه اي المذكور في المتن إذا لم يفضل الوقت معلوم كل اه وهو بعيد إذ كلامهم والمدرك يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لا لم يجل للاولاد شيئا لا بعد قد الثلاثة وذكر الماوردي والروياتي فيمن وقف على ولده فهو ورثته ثم الفقراء فوات ولده فهو احد ورثته انه لا شيء له بل حصته للفقراء وبالباقى بقية الورثة وبه افق التزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطها او اطلق واعتصر صرف حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها للباقى

مر (قوله) في المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء الخ) ولو وقف عليها وسكت عن مصرف له بعدها فهل نصيبه للآخر او لا قرب بالوقت وجهان وجهها الاول وصحة الادعى ولورد احدهما او بان ميتا فقياس على الاصح صرفه للآخر شرحه راي الخطيب وفي فتاوى البقيني اه لا قرب بالوقت ولا يشك ان الوجه خلافه اه سم قول المتن (فوات احدهما الخ) قال في شرح الارشاد (١) حتى متى ما بان احداهما لم يشترط القبول او شرطنا مو قبل احدهما دون الآخر وقال بعضهم لم ارها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسئلة الكتاب ان يكون كله للآخر وهو قال الخفاف وغيره اه وهذا كله يقتضي الاكتفاء بقبول احدهما وفيه نظر ظاهر كالا يتحقق في قياس اشتراط قبول المعين انه لا بد من قبولها وان لم يقبل احدهما دون الآخر يظل الوقت في نصيب الآخر فليحرر (قوله) في المتن فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) قال في شرح الروض وعلى ذلك إذا لم يفضل فان فصل فقال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفا كما ذكره السبكي اي فلا يكون نصيب الميت منهما للآخر بل يحتمل انتقاله للاقرب بالوقت او للفقراء هو الاقرب ان قال تم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب الاقرب الاول اه (قوله) وهو احد ورثته الضمير المنفصل

اي تناو في كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير او حدة بالقياس فيه أنه يدخل فان قلت بفرق بأن المقصود ثم الجهة لا ما قلت لا لذلك وإنما الملاحظ (١) قوله حتى ميت له بقى مال وان الخ اه

ان المتكلم يدخل في عموم كلامه على خلاف فينبى الاصول لا ياتي هنا القرينة (٢٥٩) وخرج بشخصين ما لو تربها كل

زيد عمر وعمر بكرهم
 الفقراء مات عمر وعمر زيد
 صرف لسكر كما اعتدته
 الزركشي لان الصرف اليهم
 مشروط باقرضه ولا
 فطر لكونه ترب بعد عمر
 وعمر يومه او لا يستحق
 شيئا ولو قال وقتت على
 اولادى فاذا اقرضوا
 واولادهم فعلى الفقراء مكان
 منقطع الوسط كافى الروضة
 كاصلها لانهم بشرط
 لاولاد الاولاد شيئا وانما
 شرط اقرضهم لاستحقاق
 غيرهم وادعاهما من القرينة
 على دخولهم منوع وبفرضه
 هي قرينة ضيقة وهي لا
 يعمل بها ما نافع تأييده
 بان الاقطاع لا يقتضيه
 هذا من الكتاب وبان
 النظر الى مقاصد الواقفين
 معتبر كما قاله القفال
 (فروع) جهلت مقادير
 معالم وظائفه مستحقه
 اتبع ناظره ما قدمه
 وان لم يعرف لهم عادة
 سوى بينهم إلا ان تطرد
 العادة الغالبة بضوات بينهم
 فيجهد في التفاوت بينهم
 بالنسبة اليها ولا يقدم
 ارباب الشعائر منهم على
 غيرهم هذا ان لم يكن الموقف
 في تغيير الناظر والاصدق
 ذو اليد يستحق قدر حصة
 غيره كما يصرح به قولهم

بالتقياس الذى اشار اليه المصارع ويبنى النظر في ترجيح أحدهما على الآخر وأما من التقياس على مسئلة المات
 فليس في حقه فاعلم ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول ويرجح ان قاس الشارح ظاهر بل ما هنا من
 جزئيات ما مر اذا قلنا قاس على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكلم الخ) خبرنا عما للمظ (قوله
 لا ياتي الخ) اى ذلك الخلاف (هنا) اى في مسئلة المارودى والرويانى (القرينة) اى وانما الخلاف عند
 عدم القرينة وقد يقال فالقرينة الدخول هنا (قوله) وخرج بشخصين اى المذكورين على طريق التمثيل
 فثلثها أشخاص معينة (قوله) وتبهما) الانسب لما يبعد رتب (قوله صرف لسكر الخ) كالواقف على
 ولده عمر ولو لده عمر الفقراء مات ولده عمر والودع يرجع الى الفقراء امورا فقهرى البنى في مسئلة حاصلها
 انه اذا مات واحد من ذرية الواقف بوقت الترتيب قبل استحقاقه للوقف لم يجز بمن فروقه بشارك ولده
 من بعده اى من هو في درجته عند استحقاقه باقوى معنى اى عند دخول وقت استحقاقه بموت الاحكام
 وصيرورهم واولاد الاحكام في درجة واحدة ع شرور شيدى (قوله) كما اعتدته الخ) وكذا اعتدته
 هنا بقولهم (قوله لان الصرف اليهم) اى الفقراء (قوله باقرضه) اى بكر (قوله) ولو قال (قوله) اى قوله
 وادعاه الخ هنا بقولهم لا قوله كافى الروضة واصلها (قوله) فاذا اقرضوا واولادهم عبارة التامة
 والمضى فاذا اقرض اولادهم (قوله) واولادهم) فيعطف على الضمير المرفوع المتصل بالاصل ولا
 تأكيد (قوله ان هذا) اى شرط اقرضهم (قوله) على دخولهم) اى اولاد الاولاد والوقف كما اختاره ابن
 ابي عمرو بن الاذرى هنا بقوى معنى (قوله) تأييده) اى الدخول (قوله) بان الانقطاع) اى الوسط (قوله
 وانما هذا) اى الاقطاع الذى كتب الاوقاف (قوله) كما قاله) اى كون النظر المذكور معتبرا (قوله
 جهلت الخ) اى لو جهلت الخ (قوله) او مستحقه) عطف على وظائفه ويحمل على مقادير الخ وان لم
 يساعده الخط وعلى هذا فقره فان لم يعرف لم مادة الخ فرب على جهل المقادير وقوله الاق فان لم يعرف
 مصرفه الخ فرب على جهل المستحقين (قوله بالنسبة اليها) اى الى العادة الغالبة (قوله) ارباب الشعائر
 كالمدرسين والمؤذنين الخ (قوله) لو تازعوا الخ) عبارة المغيرة لو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب
 بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم سوى ارباب الوقف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم
 الاولويون تازعوا فى شرطه لم يبق لاحد منهم بدعى بيته لا اعتداد به اى باليدان كان الواقف حيا
 عمل قوله بلا عين او ميتا فوران فان لم يكن فاعلم من جهة الواقف لا المتصوب من جهة الحاكم ولو وجد
 الوارث واناظر فاناظر كمال الاذرى ولو وقف على قبلة كالعائنين اجر فائلا منهم ان قال بوقت على
 اولادهم وجعفر وعتيل اشترط ثلاثة من كل منهم يدخل في الوقف على الفقراء التبر ما بقراءه اهل البلد
 عائد على من فبين وقت وكذا الضمير في قوله الاق انه يدخل شر (قوله) ولا يقدم ارباب الشعائر منهم على
 غيرهم) فى فتاوى السيولى مسئلة اذا جاز الوقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ
 اولوا الحواب ينظر في هذا الوقف فان كان اصله من بيت المال كدارس الديار المصرية فخرجوا فقهاء روى في
 ذلك صفة الاقيمن بيت المال فان كان في ارباب الوظائف من هو صفة الاستحقاق من بيت المال ومن
 ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم كالمعلم وطلبة العلوم ورسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وان كانوا كلهم بصفة
 الاستحقاق من تقدم الاحوج فالاحوج الاقرا فالاقرا فان استوا كلهم في الحاجة قدم الاكفلا كد
 فيقدم المدرس او الامم المؤذن ثم الامام ثم القيم وإن كان الوقف ليس ما خد من بيت المال اتبع فيه شرط
 الواقف فان لم يشترط تقدم احد لم يقدم احد بل يقسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه
 وما ذكره فيما اذا كان الوقف من بيت المال مما حاصله عدم الاعتداد بوقت اموال بيت المال بسط بعد ذلك
 ما يوافقه ومثل يصلح الدين بن ايوب قلاوونية لكن ذكر قبل ما يخالفه فاعتل عن وقف صدر من صلاح
 الدين بن ايوب بسط قلاوونية معنى ما حاصله الاعتداد بولو ومو عدم جواز التضرع له وقوله في القسم الثاني

لو تازعوا فى شرطه ولا حدم بدعى بيته فان لم يعرف مصرفه صرف لاقرباء الواقف

فظهر ما مر من انقائه للاحق لهذا الوقت فظهر شرط الوقت على شرطه كالمصاحب كالتاج السبكى لا يؤخذ بقوله او لو قيل على شرط الوقت على العادة فضلا عن التوامم وسبقه لذلك الوقت فظهر مقال لا عبرة بقوله او خلافه لشرط الوقت بل يجب اتباع شرطه لما كان او ظاهر اتم الاقرار ان كان لا احتمال لجميع الشرط اصلا وجب التاخير في دفعه الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكتبه بالشرع وإن كان له احتمال ما اخذناه بموليتك حكمه حتى غير ما يعمل الا في غير ما في الشرط او اقفاء واقي غير ما به يقبل اقراره حتى قدسمة حيا تعال بعضهم في غنمنا التي بالدين شعبة ان ذلك حيث لم يلزم المشرط الوقت الصريح في اختصاصه بالوقف او اوقفه بقاره لتضمنه الوقت كالتكذيب البينة الفاعلة باختصاصه مع ذلك لا يثبت للمقر له لان يكون الوقت شرطه بعد انقائه من المقر وقبل دعواه لشرط الوقت ورجوعه عن الاقرار المطلق لغيره ما لم يحكم به للمقر له من جهة رجوعه وادالته بالوقف صريحاً بما لم يحكم حاكم برده فكيف براده احتسالا (٢٦٠) ولو وقف ارضاً على قراءة وجعل غنمها لم يردت عما كانت عليه في زمن الوقت استحقا

اه (قوله فظهر ما مر) اى فى منقطع الآخر (قوله واخذنا ما) جوابه لو كان الخ لوفى القاموس يقال اخذه يذنيه مؤاخذه او اخذناه وقال شارحوا اخذناه بالاولىة الذين وقرى به فى القرآن (قوله وروغمت) اى عاقله التاج السبكى (قوله ان ذلك) بيان لما والاشارة الى ما مر من عدم المواخذة بالافرار (قوله فى اختصاصه) اى المقرو (قوله بالوقف) اى داخلة على المقصور (قوله تضمنت) اى الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على رد الخ (قوله ومع ذلك الخ) اى المواخذة (قوله وقيل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم فى محله الرجوع خلاف فعل المتع لى يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتسالا اه سم ولعل الفرق اقرب (قوله ولو وقف ارضاً الخ) يظهر انه مصور بما اذا عين لكل تيمه مقدر حتى لا يحتاج الى قياسه على مسئلة الماوردى وايضا فو كانت وقفا عليهم من غير قدر لكان استحبابهم لازاد فى الربع واضحا لا يخار عليه اه سيد عمر (قوله فوات) اى الفنة (عما كانت) اى الارض (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان قال الوقت نصفا على زيد وثلاث على عمرو بخلاف ما قال وقتها عطفها على ان لريد النصف ولعمرو الثلث كاهو ظاهر العبارة اه سم (قوله وفيه نظر) اى فى مقالة الماوردى ومقالة البقنى (قوله فيه) اى السدس (قوله وقيل المام) عطف على غير الخ (قوله ولولشرى) اى ولو كان النقل له (قوله به) اى الاستصحاب المقلوب (قوله كل من الاولين) هو ما العرف المطرد والاقرب الى مقاصد الواقفين (قوله للمسمين) بصيغة الجمع نعمت لقراء وقياس علم الصريف اسقاط الياء الاولى (قوله وقياس) اى اول الفروع وفى باب الاحياء قيل فعل المعدن الخ (قوله عليه) اى ما تقرر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فالأكثر) الانسب فيها الأكثر (قوله وهو الخ) اى ما دلت عليه القرائن (قوله شرطه) اى تقدم ارباب الشعائر (قوله لاسماء) اى اسم ارباب شعائر (قوله هم) اى ارباب الشعائر (قوله على تقع الوقف) اى الواقف (قوله وبمجرد قراءة الخ) او او حالية (قوله كذلك) اى عاتدا موضعها على تقع الوقف والمسلمين (قوله وان كثر) اى الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ولا عرف له) اى لو وقف القطر (قوله فى المسجد) حال من قان به شرطه تقدم احدى أو جعل حاله كاهو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم فى محله الرجوع خلاف فعل المتع لى يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتسالا (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان

الرائد بنسبة انصابتهم كما اتي بعضهم وايدى يقول الماوردى لو وقف دارا على زيد وعمرو على ان لريد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسما على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة انصاسها ولعمرو خمسها وتارة البقنى فى السدس بان الذى يتجه انه يرجع عليها بالسيوة منهما وفيه نظر بل الذى يتجه بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول (تتبع) حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد فى زمنه لانه بمنزلة شرطه ما كان اقرب إلى مقاصد الواقفين كأيدى عليه كلامهم ومن ثم امتنع فى السقايات المسئلة على الطرق غير الشرى ونقل الماء ولو لشرى بوطاهر

كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الآن فشيء فيعمل به اى عملا بالاستصحاب المقلوب لان الظاهر وجوده الصوم فى زمن الواقف وانما يقرب العمل بحيث اتى كل من الاولين وقد استغنى عن قراءة الاجزاء السمين بالصوفية هل يدخلون فى ارباب الشعائر إذ اشرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما تقررهما وفيما مرع الزيادة عليه انه عرف مطرد فى زمن الواقف وقد علم بعملنا به عمل النظار فان اختلفت فالأكثر ولا فمادلت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر تمام فى الآفة من علامات الدين مثلا يلزم عليه التألف شرطه إذ تفسيره بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذى صرح به شرطه هم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لاسماء فحين ان المراد بهم ثمان تودادها لم يوضعها على تقع الوقف او المسلمين وبمجرد قراءة فى جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدرى وطلب وناظر ومشو جاب ووقع بعضهم مخالفة فى بعض هذا الوجه ما تقرر به بحث بعضهم حرمة نحو يصابق وغسل وسخفى ما مطهرة السجود ان كانوا ما وقف القطر بغير مضان وجعل مراى الواقف ولا عرف له يصرف لصوامى فى المسجد

ولوقبل الغروب ولو اخطأوا قولا يجوز الخروج منه والتأخر في التخصيص اهـ والوجه انه لا يقيد من في المسجد لان الصلوة
 حارة فضل الاطوار هو لا يقيد بحال قال التتاليون وهو يجوز شرط رهن من مستمر كتاب وقف يأخذه الناظر منه ليحمله على رده او ليق
 به شرط ضمان فليس المراد منها حقيقة تنهاؤ ذكر روافق الجسالة ان يجوز اخذ العوض (٣٦٩) على النزل عن الرضا فذهبهم ان بان بطلان

النزل رجع بما قدموا ان
 كان قد ابرأته كما اتى به
 بعضهم قال لان الا برأ وقع
 في مقابلة استحقاق الوظيفه
 ولم تحصل فهو كما لو صالحه
 عن عشرة دراهم مؤجبه
 على خمسة فاقا لم يصح باطل
 لانه ابرأه من الخسة في
 مقابلة حلول الباقي وهو
 لا يصلح لا يصح الا ابرأه
 وفي قياسه نظر لان الصلح
 المذكور متضمن لا لشرائط
 كون الا برأ في مقابلة
 الحلول فاذا اتى الحل
 انقضى الا برأ في مستلزم
 بيع شرط ذلك لا صريحا
 ولا استثناء وانما وقع الا برأ
 مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي
 التبرع وانه لا يقبل قوله
 قصد في مقابلة صلحة النزل
 لانه لو سكت عنه رجع
 فصرح به قرينة على
 التبرع والكلام في ابرأه
 عند تلف المحل والاقالا برأه
 من الاعيان باطل انما قالوا
 مات ذو وظيفة قرر الناظر
 اخر فان انزل شيئا لآخر
 لم يقدح ذلك في التبرع كما
 اتى به بعضهم وهو ظاهر
 بل لو قرره مع عليه بذلك
 فكذلك لان مجرد النزل
 سبب ضعيف اذا لا بد من
 انضمام تقرير الناظر اليه
 ولم يوجد تقدم المقرر روافق

الصوام (قوله ولوقبل الغروب الخ) غاية ليصرف (قوله الخروج يهـ) أي بذلك الموقف من
 المسجد يعني الصرف لهم في خارج المسجد (قوله وهو) أي فضل الأناظر (قوله ويجوز الخ) مقول قال
 (قوله كتاب وقف) بالتوصيف أو الإضافة (قوله يأخذه) أي الزمن (قوله منه) أي المستبر (قوله
 ليحمله) أي الزمن المستبر والجواز متعلق بشرط من الخ (قوله منها) أي الزمن والضامن (قوله
 قد ابرأه) أي الدافع الأخذ (منه) أي العوض (قوله وفي قياسه) أي وهو الدافع المبنى عليه كما يفيد
 آخر كلامه لكن القلب في الفتوى أميل (قوله شرط ذلك) أي الأبرأ عمده في مقابلة النزل (قوله
 وانه لا يقبل قوله الخ) قياس فظاؤه تنجيد بالظاهر فيقبل باطنا فطرايع (قوله قصدته) أي وقوع
 الأبرأ (قوله لو سكت عنه) أي عن الأبرأ (قوله المحل) بفتح الطاء (قوله انه) أي صاحب الوظيفة
 (نزل) أي في حياته (قوله لآخر) أي لنعم ما قرره الناظر (قوله بذلك) أي بالنزل لآخر (قوله
 فكذلك) أي بالتقرير صحيح (قوله تقدم المقرر) أي على النزل (قوله به) أي مصرف لمصالح حجرة
 الشريعة فقط) اتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهذا اذا وقف عليه بعد ما تم فعل ما ذكره في مال
 وقف عليه في حياته قبل يصح الوقف ولا لانه صدقوه في حرمة طهر في نموذج اليب في خصائص
 الحبيب السيوطي ما فيه اختصاص على الله عليه وسلم بتحرير الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال
 والمنورات قال البيهقي وخرجت على ذلك ان كان محرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع
 وفي الجواهر للقول ما يؤيده اهـ اسم اقول ويعلم من ذلك انه محرم على اهل بيته صلى الله عليه وسلم ان
 يندره معينا كما قاله عـ وان خالفه بعض المتأخرين وطال في الرد عليه بتأليف مستقل بمجرد انهم
 بدون نقل (قوله غاب الخ) يعني ولو غاب الخ وانما خصه بالذكر لكونه على توم (قوله والاولى) أي
 مسئلة الوقف او النذر له صلى الله عليه وسلم

(فصل في أحكام الوقف القفظة (قوله القفظة) أي المتصلة بقسط الوقف عبارة عـش أي التي
 هي مدلول القفظة اهـ أي كالروا ومقول المتن (يعتني النسوية) أي ثم ان زاد على ما تناولوا كان
 للتصميم في جميع اولاد الاولاد والا كان منقطع الاخر بعد الطين الاولين كما ياتي اهـ عـش قول المتن
 (بين الكل) هو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكروهم وانثاهم اهـ معنى (قوله في الاعطاء) الى المتن

قال وقت نصفها على زيد وثمنها على عمر وبخلاف ما قال وقتها عليهما على ان يزيد التصرف لعمرو
 الملك كاهو ظاهر العبارة (قوله به) أي مصرف لمصالح حجرة الشريعة فقط) اتى بذلك شيخنا الشهاب
 الرمي وهذا اذا وقف عليه بعد ما تم فعل ما ذكره في مال وقف عليه في حياته قبل يصح الوقف ولا
 لانه صدقوه في حرمة طهر في نموذج اليب في خصائص الحبيب السيوطي ما فيه اختصاص على الله عليه
 وسلم بتحرير الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنورات قال البيهقي وخرجت على ذلك ان كان
 محرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقول ما يؤيده قال صدقة التطوع
 كانت حراما عليه على الصحيح وعـش أي حريرة ان صدقة الاعيان كانت حراما عليه دون العامة كالساجد
 ومياه الاراء وبحت من في ذلك بان كان يمكن دعوى الحوازي لانه انما يستحق في الموقف بعد تمام الوقف
 وتبناه ينتقل الملك الى الله تعالى فانتفاعه بعد ذلك انتفاع بماله فله فلا ذوقه وسياق في الهبة عن السكي
 ان المتافع لم يملكها الموقوف عليه بتملك الوقف بل يسلمه من جهة الله تعالى

(فصل في أحكام الوقف القفظة)

بعضهم في الوقف على الله صلى الله عليه وسلم او الدر له ما يصرف لمصالح حجرة الشريعة فقط او على اهل بيته اعطى مقبها غاب عها
 حاجة غدا لا تخطع اهـ بالهجرة اهـ والاولى تأتي في النذر زيادة (فصل في أحكام الوقف القفظة) اقوله عـش على الاولاه اهـ لا
 اولاد يخصص النسوية بين الكل (في الاعطاء قدر المحل لان الاولاد يطلق الجمع وقول القباي اها لترتيب نداد

فلا خلاف انها ليست الترتيب اه (٢٦٣) وادخال الحل كل اجزاء مع (وكذا) هي للتسوية (لوزاد) حل ما ذكر (ماتاسلو)

في النهاية الاقوله قبل وكذا في المتن الاقوله بغير من الواو ادخال الخ (قوله وان قل) اى كون الواو الترتيب (قوله قبل عله) اى الخلاف (قوله في واو مجرد العطف الخ) يتامل المراد مجرد العطف بالتشريك الذى هو خارج عن مجرد العطف مع نص التحاة على ان الواو للتشريك دائما مع انها للتشريك على اولادى واولادوا لادى اسم وقد يقال المراد مجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعتبر الترتيب والتشريك الملية (قوله ليست الترتيب) اى من هي للتسوية وما هنا من اه عش (قوله اجزاء جمع) عبارة المتن جازعنا الاخش والفارس ومنه الجهور نظرا الى ان اضافة كل منوية فلا يجمها الى اه (قوله هي للتسوية) اى قوله وقت الخ والتايت بتاويل الصيغتين (ماتاسلو) اى اولاد الاولاد وكما يقال عليهم وعلى اعقابهم ماتاسلو اه معنى (قوله اوزاد بطنا بعد بن) اوتسلا بعد نسل نهاية ومعنى (قوله لان بعد الخ) اى قوله لا صرف في المتن الاقوله للاستمرار وعدم الاقتطاع وقوله ولقد اى مثل (قوله لان بعد تاقى معنى الخ) عبارة الثانية المتن لاقتضائه التشريك لا تمزيد التعميم وهذا ما حصصه الروحنة بما لا يجرى وهو العمدون مثله ماتاسلو ابطنا بعد بن اى بالجمع بينهما خلافا للسبك وقيل المراد فيه بطن ابطنا بعد بن (قوله والاستمرار) عطف على معنى مع ش اه سم (قوله فبر) اى قوله بطن ابطنا بعد بن (قوله واعترض بان الجهور الخ) عبارة المتن وذهب الجهور الى ان قوله بطن ابطنا بعد بن الترتيب كتبه الاعلى فالاعلى اه قال السيد عمر اقول لميل الاقرب ان على الخلاف حال الاطلاق اما اذا قال الوقت اردت الترتيب والاستمرار فيقطع في الاول بالترتيب وفي الثاني بالتسوية فليتأمل اه وهذا وجهه واى فشرح ولا يدخل اولاد الاولاد في القفا الخ ما يريده تايدا ظاهرا (قوله على انها) اى صيغة بطن ابطنا بعد بن (قوله يينه) اى قوله بطن ابطنا بعد بن (قوله ورد الخ) اى مقاله الاسوى من ان بعد اصرح من ثم والقافى الترتيب اه معنى (قوله والا) اى وان لم يقيد بقيد ان الا يصح المعنى لان كل كلام اقله خفيه ان المقرر على الكلام ان التقديم اعماهو السلام النفس لا النطق (قوله وعلى الاول) اى ان قوله بطن ابطنا بعد بن التعميم والتسوية ثم قوله هذا الى المتن في النهاية (قوله ان طلبة بعد) اى بعد طلبة عطف المضاف اليه يتبع ابقاء المضاف بحاله لعطف العامل في مثل المحذوف على المضاف (قوله يقع بواحدة) اى يواقع الثانية ولو كانت بعد معنى مع موقع طلقنا كالواو قال طلبة معها طلبة اه معنى (قوله ليس صريحا في الترتيب) بل انما قصد به ادخال سائر البطون حتى لا يصير الوقت منقطع الاخر اه معنى (قوله وهذا) اى بعدم صراحة البعدي في الترتيب (قارقت) اى البعدي (قوله لانه) اى الاعلى فالاعلى قول المتن (قوله ولو قال على اولادى ثم اولادوا لادى الخ) لو جاء بهم البطن الثانى والواو فيما بعده

(قوله قبل عطف واو مجرد العطف اما الواردة للتشريك الخ) يتامل المراد مجرد العطف والتشريك الذى هو خارج عن مجرد العطف مع نص التحاة على ان الواو للتشريك دائما مع انها للتشريك على اولادى واولادوا لادى (قوله والاستمرار) عطف على معنى مع ش (قوله ما هو صريح في التسوية) قد يمنع الصراحتين قد يرد المتبناؤه كان صريحا في التسوية لكان فيه مع قوله الاعلى فالاعلى او الاول فالاول وتأف ولا يجب الظاهر وقد يجاب بان صريح في التسوية والصريح قبل الصرف فان وجد بعده صريح في الترتيب صرفه عن التسوية كافى الاعلى فالاعلى والا كافى بطن ابطنا بعد بن فلا فان قلت لم صرف الاول بالتايت دون العكس قلت لان قاعدة الكلام ان يثر اخره في واوله دون العكس فليتأمل (قوله في المتن ولو قال على اولادى ثم اولادوا لادى ثم اولادوا لادى الخ) قال في الروض وشرحه فان جاء ثم البطن الثانى والواو فيما بعده من البطون كان قال وقت على اولادى ثم اولادوا لادى واولادوا لادى لادى فالترتيب لحدوثهم علائهم فيو بالواو فيهم وان عكس بان جاء بالواو في البطن الثانى وبثم فيما بعده

اذ لا ينصص فيه (او) زاد (بطنا بعد بن) لان بعد تاقى معنى مع كافى الارض بعد ذلك دسا اى مع ذلك على قول الاستمرار وعدم الاقتطاع حتى لا يصير منقطع الاخر فهو كقول ما تاسلو واعترض بان الجهور على انها الترتيب لان صيغة بعد موضوعه تاخير الثاني عن الاول وهذا هو معنى الترتيب وى فرق يينه وبين الاعلى فالاعلى زاد الاسوى ان لفظ بعد اصرح في الترتيب من ثم والقام ورد بانها عطف الخ نص ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر اى قبل القران ان الواو لا فصل كلام الله تعالى قديم لا تقدم فيولا تاخر ونص على بعد ذلك زيم اى هو مع ما ذكرنا من اوصاله الصحيحة زيم وللكلام العرب لاستعماله بعد معنى مع وعلى الاول فارق ما هنا باى في الطلاق ان طلبة بعد او بعد ما طلبة او قبل او قبلها طلبة تقع به واحدة غير موطوءة وثقتان متصاقتان في موطوءة بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية وتعبه بالبعدي ليس صريحا في الترتيب لما مر انها تاقى للاستمرار وعدم

الاقتطاع وامام فليس فيها ما يفيد تسوية فعلم بما هو المتبادر من بعد هذا قارقت الاعلى فالاعلى لا نص صريح في الترتيب ولو قال وقت (على) اى لادى ثم اولادوا لادى ثم اولادوا لادى (قوله وقت) (على) اى لادى واولادوا لادى الاعلى فالاعلى

يشاركه عند النهاية والمغنى خلافاً للشارح (قوله حقوا الخ) أي أن لم يكن قيد بعضهم لما يأتي من أن القول قوله فلا معنى لتطيق غيرهم ما ذكره الشارح في خدمته جواباً عما تقدم من أن جماعة ادعوا أن أيامه مثلاً وقصره منه على أولاد الظهور فقط وأقاموا بذلك بينة ثم بمدة أقام غيرهم بينة بأنهم قهضوا أولاد الظهور والبطون مما لم تستدوا واحدة من البتتين الوقت لتاريخهم وانهم يحقون ثم إن كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم قال قول قوله كذا الناظر أن كان في يده وبغنى أن تصديق ذي اليد إذا لم تكن يده مستندة إلى البينة التي أقامها ومنه أيضاً يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من أن إنساناً كان مصرفاً في علات مدة طويلة ثم وقفها وأقام عليها ناظراً فحصر الناظر فيها بقية حياة الوقتي بعد موته بما يضمن أن جماعة ادعوا أن ذلك موقوف على مسجد كذا أو هو أنهم أن أقاموا بذلك بينة شرعية وبينت أنه وقف على المسجد بل وضع هذا الوقت الثاني يده عليه قدموا أو لا قال قول الناظر يقتضي وضع يده وتصرفه في الوقت المترتب على يد الوقتي قصره أه عش (قوله وكذا الناظر) أي ولو امرأة أه عش (قوله أن كان في يده) أي وإن لم يكن من الموقوف عليهم كما هو مقتضى منبهه إلا فلا فائدة له أنه سيدهم وكتب عش عليه أيضاً منصفه المتبادر من هذه العبارة أن القول قوله له بينة هو مشكل فإن الشخص لا يثبت لغيره حقاً يبيته هو هنا ثبت بينة خالاهل الوقت وإن كان منهم فالأقرب أنه يصدق بلا بين أه ومرعز المغنى قبل الفصل ما هو كالصرح فيما استبر به (قوله على مصاريق ثم الفقراء) أي كان وقف ما صرف من ريعه مقدار كذا لقراء أو نحوهم ما فضل عنهم الفقراء فإذا اتفق أن المصاريق كانت نصف الزرع مثلاً وكان ما فضل عن العمارة التصفى فقل دفع المصاريق ولا يقال أن المصاريق قبل العمارة كانت لا تسترق إلا النصف فليس لها النصف ما فضل أه رشدي (قوله فصر) أي بما حصل من غلة ولم يدفع فمدة العمارة ما بقي بالمصاريق التي عينها أه عش (قوله تلك المصاريق) لعل اللام بمعنى من البينة عبارة النهاية لمن تجمله تلك المصاريق أه وهي ظاهرة (قوله ولا يدخل الأرقام الخ) لو عتقوا ابني الاستحقاق من حين المتوفى وقار عدم دخول الأرقام هنا عامر من أنه لو أطلق الوقف على عبد كان على سيده بأنه إذا خسر الأرقام كان التحصيل قرينة على إرادة ساداتهم لأنهم لا يملكون ولا يحتل منافعهم هو أصل حل التصرف على الصفة وأذا لم ينصهم بذكر الأولاد لم توجد القرينة الصارفة إلى السادات الوقت تملك فاختص بن مالك في مالهم يكن له أولاد الأرقام أه سم ويظهر أن الوقف حيث لا باطل لأنه متعلق الأول ويأتي عن عش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل الخ ما يوق به (قوله أوتى الخ) لو جمع الخ لمعاً كما يلزم بما يأتي انقاع المغنى والاسنوي النهاية (قوله لكن يظهر الخ)

معموسياً نظير ذلك (قوله ولا يدخل الأرقام الخ) فلا دخلوا كان الوقف على ساداتهم كما هو خصهم فقال وقت على أولاد الأرقام أو ذكرهم باسمهم فإن الظاهر أنه يصح ويكون وقفاً على ساداتهم أخذاً بما تقدم أنه لو أطلق الوقف على عبد كان وقفاً على سيده وبجواب ما تقدم بأنه إذا خسر الأرقام كان التحصيل قرينة على إرادة ساداتهم لأنهم لا يملكون ولا يعمل منافعهم هو الأصل حل التصرف على الصفة وأذا لم ينص بذكر الأولاد لم توجد القرينة الصارفة إلى السادات الوقت تملك فاختص بن مالك في مالهم يكن له أولاد الأرقام (قوله ولا يدخل الأرقام) لو عتقوا ابني الاستحقاق من حين المتوفى (قوله لكن يظهر أنه يوق نفسه) أعتمد شيخنا الشباب الرمي أنه لا يوق نفسه لأنه إنما وقف عند تحقق أصل الاستحقاق وأصل الاستحقاق هاتكوك فهو احتيج بمسألة النكاح المذكورة في شرح الروض عن الاسنوي الجرم بأنه يوق نفسه إلى البان وتقلعن تصرفه من المسلم وعليه قد يمكن حال الوقف الأول وحشي قياس وقف نصيبه أن يوق أم الوقف إلى البان يوق بين بان من نوع الموقوف عليه تيناً صالحة الوقف والأقلا وأما ما اعتمد شيخنا الرمي فيه فنظر لأنه أن وقف الوقف اشكل بمدوم وقف نصيبه الآن يفرق وإن أجله اشكل بان إبطال الوقف احتمال محتمل وعدم تحقق المطلب مما لا وجه له فلبا مل (قوله لكن يظهر أنه يوق الخ) قد يوق بد

ولابنة حقوقهم أن كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم قال قول قوله وكذا الناظر أن كان في يد عواقي البتتين فمن وقف على مصاريق ثم الفقراء واحتاج الوقف لعمارة فصر وقيت فضة بانها تصرف لما تجمل تلك المصاريق لأن الوقف قهضها على الفقراء (ولا يدخل الأرقام من الأولاد في الوقف على الأولاد لأنهم لا يملكون ولا يدخل فيهم الخ) بخلاف ما لو قال يوق أوتى الخ لكن يظهر أنه يوق

وقال لغني وشرح الروح وخلق الله بالعبارة الأولى (فيه) يدخل الحثي في الوقف على التين
والبنات لكنهما يعلو المتجن في إذا فوحل بين التين والبنات ويرقف الباقي إلى البيان ولا يدخل في
الوقف على أحدهما لا احتمال أنه من الصف الآخر وظاهر هذا كإثبات الاستوى أن المال يصرف إلى من
عنه بين البنات وليس مراد أن لا تقبل استحقاقهم لصيب الحثي بل يوقف نصيبه إلى البيان كافي
الميراث كما صرح به ابن المسلمة زاد التباينة قوله الوالد رحمه الله تعالى بأن كلام الفقيهين هو المستقيم لأن
سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيمن عدها موجود وشككتنا في مراعاة الحثي والأصل عدمه فاقبضه ما لو
أسلم على ثمان كتابات فأسلم منهن أربع وما قبل الاختيار أن الأصح المنصوص أنه لا يوقف شيء من الأوجات
على قسم كل الركبة بين باقي الورثة لأن استحقاق الأوجات غير معلوم أنه قال سموا قره ع ش قوله لكن
يظهر أنه يوقف نصيبه إلى الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أنه لا يوقف شيء من الأوجات عن الاستوى إلى الجرم
بأنه يوقف نصيبه إلى البيان وقوله من نصريح ابن المسلمة عليه قول يمكن حال الوقف الأول فحشي قياس وقف
نصيبه أن يوقف أسرار الوقف إلى البيان وقف تين فان من نوع الموقف عليه تين خاصة الوقف والإفلا
وما على ما اعتمد شيخنا الرمي عليه نظر لأنه أن وقف الوقف أشكل بعدم وقف نصيبه إلا أن يفرق وإن أبطله
اشكل بإبطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المطلب مما لا وجه له فيقال أم قوله المتيقن له لأجابه
إليه وأنما يحتاج إليه في الوقف على البنات كإتمام ما عارضه من الغني وغيره (قوله يفرق بان
التين الخ) في هذا الفرق ما أتى بالشرح مرفيما ومات الأوجات وكان الأوج قال لوجبه أحدا كما
طابق واحداهما كتابة أو وثيقة من أنه طالب بالبيان أو التمين لأجل الأثر بخلاف ما لو مات الأوج
وإحداهما كتابة أو وثيقة لا يوقف للسلطنة من إمكان أنها ليست المطلقة لياس من البيان فيقال
مات الأوج دون ما لو مات أحده (قوله فان التين يمكن) يؤخذ منه أن حلق حشي يربى أخصا حو
منه لأن لا من لا يربى كنهه كنفه الطائر أي سده (قوله والكفار) إلى قول المتن يدخل في
التيه لا لاقوله وحده إلى بحث الأذري (قوله والكفار) عطف على الحثي ش أه سم (قوله ولو
حريين) ظاهره صحة الوقف بالنسبة إليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على
حري بان الوقف عليه ما خفي تبي وصحة ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولاده حريين وصحة فيما
تقدم إذا كان خفيا كوقت على هؤلاء وفيهم حري وبني صحة الوقف وإن كان جميع الأولاد حريين
لأن المقصود الجهة أي جهة الأولاد قد يحدث له أولاد غير حريين سم على سج أه ع ش (قوله وقف
دخوله على إسلامه) انظر هل المراد أن الشوق على الإسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما
مضى فزمن يرد تأمل الشوق عليه تين الدخول من حين الوقف يؤخذ بما يأتي في قوله العنان أن المراد الثاني
فلا راجع أه رشيد (قوله والتوابع) إلى قول المتن يدخل في المتن كذا إلى وكانهم وقوله ولو
سلبنا إلى أما إذا وقع له أي وحده وقوله مرة الجمع إلى لا يدخل (قوله والتوابع موجودان) سيذكر
محتزه بقوله أما إذا لم يكن الخ (قوله لأنه لا يسمى الخ) أي ولد الولد (قوله ولهذا أصبح أن يقال ما هو
الوقف ما يأتي أنه لو استحق أي حتى من أربع الحاصل قبل استحقاقه كاستدرك عن شرح الرضوي وقد
ينع هذا الثاني ولو لم يكن يولد وقفا للثني قبل استحقاقه وإنما نظيره من أنه إذا انصنع من نوع الموقف
عليه استحق حتى من الحاصل قبل الانصاف وقد يلتزم ذلك على اعتماد شيخنا (قوله والكفار) عطف
على الحثي ش (قوله ولو حريين الخ) كذا شرح مروظاه صحة الوقف بالنسبة إليهم واستحقاقهم منه
وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حري بان الوقف عليه ما خفي تبي وصحة ذلك عدم صحة
الوقف لو كان جميع أولاده حريين وصحة فيما تقدم على الحري إذا كان خفيا كوقت على هؤلاء وفيهم
حري وقد يقال يبنى صحة الوقف وإن كان جميع الأولاد حريين لأن المقصود الجهة أي جهة الأولاد
وقد يحدث له أولاد غير حريين (قوله ولهذا أصبح أن يقال ما هو ولده) أي وصحة الثني من علامات الجواز

نصيبه المتيقن له لو انصاع
فان قلت قياس ما يأتي
قبل خيار النكاح في ثمان
كتابات أسلم منهن أربع
لاشبهه للسلمات لا احتمال
أن الكتابات من
الأوجات أنه لا يوقف
لشيء مما قلت يفرق بان
التين سم تعذر بموته فلم
يمكن الوقف حينئذ لذلك
فوجب الوقف إليه
والكفار ولو حريين كما
هو ظاهر لم أر أنه يبنى
وقف دخوله على إسلامه
ولا (أولاد الأولاد)
الذكور والبنات (في
الوقف على الأولاد)
والتوابع موجودان (في
الاصح) لأنه لا يسمى
ولد حقيقة لهذا أصبح أن
يقال ما هو ولده بل ولد
ولده

لا ينافي قوله في التكاثر لا معاركة بين الامور الا في التسبب ولا يدخل الحمل عند الوفاة لا يسمى ولدا وانما يستحق من الظاهر انما انحصار
 كالحمل الحادث طرفة بعد الوفاة يستحق من غلما بعد انقضاء خلقة لمن نازح فيمويزيد لا يعمل بانه بخلاف من يتم لانه اسم
 قتيلة وذكر في الآل في الوصية كلاما لا يمدح به هنا (قاعدة) يقع في كتب الارواق (٢٦٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من

فدرجته من اهل الوقت
 المستحقين وظهره ان
 المستحقين تانسب لا تاكيد
 فيحمل على وضعه المعروف
 في اسم الفاعل من الانصاف
 حقيقة بالاستحقاق من
 الوقت حال موت من
 ينتقل اليه نصيبه لا يصح
 حله على الجهار ايضا بان
 يراد الاستحقاق ولو في
 المستقبل لان قوله من اهل
 الوقت كاف في افادته

فيارم عليه الفاء قوله المستحقين
 وانه مجرد التاكيد والتأسيس
 خير منه فوجب العمل به
 ويقع فيها ايضا لفظ
 التسبب والاستحقاق
 وقد اختلف المتقدمون
 والمتأخرون في انه هل يعمل
 على ما ذهب اليه المفسر
 مجازا لقريئة وهو ما عليه
 جماعة كثيرين وكاد السبكي
 ان يقلل اجماع الائمة الاربية
 عليه او يخصص بالحفي لان
 الاصل والقرائن في ذلك
 ضعيفة وهو المتقول وعليه
 كثيرين ايضا ويؤيد
 الاول قول السبكي الاقرب
 الى قواعد الفقهاء القلة ان
 ذا الدرجة الثانية مثلا
 المحبوب بغيره يسمى

الرجل (قوله ذلك) اي على من ينسب اليه (قوله لبيان الواقع) يعني ان كلامنا اولادها ينسب اليها
 بالمعنى القوي فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه رشدي اي حتى يحترز بذلك عند (قوله اذهر)
 اي الانتساب الى المرأة هنا وكذا الاشارة بقوله ان هذا (قوله ويحمل) اي بذلك الحمل (قوله ولا يدخل
 الحمل) اي في الوفاة على الاولاد ولا يدخل عليه تعلقه وكذا في الوفاة على الاولاد وما في الوفاة على
 الذريق والنسل والعقب فيدخل كاحصره في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم
 يكن له عند الوفاة الاحمل كان كانت نسوته الاربع سواء حمل حيث يقاس ما تقدم من الحمل على ولده او لولده اذ لم
 يكن له ولده اهل من اهل اسم على حجج اولوف حل الوفاة على الحمل اذ لم يكن الاحمل نظرا لما ينبغي لما سمر
 ان الوقت على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيهما فليس تانبان في القياس انه متعلق الاول اه
 عش (قوله وانما يستحق من غلما) لا ينبغي ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله لا يدخل الخ
 قبل انقضاء اسم (قوله ويوزيد لا يعمل بانه) ظاهر مولود لم يكن له حال الوفاة لانها لكانت لكن قياس
 ما تقدم فيها ولم يكن حال الوفاة على الولد الاول والولد من الحمل عليه حل في زيد حيث دخل بانه فليارم
 (قوله فائدة) خلاصة هذه الفائدة الى قوله ويقع في فتاوى الرمل اه سيد عمر (قوله يقع) الى قوله ويقع
 في النهاية (قوله تانسب) اي مفيد لما يندم قوله من اهل الوقت اه عش (قوله حال موت من) (الخ)
 متعلق بالانصاف (قوله لان قوله من اهل الوقت كاف الخ) انهم انه لو لم يذكر المستحقين بان انقصر على
 ما قبله انتقل نصيب المستحقين فدرجته ان كان محجورا بين فوته اه عش ويحمل تصويره عما ياتي آتاه
 بقول الشارح ائتمت في موقفه على محمد الخ (قوله فيارم عليه) اي ذلك الحمل (قوله وانه مجرد الخ)
 عطف تفسير على الفاء الخ (قوله والتأسيس غير الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) اي التأسيس (قوله
 ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اي في كتب الارواق (قوله او يخصص الخ) قسم لقوله يعمل
 على ما يسمي الخ (قوله في ذلك) اي الحمل (قوله وهو الخ) اي الاختصاص بالحفي (قوله ويؤيد الاول) اي
 الحمل على ما يسمي الخ (قوله قال) اي السبكي (قوله وعلى هذا ائتمت) اي على الاول لكن قوله وينت
 في الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من عمل الخلاف فتأمل اه سيد عمر (قوله ثم يتبعه عتبه)
 الضمير ان عائد ان على محمد (قوله منهما) اي من البنتين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبهما (قوله بان
 الخ) متعلق بآفتيته (قوله لها) اي لنت الباقي (قوله ويؤيد) اي ذلك الائمة (قوله ذلك الخلاف)
 اي المار بقوله هل يعمل على ما يسمي الخ او يخصص الخ (قوله ما لم يصدر من الوقت الخ) انظره مع قوله

ولا يدخل الحمل) اي في الوقت على اولاد الاولاد كدال على تعلقه وكذا في الوفاة على الاولاد وما في الوفاة
 على الذريق والنسل والعقب فيدخل كاحصره في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه
 ولولم يكن له عند الوفاة الاحمل كان كانت نسوته الاربع سواء حمل حيث يقاس ما تقدم من الحمل على ولده او لولده اذ لم
 يكن له ولده اهل من اهل اسم على حجج اولوف حل الوفاة على الحمل اذ لم يكن الاحمل نظرا لما ينبغي لما سمر
 ان الوقت على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيهما فليس تانبان في القياس انه متعلق الاول اه
 عش (قوله وانما يستحق من غلما) لا ينبغي ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله لا يدخل الخ
 قبل انقضاء اسم (قوله ويوزيد لا يعمل بانه) ظاهر مولود لم يكن له حال الوفاة لانها لكانت لكن قياس
 ما تقدم فيها ولم يكن حال الوفاة على الولد الاول والولد من الحمل عليه حل في زيد حيث دخل بانه فليارم
 (قوله فائدة) خلاصة هذه الفائدة الى قوله ويقع في فتاوى الرمل اه سيد عمر (قوله يقع) الى قوله ويقع
 في النهاية (قوله تانسب) اي مفيد لما يندم قوله من اهل الوقت اه عش (قوله حال موت من) (الخ)
 متعلق بالانصاف (قوله لان قوله من اهل الوقت كاف الخ) انهم انه لو لم يذكر المستحقين بان انقصر على
 ما قبله انتقل نصيب المستحقين فدرجته ان كان محجورا بين فوته اه عش ويحمل تصويره عما ياتي آتاه
 بقول الشارح ائتمت في موقفه على محمد الخ (قوله فيارم عليه) اي ذلك الحمل (قوله وانه مجرد الخ)
 عطف تفسير على الفاء الخ (قوله والتأسيس غير الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) اي التأسيس (قوله
 ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اي في كتب الارواق (قوله او يخصص الخ) قسم لقوله يعمل
 على ما يسمي الخ (قوله في ذلك) اي الحمل (قوله وهو الخ) اي الاختصاص بالحفي (قوله ويؤيد الاول) اي
 الحمل على ما يسمي الخ (قوله قال) اي السبكي (قوله وعلى هذا ائتمت) اي على الاول لكن قوله وينت
 في الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من عمل الخلاف فتأمل اه سيد عمر (قوله ثم يتبعه عتبه)
 الضمير ان عائد ان على محمد (قوله منهما) اي من البنتين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبهما (قوله بان
 الخ) متعلق بآفتيته (قوله لها) اي لنت الباقي (قوله ويؤيد) اي ذلك الائمة (قوله ذلك الخلاف)
 اي المار بقوله هل يعمل على ما يسمي الخ او يخصص الخ (قوله ما لم يصدر من الوقت الخ) انظره مع قوله

موقوف عليه لشمول لفظ الوقت له قالوا اذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ الموقوف على انقراض غيره انما هو اخذه
 لادخله في الموقوف عليهم وعلى هذا ائتمت في موقفه على محمد بنتيه عتبه فلان على ان من توفت منها حصتها لآخرى فتوفت
 احدهما في حياة الآخر بقوله بعد الوقت ثم محمد بن الاخرى وفلان بانها الثلثين والعتيق الثلث ويؤيده ان الوفاة لا يحمل العتيق في مرتبهما
 خشائه ربما انقضى مع احدهما فيانقضا فخرج ذلك بقوله على الى آخره وبين ان احدهما متى انقضى مع العتيق لم تانصفه بل
 تاخذ ضعفه وينت في الفتاوى ان عمل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الوقت ما يدل على ان المراد التصيب ولو بالقوة

كانها امر ايتي ذكرت في بعض الفتاوى (٣٦٨) ما حاصه الاستحقاق والتمار كهل يصلان على ما بقوة نظر القصد والواقف انه لا يمر

السابق جازا للثمة يتقرر قوله والتمار في ذلك حقيقة قسم وسيدمر اقول ويمكن الجمع بان ماسبق عند اطلاق
 التصيب والتمار في تحاليل كيدل عليه قول الفارح الا في نظر القصد والواقف الخ ما عندنا انضمام لفظ اليه
 يدل على المراد المذكور (قوله كانها) اي في موقوف على مخرج العمل والاداء على ذلك هنا ما ذكره بقوله
 ويؤيدان ان الواقف الخ (قوله ان الراجح الثاني) اي الاختصاص بالمعنى (قوله هو) اي الثاني (رجع
 اليه معنا) اي عليه تقسم علة الواقف بعد محصل البنت الموجوده المعنى فصفين لكنه قدم ان استحقاق
 البنت الثنتين ليس مجرد قوله فاذما تمت احداهما فصبها الاخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان
 المراد التصيب ولو بالقوة كانها اه عشر (قوله بعد افاقه بالاول) اي الحل على التصيب المقدر الذي
 اشار اليه بقوله وعلى هذا اقيت الخ اه عشر قول المتن (ولو وقف على ماله الخ) ولو وقف على ماله
 وليس له الا ماله واحد فهل يصح الوقف حلالا على المجلس فيه نظر اه سم اقول فحقيقة قول الفارح المار
 انما قرينة الجمع تحصل الخ الصحتة حل الجمع على من يحدث من عصبه الموجود على ان قول الفارح الا في
 ولم يوجد الا احدهما الخ كالصريح في الصحة مطلقا (قوله او ماله) اي قول المتن والصفة في النهاية
 (قوله على الوجة) بوقافا للمعنى قول المتن (وله معنى ومعنى) قضية ما قرره الفارح انه لو وجد احدهما
 وعصبه الاخر قسم بينهما وفي ما لو وجد كل مع عصبه او احدهما مع عصبته او وجدت طبقات من
 العصبان فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني اه سم (قوله تبرع الخ) قسم
 في المعنى بفتح التاء (قوله او وجوبا) كان نذر عقده او اشترا به بشرط العتق اه عشر عبارة سم كمن كفارة
 اه (قوله باعتبار الرأس) اي لا على الجهتين مناصفة اه سم اي خلافا للمعنى جارية نصفين على الصنفين
 لا على عدد الرؤس على الراجح اه (قوله حال الوقف) اي لكونهما اوقاف (ولاحال الموت) اي لان
 عتقها بدمه وهو بعد الموت لا ولاء له ما عاها لعصبه اه عشر (قوله لا لاجاله) لانه محتمل لها
 ولا احدهما (قوله ايضا) اي كقول بالجلان للمعنى على اجمال المشترك التعميم (قوله اه) اي المشترك
 (قوله لقرينة) اي مسمية (قوله وكذا) اي يحمل على معنيهما الخ عند عتقها (قوله مطلقا) (قوله قيل
 عوما وقيل احتياطا) فيه مخالفة لما في جميع الجوامع فليراجع اه رشدي ويمكن دفع المخالفة
 بحمل العموم على القنوي (قوله ولو لم يوجد) لاي قوله ورد في المعنى (قوله شاركة الخ) ضعيف اه
 عشر (قوله نصار المعنى الاخر غير مراد) قضية ذلك انه لو اقترض الموجودين الوقف المحمول عليه
 الوقف لا يصرف للاخر الحادث ويكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر اه سم (قوله حل
 كل) اي من افراد (قوله من المتواطىء) اي من اطلاق المتواطىء هو الذي اتفقت منه افراد (قوله
 فيصدق) اي اسم الاخر (على من طرأ) فيستحق الوقف لان يقيد الواقف بالموجودين حال الوقف
 ضعيف (قوله في المتن ولو وقف على ماله الخ) ولو وقف على ماله ولو ليس له الا ماله واحد فهل يصح الوقف
 حلالا على المجلس فيه نظر (قوله على الوجة) اعتداه مر (قوله في المتن وله معنى ومعنى) قضية ما قرره
 الفارح انه لو وجد احدهما وعصبه الاخر قسم بينهما وفي ما لو وجد كل مع عصبته او احدهما مع عصبته
 او وجدت طبقات من العصبان فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني (قوله او
 وجوبا) كمن كفارة (قوله باعتبار الرأس) اي لا على الجهتين مناصفة (قوله لانه لا يدخل مدبر الخ) قد
 يقال ينبغي دخوله لما بعد الموت مطلقا او اذا كانا من نوع الموجودين الوقف على مقتضى ما ياتي عن ابن
 التتير اذ رغبوا ما قبل عليهما لان الوقف على نوع لا ينصرف الموجود منه بل يستحق الحادث منه ايضا
 كالوقوف على اخيه او اولادهم فان الحادث بعد الوقف يستحق ايضا (قوله واعترضه ابو زرعة الخ) وكذا
 شرح مر (قوله نصار المعنى الاخر غير مراد) قضية ذلك انه لو اقترض الموجودين الوقف المحمول
 عليه الوقف لا يصرف للاخر بل يكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر (قوله

احدا من ذرية او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقته والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرره في كتابي سوانح المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجح اليه معنا بعد افاقه بالاول ورد على السبكي واخرين منهم القيني اعتماد له اعني الاول (ولو وقف على ماله) او ماله على الوجة (وله معنى) بكسر التاء وعصبته (ومعنى) تبرع او وجوبا بفتحها او فرعه صح و (قسم بينهما) باعتبار الرؤس على الوجة لتناول الاسم لها نعم لا يدخل مدبر وما ولد لانها ليس من الموالى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يطل) لاجاله بناء على ان المشترك يحمل وهو ضعيف ايضا والاصح انه كالمعام فيعمل على معنيته او معانيه بقرينة وكذا عند عدم ما قبل عمو ما قبل احتياطا ولولم يوجد الاحدما حل عليه قطعا فاذا طرأ الاخر شاركة على ما بحثه ابن التتير وقاسه على ما لو وقف على اخيه فحدث آخر واعترضه ابو زرعة بان اطلاق المولى عليهما اشترك لفظي وقد

دلت القرينة على ارادة احده معنيته وهو الاخصاري الموجود نصار المعنى الاخر غير مراد او اما الاخوة فصقيقة واحدة واطلافا على كل من المتواطىء، فصدق على من طرأ

وربما يورد في بعض النسخ قوله لا يشترك فيه أي لفظاً (قوله ويرد) أي الرد (قوله من أسفل) أي بان احتشم (قوله لا مواليم) أي لا يدخل تحت التيقن (قوله وقاس بالاسنوي الخ) مستند اه
عش (قوله ماله وقيل مواليم الخ) أي فدخل اولادهم اه سم (قوله ويرد) أي القياس (قوله ويرد)
أي الرد (قوله ان الرلام الخ) خبر بل المصرح به (قوله وليس المراد) إلى قوله فامط في النهاية (قوله ومطرا
بها) أي الفردات كإثبات في المتن (مطلوعة) أي يعرف شرك اه منبج قد افاده الفارح بقوله
الآن بخلاف بلو لكن اه (قوله لم يتخلل بينها) أي المتعاطفات (كلام طويل) سيد كر عتده قول
المتن (عناجي) هو الصفة المتضمنة قوله بعد المحتاجين هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وماله اولاد الا ولاد)
أي ذكر او انا فاه عش قول المتن (المحتاجين) قال في شرح الروض أي المنيو والحاجة متضمنة بهو از
اخذ الزكاة كما في بالفتال انتهى والذي يتجه ان المراد جو از اخذ الزكاة لو امانع كونهما شيئا او مطلقا
حتى يصرف الهاشي والمطلبي ايضا مر اه سم على حج وقضية ان التي يكسب لا ياخذ وقياس ما عرف
الوقف على الفقرة الأخذ فقل المراد هنا المحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه
عش قول المتن (اولا لا ينسق الخ) والذي يظهر ان المراد بالفتق هنا تركاب كيمة او اصرار على
صغيرة واصغارا ولم تطلب طاعة تعما صوب بالمدالة انتماء ذلك وإن وردت شهادة محرم مروة او تغفل
او نحوهما اه نهاية قال عش فواتب القاسق هل يستحق من حين الثوبة اولا فيه نظر والذي يظهر
الاستحقاق اخذ اعما سابقي فبالوقف على بته الارملة ثم تزوجت ثم تربت الخ اه (قوله كالصفة الخ)
تمثيل للتعلاقات تن اه سم (قوله على بن) بفتح الباء وشذبا له (قوله إلا ان ينسق الخ) مثال الاستثناء
المتأخر (قوله اي وإن احتجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة
المقدمة (وقوله والصفة) الاولى للتصريح كإثباته (قوله مع الاولى) أي من اجل خبر والصفة
(قوله وقد مجاب عن استبعاد اه) فقد يقال قياس استبعاد الاسنوي الذي اشار اليه ان ياتي بغيره في الترسطة
بالنسبة لا بعد ما فكيف يصلح الجواب إلا ان يثبت عن الاسنوي عدم استبعادها فيصلح ما ذكر جوابا
إزا ميا لا حقيقة اه سيد عمر وكذا في سم الا قوله إلا ان يثبت الخ (قوله فانها ترجع الخ) كذا في المعنى
(قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله إذ لم يلحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفات في جميع الخ اه عش
(قوله نعم رده) أي ابن العباد (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويفرق الخ) كلام مستأنف متعلق

نعملة الاعتناق فانها تنخص
بالمعتن ضلaff فروع
ويرد بان قوله لا يشترك في الراء
لمة كخفة النسب صريح في
شمول الولاء لصبة السيد
بل المصرح به في كلامهم كما
سبأ أن الولاء يثبت علم
في حياته (والصفة) وليس
المراد بها هنا مدلولها
النحوي بل ما يحدد في
غيره من المقدمة على جعل (او
مفردات ومثلا لها لبيان
ان المراد بالحل ما يسمها
(مطلوعة) لم يتخلل بينها
كلام طويل (لتعريف الكل
كوقت على عناجي اولادي
واحداه) وم اولاد
الاولاد (واخو وكذا
المتأخرة عليها) أي عنها
(و) كذا (الاستثناء إذا
عطف) في الكل (و او
كقوله على اولادي
واحداه واخو المحتاجين
او إلا ان ينسق بعضهم)
لان الاصل اشتراك
المتعاطفات في جميع العلاقات
كالصفة والحال والشرط
ومثلا الاستثناء بجمع عدم
الاستقلال ومثلا الامام
للحل بوقت على بني داري
وحسب على اقارب ضيق
وسلب على خدي يتي لا
ان ينسق منهم احداي او ان

ويرد بفتح الخ) كذا تشرح مر وقضية الردود كمرود ورد ردها فلو طرأ أحد من جنس الموجود شاركة
فليتام (قوله ماله وقيل مواليم الخ) أي فدخل اولادهم (قوله ويرد بان قوله الخ) كذا تشرح مر (قوله في
المتن عناجي) هو الصفة المتقدمة قال في شرح الروض والحاجة متضمنة بهو از اخذ الزكاة كما في به
الفتال قال الزركشي وينفذ جيتدر ارجة الوقت إلا ان امكنت اه وشبهه ان المراد جو از اخذ الزكاة ولا
مانع كونهما شيئا او مطلقا حتى يصرف الهاشي والمطلبي ايضا مر (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلاقات ش
(قوله فاستبعد الاسنوي الخ) لا يعني ان قياس استبعاده في المقدمة استبعاده في الترسطة بالنسبة لتعريف
جلبها اخذ من علمه وحيد ينظر في الجواب (قوله وقد مجاب الخ) فيه تأمل (قوله بأنها حيث كالمصفة
الترسطة) ان اراد المتوسق اجل فالتوسط في اجل يطرقها هذا الاستبعاد اخذ من علمه او المتوسط في
المفردات لم يقد لظهور الفرق اخذ من علمه ايضا فليتام (قوله لما قبلها) ثم قوله لما بعدها) فيه نظر

احتجوا واما تقدم الصفة على اجل فاستبعد الاسنوي رجوعا لكل لأن كل جملة مستقلة بالصفة والصفة مع الاولى خاصة وقد
يجاب عن استبعاده بأنها حيث كالمصفة المتوسطة فانها ترجع لكل على المنقول المعتد لاجلها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما
فيها وادعاء ابن الماد أن ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام في وقف واحد ممنوع إذ لم يلحظ
الرجوع لكل موجود فيها ايضا نعم رد قول الاسنوي أن ما قاله من في الاستثناء يخالف ما ذكره في الاطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكر في

اوسط وما اقتضا كلامه في عدى حران شاء ان هو امر الى طائفتين اذ لم ينو عوده لا خيرا ولا يرد اليه بان الصمتنا محققة فلا يربطها الا
بغير قوى ومع الاحتمال لا نقر قوتها (٢٧٠) الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه ادنى دلالة قاطمة وخرج بتثليته ولا بالواو واشترطها

اجاب عنه ما لو كان الحلف يتم
او القاء فيختص المتعلق
بالاخير أى فيما اذا تأخر
كقوله جميع مقدمون وقوله
عن الامام او اقراموا اعتراضه
جميعه تأخرون بان المذهب
ان القامون هم كالاراء جميع
ان كلاما جميعا ومما عدا خلاف
بل لو كان بعدم تظلم كلام
طويل ما لم يخل كوقت
على اولادى على ان من مات
منهم وأحب فصليه بين
اولاده لذلك مثل حظ
الاثنين ولا تفصيله لمن في
درجته فاذا اقرضوا
صرف الى اخوتي المحتاجين
او الا ان يفسق واحد منهم
فيختص بالاخير ويبحث
شارح ان الجمل الغير
للمعاطفة ليست كالمعاطفة
وكلامه في الطلاق يدل
على انه لافرق (فرع)
ذكر الرافى أن لفظ
الاخوة لا يدخل فيه
الاخوات ونزوع فيه
بان قياس الاولاد الدخول
ويرد بوضوح الفرق بان
هذا اللفظ لا مقابل له
يتميز عنه بالاء فصل
التوعين مما يختلف
الاخوة فان له مقابلا
كذلك وهو الاخوات
فلم يشملهن ودخول
الاناث في ان كان له اخوة

بقوله السابق وقد يجاب الخ لا بما قبله ثم رأيت في الرشيدى ما نصه قوله ويرق الخ هذا كلام مقتضى لا يتعلق
له بما قبله كالإختصاص وقوله الخ (قوله بان الصمت الخ) قد يقال المود للاخير او قبح هذا المعنى من
عدم المود لان المود بين الصمت وعدمه يربطها فليتام مع ذلك قوله قاطمة اه سم عبارة عرش قوله
بان الصمت الخ قد يقال هذا لما ثبتت قبض الطالب لان قوله انه اذ لم ينو عوده لا خيرا ولا يرد اليه بان الصمتنا محققة لعدم
عود المشية اليه وقوله بان الصمتنا محققة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة
في وقوعه فلا تنبها الا من قبل قولى لكان اولي في مراده اه وعبارة الرشيدى هذا وجب رجوع الاستثناء
للكل لا عدمه كالاختصاص (قوله هنا) الاول ان يقرأ ابتدئون الى عدى حران شاء الله الخ (قوله وهنا)
اى فى الوقت (قوله وخرج بتثليته الخ) الى قوله ويبحث فى المعنى (قوله وخرج بتثليته الخ) عرش (قوله ويبحث الخ)
الزكوى وما نقل عن الامام انما هو احوال ما قبله لا المذهب فلا يرد صريحه وهو فى البرهان بان مذهب الشافعى
المود الى الجميع وان كان الحلف يتم قال فى المختار انه لا يتعدى بالواو بل الضابط وجود الحلف بحرف جميع
كالواو والقامون انتهى وهذا المختار هو المعتمد اه عبارة الثانية وتثليته ولا بالواو واشترطها فيما
بعده ليس للتثنية بما قبله كما قاله جميع تأخرون ان القامون الخ اه (قوله وبعدهم تظلم الخ) حلف على
بتثليته ثم هو الى الفروع فى الثانية (قوله فيختص) اى المتعلق (بالاخير) معتمد اه عرش (قوله ويبحث الخ)
عبارة الثانية يقر كلامه فى الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتماطفة وغيره وان بحث بعض الشراح
الفرق بينهما وطع ما عرفت ان كلام من الصفة والاستثمار ارجح للجميع قدم ارتأى ان توسط اه وعبارة
المعنى وقد تقدم الصفة على المتماطفات كتأخير ما عرفت عودها الى الجميع وكذا المتوسطون قال ابن السبكي
الظاهر اختصاصا بما قبله انتهى ومنها فيما ذكر الاستثناء واعلم ان عود الاستثناء الى الجمل لا يتعدى
بالحلف قد نقل الرافى الى الايمان انه يعود اليها بلا حلف حيث قال ابو الطيب وقال ان شاء الله انت
طائى عدى حران تظلم ولم يمتق اه (قوله وكلامه الخ) معتمد اه عرش (قوله فروج) قال فى الروض
ويدخل فى الفرق المبرأ واهل البلد قال فى شرحه اى ضراء اهلها والمراد ببلد الوقت كتنظيمه فى الوصية
للقراء لان اطاعهم متعلق ببلد الوقت انتهى ويرد عليه انه ان عنت البلد فيه كوقت على قراء بلد كذا
نعمين قراء ما سوا مكانت ببلد الوقت او غير ما وان لم يمتق كوقت على القراء لم يمتق كقافى الانوار وقراء
بلد الوقت وهو الموافق لجزا نقل الوصية التى نظرها الوقت اه سم وقوله وان لم يمتق كقافى الانوار وقراء
ما سوا (قوله واذكر الرافى ان لفظ الاخوة) اعتمد المعنى والثانية ايضا (قوله لا يدخل فيه الاخوات)
ومثلها كاهم اه عرش (قوله بان هذا اللفظ) اى لفظ الاولاد (قوله فصل التوعين) الذكور والاناث
(قوله كذلك) اى يتميز عنه بالاء (قوله قياس لالفتى) الاولى مجازى لاحقيق (قوله ولو وقف على
زوجته) الى قوله وان لم يغرض فى المعنى الى قوله لكن فيه نظر فى الثانية لا لقوله وهذا الى ويراق (قوله)
على زوجته) او بناته اه معنى (قوله او ام ولده) اى كان توقف عليهما بما لم يصح الوقت عليه او وقف
عليهما بعدم هو لا يقتصر اى لا يصح الوقت على ام الولدى استقلا لا بهذا بل والتمارض الذى توهمه
الشهاب بن قاسم اه رشيدى (قوله بخلاف نظيره) فى بنته الخ عبارة معقنى قال فى لو وقف على بناته

ولعله معكوس (قوله بان الصمتنا محققة الخ) قد يقال المود للاخير او قبح هذا المعنى من عدم المود
لان المود بين الصمت وعدمه يربطها فليتام مع ذلك قوله قاطمة (قوله فروج الخ) فرع قال فى الروض
ويدخل فى القراء القراء ما واهل البلد قال فى شرحه اى قراء اهلها والمراد ببلد الوقت كتنظيمه فى الوصية
للقراء لان اطاعهم متعلق ببلد الوقت اه ويرد عليه انه ان عنت البلد فيه كوقت على قراء بلد كذا
نعمين قراء ما سوا مكانت ببلد الوقت او غير ما وان لم يمتق كوقت على القراء لم يمتق كقافى الانوار وقراء بلد

الارامل
بند بمنزها اخذ من كلامهم فى الطلاق والايان بخلاف نظيره فبانه الارمله لانه انطأ استحقاقا بصنة وماله به احد

وتلك ببهم التزوج وبالترتيب بعد ذلك لان امرضا ان لا يحتاج يتوان لا يحقه احد على حليته بعد ان يدفع الثاء العرف المتأخر ومن
 تبعه بعد استحقاقها نظرا الى ان امرضا هذا الشرط احتياجا وقد وجد بين ما يوافق الاول قول الاسنوي اخذا من كلام الرافعي في
 الطلاق اعلو وقيل على ولامه مادام قد استغنى عن الفراق لا يستحق لا تنطاع الله بموكل في نفرو يفرق بان المدارم على الوضع القوي
 القاضي باقضاء الله بموتها لا تأخير له وحده بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كما هو مقصود الواقف منا وبطلان الاستحقاق بالتأخير لا غير
 من غير ان يحلفه شيء يضيء به فارق ما تورى في الان تزوج فاذا وجد الفقد ولو بعد النكاح (٢٧١) استغن فيها يظهر ولو وقف او وصي

الغنيب صرف الوارد على
 ما يتخصه العرف ولا يزداد
 على ثلاثة ايام مطلقا ولا
 يدفع له حسب الان شرطه
 الواقف سهل يشترط فيه
 الفقر الظاهر لا قال بالتاج
 الفزاري والبرهان المراسي
 وغيرهما من شرطه قرامة
 جزء من القران كل يوم
 كفاه قدر جزء ولو مفرقا
 ونظرا ا ه وفي المرقط نظر
 ولو قال ليصدق بفتك في
 رمضان او ما شئت فقلت
 تصدق بدمي لا يتنظر مثله
 نعم ان قال فطر الصوامه
 انتظر موافق غير واحد بانه
 لو قال على من قرأ على قبر
 أي كل جمعة يسب بانه إن حد
 القرامة بمدة معينة او عين
 لكل سنة غلة اتبع والا
 بطل نظير ما قاله من بطلان
 الوصية لو بد كل شهر بديتار
 الا في دينار واحد او اما
 يتجه الحاق الوقف بالوصية
 إن علق بالموت لا ينفذ
 وصية ووجه بطلانها فيما
 ذكر انها لا تنفذ الا في
 الثلث ومعرفة مساواة
 هذه الوصية له وعدمها

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقته عاد استحقاقها فلا كان هنا كذلك اوجب بانه في النبات أثبت
 استحقاقا لنبات الارامل وبالطلاق صارت ارمقوتها جعلها مستحقة لان تزوج وبالطلاق لا يخرج عن
 كونها تزوجت ومتفق هذا وكلام ابن المقرئ اصله أن من لم تزوج اصلا راق لم يوليس مراد ايل الذي
 نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه انها اى فارقها زوجها وفي الوصية من الروضة انه الاصح هو على هذا
 فلا سؤال اه (قوله وتلك) اى الوصية او ام الولد اى انط استحقاقها (قوله ذلك) اى التزوج (قوله ولا ان
 امرضا) في كل من الوقفين (قوله) ان لا يحتاج يتوان لا يحقه احد على حليته بعد ان يدفع الثاء العرف المتأخر ومن
 وبهذا) اى بالتعليل الثاني (قوله بعد استحقاقها) اى الوصية او ام الولد (قوله ويوافق الاول قول
 الاسنوي) اعتمد مر ا سم جارة النهاية واخذا الاسنوي من كلام الرافعي ا ه وهو كذلك اه قال
 ع ش قوله وهو هو كذلك اى خلا فالحج اقول والا قرب ما قاله حج لما عطل مر به في بته الارملة اه (قوله
 بان المدارم) اى في ستة الوجة او ام الولد (قوله هنا) اى في ستة الولد (قوله لا تأخير له وحده) اى
 وضع القوي (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ
 لا المقاصد لعدم اطلاقها عليها ما لم يتم قربة على ذلك فالحول عليها اه نهاية (قوله كافر) اى في الثانيه
 المار قبيل الفصل (قوله من غير ان يحلفه شيء) عبارة التايقون تحلفه شيء بنيه اه وهي ظاهرة (قوله وبه)
 اى يربط الاستحقاق هنا بالفرد فقط (قوله ولو وقف او وصي) ا ه قوله قال بالتاج في النهاية (قوله
 صرف للوارد) اى سواء اجامه قاصدا لنزول عليه او اتفق نزوله عنده لجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل ما من
 فيعمل نفسه ام حش (قوله مطلقا) ظاهر مساو مر حش لهما من عنده من السفر كرض او خوف ولامه اه حش
 (قوله الا ان شرطه) ينفى ان يكون مثله اذا كان ذلك هو العرف كما يفهم قوله على ما يتخصه العرف ام سيد
 عمر (قوله الظاهر لا يوجب على الناظر رعاية المصلحة لترض الواقف ولو كان البعض قرامة والبعض
 اغنياء لم تنف الثلثة الخاصة بها قدم الفقير اه حش (قوله كفاه) اى الشرط المذكور اى في تحققة (قوله
 تصدق) اى الناظر (قوله مثله) اى من السنة الاية (قوله على من يقرأ الخ) اى وقت على من الخ (قوله
 والابطال) اى الوقف (قوله الا في دينار الخ) اى لا تبطل فيه (قوله ان علق) اى الوقف (قوله وعدمها)
 اى المساواة اه اسم (قوله متعذرة) خبر ومعرفة الخ (قوله او اما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق بالموت
 (قوله صحت) خبر قال في بجه الخ (قوله وجيب) خبر مقدم لقوله ترم ان الخ (قوله لم يمنع) اى الشك
 (قوله وانما يتجه) اى نول ان الصلاح (فيما) اى في عمل (قوله واتي النزالي) المرقط قال في النهاية
 (قوله بانه يختص بالمضار الخ) والعرف مطرد في بعض التواصي كبلاد العجم التي منها الامام
 الوقف وهو الموافق لجزء نقل الوصية الى نظريها الوقف (قوله ويوافق الاول قول الاسنوي الخ)
 اعتمد مر (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ
 لا المقاصد لعدم اطلاقها عليها ما لم يتم قربة على ذلك فالحول عليها شرح مر (قوله الظاهر لا) اعتمد
 مر (قوله وعدمها) اى المساواة ش (قوله بل الذي يتجه الخ) اعتمد مر

متعذرة واما الوقف الذي ليس كالوصية قال في بجه صحت اذا لا يترتب عليه عذوره بوجه لان الناظر اذا قرأ من يقرأ كذلك استحق
 ما شرط مادام يقرأ فاذا مات مثلا قرر الناظر غير هو هكذا وجيب ترم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقت هذا فلان
 ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل ان يكون شرط الاستحقاق وان يكون وصية له لا لوجه فقهان علم مراده اتبع وان شمله بمنع الاستحقاق
 وانما تنه فيما لا يفسد عرفا صرف الغلة في مقابلته والا لكثيرا او يتعلم كذا فيو شرط للاستحقاق فيما يظهر واتي النزالي في
 وقت حش املاكي بانه يختص بالعار لانه المبادر للذهن وفيه وقفة بل الذي متدحمة وقف جميع ما في ملكه كما يسح وقته

قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذنوب طلبة كقرائة اخل بافي بعض الايام وقال المصنف ان اخل واستتاب لعذر كرس او حبس في استحقاته ولا لم يستحق لعدم الاستتابة فافهم بماء اثر استحقاته لعذر مدة الاخلال وهو ما اعتمد السبكي كاي الصلاح في كل وظيفة تقل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استتابة الادون لكن مرص بعضهم بانه لا بد من المثل والكلام في غير ايام البطالة المدة فيها ينص الواجب والا فبصرفه من البطالة الذي مرهه ولا فيصادة محل الموقوف عليهم وافق بعضهم بان التعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وان لم يحصل له من الاولى شيء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على ما اذا علم ذلك من شرط الواقف او قرأ في حال الظاهرة فيه

(فصل في احكام الوقف المعنوية) الاظر ان الملك في رتبة الموقوف على معين (او جهة ينتقل الى الله تعالى اي) تبسیر لمعنى الانتقال اليه تعالى ولا لجميع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره ان سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع (ينقل عن اختصاص الاممين)

حجة الاسلام بتخصيص الاملاك بالمعارف اثناء المد كور مني عليه يرشد الى ذلك لتعليقه قوله لانه اخل اه سحره (قوله قال ابن عبد السلام اخل) (فرع في فتاوى السيوطي) (مسئلة) رجل وقف مصحفا على من يقرأه كل يوم حوا ويذعه له جعل ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقم القاري مدة يتناول المعلوم لم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فاطرقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حوا ويذعه عقب كل حزب للواقف حتى يوفى ذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام عن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم (قوله ولا يستحق) (قائمة) قال المناوي في كتابه المسعى بتيسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف في اخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ ذكريا الاصمري ما نصه او تستل عن قول العرب عبد السلام في كتابه فوائد القرآن الوقف على الصلوات الخ في مسجد على قراءة القرآن في الترتيب هي شروط لا اعراض فراق بجميع اجراما بشرط الاجراء كان اخل الامام بصلاته منها والقاري بقرائه يوم ثلاثي مله بالية لا تعلم يتحقق مفهوم الشرط من كذا واقف المدارس اذا قال الواقف او شهد العرفان من يشغل شهر الحمد بنار فاشغل اقل متولى يوم فلاحيه ولم توزع الجامعة على قدر ما يشغل به اه فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع في هذا كروانه لا يستحق شيئا وهو اختيار هليلق المتورعين وقال السبكي انه في غابة الضيق ويؤدى الى محذور فان احدا لا يمكنه ان لا يخل يوم ولا بصلاته لا نادرا ولا يقصد الاقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قالو اما من اخل بشرط الواقف في بعض الايام فيظفر في كيفية اشتراط الشرط الذي اخل به فان كان مقتضاه تنقيح الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيما سقط استحقاته فيها ولا فان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها اخلا لا بشرط فان لم يشترط المحذور كل يوم فلا يسقط استحقاته فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في اخر الايام واما البطالة فيجب شيان في رمضان فواقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث ينص الواقف على اشتراط المحذور فيها وما وقع قبل ذلك يمنع اذ ليس فيها عرف مستمر ولا ينفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال للوردت الجامعة على شيئين ينقل أحدهما عن الآخر كقولهم من رددى مله كذا قدر احدثما استحق نصف المجل وعليه يخرج غية الطالب عن الدرس في بعض الايام اذا قال الواقف من حشر شره كذا الله كذا ان الايام كالعيد فانها اشياء متعاقبة فيستحق بقسط ما حشر فتنظف لذلك فانه ما ينقله اه ع وش وقوله فان في قوله ان كان المحذور فان لم يشترط النسخ لم يعرف عن بان بالمو قوله تكون تركه اخل لمل صوا لا يكون اخل (قوله والا) اي بان استتاب لعذر (قوله لعذر مدة الاخلال) اي وان اخل بلا عذر ولا استتابة (قوله بان الممل) اي ونحوه بمن جعل الغلة في مقابلة عمله

(فصل في احكام الوقف المعنوية) (قوله في احكام الوقف) الى قوله لظاهر اطلاقهم في النهاية والمنفى (قوله لمنى الانتقال) الى اديه (قوله بطريق التوسع) اي اى مالكا الحقيق هو انه تعالى لكنه لما اذن في التصرف فيملن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه احكاما عاصمة كالقطع بسرقته ووجوب رده على من غصب منه الى غير ذلك من الاحكام اه ع (قوله عن اختصاص الاممين) اي اختصاص

(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع في فتاوى السيوطي (مسئلة) رجل وقف مصحفا على من يقرأه كل يوم حوا ويذعه له جعل ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقم القاري مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فاطرقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حوا ويذعه عقب كل حزب للواقف حتى يوفى ذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام عن المصنف خلاف استحق ما يتناوله في الايام التي عطلها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام عن المصنف خلاف ذلك فليحذر (قوله وفيه نظر ظاهر) كذا مر

(فصل في احكام الوقف المعنوية) (قوله في المتن اي ينقل عن اختصاص الاممين) اي اختصاص

فيشترى من امرجه ببل فاته
ولو وقف ارضا غير مفروسة
على مئين ليجر له غرسا الا
ان نص الوقت عليه او
شرط له جميع الانتفاعات
كأجره السبكو كذا البناء
ولا يبي ما كان مفروسا
وعكسها الضابط ان كل ما
غير الوقت بالكية عن
اسمه الذي كان عليه حال
الوقف امتنع ولا فلازم
ان تعلق المشروط بجاز
ايداه كاياتي بمسوط آخر
الفصل واقي ابوزرعة في
علو وقف اراد ان تاجرهم
واجهتوا اخرجوا روشن
له في مواضع ارجع بامتناع
ذلك ان كانت الواجبة
صحبة او غيرها واضر
بحدار الوقت والاجاز
بشرط ان لا يصرف عليه
من دوح الوقت الا ما يصرف
في عاده على ما كان عليه
وما زاد في المور في فصل
اشترط علم المنفعة في
الاجارة عن ان الرفعة
والسبكو ماله تعلق بذلك
فراجعه وانما لم يمتنع
الزيادة مطلقا لانها لا تعتبر
معالم الوقف (وملك
الاجارة) لانها بدل المنافع
الملوكة له وقضية انه
يعلى جميع المحبة ولولادة
لا يقتل بقاءه البها وصر
ما فيه آخر الاجارة
(فلا يملك (فواتده) اى
الموقوف (كثره) ومن ثم
لزمه كتابتها كالمزق بقديم

قول المصنف ولو بيعت الشجر فاعلته لاحيان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرسي الموقوف حتى يرق
وقد يرق ويتغير من رصاص الحمام بامكان اعادة مثل فانت الرصاص بمصلحة بخلاف مثل فانت الحجر برقه
ويبقى ان رقة البلاط الموقوف في الموقوف بالاستعمال كرقعة الحجر بالاستعمال وان فوات عين البلاط
بالكية كقوات رصاص الحمام سم وسيدمر (قوله) فيشترى من امرجه ببل فاته) قال القمهي وعليه
عمل الناس انه معنى زاد الثانية قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر انه قال عرش قوله
مد وكفى على الموقوف عليه يملكها أى الاجراء الفاعلة اذا نفي ما صوره وقوله نظر الاقرب الملك اه
(قوله) ليجر له غرسا) اى ويقتضى بها فيا تصلح له غير مفروسة اه عرش (قوله) لان نص (ارجع
عدم جواز الترس وإن اطرد العرف في زمن الوقت بعدم الانتفاع بمثله الا بالنرس وعلم بهو لوقيل
بالجواز حيث لم يمد بل قد يفيد كلامه في التنية السابق قبل الفصل الاول ويحرم هذا البناء ثم ايهتق
الشرح والناهي في آخر الفصل ما يؤيد (قوله) وكذا البناء) اى فلو وقف ارضا عالية من البناء لا يجوز بناؤها
ما لم ينص عليه ولم يشرط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف حصص دارا كانت مشتملة على ما كن وغرب
بعضها قبل الوقية فيبقى جواز بنائها كان منهدما فيها حيث لم يصر بالعامر لان الظاهر رضا الوقت بمثل
هذا اه عرش وفي هذا تأيد لما تقدمت آتفا (قوله) في علو) بتكليف المين وسكون اللام (قوله) او غيرها
اى غير صحبة (قوله) ولا) اى بان كانت غير صحبة لم يصر بحدار الوقف (قوله) بشرط ان لا يصرف (ارجع
للمعتمد بما لا يرد بذلك الا بقرينة زيادة يستدعي ارجاع (قوله) مطلقا) اى لو كانت الزيادة من ربح
الوقف او مال التاجر وقول عرش اى ضرت اى لافيه ما لا يفتى (قوله) لانها) اى هذه الحصة اه عرش
(قوله) وقضية انه يعلى (ارجع) اعتمدته النهاية خلافا لفسار حوالا سنى والفتى (قوله) بقاءه) اى الموقوف
عليه قول المتن (فواتده) اى الحاصلة بعد الوقف عند الاطلاق او بشرط انها للوقوف عليه اه معنى
(قوله) ومن ثم) اى قوله نظير ما مر في التاية (قوله) غصن) بالتزوير عبارة الفتى واخصان خلاف ويحرمه ما
يتماد قطعه لانها كالتربة بخلاف ما لا يتماد قطعه نعم ان شرط قطع الاغصان التي يتماد قطعها مع ثمارها
كانت له قاله الامام اه وفي شرح الروض ولا يفتى ان المملوك من فوات المدارس ويحرم ما لا ينامو الانتفاع
للائمة اه اى فلا يجوز اجارتها ولا اعانتها (قوله) اعيت قطعها) قديم خذ من ذلك انه لو وقف شجر
الاثر واعيت قطعها الى جنوره التي تبت ثانيا او شرط ذلك كان للوقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في
غير الموجود في حال الوقف كان وقف جنور الاثر اما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف اخذ اما ذكر في
الثمرة غير المؤجرة اه سم (قوله) ولم يؤد قطعها (ارجع) ظاهر مرجوعه الى او شرط ايضا سم على حج وهو
ظاهر لان العمل بالشرط انما يجب حيث لم يمنع من مانع اه عرش (قوله) وان تابت فهي للوقف (لو
صرح بادخال المؤرق في الوقف مل يصبح تيمما لشجرة وعليه بشرط فيه ان يتحدد عقد الوقف وبشرط

بها ومنها غصن وورق تواتر اعيت قطعها او شرط ولم يؤد قطعها لوات اصلها الثمرة الموجود حال الوقف ان تابت فهي للوقف وقف

وهو اول وجود نحو التمر فوجد ارضه هو الحامل في خلق الحق الوقت بالبيع بالنسبة الى الله سبحانه ما ذكر ان كلامه شبهة فخلق
بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فاعلم انه دقيق مهم وقد سبق اليقين لا اعتبار بالنظر مجرد وجود التمر في صورة الحمل والبطن الاول مثلا
السبكي وغيره فحق وجدت قبل تمام اتصال الحمل تاثيرا ولا يستحق منها شيئا لان يومه سابق بيرويه بخلاف ما اذا برزت بعد يومه وان
تاثيراته يمتد بها كالأرض وبنوا كذال (٢٧٦) وجدت ولو طلعا مات المستحق فقتل لورثته لان يومه قد اطل السبكي الكلام في

تقريبها ونقل ما رفته
عن القاضي ابي علقمة
كاسروما الذي قاربه
في ان الميت بعد خروج
الثمرة يملكها ان كانت من
غير النخل او من ثمار
والاخرجهما اي واحدهما
انما كذلك اعني السبكي
وهذا الفرع يبنى الاثناء
به فان البلوى يتم بموالات
فيه قد يكون بين البطن
الثاني وروثة البطن الاول
مختلفا في وقت الترتيب بين
الحادث والموجود في وقت
التشريك والذي اقتضاه
نظري موافقة الجمهور في
ان المعتبر وجود الثمرة لا
تاثيرها ما اشار للفرق بين
ما هنا والبيع بما يوافق
ما رفته به وهو ان التاثير
وان اعتبره الشرع لان
الثمرة به تصير كغيره
اي فلا يتناولها نحو البيع
الا بالنسب عليها وقيل تتبع
الثمرة الرقية اي فبناؤها
البيع قال فليس هذا مما
نبحث فيه في شيء ايا ما قررته
ان المدار متعلق بمجرد
الاستحقاق قال هذا كله في
موقوف لا عمل ولا شرط
للوفاق فيموالا كالتاثير على
المدارس او على نحو الاولاد

(قوله وهو) اي ما جاز ذلك الوصف (قوله وهذا) اي الفرق المذكور (قوله على الحق الوقت بالبيع
بالنسبة للوقت) اي المار بوقوعه المبررة في حال الوقت الخ (قوله ان كلامه شبهة الخ) بيان لما ذكر
وكان الاول الاقتصار عليه لانه اعم من الصيغة المملوكة في البيع دون الوقف (قوله بالنسبة) اي المشار الى
ذلك التي بقوله اذ في الوضو الخ (قوله لا اعتبار الخ) اي اليه (قوله السبكي الخ) فاعلم سبق (قوله ولا) اي
ولو طلعا (قوله لم يستحق) اي الحمل (قوله بعد بيرويه) اي بنامه (قوله كلا) اي اذا انحصر الاستحقاق فيه
(او بغيره) اي ذلك انحصر فيه (قوله لو وجدت الخ) اي التمر في صورة البطن الاول مثلا (قوله فقتل لورثته
الخ) كذا في النهاية (قوله لمن بعده) اي البطن الثاني مثلا (قوله في تقريه هذا) اي ان المدار في الوقف على
مجرد وجود الثمرة (قوله ونقل) اي السبكي (ما رآه الخ) اي بقوله وقد سبق اليقين الخ السبكي وغيره الخ
(وقوله عن القاضي) متعلق بنقل (قوله كاسر) اي بقوله وعن قطع به القاضي الخ (قوله في قاربه) اي
القاضي (قوله ولا) اي بان لم يبرم ثمر النخل (قوله كذلك) اي يملكها الميت (قوله وهذا الفرع) اي
ان المعتبر في التمر وجودها او تاثيرها (قوله قد يكون الخ) خبر النزاع الخ (قوله والذي اقتضاه الخ) من
كلام السبكي (قوله ثم اشار) اي السبكي (قوله بين ما هنا) اي اعتبار وجود الثمر في الوقف (قوله
والبيع) اي بين اعتبار التاثير فيه (قوله ما رفته به) اي بقوله المار آخفا وبقوله الخ (قوله وهو)
اي الفرق المشار اليه (قوله وان اعتبره الشرع) لان الثمرة الخ (قوله الاخر الواضح) لما اعتبره الشرع لان
الثمرة به الخ (قوله وقيل) اي التاثير حلف على قوله به (قوله قال) اي السبكي (قوله ما نحن فيه)
الظاهر اعم بيان لشيء فيه تقديم الحال على صاحبها المبرور وفيه خلاف النجاة (قوله في شيء) خبر ليس
اي فليس التاثير معتبرا في صورة من صور الوقف (قوله هنا) اي في الوقف (قوله على مجرد متعلق
الاستحقاق) اي بالانفصال في مسألة الحمل والاقراض وضمنه في مسألة البطنين (قوله قال هذا كله) اي
اعتبار وجود الثمرة على المعتبر تاثيرا على خلافه (قوله ولا الخ) اي ان كان الوقف على عمل كالوقف
على المدارس في مقابلة التعلل او لاي عمل لكن لو اوقف فيه شرط كان وقفه على نحو اولاد وشرط تقطيعه
الخ (قوله وشرط الوقت الخ) فمعلوم منه او بصيغة المعنى حلف على متعلق الجار او جملة حالية على تقدير
قد (قوله على المدة) اي مدة العمل او مدة ازمة الحياة (قوله هنا) اي في الموقوف على عمل او بشرط
اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمرة) تمثيل للثمة (قوله منه) اي الثمة والتدبير باعتبار الربح (قوله قسط
ما) اي قسط مدة (قوله باشره الخ) يعني باشر العمل فيها او اشرافه فيها فقه حذو في ربح (قوله بعد
موته) اي الموقوف عليه (قوله انتهى) اي كلام السبكي (قوله والذي يشبهه الخ) اي بالنظر للمستحقين ام
سم (قوله ان غير الموجود الخ) اي من الثمرة (قوله هنا) اي في مسألة البطنين مثلا ام سيد عمر (قوله
بخلافه في ما) اي ان غير المؤبر يتبع المؤبر ام سم عارة السيد عمر اي في مسألة التاثير لكن
دعوى عدم عصر الافراد اي هنا لا يخلو عن تأمل ام (قوله ولو مات) الى المتق في النهاية لا لآخره او لعماله
الواقي (قوله هو) اي الربح (قوله ولمن بعده اجرة بقاءه) اي حيث كان البطن الذي انتقل اليه

وشرط الوقت تقطيعه على المدة هنا تقسط على الثمة كالتمرة على المدة فيعمل متورثة من مات
قسما باشره او ماشه ولم توجد الثمة لا بعد موته التي يشبه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يسر اقراده بخلافه فيما
فان اختلط ولم يتميز تاتي كاهو ظاهر هنا ما آخر الاصول والثمار من تصديق ذي اليد لومات المستحق وقد حلت الموقوفة فاخل
له او قد زرعته الارض فالربح لذي البذر فان كان البذر له اي المستحق فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقاءه في الارض

انه بعد الاشتداد كبد تأخير

التخل او لمن آجره ان يوزعه

بطعام معلوم استحق حصة

للمأخ من المدة على المساجر

واحق جمع متأخرون في

تخل وقف مع ارضه ثم

حدث منها ودي بان تلك

الودي الحارجه من اصل

التخل جزء منها فلها حكمها

كأصنافها وبقيهم لنحو

ذلك السبي فانه أحق في

أرض وقف بها فهو مود

فوالث بعد أن نيت من

أصولها فرأى ثم كذلك في

الثانية وهكذا بان الوقف

يأبى على كل ما نيت من

تلك الفرائض المتكررة من

غير احتياج إلى انشاء وإنما

احتيج له في بدل عيقل

لفوات الموقوف بالكلية

(وصوف) وشعر ووبر

وريش وبيض (ولين) وكذا

الولد (الحادث) بعد

الوقف من ما كول وغيره

كولدا من نكاح أوزنا

(في الاصح) كاشرة وفاق

ولد الموصي بتأفها بان

التلق منها أقوى للملكة

الاكساب النادرة به

وخرج الاصل عن

استحقاق الآدى ولا

كذلك ثم فيها اما اذا

كان حلالين الوقف فهو

وقف الحق يدنو الصوف

ولدا لا من شبة حر فلي

غير الوارث اما هو قسم سقط الاجرة عنه ام عس (قوله اول ما له) وقوله الاقن أو آجره عطف على لمصاراة
عس قوله فان كان البذر له الخ أو لو كان لغيره فالزوج هو عليه الاجرة فان كان الناظر قبضها وضفها
للقوف عليه لاستحقاقه ايها رجع على تركه بسقط ما بقى من المدة (قوله وجوزنا) اي كون
البذر من العامل المسمى بالخارج فو قد تقدم في المساقاة بعض طرق تجزيره (قوله قال الفري الخ) جواب ان
كان البذر لماله الخ (قوله فان مات) اي المستحق (قوله بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام
الحصة بدون توزيع على المدفيع حرر وقديهم من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسئل فليحرر اهاى
سم عبارة السيد حرر سكنت حاله قبل الاشتداد وقياس ما تقدم في الفرة انه كذلك فليحرره
كبد الاشتداد (قوله اول ما آجره) اي لشخص آجر المستحق ذلك الشخص الارض فاصلا جاري على غير
من هي له والموقوف الثاني آجر عذرفو (قوله ان يوزعه) اي لأن يوزع ذلك الشخص الارض فخصم
النصب للارض والتذكير بان اول الموقوف هو (قوله بطعام الخ) متعلق بآجر وظاهر ان الطعام مثال لا قيد
(قوله كأصنافها) يؤخذ منه انه يجوز قطعها حيث اعتيدوا شرطه او انقص منه فلها يظهر لو احررت اصلها
وحيث قلعت فهي ملك للقوف عليه كالنصف حيث جاز قطعها سيد حرر وقوله ليس ملك للقوف
عليه اي وان لم يكن الانتفاع جامع بقادها ولها يمكن شراءه فقص بقيتها كأمروا (قوله وشعر) لا
قوله وفارق في الثبايق كذلك في المني الا هو ليس وقوله له من ما كول وغيره (قوله الحادث الخ) سيذكر
محرزه (قوله من نكاح أوزنا) سيذكر محترزه (قوله وفارق) أو ولد الموقوفة (قوله أقوى الخ) نظر فيه
سم ثم ابد النظر باعتبار اشباب الرمل حد الموقوف عليه دون الموصي له بالمنفعة (قوله وخرج الخ) عطف
على ملكه (قوله فيما) اي الملك والخروج (قوله اما اذا) كان إلى قول المتن والثاني في المني وإلى قول
المتن والمذهب في النهاية الا قوله الحق أو ولد الا موقوف له لكنه القياس وهو له قال إلى وسياق (قوله فهو
وقف) وعليه فلو استأده مال الوقف باحتل بطلان الوقف قياسا على ما لو قال بنتا إلا حلها ام عس
(قوله والحق به) اي باطل المقارن للوقف (قوله نحو الصوف الخ) قد مر عند قول الفاعل حرر الاصلها
الخ بما يفعل بهذا (قوله وولد الامة الخ) عبارة المني تنبيه على ملكه فولد الامة اذا كان من نكاح أوزنا
فان كان من وطء شبهة فهو حر وعلى الوطء قيمته تكون ملكا للقوف عليه ان جعلنا له ملكا كالمولود الا
فيشترى بها عبدا يوقف كالأموال وظاهر انه لا فرق بين ان يكون الولد ذكر او اناحق وهو كذلك امر قوله
ان جعلنا له الخ اي بان حدث بعد الوقف وقوله ولا الخ اي بان قارن الوقف كأيضا بعبارة بعد قوله
وعلى اي الخلاف (قوله فولد) وقف اي من غير انقام وقت ام عس (قوله هذا) اي قول المصنف
وكذا الولد في الاصح (قوله هذا) إلى قوله كآجر جهاد الحق (قوله فالوقوف على ركب انسان الخ) لو
احتاج إلى ركوب سفر هل يجوز له اخذها والسفر بها وان فوت على الوقف فاندما كالدرام لا فيه نظر
وظاهر اطلاهم استحقاقه لركوب الاول حيث لم يقيدوه بل بالوقف ام عس (قوله فولد) عبارة المني
ورشح الروض والنهاية فتوافد انه زاد الاول والاولى الحيوان الموقوف للزاد لا يستعمل في غير الزاد ثم
لوجوه عن الزاد اجاز استعمال الوقف له في غير ما قاله الا ذكرى ام (قوله للوقف) بزموتها عليه ايضا لان لم

(قوله انه بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدفيع حرر وقديهم
من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسئل فليحرر (قوله اول ما آجره) عطف على لماله (قوله بان
التلق منها أقوى الخ) قد يمارض وقال بل التلق هناك أقوى بدليل انه يستل بالاجار قولا لا عارضا مطلقا
بمخلاف الموقوف عليه لا بما يستل إذا كان له النظر وبدليل ان المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه ولذا
اعتد شيخنا الاشباب الرمل حد الموقوف عليه دون الموصي له بالمنفعة وقرى بان تعلق الموصي له أقوى واحتج
عليه بما ذكر قلنا مل (قوله نحو الصوف الخ) انظر ما يفضل بهذه الامور (قوله فولد) فاندما للوقف الخ

تبعا لانه كولد الاضحية وعطف غير المحبس في سبيل اقامه ما هو فولد وقف كاصله هذا ان أطلق أو شرط ذلك للقوف عليه فالوقوفة
على ركب انسان فواتها للوقف كآجر جهاد (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها لانه أولى من غيره هذا ان لم يتدبغ

يحمل منها المستحق لا للركوب فكانها باقية على ملكه اه عش (قوله والى) أى وان ادعى ولو بنفسه
 كاعتبه شيئا طاعا منقوبناية (قوله ولو اشرف الخ) عبارة عن المقنن وان قطع بموت الياسة الموقوفة للملكة
 جاز ذمها للضرورة وقيل فصل الحاكم بينهما ما يراه مصلحة او يباع ويشترى بشئته اذ بمن جسدتها وتوقف
 وجهان جميع الاول ابن المقرئ والثاني صاحب الاثر وهو كقول شيخنا اولى بالترجيح فان لم يقطع بموتها
 لم يهرجها وان خرجت عن الانتفاع كالامحور ذمها للبطل الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز
 بيعها حتى تم كذلك كاصح به الحامل والجرجاني وان قال الماوردي بالجواز اه وكذا في النهاية الا
 انه عكس في حكاية الترجيع فقال قال الشيخين الاول اولى بالترجيح اه وردده الرشيدى بما فيه الذى فى
 كلام الشيخ ان الاول بالترجيح انما هو الثاني كافي شرحه للروض وجرم به فى شرح البهجة اه وفى سم
 بعد ان ذكر عن شرح الروض مثل ما مر عن المقنن مافيه وفى شرح مبر وجميع بينهما أى كلام الحامل
 والجرجاني وكلام الماوردي يحمل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فان لم يترجع ذلك صرف للموقوف
 عليه فيما يظهر اه (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالتجسس عدم
 ضمان النقص بالبيع بل يباع الحميم ويشترى بشئته مثلها او شققت منه مر اه وقوله وجميع بينهما الخ
 اعتمدته عش وقوله مكية فباعها للصلح صوابه مذمومة قد عجزا (قوله فان لم يقطع) أى اشراف النقص (صرف)
 أى العين (قوله فليظهر ما يأتى) أى فى قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف
 عليه فلا يجب موطنه مبر اذ لو وجب لوجب له الانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليظهر اجمع سم على سجع اه
 عش عبارة عن المقنن واذا لم يقطع الموقوف عليه لا يلزمه المبر ولا قيمة ولها الحادث بظننا وانما قد مر اه
 لان المبر هو الموقوفة الحادث اه قول المتن (بصفة) اما لا اذن فيها موطوعه مبر ولا فليظهر ما
 مقنن قول المتن (ان مصحاه) هذا القيد متين لاجل حصول المقابلة بين مسئلة النكاح ومسئلة وطه
 البصة فقول من قال لا مفهوم له ليس فى حله اه سيدعمر وقوله فقول من قال الخ اقول عن صريح به المقنن
 وان قول الشارح كالتى بتركها ان لم يصحح الخ كاصح عش فهو اقول وهذا القيد متين الخ فانما يثبت
 له فائدة لا من مبالاة به بالرد عليهم (قوله ويروجها) لى قوله على ما رجحاه فى المقنن الا قوله خرج الى
 يجرم وقوله على ما حكى الى على الوقوف عليه (قوله باذن الموقوف) لا يلزمه الا اذن فى تزويجها
 وان طلبت منه لان الحق له اه مقنن (قوله لانه الخ) أى لا يزوجها العاض للموقوف عليه ولا الوقف
 اه شرح من عجز عبارة المقنن ولا يحمل له أى للموقوف عليه نكاحا ولا لواقف ايضا اه (قوله لو وقت
 عليه زوجة) ومنه عكسه اه عش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشتراط القبول
 اه مقنن زاد شرح الروض وقره سم وعش ولا فلا حاجة اليه على ولوردهم ذلك اتجه الحكم بطلان
 التفسير بحمل خلافا ذكره الا سنى اه وقوله على ولوردهم ذلك لعل المراد على القول بعدم اشتراط
 عبارة الروض ولوردهم قضاء للركوب فلو اشترطها لواقف اه (قوله ولو اشرف فمأكل لتلحق الموت ذمها
 واشترى بشئته من جسد الخ) عبارة الروض وان قطع بموت الموقوفة ذمها لواقف بلهما ما يراه
 مصلحة انتهى وينفى شرحه ان الترجيع من زيادته ان الاول بالترجيح ما ذكره الشارح ثم قال فان لم
 يقطع بموتها لم يهرجها وان خرجت عن الانتفاع كالامحور ذمها للبطل الموقوف وقضية كلامه كاصح
 انه لا يجوز بيعها حتى تم ومصحح الحامل والجرجاني لكن جزم الماوردي وغيره بالجواز والمقتضى الاول
 انتهى وفى شرح مبر وجميع بينهما يحمل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فان لم يترجع جميع ذلك صرف
 للموقوف عليه فيما يظهر انتهى (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها فباعها ثم تبين ان المصلحة
 فى خلافه فالتجسس عدم ضمان النقص بالبيع بل يباع الحميم ويشترى بشئته مثلها او شققت منه مبر (قوله من
 غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب موطنه مبر اذ لو وجب لوجب له الانسان لا
 يستحق على نفسه شيئا فليظهر اجمع (قوله من لم يقطع) أى وقت عليه زوجته انفسخ نكاحه (قال فى شرح الروض ان

ولا حاد وقها وعبر
 بالاختصاص لان النكاح
 لا يملك ولو اشرف فمأكل
 على الموت ذمها واشترى
 ثمنها من جسد فان لم يقطع
 صرف للموقوف عليه فيما
 يظهر فليظهر ما يأتى (وله مبر
 الجارية) الموقوفة عليه
 البكر أو التيب (إذا
 وقت) من غير الموقوف
 عليه (بصفة) منها كان
 اكراه أو طوع وصحى
 نحو صغيرة أو مستعدة للحل
 وعورت (أو نكاح) لانه
 لانه من جملة التوائد
 هذا (ان مصحاه) أى
 نكاحها وكذا ان لم
 نصحه لا يهرجها مبر
 أيضا (وهو الأصح) لانه
 عقد على المنفعة فلم يمتنع
 لوقف كالاجار فويروجها
 القاضى باذن الموقوف
 عليه لا يمتنع لان الواقف
 ومن ثم لو وقت عليه
 زوجته انفسخ نكاحه
 يخرج بالمبر او ش البكارة

دخلى في جهنم من مال الوقت وأراد العاوة به مل هذا لئلا يقطع من ذمته أو لا بد من أن الحاكم حتى
 لو فعل ذلك من غير إذنه كان مبرما به فيه ونظروا الأقرب الثاني وعلمه ما يصف من الرغبة في غير أمشي فان
 عاقل ذلك جاز له الصرف بشرط الإشهاد فان لم يشهد لم ير إلا أن قد التفت به نادى قوله ثم رقى الجدران الموقرة
 خرج بما يصف من الباقي الأرض الموقرة فلا يصير وقتا بقض البناء كما علمه كلام المتقدم وإن اقتضى
 التوجه إلى صيرورة كذلك اه كلامه ع ش قال الرشدى وقد يمنع هذا الاقتضاء بأنه لا يلزم من استباح
 الأرض لهذا الشيء اليسير استحبابا لا مخرطه إذ لا يبرر عهده نتيجة كثير إعماله أقول وقول
 ع ش فان لم يشهد لم ير أى ظاهر الشرع دون باطله اخذنا من نظائره (قوله الحاكم أو الناظر) أى
 على ما تقدم أمّا اه سم أى من الخلاف وترجيح الأول (قوله) وقال القاضي (أخ) عبارة النهاية وقول
 القاضي (أخ) جعل نظاره (قوله) صيرورة القيمة) أى قيمة الموهون (قوله) وعدم (أخ) تحققت على صيرورة (أخ)
 وكان الأولى أن يقول صيرورة بدل الاضحية (أخ) (قوله) إذا اشترى) أى بدل الاضحية (قوله) ونوى) أى
 البدلية وموراجع للمطوف قطع (قوله) بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أى لأن الاضحية ملكهم (قوله)
 وأما القيمة هنا فليس (أخ) أى لأن الوقت لا يملك اه سم (قوله) وأهم قوله عبده أنه لا يجوز (أخ) ولم
 يمكن أن يشتري بقيمة العبد الأمانة أو العكس أو بقيمة الكبر أو الصغير أو العكس فبعض الجواز سم على
 حرج من ماله أمكن شراء شخص وشرا صير على عدم الأول أو الثاني في نظره والأقرب الأول لأنه ينفع
 به حالا ولو قيل بالثاني لم يكن بعيدا لأنه أقرب إلى غرض الوقت من وقف رقة كاملة أم ع ش وبقي من
 سم أقاما يوافق الثاني (قوله) وما نضل من القيمة (قوله) أي (أخ) قد يضل منها ما عمل عبدا آخر كاملا
 ولعل الاختصار على المختص باعتبار الغالب اه سم (قوله) بخلاف نظيره (أخ) عبارة شرح المنهج
 ولا يرد عليه ما أروحي أن يشتري بشئ ثلاث رقاب فوجدنا غير قين وقيل مالا يمكن شراء رقة به فان
 الأصح صرفه للوارث لتمنر الرقة المصرح بها لم بخلاف ما هنا اه (قوله) صرف للوقوف عليه) ظاهره
 وإن أمكن أن يشتري به أمة أو شخص اه سم أى وهو يبعد عن غرض الوقت (قوله) استرقاه الحاكم
 (أخ) ويبنى جواز المعفو عن القود بمال أن آراء مصلحه ويشتري به بدله ويبنى وقته نظير ما تقدم في
 بدل المحي عليه اه ع ش أقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله) وإنما اختلفوا (أخ) عبارة النهاية كنظيره من
 الاضحية على الأرجح (أخ) في بابها ووجه الخلاف فيها أن الشقص من حيث هو النسخ (قوله) صرف
 للوقوف عليه) خلافا للنفى عبارة حقان لتمنر الشقص فيه ثلاثة أوجه أحدها ما يبقى البدل إلى أن يتمكن
 من شراء شقص ثانيها يكون ملكا للوقوف عليه ثالثها يكون لأقرب الناس إلى الوقت وهذا أوجه اه

مستقر به الحاكم أو الناظر
 فيعين أحد القاطن الوقت
 وقال أفاضي يقول الله
 مقامه نظر غيره فيعوارق
 هذا صيرورة القيمة هنا في
 ذمة الجاني كما يراه يصح
 رهنها دون وقفها وعدم
 اشتراط جعل بدل الاضحية
 أضحية إذا اشترى بين
 القيمة أو في الذمة ونوى بأن
 القيمة هناك ملك الفقراء
 والمشتري نائب عنهم فرفع
 الشراء لهم بالمعنى أو مع البينة
 وأما القيمة هنا فليست
 ملك أحد فاحتج بالافتاء
 وقف ما يشتري بها حتى
 يقتل إلى أنه تعالى وأهم
 قوله عبده أنه لا يجوز أن
 يشتري أمة بقيمة عب
 كعكسه بل لا يجوز شراء
 صغير بقيمة كبير وعكسه
 لا اختلاف في الرضوخ ما فضل
 من القيمة يشتري به شخص
 كالأرض بخلاف نظيره
 الآتي في الوصية لتمنر
 الرقة المصرح بها فيها فان
 لم يمكن شراء شقص بالماض
 صرف للوقوف عليه فيها
 يظهر بل لتأرجحه بصرف
 جميع ما أوجبه الجناية
 اليوم لو أوجبتم قودا استرقاه
 الحاكم كالأمة وان ترقا
 فيه (فان تمنر) شراء عب
 بها (فبعض عب) يشتري
 بها لأنه أقرب لمقصوده
 وإنما اختلفوا في نظيره من
 الاضحية لأن الشقص من

بيع الوقت في الجدران الموقرة فانه يصير وقتا بالبالجدة الوقت والفرق بينهما بدل الرقبة الموقوفة
 أن الرقبة قد كانت بالكلية الأرض الموقرة باقية الطربو المحرر المنيهما كالوصف التابع لما انتهى
 (قوله الحاكم أو الناظر) على ما تقدم أمّا (قوله) بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أى لأن الاضحية ملكه
 (قوله) وأما القيمة هنا فليست ملك أحد) أى ثلاثا يوقف الملك (قوله) وأهم قوله عبده أنه لا يجوز أن يشتري
 أمة بقيمة عبد (أخ) ولم يمكن أن يشتري بقيمة العبد الأمانة أو العكس أو بقيمة الكبر أو الصغير أو العكس
 فيستعمل الجواز (قوله) وما نضل من القيمة يشتري به شخص) قد يفضل منها ما يحصل عبدا آخر كاملا ولعل
 الاختصار على الشقص باعتبار الغالب (قوله) فان لم يمكن شراء شقص (أخ) عبارة الباب فان تمنر الشقص
 بدل البدل ملك للوقوف عليه لا لأقرب الوقت أي يبقى بماله تماما لصله وجو ولعل المراد جاءه إلى وجود
 الشقص انتهى وقال الشارح في شرح الارشاد في الوجه الأخير ولله الأقرب انتهى وعليه قد يشكل على
 ما استظهره في مسئلة أشراف الماكرة على الموت السابقة إلا أن يسوى بينهما وقد يقال يبنى على البقاء
 أن رجى وجود شقص فان كان مؤسامة عادة فيلزم للوقوف عليه (صرف للوقوف عليه) ظاهره وإن
 أمكن أن يشتري به أمة أو شخص اه (لأنه أقرب لمقصوده) كنظيره من الاضحية على الأرجح (أخ) في بابها

أوجب ما لا يفي في بيت المال وفي شأوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه حجر . وحارقه الموقوف كان ما اشتره ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رق كالا يضمن المستاجر والمستعير ما تلف بالاستعمال ولو اشتره من غلة الوقت فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته بمارته فيكون وقفا كالأصل قال القسولى ولله منه توزيع على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه إذا لم يشترط الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى إلا أن يكون الخ لا يشترط فيه ليس حجارة نعم أن شرط الواقف ابتداءه إذا رقيت مالهو كقوله ليكون وقفا بل لا بد من إقسامه وقسمه ثم اتفق الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للسجد من غلته وقفه عقارا كان مطلقا إلا إذا رأى وقفه عليه اتبى ومراده بالطلاق أنه ملك للسجد (ولو جفت الشجرة الموقوفة أو تلهها فهو ربح أو زنت الدابة (لم يقطع الوقت على المذهب) وإن امتنع وقفا ابتداء قوة الدوام (بل ينتفع بها جفتا) بأجاره

وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح منه وعن العباب ترجيح الوجه الأول (قوله ولو جنى الموقوف الخ) ولومات الموقوف الجاني لم يسقط القصد نهاية أى عن السيد ولا عن بيت المال عش (قوله يفي في بيت المال) عبارة للمنفى ولو جنى الموقوف جناية توجب حبسا ما قصص منه وفات الوقت كالأوقات أو وجب بمجانبة مال أو قصاص وعن علي مال فداء الواقف بأقل الأمرين من قيمته والأرشوان مات العبد بعد أجنباهو لا يتعلق المال برقبته لتعديره وله أن تكرر الجناية عنه حكاهم الولد أى في عدم تكرار القصد ومشاركه الجاني عليه الثاني ومن بعده الأول في القيمة أن لم يبارش الجنايات وإن مات الواقف ثم جنى العبد أذى من كسبه في أحد وجهين يظهر ترجيح الوجه الآخر من بيت المال كالحرم المصر ولا يغنى من تركه الواقف لأنها انتقلت إلى الورثة أه وفي النهاية نعمها إلا أنها رجعت الوجه الآخر وقفا للشارح قال عشي وقول حج ولو جنى الموقوف جناية أوجب ما لا يفي في بيت المال مفروض فيها إذا تعدد أذاه من جهة أو اقتصر على واحد فله ما يفيد قول الشارح هو قاتل مات الواقف أه وعبارة قسم قوله يفي في بيت المال قال في الرض لا في تركه الواقف اتبى واتى بكونه في بيت المال شيئا للشهاب الرمل وعمل كونها في بيت المال بدموت الواقف بأن مات ثم جنى فان كان حيا فداء بأقل الأمرين كافى الرض أه (قوله ولو لمه) أى قول القاضى ولو اشتره من غلة الوقت فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الخ (قوله هل على نفقة العبد لا تجب الخ) أى هو مروج (قوله وفيه) أى قول القسولى (قوله لا يشترط فيه) أى غير المحرم الموقوف (قوله ليس حجارة) ولو فرض وسلم أنه حجارة فتقدم السامرة لا يتوقف على شرط الواقف أه سيد عمر (قوله وكقول) عصف على قوله ش أه سم (قوله ليكون وقفا) الواقف المسمى عنه من القاضى فيكون الخ باقيا (قوله إلا إذا رأى وقفه الخ) أى وقفه عليه بالفضل (قوله ومراده بالطلاق الخ) ومعنى الطلاق الرضى عدم التقيد وإطلاعه على الملك لملائمة مالكه يتصرف فيه كيف يشاء من غير قيد بوجه بخلاف الواقف أه عشي (قوله الموقوفة) أى قولهم كذا الدابة فى النهاية كذا فى المنفى لا قوله لو زنت الدابة (قوله الموقوفة) وقع السؤال في الدرس مما هو جرد من الأبحاث في المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا فهاذا يفضل فيه إذا جفوا الظاهر من غرسه في المسجد أنه موقوف فيحتمل جواز بيعه مصرف ثم على مصالح المسلمين إن لم يمكن الانتفاع بها فو يحتمل وجوب صرف ثم على مصالح المسجد عاصم لعل هذا الثاني هو الأقرب أه عشي وسياق في آخر الباب ما يقتضى بذلك مظاهر أن من لم يوجد في المساجد ما وجد في نحو المدارس (قوله نحو ربح) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن إعادته إلى مفرس قبل جفافها المعنى (قوله أو زنت) من باب نصب يقال زمن من أزمنت أو زمنت وهو مرص يدوم زمانا طويلا أه عشي (قوله وإن امتنع الخ) لمه فيها إذا تعدد الانتفاع بها لا باستهلاكها أعنى الشجرة وأما الدابة الزنت فحكما وأضح سيد عمر وعشي (بأجاره وغيرها) إدامة للوقف في عينها ولا نافع ولا توجب للغير السابق أول الباب أه منى (قوله فان تعدد الانتفاع بها إلا باستهلاك الخ) لو أمكن والحالة هذه يبيعها وأن يشتري بشئها واحدة من جنسها أو تنقصها جميعا وجوب ذلك لا يقال الفرض تعدد الانتفاع فلا يصح بيعها لأنها متع بها باستهلاكها كما فصح بيعها وكذا يقال في مستلة الدابة سم على حج أه عشي (قوله انقطع الخ) عبارة للنهاية للمنفى فان لم يمكن الانتفاع بها لا باستهلاكها

شرح مرقول شرح الرض بخلاف الأضحية حيث لا يشتري بقيتها فقصر شأه على وجهه (وفى) بيت المال قال في الرض لا في تركه الواقف اتبى واتى بكونه في بيت المال شيئا للشهاب الرمل وعمل كونها في بيت المال بدموت الواقف بأن مات ثم جنى فان كان حيا فداء بأقل الأمرين كافى الرض وبجارته متى وجب مال أو عني عليه فداء الواقف بأقل الأمرين وله أن تكرر الجناية بحكم الولد فان مات الواقف ثم جنى فن كسب العبد ولو بيت المال لوجهان لأن تركه الواقف (قوله ولو كقول) أى القاضى عصف على كقول ش (قوله ليكون وقفا) لعل قوله وقفا حكاية لمن الأصل (قوله وإن امتنع الخ) يتأمل (قوله فان تعدد الانتفاع بها لا باستهلاكها انقطع الخ) لو أمكن والحالة هذه يبيعها وأن يشتري بشئها واحدة من

اي ويملكها الموقوف عليه حتى على (٢٨٢) المستوفى كذا الآية وتنبه على ما لا يقع بها ذلك ان اكلت اذ يصح بيعها للمساكين الخلاف

بما اقره وصارت ملكا للموقوف عليه كاصحها من الوجهين القولين ويرى عليه ابن المقرئ في برونه
كتنا لا يتابع ولا توجب بل يقع بيعها كام الوارد لم الاحتياج لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالخامس
الصغير متى انما التصدير ملكا صالحا لوجه الشيخ رحمه الله قال ان الموقوف لا يملكه الموقوف ولا
يملكه عليه اي الاول تافه بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كون ملكه لان معنى عوده ملكا له يقع به
ولو باستلاكه لا يحسنه كالاراق ومعنى عدم بطلان الوقف انما دام باقيا لا يفعل بهما يفعل بغيره الا ملك
من يبيع ونحوه كاسره قال ع شر قوله لم لكننا لا يتابع اي مع صدورهما ملكا للموقوف عليه والحاصل
من هذه المسئلة ان حيث تذكر الانتفاع بها من الجهة التي وقعت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى انه
يقع بها كاتخاذ الملك بغير البيع والجهة وان لم يتعد الانتفاع بها من الجهة التي قصدت بالوقف لا يقع
بها الموقوف عليه لنفسه بل يقع بها من الجهة المذكورة وان لم يكن على الاوجه الا كل اهل قوله اي ويملكها
الموقوف عليه الخ قال في شرح الروض لكننا لا يتابع ولا توجب بل يقع بيعها كام الوارد لم الاحتياج
اه مر اه سم (قوله وكذا الآية الخ) هلا جازيها والشراء منها من جنسها شقص كما اذا بيعت
للمشترع الهلاك وفل يشهد بذلك كاتقدم وينبغي وجوب ذلك اذا امكن اه سم (قوله اذ يصح بيعها
للمساكين) قد يدل على جوازها وقياس المنع في الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا اه سم (قوله
واقتضى ثمره توقف اي اهلها وهذا الفرع ليس مانع فيه لكنه به مناسبة اسيد عمر (قوله او اشرقت
الى قوله واطال جمع في رد في النهاية وكذا في المنى الا قوله بل يمتد الى قال السبكي (قوله ويصرف
نفسا الخ) عبارة المنى وهذا ما جرى عليه الشيخان وهو المتعدد وعلى هذا يصرف نفسها الخ (قوله
ووقفها) فيسأل قبله اه ع (قوله بنحو شره) ولو من غلة الوقف حيث يقع فيها الاطر اه ع (قوله
بنحو شره) اي كالحبة اه معنى (قوله فانها يتابع جوا) اي ويصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها
في شراء حصر بدلا اه ع (قوله نحو الواح) اي كايواب اه معنى (قوله وقد تقوم) الى قوله

جنسها ونفسا اتجه وجوب ذلك لا يقال الفرض لعدم الانتفاع فلا يصح بيعها لانها متع بها باستهلاكها
فيصح بيعها وكذا يقال في مسئلة الآية (قوله انقطع) لم يذكر في شرح الروض في هذا الشق انقطاع بل
اقتصر في قوله صارت ملكا للموقوف عليه لكننا لا يتابع ولا توجب لكن قوله بعد ثمر هذا الشق
والذي قبله ما فيه لكن اقتصر المنهاج كاصفوا الحاموي الصغير على قوله وان جفت الشجر فلم ينقطع الوقف
وقضية انه لا يصح ملكا بحال وهو المتمدن الموقوف الدليل وكلام الجمهور على ان دعواه ملكا مع القول بانه
لا يطل مشكل اه يقتضي ان المراد في هذا الشق انه لا يطل الوقف عليه فممكن ان يجاب عن اشكاله
بان المراد العود بمجرد جواز انتفاعه ولو باستهلاكه كالاراق كان المراد بعدم بطلان الوقف اه لا
يملك به مادام باقيا ما فعل بالاملاك ونحوه فيقال بمجرب اه مر ذكر في الجواب (قوله اي ويملكها
الموقوف عليه حيث) قال في شرح الروض لكننا لا يتابع ولا توجب بل يقع بيعها كام الوارد لم الاحتياج
اه مر (قوله وكذا الآية الزمنية) هلا جازيها والشراء منها من جنسها شقص كما اذا بيعت المشترقة
على الهلاك وفل يشهد بذلك كاتقدم وينبغي وجوب ذلك اذا امكن (قوله اذ يصح بيعها للمساكين) قد يدل
على جوازها وقياس المنع في الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا (قوله واقتضى في ثمره وقفت للفرقة
الخ) يتأمل في هاتين الوقفتين ان كان لنفس الثمرة كاهو ظاهر هذه الصارفة فيرد عليه ان الثمرة من المعلوم
وقد تقدم اه لا يصح وقفه لان شرط الموقوف امكان الانتفاع به مع بقائه غير ان كان الوقف لاصليا
لصرف الثمره فلتقرر ثقتان الثمره ملكه فلا حاجة الى بيعها لجواز بيعها لجواز استئذان ذلك من منع بيع الوقف
كاهو صريح السياق فيقال (قوله واستنتج من بيع الوقف الخ) كذا في اخر المستقهر (قوله ولو ان
انتزاعا للناظر ووضعا) بهذا مع قوله السابق في مسئلة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شره بدل

غيره (وقيل يتابع) لتعذر
الانتفاع كاشترطه الوقت
(والمن الذي يمت به على
هذا الوجه) (كتبة العبد)
يأتي فيهما واقتضى
ثمرة وقفت للفرقة على
صوامر رمضان غشي ثقلها
قوله بان الناظر يديه باهم فيه
يقتضى بشهنا مثلها فان كان
اقرضا اصلح لم يلزم
تمينه (والاصح جواز بيع
حصر المسجد اذا بليت
وجنوه اذا انكسرت)
او اشرقت على الانكسار
(ولم تصح الا لاراق)
للاقتضاء فيحصل منه
تمها يعود على الوقف او
من ضياعها واستنتج من
بيع الوقف لانها صارت
كالعقود ويصرف منها
لصالح المسجد ان لم يكن
شره اصير او جود به
واطال جمع في الانتفاع
للقابل لانه يتقلا ومعنى
والخلاف في الموقوف قوله
بان انتزاعا للناظر ووقفها
بخلاف الملكة المسجد
بنحو شره اما يتابع حوا
وخرج بقوله ولم تصح
الخ ما اذا امكن ان يتخذ منه
نحو الواح فلا يتابع قطعا بل
يحتج الحاكم ويستعمله
فيما هو اقرب لمقصود
الواقف قال السبكي حتى لو
امكن استعماله بادراره
في آلات العبادة اتمتع به

فيما نظره قد تومضه بحد مقام اجره والحاجة مقام التراب ويخط بأى يقوم مقام العبد الذي يخط به الطين وأحرما

وأجرها بالخلاف في دار
 مندمسة أو مشرفة على
 الإهدام ولم تصلح السكنى
 وأطال جمع فيده أيضا
 وانه لا قال يجوز يسام
 الاصحاب ويؤيد ما قاله
 قل غير واحد الاجماع
 على ان القرس الموقوف
 على الغزو اذا كبر ولم يصلح
 له جار يمه على ان بعضهم
 أشار للجمع يصل الجواز
 على تضيقها والتمنع على أرضها
 لان الانتفاع بها يمكن فلا
 مسوغ لبيعها (ولو انهم
 مسجدوا لتدبر اعادته لم
 يبع بحال) لا مكان الانتفاع
 بها بالصلاة في أرضه
 وبأرق ما في القرس
 ونحوه ولا ينقض إلا ان
 خيف على تقضه فينقض
 ويحفظ أو يصر به مسجد
 آخر ان رآه الحاكم
 والأقرب اليه الأولى لنحو
 يأور وباط قال جمع إلا ان
 تعذر النقل لمسجد آخر
 وبحت الأذرع تعين
 مسجد خص بطلاقة خص
 بها المئتمن ان وجب وان بعد
 والذي يتبعه ترجيحه في بيع
 وقف المئتمن أخذًا مما
 في تقضه ان كان موقع عوده
 حط وهو الاصراف لمسجد
 آخر فان تعذر صرف
 المقام كما يصر في التقض
 لنحو ما

وأجرها من كلام السيكي (قوله في دار مندمسة الخ) يفرق بعضهم بين الموقوف على المسجد وألقى على غيره
 وألقى والفرقة أنه تعالى بان الراسع منع بيعها سواء وقعت على المسجد أم على غيره قال السيكي وغيره
 إن منع بيعها هو الحق ولو أن جواز بيعه في دار مندمسة لا يستلزم اليه يمكن حل القول بالجواز على
 البناء خاصة كما أشار إليه المصنف وهذا الحل أسهل من تخصيصه بمقال حشر قوله رعاة أي دون الأرض
 فلا يجوز بيعها (قوله في دار) أي القول بجواز بيعها (أي كد جواز بيع حصر المسجد الخ) (قوله)
 وانه الخ) أي وفيه الخ (قوله على أن بعضهم أشار الخ) مال إليه النائية كما مر ووجهه في المعنى عبارة تبيينه
 جدار الدار الموقوفة المئتمن (إذا تعذر بناء مكانا لطلب لياق فيعاسر إدا في حصر المسجد إذا لم يتوصلوا
 الخ) (قوله يصل الجواز الخ) لا يعد القول بالجواز في التقض عند احتيال ضياعه لأن حفظه حيث يكاد
 يتعذر فباع منه بقدر ما يصر باقون قل أخذ من المسائل الآتية في نحو المسجد أه مدحهم قول المتن (ولو
 انهم مسجدوا الخ) أي أو تعطل بغير الخ ليدخله معنى (قوله لا مكان) أي قوله أي ويحتج بالنائية (قوله)
 ولا ينقض) ال قوله قال جمع في المعنى (قوله أو يصر به الخ) أي إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه
 قوله الآن أخذًا مما في تقضه فاشمله أه سم (قوله أو يصر به مسجد آخر الخ) أي ويصرف ثلثي
 جميع ما كان يصرف للدار من الدار الموقوفة على غيره بالاولى ما أكل البصر المسجد فتقل اقتضاه
 محل آخر ويصل ينقله ما ذكره مثل المسجد أيضا غيره من المدارس والربط وأضرحة الاولياء فتمت
 اقتضاه فينقل إلى ما في غيره من الضرور فيصرف على مصالحهم بقدر ما كان يصرف عليه في عمله
 الاول ح ش (قوله والأقرب الخ) أي المسجد الأقرب أه ح ش (قوله لا نصح شر الخ) عبارة
 المعنى ولا يبي بشر أو كالألبي ينقض بشر خرب مسجد أبي شر أخرى مراعاة لفرض الواقف ما أمكن
 ولو وقف على قطر أو فخرق الوادي أو قطعت القطر أو احتجج إلى قطر أخرى حاز تقبلا على الحاجة
 وغلة وقف الثروة هو الطرف الملاصق من بلاد أو بلاد الكفار إذا حصل فيه الأمن بمقتضى الناظر لاحتمال
 عوده فقرا أه (قوله لا نصح شر أو باطل) أي وإن كانا موقوفين أحدهم ش (قوله وبحت الأذرع الخ) مستند أه
 ح ش (قوله تعين مسجد) أي تعينه (قوله وان بعد) أي ولو في بلد آخر أه ح ش (قوله في ربح وقف الخ)
 عبارة النائية أما ربح المسجد المئتمن قال الواقف رحمه الله إن توقع عوده حفظه فهو ماله لا ماله
 فان أمكن صرفه إلى مسجد آخر صرف إليه بهجر من الآثار أو لا يفتنع الآخر فيصرف لأقرب الناس
 إلى الواقف فان لم يكن أو صرف إلى الفقراء أو المساكين أو مصالح المسلمين أه قال سم بعد ذكر كلام
 الشهاب الرمي المذكور وأعلم ان الوقف على المسجد إذا لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد منقطع
 الآخر كافي الروض وقد قرر في منقطع الآخر أنه صرف إلى أقرب الناس إلى الواقف فتقوم هنا أنه
 إذا لم يتوقع عوده يصرف إلى مسجد آخر أو أقرب المساجد يكون مستقي من ذلك فليعلم أه وقال ح ش
 قوله مد أو مصالح المسلمين أي على الخلاف السابق والرابع منه تقديم المصالح (قوله لمسجد آخر) أي
 قريب منه أه شرح النجاشي وفي ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قر به من الجميع حل يوزع على الجميع

الوقف بقيت ووقفه بين الشر من غلة الواقف وقف ما يشترى منها وان فاعل الاول الحاكم دون
 الناظر بخلاف الثاني فيغله الناظر مد (قوله وأجرها بالخلاف في دار مندمسة الخ) شامل للوقوف على المسجد
 والموقوفة على غيره وألقى شخشا الشهاب الرمي رعاة الله بان الراسع منع بيعها سواء وقعت على المسجد
 المسجد أم على غيره يمكن حل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه قول الروض جداره المئتمن وهذا
 الحل أسهل من تخصيصه بشر مد (قوله ويؤيد ما قاله الخ) كذا شرح مد (قوله أو يصر به مسجد آخر)
 أي إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآن أخذًا مما في تقضه فاشمله (قوله والذي يتبعه ترجيحه الخ)
 الذي أعتده شيخنا الشهاب الرمي أنه إن توقع عوده حفظه والا صرفه لأقرب المساجد ولا
 فلا يقرب إلى الواقف والأقلق لمو المساكين أو مصالح المسلمين وحل اختلافهم على ذلك أه أو اعلم ان

أما غير المتهم فافضل من غلة الموقوف على مصالحه فيدعى له ما عاوزه ووقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادعائه لاجلها ان
توقف عن قرب كما اشار اليه السبكي ويظهر حجة بان توقف قبل عروض ما يعيش منه على الام يدخر منه شيء لاجلها لانه لم يصر منه لفتاح او
لظالم يأخذه أو يحيدت بين ان يشتري به (٢٨٤) عتارا هو ان أخرجه بشرط لهارة للضرورة حيث وجب عليه ينبغي تعيين صرف غلة

هذا العماره ان وجدت
لانه اقرب الى عرض الواقف
المعترطه على عمارته فان
لم يتحس العماره فان امن
طلياً حفظها والا صرفها
لمصلحه لا مطلق مستحقه
لان المصالح اقرب الى
العمارة ولو وقف أرضا
لوراثة فتمتدت والمحصر
التنفع من الفرس او البناء افضل
النظر احدهما او اجرها
لذلك وقد اتي البقيني في
أرض موقوفة لزوجه جبا
فاجرها الناظر لتفرض
كرما به يجوز اذا ظهرت
المصلحة في خلاف شرط
الواقف اه فان قلت هذا
خالف لشرط الواقف فان
قوله لزوجه جبا متضمن
لاشترط ان لا يزوجه غيره
قلت من المعلوم انه يقتصر
في الضمي مالا يقتصر في
المنطوق به على ان الفرس
في مستثنى ان الضرورة
الجات الى الفرس او البناء
ومع الضرورة يجوز مخالفة
شرط الواقف للمصلحة لا
يريد تحلل وقه وتوايه
ومسئلة البقيني ليس فيها
ضرورة فاحتاجت للتقدير
بعدم مخالفة شرط الواقف
(فرج) في فتاوى ابن عبد

أو يقدم الاحوج فيه فطرو الاقرب الثاني طواستوت الحاجة والاقرب جاز صرفه لولا احدهما اعم من (قوله)
أما غير المتهم (لأن قوله اى ان توقف في المني (قوله با) اى ما فضل من الثلثة (قوله ضبطه) اى الاقرب (قوله)
لانه) اى الادخار (يعرضه) اى ما يدخر من ريع الموقوف على العمارة (قوله اى ويحيث) اى حين اذا لم يكن
الادخار (قوله به) اى ريع الموقوف على العمارة (قوله له) اى المسجد (قوله وإن أخرجه الخ) اى
لا يشترط ان الناظر حاشر طوله اقل من صرفه لعمارة فقوله شرطه بالنصب على نزح الخافض (قوله للضرورة)
متعلق بيمين الخ (قوله لمصلحة) (فرج) تقدم عماره الموقوف على حق الموقوف عليهم لما في ذلك من حفظ
الوقف ويصرف ريع الموقوف على المسجد وقاما مطلقا او على عمارته في البناء التخصيص للحكم والسلم
والبورى للتظليل بها والمكانس ليكنس بها المساحي لينقلها التراب وفي ظله تمنع افساد خشب الباب
بملوحه وان لم تقصر بالمارتوق في اجرة قيم لا مؤذن وامام حصرو دهن لان القيم يحفظ العمارة بخلاف
أنايقان كان الوقف لمصلحة المسجد صرف من ريعه لم يذكر لافي التزويق والنقش بل لو وقف عليها لم يصح
اه متفر زاداتها يتوجه هذا المذكور من عدم صرف ذلك للزودن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله
الروضة عن البقيني لكنه نقل بعده عن فتاوى الفزاري انه لا يصرف لها كافي الوقف على مصالحها كافي نظيره
من الرصبة للمسجد وهذا الاصح ويترجى الحاق المحصر والدين بهما في ذلك اعم هو ما اضار لاهل الوقف
المهاجرة لا قسمت ولو افرازا اه قال عرض قوله لم لا قسمت هو واضح من جعل بالقسمه تقدير لما كان عليه
الوقف كعمل الدار الكبير قد اربن اما عدم حصوله كان ترصوا على ان كل واحد منهم ما اخذ ادا راتبع
بجادة استحقاقه فظاهر الجواز له الرجوع عن ذلك متى شاء اه وقوله دار الخ اى ويتاملا (لما لطلق
مستحقه) اى الشامل للفقراء المجاورين فيه والطائفة المختصة به (قوله ولو وقف أرضا) الى الفرع في
التبايع (قوله وقد اتي البقيني الخ) تايد لما قبله (قوله على ان الفرض الخ) وفيه سبب استشكله مانعه نعم
يمكن ان يقصد بهذه الملاوة الفرق بين مسئلة البقيني وما قبلها حيث اشترط فيها لا فاقبلها عدم مخالفة
شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صريحا لان جعل هذه علاوة غير ظاهر اه (قوله)
في مستثنى) اراد بما قبل مسئلة البقيني (قوله وجميع) اى بين ما في فتاوى ابن عبد السلام وما في الروضة
(قوله بعمل هذا) اى ما في الروضة (قوله لانه اضاعة مال) فيه ان اضاعة المال جائزة لادنى
غرض وتعميم المسجد فرض اى فرض (قوله بعمل الاول على ما اذا الخ) فدينافيه قوله تعظيما له لانه
مشر به لاهرض فيمسوى التعظيم اه سم (قوله وحل الثاني) اى ما في الانوار (قوله على الموقوفة)
الوقف على المسجد اذا لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من متعلق الآخر كما قال في الرض وإن وقفها
اى الدار على المسجد صح ولو لم يبين المصرف وكان متعلق الآخر ان اقتصر عليه ويجعل على مصالحه اه
وقد تقرر في متعلق الآخر انه صرف الى اقرب الناس الى الواقف فلو لم يحدد انما اذا لم يتوقع عوده صرف
الى مسجد اخر او اقرب المساجد يكون مستقن من ذلك فليتامل (قوله فافضل من غلة الموقوف على مصالحه
الخ) كذا شرحه (قوله بخلاف الموقوف على عمارته) كذا ترحم وهو في التفرقة بين الوقف على مصالحه
والوقف على عمارته مع ان عمارته من مصالحه (قوله وقد اتي البقيني الخ) كذا شرحه مر (قوله على ان
الفرض في مستثنى الخ) فيه بحث لانه ان اراد بمسئله ما قبل مسئلة البقيني فلا موقع لهذه الملاوة من
الجواب لانه جواب عن اعتبار البقيني عدم مخالفة شرط الواقف مع انه صور المسئلة بما يقتضى مخالفة

لسلام يجوز ايقاد اليسير في المسجد الخالي ليلاطمها له لا تنهار للسرف والتشبه بالصارى
وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجميع يحمل هذا على ما اذا اسرج من وقف المسجد او ملكه الاول على ما اذا تبرع به من صبح تبرعا
وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذي يترجى الجمع بعمل الاول على ما اذا توقف ولو على تدوير احتياج أحدنا فنه من التور والى الثاني على ما اذا
لم يتوقع ذلك وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرته لم يبن بها اراجارها لوراثة اى مثلا صرف غلته للصالح على حل الموقوف

فالمملوك كالملك ان عرف ولا اطلاقاً حتى ان اى ان من عرفه يعمل فيه الامام المعدل كركله المجهول ولا يجوز لمن الموقوف عليه البناء
ملاقيه هو الموقوف لانه معروف كان هو المملوك كملوك المستاجر مستاجر فمستاجر من المخرج من البناء اى ان احضره كما هو ظاهر
(تنبيه) يقع كثير الوقف على الحرم مع عدم بيان مصرفه يخرج به برزوخ (٢٨٥) على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير

بيان مصرفه فقال يطله
وغیره يصححه وهو
المستودع عليه فهو كالوقف
على عماره المسجد وما من
فيه كذلك فمصرف المارة
المسجد وترايبها لا
للقراء المجاورين فيها
هذا حاصل كلامه وهو
ظاهر ان قاستقرية على
ان المراد بالحر من يصبها
وهو المسجدان والا
لحققتها المتبادرة منهما
جميعها والواجب الحمل
على الحقيقة ما يمنع من ماله
ولا مانع من انصبحت الحقيقة
الشاملة لهما بمعنى عمارتهما
ولغيرهما معنى اهلها الا
معنى الوقف عليهما بالنسبة
لغير مسجديهما الا ذلك
فالذى يتجه ان نأخذها
غير في الصرف لعمارة
المسجدين ولن فيها من
القرأوا المساكين
(فصل) في بيان النظر
على الوقف وشروطه
ورؤية الناظر (ان) كان
الوقف للاستئصال لم
يصرف فيه الا الناظر
الخاص والعام او ليتضع
به الموقوف عليه واطلق
او قال كيف شاء انه استيفاء
المنفعة بنفسه وبغيره بان
يركبه الدابة مثلاً فيضى له
عليها حاجة فلا ينافى ذلك

اى على المقبرة الموقوفة (قوله فالمملوك كالملك) مبتدأ وخبر (قوله وكذا المجهول) اى وما لا يعلم كونها
مملوكه او موقوفة مال خاصه كالمملوك كالمجهول كالملك (قوله والمستاجر) اى وان هو ام الماستاجر (قوله
اى ان احضره) اى المستاجر بكرة الجرم (قوله وخبره) اى برزوخه على اختلافهم (الخ) لعل على التردد قبل
اطراد العادة بالصرف الى اهل الحرم من دون عماره المسجدين اما بعد اطرادها كما هو الواقع الآن فلا
وجه للتردد في الصرف الى اهلها فقط حيث عليه الواقف اه سيدعرا قولوكذا يعمل بالعرف المألوف
الآن ان لم يعلم المتألف من الوقف عملاً بالاستصحاب المألوف كاس (قوله فهو) اى الوقف على المسجد
من غير بيان مصرف (قوله فيصرف) اى الوقف على الحرم (قوله لعمارة المسجد) الاولى تنبيه المسجد
(قوله وترايبها) اى توابع عماره المسجد كغرفه وسور حرمه (قوله فيها) اى المسجدين (قوله حاصل
كلامه) اى ان برزوخه (قوله جميعها) اى الحرم من مكة المكرمة الى المدينة المنورة (قوله والواجب (الخ)
او واسايق (قوله الشاملة لهما (الخ) بقدر ما يقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة
مسجديهما قوله الا فإلى وجهه الخ كيف هو اقول ذلك الان يجب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من
الامرين ومتحققة فيه فصحت التخيير اه سم (قوله من النظر (الخ) اى وغيره على ماسر عن المعنى وسم ان
الوقف على اهل لا يدخل فيه اذ يؤولهم خلافاً لشرح الروض

(فصل في بيان النظر على الوقف) (قوله في بيان النظر) اى لوقفه وهل في الثانية (قوله وشروطه) اى النظر
(قوله) ووظيفة الناظر اى وما يتبع ذلك كعدم انقضاء الاجارة بزيادة الاجارة اه ع ش (قوله
بان يركبه) اى الغير (قوله فلا ينافى (الخ) المتبادر انه تفرع على قوله بان يركبه الخ وان الاشارة بقوله ذلك
الى التسميع المأثور ان وجه عدم المناقاة ان ما تقدم متناوئ شرطاً في الوقف المطلق عن الاستقلال والانتفاع
وما هنا في المقيد باحد هالكن يظهر لوجه التفرع (١) فلو كان ادعى عدم المناقاة من غير تفرع ثم وجهه
بما قلنا لنظر الكلام واهل اعلم (قوله وما يقيد به) اى من قوله ان كان ناظر الخ اه ع ش (قوله لحققت
اى من يحصلها (قوله كل عتقل) الثاني اوجه يلتمس ان لا جامع بين المستثنين لانه في مسألة
الاجارة لا يستحق جميع منفعة الدابة وهو قدر ما تظفر انما يستحق من ذلك قدره فحين اعتبار المنفعة
بحلاف مانع فيها فانه يستحق جميع المنفعة وان يحملها قدر ما تطلق من ركب فقط او امتعة فقط او منهما
فمع ليس له تحملها فوق الطاقة فكذلك اه سيدعرا قول المتن (او غيره) واحداً كان او اكثر اه معنى
وباقى في الشرع ما يفيد (قوله وكذا الشرط (الخ) صادق بما لو كان الناظر لقاضى فبمعين عليه استقامة
المشروط لوفيه شىء لما فيه من التحجير عليه مع انه انما يستفيد بالشرط بالولاية العامة فليأتمل اه سيدعرا
(قوله عن كل (الخ) متعلق بياؤه (قوله لو ادخل (الخ) متعلق بشرط الخ فزيدم هو اولاده نائب الناظر في حياته

شرط الواقف وان ارادها مسألة البقنى قوله ان الضرورة الجات ينافى قوله ومسألة البقنى الخ فليأتمل
نعم يمكن ان يقصد هذه العلاوة الفرق بين مسألة البقنى وما قبلها حيث اشترط فيها لافيا قلها عدم عتاقه
شرط الواقف ولعل المراد على هذا عدم مخالفة شرط الواقف صريحاً الا ان جعل هذه علاوة غير طاهرة
(قوله والمستاجر مستاجر) اى وان هو ام الماستاجر (قوله الشاملة لهما) معنى عمارتهما ولغيرهما معنى
اهلها فادق ما يقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما قوله الا فإلى
وجهه الخ كيف هو اقول ذلك الان يجب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصحت التخيير
(فصل في بيان النظر على الوقف (الخ) (قوله فلا ينافى ذلك (الخ) كذا شرحه

ما مر اتفاقاً في قول المتن باعارة واجارة وما يقيد به وهل يعتبر كونه مثله خلفة نظير ماسر في الاجارة او يفرق بان القصد هنا
تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر لحقته بجلاله ثم كل عتقل ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه او غيره) وكذا
لو شرط نابة النظر اى عن كل من ولده ولزود واولاده (١) قوله التفرع كذا يحمله ولعل الاولى الفرع اه من هاشم

والمعروف جيترو القضاء كذا لما أحسنهم من حيث الملك الظاهر وأما بدليلي (٢٨٧) ألعنا ما جعل القاضي بالقاضي الذي يقاديه

اليه عرف أهل ذلك المثل
 مالم يفرغ الامام نظر
 الاوقاف لغيره من مم كان
 النظر في الحقيقة إنما هو
 للامام كاصحوا في موضع
 وتصرهم بالقاضي في
 مواضع انما هو لكونه نائبه
 وغائفة السبكي في ذلك
 محدودة بمهمرا أيضا وازمة
 ذكر كلام السبكي بطوله ثم
 اعتداه حتى ع. بالقاضي
 حل على غير السلطان لعرف
 المظهر بذلك او بالحاكم
 تناول القاضي والسلطان
 لتقوا لغيره بالرف لانه
 فيه مضطرب فشكل
 التصرف فيه والسلطان
 تعرضه لغير الثاني قال
 السبكي وليس لقاضي اخذ
 ما شرط لناظر لان صرح
 الواقف بنظره كاليس له
 اخذ شيء من سهم عامل
 الزكاة قال انه التاجير وعه
 في قاض له قدر كفاية وفيه
 نظر ويحت بعضهم انه
 لو خشي من القاضي اكل
 الوقف لجوره جازان هو
 يده صرفه في مصارفة اى
 ان عرفها الاخره نفيه
 عارف بها واسهل صرفها
 بفرع في شرط الواقف
 لناظر وقته فلان قدرا ظ
 يقل النظر الا بعد مدة
 بان استحقاقه للمعلوم النظر
 من حين آل اليه كذا قل

أو سكت الخ) عطف على شرط (قوله ان عله) أى اختصاص القاضي الشافى بالنظر فيذا ذكر (قوله)
 واستدل الخ) عبارة الخفى قال لان القاضي الشافى هو القوم مرفعة اطلاق فتى قيل القاضي من غير
 تعيين فهو الشافى وان اريد غير تيمو مرفعة استدر ذلك في الدار المصرية اه (قوله انما احسنهم) اى
 القضاء الثلاثة (قوله من حيث) اى حين دخول السنة المذكورة اى بعده (قوله ما جعل القاضي) اى من
 غير تعيين (قوله وغائفة السبكي في ذلك) اى التفصيل المار حيث ادعى الاختصاص للقاضي الشافى مطلقا
 ولو بعد التاريخ المذكور (قوله حل) اى القاضي (قوله وبالحاكم) عطف على بالقاضي (قوله تناول)
 اى الحاكم (قوله ولا عبرة بالعرف) اى الغير المظهر بقرينة ما بعده (قوله فشكل) اى من القاضي
 او السلطان (قوله لان صرح الواقف الخ) ظاهره منع اخذ من كان النظر له بان لم يشرط لاحد فيما لم
 اه سم وظاهره ان من التصريح شرط النظر لا ولاه متلازم للقاضي (قوله وفيه نظر) اى في قول التاجير لعل
 وجه النظر ان المتبادر من اطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله صرفه في مصارفة) اى بولابارة اه ع
 (قوله وصرفا) اى صرف فيما على الخذف والاصال (قوله فرع شرط الواقف الخ) في الروض وشرحه
 فان شرط اى الواقف له اى الناظر عشر الفلانة اجرة لعله جازم ان هو له يطل استحقاقه وان لم يشرط من لكونه
 اجرة استحقاقه لا يطل استحقاقه ليم له لا يوقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم ضرورة ان يشرط
 لنفسه النظر وتولية غيره عنه بشرط الفلانة ثم يولي به اه وقضية قوله وان لم يشرط الخ انه لا يعمل المشروط
 على انه اجرة الا اذا امرض الشارط لذلك اما اذا لم يشرط من ذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا ظاهر
 ان هذا اذا غير الناظر فان شرط شيئا لم يكن ناظر اهم اقام هو او الحاكم ناظر اسقط استحقاقه بجزه وعلى
 هذا اعني انه لا يعمل المشروط على انه اجرة الا اذا امرض من ذلك فان صورت مستقلة الفرع المذكور بما اذا
 كان المشروط اجرة قالو جمعا قاله الشارح خلافا لقليل المذكور وان صورت بما اذا لم يكن اجرة فالوجه القليل
 المذكور غير اجمع اه سم اقول المتبادر من قول صاحب القليل للمعلوم النظر حيث لم يقل للمعلوم الناظر الاول
 ومن قول الشارح وانما يتبع الثاني (قوله شرط الواقف) اى لو شرط الخ (قوله لناظر وقته) مضاف
 ومضاف اليه (قوله فلان) بدل من ناظر (قوله للمعلوم النظر) بالاشارة الى الشرط وطى مقابله (قوله من
 حين الخ) اى النظر وان لم يشره (قوله كذا قيل) اى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وانما
 يتبعه للمعلوم) هل يستحق جميع المعلوم جيترو القدر الواحد على اجرة المثل على تأمل والاقرب الاول
 بالنظر لغيره اه والثاني بالنظر للبنى طوبى بقوله وانما يتبعه فيما زاد على اجرة المثل لكان حسنا اه

وقوله (قوله الا ان صرح الواقف الخ) ظاهره منع اخذ من كان النظر له بان لم يشرط لاحد فطامل (قوله)
 فرع شرط الواقف لناظر وقته الخ) في الروض وشرحه لناظر من غة الواقف ما شرطه الواقف وان
 زاد على اجرة المثل وكان ذلك اجرة عمله نعم ان شرطه لنفسه تجب ذلك اجرة المثل كما عرفنا عمل بلا شرط
 فلا شيء له فان شرط عشر الفلانة اجرة لعله جازم ان عله يطل استحقاقه وان لم يشرط من لكونه اجرة
 استحقاقه لا يطل استحقاقه ليم له لا يوقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم ضرورة ان يشرط
 لنفسه النظر وتولية غيره عنه بشرط الفلانة ثم يولي به اه وقضية قوله وان لم يشرط الخ انه لا يعمل المشروط
 على انه اجرة الا اذا امرض الشارط لذلك اما اذا لم يشرط من ذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا ظاهر
 ان هذا اذا عين الناظر فان شرط شيئا لم يكن ناظر اهم اقام هو او الحاكم ناظر اسقط استحقاقه قوله
 وعلى هذا اعني انه لا يعمل المشروط على انه اجرة الا اذا امرض من ذلك فان صورت المستقلة الفرع
 المذكور بما اذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا لقليل المذكور وان صورت بما اذا لم
 يكن اجرة فالوجه القليل المذكور غير اجمع (قوله كذا قيل) اى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله)

وانما يتبعه في المعلوم الواحد على اجرة المثل لانه لا يقتضيه كونه في مقابلة المعلوم المساوي لاجرة
 مثل نظر هذا الوقف أو التاخير عنه لا يستحقه فيا معنى لانه في مقابلة المعلوم يوجد متقاربه لاستحقاقه له (وشرط الناظر)

والواقف غير (المادة) الباطنة مطلقا كبره الاذرى خلافا لا كنهما السبكي بالظاهر في منصوب الواقف فيقول بالفسق اى الحق بخلاف نحو كذب ما كن ان فيه عنرا كا (٢٨٨) هو ظاهر واذا انزل بالفسق فانظر للحاكم كما يأتى وقياس ما يأتى في الوصية والنكاح

سيد عمر (قوله الواقف) لال قوله اى ان كان في النهاية يقول المتن (المادة) اعمول امرأة (قوله مطلقا) اى
 سوا لاه الواقف والحاكم اه ع ش وفي الجبري عن الشوري ولو اعمى وعن القليبي ولو اعمى ونحني
 اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمد مراد سم (قوله لا كنهما السبكي الخ) اعتمد المصنف (قوله بالفسق الخ)
 قضيت اه لا يشترط فيه السلامة من عارم المروءة اه ع ش (قوله بخلاف نحو كذب ما كن الخ) قد يقال
 الكذب صغيرة فلا يفسق بولم يمكن ان فيه عنرا اه سم (قوله للحاكم اى المعادل (قوله يأتى) اى
 اتفاقا للنسج (قوله يقياس ما يأتى في الوصية والنكاح) محضر شرط الخ) لكن ورد باشرط المادة الحقيقية
 والفرق بين هذا ومحة تزويج الذي وليتوا احضر شرح مراد سم قال ع ش قوله هو لكن يرد الخ معتد
 وقوله واضح هو ان اول النكاح فيم اوع طبعه على الحر من صل يتعين موليته فاعلم عه بخلاف
 الوقف اه (قوله وحي) اى الكفاية ميتدا (قوله او الا مضمنا) اى من الكفاية عطف عليه وقول المتن
 (الا مضمنا الخ) عبر جارة المصنف في ذكر الكفاية كفاية عن قولوا الاحتكام الى التصرف ولذلك حذفه
 من الروضة كاصلها وسيتد فلفظ الاحتكام على الكفاية من عطف التصدير او يقال افرد به بالذكر لكونه
 المهم من الكفاية بقوله كان له انظر على مواضع فائت احليت في مكان ثبت في باقي الاماكن من حيث الامانة
 ولا يتبين من حيث الكفاية لان ثبت احليت في سائر الاوقاف فاه ان الصلاح هو كمال الدهرى ظاهر
 اذا كان الباقي فوق ما ثبت فيه احليت او مثله بكثرة مصارفه وراحه فان كان اقل غلاؤه منى وقوله لو كان
 الخ في النهاية (قوله المقوض) لالى قوله ع خدمته في النهاية (قوله لا نمو لا يخال) لتعليل لقياس (قوله)
 وعند زوال الاحلية عبارة للمصنف فان اخطلت احد اركانها كالحاكم الواقف منه وان كان المشروط له النظر
 الواقف وقضية كلام الشيخين ان الحاكم كثر لاه استخلا لافويه من اراد ان النظر لا يقتل بل بعده
 شرط الواقف النظر لانسان بعده لان نص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اه (قوله يكون النظر
 للحاكم) اعتمد مراد سم وكذا اعتمد المصنف كما مرافضا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كبره
 السبكي لان بعده خلافا لان الرقة لا يمل بصل الخ اه (قوله لا يبدى عند المتقدم) وذلك بان قال على ان
 النظر فيه لو يد عمر نحو مولا اه ع ش (قوله وهذا) اى بقوله فلا سبب لنظر الخ اه (قوله ولا يعود الخ)
 عبارة للمصنف فان زاد الاختلال ما د نظر هان كان مشروطا في الواقف منصو صا عليه يمت كاذكره المصنف
 في قوله به اه (قوله اذ ليس لاحد عوله) يومر عن النهاية والمعنى انه ليس له عوله نفسه (قوله ويؤخدمته) اى
 من التعليل (قوله ان شرط له ذلك) اى شرط الواقف له النظر و (قوله وكلام ابن الرقة ان لم يشترط له) اى
 بان كان متولا من قبل الحاكم سيد عمر (قوله لكن ظاهر كلامهما) اى السبكي وابن الرقة اه سيد
 عمر (قوله انه مفروض) اى الخلاف (قوله فالوجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمعنى اعتاده
 (قوله عند الاخلاق) او تفويض جميع الامور له اه معنى وياتى في الترحم له (قوله على الاحتياط) لانه
 ينظر في مصالح الغير فاشتمل على اليتيم معنى قول المتن (والاجارة) اى فله ذلك سواء كان المستاجر من الموقوف
 عليهم او اجتبا حيث راي المصلحة في ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف السكنى بنفسه اما
 اذا شرط ذلك فليس لناظر الاجار يل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه او نائيه اه ع ش (قوله لان
 يكون) اى الناظر قول المتن (والعارة) في الروض وشرحه اى المعنى نفقة الموقوف وموثة تجهيزه وعمارته
 من حيث شرطها الواقف من ماله او من مال الواقف والا فمنا فاه اى الموقوف ككسب العبد وغل المعاف
 الباطنة مطلقا) اعتمد مراد سم (قوله بخلاف نحو كذب ما كن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق بولم
 يمكن ان فيه عنرا (قوله يقياس ما يأتى في الوصية والنكاح) محضر شرط ذى النظر لادى) لكن يرد باشرط العدالة
 الحقيقية والفرق بين هذا ومحة تزويج الذي وليتوا احضر شرح مراد سم (قوله يكون النظر للحاكم عند السبكي)

فالاوجه ما قاله السبكي وان قال الاذرى في كلام البوردي ما يشهد لان الرقة (ووظيفة) عند الاطلاق حفظ
 الاصول والتلات على الاحتياط (والاجارة) باجرة اله لا بمرعج واه لان يكون هو اله منتج كاه ومامه ماسو طافا باله فراهجه

(والعمارة) وكذا

الاقراض على الوقف

عند الحاجة لكن ان شرطه

له الواقف أو اذن له القاضي

كافي الروضة وغيرها وان

نارح فيه البقعي وغيره

سواء حال تقصيره قال

النزي وإذا اذن له فيه

صدق في مدام ناظر لا

بمعدله (وتحصيل التلة

وقسمتها) على مستحقها

لأنها المهددة في مثله

ويطرح رعاية زمن عيه

الواقف وإنما جاز تقديم

قرة المنصور على الزمن

الحين لقبه بأكالة المسجلة

ولو استأب في شيء من

وظيفة غيره فلاجرة عليه

لا على الواقف كما هو ظاهر

قال السبكي وبمسك بعض

قهاء المصريين وظيفته

ذلك على أنه ليس له تولية

ولا عزل بمجرده بان ذلك

في وقف لا وظائف فيه

وبان المفهوم من قوليهم

القسمه أنه أن ذلك له لكن

لحاكم الاعتراض عليه

فيما لا يسوغ وفي رواية من

هو أصل للسليق ونقل

الاذعي عن لا يصح

وقال انه الذي نمتده

فإذا تطلعت منافعه فالتفتق مؤن التجرد لا العمار من بيت المال كن أعنت من لا كسبه لها أما العمارة فلا
تجب على أحد حتى تملك المطلق بخلاف الحيوان لصياق روحه وحرمة انتهى اه سم على حج وظاهر
أن مثل العمارة أجرة الأرض التي بها ولا وشراس موقوف ولو تم منافعه بالاجرة اه شرح (قوله) وكذا
الاقراض إلى قول المتن فان فرض في النهاية لا فوله قال النزي إلى المتن قوله قال السبكي إلى قوله وقوله
وربما قلنا على ما ذكر (قوله) عند الحاجة عبارة في شرح الوعدا وله الاقراض في عمارته باذن
الامام أو نائبه أو اتفاق عليها من ماله يرجع ولا امام أن يقرض من بيت المال انتهت وخروج بالحاجة
ماذا تطلعت منافع العقار إذا لتجب العمارة حيث شاء (سم) (قوله) أن شرطه له (الخ) أي شرط الناظر
الواقف حال الوقف (قوله) أو اذن له فيه القاضي أي فلو اقترض من غير اذن من القاضي ولا شرط من
الواقف لم يجر ولا يرجع بمصره لتدبه به اه ع ش (قوله) سواء حال تقصيره (متقصداته) يتولى الطرفين
حيث يظن أن يكون مثله ما لو شرط له الواقف أو اذن له القاضي في الاقراض من ماله الرجوع
وهل له ما ذكر في صورة الاقراض لانه اقراض في المعنى أو يتعين فيه صورة القرض الحقيقي
بالاجاب والتبويل كالموتاجد على تامل اه سيد عروق له حيث أدى حين اقراضه من مال تقصيره
ماذا ذكرى الاتفاق من ماله وقوله لا نهى الاتفاق من ماله وقوله على تامل القلب إلى الأول (قوله) (قوله)
وإذا اذن له (الخ) لعل المراد لا اذن ما يشمل ما لو شرط الناظر له الواقف فاقترض أو اذن عند الحاجة من
ماله (قوله) لا نهى إلى المذكور أن من الحفظ ما عطف عليه (قوله) عنه الواقف أي قسم التلة (قوله) ذلك
أي ما في المتن والشرح (قوله) على أنه متعلق بتسلك المتضمن معنى الاستدلال (قوله) ليس له أي الناظر من
جهة الواقف (قوله) غيره اه رد السبكي ما قاله البعض (قوله) بان ذلك أي كرون وظيفة الناظر ما ذكره
المصنف وحصر ما فيه في وقت لا وظائف فيه أي لا طلقا (قوله) أن ذلك أي التولية والعل (قوله) وفي
ولا من هو أصل (الخ) الا صوب في لا يخبر هو الخ أي كتولية من مع وجوده من هو أصل منه الطلبة
مدرس (قوله) نقل الاذعي عن لا يصح (الخ) يعني أن يكون على الخلاف والتردد حيث لم ينص
الواقف على تقيده ذلك إلى أحد هما ولكن فهم عرف مطرد في زمة كاهو ظاهر والا فلتج شرطه أو
العرف المذكور بلا خلاف واقعه اه سيد عرو عبارة الرشيدى قوله نقل الاذعي عن لا يصح وقال
الخ أي الكلام في النظر الخاص لأن نص الحاكم حيث النظر له عبارة الاذعي في عمل فائدة قد يؤخذ
من قوله أي المناهج أن شرط الواقف النظر الخ أنه ليس لقاضي أن يولى في المدرسة وغيرها الا عند فقد
الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له به كما دل عليه كلامهم ولم ارضنا بحاله اه م قال في محل
بمعدله (فرع) فقل بعض قهاء المصريين بكلام الشيخين متافى أنه ليس للناظر التولية في الوظائف في المدرسة
وغيرها ظاناً انه التصور صاروا يقولون بان التولية في التدريس لها كوجوده وليس للناظر الخاص
وهذا غير سديد انصب لصريح هذا بعض الشراح أطال القول فيه وهو الذي نمتده وأن الحاكم
لا نظر له معه ولا تصرف في آخر ما ذكره عنه الصراح مع زيادة فقد عطلت أن الكلام في الناظر الخاص
وكيف يتمتع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع أن النظر في الحقيقة إنما هو له وإنما جوزوا له الإجابة
اعتمد (قوله) في المتن والعمارة في الروض شرحه فصل ثقة الموقوف مؤنة تجهيزه وعمارته من
حيث شرطت أو شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف وإلا فمن منافعه أي الموقوف ككسب العبد
وغلة العقار فإذا تطلعت منافعه فالتفتق مؤنة التجيز لا العمارة من بيت المال كن أعنت من لا كسبه لها أما
العمارة فلا تجب على أحد حتى تملك المطلق بخلاف الحيوان لصياق روحه وحرمة اه (قوله) عند الحاجة
عبارة في شرح الارشاد وله الاقراض في عمارته باذن الامام أو نائبه والاتفاق عليها من ماله يرجع
وللا امام أن يقرضه من بيت المال الخ اه خرج بالحاجة ما إذا تطلعت منافع العقار إذ لا يجب العمارة
حيث (قوله) كافي الروضة (الخ) اعتمد (قوله) بالاجرة عليه (الخ) كذا شرح (قوله) نقل الاذعي (الخ)

أن الحاكم لا ينظر له معصية لا تصرف بل نظر مع نظر اسما لا تصرفا لهم حل الامان عبد السلام بان المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقرر جامعاتهم على انه كان عرف زمنه المدرس (٢٩٠) والامر قد كره مدرسا لا يجب له توليت ولا لولا لا تدير معلوم انتهى واضرب

فيكثر فاشغاله كما هو ظاهر وهذا استقما في حوائج الصبيان فاسم مع ما رده به شيخنا في حاشيته اه
عبارة شيخه من قوله ان الحاكم لا ينظر له معصية الخ انظر لو كان الحاكم هو الذي ولاه لا ينظر له معصية
لا ينظر له معصية لو كان هو الذي ولاه اه (قوله معصية) أي مع الناظر (قوله ثم حل) أي الأذرع (قوله
واضرب) أي اخل المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بان الناظر الخ) اعتمد م ر اه سم وكذا
اعتمد المفتي كأي (قوله بان الناظر قائم مقام الواقع) بان بعد اقامته مقام نفسه امتنع (قوله وهو الذي
الخ) أي الناظر (قوله فكيف يقال الخ) هو هذا المعتد كما هو الزكوى وغيره اه مفتي (قوله
بنتجه) أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وستل الخ) عبارة
النهاية والاقربان المراد بالمعتمد من يبعد الطلبة المدرس الخ (قوله عن المعتمد) التدريس بم يتخلص الخ
أي حيث كان ثم معتمد المدرس مقرر من جهة الواقع والتأخر أو الناظر اذ من (قوله عن الواجب) أي
عن العمل الواجب عليه في مقابلة معلومه (قوله أو يتنهم وما أشكل) أي ما قرره الفصح أو لا فترك
المدرس التدريس أو امتنع الطلبة من حضور المعتمد المدرس استحق المعتمد ما شرط له من المعلوم لتدريس
الاحاد عليه اذ من (قوله عند مجلس) أي حاشية (قوله ورواها) أي ما قاله البعض في تفسير المعيد (قوله
على سماح المدرس) أي سماحه (قوله من تقيم الخ) بان القدر الواجب (قوله وعمل ما الخ) عطف عليه ويحصل
على قوله قول التاج (قوله وعمل ما ذكر) أي في المتن والشرح من الوظائف (قوله كامر) أي عقب قول
المصنف ووظيفته (قوله ما اذا فرض له جميع ذلك) وقياس ما في الركيل وولي الصبي انه
ان قدر على المباشرة لاقت بالاجور فتويعها لتغيره والاجازة للتويع فيما عجز عنه اولم تلق به
مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلم والذي يجب له في ولاية في التصرف في مال الوقت بل
استأبها فيما يشر بالعمل قطع كالبنايه ونحوه اه ح (قوله انما) أي قوله له نعم في التأخير الى قوله ولاه
الاحوط في المتن (قوله ما يمكن) أي الناظر فتوله الواقع بالنصب على الخبرية (قوله نعم له رفع الامر
الى الحاكم الخ) قد قال ما لم يحكم لو قد الخ كذلك الحال او تقرر الرفع المباحث منه من المسئلة على
الوقت قبل له الاستقلال بما ذكر او لا عمل تأمل وعلى الاول فيحصل ان يكون هو محل كلام ابن الصباغ
ما لم يثبت عنه نص بالتصميم وانه اعلم اه سيد حمود في الاول ما في الشرح قبل الرفع ولكن الاحوط
ان يحكم فيما لم يذكره ما ذكر (قوله فلا جرة له) قال شيخنا الزاوي بعدما ذكر وليس له أي الناظر
اغتنى من مال الوقت فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقامته لها كرهه هو المعتد رمى انتهى وقضية
قوله لاحكام انه لا يبرأ بصرف بله في عمارته او على المستحقين وهو ظاهر اذ من شرب عنه ماضيه وعمله
ما يحجب من الرفع الى الحاكم كرامة متى كان خاف ذلك مجاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ
لان قد التهود نادرا وقوله غرامة شيء أي اوزع الوقت عن يدوم قوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرع قط
(قوله لا يبرأ له) أي ان كان من جهة المستحقين في الوقت اذ من (قوله الاقل الخ) عبارة المفتي ليقر له
أجرة فهو كاذن اذ يبرأ الولي يحفظ مال الطفل فرفع الامر الى القاضي لبيت له اجرة اه (قوله كولي اليتيم)
فالشيخ الظاهر هناك انه يستحق ان يقرر له اجرة الخ لو ان كان اكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم
لوحى على فرعه سواء كان وليا على ماله ام لا بخلاف الناظر اذ هنا يقال ع ش قوله لم يظهر الظاهر الخ معتمد
وقوله انتهى الامر وقوله لم يبرأ في الولي اه (قوله ما يشتره الناظر) الى قوله أي بنية ذلك الخ

كذا ترحم (قوله ان الحاكم لا ينظر له معصية الخ) انظر لو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر (قوله ورد
بان الناظر الخ) اعتمد م ر (قوله انه الذي يعيد للطلبة الخ) اعتمد م ر (قوله من تقيم الطلبة)

بان الوجه ما قاله المر
لا سيما في تأخر لا يبرأ بين
قبيل قبيور بان الناظر
قائم مقام الواقع وهو
الذي يولي المدرس فكيف
يقال بتدبيره عليه وهو فرعه
وكونه لا يبرأ لانه لانه
يمكنه ان يسأل من يعرف
مراتبهم وفي قواعد المر
يجب تفريق المعلوم للطلبة
في محل المدرس لانه
المالوف ورد بان ذلك لم
يؤلف في زمننا وبان
الاتفاق بمحاسن الشريعة
تنزه مواضع العلم والذكر
عن الامور الدنيوية
كالبعض واستيفاء الحق وسئل
بعضهم عن المعيد في
التدريس بم يتخلص من
الواجب فقال الذي يقتضيه
كلام المؤرخين واستمره
اللفظ انه الذي يعيد للطلبة
الدرس الذي قراء على
المدرس ليستوضحوه او
يتفهموا ما أشكل لانه
عند مجلس لتدريس مستقل
ورواها قول التاج السبكي
ان المعيد عليه قد تقرر اذ على
سماح المدرس من تقيم
الطلبة وتضمهم وعمل ما
يقتضيه لفظ الاحاد وقول
ما ذكر ان اطلق نظره كما
مر ومثله بالاولي ما اذا
فرض اليه جميع ذلك (فان
فرض اليه بعض هذه
الامور لم يتدبره) انما

للشروط الناظر ما شرط له من الاجر وان زاد على اجرة متفاما يكن الواقع كامر فان لم يشرط لم يشره فلا جرة له نعم له
رفع الامر الى الحاكم لا يبرأ له الاقل من فقهاء اجرة مئة كولي اليتيم ولاه الاحوط لو قسروا في ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من
غير حاكم - (فرع) ما يشتره الناظر من ماله او من وج الوقت لا يصير وقالوا ان وقت الناظر بخلاف بدل الموقوف

الشيخ ثم قدم الحاكم بن عمرو القزويني ان الوقت محقق بالكلية خلافا لما بيننا من ماله او من ربح الوقت في نحو الجدل والفرق
فيصير وقتا بالبناء لجهة الوقت اي بنية ذلك منع البناء من بني المسجد بوجاهة ما له فليقل بالكلية لشرط بعض الموقوف عليهم التفرق
حتى تظعن الثاني من بيننا ما اكثر من منعت على ما في به الاصح وان يجمل لان لم حقا منتظر او يرد مدام آخر الاجارة من
اتساعها بمره فلا حرج عليهم فيها ولو وقف ارضا ليصرف من ثمنها كل شريك كذا قضا (٢٩١) شي عند اقتضاء الشهير الشري به

عقارا او بعضه وقصلي
الوجه فان قل القاض
جميع من شعور متعده
واشترى به عقارا او بعضه
ووقفه (وقاؤه عز
منزوله) ثابته بان شرط
النظر لنفسه (ونصب غيره)
كالكيل واتي المصنف
بالنظر لشرط النظر لانسان
وجعل له ان يستدعي شاه
فاستد له لغيره لغيره
ولا مشاركته ولا يود
اليه بدمويه وبغير ذلك
اتي فقهاء التمام وعلموه
بان التوضيح بمثابة التملك
وخالفهم السبكي فقال بل
كالتوكيل واتي السبكي بان
الواقف الناظر من جهة
عزل المدرس ونحوه اذا
لم يكن مشروطا بالوقت
ولولغير مصلحة وبسط
ذلك لكن اضره جمع
كالزكشي وغيره مما في
الروضة انه لا يجوز للامام
اسقاط بعض الاجناد
لثنتين في الديوان بغير
سبب فانظر الخاص
اولي واجيب بالفرق بان
مؤلا يبطر انقسم الجهاد
الذي هو فرض من ربط
نفسه بفرض لا يجوز اذ راجع
منه بلا سبب بخلاف الوقت

قدما في فصل احكام الوقت المنع عن الثبابة والمقضى منه مع زيادة عن عرض او الرشد راجعه (قوله
المنشئ الخ) استئناف ياقولوا ذو او الاستئناف كان اولي (قوله بعض الموقوف الخ) اي او لكل منهم
(قوله عند اقتضاء الشهير) (قوله من شعور) اي اهل الاقوال (قوله واقف) عبارة المقوق ولو وقف الناظر
عزل الخ اما غير الناظر فلا يصح منه تولية ولا عزل بل هي للحاكم (تبيينه) بقدر معنى كلامه انه
العزل بلا سبب وبصرح السبكي في خاربه اه وعبارة عم عبارة المنهج ولو وقف ناظر عزل الخ فقول
المنع عزل من ولا مای ولو يفسر سبب كاهو ظاهره قال في شرح الروض فاقبل انما تعامير له سبب والا
فليس له عزل من ولا مای عزله بغيره اه (قوله ثابته) اي قوله لو اذا قلنا لا ينفذ في المنع الا
قوله لكن يرد الى اعتد البقي من ماله بطول الى قول المنع الا ان بشرط في الثبابة (قوله كالكيل) عبارة
المقوق شرح الروض كايمن الموكل وكيفية نصب غيره اه (قوله واتي المصنف) بان الخ عبارة المنع
ولو قال الواقف جعلت النظر فلان له ان يفرض النظر الى من اراد ففرض النظر الى شخص فله عزل
نظر المقوض او يكون المقوض اليه كعزل المقوض وقادعة ذلك اعطى المقوض حل طريق النظر
للمقوض اليه اومات المقوض اليه لم يود للمقوض او لا يدل للاول ما في ثاوي المصنف اذا شرط الواقف
النظر لانسان وجعل له ان يستدعي من شاؤو كذلك مستدعي مستدعي فاستدعي انسان فهل المستدعي
المستدعيه او لا هل يود النظر الى المستدعي مع او لا ولو استدعي المستدعي الى الثالث فهل للاول عز لا ولا
اجاب ليس المستدعي للمستدعيه لا لمشاركته لا يود النظر اليه بدمويه بوليس له لولا الثاني عز الثالث
الذي استدعيه اليه الثاني اه (قوله ان يستدعي لمن شاء) اي بان يجعل النظر لمن يختاره اه عرض (قوله لم
يكن له) اي المستدعي (عزله) اي المستدعيه (قوله بان التضيض) اي من الانسان المشروط له النظر الى
الآخر اه رشدي (قوله بان الواقف) اي الناظر اه معنى (قوله من جهة) اي لا من جهة الحاكم
(قوله عزله المدرس الخ) خبر ان (قوله لغيره) اي التفرق المذكور (قوله كذلك) عبارة الثبابة فحكمه
كذلك اه اي لا يجوز اذ راجع منها بلا سبب (قوله ان الربط الخ) بان لما ذكر (قوله ان الربط به)
اي بالجهاد كالتبليغ اه اي بالتدريس (قوله والا) اي وان لم نعلم ما ذكر (هتان ما بينهما) اي بين الربط
بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه اي الثاني اقوى من الاول (قوله من ثم) اي من اجل ان الربط بنحو
التدريس اقوى من الربط بالجهاد (قوله ان عزله) اي نحو المدرس (قوله بل يقدح في نظره) اي
فيقول حيث لا شبهة له فبما نفسه انفسه اه عرض (قوله تهورا) التهور الوقوع في الشيء بقليلالة انتهى
عقار اه عرض (قوله هو) اي خوف الفتنة (قوله مفقود في الناظر الخ) فضية ان غير الامام من ارباب
الولايات ينفذ عزلهم لا رباب الوظائف الخاصة خوفا من الفتنة لكن في كتاب القضاء تصرح بخلافه
ففي ارجح وساتي في كلام الشارح اه عرض (قوله نفوذ العزل في الامر العام الخ) مقول قال (قوله الاذان
فضية ان المدرس ليس عليه تعزيم (قوله في المنع والواقف عزله من ولاء ونصب غيره) عبارة المنهج
ولو وقف ناظر عزله من ولاء من نصب غيره اه (قوله في المنع عزله من ولاء) اي ولو يفسر سبب كاهو ظاهر
(قوله كالكيل) قال في شرح الروض فاقبل انما تعامير له بنسب والا فليس له عزل من ولا مای عزله بغيره

فانه خارج عن فرض الكفايات ولغيره بان التدريس فرض ايضا وكذا قرآن فنربطه بهما كذلك بناداعا تسليم ما ذكر ان
الربط به كالتبليغ هو الاختتان ما بينهما من ثم اعتد البقي ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل يقدح في نظره ورفق في الخادم يتبين
نفوذ عزل الامام للقاضي تهورا بان هذا الحجة تقتضيه مقتضى الناظر الخاص وقال في شرح المنهج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب
وقد عزله في الامر العام اما الوظائف الخاصة كالاذان والامام في التدريس والطلب والنظر ونحوه فلا يميز له اربابا بالعزل من غير سبب

كما في بعض من المتأخرين منهم ابن دؤين (٢٩٧) قال من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا يعول بذللك ولا إذا انشأ يضل

(الخ) يدل من الوظائف الخاصة عبارة التباين للمنفق كالإذان (الخ) بالكاف (قوله) كما اتى به كثير من المتأخرين (الخ) وهذا هو المتمدن ناهية ومقتضى (قوله) لم يجر حوله بخله ولا بدونه (أ) أو لا يخل من كمال ما مرسل ابن دؤين أنما عاذره لا يجرى جواز حوله يخل من أنه ورشيد (قوله) إذا وقي بناء المنقول (قوله) باء (الخ) أى التقييد عاذر (قوله) باء لا حاصل له (أ) أى لا يفتى عنه اشتراط العدالة والكفاية عبارة الرشيد قوله باء لا حاصل لعبارة أى التاج السبكى في التوسيع لا حاصل لهذا التقييد أنه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر أو ان أراد علما ودينار اثنين على ما يحتاج اليه الناظر فلا يصح أن لا يصرح ما ذكره وذلك ان توقف قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر اقامته لم يشترطوا في الناظر العلم اه اقول شرط الكفاية متضمن لاشتراط علم يحتاج اليه التصرف (قوله) ثم بحث (الخ) ممتنع (قوله) أنه ينبغي وجوب ما يستند مطلقا (أ) أى توقفه أولا اه عرش (اخذ من قولم لا يقل (الخ) عبارة للمنفق ولو ادعى متولى الوقف صرف الربح المستحق فان كانوا معينين قالوا قولم ولم يطلب به بالحساب وإن كانوا غير معينين فهل للامام مطالبته بالحساب أولا الوجه الوجهين الاول يصدق قدر ما تقتضيه حد الاحتمال فان اتهم الحاكم خطئه والمراد كما قال الاخرى انما هي فيما يرجع الى المادى وقدر معناه الصرف الى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف انما هي الموقوف عليه المدين فلا يصدق فيه لا يملكها بتمام (قوله) وقال ابو زرعة (الخ) ضعيف ادم عرش (قوله) التقييد (أ) أى بالوقوف عليه ودينه (قوله) (الخ) أى التقييد (قوله) اذ ذلك (أ) أى كفاية حقه بقرينة ما قبله وما بعده (قوله) طلب المستحقين (أ) أى طلب (الخ) (قوله) كما اتى به بعضهم عبارة الثانية كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى (قوله) كتب الحديث (أ) جميع الكتب ليس يقيس كذا الحديث فيما يظهر (قوله) سماه غير معلما (أ) نائب فاعل كتب الحديث ان الاولان لصاحب (الخ) والضمير الاخير لكتب الحديث (قوله) ان يعبره (أ) فاعل يجوز ضمير النصيب للغير ومعلوم انه انما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم تقصيره واصطاعه (قوله) وجب مباشرة الواقع (الخ) ظاهر مولى رضى المستحق بغيره ما يمازى قيمة اودوة وفيه وقفه غير اسم (قوله) قيل حررت (أ) عبارة الثانية قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل انها حررت اه (قوله) المتعامل بها الآن (أ) بوجوبها اذ ذلك نصف فضة وتلشوى تسوى الان اربعة اقسام فضا نصف نصف اه عرش وقوله قيمتها أى قيمة كل درهم من الدرهم المثلوس وقوله اذ ذلك أى في زمن المصارح وقوله نصف فضة قال الكردى الديونى أى القيمة التى يقال لها في مصر اقسام الفضة اه وقوله وتسوى الان أى في زمن عرش قول المتن (الان يشرط نظره (الخ) عبارة الاروض وشرحه لا من شرط نظره او تدريسه اوفوضه اليه اه الوقف فليس له عز لمولوا لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عز له كأمري مدة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جنحة ثم ما ذكره (أ) الاروض في التفويض تبع فيه البنى ويبحث الرافى فيه جواز عزله وصحة النوى لعدم صحة شرط انتهت ويستفاد منه انه ليس الواقع عزول من شرط له النظر ولو بسبب قول الشارع بالتسوية من غير سبب غير محتاج اليه فليتام وما ذكره من جواز عزله المفروض اليه ينبغي توقفه من الواقع على ان يكون النظر لمظالم اه سمر قوله لكن ينبغي تقييده (الخ) اعتدله للمنفق والشارح والنهاية وقوله في التفويض أى في حالة الوقف وقوله ويبحث الرافى (الخ) اعاده الشارح والتباين كما باقى خلافا لمتنى عبارة لمولوا عزول من شرط تدريسه اوفوضه اليه اه الوقف لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فانه له عز له كما قلناه الشيخان عن فتاوى البنى ورافقه اه لكن ينبغي كما قال شيخنا تقييده في تفويض

عزله لا يسبب قبل يلوامه ياتى اتى جمع متأخرون ياتى لا يلوامه لكن قيده بعضهم بما إذا وقي بعله وديناره اذ عاين التاج السبكى باء لا حاصل لم يصرح انه ينبغي وجوب ما يستند مطلقا اخذنا من قولم لا قبل دعواه الصرف المستحقين قبل القول قولم ولم المطالبة بالحساب وقال ابو زرعة الحق التقييد له حاصل اذ ذلك ليست قطعية فيجوز ان تحتل وان يخل ما ليس بقادح قادسا بخلاف من تمكن علما ودينار زيادة على ما يشترط في الناظر من غير ما يقتضيه مالا يقدح ومن ربح وتوفى يحول ان يینه وبين متابعه الهوى (فرع) طلب المستحقين من الناظر كتاب وقف ليكتوبه نسخة خطا لاستقامتهم لزمه تمكينهم كما اتى به بعضهم اخذنا من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث إذا كتب فيها سماه غيره معه لما ان يعبره ايما ليكتب سماه مناولو تغيرت المعاملة وجب مباشرة الواقع ما كان يتعامل به حال الوقف زاد سمر وارفق سهل تحصيله أولا فان قد اعتبرت قيمته يوم المطالبة ان لم يكن له مثل

حيث والواجب منه وقع في كثير من كتب الاوقاف ان فلان من الدرهم النفقة كذا قبل حررت فوجد كل درهم منها يساوى وستعشر درهما من الدرهم المثلوس المتعامل بها الان انتهى (الان يشرط نظره)

التدريس

التبريس بما اذا كانت جمعة ام (قوله او تبريسه) الى قوله اي بان شديت في الثانية لا لاقول وان حجب الى
 وتردد في لوصو الى محل (قوله او تبريسه) اعلم ان هذا لا يناسب ساطع بل ان في امر من قصره على
 ما اذا ولي تأييد على النظر على ان مفهومه انه اذا لم يشرط تبريس في الوقت وقرره بعد فيه حيث كان له
 ذلك بان كان النظر له عز ولو بلا سبب كاهو قضية او اطلاقه هو عاقله المراس آقا غليظا ام
 ريشي و قد يجب بان في المقوم اتصالا لا يما بين (قوله وان نافع في داخ) اي في المدعى (قوله هو عزل)
 اي او فسق ام متى (قوله كاسر) اي في شرح شرط الناظر الخ و مر هناك ان قد عزله له نفسه في مختلف
 راجد (قوله اما قال الخ) اعني لو في حال الوقت (قوله فليس كالشرط) اي فظهر لم يشرط النظر لنفسه
 كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه في وقت فوجت التصرف فيه لقلان اده (قوله هو عزله
 للاشداخ) عبارة الثانية ولو جعل النظر لعين من اوله وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم آخر اي
 وجوب ان جعله لا ارشد من اوله لا ارشد فاقبت كل منهم اعمار شداشتر كوا في النظر بلا استقلال ان
 وجدت الالهية فيهم لان الارشدة سقطت بتعارض اليات فيها وبق اصل الرثوان ووجدت في بعض
 منهم اي وان كانت اماراة اخص بالنظر عملا بالية فوجدت منهم ارشدت لم يخل في لولو تغير حال الارشد
 حين الاستحقاق فصار مفضولا انتقل النظر الى من هو ارشد من يخل في الارشد من اوله لا ارشد
 من اوله اليات لصدقه به او في المعنى مثله لا قوله فوجدت الى ويدخل وفي الروض وشرحه مثل ما في
 المعنى لا قوله لو جعل الى وان جعله قال مش قوله لا ارشد هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل
 به و منه يعلم رد ما قل سم على منج من مقتضى افتاء البقي من اهل شرط النظر لنفسه ثم لا اوله بعد علم
 يشبه النظر للاول لا فيهم من تعليل ولا يتيم والولاية لا تعلق الا في الضروري كالقتضاء اه (قوله بانها)
 عبارة الثانية فانها بالقد بدل الباء (قوله بتعارضان) الاولى هنا في قوله التي يستطمان التائيت (قوله
 لا يمتنع) اي التعارض ش اه سم (قوله وبالتالي) اي الاشتراك (افق ابن الصلاح) وواقع مام
 اتقا من الثانية والمغنى وشرح الروض كانه عليه سم (قوله انما تحكم الخ) ما المانع من انه مراد
 السبكي اه سم عبارة السيد صر لكان قول انتقال الارشدة الى الثاني يصور بترقيه فياسم بقا الاول
 على حاله ويقامه على حاله مع تسفل الاول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فلو اجمعت احضا عمالة
 للموردى وغيره فليتام اه اقول قد يوجب الاعتراض بان القسم الاول ليس بمردا لقدمت من الثانية
 من اهل وحدث منهم ارشدت لم يخل اليه (قوله الاول) نصت الارشد (قوله في أصله) اي اصل الرد
 والاضافة لبيان (قوله هل يكون) اي ذلك الواحد هو له الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

في كثير من هذه الامور
 يحل ينظره لانه لا نظر له
 بعشره لغيره ومن لم يول
 حول المشروط له نفسه لم
 ينصب بده الا الحاكم كاسر
 امارا قال وقته وفوجت
 ذلك اليه فليس كالشرط
 ولو شرطه لا ارشد من اهل
 الوقت استحقه الارشد
 منهم وان حجب بايتملا
 لكونه وقت ترتيب لانه
 مع ذلك من امله وتروى
 السبكي فيما اذا شهدت بينة
 بارشدة زيد ثم اخرى
 بارشدة عمرو وقصر الزمن
 بينهما بحيث لا يمكن صدقها
 بانها بتعارضان سواء
 اكانت شهادة الثانية قبل
 الحكم بالاولى او بعده لان
 الحكم عندنا لا يمتنع قال
 او خيفة لانه بعد الحكم
 ثم هل يستطمان او يترك
 زيد وعمرو وبالتالي افق
 ابن الصلاح اما اذا طال
 الزمن بينهما بحيث يمكن
 صدقها قال السبكي فقتضى
 المذهب انه يحكم بالثانية
 ان صرح بان هذا امر
 متجدد واعترضه شيخنا
 يمنع ان مقتضاء ذلك
 وانما مقتضاء ما صرح به
 الموردى وغيره انا انما
 تحكم بالثانية اذا تغير حال
 الارشد الاول اي بان
 شهدت به اليه بقول استوى
 اثبات في اصل الارشدة

وزاد احدهما بتميز في صلاح الدين او المال فهو الارشد وان زاد واحد في الدين وواحد في المال فالوجه امر او هما فيشتركان ولو
 اتم دو احدهما ؛ دنا ؛ لم يشارك في اصله غيره فله يكون الناظر لان الظاهر من افضل التمهيد انما يحتر بمفهومه عند وجود المشاركة

أو لا حلا مفهوم المصل ترد فيه السبب ثم قال عمل الناس على الأول (وإذا أجزأ الناظر) الرقب على معنى أوجه الجارة مبهمة (أو امتد
 الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) قال الامام وقد كثر الواقع في الاستحقاق (لا سيما بالنظر في مقتضاه
 أو تنافس القيمة أو الاجرة بغيرها) (٢٩٤) قال المحرر وروى عن مالك أن العمل هو المستحق أو أن له جارة أو أجره بدون أجره أو عليه

أي في أصل الرقب ولا مشاركتها فلا مفهوم (قوله أو لا) عدل قوله هل يكون الخ (قوله) وعمل الناس
 على الأول) وقد دما من التباين في المتن والروى مع شرحه (قوله الرقب) إلى قوله انتهى في التباين
 (قوله على معنى الخ) متعلق بالوقف (قوله) وقد كثر أي الطالب بالزيادة ش أه سم عبارة التباين
 وعمل الخلاف كآلة الامام إذا كثر الطالب والا الخ أه قال ع ش قوله هر إذا كثر الطالب أي كثرة
 ينقلب الظن أنه إذا لم يأخذوا أحدهم من الخ لاخر أه وعبارة السيد البصري قوله قد كثر أي الطالب
 لأن كثره يقتضي ان التصرف الأول جرى على خلاف النية بخلافه إذا قل لا تعد يكون زيادة محتملة
 كثره لخصوصه في رغبته (قوله) ومر الخ) أي باب الاجارة أه رشدي (قوله) لو كان هو) أي المجرر
 و(قوله) أو أن له) أي أن المستحق للمجرر (قوله) وعليه ينبغي الخ) تقدم له في الاجارة فله من ان الرقة
 لم يجره من الخ من زيادة معناه وكذا قوله أو أن له وقوله لا تنافس أي نظارة الوقف صادقاً باتفاقاً بوال
 الأملية والموثوق للاجني أو المستحق وحيطاً لكون الناظر الأول اجنياً وأجره بدون أجره المثل باذن
 المستحق ثم انتقل النظر إلى اجني آخر مع قيام المستحق الآن فيبقى عدم الانشغال وان أقصى الصنيع
 خلافاً وبني أن يلحق باقتال النظارة انتقال الاستحقاق من الأول إلى غيره مع قيام الناظر للمجرر
 باذن المستحق واقطع أه سيد عر (قوله) من باذن له) أي اما إذا اذن له في ذلك فلا تنسخ الاجارة باقتال
 الحق له رضاه ولا باسقاط حقه بالأذن على ما فهمه القيد بقوله من باذن له وقد يتوقف فيه بان لا يقبل
 انتقال الحق له ولو ذلك يقتضي انشغال الاجارة باقتال الحق من المجرر أه ع ش أقول ما قاله من على
 ارجاع ضيقه باقتال إلى العين الموقوفة واما على ارجاعه إلى النظارة فكل من السيد عر وتفسير من قول
 الشارح من بالمستحق حال الاجارة فلا فهم ولا توقف (قوله) واقطع ابن الصلاح) إلى قول لو دفع في الحق
 (قوله) وزادت الخ) عبارة المتن وطرات اسباب توجب زيادة أجره المثل أه (قوله) بأنه يتبين بطلانها
 ضيف أه ع ش (قوله) وخوطها) أي الشاهدين (قوله) حيث استمرت الخ) عبارة المتن إذا استمرت الحال
 المجرر ودالة التفسير التي هي حالة العقد أه (قوله) فهو بالمعقوم) عبارة التباين في قوله هو الصواب أه (قوله)
 قال الأذري الخ) خبر اقطاب الصلاح عبارة التباين ويعلم مما سبق في آخر الدعوى والبيانات ان كلامه أي
 ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية حالها بحيث يقطع بكتب تلك البيئة الأولى فان لم يكن كذلك لم
 يعتد بالبيئة الثانية واستمر الحكم بالأولى وبما قرأناه نأدفع كلام الأذري ان افتاده بشكل جدا أنه يؤدي
 الخ أه (قوله) والذي يقع في النفس الخ) معتمد أه ع ش (قوله) في جميع المدة الخ) أي بالنسبة إلى
 جميع الخ والجار متعلق بقوله تنهى الخ (قوله) مع قطع النظر الخ) أي ومع مراعاة كون الاجرة معقولة
 او مقسمة على الشهور مثلا أه ع ش (قوله) ولو دفع الناظر للمستحق) أي اوقض المستحق الناظر
 (قوله) يرجع من استحق الخ) أي إذا لم يكن وراقه (قوله) أولا) اعتد به أه سم (قوله) بالعقد الخ)
 راجع إلى المجرر ايضاً (قوله) في الاتاء) هذا إما غير طريق الاجرة فكان الأولى ان يذكره وقبل الوطه

فيبقى اقتضاها باتفاقها
 لغرضه من لم يأخذ في ذلك
 واكتاد ابن الصلاح فيما إذا
 أجر بأجرة معلومة فشهد
 اثباتها أجرة المثل حالة
 العقد ثم تنهت الاحوال
 وزادت أجرة المثل بأنه
 يتبين بطلانها وخوطها
 لأن تقوم المنافع المستحقة
 لما يصح حيث استمرت
 حالة العقد بخلاف ما لو طرأ
 عليها احوال تنقص بها
 قيمة المنفعة فانه بان ان
 المقوم لها أولاً لم يطاق
 فهو بالمعقوم قال الأذري
 بشكل جدا أنه يؤدي إلى
 سد باب اجارة الاوقاف
 لإذطر والتغير الذي ذكره
 كثير والذي يقع في النفس
 اننا ننظر إلى أجرة المثل التي
 تقتضي إليها الرقيات حالة
 العقد في جميع المدة المعقود
 عليها مع قطع النظر عما
 صاه يتجدد انتهى وهو
 واضح موافق لكلامهم
 ولو دفع الناظر للمستحق
 ما أجر به الوقف مدة فلات
 المستحق اتامها يرجع من
 استحق بعده على تركه
 حصه ما ع من المدة وهل
 انما طريق لانه لا يتبين
 عليه الدفع إلا بعد مضي مدة
 يستحق بها المعلوم أولا

لأنه لا يقتصر من لاسباب الاجرة ملكها المدفع اليه بمجرد الدفع بل ينظر لمسا كعاقبه ولا منه
 من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعده كما صرحوا به في نظائر ذلك كالمرجوع ملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان
 احتل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالنسخ في الاتاء وكالوصي له بنصفه من ارجاء ما أجره ما ع ملك الاجرة ويأخذها وان احتل
 موه اثناء المدقة يرجع كالمرجوع والذي يجهل ان المدة ان نصرت بحيث ينقلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر

ليرجع إلى المبر (قوله من يثاها) أي الاجرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أي الناظر (قوله) والالكان) شامل لما إذا بعد الاستسار بعدة طرق تتركز الناظر طرقا حتى تطل فطر ظهر راجع (قوله) ولوحكم) إلى قوله في تحقيق في النهاية (قوله فان ثبت بالثواتر الخ) مفهومه اعلم بمتلك بينك لم يحكم بالبلان وهو ظاهر امره ش (قوله تين بلان الحكم) أي خبره الناظر ما قبضه من المستاجر ان كان باقيا والابدية ماله إن كان حرفة غير مصالح الوقت من مال الوقت إن كان حرفة مصالحه ولو باعجار مدة طوية حيث تمتعت ثمره فمما قبضه من المستاجر الاول والكلام كله حيث لم يسبق بتعديه بالاجارة صرف ولا يعلم انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا تصح منه لان امره امره ش (قوله ويعدم اغضاضها الخ) من عطف المرافد (قوله يوزاد الخ) الواو بمعنى او (قوله بان هذا افتاء لاحكم) بل الوجه انه حكم بمتع على من رغب إليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتاوله الآثار وان تأخرت معناه سم (قوله قد وجد ان) الاولى الافراد (قوله قلن الخ) خبر مقدم الحكم (قوله) وما عطف به أي من قوله لان الحكم الخ (قوله عتروخ) مستند امره ش (قوله يوفيه الخ) أي في الحكم بالموجب (قوله المستوعب الخ) بدل او عطف يان من كسائي الخ (قوله المسطر الخ) نعمت قوله كتابي (خاتمة) لو ثبت شجرة بمقبرة فمشت بها باحة الناس نبأ للمقبرة وصرفها إلى مصالح المقبرة أولى من صرفها للناس لائثرة شجرة فرست للسجدة فليس بمباحة بلا عوض بل صرف الامام عوضها لمصالح المسجون انما خرجت الشجرة عن ملك فارسا هنا لانظر القرينة الظاهر فخرج يفرسها للسجد فرسا مسيلة فيجوز أكلها بلا عوض وكذا ان جعلت يتسحب جرت العادة به وقطع الشجر فمن المسجد ان راد الامام بل ان جعل البقعة مسجدا وفيها شجرة فللامام قلبها وان ادخلها الوقت في الوقت اه متى

(كتاب الحبة)

(قوله من هب) إلى قوله ولو قال اشترى بدرهمك خبر في النهاية إلى قوله قد بسطت ذلك في تاليف شامل وقوله يوفيه نظر إلى التوقيف وهو من ثابتي الثاني وقوله هو قال يوفيه بك هذا اليوم اه ينشأ قوله الان يرق (قوله من هب سم) أي ما خروعة من هب بفتح الما هو شئ الباء بمعنى مرفوع في هذا الاخذ نظر ظاهر اذا ما خروء من المثال الى اوى والمأخوذة من المضاعف (قوله لم يروها) أي الحبة بمعنى الموهوب بقية استخدام (او) استيقظ عطف على مر (قوله استيقظ للاحسن) عبارة ثانية ينقطع الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى فان طعن لكم عن شيء من نفسا فكونه ميتا سرياقوله تعالى وان المال على حبه الآية اه شرح من هب زاد المعنى وقوله تعالى واذا حيمت الآية قيل المراد منها الحبة اه (قوله والسنة) كخبر الصحيحين لا تحفر جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلتها شرح من هب ومعنى قال الجبري قوله لا تحفرن باه ضرب مختار أي لا تستصرن هدية لجارتها ع ش فالمعول محذوف وعبارة سلطان فيه نهي لكل منهما أي المعطية والمهدى اليها وقوله فرسن بكسر الفاء السين وسكون الراء كافى لصاحبه القماموس وفتح السين كما في المشكاة ع وشوقه أي ظلتها أي المشوى المشتعل على بعض لحم لان التي قد يرميه اخذه فلا يتضرع به اه كلام الجبري (قوله اي بالتشديد من الحبة) أي ويكون مجزوا في جواب الامر و (قوله وقيل

اعتمد مر (قوله ولو حكمها كبرصة اجارة الى القسوان الاجرة أجرة المثل الخ) أجرة الوقت باجرة شهدت البينة انها اجرة المثل ولو حكمها كبرصة شهدت بينة بانها دون اجرة المثل فان كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب الاولى عمل بالينة الثانية توين غلط الاولى وقض الحكم وان تغيرت العين بالحكم صحيح لا يجوز تقصير اللاتعات الى البينة الثانية هذا ملخص ما اتفق به شيخنا الشهاب الرطلي مر (قوله بان هذا افتاء لاحكم الخ) بل الوجه انه حكم بمتع على من رغب إليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتاوله الآثار وان تأخرت مع

(كتاب الحبة)

وعظ نعم يستقي من ذلك أرباب الأولاد (٣٣٦) والذين لا يحرم عليهم قبول المهر الهدية بتخصيله لأقرب القصد والمهر طهر

بالتخفيف (الخ) أي يكون أمراً ثانياً لتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني يفتح الباء كما هو القياس وما في حاشية الشيخ ع من أنه يضم الميم أعرفه فيه اهـ وشيدي أقول عبارة شيخه حر قاله مضمومة اهـ ولها عرقين قاله علقوة (قوله بالضمان) جمع مشتق من المخذاه ع (قوله وهو) أي الوهر (قوله قبول المهر الهدية) أي الصدقات ما فيها أيضاً اسم (قوله يحرم الأدهاء الخ) بل الهبة بجميع أنواعها معنى وسم وعش ورشيدي (قوله مضمومة) هل العبرة في ذلك باعتقاد المدعي أو باعتقاد الآخذ فيه فنظر الأقرب الأول فهو هبة وأدهاء لمننى يصرفه في نيل كان من ذلك اهـ ع (قوله الخ) (القول الخ) وكان الأول في تعريف الهبة كافي الحاروي الصنف أي التبع الهبة تملك الخان الهبة من الحديث هنا أمتنى (قوله على ما يأتي) أي من الخلاف فإن ما وجهت مناهضة طرية أو أمانته الرجح منه الثاني اهـ ع (قوله وقسمها) وهو الهبة المقطرة إلى الزمان بقبول اهـ ع (قوله ومن ثم الخ) يتأمل سم على سجع ولعل وجه التأمل أنه ليس في التقديم ما يصير للمنى أهم إلا أن يقال مخالفة الأسلوب يصير بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله هو يؤدي إلى البحث عما يقتضيه فر ما ظهر لنا نظر اهـ ع لارادة المنى الأم اهـ ع (قوله قدم الحد) أي على الحدود (قوله على خلاف الغالب) أي من محل الحدود على الحد فإن الغالب المكس بان قول الهبة تملك لا عوض وليس المراد أن عدم حد الهبة على استحكامها كاسبق إلى فهم الرشيدي قال قوله على خلاف الغالب أي من عدم ذكره للحد بالكية وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره لكن مؤخر اهـ ع هذا خلاف الواقع وإن أومعه كلام الشيخ ع في الحاشية اهـ (قوله نعم هذا) أي قسمها سم اهـ (قوله لا ينافي) أي عاسباً في (هذا) أي قوله نعم هذا الخ (قوله فاتها) أي الضيافة اهـ وشيدي (قوله بالازدراء) والرجح بالوضع في القم اهـ ع (قوله فاته تملك منفعة لأمين) فاطلهم التملك إنما يريدون بالأمين اهـ معنى (قوله كذا قيل) وأهـ المعنى وقيد التملك في المتن بقوله لأمين خلافاً لما في حاشية جملته شامل للدين والمنفعة أيضاً (قوله لا تملك فيه) يعني من جهة الخلق فلا ينافي ما يأتي عن السبك (قوله من الأصحية) أي أو الهدى أو العقيقة أمتنى (قوله وإنما المتع الخ) ببنى أتعلم مات قبل اهـ ع انتقل لو ارثوا أطلق تصرفه اهـ سم (قوله المتع عليه) الأول امتنع عليه (قوله نحو البيع) كالملة بثواب اهـ نهاية (قوله ولا عوض الخ) عطف على التملك (قوله وزيد في الحد الخ) وجري على زيادة هذين التبيين للمنى (قوله وأعتزله) أي زيادة قيد الحياة (قوله بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض أن التملك في الوصية يحصل بالإيجاب ويتأخر الملك إلى القول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق أحد المتضادين بدون الآخر (قوله وتطوعا) عطف على في الحياة اهـ سم (قوله وفيه نظر الخ) والنظر قروي جداً سم على حج وقد صاحب عن النظر بان المستحقين في الوكالة ملوكوا قبل إدادها الملك فاعطاهم فخرج لافقته لامتلاك مبتداً وكذا يقال في التذوق الكفارة وما يدل على أن المستحقين ملوكوا لا يجوز لأن الجور لا يجوز للمالك يسع قدر الزكاة أو غرض التصاب بسببه لا يصح على المالك كافيها بعد العام الأول لو ان معنى على ذلك أعوام اهـ

(قوله فانه يحرم عليهم قبول المهر الهدية الخ) أي الصدقات ما فيها أيضاً (قوله ويحرم الأدهاء) وكذا غيره كالملة كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) أي قسمها سم اهـ (قوله إنما يحصل بالازدراء) أو غيره كالوضع في القم على الخلاف في ذلك (قوله فاته تملك منفعة الخ) فيه تأمل مع أو منفعة السابق في قوله لأمين أو منفعة (قوله) وإنما المتع عليه نحو البيع الخ ببنى أتعلم مات قبل اهـ ع انتقل لو ارثوا أطلق تصرفه فيه (قوله هو تطوعا الخ) فيه ان الكفارة قد تكون تطوعا كما ستأول باب الكفارة (قوله وتطوعا) معطوف على في الحياة (قوله وفيه نظر) النظر قروي (قوله لأن كونها كوفاه لا يمنع أن فيها تملك

في تأليف حافل ويحرم الأدهاء لمن يظن فيصرفها في محبة (القول الخ) لأمين أو دين بتخصيله الأقر أو منفعة على ما يأتي (بلا عوض هبة) بالمنى الأم الغالب للهدية والصدقة وقسمها ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب نعم هذا هو الذي ينصرف إليه لفظ الهبة عند الإطلاق وسيأتي أو آخر الإيمان ما يمل تأمله أنه لا ينافي هذا فخرج بالتكليف العارضة الضيقة بما لا بأسه والملك إنما يحصل بالازدراء والوقف فاته تملك منفعة لأمين كذا قيل والوجه أنه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة الأباة ثم رأت السبكي صرح بحيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فإن المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتملك الواقف بل بتسليمه من جهة اهـ تعالى ولا يخرج الهدية من الأصحية لفتى فإن فيه تملكاً وإنما المتع عليه نحو البيع لا مخرج عن هو كونه من الأصحية المتع فيه ذلك ولا عوض نحو البيع كالملة بثوابه وسيأتي وزيد في الحد في الحياة فخرج الوصية فإن التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت وأعتزله تارخ بما لا يصح

عش وتطوعا ليجز نحو الزكاة والتذوق والكفارة ورد بأن هذه لا تملك فيها بل هي كوفاه الدين وفيه نظر لأن كونها كوفاه لا يمنع أن فيها تملكاً (من ملك) أي أعطى شيئاً بلا عوض (عناجا) وإن لم يقصد الثواب أو غيا

عش (قول المتن ثواب الاخرة) هل ذكر الاخرة قد حق يخرج بمال القصد ان الله تعالى يجازي على الدنيا
بحسب سعة الرزق او يخرج بخرج الغالب على تأمل والقلب إلى الثاني أميل اه سيدمر القول وقد في الاول
قول المتن والاسنى خرج بذلك ما لو ملك غنيامن غير قصد ثواب الاخرة اه زادم ومعلوم انما خرج من
الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي مة باطلة لعدم
الصيغة اه اي ان خلاص الصيغة وصحيفة ان اشتد عليها عش (قوله ايضا) اي كاتمة بالمعنى الاعم
اه سم (قوله هو افضل الثلاثة) يقتضي ان الكلام فيما لا يشمل الآخرين فاما معنى تخصيصها على تملك
محتاج او مع قصد الثواب بايجاب قبول واقياض او اذن في القصد اه سم عبارة عش قوله هو افضل
الثلاثة فظاهر هو ان كانت لغنى قصد ثواب الاخرة إلا ان يقال التخصيص للمعية لا يقتضي التخصيص لكل
فرد من افرادها على غير ما عارة السيدمر قوله هو افضل الخ يعني هم الهدى ورود الآثار في الحس
عليها لا سيما بالنسبة للسافر اه (قوله اذا اجتمع الثقل والقصد) اي او الثقل والاحتياج اه عش عبارة
المتن وقد يجمع الانواع الثلاثة فيما لو ملك محتاجا ثواب الاخرة بلا عرض قوله اليها اكراما بايجاب قبول
اه (قوله الملك) بفتح اللام (قول المتن اكراما) يعني ان الدفع بلا ثقل لكن بقصد الاكرام مدية سم على
حج وعليه فدية المقار يمكنه من مناف قوله الا في فلا دخل لما فيها لا ينقل اه عش (قوله لانه) اي
الاكرام (قوله الى ذلك) اي مكان الموهوب اه عش (قوله بل احترزه عما ينقل القرشواخ) للسبكي
ان يلزم كون ذلك من الهدية فاية الامر انه مديور شره قد يدل عليه خبر هذا العمال غولون نحو فسمها
هذا باو الاصل الحقيقة ودخل على ما قاله السبكي ما اذا لم يكن مع قصد شي مطلقا فان الظاهر انه من الهدية
فلما تامل اسم عبارة السيدمر قوله او خوف المصالح قد يتوقف كون ذلك لا يسي مديور كذا ما ينقل
لدفع ما يتوقع من المظلة المألو اما الرشوة الحقيقية فواضح عدم اطلاق لفظ الهدية عليها ولا يتألف ما تقرر
من اطلاق لفظ الهدية عدم حصول الملك حقيقة لان الكلام في مطلق الهدية لا في الصيغة المترتب عليها الملك
الحقيق اه (قوله ايضا) اي كاتمة بالمعنى الاعم اه سم (قوله فلا دخل لما في) عبارة المتن ولا
يقع اسم الهدية في المقار فان قيل قد صرحوا في باب التران التخصيص لو قال قد قل ان امدى هذا البيت
ملاصحو باعو ثقل منه اجب بانهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء إلى قرا المحرم بتعيينه في الثقل وغيره
بل صرحوا بالتخليق في الكفارة (قوله ايضا) اي كاتمة بالمعنى الاعم في مالو ملك غنيا بلا قصد ثواب
الاخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انما خرج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير
الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي مة باطلة لعدم الصيغة ثم رايت في شرح الروص ويلزمهم اي السبكي
والروكشي وغيرهما انما لو ملك غنيامن غير قصد ثواب الاخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه (قوله
وهي افضل الثلاثة) يقتضي ان الكلام فيما لا يشمل الآخرين فاما معنى تخصيصها على تملك محتاج
او مع قصد الثواب بايجاب قبول واقياض او اذن في القصد (قوله في المتن فان قل له ان مكان الموهوب
له) عبارة الروص ما يصل غالب الخو فسر في شرحه الحل بالتميم ثم قال وادخل قوله تعالى ما يهدي بلا
نعت مان تله المدي اه وهو فهم ان الثقل لا بد منه سواء كان يمت او يدونه فان تله المدي قبول
الاستاذ الكبرى في كذنه ولا يشترط الملك اي خصوصه بل يكفي الثقل مدونه فليتام (قوله في المتن
اكراما) يعني ان الدفع بلا ثقل لكن بقصد الاكرام مدية (قوله بل احترزه عما ينقل القرشوة) في مالو لم
يقصد بالتقل شيئا من اكرام او رشوة على ما قاله السبكي يكون داخل (قوله بل احترزه عما ينقل الرشوة
الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية فاية الامر انه مدية ورشوق يدل عليه خبر هذا العمال غول
ونحو فسمها هذا باو الاصل الحقيقة ولو سلم فلا حرج اه عا ذكر لا يتوقف على هذا التخصيص بل يحصل مع
التقدير بان لا يكون لشرشوة او خوف مجر موحق قد دخل ما اذا لم يكن مع قصد شي مطلقا فان الظاهر اه
من الهدية فليتام (قوله ايضا) كاتمة بالمعنى الاعم

(ثواب الاخرة) اي لاجله
(قصده) اي ضاوي افضل
الثلاثة (فان) قيل الاولى
قول اصفهان لا يهاجم القاء
ان الهدية قسم من الصدقة
فسم ايامه انه اذا اجتمع
الثقل والقصد كان صدقة
وهدية صحيح انتهى والذي
رايته في نسخ الروا فلا
اعتراض (قوله اي الملك
بلا عرض) الى مكان
الموهوب اه اكراما ليس
بقيد وانما ذكر لانه يلزم
غالباً من الثقل إلى ذلك
كذا قاله السبكي وهو مردود
بل احترزه عما ينقل الرشوة
او خوف المصالح مثلا
(فدية) ايضا فلا دخل
لما فيها لا ينقل ولا يتألف
صحة نذر

امر (قوله فيما لا ينقل) أي كالقمار أم عرش (قوله أهداه) أي ما لا ينقل شأه سم (قوله فالشرط هنا بمعنى
 الركن) عبارة التباين فيفضل الركن كما هنا وهى أولى (قوله بمعنى الركن) أى الذى هو الهيئة وهى ركنها
 الأول (قوله وركنها الثاني) هو بالرفع مبتدأ وخبره العائدان والجملة عطف على وهى ركنها الأول الذى
 قدرناه أم عرش أقول الأول أى عطف على قول المصنف بشرط الية إيجاب الخ لا على حل الصارح بمعنى
 وركنها الأول إيجاب الخ (قوله وهى هنا) بالمعنى الثاني هذه معترضة بين المبتدأ والخبر فى المتن وما هو
 ضميمه من أن قول المتن إيجاب الخ خبر وهى الخ ليس بمراد لا نفع استزاعه مقام المبتدأ فى المتن بلا خبر عطف
 الواقع ولا يتضمم ما قبله من أن الإيجاب والقبول بعض أركان الية لاجتماعها ولعل التباين إنما استقطبا
 لذلك الأقسام عبارة الغنى وما تعرض بها بالمعنى الثاني وهو المراد عند الإطلاق فأركانها ثلاث فمما قد صيغ
 وهو هو بشرط أخذ المصنف فى بيان بعض ذلك فقال بشرط الية لتحقيق ما قد كان كاليه وهذا هو الركن
 الأول ولما شرط وطالبوا إيجاب قبول لفظ من التامع مع التوصل المتأد كاليه وهذا هو الركن الثاني الذى
 أموهى ظاهر من قوله للمعنى الثاني) أى المذكور قوله السابق فسم هذا هو الذى الخ اسم قول المتن (إيجاب
 وقبول لفظا) قال فى التكملة عدا فى الميعن أما الية للجهة العامة فإن التزالى جزم فى الوجهين بالصحة وتوقف
 فيه الرافعى ثم قال ويجوز أن يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد فيجوز تعليقها بالية كالمجوز الذى وقف عليها
 وحيتن فيقبلها القاضي أه وقضية الحاق الية للجهة العامة بالوقف عليها فى الصحة أن لا يشترط القبول
 أه سم وقى المتن وقيل الية للصغير ونحوه من ليس أحلا لقبول الأولى فإن لم يقبل المنزل الوصى
 ومنه القيم وأما تركها للاضطرار فبغير خلاف الأبواب الجدل كالألف فيقضيها وقبلها السفيه فسموكذا الرقيق
 لا يبدون وأن وقتها هو قوله كومتك منحتك) بالخفى من هذا قوله فمطك أم عرش (قوله وملكتك)
 زاد المعنى بلأمن أه (قوله هذا) لا يناسب كومتك فسمولا لعظمتك أى أو كومتك بل المناسب لهذا أه
 سم قول المتن (لفظا) راجع لكل من إيجاب وقبول قول الصارح إشارة معطوف على لفظ المذكور
 (قوله واشترط) معطوف على قوله انقذت أه سم (قوله لأننا نملك الخ) يؤخذ منه امتناع الية للحمل
 وهو ظاهر لأنه لا يمكن تملكك لملكك لولا عدم تحققه أه عرش (قوله ومن ثم) أى من أجل أنها كاليه
 (قوله انقذت بالكتابة) بهذا يشعر بأن ما تقدم كله مصرح عليه قد يشكل الفرق بين أطمعتك وكومتك
 بل بين محمول هذا وكومتك هذا وبك عظمتك أكرمك فليتلوا أكرمك فليتلوا وقد يقال أن تلك الصيغة اشتهرت فيما
 بينهم فى الية فكانت صريحة بخلاف ما بين الصيغتين أه عرش أقول الأشكال قوى جدا (قوله كان الخ)
 ومن الكتابة الكتابة أه معنى قال عرش ومنها ما اشتهر من قولهم فى الإعطاء بلا عرض جبا يكون نية
 حيث نواها به أه (قوله أو كومتك هذا) ظاهر مولو فى غير التباين ويكون معنى فمطك أه عرش (قوله جميع
 ما أمر الخ) فيعتبر فى المملك أهلية التبرع وفى المملك أهلية الملك أه عرش الرضى زاد المعنى فلا تصح الية
 لبيعة ولا رقيق فسمان أطلق أهلية هى لسيده أه (قوله فيها ثم) أى فى الأركان الثلاثة فى البيع
 (قوله ومنه) أى عامر (مواقة القبول الخ) بومته الرضى قال لا تصح جبا لولا الية بالمعنى الآخر
 (قوله أهداه) أى ما لا ينقل ش (قوله وهى) أى الية هنا بالمعنى الثاني أى المذكور بقوله السابق فسم هذا
 هو الذى يصرف إليه لفظ الية عند الإطلاق (قوله هذا) لا يناسب كومتك فسمولا لعظمتك بل المناسب لهذا
 (فى المتن إيجاب قبول لفظا) قال فى التكملة مذاق غير الضمنى إلى أن قال وفى الميعن أما الية للجهة العامة
 فإن التزالى جزم فى الوجهين فى باب القبط بالصحة وتوقف فيه الرافعى لكونه غير معين بين تعيين التعبد
 شرط كالمشترى ثم قال ويجوز أن يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد حتى يجوز تعليقها بالية كالمجوز الذى وقف
 عليها وحيتن فيقبلها القاضي أه وقضية الحاق الية بالوقف فى الصحة إذا كانت لجهة عامة أنه لا يشترط
 القبول ويستثنى أيضا المراد إذا وجبت ليلتها من ضررها فلا يشترط قبولها على الصحيح فى الروضة وفى باب أه
 كلام التكملة (قوله فى المتن لفظا) راجع لكل من إيجاب وقبول قول الصارح إشارة معطوف على لفظا

أهداه لأن المسمى اصطلاحاً
 غير الهدى بخلاف ما نزع
 ترادفهما وقوله اختلاف
 أحكامهما وبه يدفع
 ما للصارح هنا (وشرط
 الية) الذى لا بد منه فى
 تحقق وجوده فى الخارج
 فالشرط هنا بمعنى الركن
 وركنها الثاني العائدان
 والثالث الموهوب وهى هنا
 بالمعنى الثاني (إيجاب)
 كومتك منحتك وملكتك
 وعظمتك وأكرمك
 ونحلتك هذا وكذا أطمعتك
 ولو فى غير العلم ما قبله عن
 النص (وقبول) كقبولت
 واتهم بوضيعة (لفظا)
 فى حق التامع وإشارته
 حق الآخر لأننا نملك فى
 الحياة كاليه ومن ثم
 انقذت بالكتابة مع الية
 كلك أو كومتك هذا
 وبالمعاطاة على قول الأخير
 واشترط هنا فى الأركان
 الثلاثة جميع ما فيها ثم
 ومنه مواقة القبول

لا يهاب خلافاً من عدم اشتراطها في قولهم هذا او هو متكاثر الاول او لشدة الايمان في صحة البيع المتكامل بالبيع اي من حيث انها عقد فعلي مثله في صحة احكامه وانما يختلف فيها في كمالها اذا مانع من الانجاب بلما اشتمل على الكمال المقابل بالقبول الذي ذكره كان قبول البعض يحضرن في قولهم ما لو جبه من كل وجهه اعمالهم نظروا (٢٩٩) لخلاف سوا بينهما في بطلان نظر

لما هو آخرى من ذلك وهو
الالحاق المذكور اذ لو ابط
هذا سري بطلان الى اليقيا
اذا لم يجمع فوجب التمسك
طرذا لياق فتامه ومنه
ايضا اشتراط الثورية في
الصفتو اذ لا يشر القفل
الا باجني واشتقوا في
ومتكسر سلطان على بيع
قبل ان سلطانك على قبض
فصل مضران الاذن في
القبض انما يدخل وقت
بعد تمام الصيغة فكان
اجنيا وقيل غير مضر
لتعلقه بالقبض الذي يتبعه
الثاني ثم رايه الاذرى
رجحه ثم نظروا لاكتفاء
بالاذن قبل وجود القبول
وقياس ما مر من ج الوهم
بالرهن الاكتفاء لان
يفرق قد لا يشترط صيغة
كالو كانت ضمنية كاعتق
عبدك عن قاعقه وان لم
يقبل جانا وكا لو زين ولده
الصغير بحلى بخلاف زوجته
لانه قادر على تملكه بتولى
الطرفين قاله الفقهاء والافره
جمع لكن اعترض بان
كلهما يتخالفه حيث
اشترط في هبة الاصل تولى
الطرفين بايجاب وقبول
وجهة ولى غيره ان يقبلها
الحاكم اذ انابه وقتوا

بمختلف صدقوا اذ اذ لم يفسح لاطلاق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا ينبغي خلافه كذا بهامش وهو
قريب ويصرح بامتناع الارق في الواسع والمتهب بقول الخلفى لا يشرى الا بالقبول اذا اراد ذلك التوكيل انتهى
اه عش (قوله لم يجمع عدم اشتراطها) وقال الخلفى جارية وهل يصح قبول بعض الموهوب او قبول
احد الخصمين نصف ما وهب لمواهبان او جميعها كما قال شيخنا فيما لم يفتقر فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق
قائه لا يصح لانه مما عاينه بخلاف الحق فاعترض فيها ما لم يفتقر فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق
ليس بخاص اه (قوله لم يجمع) هذا احد وجهين فانها إما الصحة فيها او اعتددها من ادم ولمع في غير
النهاية والافتقار الى التوبة موافق لما في الشرح عبارة الجوى عن القليوبى فلو اوجب به يفتقر قبل
احد ما هو شيئا قبل بضم لم يجمع كما قاله شيخنا عن عدم اختلافه في صحة فانه يشترط في المذکور اه
وهي صريحة في الموافقة لكن ما مر من المتفق ومنه هو الاقرب (قوله وان تخلف بعد هذا) اي مقتضى
بعضها على حذف المضاف بقرينة التعليل الاق (قوله في) اي عقد الهبة (قوله لهذا) اي التخليق
المذكور (قوله اذ لو ابطل) اي الالحاق المذكور (هذا) اي بالتخليق المذكور (سرى بطلانه) اي
بطلان الحاق (قوله ومته) اي ماسر (قوله اشتراط الثورية الخ) اي التواصل المعتاد بين الاجباب
والقبول اه متى (قوله والذي يتبعه الثاني) اعتددها من ادم سم (قوله في الاكتفاء بالاذن) اي من
الواهب كان يقول هو متكامل اذ ان ذلك يفتقر لقبول المتهب قبلت اه عش (قوله وقياس ما مر الخ)
معتد اه عش (قوله لان يفرق) اسقطه النهاية فاقصر على ما قبله (قوله وقد لا يشترط) الى قوله
اه في المتفق لاقوله فتقوا عن العبادى واقروه انه (قوله صيغة) اي التصريح بها والافره معتددة تقديرا
كما قاله الخلفى في اول البيع اه عش (قوله بخلافه) لا يصح له ما لا يصح له من غير ما لا يصح له ان الشخص
اذا دفع شيئا الى غيره عاده ما يفتقر وجهه لا يصح له ما لا يصح له من غير ما لا يصح له ان الشخص
للقبول او ليه او لم يتاحل فليتم به فانه يقع كثير انما ان دفع ذلك لم يذكر احتياجه له او قصد ثواب
الافره كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب بل لا يملك ذلك الا لاه وقد تدل القران الظاهرة على شيء
فيعمل به اه عش (قوله قال الفقهاء الخ) عبارة النهاية وما قاله الفقهاء والافره جمع من اه لو زين الخ
مردود بان كلامهما الخ اه (قوله لكن اعترض الخ) عبارة المتفق ويرد هذا قول الشيخين وغيرهما فان
وجب الصغير ونحوه الى غير الاب والجد قبل له الحاكم ان كان ابا او جدا تولى الطرفين فلا بد من الاجباب
والقبول اه (قوله بايجاب وقبول) اي فلا فرق بين الزوج والولي وغيرهما في ان الذين لا يكون تملكها
اه عش (قوله ومته ولى غيره) اي الاصل عطف على هبة الاصل و (قوله ان يقبلها الخ) عطف على تولى الخ
(قوله وقولوا الخ) كقولهم لا يشرى الا بالقبول الخ عطف على اعترض الخ (قوله لم يكن اقرارا) اي لم يملكه الا بالان
اخذ انما ياتي في قولهم الفرق الخ اه عش (قوله فاعترض الخ) لاحتمال ان يكون الاجنبى او ولده الرشيد
وكله في شرائها وان يشترها لغير الرشيد من مال نفسه او مال المصروع عليه اه عش (قوله ولو قال الخ)
عطف على لو غرس الخ (قوله لم يملكه) اي الا ان يفتقر ان يكون كتابه كافي البيع اه عش (قوله
اتمنى) اي كلام العبادى (قوله قال انه) اي قول الفقهاء (قوله والسبب الخ) عطف على الاذرى (قوله
المذكور قوله واشترط معطوف على قوله انه مقتد ش (قوله لم يجمع) هذا احد وجهين فانها إما الصحة
فيما واعتددها من (قوله والذي يتبعه الثاني) اعتددها من (قوله حيث اشترط في هبة الاصل الخ) اعتد

اصن العبادى وقرؤه لو غرس اشجارا وقال عند الفرس س غرسها لا يملك اقرارا بخلاف ما قاله لعين في هبة اشتريتها لابن ابي لهذا
لاجني فانه اقراره او قال جملت هذا لا يملك الا بالقبول وقيل له اه والفرق بان الخلفى صار في يد الصبي دون الفرس لا يملكه لان صبي و
في يد غيره لفظ مملك لا يفيد شيئا ان يكون هذه الصبورة قيد المملكه هو عن النزاع فلا فرق في ما رايه الاذرى قال اه لا يمتنع على قوله
المذهب السبكي والاذرى وغيرهما معطوف قول الخوازمي وغيره ان الباس الاب الصغير حليا على ما رايه امور ايت اخرين فتقوا عن الفقهاء

صريح في قوله الخ) قد منع الصراحة بحمل كلامه في البصلى الرشيدة هو غير قادر على تعليقها بخلاف الصفة على ما مره عشر ورشيدى (قوله فيمن بهت) أى سواك ان الباعصر جلا و امر اذاه عش (قوله وبجهازها) بفتح الجيم وكسر الميم نقله تصباح اه عش (قوله فهو ملك لها) أى مؤاخذه باقراره مر اه سم وعش (قوله والافره عارية) وكذلك يكون عارية فيها يظهر اذا قال جهزت بقى بهذا اذليس هذا صيغة اقراء بملك مر اه سم والفرق ان الاضاعة لمن ملك تقتضى الملك فكان ما ذكره في مسئلة القاضي اقراء بالملك بخلاف ما هنا اه عش (قوله ويصدق بيته) أى اذا نزع في انه ملكها بية او غيرها اه عش (قوله فهو كخلم الملوك) عطف على كالمو كانت ضيقو (قوله ولا قبول) عطف على صيته من قوله وقد لا يشترط صيته اه سم (قوله وكخلم) الى قوله ولو قال فى المغنى (قوله على المعتمد) اعتمد المغنى ان الدرهم يكون زوجة لاقترنا (قوله اى الاجاب) الى قول المتن ولو قال فى المغنى لا قوله لان كونه محتاجا الى المتن والى قول المتن ولو قال اقرىته فى النهاية الا ذلك القول وقوله هو وجوه خروج الى وخرج (قوله لان كونه محتاجا الخ) قضيت املوا اتقى الامر ان بان اعلى غيا ولم قصد الثواب لا يحصل التليك اه سم (قوله المتن والتبض من ذلك) هل يمكن الوضع بين يديه كفى السهم رايتنى بغيره بل وجد وفى السباب التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وان اخذها بغير مالوا لتلقها الصبي والحال ما ذكر قبل يضمها وينبى عدم الضمان لا تسقط عليها باحدثائها ووضعا بين يديهم على حج اه عش اقول سياتى فى شرحه لايملك موهوب الا قبض اصحاب الفاروق والتبايقو المغنى عدم كفاية الوضع بين يديه بل اذن فى الحبة بالمضى الامم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وعش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور (قوله لان ذلك الخ) عبارة للمغنى كاجرى عليه الناس فى الاضار وقد اهدى الملوك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم السكوق الوابو الجوارى وفى الصحيحين كان الناس يتحرون بهذا يوم يوم عاقفة رضى الله تعالى عناهن او يهرابوا ينقل ايجابو قبول والثانى يشترط ان كالمقبو حل ما جرى عليه الناس على الا باحور بدتصر فهم فى المعوث تصرف الملائك الفروج لا يباح بالا حة اه (قوله والمهب اهبة الملك) (فرع) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد غير بصدة فهل يملكها الولد هو قوعا في يده كالمو احتجب او احتش ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا قبض عليه سم على حج فهل يجرم الدفع للصبي كما يجرم تعاطى العقد القاسد معه ام لا لا انتفاء العقد فيه نظر والا قرب عدم الحرم مقوم بحمل ذلك من البالغ على الا حة كقصد الطعام الضيق فتاب عليه فليبيع الرجوع مادام باقيا هذا وعلى الجواز حيث حمل قرينة على عدم رضا الولى بالدفع سياتى ان كان ذلك يعود على ندائه لنفسه والرضا فيه مخرج حيث اه عش (قوله فلا تصح حبة ولى) أى من مال المولى اه سم

لا تراط المذكور مر (قوله فهو ملك لها) أى مؤاخذه باقراره مر (قوله والافره عارية) كذلك يكون عارية فيها يظهر اذا قال جهزت بقى بهذا اذليس هذا صيغة اقراء بملك مر (قوله وكخلم الملوك) عطف على كالمو كانت ضيقو وقوله لا قبول عطف على صيته من قوله السابق وقد لا يشترط صيته عش (قوله لان كونه محتاجا الخ) قضيت املوا اتقى الامر ان بان اعلى غيا ولم قصد الثواب لا يحصل التليك (قوله فى المتن) والتبض من ذلك) هل يشترط الوضع بين يديه كفى السهم رايتنى بغيره بل وجد وفى السباب التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وان اخذها بغير مالوا لتلقها الصبي والحال ما ذكر قبل يضمها وينبى عدم الضمان لا تسقط عليها باحدثائها ووضعا بين يديهم على حج اه عش اقول سياتى فى شرحه لايملك موهوب الا قبض اصحاب الفاروق والتبايقو المغنى عدم كفاية الوضع بين يديه بل اذن فى الحبة بالمضى الامم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وعش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور (قوله لان ذلك الخ) عبارة للمغنى كاجرى عليه الناس فى الاضار وقد اهدى الملوك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم السكوق الوابو الجوارى وفى الصحيحين كان الناس يتحرون بهذا يوم يوم عاقفة رضى الله تعالى عناهن او يهرابوا ينقل ايجابو قبول والثانى يشترط ان كالمقبو حل ما جرى عليه الناس على الا باحور بدتصر فهم فى المعوث تصرف الملائك الفروج لا يباح بالا حة اه (قوله والمهب اهبة الملك) (فرع) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد غير بصدة فهل يملكها الولد هو قوعا في يده كالمو احتجب او احتش ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا قبض عليه سم على حج فهل يجرم الدفع للصبي كما يجرم تعاطى العقد القاسد معه ام لا لا انتفاء العقد فيه نظر والا قرب عدم الحرم مقوم بحمل ذلك من البالغ على الا حة كقصد الطعام الضيق فتاب عليه فليبيع الرجوع مادام باقيا هذا وعلى الجواز حيث حمل قرينة على عدم رضا الولى بالدفع سياتى ان كان ذلك يعود على ندائه لنفسه والرضا فيه مخرج حيث اه عش (قوله فلا تصح حبة ولى) أى من مال المولى اه سم

هذا اللفظ أو جاهل بها كالتصديق أو العلم لكن استغفركم الأذرى قالوا في الروضة في (٣٠١) الكتاب عن المروزي أن قريب الإسلام

وجاهل الأحكام لا يصح
تدبيره بل يقتضي تضم إليه
نية أو زيادة فقط أو الذي
يجه اخذنا من قولهم في
الطلاق لا بد من قصد القفظ
لأنه أنه لا بد من معرفة
معنى القفظ ولو لم يصح
بقصده نعم لا يصح من
أقصر صريح فإنه جاهل
بمعناه إلا إن دللت قرينة
سأله على ذلك كعدم مخالفته
لأن يعرف ذلك بمهرات
الأذرى صرح به أمرتكم
هذه الدار (أو هذا الحيوان
مثلا أي جعلتها لك محررك
فأذامت هي لورثتك)
أو لعقبك (نفس) أي
الصيغة المذكورة (هبة)
أي صيغة طول عبارتها
فيتمتعوا ولو نازم بالقبض
وتكون لورثته لا تختص
بقبضه لأنها الظاهر لفظه عملا
بالخبر الآتي ولا تخرجه
لأولئك بحال خبر مسلم
أما رجل أعرسها فأنتها
لذي أعطيها لا ترجع إلى
الذي أعطاهما (ولو اقتصر
على أمرتكم) كذا ولم
يتمرس لما بعد الموت
(فكذا هبة في الجدي)
خبر الشيخين العمري
ميراث لأهلها وجعلها له
مدة حياته لا ينساق
انتقاله لورثته فإن
الإعلاء كلها مقدرة

(قوله) لا تصح الهبة (الخ) ولا تصح الهبة لقيمة ولا لرقيق تصح فإن أطلق الهبة فهي لسيده أم متى عبارة
عش مثل شيخنا الشهاب الرمي عن رقيق تصدق عليه فخص بثوب أو درهم مثلا وشرطا انتفاعه جاهدون
سيده هل يصح ذلك التصديق فإن قلت نعم فهل يصح مراعاة هذا الشرط حتى ينتفع كل سيده أخذا متعري
صرفا على الرقيق وإن قلت لا يصح فهل لذلك حكم إلا بما حتى يجوز للعبد أن يبيع الثوب ويضع الدرهم
فأجاب بأنه إن قصد المتصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن لأية أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك
الشرط أم سمع على حج أقول ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما في حج أنظر أعطاء مدرهم
بشرط أن يشري بها حمامة لم يصح أم عش وقوله ولم يكن لأية باقية وقته فإن قياس ما رخصه أيضا في
التصدق على الصبي أن يكون هناك من قبل الأية لاسيما إذا احتاج إليها الرقيق ولم يصح فسيده إليه (قوله)
كان لأبيه (الخ) وكثير من يشريه كذا كأم صريحه حج بخلاف ما لو دفعه ليشري بذلك من غير
صريح بالشرط فإنه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الرادى ومثل ذلك ما قال خذ
واشتر به كذا فإن ذلك القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولو مات قبل صرفه في ذلك
انتفا بورثته ولكأن قصد التبيط المتأخر صرفه كيف شاء أم عش وقوله كأم صريح ببيع أي بما يأتي
قيل قول المصنف ولاب الرجوع في قوله (قوله) أو جاهل بها) الأولى التذكير (قوله) بلفظ) أي
التدبير (قوله) أو زيادة لفظ يدل على أنه أراد إعطائه بعد الموت أم عش (قوله) أنه لا بد من معرفة معنى
اللفظ) أي فلا يكون ظاهر عبارة المتصرف أم عش (قوله) أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إعطاء
ياخذوا في المعنى قول المتن (فأذامت) بفتح التاء معنى (قوله) طول) أي الواهب (قوله) وتكون لورثته)
عبارة المغن فأذامت كانت لورثته فإن لم يكن لو أظلمت المال لا تعود للأول (قوله) ولا يختص
بعبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالأعمام والأخوة أم عش (قوله) أمارجل) بالجرو والرفع والأول
واضح الثاني يدل من أي ومازادة توكيد الشرط أم عش (قوله) أو جاهل بها) أي الذي تضمنه قوله
(هبة) الأنسب لأفقه بالثابت وكذا يقال في نظيره الآتي (قوله) وجعلها له (الخ) أي الذي تضمنه قوله
أمرتكم أم ربيدي (قوله) إنما العمري) أي التي تضمنت لفظها أن يكون هبة أم عش (قوله) لأنه (الخ) متعلق
بقوله إنما ياخذوا (قوله) أو جعلتها) إلى قوله ووجه خروج في المعنى لا قوله إن كنت مستوفى لورثون

بصدقه كتب أو دراهم أو شرط المتصدق انتفاعه جاهدون سيده هل يصح التصديق فإن قلت نعم فهل يجب
مراعاة هذا الشرط حتى ينتفع كل سيده أخذا متعري بغير صرفها على الرقيق وإن قلت لا يصح فهل لذلك حكم
الإباحة حتى يجوز للعبد أن يبيع الثوب ويضع الدرهم فخص بثوب أو درهم مثلا وشرطا انتفاعه جاهدون
نفع الرقيق بطلت ولم تكن لأية أو السيد أو أطلق محصو بغير مراعاة ذلك الشرط كما لو أوصى لأية
بنته وقصد صرفه في عتقها ولا يؤثر فيها شرط انتفاعه جاهدون سيده لأن كما يتبعه على سيده فهو المقصود
بالصدقة أم مثل إصناعه شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقه وقت الصدقة في يده من المتصدق قبل
ملكها المتصدق عليه بوقوعها يده كالم احتجب أو احتسب أو نحو ذلك أم لا يملكها لأن القبض غير صحيح
وقد قالوا في تاتار التمية أنه لو أخذ أحدكم كل هو ثار التمية يكون قائمه معرضه عن إرضاء صاحبها
يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال أن الصدقة صدقة قطعية أم لا فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق
بعله إلا قبض وليه المرقق ينتهي بين ملكه للشارع أم لا (قوله) والذي يجه اخذنا (الخ) كذا شرحه
(قوله) لأنه قاله بحسب اجتهداه ولا يعارضه حديث أبي داود الآتي (قوله) والحق به السك (الخ) كذا

بجاءه المال لكونهم إماما يأخذوا يقول جابر رضي الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فإذا قل هي لك
ما عشت فأنها ترجع إلى صاحبها لا نفع له بحسب اجتهداه (ولو قال) أمرتكم هذا وجعلتها لك محررك والحق به السك ومنهك هذه محررك
(فأذامت عادت إلى) أو المورثين أن كنت مت (فكذا هبة في الأصح) النماء الشرط القاسم أن ظن لو به لا طلاق إلا بخبر الصحيحة

ومن ثم علموا عن قياس سائر الشروط القاسدة اذ ليس لتاموضع يصح فيه المقدم وجود الشرط القاسد الثاني لمتناه الا هذا ووجد
خروج هذا عن نظائره بتوجيهات كل ما دونه كما يعلم تأملها وخرج بمحرك عمرى أو عمرى دقطل لانه ثابت حقيقة اذ قد يموت هذا أو
الا جنبا ولا (ولو قال أربيتك) هههه (٣٠٢) الرقوب لأن كل واحد يقرب موت صاحبه (أو جعلتها للترقي) واقتصر على ذلك وأرد

ظن لا روم (قوله علموا) أى هذا الشرط (قوله الا هذا) أى العمرى والرقوب على هذا فكل ما قيل فيه
يصح المقدم بل هو الشرط يجب فحافيا لا يكون الشرط منافيا للمقدم (قوله وخرج) أى قوله وذلك
لخبر فى المتن (قوله بمحرك) أى المذكور معنى فى بعض الصنغ المتقدمة ومراحاة فى بعضها كجعلها لك
محرك (قوله هههه من الرقوب) أى قول المتن وجه الدين فى التباية الا قوله لم يمتح السبيل الى المتن وقوله وفى
ذلك بسط ذكره فى شرح الارشاد وقوله بناء على أنه لم يمتح وقوله والافهرو قوله فارق الى الوكا (قوله
يرقب) أى بدخل انتهى مختار مع شرح (قوله واقتصر الخ) نعم ان عندنا أى الرقى يلفظ الحبة كونهما لك
محرك أحجب لتفسير المذكور انتهى (قوله ما بعدى الخ) أى أو ما بعد ما كاهم ظاهر اه سم (قوله
لورثه) أى المنجب (قوله لم يمتح السبيل الخ) أى قوله المتن (قوله التزبه) أو للارشاد اه سم عبارة السيد عمر
أو للارشاد والتوضيح ليقع الآتي هما فى التدايم فانه يوم المود ولا عود لانهما فى حد ذاتهما
منسوتان شرعا ووجه من الوجه بل حيث صدر من عارف جهوا بما استقر عليه معكمها شرعا وانها
من جملة افرافىة التى حكمها التنب كأمروا بالبواقي بها تقر بالأنه تعالى امتثال لا امر التدين
كان مثابا علمها فاقامه حتى ظهر لك التفاوت بينه وبين قول الفقارح ان الذى للتزبه والله اعلم
بحقيقة الحال اه (قوله لم يمتح) أى قوله قد يقال فى المتن الا قوله فلا يلزم الوفاى الذم قوله للمريض
الى الولي (قوله أو لان الخ) أى أو نظر المتن الحبة من كونها عليك أو عند اه سم (قوله انها ليست) أى
حبة المنافع (قوله بناء على الخ) مع قوله الآتي بناء على الخ من فوائد الخلاف اه سم (قوله امانة) وهو
الراجح اه سم (قوله لورثه) أى هو الظاهر معنى واثقه بالورثة امانة تعالى نهاية (قوله وعلية)
أى على كونها عليك (قوله هو بالاستعفاء الخ) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير على حج أقول ويؤخذ
منه ايضا لانه الرجوع من شاء لعدم قبض المثلب للمنفعة بقض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالاجارة
وغير ما عر ش (قوله وما فى الذمة) أى هو صرف فى الذمة (يصح الخ) عطف على جملة المنافع يصح الخ
(قوله لاجبه) أى سببا حبة الدين (قوله او عن عه) أى ما فى الذمة (قوله يجوز بينهما) أى بيع الاول لمال
موليهم الثانى لما فى يده (قوله لاجبهما) وقد تقدم هذا فى شرحه بقض من ذلك (قوله لاجبهما ولو للترين)
فيه نظرى فى الأولى وهى ما اذا اعتضا الميسر بالنسبة للترين وكذا التزبه باذنه فليتا اه سم عبارة ع ش
فى عدم صحة العروضة من الميسر للترين نظر لان التمس اتما امتنع من الميسر لاجبه من التزبه على
الترين بمنزلة تزبه له بالية متضمن لاجبهما هو اشارة الى الجواب بانفسه قوله ولو من الميرين
أى لاجبه من ابطال حق المتن واتما جاز الخ وان تضمن ذلك لتبطل بقاؤه الحق الذى تعلق برقبها

شرح م (قوله ما بعدى) أى أو ما بعد ما كاهم ظاهر (قوله ان الذى للتزبه) أو انه لا ارشاد (قوله
أو لان ثابت فاعله غير حقين) أى أو نظر المتن الحبة من كونها عليك أو عند (قوله بناء على ان ما وجبت
منافعه امانة) هذا مع قوله السابق عارى من فوائد الخلاف (قوله لورثه) أى واثقه بشيخنا التنب
المرلى (قوله هو بالاستعفاء لا قبض العين) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير فاعله (قوله وما فى الذمة
يصح يمه لاجبه) أى سببا حبة الدين (قوله فوجبت الخ) كذا شرح ر (قوله لاجبه) اه هذا يعر فى غير
الارث وان اخلفت وصيتها (قوله لاجبهما ولو للترين) فيه نظرى فى الأولى وهى ما اذا اعتضا ميسر
بالنسبة للترين وكذا التزبه باذنه فليتا

اليه ما بعدى التزبه فى
قوله (أى ان مت قبل
عادى الميراث مت قبلك
استقرت لك فالمنجب
طرد القولين الجديد
والقديم فعلى الجديد
الاصح تصح بل هو الشرط
القاسد فيشرط قبولا
والقبض وذلك لخبر ابن
داود والنسائي لا تمروا
ولا ترقبوا من أربيتك
أو امره فهو لورثه أى
لا ترقبوا ولا تمروا
طعنا فى يهود اليك فان
سبيله الميراث ويحت
السبكي تحريم هذا التنب
وان صحاحا لحدادى اخر
وفيه نظر بل يؤخذ من
احاديث الصحة لان
الاصل فيما صح جواز
فهو ان التنب للتزبه (وما
جاز يمه جاز) لم يؤت
ليشاكل ما قبله أو لان ثابت
فاعله غير حقين (ههه)
بالاولى لانها اوسع نعم
المنافع يصح يمه بالاجارة
وفى ههههجهان احدهما
انها ليست بتعليك بناء على
ان ما وجبت منافعة عارية
وقضية كلامها كما قاله
الاسنوى ترجيحه وبه
جزم الماوردى وغيره
ورجحه الزركشى تأنيها
انها عليك بناء على ان

ما وجبت منافعه امانة فوجه جمع منهم ان الرقبه والسبكي والقبض وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستعفاء لا قبض العين اه
وفارقته الاجارة بالاجتياح فيها لقرروا لاجرم هو التصرف فى المنفعة وفى ذلك بسط ذكره فى شرح الارشاد وما فى الذمة يصح يمه لاجبه
فوجبت المقدم من ذمى باطل وان عينه فى المجلس وقبضوا للمريض يصح يمه لورثه بمنزلة التل لاجته له بان يكون وصية والولى
والمكتاتب يجوز بهما الاجارة بالاجته اذ اعتضا بهما أو استولاهما بغيرهما فليتا

وقد يقال استثناء ذلك كغير صحيح لان المانع من الجبة امر خارجي في العائد او امر اقل المتقود عليه (وما لا يجوز بعد كجهول موصوب)
 لغير قادر على انذاره (ومثال برأى) فلا يجوز به جامع ان كلاتهما عليا في الحياة لا يرد بخرن وأرجح لان الرجمان الجهول وقع تأويل
 لمعلوم على ان الذي يتجهان المراد بارجح تحقق الحق خزان التساهل فيم لا قوله صلى الله (٣٠٣) عليه سلم العباس رضى الله عنهما في المال

الذي جاءه من البحرين بما
 على انه ملكه خذ مت
 الحديث لان الظاهر ان
 ما ذكر في الجهول إنما هو
 في الجبة بلعني الاخص
 بخلاف حديثه وصديقه
 فيصمان فيما يظهر اصطلا
 العباس الظاهر انه صدقة
 لا يهتزل لانه لو كان من
 جملة المستحقين وللعل
 ان غاوت بينهم (الا في
 مال الوقت بين جمع العمل
 يستحقه فيجوز الصلح بينهم
 فيهم على تساو وقاوت
 الضرورة قال الامام ولا بد
 أن يجري بينهم تواهب
 وبعضهم اخراج قسمهم
 البين لكن ان وهب لهم
 حصص على ما قاله الامام أيضا
 بخلاف اقرض الغنائم أي
 لأنه لم يملك ولا على احوال
 بخلاف هذا ولو لم يجر
 الصلح له بشرط ان لا ينقص
 عايدته كما علم بما يأتي قيل
 خيار الشكاح والا فيما إذا
 اخطأ متاعه بمتاع غيره
 فوهب احدهما نصيبه
 لصاحبه فيصح مع جهل
 قدر موصفة للضرورة وال

اه (قوله) وقد يقال (الخ) لا يظهر فيما في الدعة سم وعش (قوله) لان المانع (الخ) هذا لا يسوغ الجزم
 بعدم الصحة غاية الامر ان يسوغ ترك الاستثناء سم (قوله) امر خارجي انظر ما وجهه في الاولى
 اه رشيد وجارة عش انظر ما هو في مال وهب شيئا في المنفعة مطلقا له (قوله) تحقق (الخ)
 بصيغة الامر والمصدر المضارع وعل كل هو خبران (قوله) ان ما ذكر (الخ) اي في المتن (قوله) انما هو
 خبر انما ذكر (الخ) الجبة خبران الظاهر (الخ) (قوله) بلعني الاخص وهو الجبة المتوقفة على ايجاب وقبول
 اه عش (قوله) بخلاف حديثه (الخ) أي الجهول (قوله) فيصمان (قوله) الاولى الثانية (قوله) الظاهر انه (الخ)
 الجبة خبر واعطاء (قوله) والا اي وان لم يكن صدقه رشيد والظاهر ان المراد وان لم يكن
 المال المذكور ماله صلى الله عليه وسلم بل لبيت المال (قوله) فهو لكونه (الخ) حاصلة ان اذا قلنا ان ما يأتي
 لمن الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فصدقه العباس مدقوان قلنا انه حتى بيت المال فالعباس من جملة
 المستحقين لو للامام ان يغاضل بينهم في الاعطاء بحسب ما يراه عش ورشيد (قوله) في مال) الانسب
 لما يأتي اسقاط حقهم هو الى قوله لانه العبادي في المتقود لا يقر له ويصحبهم الى بخلاف امر عش وقوله لو لى الى
 والى فيما اذا اخطأ (قوله) (الخ) كالمو اخطأ لو كان احد ما عش اه معنى (قوله) اي لا يملك ملك) اي
 فلا يصح اجاب الى الجبة لا (خ) (قوله) ولا على احوال) اي لا على يقين ولا على احتمال (قوله) ولو لم يجر
 الصلح) اي فيما هو معروف بينه وبين غيره للجهل بحصته منه رشيد (قوله) بشرط ان لا ينقص
 عايدته) حاصل هذا الشرط ان المحجور تارة يكون يدهش من ذلك الموقف وتارة لان كان يدهش
 منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان البديل المذكور لا يجوز لولى التبرع بملك المحجور وان لم يكن في يده
 منتهى جاز صاحب بلا شرط ان يمتد ذلك المحجور فلا توقف فيه خلافا لما في حاشية الشرح عش اه رشيد
 (قوله) اذا اخطأ (خ) عبارة عن المتقود اذا اخطأ حام ربحين فوهب الخ مثل ذلك مال اخطأ حظه بحصة
 غيره او ما تمه بمتاع غيره او ثمره شجرة غيره اه (قوله) فلا اكل قط) يعني ان ياكل قدر كفايته وان
 جاوز العادة حيث علم المالك بحاله والا تمت اكل ما زاد على ما يتدمله غالبا لملكه اه عش (قوله) لانه
 اباحة (خ) لتليل لاصل حل الاكل ولا متاع غيره اه رشيد قال عش كان الاولى ذكر هذه المسئلة
 بغير صورة الاستثناء كان يقول لو قال ان من حل الخ الا ان قال هو بالنظر لما كان كعامة متقوده اه (قوله)
 لا يزيد) اي لا يقر بقر (قوله) على عقود) اي لا ياكل بديل ما قبله وما يأتي عن الاثوار وهل نظير المتقود
 المرجون فيما قال خذ من تمر نخل ماشئت سم على صحيح قول الظاهر الفرق لكثرة ما يصحله المرجون
 وحيد يقتصر على ما يقبل على الثقل ساعة ما لملكه اه عش (قوله) واستشكل) اي ما قاله العبادي
 من أنه لا يزيد على عقود اه عش (قوله) ورد) أي ذلك الاستشكل (قوله) وظاهره) اي اثناء افعال
 (قوله) وما قاله افعال) اي من أنه لا يزيد على عقود (قوله) عندها) اي الاباحة (قوله) لم تحصل الاباحة)

(قوله) وقد يقال (خ) في اطلاقه ما فيه لا يظهر فيما في الدعة (قوله) لان المانع (خ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم
 الصحة غاية الامر ان يسوغ ترك الاستثناء (قوله) لان الظاهر (خ) كذا شرح حر (قوله) فيجوز الصلح بينهم
 (خ) كذا شرح حر (قوله) فلا اكل قط) ما قدره (قوله) لانه اباحة) فكيف يعدم المستحق ما الكلام
 فيه وهو الجبة (قوله) لا يزيد على عقود) اي لا يقر بقر (قوله) لا يزيد على عقود) اي لا ياكل بديل ما قبله وما
 يأتي عن الاثوار وهل نظير المتقود فيما قال خذ من تمر نخل ماشئت المرجون (قوله) ولم يعلم المبيع الجميع

بخلاف الاخذوا الاعطاء قاله العبادي قال وفي خذ من عب كرى ماشئت لا يزيد على عقود لا عاقل ما يقم عليه الاسم واستشكل ويرد بان
 الاحتياط المبنى على حق الغير اوجب ذلك التصديق وحق افعال) أي بحتمك ان تأخذ من مجارى ستان ماشئت باذا اباحة وظاهره انه أخذ
 ماشوا ما قاله العبادي احوط وفي الاثوار قال اجمعتك صافى دارى او ما كرى من العنب فلا كملدون يسمو ملهو اطعامه لغيره مقتصر
 الا باحاة على الموجود أى عندها في الدار والكرم ولو قال اجمعتك جميع ما في دارى اكلوا استاء لا ولم يعلم المبيع الجرم لم يحصل الاباحة اه

وبعض ما ذكره في فتاوى البتوي قوله (٣٠٤) وتخصر الخ جوازي لكلام القفال لا العبادي وما ذكره آخر الا في ما مر من جهة الاباحة

أي ففتح عليه أخشيه عالمه عليه المسيح اه عش (قوله في فتاوى الخ) خبر وبعض الخ (قوله موافق
لكلام القفال) قد يقال لا موافقوا أحدهما لا اختلاف المستثنى لأن مستثنيهما مصورة عن التبعية
للمصرحة يكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مستثنيهما إضافة لكل واحد منهما صالح لإرادة
اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة عش قد يقال ما هنا لا يخالف
كلام العبادي أيضا لأن من في مسئلة العبادي يمنع من الاستيعاب فعمل معها بالاحاطة بخلاف مستثنا
فان ما لمعينا فيها من صيغ العموم قصدت بالجميع اه وعبارة السيد مظهر ان ما قاله القفال واقتضاه
اطلاقه واطلاق الانوار هو الاقصة لاسباب اذا تفرقت القرائن على مطابقة السريرة لظاهر بخلاف
ما اذا دللت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التجمل الظاهري فلا اقتصار حيث عد على ما قاله العبادي
واقطع اه (قوله وما ذكره) أي صاحب الانوار (آخر اه) من قوله هو لوقال اجتمع الخ (قوله يجوز
من كل وجه) في كونه كذلك كون ما ليس كذلك فظهر اه سم (قوله ويجوز بعضهم الخ) وهو الاروجه
مر اه سم قول المتن (ونحوهما) بالمرحط على الحصة اه عش هذا على ما في النهاية من عدم تنبيه
الضمير واماط على ما في الشرح والمغني من تنبيه فيتميم حقه على حقي الخ (قوله من المحقرات) الى قوله
وان سبق في المغني (قوله) يبالا لهبتيا) أي المحقرات وكذا ضمير هبتيا الآية ويحتمل ان الضمير ماعد
الى حقي الخ ونحو ما والى نحو مما نظر لما صدق عليه النحو من الاقرار او غير المغني بضمير المغني ووجهه
ظاهر (قوله وقار) أي المحقرات ونحو حقي الحصة (نحو الكلب) أي من التجاسسات حيث جازية الاول
دون الثاني (قوله على صفة) أي الكلب (قوله وكذا) الى المتن في المغني لا قوله ولا الجدل والى الاخر
(قوله وكذا) أي مثل الكلب (قوله جلد نفس) بالتوصيف (قوله جمع بينه) أي بين ما في الروضة من
الكلامين المتناقضين (قوله) وعدمها) أي وحل عدم الصفة (قوله جلد الاحية الخ) عبارة المغني
والنهاية صوف الشاة المصومة اضحية ولبنها اه (قوله بخلاف التصديق بالخ) هذا يقتضي ان الكلام
في الهبة بالمغني الاعم وفيه نظر اه سم (قوله ما يحلهم) أي للقائمين ماداموا في دار الحرب اه معنى
(قوله ونحوه) كالزورح الاخر قبل بدو صلاحه اه عش (قوله من غير شرط قطع) أي ويحصل القبض
به بالتخليط ويكتفب التمسب قطعهما لا حيث طلبه الواهب ان لا يكون متنافيا هو لا يحرم الواهب على ابقائه
بالاجرة اه عش (قوله لا يرد بالبيع) كالتقص في سبيله لكن بشكل بالزورح قبل بدو صلاحه اه واوجب
مع الارض جاز وان شرط قطعه على ما فيه قوله لا يرد الاثر ونحوه الخ عش وسم (قوله تصح في
الارض) أي دون البذر والزورح اه عش عبارة المغني فان الهبة تصح في الارض وتقرق الصفة هنا على
الارجح هو الحال في البذر لا تصرف في الارض لا يذبح ولا يوزع اه (قوله فيها) أي الارض والدراو
الزورح اه سم (قوله المستقر) الى قول المتن باطلفي النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الابعاض

الخ) انظر مع قوله السابق وحى تصح بمجول مجرأيت ما ياق وفيه ما فيه (قوله موافق لكلام القفال
الخ) قد يقال لا موافقوا أحدهما لا اختلاف المستثنى لأن مستثنيهما مصورة عن التبعية
للمصرحة يكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مستثنيهما إضافة لكل واحد منهما صالح لإرادة
اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار (قوله لان هذا يجوز من كل وجه) في كونه كذلك
وكون ما ليس كذلك فظهر (قوله ويجوز بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد هو الاروجه) (قوله لا هبتيا)
ظاهر ان هذه الهبة عليه كمع عدم تول الملوك (قوله بخلاف التصديق به) هذا يقتضي ان الكلام في الهبة
بالمغني الاعم وفيه نظر (قوله ونحوه) يدخل فيه الزورح وفي الارض تجوز هبة ارض مزروعة مع زرعها
واحد ماعدون الاخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع اه قال في شرحه ذكر عدم شرط القطع من
زيادة وهو انصح [فما يصح هبة الزورح وحده اه وقوله انصح انارة الى منع قوله انما يصح الخ كان
لان بيع الارض وحدها لا يتصور فيه الا الشرط وبيع الزورح قبل الصلاح مع الارض لا يمتنع فيه لهذا

بالمجول لان هذا مجول
من كل وجه بخلاف ذلك
وجزم بعضهم بان الاباحة
لا ترد بالرد ولا (حتى
الحظية ونحوها) من
المحقرات فانه يمنع منها
لا هبتيا اتفاقا كافي الدقائق
فيبحث الرافعي انه لا تصح
فيها ضعيف وان سبقه
اليه الامام لا لا يجوز ان
يصدق الانسان بالمحقر كما
في الخبر وقار نحو الكلب
بان هنا ملكا لا غير الشمول
مال ملك كاصرحوا به لأم
على انه نص في الام على حصة
هبتو كذا جلد نفس على
تناقض فيه في الروضة جمع
بينه بميل الصفة على معنى
قل أيد كما صرحوا به في
الكلب وعدمها على الملك
الحقيقي وكذا يقال في دهن
نفس والجلد الاضحية
ولها لا يصح نحو يمه
بخلاف التصديق به وهو
نوع من الهبة والا حقي
التجبر لا يصح نحو يمه
وتصح به أي بمعنى قل
البدأ أيضا حتى يصير الثاني
أحق به كذا طعام النعمة
بدار الحرب فن اطلق حصة
هبتو يمين حله على ان المراد
بها قل اليد لتصريحهم
بأنه مباح لهم لا لملك والا
اثير ونحوه قبل بدو صلاحه
تصح ميثه من غير شرط
قطع والاهية ارض مع بذر
او زرع لا يرد بالبيع
تصح في الارض لا بقاء

(إبراهيم) فلا يحتاج إلى قول نظر العيني (و) جهة (نظيره) أي الدين (باطلق الاصح) بناد (٣٠٥) على ما قدمه من جلال بين الدين كغيره

من هو عليه ما أملى مقابله
 الاصح كما مر فصيح به
 بالاولى وكأنه في الروضة
 إنما جرى هنا على جلال
 به مع ما قدمه أنه يصح
 يمه استكالا على معرفة
 ضئف هذا من ذلك
 بالاولى كما تقرر على الصحة
 قيل لا ترمي إلا بالقبض
 وقيل لا تتوقف عليه فعليه
 قيل ترمي بنفس العقد وقيل
 لا بد بعد العقد من الاذن
 في القبض ويكون كالتخلف
 فيها لا يمكن نقله والذي
 يشبه الاول اخذ من
 اشتراطهم القبض الحقيقي
 هنا ملكك إلا بدقيقته
 باذن الواهب على مقابله
 أو الدال الواهب الرجوع فيه
 تنزيلا له منزلة العين ولو
 تبرع موقوف عليه بمصحة من
 الاجرة لا غير لم يصح لانها
 قبل قبضها اما غير ملكه له
 اوجهه فان قبض هو او
 وكيله مناشيا قبل التبرع
 وعرف حصته من رآه هو
 أو وكيله واذن له في قبضه
 وقبضه صح والا فلا ولا
 يصح إذنه لجأى الرقب انه
 إذا قبضه يبطئه للتبرع
 عليه لانه توكل قبل الملك
 على ان يغيره وإذ اصح
 تبرع احد الورثة بمصحة
 لأن عمله في أعلن رآه
 يعرف حصته منها (ولا
 يك) في غير ذممة الضمنية

عنه يخرج نحرجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أو لولا الظاهر أن التقييد المستقر لما ذكره من
 الخلاف في جهة الدين لتبرع من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا يصح تبرع من هو عليه قطعا والافق
 الكتابة يصح الا برأيهما فبني بمقتضاها الكتاب ما عدا عن قول المتن (إبراهيم) فحينئذ جهة الدين صريح في
 الا برأيهما وكذلك لو كان قال في الدعوات انه كناية نعم ترك الدين للدين كناية ابراهيم ونهاية قال ع
 قوله نعم ترك الدين الخ قال قول تركه كماله ولا أخذ منك فلا يكون ما أطلبه منك كناية ابراهيم لا يتطابقا
 بدله عليه اه عبارة القليوبي قوله ابراهيم صريح بلفظ الهبة او التصديق كناية بلفظ الترك (قوله) فلا يحتاج
 الخ) كداني المتن (باطلق الاصح) اعتمد شيخنا الصواب الرمل أي التناهي بقول المتن وان قلنا
 بصحة يمه اه سم (قوله) فصيح جملنا اعتمد الطبري اه سم وكذا اعتمد المتوخى خلا فالتناهي بقول المتن
 كما مر (قوله) لا تتوقف أي الهبة أي لولاها (قوله) الاول أي توقف الزوم على القبض (قوله) وعلى مقابله
 يبنى وعليه ايضا إذا قبضه باذن الواهب كالمسائر مبات الا عيان اه سم (قوله) ولو تبرع الخ قول المتن
 ويسمى في النهاية الا قوله مناشيا لئلا يأخذ له وقوله كذا نحو الاكل إلى وان كان في يد المتبرع قوله نعم
 يكفي إلى وليس لما كمر (قوله) ولو تبرع الخ (فرع) تملك المسكين أي مثلا الدين الذي عليه او على غيره
 عن الزكاة لا يصح لان ذلك في قبضه ابدال هو لا يجوز في ما على غيره تملك هو لا يجوز ايضا معنى ونهاية
 أي فطرته ان ينفذها اليه ثم يستردعاهته بدل دينه ع (قوله) موقوف عليه الخ ظاهره ولو مينا
 منحصر ا بعد الايجار تعيين الاجرة وفي عدم الصحة حيث توقف وقد تقدم ان الموقوف عليه المدين
 يملك الاجر فوقه والمنافع وقد تكون معلومة له حيث قالوا ج: انها ان كانت في يد الناظر وعلم وقد حصتها
 صح التبرع بها وان كانت في ذمة المستاجر ولم يقبضها الناظر هي ملكه للموقوف عليه فكأن من قيل الدين
 فان تبرع بمصحة المعلومة لم يملك المستاجر صح وكان ذلك ابراهيم او غير لم يصح على الخلاف الا في فعل
 قول الفارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فقلنا مل
 سم على حج اه ع (قوله) لم يصح ومثلهما للدار او قصص منها تبرع لغيره بما يحصل من اجرتها
 اه ع (قوله) لا قبل قبضها الخ قضيتها انها لو عطلت قبل قبضها جاز التبرع بها اه ع وفيه نظر
 ظاهر (قوله) فان قبض هو الخ أي الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الا في آخره (قوله) ورآه هو
 أو وكيله يعني عنه مقابله (قوله) واذنه الخ لا غير المتبرع عليه (قوله) في غير الهبة الخ قول المتن نظر
 مات في المتن الا قوله لم يمت بعضهم إلى الهبة العائدة وقوله خلا قال وان كان في يد المتبرع وقوله الواهب
 على ما إلى المتبرع لان قوله نعم يكفي إلى الهبة ذات (قوله) في غير الهبة الضمنية سيذكر محمده (قوله)
 بالمعنى الاعمال عبارة المتن الهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة اه
 (قوله) ونقل ابن عبد البر الخ عبارة المتن خلافا لما حكاه ابن عبد البر اه (قوله) ابن عبد البر هو مالك
 الشرطي تأمل (قوله) فيما) أي الأرض والبنر أو الزرع ع (قوله) من الجمل بما يخصها من الثمرة اه
 لان من هنا (قوله) في المتن باطلاق الاصح اعتمد شيخنا الصواب الرمل وان قلنا بصحة يمه (قوله) فصيح
 صريح في الاول اعتمد الطبري (قوله) وعلى مقابله يعني وعليه ايضا اذا قبضه باذن الواهب كأي
 سائر مبات الا عيان ظاهره ولو مينا منحصر ا وبعد الايجار ولو بين الاجرة وقد
 يتوقف عدم ملكه كما يتوقف على الموقوف عليه يملك الاجرة فاذا كانا متين عطلت الاجر فوقه
 أحدهما صح فالمانع من الصحة (قوله) لم يصح أقول تقدم أن الموقوف عليه المدين يملك الاجرة
 والمنافع وقد تكون معلومة له حيث قالوا ج: انها ان كانت في يد الناظر فهي ملكه للموقوف عليه فكأن من قيل الدين غان تبرع
 وان كانت في ذمة المستاجر لم يقبضها الناظر فهي ملكه للموقوف عليه فكأن من قيل الدين غان تبرع
 بمصحة له اه ع (قوله) ناعلى المستاجر صح وكان ذلك ابراهيم او غير لم يصح على الخلاف الا في رجوع

هذا الاتفاق ولا الوضع
بين يديه بلا إذن لأن قبضه
غير مستحق كالوديعة
فاشترط تحققه بخلاف
المبيع وبمقتضى بعضهم
الاكتفاء بما في الهدية فيه
نظر وإن توسع فيها بعدم
الصيغة الغير الصحيح أنه
صلى الله عليه وسلم أهدى
إلى التجاشي ثلاثين أوقية
مسكا فأتى قبل أن تصل
إليه قسمه صلى الله عليه وسلم
بين نسائه وبناته بالهدية
الباقى وقال به كثير من
الصحابه رضي الله عنهم ولا
يعرف لهم خلافا والهدية
القاسمة المقبوضة كالصحة
في عدم الضمان لئلا الملك
ولا ما يعتد بالتبض إن كان
بإقباض الواهب أو باذن
الواهب أو ووكيله فيه أو
فبايتضنه كالاعتاق وكذا
نحو الأكل خلافا للقاضي
على ما قاله شارح لكن جزم
غير واحد بما قاله القاضي
وإن كان في يد المتهب فلو
قبضه من غير إذن ضمنه
ولو أذن ورجع عن الإذن
أوجز أو أخفى أو حبر
عليه أو مات أحدهما قبل
التبض بطل الإذن ولو
قبضه فقال الواهب رجعت
عن الإذن قبله وقال المتهب
بعده صدق الواهب على ما
استظهره الأذرعى من

أه عش (قوله فيما يخصه) فلا بد من إمكان السهر إليه إن كان قائما والزيادة الحادثة من الموهوب قبل
قبضه الواهب ليقام العمل ملكه وقبض المصاح قبض الجميع متوقفا كان أو غيره فأن كان متوقفا ومنع من
التبض شريكه ووكله الموهوب له قبض نصيبه صمام قائم بملكه الموهوب له قبض له الحاكم ولو بآتيه
ويكون في يده لما يصح بيع الواهب للموهوب قبل التبض وإن ظن لزوم الهدية وحصول الملك بالعقد
ويطال الهدية متى يورث مع شره (قوله لا يمكن هذا الاتفاق) أي لا إن كان الاتفاق بالأكلا أو المتى
وأذن فيه الواهب فيكون قبضا أه شيئا الزايد أه عش وسيقيد الشارح بقوله كالاعتاق وكذا
نحو الأكل أه (قوله ولا الوضع بين يديه الخ) تقدم في هامش قوله في الهدية قبض من ذلك عن التبض
وغيره مع قلعه عن الغير أنه يمكن الوضع بين يديه إذا علمه فله بشرط الإذن بل الإعلام وهو متصور قد
يقال الإعلام يقوم مقام الإذن سم على حج أه عش وقوله قد يقال الخ أي خلافا (قوله وبمقتضى بعضهم
الخ) عبارة الثانية والأوجه اعتبار ذلك أي قبض في الهدية خلافا لما يعتد ببعضهم فيها أه (قوله الاكتفاء
بما الخ) أي بما عليه عمل الناس (قوله فيه نظر) ولعل الخلاف إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فقط نظر تصرف
المهدي اليق الهدية للذكورة فلا يطالب بها إلا لغيره فليراجع (قوله الغير الصحيح) لتعليل لئلا أه
رشدي عبارة المتفق عقب المتن فلا يملك بالتقدم لروى الحاكم في صحيحه أنه عليه السلام أهدى إلى التجاشي
ثلاثين أوقية مسكا ثم قال لا مملكة في لاري التجاشي فماتت ولا أدري الهدية التي أهديت إليه لا استرد
وإذا ردت فهي لك فكان كذلك أه (قوله بين نسائه) أي صلى الله عليه وسلم لكن الذي مرافعا عن المتى
عن الحاكم يقتضي في الهدية تخصيصه بأمسلة فليحرم أه سيد عمر (قوله وقال به) أي باشرط التبض في
الهدية بالمعنى العام (قوله كثير من الصحابة الخ) أي فهو إجماع سكوت وإنما احتاج لهذا بعد الخبر
الصحيح لأن لقائل أن يقول إن الهدية باحديشين قبض أو الوضع بين اليدين مثلا لم يوجدوا أحدهما
فيه قصر فصلى الله عليه وسلم في الهدية لا تنافيها أه رشدي (قوله بإقباض الواهب) أي أو وكيله (قوله
فيه) أي قبض والجار متعلق باذن الخ (قوله يتضمنه) أي قبض أو الإذن فيه (قوله كالاعتاق) تمثيل
لما يتضمنه (قوله وكذا الخ) عطف على الاعتاق ش أه سم ولا ينبغي ما في هذا العطف ولو قال راجع
إلى الاعتاق لكان أولى بعبارة المتى فان أذن له في الأكل أو المتى عنه أي المهب طاه أو اعتقه كان قبضا
أه (قوله على ما قاله شارح) لعل الأسبك تديمه على قوله خلافا لقاضي قال سم جزم به أي بما قاله
شارح الروض حيث قال فرع ليس بالاتلاف أي من المتهب قبضا إلا إن أذن له في الأكل أو المتى أي
عنه قال في شره فيكون قبضا وقد أنه ملكه قبل الإزداد أو المتى أه وكذا جزم به المتى والزيادة
كأمر وقوله قبل الإزداد الخ قال عش قياس ما هو المعتد في الضيافة من الملك بالوضع في النعم أن
يقدر انتقاله إليه مع نقل الوضع في النعم والتلفظ بالصيغة أه أي صيغة المتى (قوله وإن كان في يد المتهب)
ناقل في المتن أه رشدي (قوله من غير إذن) أي ولا إقباض أه معنى (قوله قبل التبض) أي قبل
تمامه ولو ماله أه عش (قوله قبل التبض) راجع إلى قوله لورج وما عطف عليه (قوله ولو قبضه
الخ) ولو أقبضه وقال قصدت به الإيداع أو العارة وأنكر المتهب صدق الواهب كافي
الاستقصاء أه بما قرأ المتى ولو اختلفا في الإذن في قبض صدق الواهب أه (قوله صدق الواهب الخ)
عبارة النهاية صدق المتهب لأن الأصل عدم الرجوع خلافا لما استظهره الأذرعى من تصديق الواهب

قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث ذلك مع مر المواق للشارح فبما قاله فوافق عليه فليتأمل
(قوله ولا الوضع بين يديه بلا إذن) تقدم في هامش قوله في الهدية قبض من ذلك عن التبض يد غيره
تله عن الغير أنه يمكن الوضع بين يديه إذا علمه فله بشرط الإذن بل الإعلام وهو متصور قد يقال الإعلام
يقوم مقام الإذن (قوله كالاعتاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله كذا الخ عطف على الاعتاق ش (قوله على
ما قاله شارح) جزم به في الروض حيث قال فرع ليس بالاتلاف أي من المتهب قبضا إلا إن أذن له في الأكل أو

وله احتمال تصديق المتبب لأن الأصل عدم الرجوع قبل وقوع قريب محتمل أن هذا هو المنقول كما ذكره في شرح الارشاد في باب الزممع فروغ أخرى يتبين استحسان ما هنا ويكنى الاقرار بالقبض كما قيل له وبيت كذا من فلان وأقبت فقال نعم والامر أو الشادة بمجرد اللمبة لا يستلزم القبض نعم يكتفى حصول الواجب ملكها المتبب ملكها لا كما وأخر الاقرار (٣٠٧) قال بعضهم وليس الحكم سؤال الشاهد

عنه ثلثا يتبته له والمبة
ذات الثواب مع فاذا اقتبس
الثواب استغل بالقبض (قر
مات احدهما) أى الواهب
والمتهب بالمعنى اعم الشامل
لهذا يقرر الصدقة على الوجه
(بين المبة والقبض قام
وارثه مقامه) فى القبض
والاقتباس لانه خفيته
(وقيل يفسخ العقد)
بالموت لجوارزه كالشركة
وفرق الاول بانها قول للروم
بخلاف نحو الشركة يؤخذ
ويؤخذ منه تصديق ما فى
نحو الجرجاني ان الهدية
تفسخ بالموت قبل وصولها
فولا واحدا لعدم القبول
اهو وجه ضعفه ان المدار
ليس على القبول بل على
الايلة للروم وهو جاز فى
الهدية والصدقة ايضا ولا
يتطلب المبة بجنون الواهب
واعظامه فكيف اقباضه بعد
اذا فاته لا قباض وليقبلها
وكذا المتهب نعم لوليّه
القبض قبل افاقة (وبسن
لوالده) أى الاصل وولاه
(العبد) فى عطية اولاده
أى فروعوهم ان سفوا ولو
لا ساد مع وجوب الاولاد
على الاجرة فاقا لنحو واحد
خلافا لمن خصص الاولاد
سواء اكانت تلك العطية

اه (قوله لان الاصل عدم الرجوع الخ) ظاهر وان اختلفا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو
 قيل بجري تقبيل الرجعة فيه ليرد فيقال ان اختلفا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المذهب
 وعكس يصدق الواهب وفيما لا يصدق على شيء يصدق بالقبض والى دعوى وان اختلفا ما صدق المذهب اه
 عش (قوله وهو قريب الخ) اى الاحال (قوله والاقرار والصادق الخ) عبارة عن ان الموقوف على الرجوع
 وليس الاقرار وهو الموقوف مع الملك اقرار بالقبض ولو هو بجر ان يصدق روبا بالموقوف والاقرار يصل على
 العين لان الاصل وجبه له ورجعته اليه وكان في ذلك المذهب ولا فلا رد له وهو بقبضته اقرار بالهبة
 والقض اه (قوله نعم يمكن الخ) وينبغي ان ياتي مثله فيميرال الشاهد اشهد ان ملكا ملكا ما فيني
 ذلك عن قوله وهو واقعه ام عش (قوله سؤال الصادق عه) اى القبض وينبغي ان عه في العالم بانها
 لا تملك بالا قبض اه عش (قوله استقل) اى المذهب (قوله اى الواهب) الى قوله لا قباض وله في المنفى
 الا قوله ويؤخذ الى وهو جار (قوله في القبض الخ) امور اربث الواهب في الاقباض والاخذ في القبض
 ووراث المذهب في القبض اه معنى (قوله للهبة والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر
 خذ هذا صدقة فيوت قبل اخذه اه سم (قوله بانها) اى الهبة (قوله ويؤخذ منه) اى من ذلك الفرق
 (قوله وهو جار) اى الايالة الى الاروم (قوله ايضا) اى كالمبة بالمنى الخاص (قوله لا قباض وله
 الخ) ولولى المجنون قبض قبل الاقباضية وبمعنى (قوله اى الاصل) الى الفرع في النية الا قوله قبضته الى
 بل في شرح مسلم وبوله وانما فصل الى ويسن (قوله وان سفرا) اى اذ كورا كانوا او انا انا ام عى
 (قوله خصص الارلاد) عبارة النية خصصه بالا ولاداه (قوله أم تبرعا آخر) كالاباحة اه سم عبارة
 السيد عمر يشمل مالوا كان طريق المحابطين في عقد وهو ظاهر اه (قوله كره الخ) وهو المعتد اه معنى
 (قوله في ذلك) اى من العدل (قوله ظاهر الخ) لعل الاولى الواو بدل القام (قوله وان تسبى الخ) عطف
 على جملة امره بانها داخ فكان الاولى حذف ان كافي النية (قوله المطلوب) اى ندبا (قوله اعطى) اى
 العتق عنه قال في شرحه فيكون قبضا ويقدر ان يملك قبل الازدراء والتت (قوله وله احتمال تصديق
 المذهب) اعتمد مر (قوله الشامل للهبة والصدقة) كان صورة الصدقة ان يقول لآخر خذ هذا صدقة
 نيوت قبل اخذه (قوله في المتن قام امره متاه) علم منه ومن قوله وقبل ينسخ المقدام ان الصحيح
 عدم انقاس كل من الهبة والهبة والصدقة بالموت فان تلك لقائدة لعدم الانقاس لما تقدم من بطلان
 الاذن في القبض فلا بد من إذن الوارث فان كان ابتداء تملكه منه ولأن ملك شيئا قلت
 بل لقائدة قائم اذا مات الواهب بعد عقد الهبة فاذن ان عفى القبض ملك المذهب بالقبض ولو حكم بانقاس
 العقب ملكه بموت الملك على ايجاب الوارث وقبول المذهب ثم القبض باذن الوارث ولو ارسل الهبة ثم
 مات قبل تسليمها للهدي اليه فاذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انسخ الاحداد لم يتك بمجر الاذن
 في التسليم لا ليس ابعاد بل كان يحتاج الى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه رما على وجه التصديق به
 عليه فأتقبل قبضه فاذن الوارث في قبضه ملكه القبض ولو قلنا بانقاس التصديق لم يملك بمجرد إذن
 الوارث في قبضه فيما يظهر بل كان بالاباحة أشبه فليأمل (قوله) ويؤخذ من تضعيف ما في تحرر الجرجاني
 ابو لياثي تضعيف ما تقدم من قبضة النجاشي إذ ليس فيها انقاسها بل رجوع الهدي وهو هو على
 الصلوات السلام ولا إشكال فيه (قوله وإن سفرا الخ) كذا تشرح مر (قوله أم تبرعا) كالاباحة قول

هية أممية أم صدقة أم وقام تبرعا آخر قال ليدل لغيره. ثم بعد أكثر العلماء، وقال جميعهم والأصل وذلك خبر البخاري
أخوه القدر على أولي الأدم وغير أحد أنه صلى الله عليه وسلم قال إن أراد أن يشهد على عبية لبعض أولاده لا تشهد على جورليك
عليك من الحق أن تبدل بينهم وفروا بقليل أنت بعد هذا غيري ثم قال أيسرك أن يكون لك في البراءة قال بلى قال فلا إذن فامر بأشهاد
غير صريح في الجواز وأن تسميه جورا باختارافه من عدم العدل المطلوب فإن تبدل البعض أعطى الآخرين ما يحصل به العدل

والاربعون والامر قد اتم

يكره التفضيل كالو أحرم
 فاسقا كالإصراف في مصيبة
 أو ما قالوا زادوا في الإصراف
 أو التضييق بفعل كإفله
 الصديق مع عاقبة رضى
 أفة عنهما والأوجه أن
 يخصص بعضهم بالرجوع
 في مبه كقول الجبة فيأمر
 والمفهوم له كغيره على أنه
 لا يطلب منه التسوية في
 غيره كالتردد بالكلام
 وغيره ولكن وقع في بعض
 نسخ الديمري لأخلاف
 أن التسوية بينهم مطلوبة
 حتى في القليل أى للمدين ولو
 وجه إذ كثيرا ما يترتب
 على التضاروت في ذلك ما صار
 في الأخطا من م يمتنى
 أن يأتيها أيضا استثناء
 التميز لمعنى ومن الولد
 أيضا المدلى بصفة أصوله
 فإن فضل كرم خلا لبعضهم
 نعم في الرقعة عن الدار
 فإن فضل فالأولى أن يفضل
 الأموار ما في الحديث
 أن لما حق العروضة عدم
 الكرامة إذ لا يقال في
 بعض جريات المكروه
 أنه أولى من بعض بل في
 شرح مسلم عن المحاسن الإجماع
 على تفضيلها في الرعل الأب
 وإنما فضل عليها في الأرات
 لما يأتي وإن لاحظته العربة
 والمصاب أقوى من غيره
 وما عدا لمصلحة الحموى
 فيد أقوى لها أخرج وهذا
 قوله أنه يقدم عليها

اولادكم في الطيرة لو كنت مفهلا احد الفضل السافر في نسخة النبات (وقيل كقصة الارث) في فرق الاول بان لم يسطع هذا الصواب في
 عظمتهم عدم تسمية فيهم لم يسطع ذلك الرجب هو ما يفسر اسم الهمة فيهم على هذا وما في اعطاء اولاد الاولاد مع الاولاد تصور للتوبة
 بان مرض الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما ياتي في ميراث الارحام على قول (٣٠٩) (فرج) اعطى اخو دراهم ليشترى

يتبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير حينئذ في العادة من آخره يكفلهم ويصرف في أمورهم ولا يتقصد الصغار من الآخره صرف يتبرع بهن كبارهم فينبغي لهسرافتهن والعقل بينهم أمه عرش وقوله المراد أنه الخ فيه تامل (قوله وفي نسخة الخ) أي رواية أمه عرش (قوله ملحظ هذا) أي الميراث (وقوله مع عدم تهمة فيه) أي لأن الوارث عرضي بافرض الله تعالى أمه معنى (قوله وملحظ ذلك) أي عطية الأصل (وقوله مع التهمة فيه) أي لانه أي المصلحة (قوله وعلى هذا وما مر الخ) تامل المراد به سيد عمر أقول يحمل الوأو بمعنى مع يوضح أن المراد به دفع ما يتردى من التناقض بين هذا الفصل الظاهر في حسب أولاد الأولاد عن العطية بالأولاد وبين ما مر الصريح في عدم المحجب (قوله فرع أصلي الخ) تامل مناسبة لهذا المحل أم سيد عمر أي المناسبة ذكره في بعض شروط المية قبيل العمرى والرقى (قوله ولو مات) أي المصلحة (قوله أو بشرط الخ) حط على ليفترى بها الخ (قوله في المناقضة) أي التملك (قوله بخلاف غيره) أي كليشترى بها حمامة قول المتن (وللاب الرجوع الخ) على التراخي من دون حكم كما مر به عند الولد غير المكتات كالولد لأن الملة لعبد الولد لمعة الولد بخلاف عبده المكتات لانه كالأجنبي نعم أن انضمت الكتابة تبيين أن الملك للوالد وهو مكتات نفسه كالأجنبي معنى ونهاية (قوله عينا) إلى قول المتن فيمنع في النهاية احترازها عن مية الدين فانه لا رجوع فيها أما سيد عمر عبارة الرشيدى قوله عينا مفعول مية اخرج به الدين كأي أم (قوله بالمعنى الاعم) إلى قوله هو اخص في المنقذ الا قوله بل إلى وان (قوله بل يوجد هذا) أي التمييز بما يشمل الهدى والصدقة أي لمعنى عطية (قوله وتافضا) أي الفسخاى معنى كلامها (قوله وإن كان الخ) غايقة في المتن (قوله عاقلنا ههنا) انما ص عليه فلا يتوهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينها أمه عرش (قوله لا تنقض التهمة فيه الخ) وهذه حكمة لا يجب أطرادها (قوله فيلزمه به) أي بالرجوع أمه سم (قوله فان اصر) أي على العقوق أو المصيبة (قوله وكرامته في المأخ الخ) يبنى أن يقال يتدبأن تقع زوال العقوق ويجب ان تعلق بزوال العقوق أو غلب على الظن لانه طريق إذا المصيبة ويحرم ان تعلق بزيادة العقوق أو غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة المصيبة وإقاعه وقيامها بقى عن الآخرى تايد لبعض ذلك أم سيد عمر (قوله والبقنى الخ) عبارة الثانية ويتمتع الرجوع كاحصه البلقنى في صدقة الخ (قوله كزكاة ونذر) لا يقال كيف ياخذ آخر الزكاة مع أنه ان كان فقيرا فنفقته واجبة على أبيه فهو غنى بالهوان كان غنيا فليس له اخذ الزكاة من أصلها لا بانتظار الأول فقولنا ما يجب عليه نفقة لا نفقة حاله كزوجته ومستولاه فيأخذ من صدقة أبيه ما زاد على نفقة نفسه أمه عرش أقول وإضا يجوز أن يكون أوه أيضا فقيرا فلا يلزم من وجوب الزكاة في مالها

انتفا انتمه فيه إذ ما طبع عليه من آثار لولده على نفسه يقضى بأنه إخراج حجة أو مصلحة ويكره له الرجوع إلا لغير كان كان
ولد حاتا أو يصره في مصيبة فيقدره فان أصغر لم يكره كما قاله وبحت الأسوي نديه في العاصي وكرامته في العاق ان زاد
قوته ونده ان أزاله وأباحه ان لم يبد تبتا والأدعي عدم كرامته ان احتاج الاب له تنقذ أو دين بل نديه ان كان الولد
غنا عنه ووجهه في العاصي ان تعين طريقا في ظنه إلى كنهه عن المعصية والقبض امتناعه في صدقة وكفاة وتذوق كفاة

وكذا في لحم أحبة تطرح لانه انما يرجع ليعضل التصرف فيه متنع وما ذكره اقل كثير من سبقوا فخره وهو اصل من اقل
بجواز الرجوع في الذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيره ما قولهم بضمهم على ان وجدت صيغة نذر صيغة غير محتاج اليه لان النذر حيث اطلق

وجوب ثقة انه عليه (قوله) وكذا في لحم أحبة (الخ) شامل للاعدام لولده التي كاصرح به شيخنا الكري
في كذا وهو قضية التعليل المذكور اه سم (قوله) بكلام الروضة (خ) متعلق ردوا (قوله) على (خ) مقول
القول والعنبر للامتناع بالندرو (قوله) غير محتاج (خ) خبره (قوله) ولا نظر لكونه تملكا محضا اي
فيكون كالميت حتى يصح الرجوع عنه (قوله) من غير شخص اي ظرف عنده بنذر النزع اه رشدي (قوله)
ولا رجوع في جهة بنواب صادق بما اذا كان فيها عااة والظاهر انه كذلك لان النزع لما وقع في ضمن
معاونه بمقد لازم لم يمكن من الرجوع اه سيدمر (قوله) ولا في الوهبه اي قوله وله الرجوع في
المتن (قوله) لا يمكن عوده (خ) فاشبهه بالووبه شيئا قلقت نهاية ومتنى (قوله) ولا يسقط اي الرجوع
(بالاسقاط) كان قال الاصل اسقطت حتى من جواز الرجوع اه سيدمر (قوله) وسبقه (الخ) عبارة
التباين وهو المعتد وعه كافتاده للجلال (خ) (قوله) فيما اذا فرسه بالجهة قضية احاطة ولو تراخي التصدير
عن زمن الاقرار الذي من الرجوع ثم رايت نصو رصاحب المتن للسنة ما هم قول الله تعالى فصل
الرجوع الخ بما يصرح بذلك اه سيدمر (قوله) قال المصنف الوهب (خ) ليست هذه المسئلة من مسائل
الرجوع فان كنته ذكرها فيما عليها وقت فتاوى المصنف بمجموعة مع المسئلة السابقة في فعل واحداه
سيدمر (قوله) كافي بضمهم (خ) هذا جامع التباس اه رشدي (قوله) فلا يجوز (خ) عبارة المتن والنهاية
ولو وبه شيئا لولده مهمات ولم ير له الوبلانيه قام بها ما عاونه جدي رجوع في الجهة الجدل الحار للبراث
لان الحق في التورث وحدها ما توارث ببيعة المال وهو اي الجدل لا يرته اه (قوله) لا يه اي ان
الواهب ش اه سم وكذا خير لو مات (قوله) ولم يرته اي المال الموهوب (فرعه) اي لما لم قام به
وورثته فهو متنى قول المتن (وشرط رجوعه) اي الالب او احصائى الاصول اه متنى عبارة التباية
او الالب بالمتنى لما راه (قوله) غير متعلق بمقتضى (خ) حال من الموهوب اه رشدي (قوله) وان طرا
عليه اي الموهوب غايه فيما يشبهه المتن اي يجوز الرجوع حين تحقق ذلك الشرط وان (قوله) وان
كان الخيار باقيا خلافا لما هو المتنى عبارة وفي النهاية ما يوافقه تنبيه قضية كلامهم امتناع الرجوع
بالبيع وان كان من ايه الواهب هو كاتل شيئا ظاهرا لا رحتوا له بتقبل القبض فيها لبقاء السلطنة
وقياس هذا انه لو باع بشرط الخيار له اولها ثبوت الرجوع لبقاء سلطنة لان الملك له وهو ظاهر

قبل الاصرار (قوله) وكذا في لحم أحبة (خ) شامل للاعدام لولده التي وهو قضية التعليل المذكور ولذا
عبر شيخنا الكري في كذا بقوله وكذا احبة افته تعالى كلم احبة دفع له موضوعا او تقديره (قوله) ولا
في الوهبه دنا عليه (خ) خرج ما لو وبه دنا على غيره وقتنا بصحة الجهة فينبغي جواز الرجوع (قوله) وفرض
ذلك فيما اذا فرسه بالجهة قضية انه لا يكتفى ترك التصدير مطلقا وفيه نظر (قوله) فلا يجوز (لا يه) اي ان
الواهب ش (قوله) في المتن وشرط رجوعه (خ) قال في الانوار الرابع اي من شروط الرجوع ان
يكون الرجوع منجزا فلو قال اذا جاء رأس الشهر قدر جئت لم يصح الرجوع اه مقل قال ولو صنع او
خطت عال نفسه لم يكن رجوعا واذا رجع ولم يسترد فهو امانة فلو تقابلا في الجهة او فاسا حيث لا رجوع
تم تصداه وقد يوجه عدم دخول التباين والتفاضل في الجهة بانها انما يباينان المعروضات لانه يقصد
هما الاستدراك والثوابه احسان فلا يلقى هذا ذلك (قوله) في المتن فيمتنع ببيعة) نعم لو كان في زمن خيار
لم ينقل الملك عنه انما الرجوع شرحه (قوله) لكن بحث الاذرعى جوازه ان كان البيع من ايه الواهب
قال في شرح الروص وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ايه الواهب وهو
ظاهر اه قال الشارح في شرح الارشاد وقد يستشكل بما مر آقا عن الزركشي فيما لو رهنه

انما يراد بذلك ولا نظر
لكونه تملكا محضا لان
الشرع اوجب الوفاء به على
العموم من غير شخص
وقياس الواجب على التبرع
بمتنع ولا رجوع في جهة
بنواب محلاها بلا ثواب
وان انا عليها كاتل القاضى
ولا في الوهبه دنا عليه
اذا لم يكن عوده بمقدومه
ولا في الوهبه لفرعه المكاتب
اذا رقت لان سيده ملكه
ويجوز الرجوع في بعض
الموهوب ولا يسقط
بالاسقاط وله الرجوع
فيما لم يره لفرعه كاتل
به المصنف وسبقه اليه جمع
متقدمون واعتمد جمع
متأخرون قال الجلال البقيني
عن ابيه وفرض ذلك فيما
اذا فرسه بالجهة هو فرض
لا بد منه اه قال المصنف
لو وبه واقض ومات
قاضي الوارث كونه في
المرض والتمتع كونه في
الصحة صدق اه ولو اقام
يتبين قدمت بنية الوارث
لان معارضا دنا على (وكذا
لما في الاصول) من الجنتين
وان علو الرجوع كالألب
فيما ذكر (على المشهور)
كما في عتقهم وعتقهم
وسقوط القود عنهم
وخرج بهم القسود
الحواسي كاياتى ما فهم

كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز لايه لو مات ولم يرته فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في
سلطنة انتم) اي استيلائه ليشمل ما ياتي في التخصر ثم التخلل غير متعلق بحق لازم منع البيع وان طرا على حجر سبه (فيمتنع) الرجوع
(بيده) كالمو كذا بصحة بالتسبة لبايعه وان كان الخيار باع الاول كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرعى جوازه ان كان البيع من ايه الواهب

يرجع الإقليم يخرج من ملكه فلو كانت الشركة بالصف ربع في نصفه قسط ولا تنقض القسمة (ووقعه) مع القبول أن شرطناه فيما يظهر لا يعقله بمجرد عقد يرضى إلى تخروجه عن ملكه وبه يفرق بين مبيع البيع في زمن الخيار وبين عقد يرضى إلى أرش جنابة بقرينة مالم يؤده الرجوع وإنما يجب لأداء قيمة الزمن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لأن أداءه لا يعطل تلقى المرتين به لو خرجت مستحقة فيقتصر وأداء الأرض لا يعطل تلقى المبيع عليه لو كان مستحقاً والفرق أن الزمن عقد وفسخه لا يقتل وتختلف أرض الجنابة فانه يقبله ويصرف القاضى على المتب تبصر فاما مالم ينكح الحجر والعين باقوه فتبصر صير مالم يتحلل لأن ملك الحق سبه ملك الصغير والحق به الاذرى دمج جلد الميتة ويتعفن بذر مالم ينبت وصيرورة يرضى دما مالم يصرفه كالتصا كلام البوى لكن المعتداته لا رجوع وان بنت أو تفرخ وانما رجع المالك فيما تبصر فترخ عند القاضى لأن استلامه الغنوص لا يمنعه حقه بالكلية بخلاف استلامه

أمر قوله وخياره قد يشمل خيارهما أه سم (قوله ولو وجهه) إلى قول المتن ويحصل الرجوع في النهاية (قوله فاقسمه) أى الولد المتب مع شرك أه الراب (قوله عن ملكه) أى الولد (قوله) رجع في نصفه) أى نصف النصف أه سم أى لأن النصف الذى آلى به بالقسمة كان له نصفه قبلها شائما لم يخرج عن ملكه وشيدى (قوله أن شرطناه) أى بان كان على معين أه سم (قوله لا تعقله) أى قبل القبول أه ع ش (قوله وبين البيع في زمن الخيار) الثابت للشترى وحده أه نهاية فأطلاق الخارج هنا مبنى على اعتباره المار آنفا خلافاً للنهاية والمضى كما قدمناه هناك (قوله ويتع) إلى قوله وتبصر في المتنى (قوله) مالم يؤده الرجوع) يبنى أو المتب سم على حج وانما سكنت عنه الفارح م ر لعدم قيام الحق متطابقاً بقرينة أه ع ش (قوله) وانما لم يجب لأداء قيمة الزمن الخ) عبارة الروض مع شرحه والمتنى ويمكن القول بأن فداها الجاني يرجع فيه لأن فداها الموهوب بان يذلل قيمته ليرجع فيه لما فيه من إبطال تصرف المكب نعم له أن يرضيه بكل الدين لأن له أن يقضى دين الاجنى لكن بشرط رضا التفرم أه (قوله الناقصة) لمه ليس بقيد ش وسم ويؤيده إسقاط المتنى وشرح الروض أياه كما مر آنفا (قوله لو خرجت مستحقة) أى القيمة أه وشيدى (قوله وفسخه) أى بأداء القيمة (قوله فانه يقبله) الخ) عبارة المتنى لأنه ليس بعقد فجاز أن يقع موقوفاً على سلم ما بذله لو الرجوع إليه أه (قوله دمج جلد الميتة) أى بان وجهه صير انما كانت قد جلد أه وشيدى (قوله وصيرورة الخ) تصلف على نصف الخ (قوله) لكن المستد الخ) وفاقاً للنهاية والمتنى (قوله وبأحرام الوهاب) إلى قوله قال شارح في المتنى الاقوله والمرتب غير الوهاب كما هو ظاهر (قوله مالم يتحلل) فلو تحلل الموهوب باق على ملك الولد رجع أه متنى (قوله وردة الوهاب) بوجوه ثمانية لا يصح رجوعه لعل جازعاً ولو له إذا افاق كان له الرجوع ذكره القاضى أبو الطيب أه متنى (قوله مالم يسلم) فلو عاد إلى الاسلام والموهوب باق على ملك الولد رجع أه متنى (قوله ولا يعلق) عبارة المتنى ومثلها في سم عن الاوار ولا يصح الرجوع الا منجزاً فلو قال اذا جازع ارس الشتر قدر حصلت يصح لأن التفرح لا تحل التعليق كالعقد أه زاد النهاية ولو حكم شافى بموجب الحبة ثم يرجع الاصل فيها والعين باقية في يد الولد فخرج الامر لحنى فحكم بطلان الرجوع زاماً أن موجبها خروج العين من ملك الوهاب ودخولها في ملك الموهوب له واما الرجوع فعادة مستقلة وجذب بمدح الشافى غير داخله فيه كان حكمه أى الحنفى باطلاً كما أتى به والدخا فلتا حكمه بالشافى اذا

أى من الاصل فانه له الرجوع لأن المانع منه في صورة الاجنى وهو إبطال حقه فاما متصرفه لهذا صحوايمه من المرتين دون غيره وموجب بان البيع سبب لا انتقال الملك اليه وزوال ملكه فترخ عنه فترخ عوده اليه من جهة الفرج لعدم امكانه ثم ملك الفرج باقواً فالتلق بفسخ يزول برجوعه أه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما (قوله رجع في نصفه) أى نصف النصف ش (قوله مالم يؤده الرجوع) يبنى أو المتب (قوله) وانما لم يجب لأداء قيمة الزمن الناقصة الخ) عبارة الروض وشرحه يمكن القول بأن فداها الجاني يرجع فيه لأن فداها الموهون بان يذلل قيمته ليرجع فيما فيه من إبطال تصرف المكب نعم له أن يرضيه بكل الدين لأن له أن يقضى دين الاجنى لكن بشرط رضا التفرم أه (قوله لان أداءه) الخ) هذا يقتضى عدم تقييد القيمة بالناقصة (قوله لكن المعتد الخ) اعتمد م ر (فرع) لو تفرخ يرضى التنازل فهل يرجع في فخره لا نعمتقوم أو لا نعمتقوم في حكم التنازل فيه نظر (فرع آخر) قال في الانوار قال المحاملى في المجموع والتمت ولو كان ثوباً باطلاً لم يرجع أه والمصادر أنه ليس المراد بإيلاؤه أنه فى راسا والا فذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج إلى قبضه إلا أنما استحق وكان وجهه الرجوع حيث أنه صار في معنى التنازل (قوله وبأحرام الوهاب) الموهوب صيد الخ) واستثناء الدميرى من الرجوع مالم يوهوه

الموهوب هنا وبكتا بتأى الصحيحة لما يأتى في تعليق المتق مالم يصير وبأيد م باحرام الوهاب والموهوب صيد مالم يتحلل ويرد الوهاب ما لم يلزم لان ماله موقوف الرجوع لا يوقف ولا يعلق (لا) ينزع غضبه باقوله لا (ر) نه قبل القبض (وه) قبل القبض) لبقاء اللطاة بخلافه بعد

مرض العين ورجع الابن مات الابن هل يصح ويرى عاقل لا يملكه عيورا واطفاله منقولا اه والذى يظهر صغر جرحه لان الجرح عليه انما هو في الثبر فاصح ما هو عليه راي الاخرى (٣٩٢) غير مصرحوا بما ذكرته ولفرق بعضهم بين جرح النفس بانه اقوى لثبته

قوله بموجب مقتضى صنف علمه فهو عام ومدلوله كلية فكذلك قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه من هذا الى اخر مقتضيا سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقال اعتمادا على الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب من اوجه منها ان المقدار الصادر اذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في موجهه فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالموجب امتنع الحكم بموجبه عند غير مثاله التمييز صحيح بالاتفاق وموجهه اذا كان تمييزا لمقتضى الحنفية منع البيع فلو حكم حتى بصحة التمييز المذكور لم يكن ذلك مانعا من يسه عند من يرى صحة المدبر اى كالفاسى ولو حكم حتى بموجب التمييز امتنع البيع اى عند الفاسى اه بخلاف وفيها ما خالفوا فلا يستثنى عنها قال الرشيدى قوله هو لا يمنع من العمل بموجبه يعنى ما خالفه في الموجب وكذا يقال فيما يأتى وقوله هو مطلقا انما يقيد به لانه على الخلاف يستثنى من الحنفية اما اذا كان مقيدا كاذنا قال اذا امتنع من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على صحة يسه اه (قوله والمرتين الخ) الوالوالحال سم و عش (قوله ولو اهل) اى السلطة (قوله من الابن) اى المتب عارة المغنى ولو هو ولد له شيئا وهو الولد لم يلزم رجوع الاول الى الاصح لان الملك غير مستفاد من ولده من اياه انما يتقل بموته اليه لم يرجع الاب قطعا لان ابنه لا يرجع فلاب اولى ولو وجبه لولده فوجه الولد لا يخيه من يملك ثبت للاب الرجوع لان الارب لا يملك فلاب اولى ولو وجبه الولد لجدده المجدول لولده قال الرجوع للجد قطع اه (قوله يسه) اى جرح المرض (قوله من غير رجوع للواهب الخ) وعليه فلو انقضت الاجارة بقياس ما مر من ان المالك لو اجر الفدان ثم انقضت الاجارة فعادت المنفعة لبايعه لا للشرى انها تعود هذا للاب اه عش (قوله وفاقوا ما هنا) اى حيث يرجع الواهب في الموهوب مصلوب المنفعة من غير رجوعه حتى على المجرى (قوله الرجوع البايع) اى حيث يرجع على المشتري المجرى باجرة المثل لما بين من المدة اه رشيدى (قوله اى الفرق) اى قول المتن يحصل الرجوع في المتن الا قوله وخرج الى ولو وجبه قوله لسوا مال المتن قوله وورده الى ولو عمل (قوله ولو باقاة الخ) اى اوارثت نياقومنى قول المتن (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وقائد كزائل لم يعد • في قس مع هبة الولد

اه عش (قوله لا يعود بالتخل الخ) اى فلا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل ايضا اه سم (قوله كالزناح الخ) اى او كاتبه ثم صغر له الرجوع اه منى (قوله ام لا) وهو الراجح اه عش (قوله لا باطل) اى ابطال الرجوع للهبة (قوله تعلم صغر محرقة) لا بتعليم القرع فيها يظهر اخذها من نظيره في النفس اه نياق عارة للمنفذ ذكر امن الزيادة المنصبة تعلم المحرقة حوت الارض لكن ذكر في باب التفسير ان تعلم الحرة كالمين وقضيت ان الولد يكون تريكها بما اراد كالتصاير فواجب عن ذلك الزكشى بان ما هنا تعلم لا مالملة للسيد فيوما هناك تعلم فيه معالجة اه (قوله وحرة) حلق تسميه اه عش (قوله حوت الارض) قد يشكل هذا بما عتد من تعليم القرع اه عش ويؤيد الاشكال ما مر عن المتن عن الزكشى وما يأتى من قول الفارح ولو عمل فيه الخ بل يندعي دخوله في نحو القسارة (قوله وان زادت بها) اى بالزيادة المنصبة (قوله لاجل الخ) اى فلا يتبع الام في الرجوع

صداقهم القرع ولم يرسله ثم تحلل ممنوع لوال ملك القرع عنه بالا حرام على الاصح المنصوص شرحه من (قوله والمرتين غير الواهب) حال (قوله ولو اهل) اى السلطة ش (قوله وورديان ملك الولد الخ) كان حاصل الرذاه لا يتصور هنا رجوع لعدم ملك القرع بعد التحلل وقد صار الصيد ما بافلا لا اخذه لا يطرق

التصرف واظهار بعض الثراء والمرض انما يمنع الحيا باقولا لا يمنع الاظهار (ولا ينحى تعليق حقه) وتديره والوصية به وتزويجها وزراعتها لبقاء السلطة (وكذا الاجارة على المذهب) لبقاء العين صالحا ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى المستاجر من غير رجوع للواهب بقى على المجرى وقارعه ما هنا رجوع البايع بعد التحلل فان التفسير ثم اقوى لو اجرى وجهان التفسير ثم يرفع القيد من اصله لا كذلك هنا (ولو زال ملكه) اى الفرق عن الموهوب (وعاد) ولو باقاة اورد بيب (لم يرجع) الاصل الواهب (في الاصح) لان الملك غير مستفاد منه

حيث لم يرد ولو يرجع كاسر في نحو تفسر الصيد وكالوجه وانقضت صداقا حرم ولم يرسله ثم تحلل كذا قيل ورد بان ملك الولد الزائل بالا حرام لا يعود بالتخل بل يزعمه سائر السو لولده وخرج بوان ما لم يرسله وان اشرف على الزوال كالزناح فانقطعت ملخصه وعرفه فستفهم تملكه فحضر السالك وسلم له فلا يسه الرجوع فيه ولو وجبه القرع

لقرعه واقبته ثم رجع فيه في رجوع الاب وجهان والذى يتجه منهما عدم الرجوع لوال ملكه (قوله) ثم عوده سواء اقلنا ان الرجوع ابطال للهبة ام لا لان الناقل بالاطال لم يرد به حقيقة والا لرجع في الزيادة المنصبة (ولا زاد رجع) بانه المنصبة لانها تابعة ومنها تعلم صغر محرقة وحوت الارض وان زادت بها القيد لاجل عنه الرجوع حدث يد

(قوله وان كان الخ) عبارة عن الرجوع في الام ولو قيل الوضع في أحد وجهين صحة القاض
 وهو الممتد اه (قوله حالا) اي على اصح الوجهين الثاني عليه الصبر الى الوضع اه سم (قوله ومنه)
 اي اخل الحادث ويد المتب (طلع حدث الخ) اي فلا يقع الاصل في الرجوع (قوله لكن رد بان
 كلامها الخ) والاول اوجه قياسا على اخل معنى ونهاية (قوله مطلقا) اي قبل القبض او بعده اه
 عرض ولعل المناسب سواء كان قصص حين او منتهى (قوله ويحق الخ) ببناء المقبول (وخراس الخ)
 نائب قاعه ويجوز كونه ببناء القاطل وقاعه غير الاصل المشتق وحذف غير المقبول من القاعين
 المحلولين عليه لظهوره عبارة للمتن ولو رجع الاصل في الارض التي وهبها لولد او قد غرس الولد او بنى
 غير الاصل لم يرجع حق الفرس او البناء بين قطعه بارش قصص تلكه بقيته وثيقته باجرة كالعارية
 اه (قوله او يخل الخ) اي والخبرة في ذلك للواهب اه عرض (قوله وذرعه) اي يوقى ذرع المتب
 (قوله ولو حمل) اي القرح اه عرض قول المتن (ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهب لولد واقضه
 في الصحة فشهدت بنية لباقي الورثة ان اياه يرجع فيها وبه لم تذكر ما يرجع فيلزم تسم شهادتها ولم
 تنزع العين منه لاحتمال انها ليست من المرجوع فيه اه معنى وروى مع شرحه زاد التآية قوله ثبت
 اقر ان الولدان الاصلية شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه (قوله او اطلتها) الى قول المتن ولا يرجع في
 في التآية وكذا في المتن لا لقره الذي لم يقبل منه وقوله بعد القبض وقوله امامته الى قوله (قوله لان هذه
 تخيد الخ) كان الاول تقديمه على قوله وبكناية كافي التآية والمتمنى (قوله بعد القبض) سيد ذكر عترة
 قال الرشيدى قوله بعد القبض اي قبض هذه الهبة وكان الاول أن يقول مع القبض اه (قوله الا علم
 تحملته) وجه هذا التقيدها اذا حملت منه صارت مستولدة للاب وان لم يحصل الرجوع فتنقل الى
 ملكه بسبب الاستيلاء فلا ياتي الخلاف حيث في حصول الرجوع او عدمه فيلتزم سم على حج اه
 رشيدى (قوله جا) اي بالخس المذكورة في المتن (قوله وعليه) اي على الوالد القرع (قوله القيمة)
 اي قيمة الامة (قوله بالوطء الخ) يبنى ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الانزال من قب الحشفة
 والكسر اذا احبها سم على حج اه عرض (قوله ميراثا) اي ميراث الامة ثيبا ويزمها أيضا أرض
 بكاره ان كانت بكرا اه عرض (قوله وهو حرام) ومع ذلك لاحد لشبهة الخلاف اه عرض قال المتن
 وتحرم به الامة على الولد لانها موطوءة والدم تحرم موطوءة الولد التي وطئها عليها كما سبق ان شاء الله
 تعالى في موانع النكاح ولو تناسخ الثرمان الهبة او قابلا حيث لا يرجع لم تنسخ كاجرم به صاحب
 الانوار اه وقوله ولو تناسخ الخ في التآية مثله قال عرض قوله هر حيث لا يرجع اي كان كانت لاجني
 وقوله لم تنسخ وقدير به بان التناسخ القليل انما ينافي بان المعاضات لانه يقصد بها الاستدراك والهبة
 احسان فلا يقيق بها ذلك سم على حج اه (قوله لتغير السابق) وقوة شفقة الاصل ولهذا كان افضل
 اليه بر الوالد بالاحسان لما فصل ما يبرهما عا ليس يبنى عنه وعقوبها كثيرة وهو اذواها بما
 ليس فيها ما لم يكن ما اذا هبوا اجابا وتسنة القرع لم يحصل بالمال وقضاء الخواتم والبارقو المكاتب

الرجوع (قوله ان كان له الرجوع حالا) اي على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع (قوله
 ومنه) مثل طلع حدث (ولم يتأخر) انظر نظيره اذا رد المبيع بسبب (قوله لتكره) بان كلامها عطفه) والارح
 الاول شرح هر (قوله في المتن) ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهب واقضه في الصحة فشهدت بينه
 ان يرجع فيها وبه ولم يذكر ما يرجع فيه لفت شهادتها فقلت اقر ان الولدان الاصلية شيئا غير هذه
 ثبت الرجوع شرح هر (قوله الذي لم تحمل منه) وجه هذا التقيدها اذا حملت منه صارت مستولدة
 للاب وان لم يحصل الرجوع فتنقل الى ملكه بسبب الاستيلاء فلا ياتي الخلاف حيث في حصول الرجوع
 او عدمه فيلتزم (قوله وبالوطء ميراثا) يبنى ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الانزال

في هـ) مطلقة (او) مقيدة بنفي التواب) اي العرض لغیر السابق (ومنه) مطلقا (يكسر اللام) وان كان المتبادر فتحصا
 (٤٠ - - سرواني وابن قاسم - - سادس)

والمراسلة بالسلام نحو ذلك لو يتاكد استحياب الوفاء بالهدايا كما ذكرنا خلافاً لما ذكره شرارنا وهو
 المروءة يقال في الأحياء لو طلب من غير مذهب في إعلان الناس فريضة من استحيابهم ولو كان خالياً
 ما اصطاحم كالمصدر وكذا كل من هو مذهب في شأناهم أو سعيته أهناً زاد المني قال الرازي
 وإذا كان في مال أحد أو مذهبية ودماه لا كل من غلبت على الإمتاع فإن جهر فليأكل ويظل يصنع
 القصة وتقول المصنف قالوا إذا البسه ثوباً من سبوت كان يتأذى برده فليقبله وليلبسه من يديهم يرضه
 إذا غاب ويحتمل أن لا يصل فيه إلا يحضر وقال السبيعي في شعبين حمارين يأسر كان التي صلى الله عليه وسلم
 لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها لئلا يذهب إلى أهديت إليه من المسمومة بغير هذا أصلها
 يفعله الموك في ذلك ويطبق بهم من في منامه أو قوله لم يملك الخ عارة البحر من الرحاني مالم
 يكن ما آذاه مطلوباً بشرطاً كترك عبادة أو فعل حرام أو مكره وإذا ارتكبه الأصل وإذا أقرع بسببه
 وليس من العوق مخالفة الأصل في طلاق زوجة فيها أربع ماله أو مطالبة بحق عليه هو غير عتاج له بل
 يحرم على الأصل ذلك إذا طهر أو امتنع مع قدره أو قوله لم يملك الخ عارة البحر من الرحاني مالم
 بيع أمواله وعقاراته وطلاق نسائه ونحو ذلك ما يفيق عليه قدس سره به الظاهر أن ذلك ليس مراداً
 وقوله المراسلة أي من غير كتاب كان يقول للنفس على فلان قوله لو يتاكد استحياب الوفاء بالهدايا هو
 شيخنا القوي من حج أن الوعد من عدمه بغيره كقوله لم يملك الخ عارة البحر من الرحاني مالم
 التكلم فيه بسوء عند من يخافه (قوله على تأويل بيد) يحتمل أن مراده أن مطلقاً مصدر يحذف أي
 هبة مطلقاً والتذكير بتأويل الهبة بالعقد أو التملك أو سوجه المني صفة مفعول عنوف عبارة
 شيئاً مطلقاً عن تنبيه شواب وعدهم (قوله في المرتبة الدينية) كالمالك رعيته الاستاذة لئلا
 (تنبيه) الحق الماوردي بذلك سبعة أنواع هبة الإهل والأقارب لأن القصد الصلوة العبدولان
 القصد التمسوة التقي الفقير لأن المقصود منه الهبة العبدولان القصد التمسوة والتبرك وهبة
 المكلف لغيره لعدم محبة الاعتراض منو الهبة لا صدقاتها لأن القصد أن الصدقات كالمدة أو المبلغ أو ما
 بجاهه أو ماله لأن المقصود مكافأة ما زاد الدار من هبة التمسوة لمعلم هو داخل في عموم كلام الماوردي
 أمضى (قوله لو أن نواه) يظهر أنه إذا أطلع المتب على نية التبرع أو قصدته أن يعجب عليه ما طاب الوفاء أو الرد
 والحال أنه لا قرينة حالية ولا نظرية فهو غير محتمل إلا في حق من أريد القائل أنه من كتب على قوله
 الآتي كلام الأذري والأوجب مانعه قياس ذلك الوجوب أيضاً إذا نوى التواب وعطيت نية أو صدقه
 المتب فيها انتهى سیدمر قول المتن (لا على منته) كية الغلام لاستاذة (قوله في ذلك)
 أي المرتبة الدينية فكان الأولى التأييد (قوله لأن القصد) إلى قوله واختار الأذري على المتن وإلى
 المتن النبوية (قوله واختار الخ) عبارة التأييد أن اختار الخ (قوله هو أو الرد) ظاهر أو باطن وهذا
 قارو ما يحتاجه أيضاً سیدمر (قوله ولو قالوا لم يملك الخ) إلى قول المتن في الأصح في المتن لا قرينة حالية
 البعب إلى المتن (قوله لأن الأصل عدم البذل) أي عدم ذكره (قوله على أن يعرض له حاجة
 الخ) أي لمن شرطه عند الدفع أو دللت قرينة على ذلك فلو بذلها لخص له بحسب ما سئل فسي في خلاصه
 فلم يتفق لذلك وجب عليه رد الهدية لصاحبها لأن مقصود لم يحصل لم لو أعطاه ليتفهم له فقط قلت شفاعته

لثوقته على تأويل بيد
 بأن لم يقد بتأويل لا عدمه
 (ثلاثاً) أي عرض (أن
 وهب لغيره) في المرتبة
 الدينية (لا يقتضيه لفظ
 ولاعادة) وكذا لا ثواب
 فهو أن نواه وهب (لا على
 منته) في ذلك (في الظاهر)
 كالأمر مداره الحاقاً للآعيان
 بالمانع ولأن المادة ليس
 لها قوة الشرط في المعاصات
 وكذا الثواب هو أو أو لآن
 وهب (لتفسير على المذهب)
 لأن القصد حيث الصلاة
 وتأكد الصداقة والهدية
 كالمهبة فيأذكر وكذا
 الصدقة واختار الأذري
 من جهة الدليل أن المادة
 متى قضت بالثواب وجب
 هو أو رد الهدية وبحسب أن
 على التردد ما إذا لم تظهر حالة
 الإهداء قرينة حالية أو
 نظرية دالة على طلب
 التواب والأوجب هو أو
 الرد لا مخالفة هو بحيث ظاهر
 ولو قالوا لم يملك الخ
 بل لا بد صدق المتب كما
 مر أو لقرض لأن الأصل
 عدم البذل ولو أهدى له
 شيئاً على أن يعرض له حاجة

تنبيه الحشمة إذا أحلها (قوله ثوقته على تأويل بيد) يحتمل أن مراده أن مطلقاً بالفتح
 صفة مصدر يحذف لكن المصدر المجرى مؤنوب فيحتاج لآويله بالعقد أو التمسوة حتى يصح صفة بالذكر
 اعني قوله مطلقاً وقيداً قياس مصدر وهب الوهب كما يعلم من قول الألفية

فقل قياس مصدر للمعنى من ذي ثلاثة وأحد القوانين جواز استعمال المصدر القياسي وإن كان
 الوارد غير مدونه فليأتمل (قوله والأوجب هو أو الرد لا مخالفة) قياس ذلك الوجوب أيضاً إذا نوى الثواب
 وعطيت نية أو صدقة المتب فيها (قوله هو بحيث ظاهر) اعتمد (قوله لئلا يملك الخ) فإن فعل

فرضه لو مرده ان يقر الالباه (فان وجوب الثواب على الضعيف او على البحت المذكور في كتاب الحديث او العلم ان الله تعالى لا يرضى من عباده الا ما يحب) ولو مثليا اي قدر ما يوجب فضله (في الاصح) فلا يثبت الثواب بغير من الاموال بل الخيرة فيه التنبؤ وقيل يشبهه ان يرضى من عباده باختلاف قيمته لتفسير الصحيح ان امر اياهم بالنبي ^{عليه السلام} ناقة فاعطاهم وقال له ارحبتم قال لا فارداه ان قال نعموا اختاره جمع (فان) فلتاوجب انما يتصور (لما فيه) هو ولا غيره (فله الرجوع) في جسد من وجب عليه فهو (٣١٥) فهو احق بها مالم يقب منها حصص الحاكم

لكن رده الدار على واليق
بهموم وانما هو ان من
ان عمر ولو وجب بشرط
ثواب معلوم كرهتكم
هذا على ان يتبين كذا
قبل (فالظاهر صحة العقد)
نظر البحت اذ هو معاوضة
بمال معلوم فكان كرهتكم
(و) من ثم (يكون يخاص)
الصحيح فيجوز فيه عقب
العقد احكامه كالخيارين
كسائر عاقله والشفعة عدم
توقف الملك على القبض
(او) بشرط ثواب مجهول
فالذهب بطلانه لتعذر
تصحيحها بما يلزمه العوض
ومبدا كثر الثواب بتداعي
الاصح انما لا يختص به ولو
بعت عديقه لم يصد به الباء
لجواز الامرين كما قاله ابو علي
خلافا لتصويب الحريري
حين تدعي بها (في طرف)
او وجب شيئا في طرف من
غير بيعت (فان لم يجر العادة
برده كقصره) بتدبير الراء
في الاصح (نعم) اي وعاه
الذي يكثر فيه من نحو
خوص ولا يسمى ذلك الا
وهو فيه ولا فهو زليل
وكمله حلوى (فهو عديقه)
اروة (ايضا) اي كافيه

او لا فضل لم يجب الرضا بغيره لانه فله ما اعطاه لاجله اه عش (قوله) فرضه لو مرده فان فعل حل
لو ان تعين عليه الفعل شرح مر اه سم (قوله) على الضعيف اي من مقابل الاظهر والمذهب (قوله)
على الضعيف) الى التيق في النهاية لا قوله لا تعبر الى التيق وقوله لا تعبر الى التيق (قوله) فهو قيمة الموهوب
ولو مثليا قضية هذا صحة الحديث في صورة البحث المذكور وفيها نظر بل يخالفه في الجية قوله الاتي
او مجهول الخ الان فرق بين الشرط صريحا وغيره اه سم (قوله) فلا يتبين الخ) تخرج على قوله اي
قدره ولو لكن عدم التعيين فيها اذ ادلت القرينة على قصد ثواب معين على تامل (قوله) ولا غيره) قد يقتضي
اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فراجع اه سم (قوله) في هيت) ان يثبت وبطلان نقتض نهاية
ومعنى (قوله) كسائر عاقله) عبارات المتي ومما يحتمل في باب الخيار من انه لا يخاف في الجية ذات الثواب معنى
على انها ليست ببيع كانت الاشارة اليه اه قول المتن (او مجهول) كرهتكم هذا المبدى بوب اه معنى
قول المتن (فالذهب بطلانه) اي ويكون مقبوضا بالشرء الفاسد فيضمنه ضمان المنسوب اه عش
(قوله) تصحيحها) اي الجية ذات الثواب المجهول (قوله) لجواز الامرين) اي تدعي البيع بنفسه وتعيده
بالباء (قوله) او وجب شيئا الخ) اي بالمعنى الشامل للصدق قول المتن (برده) اي بل بعدم رده عبارة تشرح
الروض في سياق ما يوافقه من التباين المتفق عليه اي كون الظرف عديقه كالظروف اذ جرت الحالة بعدم
رده كاتقيه بالاصل فان اضطررت فاعلم ما عاقله فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام لشك في
المسح اه ويدل على ذلك ايضا قول الشارح الاتي تحكما لغير المطرد اد (قوله) ولا يسمى) اي الوعاء
(بذلك) اي بالقصر (قوله) وكلمة الخ) عطف على كقصره عبارة الخ) وتدخل على الحلوى وبقا كة
ونحوهما اه (قوله) اي كافيه) اي كالكافي في الظرف اه سم (قوله) لا تدل قرينة) كان كتب له فيه رد
الجواب بظنهم (و) (قوله) على رده) اي او اخفائه اه عش (قوله) ملك المكتوب اليه) جزم به الروض
عبارة مع شرحه في المتن نحو ما لو كان الكتاب ان لم يشرط كتابه الجواب اي كتابته على ظهره عديقه
للمكتوب اليه فان اشترطه كان كتب فيها او كتب على الجواب على ظهره لو مرده اليه اه (قوله) وقال غيره)
اقتصر المتني على كلام المولى وافرده (من اضطر اذ رجع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما اشار اليه الشارح
بقوله السابق اي كافيه (قوله) الى الاخير عهدهم) اي عن الاصحاب (قوله) او اخبر بما تقدم الخ) الاولى او

حل له وان تعين من الفعل تخرج مر (قوله) فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الجية والمذهب في
صورة البحث المذكور. الا كان الواجب ردها مطلقا حيث وثلها اذ ائتمنت كانت مثلي في حقها
نظر بل يخالفه في الجية قوله الاتي او مجهول لان الفرق بين الشرط صريحا وغيره (قوله) فلا يتبين الثواب
بغير من الاموال قد يفتن مخالفته فهو فهو قيمة الموهوب ويحاج بان قوله اي قدر ما يوجب فضله ليس المراد
خبر من نفس القيمة بل قدر ما من اي جنس فليتأمل (قوله) ولا غيره) قد يقتضي اطلاق وجوب قبول
ثواب الغير فراجع (قوله) اي كافيه) اي كالكافي في الظرف (قوله) تحكما لغير المطرد) قال في شرح
الروض وعمله اذ جرت العادة بعدم رده كاتقيه بالاصل فان اضطررت فاعلم ما عاقله فيجرم استعماله وبه
صرح ابن عبد السلام لشك في المسح اه (قوله) قال المتن ملك المكتوب اليه) وهو الاجه شرح مر

تحكما لغير المطرد كتاب الراسالة الذي لم تدل قرينة على رده قال المتولى ملك للمكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب
وللمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاحة (تنبيه) ايضا من ارض اذ رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله محذوف وجوبا سماعا
ويجوز كونه حالا لخصه على صاحبها قد يقع بين العامل ومفعوله كمثل اكل المديقه ويحل ايضا استعمال ظرفها في اكلها اي ارجع
الى الاخبار عنهم كل اكل من ظرفها رجوعا اخر بما تقدم من حل اكلها حال كونها راجعا الى الاخبار عنهم يحل اكل من ظرفها
وقد لا كما هنا اي ارجع الى الاخبار عنهم يحكم الطرف رجوعا او اخبر بما تقدم من حكم المعروف حال كون راجعا الى الاخبار

كان صاحب الفرج يتادأخذ نفسه أما إذا أعيده له الحياتر ان معطيه انما قصدته فله ان يغير اليوم بانه لا يرجع اليه
الفرج وان كان الاصل انما هو لاجله لان كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي (٣١٧) رجوعه عليه بوجه فانه ولو امدت

ان خطه من ظالم لئلا يقتض
ماضيه لم يحله قبوله ولا
حل اي وان تعين عليه تعليل
بما على الاصح انه يجوز
اخذ العوض على الواجب
العين اذا كان فيه كلمة خلافا
لما هو مملوك الاذرع وغير
هنا ولو قال خذ هذا واشتر
لك به كذا تعين ما لم يرد
التبسط او تدل قرينة
ساحه عليه كاسر لان القرينة
حكمة هنا ومن ثم قالوا لو
اعطى قتيلا درهما بدين
يفضل به ثوبه اي وقدرت
القرينة على ذلك تعين له
ولو شك اليه اعلم يوف امر
كاذبا فاعطاه درهما او اعطى
لفن حقة او في نفسه فلم
يكن فيه باطنا لم يحل لقبوله
ولم يملكه ويكتفي في كونه
أعلى لاجل ظن تلك الصفة
بالقرينة ومثل هذا ما يأتي
آخر الصداق مبسوطا
من ان من دفع لخطوبته او
وكيلها او لها طعاما او
غيره ليتزوجها فرد قبل
العقد رجح على من اقبضه
وحيث دلت قرينة انما
يعطاه انما هو للحياء حرم
الاخذ لم يملكه قال الفراء
اجماعا وكذا لو امتنع من
قبل او تسلم ما هو عليه إلا

الاخذ (قوله لا يباحه) اي اقباض المثل للخذ او للمثل (قوله الخائف) اي الاقباض (قوله
لقصده) اي الاخذ (قوله اذا كان الخ) خبران (قوله يستاد) ببناء المفعول (قوله وان معطيه انما الخ)
صعلق تغيير لقوله انه لغير الحياتر (قوله ولو امدت) اي قوله ولو قال خذني انما عبارة للمنفى ولو غلب
شخص اخر من يدعاه لم اخذ اليه شيئا لم يكون رشوة او هدية قال الفقهاء في ظنهم لا يفتقر الى ان كان امدى
اليه عقاقته ربما لو لم يره بشي نقض جميع ما مضى كانه رشوة وان كان يامن بحياته بان لا يقتض ذلك
بحال كان جهة امر (قوله ومن ثم قال) بهذا تصريح على الملة اخذ قوله لان القرينة الخ لعل المثل اخذ قوله
او تدل على عدم الملاءمة سديد (قوله ولو شك) اي القتيلا كذا كرو (قوله انه لم يوف) اي
الدرهم (قوله اجرة) اي الفسار (قوله كاذبا) حال من فاعل شك (قوله بالقرينة) نائب فاعل يكتفي
(قوله من ان الخ) بيان ما يأتي (قوله بخطوبته الخ) اي او خطوبها
(كتاب القطة)

(قوله وهو الاصح) اي ما يعض قنينة امر عرش (قوله يوفى لغة) الى المتان في النهاية الا قوله ومن ثم كان يقيد
السابق في قوله ومن ثم قال (قوله ومنه) اي المال (قوله او اختصاص) صعلق على مال (قوله محرم)
يقيد الاختصاص (قوله ضاح) يقيد كل من المال والاختصاص قال المنفى ويرد عليه اي انصرف
ولد القطة فانه ليس بضائع والركا الذي هو دين الاسلام يصح تقبله وليس مالا ضامنا واخر غير
المحرمة يصح تقاطعها ولأمال ولا اختصاص اه (قوله بنحو خفة) عبارة للمنفى يسقط او خفة
ونحو ما اه (قوله ولا امتع الخ) الاول اسقاط هذا القيد لما يأتي من جواز التقاط المتع للمنفى فودا دخل
في افراد القطة اه عرش (قوله فان لم يدعه) بان فاه او سكتاه عرش (قوله اول مال الخ) عبارة للمنفى
والاسنى وبعض نسخ النهاية فانه مالك الارض ان ادعاه ولا فتن ملك منه وهكذا حتى
يتنهي الى الهي فان لم يدعه فيقتد يكون تقصيد فيرد على قوله لم يملكه فان هذا لقطعة مع انه وجد

ولا يبعد اعتبار الفرق في ذلك (فرج) ما حرم من الرجوع في النقطة لافرق فيه بين ما يستملك كالطعمة
وغيره ومدار الرجوع على عادة امثال الدافع لهذا المدفع اليه فيجرت بالرجوع رجح والاقلام
(قوله يظهر الجرم بانه لا يرجع على صاحب الفرج) لم يصرح بالرجوع على نحو الجرم لو عدموا لا يبعد
عدم الرجوع عليه (قوله رجح على من اقبضه) صريح في رجوعه اذا كان المدفع ما يستملك كالطعمة
وهو الصواب ولا تنفذ الى المخالفة في ذلك مر

(كتاب القطة)

(قوله فاجد بملوك المالكة) اي على الترتيب من المالك الى ان يملكه فهو للمالك الآن ان ادعاه والا
فلن يملكه الى الهي ويشير الى ذلك قوله فان لم يدعه اول مال له لو اراد مالكا واحدا استثنى عن قوله اول
مالك عبارة الرؤى وما وجد على ذلك البطلان لم يدعه فلن يملكه الى الهي ثم يكون لقطعة اه وقوله
ثم يكون لقطعة قد رد على قوله غير مملوك فان هذا لقطعة مع انه وجد على ذلك فليتناظر معنى قوله ثم يكون
لقطعة ثم اذا لم يدعه الهي يكون لقطعة كما قدره كذلك في شرحه (قوله فان لم يدعه اول مال له) اي هو الهي
فلقطعة قول يفارق هذا حيث شرط في كونه لا اول مال له ان يدعي ما تقدم في الركاز حيث كان له وان لم يدعه
ما لم ينع به ان كان يملكه تملكه الارض بالايجاب بخلاف الموجود في ظاهر الارض من المنقولات لا يملك

بمال كزوجته بخلاف امساكها وجوته حتى تبرمه او تقتدي بمال ويرق بانه ما في مقابلة البضع المستوفى عليه بمال (كتاب القطة)
بضم فسكون او فتح وهو الاصح ويقال لقطة بضم اللام ولقط بفتح او يوهي لمة ما يؤخذ بيد تطلب بشرع مال ومنه ركاز يقيد
السابق فيه او اختصاص محرم ضاح بنحو خفة بجل غير مملوك لم يحرز ولا عرف بالوجد مستحقه ولا امتنع بوقته فاجد بملوك المالكة
فان لم يدعه اول مال له لقطعة نعم ما وجد بدو حارب ساء مسلم وقد دخله انعاما من خسة او به لقطعة وما القاء منحرج او حارب

لا يبره بنحو حرمه او داره او دالم ملك منها موده ولا يبره مالا كما مال حاتم لا تقطع خلافا لما وقع في المجموع في الاولى امره للامام في حفظه او ثمة ان رأى يهدأ ويقررت له ليت المالى لى ظهوره ما لكان توفقه والا سره لصار في بيت المال لوجبه لاحاد او كان جارا فمل من هو يديه في ذلك كسر نظيره قال الماوردى ولو وجد لفرأ بالبحر خارج حده كان نقطة لانه لا يوجد خفة في البحر إلا اذا دخل حده وظاهر ما نه لا فرق بين المكتوب وغيره (٣١٨) لكن قال الرواقي في غير المكتوب بان علما اجتمعوا ولو وجد نقطة عبرت في مدته كالبحر وقرره

وسمكة اخذت منه هرهه والا فلقطه وزعم أن البحر ليس مدته بمنوع فقد نص القاضي ورضوا على ما لي منه على انه يثبت في البحر قال جمع وما عرض منه من حب في أرض الغير ثبت يملكه مالكها ومن النقطة أن تبدل نفسه بنهرها في أخذها فلا يملك له استباحها إلا بعد تعريفها بشرطه او تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تمتد أخذ نفسه جاز له فيها ظفر بشرطه وجماعا على جواز أخذها في الجلة لاحاديث فيها يأتي بعضها مع أن الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبا للهية لأن كلاً تملك بلا عوض وغيره لاجزاء الموات لأن كلاً تملك من الصالح ويصح تعضيها للقرض لأن تملكها اقراض من الشارع واركابها لا يقطر ولقطو ملقو مستعمل من كلاً موافق القطع من الامانة إذ لا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال

في عمل ملكك فليأمل اه (قوله لا يبره) أى المارب (قوله ورد ان) حلف على ما ألقاه (قوله في الاولى) أى ما لقاها نحو ربيع الخ (قوله فعل من هو يديه في ذلك) أى ما عدا القرض لبيت المال اه عش (قوله قال الرواقي الخ) معتد اه عش (قوله انما وجدته) فديوجه باحتال ان يكون بعض حيوانات البحر اكل حده وترك لوم القاه بطريق التقى او الثروت اه سيد عمر (قوله كالبحر) لعل الكلف استصاينة (قوله وقرره الخ) الو او بمعنى او اه عش قال الرشيدى الظاهر رجوع الضمير لمعنه فامل اه ويحمل البحر (قوله وسمكة) حلف على البحر اه عش ويحمل على الممنوع وعلى كل قالو او بمعنى او (قوله اخذت منه) أى من البحر (قوله يملكه مالكها) خبر ما عرض الخ (قوله تمتد أخذها) وكذا لم يمتد حيث أخذها منه اه عش (قوله بشرطه) وهو تعذر وصوله إلى حقه ثم ان روى بقدر حقه فذا الاضاح عليه ما في كثيره ذلك من بقية الديون اه عش أى وان زاد فهداوا على بطريق (قوله وجمعا) إلى قوله وخسه الغزالي والمضى (قوله أخذها) أى النقطة اه سم (قوله الشاملة للبر) عبارة المتى الآسرة بالبر اه (قوله بل قال جمع الخ) عبارة المتى ويكو تركه كما قاله المتولى وغيره اه (قوله واختاره السبكي) وكذا اختاره النهاية والمضى (قوله وخسه الغزالي الخ) معتد (قوله إذا لم يكن عليه ثوب) أى حادة (قوله ولا يضمن) أى القطة اه عش (قوله ويحب الخ) الاولى ان يقدم على قوله ولا يضمن الخ (قوله ويحب الزركشى الخ) اعتمدته النهاية (قوله بان لم يكن الخ) أى لو كان وغشى ضياها إذا تركها اه عش (قوله ويجب كنفه الخ) اقول يؤيد الوجوب قول النهاية إذا وجد الحر الرشد لقطة في غير الحرم في موضع يامن عليها فالاولى ان يأخذها وإذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه ان يأخذها انتهى ويحمل قوله لا يامن عليها ما إذا كان من غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الامن عليها اه سم اقول ويمكن حل الرد الاق في الشرع بقرينة ما نقله عن الجمع وافرعه على فرض إطلاق البحث فلا مخالفة (قوله ورد بان شرط الخ) اجاب عنه النهاية بالفرق بينر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فاته حاضر يمكنه حفظه والزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره اختلاف حقه بما قاله روى يده ما ساق في الجملة لو مات رقيقه فسفر وخاف ضياع استمتع به فوجب نقلها جانا اه وافرعه سم قول المتن (فتبروا) أى ويكون مكره ما خر وجا من خلاف من حرمه اه عش اقول وقضية صريح المتن الاباحة (قوله بأمانة نفسه) إلى قول المتن ويترع الولي في النهاية الا قوله ولو بنحو ترك

بذلك (قوله خلافا لما وقع في المجموع في الاولى الخ) كذا شرح مر (قوله وجمعا على جواز أخذها) أى القطة (قوله وان لم يكن من غير موجب) اقول يؤيد الوجوب قول النهاية إذا وجد الحر الرشد لقطة في غير الحرم في موضع يامن عليها فالاولى ان يأخذها وإذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه ان يأخذها انتهى ويحمل قوله لا يامن عليها ما إذا كان من غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الامن عليها (قوله ورد بان شرط الخ) اجيب بالفرق بينر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فاته حاضر يمكنه حفظه والزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره اختلاف حقه بما قاله روى يده ما ساق في الجملة لو مات رقيقه فسفر وخاف ضياع استمتع به فوجب نقلها جانا ولو كان موجودا حاضر اما وجب ذلك بما قاله فامل (قوله مع عدم فسقه) وسيأتي

المحجور او اكتساب بملكها بشرطه وهو المطلب فيها (يستحب الالتقاط لو اتى بأمانة نفسه) لما فيه من البر قال جمع صلا بكونه تركه فلا يقع في يد غائب (وقيل يجب) حفظا لئلا يادى كضموه واجب بأنها امانة او كسبوا كل منها لاجب ابتداء وقال جمع بل نقل عن الجمهور ان غلب على ظنه ضياها عا لتركها وجب الا لا يترد اختاره السبكي وخسه الغزالي بما إذا لم يكن عليه ثوب في حفظها ولا يضمن وان اتم بالترك ويحب الزركشى تعيد على الخلاف بما إذا لم يكن ثم من غير موجب كنفه في الودية بل الاولى لان تلك يد المالك او رد بان شرط الوجوب ثم ان يذل المالك اجرة عمله حرز من هذا الاتيان هنا (ولا يستحب لتبروا) بأمانة نفسه مع عدم فسقه

عجلة الضياع او طول الحياة وقول ابن الرضمان التصديق على نفسه بخاري هذا لان الحرف القوي هو الضياع لا الحياة
لا فرق بينهما اي من حيث ان المدار كما هو ظاهر على أن يكون او طرا عليه ما يتولد (٣١٩) عنه ولو احتسلا لكن قريبا

ضياعا (ويجوز) له مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان حياته لم يتحقق وعليه الاحتراز اما اذا علم من نفسه اي غلب على ظنه ام متى (قوله ولو يتصور ترك صلاة الخ) ظاهره ان لو تاب لا يكره لموان لم تحض مدة الاستمرار وهو ظاهر لا تنفعا مما يحمله على الحياة حال الاختداء ع ش (قوله ان على الخلاف) اي ان يكون يقول الفارح وقيل نعمرا (قوله ولو لم يدل) اي ولو لم يتطعد ولو لم يظهر علم الاختفاء هنا بالمستور ويقر بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط غالبا بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والفرس من الاشهاد هنا الامتناع من الحياة فيما وجد الوارث حافظ يكف بالمستور اه ع ش (قوله ووارثه) عطف على الضمير المستتر في قول المتن (انه لا يجب الاشهاد الخ) سواء كان تعلق او حفظ اه متى (قوله لا يستوعب) الى قوله واخبرني المتن (قوله في) اي الاشهاد (قوله صفاتها الخ) بوجه استيعابها كاذ كره القمولى عن الامام جرم به صاحب الانوار معنى ونها يواسي قال ع ش قوله ويكره ما الخ اي ولا يضمن اه (قوله ولو خشى منه) اي من الاستيعاب ش اه سم والاصوب من الاشهاد كما في ع ش والمتن عبارة تنبيه على استحباب الاشهاد اذا لم يكن السلطان ظاهرا مخشى انه اذا علم بها اخذها والا فيمتنع الاشهاد والتعريف كما جرم به المصنف في تلك التثنية اه (قوله يجب) اي الاشهاد ش اه سم (قوله لخير صحيح بالاسم الخ) اجاب النباية والمتن بان القياس على الودية اوجب حله على التنب اقول وقد يفرق اه سم (قوله قال الزركشي) الى قول المتن في دار الاسلام في المتن (قوله فان المراد الخ) بوقد يقال المراد لا يدفع اليراد (قوله هل ثبت الخ) اي قد ثبت (قوله الالتقاط الصي والمجنون) حيث كان لها يميز كما يحسب بعضهم الثاني وهو ظاهر اه ناية عبارة المتن وشرح الروض وشرط الامام في حصة التقاط الصي التمييز قال الاذرى ومثله المجنون اه (قوله وبهذا) اي التعليل (قوله والتقاط المرتد) عبارة المتن اما المرتد فقد رتب لقطه على الامام وتكون في تان مات مرتدا فان اسلم فعكسه كالسلم اه (قوله والاذى الخ) خرج به الحر في اذا وجد ما في دار الاسلام فانها تخرج منه بلا خلاف اي ومن اخذها منه كان له تعرضا وتملكها كما هو ظاهر كلامهم اه معنى وفي سم عن شيخه السكري مثله قال

حكم العاسق (قوله ولا يستوعب فيه صفاتها) عبارة الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره كآله القمولى عن الامام جرم به صاحب الانوار (قوله ولو خشى منه) اي من الاستيعاب ش (قوله امتنع) هل يضمن اذا خالف ما اخذها الظالم (قوله وقيل يجب) اي الاشهاد ش (قوله من غير معارض) له اجيب بحمل الامر على التنب بدليل القياس على الودية اقول قد يفرق (قوله والتقاط الصي والمجنون) بحيث كان لها نوع تمييز كما يحسب بعضهم وهو ظاهر شرح هر وعبارة شرح الروض وشرط الامام في حصة التقاط الصي التمييز قال الاذرى ومثله المجنون اه (قوله والتقاط المرتد) كذا في الروض (قوله في المتن والاذى) كذا في الروض وسكت الشارح عن الحر في وقال الزركشي وخرج بالذى الحر في وفي التاثير واهم اطلاق المصنف ان الكافر يجوز التقاطه مطلقا ذاك خاص بالذى واما شرطي في المدلة في دينه قال الاذرى وهل المعاهد والمسلمان اذا جاءتا كالذى لم ارفعه فتلاوه هذا اذا كان في دار الاسلام او افي دار الحرب فان كان فيهما سلم فقلطوا الا في او غنمة او كله لو اجدوا ربة اعاناه او حصة لاهل الفقه في خلافه البخرى اه وفي شرح المفتين لشيخنا الامام العارف البكري ولفظة الحر في دار الاسلام لا يملكها ومن اخذها منه عرفها كثيرا ولفظة المرتد كالحرف اه وانظر ما ذكر في المرتد مع

التقاط الفاسق قال الزركشي وليس هذه مكررة مع قوله ويكره لفاستق فان المراد بالصحيح هنا ان احكام القطة هل ثبتت له وان منتهاه للاخذ (و) التقاط الصي (و) المجنون والمجروح عليه بسفه لان الغلب فيها معنى الاكتساب لا الامانة والولاية وبهذا يتبين ما في قول الاذرى المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حبرا علفي ما له (و) التقاط المرتد (الذى) والمعاصو المسلمين (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا فدينه

التقاط الفاسق قال الزركشي وليس هذه مكررة مع قوله ويكره لفاستق فان المراد بالصحيح هنا ان احكام القطة هل ثبتت له وان منتهاه للاخذ (و) التقاط الصي (و) المجنون والمجروح عليه بسفه لان الغلب فيها معنى الاكتساب لا الامانة والولاية وبهذا يتبين ما في قول الاذرى المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حبرا علفي ما له (و) التقاط المرتد (الذى) والمعاصو المسلمين (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا فدينه

على الواجهة لذلك خرج
 بهادار الحرب فيها تحصل
 مر (هم الاظهر) بناء على
 صحة التقاط الفاسق ومثله
 فيما ياتي الكافر قال الاذني
 الالعدل في دينه (انه يذبح)
 الملتقط (من الفاسق) وان
 لم يحش ذهابه (ويعود دفع
 عند عدل) لان مال ولده
 لا يقر في يده قالو غيره
 والمتولى للوضع والتزعم
 القاضي كاهو معلوم (د)
 الاظهر (انه لا يعتد بتعريفه)
 كالكافر (بل ينعى اليه رقيب)
 عدل يرقب عند تعريضه وقال
 جمع بل يعرفه وذاك
 ثلثا يفرط في التعريف
 فاذا تم التعريف تملكها
 قال الماوردي واشهد عليه
 الحاكم بغيرها اذا جاء
 صاحبها ومثو عليه وكذا
 اجرة المضموم اليه حيث لم
 يكن في بيت المال شيء وله
 بعد التعريف التملك ولو
 ضعف الامين عن مال تزعم
 منه بل يعضده الحاكم بامين
 نوى بعمل المخطو التعريف
 (ويزعم) وجوب (الولي
 لقطة الصبي) والمجنون
 والسفيه لحقه وحق المالك
 وتكون يده ثابتة عنه
 ويستقل بذلك

حشره الظاهر عدم صحة التقاط نحو الذي المصنف لان حشره تدعى حوازل تملكه وهو ممنوع منه قال
 وقدمه ما ياتي في التقاط الاما التي تحمل له من الامتناع اه (قوله على الواجهة) اعتمد به اه سم
 (قوله لذلك) اي لان الملتصق فيها معنى الاكتساب الخ ش اه سم (قوله قصير مر) اي في اول
 الباب قال الرشيد الذي مر بالنسبة السلم انه اذا وجد به دار حرب ليس فيها مسلم وقد دخل بها بغير امان
 فقتله او امان فقتله فانظره بالنسبة للذي ونحوه راجع باب قسم التي في التضيعة اه (قوله فيما ياتي)
 يعمل قوله اه لا يعتد بتعريفه اي وحده اه سم (قوله الالعدل في دينه) اي فلا تزعم عنه اه ع ش (قوله)
 لان مال (الى قول الملتصق الاظهر بجلان الخ في المعنى الا قوله وكان الفرق الى خلاف السفيه وقوله
 ولولي الى المتن (قوله القاضي) اي فان لم يعمل ذلك المم وقياس ما رفي قوله ولا يضمن وان اتم بالترك عدم
 الضمان وقياس ما ياتي من ضمان ولي الصبي حيث لم يتزعم متولوا حكا العيان وقد يفرق بين الفاسق
 والصبي ولم هذا اي الفرق اقرب اه ع ش قول المتن (لا يعتد بتعريفه) اي وحده اه سم عبارة
 ع ش اي مستقلا بدليل قوله بل ينعى الخ اه (قوله ما قال جمع الخ) اعتمد المعنى (قوله كالكافر) هذا
 مجرد تأكيد لقوله السابق ومثله فيما ياتي الكافر (قوله تملكها) عبارة النهاية فللملتصق التملك اه زاد
 المعنى واذا لم يملكها تركت بيد الامين اه (قوله واشهد عليه) اي وجوب اه ع ش (قوله ومثو) اي
 التعريف معنوي ع ش (قوله عليه) اي الملتصق ولو غير فاسق اه ع ش (قوله حيث لم يكن الخ) لعل
 الاولى حيث تعذر اخذها من بيت المال لقوله او جرد متوليه ثم هذا التقيدها خاص باجر المضموم ولذا غير
 الشارح الاسلوب بقوله وكذا الخ بخلاف مؤنة التعريف فانها على الواجد الفاسق ابتداء كغير الفاسق
 وبغني ايمان توقف الاشهاد على مؤنة وان يكون مؤنة المضموم واقفا على اه سيدعرو قوله ثم هذا التقيده
 الى قوله وبغني ع ش مثله في المعنى ما يوافقه (قوله به بعد التعريف التملك) مكرمع قوله فاذا
 ثم التعريف تملكها (قوله) ولو ضعف الامين عبارة المعنى ولو كان الملتصق امينا لكنه ضعيف لا يقدر
 على القيام به لم تزعم الخ (قوله بل يعضده الخ) اي وجوب اه (قوله بامين الخ) قياس ما رفي اجرة
 الرقيب ان الاجرة مناعل الملتصق ان لم يكن في بيت المال شيء اه ع ش اقول وقد يفرق (قوله وجوب)
 الى الفصل في النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمحذور عليه بالسفه اه (قوله لحقه) اي

ما ذكره الفارح كالروض فيه (قوله على الواجهة) اعتمد به (قوله لذلك) اي لان الغالب فيها معنى
 الاكتساب الخ ش (قوله قريبا تحصل مر) اي اول الباب وقصديتان ما لقطه الذي منها وقد دخل
 بلا امان غنمية غنسة وفيه نظر (قوله فيما ياتي) يشمله قوله انه لا يعتد بتعريفه فيرجع اليه ايضا ما نقله
 عن الاذني فليحذر (قوله في المتن) انه لا يعتد بتعريفه (قوله) اي وحده (قوله فاذا تم التعريف تملكها) هذا
 يشكل في المرد بل يعني توقف تملكه على عوده الى الاسلام فليراجع (قوله ومثو تعليه) وكذا اجرة
 المضموم اليه حيث لم يكن في بيت المال شيء كذا اشرح مر وفي الروض وتزعم القطة منهم اي الذي
 والفاسق والمرد الى عدل قال في شرحه قال في الانوار واجرة العدل في بيت المال اه (قوله ومثو تعليه)
 حل شرطه كون الاقطاع التملك والافضل ما ياتي في الذي وهل يصح التقاطه للحفظ او لا لان ليس من
 اهلوه جعل الزركشي على الصحة في الفاسق والكافر والصبي اذا التقطوا التملك قالوا اما لقطة الحفظ
 فالظاهر امتناعها عليهم واخصاها بالمسلم الامين لكن في العباب ما يدل على صحة التقاطهم للحفظ حيث قال
 الثاني اي من الاركان الاقطاع هو مكتسب لا ولي فصم من ذي دار تا ومن فاسق وسر تدعو تزعم منهم الى
 عدل ويضع اليهم مشرف عدل في التعريف واجر ثامن بيت المال الا ان ارادوا التملك فهي عليهم واذا تم
 التعريف فان تملكها اخذها من المدل واشهد عليهم القاضي والابيت عنه اه وانظر قوله فهي
 عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما نقله الزركشي من عدم صحة انطاعهم للحفظ فن اخذها منهم
 فهو الملتصق كاهو ظاهر (قوله به بعد التعريف التملك) ما هذا مع (قوله) فاذا تم الخ (قوله) (والتعريف) فيه

مؤنة المصنف في المسألة
وجوب الاحتياط للحاكم
التي ونحوه ما أمكن ولا
يصح تسمية المصنف
والجنون قال الدارمي إلا
أن كان الولي معه
والأدعي إلا أن راعى
ولم يعرف بكل بطلان خلاف
السفيه الغير الفاسق فإنه
يصح تعريفه لأنه يوثق
بقوله دونهما (ويملكها
المصنف) أو نحوه (إن رأى
ذلك) مصلحة له وذلك
(حيث يجوز الاقتراض له)
لأن تملكها كالاستراض
فإن لم يره حفظاً أو سلمها
للقاضي الأمين (ويضمن)
في مال نفسه ولو الحاكم
فيما يظهر خلافاً للركشي
ومن ثمة (إن قصر في
اقتضائه) أي المقتط من
المحصول (حتى تلف) أو
أُتلف (في يد المصنف) أو
نحوه لتقصيره كالترك ما
احتبسته تلفاً أو أُتلف
ثم يعرف الثالث أما إذا
لم يقصر فإن لم يقصر بها
فالتلف نحو المصنف ضمنها
في ماله دون الولي وإن
تلفت لم يضمن أحد
وقولي وغيره أخذاه من
التقاط ليرحمها ويملكها
ويرأى المصنف حيث من
ضمنها (والأظهر بطلان
التقاط العبد)

الثابت لهما بما لا يخلو من حيث كان عين الماياني أن غير المصنف لا سئل له عرض أو أفراد غير لهما وما
بعده أما رعاية المتن وما يتأويل المحصور أو من ذكر من المصنف والجنون والسفيه (قوله) وراجع الحاكم
الحاكم عند تقديمه أو قد عدلته بمهرات الفاسق فيما ساق في بيان التقاط ما يصرح فساد ذكر
ضبط قول المصنف فإن شاء باعها له بأذن الحاكم أن جده أي لم ينف منه عليه كاهن ظاهر والا
استدل به فيما يظهر انتهى فيحتمل أن يقال بغيره من أنه سيذكر (قوله) وكان الفرق (الح) الأول أن
يقول وهذا مستقيم من كون مؤنة التعريف على المتعلق لوجوب الاحتياط (الح) (قوله) أن مؤنة (الح) بيان
لما يأتي (قوله) قال الدارمي (الح) عبارة لنهاية نعم صرح الدارمي بصحة تعريف المصنف بمحضرة الولي وهو
قياس ما عرف الفاسق مع المشرف وما عداه الأدعي من صحة تعريف المراجع (الح) مخالف لكلامهم أنه
قال عرض قوله من نعم صرح الدارمي (الح) مستند أنه (قوله) والأدعي (الح) ظاهر كلامهم خلاه من أنه
سم (قوله) إلا أن راعى (الح) أي من غير حكم أحداً له عرض (قوله) فإنه يصح تعريفه (قوله) لا بد من إذن وليه
كأقاله الزركشي أنه غريب وظاهر إطلاق الشارح من أي والتحق أنه لا يتوقف على إذن الولي ويوجه
بأن إذن الولي إنما يتبرر فيه بقوله على السفيه ومجرد تعريفه لا يتوقف على وهو طريق إلى تملكه فيه
مصلحة له عرض (قوله) دونهما أي المصنف والجنون قول المتن (حيث يجوز (الح) أي بأن كان ثم
ضرورة للاقتراض أنه عرض (قوله) حفظاً (الح) فليس له أخذها لنفسه أنه سم قول المتن (ويضمن) أي
الولي (قوله) ولو الحاكم) وقا لنهاية قول المتن (قوله) أو أُنقبت) بينما لم يقل عبارة المتن حتى تقتضي
المصنف ومن ذكره أو أنه كل منهم أنه هو أحسن (قوله) كالترك ما احتبسه (الح) أي فإنه يضمن للمصنف
أنه عرض (قوله) ثم يعرف (الح) عبارة المتن والروض مع شرحه يعرف الثالث المضمون ويملك
المصنف ونحوه التوجه هذا بعد قبض الحاكم لها ما مافي الأمانة فلا يمكن تملكه من أنه (قوله) ضمنياً ما (الح) أي
فلا يظهر ما لمكانه أو ادعى أن الولي علم ما هو قصر في اقتراضه حتى أُنقبت المصنف أي أو أُنقبت في يده صدق الولي في
عدم التصدير لأن الأصل عدم الملوحة عدم الضمان أنه عرض (قوله) وإن تلفت لم يضمن أحد) عبارة لنهاية
والمتن وإن لم يظن له يضمن أحد وإن تلفت بتقصيره ولو لم يعلم الولي ما حتى كل الأخذ فهو كأخذها حال
كالمسوء استأذن الحاكم كافر أو يدهم لا كاهن أحد وجوب التعريف به أرجحه أنه قال عرض قوله
من بتقصير ظاهره وإن كان المقتط غير ظاهر قوله ويرأى المصنف حيث من ضمنها خلافاً عن التعريف بنى
الضمان عنه يشعر بضمنها لو تلفت يده إلا أن يقال المراد بنى الضمان عنه الضمان المتوقع بالتلف لما
أو الضمان المتعلق بولي وقوله مسوء استأذن أي نحو المصنف بعد كاله (قوله) أخذاه من (الح) كذا في
الناسخ وهو مشكل مع صحة التقاط المصنف إلا أن يحمل هذا على المصنف غير المصنف حيث من فقره قال
أخذاه من غير المصنف (الح) سم قول المتن (بطلان التقاط (الح) ويستقي التقاط تارة لوجه فإنه يصح وملكه
سيده كافي الروضة آخر اليمين كذا الحقير كثر قوز يمتد مذاق الحقيقة لا يستقيم من القطة لأن هذا
لا يعرف فيملا لملك فهو كالاحتطاب الاصلحاد أنه معنى قول المتن (العبد) أي البالغ المائل كاهن
أن الأمين لا يعرف (قوله) في المتن ويعرف) قال في الروض لا من مال المصنف بل يرفع إلى القاضي قال في
شرح ليعلم جواباً من مؤنة التعريف أنه (قوله) وراجع الحاكم في مؤنة التعريف (الح) ظاهره وإن
التعلق للملك وسباق إلى الكلام من صحة التقاط نحو المصنف للحفظ (قوله) أن مؤنة (الح) بدل من ما (قوله)
والأدعي إلا أن راعى (الح) ظاهر كلامهم خلاه من (قوله) فإن لم يره حفظاً (الح) فليس له أخذاه من
(قوله) ولو الحاكم) اعتد به (قوله) وإن تلفت لم يضمن أحد) وإن تلفت بتقصير (قوله) وللولى
وغيره أخذاه من (الح) كذا في الناسخ وهو مشكل مع صحة التقاط المصنف إلا أن يحمل هذا على المصنف غير
المصنف وعلى ما ذكره المصلحة لكن قد يخالف هذا قول لمره حفظاً أو سلمها للقاضي الأمين فليأمل
ثم راجع في شرحه قال وللولى وغيره أخذاه من غير المصنف (الح) (قوله) في المتن والأظهر بطلان التقاط العبد)

أي التثنية الذي يأذن له نسيده (٣٣٣) ولم يته وإن نوى سيده لأنه مخرج للثالثة يدل على إخراج المثلث له ولأن ي

ظاهره عش (قوله التثنية الخ) ومنه في بطلان الالتقاط ما قاله التتبع عن نفسك فيما يظهر
أه نهاية (قوله لاه) أي التثنية العبد تصحيحه (قوله يه عه) أي السيد (قوله ولان فيه) أي الالتقاط
أه عش (قوله فانهم) أي نحو الفاسق ش أه سم (قوله الثابتة الأولى) أي الولاية (قوله الثابتة
الثانية) أي التملك (قوله أما إذا اذن له) عبارة عن التثنية فان اذن له كقوله من وجدت قطعة فاقبها صرح بها
والاذن في الاكتاب اذن في الالتقاط في أحد وجهين يظهر ترجيح ما يؤخذ من كلام الزركشي
أه قال سم وأقره عش أقي شيخنا الشهاب الرمي في عهد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما انتهى
ويبنى أنها تكون للتركيين ولا يختص بها الأذن ويؤيده أن البعض حيث لا مابة يصح التقاطه
بغير إذن وتكون بينهما أه (قوله إذا بطل التقاطه) أي لعدم إذن السيد أه عش قال المتني وعمل صحة
التقاطه يستدبره ولو بغير إذن سيده في الأصح وليس بهد التبرع أن يملك لنفسه بل يملك
لسيده باذنه ولا يصح بغير إذن المدبر ومعلق المتروك أوالرثة كالقفل لأن الضمان في أم الولد يتعلق بسيدها
لا برقبته طر سبها ما لم أه (قوله أي المقتطع) إلى قوله واعتراض حل المتني في المتني لا قوله ولا نه
إلى التثنية قوله ولو تعلق إلى التثنية قوله ظاهر كلام شارح إن قوله وفيه نظر إلى التثنية (قوله أو غيره) أي
أجنبي وإن لم يأذن له السيد أه متني (قوله وليسيده الخ) عبارة عن المتني والروض مع شرحه وفي معنى أخذ
السيد أقراره للقطعة يد العبد أن كان أمينا لإذنه كيد مقار استخفه وهو غير أمين أو امله من غير أن
يستخفه لياها فيتعلق الضمان بالعبد وسائر أموال السيد حتى لو ملك العبد لا يسقط الضمان ولو أفلس
السيد قدم صاحب القطعة في العبد على سائر الزمراء أه (قوله ويتعلق الخ) عطف على ضمة (قوله بسائر
أمواله الخ) لعل المراد من التعلق بأموال السيد أنه يطلب فيؤدي منها أو من غيرها وليس المراد التعلق
بأعيانها حتى يتمتع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحيز أه عش (قوله فانهم يعلم) سيد العبد التقاطه
(قوله جازله) أي العبد (تملكه) عبارة عن الروض فله أن يملك بعد التعريف أه (قوله ثم تعرفه)
ظاهرة ولو عرفه قته فليراجع (قوله يعرف الخ) ولو تملكها الكاتب بعد تعريفها ونقلت بعدها في
كسبه وهل يقدم بمالكها على الزمراء أو لا وجهان أو وجهها الثاني قال الزركشي ويبنى جريانها في
الحرم المقتطع أو المقتطع مع شرحه ونهاية متني (قوله ما لم يسجل قبل التملك) المقهور منه أنه إذا سحر

شأنه تولاية وتملك وليس
من أهلها وبه يفرق بينه
وبين نحو الفاسق فانهم
ولان انتصت منهم الثابتة
الأولى فيهم أهلية الثابتة
الثانية على أن المقلب معنى
الاكتاب أما إذا اذن
له ولو لم يعلق الاكتاب
فيصح وإن نه لم يصح
قطعا (ولا يمتد بغيره)
إذا بطل التقاطه لأن يده
حاضرة وحجته لا يصح
تملكه ولو لسيد باذنه
وإذا لم يصح التقاطه فهو
مال حائز (فلا أخذه) أي
المقتطع (سيده) أو غيره
(منه كان التقاطا) من
الأخذ فيعرف وتملك
ويستقط الضمان عن العبد
ولسبده أن يقره يده
ويستخفه أياه إن كان
أمينا والاخبة لتعديه
بأقراره معه حيث ذكاته
أخذه منه ورد العبد يتعلق
الضمان بسائر أمواله
ومنها رقة العبد فيقدم
صاحبها برقبته فان لم يعلم
تعلق رقة العبد فقط ولو
عنى قبل أن يؤخذ منه جاز
له تملكه أن يعلق الالتقاط
والأفوه كسب قته فله
أخذه ثم تعرفه ثم تملكه
(قلت المذهب صحة التقاط
المالك كتابة صحيحة)
لأنه كالمال في المالك

والا اخذوا القاضي لالبيد وحفظها مالكم اما الكاتب كناية فاسدة فكانت (٣٣٣) (و) التفاضل (من بعضهم) لانه

كالمر فيما ذكر (وهي)
اي القصة (له وليده)
بمعرفتها ويملكها
بحسب الحرية والقرآن لم
يكن بينهما مائة (فان كان)
بينهما (مائة) بالمر أى
مناوبة (١) القصة بعد
تعرّفها وتعلّقها (لصاحب
الثوب) ضمنا الى وجدت
القصة فيها (في الاظهر)
ينادى الاصم من دخول
الكسب النادر في المائة
ولو تحفل مدة تعرف
المعض نوبة السيد ولم
يأذن له فيه اناب من يعرف
عنه على الأوجه ولو تازعا
فمن وجدت في يد صدق
من هي يده كاد عليه
النص فان لم يكن يد واحد
منهما كانت بينهما فيما
يظهر بعد أن يحلف كل
للآخر (وكذا حكم سائر
الدار) اي باقية (من
الاكساب) كالسنة
بأنواعها الوصية الركان
لان مقصود المائة
التفاضل وان يخص كل
بما في نوبته (و) من
(المؤن) كاجرة طبيب
وحمام الخاقا للفرم بالنعم
وظاهر كلام شارح أن
الدبرة في الكسب بوقت
وجوده وفي المؤن بوقت
وجود سبب المرض وفيه
نظر والذي يتجه أنها سواء

بذلك كانت السيد كغيرها ما في يده ام سم (قوله لا لبيد) لان التفاضل المكاتب لا يقع لسيد ولا
يصرف اليوم ان كان التفاضل كدسا بالان يد المخرط ليس السيد ولا غيره اخذت له بل يحفظها الحاكم
الحق متى وشرح الروض (قوله فكانت) فلا يصح التفاضل بغير إذن سيده ام متى قول المتن (ومن
بعضهم) ظاهر كلامهم متى يوم نوبته كالتقاضي فيحتاج الى إذنه في نوبة نفسه كالمر فان لم تكن مائة
اتجه عدم الاحتياج الى إذن خليا الحرية ناهي متى قال عرض والحاصل انه يصح التفاضل بالمعنى بغير
إذن سيده ان لم تكن مائة وكذا ان كانت نوبة نفسه وقضية انه لا ضمان على السيد باقرارها اي في
الصورتين في يده سم على ام (قوله فيما ذكر) اي الملك المتصرف (قوله بحسب الحرية والقرينة)
كخصنين التفاضل اما متى ومنج (قوله بحسب الخ) التبادر لقلقه بكل من التفتين قبله وعليه يعرف
السيد لنفسه والمعض نصف ام عرض (قوله وجدت القصة) اي اخذت في وقت تعبير شرح الروض
وغيره بان الاحتياز بوقت الالتقاط (قوله فيه) اي التعريف (قوله ولو تازعا الخ) عبارة شرح الروض
قول تازعا فقال السيد وجدت في يدي وقال المعض في يدي صدق المعض كائن عليه القاضي لانه في
يده ام عبارة الجبري ولو تازعا في التوبتين حصل صدق لانه في يده سم فان كانت يدهما أولا
يد احد حلف كل وقسم بينهما براموى ام (قوله في يده) لعله في نوبته ام عرض الغرل وهو الظاهر
المتين الموافق لتعريف الروض وسم المار آغا (قوله وهي يده) شامل للسيد وهو قد قال لاجرة
يده العلم بكونه مسبوقة يد المعض ضرورة التفتين وجواب بان مجرد سبق يد المعض بالتقاطه لا اثر له
ولا يرجع جانبه لاحتمال كون الالتقاط في نوبة لاسد فتكون اليد فلذا عرضنا عن سبق يد المعض
ونظرنا في القبل حال النزاع فلتأمل ام سم (قوله فان لم تكن الخ) اء لو كانت يدهما كمر آغا عن
البراموى قول المتن (وكذا سائر النادر الخ) وكذا ذكره الفخر على الاصم متى ومائة (قوله وظاهر كلام
شارح الخ) اعتمد المصنف (قوله بوقت وجود سبب الخ) هل المراد بسببها مجرد المرض او الاحتياج اليها
فان المرض له احوال يحتاج بعضها الى الواد وبعض يتجه الثاني سم على منج ام بجبري (قوله
والذي يتجه الخ) لاشك ان الاحتياج إنما يكون مع قيام السبب فوتم وقت من وقت وجود السبب فلا

والا اخذوا القاضي اي فلا يأخذها المالك فديحتاج للفرق بين عدم أخذ المالك هنا وبين مالو وجب
الكاتب فرعه ثم يجوز فان الملك يتقبل السيد يجوز للاصل الرجوع حينئذ فله ان يتقبل الملك منه عند الجبر
لان ان يفرق بان الالتقاط الصحيح لا يثبت منه التفاضل لغير المتقطوع ان اختلف حكمه وايضا في مسئلة
الحبة لا يتقبل منك بل يثبت بالمر وقم الملك السيد ابتداء من هنا لا يثبت ان الالتقاط للسيد يدل على هذا
او بعينه جواز الرجوع الاصل اذ المقتضى الملك ابتداء (١) كان مستفادا من غير الاصل فلا يجوز الرجوع
(قوله في المتن ومن بعضهم) اعلاهم كالمرح بصفة التفاضل بدون إذن مالك بعضه مطلقا وإن كان
بينهما مائة وكان في نوبة سيده لا يسامح لتعليم بأنه كالمر ويحتل أن يستقن من ذلك مالو كان بينهما
مائة ووقع الالتقاط في نوبة السيد فيشترط إذنه لا في نوبته كالمرقق المتمنع رقم وهذا لعله اوجه
والحاصل حيث جهة التفاضل بغير إذن سيده ان لم يكن مائة وكذا ان كانت في نوبة نفسه (قوله كالمر)
والاوجه انه لا يشترط اذن السيد اذا لم تكن مائة تقليبا للحرية وقضية ذلك انه لا ضمان على السيد
باقرارها يده مر (قوله في المتن فان كان مائة الخ) قال في شرح الروض بخلاف ذكاة القطرة اي لا
تدخلها المائة الخ ام والمتمدد دخول المائة ذكاة القطر مر (قوله التي وجدت القصة) عبارة الروض
وغيره الالتقاط (قوله من هي يده) شامل للسيد وقد قال لاجرة يده العلم بكونه مسبوقة يد المعض
ضرورة فانه المتقطوع يجب بان مجرد سبق يد المعض بالتقاطه لا اثر له ولا يرجع حابه لاحتمال كون
الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليده فلذا عرضنا عن سبق يد المعض ونظرنا في القبل بالمر حال النزاع
فلتأمل (قوله كانت بينهما الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر والذي يتجه الخ) كذا شرح مر

مناقشة بين قول الفارح الملة كولا تملق أول أوقات وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود زمان الحوت اه سيد عمر اقول لو قيد مامر اقتاض سم (قوله فيتمبر وقت الاحتياج) راجع للمؤمن ككله ظاهر وما لكسب فالمرء فيه يوقت وجوده اه عرش (قوله فلا يدخل) أي أورش الحناية في الميازة عبارة المغنى فلا يخص اربها بصاحب التوبة بل يكون الارش بين المبعض والسيد جرما اه (قوله واعتراض حمل المتنازع) يجاب عن هذا الاعتراض بأنه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتأمل اه سم (قوله هل الثانية) أي ما يصل الثانية وهي قوله اويله الخ (قوله لمن بعده) وهو الزركشي مغنى وشرح المنهج (قوله بان انما غير مبحوثة الخ) في الجزم باليقينة مالا يفتي لاحتمال انه لم يرد ما اه سم

(فصل في بيان لقط الحيوان وغيره) (قوله في بيان لقط) الى التفرع في النهاية الاقول ويرجع الزركشي الى الذي يتبعه وغيره فيرقى الى ولا يجوز قوله خلافا لمؤلفه (قوله وتضمنها) أي وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي اه عرش (قوله موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للملازمة في نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الامثلة سم على سجع وقوله أي نحو الطير أي كالرحش اه عرش (قوله أو مفرطاً) كعظم أي في ذاته مفرط وهو من الملقطة مطلقاً لا ما يلحق في همة الاذن خاصة الذي هو معناه اه عرش (قوله كذب الخ) ان جعل تمثيلاً للسباع لا لصغار السباع سقط النزاع المشار اليه من اصله يوضحه ما سبق في الحاشية المتعلقة بالخار والبق اه سيد عمر (قوله في) أي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله ويرد) أي كل من النزاع والجواب عبارة الثانية يقومون عن كون الخوا أجيب عنه بعملها الخ مردود اه قول المغنى (كبحر الخ) ظاهر مولو كان مقترلاً لاهل يهودك عقابه اذ لم يأخذه ليرد الشجر والماء فيه ونظر الاقرب الجواز لا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب ان ظلم عليه أنه لا يتمكن من وروده الماء والضمير الا بذلك اه عرش (قوله وحاروبتر) أي ويقل نهاية ومغنى قال السيد عمر في ذكر الخار والبق فيما يمتنع بقوة اشعار بان مرادهم صنار القرو نحوهم لا طمعة اذ ليس بمعاونة بتمتاعها عن كبار القرو القهيدان الفصح الكبير وهو اضعف منهما بكثير ينصرف في الخار ويأكله ويترسعه ولا يمتنع عنه بقوته اه اعلم اعبارة الجعير عوا تامل يعتبروا الامتناع من كبار هالان الكبار أقل فصوله اعل الكثير الاغلب الى هذا اشار الفارح في التحليل بقوله لا تمصون بالامتناع من اكثر السباع اه نامل (قوله وهي المهلكة) أي شانه ذلك فلا يتأخر قوله لو ائمة (قوله سميت) أي المهلكة (بذلك) أي بلفظ الهازة (قوله على القلب) أي قلب اسم احد الصدين وتعمل الى الآخر (قوله تنازل) أي بالقوز (قوله بل هي) أي الهازة (قوله) أي من تنازل الى الاولى من أسماء الاحداد يقال فاز اذا جاعا وطك عارة الرشدي كان الاولى من فاز ملك اذ يستعمل فيه كناية فهو عند اه (قوله من الهلاك) كان الاولى من القوز عسى الهلاك اه رشدي (قوله ولا يلزم الخ) يمكن ان يجي هنا مامر في شرح قوله أو اليا بويل يجاب اه سم أي من قول الفارح وقال جمع الخ عبارة عرش قياس مامر من الوجوب على المتفقان علم صاعبه لم يأخذها وجوه على القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركها للاضمان عليه كآمر اه (قوله والاذرى الخ) عبارة المغنى قال الاذرى

(قوله فيتمبر وقت الاحتياج للمؤمن) ظاهره وان تأخر الفعل كالحجم والتعليب لتوبة الآخر فليراجع (قوله واعتراض حمل امتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بأنه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتأمل (قوله بان انما غير مبحوثة الخ) في الجزم باليقينة مالا يفتي لاحتمال انه لم يرد ما اه سم (فصل في بيان لقط الحيوان الخ) (قوله ويرد ذلك) كونه موسوما الخ الظاهر انه انما يحتاج للملازمة في نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الامثلة (قوله ولا يلزم الخ) يمكن ان يجي هنا مامر في شرح قوله أول الباب وقبل يجب (قوله والاذرى يجب الخ) لعل ما قاله الاذرى متعين

المؤمن وان وجسبها في توبة
الآخر (الارض الحناية)
منه أو عليه الواقف في توبة
أحدهما (واؤه اصل) فلا
يدخل لقطه بالرقبوهي
معتركة واعتراض حمل
المن على الثانية لانها مبحوثة
لمن بعده يرد ان كلامه اذا
صلح لها بانها غير مبحوثة
لمن ذكر وان لم توجد في
كلام غيره

(فصل في بيان لقط
الحيوان وغيره) (قوله
الحيوان الملوكة) ويرد
ذلك بكونه موسوما أو
مفرطاً مثلاً (المنتع من
صغار السباع) كذب
ونحوه وقد توضع فيه بان
هذه من كبارها وأجيب
بعملها على صغيرها اخذاً
من كلام ابن الرافعة ويرد
بان الصغر من الامور
النسبية فهذه من كبرتها في
نفسها هي صغيرة بالنسبة
للاسود ونحوه (بقوة كبير
وفرس) وحاروبتر (أو)
بمدو كارتب وطيوطير ان
كهام ان وجد بمفازة بولو
آمنة وهي المهلكة قيل
سميت بذلك على القلب
تفاق لولا قال ابن القطاع بل
هي من فاز ملك ونما فهو
مدهشى مفعلة من الهلاك
(فلقاضي) أو تابه (التقاطه
للحفظ) لان له ولاية على
أموال الغائبين ولا يلزمه
وان خشي ضياعه كاتقضاء
كلامه بل قال السبكي اذا
لم يحش ضياعه لا يفتي ان يتعرض له والاذرى يجب الجزم

بتركه إذا اكتفى بالزعم من غير دليل أو أخذ ما يحتاج إلى الاتفاق بطريق حاصل ما لم يكن احتياجا له لبات أنه لم يكن قد حصل له ذلك وقال القاضي يبيح حبس لا محذور وعطف عنه لأنه لا يقع لعدم نظر صاحبه بما يروى من أن جرح حذور من الذي يبيحه فقهاء القاضي بين الثلاثة وتخصيه لزوم العمل بالاصل في مال الغائب تعين الأصل عليه هنا (وكذلك انتهى) من (٣٢٥) الاحاد اخذها للحفظ من المعارضة في

الاصح حيايته ومن ثم جاز له ذلك في زمن الحرف قطا واستع اذا من عليه اي يقيضا قطا كافي الوسيط وعلة كما اعتمد في الكفاية ان لم يعرف صاحبه والا جاز له اخذها قطا ويكون امانة يده (وبعزم) على الكل (التقاطه) من الامن من المعارضة (التمسك) التمس عنه في حالة الايل وقيس بها غيرها بجامع امكان حبسها بلا راع الى ان يهدا مالها لتطلبها فان اخذها ضمن لم يبرأ الا يرد للقاضي اما زمن التمس فيجوز التقاطه التمسك قطا في الصحراء وغيره ما قيل هذا لان لم يكن عليه امانة والا ولم يمكن اخذها الا باخذه فالظاهر ان له حيقه اخذه التمسك بما لها ولان وجودها عليه وهي ثقيلة تمنع من ورود الماء والشرع والفرار من السباح وقد يفرق بين الامنة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه اه وفيه نظرو واضح اذا تلازم بين اخذها واخذها لا يلزم من اخذها وهي عليه وضع يده عليه فيختبر في اخذها بين التمسك والحفظ وهو لا ياخذها الا للحفظ

وهذا أي ما قاله السبكي حسن في غير الحاكم وهو ظاهر امر (قوله) الاذرى يجب (الخ) لعل ما قاله الاذرى متعين اسم (قوله) بتركه اي ترك الاخذ امره (قوله) ولو اخذها (الخ) عطف على إذا اكتفى (الخ) او حال من فاعله (قوله) وقال القاضي (الخ) عطف على قول المتن الحفظ عبارة النهاية فان لم يكن ثم محي قال القاضي ان محي احسن (قوله) بين الثلاثة اي الاضطرار والخطو وتركه والبيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع من ان المراد الثلاثة الا يتفق كلام المصنف لقصده كما لا يخفى اه وشيى (قوله) وتخصيه لزوم العمل (الخ) عبارة النهاية والوجه تغيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الاصل اخذ من الزامه بالعمل في مال الغائب امره (قوله) تعين الاصل (الخ) يجب الجرم به فاته المتجه لا التخيير الذي قاله اه سم (قوله) من الاحاد (الخ) لا يقره في المتن (قوله) جاز له ذلك اي التخيير لا اخذ الحفظ (قوله) كافي الوسيط (قوله) تقدم مثله من الاذرى فيسألوا اكتفى بالزعم وانظر هل ما هنا يعني عن كلام الاذرى ام لا وقد يقال الثاني بناء على ان الاذرى لا يشترط تيق الامن بل يكفي في العادة الغالبية في عهده (قوله) وعلة اي محل الخلاف المحكي بقول المتن في الاصح اه سيدمر (قوله) او الاجازة (الخ) عبارة المتن على الخلاف كما قاله الدارمي إذا لم يعرف مال كانه فان عهره اخذ له يرد له اليه كان في يده اما تفجر ما حتى يصل اليه امره (قوله) على الكل اي الامام وغيره (قوله) بجامع امكان حبسها اي الضمان التماسه لضعافة الايل وغيره (قوله) فان اخذه اي التمسك ويبنى ان مثله ما لو أطلق امره (قوله) الا يرد للقاضي هو ظاهر ان كان الملتصق غير القاضي فان كان الملتصق القاضي فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الان او يجب رده الى قاض ولو نأبه فيه نظرو الاقرب الاول اه ع ش (قوله) للقاضي (الخ) ما المحكي لو قد اوقدت امانته اه سيدمر وقد يقال بعمل يدمج حقا للحفظ من الان او يرد له الى امين اخر ان كان امين او لا يفرده الى امين فليراجع (قوله) قبل هذا اي قول المصنف بجرم التقاطه التمسك (قوله) امانة ومنها البردية ونحوها من كل ما عليه اه ع ش (قوله) يمنه من ورود الماء (الخ) اي فيصيره كثير المتع (قوله) في اخذها اي الامتنع (قوله) هو (الخ) اي الخير ان في القاض والامنة اه سم (قوله) بمنوعة اي لا تسلم ان كونها عليه يمنه من الرعي وورود الماء ووقع السباح امره ع ش لا تسلم اطلاقا تركت (قوله) غير (الخ) ملا فصل فيه كالمملوك اه سم (قوله) بعد ترميضة ان كان عظيم المنفعة كما ياتي (قوله) البير (الخ) هو من التغير الخارج بالمملوك فو عطفه على كلب ثم قال فواجد (الخ) بالقائه لكان اول (قوله) اخذه (الخ) فاعل الطرف والمجموع خبر او ليعبر (الخ) (قوله) فقرة القرينة (الخ) خبر وكان (الخ) اخذ شيى (قوله) مع الترسمة بعلى الفقراء

(قوله) تعين الاصل عليه هنا يجب الجرم به فاته المتجه لا التخيير الذي قاله (قوله) واستع اذا من عليه (الخ) عبارة النهج الخير ان المملوك المتع من صفار السباح يجوز لقطه لا من مفازة امانة التمسك اه فاذا جاز لفطنه مفازة غير امانة التمسك فالحفظ او لا فاذا جاز اقله لحفظه لكن يمكن حله على ما اذا لم يتيقن الامن عليه حتى لا يخالف ما ذكره الشارح (قوله) واستع اذا من عليه اي يقيضا قطا كافي الوسيط وعلة كما اعتمد في الكفاية اذا لم يعرف صاحبه الا جاز له اخذها قطا ويكون امانة يده شرح مر (قوله) وفيه نظرو واضح (الخ) كذا شرح مر (قوله) هو لا ياخذها (الخ) اي في المفازة الامنة (قوله) ودعوى ان وجودها ثقيلة (الخ) وقضية هذه الدعوى انه لو وجد مقتولا او مريوطا بنحو شجرة انه صير كثير المتع وهو بعيد من كلامهم (قوله) غيره) ملا فصل فيه كالمملوك

ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صيره كثير المتع بمنوعة وخرج بالمملوك غيره ككلب يقتل فيقتل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد ترميضة مستقوال البير المقتل تقلد الهدى لو اخذها بام من اخذها ترميضة فان خرجت والتحرير موقوف بقرين له استئذان الحاكم وان سبب تجريم ذلك في مال البير مجرد التلبس به انه لا يزول به ملكه فقرة القرينة المنذبة على الفتن انهدى مع الترسمة على الفقراء ومعهم به ان وجدوا المصلح له لا يفتان. مع ما ساء. من هنا وخاضه ان لو غصبه وقال اه غير هدى صدق بغيره

انتهى وهذا الظاهر معنى انه سيمدر (قوله وسيأتي عنه) أى فى المقابلة اه حش أى يأتى فشرح
 وقيل ان وجد ما (قوله نظيره ما فيه) ويطلب ما يأتى الفاعل هو من أنه يتم كلام الامام اه ريدى
 (قوله وما) أى الامام (ذلك) أى عدم الاحتياج الى التعريف (قوله) انما اراد الخ هذا المحصر ظاهر
 النسخ فان من فوائد التعريف ظهور المالك (قوله بل لا يمتد به) كذا شرحه روي تامل مع قول الروض
 فان نقل اى افرد ما استغلا ان لم يجد حاكما او يافته ان وجوده فالقرز امانة لا يضمن إلا بالتعريف
 ويتملك بعد التعريف اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المقرز ملكا للمالك القطع ولهذا توقف
 بلا قصير سقط حقه صرح به الاصل اه سم (قوله وليس له بيع بعنه) لو كانت القطعة ما عوجر كجمل مثلا
 هل يجوز له ايجارها ما لا فيه نظر والا قرب الاول لان فيه مصلحة للمالك ولو كانت عبدا وافق عليه الا لاقط
 على اعتقاده حديثين انه حر له الرجوع بما افق ام لا فيه نظر ايضا والا قرب الثاني لانه افق
 ليرجع الى السيد وتبين انه للمالك وعليه ما بعد نفسه لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما افقاه اه
 عش (قوله عدم الرغبة الخ) هو عطل التعليل (قوله) ان أكتسب راجحة (أى من ساقاة قريتهى مادون
 ساقاة العلوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب المأمنه بان كان بعد القرب اه عش (قوله ولا) أى
 وان لا يتمكن من راجحة مع ما سم (قوله) كل عاف عليه (أى على المقتطع اسم مفعول ويحتمل على الا لاقط
 (قوله على ماله) أى يورن قل اه عش (قوله) اشده على انه ينفق بنية الرجوع (أى او تراه عند قد الشهود
 اخذ ما يأتى قريبا فى الفروع اه سيمدر وعش (قوله) او لا من (أى الحصول الثلاث اه معنى (قوله
 تتصل) بناء المفعول من باب التفعّل والاولى يسجل بناء الفاعل من باب التفعّل (قوله) وعمل ذلك
 إلى الفروع على المعنى (قوله) استباحته نائب فاعل تتصل (قوله) به (أى التعريف (قوله) وعمل ذلك
 إن لم يكن الخ) عبارة المعنى تنبيه التخيير بين هذه الحصول ليس تشبها بل عليه فعل الاطهاد روى
 احمد (قوله ما يأتى) أى قول المتن فان كانت القطعة الخ (قوله) بل وزاد الخ) الاول اسقاطا
 بل (قوله) وزاد رابطة (هى داخلة فيما حل به الفاعل كلام المصنف فى الثالثة اه سيمدر أى يتبادر
 على رجوع قوله إن شاء الله فله هم اكله كالمظاهر بخلاف رجوعه على بحر قوله أو تملكه حالا الخ
 (قوله) لير او نسل (أى فان ظهر مالها فاز بها المقتطع اه عش (قوله) لانه اولى) قضيه
 استماع هذه الحصة فى غير المالك ولو كان يدان صرح بقوله الاق او كان غير ما كره المالك نقل عن

عطف على تملكه (قوله) بل لا يمتد به الخ) كذا شرحه وتامل مع قول الروض فان مدلى أى افرد ما
 استغلا ان لم يجد حاكما او يافته ان وجوده فالقرز امانة لا يضمن إلا بالتعريف ويتملك بعد التعريف
 اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المقرز ملكا للمالك القطع ولهذا توقف بلا قصير سقط حقه صرح
 به الاصل اه (قوله) بانه يتم بشرع العين (ابتداء) أى مع كونه المتسبب فى ذلك والمورط نفسه فيه (قوله
 لتعلق الاجازة بها) قد يقال لتعلق لا يمنع البيع لان البيع ينطو عليه مسلبة النعمة (قوله) ولا يرجع
 بما افق إلا ان أذن الحاكم الخ) قد يستشكل جواز الاتفاق باذن الحاكم بالشهاد والرجوع حيث
 بما افق يمنع بيع الحر والاستراض مع جريان علة منعهما وقد يفرض بان خوف الضرر هناك اتم
 واقرب بذلك لان كلام المن والقرض يصير فيه امانة قد يتفق قبل صرفه فى الاتفاق وهو غير
 مضمون لكونه امانة كذا ذكر فيفتى على المالك فى الاول ويؤمل به فى الثانى من غير حصول المقصود بهما
 بخلاف الاتفاق فانه لا يلزم للمالك الا بعد تحقق حصول المقصود به لا يعطى له فوات عليه بلا فائدة
 فليتأمل (قوله) ولا يورن قل اه عش (قوله) ويؤيد ما يأتى) كذا شرحه (قوله) ان تبرع
 بافائه) يوجه اخبار ذلك هنادون ما تقدم بان الاتفاق هنادا لما هو ضرر كبير بخلافه فيما تقدم فانه
 مدة التعريف فقط وقد يؤخذ من ذلك انه لو التفت الى حفظ ايدى كان كاهنا على هذا من افراد ما الحفظ
 ايدى او فواته ان كان القرض انه التفت للمالك ثم اراد ابقائه للملك امانة كما هو مقتضى ان فرض

(فرع) أما يبيع ممتلكاته مقام (٣٢٨) بغير من ماله ملكه عند أخذ الوكيل ورجع بأموره عند التبرع بالملك ولا

يشترط أن يبيع جواز تملكه في هذه الحالة للاستيفاء بما يتوافق مع ما كان المالك في الصراء
 عدم تبصر من بغيره ثم جازا به هذا موجود في غير المالك قول اه ح و هذا وجهه لكن كلام المفتي وشرح
 المنهج كالصريح في الاستماع كإتيان (قوله فرع) في قول المتن وقيل في النهاية لا قوله أو نواه إلى من أخرج
 (قوله لا يملك) أي ثم إذا استعمله لغيره لم يملكه فظاهره لا لقياس ما مر أول الباب فيها
 لو ألتزم الرجوع ثوباني حصره الخ أنه يكون من الأموال الضائعة اه ح و (قوله أو نواه قط الخ) قضية
 ضمنية أنه يصدق فيها بيعته (قوله أو كان غير ما كور) عبارة المفتي وشرح المنهج ولو كان الحيوان غير
 ما كور كالبحر في ضمة المصنوع الأوليان ولا يجوز تملكه في الحال بل بعد تضرعه (قوله ورد بالأجماع
 على خلافه) أي يكون المتاع للكلان وجبت ممرته ولا لقطعه كإيلاء ما تقدم في الفروع وقطعة العنبر
 اه ح و قول ولعل الأقرب أخذ ما مر عنه اتفاقا أنه من الأموال الضائعة (قوله ملك الخ) لعل عمله
 على القول به عند قياس ما لم يمتدح أراضه عن حقيقته القول به قريب مما قاله أحد واليه في مسألة البعير
 السابقته ما يصح كلام شارح الرسالة للمعلوم منه أنه لا فرق بين ما في قول التحفود بالأجماع على
 خلافه اه سيد عمر قول المتن (الأوليان) بعنهم المدة وبمقتضى تحمية وعما الامساك والبيع اه مني
 (قوله وقضية) أي كل من التعليل (قوله لو قلته) ظاهره ولو بعد التاكيد فراجع (قوله فيما مر) مني
 أي الماخوذ من المقارن قول المتن (ويجوز أن يقطع عبدا الخ) بل قد يجب الانقطاع تمين طريقا
 لحضور روحه اه مني (قوله أي قتالا يبيع) (فرع) هل يقطع المبيع الذي لا يبيع ولا يبيد الجواز سم
 على حرج اه ح (قوله لا الامن) أي لا يجوز انقطاع المبيع في الامن لا في مفاز قول لا غير ما اه مني (قوله
 يستدل) أي في ذم الامن (قوله نعم) إلى المتن في المنع لا قوله ونظر فيه غيره (قوله انه لم يملك) بل
 لم يملك ولو لم يملك كجارية ومهر جاز له انقطاعا مطلقا ناهي عن شرح المنهج أي تملكه والمفقط
 وقسم بعد ذكر مثل ذلك عن الأسبق ما نصه قالوا سألته أي الجارية بعد التملك فيلبي بقاءه لكن يمتنع
 الوطوء قد يتخلف الوطء من الملك لما روى في قيمة الحيالة كذا تقدم في باب النصب اه ح و من حوائج
 الرض ما يورثه (قوله مطلقا) أي في ذم الامن والحرف بعيدة ولا (قوله) وينفقه من كسبه الخ) فلا ذكر
 ذلك في الحيوان أيضا بان يؤجر موثق عليه من أجره ثم على حج قول يكذبهم انما تركوه لأن الغالب
 في الحيوان الذي يقطع عدم تاقى إيجاره فلو فرض إمكان إيجاره كان البعد اه ح و (قوله فكأنه) أي في
 الحيوان (قوله اذا عرفه) أي أخبره بالعرف لا يقبل في حق نفسه اذا كان بالنا اه ح و (قوله
 أو نحوهم) كذا في شرح الروض وانظر ما الصورة مع ان يمه لا يمتنع بيع المقتطع لا يبيعه على مال
 مطلقا أو كان البائع أو المشتري اه رشدي (قوله صدق بيته) ثم لو كذب نفسه وأقر بغيره الرق لا يأخذ
 التمن قبل بقل أو لا وجان اه سم على منج قول الأقرب عدم التقبول لتقليط عليه ولتقشف الشارع
 للمعتق ولأن الرجوع مما عثر به من الحقوق اللازمة له لا قبل اه ح و (قوله وبطل التصرف) هو واضح
 في ما روى عنه أو وقته اما اذا ادعى يمه قد يقال بجمع تصرف المقتطع في موزه قيمته لشرطه من
 هذا الخبر أنه انقطع تملكه قطيلا (قوله وقضية الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ويجوز أن يقطع
 عبدا لين) انظر مرقا القطط الرقيق لقطعة قد يمتنع في أخذه الجبانة تختلف بالاعتبار غير لقطعة
 من حيث كونه لا أخرى فيه أحكام القطط بهذا الاعتبار ولقطعة من حيث كونه نفسا إنسانية ضائعة
 فتجوز فيه أحكام القطط بهذا الاعتبار قطيلا (فرع) هل يقطع المبيع الذي لا يبيع ولا يبيد الجواز
 (قوله نعم يمتنع الخ) كذا شرح مر (قوله انه لم يملك) بخلاف ما لا يحمل كجارية قالوا سألته بعد التملك
 فيلبي بقاءه ما لم يمتنع الوطء قد يتخلف الوطء من الملك لما روى في قيمة الحيالة كذا تقدم في باب
 النصب (قوله وينفقه من كسبه) فلا ذكر ذلك في الحيوان أيضا بان يؤجر موثق عليه من أجره
 (قوله وبطل التصرف الخ) كذا شرح مر

يرجع بشي الا ان
 استأنف الحاكم في الاتفاق
 أو اشهدت قدمه أنه ينفق
 بنية الرجوع أو نواه قط
 عند قدمه فهو لأن قدم
 هنا غير نادر كما علم ما مر
 آخر الاجازة من أخرج
 متاعا عرف ملكه عند الحسن
 البصري ورد بالأجماع
 على خلافه (فان أخذ من
 العمران) أو كان غير
 ما كور (فه المصنوعان
 الأوليان لا ثلاثة) وهي
 الأكل (في الأصح) لسوءة
 البيع حاله ولم يلقه قطعا
 إلى العمران وقضية أنه لو
 قطع العمران في ما مر امتنع
 الأكل (ويجوز أن يقطع)
 من يبيع انقطاعا في زمن
 الامن والحرف ولو تملك
 (عبدا) أي قتا (لا يبيع)
 ويميز الكن في ذم الحرف
 لا الامن لأنه يستدل على
 سيده نعم يمتنع انقطاع أمة
 قبل له تملك مطلقا وحيث
 جاز له انقطاع التمن فله
 انقطاع الأوليان وينفقه
 من كسبه كان والا فكا
 موصو الفارق معرفة
 وقد عود ما لم يكن بان تكون
 به علامة دالة على الرق
 كلامة الحبس الزنجير نظر
 فيه غيره ثم صوره بما اذا
 عرفه أو لا وجعل ما لم
 فهو جوده ضالا ولو ظهر
 ما لم يبعد تملك المقتطع

وتصرفه فادعي عنه أو نحو يمه صدق يميته بطل التصرف (ويقطع غير الحيوان) من الجهاد كالتدوير حتى الاختصاص المأله

كأمر (فإن كان يصر فساد كبرية) ورطب لا يتصرف بين شخصين قط (فإن (٣٣٩) شاء باعه) باذن الحاكم ووجهه ولم يصف

منه عليه كما هو ظاهر ولا
استقل به في الظاهر (وعره)
بعد يمه لائمت (لئلك)
ثم وإن شاء تملكه بالقط
لا يتبعنا وليامر كما هو
ظاهر عما يأتي (في الحال
واكله) لأنه مرض
البلل لا يجب فعل الاط
منها نظير ما يأتي ويتبع
إسماكتنره (وقيل إن
وجهه في عمران وجب
البيع) ليسر موامته الاكل
نظير ما مر ورفق الأول بان
هذا فيسقط جوده
وإذا اكل لمه التعريف
لما كورل إن وجهه بعمران
لا يصره نظير ما مر وناع
فيه الاذري بأن الذي
يفهمه اطلاق الجهور
وجوبه مطلقا قال ولعل
مراد الامام القائل بالاول
وصحه في الشرع الصغير
انه لا يعرف بالصره
بدليل قوله لا لا فاقده
بخلاف العمران (وإن
امكن بقاؤه بلا جرح
يتجفف) وجبت رعاية
الاخط لئلك لكن بعد
مراجعة القاضي فيه كما
بيحه الاذري فلا يستقل به
(فإن كانت النبعة في يمه
بيع) جميعه باذن الحاكم إن
وجهه يقيد السابق (أو)
كانت النبعة (في تجفيفه)
أو استوى الامران (وتبيع
بالواجد) أو غيره (جففه
ولا) يتبع واحد (بيع

المالك قبل البيع وإن كانت فوق ثمنه أم حش (قوله كسر) أي في شرح ويرم التحاطه لئلك (قوله
استقل به) فبيحه انه لا يجب الاشداد ووجه باعقو غير ان المقلب في القصة من حيث البيع الكسب ولكن
يبنى استحبابه أم حش قول المتن (وعره) أي القط الذي ليس بعمران و (قوله لائمت) عطف على
خير التصديق عر فقول المتن (وإن شاء تملكه الخ) ولا يجب إفرار القيمة المترتبة من ماله نعم
لا بد من إفرار ما عند تملكه لأن تملكه الدين لا يصح قاله القاضي هنا بقوله مقوف ثم بعد ذكر مثله من شرح
الروض ما تضمنه وهذا التملك غير السابق لأن ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا البلد بسبب
التعريف لكن يبنى تأمل فاقده هذا التملك وأثره الواضح على عدمه قد يجعل من أثر ذلك عدم المطالبة بها
في الآخرة إذا لم يظهر المالك كما يأتي إلا أن يقال يبنى عدم المطالبة بعدم تملك القيمة أيضا كإكفاء
بذلك الام لا فليراجع أم (قوله وفيما مر) أي في الحيوان (قوله عما يأتي) أي في اول الفصل الا في قول
المتن (واكله) سواء أوجده في منارة أم عمران متى وشرح المنهج (قوله واكله) قياس ما مر عن
الموردعي أنه إذا تملك لا يتبعنا كهل إن شاء أكله وإن شاء جففه وأخوه لنفسه أم حش أقول قد يتأنيبه
قول الشارح هنا ورطب لا يتصر إلا أن يرد به لا يتصر جيدا (قوله فعل الاط منها) هو الاقرب كما قاله
الاذري أي في المسئلة الآية انه لا يستقل بعمل الاط حتى يملك بل يراجع الحاكم هنا في أي المصنف من الرأ
استقل بعمل الاط سيد حرز أوحش حيث هو الاقرب من يعرف الاط هو عمل يتصرف مولو احتفظ
عليه عمران قد علمها فان استويا عنه أخذ بقول من يقول إن هذا اطل لكذا لأن مسمى زيادة علم معرفة
وجه الاطية أم (قوله نظير ما يأتي) أي في مسئلة التجفيف (قوله لا يصر) اعتدله هنا بقول المتن كما
يأتي (قوله) وناع في الاذري الخ) منازعة الاذري ليست خاصة به حارة في أوق المسئلة السابقة
وقد تقدم بامتثال كلامه عن المعنى واستدائه لا إكفاء كلامه من وجوب التعريف مطلقا أم سيد
عر (قوله نظير ما مر) أي في الحيوان المأخوذ من الصراره (قوله قالوا لعل مراد الامام) هذا هو الظاهر
أهمني عبارة الجبري قوله لعل مراد الامام الخ ترجي هذا الجمع يتعين لأن فرض الخلاف إنما هو في
القاضي لا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقا إذ ليس لنا طاعة ممنوعة لا يجب تعريفها تأمل أم أقول يصرح
بالوجوب مطلقا ما يأتي في شرح ولم يوجب الاكثر من الخ من قول الشارح والنهاية والمعنى أما إذا
أخذها لئلك أو الاختصاص فليمره التعريف جزم (قوله وجبت) إلى قول المراد في النهاية وإلى
قول المتن ومن أخذ في المعنى الاقوله لا يصر كأم (قوله بعد مراجعة القاضي) يبنى قبيده يقيد السابق ثم
رايت قوله الآتي ان وجهه النع أم سيد عر قول المتن (والا يبع يعضه) ظاهر انه ليس له الاتفاق على
التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على حج أقول لا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا
أن قال الواوامة لتغير لا يكون الا عند الضرورة وهي متفية حيث أمكن بيع جرمه أم حش (قوله نحو
المدرسة الخ) يبنى أن من ذلك كلما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام الصبور والركب (فرم كوقع
السؤال في الدرس مما هو يجرى من الامتنع والمصاغ عن الحدائق والتراب ونحوها ما حكمه والجواب
الظاهر انه لقطعة فيعرفه واجده سواء كان مالك التخل ونحوه أو غيره ويحتمل انه كالأدلة القتال في حق داره

(قوله أي ولم يصف عليه الخ) كذا شرح مر (قوله وإن شاء تملكه في الحيوان اكله) قال في شرح الروض مع
غير قيمته قال في الروض لا يجب إفرار قيمته قال في شرحه ثم لا بد من إفرار ما عند تملكه لأن تملك
الدين لا يصح قاله القاضي أم وهذا التملك غير السابق لأن ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا البلد
بسبب التعريف لكن يبنى تأمل فاقده هذا التملك وأثره الواضح على عدمه قد يجعل من أثر ذلك عدم المطالبة
بما في الآخرة إذا لم يظهر المالك كما يأتي إلا أن يقال يبنى عدم المطالبة بعدم تملك القيمة أيضا كإكفاء
بذلك الأصل فليراجع (قوله في المتن والبيع يعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف

(كاسرو من اخذ لقطة الحفظ ابد) برقم (٣٣٠) اهل للاتقاط (في) كدرها ونسها (امانة يده) لانه يحفظ المال كما كاد يبيع وما

ثم ضمنها اذا قصر كان ترك
 تعريضا لومه على ما ياتي
 وعنه كما يثبت الاذرى
 وسياق عن التمسك وغيرها
 ما يصرح به حيث لم يكن
 له غير مستثنى تركه اى
 كخسبة اخذ ظالم ما وكذا
 الجمل بوجوبه ان طر به
 على الاوجه (فان ذهب الى
 القاضى لومه القول) حفظا
 لما على صاحبها لانه يتقلا
 الى امانة اقوى وانما يلزمه
 قبول الوديعة بحيث لا ضرورة
 لا مكان ردّها مالها مع
 انه التزم الحفظ لمؤكد
 اخذ التمسك ثم تركه وردّها
 له يلزمه القبول وظاهره
 لا يجوز ردّها لقاض غير
 أمين وانه لا يلزمه القبول
 وان الدفع يستثنى (ولم
 يوجب الاكثرون التعريف
 في غير لقطة الحرم) (والحالة
 هذه) اى كونه اخذها
 للحفظ لان الشرع انما
 اوجبه لاجل ان له التمسك
 بعدم وقال الاقلون يجب اى
 حيث لم يخف اخذ ظالمها
 كما يعل ما ياتي فلا يخفى
 الحق بالكم واختاره
 وقرأه الروضة وحسنه
 في شرح مسلم واعتدّه
 الاذرى لان صاحبها قد
 لا يمكنه انقاذها نحو سفر
 او مرض ويمكن الملتقط
 التخلص عن الوجوب
 بالدفع للقاضى الامين
 فثبت ان التعريف اى

او حجره وخدم اول الباب انه ليس بملتصا واصله الاقرب فيكون من الاموال العائمة امره لبيت المال اه
 حش وقوله له الاقرب الخ هذا لما يظهر فيها اذا كان المشرك ملوك بخلاف ما اذا كان في الموطن ونحوه
 المسجد الاقرب حيث كان يكون لقطة (قوله كاسر) اى اى او الباب (قوله وهو اهل) اى لى قول من ثم في
 المتقوى لى قول المتن ووكامها في النهاية الاقرب لى غدا لى واذا ضمن وقوله هو اهل المال يبدل الى وغيره (قوله وهو
 اهل للاتقاط) يشمل القاسق مثلا وفي حصة القاضى للحفظ كلامه تدعى عبارة شرح به اى بان كان قطة
 انتهت اه سم (قوله على ما ياتي) اى بقوله قال الاقلون يجب الخ (قوله وعنه) اى على كون ترك التعريف
 تخصيصا مضنا (قوله وعنه كما يثبت الاذرى الخ) هذا وان كان مفروضا فيما اذا اخذ التعريف الا ان مثله
 لما نحو ذلك كمال كما سياق التعريف بخلافه لما وقع في حاشية الشيخ عرش اه رشيدى عبارة عرش قوله
 وعنه كما يثبت الاذرى الخ قضية فرض ما ذكر فيمن اخذ الحفظ اتم له اخذ لادالك لم يندرق ترك التعريف
 ولا في اعتقادها لمن غير تعريف بل يبينى كفى من استعمل ذلك حيث كان القلق وقع فان وجوب تعريفها
 على ما ينفى لا يلزم من اعتد جوارزه فاقع لكثير من العامة من ان من وجد شيئا جازاه اخذ مطلقا لا يندرق
 فيؤا لعدة باعتقاده ذلك لتخصيصه بعدم السؤال عنه اه (قوله لانه يتقلا الى امانة الخ) يحصل ان
 التعريف للقاضى انحر المحكوم عليه بالزوم اى لانه يقبلها يتقلا الى امانة اقوى وهو مستودع الشرع
 ويحصل انما راجع الملتقط اى انما لزم القاضى القبول لان الملتقط يتقلا الى امانة اقوى يلزم القاضى
 موافقة عند الدفع اليه حفظا مال الغائب الذى هو من وظائفه اه رشيدى اقول ويحصل ان امانة
 بضمه المقام اى ويراد امانة الملتقط به اى الدفع لا تاخ (قوله قبول الوديعة) اى من الوديع (قوله لا مكان
 ردّها الى مالها) اى لانه معلوم اه سم (قوله مع انه الخ) اى الوديع (قوله لا يجوز ردّها) اى القطة
 مطلقا (قوله وانه لا يلزمه الخ) بل قياس ما تقدم حرمة حيث علم من نفسه الحانة فيها اعرش (قوله
 له) اى لغير الامين (قوله بضمها) اى يكون طريقا الضمان والقرار على من تلمت تحت يده منها اه
 عرش قول المتن (ولم يوجب الاكثرون الخ) ضيف اه عرش (قوله اى كونه) الى ان التنى الغنى الا
 قوله اى حيث الى كلا وقوله فيضمنه الى ولو بدا (قوله وقال الاقلون يجب) ورجعه لامام والغزالي وهو
 المتحد نهاية معنى ومنهج (قوله واختاره الخ) اى المصنف وفي كلامه معنا اشارة الى حبيب عرى عدم
 التعريف الى الاكثرين ولم يقل على الاصح كما دعه اه معنى (قوله واخذه الاذرى) قالوا لا يلزمه مؤنة
 التعريف في ماله على القولين وان قل الغزالي ان المؤنة تابعة للوجوب اه نهاية اى بل تكون في بيت
 المال كما ياتي في كلام المصنف عرش (قوله لنحو سفر الخ) كالحبس والموت والجوار اه من (قوله عن
 الوجوب) عبارة المغنى من نسب التعريف اه (قوله فيضمن الخ) منصرف على ما فيه الاقلون من الوجوب
 عبارة سم عن القوت فان اوجبناه تركه ضمن بالترك حتى لو ابداه التعريف مد ذلك فيهلك في
 التعريف ضمن فالتعريف ان يكون موضع التضمين ما اذا تركه بغير عذر كما اثبت اليه قريبا اه
 (قوله اى بالرم الخ) اى وامان ترك الثبوت فيسياق في شرح ثم يعرف اه سم (قوله به) اى بالترك

ليرجع بشرطه فليراجع (قوله وهو اهل للاتقاط) يشمل القاسق مثلا وفي حصة القاضى للحفظ كلامه تدعى عبارة شرح به اى بان كان قطة
 قدته وعبارة شرح به اى بان كان قطة اه (قوله اى كخسبة ظالم الخ) كذا شرح به (قوله لا مكان
 ردّها مالها) اى لانه معلوم (قوله فيضمن بترك التعريف الخ) كذا شرح به وعبارة اثبتت فان
 اوجبناه تركه ضمن بالترك حتى لو ابداه التعريف بمد ذلك فيهلك فيضمنه طاب ويذهب ان
 يكون لموضع التضمين ما اذا تركه بغير عذر كما اثبت اليه قريبا اه (قوله اى بالرم الخ) اى بالرم على تركه من اصله
 اى وامان ترك الثبوت فيسياق في شرح سم يعرف اه (قوله به) اى بالترك وقوله بدا اى بالتعريف ش
 (قوله خلافا لما قلته الترمذى) انظر مـ الكلام مع ما ياتي في قول الله سبحانه ولا يلزمه مؤنة التعريف ان

بالرم على تركه من اصله ولو
 يرفع عناه يلقى الله يده على من يده يده
 قوله
 يرفع عناه يلقى الله يده على من يده يده

ولولاه قصد التملك أو الاختصاص عرفنا من حيث لا يتدبر ما عرفه قبله ما إذا أخذها التملك أو الاختصاص فلو لم يصر بمجرما (فوق قصد ذلك) أي أخذها الحفظ وكذا بعد أخذها التملك (خيانة لم يصر مائنا) بمجرد القصد (في الأصح) فإن انضم للقصد ذلك استعمال أو قتل من محل آخر ضمن كالوديع فيها ويؤخذ منه أي يأتي هنا جميع ما يأتي ثم (٣٣١) في مسائل الاستعمال والقول نحوهما وإذا

ضمن في الائنة بخيانة ثم أطلع وأراد أن يعرف وملك جازوا بمال يصد الوديع امتياز استئان ثمان من المالك لجواز الوديع فلم تعد مدبرها بغير قصد بخلاف القطة وخرج بالائنة ما في قوله (وإن أخذ) ما (بمقصود خيانة فضاء) لقصد المقارن لا خدمو يرأف الدفح لما كمين (وليس له به دهان يعرفون تملك) أو يخص (على المذهب) حظر الابداء لا ما عاصب (وإن أخذ) ما (يعرف ويملك) بعد التبريد (أي) (أمانة) يدمر مدته التبريد وكذا بعد ما لم يعتبر التملك في (الأصح) كاقبل مدته التبريد ران أخذها لا بمصداق ولا تملك أو لا بقصد خيانة ولا أمانة أو بقصد أحدها وليس فامة وله تملكها بشرطه إضافة قضية كلام تارحنا أنه يكون أمينا في الاختصاص ما لم يخص به فضاء حيث كان التملك وهو في غلة عامر في النصب ان الاختصاص بمجرم غصب ولا يضمن أن تقب أو أنقب (و) غصب (أي) (يعرف) «نحو أو أنه باعيا إلا أنه

و (قوله ولو بدا) أي التعريف ش أه سم (قوله عرفها سنة الخ) أي عليه مؤنة التعريف من الآن فمن كان اقترض على مال كماله مؤنة تعريف ما مضى فالأرب رجوه بذلك على ما لكتنا لا إنما اقتضت لفرض المالك ولأنهم لم يعتبروا بتعريفه السابق فابتدأ أخذه التملك كأنهم من الآن ولا نظر لما قبله أه عش (قوله أي أخذها) إلى قوله و إنما لم يصد في المعنى الإفره ويؤخذ إلى وإذا ضمن (قوله فيها) أي في عدم الضمان بمجرد القصد والضمان إذا انضم له ما ذكر (قوله ويؤخذ منه) لفظة منه ليست في نسخة الفارح ولكن لا بد منها أه سبدهم (قوله وإذا ضمن بخيانة) أي يحققتا على الأصح أو بقصد ما على مقابله أه معني (قوله وأراد أن يعرف) قال سم فلو وقت الخيانة في أثناء التعريف ثم أطلع فيلبي أوستاف أه أقول والأقرب الأول لأن قصد الخيانة لم يطل أصل القطة فلا يطل حكما في علمها أه عش أقول ويؤيد الثاني قول الفارح المار آقا ولا يتدبر ما عرفه قبله (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إصاح بعود الأمانة أو عدم عودها وقد يقتضي عدم الوديع له السابق ولا يرتفع ضمانه الخ لكن قوله وإنما لم يخالف كالصريح في المودع أه سم (قوله) وإنما لم يصد الوديع الخ (كان حاصل الفرق ان الوديع إنما صار أمينا على ما استوعده جعل المالك له بقصد ما عرض ما يرفع العقد استيعاب إلى إعادته والمقتضى الأهل الذي يرى أصل قصد من الخيانة أمين بالوضع الشرعي وهو مستمر على النوام فلما زال ما عرض في الائنة عاد إلى أصله فخرج ان لا ية الوديع «أما قوله تعد بعدد و ال المتأني كمنق الفاضي إذا طرأ من الزوال لا المتقطر عية فمادت بعدد و ال المتأني كمنق و ال النكاح و ال الأصل الولي في مال فرعه إذا طرأ «يزن طينامل أه سم (قوله ويرأف الدفح الخ) ظاهره أنه لا يبرأ بالأفلاخ كافي الائنة على ما قدمته آقا أه سم (قوله الحاكم أمين بما الحكم) ان كان المقتضى الحاكم أو قد الحاكم أو أماته وقد يقال أنه يرى فيها مرفق أول الفصل قول المتن (بعد) أي الأخذ بخيانة (قوله كاقبل) إلى قوله هو قضية ما في المعنى (قوله ولا تملك) أي أو اختصاص (قوله أو لا بقصد خيانة الخ) لفظة أو لتوزيع في التبريد (قوله) امتياز الاختصاص) وتظهر فائدة ذلك فيما كان كليا في جواز الانتفاع به بعده وفي جواز التصديق خطه وعدمه نقل اختصاصه لا بمجرد الانتفاع به ولا في مضمون جعله لغيره بل بعد الاختصاص « عش قول المتن (جنسها) أي لفظة من تعاف أو غيره (وصفت) من محمول كرو نحوها أه معني (قوله) بعدد الأول بعد كافي التبريد المعنى (قوله فان عبارة القاموس الخ) قصد بذلك تعقيب حصر الفارح المذكور لمعني العفاص على ما ذكره وليس بقصد من العفاص فيما فسر هو بمن ثوعاء حقيق كالإيجن أه رتبتي أي ويه يندفع ما في السيد عمر ان القاموس لا يفرق بين الحقيقة والجاز فلا يستدل بكلامه على

أخذ لحفظ الخ وما ذكر في شرحه الفاهر أن هذا الذي قلناه هو الذي هو الآتي هناك عن الروضة وأصلها في كلام الفارح لكن فيه ما يباهنا هناك (قوله) ولا يتدبر ما عرفه قبله كذا في أصل الروض (قوله) ثم أطلع مفهومه أنه قبل الإفلاخ ليس له ما ذكر فلو وقت الخيانة في أثناء التعريف ثم أطلع فيلبي أو يستاف (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إصاح بعود الأمانة أو عدم عودها وقد يدل على عودها قوله و إنما لم يصد الوديع أمينا الخ لكن قد يقتضي عدم المودع له السابق ولا يرض ضمانه الخ فطامل (قوله) و إنما لم يصد الوديع امتياز الخ كالصريح في المودع أه سم (قوله) جاز الوديع الخ) انظر مع جواز دفع القطة للقاضي (قوله) ويرأف الدفح خا كمين (أه) ظاهره أنه لا يبرأ بالأفلاخ كافي الائنة على ما قدمته آقا (قوله) وقال لا تدعى الخ) كذا شرح مر

وقا لا تدعى وغيره وخلافا لأن الفقه محل التماسها و (جنسها وصفها) (الشامل لنوعها) (وتدبرها) (مدد أو وزن أو وزن) (وعاصبا) أي وطاها فرمها إذا صعد جلد يلبس رأس القارورة كـ ذ شاح وفه اعلم قال عبارة القاموس صريحة في أنه مشترك بين الواد الذي فيه الخفة جلد آخر.

وغلظ القارور وتوالجده الذي يخلط براسها (ووكاهما) بكسر او لم يولد بالمدى خيطا المهدودة به لاسره **عمر** قلدين وقيل هما
غيرهما الا لا تخط بغير ما يعرف صدق (٣٣٢) واصفا وليس تقيدهما بالكتابة كما يحرف النسيان ما عند تملكها لقب معرفة ذلك

على الوجه ليخرج منه
لما لكها اذا ظهر (م) يمد
معرفة ذلك (يعرفها)
بضم اوله وجوبا او دبا
على ما مر ينشأ او تاليه
من غير ان يسلبها المائل
الذي لم يشتر بها الجحون
والخلاصة ولو غير عدل
انوثي يقول ولو صحورا
عليه يسفه وانهم قوله ثم
انه لا يجب المبادرة
للتعريف وهو ما صحه
لكن غاف في القاصي
ابو الطيب فقال يجب فوراً
واستدله انزالي قبل قضية
الاول جواز التعريف بعد
عشرين سنة وهو في غاية
البد والظاهر ان مراده
بذلك عدم الثبوتية المصلحة
بالانقطاع اه وتوسط
الاذعي فقال لا يجوز
تاخيرها عن زمن طلب
فيه مادة ويعتقد بقلتها
وكثرتها وواقعته البقني
قال يجوز التأخير ما لم
ينطب على غلته فوات معرفة
المالك به ولم يتعرض له
اه وقد تعرض له في
النهاية فانه يحكي فيها رجاها
ان التعريف ينفع وان نيت
القطعة وان ذلك التأخير
ينحصر بان يذكر في
التعريف وقت وجودها
وجوبا وان قال تدبا
قد تساهل في الحاصل انه

الاشترائك الحقيقي فتأمل اه (قوله وغلظ الخ) كقولهم الجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر او له) الى
قوله لكن عاقبت في المتي الا قوله لا تخط بغير ما الى قوله لا تخط في النهاية الا قوله او تدبا على ما
مر وهو ان ذلك التأخير ينحصر الى وقت نكت المصنف (قوله اي خيطا المهدودة) عبارة للمتي وهو ما
يربط به من خيط او غيره اه (قوله لا تخط الخ) كانه لاسره **عمر** ولهذا لم يصفه عليه واما قوله
وليفر الخ فالظاهر انه مسطوف على قوله لاسره فتأمل اه ورشدي وصنع المتي صريح فيما استظهره
(قوله وليس تقيدهما الخ) عبارة للمتي ويندب كتب الاوصاف قال الماوردي وانه التفتيح في وقت كذا
اه (قوله كما) اي في اوائل الباب (قوله ليخرج الخ) عبارة لنهاية ليل ما يرد ما لكها او ظهر اه (قوله
منه) اي من غير القطعة (قوله وجوبا الخ) عبارة للمتي وهذا واجب ان تصدق تلك قطعا والافضل ما
سبق اه اي من الخلاف بين الاكثرين والاقليل (قوله من غير ان يسلبها) اي وان كان ايما لان
المخطط كالوديع وهو لا يجوز تسليم الوديعة لغو ما لا عند الضرورة كاهو ظاهر اه عرش (قوله المائل)
اي التائب ويحتمل انه راجع لنفس المخطط ايضا (قوله ولو صحورا الخ) غايته المتي ويحتمل ان مراد
النايب ايضا عبارة لنهاية يكون المعروف عاقلا اه (قوله والخلاصة) صلف تقييد وفي اختيار الجحون
ان لا ياتي الانسان بما صنع اه عرش (قوله ولو غير عدل) انظره مع قول المصنف اول الباب وانه
لا يمتد بشرحه اي القاسق بل بضم اليرقيب اه سم وان تحول ما تقدم فيما اذا كان القاسق المعروف
هو المخطط فقدم الوثوق بشرحه لاحتمال قصوره فيه ليتوسل به الى الحياطة في القطعة واما هنا فالتائب
عن الخط يوثق به ولا عرض له يتم فيه اه سيدمر (قوله وهو ما صحه الخ) عبارة للمتي وهو كذلك
على الاصح في اصل الزوجة اه (قوله قضية الاول) وهو ما صحه الشيخان من عدم وجوب المبادرة
(قوله ان مراده) اي الاول عبارة لنهاية المتي بواسطة الاذعي الخ قال عرش قوله مرد والوجه
ما توسطه الاذعي الخ معتداه (قوله وواقعته البقني) قال الخ بوجه ظاهر اه معنى (قوله ولم يتعرضوا
له) اي قيد ما لم يطلب الخ (قوله وقد تعرض له في النهاية الخ) وعليه قول البقني لم يتعرضوا
له اي صرحا اه عرش (قوله فانه يحكي فيها رجاها الخ) ما طريق استفادة ما ذكر من حكاية النهاية هذا الوجه
حتى يقيد به كلام الشيخين اه سم وقد يقال ان طريقا تكويد ذلك الوجه المصنف بضمعه وقوة مقابله
(قوله وان ذلك التأخير الخ) و (قوله وان من الخ) عطفان على ان التعريف الخ (قوله فالحاصل الخ)
اي حاصل ما في هذا المقام (قوله وذكر وقت وجودها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان
يقطع معه بعدم معرفة المالك قد يتجه حيث قاله الاذعي والبقني وحل كلام النهاية على غير ذلك
اه سم (قوله وان ما مر الخ) عطف على انه من الخ (قوله وعن الاذعي الخ) عطف على عن الشيخين
(قوله وفي نكت المصنف) الى قوله ويكره في المتي (قوله يدها ما قاله الخ) له ما دام رجي معرفة
مالكها ما اذا حصل اليأس من معرفة مالكها فيبني ان يكون حكمها حكم المال الضائع لانها جيلت منه
(قوله فتجب معرفة ذلك على الاوجه) اعتمد به (قوله ولو غير عدل) عارضة شرح الروض فتأمل
ابن الرمة ولا يشترط فيه الامانة اذا حصل الوثوق بقوله اه وانظر ذلك مع قول المصنف اول الباب
لا يمتد بشرحه اي القاسق بل بضم اليرقيب (قوله والظاهر ان مراده) اي الاول ش (قوله وتوسط
الاذعي الخ) هو الاوجه شرح مر (قوله وقد تعرض له في النهاية فانه يحكي فيها رجاها الخ) انظر من
ابن استفيد من كلام النهاية ما ذكر بحكاية هذا الوجه حتى قيد كلام الشيخين (قوله فالحاصل اهمتي
اخر حتى غلظ نسيانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان يقطع معه بعدم معرفة المالك
قد يتجه حيث قاله الاذعي والبقني ويحتمل كلام النهاية على غير ذلك

مؤاخر حتى غلظ نسيانها ثم مر في ذكر وقت وجودها ما زادوا الاقلا وان ما مر عن الشيخين مقيد بذلك مع
الاذعي والبقني قوي مدركا لا خلا وفي نكت المصنف كالحكاية انما عطف على ما له اخذط الحاشية اه كذا ١٠١٠١٠١

أي فلا يملكها بعد السنة كما اقربه القول لكن اقرب الصياغ بأنه عوض من العرض فبأنه اتصاله بطريق رتبة في ذلك
 السنة والاول أوجه (في الاسواق) عند قيامها (وأرباب المساجد) عند خروج الناس منها لا تقرب إلى وجوبها

ويكره تنزيها مع رفع الصوت كما في شرح المنهوب وقيل تحريما وانصرفه غير واحد بل حكى فيه الماوردي الاتحاق بمسجد كافتادها فيه واستثنى الماوردي والشافعي المسجد الحرام والفرق أنه لا يمكن تمكك قطعة الحرم فالترتيب فيه محض عبادة بخلاف غيره فان المعروف منهم بقصد اقله وبه يرد على من الحق بمسجد المدينة والاقصى وعلى تنظير الادريج في تسميم ذلك امير أيام الموسم (ومحرمها) من الجامع والمأهل وعاط الرجال لما سر ولكن أكثره يحمل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطيا بأسر الفاسي من يعرفها وإلا ممن سمع من وجودها بالصحة لترتيبها بمقصده قربان بعد استمرام تغير وقيل يمتنع أقرب البلاد لها واختير وان جازت بمطها قاطعة لتبها وعرفها (فرج) وجد يبعد عنها مثلا وجوز أنه من يدخلونها فسلم كالقطعة قاله القفال ويجب في غير الحقيق الذي لا يفسد بالتأخير ان يعرف القطع الحفظ نداه على ماسر من

قائل انه سيدهم عبارة عن حرمة يده أمانة طاهره ولو كان حيرا انظر ماذا يفعل في مؤتمعه
 تكون عليه عام لا فيه نظر وبني ان يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فيقال في المال الضائع
 من امره لبيت المال فيدفعه له ليحفظه ان رغب من قضا حيو يصره مصارف أموال بيت المال ان لم
 ترج وهذا ان كان ناطر بيت المال امينا والادفعه لثقة يصره مصارف أموال بيت المال ان لم يعرف
 المقتط مصارفها ولا يصره بنفسه (قوله فلا يملكها) أي ولو ايسر من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة
 اه عش أي وحكما حكم المال الضائع كاسر (قوله عند قيامها) أي في بلد الانقطاع اه متى (قوله) عند
 خروج الناس (الخ) يعني أو دخولهم اه سم (قوله لا تقرب (الخ) أي التبر في الاسواق (الخ) (قوله إلى
 وجداتها) عبارة للمنفق إلى وجود صاحبها اه (قوله ويكره (الخ) عبارة للمنفق يخرج بقوله أبواب المساجد
 فيكره التبر في كاجرم به في المجموع وان فهم كلام الرخصة للتحريم إلا المسجد الحرام فلا
 يكره التبر في فيه اعتبارا بالعرف ولا يمتنع الناس ومعنى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك اه
 (قوله) وقيل تحريما وانصرفه (الخ) عبارة بالية لا تحريما بخلاف ما يجمع بمسجد كافتادها فيه إلا المسجد الحرام
 كاقاله الماوردي والشافعي اه (قوله بمسجد) متعلق بالضمير المستتر ويكره الرجوع إلى التبر في (قوله)
 واستثنى الماوردي (الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كرامة التنزيه فليحرم اه سم (قوله المسجد
 الحرام) أي لقطعة الحرم كما يصرح بما بعد خلافا لوقوع حاشية الشيخ عشا في رشيدي أي من التسميم
 لقطعة الحرم وغيره (قوله فالترتيب فيه (الخ) أي في أيام الموسم وغيره اه عشا (قوله وبه يرد) أي بذلك
 الفرق (قوله على ما لم يجر به (الخ) مأل إلى ذلك الخالق المعنى كاسر (قوله وتسميم ذلك) أي اإامحة
 التبر في المسجد الحرام (قوله من الجامع) إلى العرف في المنفى إلا قوله وقيل إلى وان جازت (قوله)
 وعاط الرجال (الخ) عبارة بالية يجر على الرجال اه زاد المنفوق واما في الاسفار اه (قوله لاسر) أي من قوله لانه
 اقرب الخ (قوله بل يعطيا) أي لو اراد السفر (قوله والا ممن) عبارة للمنفق فان سافر بها واستتاب منبر اذن
 لحاكم مع وجوده ممن تصغير اه (قوله بمقصده) أي يدمر (قوله قربان بعد) مستند اه عشا (قوله تبها)
 يعني أن لا يمه ذلك إذ اذوق عليه مقصده واقامة ارادها سم عبارة للمنفق وان التفتق الصحراء
 وهما كاطعة تبعا وعرف فيها إلا ما قد في التبر في الاماكي الحالية فان لم يرد ذلك في يده بمقصدها
 فربا وابتدع سوا قصد ما يندام لاحتى بقصد يبعد قصد الاول بلدة أخرى ولو يلدته لاحتى سافر بها
 عرف فيها ولا يكلف المبدول عنها إلى ارباب البلاد إلى ذلك المكان اه وهي صريحة فيما قاله سم (قوله عرفه
 لهم كالقطعة) طاهره اه لا يكتفى التبر في شكل واحد منهم مرة بل لا بد من التبر في مستعمل الوجه الاتي
 ولعله ليس براد ظير اسم (قوله وبه يجر به (الخ) دخول في الدين (قوله التفتق الحفظ (الخ) أي سوا التفتق الخ
 (قوله الذي لا يفسد بالتأخير) أي حاجة إلى هذا القديم وجوب التبر في مستغاية الامر ان تغير بين
 به وغيره كاعمل كل ذلك عاصي اه سم (قوله من اول وقت التبر في) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله ان
 يعرف اه رشيدي (قوله عرفا فاسية ولو منفردين عند السبي) اعتمد المنفى والنية قالوا لولا التفتق اثنان
 بقطعة عرفها كل واحد نصفه كاقاله السبي انه الاشوا من خالف في ذلك أب الرضا اه (قوله وكل عطف

(قوله الاول أوجه) اعتمد هر (قوله عند خروج الناس منها) يعني أو دخولهم (قوله) واستثنى
 الماوردي (الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كرامة التنزيه فليحرم (قوله تبها) يعني ان
 لا يلزمه ذلك إذ اذوق عليه مقصده واقامة ارادها سم (قوله الذي لا يفسد بالتأخير) أي حاجة إلى هذا
 التبر مع وجوب التبر في مستغاية الامر ان تغير بين به وغيره كاعمل كل ذلك عاصي (قوله عرفا
 سم ولو منفردين عند السبي) كذا مروعة عبارة ترح الروض عن السبي بل الاشياء ان كلامها يعرفها

وجوب التبر في أو التملك (سم) من أول وقت التبر في الخبر الصحيح فهو ولو وجدها اثنان عرفاها متفردين عن السبي
 لان قسمتها إنما تكون عند التملك لاقبله وكل سنة عندان الرضا

لأنه في النصف كلمة كما هو المتجه نعم لو أناب أحدهما الآخر احتد بصره حينما يظهر ويظهر أيضا علو عرف أحدهما شأنه دون الآخر جازة تلك نصفوا طلب القسم قد يجب التعريف مستثنى من واحد بأن يعرف سنة قاصدا الحفظ بناء على أن التعريف حيلة واجب عمره بذلك فيلزم من حيثئسنه أن يعرف لا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمنا وملا وقد ر (يعرف) أولا ولا كل يوم) مرتين (طريق التبار) أسبوعا (٣٣٤) (ممكن كل يوم مرة) طرعه إلى أن يتم أسبوع آخر (ممكن كل أسبوع مرة أو مرتين) أي إلى أن

يتم سبعة أسابيع أخذا بما قبله (ممكن في كل شهر) مرة بحيث لا يفي أن الأخير تكرار لأول وزيد في الأمانة الأول لأن طلب المال فيها أكثر وتعدد المراتين وما بعدها بما ذكر أوجه من قول شارح مراده أنه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة (تلييه) الظاهر أن هذا التحديد كله قندب لا للوجوب كما يفهم ما يأتي أنه يكفي سنة مفرقة على أي وجه كان التعريف بقية الآتي (ولا تكن سنة مفرقة) كان يفرق اثني عشرة شهرا من اثني عشرة سنة (في الأصح) لأن المفهوم من السنة في الخبر التواتي وكما حلف لا يكمل زيدا سنة (قلت الأصح) تكفي واه أعلم) إطلاقا لخبر كالمؤد صوم ستين وفرنق وبين هذا والخلف بأن الغصبة بالامتناع والوجع وهو لا يتم إلا بالتوالي

على قاع عرفا (قوله لا لا الخ) أي كل منهما (قوله كلمة الخ) أي كلاهما على حذف الحذف (قوله) وهو المتجه من آفاق التناهي للمتن خلافة (قوله وطلب القسم) عطفت على تلك الخ أي واجب في طلب القسم (قوله) وقد يجب إلى قوله أي إلى أن يتم في المتن وإلى قول المتن أن أخذ تلك السنة في النهاية لا قوله أو ذكر وقت الوجدان ولو مات وقوله لو ذكر الجنس إلى المتن وقوله هو أو اقتضاه كلام الروضة إلى المتن (قوله استيعاب السنة) أي بالتعريف في كل يوم منها قول المتن (طريق التبار) أي لا يلا وقت القبولة اه متى جارة الجبري عن المردى المراد بالطرف وقت اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه اه (قوله أسبوع آخر) أو أسبوعان اه شرح منج (قوله أو مرتين) كافى للمرتين وسيدمر (قوله أي إلى أن) يتم سبعة أسابيع) التصديق يتم ظاهرا أنه يحسب من السنة الأسبوعان الأولان اه رشدي أقول قول الشارح أخذا الخ كالصريح في عدم حسابها من السنة (قوله بحيث لا يفي الخ) الظاهر أن الحيلة هنا حيلة لتليل لا حيلة تهديد اه رشدي أقول عبارة المتن هي معنى كل شهر مرة قريبا للجمع بحيث الخ ظاهر في كونها تهديدا يفرق الجبري عن شرح الارشاد للشارح زيادة على ذلك ما نصحتي لو فرض أن المرقع الأسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع الفتيان وحسب من تلك أسبوع مرة كل أسبوع اه وهو كالصريح في كونها تهديدا (قوله بقية الآتي) أي في قول المتن هذا أن لم يشخص الخ (قوله) حلف الخ) فانه لا بد من الحلف حيث لم تترك تكليمة سنة كالمقوله على هذا أن لم يشخص اه ع (قوله) وعلى هذا أي ما صحه المصنف من الكفاية (قوله أو ذكر وقت الوجدان الخ) قد يقال تغية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فاه اه سم أقول وكلام التناهي للمتن كالصريح في وجوب ذكر الوقع المتأخر الذي كور مطلقا (قوله أخذا عامرا) أي عن النهاية في شرح قول المتن مظهر فاه اه سم (قوله) يوراه كاجته الزركشي) كذا للمتن (قوله ورد) أي أبو زرعة (قوله بصور الخ) متعلق بورد اه رشدي (قوله ندبا) أي قوله لو إذا ذكر الجنس في المتن لا قوله وعلى وجدانها (قوله كجسها) فقول من ضاع لهذا تأخير اه معنى (وعلى وجدانها) عبارة تشرح الروض زمان بدل على أي أن يقول من ضاع له لقعة يحمل كذا اه ع (قوله لا لا الخ) أي ذكر بعض أوصافها (قوله لو وجدانها) عبارة أخرى إلى الظفر بالمالك اه (قوله ولا يستوعبها) ويشارك ما مر أول الباب من أنه يجوز استيفاء ما في الأشهاد بمصر الشهود وعدم تهتهم متى نوبة (قوله حين) هل له بعد ذلك أن يعرف ويملك مطلقا وإذا قطع كما تقدم فيها إذا عان في الأناش على هذا إذا قلنا اه سم عبارة الجبري وهل هو ضان يدعي لو تلت باقة بعد الاستيعاب

نصف سنتاه (قوله) وتحديد المراتين الخ) كذا شرح مر (قوله الظاهر أن هذا التحديد الخ) اعتمده مر (قوله) والأوجب الاحتياط أو ذكر وقت الوجدان) قد يقال تغية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فاه اه (قوله أخذا عامرا) أي في قول المتن مظهر فاه سم (قوله) كاجته الزركشي الخ) في شرح الروض عقب ما تقدم عن السبكي قال لا ادعي وهذا ظاهر وقد قالوا إن الوارت على تعريف مورثه اه (قوله أي يحرم عليه ذلك) ويشارك جواز استيعابها في الأشهاد بحضرة الشهود وعدم تهتهم شرح مر (قوله فان فعل حين الخ) هل له بعد ذلك أن يعرف ويملك

وعلى هذا أن لم يفتش الأخير بحيث يفي التعريف الأول والأوجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان أخذا عامرا في تغيير أصل التعريف لإلحاقه بنوعين هذا ولومات المقتطع أثناء التعريف بنوعيه كاجته الزركشي وأبو زرعة وقد قول نسيخه البقعي الأقرب الاستئناف كاللا يفي على حال مورثه في الزكاة يحصل المقصود هنا لا على قطع حول المورث بفروج الملك عنه يومه فيستألف الواو الحول لاشاء ملكا (ويذكر) ندبا بعض أوصافها في التبريق كجسها وعصافها وكونها وعلى وجدانها لا تأخير بزحانها لا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك للاستعانة ما كان في ضان كجسها في الزكاة لا يفهم


لحظ (او لا لحظ) ولا لحظ
او اختصاص لانه لصلحة
المالك (بل رتبها القاضى
من بيت المال) فربما قاله
ان الرتبة واقتضى بان
قضية كلاهما انه تبرع
واعتدده الاذرى (او
يقترض) من الاقط او
غيره (على المالك) او ما
المقتطع بل يرجع على المالك
او يبيع جزءا منها ان رآه
نظير ما مر في حرب الجبال
فيجندو يلزمه فصل الاقط
للمالك من هذه الاربعة
فان عرف من غير واحد
بما ذكر فتسرع وظاهر
التواصل جريان ذلك
اوجبا التعريف او لا
وصرح به جمع واعتدده
محقق المتأخر يزوي به
كلام الروضة واصحابها
ان قلنا لا يجب التعريف
فهو متبرع ان عرف وان
قلنا يجب طيس عليه مؤنة
بل يرفع الامر الى القاضى
وذكر ما في المتن وهو
صرح في اذكر وبه صرح
الاذرى فقال لا يلزمه
مؤنة التعريف في ماله على
التولين خلافا لقوله النزالي
ان المؤنة تامة للوجوب
(وان اخذت) رشيد (الملك)
او الاختصاص ابتداء
في الامانة ولو بعد لقطه
للمصط (لومته) مؤنة
العرف وان ملك بعد
لان الحظ له في ثلثه حالة

حين يبنى انه كالمرد على الوديعة (قوله من يلزمه الخ) أى قاض يلزم الاقطان يدفع القسط لنفسه
يصنع له من غير اقامة حجة على انبائه اجمعي (قوله لم تجز الزادة) كذا شرح مر اسم (قوله او لا لحظ
ولا تلك الخ) أى او لاحد ما ونيه اخذ ما رقبيل ويعرف نفسها (قوله او لا لصلحة المالك) فيه نظر
بالنسبة لقوله او لا لحظ الخ فان له فيها التملك بعد منى بدت التعريف على ما يمد قوله قبل وله تملكها
بشرطه اتفاقا لكن مقتضى قوله في اول الفصل الاق بعد قصده تملكها انه لا يمتد بتعريفه قبل
ذلك عليه في قرب شبهها بين التملك للحظ اه ع (قوله قرخا) الى قوله فيجندو المتق (قوله بان قضية
كلاهما الخ) متعدي من عدم راعه ش (قوله واعتدده الاذرى) يريد على قول المصنف او يقتضى الخ
نهاية قسم زاد المعنى وهذا الذى يدل عليه كلام الاصحاب اقول المتن (على المالك) أى قول يظهر المالك
كانت من الاموال القائمة بقيمتها وكل بيت المال ولللاقط او غيره الرجوع على بيت المال بما اخذ منه
اه ع ش (قوله او ما المقتطع به) أى بصرف المقتطع من ماله اعمق (قوله او يبيع الخ) الى القاضى اه متق
(قوله فيجندو الخ) أى القاضى اه رشدي (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة او لما على
قضية كلاهما المصلحة منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد اسم (قوله فان عرف الخ) عبارة النهاية فان اتفق
اى المقتطع على وجه غير ما ذكر فتبرع هو سوا ذلك اوجبا التعريف ام لا على ما اعتدده السبكي والعراقي
وقطعه عن جمع لكن الذى في الروضة اصلها ان اوجبا عليه المؤنة والا فلا هو قوله على ما اعتدده السبكي
الى حال السيد عمره عبارة الشارح في الاصل المرجوع عنهم حرب طليبا وابدلها بما عناه وكتبسم على
الاصل المرجوع عنهم نصا لقوله لكن الذى في الروضة اصلها الخ كذا شرح مرهم مرسد عبارة الروضة ثم
عبارة الروضة الموافق لكتل منها لما لعل الشارح مع ذلك قال فاعترض مع ذلك قول الشارح الذى في الروضة
واصلها الخ هو قد بين بذلك ان اسم لم يطع على الرجوع الشارح عن العبارة الاصلية الى ما هنا (قوله فترع)
اى ان اتفق من مالو الا فيضمن بدل ما انتفع من بيت المال له اه ع ش (قوله جريان ذلك) اى ما ذكر في
المتن اشرع من الوجوه الاربعة امر سيدى (قوله وذكر) اى المصنف الروضة (وهو صريح) اى كلام
الروضة (فيما ذكر) اى من جريان ذلك اوجبا التعريف ولا (قوله وبصرح الخ) أى بالجريان المذكور
(قوله رشيد) الى قوله وسرى الزكاة في النهاية (قوله رشيد) عبارة النهاية غير محجور عليه
اه وعبارة المعنى مطلق التصرف اه (قوله او الاختصاص) عبارة المعنى وكما تعلق بقصد الاختصاص
وقصد الالتفات للحيانة اه (قوله وبعد لقطه الخ) الاولى اسقاط اداة النافية (قوله مؤنة التعريف) الى
قوله هو يقول بعد في المعنى (قوله وقيل الخ) خبر الاولى (قوله ليشمل الخ) متعلق به بعد اعتبار تعلق ليوافق
به عبارة النهاية ونحوها في المعنى وعن في الروضة بقوله وقيل الخ هو الاولى ليشمل الخ اه (قوله اما
غير الرشيد الخ) عبارة المعنى والنهاية اما المحجور عليه بسفه واصبا وجن الخ (قوله بل يرفعها لهما كم فلو

مطلقا واذ اقلع كما تقدم فبالاذا خان في الاتماء وعلى هذا الاطلاق (قوله لم تجز الزادة الخ) كذا
شرح مر (قوله بان قضية كلاهما الخ) اعتدده م ويدل قوله او يقتضى الخ متاملة ثم
رايت في شرح مر ذلك (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة او لما على قضية كلاهما والمصلحة
منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد (قوله كلام الروضة واصلها الخ) كذا شرح مر عبارة الروض
فرع ومن قصد التملك مؤنة التعريف عليه تملك ام لا ومن قصد الحفظ فمضى على بيت المال او المالك انتهى
ولم يرد في شرحه على شرح ذلك عبارة الروضة فيمن اخذها الحفظ فاصح وان قلنا يجب اى التعريف طيس
عليه مؤنة بل يرفع الامر الى القاضى ليزيل اجره من بيت المال او يقتضى على المالك او ما المقتطع به
لرجوع كافى حرب الجبال اما فاعترض مع ذلك قول الشارح كلام الروضة واصلها الخ (قوله او في الاتماء)
نظر مؤنة التعريف الماضي اذا كانت قرضا على المالك لم يستمر مر ضاع عليه لا كان لصلحه من تغير

التعريف (وقبل ان يملك على المالك) لمدد القاعدة ليقبل الاولى في حكاية هذا لوافق ما في الروضة وقيل ان غير المالك فله ليشمل
ظهوره بعد التملك ما غير الرشيد فلا يخرج له مؤنة من مالو ان اى التملك له احظ بل رفعها لهما ك

ليجبر جرماتها ثم ان تاريخ هذا الادعى (والاصح ان الحقير) قيل هو ديار وقيل دهر وقيل وزه وقيل دون صاحب السرفة والاصح
عندما انه لا يقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر اسفه عليه ولا يحول طلبه له غالبا (لا يرفسته) لان فاقده لا يتأسف عليه فتعطل اطال جمع
في ترجيح المقابل باه الذي عليه الاكثرون (٣٣٦) والموافق لقولها ان الاختصاص يرفسته غير مختص به ويرد بان الكلام كما هو

ظاهر في اختصاص عظم
المنفعة بكثير اسف فاقده
عليه فتعطل بالابل (الاصح
انه لا يلزمه ان يرفسه الا
زمن يظن ان فاقده يمرض
عنه) بعده غالبا ويختلف
باختلاف فداق الفتنه حاله
والذهب نحو ثلاثة ايام
ويقول بعده الدال عليه
السياق اندفع ما قبل الاولى
ان يقول لا يمرض عنه او
الى زمن يظن ان فاقده يمرض
عنه ليجعل ذلك الزمن غاية
لترك التصريف لا طرقا
للتصريف هذا كله ان تحول
والاكعبة زيب استبد به
واجمد ولو في حرم مكة كما هو
ظاهر وقد سمع عمر رضى
الله عنه من ينفذ في الطواف
زبية فقال ان من الورع
ما يعتقه ورأى 
نمرة في الطريق قال لولا
اخشى ان تكون صدقة
لا خذتها قيل هو مشكل لان
الامام يلزمه اخذ المال
الصائم لحفظه وليس في
عله لان ذلك يقتضى
امراض مالكها عنها
وغروها عن ملكه فهي
الآن مباحة فتركها لمن
يريد تملكها مشيئا له
الى ذلك ويجوز اخذ نحو
سنايل المصادين التي
اخذت الاعراض عنها

قد اوقعت عدالة الله قد تقدم ما فيه ما شق قول المفسر يوزع الولي الخ اى سيدهر (قوله) ليجبر جرمها
الخ) قد تقدم في شرح يوزع الولي الخ وراجع الحاكم في مؤنة التصريف ليقترض او يبيع له جزءا منها اى
والذى شرح هر وشرح الروض الاختصار على بيع الجزء كما هنا اى سم (قوله) بل ما يظن ان الخ) اى
باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يرد ان صاحبه قد يكون غدا يبيع بل في يوم اسفه على اتاه اى عس
(قوله) ولا يحول الخ) من عطف اللازم (قوله) في ترجيح المقابل) اى من انه يرفسته لمعوم الاخبار نهاية
ومعنى (قوله) والموافق الخ) عطف على قوله الذى الخ (قوله) ويرد) اى قول الجع ان المقابل هو الموافق
لقولها الخ (قوله) في اختصاص الخ) فان فرض انه الاسف عليه فهو داخل في قول المصنف اى معنى (قوله)
بل الاصح اى الخ) ومقابل الاصح يمكن مرة لا يخرج باع حصة الكتمان وقيل لا يجب تعريف القليل
اصلا اى معنى (قوله) ويختلف) اى الزمن (باختلافه) اى ابال الحقير (قوله) حاله) اى يمرض في الحال
(قوله) والذهب الخ) عبارة المعنى وادق الذهب هو ما يؤمن او من ثلاثة ايام (قوله) اندفع ما قبل الخ) لا يخفى
ان ما قاله انما يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذ كور قسم على جميع اى رشدي (قوله) ان يقول لا يمرض
عنه) اى زيادة لافى اخر كلامه (اولى من يظن الخ) اى زيادة الى قول كلامه (قوله) فيجعل الخ) اى
زيادة اجماعا (قوله) ذلك الزمن) اى الذى يظن ان فاقده يمرض عنه (قوله) اترك التصريف) صوابه
للتصريف (قوله) هذا كله) الى قوله ومر في الزكاة في المعنى الا قوله قيل لا ويجوز (قوله) هذا كله الخ) اى
ما ذكر من الخلافين (قوله) استبد به واجده) هل يملك بمجرد الاخذ او يترك للملك على قصد اتملكه او على
لفظ او لا يملكه لعدم تحول مو يبنى ان لا يحتاج الى ملكه او على لفظ لا نه ما يمرض عنه وما يمرض عنه اطلقوا
انه يملك بالاخصم على جميع اى عس عبارة الجبري لمل على الاستبداد ان لم يظهر اليك لحظ ظهر
وقال لم ارض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفان كان متمولا هكذا يظهر ووافق عليه هر
اى سم اى (قوله) هو مشكل) اى ما فله التي على الله عليه وسلم اى رشدي (قوله) وليس الخ) اى ذلك
الاستفكال (قوله) لان ذلك) اى فروع اتمرق في الطريق (قوله) فتركها) اى ترك سئل الله عليه وسلم اتمرة
(قوله) معيره) اى من يريد تملكها عبارة انها بغيره اى اى بالتركه هو احسن (قوله) الى ذلك) اى
الى كونها مباحة (قوله) التي اعيدت الاعراض الخ) عبارة المعنى اذا ظن اعراض اليك منها او ظن رضاه
باخذها او الا فلا اى (قوله) تخصيصه) اى جواز اخذها ذكر (قوله) تحمل) اى الزكاة (قوله) معترض) خبر
وقول الزركشي الخ (قوله) اخذ ذلك) اى اخذها واخذها وان تلفت به الزكاة اى عس (قوله) وبمبحث غيره)
عطف على قول الزركشي الخ (قوله) بل لا يعب الخ) اى من نحو الصبي (قوله) بخلاف السنايل) اى فانها ليست

ذلك بقصد اتملك العارضى (قوله) ليجبر جرماتها) قد تقدم قوله المعن ويوزع وجوبا الى لفظة الصبي
والجنون والصغير وراجع الحاكم في مؤنة التصريف ليقترض او يبيع له جزءا منها انتهى والذى في شرح
الروض الاختصار على بيع الجزء كما هنا اى سم (قوله) اندفع ما قبل الاولى ان يقول الخ) لا يخفى ان ما قاله انما
يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذ كورة (قوله) ولا اكعبة زيب استبد به واجده) هل يملك بمجرد
الاخذ او يترك للملك على قصد اتملكه او على لفظ او لا يملكه لعدم تحول مو يبنى ان لا يحتاج الى ملكه لانه
ما يمرض عنه وما يمرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ (قوله) وليس في عله لان ذلك يقتضى
امراض مالكها الخ) كذا شرح هر (قوله) اعترضه البقي الخ) كذا شرح هر وقضية ذلك
انه لا يجب على الولي جمعها للولي وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر

وقول الزركشي يبنى تخصيصه بالزكاة فهو بمن يحمل له كالفقر معترض بأن الظاهر اخذ ذلك كما جرى عليه
السلف والخلف وبمبحث غيره فقيده بما ليس فيسقط لمن لا يمرض عن نفسه اعترضه البقي بان ذلك انما يظهر في نحو الكسرة مما قد يبعد
وسبقه اليد عليه بخلاف السنايل الخ فجزأها اخذها على كذا يتسامح به عادة ومر في الزكاة ويأتي قبل الاضحية ما لم يعلق بذلك فراجع

مقصودة

يعني من اول التعريف (قوله لم يظهر) فانما هنا وفي قول المتن فظهر ليست على بابها (قوله لم يطالب بها الخ) لو تمك ما يسرع فساد في الحال او اكله ثم عرّف ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه فظروا وجه الثاني سم على حج وقال شيخنا الزايد بعد مثل ما ذكره الشارح ورويتي ان يكون عمله اذا عزم على رد ما او رد بها اذا ظهر مالها ونقصه كلام الشارح انه لا فرق وقد يوجه بانه حيث اتي بما وجب عليه من التعريف وتمتلك صارت من جهة اكسابه وعدم يتبردها الى مالها الا بزييل لمكون ان اثم هو على ما قاله شيخنا فيبني ان يلحق بهما ولم يقصد ردوا ولا ضمه اه عش (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال الملكة عنها لم يملكها عاقل فنتجها انه كالمولود لم يزل مر اه سم وعش قول المتن (واعتاقا على رد صيتها) وبسبب على المتطرد بها مالها اذا علم ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبة متى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك من شرح الروض ما قصه وهذا يدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك اه (قوله او بدلها) هل يشترط ايجاب قبول القياس الاشتراط ان كان الملك يقتضى بمجرد ظهور المالك اهم سم ووجه ظاهر خلافا لما في عش (قوله طلبة) اي المتعلق لا يقتضي العين لمرض نفسه اما اذا حصل الرد قبل تملكها فلو رد على مالها كانتا في الاموردي متى ونهاية (قوله المتصلة) وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدث قبله ثم انفصلت ردوها كظهير من الرد بالبيع فلو التفت حاشا لم يملك قبل تملكها ولم يردت والدمع الام معني واسى قال عش هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لا تملك بغيره على الاول هل يمكن ما في من تعريف الام فيه نظر سم على حج اقول نعم يمكن ما في من تعريف الام لانه تابع وبقي ماله انفصل بعد تمام التعريف وقل التملك فهل يسقط التعريف فيه فنظر والظاهر سقوطه اكتفاء بما سبق من تعريف الام اه (قوله لا المتصلة الخ) وتقدم في الرد بالبيع ان الحمل الحادث بعد الشراء كالتفصل فيكون الحادث تبعا لملك للمتعلق اه معني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما قصه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مروا ان حدث بعد التملك تبعا للاصل اه لا ينفك في غير الحمل فهو مخصوص بهذا اه (قوله رج) اي المالك (قوله) ولم يتعلق بها حق لازم الخ) بان لم يتعلق بها حق اصلا او يتعلق بها حق جائز كالعمارة او حق لازم لا يمنع بيعها كالاجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالرهن وانظر هل ردوها اذا كانت مؤجرة مصلوكة بالمنفعة مدة الاجارة او لا فيه تامل وقياس ما تقدم في القرض الاول لو قومه الاجارة من الاطلاق حال ملكه للقوطه فالاجارة (قوله سليمة) اي او مضمومة الارشاه اه معني (قوله حسا) اي قوله هل ما جرم به في المعنى الاخر فليل (قوله حسا) اي بان ماتت و (قوله او شرطا) كان اعتبرا للمتعلق اه عش قول المتن (فخرج منها الخ) ولو قال المتعلق للمالك بعد التملك كنت محسبا واقتضى منها قبل تملكها او المملك تبعا لملكو عليه يعمل قول من قال انه ملك بعد التعريف لا ماعى او تملكها اه (قوله لم يطالب بها في الاخرة) لو تمك ما يسرع فساد في الحال واكله ثم عرّف ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظر وجه الثاني (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها لم يملكها عاقل فنتجها انه كالمولود لم يزل مر (قوله في المتن واعتاقا على رد صيتها) ويلزم للمتطرد بها العقل طلبة ذكره الاصل في الردعية اه وهذا يدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك (قوله او بدلها) هل يشترط ايجاب وقول القياس الاشتراط ان كان الملك يقتضى بمجرد ظهور المالك (قوله المتصلة) قال في شرح الروض وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدث قبله ثم انفصلت ردوها كظهير من الرد بالبيع فلو التفت حاشا لم يملك قبل تملكها ولم يردت والدمع الام اه لا تنبيه الام فيه نظر (قوله لا المتصلة) ان حدث بعد التملك اه في شرح الروض وتقدم في الرد بالبيع ان الحمل الحادث بعد الشراء كالتفصل فيكون الحادث تبعا لملك للمتعلق اه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مروا ان حدث بعد التملك تبعا للاصل اه لانه لا ينفك في غير الحمل فهو مخصوص بهذا (قوله وهو كاتال الخ) كذا

تملكها) لم يظهر المالك لم يطالب بها في الاخرة لانها من كسبه كما في شرح مسلم او (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واقتعال على رد صيتها) او بدلها (فذلك) ظاهر اذا لم يلحقها لا يمتد بها وموتة الرد عليه ويردها برباها المتصلة لا المتصلة ان حدث بعد التملك والارجح فيها لحسوها بملكه وان ارادها المالك واراد المتعلق المدلول الى بدلها) ولم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها (اجيب المالك على الاصح) كالقرص ومن لم يملك بها ذلك معين البذل فان لم يتنازعا وردها له سليمة لزمه القبول (فان تلفت) للملوك حسا او شرطا بعد التملك (خرج مثلها) ان كانت مثلية (او قيمتها) ان كانت منقومة وبحث ابن الرضا اخذ من تنبيهها بالقرص انه يجب قيمه مثل صوري رد المثل الصوري وردة الاذرى بانه لا يعد الفرق وهو كما

وتمت فبمنها يوم الثالث أي في يوم الثالث من الشهر (وقد قلنا في باب ما لا يملك من الأرض من غير ملك) بل لا يخرج منها إلا
 والمتطهر داهم أرشها (أغصام الأرض في الأصم) القاعدان ما من كل عند التلقب بمن يمنعه عند التقص قيل ولم يخرج منها إلا
 الممل فاته لا يجب أرشها كما سئل لو وجد ما يبيع من الخيار الذي لم يقص بالمشتري (٣٣٩) فله التضرع أخذها على ما جرم به ابن

المشتري ورواه قول
 المارودي للبائع الرجوع
 في البيع إذا باع المشتري
 وحجر عليه بالنفس في زمن
 الخيار إلا أن يفرق بأن
 الحجر ممنعتين لتضيوع
 ولا كذلك متناوبه بتأديما
 اقتضاء كلام الرافعي أنما
 لم يفسخه اقتضى كالو باع
 العدل الزمن بمن منه
 وطلب في المجلس بإدق
 فكان أن العدل يلزمه الفسخ
 ولا أن يفسخ رواية لمصلحة
 المالك فكذلك البائع هنا
 يلزمه ذلك لمصلحة المالك
 لأن الفرض أنه أراد
 الرجوع ليعين ماله فان قلت
 ما الفرق بين المالك هنا
 والفسخ فان له إبطال
 تصرف المشتري قلت
 يفرق بأن الفسخ لو لم يجر له
 ذلك ضاع حق من أصله
 ولا كذلك المالك هنا فانه
 حيث تضرع رجوعه وجب
 له البذل وإذا ادعى ما جرح
 ولم يصفها ولا يثبت لها
 (لم يدفع) أي لم يجر دفعها
 (إليه) ما لم يعلم أنها له خبر
 لو أعطى الناس بدعواهم
 ويكني في البيت شاموس بين

لذلك قلنا الأصح ما لا يملك إلا باختيار التلقب بمنعها كذا قال المصنفين فان كذب المالك في ذلك
 صدق الملتقط بمنعته لأن الأصل برائة ذمته أما التلقب قبل التلقب من غير تقييد فلهما فيه على الملتقط
 كالمردع اه معنى (قوله) وذلك لأجاجة إليه (قوله) أما المقتضى (الخ) قسم للملك اه مش (قوله)
 بل يلزمه أي المالك قول المتن (مع الأرض) هو ما نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الاتفاق
 أو وقت التلقب أو وقت طر والبيع ولو بعد التلقب فيه نظر والأقرب الأخير لأنه لو ظهر مالها قيل
 طر والبيع لو جبردها كذلك اه مش أقول بل الأقرب الثاني قياسا لتلقب البعض على تلقب الكل
 ولأن ما حدث بعد التلقب قد حدث في ملكه (قوله) قيل ولم يخرج (الخ) عبارة النهائية إلا ما استثنى وهو
 المصلح اه وعبارة المتن ولم يخرج من هذه الاستثناءات المسجلة فانها تضمنت بالباق وان قصص
 يجب أرشها اه (قوله) إلا المصلح أي من الزكاة (قوله) لم ينقص بالمشتري أي بأن كان البائع لو لمسا
 (وقوله) اه أي المالك اه مش عبارة سم قوله فله الفسخ أي فملكه كما يصرح به قول شرح
 الروض وقيل ليس له الفسخ لأن خيار العقد إنما يفسخه الماقدون غير ما تنهى فأنظر مع دلائل لقول
 الشارح أي فكان العدل (الخ) على أن المراد بقوله فله الفسخ أي البائع الذي هو الملتقط اه وجاز المتن لو
 جامله المالك وقد يستلطف بشرط الخيار أو كان خيار المجلس باقيا كان له الفسخ وأخذها أن لم يكن
 الخيار للمشتري قط كما جرم به ابن المقرى لاستحقاقه الرجوع ليعين ماله مع بقاءه أما إذا كان الخيار
 للمشتري قط فلا يرجع له كالبائع اه وهي سائلة عن الاشكال (قوله) ورواه (الخ) أي ما جرم به ابن
 المقرى وكذا خبر قوله الاتي وبه تأيد (الخ) ولا يخفى أن كلام من دعوى الموافقة دعوى التأييد إنما يظهر
 على رجوع غير فله الفسخ إلى البائع وقد قدمنا فيه (قوله) على ما جرم (الخ) عبارة النهائية كجزم (الخ)
 (قوله) إلا أن يفرق (الخ) عبارة النهائية الفرق بينهما بأن الحجر على غير مؤثر إلا رجوعه أن الملتقط لا يجبر على
 الفسخ لكن قضية كلام الرافعي ترجيح اقتضاه أن يفسخ اه (قوله) وبه تأيد ما اقتضاه (الخ) يتأمل
 هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم أي المصلحة على قول الشارح فله الفسخ قول المتن (رجل)
 أي مثلا هنا بمعنى (قوله) ما لم يعلم إلى قوله نعم لو قال في المتن (قوله) فان غشي إلى المتن (قوله) ما لم يعلم
 أنها اه فان علم أنها له وجب عليه دفعها إليه وعليه الهبة لأن الزمته بتسليمها بالوصف حاكم اه معنى
 والبراد بالعلم هنا أخذها باق ما حصل الفسخ (قوله) ولا يكتفى بإخبارها (الخ) لعله أخذها بما عاين أو إذا لم
 يظن صدق البيت (قوله) فان غشي منه أي القاضي (قوله) ولعل هذا أقرب اه اعتمد مر اه سم
 عبارة النهائية وهو أوجه اه (قوله) كينة سليمة (الخ) مثال للحجة اه ويشدق (قوله) إن لم يعتقد
 وجوب الدفع (الخ) أي أو لا فلا يلزمه ذلك اه نهاية أي وإن اعتقد المدعي عليه أنه يلزمه تسليمها
 شرح مر (قوله) فله الفسخ أي فملكها كما يصرح بقول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لأن خيار
 العقد إنما يفسخه الماقدون غير ما تنهى فأنظر مع دلائل لقول الشارح أي فكان العدل (الخ) أن المراد
 بقوله فله الفسخ أي البائع الذي هو الملتقط (قوله) على ما جرم به ابن المقرى (الخ) واعتمد مر (قوله) وبه
 تأيد ما اقتضاه (الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة (قوله) ولعل هذا أقرب اه اعتمد مر

ولا يكتفى بإخبارها للملتقط بل لابد من سماع القاضي لها وقضائه على الملتقط بالدفع فان غشي منه انترضا لحده جوره احتمل
 الاكتفاء بإخبارها للملتقط واحتمل أنها يمكن أن يسمها وقضى على الملتقط ولعل هذا أقرب (وإن وصفها) وصفا أحاط
 بجميع صفاتها (وإن) الملتقط (صدقه) بالذبح) إليه قطعا على ما يظن بل يس هذا أحد الوصف والآخر أن ادعى ما كلف نفسه وصفها
 لم تسلم لاحد إلا ببيعة كينة سليمة من المعارص (ولا يجب على المذهب) لأنه مدعى فيحتاج لبينة ومتم باحتيال سماعه لو صفها من نحو
 مالها أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الواء فبملكك تسليمها إلى حلف قاضا عارضا لم يعتد وجوب الدفع بالوصف

انه لا يلزم ذلك فان اكل ولم يكن تملكها لم يترده العين كغيرها ولا لان الزكاة لا فراو اقرارا للمقتط لا يقبل على مالها بغيره
 الواسف كل محتمل وان قال نعم انها ملكي حلف انه لا يعلم ولو قلت شهدت البيعة وصفتها بغيره ولو لم يملكها كافي البحر عن الناص وظاهر ان
 عمله ان ثبت باقراره وغيره ان ما شهدت به البيعة من الوصف هو وصفها (فان دفع) القطة لانسان بالوصف (فان دفع) القطة لانسان بالوصف (فان دفع) القطة لانسان بالوصف
 ملكه قال الشيخ او سادس وغيره وبانها لا تعلم انها انتقلت مني بوجه يفرض اعتياده بالاخطاء للمقتط لكونه يعلم بقصر (حولت اليه) لان
 الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (٣٤٠) (فان قلت عنده) اي الواسف المدفوع اليه بالزام سا كبرى الدفع اليه بالوصف

بالوصف لا يلزمه الحلف انه لا يلزمه التسليم بل يطالبه بيعة عيش (قوله انه لا يلزمه الخ) منقول حلف
 (قوله ولم يكن تملكها) اما اذا كان تملكها بغيره عليه العين من غير تردد لانه ماله اه ريشدي (قوله كل
 محتمل) والاول اقرب اه نهاية وهو قوله ترده العين كغيرها وقائمة الرد انه يلزم بتسليمها للدي
 اه عيش اي بالعين المردودة (قوله شهدت البيعة الخ) اي السائلة عن المعارض اخذنا بما ر
 (قوله ان عمله) اي لزوم اليه بذلك الشهادة (قوله القطة لانسان) الى قوله فان اراد سفرنا الى المعنى الا قوله
 ويوجه الى المتن وقوله كما صحه الى بالملكى والى الكتابين التباية الا قوله ويوجه الى المتن وقوله ويوجه
 الى بالملكى (قوله قال الشيخ الخ) عبارة الثانية والمغنى وبانها لا تعلم انها انتقلت منه قاله الشيخ الخ
 قول المتن (حولت) اي القطة من الاول اه معنى (قوله بالالزام سا كرخ) اما اذا الزمه بالدفع
 سا كبراه فلا ضمان عليه لعدم تقيمه معنى ونهاية زاد سم ويبنى ان المقتط لو ذكر في التعريف
 جميع اوصافها ثم الزمها كما يدفع الواسف لم يدفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف
 قبل الزام الحاكم كمر اه (قوله ما ليسه تسليمه) اي في الواقع وارزاز في الظاهر كما مر اه ريشدي
 (قوله تلف عنده) اي بعد التملك مطلقا اوقبه بتقصيره منه اخذنا بما ر (قوله فليس بالملكى تفرم
 الواسف) اي لو ما يفرم المقتط بدها ويرجع به على الواسف اه عيش اي الذي لم يقره بالملك كايان
 آغا (قوله ان الظالم هو ذل البيعة الخ) أي المظالم لا يرجع على غير طاله قول المتن (قلت الخ) اي
 كما قال الرافعي في التشرح اه معنى (قوله والا الخ) اي لو ان ملك المراد على العوام بل سنة فلا قائمة
 لتخصيص مكة لان سائر البلاد تعرف لتعاقباتها ايضا في كلامه قلب (قوله وادامانها) اي قائمة
 التخصيص ش اه سم (قوله لبيت) اي بان يرد قوله كغيره مثلا (قوله والا) اي وان سلسا احتمال
 ان المراد بذلك الحقير الدفع المذكور (فانما ما قلناه الخ) اي فاحتمال ان المراد بذلك دفع الاكتفاء
 بتعريضاته وانها تعرف ابد القادر من اشد اقوى فينبى اخذوا اختياره (قوله ولان الناس الخ)
 صطف على قوله الخبر الصحيح عبارة للمغنى والمغنى فيه ان حرم مكة شرفها فانه تعالى مثابة للناس الخ وهي
 احسن (قوله كما صحه الخ) اي قوله ولوعرة (قوله لان ذلك الخ) اي عدم حل القطة للتملك وهذا
 تحليل للمصحة صاحب الانتصار (قوله لافرق) اي بين الحرم وعرة اه سيد عمر (قوله اي جمع
 جميعهم) اشار به الى حذف المضار (قوله وبالملكى حرم المدينة) فليس له حكمه في ذلك كالتضاء كلام
 الجمهور وصرح به الداروى والرويانى خلافا للقبلى نيا يقول معنى قول المتن (هنا) اي فان ايس من
 معرفة مالها فينبى ان يكون مالا ضامنا امره ليت المال اه عيش (قوله للحر) اي المار اتقا
 (قوله كل محتمل) والاول اقرب يشرح مر (قوله بالالزام سا كبرى الخ) اي لو لا لضمان على المقتط
 لانتفاء تقيمه شرح مر ويبنى ان المقتط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم الزمها سا كبرى بالدفع
 الواسف لم يدفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل الزام الحاكم كمر (قوله
 وادعائها) اي قائمة التخصيص ش (قوله دفع لايام الخ) على اعتد يقال هذا لا يرجع الايام (قوله

(فانما صاحب البيعة قضين
 المقتط) لانه بان باسلم ما
 ليسه تسليمه (والمدفوع
 اليه) لانه بان انه اخذ ملك
 الغير وخرج بدفع القطة
 ماله تلف عنده ثم غرم
 الواسف قيمتها فليس
 بالملكى تفرم الواسف
 لان ما اخذ مال المقتط لا
 للدي (والقرار عليه) اي
 على المدفوع اليه لتلفق يده
 فيرجع عليه للاخط بما
 غرمه ما لم يقره لا يمتنع
 يزعم ان الظالم هو ذو
 البيعة وفارق ماله اعترف
 المشتري بقاءه بالملك سم
 استحق المبيع فانه يرجع عليه
 بائن لانه لو اعترف له
 بالملك لظاهر اليه بان اليه
 دليل الملك شرعا فقدر
 بالاقرار المستند اليها
 بخلاف الوصف فكان
 مقصر بالاقرار المستند
 اليه (قلت لا تحمل لقطة
 الحرم) الملك للتملك ولو
 بلا قصد تملك ولا خط
 على الصحيح) بل لا تحمل الا
 للحظ ابدأ الخبر الصحيح
 لا تحمل لقطة ولا تمتد اي

لمرف على الدوام والاضائر البلاد كذلك فلا تظهر قائمة التخصيص وادامانها دفع لايام الاكتفاء بتعريضها
 في الموسم بمنه ان لو كان مذهب المراد لبيته والافهام ما قلناه الجادر منه اشد ولان الناس يكثر تكرار عودهم اليه فربما عاد مالها او
 نائى فقتل على اخذها تبين حفظها عليه كما غلب على التناول في خطا بتقليد ابيه عليه مع عدم اسائه وخرج بالحرم الحل ولوعرة كما صحه
 في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم فوجه لافرق وانتصره بتعريضه نهى عن قطع الحاج اي بجمع جمعهم فلا يدخل فيه
 كل فرقة منهم وبالملكى حرم المدينة واختار البلقين استواءهما (ويجب تعريضها) اي المقبولة فلهذا فقط (هنا) انه اعلم للغير

(قوله فيلزمه الاقامة له الخ) قال ابن المقرئ وقد يحى هذا التخيير في كل ما انتقل الحفظ اه معنى زاد سم اى وان لم يكن مجرم مكة وتقدم ان ما انتقله لملك لودفه للقاضي لومه القول اه (قوله عند امين) اى غير الحاكم فلو بان عدم اماته فيحصل تضمين للمنتقل لتقصيره بعدم البحث عن حاله ويجتدل خلافه قياسا على ما لو اشهد مستورين وبانا فاسقين ولله الاقرب اه ع ش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد اعتراؤه بانه قسمة وتقرضه سم على حج اه ع ش (قوله قال النزي الخ) بمعنى اه ع ش (قوله لا يقبل قوله الخ) (فرج) لو اخذ قسمة اثنان شرك احدهما حقه من الانتقاط للآخر لم يسقط وإن اقام كل منهما بيعة بانه للمنتقل ولم يسبق تاريخ احدهما تمارحتا وتساقطا ولو سقطت من منتقلها فالقسطا اخر الاول اولى بهما منه لسقوط امر واحد اخر بالتقاط لقطة وأما فاخذها فهي للاخذ إلا ان قصد بها الامر وحده او مع نفسه فيكون للآخر اى فى الاول اولها اى فى الثاني وهذا لا يخالف ما مر في الزكاة من عدم حتمها في الانتقاط لان ذلك في عموم الانتقاط وهذا في خصوص لقطة وجدت ويشمل المشتق منها اذا لم يقصد نفسه ولا غيره وان رآها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها نهاية زاد الاسنى لانها لم تحصل في يده وقضيت عدم ضمانها وان تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر وعلى قياسه لا يضمن المدرس الجهر الذى درسه اه قال ع ش قوله لم ير يسقط اى فان اراد التحلص رفع الامر الى الحاكم كما لو لم يتصد المنتقل وقوله مر وتساقتا اى شقي في يد المنتقل طر ادعى عليه كل انه يعلم انها حقه فان حلف لكل تركت في يده وان سكت فان حلف احدهما سلت له او حلفا جعلت في ايدهما وكذا لو تنازعا ولا يثبت لاحدهما بكل منهما تحليف المنتقل الخ وقوله مر فدفعها برجله اى ولم يتصل عن الارض اه (كتاب القسط)

(قوله قيل بمعنى مفعول) الى قوله وظاهر تخصيصهم في النهاية لا قوله بناء على الاصح الى المتن وقوله كان قال خذ الى المتن وقوله لم يقل عن اى المتن (قوله منبودة) اى باعتبار انه يبدو بسى مقطوعا ايضا باعتبار انه يقطع اه نهاية زاد المتن ودعياه اى للجهل بين ينسب اليه (قوله وهو) اى قوله لان تسليمه حكفى المتن لا قوله كاهل وقوله المخصوص عليه في المختصر وقوله فلا ياتي الى قال الماوردى (قوله وهو) اى القسط ش اه سم (قوله يبدو) يبدو في الغالب اما لكونه من فاحشة فاقمن العار او العجز من مؤنة اه معنى (قوله سحر سارح) عبارة المتن وشارع او مسجدا ونحو ذلك لا كافل لمعلوم اه (قوله فهو) اى القسط (قوله من مجاز الاول) اى بحسب القصة صار حقيقة سريعة نفاهوسم (قوله يذكروا الطفل للغالب الخ) هذا صريح في ان المدين لا يسبى طفلا ويشعر بقول المصنف يجوز التناطح المديرا وهو احد طرفي القصة في الصباح الطفل الولد الصغير قال بعضهم يوق هذا الاسم حتى يجرم يقال صبي وحزور ويافع وسراحتو بالزنى والتدبير يقال له طفل الى ان يعتز اه ع ش (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما ياتي في المدين اه سم (قوله فكأنما احسب الناس الخ) اذ باحياتنا سقط المخرج عن الناس فاحياهم بالجماعة من العذاب اه معنى (قوله واركانه) اى القسط الشرعى معنى وترج منبج عبارة الرشد اى القسط المفهوم من القسط او اركان الباب اه وقال الجيرى دفع هذا اى قيد الشرعى ما يلزم على كلامه من كون

قلمه الاقامة له أو دفعها للقاضي اى الامين فان اراد سفر او لا قاضى أمين ثم اتجه جواز تركها عند أمين (فرج) التظلم الا ثم ادعى انه ملكه قبل قوله كما في الكفاية قال النزي على عدم المنازع بخلاف مال التظلم صغيرا ثم ادعى انه ملكه لا يقبل قوله فيه

(كتاب القبط)

فيل بمعنى مفعول يقال له منوذ ودعى وهو شرعا طفل يبدو بنحو شارع لا يعرف له مدح فهو من مجاز الاول وذكر الطفل للغالب اذ الاصح ان المدين والبالغ الجنون يلتقطان لاحتياجهما الى التمهيد والاصل فيه قوله تعالى ومن احياهما فكأنما احسب الناس جميعا وقوله تعالى واصلوا الخير واركانه قبط ولاقط ولاقط

فيلزمه الاقامة له أو دفعها للقاضي) قال في الروض وقد يحى هذا أى التخيير في كل ما انتقل الحفظ اى وان لم يكن مجرم مكة وتقدم ان ما انتقله لملك لودفه للقاضي لومه القول (قوله قبل قوله طاهره ولو بعد اعتراؤه بانه قسمة وتقرضه اه

(كتاب القبط)

(قوله وهو) اى القبط ش (قوله فهو) اى القبط من مجاز الاول يقال هذا بحسب القصة اما يعرف اهل السرح فهو حقيقة كما في نظائره (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما ياتي في المدين

وسمى من كلامه (النقط المبرور) (٢٤٢) أى المبرور والتبهد بالغالب أيضا كالم (فرض كفاية صياغة النفس المحترمة من

التي حركتها النفس وحاصل الدعوى أن الذي جعله كالم القطب القوي بمعنى مطلق الاخلال الاول القطب
الشرعي وهو اخذ الصبي والمجنون الذي لا كمال له معلوم انه (قوله وسمى من كلامه) أى يعلم الثالث من قوله
النقط المبرور الثاني من قوله وإنما ثبت ولا يلائم النقط المبرور اما الاول فنقوله المبرور (قوله الغالب) إذ
منه ما إذا كان ماشيا وليس معه احداء مجبور (قوله كالم) لعلمه من قوله إذا أصبح الخ لم ير شيدي قول
المتن (فرض كفاية) ولو على نفسه علو اذ يجب عليهم الانقطاع لاثبتت الاول لا يتم أى فعل الحاكم
انزاعه منهم ولمل سكوهم من هذا العلم من كلامه اه ع (قوله جمع) أى متعدد اه نهاية (قوله ولا)
أى بان علم واحد فقط (قوله ما مر في القطة) أى من الاستصحاب قول المتن (ويجب الاستداه) أى لرجلين
ولو مستورين لانه يسر عليه اقامة المدلين ظاهر او باطنا اه ع (قوله مشهور العدالة) أى ثابتا
بان ثبت بالزكوى واشتهرت حلا فقط على فرده الكامل فتدبر كمنصور العدالة من باب اول اه ع
(قوله ووجوبه) أى الاستداه (قوله على مامه) أى كتابه (قوله المنصوص عليه) أى الوجوب
(قوله بطريق التبع) أى القيط وقياس ما مر في القطة من امتناع الاشهاد إذا عاضا عليها من ظالماته
هنا كذلك اه ع (قوله وسياق) عن السيد عمر ما رواه (قوله فلا ينافي ما مر الخ) أى من انه لا يجب الاشهاد
اه سم (قوله في القطة) يريد يقال لا منافاة وان لم يثبت التبعة لان الغلب فيها معنى الكسب في الانقطاع
الولاية على القيط ومامه اه ع (قوله لم يثبت فهو لا بالحضنة) فيجوز ان تراعى القيط ومامه منه
والمتن عمت وعن ياق الحاكم اه ع (قوله مع شر حواياتي في الشرح ما رواه) (قوله إلا ان تاب الخ) قضية
جمله الولاية مسلوقة إلى التوبة ان ترك الاشهاد كغيره فبعدمه كلام السبكي الاتى اه ع (قوله جديدا
من حيث الخ) صريح فى انه لا يقتطع مدة الاستبراء وهو قياس ما اعتداه الشارح وصاحب المتن
والنهاية فيها سياق قولى النكاح إذا تاب وسياق ثم من ان المقرى اشتراطها فيه لم يقل هنا بظهوره او
يفرق على تأمل ومرفى القطة انه إذا عارض فيها قصد الحياطة في الاثناء ثم زال ما ياق فيه فظنر ما ذكرنا
فراجعه اه سيد عمر وقد عمن ع (قوله في القطة ترجع عدم اشتراط الاستبراء) (قوله على الضميف الخ) أى
من حيث اطلاعه ولا ينافي في الفرائض انه كفى في تقييد الوقت المطلوب منه فصلها امر شيدي (قوله بان
تسلم الحاكم فيه الخ) أى وان لم يكن مجلسه احد فقل وجهه ان ما يغلبه الحاكم يشتر امره فيستفاد به
الملم بالانقطاع وهو منزلة الشهادة اه ع (قوله ويجوز) إلى قوله وقضية كلامى المتن الا قوله بل
لو خشي إلى ويجوز قوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله لكن إلى المتن (قوله ويجوز النقط المبرور) هذا
القطب من المتن في النهاية وكذا كان في اصل الشارح ثم اصله مكتب بالمداد الاسود وليس في المتن ممدودا
من المتن فقل النسخ عتقة اه سيد عمر اقول وعلى كل هذا مكررم قول الشارح السابق إذا الاصح ان
المدنى البالغ المجنون يلتصقان (قوله بل لو خشي ضياع علم يمد الخ) عبارة تترجح الوجهة ولقط غير بالقول
يمز أن نذر فرض اه وحى كالصريح في وجوب النقط المدين مطلقا وكذا صنع المنهج وشرفه ارجع
سم وحش (قوله ويجب رد الخ) أى بان يأخذ الواجد له ووصله اليه وليس المراد انه إذا اخذه
يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء اه ع (قوله وقاض) كان مراده ما إذا كان القاضى تعاطى
كثافته بالفعل ولا بالقاضى له الكفاية العامة الشاملة لكل من لا كمال له فهو لا يتوجب الرد مطلقا
لنا في ذلك قولهم ولا تقتصر ولاية الانقطاع الى اذن الحاكم وغير ذلك من فروع الباب كاهم وواضح لمن
تبصرا فاقول ثم يبنى ان على الرد القاضى حيث لا يخفى عليه منه اه سيد عمر قول المتن (وإنما)
تثبت ولاية الانقطاع الخ ولا تقتصر إلى اذن الحاكم لكن يستحب دفعه اليه لعدم وحده فاعطاه غيره لم

الحلاك هذا ان لم به جمع
ولو متر بآل الممتنعون الا
فرض عين وفاق مامر
فى القطة بان الغلب فيها
معنى الاكتساب المجبول
على حبه النفوس كالوطء
فى النكاح ويجب الاشهاد
عليه أى الانقطاع وان كان
للنقط مشهور العدالة فى
الاصح (مثلا يسترق
ويضيق لسب السبى على
الاحاطة له أكثر من البال
ووجوبه على ما مضى
المنصوص عليه فى المختصر
وقع بطريق التبع له فلا
ينافى ما مر فى القطة ومتى
ترك الاشهاد لم يثبت له
ولاية الحضنة إلا ان تاب
وأشهد فيكون النقطا
جديدا من حيث كايته
السبكي مصرح بان ترك
الاشهاد فسق نسف قال
الموردى وغيره متى سلمه
له الحاكم سن ولا يجب
لان تسليمه حكم يبنى عنه
انتهى وإنما يتأتى هذا
التعليل على الضميف ان
تصرف الحاكم حكم مطلقا
فالوجه تعليله بان تسليم
العالم فيه معنى الاشهاد
فاغنى عنه ويجوز النقط
الصبي المدنى لا به حفظا
له وقياماً بترتبه بل لو
خشى ضياعه لم يعد
وجوب النقطا ويجب
رد د له كالم كرمى
وقاض ومقتضى لكافة
(وإنما ثبتت ولاية الانقطاع

(قوله كالم) كانه من اذا الاصح الخ (قوله فلا ينافي ما مر) أى أنه لا يجب الاشهاد (قوله وإنما يتأتى هذا على
الضميف الخ) كذا شرح مر (قوله فالوجه تعليله بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد الخ) يحصل ان
على الاكتفاء بتسليم الحاكم إذا كان في مجلسه شاهدان او واحد منه كما هو الغالب حتى لو لم يكن عنده احد

للكلف حر ولو تقيرا لان طلبه لقوته لا يشغله (مسلم) ان حكم بإسلام القيط بالدار

(أو فاسق أو مجبور عليه) يسفولو (٣٤٤) كافر القبطا (أو كافر مسلما المتزع) أي انتزعه الحاكم بتوجبه بالاستثناء اهليلج وظاهر

الوجوبين اه قول المتن (أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر أي حاله اه سم على سجع والمراد انه لم يكن ظاهرا للعدالة ولا يذوع منه كاسر ان المستور يصح انتفاؤه ويؤكد الحاكم من برأيه مخفية اه عرش (قوله ولو كافر) أي ولو كان كل من الصبي وما عطف عليه أو كل من الفاسق والمجور عليه اه ميد عمر أقول الأولى تأخير هذه الفاية عن قوله قبطا أو يقول ولو مسلما (قوله قبطا) ولو كافر اه رشيد بن قول المتن (مسلم) أي حقيقة لا تكون مسلما بالحكم بالدار فاعلم بلغ ووصف الكفر ترك فكانه لم يحكم بالإسلام به يتضح قوله أما المحكوم بكفره اه عرش (قوله أي انتزعه الحاكم) ظاهره أن غير الحاكم لا يتزع لكن ينبغي انه إذا اعتذر كان لنفيه الانتزاع مر اه سم (قوله اهل) أي للالتقاط (قوله من واحد) متعلق بإخذه (قوله عن ذكر) أي من الفتن والعصب وما عطف عليه مر اه سم بهيرى (قوله عوطي) أي الظاهر المذكور (قوله بين هذا) أي اخذ الأهل من واحد عن ذكر وكذا قوله هنا (قوله فيها) أي في اليد أي في المسوق بها (قوله لم يارض) أي لا من الحاكم ولا من غيره اه عرش (قوله أما المحكوم بكفره بالدارخ) عبارة المفتى وخرج بالمسلم المحكوم بكفره اه عرش (قوله بالدار) أي بأن وجده وليس بها مسلم اه عرش (قوله فقر في يد الكافر) وكذا يد المسلم كإسقاط اه مفتى (قوله وما اهل) أي لو كان أحدهما غير اهل فهو كالمسلم فيستقل الأهل به فافق سم من أن الأهل له نصف إلا بقوميين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه يؤيدان الحق لا يثبت لأكثر من واحد ماسيق من أنها لو تازعا أقرع ولو كان الحق يثبت لأكثر من واحد شرك بينهما اه عرش قول المتن (من يراه منهما) قضية أنه ليس له جهة تحت يدهما معا وعليه قد يوجه بهان جهة تحت يدهما قد يؤدي إلى ضرر الطفل بتواكبهما في شأنه اه عرش أقول وسيأتي في شرحه أن استاير أقرع ما يصرح به (قوله في الجرا نه كالأخذ) الأولى انه كالأخذ في الجردون وضع اليد (قوله لحظته) أي قول المتن وفتحة في النهاية الآخر هو قدم مقبل إلى المتن وقوله وان كانت أقل فسادا إلى الوابدية وقوله ولو لمحة إلى بل لثمة قول المتن (يقدم غنى على فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الأول مستور العدالة والثاني معلوما على الأوجه اه قبل والأوجه خلافه اه سم وسيأتي ما يتعلق به (قوله ينفى الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب ولعله غير مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر في الوقف على الفقراء يدخل فيه الغنى بكسب ويشعر به قول الشارح وقد يواسيه اه نعم لو كان أحدهما كسوبا والآخر لا كسب له قدم فلو الكسب اه عرش (قوله ولا عبرة) أي قوله كذا قال في المفتى الآخر هل على ما عت (قوله ولا عبرة بتفاوتهما اه) عبارة شرح الارشاد للشارح ويؤخذ منه أي التعليل كون حظ الطفل عند الفتى أكثر انه لو علم شئ الفتى فها مفرط

لو انتفضه اثنان معا أحدهما أو احدهما المذكورين أو الآخر كامل فهل يستقل به الكامل ولا حاجة لانتزاع الحاكم لأن المزاومة كالمسلم لفساد التقاطع أو تأنيته له التقاطع النصف والنصف الآخر ينتزع الحاكم ويجعله تحت يده أو يديره كما لو انتفض غير الكامل الجميع لأن النصف هنا عنزة للجميع إذا استقل فيه نظر فليتأمل وما لم مر لثاني (قوله في المتن أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر أي حاله وظاهره الإامة انه لو سافر أي ينتزع منه ان اراد السفر ويراقب في الحضرة الثلاث يذو فان وثق به فكمعدل أي فلا ينتزع منه انتهى (قوله أي انتزعه الحاكم) ظاهره ان غير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي انه اذا اعتذر كان لنفيه الانتزاع مر (قوله أي انتزعه الحاكم) يحتمل ان التقيد بالحاكم لأن المراد الانتزاع القهرى وانه لو تيسر لنفيه أخذه على وجه التقطع لكان هذا ابتداء لقطعة من الفساد لقطع الأول مر (قوله في المتن يقدم غنى على فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الأول مستور العدالة والثاني معلوما على الأوجه انتهى قبل والأوجه خلافه (قوله ويظهر ضبطه بنفى الزكاة) بخلاف ما يأتي في قوله قام المسلمون بكفائته والفرق اختلاف المدرس مر (قوله لأنه أرق بمأبأ) وقد جال مطلق الفتى أرق فيه (قوله ولا عبرة بتفاوتهما في الفتى اه) كذا شرح مر وعبارة شرح الارشاد للشارح ولا يقدم إلا غنى

تخصيصهم الانتزاع بالحاكم انه لو أخذه اهل من واحد عن ذكر لم يرقو عليه فيفرق بين هذا واخذه ابتداء به هنا وجدت يتوالت فيها حيث وجدت اتما مر للحاكم بخلاف ما إذا لم توجد فاته في حكم المباح فلذا تأهل أخذه لم يارض اما المحكوم بكفره بالدار فيريد الكافر كافر (ولو اردسم اثنان على أخذه) فاراد مكل واما اهل جملته الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما إذ لا حق لها قبل أخذه فله فعل الا حله (وان سبق واحد فالقطعة مع الآخر من مراحمه) للغير السابق من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به أموالهم بقطعة فلا حق لوان وقف على راسه ويرتد النظر فيما لو سبق يوضع بدله بدنه أو بغيره على الأرض من غير أخذه هل يثبت بحق أو لا وظاهر تمييزهم بالأخذ يقتضى الثاني لكن الذي يتحقق الجرا نه كالأخذ لأن المدار على الاستيلاء هو يحصل بالجرا لا مجرد وضع اليد من غير أخذ (وان انتفضه معا وهما اهل لحظته وخط ماله) فالأصح انه يقدم غنى (ويظهر ضبطه بنفى الزكاة بدليل مقابله بالفقير) على فقير (لانه

أرق به غالبا ويقول قد يواسيه بماله ويقول غالبا ادفع ما لا ادعى وغيره ولا عبرة بتفاوتهما في الفتى الآن تيز قدم

قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لأن الخطيئة عند الفقير أكثره وظاهر كلامهم خلاف هذا سمع على صحيح
 أحد عشر عبارة منها يقولون الفقير على الفقير وإن كان الأول عيلا أم قال عرشه فهو مردون
 كان الأول عيلا وظاهر مردون أن طرفي البخل أحد (قوله أحدهما) أي التثنين (قوله) وقد قدم مقيم (الخ) عبارة للمنفق
 لو أزدحم على أحد الطرفين يولد قرينة ظاهري على بادية أو قرينة أخرى مقيم فليقيم أولي له أو قرينة أخرى
 لنسبه لا على ظاهري مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم
 المستنف قد قدم قرينة مقيم بالقرينة على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم بل على بدائي مقيم
 كافتحه فهو تبحر أم قال (قوله) (وعلى مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو الوجه لأن
 مصلحة العدالة باطنا أرجح من مصلحة التقى إذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المأمنة سم
 على حج أحد عشر عبارة الجبري قوله وعلى العدل باطنا وعلى العدل باطنا وعلى العدل باطنا وعلى العدل باطنا وعلى العدل باطنا
 أو لا سم اعتمد في مرة أخرى قد قدم التقى المستور على الفقير العدل باطنا وهو الظاهر في شرح البهجة ع
 اه وقد مر عن شرح الارشاد ما يؤيده وما تعليل سم خلافه عامر أيضا قد يمنع من المستور قد يكون
 عدلا عند الله دون العدل باطنا عبارة للمنفق وقد قدم العدل باطنا يكونه من كذا عندنا كعمل مستور أي عدل
 ظاهر باطنا لم يعلم فسقهم لم يعرف تركب عندنا كما أم العدل عند الله فلا يعله إلا الله اه (قوله) ولا يقدم مسلم
 على كافر (الخ) ولا امرأة على رجل (قوله) كذا في المنق (قوله) قال الأذري (الخ) عبارة النهاية الأمر صنف
 رضيع كبايعه الأذري والأخيلة فتقدم على المتروجة كبايعه الزركشي اه قال عرش ظاهر مردون كان
 الزوج من حادثة أن لا ياتي بيت زوجته إلا أسيانا أو كانت صمته نهارا ولا ياتي زوجته إلا بعد صمته من
 الليل لانه بأصا دف وقت مجبه احتاج الطفل إلى من يقوم به وظاهر ما يضاولو باذن الزوج اه (قوله)
 وبهتة قد قدم (الخ) عبارة النهاية وما يصح أي الأذري من قد قدم الخ صحيح حيث ثبت لمال الوالية بالشرط
 الماراه (قوله) بتأنيده ما مر عنه (الخ) فبان هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد به فهو المطلق لا يتأنيده المقيد
 لجواز حله على ما إذا اتفق عنه ذلك التقيد فآين المناقاة لا سيما قد قيد هذا بقوله أي الأذري كافي شرح
 الروض أن قيل بأهليتهم للاتصاف فعل هذا الزوم المناقاة سم وسيد عمر (قوله) في الصفات (القول) المن
 وإن القرية في المنق الآخر لمعان اعتراضا وقوله وإن كانت أقل إلى والبادية (قوله) ولعدم ميلها (الخ)
 أي بخلاف تخيير الصبي المميزين أو بهتة عليهم ثم على الميل الثاني عن الولادة معنى (قوله) واجتماعها
 مشق (الخ) عبارة للمنفق لا بما يأتينها الاضرار بالقبول لا يترك في دمهات تدور وتسرع الاجتماع على الحضانة
 اه زاد شرح الروض ولا يخرج ضمنا ما فيه من ابطال حقها اه (قوله) وليس للقارح) أي من خرجت
 له القرعة (ترك حقه) أي الآخر اه معنى أي فيأثم به وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر
 الثاني فيلزم به التفاضل لانه بالتفاضل تدبر عليه ترتيبه اه عرش (قوله) كالمتفرد) أي كانه ليس
 للمتفرد نقلة إلى قوله اه غيره اه معنى (قوله) بخلافه قبل القرعة) عبارة للمنفق ولو ترك حقه قبل القرعة انقرد
 على التقى خلافا لما مر منه كلام الحاروي إلا أن كان أحدهما غيبا لا الأخر جواذا فقدم كاقدم التقى على الفقير
 لأن حظ الطفل عنده أكثر ويؤخذ منه انه لو لم تسمع التقى شحا مفرط أقدم المير الذي ليس كذلك عليه
 لأن الخطيئة عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلاف هذا الأخير (قوله) (والأسيوا) راجع شرح
 البهجة (قوله) (والمستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو الوجه لأن مصلحة
 العدالة باطنا أرجح من مصلحة التقى مع المستور إذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المأمنة
 له (قوله) ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور فزيمية
 عدالة المسلم كزيمية العدل باطنا (قوله) قال الأذري (الخ) اعتمده مر (قوله) بتأنيده ما مر عنه (الخ)
 فبان هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد به فهو المطلق لا يتأنيده المقيد لجواز حله على ما إذا اتفق عنه ذلك
 التقيد فآين المناقاة لا سيما وقد قيد هذا بقوله كافي شرح الروض عنه أن قيل بأهليتهم للاتصاف فعل

أحدهما بنحو مستأجر
 خلق على ما بحث وقد
 مقيم على طاعن أي لحل يمنع
 من قوله إليه ولا استويا
 كذا قاله ونازع فيه
 الأذري وغيره (وعلى)
 ولو فقيرا باطنا (على)
 مستور) احتياطاً لقط
 ولا يقدم مسلم على كافر في
 محكوم بكفره ولا امرأة
 على رجل وإن كانت أصغر
 منه على الترياق قال الأذري
 بحثا الأمر صنف في رضيع
 وبهتة قد قدم بصير على أصغر
 وسلم على مجنون أو أرم
 بتأنيده ما مر أنه لاحق لها
 بقيد فعل أي لما حقا يتبعه
 ما قاله (فان استويا)
 في الصفات المعترقة ونشأ
 (أقرع) بينهما إذ لا مرجع
 ولعدم ميله إليها طبعاً لم
 يغير المميز بينهما واجتماعها
 مشق كالمال بينهما وليس
 للقارح ترك حقه كالمتفرد
 بخلافه قبل القرعة (وإذا
 وحده

وان شرط جواز النقل خلفا من الطريق والمقصود توصل الاغبار واعمالها (١٢٧) كقولهم جل الله

كقولهم جل الله
وموصى به لم لا يقال كيه
صح الوقت عليهم مع
تحقق وجودهم لا ناقول
المجلة لا يدر ما فيها تحق
الوجود بل يمكن امكانه
دل عليه كلامهم في الوقت
فهم ايت الوركش صرح
بذلك لاجتماع المال الماء
اليهمور لا متحققة للمها
العامة وليس ملكه ولا
يصرف له من وقت الفقر
لان وصف الفقر لا يتحقق
فيه قاله السبكي وخالفه
الاذري اكتفاء بظاهر
الحال انه فقير (او الخاص
وهو ما انخص به كتيب
ملفوظ عليه) فلبوسة له
اتي باصله اولي (ومفروشا
تحت) ومغلي بها واداية
عناها يده او مشدودة
بنحو وسطه (وما في حبه
من درام وغيره ما وهذه)
الذي هو فيه (ودفاتير
متورة فوقه تحت) اجماعا
لان له يدا واطعاصا
وقضية التي التخوير في
ذلك واعترض بان الاوجه
انه قدم الخاص اولا
(وان وجدته) وحده
(في دار) لا قلتم لتيه
او حاتوت او بستان
اجمة كذلك وكذا
قرية كما ذكره الماوردي
 وغيره لكن استبعد ذلك
في اوجه فمحت انها ليست
كذلك (في) واماها
(له) ليدفان وجد بها غيره

اي البادية (قوله والمقصود) لم يقدم له ذكر في كلامه انه رشيدى وتقدم عن عرش الجواب بان المصاح
اراد قياسا من الطريق ما يصل المقصد قول المتن (ورقته) اي القبطي وموتة حساته ما معنى
(قوله وموصى به) الى قول المتن ودفاتير في المتن الاقوله كادل عليه الى واحاق المال وقوله
ولا يصرف له الى المتن اولي قوله بستان في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد انه يصرف اليه
منه وان لم يكن ملكه بمعوم كونه تقريبا او موصى له لو قد يكون المال له بخصوصه كالوقت عليه نفسه
او المبة او الوصية وقيل له التفاضل من ذلك ما يحتاج الى القول له معنى (قوله وخالفه الاذري الخ)
وهو اوجه انه نهاية قال عرش قوله هو وهو اوجه وعليه فلو تبين له مال او منفق فالتقياس الرجوع
بما صرف له عليه اه (قوله فلبوسة له الخ) عبارة للمتن ولبوسة له كما صرح به في المروا واسطة من
الروضة قهقهه ما ذكر بطريق الاول اه (قوله عناها يده الخ) اورا كيه عليها نهاية ومعنى (قوله)
مشدودة اي عناها اه عرش (قوله وقضية المتن التغيير في ذلك) هو كذلك لو ان قال في التوشيح
اجديه فقلوا قال بعض المتأخرين الا انه تقدم الخاص فلا يتحقق من العام الا بعد فقد الخاص اه معنى
واعتمد النهاية في الاعتراض فقالوا الاوجه كافتاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت اوف
كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه (قوله لا تلزم لفرد) اي لا يعرف لها مستحق اه معنى (قوله او
بستان) عبارة لنهاية لا يحكم له بستان وجد فيه في اوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف
الدار لان سكانها تصرفوا الحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن حادة
فهو كالدور هو كذلك ولا يضيعة وجد فيها كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري
من كلام الامام ان المراد بها الدور عاتلي لم تمر عادة يسكنها والمراد كان عليه الزركشي يكون ما ذكر له
صلاحية التصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق الحكم صحة ملكه ابتداء فلا يسوغ الحكم بمجرد ذلك
ان يقول ثبت عندي انه ملكه اه وكذا في المتن الاقوله هو كذلك قوله واخذ الى والمراد في الاسنى
الاقوله هو كذلك قوله والمراد اخال عرش قوله فلا يسوغ الخ فانه ذلك انقضاء اداء احد بينه تسلم
للمدعي اه (قوله كذلك) اي لا يلزم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) اي المصنف في الروضة
(قوله اليه) الى قوله ثم ان بان في النهاية الاقوله او لم يحسب الرؤوس وقوله مطلقا قوله لم يؤيد به ما ياتي
الى وعلى الاول قوله لم يؤيد به ما اضعاف السبكي وقوله ولو لا حال (قوله منبذ الخ) بالرغم يدل من غيره
(قوله فهي لما) كالمكان على دابة فتركها احدها وقادها الاخر فلالول قط تمام الاستيلاء ولو

(قوله وخالفه الاذري الخ) هو وهو اوجه صرح به (قوله واعترض بان الاوجه الخ) لا ينافي ذلك كلام المصنف
ان حملت اول التوزيع (قوله او بستان) ولا يحكم له بستان وجد فيه في اوجه الوجهين كما رجحه بعض
المتأخرين بخلاف الدار لان سكانها تصرفوا الحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه
لو كان يسكن عادة فهو كالدور هو كذلك ولا يضيعة وجد فيها كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له
بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها الدور عاتلي لم تمر عادة يسكنها والمراد كان عليه الزركشي
يكون ما ذكر له صلاحية التصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق الحكم صحة ملكه ابتداء فلا يسوغ الحكم بمجرد ذلك
ان يقول ثبت عندي انه ملكه صرح به (قوله او كامل فهي لما) كالمكان على دابة فتركها احدها وقادها الاخر فلالول تمام الاستيلاء
او لم يحسب الرؤوس وقوله مطلقا قوله لم يؤيد به ما اضعاف السبكي وقوله ولو لا حال (قوله منبذ الخ) بالرغم يدل من غيره
اقوله هو كذلك قوله والمراد اخال عرش قوله فلا يسوغ الخ فانه ذلك انقضاء اداء احد بينه تسلم
للمدعي اه (قوله كذلك) اي لا يلزم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) اي المصنف في الروضة
(قوله اليه) الى قوله ثم ان بان في النهاية الاقوله او لم يحسب الرؤوس وقوله مطلقا قوله لم يؤيد به ما ياتي
الى وعلى الاول قوله لم يؤيد به ما اضعاف السبكي وقوله ولو لا حال (قوله منبذ الخ) بالرغم يدل من غيره
(قوله فهي لما) كالمكان على دابة فتركها احدها وقادها الاخر فلالول قط تمام الاستيلاء ولو

منبذ او كامل فهي لما او لم يحسب الرؤوس ويتردد النظر فيما لو حمل عتبة الدار ولكن في هو انما

لانه لا يسمى فيها مرقا فاسم ان كان باباءه مقولا لا ف وجوده بعلها الذي لا يصح له منها لان هذا يسمى فيها مرقا (وليس له مال مدفون تحت) يحمل لم يحكم ملكه لشكره جلس (٣٤٨) على ارض تحتها دفن وان كان به ورقة متعلقة به انه له نعم بحث الاذرى انه لو اتصل خيط

بالدفن وربط بنحو ثوبه
فسمى له به لاسميان افضت
الرقعة اليه (وكذا ثياب)
ودواب (وامتعة موضوعة
بقربه) في غير ملكه ان لم
تكن تحت يده (في الاصح)
كالموت عند غرقه فالبائع
حيث حكم له بامتعة موضوعة
بقربه عرفا بان له راحة
امام ملكه فهو له قطعا
(فان لم يعرف له مال خاص
ولا عام) فالأظهر انه
ينفق عليه ولو عكس كما يكثر
لان فيه مصلحة المسلمين
إذا بلغ بالجملة (من بيت
المال) من سهم المصالح
بما كان كالحج عليه الصلاة
(فان لم يكن) في بيت المال
شيء او كان مملو ما هوام منه
او منع توليه ظلما انقض
عليه الحاكم رآه والا
(قام المملون) اى مياسرهم
ويظهر ضبطهم بين ياتى في
نفقة الزوجة فلا تعتبر
قدرة بالكسب (بكفالية)
وجوبا (قرضا) بالتلف
اى على جهة كايذمهم
اطعام المضطر بالروض
وفي قول نفقة فلا يرجعون
بها الصبر ويؤيده ما ياتى
اوائل السيرانهم ينفقون
الحجاج من غير رجوع
وعلى الاول يفرق بان ذاك

تحقق حاجته فوجب مواساها لم يتحقق فاحتيط لئلا التعريض يده ما رآه السبكي فان استتموا كلهم قاتلهم الامام بيت
ويفرق بين كونها هنا قرضا وفي بيت المال بما بان وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حال فلهم فيمحق مؤكدون مال اليا سير
وإذا لزمهم وزعها الامام على مياسر يده فان شق فعل من رآه الامام منهم فان استوفى نظره تغير ثمن بان قار جموعا على سيدة

بيت المال من سهم الفقراء أو الغارمين بحسب ما رآه الامام وإن حصل في بيت المال شيء قليل بلوغه يساره
 قضي من بيت المال مع بيت المال معافاة ما له وفيه من الروضة مثلاً إلا ما ذكر في القريب (قوله)
 أو حراً وله مال ولو من كسبه أو قريب) قال سهم يتجه أن عمل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصل
 في نفس الأمر حين الاتفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيث أوى وجعل أن الحال كذلك
 كما يؤخذ مما يأتي عن شرح الروض أمال وحدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الاتفاق
 بعد الاتفاق عليه فلا يرجع مطلقاً لأحد من الاتفاق من عاوىج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كافي
 غير القبط المحتاج فإنه لا يرجع للسلين إذا انفقر عليه ثم قال بعد أن سرد كلام شرح الروض فقد افاد
 هذا كما ترى تصويراً مذكروه من الرجوع بما إذا علم أن شيئاً ما ذكر أي حين الاتفاق أو جعل الحال وأنه
 لو علم أنه لا شيء له مذكور فلا يرجع فليتأمل ذلك فإنه ظاهر وقد وردت عليه من فراق عليه بدتو قفاه
 (قوله) أو حدث في بيت المال ما قبل بلوغه (الخ) قال في شرح الروض في التقييد قبل بلوغه نظر أهـ سم
 (قوله) ولا (الخ) عبارة أنها بقوله هذا إن لم يبلغ القبط فإن بلغ فنسهم الفقراء (الخ) قال الرشدي قوله وهذا
 الخ يعني كون ما يتفقه عليه الميسر قرضاً خلافاً لما في حاشية الشيخ عـ شـ أهـ (قوله) ولا (الخ) ولعل المراد
 أخذاً مما مر عن المغني والروضة وإن لم يكن كونه قرضاً ولا حراً للمال ولو من كسبه أو قريب ولم يحدث في
 بيت المال ما قبل بلوغه ويساره فالرجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رأيت في البحري عن سلطان مثله
 إلا قوله ولم يحدث في بيت المال ما قبل بلوغه ويساره (قوله) فنسهم الفقراء والمساكين (الخ) أي حسب
 ما يقتضيه حالهم كونه فقيراً الخ لأنه ما ضمن جميعاً أهـ عـ شـ (قوله) وضعف) إلى الفصل في النهاية
 (قوله) ورد) إلى قوله ولقاضي زعه في المغني (قوله) ووجه أنها (الخ) قال في شرح البهجة قلت

الروضة ثم إن بان بعد أن الرجوع على سيده وإن ظهر له مال أو اكتسبه فالرجوع عليه فإن لم يكن له شيء قضى
 من سهم المساكين أو الغارمين وإن حصل في بيت المال ما قبل بلوغه يساره قضى منه وإن حصل في بيت
 المال وحصل القبط ما دفعه واحدة قضى من مال القبط كما لو كان له مال في بيت المال ما له أو قضيت لزوم
 القضاء مع حدوث المال له وأوليت المال مع تعدد الاتفاق محتاج إلا أن يقال لم يتحقق احتياجه (قوله) أو
 حراً وله مال ولو من كسبه أو قريب) يتجه أن عمل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصله في نفس
 الأمر حين الاتفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيث بدأ أو جعل أن الحال كذلك كما يؤخذ
 مما يأتي عن شرح الروض أمال وحدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الاتفاق بعد
 الاتفاق عليه فلا يرجع مطلقاً لأحد من الاتفاق من عاوىج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كافي غير
 القبط المحتاج فإنه لا يرجع للسلين إذا انفقر عليه ويذكر جواب الاشكال المذكور في شرح الروض
 فإنه لما قال الروض فإن لم يظهر له شيء من ذلك أي من السيد والقريب والمال ولم يكتسبه فعلى بيت المال أي
 الرجوع قال في شرحه وأما تشكك بأنه إذا لم يظهر له مال ولا كسب له تبين أن الفقه لم تكن قرضاً فلا يرجع
 به على بيت المال بل يجب أن كلامهم عمله إذا لم يظهر له شيء من ذلك فإنه علمناه فظاهر أنه لا يرجع كالمو
 أنقر رجل وحكم الحاكم على الإغناء بالاتفاق عليه لا يرجع عليه إذا أيسر كما مرح به في الآثار أهـ قد
 افاد هذا الجواب كما ترى تصويراً مذكروه من الرجوع بما إذا علم أن شيئاً ما ذكر أي حين الاتفاق بدليل
 ما احتج به من مثله الآثار أو جعل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء له مذكور فلا يرجع فليتأمل ذلك فإنه
 ظاهر وقد وردت عليه من فراق عليه بدتو قفاه ولا يخفى أن في الجواب المذكور إشعاراً بأنه لا يكتفي
 الوجوب على المستثنى الجمل بماله بخلاف بيت المال لأنه أوجب الرجوع على بيت المال عند الجمل
 بالحال فتأمل (قوله) ولو من كسبه أو قريب) انظر إذا اجتمع كسبه وقريبه (قوله) أو حدث في بيت المال
 ما قبل بلوغه (الخ) قال في شرح الروض لكن في تقييده هذا أجل بلوغه نظر (قوله) ووجه أنها صارت ديناً
 بالاقتراض) قال في شرح البهجة قلت إنما اقترضها على القبط لأجل القريب واسترها على القريب

أو حراً وله مال ولو من
 كسبه أو قريب أو حدث
 في بيت المال ما قبل
 بلوغه يساره فليدفع
 من سهم الفقراء أو
 المساكين أو الغارمين
 وضعف في الروضة ما
 ذكر في القريب بأن نفقته
 تستقل بمعنى الزمان ورد
 بأنه المتقرب بل المقطوع
 به ووجه أنها صارت
 ديناً بالاقتراض (والله أعلم
 بالاستقلال بحفظ ما له في
 الأصح) لأنه يستقل
 بحفظ المالك فإنه أولى

ويبحث الادري في هذه المسألة
 لا يمين غيره ياتر الاتفاق
 عليه بالمعروف للاتفاق
 اويسله للخطب وما يوم
 (ولا يفتق طيمته الاباذن
 القاضى قطا) اى على
 الاصح ومقابله لانولية
 التصرف في المال لا يثبت
 الا لاصل او وصى او حاكم
 او امين فان اتفق بهن اذنه
 ضمن اى ان امكنت
 مراجعته والا اتفق
 واشهد ولا يضمن حيث
 (فصل في الحكم بسلام
 القبط وغيره وكفرهما
 بالبيعة اذا وجد لقط
 بدار الاسلام) ومنها ما
 اتفق المسلمون ولو في
 زمن قديم فطلب عليه
 الكفار كفر طية نظرا
 لاسيلا تالقديم لكن نقل
 الرافعي عن بعض المتأخرين
 ان عمله ان لم يمتنعوا منها
 والاهي دار كفروا واجب
 عنه السك بانه يصح ان
 يقال انها صارت دار كفر
 صورة لاحكاما وبقي ذلك
 مع زيادة في الامان (و
 ان كان فيها اهل ذمة) او
 عهد (او بدار فصحوا) اى
 المسلمون (واقروها يده
 كفار صلحا) اى على وجهه
 وان لم يملكوها (او) وجد
 بدار اقروها يدهم (بعد
 ملكها بغير يقر فيها) اى الدار
 في المسائل الثلاث حتى
 الاولى كما قاله الدارمي وان
 نظره في غير موالاخير تان

انما اتفق ضما على القبط لاهل القريب واستقروا على القريب انما هو اذا اقرضت طيمولا
 بشكل بالزيت لان يده كدسيده ام سم وقد يجاب بان وجوب التفقة على القريب بنفس الامر زل من ذمة
 الاقراض عليه (قوله وبعت الادري) اى عبارة الحق وعلمه كما قال الادري (قوله) قتيده ببدل
 (ال) قد يقال لاحاجة لهذا القيد لان الملتقط لا يكون لاعدلا لان العدا القشر من شروطه كاقدم (قوله)
 يجوز (ادام) اى ان كان امانا ام عرش (قوله لا يخاف) اى لا يولاه من الحاكم بما يقرض
 (قوله) لا يولاه (لأن) الى الفصل في الحق (قوله) اى ان امكنت مراجعته اى بان سهل استعادته بلا
 مشقولا بذل مال العزل اى عرش (قوله) اى بان لم يحدف مساهق يقرضه مادون مساهق العرش
 على المعتد م ش اى بجري (قوله واشهد) اى اى وجوب اقول بان الرقة كل مرة فيسرج والاوجه
 عدم تكليفه ذلك كل مرة اى بما زاد الحق فان لم يصدع الا مكان ضمن اى قال عرش قوله الاوجه عدم
 تكليفه (ال) اى يصدق في قدر الاتفاق ان كان لا تها ويرى خذ من هذا جواب سادس وقم السؤال عن اى
 ان رجلا اذن لو اذن زوجته في الاتفاق على بته وتلتها في كل يوم خمسة اصاب من القطعة العديدة مدة
 فيه ثم ان اليهود شهدوا بانهم اتفقوا اذن له في ذلك فاقترعوا الحصة اصاب جميع المدة ولم يشرعوا الكونهم
 شاعروا الاتفاق في كل يوم وهو ان الحق يثبت بها ذمتهم وان لم ينصوا على ائتمهم ولو اذ ذلك في كل يوم
 ويجوز لهم الاقدام على ذلك لزومية اصل التفقة منه والتحويل على القرائن الظاهرة في اداء التفقة ام عرش
 (فصل في الحكم بسلام القبط) (قوله في الحكم) اى قوله وجعل بيته في النهاية لا لافول وان لم يملكوها
 وقوله كان حيث الى ومن جدار (قوله) وبقي ذلك مع زيادة في الامان وقوله خلافا لما قد يتوهم من المتن
 (قوله بالبيعة) لدار او غيرها بما يقرضه (قوله) بدار الاسلام) بان يسكنها المسلمون ام عرش (قوله)
 ولو قرض من قديم مستداه عرش (قوله كفر طية) مدينة بالاندلس ام عرش (قوله ان عمله) اى قوله
 ومنها ما على (قوله منها) اى ما على (قوله) والتاثير لراعى معنى (قوله) والاهي دار (ال) ويرتب على
 كونها دار اسلام او كفر مع اشتراط مسلم فيها في الحالين انه يكتفى بدار الاسلام وجود مسلم ولو بمجانزا
 بخلاف دار الكفر كما يمل بقره المصنف والشارح ام سم قوله (ال) (وفيها اهل ذمة) ليس بقيد بل مثلهما
 كافر ايسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها اى معنى (قوله) لو وجد (قوله) وبعت الادري على الحق الا قوله
 حتى الاولى الى المتن (قوله) على وجهه اى الصلح (قوله) وان لم يملكوها) الانسب قبل ملكها كما في الحق
 (قوله حتى الاولى) ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احراز حالها كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد
 فيبقى الحكم بسلامه لانه دار اسلام ولا معارض سم على حج ام عرش (قوله) والاخير تان دار الاسلام
 اى كالأولى ام عرش (قوله من المتن) عبارة الحق وقضية كلامه ان المعطوف على دار الاسلام ليس دار
 اسلام وليس مرادنا قد صرح في اصل الروضة ان الجميع دار اسلام ام قوله (مسلم) ولو امرأة
 اخذ من قول الادري الاتى ولا سيما (ال) سم (قوله يمكن كونه) اى القبط قول المتن (حكم

بأقرضها انما هو اذا اقرضت عليه ولا بشكل بالزيت لان يده كدسيده ام (قوله) وبعت الادري
 قتيده ببدل (ال) فان قلت لاحاجة لهذا القيد لان الملتقط لا يكون لاعدلا لان العدا من شروطه
 كاقدم (قوله لا يخاف من اعداء) الا يولاه من الحاكم شرح مر
 (فصل في الحكم بسلام القبط) (ال) (قوله) والاهي دار كفر) اعتدته مر ويرتب على كونها دار
 اسلام اودار كفر مع اشتراط مسلم فيها في الحالين انه يكتفى بدار الاسلام وجود مسلم ولو بمجانزا
 دار الكفر كما يمل بقره المصنف والشارح (قوله حتى الاولى) كذا شرع مر ولا يبعد ان اشتراط
 ذلك فيها احراز حالها كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد فيبقى الحكم بسلامه لانه دار اسلام ولا
 معارض (قوله) (ال) (مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الادري الاتى لاسيما (ال) (قوله) في المتن حكم

دارا اسلام كاقاله خلافا لما قد يتوهم من المتن وإن نظر السك في الثانية (مسلم) يمكن كونه ذمة له مجازا (حكم) بسلام

فقط أما إذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه متطوعا كافر أو كفتي هنا بالجنات تنليها الحرمة أو بالخطأ فلا يجوز له (وإن وجد بدار كذا) (في الأصل) فقلنا الإسلام كان (سلم) ولا حجة باجتنادها (وإن سكنها مسلم) يمكن كونه منتم (كاسيد) منتقرا (وإنما في قسم (٣٥٩) في الأصل) فقلنا الإسلام كان

ذلك المسلم قبل في نسبه
إسلامه ويحب الأذرى
المراد بالسكن هنا ما به
حكم السفر قال بل يلبس
الاكتفاء بلبس يمكن
الوقوع وإن ذلك الولد
يختلف من ولد بعد طرو
بنحو شهر لاستحالة كونه
متنقلا لقضية إطلاقهم
لو كان بمصر عظيم بدار حر
ووجد فيه كل يوم الله
لقبط مثلا حاكم بإسلامه
وهذا إن كان لاجل تبه
الإسلام كالسكني فذا
أو لا مكان كونه منه
على بعد وهو هب
الظاهر نظرو لا سيما إذا
المسلم الموجود امرأة
وانتخير من اكتمام
فدارنا بالجنات وفي دار
السكني أنه لا يكتفى
دارهم إلا بالمكان القريب
عادة ويحتج في أمك
كونه إمكاني فربما عاد
فسلم ولا فلا وهذا هو
ما ذكره الأذرى فتاه
وبرق بين الدارين بار
شرف الأولى اقتضوا
الاكتفاء فيها بالمكان
وإن بعد فدخل الجنات
مختلفة البنية فاسترطيق
قرب الامكان وهو إزاء
يوجد عند السكني

باسلام القبط) يعني وإن قاده ذلك المسلم كاصرح بمرح الروض أهم أي يقول الفارح الاتي فان
قاده ذلك المسلم الخ (قوله لا ذى ثم) أي كافر كاسبق في شرح من حكم بإسلامه بالدار عبارة الملقى لا مشرك
في دار الإسلام كالحرم المسمى (قوله سلم باطنا) قضيتة انلو بلغ ووصف كفا كان من دعاهم أقول
وسمائي التصريح به في شرح ومن حكم بإسلامه بالدار (قوله أما إذا لم يكن ثم مسلم) عبارة الملقى أما لو كان
جميع من فيها ككفار أفوكار أهائى بخلاف ما إذا لم يكن فيها أحد فقد خدم من سم أنه يلبس الحكم حجتة بإسلامه
(قول المتن بدار كفار) وهي دار الحرب المسمى (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد أحياه يمكن ولو
فمن قليل حيث أمكن كونه محلا واحدا خصص صامح قولهم أن الخلل لا ضبطه أه سم (قوله منتقرا)
أما أسير محبوس في مطبوعة قال الامام فتحة أنه لا اثر له كالآثار للجنات أه وهو ظاهر كما قاله بعض
المؤرخين إذا لم يكن في المحبوسين امرأته مائة (قوله ما يقطع حكم السفر) وهو أربعة أيام غير
يوسى الدخول والخروج أه عش (قوله وإن ذلك الخ) عطف على الوقاع (قوله أه) أي ما قاله الأذرى
(قوله فتي أمكن كونه الخ) مستند أه عش (قوله إمكاني قريبا) في مالو أمكن في البعض فقط ولم
يتعين ولا يبعد أن يكون كما لو اشبه طفل مسلم بطفل كافر سم على حج ويحتمل وهو الأقرب أن يحكم
باسلام من وقع فيه الشك لو أن كثر رعاية خلق الإسلام كالحكم بالإسلام في التسبب فيما لو كان مسلم
يمكن كونه منه فتاه وانكر الولد من أصله وجلا كان أو امرأتى لو وجدت المسلمة التي في البلد بكرا
أى أو كانت لا يمكن الوصول إليها عادة ككون المسلمة بذمت ملكهم لحقها على ما هو معتد إطلاقهم
أه عش وقوله حتى لو وجدت الخ قد نبهنا من عن التباه والمقتضى في الأسير المحبوس بل لا يهده عليه
الامكان القريب عادة (قوله عاذ كره الأذرى) أي أو لا يفعله بل يلبس الاكتفاء بلبس الخ (قوله لا
الاجتناب) أي الذي لا ياتي معه الامكان مادة امكانا في راسخ لا ياتي ما رله أه سيد عمر (قوله حيث
لا ذى ثم) أي ولا تأتم كاربينة نسيه اخذا بما يقا (قوله كاسر) أي في شرح حكم بإسلام القبط
(قوله والظاهر أنه مثال) أي مثله للمعاذ والمؤمن (قوله وخصه غيره) عبارة التاثير والمقتضى هو ظاهر
أن كانت برة دارنا ولا يلاحظ عليها وإن كانت برة دار حرب لا يطررها مسلم فلا ولد له من الزنا
عسل كافر كما أتى به الولد رحمه الله تعالى لأنه مقطوع التسبب عنه خلافا لبحر من تبعه أه (قوله

باسلام القبط) يعني وإن قاده المسلم إذا لقي ليس قطيعا في اتصافه يؤيد ذلك ما يأتي في قوله فان قاده ذلك
المسلم الخ فليتام ثم راي في شرح الروض صرح بذلك (قوله قال الماوردي الخ) كذا شرحه مر (قوله
وحيث لا ذى) انظر المعاهد وغيره ثم راي ما يأتي في شرح قول المتن متى حكم بإسلامه بالدار (فسلم
باطنا) وقضيتة انلو بلغ ووصد الكفر كان من دعا (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد حيث أمكن ولو في
زمن قليل حيث أمكن كونه محلا واحدا خصص صامح قولهم أن الخلل لا ضبطه أه سم (قوله منتقرا) أما أسير محبوس
في مطبوعة قال الامام فتحة أنه لا اثر له كالآثار للجنات أه وهو ظاهر كما قاله بعض المؤرخين إذا لم يكن
في المحبوسين امرأة ترح مر (قوله أو لا مكان كونه منه) هذا هو الواقع لقول الفارح السابق يمكن
الخ (قوله من اكتفاء في دارنا الخ) اعتمد مر (قوله وهذا أوجه ما ذكره الأذرى) في مالو
أمكن امكانا في البعض فقط لم يتعين ولا يبعد أن يكون كما لو اشبه طفل مسلم بطفل كافر (قوله باطنا أيضا
كاسر) قد نبهنا في قوله الاتي فكافر أصلي وقول المتن الآتي وتبعه في الكفر وقوله عقبه ما وقع ما غتنه
الخ (قوله فكافر أصلي) كذا في أصل الروضة وظاهره وإن لم يكن بالدار كافر يمكن كونه منه

الاجتناب (ومن حكم بإسلامه بالدار) كان حيث لا ذى ثم مسلما باطنا أيضا كما مر فإذا بلغ وأضح بالكفر كان من دعا وحيث ثم ذى مسل
ظاهر اقتضا فإذا بلغ وأضح بالكفر فكافر أصلي لضعف الدار والتميز بذي هنا وفيما مر ما رقى في كلام شارح الظاهر أنه متا
وعن جند شارح التفسير بانلو وجد برة فسلم ونحسه غيره ما إذا كانت بدارنا ولا يلاحظ عليها من حكم بإسلامه بالدار (فأقام ذى

أوحى بنية بسبب لطفه) لأنه كالمسلم في النسب (يرجع الكفر) وأمرهم ما قبلناه من أسلامه لأن الدار حكم بالنيو بنية أقوى من مجرد
 يتصور طوعه من مسلمة بوطنية نادر لا يعلو عليه مع اليقظة شملت البنية بعض التسوق خرج بها إلحاق القاتل مع حكم الدارى فيها
 وجهين والذى يتجه إختيار الحاقه لأنه (٣٥٢) حكم هو كالنية بل أخرى وفي الشرة أنه إن ثبت من النسب تبعه في الكفر وإلا فلا (وإن

انقص الكافر (عل الدعوى)

أوحى) عبارة التهاقو المنفى أو معاد أو مؤمن كما قاله الزركشي اه (قوله وارفع) إلى قوله وعمل ذلك
 في المنفى إلا قوله تصور طوعه إلى المنفى (قوله وشملت الخ) عبارة التي هذا إن شهد بعد أن وإن شديدا ريع
 نسوة في الحكم تبعه في الكفر وجهان حكاهما الدارى وكذا الوجه الثاني في معنى من الملة التابعة
 اه (قوله فيها) أى فى إلحاق وشهادة النسوة (قوله والذى يتجه) أى فى القاتل (قوله وفى النسوة)
 صلت على قول فى إلحاق المقدر عقب قوله يتجه (قوله وفى النسوة) مستنده عش (قوله وإن ثبت
 بين النسب) أى بأن شدين يراد زوجة الدى له عش ورشيدى (قوله تلك النسبة) أى طوعه من
 مسلمة يراد نسبه (قوله وعمل ذلك) أى الخلاف المشار إليه بقول المصنف فالذهب (قوله عن حكم
 الاسلام) أى الذى حكم له بسبب الداروقوى بالصلاة أو الصوم اه عش (قوله وعمل بينهما الخ)
 عبارة التهاقو سواء قضا تبعه فى الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين أبوى يمد وصف الاسلام بينهما قال فى
 الكفا بقضية إطلاقهم وجوب الحيلولة بينهما إن قلنا بعدم تبعه في الكفر لكن فى المذهب أنه استحب
 تسليمه لمسلم فإذا بلغ وصف الكفر فإن قلنا بالتبعية قرر لكن يمدد له لمسلم إلا فى تحرره ما سبق
 من الخلاف اه قال عش قوله لكن فى المذهب الخ هذا هو المتمدنوق لمعنا من الخلاف أى لراجع
 منه الإقرار اه (قوله وأما ما قيل الخ) هذا الذى قيل فى تبخا الشباب الرمل بما وقع اه سم (قوله
 ليس معناه إلّا الحكم) قد يقال بل لو كان أى الحكم به نفسه أى نفس الكفر لم يقتض الرضا لأن الحكم
 إظهار حصول المحكوم به وبمجرد ذلك ليس فيه الرضا به اه سم (قوله لا بالنسبة للأحكام الدنيوية)
 قد يقال ما للمانع من إطلاق الحكم كونه إعمالا بقصد به آثاره الدنيوية اه سم قول المتن (آخرين) أى غير تبعية
 الدار اه سم قول المتن (لآخر صان) الأولى التائيت (قوله وإما ذكرنا) إلى قول المتن الثانية فى
 التباية الأقوال المتعارضة وقد سلك المصنف (قوله قل الظفر الخ) سواء كان إسلامه أثنى قبل الظفر به
 الخ (قوله بعد موته) أى الأحاد (قوله ولومع وجوده) إلى قول المتن حكم إسلامه فى المنفى (قوله سم)
 أى كافر (قوله نسبة تقتضى الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه صابط هذه النسبة لعله ما يأتى فى الوصية
 يقال إن المراد بالأصل ما يأنسب الشخص إليه من جهة الآباء أو الإخوات وبعد قلة كما يقال
 نولان فنور فى الجدا الذى حصلت الشهرة به النسبة لا لا يعتبر اه يجرى قول المتن (فهو مسلم) أى
 يجرى عليه أحكام المسلمين ومنها أنه لو بلغ ولم يعلم بإسلام أحد أصوله ثم مات غلب وكفى وصلى عليه دفن

بأنه ابنه ولا حجة له
 فالذهب أنه لا يتبعه في
 الكفر) وإن لطفه نسبة
 لأن الحكم بإسلامه لا يغير
 بمجرد دعوى كافر مع
 إمكان تلك النسبة النادرة
 وعمل ذلك إن لم يصدر منه
 نحو صلاة وإلا لم يغير
 حكم الإسلام قطعا ومحال
 منها وجوب وكذا قد بان
 قلنا بقضية الكفر كمين
 اسم (تليق) مقتضى حكمه
 بإسلام القاتل تاروق كفرة
 أخرى إن قاضى دفع إليه
 أمر تقيط الحكم بكفره فيما
 نصول كفرة فيه وهو
 طاهر وأما ما قيل لا يجوز
 لقاض أن يحكم بكفر أحد
 فإن فعل كفر لأن الحكم
 بالكفر رضا به اه فهو
 غلط قبح إذ يلزم عليه أن
 لا يحكم بردة أحد ولا بكفر
 لقطوعه فاسد أو فسده
 ما ظله لأن الحكم بالكفر
 ليس معناه إلّا الحكم بآثاره
 المترتبة عليه فلا رضا به
 قطعا ويلزم أن لا يحكم
 بنحو زنا لأنه رضاه فتم
 لو إذا سلم بزمان يحكم بعدم
 صحة إسلامه إذا استجيب إليه
 لا بكفره وإلا بالنسبة للأحكام

الدنيوية وكذا يقال فى إبطال الكفار لانه فى الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم (ويحكم بإسلام الصبي بيمينين آخرين فى
 لا يرضان فى لقط) وإما ذكرنا فى ما استدل ادا (إحداها الولادة فإذا كان أحدا هو بمسلا وقت العلوق) وإن علا ولو أتى غير
 وارة أو قاتل الظفر به أو بعده كما يأتى بسطة فى السير وإن حدث الولد بعد موته على الأوجه من تردد فيه ولومع وجوده
 أقرب منه بشرط ذنوبه إلى أنه يقتضى التوارث ولو لم يرع رحم فلا يرد آدم أو الدار صلى الله عليه بآبائيه صلى الله عليه وسلم (فهو مسلم) إحما

في مقابر المسلمين وكان من أهل الجفران هو قبل ترك الصلوات وهو حاله فاطبها بظن كفره
 فكيف هو الان مسلم فليقبه اه عش وقوله لمعلم بسلام احداصوله ليس يقينوا قال بده
 ولم يصف الكفر لكان حسنا قوله ان عقيب الجف ان الكلام هنا في الصي (قوله ان اردت) اي الاحد
 اه عش قول المان (فان بلغ) اي الصخر المسلم بالتيبة لاحاديثه اه متى قول المان (قوله ولو
 علق الخ) اي حصل او وجد ويحوز قراءه للقول اي علق به بين كافرين اه عش قول المان (ثم
 سلم احدها) هذا يوم قصره على الايرون وليس مراد بالي معنى الايرون الاجداد والجدات وان لم
 يكونوا واردين وكان الاقرب حيا اه متى عبارة المتبع احد اصوله اه اي الصي الذي علق بينهما
 (قوله ان حلا) فيه مساعة بمد فرض الكلام فيمن علق بين كافرين فالمراد ان علأحد اصول احدها
 اه عش وقوله اصول احدها الاولى اصوله اي الذي علق بينهما (قوله لو بعد تبيده) اي وبعد وصفه
 اه متى (قوله فادعاه الخ) اي وادعى من سلم احداصوله انه احاط قبل اسلام ذلك الاحد حتى لا يلبسه
 في الاسلام اه عش (قوله قبول قوله في) اي في الاحتلام ش اه سم (قوله في نظر ظاهر الخ الملم
 الخ) كذا في النهاية قال عش قوله في نظر الخ هذا السوق يقتضي اعتقاد ان قضاء اطلاقهم ومثله في حج ثم
 ذكر انه اتى في حادثة بما يوافق بحث اي زرعة فهو يدل على اعتقاد لثاني وهو كلام اي زرعة اه وياتي
 عن سم مثله (قوله المانع له) اي للاسلام (قوله فاقبض الخ) هذا الافتاء موافق لبحث اي زرعة المذكور
 ومخالف للتظهير فقد اعتد ذلك البحث وقوله في السؤال فادعى صباها يعني ان يكون دعوى صباها
 حين اسلامه وان كانت الآن بالغة كالو سلم يوم الخمس نحو وقع النزاع يوم الجمعة فادعى انها كانت يوم
 الخمس صيغروا دعوت البلوغ حيث يصدق هو وان علم انها في يوم الجمعة بالمتو يتخرج على ذلك ما وقع
 السؤال عنه وهو ما لو غاب ذي و سلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغه ووقع النزاع من غير يتيقن ان ولده كان
 بالغاً عند اسلامه واولا اه سم اي يصدق الوالد (قوله اما في دعوى الاحتلام) اي اما تصديق الاصل
 في صورة دعوى القرع الاحتلام (قوله قد صرحوا) بان الخ يتامل لوجه الاستدلال من هذا على مدعاه
 اه سم وقد يقال ان هذا الاستدلال لغيره لان النكاح محتاط له فيحاط للاسلام بالاول (قوله صدق)
 المتقدم خلاصه في البيع كما تقدم التثنية عليه في باب اختلاف المتبايعين فراجع اه سم (قوله ويجري) اي
 يشتر (قوله يلحق احاديثه الخ) ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقل ثم جن في الاصح ويدخل في قول
 المصنف بين كافرين الاصل ان المراد ان على ترجيح من ان ولده المر تدمر كاسيا في كتاب الرد اما على
 ترجيح الرافعي من انه مسلم فلا يدخل في ذلك اه متى ولم يرد ان بلغ الخ قضيت ان لو بلغ عاقل ثم جن
 وحكم بسلامه فمعه ذلك فلا سقط ما سبق على المجنون بعد البلوغ من الكفر وغيره اه عش (قوله اذا
 سلم) اي احد ابيه ش اه سم (قوله كالصي) اي في الحكم بسلامه اه عش (قوله لسبق الحكم
 الخ) فاقبض من سلم بنفسه ثم اردت اه متى (قوله لان تبعته الخ) عبارة للمنفى لانه كان محكوما بكفره

(قوله قبول قوله في) اي في الاحتلام ش (قوله وبحث اي زرعة الخ) كذا في شرحه (قوله فاقبض)
 هذا الافتاء موافق لبحث اي زرعة المذكور ومخالف للتظهير في كاهر ظاهر فقد اعتد ذلك البحث وقوله في
 السؤال صباها يعني ان تكون دعوى صباها حين اسلامه وان كانت الآن بالغة كالو سلم يوم الخمس ثم
 وقع النزاع يوم الجمعة فادعى انها كانت يوم الخمس صيغروا دعوت البلوغ حيث يصدق هو وان علم انها في يوم
 الجمعة بالمتو يتخرج على ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو غاب ذي و سلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغه وولد
 ووقع النزاع من غير يتيقن ان ولده كان بالغاً عند اسلامه واولا (قوله وقد صرحوا) بان الخ يتامل لوجه
 الاستدلال على مدعاه (قوله صدق) المتقدم خلاصه في البيع كما تقدم التثنية عليه في باب اختلاف
 المتبايعين فراجع اه (قوله اذا سلم) اي احد ابيه ش (قوله هو) اي التجهيز كسلم ش (قوله

ثم سلم الجفران) كذا في شرحه
 كذا في قول بلوغه ولو يلد
 عبيد من حكم بسلامه) اجاما
 في اسلام الاب وشعر
 الاسلام بملو ولا يمل عليه
 ولو امكن احتلامه فادعاه
 قبل اسلام اصله فظاهر
 اطلاقهم قبول قوله فيه
 لزم ان مكاته قبوله منا فلا
 يحكم بسلامه وبحث اي
 زرعة فمعه قبوله لان ثبت
 شرعا منه الحسن فيه نظر
 ظاهر الملم الا ان يقال
 الاحتياط للاسلام يلحق
 قوله المانع له لاحتمال
 كذبه فيه والاصل بقاء
 الصخر وقد سكت عن
 يهودي سلم ثم وجد بته
 مزوجة فادعى صباها بالتيبة
 وادعت البلوغ في زوجها
 فاقبض بانه يصدق اما
 في دعوى الاحتلام فلما
 قرر ان الاحتياط للاسلام
 اتصفت بخالفة القاعدة من
 تصديق مدعي البلوغ
 بالاحتلام واما في دعوى
 السن والحيض في الاول
 لا مكان الاطلاق عليهما
 فكلف مدعي احدهما
 البتة قد صرحوا بانه لو
 باع او كاتب او قتل ثم ادعى
 صباها يمكن صدق خلافه ما لو
 زوج لان النكاح محتاط له
 ويجري بين الناس فيكون
 الرئي صيا بعيد جدا فلم
 يلتفت اليه وان امكن
 والمجنون المحكوم بكفره

(ه ه - شروان وان قاسم سادس) يلحق احاديثه اذا سلم كالصي (فان بلغ ووصف كفرا فردت) لسبق
 الحكم بسلامه مظهر لو يماثل (وقوله هو) كافر اصلي لان تبعته ازال الحكم بكفره وقد زالت باستتلاعه فادعاه لما كان عليه واولا

ونحن عليه أن يحمل ما التفتظ بالإسلام بعد البلوغ فلا يصل إلّا ولو من ثم لم يولد قبل التفتظ جهر كسمل على قال الإمام وهو على الرواية هو كذلك على ثنائي أيضا لأن هذه الأمور مبيحة على الظواهر وظاهره الإسلام اه وكاتهم ينظره لوجوب التفتظ عليه على الثاني لأن تركه يوجب الإجماع لا الكفر كما هو ظاهر ونقول (٣٥٤) الأحكام الخلقية المسلم باسلام أحد أيوه لا يفتي عنه اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه اما

غريب بل سبق علم على ما قاله الأذرى وأمر على وجوب التفتظ ولو تفتظ ثم ارتد فترد قطعا ولا ينقص ما جرى عليه من أحكام الإسلام قبل رده على الأصح الوجه (الثانية) إذا سى مسلم ولو صيا جنتا وإن كان منه كافر كامل (طفلا) أو جنتا والمراد الجنس يشمل ذكر كل أو ثما المتحد والمتحد (تبع السابق في الإسلام) ظاهر أو باطنا (إن لم يكن منه أحد أيوه) أجماعا خلافا لمن يشذ ولاه صار تحت ولايته كالأوين وقضية الحكم باسلامه باطنا أنه بلغ ووصف الكفر كان مردا وهو متجهنا فلما يورمه كلام شارح أنه كافر أصل ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وإن علا فيما يظهر ثم رأيت الأذرى أشار إليه بان كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وإن لم يتحد للمالك وقسميا معا أو تقدم الأصل فيما يظهر خلافا لمن أطلق عن تعليق القاضي انه أذنب حتى سى

وأزيل ذلك الحكم بالجملة فإذا استقل اقتضت فيجب بنفسه اه (قوله يرضى عليه) أى القول بكونه كافرا أصليا (أعني يرضى) أى الصغير المسلم بقضية أصلة (قوله بخلافه على الأول) يعنى أنا إذا قلنا الصغير المسلم بقضية أصلة إذا وصف الكفر بعد بلوغه وكافر أصليا فإذا بلغ لم ينقض بى من الكفر والإسلام يطالب بكلمة الإسلام لا نزال الحكم باسلامه بعد استغلا بالبلوغ وإذا قلنا فهو مرتد إذا بلغ لم ينقض بى من ذلك لا يطالب بها لا تعلم بى من بعد بلوغه ما ينافى إسلامه الذى حكم به اه ع (قوله بخلافه على الأول) انظر مع كوننا حاكما برده لأن الصورة أنه وصف الكفر إلا أن يقال إن هذا البناء على معنى القولين لا على نفس القولين اه رشيدى (ومن ثم لو مات) أى بعد البلوغ (قبل التفتظ) أى بى من الكفر والإسلام (قوله هو) أى الصغير المذكور (كذلك) أى يجوز كسمل لومات قبل التفتظ (قوله لا تركه) أى التفتظ اه ع (قوله أو مفرغ على وجوب الخ) هذا لا يظهر مع قوله وكاتهم لم ينظروا الخ اه سم عبارة السيد مفرغه أو مفرغ الخ يتأمل مع قوله السابق لأن تركه يوجب الإجماع لا الكفر اه وقد يجب بان ما سبق على أن وجوب التفتظ من الوجوب القروعى المصل وما ما سبى على أن من الوجوب الأصولى الاعتقداى (قوله ولو قطع ثم ارتد الخ) عبارة المفتى (تتبع) على الخلاف المذكور إذا لم يصدر منه بعد البلوغ مفرغ على الإسلام فان وصفه فهو وصف الكفر فترد قطعا على القول الأول لا تتنقض الأحكام الجارية على قبل الحكم برده من ورث وغيره من الأحكام حتى لا يردها أخذ من تركه فيه المسلم ولا يأخذ من تركه فيه الكافر ما حر منه من لا يسلم بان اتعاه من الكفار قطعه عتقا لأنه كان مسلما ظاهرا باطنا بخلاف ما إذا قلنا أنه كافر أصل لو أعرب بالكفر اه وقوله على القول الأول الخ فى الروض مع شرحه (قوله ولو صيا) أى قوله ولو اشتبه فى النهاية لا أقوله قضى بغيره واحد وما نه عليه (قوله) وإن كان معه كافر الخ أى شاركه فى سية (قوله) والردا الخ أى الطفل وإنما يحتاج إلى هذا التناول بناء على أن الطفل خاص بالذكر الواحد هو المشهور لمة اه ع أقول المناسب لقول الشارح كل الخ إن يقال أى المسلم والطفل (قوله المتحد الخ) الأول من هذا أو متعدد (قوله اما إذا كان الخ) أى الذى فى المفتى لا أقوله وإن علا إلى فلا يحكم باسلامه (قوله خلافا لمن أطلق التبع) عبارة النهاية وإن أطلق القاضي تعليقه أنه إذا التبع (قوله فلا يحكم باسلامه) جواب اما عبارة المفتى فانه لا يقع السابق جرما اه (قوله لا يفتيها) الأول هنا وفى قوله الأقوى وإن ما تا الأفراد ارجاع الصغير إلى الاحد (قوله لان التبعية الخ) دليل لقاية (قوله لا يبره فى الأصح) فركان سايه يهوديا أو نصرا يبا صاره وكذلك وإن كان إبراهيم يودى أو وثنيين متلا من هنا يصور عدم الاتفاق بين الأولاد والايون أو بعضهم فى اليهود والتصور وهذا ينمك فى صور ذكره وفى الفراض يستشكل تصويرها مفرغ ح (قوله لا نكونه الخ) أى الذى (قوله ولا يفيد) أى الطفل (حيث) أى إذا سباه ذى (قوله اسلام أيوه) أى بمسديهما المتأخر عن سية (قوله على أو مفرغ الخ) هذا لا يظهر مع قولهم وكاتهم لم ينظروا الخ فامله (قوله وقد قسميا معا أو تقدم الأصل الخ) كذلك شرح مر وجار شرح البهجة وخرج بما قاله مالو كان معه فى السباحة أصول موسى معه أو بعده وكان فى عسكر أو حوز أو اختف سايهما فليس يسلم اه والظاهر أن نائب فاعل قوله وسى لولده والخالف معه وبعدة لا أحد فامله (قوله بل يكون على دين سايه) فلو كان سايه يهوديا أو نصرا يبا صار هو كذلك وإن كان إبراهيم يودى أو وثنيين متلا من هنا يصور عدم الاتفاق بين الأولاد والايون أو بعضهم فى اليهود والتصور وهذا ينمك فى صور ذكره وفى الفراض يستشكل تصويرها (قوله

أحدهما سى الآخر تبع السابق فلا يحكم باسلامه لان تبعية أقوى من تبعية السابق وإن ما تبعد لان التبعية اتماقت فى ابتداء السى ما (ولو سباه ذى) قال الإمام فاطن يلا دناو البغوى يدخل به دارناو الهارى وسيا فى جيشا وكل اتماقت للخلاف فى قولهم (لا يحكم باسلامه) بل يكون على دين سايه لا أيوه (فى الأصح) لأن كونه من أهل دارنا يفيد كذرتة الإسلام فسيه أولى ولا يفيد حيث الإسلام أيوه

على ما قاله الحلي وهو ان صم بمقتضى ما من ثبوت الاصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي فباسمها لو اسلمنا بانفسها بدارم
او خرجنا اليها وقبلنا لا يحكم باسلامه لانهم اقراده منها قبل ذلك وما اذن الاصحاب بسمون (٣٥٥) به انتهى وخرج بسماف في جيشنا نحو

سرقته لكان قلنا بملكه كاه
فكذلك او غنيمة وهو
الاصح فهو مسلم لان بعضه
للسلبي وبعت السبكي
ومن تبعه انه لو اسلم سايه
الذي او قهر حر في صفه
حر يا وملكه ثم اسلم تبعه
لان له على ولاية ومثا
وذلك على الاسلام في الساني
المسلم وفي فتاوى البغوي
ابدا وهو حين في كافر اشترى
صفيرا ثم اسلم هل يقيم

ما قاله الحلي الخ) عبارة قالت يا قولوا لا يوجد ما لموسى او ادهم اسلمنا صار مسلما باسلامها خلافا للحلي ومن
تيمم يقاس بها لو اسلمنا بانفسها في دار الحرب او خرجنا اليها لو اسلمنا اه قال ع ش قوله مر ثم اسلمنا
او احدهما اه (قوله والظاهر انه ليس الخ) اعتمد مر اه سم (قوله وقاية) اي ما قاله الحلي (قوله)
فكذلك) اي لم يحكم باسلامه اه ع ش (قوله او غنيمة) وهو الاصح اه نهاية قال ع ش قوله او غنيمة
وهو الاصح عبارة فتبيننا ان رادي اول باب الاستبراء بعد حكاية شعره وطول السراي عن الجويني والفتن
والمتمدد من ازالولة لا احتمال ان يكون الساني ممن لا يلزمه التخصيص كذا في نحو قوله لا تالاحرم بالشكر على
اه عبارة الرشيدى سياتي له مر في قسم التي هو التخصيص خلاف هو التصحيح هو انه بملكه كله ومحمد بن
حجر هنا (قوله لان بعضه السلبي) قد يقال لكن لم يقع منهم سي لان يزل وقوع الملك لم يسيه من ذلة
سيهم اهم (قوله والذي يصح الخ) (فرع) سي جمع بعضهم مسلمون جمان الصيان تبعه الحكم باسلام
الجميع لان كل من السانيين سي جزء من المسلمين اي مشارك لاف سي كل منهم اه سم عبارة قالت يا قولوا
ولو سياه مسلم وذى حكم باسلامه تغلي الحكم الاسلام كاذكره القاضي وغيره موسى الذي صيا او مجونا
و باع اسلم او باع المسلم الساني لم احد اي في جيش واحد ولو دون ايو به من مسلم لم يقع المشتري
لغو اتوقت التبعة لانها انما تثبت ابتداء اه (قوله لان له) اي ذكر من الذي هو الحري (قوله فيا قبله)
اي في اسلام الساني الذي هو الحري (قوله غيره) اي كالشر او اسلام الساني بضميه (قوله لانه) اي السبي
(قوله بالنسبة لاحكام الدنيا) الى قوله ولو اشترى في المني الا قوله الامام الو اتصرفه وقوله وقضى بغير
واحد قوله اتفقا الى كاطال الشركين (قوله كغير الميز الخ) عبارة المني لانه غير مكلف فاقبهم غير الميز
و المجنون و ما لا يصح اسلامها اخافا كاسيان اه (قوله تسن الحيلة يتيهون ايوه) على الصحيح في
الشرح والروضة هنا يطلق بوالده ليؤخذ منها ان ايا فلا حيلة اه معنى (قوله والبيق وغيره)
الخ) قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما انيط بضمه عشرة مام الخندق وقد كانت منوطه قبل ذلك
بسن الفين اه معنى (قوله وفارق نحو صلاته) اي حيث صحت من الميز (قوله بانه لا يتخلل به) اي بالاسلام

ان التبعة انما تثبت في
ابتداءه السبي وهو قيد ما
ذكرتمو المستامن كالذي
(ولا يصح) بالنسبة لاحكام
الدنيا (اسلام صبي عيز
استقلا على الصحيح) كغير
الميز بجامع عدم التكليف
ولان لفته بالشهادتين اما
خبره وغيره غير مقبول او
انشاء فهو كعموده نعم تن
الحيلة بينه وبين ايوه
تلا يفتاه وقيل تجب
ونقله الامام عن اجماع
الاصحاب واتصر جمع
لصحة اسلامه وقضى به

والظاهر انه ليس كذلك اعتمد مر (قوله وخرج بسماف الخ) كذا شرح مر (قوله او غنيمة) وهو الاصح
الخ) هذا يقتضي ان ماسا في جيشنا ليس غنيمة الا لزم كونه مسلما ايضا لان بعضه السلبي وفي الروض
وان سي الذي الصبي و باع او باع الساني المسلم دون ايو به من مسلم لم يقيم اي المشتري قوات الوقت اي
وقت التبعة لانها انما تثبت ابتداء انتهى وهذا يدل ان المسي مطلقا ملك لسايه وليس غنيمة ويواقه
قوله السابق وان لم يتحد المالك لم يحتل ان يفرض بين الذي في ملك مسيه ولا يكون غنيمة كما هو صريح
الفرق بين سيهم وسرقته المسلم فلا يملك جميعه بل هو غنيمة كما يسبق الى الفهم من كلامهم في غير هذا المثل
ويؤول يه في المسئلة المذكورة بان المراد بيع ما خصه منه بملكه بشرطه فتنحر المسئلة بتأمل
كلامهم في باقي قسم التميم والسيرو قد اوردت على مر لم كان سي الذي علوكا له ومسروقه ضمة كما
افاده ما سمعتم من ان كاستيلا مقري فاجاب بما لم يتعمم قول الروض السابق او باع الساني المسلم الخ
الدال على ان غنيمة في الاسلام لا ياتي ما تقدم اه يتبع السابق فيلجوا زحل هذا على قد شرط التبعة
كان كان منه احدا يه غنيمة بل (قوله لان بعضه السلبي) قد يقال لكن لم يقع منهم سي لان يزل
وقوع الملك لم يسيه من ذلة سيهم (قوله والذي تبعه منها) انه لا يقيم بل وكذا فيا قبله اعتمد ذلك
مر (فرع) لو سياه مسلم وذى حكم باسلامه تغلي الحكم الاسلام كاذكره القاضي وغيره مر (فرع)
سي جمع بعضهم مسلمون جمان الصيان تبعه الحكم باسلام الجميع لان كل مسلم من السانيين سي جزء
من المسلمين اي مشارك لاف سي كل منهم (قوله وغيره غير مقبول) قد يقال قبلوا اخباره عن قبل نفسه (قوله)

غير واحد ويدل له صحة اسلام على رضاه عنه قبل بلوغه ورده احد بمنع كونه قبل بلوغه والبيق وغيره بان الاحكام
لذ ذلك كانت منوطه بالتبميز الى عام الخندق وفارق نحو صلاته بانه لا يتخلل به اما بالنسبة لاحكام الآخرة

أدعش (قوله فيصح) ولا تخمن من الصلوات المصروف غير مامن العبادات كقوله الوركي أخذ من كلام الشافعي أنه متى (قوله اتفاقاً) أي فلا يجري فيه الخلاف إلى اتفاق أطفال المشركين وإن كان هو منهم ويثبت أن يكون من الفاترين اتفاقاً أيضاً من اعتد الإسلام أول بلوغه ومات قبل التحسن من التعلق بالشهادتين سم على جميع أمه عش (قوله بين الاحكامين) فيه أن الجميع لا يقتضيه أن يكون مفرداً أم رشيد (قوله ولو اشتبه الخ) هذه المستدركها المتني في آخر الفصل الاتي مفصلة (قوله قاله المصنف) اعتدته النهاية والمتني

(فصل في بيان حرية القتيل وره) (قوله اجماعاً) إلى قوله إذا حكم في النهاية (قوله وبصح البقيني تقييده الخ) هو ظاهر المتني اصمغني (قوله واعترض بانها الخ) عبارة النهاية وورده المصنف بأن دار الحرب الخ قال عش قوله مر ورده الشيخ الخ مستند لكنه جرى عليه في شرح منبهه أم (قوله وبجرد القتل لا يقتضيه) أن ثبت أنه يستمر في الأمر قصد القتل فاذ كرسله وأنا ككتي فيه بالاستيلاء فكون مجرد القتل لا يقتضيه على تأمل أصيد عمر (قوله وإذا حكم الخ) عبارة النهاية والمتني ولو جنى القتيل المحكوم بأسلامه خطأ وشبهه مدو جميعاً في بيت المال إذ ليس له علاقة خاصة أو مدو لمو بالغ عاقل القصاص منمو لا فائدة من مقتله في مال كعدان متفقون أن لم يكن له مال ففي ذمتهم أن قتل خطأ وشبهه مدو فقيده كاملة على نظام الحرية أو وضع في بيت المال وارش طرقة له وإن قبل عهد الاطلام المرفوع مال لا يجاناً لا تخلف مصلحة المسلم أو يقتص لا بعد اليو غو قبل الاطلاح بالاسلام أي فلا يقتص له إلا ما لم يعدم تحقيق المكافاة بل يجبر دية أي وتوضع في بيت المال أيضاً كاصحه المصنف في تصحيحه صوفي الميات يقتص لنفسه الطرف أن اصعب بالاسلام بعد بلوغه فيجس طاعه قبل البلوغ إلى بلوغه أو اقافته أي أن طالت مدة انتظار البلوغ والاقافة يأخذ الولي ولو حا كادون الوصي الأرض ليجنون فقير لا تقي ولا صغي أو فقير قرأ اتفاق المجتهد وأراد رد الأرض ليقص منه أمه باق في زيادة من عش (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الاتي في حد القاذف أن برادناهم أو قبل أنأحر اسمهم (قوله لم يقتل به الحر) وفيه سم بعد ذكر ما يوقعه من شرح الروض ما نصو فارق عدم وجوب القصاص وجوب الدية بأن حن الدم يحاط له مالا يحاط للبال أم (قوله وصوبه الاستوى) وجزم به في الررض أم سم ومراضا عن النهاية والمتني اعتاده قول المتن (إلا أن يقيم الخ) وعرض لسبب الملك أم متني (قوله فيعمل بها) إلى قول المتن المصنف في النهاية إلا قوله لكن أن كان حال الاقرار الأول رشيداً على ما مر (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وإن لم يكن رشيداً كما هو ظاهر كلامهم وإن قل عن ابن عبد السلام الخ أم (قوله ما يقتضي اعتبار رشده) اعتدته المتني والسيد عمر ومال إليه سم عبارة الأول تيسر سكتوا عن اعتبار الرشيد المقر هنا ويثني كقوله الزركشي

بقتل كافر وقت أمرها ولا يجبر أن على الإسلام بعد البلوغ قاله المصنف وعائنه التاج القزاري فقال يحكم بأسلامها ويوقف نسبها إلى البلوغ

(فصل في بيان حرية القتيل وره واستلحاقه وتوابع ذلك) إذا لم يقر القتيل برقه فهو حر (اجماعاً) وبصح البقيني تقييده بنهر دار حرب لا مسلم فيوالا دس لأن دار الحرب تقتضي استرقاق النساء والصبيان واعترض بانها إنما تقتضي استرقاق هؤلاء بالاسلام وبجرد القتل لا يقتضيه وإذا حكم له بالحرية وبالاسلام يقتضيه حرسله أو غيره قتله به الامام أو عا على الدية لا يجاناً لا ياليت المال هو ولا يجوز له التصرف فيها يتعلق به على خلاف المصلحة نعم لو لم يصف القتيل المحكوم بحرية وباسلامه بالدار ولم يصف الاسلام يقتل به الحر على ما نص عليه

وصوبه الاستوى لكن ظاهر الروضة وأصلها خلافه والقياس أن حد قاذفه أن احسن وقاطع طرقة يجري فيها ما ذكر في قتله وأن أمكن الفرق بأن القتل يحاط له أكثر عظامها ومن ثم نص على أنه لا يحاذقانه إلا أن قال القتيل أنأحر (إلا أن يقيم احديته برقه) فيعمل بها

ويكون من الفاترين اتفاقاً أي فلا يجري فيه حقد الخلاف أو اتفق أطفال المشركين وإن كان هو منهم ويثبت أن يكون من الفاترين اتفاقاً أيضاً من اعتد الإسلام أول بلوغه ومات قبل التحسن من التعلق بالشهادتين

(فصل في بيان حرية القتيل الخ) (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الاتي في حد القاذف أن برادناهم أو قبل أنأحر اسمهم (قوله لم يقتل به الحر) وفيه سم بعد ذكر ما يوقعه من شرح الروض ما نصو فارق عدم وجوب القصاص وجوب الدية بأن حن الدم يحاط له مالا يحاط للبال (قوله وصوبه الاستوى) وجزم به في الررض قال مر في شرحه وصوبه المصنف في تصحيحه يقتص لنفسه الطرف أن اصعب بالاسلام بعد بلوغه فيجس طاعه قبل البلوغ إلى بلوغه أو اقافته يأخذ الولي ولو حا كادون الوصي الأرض ليجنون فقير لا تقي ولا صغي أو فقير قرأ اتفاق المجتهد وأراد رد الأرض ليقص منه أمه باق في زيادة من عش (قوله اعتبار رشده) قد عريده أنه أقرار بالشرطه والرد الشالهم إلا أن يمنع أن الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وإن ترتب عليه

منهم من القرية اذ قالوا لسانهم بالحق وان صدقوا فليؤدبوا

كذبه وان صدقه ببدار
سبق اقراره بالحري فهو
مكلف لانه التزم احكام
الاحرار المتعلقة بحقوقه
والبعاد نظر قدر على اسقاطها
واعتاقل اقرارها بالرجعة
ببدانكارها لان الاصل
عدم انقضاء المدة مع
تفويض الشرح أمر
انقضاءها اليها والاعوار
بالرق مخالف لاصل الحرية
لما اقر بالاقرار السابق ولا
يؤيد على ذلك ما اقر به
لريد فكذلك بقاقر به لمعرو
صدقه فلا يقبل وان لم
يسبق منه اقرار بحرية
لان اقراره الاول يتضمن
في الملك لغيره وقد بطل
لكردده فصار حرا لاصل
والحرية تنجز اسقاطها
لما ساروا وانكروا فاعادى
عليه وحلف ثم اقر به
ان كانت صفة انكاره
ست رقيق للقبول او لست
رقيق فلا تضمنه الاقرار
بحرا الاصل ولما اقر بالرق
يعين ثم بحرية الاصل لم
يسمع لكن ان كان حال
لاقرار الاول رتيب ادعى
اسم (والمذهب انه لا
يسترد) في صحة الاقرار
الرق (ان لا يسبق منه
عريف يعنى نفوذه

اجادوه كثر من الاقارب فلا قبل اعترافه لجر اى بارق كسكن عن ابي عبد السلام لان الغالب عليه
السفر عدم المعرفة قال الا دعى وهذه القسوة موجودة في غالب السيد لاسيا من قرب عهده بالبلغ اه
وجار السيد عمر قرو له ظاهر كلامهم خلافة قد قال انما سكت عن هذا كتمان بذكر في غفائره اذا الغالب
ان استيعاب الشرط انما يكون في باب المعفو داما قال ان ذلك لا يحكم كباب الاقرار وانما هو ايت الحق
قال قوله اعذاره قد مضى ودها اقر اربال وشرطه ارشد اليهم الان يتبع ان الاقرار بارق ليس من
الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه وهو اشارة الى ما بينا عليه واماله اليهم الا لا يفتنى ما بين
البديل المكارية فاذا لاسنى قوله انما عجبوا نحوه الا انما قولهم هو نص في المالية اه اقول لو قول سم
ليس من الاقرار الخ لعل صوابه اسقاط ليس و (قوله لان قصد قوله) فيه نظر اه رشدي (قوله
ويصح عود فعل كل الخ) اى على البذل اه رشدي (قوله بحريه) اى القبطو (قوله به) اى بارق
(قوله كسائر الاقارب) اى قوله ولو انكر رفق الغنى (قوله وانما قيل الخ) عبارة الغنى فان قيل لو
انكرت المرأة الرجعة ثم اقرت بها فثابت قبلها كان هنا كذلك لا يجب بان دعواها الرجعة مستندة الى
اصل هو عدم اعتقاد المدة الخ (قوله هو الاقرار بارق الخ) عطف على الاصل (قوله ولا بد من التمسك) اى
منه (قوله ما لقر به) اى اقر القبط بارق اه حش (قوله وان لم يسبق منه) اى من كل من القبطو عمرو
(قوله لنزله) اى يهزضو كذا ضمير المذكر بدم (قوله لاسر) اى من قوله لانه بالتم احكام الاحرار اه
حش (قوله فادعى عليه به عبارة الثانية بعد الدعوى عليه به اهوى الظاهر (قوله لمين) خرج بهما واعتذر
الرق من غير اضافة لاحكام قال ان ارقى اولهم كان قال ان ارقى رطل ويوجه به ما ليس فيه ابطال حش لمين
اه حش (قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشدي) هو المستند عدم اشتراط الرد ام حش (قوله على
ماسر) اى اقام عن ابن عبد السلام (قوله في صحة الاقرار) اى القول المتن وكذا ان ادعاء في المعفو اى قوله
ولو رايان في الثانية يقول المتن (يلقب الاقرار الخ) (فرع) اقرت حامل بارق يفتنى ان لا يفسح الحمل
واسمه سم على منج اه حش (قوله عليه) عطف على قوله له قوله فهاه اه رشدي (قوله نعم
الخ) هذا الاستدراك الصورى (قوله اقرت صموجا) وان كان المقر بارق ذكر الانفصان كناه اذ لا
ضرورة على الزوج ولو لمه المسمى ان يدخل بها ونصفه ان لم يدخل بها لان سقوط ذلك يضره ولو جحد في وجه
ما في دهاو من كسبه في الحال والى الاستقبال وان لم يزوج جدي في ذمته الى ان يقتولو جنى على غيره عدم اقر
الرق انقص منه حرا كان الجنى عليه ولو يقاوان حى خطا او شته عضضى الارش ما يبعد فان لم يكن معتمته
علق الارش برقمه ان اقر بارق بعد ما قطعت يدهم تلاعد انقص من الرقيق دون الحر لان قوله لم يقبل فيها
يضره او بعد ما قطعت خطو جيب الاكل من نصن القيقو لا بدية لان قوله في الوايد يضر الجاني نهاية
ومعنى وروى عن مرسه (قوله الزوج) الو احوالة اه حش (قوله عن لاجل له الامه) عبارة الغنى
والاسنى سواء كان الزوج من جنى له الامه ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامه اه عبارة سم
والرشدي قوله عن لاجل له الامه بالرقى اذا كان من جنى له اه (قوله لم ينفسس نكاهه) لكن الزوج

المال (قوله وظاهر كلامهم خلافه) اعتمد به (قوله ولو يسكره الخ) كذا شرح به (قوله) ويصعب عوده الخ) كذا شرح به (قوله وعليه) عطف على المنفوق فيه لانه لا يشترط في الحمل (قوله) من الامة) بالاولى اذا كان بمن حمل به (قوله) لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمتزوج بقبض لان انقضاءه يضر الزوج فيما مضى سواء كان بمن حمل به نكاح الامام لا كالحرام اذا وجد الطول بعد نكاح الامة ثم قال في الروض ويشترطه لكن الزوج الخارج في فسخ النكاح ان شرطت الحرة بقبضه فلو ان الشرط لم يقل او الحادوث بنده او اى او لهما الحادوث بنده الاقرار اذ قلنا لا ينعطها علما رتعا وهذا

سرية كبحه ونكاح بل قبل اقراره في اصل الرقو احكامه) الماضية المخرجة بهو (المستقبل) فيما لا يقبل اقرار المرء بالنكاح وان تضمن

الخيار في فسخ النكاح ان شرط الحرية فيه لقوات الشرط فان فسخ بعد الدخول بالامة للقره الاقل من المسمى ومهر المثل لان الزا اذ منتهى الرزق وان اجاز لومه المسمى بزمعوا ان كان قد سلمه اليها احواء هو طلقها قبل الدخول سقط المسمى لان المقره بزمع فساد النكاح مقضى ونها يقضى سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الرزق وشرحه ما يصح هذا كله يدل على عدم الانقاسخ مع عليه برتها وكان وجهه عدم انقاسخه مع ذلك صحته او لا ظاهر اقلير تقع بالاحتمال نعم ان صرح باعتبارها بنها رقيقة عند المقدم الانقاسخ مشكل فليحذر اه اقول ويندفع الاشكال بقوله المار كالحرا اذا وجد الطول الخ فيفتقر في الموام ما لا يفتقر في لابتداء (قوله يوسف الفارخ) اي زوجا (قوله بلا اذن) اي من سيدها (قوله وتعتد عتدين الخ) عبارة المقنن والروض مع شرحه اذا طلقت تفتد بطلاة اقراء لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الامامات) اي بشهرين وخمسة ايام سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعد في المدة لعدم قصره بنقصان المدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في قصصا اه شرح الرزق عبارة ع ش قال سم بعد كلام طويل ما لم يطأها بطن الحرية ويستمر غشاه الموت اه ويضن المومنان اما اذا وطأها كذلك فتتد باربعة اشهر وعشر مبر واعتمده شيخنا الزايد هو قريب اه (قوله وولدها) الحاصل من الزوج (قبل اقراءها) لفتنه حريتها ولا يزمع قيمته لان قولها غير مقبول في الزامه (ر بدمه رقيق) لانها وطأها علما برتها مقضى وشرح الرزق (قوله وهذا) يعني عدم الانقاسخ المتقدم في قولهم يفسخ نكاحه كايمل من شرح الرزق اه رشدي عبارة كالغنى بفسخ النكاح بل يستمر ويصير كالمتوفى المقبوض لان انقاسخه بفسخ الزوج فيها معنى اه (قوله ولدها) اي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقا) اي مستقبلا وماضيا اه ع ش عبارة الرشدي اي ولو بالنسبة لما يفسر بالنشر اه قول المتن (قضى منه) فلا يقضى من كسبه لان الديون

كله يدل على عدم الانقاسخ مع عليه برتها الا ترى الى قوله كالحرا اذا وجد الطول الخ اذ لو لم يكن عالما لم يوافق على الرق لم يحجب ذلك الى قوله لقوات الشرط اذ لو لم يكن كذلك لفت الشرط عنده فلا وجه لخياره مالى قوله لا نه شرطها علما برتها وكان وجهه عدم انقاسخه مع ذلك صحته او لا ظاهر اقلير تقع بالاحتمال نعم ان صرح باعتبارها بنها رقيقة عند المقدم عدم الانقاسخ مشكل فليحذر (قوله وتعتد عتدين نحو طلاق) قد يقال المدة من المستحبات لان يقال انها من آثار النكاح لما مضى وعدة الوفاة وان كانت كذلك لان الحق فيها فتعالى (قوله وعدة الامامات) قال في شرح الرزق سواء اقرت قبل موت الزوج ام بعده في المدة لعدم قصره بنقصان المدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في قصصا اه (قوله وعدة الامامات) اي وان كان اقراءها بعد موت الزوج وهذا لا يمارض ما ياتي في لعدم دهن الزكشي اعلم وطى مزوجته الامة يظنها حرة واستمر غشاه الموت اعتدت عدة الحرا اثر ذلك لان اثر هناك الوطع الظن واستمراره الموت وذلك غير لازم هنا لوجوه ان لا يظن الحرية بل يظن عددها بل قد يعلم لو فرض غشاه فيحوز ان لا يطأها بعد ذلك نحو مجرد الفتن لا يكتفى عند الزكشي بل لا بد معومع استمراره الى الموت من الوطع قبله بذلك يعلم فساد ما توهمه بعض الطلبة من المعارضة بينهما بل كلامهم كالصريح في شمول المسئلة اذ اعلم رها بعد الاقرار بل في انحصار حاله بعد الاقرار في طرقتها لانهم قالوا اذا اقرت بالرق يفسخ النكاح لكن الزوج الخيار في فسخه ان شرط الحرية فيه لقوات الشرط فلو لانه موافق على الرق لم يكن له الخيار الذي اطلقه مولى فصولا فيه بن وان وافق على الرق او لا لما علوا فوات الشرط اذ لا فوات في اعتقاده على تقدير عدم الموافقة ولا يملك علوا كون اولادها منه بعد الاقرار اراقا بهاته وطأها علما برتها اه فليتام ان فرض انه ظن حريتها ولو طأها مع هذا الظن واستمر الى الموت احتمل ان تعدد كالحرة كافى تلك وان يفرق بان غشاه حرة اقراءها بالرق يفتقر الرق شرعا في الجملة وفيه نظر لو حود المعارضة ثم ايضا (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الرزق فلا يقضى من كسبه لان الديون لا تلتحق

عتدين نحو طلاق وعدة الامامات وولدها قبل اقراءها حرو بعده رقيق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا لا يفسخ نكاح امه بطر ونحوه يسار (لا في الاحكام) الماضية للضره بغيره فلا يقبل اقرار بالنسبة اليها (في الاظهر) كالا يقبل الاقرار على الغير بدين مثلا وقبل البينة برة مطلقا وعلى الاظهر (قوله) لو مدين فاقير يرقو في يده مال قضى منه) ثم ان فضل شيء فليقره

لا مال له وعن صفاته لا يضرغ لما أه أسنى قول المتن (واستحقته امرأه الخ) وأما الحق فيصح
استحقاقه على الأصح عند القاضي أي الفرج الزاوي وبثبته نسب بقوله لأن النسب يحاط به أه أسنى
زاد للمتن فإن انضمت كوروميد أسرار الحكم لو اتى بخلاف للمرة أه قال عرض قومات هذا
الولد قبل ثرت الحق الثلثويوه الباق لا احتمال أعني أو ثرت الثلثين بشرطه ولو لا ثرت شيئا لا يقد
لا يصح استحقاقه نظرا ج سم على منبج قول والاقرب عدم الارث لانه يفتقر لمحقق الجهة المقترحة
لارث ولاه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كما في استحقاق الرقيق فإنه يثبت بالنسب دون الارث (قوله
واذا أقامتها لهما) ولو تازعت امرأتان لقيطا أو مجهولا وأقامتا يتيمن تعارضتا وعرض معها على
القائم فلو الحق باحداهما لهما ولحق زوجها بالشرط المقدم أي إمكان الموقوف منه وشهادة البينة
بالو لا دة على فراشه فإن لم يكن يتقدم عرض على قائمهما ان استحقاق المرأة أو يصح مع البينة معني
وروى مع شرحه (قوله ولا يثبت قبل ولاها) باستحقاقها لا احتمال انعاده بوطشبة أه معني (قوله
زوجها) أي المرأة (قوله إلا أن أمكن) أي الموقوف منه (وشهدت) أي البينة أه معني قول المتن (لم يقدم)
وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل أن أقام احدهما بيته على باوان أقاما يتيمن وتعارضتا فإن كان لاحدهما
يدمن غير التقاطع والمرة تقدم والاقدم الرجل لأن مجرد دعوى المرأة لا تعارضه لعدم حجة استحقاقها ومن
هذا يعلم جواب حادثة وقصصه عن يثنا يد امرأة مدنة من السنين تدعى المرأة مومتا تلك البينة من غير
معارض ومع شيعر ذلك بين اهل علمها وجار رجل ادعى انها بيته من امرأة ميتة لم تدعوه وان أقام
احدهما بيته لم تعارض عملها والاقب مع المرأة لا تعضاد دعواها باليد أه عرض وقوله فإن كان
لاحدهما على أي سبق استحقاقه اخذ من كلام الشارح الاتي أيضا ويأتي أيضا عن سم عن
سرح الروص ما يصرح بذلك (قوله ويد للمقط لا تصلح الخ) لأن الابدانما تدل على الملك لا على النسب معني
واسنى وسيذكره الشارح ايضا قبل الكتاب الاتي (قوله قدم ثبوت النسب منه الخ) خلاف مالوسبق
استحقاق غيره ذي اليد فلا يقدم كآل الروص ولم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتتبد
البينة فان لم يكن بيته أو تعارضتا استقطاها فاقاها أه وقوله استويا قال في شرحه فلا يقدم بهذا اليد
اذتالف من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشره فاذا لم يفعل صارت يده كيد للمقط في انها لا تدل على

(قوله ولا يثبت قبل ولاها) لا احتمال انعاده من الروص (قوله ولا يلحق
زوجها إلا أن أمكن وسهدت الخ) (فرم) لم تازعت امرأتان لقيطا أو مجهولا وأقامتا يتيمن تعارضتا
وعرض معها على القائم فلو الحق باحداهما لهما ولحق زوجها بالشرط المقدم أي إمكان الموقوف منه وشهادة البينة
بالو لا دة على فراشه فإن لم يكن يتقدم عرض على قائمهما ان استحقاق المرأة أو يصح مع البينة معني
وروى مع شرحه (قوله ولا يثبت قبل ولاها) باستحقاقها لا احتمال انعاده بوطشبة أه معني (قوله
زوجها) أي المرأة (قوله إلا أن أمكن) أي الموقوف منه (وشهدت) أي البينة أه معني قول المتن (لم يقدم)
وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل أن أقام احدهما بيته على باوان أقاما يتيمن وتعارضتا فإن كان لاحدهما
يدمن غير التقاطع والمرة تقدم والاقدم الرجل لأن مجرد دعوى المرأة لا تعارضه لعدم حجة استحقاقها ومن
هذا يعلم جواب حادثة وقصصه عن يثنا يد امرأة مدنة من السنين تدعى المرأة مومتا تلك البينة من غير
معارض ومع شيعر ذلك بين اهل علمها وجار رجل ادعى انها بيته من امرأة ميتة لم تدعوه وان أقام
احدهما بيته لم تعارض عملها والاقب مع المرأة لا تعضاد دعواها باليد أه عرض وقوله فإن كان
لاحدهما على أي سبق استحقاقه اخذ من كلام الشارح الاتي أيضا ويأتي أيضا عن سم عن
سرح الروص ما يصرح بذلك (قوله ويد للمقط لا تصلح الخ) لأن الابدانما تدل على الملك لا على النسب معني
واسنى وسيذكره الشارح ايضا قبل الكتاب الاتي (قوله قدم ثبوت النسب منه الخ) خلاف مالوسبق
استحقاق غيره ذي اليد فلا يقدم كآل الروص ولم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتتبد
البينة فان لم يكن بيته أو تعارضتا استقطاها فاقاها أه وقوله استويا قال في شرحه فلا يقدم بهذا اليد
اذتالف من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشره فاذا لم يفعل صارت يده كيد للمقط في انها لا تدل على

(وقول يفتقر تصديقي
سيد) لا يقطع ارثه
فرضه مع جواب الاول
بان هذا لا نظرا ليه لصحة
استحقاق ابن مع وجوده الخ
(وان استحقته امرأة لم
يلحقها في الاصح) لا مكان
إقامة البينة بمساعدة الو لادة
بخلاف الرجل وإذا أقامتها
لحقها ولو أمولا يثبت ربه
لولاها ولا يلحق زوجها
الا ان أمكن وشهدت
بالو لا دة على فراشه وحيد
لا يتيمن منه بالمالان (أو)
استحقته (اثنا لم يقدم سلم
وحر على ذي) وحرى
(وعبد) لصحة استحقاق
كل منهم ويد للمقط
لا تصلح للترجيح هنا (فان)
كان لاحدهما بيته سليمة
من المعارض عملها وان
(لم يكن) لو احدهما (بيته)
أو كان لكل بيته وتعارضتا
فان سبق استحقاق احدهما
ويده عن غير التقاطع قدم
لثبوت النسب منه معتضدا
باليد هي

ما حادثة الامر جعفر بن يسحق احدهما كذلك كان استلحقه لاصطفاهما اخر (عرض على القاتل) الا ان قيل العتق (فيلحق من الحق به) لما ياتي من قبله بعد الحق (٣٦٢) براد الحاقه باخر لان الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد من ثم ولو تمارض قاتلان كان الحكم

السابق وقوم البيت عليه وإن تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قاتل) بالبدل او بدون مساهة القصر منه وقيل بالذات وقيل بمساقاة العدوى (أو) وجوبه لكن (غير) وقاد عنها أو الحقة (بها) وقت الامر الى بلوغه (أو) بالانتساب (فهر) اطعمه وحسب ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقت الامر على الوجه (بعد) بلوغه الى من يميل طبعه اليه (منها) لما صح عن عمر رضي الله عنه انه امر بذلك ولا يجوز له الانتساب بالتحقيق بل لابد من ميل جميل كميل القريب لقرينه وشرطه المأوردي ان يعرف حالهما وبرأهما قبل البلوغ وان تقسيم طبعه ويتضح ذكاه واقربه ابن الرفعة وايدى الزركشي يقولون ان الميل والاجتهاد أي وهو يستدعي تلك المقدمات ولو انتسب لغير ما وصده ثبتت نسبته ولم يغتر المييز كما ياتي في الحاشية لان رجوعه بعمل به ثم لانها قوله ملازم والصبي ليس من اهل الازام وينقضانه مدة الانتظار ثم من ثبت له

الكتب اسم (قوله ما حادثة) أي لدعوى (للا رجعة) أي اليه (قوله لو ان لم يسبق احدهما الخ) فسلم ان السابق كذلك مقدم على القاتل وظاهره غير مقدم على البيت اه سم أي كما يفيد تفرع ذلك على عدم اليقين المتين (عرض) أي القطع المدينعين اه معنى (قوله الا في) إلى الكتاب في النهاية لا قوله ثم بينه كما يعلم عامر اخر الاجارة (قوله لو ان لم يسبق احدهما) أي القاتل (قوله وتقدم) أي قوله ثم بالاشهاد في المتن الا قوله قيل الى المتن قوله لو شرطه الى المتن غير المييز (قوله وتقدم البيت عليه) لانتهاج في كل خصوصية معنى وأسن (قوله كما تقدم هو) أي الحاق القاتل وإن تأخر (قوله او بدون مساهة القصر) هذا هو المتعدها عرض قول المتن (لو الحق بهما) فديق قال إذا الحق بها تبيين اخر غير قاتل نعم ان حل ما ذكره على ما إذا الحق قاتلان باثنين في آخر واحد كان واضحا ولا فيه التامل المذكور اه سيد عمر قول المتن (وامر بالانتساب) فن انتسب اليه منها الحق ولا يجلب رجوعه عن انتسابه معنى وأسن (قوله والاول) أي ان لم يظهر الميل (امر بذلك) أي بالانتساب (قوله لو شرطه) أي في الحقوق بالانتساب (قوله بالاجتهاد) (قوله أي هو) أي الاجتهاد (قوله يستدعي تلك) في استطاعه كون رؤيته قبل البلوغ تأمل اهم (قوله ولو لم يغتر المييز الخ) عمدت قول المتن بعد بلوغه (قوله كما ياتي) أي تغير المييزين أي به (قوله لان رجوعه) أي المييز من الاول (قوله ثم) أي في الحاشية و (قوله لانا) أي في النسب (قوله ثم من ثبت له رجوع الاخر عليه) أي قول لم يثبت واحد منها بل ثبت لغيرهما ولم يثبت نسب لهما ولا تغيرهما فهل يرجع المتفق على من ثبت نسبته او على القطع نفسه لو جرد الاتفاق عليه فيه نظرو الاقرب عدم الرجوع فيما لا يعلم يقصود احدا منهما بالاتفاق اه عرض قول قياس مأمور في حق القريب من الرجوع على قرينه إذا بان اه يرجع من حال من ثبتت نسبته فلو راجع (قوله ثم بينه الخ) يعني إذا ثبتت اليهود وانفق بنية الرجوع رجوعه فهدان فقد القصد نادر قياس مأمور للشارح عدم الرجوع اه عرض (قوله ولو تداها امر اتان الخ) ولو تداعيا مولودا قاضي احدهما ذكر كونهما الاخر اتو صفان ذكر المسموع دعوى من ادعى اتو صفان في اوجه احتيا ليل ولو استرضع ابته يهودية ثم غلب مهاد فوجد ما يتقوله يبرف ابته من ابتهما وقت الامر كافي به المصنف الى تبيين الحال بينة واقالة او بلوغها وانتسابها انتسابا مختلفا في ضمان في الحال في بدس لم يقان لم يوجش به مأمورام الوقت فلما يرجع النسب ويطلق بهما ليسا فان اصرأ على الاستماع لم يكره ما عليه وإذا ما تداها في منقار المسلمين والكفار ونسب الصلاة عليهما وينبغي على المسلم منهما ان يصل عليهما معا ولا فاعله إن كان مسلما كما علم عامر في صلاة الجنائز نهاية ومعنى قال عرض قوله فيان ذكر او اتى لم تسمع دعوى

الملتقط هو يده لم يقدم بل ان التحق أو لا عرض مع الاخر على القاتل فان قادهه بقى للملتقط وان الحق به عرض مع الملتقط فان قادهه عنه فهو للاخر وإن الحق وقت الاسروان كان يده الاخر فان الحق اولام لم يغتر التحاق الملتقط وعكسه لم يقدم ذو اليد ليس يتوان اه (قوله لو ان لم يسبق احدهما كذلك) فسلم ان السابق كذلك مقدم على القاتل وظاهره غير مقدم على البيت (فرع) في شرحه ولو تداعيا مولودا قاضي احدهما ذكر كونهما الاخر اتو صفان ذكر المسموع دعوى من ادعى اتو صفان في اوجه احتيا ليل لا تعدد غيرهما (فرع آخر) في شرح النجى ولو أقام اثان يبينين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح اه (تولى في المتن فليحق من الحق به) نصيبه ان في المثال المذكور لو الحق بالآخر الحق بمجرد ذلك لكن في الروضة ما نصه نعم من ادعى قتيلا استطاعه لملتقطه عرض مع على القاتل فان الحق به عرض مع الملتقط فان الحق به ايضا تغذر العمل به أي بقوله فيوقف قال في شرحه وإن قادهه عنه فهو البدعي انتهى (قوله وهو يستدعي تلك) في استطاعه كون رؤيته قبل البلوغ تأمل (قوله

من

رجع الاخر عليه ما أفتى ان كان ما ذكره الحاكم ثم بينه كما يعلم عامر اخر الاجارة والافه متبرع ولو تداعيا امر اتان يترار لا رجوع ما عطفنا

لا يمكن القطع بالولادة
 فوعدت كل بموجبها
 (ولو أقاما يتكهن) على
 النسب (متراضين) كان
 اتحد تاريخهما سقطا في
 الاظهر اذ لا مرجح في مرجح
 لقائم واليد هنا غير
 مرجحة خلافا لجم لانها لا
 تثبت النسب بخلاف الملك
 (كتاب الجمالة)
 (هـ) بتكثيف الجمل كالجمل
 والجملة لغة ما يجمعه
 الانسان لغيره على شيء
 يضمه او يحلها لاجماع
 اساديقه الصحابي وهو
 ابو سعيد الخدري رضي الله
 عنه الذي بالجملة على
 ثلاثين رأسا من القمح في
 لصيصين وغيرهما واستنبط
 منها البقيني وتبعه الزركشي
 جوازها على ما يتبع به
 المريض من دواء أورقية
 وعقب هنا لقطع لانها
 طلب لا لتقاط الضايق في
 الرضوخ غير ما للاجادة
 لانها عقد على حمل نعم
 صارها في جوازها على
 عمل يجوز له وصحها مع غير
 معين وكونها تزويج عدم
 استحقات العامل تسليم
 الحمل لا بعد تسليم العمل
 فلو شرط تحييه فسد المسمى
 ووجب اجرة المثل

من ادعى ذكره فهو قياسه على بان حش لم تسمع دعوى واحد منهما او لم ولو استرضع ابنته الحقرة كلامه
 تقصر بمجر استرضاع اليهودي غيرهما من الكافرات المسلم ولا مانع منه لان استرضاعها استخدام للبيردة
 واستخدام الكفار غير منحول لا نظر الى انها عطف من اهل الطفل لا تا قول هذه الجملة اذ اوجدت في المسئلة
 امتنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان يتياما يبيت بولي له (قوله لا يمكن القطع بالولادة)
 ايا البينة بالولادة اه عش (قوله كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما
 وبخلافه ما في شرح المنهج والروض من انه لو أقام اثنتان يتبين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح
 اه الا ان يصور ما هنا بان تشهد احداهما بانموذ على فراشه من ستين والاخرى بانموذ على فراش الاخر
 من ستة اه سم اقول بوجه هذا التصور ما في البيروني فانه من مؤرختين بتاريخين الخ هذا مستحق
 من كون الحكم السابقة تاريخا كما في النوى وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه
 وقوله فلا ترجح هذا بخلاف المال فانه يعمل فيه بقدمه التاريخ عش اه (قوله واليد هنا غير مرجحة)
 اى ولا حاشدة ولا ياتي ذلك قوله السابق فان سبق استحقاق احدهما الى قوله فهي حاشدة لا مرجحة
 يعمل هذا على ما اذا لم يسبق استحقاق ذى اليد فيقال سم على حج اه عش
 (كتاب الجمالة)

(قوله بتكثيف الجمل) الى قوله نعم في المعنى والى قوله هو استيفى النهاية الا قوله اورده ولك كذا قوله ولا
 نيته (قوله بتكثيف الجمل) لم يبينوا الاصح وله الكسر لاختصار الجمل على اه عش (قوله الذي
 بالجملة الخ) يتعلق بالريقة (قوله في الصحيحين الخ) نعت قوله احاديث الخ (قوله منها) اى الاحاديث (قوله
 جوازها) اى الجمالة (قوله من دواء اورقية) اى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كاهو ظاهر ثم يبنى ان
 يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك كتداوى الى الشفاء والترقي الى الشفاء من فعل ووجد الشفاء استحق
 الجمل وان فعل لم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجمال عليه هو الدوا او الفرية الى الشفاء ان لم
 يعمل الشفاء غاية لذلك كتفريع على الفاتحة سيما لا استحق بقرمتها سيما لانهم قبحوا بالشفاء ولو قال
 لترقيتي لم يرد او زاد من ذلك كذا فيل يفتقد الاستحقاق بالشفاء في نظر وقد يخذ من قوله في مسألة
 الدوا اذ لا يتحقق الفرع قليل ولو اشترك اثمان والا فاجرة المثل فساد الجمالة ما وجوب اسرة المثل فيحرم
 سم على حج اه عش وهذا كافي فيه اول كلامه اذ لم يبين العمل كقرارة الفاتحة سيما وكالتداوى
 بالدواء الفلاني سيما بايام والا فالظاهر انه يستحق المسمى وان لم يحصل الشفاء (قوله وعقب هنا) عبارة
 المعنى وذكرها تباعا للجمهور بعد باب القطع اه (قوله تسليم الجمل) اى تسليم الجمال الجمل له ولو
 حذف لفظ تسليم هنا فيا ياتي كافي النهاية لكان اولى (قوله فلو شرط تحييه) ولو قال من رد عبدي لله
 درهم قبله بطل فاه التزاي في كتاب الدرر اه نهاية قال حش قوله مر قبله اى قبل الرد وقوله مر

كان اتحد تاريخهما مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما بخلافه ما مر عن شرح المنهج وياتي عن
 شرح الرضوخ الا ان يصور ما هنا بان تشهد احداهما بانموذ على فراشه من ستين والاخرى بانموذ على فراش
 الاخر من ستة (قوله واليد هنا غير مرجحة) اى ولا حاشدة ولا ياتي ذلك قوله السابق فان سبق استحقاق
 احدهما الى قوله فهي حاشدة لا مرجحة يعمل هذا على ما اذا لم يسبق استحقاق ذى اليد فيقال سم (قوله
 واليد هنا غير مرجحة الخ) في شرح الرضوخ فارق ما لو استحقاقوا لكل منهما فانه يحسب لا يقدم باليد كما مر
 ولا يقدم تاريخ بان أقاما احدهما بانه يده من ستين والاخر بانه منشور بان اليد تقدم التاريخ يدلان
 على الحاشدة دون النسب اه

(كتاب الجمالة)

(قوله من دواء اورقية) اى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كاهو ظاهر ثم يبنى أن يقال ان جعل الشفاء
 غاية لذلك كتداوى الى الشفاء والترقي الى الشفاء من فعل ووجد الشفاء استحق الجمل وان فعل ولم

بطل أي القدر شرط تعجيل الجمل أم (قوله فان سلمه) أي الجمل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده أم عرش (قوله ولم يهر تصرفه) قال بعض المتأخرين أي من حيث كونه سجلا أما من حيث رخا المالك أدام التي تضمنت التسليم فيجوز التصرف فيه أقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو أكله أو لبسه أما التصرف فيه بنقل المالك كيحه وجبه فلا يجوز لعدم المالك الذي يتوقف عليه ذلك ولو اتفق بنحو أكله أو لبسه لاعتبره لا يملكه بما تأيل على أنه عرض وحله رهنه أو لا يملكه نظر سم على حج أقول قياس ما تقدمت من منع منه رهنه عرش (قوله ويقرق يته) أي عقد الجملة (قوله بانه) أي العامل (ثم) أي في الإجارة (ملكه) أي العرض (بالقدوم لا بملكه) قد يقال (قوله وشرا) حلف على لئلا لكن من غير ملاحظة قوله كالجمل والجملة عبارة المنقوض التي يقرق لئلا اسم لما يعمل الخ وكذا الجمل والجملة وشرا التزام عرض معلوم الخ وهي أحسن (قوله لمعين) متعلق بالاذن شأه سم (قوله) بمقابل أي معلوم متعلق بعمل قول المتن (كقولهم يرد الخ) قال سم بعد أن ذكر أولاً عن الحامد عن الرافعي جواز الجملة في رد الزوجة الحرة والامة المتفرقة فيما نصه قاله عدم صحة جملة الزوج عليها

يصل الفداء يستحق شيئا لعدم وجود الجمل عليه وهو المداد أو الرقبة إلى الفداء وإن حصل الفداء فأنه بذلك كغيره على أن ينفذ سبعا مثلاً استحق بقراتها سبعا لا يملك يديه بالفسخ ولو قال لثمنين ولم يرد أو دمنه كذا قبل تنفيذ الاستحقاق بالفداء فيه نظرو قد يؤخذ من قوله في مسنة المداد أو الآتي في الفرع قبل ولو اشترك اثنان والأقاهرة المثل فساد الجملة فتناو جوب إجارة المثل فيحرر (قوله فان سلمه بلا شرط لم يهر تصرفه) قال بعض المتأخرين أي من حيث كونه سجلا أما من حيث رخا المالك أدام التي تضمنت التسليم فيجوز التصرف فيه أقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو أكله أو لبسه أما التصرف فيه بنقل المالك كيحه وجبه فلا يجوز لعدم المالك الذي يتوقف عليه ذلك ولو اتفق بنحو أكله أو لبسه لاعتبره لا يملكه بما تأيل على أنه عرض وحله رهنه لا تسلم المالك إياه عن الجمل يضمن الرعا بذلك يكون مضمونا كاتقدم أو لا لأن قبضه عن الجملة قاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر (قوله لم يهر تصرفه) اعتمد (قوله لمعين الخ) متعلق بالاذن شأه سم (قوله في المتن) كقولهم من رد آتي الخ) قال في الحامد لم يجرى الجملة في رد الزوجة عنه مسنة مهملة يهر حواها وقد يتوقف عليها من جهة أن الحر لا يدخل تحت اليد لكن في كلام الرافعي باب العتبان ما يخدمته الجواز حيث قال تصبح الكفالة يدين المرأة لمن ثبتت زوجية لا المحنور مستحق عليها كاتصحب الكفالة يدين عبد آتي الكفاه فلو كانت أمة فبصل السيد لشخص جملا على ردها وجمل الزوج جملا آخر فمن سبق منهما استحقه فان ردها معا استحق كل واحد نصف ما شرط له أو ما ذكره في الحرة فيه نظر للفرق بين ما هنا وم لان الكفالة تتوقف على أذنها الكفيل فإذا تكفل بها بعد أذنها وجب عليها المحنور إذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فانه لا اذن يسلطه على التدخل تحت اليد فلا تصح الجملة على ردها نعم أن كله الزوج في ردها أي لم يملك أو اذن الحاكم في ردها جاز وهذا غير الجملة نعم قد يقال في الأولى شائنة جملة أو أمانا ذكره في الامة في صحة جملة الزوج على ردها نظر لا تهاو وان دخلت تحت اليد في نفسها الا انها من حيث انها زوجة لا تدخل تحت اليد كاصحوا به ولا علة للزوج بها الا من حيث الزوجية فلا تصح عدم صحة جملة الزوج عليها كالحرة ظنا بل وقال في الحامد لا تنصرف صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان رددت عليك عبدك فلي كذا فيقول نعم صح كإشارة إلى الرافعي في مسنة الصلح اما قول يني انقادا أيضا فله اراد عبدك أو ان اراد عبدك بكذا فيقول أهل مثلا (فرع) في شرحه لو قال من رد عبدي فله ردهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدرر (فرع آخر) قال أحد الشريكين في عبد من ردعدي فله دينار فرده الشريك الآخر استحق عليه جميع الدينار كافي شرحه قال في التقرير لا يردعده لان إضافة العبد إلى الشريك وبجملة على ملكه أم أقول يني أن يكون في ضمان الراد غير الشريك نصف الشريك ما قبل في

فان سلمه بلا شرط لم يهر تصرفه فيه على الأوجه ويفرق بين الإجارة بأهمل ملكه القدر وحالا بملكه الا بالعمل وشرا الأذن على من أين أو مجهول لمعين أو مجهول بمقابل (كقوله) أي مطلق التصرف المختار (من رد آتي) أو آتي زيد كما صرح به (له) كذا

فيص من صي وجنون (خ) فيه تصريح بصحة عقد الجماعة معهما سم أي فيستحقان المسمى كما هو ظاهر السياق وهو الذي سياتي عن السبكي البقياؤه رشدي (قوله لفرمال) أي الذي يحفظه سواء عليه مجرد الرتبة وغير ما هه ع (قوله لأن الظاهر الخ) أي لو كان للمل غير معلوم من كل وجه (قوله دل به) أي المثال (قوله لتحق) عبارة المنقو وأركانها أربعة صيغة الخ فوجدنا بالأول مبرراته بالشرط كما هو في غير هذا المثل قالوا بشرط الخ قول المتن (صية) قال في شرح الروض أي المنقو فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفاً برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرأ ودخل العبد في ضمانه كاجرم بالمأوردى وقال الامام فيه الوجبان في الاخذ من الناصب بقصد الرد إلى المالك أو الاصح فيه الضمان أم سم على حج وقوله معروفاً برد الضوال الخ مسترد والوالى وشيوخ العرب مثله فلا جرم فلم يدخل المردود في ضمانهم حيث لم ياذن مالكه في الرد لا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم فخر تلك الحيلة وحفظ ما فيها مالم تقرر في عمل رضا المالك برد ما اخذاه عهش أي وإلا فلا ضمان كإياي (قوله من الناطق الذي الخ) عني في هذا ذكر لأنه محل الصيغة على الفظ وجعل الإشارة والكتابة تعيين مقام الصيغة والظاهر أن مأسكه غير متعين لا مكان محل الصيغة على ما تبين ذلك اه عهش عبارة السيد عمر فيقال مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظاً وكتابةً وإشارة من آخرس ولهذا صرحوا في بعض الأبواب بأن الكتابة كناية وإن الإشارة تكون صريحاً وكناية اه (قوله معلوم) إلى قوله كذا قاله في المنقو إلا قوله أو الما لاطق إلى المتن (قوله لذلك) أي الاذن في العمل بموس معلوم الخ أو عقد الجماعة فكذا الإشارة والضمير في قوله ذلك لكونه الخ قول المتن (فلو عمل بلا إذن الخ) من ذلك ما جرت به العادة فيرى مصر تان أن جماعة اعتادوا أحراسه الجرب تبار أو جماعة اعتادوا أحراسه ليلان اقتضت صماقتهم على قوم مع أهل الجرب أو مع بعضهم باذن الباقي فلم في القداستحق الحارسون ما شرط لهم أن كانت الجماعة لصيقة ولا فاجرة المثل وأما إن بشروا الحراسة بلا إذن من أحد اعتادوا على ما سبق من دفع أبواب الزرع الحارس سها بمعلوم لم يستحقوا شيئاً اه عهش أقول أخذ من قول المصنف الآق قول لا يجبي الخ في قوله عمل أهل الجرب الخ ليس بقيد كما يشير إليه قوله بلا إذن من أحد (قوله من غير ذكر عوص) أي أو يدرك عوص غير مقصود كالم اه عني (قوله لا يمل يقرم الخ) عبارة المنقو أي لو احدى ذكر المالامل فلما رأى أهمل متبرأ وأما الما لم يقرم اه عهش (قوله وإن عرف برد الضوال الخ) ودخل العبد مثلاً في ضمانه كاجرم به المأوردى أسى ومضى تقدم ويأتى عن عهش تنقيده بما إذا لم يدل قريته على رضا المالك برد ما اخذ (قوله نعم الخ) عبارة المنقو نعم إن كان الغير رفيق المأذن لهورد بعد علم سيده بالالتزام استحق المأذن له الجمل لأن يدر يقفه كيداه وعبارة قسم قوله ردق المقول له الخ أي بعد علم المقول له كافي شرح الروض وفيه وظاهر أن مكاتبه يوصى بغيره كالاجني اه (قوله كذا قاله) جرى عليه المنقو والأسى كما مر آثار (قوله وأيده الاذرى الخ) عبارة القابلة قال الاذرى وقول القاضي فإن رده بنفسه أو بعبده استحق فيهم عدم الاستحقاق إذا استقل العبد بالرد اه قال عهش قوله عدم الاستحقاق هذا هو المتعدد خلافاً لرجح أي

إنما يتناول القادر وإذا تناوله جاز له أن يوكل (قوله فيص من صي وجنون الخ) فيه تصريح بصحة عقد الجماعة معهما (قوله في المتن وبشرط صيغة) قال في شرح الروض فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفاً برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرأ ودخل العبد في ضمانه كاجرم بالمأوردى وقال الامام فيه الوجبان في الاخذ من الناصب بقصد الرد إلى المالك أو الاصح فيه الضمان اه ولفظان ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كالم أخذ من لا يضمن كالخري بجامع ليس في بدعته وقوله لا يمل الخ يدل على جواز الرد فيرجع ما قدمه في أول باب النصب بما يتعلق بذلك وقد يشوبه دلجوا ما يأتي في جواب إشكال ابن الرضا (قوله نعم ردق المقول له) أي بعد علم المقول له كافي شرح الروض وفيه نظر وظاهر أن مكانه

صح أن يقال وهو بعيد
 وإن لم يأخذ به ولو قال من
 رده بعدى من ساسى نفاى
 فرده من عليه ولم يسمعه لم
 يستحق ولم يسمع النداء
 العام التوكيل كفو في تلك
 المباح وكذا الخاص لكن
 إن يحسن أوله يلق به أو
 مجرته وعلم بالقاتل ولا
 فلا وإن طرأ له نحو مرض
 فغير ماضى فى التوكيل فلم
 أن من جعل على الزيادة
 لا يستيب فيها إلا أن طرأ
 وطه الجاهل حال الجملة
 (ولو قال أجنبي) مطلق
 التصرف مختار (من رده بعد
 زبده كذا استخاره)
 العام به (على الأجنبي) لأنه
 التزم وإن لم يأت به على
 المنقول وإن نازع فيه
 السبكي نظر إلى أن التبادر
 منه ذلك واستشكل ابن
 الرضا استحقاق الراد بأنه
 لا يجوز له وضع يده عليه
 بغير إذن مالك بل يضمنه
 وأجيب بفرقه فيما إذا
 أن المالك لم يشأ في الرد
 والتزم الأجنبي الجمل
 وقد يصور بما إذا خته
 العامل المالك أو عرفه وطن
 رضاه على أن وضع اليد
 عليه لرد برضيه المالك
 غالباً وكفى بذلك مجرراً
 وظاهر أن المراد من
 الأجنبي غير الوكيل

والاستحقاق (قوله وتزليمه) مبتدأ خبر قوله في الأول (قوله وقوله) أى القاضى ومن تيم
 (الذكر) هو موافق رده بنفسه أو بعينه الخ (قوله لا ينافيه) أى الأول وهو قول الشيخين (قوله ولو قال
 من ردد) أى قوله ضل من المقتضى وإلى قول المتن وإن قال فى النهاية لا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله غالباً
 ومسألة الوكيل (قوله وعلم به القاتل) أى حال الجملة أخذ بما ذكرناه من (قوله على الزيادة) كان
 المراد به غير ذلك وقد عرفت الشرف اه سم قول المتن (ولو قال أجنبي) ليس من ماله الاستبراء
 والخلاعة كما بينه الزركشى اه متى قول المتن (من رده بعدى) الخ ولو قال من رده بعد الله كذا فهل هو
 كالقول من رده بعدى حتى إذا ردد أحد بعد أحد أو عرفاً مثلاً استحق يقضى نعم اه اسم على صج
 وقد يشمل ذلك قول الشارع فى التصرف لمن عجز له (قوله لأن التزمه) أى المتن فى المتن فى المتن فى المتن
 وإن نازع فيه السبكي وقوله قد يصور إلى على أن قوله غالباً ومسألة الوكيل (قوله استحقاق الراد) أى
 بعض بقول الأجنبي (قوله ما إذا طرأ العامل المالك) فى كون هذا مجرده ببنى الضمان نظر لا يغنى اه
 ريشدى أقول الكلام حكمة نبي لا يقطع لاف مع نفي الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما (قوله يرضى به
 المالك) أى عليه فينبى أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رده من ماله لا ينافى الراد وقوله ماله لا يتفرع
 المنسوب من يغير ضمانه كالحرف ليرد على مالكه فانه لا ضمان فيه إذا تلف لكن فى كلام سم ماله
 ومع ذلك أى الرضا بالرد يضمنه كاه ظاهر (أدلى من جملة الأمانات إلى آخره) كروما ذكره ظاهر حيث
 لم يدرى من فعل رضا المالك بالرد ولا فلا ضمان اه ع (قوله وكفى بذلك مجرراً) أى يوع ذلك
 يضمنه كاه ظاهر (أدلى من جملة الأمانات) أى بالصرح بما قدمت على قول المتن حصة
 عن المارودى والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه قيمة يوم التلف لا أقصى التيم لم حارز وضع يده وعدم
 تعديه فليس قابلاً اه سم وتقدم انفا عن ع (ظاهر حيث لم تعدل قرينة على رضا المالك بالرد) والا
 فلا ضمان اه (قوله والجمل قدر أجره المثل الخ) فلو زاد على أجره المثل فهل تعدى الجملة أو تصح ويجب
 الجمل فى مال الولي فيه نظرو القياس عند الإطلاق فصراف الجملة إلى المحصور فإذا زاد المسمى على أجره
 المثل فسد الجملة ووجب أجره المثل اه سم على حجة وقوله وجبت أجره المثل أى فى مال المولى عليه
 وقد يقال قياس ماله وكفى فى اختلافه أجنبياً قدر فزاد عليه من أن طهياً ما سمى عليه الزيادة أن يكون
 هنا كذلك اه ع (قوله قدر أجره المثل) قد ترقى فيه ما إذا لم يمكن تحصيله إلا بأكثر من أن لا يقدر
 على رده وغيره أحدهما وطلب أكثر من أجره المثل ولا يخفى أن بذلك أكثر من أجره المثل أصل من ضياع الضالة

ومبعضه قولته كالأجنبي اه (قوله وتزليمه ضل فته الخ) قد يقتضى التزليم المذكور أنه لا يشترط
 علم القن بالذات (قوله وكذا الخاص) كذا شرحه (قوله وعلم به القاتل) أى حال الجملة أخذ بما
 يذكره آ (قوله فلم أن من جعل على الزيادة) وقوله الآتى قبل قول المتن ولو اشترك اثنان الخ أو
 على حجة وهو حق زياره الخ صريح فى صحة الجملة على الزيادة فليظن المراد بالزيادة ما تغيره السلام والصلح
 بدليل أنهم أبطلوا الاستكبار لقراره وهو محصوره السلام والصلح كآية الشارع فى تلف الزياره توكان المراد
 به مجرد الوقوف عند التبرع الشرف (قوله فى المتن من رده بعدى) كذا (لو قال من رده بعد الله) كذا فهل
 هو كالقول من رده بعدى حتى إذا ردد أحد بعد أحد أو عرفاً مثلاً استحق يقضى نعم اه سم (قوله بل
 يضمنه) يؤيد بالضمان ما قدمت على قول المتن ويشترط صحة مجامع عدم إذن المالك (قوله وكفى بذلك
 مجرراً) أى ومع ذلك يضمنه كاه ظاهر (أدلى من جملة الأمانات) يؤيد بالضمان بل يصرح به ما
 قدمت على قول المتن ويشترط صحة عن المارودى والروايات والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه قيمة
 يوم التلف لا أقصى التيم لم حارز وضع يده وعدم تعديه فليس قابلاً بغير ما عدا حيث يضمن
 بأقصى التيم لتعدى المشتري بوضع يده على ضل المالك بطريق تعدى بها إذا الباع القاسم تمتع فوضع اليد
 للملك بسببه تعدى لتمام (قوله والجمل قدر أجره المثل الخ) فلو زاد على أجره المثل فهل تعدى الجملة أو

والولى لو قال ذلك عن موكله أو مجروره والجمل قدر أجره المثل

الراد (عليه) أي الأجنبي
 شيئا لعدم التزامه (ولا
 على زيد) أن كذبه فذلك
 ولا قبل شهادة الأجنبي
 على زيد فذلك لا يمتنع في
 تزويج قوله أما إذا صدقته
 فيلزمه المجلس وقيد
 الرافعي بما إذا كان الأجنبي
 ممن قبل خبره ولا تكالو
 رده غير عالم بأنه اتهم
 ونتجه أن محل قوله والا
 الخ ما إذا لم يصدقه العامل
 والا استحق على المالك
 المصدق لأن الخنوع عدم
 علم العامل ويصدق به بصير
 ما لا ولا نظر لاتباعه لأن
 عليه عدمه لا يعلم إلا أنه
 مع قوة بواقته للمالك
 (ولا يشترط قبول العامل)
 لفظا ما دل عليه لفظ
 الجامل (وأن عينه) بل
 يكفي العمل كالوكيل ومن
 لم يورده لم يعمل لم يستحق
 إلا بالذن جديد (تتبعه)
 في الروضة وأصلها إذا لم
 يعين العامل لا يتصور
 قبول العقد وظاهره ينافي
 المتن وقد يجاب بأن معنى
 عدم تصور ذلك بعده
 بالنظر للخطابات العادية
 ومعنى تصوره الذي أنفذه
 المتن أنه من حيث دلالة
 اللفظ على كل سامع سامع
 مطابقة لمعومه صار كل
 سامع كأنه مخاطب فتصور
 قبوله ولا يشترط المطابقة
 لقوله قال إن يرددت أتى ظك

رأسه ورشيد أو قبل الملقوب لياصوره هو أحرر فالحلل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف
 الأحوال فكيف عليه البصر أي بما تضمنه من مسائل مستقلة التي وكذا الكل لأن من بين موكه شيئا مخصوصا
 ولا فظا من أجل أن يدل على أن نفس من أحرر فالحلل وإن قال الأجنبي ولو قال أحد الشرعيين في عدم
 رده على الخديتار فده الشريك الآخر استحق عليه جميع الدينار كافي شرع محرره سم قال ع شرو مثله ما لو
 رده على الشرعي لم يمتنع به علم جوابا محاد حق السؤال عن جوابي أن شخصا يتبين آخره شرعا بماتهم فسرقت
 البهايم أو ضعت فسمى أحد الشرعيين في تحصيلها وردها وغرم على ذلك ودرهم ولم يرد شرعا فدها شيئا
 وهو أن التارم لا يرجع على شريكه بغير ما غرمه من الالتزام ما لو قاله كل شيء فدها ما لو صرته كان
 علينا وينظر الجمل في منه الحاجة ويؤيد ما لو قال مرداري على أن يرجع ما صرته حيث قالوا يرجع بما
 صرته أه ع ش (قوله أن كذبه) إلى قوله اتهم في المتن وإلى قول المتن ويشترط في النيابة إلا قوله لأن
 المحذور إلى المتن وقرره بأن الأخيرة إلى المتن وغرمه إذا كلفه إلى أن من هو يدعيه (قوله بذلك) أي بأنه
 قاله (قوله وقيد الرافعي الخ) جرى المتن على إطلاق قوله ولا الخ لكن قول الفارح ويتجه أن محل قوله
 الخ يرجع (قوله لفظ الجامل) أي أو إشارته أو كتابته (قوله ومن لم يورده الخ) أقاد هذا أن الجملة ترد
 بالرد لا ينافيها ياتي في مسألة الإمام إذا ردهم بالكتابة بخلافها كالمع ما ذكره فيما يأتي هذا يحصل كلامه
 أو لا وأخره قرر مر أن المعتد أنها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الإمام الآية فسألته ما الفرق في حقتين
 ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتبين به أحدهما عن الآخر فلم يدمعنا وقد
 يقال الردها عند المقدو التسخ بعد ذلك ينظر فيه بأن الذي عند المقدو أقوى في دفعه من المتأخر وقد قال قوله
 لا قبلها أو ردها بالنسب صريح بحاق التسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في رددها فليتام له سم أي المقتضا
 أو ردها بالرد (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله لو أن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن أن
 يجاب عن المتن بوجوب أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني أن أو أن عينه للحال
 فليتام سم على حج أه ع ش (قوله صار كل الخ) خبران (قوله ولا يشترط المطابقة) أي مطابقة القول
 للإيجاب مع ش (قوله استحق الدينار) كذا في التبايق كتب ع ش عليه ما نصه قضية ما يأتي عن حج أه ع ش قالوا
 رده بلا شيء لا يستحق عوا وناو سياتي الفارح ما رده قوله أو دعوى أنه الخ فيستحق الكل أه ع ش الرشيد
 مثله (قوله قاله الإمام) بذكر القمولى نحو مؤخذ من قول الإمام أو القمولى أنها لا ترد بالرد ودعوى أه
 أن رد الجمل من أصله أن أو بعضه فلا اثر له قال في الأتوار ولورده أي الأتيق مثلا نصي أو السفيه
 استحق أجره المثل للمسي وورد الجنون كذا الجمل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسي في هذه
 تصح وجوب الجمل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجملة إلى المحذور ما إذا زاد المسي
 على أجره المثل فسد ووجب أجره المثل مر (ومن لم يورده هم محل لم يستحق إلا بالذن جديد) أقاد هذا أن
 الجملة لا ترد بالرد لا ينافيها ياتي في مسألة الإمام أن لا ردهم بالكتابة بخلافها كالمع ما ذكره الفارح فيها
 ياتي هذا يحصل كلامه أو لا وأخره قرر مر أن المعتد أنها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الإمام الآية
 فسألته ما الفرق في حقتين بين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتبين به أحدهما عن
 الآخر فلم يدمعنا وقد يقال الردها عند المقدو التسخ بعد ذلك ينظر فيه بأن الذي عند المقدو أقوى في دفعه
 من المتأخر ينوقد يقال قوله لا قبلها أو ردها بالنسب صريح بحاق التسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في رددها
 فليتام (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله لو أن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن أن يجاب عن
 المتن بوجوب أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني أن أو أن عينه للحال فليتام
 (قوله قاله الإمام الخ) بذكر القمولى نحو مؤخذ من كلام الإمام أو القمولى أنها لا ترد بالرد ودعوى أه
 أن رد الجمل من أصله أن أو بعضه فلا اثر له قال في الأتوار ولورده نصي أو السفيه استحق أجره المثل لا
 المسي وورد الجنون كذا الجمل بالنداء قال السبكي الذي يظهر وجوب المسي في هذه المسائل كلها وجرم

المسائل كلها وجرم بذلك البتة في الصغير ولم يقيد بشيء أه نهاية قال عرضوه لها ان لا ترد هذا
مناقصا من غير فهم ومن ثم لم يردم حمل لم يستحق الخ إلا أن يصل ما تقدم على ما لو والقبول من أصله
كما قال لا اراد المعبود ما على ما لو قبل ورد الموضوع وحده كقول أه اورد بلا شيء فهم ايتسم استشكل
ذلك جواب قوله قد قال لا اراد عند العقد الخ قوله فهم استحق اجرة المثل لمحمود قوله ورد الجنون
كرد الجاهل والمراد بالجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافر من استحقاق الجنون اذا رد لان المراد بما
تقدم من له نوع تمييز وعبارتكم اقول يتجه في الجنون أنه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل
الاذن ولا كان ردده كغير العالم بالاذن وان لم يميز اشترط ان يردمه بعد ان عقل الاذن فيرد موطنه بالاذن
اخره بدون ذلك كعدم لم يسل الاذن فلا شيء له فليتا مل اسم ان عرض الجنون بمصلحه بالاذن قد يتجه عدم
اشترط التمييز حال ردده فليتا مل أه وقوله كرد الجاهل بالنداء أي فلا يستحق أه اقول يقول لم نعم
ان عرض الخ فهو مقتضاها فلو ارجع (قوله) واو اعترض) الى قوله لم بان الاخير نفى للمنفى الا قوله كالجحالة
للموعد يجب (قوله) بان العلق الخ يشكل على هذا الجواب قوله كالجحالة الدال على استواء الجمالة
والطلاق فيما ذكره وهذا وجه الاعتراض فيما يظهر فالحاصل ان قوله المذكور دل على ان اللازم من انصف
الدينار هو مخالفة لقول الامام وظاهر أن الاعتراض بهذا لا يذهب الفرق بين الخطي والجمالة قسم على
سج اقول لم يمكن الجواب بان المراد من التقديس المشار كفي مجرد استحقاق العرض أه عرض اقول لو قد يده
اسقاط المنفى لفظه كالجحالة كما (قوله) كاهل) الى قوله لم قال من دلت في المنفى الا قوله كزوده من
موضع كذا (قوله) واذكر معنا الخ) على ان تمثله اول الباب ليس نفاذي ذلك لاحتمال المعلوماتية كن موضع
كذا من طريق كذا أه سم (قوله) وقيد جمع الخ) عبارة انتهية وهو مقيد كاتقاده جمع ما الخ) وعبارة المنفى
وهو مخصوص بكافة ان الرخصة بما تقتضي حسين بما الخ (قوله) وطوله الخ) ترك الرضوخ مراد بذكره
وعطف الارتجاع على السلك صلت تفسير كاهل ما تقدم في الاجارة أه سيدهم اقول الاولى ان يرد
بالسلك معنى العرض (قوله) وم) أي اوائل الباب (قوله) من كلفة) او مائة كذا في احوال اوسع
او خياطة او تعليم علم او حرفة او اخبار في فرض وصدق فيه نهاية عبارة المنفى والروض لو جعل لم يخبره
بكذا جعل ما خبر لم يستحق شيئا لانه لا يحتاج في اهل قلان تسبب صدق في اخبار موكان للستخير فرض في
الخبر به كما صرح به الرافعي في آخر المسألة استحق الجمل أه (قوله) فلور من الخ) عبارة المنفى وانها بقوله
هذا الجمع التداء من المطلوب يعني يدهم في الرذ كلفة كالآتي استحق الجمل ولا فلا يستحق شيئا لان ما لا

به البتة في الصغير ولم يقيد بشيء شرح مر (اقول) يتجه في الجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع
تمييز بحيث يعقل الاذن ولا كان ردده كغير العالم بالاذن وان لم يميز اشترط ان يردمه بعد ان عقل الاذن
تمييز موطنه بالاذن اخره بدون ذلك كعدم لم يسل الاذن فلا شيء له فليتا مل اسم ان عرض الجنون بمصلحه
بالاذن قد يتجه عدم اشترط التمييز حال ردده فليتا مل أه وقوله يجب بان العلق الخ) يشكل على هذا
الجواب قوله كالجحالة الدال على استواء الجمالة والطلاق فيما ذكره وهذا وجه الاعتراض فيما يظهر
فالحاصل ان قوله المذكور دل على ان اللازم من انصف الدينار هو مخالفة لقول الامام وظاهر أن
الاعتراض، هذا لا يذهب الفرق بين الخطي والجمالة (قوله) واذكر معنا الضرورة القسم) على ان تمثله اول
الباب ليس نفاذي ذلك لاحتمال المعلوماتية كن موضع كذا أه سم (قوله) وقيد جمع الخ) وعبارة المنفى وانها بقوله
مر (قوله) ولو قال من دلت على مالي فله كذا فله من هو يده فلا شيء له الخ) قال في الروض وان جعل لم
دله عليه فله استحق لان كان في يده ما في شيء ما خبره ما في شيء ما خبره فلا ان تسبب صدق وكان للستخير
غرض أه ويفرق بين اخبار الصدق في الخبر عن عدم اجارة في في الطلاق بان ذلك تعليل على صفة في
الاخبار الشامل للكذب فيقع الطلاق بوجوه دساها وما اهتماما وانه ولا يصلح الاخبار للموعدة إلا
إذا قلنا بقوله من متبر ولا يتحقق ذلك بدون الصدق على ان هذه المستقلة منقولة عن اتفاقوا كلام الحامد

واعترض بقوله في طلقني
بالب قال بما لا يعلق بها
كالجحالة وقوله في غسل
نوب وأريك قال لا
أريد شيئا لم يجب له شيء
وقد يجب بان الطلاق لما
توقف على لفظ الزوج
ادبر الامر عليه وبان
الآخرة ليست نظيرة
مستقلة لانها في الفصل
من أصله فآثر بطلان رد
بسته (وتصح) الجمالة
(على حمل مجهول) كاعلم من
تمثله اول الباب وذكره
من الضرورة القسم وقيد
جمع ذلك بما يفسر منجبه
لا كبناء حاطة في ذكره
وطوله وسمكة وارتقاه
وما يبنى به وخياطة ثوب
فصفه كالاجارة (وكذا)

معلوم كزوده من موضع
كذا (في الأصح) لانها اذا
جازت مع الجمل فعلم العلم
اولي وصرأه لا بد في العمل
من كلفة فلور من هو
يده ولا كلفة فيه كدينار
فلا شيء له لو قال من دلت
على مالي فله كذا فله من
هو يده فلا شيء له اذ لا كلفة

وعليه شارح بر وجهه عليه وهو منى على ما شرط في العمل أي بشرط كونه غير واجب عليه هو خفيف كاسم ثم إن معنى بر وجهه عليه بنحو
 غضب ثم سمع قول مالك ملاحم مرداني الله كذا فإنه لم يستحق شيئا وإن كان فيه كلمة لتبين الراد عليه فور البصر يخرج بعض المصنفين على هذا
 يصل من شرط في العمل عدم تيمنه عليه (٣٧٠) وقد يجمع أيضا بأن ما عين له أرض كفر من كثرة ما يكتفى بتصريح واحد لا لأجرة فيه ومنه

قولهم باستحقاقنا نحو
 نعلم القاصح وحز الردية
 وأن نينا عليه وما كان
 متينا أصالة لأجرة فيه
 ومنه مسألة الغاصب
 المذكورة أو من هو يند
 غيره استحقاق الغالب
 أنه تلحقه مشقة بالبحث عنه
 وقيدنا لا ذرعي بما إذا كان
 البحث المشتق بعد الجملة
 أما السابق عليها لأجرة به
 أي لأنه محض تبرع حيث
 (ويشترط) لصحة العقد
 عدم تاقية فيعلم من رد
 عبدي إلى شهر سواء أحم
 اليمن عمل كذا أم لا لأنه
 قد لا يجده فيكون (كون الجمل)
 مالا (معروفا) بمشاهدة المعلن
 أو وصفه أو وصف ماني
 الدمة مقصودا يصبح غالبا
 جهده ثمنا لأنه عرض كالأجرة
 ولا حاجة لجهالة بخلاف
 العمل (فلو قال من رده لله)
 ثابته أن علمت ولو بالوصف
 فهي الراد وإلا لأجرة
 المثل واستشكه الاستوى
 بأن وصف المعلن لا يفتى عن
 رؤيته وأجاب عنه البتني
 بأن هذه المعاقبة دخلها
 التخفيف فلم يبدد فيها
 بخلاف نحو البيع وقياسه
 فحالة نصفه أن علم وأن لم
 يعرف علمه هو أحد وجهين

قد يقتضى أن اعتبار الصدق منطبق على قوله باعتبار في الطلاق خلافاً لغيره فراجع (قوله) لم يستحق
 شيئا) وكذا يقال فيمن دلت على مالى (قوله) لم يستحق شيئا) أي وإن كان في الرذقة وإن كان الراد نحو
 صبي وإن لم يتعلق به خطاب لتعلقه بولي به (قوله) أو من (الخ) عطف على من فمن هو يند ش (قوله)
 أو وصفه) أي المعلن ش (قوله) فله ثابته أن علمت ولو بالوصف) ثم قوله أوجب عنه البتني (الخ) نصبت
 الصحة أيضا في قوله التوب الذي يفتى أن علم ولو بالوصف (قوله) وقياسه (صح) هو ما كتبه شيخنا الشهاب
 الرمل يحمله جأش شرح الروض (قوله) أن علم) قد يقال بل قياسه أو وصف (قوله) تبجتره (ترجيحه)
 واعتمد (قوله) يقتضى تأجيل ملكه) قد يقال تأجيل الملك مسروقان كلاما لا جرة في الدمة واثن
 في الدمة يملك بالمقد بشرطه ويصح تأجيله فلا قال بدل هذا يقتضى تأجيل المعلن وهو لا يؤجل فليتأمل

يتجتره ثم رأيت الأثر أو غير مرجحا أيضا وقياس الرافعي على أن استتجار المرحمة بنصف الرضيع بعد النظام أوجب الفرض
 عنه في الكفاية بأن الأجرة المعلنه تملك بالمقد فيعلم بالأجرة من الرضيع بعد النظام يقتضى تأجيل ملكه وهذا ما يملك به تمام العمل فلا مخالفة
 لمقتضى التقدير لا عمل يقع في مشترك أو لفظ (توب أو أرويه) أو لفظه مخرم مثلا (فسد العقد) لجهالة الرض أو عدم ماله (والراد) الحامل بأن
 القاسد لا شيء فيه فيا يظهر أخذنا من قول القراض (أجرة مثله) كالأجارة القاسد في غير المقصود كعدمه لا شيء له لا يعلم بطبعه في شيء من وجهه

[illegible]

الترض الحاجه و ما لو قال حج عنك عليك ففعلك فيجوز كما جرم به الخ ورد بان هذه لا تستحق لان هذا
ورق ان لا يجازي انما يكون ساقا اذ اجله هو ما قال حج عنك ففعلك وقد صرح بالمواردى في هذه بانها
ساقا فتدبر فليس عليه الا ما قال حج عنك قوله هر بانها ساقا فتدبر فتدبر فيستحق اجره ذلك اه
وسبق عن السيد عمر بن قتيبه (قوله هو حل) اى ما سمن من صحابى بالفتنة (قوله لانه) اى قوله حج عنك وعليك
فتفتكر كذا اخبر به الاقوى اه عش (قوله لا تعاد) وعليك ليس حتى اجره فمثل الظاهر نعم لكن
يقبه الذى بعثه الفارح اخذ من اقراره اى سيد عمر (قوله لانه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بوزوم هذه
المعادلة الا ان يزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة عش قوله كفاية امثاله عرفا وكفاية
ذاته قوله الاقرب الثانى ان علم حاله قبل سؤاله بالحج والاقبال لم يعمل المراد بالزوم انه يجب عليه
ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجر عليه او من وقت الاخر اه لا يلزم ذلك الا اذا فرغ من اعمال
الحج وقيل التراجع للجمال الرجوع لان نفاذه انه كالما لم يجرى جاز فيه نظروا الاقرب والاخير وعليك
اتفق بعض الطريق بمهرج وقتناجره الظاهر انه يرجع عليه بما فضل وقى الحج ليشاءه كالمستاجر
المضطرب من بيعه من مشى المستاجر اقول المتن (فرد من اقرب منه) بوزوم رد من الممنوع روى المالكا فى
نصف الطريق قد ذهب الى استحق نصف الجمل اه نفاية قال الرشيدى قوله هر وراى المالك فى نصف
الطريق الخ صريح فان ذهب العالم فرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه ان يورى المالك فى اهل الدنى اى فيه
الابقى مثلا انه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل بوزا بآتى فى الفارح هر ما يقتضى خلافه فليس صحيح اه (قوله
ابعدته) الى قوله اما اذ اردت فى النهاية والمضى (قوله بان كان النصف الخ) اى بان كانت اجرة نصف
الساقه ضعف اجرة النصف الاخر مقتضى بوزا بآتى (قوله لو احتال الخ) اعتدله بنهاية وشرح المنهج وكذا
المضى جازع (قوله) مثل قوله من اقرب تلك البلد غير هاهو كذلك وان نظر فى ذلك السبكي فلو قال
مكن من رد عدي من عرفه كذا فرد من من او من التعميم استحق بالقطر لان التخصيص على مكان انما
يراد به الارشاد الى موضع الاقرب او مظلة لان الرد من شرط فى اصل الاستحقاق اذ لو ارد حقيقة ذلك
المكان لكان اذ ارد من دونه لا يستحق شيئا لانه رد من دونه (قوله هو من لم يوراد الخ) لعل المراد به ما عرفت
اتخاص المضى وراى الفارح ما عاقل اطلاق المتن وغيره (قوله على ما ذكرى) اى من قول المصنف من اقرب
منه فله قطعه من الجمل (لو ذكر شيئين) الى قوله هو مريض فى المتن الا وهو يقيد الى قوله هو الحق الزكشى
(قوله استحق نصف الجمل الخ) لانه لم يلق بها اكثر من ذلك ولو قال ان رد دنا عدي فلما كذا فرد
احد ما احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف او رد ما استحق المسى ولو قال اول من رد عدي
فله دينار فرد اه ان انقسامه لانه يورى صفنا بالاولية فى الرد ولو قال لكل من لا ترد من ذلك دينار فرد
فكل منهم ثلثه توزعها على الزورس هذا اذا عمل كل منهم لنفسه امال قال احدهم اعتصم صاحبى فلا شيء
ولكل منهما نصف ما شرطه اى الرد او اثنان منهم اعتصمنا فلا شيء لهما وله جميع الشروط فان
شاركهم اربع فلا شيء لهما ان قصد به المالك او قصدا اخذ الجمل منه فكل من التلازم جميع الشروط فان
اثنان احدهم فليسا من فتح الواو النصف والاخر من النصف لكل منهما الربع او اوان اثنين منهم فكل
منهما ربع ومن من الشروط وثلثا لربيه وان عاذا بجميع فكل منهم الثلث كالرأى كمنهم غيرهم فان
شرط لاحد من جلا بجهولا ولكل من الاخرين دينار فردوه فله تلك اجرة المثل ولما قلنا المسى ولو

(قوله) لانه كفاية لزوم الكفاية تقسم لزوم هذه المعادة إلا ان يزوم الكفاية عند تمام العمل
(قوله) ثم هل المراد بها كفاية أمثالها (الخ) وهل المراد أنه يحل التفتة يومياً أم لا يحل (قوله) لا يجوز الاستحقاق (قوله) في المتن فردد من أقربته) ولو رده من المعين ورأى المالك في نصف
الطريق دفعه إليه استحق نصف الجمل شرح حر (قوله) وله احتمال أنه يستحق (الخ) اعتمده
حر (قوله) ولا يشكل على ما ذكر أي من قوله أي المصنف من أقربته فله قسطن من الجمل (قوله)

مستقلین کنر د عبدی ذله کذا استحق نصف الجبل ردأحدهما وقده شارح بما إذا تساوى علمها أى وقد استوت طریقهما سهوة

وما في آخر السور محمد بن دل
على لغة له جارية منها وإذا
قلنا ما رزقنا له كفاية
كأمر ظاهر ثم هل المراد بها
كفاية أم لا كفاية أو كفاية
ذاته فظهر ما في كفاية
التقريب والحق كل محتمل
(ولو قال) من ردم (من بلد
كذا فرد) من تلك الجهة
لكن (من) أبعد منه فلا
زيادة لتبرع بها أو من
(أقرب) منه فلا قسمة من
من الجمل) لا تعزيل بكل
العمل فيخرج على ما قد وجد
منه وما عدم وعمله أن
تساوت الطريق حولة أو
حزونة وإلا بان كان
النصف مثلا الذي أتى به
ضعف ما تركه استحق ثلثي
الجمل أما إذا رده من جهة
أخرى فلا يستحق شيئا
مطلقا على ما عساه السك
وتيه الأذري أو لا لأنه
لم يأنه في إرد منها وله
احتمال أنه يستحق بقدر ما
يستحقه لو رد من الجهة
لغيره فهو المتعزل في الكافي
واعتداه عن الأذري
قال لأن التمين (إعياره
الأرشاد له ومن ثم لو
أراد حقيقة التمين لم
يستحق شيئا ولا يشكل على
أذكر نحو من عاطل ثوبا
يؤتي في حائط أو علق
سورة كذا فاني يعطيه لم
يستحق شيئا لا تعلم يحصل
رضه الذي سماه ثم حصل
منه من ثم لو ذكر شيئين

وسروعة اخذ من قديم ذلك لرد (٣٧٧) عن طريق الشيخين الحق الزركشي بذلك في الطالب عن الدرر ما يأتي وقد قال

قال اي رجل رده عدي فهدرم فردة اثنان قسط الدرهم بينهما ولو كان جديهما اثنان فبق جملان رده
دينار لزمها بنسبة ملكهما اه نهاية قال عش قوه هو ولكل من الاخرين الخ يعني انه قال
لكل من الثلاثة باقراده رده عدي وقال لاحدم ولك ثوب مثلا وللآخر وللدينار وقال الثالث
كذلك وليس المراد اعجل لمجموع الثلاثة ثوبا ودينارين اه (قوله بذلك) اي باستواء الطريق
سواء اذ حوزة (قوله الحق الزركشي بذلك) اي بالوزن كرشيتين مستقيمتين كزبد الخ (قوله فيستحق
قسطا من حراخ) زاد المعنى قال اي الزركشي فخطن بذلك ما ينطلق قال الميرى ولذلك كان الصيغ
تقيد الدين القشري اذا بطل يواغير ميبود الباطل في حده لا ياخذ ذلك اليرم معلوما قالو سال الشيخنا
عن ذلك مرتين قال ان الطالب في حال اخطا صحتا في العلم استحق الا لافلاك يعني شيئا ولو حذر
ولم يكن يصددا للاشتغال لم يستحق لان المقصود دفعه بالعلم لا بمجرد حضوره وكان يذهب الى انه من باب
الارصاد انتهى (قوله لتفاضل الايام) عبارة المعنى فان الايام كسنة اليد فانها اشياء متفاضلة اه (قوله
ثم ان عين ذلك حدا الخ) وفي رسم بعد كلام طويل مانعه هو جرد من المسئلة منقولة في الجواهر وانه
يصح الجملة على الشفاء ان لم يكن مقدورا لان اسبابا بمقدورة ولفرق في الجواهر بين المجاهلة والاجارة
وما عدا بالصفة ان تفسر دالا في قد لا يكون مقدورا مع صحة المجاهلة عليه اه (قوله والا جارة المثل)
تدخل تحتها الا صورتان احدهما ان لا يمين حدا الثانية ان يمين حدا لا يوجد وجوب اجارة المثل في
الثانية منوع اذ لم يوجد المثل عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالوجه على رده آفته فمرداه لا
يستحق شيئا وان عمل فيعمل كلامه على الصورة الاولى فليتاين سم وسيد عمر (قوله ولو جاعله على
رد عياد الخ) يعني عه قوه المار ومن ثم لو ذكر شيتين مستقيمتين الخ (قوله اي بالتقيد المذكورين)
اي بغيره وقيد شارح الخ (قوله او لا وقد عهما التدا) الى قوله وقصته في المعنى الا قوله بحيث السبكي الى
المن قوله خلاف ما مر الى لاشي للعاون وقوله قال غيره الى الزركشي والى قوله الذي يشبه في النهاية
الا قوله وبحث السبكي الى المتن (قوله او ثلاثة فكذلك) يعني عه قوه المار مثلا (قوله اذ لا ينطبق)

ثم ان عين ذلك حدا كالشفاء وجد استحق المسمى قد يصور ذلك بما قاله داؤني فان شئت فلك كذا
ويعرض بان الشفاء غير فعل هو لا مقدوره فلا تصح المجاهلة عليه فغايتا يتجه هذا انه جملة فاسدة توجب
اجرة المثل ويمكن ان يقال لا يمين تصويره بذلك بقسطم الفساد فيل يمكن تصويره بنحو ان داؤني الى
الشفاء فلك كذا ونحوه حيث صحة المجاهلة اذا المجاهلة ليست على الشفاء بل على المداء او انما جعل الشفاء ميئا
لعدمها فغايتا فلا حضوره ولو سلم انه على الشفاء فذلك امر غني ويغترف في الضمي ما لا ينتزف في القصدى ثم
وجد من المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح المجاهلة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابا بمقدورة
ولفرق في الجواهر بين المجاهلة على الاجارة وما عدا بالصفة ان تفسر دالا في قد لا يكون مقدورا مع صحة
المجاهلة عليه وقوله الا جارة المثل يدخل تحتها الا صورتان احدهما ان لا يمين حدا الثانية ان يمين حدا
لا يوجد وجوب اجارة المثل في الثانية منوع اذ لم يوجد المثل عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالم
جاعله على رده آفته فمرداه لا يستحق شيئا وان عمل فيعمل كلامه على الصورة الاولى فليتاين سم وسيد عمر (قوله
بعضهم استحق قسطه) يعني مناهما تقدم من قيد شارح (قوله ولو قال ان رده تما عدي فلما كذا الخ) ولو
قال ان رده تما عدي فلما كذا فرد احدهما استحق الربع او كلها استحق النصف شرح م ر وفي
شرح الروض قال السبكي ولو قال اي رجل رده عدي فهدرم فردة اثنان قسط الدرهم بينهما على الاقرب
عندي اه وان قال لكل اول من رده عدي فهدر دينار فردة اثنان انفساه وان قال لكل من ثلاثة رده
والدينار فردة فكل ثلثه كذا في الروض وقوله وان قال اول من رده عدي الخ هل مثله في حكمه مالو
قال من رده عدي او لا فهدرم حتى لو رده اثنان انفساه وشبهه ان مثله لا يخفى ان ذلك كله مخالف لمول

الواقع من حذر اشهر
فله كذا فيستحق قسط ما
حضر لتفاضل الايام وسر
فيه كلام في الوقف فراجع
(فرع) تجوز الجملة على
الربة بجواز كارد وتمرير
من يرضى ومداء او مودة
ثم ان عين لذلك حدا
كالشفاء ووجد استحق
المسمى والا جارة المثل
ولو جاعله على رده عدي فرد
بعضهم استحق قسطه
باعتبار العدد اي بالتقيد
المذكورين لان اجر فرد
لا تضاهى حيث غاليا ار
على حج وحرمة وزيادة
فعمل بعضها استحق قسطه
بتوزيع المسمى على اجرة
مثل الثلاثة (ولو اشترك
اثنان) مثلا معين او لا
وقد عهما التدا (في رده
اشترك في الجمل) او ثلاثة
فكذلك بحسب الرؤوس
وان تفاوت علم اذ لا
ينطبق حتى يوزع عليه
فارق توزيعه بقدر الملك
على ملاك التزوم وفارق
ذلك ايضا من دخل داري
فاحله درهما فدخلها جمع
استحق كل درهما بان كلا
هنا داخل وليس كل من مراد
له وانما الراد له مجموعهم
ولو قال ان رده تما عدي
فلما كذا فرد احدهما
استحق النصف لانه لم

يترده سواء كانا لهما بحسب السبكي انه لا يله حقيق (ولو التزم جملتين) كان رده ذلك دينار (فتشارك غيره) أي
في المال ان قصد احاطة بجائنا او يعرض منه (فله) أي ذلك المعين (كل الجمل) لأن قصد المقدم الردين التزم له بأي وجه امكن

أي قال به مقول (قوله) ثم قصر بقوله (الخ) عبارة الحق فلا يحصل لتفصيل العمل على الخطاب (قوله)
 من كلامهم هنا وفي المسألة عبارة الحق من استحقاق المجهول له تمام الجمل إذا قصد المباحك أيا تضمن
 استحقاق العامل في المسألة نصيبه ذاتا بغير عنه المالك أو اجنبي في العمل اهـ (قوله) جواز الاستثناء (الخ)
 أي ولو بدون عذر فيما يظهر اهـ نهاية وساق ما فيه (قوله) وسائر الوظائف القابلة (الخ) وقع السؤال في
 الدرس مما يقع كثيرا من أن صاحب الخطأ يستيب خطييا بخطبه عنه ثم إن التائب يستيب آخر هل
 يجوز لذلك ويستحق ما جده له صاحب الوظيفة لا والجواب عنه الظاهر أنه إن حصل له عذر منه من
 ذلك عول به المستيب وأدلته تقريره على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له أن يستيب منه ويستحق ما
 جعل له وإن لم يحصل ذلك له ولم تدل قرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم
 مباشرة وعلمه أن استأجره من ماله تقسمه ووقع السؤال فيما عدا عن مسجد أهدموا تسطعت شامره
 هل يستحق أبواب القصور المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمكنه المباشرة مع الإهدام
 كتر أهله جرمه بما يمكنه ذلك لو صار كوماستحق المعلوم أن يشر من لا يمكنه المباشرة كبراب المسجد
 وفرائه استحق كمن أكره على عدم المباشرة هذا كالحديث لا يمكن إعادته إلى الأوجب على الناظر القطع
 عن المستحقين وإعادته أن يمكنه الأهل لأقرب المساجد اهـ عـ (قوله) مثله أو غيراته (أي فيما يتعلق
 بتلك الوظيفة حتى لو كانت غرامة جرم مثلا وكان المستيب مالكا لا يشرط في التائب كونه مالكا بل يكفي
 كونه يحسن قراءة الجرم كتر أهله المستيب عبارة قسم قوله أو غيراته أي باعتبار المقصود من الوظيفة اهـ
 عـ (قوله) ويستحق المستيب كل المعلوم أي بالتائب ما ألزمه له صاحب الوظيفة وعليه فرباشر
 نفس الوظيفة بالاستثناء من صاحبها يستحق الباشر لما عول عليه من الإزالة وكذا صاحب الوظيفة
 حيث لم يباشر لاشي له إلا إذا منه الناظر أو نحو من المباشرة فيستحق لمن عول في ترك المباشرة من هذا
 يؤخذ جواز إعادته ووقع السؤال عنه هو أن رجلا يتبين ولدا أخيه أمامه شركه مسجد ثم إن الرجل
 صار يباشر الإمامة من غير استئذان من ولد أخيه هو أن ولد الأخ لاشي له لعدم مباشرة ولا شيء له على ياد
 على ما يابيل نصف المقرر هو فيه لأن المبحث هل بالاستثناء كان متبرعا وولد الأخ حيث لم يباشر ولم
 يستيب لاشي له لأن الوقت إنما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فأنقض وولد الأخ يصير له الناظر لصالح
 المسجد فبقوله له يقع كثيرا ووقع من بعض أهل العصر إفتاء بخلاف ذلك فأخبره اهـ عـ (قوله) ويضعف
 أي السبكي (قوله) المستيب (و) (قوله) التائب) بدل من قوله أو يصح أحدهما بدل مفصل من يحمل (قوله) وورد
 عليه) أي على السبكي (قوله) ذلك) أي أخذه المذكور (قوله) لا كل أبواب (الخ) عبارة الحق لا أبواب
 الجهات أو الجهات لا في تولي المناصب الدينية أو يستحق استثناء من لا يصلح أو يصلح بغيره من المعلوم وأخذ
 ذلك المستيب مال الوقت على عمر الأصهار اهـ (قوله) أو استثناء من (الخ) عطف على أكل عطف سبب على
 مسببه (قوله) بغيره (سبب) متعلق بالاستثناء أي يشتره قليل في التورع يديان لا في الأصل بمعنى التقليل
 كالسبب (قوله) وورد) أي الأذرع (بأنه) أي السبب كذلك الباب باشرط كونه مثله (الخ) إذا كان مراد
 الأذرع بأرباب الجهات التائب أو ما إن كان مراد منهم أبواب الوظائف بمعنى أنهم يأخذون الوظائف
 التي ليسوا أهلها ويستنبون كما هو صريح عبارة فغيره بأن الكلام كله عطفه تقرير في الوظيفة وذلك لا
 يكون إلا من هو أهلها فاعلم رشيد (قوله) والركن (الخ) عطف على الأذرع (قوله) بشرط الحضور
 التورع في فصل العام والثالث أن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الأفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل
 من دخل هذا الحصن أو لا فحرم لكل واحد دخله أو لا فنفردا استحق الدرم ولودخه جماعة مما
 لم يستحقوا شيئا ولودخه متعاقبين لم يستحق إلا الواحد السابق اهـ (قوله) فردة تاتيه (الخ) أي على ماسر
 (قوله) جواز الاستثناء في الإمامة (الخ) اعتمده مر (قوله) وسائر الوظائف القابلة (الخ) أي ولو بدون
 عذر فيما يظهر شرح مر (قوله) أو غيراته) أي باعتبار المقصود من الوظيفة

ثم قصر بقوله (الخ) على الخطاب
 وحده بخلاف ماسر فها
 إذا أنشأ من فردة تاتيه
 مع قدره لأن المالك لم
 يأذن فيه أصلا ولا شيء
 للمعاون إلا أن ألزم له
 المضابط أجرة وأخذ
 السبكي من كلامهم هنا
 وفي المسألة جواز الاستثناء
 في الإمامة والتدريس
 وسائر الوظائف القابلة
 للتأية وإن لم يباشر الوقت
 إذا استتاب من وجد فيه
 شرط الوقت مثله أو غيرها
 من ويستحق المستيب كل
 المعلوم وضعف إفتاء
 المصنف وإن عبد السلام
 أنه لا يستحقه واحد
 منهما المستيب لعدم
 مباشرة والتائب الذي لم
 يأذن له الناظر لعدم
 ولا يجوز عليه الأذرع
 ذلك وأحال ثم قال وما
 ذكره فيه فتح باب لا كل
 أبواب الجهات مال الوقت
 دائما المرصد للنائب
 الدينية واستثناء من لا
 يصلح أو يصلح بغيره
 قال غيره وهكذا جرى
 فلا حول ولا قوة إلا بالله
 هو ورد به من ذلك الباب
 باشرط كونه مثله أو
 خيرا منه أو ركش بان
 الريع ليس من باب جملة
 ولا إجازة فلا يمكن وقوع
 العمل مسلما للتاجر
 أو العامل وإتمامه بإحاطة
 بشرط الحضور ولم يوجد

فلا يصح أخذه المذكور
وقضية أه لا شيء للمستيب
ولو لم يشر ولو لم يوجر
منه وقضية كلام الأذرى
خلافه الذى يتبعه استثناء
الثبابة شله أو غير منه
لم يشر عملا بالعرف المحرر
بالمساعف فى الأثابة حيث
وطيه فيجاب عما ذكره
الوركش بأنه لما أناب
بالتقيد المذكورين سور
له وإن لم يصور هنا
أجارة ولا جملة عملا
بأطراد العرف بهذه
الساعة المطلق عليها اتقون
والمدة منزلة شروطهم
وحيث صار كأنه حاضر
فاستحق المعلوم وزومه
ما لزم ثابته ويؤخذ من
قول السبكي الثالثة ثبابة
أن المقتضى لا يجوز له الثبابة
حتى عند السبكي ولا يمكن
أحدا أن يفتقه عنه وبه
جزم النزى قال غير هو
واضح والكلام كلف غير
وقب الاثراك لاسر فيها
(وإن قصد) المشارك
(المسل للمالك) يبنى
المقتزم بجل أو دونه أو
لنفسه أو للجميع أو لأثنين
منهم أو لم يقصد شيئا
(فلازل لقسمة) إن شاركه
من أول العمل وهو نصف
الجلل إن قصد نفسه أو

أى وأداء الوظيفة (قوله أخذه) أى السبكي (قوله وقضية) أى كلام الوركش (قوله وقضية كلام
الأذرى) خلافه أى الأوجه عملا بالعرف المحرر بالمساعف حيث يشرع من قوله هو وهو الوجه
وليتأمل هذا مع ما تقدم قريبا من قوله هو أى ولو بدون نظر فيما يظهر أنه أى أن ما قبله عن
الأذرى حاصله من أن ضمنه قال بالاستحقاق وأشار إلى الجواب عن من ظنهم بأنهم يقولون من حيث
أى حين العذر وكون الثاب مثل المستيب أو غير أمته وهذا لا ينافى ما استظهره فيما سبق قوله هو أى
ولو بدون عذر أى لأنه إذا أصبح مع عدم العذر لمعه أولى فاستبجاه من صحيح فاعلم أنه أقول لا يبنى بعد
هذا الجميع ويمكن أن يجلب أيضا بأن ما ذكره النهاية أو لا يجرر استظهار المراد السبكي قسما ما ذكره آخر
هنا بيان لأمر الزايج عند موافاة الفسارح وخلافا للبنى عارم الذى يبنى أن يقال ذلك أن هذه الوظائف
أن كانت من بيت المال أو كان من يده مستحقا فهو مستحق معلوما سواء أحضر أم لا استتاب أم لا وأما
الثاب أن جعل للمعلوم ما فى ثبابة استحقاقه لا فلا وإن لم تكن من بيت المال أو كانت متوليا يمكن مستحقا
فيه لما قاله المصنف هو الظاهر أنه (قوله حيث) أى حين الدوحد التقيد المذكور أن (قوله وعليه)
أى على هذا الاستثناء المنع (قوله صار) أى المستيب (قوله ويؤخذ) أى القول الذى كان نسخ فى
النهاية وكذا فى المتن الآخر أنه إن شارك من أول العمل (قوله إن المتفق لا يجوز له الاستبابة) أحد
هو جواز الاستبابة للفتقة أيضا لأن المقصود أحيا بالفتقة بطل الفتقة فيها وذلك حاصل مع الاستبابة يجوز
أن يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستبابة للاثام المتزئين بمكاتب الأيتام فليتام على كل حجج فى حاشية شيخنا
الربادى مثل ما عتده هو ولكن الأقرب بما قاله هو قول سم لا يتام أى بشرط أن يكون يتامه أه
عش (قوله قال غيره) عبارة المتفق قال ابن شبة أه (قوله فى غير الأثراك) أى طوك مصر من أجل أكمة
المملوكين ليت المال (قوله فيها) الأولى التذكير (قوله بجل) أى متعلق بقصد (قوله أو لنفسه)
(أخ) صلف على المال (قوله لو لم يقصد) صلف على قصد (قوله هو) أى القسط (قوله أن قصد)
أى المشارك ش أه سم (قوله وثلاثة أرباعه) وذلك لأن ما يخص العامل فى مقابلة عمله النصف
والنصف الآخر فى مقابلة عمل الماعون فهو قد خرج منه للعامل نصفه هو الربع وإذا ضم الربع إلى النصف

(قوله وقضية أه لا شيء للمستيب) ولو لم يشر (قوله وقضية كلام الأذرى) خلافه أى الأوجه
شرح هو وليتأمل ما تقدم قريبا من قوله أى ولو بدون عذر فيما يظهر (قوله إن المتفق لا يجوز له
الاستبابة) أحد هو جواز الاستبابة للفتقة أيضا لأن المقصود أحيا بالفتقة بطل الفتقة فيها وذلك حاصل مع
الاستبابة يجوز أنه يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستبابة للاثام المتزئين بمكاتب الأيتام فليتام على كل حجج فى حاشية شيخنا
أى القسط وقوله أن قصد أى المشارك (فروع) قال فى شرح الروض قال فى الأصل ولو شاركه اثنان فى
الردان قصد أمته لله تمام العمل أو العمل للمالك لله ثلثاه ثم قال فى الروض شرحه ولو قال لكل من ثلاثة
ردم لك دينار فده فكل منهم ثلثه توزع على الرؤوس قال فى الأصل قال المسعودى هذا إذا عمل كل منهم
لنفسه أما قال أحدهم اعتنى حاشى فلا شيء له لكل منها نصف ما شرطه أو اثنان منهم اعتنا صاحبنا فلا شيء
لهما جميع المشروط فإن شاركهم رابع فلا شيء له فإن قصد المال أو قصد أخذ الجمل منه فكل من الثلاثة
ربيع فإن أحدهم ظلم الماعون أى يفتقر أو النصف للآخر النصف أو اثنين منهم فكل منهم ربيع ومن
وقال التبرع فإن شرط لأحدهم مجولا كتب مع شرطه لكل من الآخرين ديناراً فده لله ثلث أجره
المثل ولما أتانا المسى أه شرح الروض لو كان عدي بينهما اثنتان فاقب لجللان رده ديناراً لزمها
بنسبة ملكهما بشرطهم وروى فى قوله لو أحداً رده فكل ديناراً لآخران ردهما رضيعاً فده لفلان
نصف الدينار والآخر نصف أجره مثل عملهم لو قال إن رددت عدي ذلك كذا فامر من يقبه رده ثم اعتقه
فى أثناء العمل استحق لكل الجمل كاتقى بمشينا الصواب الرمل لا ثبابة إياه فى العمل المذكور ولو لا يشرط ريان
حريته كالأه اجنى فيه ولم يقصد المالك واتقوا يضاف لفرأ عدي مدة ثم قتل إلى قية آخر ضلع

(ولا شيء للمشارك بحال)
 أى فى حال ما ذكر كترتبه
 (ولكل منهما) أى الجاعل
 والعميل (الفسخ قبل تمام
 العمل) لأنه عقد جائز من
 جهة الجاعل لتعلق
 الاستحقاق فيها بشرط
 كإصتيقار العامل لأن العمل
 فيها مجهول كالقراض
 والمراد بفسخ العامل رده
 لما مر أنه لا يشترط قبله ثم
 هو قبل العمل لا يتأخر إلا فى
 المعين وخرج بقبل تمامه
 بعده فلا أثر للفسخ حيث
 لأن الجعل قد لم يستقر
 (فإن فسخ) من المالك أو
 الملتزم أو العامل المعين
 القابل للفسخ قد علم العامل
 الذى لم يفسخ بفسخ الجاعل
 أو أعلن الجاعل بالفسخ
 أى أشاعه والعامل غير
 معين (قبل الشروع) فى
 العمل (أو فسخ العامل
 بعد الشروع) فيه (فلا شيء
 له) وإن وقع العمل مسلما
 كان شرطه جسلا فى مقابلة
 بأحد طائفتي بعضه بضرته
 لأنه فى الأولى لم يعمل شيئا
 وفى الثانية فوت بفسخه
 غرض الملتزم باختياره
 ومن ثم لم يكن فسخه فيها
 لاجل زيادة الجاعل فى
 العمل

الذى استحقه العامل كان بمسوح ذلك ما ذكره الرابع يبق للزوم مثل ذلك قال فى التبيين فإن العامل
 يستحق فى مقابلة حقه النصف مما تبرع به الماعون له فله النصف الذى فضل وذلك يضم إلى النصف
 الذى استحقه وبموجبهما الثلثان أه ع ش قول المتن (ولا شيء للمشارك الخ) ولو قال لو أحادى زودته
 ذلك دينار ولا غير إن رددته ما رضىك فرداه فلاول نصف الدينار ولا لآخر نصف أجره مثل عمله لو قال إن
 رددت عبدى فله كذا فمرو بقرينة يردده ثم اعتقه فأنه العمل استحق كل الجمل كالتى بالوالد رده الله
 تعالى لا يتأخر إلى فاعى العمل للذ كرو لا يؤخر طر بران حره كالأعاجى فيه لم يقصد إلا التوفيق أيضا
 فلو لم أر اعتد عليه بدمه ثم نقل إلى قتيه آخر فطلع عنه مسورة يعمل لما سروق كالأصا رضى مثلا وحصل له
 فحوق بأنه الثاني ولا يشارك فيه الأول أه شرح هو أه سم قال ع ش قوله استحق كل الجمل أى السيد
 ظاهر من قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد الماعون نفسه حيث قلنا إن العامل إنما يستحق
 القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت اعتاقه وقوله فطلع عنه أه ع ش قوله استحق كل الجمل إنما يستحق
 سورة الخ أه وقال الرشيدى قوله كالأعاجى قضية التبيين أن العبد لو قصد المالك حيث أن السيد المتق
 لا يستحق شيئا فليراجع أه (قوله أى فى حال ما ذكر الخ) فسم إن التزم له المالك شيء لزمه له أه معنى
 قول المتن (ولكل منهما الخ) وينقسم العقد باعتبار لزوم موزاه إلى ثلاثة أقسام أحدها لازم من
 الطرفين قطعا كالبيع والأجرة والسو والصلح والحوالو المساقاة للهبة لتبرع الفروع بعد القبض والخلق
 ولازم من أحدهما قطعا من الآخر على الأصح وهو الكاسح فانه لازم من جهة المرأة قطعا ومن جهة الزوج
 على الأصح وقد روى على الطلاق ليس فسخا ثابتا لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعا كالكتابة
 وكذا الزم وجه الأصول للفروع بعد القبض والعيان والكفالة ثالثا جائز من الطرفين كالشركة
 والرا كالتو العاريفى الودية وكذا الجسلة قبل فراغ العمل ولا قالو لكل منهما الخ نهاية (قوله يردده) أى
 العقد (قوله ثم هو) أى فسخ العامل (قوله لا يتأخر إلى المعين) بخلاف غيره فلا يصور فسخه إلا بعد
 شروعه فى العمل نها يقو معنى زادهم ما تصوفى فسخ غير المعين بعد الشروع فظروا ذلك قبله يربطه أى
 وحده فكيف يرفعه رأسا فإن أرد برفعه بالنسبة له قطع فحمل أه (قوله بعده) عبارة ثالثة والمعنى
 ما بعده أه قول المتن (فإن فسخ) ببناء المفعول نها يقو معنى (قوله من المالك أو الملتزم) كان الأولى
 الاختصاص على الملتزم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم أنه لا يشترط القول أه
 سم (قوله أو العامل) أى وإن كان حيا كما يأتى أه ع ش (قوله وقدر العامل الخ) مفهوما قوله أما إذا لم
 يعلم الخ هو سياق ما فيه قول المتن (أو فسخ العامل) يشمل كلامهم الذى أنها يقال ع ش ولعل المراد بالفسخ
 منه ترك العمل بعد الشروع وإلا فسخ الذى لنواه وقوله ولعل المراد الخ سياق عن سمن عن الروض
 مع شرحه ما قد خالفه قول المتن (فلا شيء له) ولو فسح العامل والملتزم معاهم أر من ذكره ويبنى
 عدم الاستحقاق لاجتماع المنفصلى والنازع أه متى (قوله أو إن وقع) إلى قوله أما إذا فى نها يقو معنى
 إلا قوله كان شرط إلى أنه (قوله أو إن وقع العمل مسلما) كذا فى شرح الروض ثم قال هو الروض
 عنه مسورة يعمل لما سروق كالأصا رضى مثلا وحصل له فحوق بأنه الثاني ولا يشارك فيه الأول أه (قوله
 لأن العمل فيها مجهول) قد يكون معلوما كاتهم (قوله رده) هل يأتى على القول بأنها لا ترد بالرد (قوله
 ثم هو) أى فسخ العامل (قوله قبل العمل) يضم تصور من غير المعين بعد الشروع فى العمل وفى الاعتد
 به نظر لعدم ارتباط العقد ببلد الوسق غير مولو بعد شروعه لردده استحق دون غليظا مل (قوله لا يتأخر
 إلا فى المعين) بخلاف غيره فلا يصور فسخه إلا بعد شروعه فى العمل والمراد بالفسخ وقع العقد ورده
 كذا شرح هو فى فسخ غير المعين بعد الشروع فظروا ذلك قبله يربطه بفسخه فكيف يرفعه رأسا فإن
 أرد برفعه بالنسبة له قطع فحمل (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى كاتهم أنه لا يشترط
 القبول أيضا (قوله فلا شيء له وإن وقع العمل مسلما) كذا فى شرح الروض ثم قال هو الروض وإن خاط

ذلك اما اذا لم يعمل العامل
المعين ولم يعمل المالك
بالرجوع فيها اذ كان غير
مبين فانه يستحق المشروط
اذا لم يقصر منه رجوعا كقوله
بالاعلان لانه لا يمكن مع
الاجام غيره (وان نسخ
المالك) يعني المأذون ولو
باحق المرءود مثلا (بعد
الشروع) في العمل لم
يستحق العامل شيئا من
المسي لانه انما يستحق
المسي بالفرغ من العمل
فكذلك ايضا لو حثرت عليه
أجرة العمل لما معنى (في
الاصح) لاحترام عمل
العامل فلم يفوت عليه بنسخ
غير موضح يده كاجارة
فستعده بغيره ولو حصل بما
معنى من العمل بعض المقصود
كان عسنا اني القرآن فك
كذلك منه الابن تمام
التعليم ومنه ما لو منع المالك
ماله من ان يتم العامل العمل
فيه فله اجرة مثل ما عمله
فيها لان منه نسخ او
كالنسخ لو قد قرر ان نسخ
المأذون يجب أجرة العمل
للماضي وبذلك يتضح رد قول
الاذري انه يستحق القسط
من الجمل واستشكل وجوب
أجرة العمل الذي في المتن
بقوله اذا مات احداهما
اتمام العمل انسخ واستحق
القسط من المسي اي ان
رد العامل لو اراد المالك

وان حاط نصف الثوب فحرق او ترك او بئى بعض الحائط قائم او تركه او لم يعمل الصبي لبلاده فلا شيء
له وعنه فاما الاخرى اذا لم يقع العمل مسلما ولا لغيره فانه لا يستحق من المسي بقرينة قوله الخ
اه فبه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين نسخ العامل في
الاتموا وتركه وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما
اه وسبق ما ينطبق به فيجب تقصير العمل (قوله قال الاستوى الخ) عبارة شرح الرض قال
الاستوى قياسه كذلك اذا قص من الجمل اه وفي نظرون ان كان الحكم صحيحا لان القسط نسخ كباقي
وهو نسخ من المالك لامن العامل اه (قوله فانه يستحق المشروط) عاقلة المتن والنهاية فاقالوا لو عمل
العامل بنسخ المالك شيئا ما لم يفتله اه او جاعلا به فكذلك هل الاصح وبن صرح الماوردي
والرواي بان له المسي اذا كان جاعلا به واستحسنه البقني اه قال عرش قوله مر فكذلك هل
الاصح اى خلاصه اه قال سم بعد ذكره من الرض مع شرحه مثل ما مر من النهاية والفتي انفا
ما نصه قال فارحوا في الماوردي والرواي اه (قوله ولو باحق المرءود مثلا) كذلك قال الشيخ في شرح
منهجه واقر بطلانه فلا يستحق العامل حيث اعتق المالك المرءود شيئا لخروجه من قبته فلم يقع
العمل مسلما اه نهاية وقوله قال الشيخ الخ اى المتن وقوله مر في شرح منهجه اى وشرح الرض
قال عرش قوله مر فلا يستحق العامل الخ اى ومع ذلك ما قاله في شرح التبع ظاهر حصول التبعين من
جانب المالك وقوله مر حيث اعتق المالك بئى ان مثل الاعتاق او القبول جردا له قوله اه (قوله لما
معنى) كذا في النهاية والفتي (قوله فلم يفوت) بينا لم نقول (قوله ورجع يده) وهو أجرة العمل نهاية
ومعنى (قوله ولو حصل) جارة النهاية والفتي ولا فرق بين ان يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصود
اصلا كرد الا في بعض الطريق او يحصل به بعضه كالم قال ان عسنا اني الخ اه (قوله لم منه الخ) اى
فعله بعضه ثم من الخ (قوله واستشكل) لانه لو لم يجر ايع في النهاية (قوله اذا مات احداهما الخ) اى او من
او اعمى عليه نهاية والفتي وروى مع شرحه (قوله او اراد العامل الخ) هذا اذا كان العامل ميتا ما غير
المعين فيظهر انه يستحق الجميع بعمله عمل مورثه كالمورد اثنان وهذا ظاهر ولم يذكر اه معنى (قوله
مما ريت شارحا الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو اى الصراح فلا نظر اه سم (قوله فرق بان الخ)

أو وارث العامل للمالك والاقاى فرق بين النسخ والانساع وشرح بان النسخ أقوى فكانه اعدام المقدم
آثاره فخرج بلده هو اجرة العمل بخلاف الانساع فالمال يمكن كذلك صار المقدام لم يربح به فوجب القسط مما ريت شارحا فرق

ارضى للمنفى هذا الترقى (قوله بأن العامل) أى أو أرمح (قوله تم العمل بعده الخ) أى فكان العقد باقيا
عما لحصول المقصود به بلا منع منه وهذا يتضح الترقى ويندفع النظر فليتام سم على حجج أه وشيخي
قول المتن (ولذلك أن وهو ينقص في الجمل) قوله من رد عدى فله عشرة عمه قاله من رده فله خمسة أو
بالنكس فالاعتبار بالأخير هنا يترقى (قوله) وأن ينفى إلى قوله قسم بحث في التناهي المتن (قوله) وأن ينفى
جسسه) كان يقول من رده فله دينار ثم يقول فله درهم أه متفق (قوله) إذا وقع التنهيد أى بالزيادة أو
النقص أو لجس الجمل وكان الأول أن يقول أى التنهيد إذا وقع (قوله) مطلقا أى أتم العمل عالما بالتنهيد
أو جاهلا به (قوله) وعمل الخ) أى شرح في العمل وسيد كر عجزه قوله فإن عمل في هذه الخ قول المتن (وجوب
أجرة المثل) ويستثنى من الأول ما لو عمل المسمى الثاني قطع لثبته قطعا معمله بعد عمله فيها يظهر أه شرح
منه وجوبه من التناهي ما إذا قال الخ بقوله قطعا أى وجب العمل المسمى الأول وفيه أن هذا الأخير عامل شرعا
لعدم عمله بالجمل (قوله) بجمع عمله) يفيد وجوب الأجرة لجميع العمل إذا وقع التنهيد بعد الشروع وعمل
عالم أو ساقى في قوله فإن قلت ادع أه سم (قوله) وعمل ونوع الخ) عبارة المتن وأجرة المثل فيها ذكر بجمع
العمل لا للأشياء خاصة ولا يتألفه ما من أين عمل الخ لأن ذلك فيها إذا فسح بلا بدل بخلاف هذا (قوله) (قوله)
وذلك) أى وجوب أجرة المثل لجميع العمل فيأخذ كر (قوله) وقول المتن الخ) أى المتقدم و(قوله) يرد أه
قد يجب بان كلامه فيما قبل التداء الثاني والمقابل التداء الثاني باق بلا اشكال أه سم (قوله) فاندفع قوله
أن العقد الأول باق) مراده كما هو ظاهر باق إلى التداء الثاني أه سم (قوله) والحق بذلك) أى النسخ
في أثناء العمل بالتنهيد (قوله) المذكور) بالرفع نعت فسخره أى المذكور بقوله البار أو قبله وعمل جاهلا
الخ (قوله) فإن عمل الخ) عبارة المتن فإن سم العامل ذلك أى التنهيد قبل الشروع في العمل اعتبر التداء الأخير
وللعامل ما ذكر فيه أه (قوله) في هذه) أى صورة التنهيد قبل الشروع في العمل و(قوله) عالما بذلك)
أى بالتنهيد (قوله) ما اقتضاء) إلى قوله فإن قلت في التناهي (قوله) ما اقتضاء المتن) مضامين هذا الاقتضاء
أه سم عبارة التناهي وعمله أى كلام المتن فيما قبل الشروع أن يعلم العامل بالتنهيد فإن لم يعلم به فيما
إذا كان معينا ولم يعلن به بالمترجم فيما إذا كان غير معين قال الغزالي في وسطه يتفقد أن يقال يستحق
أجرة المثل وهو الرابح كالاقتضاء الخ (قوله) من أن له الخ) جواب لو فكان الصواب لفظ الخ (قوله) هو) أى

الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو فلا نظر (قوله) تم العمل بعده الخ) أى فكان العقد باقيا لحصول
المقصود به بلا منع منه وهذا يتضح الترقى ويندفع النظر فليتام (قوله) بجمع عمله) يفيد وجوب الأجرة
جميع العمل إذا وقع التنهيد بعد الشروع وعمل عالما وساقى في قوله فإن قلت الخ) (قوله) لم بحث ابن
الرفعة الخ) قد يقال ما صحته هو قياس ما تقدم في قوله أما إذا لم يعلم العامل المعين الخ من استحقاق الشروط
بل قد يقال قياسه استحقاق الجمل الأول لا بعد التداء الثاني أيضا حيث كان الجهل شاملا بل وقياسه
أيضا ما باق في التليين عن الماوردي والرواية لأن يرق بين النسخ إلى بدل أو ينسخ إلى بدل كما في هذه
للمذكورات متافعا لوروى الأول عند الجهل لوم أهدار فعل العامل فلم ينفذ اليوم لوم الشروط بخلاف
الثاني فإنه لا يلزم من مراعاته الأعداد لا التزامه بدلا آخر طهارة وعى حتى وجبت أجرة المثل أه (قوله) وقول
المتن) أى المقصود قوله يرد أه الخ قد يجب بان كلامه قبل التداء الثاني باق بلا اشكال إلا أن تنفيه هذا أن
يكون حالة العلم كذلك لأن يفرض بينهما عمل أنه أن أريد الجمل بالتداء الثاني فالعمل قبله لا يصور إلا مع
الجهل به إذا لم يوجد شيء قبل وجوده محال (قوله) فاندفع قوله أن العقد الأول باق) مراده كما هو
ظاهر باق إلى التداء الثاني (قوله) قبل العمل المذكور) أى في قوله المار أو قبله وعمل جاهلا بذلك ثم أتم
العمل ش (قوله) ما اقتضاء المتن) من أين هذا الاقتضاء (قوله) هو ما بحث في الوسيط الخ) وهو الرابح كما

من المسمى فإن يكون من جهرا
المثل أخرى كما هو واضح
للتأمل ثم رأيت شيئا
اجاب بما اجاب به هذا
الفارح وقد علمت ما فيه
(ولذلك) أى المسمى المتن (إن)
يريد وينقص في) العمل
وفي (الجمل) وأن ينفى
جسسه (قبل الفراع) سواء
ما قبل الشروع وما بعده
كالثمن في زمن الخيار
(وقائمه) إذا وقع التنهيد
(بعد الشروع) في العمل
مطلقا أو قبله وعمل جاهلا
بذلك ثم أتم العمل (وجوب
أجرة المثل) بجمع عمله وعمل
قرطم لو عمل بعد النسخ
لا شيء فله حيث كان النسخ
بلا بدل وذلك لأن التداء
الأخير فسخ لاول والنسخ
من المترجم أثناء العمل
يقضى الرجوع إلى أجرة
المثل ثم بحث ابن الرفعة أه
يستحق لما عمل جاهلا قبل
التداء الثاني ما يقابل من
الجمل الأول لأن العقد
الأول باق لم ينسخ وفيه
نظر وقول المتن فله أجرة
المثل في الأصح مرد لما تصور
أن التداء الأخير فسخ
للاول وأن النسخ وجب
أجرة المثل فاندفع قوله أن
العقد الأول باق لم ينسخ
والحق بذلك فسخره بالتنهيد
قبل العمل المذكور فإن
عمل في هذه عالما بذلك فله
المسمى الثاني (تنبيه)

ما اقتضاه المتن (قوله وقال الموردي الخ) فلي الأول لو حمل من مع التداء الأول خاصة ومن مع الثاني استحق الأول نصف أجره المتلوا الثاني نصف المسمى الثاني هو قول الموردي للأول نصف الجمل الأول والثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي يجه الأول) وقفا للفتى والنهاية (قوله بالثاني) أي التداء الثاني و(قوله استخذه) أي مسمى الثاني (قوله أوفى الائتاء) أي سواء وقع التفسير بعد الشروع أو قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذي جرى عليه شرح الرضوي والنهاية اه سم (قوله منه) أي مسمى الثاني (قوله بعده) أي العلم بالتداء الثاني (قوله بأنه) أي العامل (لم يلزم شيئا) أي من أحكام التداين قول المتن (ولو مات الابن الخ) أي بنين قتل المالك له إما إذا قتل المالك فيستحق العامل القسط كالرفس المالك اه معنى (قوله أو تلف المردود الخ) (فرع) لو رد الابن لاصطلح المالك على بعه كني كتنظير من العارية وغيره اه سم على سجع اه عرش (قوله أو تلف المردود) إلى الخاصة في النهاية الآخر هو المالك حاضر (قوله أو مات المالك قبل تسلمه) أي ولم يسلمه لوارثه اخذ ما عاقدهم في قوله أي رد العامل لو ارث المالك اه سم وفي أكثر النسخ أو ياب المالك كافي النهاية كذلك (قوله قبل تسلمه) راجع لكل من الموت والتلف (قوله أو غصب كذلك) أو ترك أي المردود العامل ورجع بنفسه نهاية ومعنى (قوله فاحرق) أي وهو في يده أي الحياض اه عرش (قوله ولم يوجد) الأولى التنية لأن الواطئة للتبوع (قوله ولو لم يجد) أي العامل (قوله تسلمه للعالم) واستحق الجمل اه نهاية في نفسه له الحاكم من مال الملتزم أن كان والابن في ذمته عرش (قوله بعد ذلك) أي التسليم لما ذكره الأشباه عند قده (قوله ويجري ذلك) أي عدم لزوم شيء للعامل عند نحو موت الابن (قوله وعمله) أي عدم اللزوم فيذكر في المتن والشرح (قوله وعمله) إلى قوله بخلاف رد الابن في الفتى (قوله حيث يقع العمل تسليما) أي بأن لم يكن بحضرة المالك للمؤمن كونه بحضرة حضوره في بعض العمل واره به اه عرش (قوله كان مات الخ) وكان تلف الواب الذي عاقدهم والجدار الذي ببعضه بعد تسليمه إلى المالك استحق أجره قما حمل أي يقسطه من المسمى اه نهاية (قوله حر) سيذكر محترزه (قوله ما خزان العمل الخ) يوفى الشامل اعطى عاقبة نصف التورب ثم احتقر هو في يد المالك استحق نصف المشروط انتهى اه نهاية قال عرش قوله هو في يد المالك أي بأن تسلمه له بعد خياطة نصفه أو حاط بيت المالك وأن لم يكن بحضرة فتحب احضره لمقتزاه اه (قوله اذا هرب من الائتاء) أي قبل تسليمه للمالك لا قدمت في

ليل للشروع استخذه أو في الائتاء لم يستحق من الثاني شيئا وكان القياس أنه يستحق منه قسط عمله بعد ذلك يفرق بأنه قبل الشروع لم يلزم شيئا أو رد الأمر على الثاني وبهذه التزم حكم الأول فوجب له مساهة أن سلم من النسخ والآخر المثل ولا نظير الثاني لأنه وقع في النسخ لا غير (ولو مات الابن) أو تلف المردود في بعض الطريق أو مات المالك قبل تسلمه (أو هرب) كذلك أو غصب كذلك أو غاط نصف التورب فاحرق أو بن بعض الحافط فاحرق أو لا يفرط من الثاني أو يتم الصبي ببلاده فلا به العامل لتعلق الاستحقاق الرد أو المحصول لم يوجد انما استحق أجره على حجات ثمانية قسط ما حمل لا يتضاعف لصحوج عنه بثراب ما عمله ولو لم يجد المالك لا وكيله تسلمه للعالم فان قد أشهد واستحق أي ان مات أو هرب بعد ذلك يجري ذلك في نفس سائر حال الاحمال على غير لآخر اه عرش عدم تسلم صبي كما استفيد من الفتى غير حيث لم يقع العمل تسليما للمالك فان وقع

اقتضاه كلامه بشارحه رد (قوله وقال الموردي الخ) فلي الأول لو حمل من مع التداء الأول خاصة ومن مع الثاني استحق الأول نصف أجره المتلوا الثاني نصف المسمى وعلى قول الموردي للأول نصف الجمل الأول والثاني نصف الثاني شرح مر (قوله أوفى الائتاء يستحق من الثاني شيئا) هذا علم من قوله السابق وجوب أجره للمتلى بجمع عليه بدقته بعد الشروع في العمل مطلقا (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو ما في شرح الرضوي قائمًا على الأول ورضوان زادوا قصص اعتبار التداء الأخير فلم يسلمه أو كان بعد الشروع وجب أجره المتلوا اه قال في شرح حق النسخ المتأخره أجره المتلوا فاقاله في الأولى بجمع العمل وفي الثانية لتسليم قبل التداء الثاني اما عمله بعده فبقي قسطه من مساهة اه (قوله في المتن ولو مات الابن الخ) (فرع) لو رد الابن لاصطلح المالك وعلم به كني كتنظير من العارية وغيره اه (فرع آخر) في شرح الرضوي ولو ائتمعت بعد قبل رد اه قال ابن الرضا يظهر أن يقال لأجرة العامل إذا رد بعد التسليم وأن لم يعمل الحصول الرجوع ضمنا أي فلا أجره له بعد التسليم تنزيلا لاعتقاده من قبله فسخر اه (قوله أو مات المالك قبل تسلمه) أي لم يسلمه لوارثه اخذ ما عاقدهم في قوله أي رد العامل لو ارث المالك (قوله كان مات صبي حر) خرج الرقيق أي لأن وقوع تسليمه تسليما تاما يكون إذا كان بحضرة المالك أو في ملكه ثم رابت الفارح صرح بذلك (قوله بخلاف رد الابن اذا هرب من الائتاء) أن كان المراد ولو بعد تسليمه

سلبا له وظهور اثره على الحمل كان مات صبي حر أثناء التعليم استحق أجره ما مضى من المسمى ما قرروا أن العمل وقع تسليما بالتعليم مع ظهور أثر العمل على الحمل بخلاف رد الابن إذا هرب من الائتاء وكذا الاجازة قوم

قول المتن فرد من أقرب الخ من أن يعلو أى المالك فى نصف الطريق فدفعه له استحق نصفه سم أى
وقول الشارع كذا عتب قول المصنف أو حرب (قوله ومن ثم) أى من أجل أنه متصرف وجوب القسط
وتوقع العمل مسلما للمالك يظهر أثره على العمل (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) أو انكسرت
السفينة مع سلامة المحمول كإثبات ذلك أو التوجه أنه تعالى أنه نهاية قال مش قوله هو مع سلامة
المحمول أى سواء كان المالك حاضرا أو غائبا كاشعه اطلاعه ورفيع التقييد يكون المالك حاضرا أو
(قوله والمالك حاضرا) اشترط حضوره ليقع العمل مسلما لكن قياس قوله بعدم ما اتفق الخ أنه يمكن
هنا تسليم العمل للمالك إذا لم يكن حاضرا فيكون الشرط حضور المالك أو تسليم العمل له بعد موت الدابة
وظاهر ذلك استحقاق القسط حيث لو أن تلف العمل بعد ذلك هو مشكل لا شراطتهم فى استحقاق القسط
وتوقع العمل مسلما يظهر أثره على العمل ثم ما قاله من اشتراط ظهور الأمر على العمل مع قصرهم بأن العمل
على ما يظهر أثره أو تصوير الروض المستحق بالثقتى يقتضى أنه عمل الاستحقاق حتى لو لم يبق لا يستحق إلا أن
تمام العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسألتنا إذا لم يبق العمل ووجهه عدم وجود الشرط وهو تمام العمل
مع امكانه لكن كلام نرجح الروض مع عدم توقف استحقاق القسط في مستأنف على تلف العمل فإنه لما
قال الروض وإن غاط نصف الرب فاشترط تركه أى بعض الحائط فأنهم أو تركوا لم يتعلم العصى
لإلادته فلا شيء له قال فى شرحه وعلمه فبعد الإلادته لا يقع العمل مسلما ولا لغيره فاعلمه بقوله من
المسعى أى قوله هو علمه أى بقوله أو تركه صريح وجوب القسط مع عدم التوقف مع الترك فليعلم أنه سم
بجذبه (قوله تسليمه السيد) وهل مثل تسليم المملوك بعد العبد بنفسه على ما جرت به العادة فى كل يوم إلى سيده
أو لا ومن تسليم التقييد بنفسه أو نائبه فيه نظر الظاهر الأول (قوله أو فى ملكه) كان يملكه أى بيت السيد
أه ع شر (قوله لأنه إنما يستحق) إلى الخاتمة فى المتن إلا قوله أو جسه قول المتن (إذا انكسر شرط العمل) بأن
اختلف فيه فقال العامل شرطه لجملا وانكر المالكه معنى عبارة النهاية كان قال ما شرطت العمل أو

للمالك فهو مشكل لأن روجه بأن العمل لم يظهر أثره على العمل ولا يفتى ما فيه الظاهر أن هذا غير مردم
رايت ما قدمته فى قول المتن فرد من أقرب منه أن يعلو أى المالك فى نصف الطريق فدفعه له استحق نصف
(قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) أو انكسرت السفينة مع سلامة المحمول كإثبات ذلك أو التوجه أنه تعالى أنه نهاية قال مش قوله هو مع سلامة
المحمول أى سواء كان المالك حاضرا أو غائبا كاشعه اطلاعه ورفيع التقييد يكون المالك حاضرا أو
(قوله والمالك حاضرا) اشترط حضوره ليقع العمل مسلما لكن
قياس قوله بعدم ما اتفق فى تسليمه السيد أو توقع التعليم بحضرته أو فى ملكه أنه يمكن هنا تسليم
العمل للمالك إذا لم يكن حاضرا فيكون الشرط حضور المالك أو تسليمه العمل بعد موت الدابة أو ظاهر ذلك
استحقاق القسط حيث لو أن تلف العمل بعد ذلك هو مشكل لا شراطتهم فى استحقاق القسط وتوقع العمل
مسلما يظهر أثره على العمل كما قال فى الروض وشرحوا أن تلف ثوب استوجب الحياطة وقد غاط الأمر
نصفه مثلا استحق نصف من المسعى هذا أن كان العمل فى ملك المستاجر أو بحضرته لا تحتيد بغير العمل
مسلما ولا لا يستحق شيئا كأم ذلك فصل استوجب قصارة ثوب لأن تلفت جرة حلها الأمر نصف
الطريق فلا يستحق شيئا من الأجرة فوالفرق أن الحياطة تظهر على الثوب وتوقع العمل مسلما يظهر أثره
والعمل لا يظهر أثره على الأجرة فلهذا عاقر أنه يشترط وجوب القسط وتوقع العمل مسلما يظهر أثره على
العمل أنه فان هذا الكلام صريح بأنه لا يفتى استحقاق القسط من ظهور أثر العمل على العمل وبأن العمل لا يظهر
أثره بأنه لا يجب القسط في مسئلة الأجرة أو أن كان المالك معها لأن كونه معها غاية أو وجوب توقع العمل
مسلما وذلك لا يمكن بل لا بد منه من ظهور أثر العمل ولم يظهر بصريح قوله أو العمل لا يظهر أثره بل قوله أن
الحياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلما يقتضى عدم توقع العمل مسلما فى مسئلة الأجرة لاكتفاءه أن
العمل لا يقع مسلما إلا أن كان ما يظهر أثره أو لا خاف أن العمل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حل
الجرة من أقر أن العمل لا يفتى فى فرق بين أن يكون المحمول جرة أو أن يكون غيره فوجوب القسط فى مسئلة
العمل يخالف ما قاله من مسئلة الأجرة من عدم وجوبه بشىء وما قاله من اشتراط ظهور الأمر على العمل من

ثم لو ثبت العمل أو عرق
أثناء الطريق لم يجب
القسط لأن العمل لم يقع
مسلما لا لغيره ولا لظهوره
على العمل بخلاف ما إذا
ماتت الدابة أو انكسرت
السفينة مع سلامة المحمول
أو جسه قول المتن (إذا انكسر
شرط العمل) بأن
اختلف فيه فقال العامل شرطه
لجملا وانكر المالكه معنى
عبارة النهاية كان قال ما
شرطت العمل أو

أوسعيه (أي العامل (في
 رده) لان الأصل عدم
 الشرط الوارد الرافق له
 بلفظ النداء أو اسمه (فان
 اختصا بأي الجاهل العامل
 بعد الاستحقاق (في) نحو
 (قد الجاهل) أو جسد أو
 في قدر العمل بعد الفراغ
 وكذا بعد الشروع ان
 قلنا بقطع المسعى (مما قلنا)
 فظهر ما في البيع والعامل
 أجرة (مثل) (عامة) (تردد
 الرافق في مؤثر المردود في
 الروضتين أي كجانه إذا
 أفق عليه الراد فمستبرع
 عندنا أي ان كان ينفذ ان
 مستبرع عدمية الرجع
 بشرطه فظهر ما في حرب
 الجاهل بذلك علم ان مؤثره
 على المالك حيث لا مستبرع
 ولو أكره مستحق على عدم
 مباشرة وظيفة استحق
 المعلوم كما أفق به التاج
 القزاري واضترض
 الزركشي له بأنه يائس
 ما شرط عليه فكيف يستحق
 حيث يجب عنه بان هذا
 مستحق شرعا وعرفا من
 تناول الشرط له لعمده
 وتغير ذلك فيما يظهر
 مدرسين بضمير موضع الدرس

شرطه بعد آخره قول المتن (أو مستبرع رده) كان قال لم ترده وانما رده غير كالأرجح بنفسه اه نهاية
 (قوله والرد الخ) معاصف قوله الجاهل (قوله أو في قدر العمل) كان قال شرط ما في حرد عبيد
 فقال العامل بل على رده اقتطاع نهاية (قوله بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة بأنها إذا وقع الاختلاف
 بعد فراغ العمل والتسليم أو قبل الفراغ فيما إذا وجب للعامل قطع اه قال عرش أي بان كان التسيمن
 المالك أو بعد تلف الجاهل على العمل فهو وقع العمل مسلما اه وقوله بان كان الخ أي بان وقع التغيير
 في الاتمام مع العامل التمام الثاني قطع وقوله التسيخ أي أو في حكمه كاعتقاق الآتي أو كقوله (قوله أي ان
 كان) عبارة بأنها يتوعد العامل على الماخوذ لزم رده بتمامه ولو رده بعد عمله بخلافه بشرط كان بخلافه بمعية
 ضمنه ونفقت على المالك فان افق عليه مدة الرد فبجرع الان اذن له المالك فيه لو اشد عند نفسه ليرجع
 ولو كان رجلا ان يادونهما فرض احدهما لو غشي عليه مجموع السيروجب على الآخر المقام معه
 إلا ان غافل عنه أو نحو ما فلا يلزمه ذلك وإذا اتفقا معه فلا أجرة له فان مات وجب عليه اخلاء ليراه
 إلى يومه وان كان قتلوا ضامن عليه ان لم يأخذه وان لم يكن قتله يجب عليه الاخذ ان جهاله ولا يضمن في
 الحالين أي لو تركوا المالك كعيبس الا في إذا وجده انتظار السيد فان ابطأ سببه باعه الحائري حفظت فاذا جاء
 سيده فليس له غير الثمن أو سرق الا في قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استجاره لاجلته دفع اليه
 ما لا على ظن وجوبه به لم يعمل العامل وعليه ان يعلمه ولا ان لا يجب عليه الذل ثم المقبل بمثل اراد الدفع
 ان يجهت ولو علم انه لا يجب عليه الذل ودفعه اليه مد يسأل اه وكذا في المعنى الاقول لو عمل لغيره الخ
 قال الرشيدي فهو لمهر كان بخلافه بمعية قال المصنف لاحاجة إلى التقييد بالمعية لم يثبت بخلافه حين اه قال
 الاخرى مراد الرافق اعلم اراد الاعراض فليهدان يرفع الامر إلى الحاكم لا يترك ذلك مبهلا لم يرد
 انه يتركه بمجملته انتهى اه وقال عرش قوله هر وان جهاله يتامل فيه فان تركه يؤدي إلى ضياعه
 وقصده ما في القصة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه ان كان قاسقا لكن لا يثبت بدهم عليه بل ينزعه
 الحاكم منه اه وقوله هر والمالك كعيبس الخ أي وجوبه بالأمن المصالح العامة وإذا احتاج إلى نفعه افق
 عليه ببيت المال بما نفايا سأل القبط فان لم يكن في يده أي او كان ومهم ما هو ائتمنه او حالت الظلمة وونه
 اقتضى على المالك ان يفسد الاقتراض فنفت على ميسر المسلم بخرضا اه بادي زيادة (قوله بشرطه)
 أي شرط كناية بنية الرجوع من قدر القاض والشاهد (قوله ولو أكره) إلى الكتاب في النهاية (قوله ولو
 أكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم ما عول عن وظيفة بنحو حق وقرر فيها غيره
 اذا لا يتغير له نعم ان تمكن من مباشرتها فينبى توقف استحقاق المعلوم عليها على صح ويطرأ خدمته
 جواب سادته وقمع السؤال عنها وهي ان طاعة من شيوخ العرب بشرط لم يطين صدى على غير محل معين
 ونهيم كفاة فلا يجوز قوفهم بغيره في ذلك من لولاية التقرير كالباشوا ونصروا في العنين المرصدة ثم
 قصر بهم بان الحل لا يظهر أثره وقصور الروض المسئلة بالتلف يقتضى ان جعل الاستحقاق حتى لو لم
 يتلفه لا يستحقه الا ان يتم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مستلذا ذلك يتلف الحل ووجه عدم وجوب
 المشروط هو تمام العمل مع امكانه لكن في الروض وشرحه فيما لا غير التاسع ترتيب الكتاب انه ان لم
 يمكن البناء سقطت الاجرة وان امكن استحقاقه سقطت فقيض ذلك عدم توقف استحقاق التسطفي مستلذا
 على تلف الحل بل شرح الروض مصرح بذلك هنا قال الروض وشرحو ان خاطا نصف الثوب فاحرق
 او تركه أو بغير بعض المحاط فأنه لم يتركه او لم يتعلم الصبي لبلادته فلا شيء له قال في شرحه فله فاعدا
 الاخير اه اذا لم يقع العمل مسلما ولا في اجره فاعمله بفسطه من المسى الحق له لو عمل الخ بعد قوله او تركه
 صرح في وجوبه بالتسليم عدم التلف ومع الترتك فليتا مل (قوله وعلمته بالاولي الخ) بوقد يفرق بان
 الثقة بالاذن استقرت مطلقا (قوله ولو أكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم ما لو
 عول عن وظيفة بنحو حق وقرر فيها غيره اذا لا يتغير له نعم ان تمكن من مباشرتها فينبى توقف استحقاق

ان كلهم المخرج الخبيث عنهم ظلموا فيها التبرير وهو انهم يستحقون ذلك كون كل غيرهم مظلوم في الكفاية بالتقيام بذلك بل ان كفايتهم لان الله كورين حيث صرح بتبريرهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم اه
 وحش وقوله ان تمكن من مباشرتها اي يولونها باخذها بما في في الفية لتبرير (قوله احسن الطلبة)
 اي من ارباب الوظائف وغيرهم لان غرض الوافد احياء العمل وهو حاصل بتبريرهم وايضا لان شينا
 العلامة الشريفة يولي شرط الوافد ان يقرأ في مدرسة كتاب بعينه لم يبدل المدرس من فيه اطلية ليعاين ذلك
 الكتاب والانتفاع منه غير مألوف اما اذا اتم شرط الوافد مستطاع اعتبار مفضل ما يمكن لان الوافد
 لا يقصد تعطيل وقته اه وحش (قوله وما تطلبه الا انتصاب الخ) هذا قد يقتضي ان استحقاق العلوم
 شروط بال حضور الوجه خلافه في المدارس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون التفتين يحصل
 به احياء البعثة بالعادة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون تطله لا فائدة فيه فحضوره بعد حيا اه
 وحش (قوله واتي ايضا) اي يورده اه وحش (قوله بانه لا يسقط حقه الخ) اي بان طالت مادام
 المدرس قائما على كبريائه ان عليه حيث استتاب او جرح عن الاستابة اما الوافد لمدرسه على الاستابة فلا يفضل
 فيبقى سقوط حقه تنصيره اه وحش (قوله واتي بعضهم) هو شيخنا الشباب الرحل اه سم (قوله)
 محل النزول عن الوظائف يكون من ذلك الجوامك المقر فيها فيجوز ان يفتي من ذلك هو مستحقه بان لا
 يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال النزول تنصيره الخالف في تقريره من اسقط حقه هو كولا
 الى فطر من هو لا ية التقرير فيه كالباشا فيقرر من راي المصلحة في تقريره من المقر وخ غير هو اما انتصاب
 الديوانية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انهم انما يصرفون فيها باليابة عن صاحب
 الديوانية ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو غير يانهم وعزم ولو بلا جنة فليس لهم بدخلة على شيء
 ينزلون عنه بل متى عزلوا انفسهم انزلوا او اذا اسقطوا حقهم عن شيء لنيرهم فليس لهم العود الا بتولية
 جديدة عن الاله لا يقولوا يجوز لهم اخذ عمن عزلوا لهم لعدم استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم
 عامل القراض في عزل نفسه من القراض انزلوا فاقه ما في نفسه اه وحش (قوله من اقسام الجماعات)
 ولوقال القراض بل ما في كل عشرة اى بمقابل الاقراض غير جماعته ذكره الماوردي والرواية اه نهاية
 اى يقع الملك في القرض للقاتل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع حش (قوله لانه) اي
 الناظر (قوله بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره ان شرط الرجوع على الفارغ اذا لم يقر في الوظيفة قال
 سم في القسم والشور رجح حيث شرط ذلك وكتب الفارح مر بامش نسخته فافهمه ولم ينزل له
 في هذه الحالة الرجوع ان شرطه او اطلق ودلت تقريره على ذلك في تحصيلها لولا يتبرجوه براءة
 حصلت به بينهما الا فلا اه وحش واقعة تعالى اعلم بالصواب وقد تم الربيع الثاني تصحيحا من حاشية النسخة
 على عدم مؤلفها غير رغبه بعد الجدين الحسين الله هاشمي الشراوى غير اقرا تعالى له ذو بهو ستره به
 في خامس جمادى الاولى سنة خمس وتسعين بعد الف وهو ما كتبه واساله تعالى الامانة على الاتمام بحمد محمد
 الانام وهو حسي ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

(كتاب القراض)

(قوله اي مسائل قسم الموارث الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اصطلاحا لمجالفة من
 العلم مشتملة على مسائل المراد بالقراض الموارث مطلقا وان كان اللفظ موضوعا للمقدرة لكنها غلبت
 على غير ما كا اشار اليه رحمه الله تعالى وقوله لانه قسمه اشارة الى المنافع القدر اه سيد عمر (قوله بمعنى

المعلوم عليها (قوله واتي بعضهم) هو شيخنا الشباب الرحل (قوله لانه بالخيار بينه وبين غيره) شمر
 واقعة تعالى اعلموا عند قرب الملائكة افضل الصلاة واشرف التسليم على - ندنا محمد خاتم النبيين والمرسلين
 وعلى آله وصحبه اجمعين

(كتاب القراض)

ولا يصح احد من الطلبة او
 يعلم اهل حصر لا يصحرون
 بل قد يقال بالمعزم
 بالاستحقاق مثلا لان المكره
 تمكنه الاستابة فيحصل
 غرض الوافد بخلاف
 المدرس فيها ذكر نعم ان
 انكته اطلت الناظر بهم
 وعزاه بتبريرهم على الحضور
 فالظاهر وجوب طيل لانه
 من باب الامر بالمعروف
 رأيت ابا ردة ذكر ما
 ذكره وجهه اصلا
 مقبلا عليه هو ان الامام
 او المدرس او حصر لم يصح
 احدا مستحق لان قصد المصل
 والمصل ليس في وسعهم انما
 عليه الانتصاب بالواجبات
 ايضا فيمن شرط الوافد
 قطعه هو وظيفة ان غاب
 فغاب لمدره خوف طريق
 بانه لا يسقط حقه بغيره
 قالوا ذلك شواهد كثيرة
 واتي بعضهم محل النزول
 عن الوظائف بمال اي
 لانه من اقسام الجماعات
 فيستحقه التناول ويسقط
 حقه وان لم يقرر الناظر
 النزول له لانه بالخيار بينه
 وبين غيره واقعة اعلم

(كتاب القراض)

اي مسائل قسم الموارث
 جمع فرقة بمعنى مفروضة

من العرض بمنى التقدير نفسى متاشرا (٢٨٢) نصيب مقدر الوارث غلبت على غير ما قلنا بتقدير الخارج لكونه تارة ووردا

على عمله وتعليبه فيجب
ضعيف فكلوا العرض
وعلموا ما نصف العلم اى
صفتها ولحقها بالموت
المقابل للحياة وهو نفس
وهو اول علم يترجم من اى
اى موت اهلها وصح تعلموا
الفرأخص وعلموا ما فى امرؤ
مقبوضه وان العلم مقبوض
وتظهر الفتن حتى يتحقق
اثبات فى الفرصة فلا
يبدان من يقضى بها وصح
ايضا الحقوا العرض
بأهلها فاقى فلاول اى
اقر به رجل ذكر وقائمة
ذكره بان ان الرجل يطلق
بازاء المرأة فيسمى بازاء
الصبي فيسمى بالثوب ويل
غير ذلك مما فيه تكلف
ظاهر وهو متوقف على علم
التقريب والتسبب والحساب
(يدا) وجوبا (من تركه
الميت) هو ما يحفظ من
حق كتمان وحذفه ولو
اختصاص او مال كحصر
تخلط بعد موته ودية
اخذت من قائله لدخولها
فى ملكه وكذا ما وقع بشبكة
نصبا فى حياته على ما قاله
الزركشى وفيه نظر لا تتألفا
بعدموت الورثة فالواقع
بما من زوائد التركة وهى
ملكهم الا ان يجاب بان
سبب الملك نصبة لشبكة
لاهى واذا استند الملك لعمله
يكون تركه (تية) اى
بعضهم فمن عاش بعد موته
مسيورة لثباته يتبين بقاء

التقدير) عبارة انها بقية العرض لفة التقدير ويرد بمنى القطع والتبيين والاذن الى الاحلال والاطفاء افعال
الرشيدى ظاهر السياق انه حقيقة فى التقدير مجازى غير مله انه مشترك بين هذه الماهيات استعماله فى التقدير
اكثر وجازى قوله العقل هو اى شرح العرض بعد ان اورد تلك الماهيات بمشاهدة ما يجوز ان يكون العرض
حقيقى بهذه الماهيات او فى التقدير المشترك هو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك العقلى او بالتواطؤ
وان يكون حقيقة القطعى مجازى غيره نصريح كثير من اهل اللغة بانه اصله (قوله نفس الخ) لعل
الاولى هو بالوارث (قوله هنا) اى فى كتاب العرض (قوله نصيب مقدر) اى شرعا ما يقدر معنى وشرح المنهج
فخرج مقدر اى لا يريد الا بالرد لا يتقص الا بالمول ما يؤخذ بالتصبيب وبشراما يؤخذ بالوصية بقوله
لوارث اى الخاص ربع العشر متلافى الزكاة ان الجمل وبجبرى (قوله غلبت) اى فى الترجمة اى سيد
عمر (قوله على عمله الخ) اى علم العرض (قوله وعلموه) اى علم العرض وروى وعلموا ما اى العرض
اه معنى (قوله ولحقها بالموت) استحسن المعنى والتباينة هذا التوجيه فى ذكر الاول بلفظ قليل وقال السيد
عمر اقول لاشك انه على هذا التقدير ليس المراد به حقيقة التصف اذا لا تسوى بين المملين بل المراد ان العلم
قسان قسم يتعلق بالحياة واخر بالموت فيرجع الى الاول فاقبل اه (قوله اى اقرب رجل الخ) اراد
بالاقرى ما يشمل الاقرب اه عى (قوله وقائمة ذكره الخ) عبارة الخنى فان قيل ما تقدم ذكره كبريد
رجل اجيب اه قلت كيد لا يتوهم انه مقابل الصبي بل المراد به مقابل الاقرب فان قيل لو اقتصر على ذكر كنى
فما تقدم ذكره من اجاب بانه لثلاثتهم انه عام مخصوص اه (قوله بان ان الرجل الخ) عبارة
التباينة بان المراد بالرجل هنا ما قبل المرأة فيقسم الصبي لا ما قبل الصبي المختص بالبالغ اه وهى اولى
(قوله يطلق بازاء المرأة فيسمى) اى وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كنى يستند ان الرجل يطلق
هذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) اى علم العرض بمنى قسمة التركات فانه هو الذى يحتاج الى هذه
الاتقوا اما العرض اى فى الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانه يحتاج الى شيئين فقط المسائل
الحسابية وقسمة الموارث كالمعلم بان الترجمة كذا اه بجبرى (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث
من التركة والنسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انشاء للبيت وعلم الحساب بان يعلم من اى
حساب يخرج المستحق حقيقة مطلق الحساب ان علم كيفية التصرف فى عدد لاستخراج مجهول من معلوم
نهاية ومعنى (قوله وجوبا) الى التبيين فى المعنى الاخره من حق الى كتمروالى قوله وفى شرح الارشاد فى
النهاية (قوله وجوبا) اى عند حقيق التركة والاخذ باه بجبرى وسياقى فى الشرع ما يتعلق به (قوله
وهى) اى التركة من حيث هى سم على حج اى وان لم تات منه التجهيز ولا قضاء الدين كعدا التقذف اه
عش (قوله او اختصاص) كالسرجين واخر المحترمة والكلاب المملوكة والقالة للتعليم فى الاصم اه
ان الجمل (قوله او اختصاص) انظر لو كان لا يؤخذ فى مقابلته الدية على الاختصاص وهو هل يكلف
الوارث ذلك وتوفى منه ديونه او لا فيه نظر والاقرب الاول لما فيه من راءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان
المقتل اذا كان يدمو ما يخصه جرت المادة باخذ العرض فى مقابلته التزول عنها تكلف ذلك اه عش (قوله
كحصر تخلص) فان لم تتخلل فى من جهة الاختصاص وقدر اه عش (قوله بودية) اى سوا ما وجبت ابتداء
كدية لخطا او بغرمته او من واره عن التخصا اه عش (قوله لدخولها الخ) اى تقديرا اه سم
(قوله كذا ما وقع الخ) ظاهر كلام التباينة كالشارح اعادته وهو واضح لان الصديديس من زوائد التركة
وان كانت آفة فى محصله صديعروان الجمل (قوله على ما قاله الخ) عبارة الخنى (قوله وفيه نظر)
عبارة التباينة ما نظر به من اعتناها الخى بان سبب الخ (قوله الا ان جواب الخ) وقد جاب بان الشخص لو
نصيب بشبكة ونصيبا ثم قويا حيد كان القناصب لالملك فذا منه اوولى معنى وسيدعمر (فى قوله)
(قوله يطلق بازاء المرأة فيسمى) اى وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كنى يستند ان الرجل
يطلق هذا المعنى (قوله وهو الخ) اى من حيث هى (قوله لدخولها فى ملكه) اى تقديرا (قوله

اي المستغنى (قوله لا يبدى تحقق الموت) اي باخبار نحو موصوم ادمش (قوله بلاتين الخ) بلاتون من
 قبيل بن ذراعى ووجهه الاسديين بلاتين بقامه ملكو بلا عود ملكو بلاتون لوض عن المضاعف اليه (قوله
 وفي شرح الارشاد الخ) قال فيه في بحث التشطير وبه بقره في حيا على ان الفرقة بالوت لا تشطير فيها لانه
 مقرر وجهه كامر وكالوت مسخ احد ماحجر انا مسخ الزوج حيو انا فكذلك سهر الاعتوار تاعلى الزوج
 الخ انتهى اه سم عبارة الثانية في البحث لما ذكره وعلق بالوت مسخ احد ماحجدا بخلاف مسخه
 سحر انا ولا كان الزوج وكان قبل الدخول لما تخرج الفرقة كما في التدریب ولا يسقط شي من الميراث الا
 بتصور عوده للزوج لا انتفاء اهلية تملكه ولا للورثة لانهم في حق للزوج ولو مسخت حيو انا حصلت الفرقة
 من جهة واحد كل المهر للزوج كما في التدریب اه بخلاف (قول المتن بمؤنة تجهيزه) ولو كافر اياه في غير
 حريه ولا مردت عرش وان كان الميت قد مات المجهز فمؤنة تجهيزه من عليه تنقص في حال الحياة من قريب
 اوسيد فان تضرع فعل الميت فان تضرع فعل المسلمين فرض كفارة اه ابن الجلال (قوله حيث
 لا زوج الخ) عبارة الغنى ويسكن من اطلاق المصنف المراقلة ووجع عادمها فتجوز ما على زوج غنى
 عليه فتقتضيه ما على ولو غنى وكان زوجة البائن الحامل اه زاد ابن الجلال وكذا امسكت له ليل ونهار اورجيه
 في غد خرج بالتي يجب تقتضاها في الصغير ولو التقي المهر فمؤنة تجهيزه ما على اه (قوله ثم تجهيز
 مؤنه) قال في شرح الارشاد ومجهز مؤنه الميت قبله او معه كاهو ظاهر انتهى وفيه امر ان الاول لما احتجز عن
 مؤنه الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركه لا لتناهما الى ملك لوارث قبل موت ذلك المومن الثاني ان قوله
 مؤنه شامل لرقبته حتى في مسئلة البعية لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك تنصف عند موته
 فالحق تملكت السيد الذي يقتضى انقطاع الملك الا ان يقال بانها تخرج وقت الوجوب عن موت السيد كان
 بمنزلة ما قد قدم عليه اه سم اقول مرصع الجبري عن الحلبي عدم الوجوب في مسئلة الميعت هو ظاهر المتن
 ايضا غير محمود ايجا بمؤنة تجهيزه من على الميت مؤنة مات في حياته اه (قوله بها) الاولى هنا وفي
 قوله لهما افراد الصغير (قوله وان عاقل الفسخ) عبارة غير مولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه
 وتجهيزه اه (قوله وفي اجتماع مؤنيتين) وفي الثانية قسم وان الجلال ما حاصله انه لو اجتمع جمع من
 مؤنه ما توادفوا احدى قدم من يغني عن غيره وان كان مفضو لا هم الزوج ثم المملوك الخادم لما تم تجهيزه
 ثم الابن ثم الام ثم الاقربا لا قرب مقدم ابلع ابن وان كان افضل منه بنحو قبو ان على امة لتفعله الاذكرة
 ورجل على صى وهو على خنى وهو على اقربا قرع بين الزوجات وبين الممالك مطلقا لا مرقى من
 حيث الزوجية والملك قدم الاكبر من نحو الاخيرين والافضل بنحوه اذا استويا فيه اما اذا تروا فبقدم
 السابق حيث من فساد غيره ولو لم يفسد كان مفضو لاحدا كله ان امكنه القيام بامر الجميع ولا تفي في القطر

ينتقل الملك للوارث) قد يقال لا انتقال للوارث شرطه الموت الذي لا تنبأ الاجل بخلاف حال المراض كافي
 قوله تعالى قال لهم اقدموا ثم احياءه قوله لعامة اقمه عام ثم يمسه (قوله وفي شرح الارشاد الصغير
 الخ) قال فيه في بحث التشطير وبه ايو به بقره في حيا على ان الفرقة بالوت لا تشطير فيها لا مقرر
 بجمه كامر وكالوت مسخ احد ماحجر انا مسخ الزوج حيو انا فكذلك سهر الاعتوار تاعلى الزوج اه
 (قوله بمؤنة تجهيزه) قال في شرح الارشاد ومجهز مؤنه الميت قبله او معه كاهو ظاهر اه وفيه امر ان
 (الاول) لاحدا من مؤنه الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركه لا لتناهما الى ملك لوارث قبل موت ذلك
 المومن فل يمت لا واما متاجوع تجهيزه لعدم بقائه ملكه (والثاني) ان قوله مؤنه شامل لرقبته حتى في
 مسئلة البعية فإدم تجهيزه فيها وهذا يسبق الى المتن لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك
 متصف عند موته فالحق تملكت السيد الذي يقتضى عدم الملك او انقطاعه الا ان يقال للمملوك تاخر وقت الوجوب
 عن موت السيد كان بمنزلة ما قد قدم عليه لان الاصل بقائه عليه الوجوب حتى يوجدا فمما لم يوجب قبل موته
 فليشمل (قوله وفي اجتماع مؤنيتين) كلام في شرح الارشاد عبارة في شرح الارشاد ما نصه ولو اجتمع

لا يبدى تحقق الموت عند
 تحققه ينتقل الملك للوارث
 اجماعا فاذا وجد الاحياء
 كانت هذه حيا جديدة
 مبتدأة بلا تين عود ملك
 ويلزمه ان نساها لزوجين
 ان تملن اليه وليس كذلك
 بل يبقى تكاثر لما تقدر
 والحاصل ان زوال الملك
 والعصبة حقق وعوده
 شكوكه فيستحب
 زواله حتى يثبت ما يدل على
 العود ولم يثبت فيه شيء
 فوجب البقاء مع الاصل
 وفي شرح الارشاد الصغير
 في الصداق حكم المسوخ
 حيو انا او جادا بالنسبة
 لخطفه فراجه (مؤنة تجهيزه)
 من نحو كفن وحطوط ماله
 واجرة فضل وحل وحفر
 حيث لا زوج اولا مؤنة
 عليه لنقص تجهيزه
 بما يلقى بها عرفا الآن
 ينرا وصرا وان عاقل
 حالها في الحياة وفي
 اجتماع مؤنيتين له كامل
 في شرح الارشاد (ثم) ابد
 مؤنة التجهيز (تقضى)

ووجوب التركيب بالانحراف من اجل انهما لا ينفصلان عن بعضهما البعض بل هما في الحقيقة واحد وهو ما قلناه في كتابنا في الاموال والارث
 ووجه ما جعلنا من اركان الوصية ما قلناه من غير ما قلناه من وجوب التركيب بينهما قالوا او المراد ان لا يقدم
 على حصة الاسلام غير ما لا ان لا يتاخر ما غير ما امر اخر الرهن من حكم ما لو غاب الدائن (م) (٣٨٥) بقسم (الباقى عنها) (بين الورثة) على

ما ياتي بمعنى انهم يسلطون
 على التصرف حيث وال
 فالدائن لا يمنع الارث ومن
 ثم قالوا وروايت التركة كما
 من وسبيل ما ياتي في الوصية
 انه يقبلها سواء المعينة كذا
 وغيرها كانت يجب
 ملكها بالموت فهي ماله
 حيث في عين الاول وثالث
 الثاني شاملا لانيه لان
 الامر فيه موقوف وما
 يتوهم من بعض العبارات
 من الفرق بين المعينة
 والمعلقة انما هو من جهة
 الحظر لا غير (قلت)
 على تأخر الدين عن مؤن
 التجهيز إذا لم يتعلق بعين
 التركة حق فان لم يتعلق بعين
 التركة حق بغير حجر في
 الحياة قدم (كالزكاة)
 الزاوية فيها قبل مؤن
 كانت من غير الجنس فتقدم
 على مؤن التجهيز بل على
 سائر الحقوق المتعلقة بالتركة
 لما مران تعلقا بتعلق شركة
 غير حقيقة لجواز الاداء
 من غيرها فكانت التركة
 كالرهن بها ولو تلقى
 الصاب بمد التمكن
 الاقدر الزكاة كشاة من
 اربعين مات عنها فقط لم
 يقدم الاربع عشرها على
 الاوجه ووجه بان حق

ووجوب التركيب الخ قضية ذلك انه لو عكس دفع الوارث او لا متلازم يصح ولم يعمل وقد منع إطلاق ذلك
 وجه الحل حيث لم يلق عند البدء بالآخر الفوات على التقدم والنقد حيث بان وصول كل الى حقه فليتام
 وحيث ظلت هذه نظير مسئلة الحج اسم قول ما ذكره من متجه لا دفعه لكن يبقى النظر فيما لو دفع الوارث
 قبل الدائن اي بشرطه المار فهل يجوز للورثة التصرف وينفذ تصرفه على تأمل اه سيد عمر
 واقول لا مانع من ذلك اذ لا تامة لصحة الدفع له وجه قبل الدائن الاحل وتقدّم التصرف فان تصرف ثم
 تبين خلافه غيرنا الحكم ان المال (قوله) دفع الوارث الخ اى اى لو كانت التركة اربعا ما فكثر
 (قوله عنها) اى التركة (قوله) على ما ياتي او من بيان الانصاف (قوله) يعني أنهم تفسير لغتين (قوله) حيث
 اى بد وقاء الدين (قوله) لا يمنع الارث الخ اى وانما يمنع التصرف (قوله) كاسم اى في او اخر
 الرهن اه سم وقال ح ش اى في قوله الواقع بها من رواتد التركة الخ اه (قوله) انه اى الوصية
 له بقوله اى الوصية بعد الموت (قوله) المعينة اى الوصية المعينة (قوله) ملكها اى الوصية
 يعنى الوصية به (قوله) ففى اى الوصية وقوله حيث اى حين ادو جذا قبول بعد الموت (قوله) في عين
 الاول متعلق بعضهم له العائد للارث وقدم ما فيه غير مرة (قوله) وثالث الثاني لمل الصواب وقدر
 الثاني كافي بعض النسخ الصحيحة (قوله) لا قبله اى قبل القبول (قوله) فيه اى فيما قبل القبول (قوله) عمل
 تاخر الى قوله او اثره في النهاية الا قوله هو كما بعده الى فاذا تعلق (قوله) إذا لم يتعلق الخ خبر قوله عمل
 تاخر الخ (قوله) بغير حصة الخ) سيذكر عجزه عقب قول المتن وادفعه اعلم (قوله) وان كانت من غير
 الجنس اى كشاة في حصة من الاول اه ح ش (قوله) لما ر اى في باب الزكاة (قوله) ان تعلقها
 اى الزكاة (قوله) من غيرها اى غير عين تعلق بها الزكاة (قوله) مات عنها اى الشاة (قوله) لم يقدم اى
 المستحق وقوله الاربع المصوب على نزع الحاض اى يرفع الخ (قوله) فتزخر اى عن مؤن التجهيز وكان
 الاول التذكير بارجاع الضمير الى الحق (قوله) كالنائب وما (قوله) فاقبله اى كالأمانة (قوله)
 انه الخ بيان لظاهره (قوله) كاسم اى بقوله الواجبة فيها الخ (قوله) فيه اى الى الموت (قوله) وامامراد به
 المال اى يذكر المتعلق بكر اللام واردة المتعلق بفتح اللام (قوله) فاذا تعلق الخ التامة تنصلي (قوله) قدم
 الجنى عليه عمل ذلك اذ وقت الحاجة قبل الموت فلو وقت بعده قدمت مؤن التجهيز لتعلقها بالجنات بالموت
 فتدسق تعلقها الجنات فتقدم عليها وكذا لو فارت الموت كما يقتضيه قول الدميرى وصورة الثانية اى
 الجنات ان يبنى العبد جناتة توجب ما للميت السيد الخ قال العلامة سم ووجه وجهه اه ابن الجمل
 (قوله) والارهن يتعلق الخ اى في تقديم الجناتة جمع بين المصلحتين اه سيد عمر (قوله) او بتمتع مال كالمو

بل الاسباب كافي الوصية تقدم الدين على الوصية سواء صدقهما معاً أم لا كالمو بتمتع بالتمتع اه (قوله) فلو دفع
 الوصية الخ قضية ذلك انه لو عكس دفع الوارث او لا متلازم يصح بل ولم يعمل وقد منع إطلاق ذلك
 وجه الحل حيث لم يلق عند البدء بالآخر الفوات على التقدم والنقد حيث بان وصول كل الى حقه فليتام
 حيث بان وصول الى حقه فليتام فليس هذا نظير مسئلة الحج اه (قوله) كاسم اى في الرهن (قوله) بغير
 حجر اى بغير عجزه فلو خرج بقوله بغير حجر الخ (قوله) لم يقدم الاربع عشرها على الاربع اعني
 م (قوله) في الميت والجنات هذا ظاهر ان وقت الجناتة قبل الموت فلو وقت بعده فهل يقدم ايضا او تقدم
 مؤن التجهيز لتعلقها بالجنات فتدسق تعلقها الجناتة فتقدم عليها ولو فارت الموت قبله في كالمو بتمتع مال كالمو

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - سادس) الفقهاء من التالف ديون مرسله فتؤخر لها خزانة السلام زكاة متعلقة بين موجودة
 والجنات (هو كما بعده امثلة للتركة المتعلق بها حق فاقبله ما على ظاهره انه مثال الجنات كمرقبه توزيع وامامراد به المال الزكوى فاذا تعلق
 ارش الجناتة برقبته ولو بالمعقود قدمه الجنى عليه باقل الامرين من الارش وقيمة الجنات حتى على المرتين لا تحصر تعلقها في الرقبة فلو
 قدم غير ما قلناه من الرهن يتعلق بالذمة ايضا ما إذا تعلق برقبته فلو قدمه او بتمتع فلا يمنع تصرف الوارث فيه والمرهون رهننا جليلا وان حجر على

اكثر من مال لا يتراذن سيدوا انهم قوله فلا يمنع الخ اي فلا يقدم المني عليه والقرض على غيرهما والوارث
التصرف في رقبته بالبيع وغيره اين الجمال ونا يقابل عشي اي يبقى القرض في ذمة الرقيق الى ان يبتق
ويوسر ويمكن مستحق التصااص الاقتصااص من حق شاور بيع المشتري بعد الاقتصااص على البايع بما
دفعه ان جعل بخلق التصااص رقبه واستمرجه الى الاقتصااص فان عليه حين الفراما ويده ولم يفسخ
فلا يرجع ويلازمه بميزم على صحيح بالحق اه (قوله بده) اي الرهن (قوله او اثره) اي الرهن
بالرهن (قوله ان اقبضه له) اي ان اقبضه الرهن للرهن لان اقبضه له وارث الرهن بدهم موره فلا
يقدم اه سيدمر (قوله حه) اي الرهن (قوله الذي مر) اي قوله بده بمؤ تمهيد ثم يقضي ديوه كما يعلم
من شرح ذلك اه سم (قوله ينبا) اي حجة الاسلام (قوله الى اخره) اي الحق من العين (قوله من
منظم) بعض المم والثاء جمع مثال (قوله المذكورة) اي في المتن (قوله وبسليمه) اي ما قاله البعض (قوله
فلا استثناء) اي قوله الا لضرورة اه سم (قوله حيتن) اي حين الضرورة (قوله ويظهر الخ) اي
وبسليمه يظهر الخ يعني انه اذا باع لضرورة لا يصرف في شيء من ثمنه الا بعد فراغه من الحج اعمش
جارية السيد مرقوله ويظهر الخ عطف على الاستثناء الخ يكون انما مرقا على تسليم مامر ويحتمل بناؤه
على المشتد لكنه فيه ماسبق للمعنى عند قوله وجوب الترتيب الخ فرجعه اه (قوله لان الدم الخ) قد
قال الدم قد يكون مالا لا لازما لمصلحة الميت فوجوب الترتيب هو بالتركة (قوله ولا يصدق الخ) قد يقال ذمته وان
يرتفع من الحج لم تر ان الواجب للارام لجهت سم على جميع اهاين الجمال (قوله يثنى في الذمة) اي قوله وقد
يشتد التبايع (قوله المتن اذامات المشتري مفلسا) وفي معنى مو بمفلسا ما لو ثبت البايع حق الصبح لم يبع مال
المشتري وعدم عبر البايع ثم مات المشتري حيتن اي قبل الفسخ فبعد البايع سوى البيع فاه يقدم به
تأثيره وان الجمال (قوله بده) اي كلاً وكذا بعد اضافة قبض البايع شثمان المتن فبعض له مقابلا
فيكون من المصحح ويوز به اه اين الجمال (قوله) ولكن نسخ الخ) جواب عن استشكل السكي
لاستثناء المصحح وبسليمه في الآية والامداد (قوله من حبه) اي انفسج كذا خبر به (قوله حين
لازم) اي ككتاة (قوله وكناخر فمحه الخ) عيذا ما مروي اه سم ان كما صرح بالامداد والنهاية
(قوله وان تلق) اي حق الفرماء اسم (قوله لاه لم يخرج الخ) يتامل مع كونه في صورة الرهن
والمصحح كذلك سم ورشيد يولك ان يجب بظهور الفرق بين المتعلق المام كما ما والمتعلق الخاص كافي
الرهن والمصحح (قوله فاذن يظاهر الخ) ان قول هذا الاستسار دخل في قوله السابق على سائر الحقوق الخ

تاخرت في كل ذلك طر فايراع ثم رايت الدمعي قال وصوره لنهاية اي الخافي ان يتنى العبد ما به وجب
مالا ثم يموت السيد افرجهم تقسم بان الجاية بعد الماوت ليست كى قبله وله وجه وسبه (قوله دون
وارثه) اي بان مات الرهن قبل اقباض الرهن واقبض وارثه موده موده رهن لا يتبدل منه ما (قوله
فلا يصح الخ) هذا التخرج لا يتوقف على الملق بل لا بد من تقدمه على تصرف الوراث وغيره
الا ان يريد منع تصرفه ولو في ذمة التمهيد فيظهر التخرج وظاهر الكلام منع التصرف قبل الفراغ
وان كان الحاجه قبض امرته فليام (قوله الذي مر) اي قوله بده بمؤ تمهيد ثم يقضي ديوه كما يعلم
من شرح ذلك (قوله فلا استثناء) اي قوله الا لضرورة (قوله لان الدم يقوم مقامها) قد قال الدم قد
يكون مالا لا لازما لمصلحة الميت فوجوب الترتيب هو بالتركة (قوله ولا يصدق الخ) قد يقال ذمته وان
يرتفع من الحج لم تر ان الواجب للارام لجهت سم على جميع اهاين الجمال (قوله يثنى في الذمة) اي قوله وقد
يشتد التبايع (قوله المتن اذامات المشتري مفلسا) وفي معنى مو بمفلسا ما لو ثبت البايع حق الصبح لم يبع مال
المشتري وعدم عبر البايع ثم مات المشتري حيتن اي قبل الفسخ فبعد البايع سوى البيع فاه يقدم به
تأثيره وان الجمال (قوله بده) اي كلاً وكذا بعد اضافة قبض البايع شثمان المتن فبعض له مقابلا
فيكون من المصحح ويوز به اه اين الجمال (قوله) ولكن نسخ الخ) جواب عن استشكل السكي
لاستثناء المصحح وبسليمه في الآية والامداد (قوله من حبه) اي انفسج كذا خبر به (قوله حين
لازم) اي ككتاة (قوله وكناخر فمحه الخ) عيذا ما مروي اه سم ان كما صرح بالامداد والنهاية
(قوله وان تلق) اي حق الفرماء اسم (قوله لاه لم يخرج الخ) يتامل مع كونه في صورة الرهن
والمصحح كذلك سم ورشيد يولك ان يجب بظهور الفرق بين المتعلق المام كما ما والمتعلق الخاص كافي
الرهن والمصحح (قوله فاذن يظاهر الخ) ان قول هذا الاستسار دخل في قوله السابق على سائر الحقوق الخ

لازم هو كتناخير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لانها متعلق بالدين حيتن واما (قدم) ذلك الحق في ذلك اعمود (لى مؤنة لى
تمهيد) اي ايد الام كما تقدم تلك الحقوق على حقه الحياة (واقاعلم) وخرج قوله بغير حصر لقول افرما بما له المحرر فيدمن اتمه يهان
ملى بين ما لا قبل موه لا علم يخرج عن كونه مرسلا للذمة ولو اجتمعت الزكاة الجاية في بدت تحاردها ليدفع تقديم الزكاة لا تحصار متعلق

التي تظهر من المثل من الاصحاب فلا وجه لبعدها ابن الجبال (قوله حين) أي حرقه وحرق الاديء
 رغبى (قوله لا تحصر الخ) أي كاشا رغبة بالكافى أو لها الحاصر لها التقيع بالعين اه منى (قوله)
 في شرح الارشاد قال فيمنها سكنى المستحقين الوفاة تقدم بها بمر على مؤن التجرد منها واجب
 للكاتب على سيده من الايمان بنجوم الكتابة إذا قبضها السيد مات قبل الايضاح المال أو بعده باقى
 فالكاتب مقدم بعلى غيره ومنها انقرض فإذا مات المقرض عما اقترحه فقط فالمقرض مقدم بعونها
 حامل المقرض إذا خلف صاحب المال مال المقرض بعد البيع وقبل القسمة إلا ان حصة العامل وماتوا لم
 يترك غيرهما فاعامل مقدم بعونها مال الوارد المقرض المبيع بعيب إلى البائع ومات قبل اقباضه الثمن أو ولو لم
 يبدو به فيقدم المقرض المبيع جيعلم وجد غير موثوق بها مال اصدقها عينا ثم طلقها قبل الدخول وما تضمنه
 العين أو نصفها فقط فيقدم الزوج بالنصف بعونها مال الواسع في قيمة المنصوب الحيولة ثم قدر عليها
 يجب عليه مرد مخرج ما اعطاه فان كان تالفا فحق حقه بالمنصوب وقدم بعونها النصف فانه مقدم بالعقد
 إذا دفع منه ثلثه أو لم يحصل منه ما أخير بعين مذكورة أو مذكورة الأمانة المذورة إذا قبضها السيد ولو ما
 فقنتها فتقدم بها ومنها كسب العبد إذا قبضه السيد فان فقن تزوجت تعلق بعقد مقدم بها ومنها التذر لغيره
 منين فيقدم آخر اجلسه العين منها القطعة إذا ظهر مال الكا بعد التلويح موجودة فيقدم بها وان كان
 للقطعة مال سواها ومنها إذا ثبت للشرى أو شروى وجود الثمن يبيته فيقدم بالارشاد ومنها إذا
 تحالفا ومات المقرض قبل فسخ العقد فالبايع فسخه الزوج في المبيع فيقدم بعونها إذا فسخ المسلم بعد
 موت المسلم إلى السب وراس المال باقى فيقدم بعونها أو لمات أخذ الزكاة الممجة التي يجب ردها
 لسبب قبل ردها فيقدم مال الكا بها على مؤن التجرد ويظهر تقديم الممتدة على بايع المفلس والمقرض وقدم
 ذى الارش على الرديا بسبب ومثل ذى الارش الخامس في صورتي التحالفا والسلم وتقدم المكاتب بالاياء
 على من يتصور اجتماعه مع مقدم كل من الإكاثرة المفردة والكفارة والتذر وجراد السيد الحج على دن
 الاديء املنا من ابن الجبال (قوله الممتن واسباب الارشاد الخ) اعلم ان الارش يتوقف على ثلاثة
 امور وجود اسبابها بشرط وطهروا فتمامها من غير دفع المصطفى بيان الامر الاول فقالوا اسباب الارش
 الحرة اما شرطه فإبادة ايضا لما تحقق موت المورث ولو الحاقه بالوقت قد يرا كجنتها فاعمل متى حاجة
 امه او يدمونها بما عليه فإبادة لفترة فيقدر ان الجنين عرض له الموت ثورته عن الفترة أو حكا كمقدرد
 حكم القاضي بعونه اجتهادوا ثانيا تحقيق حياة الارث بعد موت مورثه ولو بطهروا فإبادة امه قد ادلاه للبيت
 بقرابا ونكاح أو ولاء وراعيها معرفة بالجهة المقننة للارث تفصيلا وهذا مختص بالقاضي فلا قبل
 شهادة الارث مطلقا بل لا بد من بيان الجهة التي اقتضت الارث من الوارثة التي اجتماعها واما ما وقع
 الارث فستاتي في كلامه امتنى يشرع وقد خال ان الشرط الرابع منى عن التالو لول لهذا ذكر بعضهم
 بدل التالو شرط تحقيق وجود الارث عند موت المورث ولو طعة قال شيخنا ولا يفتى عنه التالو لصدقه
 من حدث من الوارثة بعد موت المورث اه (بمع عليها) عبارة التالو تالو جمع عليها واما الرابع فنحن
 وعندنا بالكية خلافا لعنفية الحاقها اه (قوله التالو قراءة) أي خاصة شرح المنعج أي المجمع على ارضهم
 من الذكور والانا فخرج ذو الارحام بجري (قوله ياتي تفصيلا) الى قوله اين زياد في التالو اه (قوله)
 الاي) أي اضا (قوله التالو ونكاح) وان كان فرض الموت خلافا لما مال الحرة اه تعالى فان المقد
 عنده باطل في فرض الموت ولا ارثه قاله الشافعي في شرح الرحيق قال فيها يضاهو تزوجت في فرض
 الموت وجعل لم يرثها اه ابن الجبال (قوله ولو قبل الدخول) أي ولو وقع الموت قبل الدخول اه سيد عمر
 عبارة ابن الجبال وان لم يحصل وطولا لا غرة اه (قوله تخرج من ثلثه) وكذا لو لم تخرج وأجازت
 الورثة متعتها اه ع (قوله فتوقف) أي متعتها (قوله هو منهم) يقتضى ان الوصية للوارث تتوقف
 على اجازته اه بجري (قوله هو متوقفة) أي الحرية (قوله وبه يعلم) أي بتوجيه الدور (قوله)

كل في العين وتزيد الزكاة
 بان فيها حين فكانت أولى
 والمستثبات لا تحصر فيها
 ذكر وقد بينت أكثرها
 مع فوائد قيمة في شرح
 الارشاد وأسباب الارث
 أربعة) جميع عليها (قراءة)
 يأتي تفصيلها لم لو اشترى
 بعنه في مرض موته حتى
 عليه لا يرث لاداء توريثه
 إلى عدمه كما يعلم من العور
 الحكمي الآتي في الزوجة
 (ونكاح) صحيح ولو قبل
 الدخول نعم لو اهتمق أمة
 تخرج من ثلثه في مرض
 موته وتزوج بها لم يرثه
 للعور إذ لو ورثت لكان
 عنها وصيلا وارث فيتوقف
 على اجازة الورثة وهي
 منهم واجازتها تتوقف على
 سبق حريتها وهي متوقفة
 على سبق اجازتها فادى
 اونها لعدم اورتها وبه يعلم

البال (وولاه) ويخصه دون سابقه (٢٨٨) طرف (نحو الحق) ومن بدل به (العتيق ولا عكس) اجاما لا ماشا به ابن زياد وغيره

ان الكلام في غير المستوفى (اي اما هي قوت حيث اعتقوا وتزوج بها لان اعتقها لا يتوقف على اجازة بل ولولاه) يقتضيان مرهنة لعنت بموته من راس المال اه عش (قوله او هي به) اي المستوفى بالعت (قول المتن وولاه) في شرح الفصول لشيخ الاسلام لواعق الكافر كافرا قال الحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني قال راجع ان لولاه لثاني انتهى سهوا بن الجمل (قوله لا ماشا به) اي القول الذي شبهه اه عش عبارة ابن الجمل وشذابن زياد حديث ضعيف اه (قوله والخبر فيه) اي في العكس (قوله هل انه) اي صلى الله عليه وسلم اعطاهم العتيق من تركه المقت (قوله فغير) اي مقفه الحرق والى بان الحق الذي بدار الحرب فاسترق (قوله فله على مقتفه الخ) تصريح على قوله او يشتري الخ (قوله ولا يرد الخ) اي كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث الخ) اي بل من حيث كونه مقفا ادم عش (قوله اي حبه) الى قوله ويوجب التهايق المعنى الا قوله لكن الى المتن (قوله اي حبه) قال شيخ الاسلام دوى جعله اي ابن الهيثم جهة الاسلام سيا تديه على ان الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل ان التحقيق انه اي الوارث جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بذلك ماله لم ليس بمتى انتهى اسم وان الجمل اقول ويوجب القول بان الوارث جهة الاسلام لا المسلمون العتيق وهو ظاهر قول التاجر والنهاية كعشر النسيج اي حبه وقولها ومن ثم اعلم كالصريح فيه إذ المعنى من اجل ان الوارث جهة الاسلام خلا لقول ابن الجمل اي من اجل ان الوارث المسلمون حار اذا التصريح لا يظهر عليه بل قولها الا في شرح بل الى الخ لان الارث لجهة الاسلام صريح فيه وفي الجبري لما مر الاسلام بالجهة الثلاث لا يردم عليه استيجاب جميع المسلمين بالارث ولو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم لكان يردم عليه اخذ المسلمين له مع ان الامام هو الذي باخذهم ينضمق بيت المال اه وبذلك يتدفع قول السيد عمر (قوله اي حبه) فديقال فيها تمام احتياج اخراج العبارة عن ظاهرها وليس بضروري اه (قوله جاز له الخ) اعتمدته النهاية والمعنى (قوله على ما اقتضاه) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله مسلما) سيذكر عتق زورق المصنف لبيت المال قال ابن الجمل اذا كان مستظما كما يعلم من كلامه فيما بعد ثم قال بعد كلام طويل فاذا علمت ذلك طلت احماع الاربعة على عدم توريت بيت المال اليوم اه (قوله لانهم يقولون عت) اي من جهة كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعل القاتل والا فلا شيء على احد من المسلمين اه عش (قوله لقن) اي من يفرق فيشمل البعض والمكاتب كما صرح بها النهاية والمعنى (قوله نعم يجوز الخ) عبارة العتيق والنهاية ولو اوصى لرحل شيء من التركة اعطيه وجاز ان يعطى منها ايضا فيجمع بين الارث والوصية بحال الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة اه (قوله ابا ن فيه) اي في ذلك المال (قوله في تلك) اي في القن والكافر والقابل وقوله في هذه اي فيمن له وصية الخ اه سيد عمر (قوله وكان هذا) اي قوله نعم يجوز الخ عبارة العتيق ولما كانت الاسباب الثلاثة خاصة لم يرد كلامها بالذكر ولما كان الرابع عاما فرده اه (قوله فيقال) ببناء المفعول عنها اي المناظرة وسبها (قوله لا وارث له) اي اوله وارث غير مستغرق وقوله فان ماله ما اى اواباقيه اه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) اي ولو غير متمتع لحرق الامام مثلا واعطاه اتمامه ورطقي الارث لاني اليه اه شيحا على الرحية (قوله فينا) كذا في النهاية ومعنى

فيه محمول على أنه أعطاه مصلحة لارثا على أن البخاري ضعفه وقد يروى أن بان يقتصر على غير قيسرلى على سببه ثم يقتصره او حرق او ذى فريق فتقتريه ويقتصره او يشتري ابا معتقه ثم يقتصره على معتقه وولاه الاجرار ولا يرد لانه لم يرد من حيث كونه عتيقا (والرابع الاسلام) اي حبه ومن ثم جاز قوله عن بله الى على ما اقتضاه كلامهم واعطاه لواحد وبذلك قارق الزكاة لكن لاعتد غير واحد امتناع قوله كس على يجوز للامام قتلها (فصرف التركة) او بعضها اذا كان الميت مسلما (ليت الهال ارثا) للسليين بسبب العسوية لانهم يقولون عتة كقاربه (اذا لم يكن له) وارث بالاسباب الثلاثة المتقدمة وقيل مصلحة كالهال الضائع فمل الاول لا يصرف منه شيء لقن ولا كافر ولا ولا كافر ولا قاتل نعم يجوز لمن له وصية ولمن اعتق او ولد او اسلم بعد موته ويوصيه بان ثاقه اور وثاقه مصلحة فقلت الاول في تلك انا

والنازه في هذه لعدم مكانها هو سبب قوله الرافع لصد على ان يمد من الثلاثة قبله مفارقة فقل ان عتقها اموال الى الله (قوله لارثا) لوم ادا اه عتق راترى ثم ما اه لسان ما اقل ما هذا نص في اء المال فتا (الجمع ما اهم . اوسال)

لو اقام رجل بنة على
ث مقوف في كنفه انة
راة ومولا اولاده
با واقامة امرأة بنة
بها زوجته ومولا
لادما منه فكشف
ه فاذا هو غشى لالان
هو الذي يمكن القنحة
اشكاله وامان له ثبة
ومشكل ايدا فلا يصح
كاحولا يصل بواحدة
اليتين فمن النص قسم
قال بينهما وعليه يمكن
جتماع الكل وحيت من
يشتك فيه كالابوين
معه واضمحوا ان لها
لسدين ومن يشتك
الوجين حكمه ان
لوجة تنازع الزوج
من يقسم بينهما
اولادها ينازعه في ثمن
قسم بينهما في ثلث
في نصف الثمن وقسم
ماق بين الاولاد من
لجانبين الذكر مثل حظ
لثنين ووقع الفارح
اما خلاف ذلك فاجنبه
ان امكن تأويله وقال
استاذ ابو طاهر بنة
جل لولى لان الولادة
من طريق المشاهدة
لالحاق بالاب امر
في المشاهدة اقوى
ووجه مدر كأم رايث
فتى قال انه الاربع
الاول مفرع على
يف هو استعمال اليتين
التعارض اه على انهم

الثلاثة عده في سهمها في الاربعين العشرين فقصص من اثنين وسبعين ثم تعضربا رابعة لكل من الاب والام
في الثلاثة ليحصل لكل منهما اثنا عشر وثلاثة لوجة في الثلاثة بتسعة وثلاثة عشر الباقية للاثين والبلد
في الثلاثة بتسعة ثلاثين للاثين منها ست وعشرون والبت ثلاثة عشر اه ابن الجبال بادى تعصرف (قوله
او هو) اى الميت هو عطف على قوله الميت ذكر (قوله من اتي عشر) لكل من الاب والام السدر
اثنا عشر والزوج الربع ثلاثون الخمسة الباقية للاثين والبت ثمان عدهما فقصرب الثلاثة عدهما في الاتو
عشر فقصص من ست وثلاثين ثم تعضرب للاثين لكل من الاب والام في الثلاثة بسة وثلاثة الزوج فيم
بتسعة والخمسة الباقية للاثين والبت فيها خمسة عشر للاثين عشرة والبت خمسة اه ابن الجبال (قوله ومولا
اولاده الخ) انما قيد به تفيد بنة البت فيها خمسة عشر للاثين عشرة والبت خمسة اه ابن الجبال (قوله ومولا
قوله واشكاله) لاحاجة اليه (قوله ثبة) اى لا ثقبه واحدة من الاتين اه ابن الجبال (قوله ومولا
يصل بواحدة الخ) اى لعدم امكان ما شهدت به (قوله من النص الخ) جواب لو اقام الخ (قوله وعليه
الخ) اى النص (قوله اجتماع الكل) اى كل الرجال وكل النساء اه ابن الجبال (قوله فيقسم) اى الثمن
بينهما اى الزوجين (قوله واولادها ينازعهون في ثمن اى لانهم يدعونه لكونه من جملة الباقى به
الفروض بمقتضى بنة امهم اه سم (قوله فيقسم) اى الثمن بينهما اى الزوجين واولاد الزوج (قوله
فيصل) اى الزوج وقوله هو الخ اى وتصل الزوجة نصف الثمن (قوله ويقسم الباقى بين الاولاد الخ
عمل تامل بالنسبة الى نصف الثمن المسترجع من الزوج فان المتبادر اختصاص اولادها به لا
اعايت لم بنة امهم ومقتضى بنة الزوج ان يكون له لا لاولاده فكذلك اليتين متفقان على عدم استحقا
اولاده فليتأمل سيدهر اه ابن الجبال (قوله الباقى الخ) اى الذى بعد السدين والربع اى
يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اسم قول والانساب الاخير اى الذى بعد السدين والتم
ولفصه (قوله وقال الاستاذ الخ) اعتمدته النهاية وابن الجبال ايضا (قوله بنة الرجل اولى) اه
فيعمل باوجوب اعله اظهر اجتماع الزوجان اه ح (قوله لان الولادة صحت الخ) مقتضى هذا التعليل
انه اذ لم يكن هناك اولاد وانما ادعى الرجل ان الموقوف زوجته والمرأة انه زوجها فكشف الخ لان مقتضى
بنة الرجل قال العلامة ان قاسم ويبنى حيث ان يجري فيه ما جرى في غيره مما اذا اقام المتنازعان يتكو
فلا بد من مرجع من المرجحات اه وهو واضح اه ابن الجبال (قوله بطريق المشاهدة الخ) هذا
واضح بالنسبة الى الاولاد بالنسبة الى الزوجة اللهم الا على سبيل التيمية فقد ثبت ثلثه صحتها عمالا يشهد
بها صالة كالنسب والارث بصدادة النساء فيما لشدادتهن بالولادة اه سيد عمر (قوله وهو وجه) اه
ما قاله الاستاذ هو المعتمد م راه سم (قوله اى الورثة) الى قول المتن غير الزوجين في النهاية (قوله
يمازعهون في ثمن) اى لانهم يدعونه لكونه من جملة الباقى بعد الفروض بمقتضى بنة امهم (قوله ويقس
الباقى) اى بعد السدين والربع اى قاسم نصف الثمن بينهم كذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول
الصغرى فاصلها اثنا عشر باختيار السدين مع ربع الزوجة او اربعة وعشرون باعتبارهما مع ربع الزو
ومن الزوجة نظر الى الاصل وان لم ياخذ الا ربع موزعا عليها بقدر فرضهما ومحمّل ان يقال اصل
نما يتوارعون نظرا الى ان الزوجة تأخذ نصف الثمن وخرج جوارى اتي مخرج السدين بالنصف فيكون
اصلا انا على الاصول المعروفة (قوله بنة الرجل اولى) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول فليعلم اصل
المسئلة انما عتروا لاجنى تخصيصها اه (قوله لان الولادة صحت من طريق المشاهدة الخ) هذا التعليل يخلط
اذا لم يكن هناك اولاد وانما ادعى الرجل ان الموقوف زوجته والمرأة انه زوجها ويبنى حيث ان يجري
فيه ما في غيره مما اذا اقام المتنازعان يتبين فلا بد من مرجع من المرجحات المقررة الى اخر ما تقرر حال
(قوله وهو وجه) هو المعتمد م وعلى الجملة في الكلام تصريح بصدقة الشهادة على الموقوف (قوله

ان هذا النص غريب قلا (ولو لقد اى الورثة) كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام الا ان
م لما صح انه صلى الله عليه وسلم استثنى فيمن ترك عنه وخاله لا غير فخره الى السبا قال اللهم رجل ترك عنه وخاله لا وارث

والخاتمة قول أفلامير احتجنا (ولما استأنف انفسا العطف باباهما فقتلن) (ورفع أهل القرض) قبا إذا رجع إليهم والاحتجوا
 بكتب أو أخت فلا يرده عليها الباق لتلاطيل برحمة المقدر (بل المال) وهو الكافي الأولو الباق في الثاني (ليت المال) وإن لم ينظم ما
 جاز من له أو لم يكن إلا لأن الأرض لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلا يرطل عنهم يجوز (٣٩١) الامام ومضى الاصل من المعروف

استئناف أى أو معطوف على جملته فقلنا الجسم ورشيدى أى باعتبار المعنى والتقدير كفى المعنى وأصل
المذهب أيضا فإذا لم يفتقدوا كليم بأن وجد بعضهم ولم يستغرق التركاة أن لا رد متبني على أهل الفرض
(قوله لفساد العطف) أى على قوله لا يورث الخ **(قوله بأباهما التناقض)** أى لأن الكلام مفروض فيما
لو قلنا كليم وعلى العطف يصير التقدير أنهم قلنا كليم وأعم ذلك وجد من رده عليه وحش **(قوله)**
بأباهما التناقض وقد يقال مجرد الإتيان لا يصلح حجة لفساده مع قول قد يدفع ما ذكره بأن المراد
بالإهام الإيقاع فى الزم أى الذمه أى سبب عدمه أى لا يقتضى المختصون **(قوله وهو الكل)** أى قوله وما
أو مختص بالمعنى **(قوله فى الأول)** أى فى هذا الكل وقوله الثانى أى فى وجود البعض الغير المستغرق **(قوله)**
المستغرق من المذهب أى فيما بين الأصحاب وحش **(قوله ومنهم)** أى من أجل طرو ما يقتضى ذلك
هنا **(قوله ومتقدم)** لأنه كان موجودا قبل الإجابة أى معنى **(قوله وبه)** أى بقول الروحة منهم
أن سر أقالخ **(قوله تنصيصه)** أى المصنف الرد **(قوله وقد يجب الخ)** لا يخفى ما فيه من الخفاء سبب عدمه
(قوله بأنه) أى المصنف **(قوله أكره)** أى المتأخرين **(قوله عليه)** أى الرد **(قوله ومن هذا)** أى الجواب
(قوله أو بعض شروط الإمامة) أى فى إكمالها بقدر بعض الشروط مع توفر الدلائل وإبصار الحق فظهر
من حيث المعنى لا سيما إذا كان المفقود محمى نسب سبب عدمه وأما هذا الكلام بالاعتضاد ابن الجبال
(قوله فيهم أوفى بيت المال) أو لفتح الخواص سم **(قوله فاذلعتن)** أى بت الال عدم انتظامه تميزا أى
أهل الفرض **(قوله لأن للزكى غرض فى دفع الدين)** أى لا يخفى ما فيه من البصيرة **(قوله لأن يجعل اللام)**
بمعنى من البناية **(قوله ولا غرض هنا)** أى فى الميراث أى معنى **(قوله دون الأرض)** فيه تردد فقيدور إذا
وارث من لا وارث له اعتل غرضه ثم رابت المحشى سم نه على سبب عدمه أن الجبال **(قوله وما أوصته)**
عبارة عنه أنه كذا فى التباينة لكن لا يظهر وجه هذا الإهام إلا أن يكون لا يخفى لا يصرف فى عدة عبارة
المعنى وكلامه قد يورم إذا قلنا بعدم رداه يصرف لبيت المال وإن لم يتخطم وليس مراد إقصاؤه وإن كان فى
يد أمين نظر إن كان فى اليد قاض ما دونه فى التصرف دفعه إلى من يمكن قاض بشرط صرف الأمين بنفسه
إلى المصالحه وهى ظاهرة **(قوله صرفه لقاضى الدين)** أقول هذا البيان لا يجوز من قصور يظهر لك
عما ذكره فلو قيل صرفه للقاضى الأهل الشاملة ولايته لها فأن لم تشملها ولايته تخبر بين صرفه وصرفه
نفسه إن كان عارفا أن يمكن إميالنا المدار على وصول الحق لاهله وإنما اشترطنا الإمامة فيمن يدفعه
لأجل حل الدفع إذا احتاج لا يؤمنه لا لأجل حصة التصرف ثم رابت فى أصل الروحة أن غير الأمين يدفعه
للأمين ولعل وجهه أنه لا يأم من على نفسه من الحياة على فيمن الدفع لا للزكى هذا إلا نافي حصة التصرف حيث
وقع المرقع ودفعه لا أمين عارف بأن يمكن القاضى أهلا تخبر بين الآخرين فأن لم يكن هو أمينا أو كلن ولكن غير
استئناف لفساد العطف) لا حاجة للاستئناف لا مكان العطف على جملته فقلنا قلنا الخ **(قوله بأباهما التناقض)**
قد يقال مجرد الإهام لا يصلح حجة لفساده **(قوله فى المتن بالرداخ)** قال شيخ الإسلام فى شرح الفصول
وأطلاق الأصحاب القول بالردو يارث خوى الأرحام يقتضى أنه لا فرق بين السلب والكفر وهو ظاهر أه
(قوله فيهم لو فى بيت المال) انظر مع صرف التركه إذا انتظم كذا إن لم يتخطم فى أصل المذهب وقد
يجاب بأن أوقع الحل ولكنه قد لا يتناسب التمييز بالانحصار (دون الأرض) بل فيه إشكال مع ما روى أعل

اليه التي تقتنه به اربعة دمت وتوفروا له التفرقة عليه ودفع خطر مناه به بالتقصد التمكن لو لم يادر بالدفع اليه لا فرض متلاو ايضا فاستحق الزكاة بد بصحرون بالاشخاص فطالويلون لا كذلك لجهة المصالح فكانت اقرب العياض وايضا فانارح نص على ولاية الامام الوكا: دون الارث وما لو تمتعار بمن اعتقد قدره لا ارحام وغيرهم لا يصرف على رأى المتأخرن لنهر المتظم غير مراديل حل من هو ويد مره فاقض اليه الاهل لصرف المصالح ان شئتوا لا يحل ان تسلمه لغيره من مره فهو تله صر فعلنا منسه ان كان امتناعا ركا كلو قد

الاهل فان لم يكن امينا
فوضه لامين عارفا بعبارة
ابن عبد السلام اذا جاز
المالك في مال المصالح
وظفر به احد من يعرفها
صره فيها وهو ما يجوز
على ذلك بل الظاهر
وجوبه (قوله) بالجرصة
لاهل على ما قيل ويوجه
بصرفها بالاخافة ان
وقعت بين حدين على ما فيه
والنصب على الاستثناء
وهو اول او متعين
(الزوجين) اجمالا لانه
لا رحم لهما ومن ثم ترك
زوجة تدل بمهومة أو
خزولة بالرحم لا بالوجبة
(ما) معمول الرد على
ضعف فيه (فضل عن
فروضهم بالنسبة) أي
نسبة فروضهم ان اجتمع
اكثر من صف وعدد
سهامهم اصل المسئلة طلبا
للعادل فلبت وحدهما
الكل مع الام لا لأثر ارباع
وربع للام لان أصلها من
سنة وسهامها منها أربعة
فاجعلها أصل المسئلة
واقسمها بينهما أرباعا
ويصح ان تقول يبقى
سهمان للام ربعها

عارف تمين الاول والاخير سدا حراما ابن اجمال يعني تقرير صرته لقاضي اهل التميز العامل ولا يه
للمصالح بصره لامين طرف فلو قد تقاضى اهل تمين الاخير (قوله اهل) أي الجامع لشرط التقضاء
(قوله كالوقد اهل) أي كما يجوز تولية الصرف بنفسه لوقد اهل فليس المراد تشييع التميز المذكور بل
ما قسمته من جواز الصرف بنفسه عند قد شمول ولاية التقاضي (قوله تخير) أي بشرط سلامة العاقبة كما
يأتي عن شيخنا (قوله فان لم يكن الخ) أي من يده المال (قوله لامين عارف) شامل لقاضي اهل التميز
الشامل ولاية المصالح (قوله صرته فيها) ولا يجب على المباشرة لانه صر على اهل على أي الميت فقط
بل ان رأى المصلحة بصره فعلقة به بدنة عن علقه وجب قله اليها وفي سم على منبجها وبني ان
يجوز للبشر ان يأخذ لنفسه موعاه ما يحتاجه وبني ان يأخذ ما يكفي بقية العمر المتألف حيث لم يكن
ثم هو امر جرح منه لان هذا القدر يدفعه الامام العادل اذ عرش وسكت شيخنا ومم عند الحنية
ظهير (قوله بل الظاهر وجوبه) أي بشرط سلامة العاقبة اه شيخنا (قوله على ما فيه) أي لان
الزوجين ليسا حدين لاهل الفروض بل منهم شيدي ومم (قوله اجمالا) إلى التميز التمايز الثاني (قوله
ومن ثم ترك الخ) أي ما يرد على صحتها بالوجبة اه عرش (قوله بمهومة أو خزولة) بقرول المتني هذا اذ لم
يكون ثامن ذوى الارحام الخ صرحنا في ان علة الرد مطلق القربا وفي سم عن شيخ الاسلام فان قلت كان
وسكت حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه رد عليهما قلت منوع فان الرد مختص بذوى
الفروض النسبية فعلة الرد القرابة المستخفة للفرض لا مطلق القرابة اه وفي ابن اجمال به ذكر ما تقدم
عن شيخ الاسلام فان قلت ينبغي أن يكون الخلف نظريا لانه اذ لم يكن غيرهما يأخذان للمال جميعا سواء قلنا
انه ارادوا بالرحم قلت فظهر فانه في اذ كانا غيرهما من ذوى الارحام كانا اذا خلف الميت بقى حالة احدهما
زوجته او ابنته حال احدهما زوجة قبل الاول استقل الزوج او الزوجة بالبقاء ولم يشاكر من ذكر مه لان
الرد مقدم على ذوى الارحام مع ان اللبس المشار فيه تمين عدم الاستثناء (قوله على ضعف فيه) أي لانه
مصدر مقرون بالاه سم (قوله بنسبة فروضهم) أي نسبة سهام كل واحد منهم الى مجموع سهامهم (قوله
طلبا للعدل) علقه الرد بنسبة الفروض اه سيد عمر (قوله فلبت وحدهما الشكل الخ) الاول ان
يقول فلبت مع الام الخ يقول ضعف قوله الى اربعة وان لم يجتمع اكثر من ذلك فان كان من رد عليه شخصا
واحدا كبت له كل التركة فرضا وردا وان كان جماعة من صف كبنات قسم بينهم بالسوية (قوله
فاجعلها) أي الأربعة (قوله واقسمها) أي الأربعة بينهما أي بالنسبة الام (قوله ويصح ان تقول يبقى الخ)
عبارة المتني وشرح المنهج في بنته وام يبق بعد اخراج فرضها سهمان من ستة لاهل ربعها نصف سهم
ولبت ثلاثا ربعها فصاح المستثنى اثني عشران اعتبر عرش النصف من أربعة وعشرين ان اعتبر
نحوه (قوله بين حدين) انظر ذلك مع كون الزوجين من أفراد اهل الفرض فكيف يضاده ثم انظر
ما للمانع من ان يجعل إضافة اهل الجنس فيجوز معاملة المعرف بلام الجنس فيوصف بالكره وقد
صرح في واحد بانقسام الاخافة اقسام اللام الان مجاب بان المانع ان جعل الاضافة للجنس يقتضي انه
يكفي الرد على بعضهم مع وجود غيره منهم (قوله ومن ثم تركت زوجة) عبارة تشرح التوصل لشيخ الاسلام
فان قلت كان من حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه رد عليهما (قلت) منوع فان الرد
مختص بذوى الفروض النسبية لانه علق الرافعي تخديم الرد على ارث ذوى الارحام بان القرابة المقيدة
لاستحقاق الفرض اقوى فلم ان علة الرد القرابة المستخفة للفرض لا مطلق القربا فان كان معارف آخر
فالزوجان لا رد عليهما مطلقا وانما بالرحم انما يكون عند عدم رد قائم اه وبعبارة تشرح التوامض
وتقدم انه لا رد على الزوجين بالاخافة لان الرد انما يستحق بالرحم ولا رحمة الزوجين من حيث الزوجية
وان كان لاحد الزوجين رحم كبتت عم او بنت خال فلا يفرض لها بنير الزوجين واخذان الباقي بالرحم
لانهم من ذوى الارحام وليس لهما فرض بالنسبة اه (قوله على ضعف فيه) أي لا ته مقرر ان بال (قوله)

مخرج الربيع وهو الموافق للقاعدة ترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة البت ثلاثة للام واحد
قال الخليل قوله بعد انخرج فربحيما الخ وعماله نصف البت ولام السدس النصف ثلاثة السدس واحد
الباقى اثنان يسميان بينهما اربع البت ثلاثة ارباعها وهو واحد ونصف للام وبها وهو نصف انكرت
على مخرج النصف فنقرب اثنان في اصل المستقوى ستة تبلغ اثنى عشر وهذا معنى قوله فصنع المستقوى اثنى
عشر الخ البت النصف ستون للام السدس اثنان فالخامس البت ثلاثة ارباع اثنان في اثنى عشر السنة ولام
ربيعا هو اثنان فتصل البت من الاربعة ثلاثة ارباعا وابد في كل البت تسعة ولام ثلاثة وهذه
الاعداد متوافقة بالا ثلاث فيؤخذ من كل تلك مائة فيؤخذ من البت ثلاثة وهي تلك التسعة من الام
واحد هو تلك الثلاثة مجموع ذلك اربعة قوله وهو الموافق للقاعدة هي ان الباقي بعد انخرج القروض
يقسم على ذوى القروض بنسبة قروضهم والباقي هنا هو اثنان لاربع لما قد انكرت على مخرج الربيع
فتضرب اربعة في الستة (قوله يضرب في الستة الخ) كذا في اصله وهو بحسب الظاهر ممكن لان
حاصل ضرب النصف في الستة ثلاثة فاصل اء سيد عمر وقد علمنا من المعنى وشرح المتبع ان كلام
الشارح معنى على اعتبار مخرج النصف على حذف الحذف (قوله ان الرشد وال الخ) لانه زاد في قدر
الساهم نقص في عددها والبول نقص في قدرها وزاد في عددها نقص في (قوله اربا) على الاصح
عند المصنف قيل مصطلح روجه الرافعي وابن الجلال المعنى سيد عمر (قوله صوبة) أى بالصوبة فهو
منسوب بنزول الحاضره ع (قوله صوبة) كذا في النهاية هنا وقال السيد عمر وقع الشارح عند
تفسير الصبة الا في المتن ما يناقض هذا وعبارة المعنى والاسنى والقروض قضية كلامهم ان اربا ذوى
الارحام كاربث من يدلون به فى اء اما بالقرض او بالصوبة وهو ظاهر وقول القاضى توربهم تورب
بالصوبة لانه اى فيه القربى يفضل الذكر ويحوز المنفرد الجميع خريج على مذهب اهل القرابة
اه وكذا عبارة النهاية الا انها استطعت قول القاضى اذ اعلم ذلك علم ان فى كلام النهاية تناقضا ايضا كانه
عليه مولا تا السيد عمر اى والرشيدي ايضا اه ابن الجلال (قوله ولو غنيا) وقيل يخص به الفقراء منهم
اه معنى (قوله الحديث الصحيح الخ) ويحتاج مع ذلك الجواب مما تقدم اه صلى الله تعالى عليه
وسلم استقى فيمن تركه وصوته لا غير فقال لا ميراث لها الا ان يدعى نسبه بالقياس على الحال اه سم
اقول اما القياس فلا بد منه او مادعوى النسخ فستغنى عنه لجواز ان يعمل احدهما على ما اذا اعتظم بيت
المال او الاخر على ما اذا لم يتعلم وهذا احسن من تكلف دعوى النسخ لانه يحتاج لاثبات تاخر التاريخ ومجرد
الجواز غير كاف فيه لان نسخ الاول بالثاني ليس اولى من عكسه واه اعلم سيد عمر اه ابن الجلال اقول ذلك
الحمل اشد تكلفا من دعوى النسخ اذ لا يتبادر ان الاستثناء المذكور كان محال فبالفعل (قوله ووفى اربهم)
إلى التثنية في النهاية وكذا في المعنى الا قوله فيجعل إلى في بنت (قوله ووفى اربهم) خبر مقدم لقوله مذهب اهل
القرابة (قوله ومذهب اهل التنزيل) وهو الاصح معنى ونهاية وشرح المتبع وقد اشار الشارح اليه
بالنفي طبع عليه ومن مذهب اهل القرابة (قوله بان يزل الخ) بان التنزيل انما هو بالنسبة للارث لا المحجب
ظومات عز وجل بنت بنت لا محجب إلى الثمن نهاية معنى قال الرشيدي قوله لا لمحجب يعنى حجب اصحاب
القروض الاحدية بدليل تمثيله فلا ينفاه ما بقى من قوله ويراعى المحجب فيهم الخ اه (قوله فيجعل ولد البت)
كذا في اصله رحمة الله تعالى والاولى التثنية كبتا الاخ والميراث الاولى فيها ايضا كاسيما ويرى ابيها سيد عمر
(قوله وبتا الاخ الم كاسيما) يعنى ان كل واحدة منهما منفردة كاسيما فتوزع جميع التركة امر رشيدي
(قوله والعمه) مطلقا أى سواء كانت ابوين او لاب او لاب اه سيد عمر (قوله المال بينهما الخ) عبارة

نصف يضرب في الستة

فصنع من اثنى عشر ترجع

بالاختصار إلى اربع بقوله

تزداد فربى قسم بينهم

بالسوية فلم ان الرشد

لحل الاق (فان لم يكونوا)

اى ذوى القروض (صرف

إلى ذوى الارحام) اربا

صوبة فيأخذ كله من

اقرضتهم ولواثي وغنيا

لحديث الصحيح الحال

وارث من لا وارث له وقدم

الردلان القرابة المقيدة

لاستحقاق القرض اقوى

وفى اربهم اذا اجتمعا

مذهب اهل القرابة وهو

تقديم الاقرب لبيت

ومذهب اهل التنزيل بان يزا

كل منزلة من يدلى به فيجعل

ولد البت والاخت كاسيما

وبتالاخ والعم كاسيما

والحال والخالف كالام

والعم للام والعمه كالاب

فى بنت بنت بنت بنت

ابن المال بينهما

ذو فرض اى كبتات (قوله فى المتن فان لم يكونوا صرف الى ذوى الارحام) يحتاج مع ذلك الجواب
ما تقدم انه صلى الله عليه وسلم استقى فيمن تركه وصوته لا غير فقال لا ميراث لها ميراثا لا
ان يدعى نسبه بالقياس على الحالة (قوله والعمه كالاب) اى مطلقا

ولا يخص بها كذا ورد أو

عول (في كتاب الله تعالى)

للدوة (سنة) وأخصر

ما يعبر عنها بالرح والثلاث

ونصف كل وضعه وثلاث

ما يعبر عنها بالرح والثلاث

آخرو ليس المراد ان كل من

له شيء منها يأخذه بنص

القرآن لان اثنين من أخذ

بالاجماع أو التماس كإتي

(التصنيف) بدوؤه لانه نهاية

الكسور المقردة في الكثرة

وبعضهم بدأ بالتثنية اقتداء

بالقرآن أي ولانه نهاية

ماضوعه (فرض خمسة

زوج) بالجر ويجوز الرفع

وكذا تصب لولا تنبيهه

للفظ المتعبد بدوؤه لتسليلا

لتعلم لكل ما قبل الكلام

فيه يكون أرسن في الذهن

وهو على الزوجين أقل منه

على غيرها والقرآن

العزيز بالاولاد لانهم أم

عنا الأدي ومن هم ابتدوا

في تعليم القرآن آخرو على

خلاف السنة فقرأته (لم

تحفظ وجتولدا ولولدا

(ابن) ذكر أو أتي وارتا

للأيقون الابن وان سفل

ملحق باجماع (وبنت أو

بنت ابن أو أخت لابون

أولاب منفردات) من يأتي

(فصل في بيان الفروض) (قوله في بيان الفروض) الى التبيين في النهاية الا قوله وظاهره (قوله
وذوها) يوم كل من ليسهم مقدار شرا لا يزيد ولا ينقص الامراض عول في قصه أو دفعه في معنى (قوله
للدوة) متعلق بالمقدر (قوله المتن سنة) خبر الفروض (قوله واثبات ما يقى) مبتدأ خبر قوله من يد الخ
(قوله فيما يقى) عبارة للمتن في الفروض كزوج ووجون وزوجوا ويون وفي مسائل الحديث معه
فرض كام وجد وخمس أخوة اه (قوله حريد) أي على الستة المذكورة (قوله لدليل آخر) عبارة
ابن الجمل باجتماع المصنفين رضي الله تعالى عنهم اه (قوله وليس المراد الخ) لا ينافي قوله المقدر في كتاب
الله تعالى لانه لم يزل المقدرة فيه لكل من يرث منها بل المراد في الجملة اه سم (قوله منها) أي الستة (قوله
المتن الصف) أي احداها النصف فيه ثلاث ثلثات بتثنية ثلثه الاربعة لتصف كل طرف اه ابن الجمل
(قوله وبعضهم) هو ابو النجا اه ابن الجمل (قوله أي ولانه) أي ما ذكر من التثنية اه عرض
ويجوز ان يكون الأفراد بتأويل الفرض (قوله نهاية ماضوعه) أي من الكسور يعني ان الكسور
اذا وضعت انتهت المضاعفة الى التثنية لان النصف لا يضاعف اه كدعي عبارة سم قوله ماضوعه
أي ما يعبر عنه في الفرائض اه (قوله بالجر) أي على البدلية من خمسة وقوله ويجوز الرفع أي على انه
غير مبتدأ ماضوعه قوله وكذا الصب أي باض المقدر (قوله لولا تنبيهه الخ) بها من ان هذا جرد ماضوعه
عليه بلفظ مر اه ولعل وجهه انه يمكن تخريجه أي الصب على لفظة خمسة اه عرض (قوله لفظ المتن) يعني
لصورته الخفية والافتقار لفظ مشترك بين الرفع والتصب فلو صرح بما مر به لكان أوضح اه سيد
عمر (قوله به) أي الزوج (قوله لان كل ما قبل الخ) الاول كافى للمتن لان الابتداء ما قبل فيه الكلام
اهل وأقرب الى الفهم اه (قوله وهو) أي الكلام (قوله والقرآن الخ) عطف على خبره بدوؤه
(قوله ومن هم الخ) راجع لقوله بدوؤه لتسليلا (قوله ابتدوا الخ) أي جرت العادة بينهم بذلك اه
عرض (قوله ذكر الخ) مفردا أو جماعيا من م أو من غيره. لو من ثانيا بن الجمل (قوله وارثا) أي بالقرابة
الخاصة وخرج بالورث بدوؤه ما منع من تحريك ككفره والقرابة الخاصة الوراث بمسماها كونه البنت
مثنى وابن الجمل (قوله وابن الابن الخ) عبارة ابن الجمل وولد الابن مسمى وولد اما حقيقة أو مجازا لانه ملحق
ببق الارث والحسب والتصنيف باجماع اه وعبارة للمتن ولعل ولد يتسليها امحالا في حقيقة ومجاز
أي كما عليه الشافعي وغيره ابن الجمل (قوله المتن أو بنت ابن) أي عند قد البنت اه ابن الجمل واولها
وقوله ما وخت بمنى الوالو (قوله المتن مفردات) خرج به ما لو اجتمع مع اخوتهم واخواتهم واجتمع
بعضهم مع بعض كإتي وليس المراد الا افراد مطالعته لو كان مع كل من الاربع زوج فلها النصف
أضاضا بقية معنى (قوله عن ماتي) أي فشرح بيتي ابن فخر الخ عبارة ابن الجمل أي عن بعضها أو
يساوها من الاناث من أخت للجميع وبنت عم لبنت الابن (قائمة) الذي يمكن اجتماعه من اصحاب
الصف الزوج الاغتشاف شقيقة اولاب اه (قوله للآيات فبين مع الاجماع الخ) يعني للآيات فيما عدا
الثانية للاجماع فيها وكذا يقال فيما يقى في ابن الابن في حقه للزوج اه رشدي عبارة للمتن في المتن
وفرض بنت ابنت ابن وان سفل لقوله مع في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كاليت
بما مر في ولد الابن اه وهو الاحسن الموافق لظاهر الشارح (قوله على الثانية) أي بنت الابن اه عرض

الفصول كغيره بخلافه فقالوا لفظ لشرحه الصغير ماضوعه يستثنى من اطلاق المصنف مستثنان احدهما

اذا اجتمع أخوالها من الام يزلون من ثلثها ويرون نصيبها لكن يقتسموه بينهم لذك كمثل حظ

الاثنين لو ورثوا نصيبها على حسب ميراثهم منها لو كانت هي الميتة لاقتسموه على عدد رؤسهم يستوي

فيه ذكرهم وانما لانهم اخوتها من امها وهذه تعلم من كلامه الاتي مع اشكال فيها ذكره هناك

(فصل) (قوله وليس المراد الخ) ولا ينافي قوله للمقدر في كتاب الله لانه لم يزل المقدرة فيه

لكل من يرث بها بل المراد في الجملة (قوله ماضوعه) أي ما يعبر به القرائض

(والربع فرض) اثنين (زوج لوجه ولد أو ولد ابن) ذكر أو أنثى

وارث وإن نزل لأب مع الإجماع في وفاة الابن بقدر الوالد لو كان له ولد غير وارث كما هو الحال في الورث بعموم القرابة فخرج المصنف (وروجة) فأكثروا إلى أربع بل وإن زدنا حتى نحو جرحي (ليس لزوجها واحد منها) كما ذكرناه في (الزنا) لو واحد (لازم فرضها) أي الووجة كما ذكر (مع أحدها) كما ذكر (٣٩٦) لآية أيضا وسجل له في حالته ضعف ما قلنا في حالته لأن فيه كورة وهي تخص

التصيب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كر توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي (والثلاث فرض) أربع (بين فصاعدا) لآية وفوق فيها صلة للإجماع على أن البنين الثلثين المستند العديد الصحيح أنها نزلت في بنين وروجة وإن عم قضى صلى الله عليه وسلم للزوجة بالثمن والبنين بالثمن ولأن الم الباقي (وقى) أن فاكثرا إجماعا واخترنا فاكثرا لابرين أو لاب لآية في الثلثين وللإجماع فيها زاد على أنها نزلت في قصة جابر الممرض وسأل عن أرث أخواته السبع مائة وما قبل المامات غلط لأنه حاشي يمد التي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقديرها فثنتين فاكثرا ويشترط انفرادهن عن بعضهن أو يصحبن حرماتهن أو قصصنا (والتك فرض) اثنين فرض (أم ليس أبنا ولد ولا ولدان) وارث (ولا) اثنتان من الأخوة والأخوات يتبنا فلان شريك في نسب اثنين فسباق في الموانع لآية وولد الولد كالولد إجماعا وجمع الأخوة فيها المراد بالثمن من هذا الجنس إجماعا قبل ظهور خلاف ابن عباس رضي الله عنهما وسباق أن فرضها في إحدى القراوين تلت الباقي (فرض اثنين فاكثرا من ولد الأم) لقوله تعالى ولها أخ وأخت الآية أي من أم إجماعا وهو في قرأة شاذة وهي أصاح سندها كبر الواحد في وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (للجمع الأخوة) في باقي وبه يكون للثلاث وان كان الثالث للرس في القرآن والسدس فرض سبعة أب وجد (بذل باقي) ليلها ولد أو ولدان) وارث لآية والمجد كالأب فيها (وأم لميتها ولد أو ولد ابن


(قوله وارث) أي بالقرابة الخاصة منه أو من غيره ولو من زمانه في شرح الشيخ ابن الجلال (قوله بعموم القرابة) لا يعني ما فيه من عدم ذكر خصوص القرابة المخرج للوارث بعمومها كما ضمه إلى الذكر غيره أم سيد عمر (قوله فلا تدفع) أي للزوج مع الوارث العام (قول المتن وروجة) وقد تراث الأم الزرع فرضاني حال باقي فيكون الزرع ثلاثة أهمل في قوله في حق نحو جرحي أي الحكم بصفة تكاح الكفار مطلقا حيث لم يوجد مفسد يمتدونه ومن ثم لو أسلم على أكثر من مباحة اختار مباحة وإن تأخر تكاثره أم عرش (قوله كما ذكر) أي ذكر وارثي ووارثي بخصوص القرابة منه أو من غيره ولو من زمانه نزل أي الابن (قوله) وسيد كر) أي في كتاب الطلاق (قوله في عدة الطلاق) متعلق بقوله توارث (قوله وفوق فيها صلة) كافي قوله تعالى فاحر وأفرق الإصاق فلا ية تدل على البنين ويقاس بها بنتا الابن أو حمدا اختلان فيها بناء على القول بإعمال القطف حقيقة ومجازا مع عبارة عرش (قوله وإن عم) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المشكاة والقورا نعم فلينامل الجميع بينها أم سيد عمر عبارة ابن الجلال ووقع في الصفحة ابن عم والذي في المشكاة والفرد وكتب القراض عم مكان ما نبهنا على أنه (قوله صلة) أي زائدة وقوله للإجماع صلة قوله ١٠١ (قوله إجماعا) وتذكر عن المنقضي آقا دال آخر لتي أن وسباق عنه دليل آخر للاكثر (قوله فكان تقديرها) فخرج على قوله على أنها الخ (قوله فثنتين فاكثرا) وقيس بالأخوات أو البنات بنات الابن بل من دلائل في البنات على القول بإعمال القطف حقيقة ومجازا أم ابن الجلال (قول المتن ولولد ابن) أي وإن نزل (قوله وارث) أي بخصوص القرابة ذكر كرواثن أو خن أم ابن الجلال (قول المتن ولا اثنتان من الأخوة والأخوات) أي للبيت سواء كانوا الشفاه لا ذكر الأم ولا جرحين بنهيا كآخرين لأم مع جد أم لا نهاية ومتى وإن الجلال (قوله فان شك الخ) كان على اثنتان امرأة شبهة واتت بولدها شبهة الحال فمات الولد قبل لحوقه بأحد محمول لأحد محمولون الآخر ولدان فلام من مال الولد السدس في الأصح أو الصحيح كما في زيادة الروضة أم منق (قوله وجمع الأخوة) مبتدا والأخوة قلياتن وقوله المراد به الخ غيره (قوله قبل ظهور خلاف الخ) قد يقال قبله الظهور لأنك بل لا بد من قلية نفس الخلاف أم مع عبارة ابن الجلال وإجماع التابون على القول بصحبتها بالاثنتين ببدان عباس وهذه مسئلة أصولية فإن الأصح أن الإجماع الحاصل عقب الخلاف حجة أو على هذا كان الصواب أن يقول الشارح بعد ظهور الخ لكن النهاية والمقتضى عبرا قبل الخ كالشارح (قوله في أحد القراوين) وقدمنا في أول الفصل (قوله مع الأخوة) أي الاشتقاء أو لأب أوهما أم ابن الجلال (قوله في باقي) أي في إذا قصصه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا على مثله كالو كان معه ثلاث أخوة ولم يكن معهم ذفر فرض (قوله للس في القرآن) بل ثبت بأجتهاد الصحابة أم حاشي (قول المتن ولولد ابن) أي وإن نزل (قوله وارث) أي فرج وارث بخصوص القرابة فان كان الفرع أو الرارث ذكر أم لا مشي للاب والجد غيره أو أي وفصل عن القروض شيء أخذه تصيبا فيجمع إذا ذلك بين القرض والتصيب أم ابن الجلال (قوله فيها)

(قوله بل وإن زدنا الخ) قال في شرح الارشاد ومثل قوله فاكثرا ما لو مات ذى عن ثمان نسوة فيقسم منهن الربع أو الثمن وهو ما اقتضاه كلام الفقهاء وصرح به ابن القاسم لصحة انكسبهم (قوله وسيد كر توارث الزوجين) أي في باب الطلاق (قوله قبل ظهور خلاف ابن عباس) قد يقال قبله الظهور لأنك في بل لا بد من قلية نفس الخلاف بالثمن من هذا الجنس إجماعا قبل ظهور خلاف ابن عباس رضي الله عنهما وسباق أن فرضها في إحدى القراوين تلت الباقي (فرض اثنين فاكثرا من ولد الأم) لقوله تعالى ولها أخ وأخت الآية أي من أم إجماعا وهو في قرأة شاذة وهي أصاح سندها كبر الواحد في وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (للجمع الأخوة) في باقي وبه يكون للثلاث وان كان الثالث للرس في القرآن والسدس فرض سبعة أب وجد (بذل باقي) ليلها ولد أو ولدان) وارث لآية والمجد كالأب فيها (وأم لميتها ولد أو ولد ابن

والتصديق من من هو موافق له من غير ان يحجبها بالتحقق دون ان يحجبها بالتحقق واما مع تحقيقه واما مع تحقيقه
ولكل راس ويدان ورجلان وقرع اذ حجبها حكم الامتنين في سائر الاحكام كقولهم عن ابن القطن واقرمو ظاهر ان تصديق الراس
ليس بشرط بل على غير استقلال كل نجاة كان تام دون الاخر كانه كذلك (تتبعه) سلك عن مصنفين ظهر احد هما في ظاهر الاخر ولم يمكن
انفصالهما فاسر ما لم يحجبهم اراء احد ما تقدمت به السبب عقب طرف القهر يوم والاخر تأخير الى ما بعد طرف الركن فن الجواب وهل اذا فصل
احدهما لزمه من الاركان والواجبات بموافقة الآخر ثم اراد الاخر ذلك يلزم الاول وموافقته للمشي والركوب سهله الفراق ايضا لا وهل
يلزم كلان يفعل مع الاخر واجبه من غير صلاة وما واجب عليه نظيره ما وجب على صاحبه او لاذق الوقت اما لا وجبت بقوله الذي يظهر
من قوله انما لا يجب على احد ما موافقة الاخر في فعل شيء اراد ما يتضاه او يشاركه الاخر به لان تكليف الانسان بفعل لاجل غيره
من غير نسبة لتقصير ولا سبب في مته لا نظيره لو لا نظر لاضيق الوقت لان ملاهما (٣٩٧) لا يمكن لان الفرض تخالفه جميعهما فان

ظلمت لا يجبره ويزم الاخر
بالاجرة كاهو قياس سائل
ذكره ما ظلت تلك ليست
تظهر مستثناة لاجل الرجوع الى
حفظ النفس تارة كرمضة
تعينت والمال اخرى كوديع
تعين وما هنا اجماعا اجبار
فخص عبادة وهي يختص
فيها مالا يختص فيها فان
قلت عبدا لا اجبار بالاجرة
لعبادة كتعليم الفتاة
بالاجرة قلت يفرق بان
ذلك امر يدوم فتمه بفعل
قليل لا يتكرر بخلاف ما
مناقته يلزم تكرار الاجبار
بل دوامه ما بقيت الحياة
وهذا امر لا يطلق ظرفه
ايما به فرضا الامر لما ك
في شيء من ذلك اعرض
عنهما الى ان يصطاحا على
شيء يتفقان عليه اخذا بما
ذكره واخر العارية بل
اولى فتأمل ذلك فانهم

أى الآية تمت للاب على خلاف الغالب (قوله وارث) أى فرع وارث مخصوص القربة (قوله المتن وارثان
من اخوة) سواء كانا شقيقين ولا بولام او مختلفين اهما بن اجمال (قوله بدون الوصف) كالكفر والرق
عش (قوله ولا مع جد) يعنى واخوين لا يبدل الاغ والابو الشقيق او المفقو اخ لا مع جد مع الشقيق
الذكر فتأمل اه رشيدى اى اذ الكلام في اثنين من الاخوة (قوله ولو كانا ملتصقين اخ) عطف على قوله
وان لم ير (قوله في سائر الاحكام) اى خاص ودية وغيرهما اه معنى (قوله كقولهم عن ابن القطن)
اعتمده المعنى ايضا (قوله وهل اذا اخ) والاولى تأخير هل الى قوله يلزم الاول اخ (قوله والمشي اخ) عطف
تصير على قوله موافقة (قوله من غير نسبة لتقصير) لعله احتراز عن نحو تكلف زوج افسد نسكا
عدوانا بالخروج مع القضاة نسكا (قوله ولا لسبب اخ) لعله احتراز عن نحو تكليف ولي احرم مويله
باحضاره للاحمال (قوله في مته) اى في الغير من الانسان (قوله ويلزم) يبيناه للقول من الافعال (قوله فاذا
اجتمع معها) اى مع الامور قوله ولد المراد به ما يعمل ولد الابن (قوله واخوان) اى واخوتان (قوله)
فالواجب لما الولد انظر هل لتخصيص الحبب بالولد دون الاخوين فائدة اه عش وبسط ابن اجمال
في بيان الفائدة راجعه (قوله المتن وجوده) وازمة لا بولام اه معنى (قوله فاكثر لما ص) الى الفصل
في الثاني يقول المتن (قوله اهل) اى اقرب (قوله هل الذي قبله) اى ببيت الابن مع بنت الصلب (قوله بعض
الذكرين اخ) عبارة المتن وقديرث الابو الجلب بالتصيب فقط وقدمت معان بينهما وسياقي ياتناه
(فصل في الحبب) (قوله في الحبب) الى قول المتن وابن الاغ والابوين في المتن الاقوله بخلاف المتن الى
المتن والى قول المتن والبنت في النهاية (قوله بالكلية) اى من الارث بالكلية (قوله وهو المراد) اى الحبب
بالنقص او الاستفراق اه عش (قوله هنا) اى في هذا الفصل (قوله وسياقي) اى في مواضع الارث (قوله)
ومنه اى عامر (قوله لا تشبه به) اى في قوله هل الله تعالى عليه وسلم الولد لمة كلحمة النسب اه
رشيدى (قوله ولو لا قول اخ) عبارة المتن ومن هنا يعلم ان قوله ولا ابن الابن مراده هو ان سفل كافدته
حتى ينظم مع هذا اه اى قول المصنف او ابن اقرب منه (قوله ينظم) اى لم يظهر الانظام فريادته
وان سفل منه على ارادة المومر بآب الابن اه سيدمر (قوله هذه الصورة) اى ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن
(قوله ويحببه ايضا اخ) عبارة المتن فان قيل رد على المحصر انه يحبه ايضا او ابنه ابنتان احبب به تذكيره
آخر الفصل في قوله هل عصبه يحبه اصحاب فروض مستترقة اه (قوله المتن والجلب) اى ابو الاباه معنى

فاذا اجتمع معاه ولو اخوان فالواجب لما الولد فقط لاه اقوى (وجدة) فاكثر لما ص انه  اعطاهما السدس وأنه يحصى به للجدتين
(ولبت ابن) فاكثر (مع بنت صلب) او بنت ابن على اجماعا (ولاخت او اخوات لا بون) قياسا على الذي قبله
(ولو احدم ولد الام) ذكره اثنى وقديرث بعض المذكورين بالتصويب كما يعلم ما ياتي (فصل) في الحبب وهو لمة النكح وشراعتن من قام به
سبب الارث بالكلية او من اوفر حظيه يسمى الاول حبب حرمان وهو اما بالنقص او الاستفراق وهو المراد هنا الوصف وسياقي والثاني
حبب نقصان وقد مر منه حبب القرع للزوج أو الزوجة أو الابوين (الابو الابن والزوجة لا يحجبهم) من الارث حرمانا (احد) اجماعا لان
كلامهم يدل لبيت بغيره وليس فرعان غيره بخلاف المتن فانهم ادلى بنه لمة كسفره عن النسب لا تشبه به بتقديم عليه (وابن الابن)
وان سفل (لا يشبهه الا الابن) اجماعا بما كان لادله به أو حمله لا أقرب منه (وابن ابن اقرب منه) كان ابن ابن ابن ابن ابن ابن ولو لا قول وان
سفل من ينظم استثناء نحو هذه الصورة. قويمه ايضا اصحاب فروض مستترقة كاي بن وبنتين (والجد) وان علا (لا يشبهه الا) ذكر متوسط

أصلا فلا يسمى حيا كامل من حده السابق (والأخ لا يوين بحبه الأبوين ابن الابن) وإن سفل إجماعا (و) الأخ (لأب يحبه ولأب) لأبهم حبه الشقيق فهو أول (و) الأخ (لا يوين) لأنه أقوى وأقرب منه ويحبه أيضا. اخت لا يوين معها بنت أو بنت ابن وهو وإن كان حبا بالاشتراك لكنه لا يخرج من كونه حبا بأقرب من قريب. د على تغييره أنه كور ولا يسهله قوله إلا وكل حصة تحببه أصحاب فروض مسترفة لأن الاخت منحل تأخذ إلا تصيبا نعم إجماع ابن الزوجة بأن الكلام في مطلق من يحبه وكل من بنت أو بنت الابن أو الشقيقة لا يحبه عند الإطلاق (و) الأخ (لأب يحبه أب وجد وولده ولد ابن سفل ولواثي نفس الصبيح أنه صلى الله عليه وسلم فسر الكلافة في الآية التي فيها لود ولد الأم كما يرون من لم يحلف ولدا ولا ولدا (و) ابن الأخ لا يوين يحبه سة أب وجد) وإن علا لأنه أقوى. تنو قيل يقاس بأب الجد لاستودر جتهما كالأخ مع الجد ويرد بان مذاخر عن القياس كما أتى فلا يقاس عليه (و) ابن أخ لا يوين (و) ابن أخ لا أقوى منه ذكر سة

(قوله) (الأولاد الأم) أي فاتهم بحبهم من الثالث إلى السادس أم عش وحق المقام أن يقول قائلها لا يحبهم (قوله) (وخرج يد كراخ) عبارة عن قيد المصنف المتوسط بالذكر كذا كره أيضا حالان من بين وبين الميت التي لا يرثها أصلا فلا يسمى حبا أو أعاصر بتوسط ليتناول حب الجدة بأبيها ولو فقه من الصور (قوله) (فإنه) أي من أدلى بالميت وقوله (يحبه) (قوله) (وأقرب منه) قال الفاضل المحقق سم إن أردنا زيادة إجماع يرجع إلى معنى أقوى أو أزيد بقربا فقيه نظر إذ مساهمتها إلى الميت واحدة أم أقول يتعين حمل على الأول والمطلق تفسيره بعبارة النهاية أي للميت أقوى زيادة قدره وهي الحرب لأنها مصرحة بالاحتياط الماسد في عبارة الشارح أنه أعلم سيد عمر ابن الجمل (قوله) (ويحبه أيضا) (الخ) عبارة عن المعنى فإن قيل رد على المصنف أنه يحبه أيضا الخ لا يصح أن يحب عنه عمار أي من أعيد كره آخر الفصل الخ لا تفقد هذه الصور فله يحبه أصحاب فروض مسترفة الخ إجماع بأن كلامه من يحبه بغيره وكل من الميت أو بنت الابن أو الاخت لا يحبه الأخ غير دعاه مع غيرهما (قوله) (وإن كان حبا) (الخ) يريد عليه أنه ليس منه كما اعترف هو به بقوله لأن الاخت أقوى له لكنه لا يخرج الخ رد عليه بأن الحبيب له أن كان هو الشقيقة فقط فليست أقرب منه له مساهمتها إلى الميت واحد وإن كان الميت وحدهما أو المجموع فليست البنت وإن كانت أقرب حاجة للأخ من الأب لأنها صاحبة فرض غير مستغرق والحاجب ليس إلا أصحاب القروض المسترفة على ما فيه فلم من ذلك أن الأخ من الأب يحبه الشقيقة. إ. إ. كانت عصبه مع الغير كما صرحوا به ولا يرد ذلك على المتن لأنه ليس في كلامه ما يفيد المصنف أم ابن الجمل (قوله) (بأقرب منه) قال المحقق سم فيه تأمل أم لعل وجه عدم إشعار المتن بهذا التقييد أم سيد عمر (قوله) (يرد على تغييره) (الخ) كان وجه الإيراد أنه يقاد من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر سم. وشيئ وقد مر عن ابن الجمل دفع الإيراد بأنه ليس في كلام المصنف ما يفيد المصنف (قوله) (ولا يسهل الخ) أي خلافا لأدعي شمره أي كالمصنف في فرض إشراح بهذا الرد عليه أم وشيئ (قوله) (في مطلق من يحبه) الأول من يحبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأول على الإطلاق سم وروى (قوله) (أو ولد) أي ذكر أو أنثى أم معنى (قوله) (كأمر) أي الألف مشروح وفرض اثنين ما كثر من الأم ونذكر كيد التعليل بأن أول القول (قوله) (لأنه أقوى الخ) عبارة عن المعنى مع المتن أب لأنه يحب أباه فهو أول وجد لا تفقد درجة أبيه حبه كأي و ابن أو بنته لأنها يحبان أباه فهو أول أم عبارة عن الجمل مع المتن أبوين جملان علان جملتهما مقدمة فيكون من القاعدة الثانية قرب يد الأب بكونه حاجا إليه الذي هو الأخ لأنه أدلى به فيكون حاجا إليه بالاولى فيكون من القاعدة الأولى أيضا وعلى في التحفة كون الجد يحبه بأنه أقوى منه قد علمت بآمر ما فيه وأنه ليس هناك اشتراك بين ابن الأخ والجد في جهة لا قرب حتى نعل بأنه أقوى أم محدث وقوله بآمر معنى بهما مقدمة أول الفصل من إن ما ينبغي له باب الحجب من قاعدة تين ومتعلقاتها راجعة فاته نفس (قوله) (لأنه أقرب منه) عبارة عن الجمل لأن جهة مقدمة فيكون من القاعدة الثانية وقع في التحفة أي والنهاية التعليل بأنه أقرب منه قد علمت أنما تنظر إلى القرب لإبداء الاتحاد في الجهة لا بالنظر إلى الجهة (قوله) (وإن كان حبا) (الخ) أي الضم هنا بالعدد دون غيره (قوله) (في هذا) أي ولأب الأول أو ما يليه أي ولأب الثاني ولو قال في قوله ولأبوين فبذاته مطوف الخ لكن أخصروا أولي (قوله) (الأول) أي من قوله وابن أخ لا يوين (قوله) (لا على ما يليه) أي لا على لا يوين من قوله (و) الأخ لا يوين. ولو قال لا الثاني لكن أخصروا وضع (لأنه أقرب) عبارة النهاية عن المعنى لا أقوى وعبارة ابن الجمل لأنه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية وتنع في التحفة (فصل) (قوله) (وأقرب منه) إن أردنا زيادة إجماع يرجع إلى معنى أقوى أو أزيد بقربا فقيه نظر إذ مساهمتها إلى الميت واحدة (قوله) (يرد على تغييره) كان وجه الإيراد أنه يقاد من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر (قوله) (في مطلق من يحبه) الأول فيمن يحبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأول على الإطلاق (قوله)

(أ) لا يجوز أن يكون المبدأ الذي يفسر النص هو نص آخر من الكتاب المقدس، بل يجب أن يكون مبدأً خارجياً عن النص نفسه.

التعليق بأنه أقرب مت فاوله هو لا السيد عمر بأنه أي يدقراية اه (قوله لانهم أقرب) أي السجوان
الاخ لاجل لكن الاولى الافراد كما بيناه لما روي عليه من فكر اروقنا فاقه مقصود من الاختصار اميد عمر
عبارة ان الجمل امان عند ابن الاغ بلا حتم فيهم من كون جهتهم مقدمو كذلك ابن الاغ لا يكون
من القاعدة الثانية ووقع في الحق التعليق بانهم اقرب منهم وقد حملت ما فيه اه (قوله لذلك) عبارة ان الجمل
اماميه اعد العمل لا يرون فلما قدم فيهم واماميه فلاه اقرب منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في
نتيجة ايضا التعليق بأنه اقرب وحيط بجري فيه التاويل المار عن شيخنا السيد عمر اه (قول المتن وعم
لا ب) اماميه اعداه فلما قدم واماميه فلاه اقربته اه ابن الجمل (قوله لذلك) اي لاه اقرب منه
بالتاويل المار بالنسبة للمعروف وبدونه بالنسبة للمعروف عليه (قوله بقسميه) اي لا يرون ولا ب (قوله
وان عم ابيه) عطف على ان عم الميت (قوله وذلك) اي عدم الوجود (قوله اجماعا) الى قوله وقال جميع
المتن في قول المتن المعنى في الثانية الا قوله قصر الى نعم وقوله لتحق في الواجبات وقوله بيقيننا (قوله
ووجوب الثقة) اي في الجملة لانها لا يجب لنحو الاصول والقروع من بقاء الاقارب اه عرش اقول وكذلك
فيقال في جملة مترقبين ما بعده (قوله ونحوها) اي الثلاثة المتقدمة وما بعده (قول المتن والنتائج)
شروع في حجب الامام وقدم الكلام على ذلك كور لشرههم اه ان الجمل (قوله اجماعا) يمار في الابو الان
والزوج (قائمة) ضابط من لا يدخل عليه الحجب بالانحصار كل من ادلى الى الميت بنفسه الى المخت
والمعقاة اه معنى (قوله مطلقا) اي سواء كان معيها من يصحبها ام لا (قوله من التلكن) اي القدر هما
فرض البنات (قوله لذلك) اي من يصحبها (قوله وان معها) اي وان سفل (قوله الثلث الباقي) اي بعد
الثلثين لذلك مثل حظ الاثنيين (قوله ولا كذلك الابو الجند) عبارة عن المتن فلا تصحب بالابو لا بالجده
(قوله وقد رث) اي الجدة للابو وقوله وان ابنها اهل جملها بقوله فمن انتم متعلق بقوله ترثو الضمير اي
اعلى الذي هو ان لان وان البنات (قوله ان تكون) اي المرأة (قوله بنت عمه او خاله) تشرع لرثيب
الف (قوله وترك) اي الميت الذي هو الان والبنات (قوله ولعنهما) اي والحال ان لذلك الولد من زوجته
التي هي بنت عمه او خاله (قوله وامها) اي ام الام (قوله ام امه) اي في الصورتين معا (قول وام ابي ايه)
اي في الصورة الاولى وهي ان يموت ابنها وترك ولدا متزوجا بنت عمه وقوله او ام ام ايه اي في الثانية
هي ان يموت بنتها وترك ولدا متزوجا بنت عمه اه سم (قوله فترثه) اي رثت الجدة للميتان ذلك الولد
(قوله من جهة كونهان بنت بنتها) اي لا يمان من الجهة الاولى جدة لا هو لا يصحبالا الامم مفقودة
هنا من الجهة الثانية أي يشقيها جدة لا هو لا يصحبالا اب والام والاب موجود هنا فيجبها
اه سم (قوله لا من جهة كونهان ابن ابنها) اي الذي في الصورة الاولى وقوله وان ابن بنتها اي الذي
في الصورة الثانية (قوله اجماعا) الى قوله الفرق في وجه امهات الاب في المتن الا قوله وقصر الى
نعم وقوله لتحق في الواجبات وقوله بيقيننا (قوله ادلت) اي البعدى بها اي الفرق (قوله) وقصر
الخ مبتدا خبره قوله اصطلاح اخر (قوله فالتن) اي على هذا القصر الذي هو اصطلاح اخر (قوله)
وام ابي ايه) اي في الصورة الاولى وهي ان يموت ابنها وترك ولدا متزوجا بنت عمه وقوله او ام ام ايه اي
في الثانية وهي ان يموت بنتها وترك ولدا متزوجا بنت عمه اه سم (قوله من جهة كونهان بنت بنتها) اي لانها
من الجهة الاولى جدة لا هو لا يصحبالا الامم مفقودة من الجهة الثانية جدة لا هو لا يصحبالا
من الابو الامم والاب موجود هنا فيجبها (قوله) (قوله فالتن) اي على هذا

وَأَمَّا ابْنُ آيَةَ قَوْمٍ مِنْ جِهَةٍ كَوَتْهُ ابْنُ بَنِيهَا لَمْ يَجْهَ كَوَتْهُ ابْنُ ابْنِهَا أَوْ ابْنُ ابْنِهَا (والأم) اجاموا ولانها

غير ما في المتن هنا) ولما أدخل في اتحاد الجهة الذي كلام المتن فيه بدليل منها في قوله تصحب البعدي منها (قوله)
 لا كام أب) وقد يمنع ذلك من جعله اسم (قوله) يناسبه أي الإصلاح الآخر ما يأتي الخ أي قوله
 والتقرب من جهة الأم الخ فإن ذلك قد اشتمل على اعتبار المدلية جهة أخرى وحكم في الصورة الثانية من معنى
 قوله والتقرب من جهة الأب الخ فإن التقرب لا تسقط البعدي فلا تعتبرنا إصلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد
 الجهة فيرد على قوله هنا والتقرب من كل جهة تصحب البعدي الخ لما نظرنا في ذلك إلى الإصلاح الآخر لم
 يدخل في قوله هنا والتقرب من كل جهة الخ لم يرد عليه وهذا معنى قوله لا يرد عليه في نظر لانه إن اعتبر
 الأول لا في الاتحاد لم يصح إدخال قوله لا الخ في كلامه هنا ولا الخ ما يأتي وورد عليه هنا وأما اعتباره في
 البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فدل الأقرب حمل كلامه على اعتباره وأما تعدد الجهة فيها
 تفصيل اسم مختلف (قوله) لم تصحب أي فيكون السدس بينهما نصفين أصغر (قوله) كافي الجدة العليا في
 التثنية به نظر يظهر بالتأمل وقوله فهي مساوية الخ في المساواة فنظر مبنى على التثنية السابق أي سيعمره ولم
 وجه النظر الأول أن بنت العليا المذكورة في الآية السابقة مفروضة متوافقة بواردة ووجه النظر
 الثاني أن الواسطة بين العليا والميت فتناوب بينهما فرض حياتها الميت واحدة فلا مساواة اعتبارا للمعنى
 وصورتها لو يجب مثلا بقتان حفصة ومرة فلفصة ابن ومرة بنت فتكبح ابن حفصة بنت بنت خاله
 مرة فانت بنت بنت فلا تسقط مرة التي هي أم أم الولد أما بنت لها أم أم الولد أم وهي ظاهرة (قوله)
 في الصورة السابقة) أي قوله وقد تروا ابن ابنا أو ابن بنتها الخ أمعش (قوله) أم أم أبيه) لعل هذا
 في الشق الثاني من الصورة السابقة هو ما مات عن بنتها وترك له أم أم وجا بنت خاله الخ ما في الشق الأول
 منها فيقال في أم أم أبيه سم (قوله) كالأصل عبارة التثنية في المعنى الإصلاح (قوله) بل يشتركان
 الأولى التثنية ولعل التذكير بتأويل الوارثين مثلا (قوله) وفارق هذا) أي القرب من جهة الأب ولعل
 التذكير بتأويل الوارث مثلا (قوله) قوة قرابته) أي الأم (قوله) بيقينها) أي قرابته (قوله) حجت
 أي الأم (قوله) بخلافه) أي الأب (قوله) لا تسقط الخ) بل تشتركان في السدس قال في شرح
 القصر الذي هو اصطلاح آخر غير ما هنا (قوله) غير ما في المتن هنا) ولما أدخل في اتحاد الجهة التي كلام المتن
 فيها بدليل منها في قوله تصحب البعدي منها قوله لا كام أب الخ وقد يمنع ذلك من جعله اسم (قوله) يناسب ما يأتي
 أي هو وقوله والتقرب من جهة أمهات الأب كام أم أب تسقط بعدي جهة أبه الخ فإن ذلك قد اشتمل على
 عدغير المدلية جهة أخرى وحكم في الصورة الثانية من معنى قوله والتقرب من جهة أبه كام أي أبيه لا تسقط
 بعدي جهة أمهات الخ فإن التقرب لا تسقط البعدي فلا تعتبرنا اصطلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجهة
 فيرد على قوله هنا والتقرب من كل جهة تصحب البعدي منها ولما نظرنا في ذلك إلى الإصلاح الآخر لم يدخل
 في قوله هنا والتقرب من كل جهة تصحب البعدي فلا يرد عليه وهذا معنى قوله فلا يرد عليه وأعلم أنه حصل
 من المقام أن غير المدلية تارة تكون التقرب حاجبة البعدي فيها وتارة لا وإن المصنف على تقرير ما قرره
 الشارح لم يعد غير المدلية من اتحاد الجهة على الإطلاق في بعض الصور بدليل كلامه هنا وفيما سبق لكن عد
 غير المدلية من اتحاد الجهة في البعض دون البعض ليس له كبير معنى بل لعل الأقصد جعلها جهة أخرى
 مطلقا ويكون كلامه هنا في اتحاد الجتم وكلامه الآتي وقصصه فيه مع اختلافها على أنه عدت غير المدلية من
 اتحاد الجهة مطلقا لم يرد ما يأتي على ما لا محذور يكون مقيد ما يأتي أو خصصه لانه لا تنافي بين المطلق
 والمقيد ولا بين الخاص والعام فليتأمل (قوله) فلا يرد عليه) أي قوله هنا والتقرب من كل جهة الخ وفيه
 نظر لانه إن اعتبر الأول لا في الاتحاد لم يصح إدخال قوله لا الخ في كلامه هنا وإن كان ما يأتي وأراد عليه
 هنا وأما اعتباره في البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فدل الأقرب حمل كلامه هنا على اعتباره
 وأما تعدد الجهة فيها تفصيل (قوله) أم أم أبيه) لعل هذا في الشق الثاني من الصورة السابقة وهو ما لمات
 ابن بنتها وترك له أم أم وجا بنت خاله الخ أما الشق الأول منها فيقال أم أم أبيه (قوله) والتقرب من
 المدينة عن زيد لأنهم

لكونهم أهل بلده أعرف بمروءة من غيرهم (والأخت من الجهات)

والى لابلها السدس مع
 الحقيقة والاخ ليس كذلك
 ولا يرد العلم بمن كلامه
 (والاخوان الخالص لاب
 يعقوب بن ايضا) شقيقة مع
 بنت لاستر الهوا (اختان
 لاويون) لانه لم يبق من
 الثلث شي مخرج بالخص
 ما كان ممن اخ لاب
 يعقوب وبأخذ تلك هو
 وما (والمسألة كالمثلث)
 فيجبها عصباء النسب
 (وكل عصب) لم يتقبل
 للفرس وهو غير ابن لما
 قدمه اولاً انه لا يجب
 (عصبه) استشكل تسمية
 هذا حجاباً يرد به
 مداحة في الاصطلاح فاخذ
 شارح بقضية الاشكال
 ليس في محله (اصحاب فروض
 مستترقة) للمال كزوج
 وامه وولداه وماله شيء العلم
 للغير المثلث عليه الحقوا
 الفرائض باهلها فابقي
 فلاولى رجل ذكر مخرج
 بقولى لم يتقبل للفرس الاخ
 لاويون في المشتركة لاخت
 لاويون اولاب في الاكدرية
 فكل منهما عصبه ولم يعصبه
 الاستراق لانه انتقل
 للفرس وان لم يمت به في
 الاكدرية (تتبعه) شرط
 الحجب في كل ما مر الارث
 فن لا يمت لمانع مما ياتي
 لا يعصب غير محرمانا ولا
 نقصانا ولا يعصب فكذلك
 الا في صور كالاخوة مع

الروض والفرق من جهة آباء الاب كام في الاب لا محجب البدي من جهة أمهات اب كاشغله كلامه اى
 الروض واقتضاه كلام اصله لكن قال ابن الهائم الاصم خلاله لما قطع به الا كبرون ان فرق كل جهة محجب
 بعداها ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف بامحناه اه فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه
 ابن الهائم اه سم يحذف وان الجمل بعد ذكر كلام شرح الروض مانص مخرج على هذا اى ما صححه ابن
 الهائم غيره اه (قوله كما) الى قول المتن يحجب في المتن الا فرله لا يرد الى المتن وقوله شقيقة الى المتن (قوله
 بتضيعة) فتعجب الاخت لاويون بالاب وان لا يوجب الاخت لاب هو لا مؤاخ لاويون والاخت
 لاويون باب وجد وولد وفرع ابن وارث اه معنى (قوله فروض مستترقة) كزوج وام ولديها وقوله
 حيث فرض لها اى الشقيقة اراق للاب النصف وتعمل المسئلة الى تسعة اه ابن الجمل (قوله والى
 لاب اخ) عطف على الشقيقة اخ (قوله والاخ ليس كذلك) فانه يسقط في الاولى بالاستراق ويحجب في
 الثانية بالشقيق (قوله العلم بمن كلامه) اما الاولى لما ياتي ابن الجمل اى فصل ارث الحواشي واما الثانية
 فن قوله السابق اى في الفروض ولا عصباً واخوات لاب مع اخ لاويون معنى (قوله مع بنت) اوبنت
 ابن اه سم (قوله ومخرج بالخص اخ) هذا في مسئلة المتن لا فيما زاده اه سم (قوله وبأخذ الثلث
 موالخ) اى للذكر مثل حظ الانثيين اه ابن الجمل (قوله وما) الاولى ومن كافي ابن الجمل (قوله
 كزوج اخ) الى قوله الا في صور في المتن والى الفصل في النهاية (قوله في المشتركة) بنح الراء وكسرهما
 اى في زوج ابرام وجد قواخوة لاومعصبة شقيق فاصلها من مسئلة الزوج النصف ثلاثة لولام والجدة
 السدس واحد وللأخوة لولام الثلث اثان فلم يبق للعصبة الشقيق تى وكان مقتضى الحكم السابق
 ان يسقط الاستراق الفروض لكن المشهور عن الامام الشافعي الذي قطع به الاصحاب التذريك
 بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء كانهم كلهم اولاد الام وتقسيم الثلث بينهم بالسوية اه شافعي (قوله
 في الاكدرية) اى في زوج ابرام وجد واخت شقيقة اولاب فاصلها من مسئلة الزوج ثلاثة وللأم اثان
 ويبقى واحد وهو قدر السدس فيأخذ الجد وكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت لكن مذهبنا
 كما لا يخفى الحنافة ان يفرض النصف للاخت والسدس للجد حتى تعمل المسئلة الى تسعة الزوج ثلاثة
 وللام اثان والجد واحد للاخت ثلاثة لولما كانت الاخت واسقطت بما فرض لها لاداة على الجدودت
 بعد الفرض الى التصيب بالجد فيقسم حصته لحصتها وتقسيم الاربية بهذه الثلاثة ذكر مثل هذا الاثنين
 اه شافعي (قوله مانع مما ياتي) اى في الموانع (قوله والحب) عطف على قوله مانع (قوله يعجبون)
 بينا المفعول وقوله ويردون بينا المفاعل (قوله ولديها) اى الام عطف على الاخوة (قوله وفي زوج
 اخ) عطف على قوله في صور وعدم عطفه على الاخوة كاشغله بعض الشراح لانه لعدم استقلال
 المحاب هنا في الحجب (قوله لاشي للاخ) فلزوج النصف والشقيقة النصف وللام السدس
 ويسقط الاخ من الاب وهو مع الشقيقة حجاباً لام الى السدس فهي محبوبة بحسب ووارث
 اه ابن الجمل اى وتعمل المسئلة اصل المسئلة الى سبعة

جهة آياته كام أب أبه لا تسقط ببدى جهة أمهات اخ) في شرح الروض والفرق من جهة آباء
 الاب كام اى الاب لا محجب البدي من جهة أمهات الاب كام ام الاب كاشغله كلامه واقتضاه
 قول اصله فتلا عن البني في القولان يمتي في مسئلة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصم خلاله
 لما قطع به الا كبرون ان قرب كل جهة محجب بعداها ولان الموجود من كلام البني حكاية
 القولين بلا ترجيح ولا يزم من الترتيب على خلاف الاتحاد في الرجوع منه قال ومن اكثر
 النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صححه انتهى فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن
 الهائم (قوله مع بنت) اى اوبنت ابن وقوله ومخرج بالخص اخ هذا في مسئلة المتن لا فيما زاده

عن مصعب (التصف ولبيتين) كذلك (فصاعد الثمان) كما ورد كرها جميعا ولو قلنا قوله (ولو اجتمع بنون بنات قالوا لهم فذكر مثل حظ الاثنتين) لا يفتقر اجماع وفصل المذكور لاختصاصه بنحو النمرة وتبديل العقل والجاهد صلاحه لا ما لم يفتقر الى ذلك وجعل له ملاما لان له حاجتين حاجته لنفسه وحاجته لوجوهه الاولى بل قد استثنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من غابها الاختياج ولا يفتقر لا يرغب فيها غالبا اذ لم يكن لها مال (٤٠٢) فاجل تعال حرمان الجاهلية لها (ووالادالين) وان غابوا اذا انفردوا كالواد الصاب

(فصل في ارث الاولاد) قوله في ارث الاولاد الى الفصل في النباية الا قوله فيه الى المتن وكذا في المتن الا قوله وقد يدخل الى المتن وقوله هو كالنفي هذا المثال الى قالوا (قول المتن يستقر) المال لو عبرنا وقياسا يتبين بالتكليف لتصل غير المال كان الاول اده معنى (قوله المفردة عن مصعب) عبارة المتن الواحدة اده (قوله كذلك) اي المفردتان عن مصعبهما (قوله كما) اي في فصل اصحاب القروض (قوله تسميا) اي للاقسام معنى (قول المتن بنون بنات) المراد به الجنس المصدق بالغلي والكثير (قوله وهي لها) اي الاثني (قوله ولم ينظر اليه) اي الزوج اده عرض اي الاستثناء بالزوج (قول المتن سفلوا) عبارة المتن وان تول اده وهي الاولى (قول المتن اذا انفردوا) اي من اولاد الصلب (قوله اومع اش) عبارة المتن اومع غيره اده اذكر اواشي (قوله والا يكن منهم) اي من اولاد الصلب (قول المتن تولد الابن المذكور) قطب بالسوية بينهم معنى (قوله كالواد الصلب) اي قياسا عليهم (قوله فان لم يكن منهم) اي من اولاد الابن اده معنى (قوله قضى به) اي بالسدس وقوله الواحدة اومع اش (قوله ما سبق) اي فصل اصحاب القروض (قول المتن تولد الابن المذكور) اي بالسوية تهايت معنى (قوله وقد يدخل) اي حكم المساوي فيما قبله اي في قوله ارث المذكور والاثنتان من قوله والباقي تولد الابن المذكور (قوله بمثل قوله تولد الابن) اي الابن في هذا المركب الاضافي (قوله الصادق باعثن اده) اي بنات الصلب (قوله بل صرح بذلك) اي يحكم المساوي (قوله الابن بنات اده) بدل من قوله الابن (قوله ويصح كونه) اي الاستثناء (قوله مقصودا على من اده) اي فوجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص هذا المعنى (قوله وحيد شخص اده) لعل وجهه انه لو لم يخص المساوي بان العلم كان المعنى ولا شيء للاناث الخالص عن الاخ الا ان يكون معهن من في درجتين من الاخوان العلم او اسفل ولا يخفى ما فيه من التناقض بالنسبة للاخ (قوله اشرنا اده) اي بقوله اومع اش (قوله بابين العلم) متعلق بقوله شخص (قوله بابين العلم) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن قاله ابا الخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل بوجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص هذا المعنى سم وابن الجمال (قوله وفيه ما فيه) اذ لا وجه للاختصاص فلا يغلو ظاهر العبارة عن الاشكال في الفصل فتمين المقطع اده كدى (قوله وحياز اده) عطف على اسقاط عبارة المتن اذ لا يمكن اسقاطه لانه مع ذكره ولا اسقاط من فقرة وافراده بالميراث مع بعده عن عبارة ابن الجمال لتعدد اسقاطه لكونه عصبة ذكر اولاد لا يمكن اسقاطه من في درجتين اذ هو باق دونها فاخذت منه الباقي المذكور مثل حظ الاثنتين وفي تنازل بالاولى اده (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع المراد باخوته في الاسفل مطلقا وفي المساوي اذا كان ابن عم اده سم وقد قال المراد باخ لا يطلق القريب من الحواشي عازا كما يؤيده تسمية بعضهم (فصل) (قوله ولم ينظر اليه) كان المراد الى انه يكتفي بما لا تكون محتاجة لعمها ايضا (قوله وفيه ما فيه) لا يحسن كلام المصنف في خصوص اولاد الابن قاله ابا الخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل بوجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص هذا المعنى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع

فيذا ذكر اجماعا لتدريجهم من تهم (ولو اجتمع الصفان) اي اولاد الصلب واولاد الابن (فان كان من ولد الصلب ذكر) بوحده اومع اش (حسب اولاد الابن) اجماعا (والا) يكن منهم ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن المذكور) كوروا المذكور والاثنتان المذكور مثل حظ الاثنتين كالواد الصلب (فان لم يكن منهم) (الا اتي اده) انات فلها اومع النصف تنكلا للثنتين اجماعا وبخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قضى به الواحدة (وان كان للصلب بنتان فصاعدا اخذتا) واخذن (الثلثين) لما سبق (والباقي تولد الابن المذكور) والذكور والذكور والاثنتان المذكور مثل حظ الاثنتين (ولا شيء للاناث الخالص) اجماعا (الا ان يكون اسفل منهم) اومع اش (كلهم بالاولى) وقد يدخل فيما قبله بمثل قوله تولد الابن للجنس الصادق باعثن وابن عمه بل صرح بذلك في قوله

بالقريب

الآتي الا ان بنات الابن يصعبن من في درجتين أو اسفل (تدريج) التبادر من كلامهم ان المراد

بالخلص ان لا يكون معهن مصعب مساو او تولد عليه فالاستثناء متعلق لاثنتين مع وجود ابن مجلس وبصح كونه متصلا بمثل الخالص مقصودا على من ليس معهن اخ وحيد يخص المساوي الذي اشرنا لدخوله بابين العلم وفيه ما فيه (ذكر في مصعب) فتعدد اسقاطه لكونه عصبة ذكر احواله مع بعده او مساواته فاه. الواحد. منه متلى نصيب الواحدة منهم ويسمى الاخ المبارك (ووالاد ابن الابن مع اولاد الابن كالواد الاب مع اولاد الصاب) في حق عامر (وكما حار المازن)

وخرج من درجه من هي اسفل من قاته يستغها (ويصيب من) هي (قوله إن لم يكن (٤٠٣) طاش من التثنية) كيتين بنت

ابن وان ابن ابن بخلاف
ما إذا كان لها منها شيء
كيتين بنت ابن وان ابن
ابن فلها السدس وتستقي
بعله الثلث الباقي ولو كان
في هذا المثال بنت ابن ابن
ايضا قسم الثلث بينهما لأن
هذه لاشي رها في السدس
الذي هو تكملة التثنية
فصبها قالوا وليس لنا من
يعصب أمه وعمة وعمة
ايه ووجه وبنت اعمامه
واعمام ايه ووجه إلا
المستقبل من اولاد الابن
(فصل ١٠ في كيفية إرث
الاصول وقدم القروع
لأنهم اقوى) الاب يرث
بفرض قطه السدس
غير عائل (إذا كان معه ابن
ابن ابن) يرث ارباعا
وأم وعائل إذا كان معه
بنتان وأم وزوج (و
يرث) بصب (بصب) قط (إذا
لم يكن) معه ولد ولا ولد
(ابن) سواء انفردا وكان معه
خوفرض آخر كوجه أو
لم أوجه (و) يرث (بما
إذا كان) معه بنتا ويرث
(ابن) اوهما أو بنتان او بنتا
ان (له السدس) فرضا
والباقي يمد فرضهما) اي
فرض الاب فرض البنت
او فرض بنت الابن قيل
لا يصح افراد الضمير وان
وجب بعد العطف باو
لاقتضاه اخذ اجتماعها

بالقرب المبارك (قوله فكل ذي درجة تارلة) كل اولاد ابن الابن مع اولاد ابن الابن (قوله فيأخذ)
أي الذكر التارل من اولاد الابن وقوله ثانيا اي الاشقي في درجته منهم (قوله استرق) بينا المقبول
وقوله التثنية نائب فاعله عبارة المنق فيصيبها مطلقا سواء افضل لها من التثنية شي دام لا (قوله فلها
السدس الخ) عبارة المنق لم يصيبها لان لها فرضا استغنت به عن نصيبه ولا يقال تأخذ السدس
ويصيبها في الباقي لان الجميع فرض ونصيب بجهة واحدة من خصائص الاب والجداه (قوله ايضا)
أي كيتين الابن (قوله بينهما) اي بنت ابن الابن وابن ابن الابن المذكور مثل هذا التثنية (قوله قالوا الخ) اي
قال القرضيون ليس في القرائن من الخ اصغى

(فصل في كيفية إرث الاصول) (قوله وقدم القروع) اي في الفصل السابق (قوله لانهم اقوى) اي
بديلان لان الابن قد فرض للاب بمسمة السدس واعلى هو الباقي ولا يصعب اخذ خلاف الاب اه عش
(قوله قط) اي قوله قيل في التباية والمنق (قوله او عائل) اي الى خمسة عشر (قوله او ما) فلو كان
مانته لم لا مانع جمع اه نهاية (قول المتن الباقي الخ) اي وله الباقي وهو الثلث او السدس اه منق
(قوله افراد الضمير) اي ضمير فرضهما (قوله وان وجب الخ) اي افراد الضمير مطلقا وانما عر بكتة
الوصل ما تقدم عن سم عن ابن هشام ان او التثنية اي كانا كلوا في رعاية المظاينة وعليه لا يجب
الافراد هنا بل يجوز ان يمتنع ما ذكر (قوله لاقتضاه) اي الامر ادعنا على ان اولع الخو قط
(قوله انه) اي الاب (قوله عند اجتماعها) اي اجتماع البنت وبنت الابن مع الاب (قوله باخذ الباقي
الخ) اي وليس كذلك فلاحظ ذلك الاقتضاء الصاعد عن الافراد الواجب اه كرى (قوله
بعد فرض احداهما) اي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المنق لان الذي ياخذ به بالصورة
ليس الباقي بعد ما ذكر قط بل وبعد السدس فرضا فليعلم اه سم (قوله الاوان الخ) اي كونه وان
الخ (قوله بناه الخ) اي عدم ضميره المذكور مني على الخ (قوله في حله) اي حل الضمير وتفسيره (قوله
لم يسبق في هذين عطف باو) اي لم يسبق في افادة هذين الارتباطين اي ارتباط البنت مع الاب
وارتباط بنت الابن مع الاب عطف باو وانما هو في افادة ارتباط بنت الابن مع البنت ويصدق ما لم هنا
(قوله عطف باو) بل ولا يغيرها (قوله على الخ) اي هذا المنق عليه اعني كون الضمير للاب والبنت
الخ مني على ان الاب هو البنت وبنت الابن تدخل في عبارة المنصف بجمل اولع الخو قط في الحل بخلاف
ما اذا لم تدخل فيها اي بجمل اولع الخو والجمع مما (قوله وصح) يشول عبارته الخ عبارة ابن الجلال
ويصح جرح ضمير فرضها البنت وبنت الابن ويحتمل لا يصح افراد الضمير وان وجب بعد العطف
باو لان جمع محتمل والمنق وضمانه لاقتضاه اعد اجتماعها الخ اه (قوله فيصح ما قاله) اي يتأمله (قوله
وورد عليه) على المنصف مطلقا سواء رجم الضمير الى الاب والبنت او بنت الابن او ال البنت وبنت
الابن قال ابن الجلال وجوابه اي ال المذكور ان المراد بقول المان إذا كان بنت الخ مثلا فلا يراد اه
اقول وقد يجاب ايضا بجمل البنت وبنت الابن في كلام المنصف على الجنس الصادق بالواحد والعدد المتعددة (قوله

المراد باخوته في الاسفل وفي المساوي اذا كان ابن عم (قوله من هي اسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله
لان هذه لاشي رها) فيه اشعار بانها قد يكون لها في ذلك السدس مع ان قضية كونها في درجتها انها تأخذ
بالضمير مطلقا فليراجع

(فصل ١١) (قوله او بعد فرض البنت وبنت الابن) في هذا الصنيع قصور في المنق لان الذي ياخذ به
بالصورة ليس الباقي بعد ما ذكر قط بل وبعد السدس فرضا فانه لو قاله على انها تدخل الخ اي بجمل او
لنع الخو قط (قوله لاقتضاه) فيه نظر فليعلم (قوله ولم يسبق في هذين) ان كان المشار اليه الاب

ياخذ الباقي بعد فرض احداهما وهو صحيح لا قوله وان إلى آخره بناء على أن الضمير كما هو في حل للاب والبنت أو بنت الابن ولم يسبق
في هذين (١) قول المنق قوله او بعد فرض البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ التي يابيناها

فرعها ايضاً بالصورة) الفخر السابق (آخا) (ولام التثنية والسادس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تنبيهات في قوله (ولما في مستثنى زوج اوزوجة وامين ثلث ما في بعد الزوج) (اسلمان اثنين للزوج واحد في واحد على ثلاثة لا يصح ولا يرقى لعرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة للاب اثنان (٤٠٤) (٤) وللام واحد ثلث ما في (او الزوج) اسلمان اربعة لان فيها ربما وثلاث ما في

منها نصح للزوج واحد وللام ثلث الباقي والاب الباقي وجعل له نصفها لان كل اثنى مع ذكر من جنبها لثلاثة وقال ابن عباس بعد اجماع الصحابة على ما تخرروا عن قول الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده كما يأتي في الأصول لما للثلاث كاملاً لظاهر القرآن واجاب الاخرون بتخصيصه بنهر هذين الحالين لنس القرآن على ان له ملطها عند انفرادها فكذا عند اجتماع غيرها مما يهاذ لا يتمثل بين الحالين فرق ولم يصبروا بدس في الاول للزوج في الثاني نادى با مع ظاهر لفظ القرآن وروى عنه انه لا تأديب مع مخالفة معناه ليس في حله لان مخالفة للدليل كانهما واجبة لظنر مخالفة المنى وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة لا تأديب وتلقان بالترارين تشديها لها بالكوكب الاغراى المضي للشرعها بالترتين لانه لا ظنر لها بالمعربتين

قانه ما فصل عن فرعها) اي عن السادس ايضا فخرها الباقي بالصورة وان اوصت عارته بتخصيصه بالثاني فامل اه سيدعمر (قوله الفخر السابق) (الخ) اي في شرح وكل صبة يحجبها صاحب (الخ) (قوله) وذكر تنبيهاً الى الفصل في النهاية الاخرى لوزعم الى قوله يلقان (قوله) اسلمان اثنين (عظام لما عليه الجمهور) (الاخا) كافي الروضة من ان اصلها ستغريباً اي في كلام الشيخ في فصل التصحيح وانه اعلم اه سيدعمر عبارة المعنى ظلال في المسئلة الاولى وهي من اثنين النصف والباقي ثلثه للام ولثلاثة للاب وقل عدده نصف صحيح لثلاث ما في ستة فتكون من ستة فهي تاميل لا تصحيح كسأني في الاصليين والاثنيين (اه) (قوله) ومنها نصح اي من الاربعة نصح المسئلة (قوله) (اي) الاب وقوله نصفها ما الى الام اي نصيبها (قوله) من جنبها) اي بان كافي درجتها واحدة وتساوي في الصفة اه عرش (قوله) وخرق الاجماع) مبتدا خبره قوله انما يحرم (الخ) واجلة اعتدالية (قوله) انما يحرم (الخ) اي فلا اجماع حقيقة اه سم (قوله) عنده) اي وقت انعقاد الاجماع (قوله) لما للثلاث (الخ) مقول قال (قوله) بتخصيصه) اي ظاهر القرن اه رشيدى (قوله) بنهر هذين الحالين) اي القديين في المتن (قوله) عند اه ادمها) اي الاوين (قوله) غيرهما يعني احد الزوجين (قوله) بين الحالين) اي حال الانفراد والاجتماع (قوله) في الاول) اي في مسئلة الزوج وقوله في الثاني اي في مسئلة الزوج (قوله) نادى با مع ظاهر القرآن) فان ظاهر القرآن انما نال جميع المال وهو مخالف لما مات من السادس والربع اه عرش (قوله) وزعم (الخ) مبتدا خبره قوله ليس في حله (قوله) لان مخالفة (الخ) اي مخالفة ظاهر القرآن لاجل الدليل الصارف عنه (قوله) ويلقان) اي مستثنا من التذكير بتاويل الحالين (قول المتن كالاب) اي عند عدمه (قوله) في جميع ما تقدم) اي في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلاً به رشيدى اذ الحالان الاولان سابقا لفصل المحجب الثاني سبق في هذا الفصل كما نبه عليه السيدعمر ردا على علم (قوله) بينهما) اي الفرض والتعصيب (قوله) فيما مر) اي في قول المتن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن (الخ) اي لغيرهما (قوله) في هذه) اي فيما مر من مسئلة جمع الاب بين الفرض والتعصيب (قوله) لزيد) اي الوصية المذكورة في قوله لا يرد (قوله) ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر اه سم اقول يمكن ان يقال منقارهم المقترض ما اشتر من ان السكوت في مقام البيان يقتضى الحصر حيث افاد المتن ان الاب والجدة ثنائيهما ورم ذلك الحصر فيها لكنه مدفوع بان المقصود بيان كيفية ارث الاصول لا بيان من يرث بهما وحيداً لعل جواب الصارح على سبيل التنزيل والله اعلم اه سيدعمر (قوله) يجهين) اي بالزوجية وبهية المم او الولا في الاولى وبالزوجية والولا في الثانية (قوله) في جميعها) اي الفرض والتعصيب (قوله) كاسم) اي في فصل والبنت او بنت الابن فكان الاطلاق قول لم يسبق في الاوليين وان كان ذلك يجعله واحداً في ما بعده لم يأت قوله لم يسبق فيما بعده وان كان للبنت او بنت الابن بنتا قول لم يسبق وهو ظاهر فتامه (قوله) وخرق الاجماع وهو الحلو قوله انما يحرم اي فلا اجماع حقيقة (قوله) في جميع ما تقدم) هذا يوجب اضطراح الاستثناء الاتي اراد ما تقدم في هذا الفصل او اعم فلا قال في جميع احواله لتصل الاستثناء (قوله) ولا يرد عليه) اما طريق الايراد المصنف لم يدع حصر

لقضاء عمر رضاه عنه فيها بذلك (والجد كالاب) في جميع ما تقدم حتى في جمعه بينهما فيما روي لا باخذ في هذا الحب الابا بالتعصيب من فوائد الخلاف فالواو صي بشي ما في بعد الفرض او يثل فرض بعض ورثته او يثل اظهر نصدا فاذا اوصى اريد بثلث ما في بعد الفرض ومات عن بنته وجد فعل الاولى اي لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف ولا يرد عليه مع زوج هو اس عم او معتق وزوجة معتقة بين الفرض والتعصيب لا يجهين والكلام في جميعها مجتهد واحدة (الان الاب يسقط الاخوات) انه تكلم (الجد قاسمهم ان كانوا من اولاد) كافي في قصيره (والاب يسقط ام نفسه) لا هاتدي به (ولا تسقطها) ان اولادها (٤٠٥)

آخر من الاب لا يرث معه الا جده وحده الجديوث معه جده لان لا يعلم من هو الاب يستأهل آخر ما يورث الجديوث من فرقته الجديوث
ذلك كل جدي يصيب ام نفسه ولا يصيبها من هو فرقته فكل ما عدا الجديوث جدي من جديته (ع ٥) وارثته تيرث مع الجديوث تاويع ابي الجدي

ثلاث ومع جد الجدارع
ومكنا (ولقبه السدس)
لما تقدم (وكذا الجدات)
اي الجداتن فاكتر لان
المراد بالجمع في هذا الباب
ما فوق الواحد وذلك
لحديث الصحيح اعطى له
عليه وسلم ثلثي السدين من
الميراث بالسدس بينهما
وفي مرسله اعطاه ثلاث
جدا وتو عليه اجماع الصحابة
(وترث منهن ام الام
وامهاتنا المدييات باناث
خلص) كام ام الام وان
علت اتفاقا ولا يرث من
جهة الام الا واحدة دائما
(وام الام واميها كذلك)
اي المدييات باناث خلص
لما صحن عن ابي بكر رضي
الله عنه اعطى السدس بين
ام الام واميها المدييات
وقد اثر به الاولى اعطيت
لتي لو ماتت لم يرثها ومنعت
اقل لو ماتت ورثها (وكذا
ام ام الام واميها المدييات
فوقها واميها) يرث (عل)
المشهور لانه يدل
يراث فمن كام الاب

الحبيب (قوله لا تراثا لا تراثا به) عبارة المتني لا تراثا وجتر الشخص لا يقطر رجة نفسه قالوا بالجدسيان
في ان كلامهما يستقام نفسه اه (قوله لا يراثا) اي في الرجة (قوله فلا يلزم تخصيصها عليه)
لقول بل يلزم تخصيصها على من سئل الزوج فلما قال فلا يجوز في تخصيصها عليه لكان السب اه سيصدر
وسم عبارة النهاية والمتني فلا يلزم تخصيصها عليها اه قال الرشدي اي لا يلزمنا تخصيصها عليها فالقولوم
بمعنى الوجوب لا لزوم المتني (قوله لا يلزم) اه على حصره (اخ) يمكن دفعه ايضا بان ترتب عيبات الوالام
يسبق له ذلك ان ليس داخل في المستثنى منه اه سيد عمر (قوله ما يورث المتني) جلة حالية (قوله)
سيد كذا (اخ) اي في فصل الوالام (قوله وان الاب (اخ) عطف على قوله ان جده المتني اخو قوله لا يعلم
الخصف على قوله لا يراثا كذا اخ فيون من العطف على معمولي عاملين مختلفين يعرفوا احدهم غير تقدم
المجورولا يجوز ان المجور (قوله لا يجده واحدة) وهي التي من جهة الامو قوله ومن فوقه اي فوق الجدي
من ابائه (قوله كالجد) خبر ما يورث الجدي (قوله في ذلك) اي ان يرث معه جدتان (قوله فكل ما عدا الجدي
درجته (اخ) وفي المتني ما يسطو ايشاح تام حتى رسم هنا جدولا (قوله جدتان) اي ام الاب واميها ام الام وان
علت (قوله ثلاث) اي ام الاب وام الام وام الجدي (قوله اربع) اي ام الاربعة ام ام الجدي (قوله لما
تقدم) عبارة المتني كما روذكرت توطئة لقوله وكذا الجدات اه وهي احسن (قول المتني وكذا الجدات)
سواء استثنى في الاطلاق ام زادت احداهما بجهة اه متفق قد مر في الحبيب مثال ذات الجنتين (قوله في
هذا الباب) اي باب الرافض (قوله وفي مرسله) عبارة المتني وفي مرسله ابي داود اه (قوله وعليه
اخ) اي على ما في المرسله (قوله اتفاقا) لو ذكر مقبوض ثورث من كان في المتني ليطهر جوعه لكل من
الاربعة كان اولي (قوله لما قيل اخ) ظرف لقوله قسم (قوله وقد اثر) اي ابو بكر به اي بالسدس
الاولى ام الام اه عرش (قوله اعطيت) وقوله الا ان منعت بفتح التاء (قوله لم يرثها) اي لانه
وليد بعوه مورثها اي لانه ولدان اه سم (قول المتني واميها) انظر ما قلناه (قوله اي ارثين)
او يقال اي من يرث من قبل له اقرب الى عبارة الضابط اه سم (قوله على ذلك) اي على ما ذكر
في الضابط اه عرش
(فصل في ارث الحواشي) (قوله في ارث الحواشي) اي وما يقع كتمريف العصبه اه عرش (قوله وفي
نسخ) الى الفصل في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وقوله تراخي الى المتن (عن الاخوة والاخوات) وانظر
ما قلناه من حق الاشقاء من ان حاكم لا يختلف بالانفراد الاجتماع المذكورين اه رشدي (قوله كل
المال) اي اذ لم يكن معه او معهم فو فرض وقوله والباقي اي اذا وجد ذلك (قوله المذكور) بدل من
المجتمعون اي واخذ المجتمعون من المذكور والاثاث المذكور منهم مثل حظ الاثنين (قوله هنا) اي في
(قوله فلا يلزم تخصيصها عليه) انظر في الاول ملا قال فلا يجوز في تخصيصها عليه (قوله لم يرثها) اي لانه
ان يترثه مورثها لانها ابن (قوله اي ارثين) او يقال ان من يرث من قبل له اقرب الى
عبارة الضابط (قوله كام اي الام) في شرح التفصيل واميها ام اب
(فصل) (قوله هنا) اي في التشبيه لانه صار خصوصا بما تقدم

لا كام اي الام (وصاطه) اي ارثين المعلوم من السياق ان قول (كل جنة ادلت بمحض اناث) كام ام ام (أو) بمحض (ذكر) كام اي الاب
(أو) بمحض (اناث الى ذكر) كام ام اب (ترت من ادلت بك بين اثنين) كام اي الام (قال) ترثو حتى ابن المنذر الاجماع على ذلك
(فصل) في ارث الحواشي (الاخوة والاخوات لا يورثن اذا) وفي نسخة ان (انفردوا) عن الاخوة والاخوات لاب (ورثوا) كاولاد
الصلب) في اخذ الواحد ككثر كل المال والباقي والواحدة نصفه والثلاثان فكثر ثلثيه والمجتمعون المذكور مثل حظ الاثنين وقد مر ان الابن
لا يصحب بخلاف الشقيق فلا يرث عليه هنا (وكذا ان كانوا الاب) وانفردوا عن الاشقاء في اخذون المال كذا كراجماء (الا) استثناء ما تضمنه كلامه

ان الاخوات لاب كالاخوة
 (في المشتركة) بفتح الراء
 المحدث وقد تكسر (وهي
 زوج وام) او جده (وولدا
 ام) فكثر (واخ) فكثر
 (لايرون) سواء كانوا
 ذكورا ام ذكورا واناثا
 (فيشارك الاخ) الشقيق
 فكثر (ولدى الام في الثلث)
 باخرة الام في اخذ كواحد
 منهم الذكر الا في ذلك
 سواء اشتركا في القرابة
 التي ورثوا بها وهي بنوة الام
 وقيل يسقط الشقيق لانه
 صبي لم يولد له شيء (ولو
 كان بدل الاخ) لا يرون
 (اخ لاب) وحده اومع
 اخته او اخته (سقط) هو
 وعن اجماعهم فقد قرابة
 الام ويسمى الاخ المشقوق او
 اخته او اختان لاب فرض
 لها النصف ولها الثلثان
 وعالت كالو كانت شقيقة
 او شقيقتان (ولو اجتمع
 الصنفان) اي الاشقاء
 والاخوة لاب (فكاجتمع
 اولاد الصلب او لادانه)
 فان كان الشقيق ذكرا حبيبا
 اجماعا او انثى فلها النصف
 او اكثر فلها الثلثان سم إن
 كان ولدا لابي ذكرا اومع
 انثى اخلوا الباقي للذكر
 لحظ الاثني عشر او اثني
 عشر او اكثر فلها اومع
 نفعه السبع تركة الاثني
 عشر شقيقتين لاشيه لهما

التشبيه لانه مخصوص بمقدمه (قوله ان الاخوة اخ) بان لا الموسوعة (قوله بفتح الراء) أي المشترك
 فيها الشقيق وولد الام في الحديث الاصل هو قوله وقد تكسر بمعنى فاعلة للتشريك مجازا (قوله التوسعي
 زوج اخ) وتسمى هذه ايضا اخا وهو الحبرية والية لها وقسمت في زمن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه
 لحرم الاشقاء قالوا له ان ابانا كان حمارا للسنام امه واحدة لشرك بينهم وروى كان حمارا ملقى في
 البرو بالبرية لانه لم ينسب لها على المتبر واصل المستعصم تصح من ثمانية عشر اذا لم يكن مع الاخ من يساويه
 فان كان معه اخت صحت من اثني عشر ولا تخاضل بينهما في معنى (قوله او جده) يعني فكثر اسم
 عبار قشر التحسب والجدة كالحكما اهلاي لاسما اي لاسمى مشركة بجدي (قوله ام ذكورا واناثا)
 الاولى قط او معهم اني نامل (قوله واناثا) اي بخلاف ما لو كانوا كلهم اناثا اسم (قوله في اخذ)
 اي كل واحد من اولاد الابوين الذكور والذكور والاناث (قوله ان ذكورا ولاثي) اي من اولاد
 الابوين وقوله في ذلك اي في الاخذ كواحد من اولاد الام (قوله واشتراكم اخ) تحليل لكل من
 قوله في اخذ اخ وقوله الذكرا (قوله المثلث ولو كان بدل الاخ اخ) ولو كان بدله خنثى فيستدير
 ذكر كونهي المشتركة تصح من ثمانية عشر كما هو بتقدير انوتم قول الى تسعة بينهما تدخل قصحان
 من ثمانية عشر والآخر في حقه ذكور بموافق الزوج و الام انوتم ويستوي في حق ولدى الام الامران
 فاذا قسمت تقضل اربعة موقوفة بينهما الزوج و الام فان باثني اخذا او ذكرا اخذ الزوج ثلاثة
 والام واحد انما يتو مقن وشرا الروض والمنهج (قوله اومع اخته او اخته) عبارة للتبايع مع اخيهما
 اخته ام وقوله واخيه الاولى فكثر (قوله ومن) المتناسب وعما (قوله المشقوق) اصله مشقوق قلبت حركه
 الحزنة الى الشين ثم حذف الحزنة فزاد قبل الثقل مفتول ويده مقل اومع (قوله او اخت اخ)
 صلب على اخ لاب وقوله او اختان اخ الاولى فكثر (قوله وعالت) اي الى تسعة او عشرة (قوله فان كان
 الشقيق اخ) لا يعني ما فيه من القصور وجارة المقتى فان كان من اولاد الابوين ذكرا اومع اثني عشر حب اولاد
 الاب او اثني عشر النصف الباقي لاولاد الاب الذكور فقط والذكور والاناث فذكر مثل حظ الانثيين
 فان لم يكن من ولد الاب الا اثني او اثنتان فلها اومع السبع تركة الاثني عشر وان كان ولد الابوين اثني عشر
 (قوله بفتح الراء) أي المشترك فبا وقوله وقد تكسر أي نسبة للتشريك اليها مجازا (قوله او جده) يعني
 فكثر (قوله واناثا) اي بخلاف ما لو كانوا كلهم اناثا (ولدى الام) مثلا اذا الفارح منا ايضا فله فاك
 وجواب بانه امه على فهمه ما قبله قد يقال فلها احاله ايجاف وقوله يشارك الاخ لان قال به بالتصريح
 على مثله فيما يده فلا ينقل مما تخدم (قوله في المثلث ولو كان بدل الاخ) قال في شرح الروض ولو كان بدل
 العصب في المشتركة خنثى لا يرون فيستدير ذكر كونهي المشتركة تصح من ثمانية عشر إن كان ولد الام اثني عشر
 وبتقدير انوتم قول الى تسعة بينهما تدخل قصحان من ثمانية عشر فبما لا الاخر في حقه خنثى هو
 والآخر في حقه ذكور بموافق الزوج و الام انوتم ويستوي في حق ولدى الام الامران فاذا قسمت
 تقضل اربعة موقوفة بينهما الزوج و الام فان باثني اخذا او ذكرا اخذ الزوج ثلاثة والام واحد ام
 واعلم ان طريق العمل ان تقول بين المستثنين الثمانية عشر والتسعة تدخل فيكثي باكثر مما في
 الجامعة والمردان الجامعة مثل الاكثر لان جامعة المستثنين غيرهما وانما كانت جامعة لانضمامها عليهما
 والخارج من قسمتها على الثمانية عشر جزء سبعم مستثنى وهي واحد على التسعة جزء سبعم مستثنى اثنان فن
 له مني من احداهما اخذ عشر وفي سبعمها ثمان يعامل من مختلف اربعة بالآخر ويوقف الباقي للزوج
 من مسئلة التسعة ثلاثة اثنان يستو من مسئلة الثمانية عشر تسعة في واحد بقسمة فيعطى السبعة الاقل
 معاملة بالآخر وللأم من مسئلة التسعة واحد اثنان اثنين من مسئلة الثمانية عشر ثلاثة في واحد بثلاثة
 فتعطى الاثني عشر الاقل معاملة بالآخر ولكل من ولدى الام من مسئلة التسعة اثنان اثنين من مسئلة
 الثمانية عشر اثنان في واحد باثني عشر فانهما لا يختلف فكل اثنان بكل حال ولا يحس من مسئلة التسعة ثلاثة في
 اثنان يستو ومن مسئلة الباقية عشر اثنان في واحد باثني فيعطى اثنان لانها بالآخر ويوقف الباقي

لا يصحها إلا غيرها) بخلاف ابن أخيها بل الكل له دونها والفرق بين ابن الأخ لا يصح (٧٤) اخت لعمته أولى وابن الأخت لا يصحها

فأختها أولى (والفرق بين
الأخوة والأخوات لأن
المدس وللأختين فصاحدا
الثلاث) كما ورد ذكر توطئة
لقوله (سواء ذكرهم
وإنهم) إجماعاً للأرواية
شاذة عن ابن عباس رضي
الله عنهما ولأن أرواحهم
بالرحم كالأبوين مع الولد
ولم يورثهم بالصورة
وهي مختصة بتفصيل الذكر
وهذا أحد الأحكام الخمسة
التي تميزها وبقيت أن
ذكرهم المنفرد كاتشام
المنفردة وأهم برؤوسهم
من يدلون بها أنهم يحبون
من يدلون بحسب تقعان
وأن ذكرهم يدل على ويرث
(والأخوات) أو الأخت
(لأبوين أو لأب مع)
البت أو (البنات) ومع
بنت الابن أو بنات الابن
عصبة كالأخوة) إجماعاً
الماحكي عن ابن عباس
وغيره أنه لا يرث أخت
مع بنت بل الباقى للعصبة
كان الأخ أو أوالهم وإذا
كن عصبة (تقتسط أخت
لأبوين مع البنت) أو بنت
الابن (الأخوات لأب)
كأبنة الشقيق الأخ لأب
(وبنو الأخوة لأبوين
أو لأب كل منهم كأي

فاكثر طلباً ولمن الثقلان والباقي لو لد الأب الذكر فقط أو الذكر والآنثى ولا يصح للأنثى الخالص منها
مع الأخنتين لا يبرن فكثر (قوله ذكر) أي لو مع لتي (قوله عليها) الأولى ظن أو ظناً (قوله ذكر)
كان يعني أن يذهب لغير ما يذهب له فقط بل الباقي (قوله أوطاً) فيه ما سراً (قوله لا يصح) الظاهر
لها أو لمها وكذا يقال في تأليه فليتأمل اه سيدمر أقول بل الظاهر في الأول لما ولفظ وفي الثاني مما أو
معين وفي الثالث يصحبها أو لا يها (قوله إلا أن كان معها أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع
أنثى مستدرك لا يأتي مع فرض ولد الأب المستقي هذاته أتى أو أكثر أي فقط بدليل مقابله بما قبله
فليتأمل سم اه رشدي عبارة السيد مر قوله إلا أن كان أخ استثناء منقطع لأن الفرض أنفرادها ولا
ساحة إليه إلا حالة الاجتماع سبقت إلا أن يقال ذكره توطئة ما بعده وأه أوطاً (قوله لا أن أخ) عطف
على قوله أخ من قوله إلا أن كان معها أخ اه رشدي (قوله كما) أي في فصل أرث الأولاد (قوله بخلاف
ابن أخيها) أخ عبارة للمنفق إلا أن الأخ ولأن المم فلو عطف شخص أخين لا يبرن واختلاف ولأن أخ
لأب فالاختين الثقلان والباقي لابن الأخ لا يصح الاخت اه وعلم أن المراد بالكل في كلام الفارح
كل الباقي بعد فرض الشقيقتين فكثر (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت أي الأخت مع البنت
أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن قالوا لها أي الأخت دونه أي ابن الأخ كسابقه اه سم (قوله والفرق
ابن الأخ أخ) وإيضاح ابن الابن يسمى ابناً حقيقة أو مجازاً وابن الأخ لا يسمى أخاً وسكت المصنف عما
لو اجتمع أخ لأبوين ولأب ولأم وسكتهم أن للأخ للام المدس والباقي للشقيق ولا يصح للأخ للابن فان
كان الجميع أناتاً كان الشقيقة النصف وتلقى للاب المدس تسكة للثنتين وتلقى للام المدس اه منى (قوله كما
مر) أي في فصل الفروض (قوله لإرواية أخ) عبارة النهائية لإما هل عن ابن عباس شاذاه (قوله وهذا)
أي استواء ذكرهم وإنهم ثم قوله هذا إلى المتن في المنق (قوله تميزوا) أي أو لا دلالة من عبدة الورقة
(قوله والبقية) أي من الخمسة (قوله مع من يدلون به) أي الأمام وكذا قوله وإنهم يحبون من يدلون
بها أي الأمام وقوله إن ذكرهم يدل على أي الأمام اه سم (قوله ومع بنت الابن) الأولى الاختصر أو
بنت الابن (قوله المتن الأخوات لأب) وكذا الأخ لأب كما في الفروض والمنهج اه سم عبارة المنق الأخوة
والأخوات لأب كما يسطيه الأخ الشقيق (قوله بل قال يدل الأخوات لأب أو لا دلالة لكن أولى لبطل
مأذنه اه (قوله أن انفرد أخ) عبارة التأنيق المنق المال عند انفردادوا بخلاف فضل عن الفروض وعند

وهو أربعة ما نأتى أخذها أو ذكر أعلى الزوج منها لآخر الأمواحدة (قوله إلا أن كان معها أخ)
هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثى فهو مستدرك لا يأتي مع فرض الأب المستقي هذاته أو أتى أو
أكثر أي فقط بدليل مقابله بما قبله فليتأمل (قوله بخلاف ابن أخيها) شامل لابن أخيها لا يها أو منحصريه
(قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن قالوا لها
دونه كسابقه (قوله مع من يدلون به) أي وهي الأم وكذا قوله وإنهم يحبون من يدلون به أي وهي الأم
(قوله في المتن الأخوات لأبوين أخ) عبارة التفسير ولشرح الشيخ الإسلام الأخ من الأبوين أو من
الأب حال كونها عصبة مع غيرها متحجب من محبة أخوها لا يها في درجة فتعجب منها الأخوة والأعمام
وبنهم والشقيقة تعجب الأخ للأب بخلاف ما إذا كانت صاحبة فرض فإنها لا تعجب من محبة أخوها اه
فالأخت للأب مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن تعجب ابن أخيها وبسبب أخاها ما إذا كانت
مع أخين شقيقتين فيقدم ابن الأخ عليها كاتقدم فياخذ الباقي دونها (قوله في المتن الأخوات لأب) وكذا
الأخ للأب كما قال في الفروض فالاخت لأبوين مع البنت أي أو بنت الابن أو معها تعجب الأخ للأب اه
وعبارة المنهج تقتطع أخت لأبوين مع بنته أو لأب قال في شرحه فتعيرى بولد الأب اعم من تعيرى بالأخوات

اجتماعاً وانفرداً) فيستغرق الواحد أو الجمع المال أن انفرد وإلا أسقط ابن الشقيق ابن الأخ لأب (لكن
بخلافهم) أي أباهم (فإنهم لا يردون الأم) من الثلث (إلى المدس) وقاروا ولد الولد بأنه يسمى ولداً مجازاً مشهوراً

من فؤى الارحام لثاني
قربهم مع حذف الازوة
(وبسقوط في المشركة)
اي اولاد الاخوة الاشقاء
كأصرح به اصله وطمع
مران اولاد الاب يسقطون
فيها قولي ابنا الاشقاء
المحبوبون هم وذلك لان
ماخذ التشريك في الاولاد
واين ولد الام لا يرث وفي
أن اولاد الاشقاء لا يحجبون
الاخوة لاب بخلاف الاشقاء
وان الاخ لا يحجب اب
الشفيق وابنه لا يحجبون
بنى الاخوة لا يرثون مع
الاخوة إذا كن حصابات
مع البنات بخلاف آباءهم
وهذه الشفلة علت من
كلامه كما يظهر بآدى تأمل
(والتم لا يرون اولاد)
سوامهم المصنوع مما يوعم
جدهم هكذا (كألا من
الجبين اجتماعا وانفرادا)
فياخذ الواحدة فأكثر
منهم إلى اوما يقرب بسقط
الم الشفيق الم للاب وهو
يسقط بنى الشفيق ومما
يعلم منه ان بنى الاخوة من
الجبين يحجبون الاعمام
(وكذا قياس بنى الم)
لا يرون اولاد فيجب
بنو الم الشفيق بنى الم
لاب (وسائر) اي باقي
(عصبة النسب) كبنى بنى
الاخوة وفى بنى الم
وهكذا فكل ابن منهم كايه
وليس يعد بنى الاعمام
عصبة وبنو الاخوات

اجتماعهم يسقط ان الشفيق ابن الاخ لا اب ام (قوله على حقيقة) عبارة النهاية على قبل حقيقة (قوله وقاروا)
اي اولاد الاخ (قوله كذلك) اي املا حقيقة ولا مجازا وهو ان (قوله لانه) اي الجدا كخ دليل تقاسمها
إذا جمعا ام معنى (قوله اي اولاد الاخوة) تفسير لضمة يسقطون (قوله الاشقاء) اي بخلاف
اولاد الاخوة لاب لان الاخوة لا يورثونهم سائر بنى القوطى المشركة فلا يصور المخالفات وكان المنصف
ترك التقييد لظهور مما سبق سم ومعنى (قوله كأصرح به) اي باختصاص هذه المخالفة بأولاد الاخوة
الاشقاء (قوله اصله) اي الحرر (قوله وعلم علم) اي قوله وذلك الخ لا يظهر فائدة ذلك لو اراد به الاحتراز
عن ترك التقييد لعبارة لا تساعد ولو اراد به تعليل المنفع عدم مساعدة العبارة بنى قوله وذلك لان
الخو لعل ذلك اسقطه المنفى (قوله ان اولاد الاب الخ) فيعان هذا من مامر لا علمته (قوله وذلك الخ)
تعليل للمنفى (قوله وبنو الم الام الخ) والاولى كالمنفى وهي مفقودة في ابن الاخ (قوله وفى ان الخ)
عطف على قول المنصف فيهم الخ عبارة المنفى تقييد قد اقتصر المنصف فيما لارضى على استثناء هذه الصور
الاربع وذات الروضة ثلاث صور آخرهم ذكر مثل ما فى الفارح على قوله بخلاف آباءهم (قوله وبنى
الاخوة) اي مطلقا لا يورثون ولا سبوا كذا قوله مع الاخوات (قوله مع البنات) اي اويات الابن والبنات
اويات الابن كامر (قوله بخلاف آباءهم) يرمي ان المراد ان آباءهم يرثون مع الاخوات إذا كن حصابات مع
البنات وليس كذلك لان الشفيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبا فلا تكون عصبة مع البنات
والذى لا يورثون إذا وجد معهما حجابا مع اتى للاب المجتمعمة مع البنات عصبا بل المراد انهم يرثون مع
الاخوات المجتمعمة مع البنات بان يصور من يورثون منهن فقد ذكر مثل حظ الانبيى سم ورشيدى لو
قدمه التاريخ ذكر عقب المن كاضل المنفى لسم على ذلك الايام (قوله وهذه الثلاثة علت من كلامه الخ)
اما اوليان فليكن من فصل الحجب اما الثالثة فنقولها انما عصبة كالاخوة كاخوتهم فتكون الشفلة
كاخيها وبنى لاب كاخيهما فذكر تدبره سيد عمر (قوله الم من الميتين) اي لا يورثون اولاد (قوله الم من
اجتماعا وانفرادا) منصوب بيزع الخاضع الى الاجتماع والافتراق او على التمييز أى من جهة الاجتماع
والانفراد ام معنى (قوله اوما يقرب) اي بدال من (قوله وهو) اي الم لاب وقوله بنى الشفيق (قوله
ومر) اي فى فصل الحجب (قوله ما يمل منه) وهو قول المنصف وعم لا يورث حجب هؤلاء
وابن اخ لاب وعم لاب حجب هؤلاء وعم لا يورث ام داخل فى هؤلاء الاولى ابن اخ لا يورث
وفى الثانية ابن اخ لاب (قوله وبنو الاخوات الخ) عبارة المنفى فان قبل رد على المنصف بنو الاخوات
التي من عصبة مع البنات مع ان يبين ليسوا مثلهن ومن من عصبة النسب اجيب بان الكلام فى
العصبة نفسه ام قوله بل يتأمل الخ) هذا ان جعل سائر مقطوعا على بنى الم كما هو الظاهر
فان عطف على الم امين دفعه بما سبق من ان الكلام فى العصبة بنفسه وانه اعلم ام سيد عمر
(قوله ان اولادهم) اي الاخوات العصة (قوله خرجوا بقوله عصبة النسب) إذ ليسوا من عصبة النسب
ام (قوله اي اولاد الاخوة الاشقاء) بخلاف اولاد الاخوة لاب لان اباهم يسقطون فى المشركة
كآباءهم فى السقوط فلا يصور الحكم بخلافهم لآباءهم فى ذلك وكان المنصف ترك التقييد لظهور مما سبق
(قوله بخلاف آباءهم) كذا قاله وقد سبق الى فهمه ان المراد ان آباءهم يرثون مع الاخوات إذا كن
عصبات مع البنات ولا يبنين ان يكون مراد الابن الشفيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبا فلا تكون
عصبة مع ابه انما الذى لا يورثون إذا وجد معهما حجابا وهو وجد مع اتى للاب الموجود مع البنات عصبا
بل المراد انهم يرثون مع الاخوات الموجودة مع البنات بان يصور من يورثون منهن فقد ذكر مثل حظ
الانبيى (قوله وهذه الثلاثة علت من كلامه) الاولى اثنتان من هذه الثلاثة علتان من فصل الحجب والثالثة
علت النسبة لبنى الاخوة للاب من قوله هناك منهم كايه مع قوله فسقطت اخوت لا يورثون وبالنسبة
لبنى الاخوة لا يورثون (قوله خرجوا بقوله عصبة النسب) اي ليسوا من عصبة النسب بل هم من دوى
العصبة ليسوا امهين ولا يرثون لان الكلام فى العصبة نفسا بل يتأمل ان اولادهم خرجوا بقوله عصبة النسب يدفع اليرثون اصله

فصل في الارث بالولاء (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية لا قوله أو ابنه قوله أو ابنه (قوله)
من لاصبه له بنسب وله
حق استر ولاؤه عليه
نخرج حقيق حرى رق
رخته مسلم قال الذي يرمه
على النص (قوله) كله
أو الفاضل عن القروض
أو الفرض (له) وسيم بما
يذكره أنه يلحق بالعتيق
في منتسب إليه (رجلا
فإن العتيق (أو امرأة)
حديث الصحيح إنما للولاء
أن اعتق وللإجماع (فإن
يكن) أى يوجد العتيق
طلقا أو بصفة الارث
(و) الال (لصبيته) أى
العتيق (بلسبب المنتسبين
انقسم للآلثة) العصة
غيرها (واخته) العصة مع
رها لأن الولاء أخضع من
سبب المراضة وإذا تراخى
للسبب ثم تراث الآلثة كانت
أخو العم وطم من تصدى
بكن بما ورد ما أورده
لبقيني وغيره عليهم أن
لا مخرج فإن الولاء
يثبت للعصة في حياة العتيق
ل بعد موته ليس كذلك
ل هو ثابت لهم في حياته
مقو لو كان مسلما وأعتق
رانيا ثم مات ولحقته أولاد
أرى وروى عن حياة أبيهم
رتبهم (هنا) كترتيبهم
النسب (فيقدم عدد
وت العتيق ابن قابته وإن
قل الأثر بالآلثة فإن
علمه أن علا

(فصل في الارث بالولاء) (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية لا قوله أو ابنه قوله أو ابنه (قوله)
فخرج الخ) أى قوله استرخ (قوله رق) أى العتيق أم عش (قوله وقته) الأولى كافي في النهاية
اعتقه من الواصل (قوله مسلم) لم يظهر وجه التقيد به أم سيد عمر ولعل وجهه كونه على النص
والآلثة نحو الال (قوله فان الذى يرمه) أى المسلم أم عش (قول المتن فانه) أى وما الحق به أم
مضى (قوله مطلقا وبصفة الارث) لو اقتصرت على الثاني لكان انحصار انحصار صادق بالاول أم سيد عمر
عبارة النهاية مطلقا شرما أو حسا أم قاله عش قوله شرما أى بأن قام به مانع أم (قوله فالال) أى
كله أو الفاضل (قول المتن لخصيته) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبد ثم تركت ابنا ثم مات
الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرمه ابن عمه وولد المتفق وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب
السيوطي في تناوبه عدم أره وأطال جدافى الاحتجاج لذلك فقلا معنى أم سم وبقي عن ابن الجلال
ما يوافقه (قول المتن لا لآلثة) قال الزيلعي الحنفى في شرح الكونولومات المتفق ولم يترك إلا لآلثة المتفق فلا
شيء لحافى ظاهر رواية اصحابنا ويوضع ما له في بيت المال وبعضها غنا كانوا يفتون بدفع المال اليها
لا بطريق الارث بل لأنها اقرب الناس الى الميت فكانت أولى من بيت المال الأثرى انها لو كانت ذكرا
كانت تستحقه وليس في زماننا بيت الال ولدغ الى السلطان أو القاضي لا يصير له الال المستحق ظاهر أو صل
هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه لا اقرب الناس اليه لا يوضع في بيت المال والابن والبنت
من الرضاع يصرف اليها اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية أم سيد عمر أم
ابن الجلال (قول المتن لا لآلثة واخته) أى لو مع أخوها المصنوع لها نهاية ومعنى (قوله ثم تراث الآلثة
الخ) عبارة العتيق وورث الذي كوردون الآلثة كبنى الأخو من العم دون أخواتهم فإذا لم تراث بنت الأخ
وبنت العم فبنت العتيق أولى أن تراث لأنها ابنتهما أم (قوله صريح الخ) عبارة للمضى كالمرح أم
وعبارة سم ولعل مراده أى البقيني بالصراحة الظهور لأنه أى كلام المصنف قريب من الصراحة فهو
كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المصنوعة لظهور احتمال المتن لتفسير الفارح أم بخلاف (قوله ثم
مات) أى العتيق انصراق أم عش (قوله ولحقته أولاد الخ) وكذلك لو اعتقه مسلم ثم ارتد وأولاد
العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أولاد العتيق ثبتت الولاء لهم في حياة أبيهم الذى قام به المانع أم عش
وقوله ثم مات العتيق أى المسلم (قوله فيقدم عند الخ) الى الفصل في الغنى لا قوله أو ابنه قوله أو ابن عمه
(قوله ابن) أى العتيق وكذا قوله قاب جند (قوله فجد) هذا تحصيل للآلثة بحسب ظاهره بقطع النظر
عن الاستدراك الذى بعده عبارة ابن الجلال ثم الجسد الأخ ثم الشقيق ثم الذى للآل ثم ابن الشقيق ثم للأخ
من الآل ثم للعم الشقيق ثم للآل ثم ابن العم الشقيق ثم للآل ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

(فصل) (قوله في المتن فإن لم يكن فلصبيته الخ) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبد ثم تركت ابنا
ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرمه ابن عمه وولد المتفق وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب
السيوطي في تناوبه عدم أره وأطال جدافى الاحتجاج لذلك فقلا معنى ومن جملة ما حجاج بقول الرافعي
للأصحاب عبارة تناوبه قل يورث بولاء العتيق اذا لم يكن العتيق حيا وحي أم يورث العتيق بولاء العتيق ذكر يورث
عصبة العتيق لو مات العتيق يورث موات العتيق بصفته وهذا الضابط يخرج عنه عصبة العتيق فعلا لأن المرأة لو
ماتت وان عمه وولدها موجود لم يربها إجماعا وقول الرافعي ايضا لا ميراث لغير عصبات العتيق إلا لعنتى ابيه
أو جده ولا شك أن عصبة العصبية غير عصبة العتيق قد خلطوا في هذا التناوب كلام السيوطي ولا شك أن قول
المتن فله صبيته بنسب الخ بعيد ذلك ايضا (قوله رد ما أورده البقيني) قد يقال المتبادر من قوله لم يكن عدم
وجوده مطلقا أو أورده البقيني هو ظاهر المتن ولعل مراده بالصراحة الظهور لأنه قد يجب من الصراحة
فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى النصوعية لظهور احتمال المتن لتفسير الفارح نعم قد ينع دلاية
المتن على ما قاله البقيني راسا لأن الذى أقادته نفسه على موهبه اخذ المال لا يثبت الولاء وهو غير اخذ الال

الاثنية الثلاثة ككثير من الصعابة انه يقاسمهم على تفصيل في حاصله انه في اجتماع معهم (قوله) يمكن منهم ذو فرض له الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كاخ لا نه اجتماع فيسبها فرض (١٢٤) و قد صيب وجهه خصوص الثلث انه مع الام يأخذ منها ولو الاخرة لا يتصور ونها عن

السدس فربما لا يتصور
عن ضمهم المقاسمة انه مستو
معهم في الادل لا بالاب (قوله)
أخذ الثلث فالباقى لهم
لذكر مثل حظ الاثنيين
ثم ان كانوا مثليه لكونهم
أعز بنا وأعاو أخين أو
أربع أخوات استويا ثم
قبل يحكم على ماخوذه بانه
الثلث فرضا وحصة ابن
الحام وقوله ابن الرضا عن
ظاهر نص الام ووجهه
انه مما يمكن الاخذ بالفرض
كان أولى لقوته وتقديم
صاحبه قيل بل هو تصيب
وهو ظاهر كلام الرافعي
رحمه الله اعتمد الزركشي
قال وقد تضمن كلام ابن
الرضا قتلان بعضهم ان
جمهور اصحابنا عليه انتهى
لكن قول المتن السابق وقد
يفرض للجد مع الاخوة
صريح في الاول وقول
السبكي رحمه الله لو اخذ
بالفرض لا خلت الاغوات
الاربع فاكثرت الصورة
الثالثة الثلثين بالفرض
لعدم تصيبهم ولن يفرض
من اذا كان ثم ذو فرض
يجاب عنه بان تغليب
أخذه بالفرض نظرا لما

أصولها وقوما (قوله) عروجه (قوله) غايه (قوله) لاجباه (قوله) لا ملكة وقره ولا يياه (قوله) لا اضحكة
كذا نقل عن السيوطي (قوله) عاشتم (الخ) اي عن مسائل (الخ) ام عش (قوله) على انهم (الخ) اي الاخرة
والاخرات (قول المتن فان لم يكن) اي لم يوجد (قوله) لانه (قوله) الى قوله الباقى فالباقى في المعنى لا قوله ثم
قبل الى ودون مثليه (قوله) لانه اجتماع فيسبها فرض (الخ) فيه نظر من وجوه الاول ان محل اجتماع
الجهتين فيه لانه كان هناك فرع اثني وارث وليس موجودا كما هو فرض المستوفى الثاني ان من اجتماع فيه
الجهتان يرثهما كليتي لا باكثرهما والثالث ان فرضه الذي يرث به إنما هو السدس إذ هو الذي
يجامع التصيب ويجاب عن الثاني بان على الارث بالجهتين إذا كان كل منهما سيبا مستقلا كالزوجية
وبنوة العم واورث الجدة بالفرض والتصيب بهما واحد في الابوة ام بحسب (قوله) انه مع الام) اي
وليس معها غيرها (قوله) من حصة (قوله) أي نصف السدس ام عش (قوله) والمقاسمة) عطف على
الثلث (قوله) استويا اي الثلث والمقاسمة ام عش (قوله) ثم قبل (الخ) اي في حصة الاستواء (قوله) وقيل
بل (الخ) مال الى المعنى وكذلك النهاية صبار لكن ظاهر كلام الرافعي انه تصيب (الخ) (قوله) قال اي السبكي
(قوله) وقد يفرض اي الثلث ام سم (قوله) صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليتأمل ام سم وقال
السيد عمر قوله صريح في الاول على تأمل لانه لا يحتمل في عبارته لا قرينة على زيادة هذه بخصوصها بل
يعتدل حملها عليها وعلى ما إذا كان الثلث خيرا فان اخذه له حيث بالفرض بالاتفاق وعليها مقابل لعل
الثاني اقرب برأيه ام (قوله) وقول السبكي) اي مطلقا الثاني (قوله) في الصورة الثالثة) اي فبا إذا
كان فوق مثليه (قوله) لعدم تصيبه) لانه بالفرض (قوله) وفرض (الخ) اي وليس كذلك كما يأتي في المتن
أخذا (قوله) المتخصص عليه) أي أخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة ام سم (قوله) نظير ما يأتي في
الاكدرية) فيشعر اذ ليس هذا على الاكدرية (قوله) ويأتي عليها) اي قول الفرض والتصيب
(قوله) بعد الفرض) اي فان قلنا بالاول حسب الجزء مما زاد على نصيب الجد ونقنا بالثاني لم يكن ثم
فرض فيؤخذ الجزء من اصل التركة ام عش (قوله) او دون مثليه) وقوله او فوق مثليه كل منهما معلوف
على قوله مثليه من قوله ثم ان كانوا مثليه (قوله) لكونهم (الخ) الاول بان يكون معه اخوات او اخ (قوله)
الامثلة المذكورة) اي للثنتين والدون (قول المتن فله الاكثر) اي وان رضى بالاقلص وقوله ذلك السابق
اي بعد الفرض وقوله والمقاسمة اي للاخوة والاخرات في باقي ابن الجلال (قوله) ان الاولاد) اي
للبنت لا يتصور ما في الجدعة اي السدس (قوله) وتلك الباقى) وقوله الاتي والمقاسمة كل منها عطف على
السدس (قوله) اخذت المال) اي فاذا خرج قدر الفرض مستحقا اخذت الباقى وكان الفرض نصف
من المال ام معنى (قوله) وذوات الفرض معهم) اي المتصور وارثا معهم (قوله) بنت) اي فاكثر
وكذا يقال في بنت ابن وجدته وزوجة (قوله) فالسدس (الخ) عبارة المعنى وشرح الرض وضابط معرفة
(قوله) لكن قول المتن السابق) قول المتن المذكور لا يتحقق بفرض هذه الصورة ويحرمها فدعوى
الصراحة الاتية لا إشكال فيها وقوله وقد يفرض اي الثلث (قوله) صريح في الاول) الصراحة ظاهرة
فليتأمل (قوله) نظير ما يأتي في الاكدرية) فيشعر اذ ليس على مطلق الاكدرية خاتمة

فه من جهة الولادة كالام المتخصص عليه فيها لا يقتضي قطع النظر عما فيه من جهة التصيب للاخوات فغير
ما يأتي في الاكدرية يفتي عليها ما لو اوصى بمز بعد الفرض او دون مثله لكونهم اختا او انا أو اخوات او اخوات او اخوات
فالمقاسمة خير له او فوق مثليه وذلك فاعدا الامثلة المذكورة فالثالث خير له (وان كان) معهم (ذو فرض له) بعد الفرض (الاكثر
من سدس) جميع (التركة) تلك الباقى والمقاسمة) وجملة السدس ان الاولاد لا يتصوره معه فالأخوة أولى وتلك الباقى انه لو فقد ذو
العرض اخذت المال بالمقاسمة مائة من يذهب منزلة الاخ وذوات الفرض معهم بمائة ابن ام جده زوجة زوج فالسدس خير

فزوج يفرض له سدس ويراد في القول (أدنى من اثني عشر ومائة ثلاثة عشر فيزاده (٩٣) إلى خمسة عشر (وقد يقي دون سدس كبتين

والزوج يفرض له ميعال
 أدنى من اثني عشر يفضل
 واحد يراد عليه آخر قتال
 بثلاثة عشر (وقد يقي
 سدس كبتين يوم) أصلا
 ستة يفضل واحد (فيفور
 به الجدة وتسقط الاخوة
 والاخوات (في هذه
 الاحوال) لانهم صبقولم
 يبق بعد القروض فيقول
 كان مع الجد لا يقرأوا حوات
 لا يوين ولا ي (فحكم الجد
 ماسبق) من غير الامرين
 حيث لا صاحب فرض
 وغير الالة مع ذي فرض
 كالمول يمكن معه إلا احد
 الصنفين المذكورين والفضل
 ومن ثم عطفهم باو وهنا
 بالواو (ويعد اولاد الابوين
 عليه اولاد الاب في القسمة)
 أي يدخلونهم معهم فيما إذا
 كانت خيراله (فاذا اخذ
 حصته فان كان في أولاد
 الابوين ذكر) واحد او
 اكثر منه اثني او اكثر او
 كان الشقيق ذكرا وحده او
 اثني معا بنت او بنت ابن واخ
 لاب (قالباق) في الأولى
 باقسامها (لهم) للذكر مثل
 حظ الانثيين وفي الثانية له
 وفي الثالثة لها أي تعصيا
 لأمها انها معها عصبة مع

الاكثر من الثلاثة انه ان كان العرض نصفاً فادونه فاقسمة أبيطان كان الاخوة دون مثليه وان زادوا
 على مثليه فلك الباقى اعطوا وان كانوا مثليه استروا بقدر تسوى الثلاث وان كان العرض ثلثين فاقسمة أبيط
 ان كان معه اختوا لاله السدس وان كان العرض بين النصفين الثلثين كقصو ثمن فاقسمة أبيط
 مع اخيه او اخ واختين فان زادوا لاله السدس اه (قوله في زوج وبتين اخ) مستلهم من اربع وعشرين
 لان فيها ثمانية وثلاثين الزوج الثمن ثلاثون البنتين الثلثان ستة عشر والجد السادس اربع مائة وواحد الاخ
 اه ع ش (قوله في جد وبتين اخ) مستلهم من ستة لجة السدس واحد يقي خمسة على ستون ثلثا خير الجدة
 من المفاضة السدس فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر الجدة سدسها ثلاثة والجد ثلث الباقى وهو خمسة
 يبق عشرة لكل اخ اثنان اه ع ش (قوله بعد اصحاب القروض) الاول بعد الفرض (قول المتن كبتين
 وامزوج) اي مع جدوا عروا ه منى (قوله ادنى) اي المسئلة (قوله من اثني عشر) البنتين الثلثان ثمانية
 ولزوج الربع ثلاث مائة وواحد مائة سهم اه منى (قوله وعالت) اي المسئلة يواحد قبل اجبار الجد وقوله
 فيزاده اي يراة في قولها بالسدس المفروض للجد اه ابن الجال (قول المتن وقد يقي دون سدس) فاعل
 يبق خير عائد على شيء السابق ومتعلق دون حالته فلا يقرها انها منصرفة وتعمل فاعلا إذا لضرورة
 تدعو لذلك اه سيدعمر (قول المتن كبتين وزوج) اي مع جدوا عروا ه منى (قول المتن يفرض له)
 اي السدس للجد (قوله يفضل) اي بعد فرض البنتين ثمانية وفرض الزوج ثلاثة وقوله واحد اي وهو
 اقل من السدس (قول المتن كبتين يوم) اي مع جد واخوة اه منى (قوله يفضل) بعد فرض البنتين
 اربعة وفرض الامور اواحد (قول المتن في هذه الاحوال) اي الثلاثة (قوله من غير الامرين) اي المقاسمة
 وثلث جميع المال وقوله وغير الثلاثة اي المقاسمة وثلث الباقى وسدس الجميع (قوله مع ذي فرض) اي
 وقد فضل بعده اكثر من السدس اه ابن الجال (قوله ومن ثم) اي من اجل ان السلام متافى اجتماعها
 عطف ما هناك اه منى (قوله عطف) اي قوله لاب على قوله لا يوين (قول المتن يبدى) اي يحسب
 أولاد الابوين بالرغم عطفه فاعل يبدى عليه اي الجد اولاد الاب بالنسب عطفه فمفعول يبدى اه منى
 (قوله فيها) أي القسمة وقوله له اي للجد (قول المتن حصته) وهي الاكثر عاصيق منى (قوله معه)
 اي الذكر (قوله وكان اخ) عطف على كان من قول المصنف فكان (قوله الشقيق) عبارة الثانية البعض
 اه وهي احسن (قوله واخ لاب) صلف على قوله بنت وانظر ما فائدة التصريح بذلك مع ان الكلام
 في اجتماع الصنفين (قوله باقسامها) اي الاربعة (قوله انها معا) اي الاخت مع البنت او بنت
 الابن (قوله وحجاب) اي الشقيق والاخ لاب الجد هذا مال ثمانية من الصور الثلاث المتقدمة
 من المقاسمة الشقيق إلى الثلث اه ع ش (قوله مع ان احدهما) وهو ولد الاب الصادق بالاخ
 والاخث وقوله كما يحجبان الام صادق بالاخ والاخث اه ع ش (قوله كما يحجبان اخ) اي قيسا
 عليه (قوله ان له) اي الجد وقوله كسوى الام (قوله معه) اي الجد وكذا غيره (قوله وكأناهم)
 اي الاخوة (قوله والاب يحجبهم) اي والخال (قوله وفارق) إلى قول المتن إلا في الاكدرية في
 المغفر الا قوله وعدم زيادة الواحدة إلى المتن (قوله ما تقرر) اي من ان الشقيق لما حجب ولد الاب فاق
 بحصته اه سم (قوله له) اي الاخ لا سم (قوله اخ) اي الشقيق وقوله عن اخ اي لام (قوله ولا
 قوله اولاد) اي أو ولدان أو يعمل أولاد على ما فارق الواحد (قوله إذا كانت خيرا) فيه إشارة
 إلى انه إذا كان غير ما هو الخير لا يختلف الحال بعدم او بعدم عدم فليتامل (قوله معه) اي الجد وقوله
 به اي الجد (قوله ما تقرر) اي من الشقيق لما حجب ولد الاب فاز بحصته

الشر (وسقط اولاد الاب) كافي جدو شقيق واخ لاب الجد الثلث والباقي الشقيق وحجابه مع أن أحدهما غير وارث كما يحجبان الامن
 الثلث بجماعه ان له ولادة كسوى كما يحجبها لمولداها مع حجبهما به وكانتهم يردونها إلى السدس والاب يحجبهم باخذها حصن من الام
 فارق ما تقرر اجتماع اخ لام مع جدو شقيق فاق الجد هو المالحاب به مع انه لا يفرز حصته لان اخوه جهة واحدة فيجاز ان تروى أخ من أخ غير لا

(إلا في الإكدرية) قيل نسبة لاختصار الذي منه تعبد المالك فخطأ في الذي اتفاه على ابن مسعود وأروج الميطو فيهما والوجه في
 الميتة وقيل لأن زيدا كدر على الأخي باعها ثم استرجعها بعينه منها وقيل (٤١٥) لأنها كدرت عليه مذهبة فانه لا يفرض

للاختصاء مع الجدة ولا
 يميل وقد فرض فيها أحوال
 وقيل لتكدر أقوال
 الصحابة فيها (ومى زوج
 وأم وجهاخت لا يوين
 أولاب فلزوج نصف
 ولأم ثلث والجد سدس
 وللأخت نصف) إذا لا
 مستطاعا ولا منصبا لأن
 الجد لو عصبا نقص حقه
 (فتول) المستة ينصبا
 من ستة إلى تسعة (ثم يقسم
 الجد والأخت نصيبهما)
 وجها أربعة (أثلاثا له
 الثلثان) لا ينقسم عليها
 فتضرب ثلاثة في تسعة
 للزوج تسعة ولأم ستة
 وللجد ما يبقو وللأخت أربعة
 وقسم الثلثان بينهما بالتزول
 تقصيصا عليه كما في سائر
 صور الجدو الأخوة فرض
 لها بالرم وقسم بينهما
 بالتعصيب رعاية للجائنين
 قال القاضي وعمل الفرض
 لها إذا لم يكن معها أخت
 أخرى لا تساويا وإلا
 أخذت السدس ولم ترد
 وهذه ما ينطبق فيها كثيرا
 انتهى ويوجه ذلك بأن
 تعدد الأخوين حسب الأم
 عن الثلث في سدس معين
 للشفقة لعدما اختها عليه
 وقوله لا تساويا ليس بقيد

للسدس ويؤاد في القول أنه معنى (قول المتن إلا في الإكدرية) بين في شرح كشف التوامض بأنه يفرض
 لحاق مسائل أخرى بمناصور كثيرة وجعل ذلك واردا على حصره هذا فراجعه أه سوا جواب ابن
 الجلال بأن على الحصر المذكور دليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمضى بأن الفرض هناك أي في
 المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الأخ لا بالجد (قوله عنها) أي عن تلك المستة (قوله أو زوج
 الميتة) لا يتقدر مبتدا عطفا على قوله اتفاه الخ (قوله وقيل لأنها كدرت الخ) وحل هذا كان ينبغي
 نسبها بكسرة لا إكدرية أه معنى (قوله فيها) أي الإكدرية (قوله لو عصبا) أي ابتداء ولا فهو عصبا
 انتهاء كما يأتي (قوله نقص حقه) هو السدس معنى عبارة الجبري لأنه لو عصبا ابتداء لكان القاضل لها
 واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثاه (قوله نصيبها) أي الأخوة هو ثلاثة أه معنى (قوله وجها) أي
 نصيب الجدو نصيب الأخت (قوله ينقسم) أي مجموع نصيبهما الأربعة تفرقه عليها أي الأخت والجد
 المعلوم باعتبار سهمه اثنين عبارة التناهي للمضى ولها الثلثان كسر أي الأربعة على عرج الثلث فاضرب
 ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ (قوله وقسم الثلثان) لهما أراد بالثلثين الأربعة
 التي ثلثها السدس لرد عليه أن المقتسم الأربعة التي من أجراء الثلثة لا التي من أجراء السدس وثلثان ما بينهما
 ولعل لهذا العمل التناهي بقوله التناهي إلى التعبد بالثلثين لهما أراد بالثلثين السدس فرض الأخت وإنما اقتصر
 على من كان الواحد فرض الجد منها متفصلا أيضا نظر إلى أن أصل القصد دفع فضلها على الجد بتقصيص
 سهمها وإله أعلم (قوله وقسم بينهما) أي وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) أي إذا لم يكن
 مع الشقيقة أخت لا يوقولوا إلا أخذت أي الشقيقة (قوله ولم ترد) أي لا تمول المستة (قوله فعين
 للشفقة) ثم قوله وأخذت السدس قضية الاختصار على السدس أنه نصيب أه سم (قوله اختها) أي
 التي لا بعليها أي الجد (قوله إذا لم يكن معها الخ) عبارة التناهي بقوله التناهي مع شرحه لو كان بدل
 الأخت أخ سقط أو اختان فلام السدس ولها السدس الباقي لا حول أه

(فصل في موانع الإرث) (قوله في موانع الإرث) أي قوله غير الحاكم في المضى وإلى قول المتن لكن
 المشهور في التناهي قال ابن الجلال هو أي الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل وفي العرف ما يلزم من
 وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لا عدمه قال الرافعي ويعنون بالممانع ما يحجب السبب من نسب وغيره
 وبما عدا الشرط فيخرج الممانع أنه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استبهاام تاريخ الموت بفرق
 ونحوه لعدم الشرط يخرج الشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحال لعدم الشرط أيضا وهو
 تحقق وجود المدعى عند موت المورث انتهى (قوله وما معها) أي من قوله ولو خفف حملها لثارت الخ قاله
 الجبري لكن مقتضى ما مر انتفاع ابن الجلال أن قوله ولومات متوارثا ألغته أيضا (قوله بنسب
 وغيره) عبارة المضى ولأقرق بين الولاوات النسب على المصوص في الأم والختصر وغيرهما واجمع عليه
 أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم وبعبارة ابن الجلال فلو خلف الكافرا ابنا مسلما وجها أو متفقا
 كافرا ورثه المولى أو الممتن الوافقان في دينه دون الابن المخالف على المصوص حتى في الولا في الأم والختصر
 خلافا للقاضي حسين في الولا حيث قال يقتل الإرث إلى بيت المال أه (قوله المتفق عليه) أي بين البخاري
 ومسلم أه ع (قوله على الثاني) أي عدم إرث الكافر من المسلم (قوله وقارق الخ) أي عدم إرث

إلا في الإكدرية) بين في شرح كشف التوامض أنه يفرض لحاق مسائل أخرى بمناصور كثيرة وجعل
 ذلك واردا على حصره هذا فراجعه (قوله فعين للشفقة) ثم قوله وأخذت السدس قضية الاختصار على
 السدس أنه نصيب (قوله إذا لم يكن معها شقيقة متبها الخ) عبارة الروض أو اختان فلزوج نصف
 ولأم السدس ولأخت السدس والباقي لها أي للأختين ولا حول أه (فصل)

إلا في أخوها السدس رجما إذا لم يكن مهابة شقيقة متبها حجت الأم وأخذت السدس (فصل في موانع الإرث وما معها) لا يورث
 مسلم وكافر) أي غير ماله لا يمتنع عز لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يجمع على لفظي وقارق يجوز أن تكلح المسلم الكافرة

بأنه مبني ما هنا على الموالاة لا على موالاتيهما بوجه ما ان الكفار من نوح الاستعداد ثم عذرنا كما هو محصاه لا يرتفع المسلم النصارى إلا أن يكون عبده أو امتصوباً بأن ما فيه الدين كافي الحياة لا لا الارث الحقيقى من التيق لا عنه مما عديده على أهلها ولو اعترض من أن نقي الضاعل الصادق باعتقاد أحد الطرفين لا يستلزم نقي كل (١٦٤) منهما المصرح بنقي أصح ويردنا على ذلك على شدة الحكم فلم يبال ذلك إلا بما هو على أن

التضاعل يأتي كثيراً لأصل
القتل كما قبضت الصلوات به
وهم أنه لو مات كافر عن
زوج حلال ثم أسلمت ثم
ولدت ليرث ولها لأنه
مسلم تبعاً لها وليس في حله
لأن العبرة بالاتحاد في الدين
حالة الموت وهو محكوم
بكفره حيث دللوا على الإسلام هنا
إنما نأخذ بأخيه وإما عورث
مع كونه حامداً لأنه بان
بصيرورة الحيوانية أنها
كانت موجودة فيه بالقوة
ومن لم يمتلئ لنا جاد بملك
وهو الضعيف اعتراضه بان
الجداد مالهين بحيواناً ولا
كان حيواناً أى ولا يخرج
من حيوان والام لا يتم
الاعتراض برد بان هذا
تفسير الجهاد في بعض
الآبواب لا مطلقاً فلا رد
(ولا يرث) لا يندى وهو من
لا يدين بدين ولا مرتدة
حال الموت بحال وإن أسلم
لأنه لا مناصرة بينه وبين
أحد لا هاديه ويبحث ابن
الرفعة أن هذا أسلم عارق
للإجماع قاله السبكي (ولا
يرث) بحال بل ماله فيه
ليبت المال سواء ما كتبه
في الإسلام والردة أو ردت
في محله أو مرتد عن يساق في
الجر اجازة أو لمول لا الردة
يستوفى قودطره (ويرث

المسلم من الكافر جواز الخ وهذا خلقاً بل الجمهور القائل بارت المسلم من الكافر قياساً على النكاح (قوله بان
مبنى ما هنا) أن بنات التوارث (قوله على أنه) أى الخبر وقوله على أنه لا يحتاج به أى محض (قوله المصرح به
في أصله) أى الخبر عبارة لا يرث المسلم الكافر وبالعكس (قوله ويرد بانه الخ) هذا إما بما يفيد ادعى
المعترض عدم صحة تمييز المصنف وأما إذا ادعى أوصية تعمير الأصل منه كأمر المستفاد من المصنف فلا فاعل
لهذا حقه بالجواب المولى (قوله كما قبضت الصلوات) تأمل ما في هذا التعليل المهم إلا أن يجعل على التفسير أى كما
أن المناقضة تأتي لأصل الفعل وإن كان الأصل فيها الاشتراك سيد عمر أنه إن الجمال على عرض مثله (قوله
وبانه ويرد الخ) عطف على بان نقي الضاعل الخ الضعيف راجع إلى المتن ثم هذا الاعتراض جوابه بمرادى
كلام المحرر أيضاً (قوله وليس الخ) أى الاعتراض الثاني (قوله حيث دللوا) أى وقت موت أبيه (قوله وإنما
ورث) أى الخبر وقوله أنها كانت داخل أى الحيوانية (قوله ومن ثم) أى من أجل أن عورثت ذلك كان حلالاً
(قوله قيل لنا جاداً) ولو قيل لنا جاداً يرث كان أغرب لظهور أن الجاد قد يملك ما لا يملك ما لا يملك
سيد عمر وابن الجلال (قوله وهو النطق) أى وإن لم تستدخلاً إلا بعد موته تبيين لها ولله عند موته
أه سم (قوله واعترضه) أى ما قيل (قوله أى ولا يخرج الخ) الانسباء ولا يصير حيواناً أه سم (قوله والى
قوله ولا يخرج من حيوان) أى وهذا يخرج من حيوان فلا يكون جاداً أه سم (قوله والى) أى وإن لم
يرد قوله لا يخرج الخ (قوله يتم الاعتراض) قد يرد المعترض بان هذا حيوان بالقوة فيتم الاعتراض
بدون الزيادة كذا قاله المحقق وهو وجه ما قول القائل جواز لا يخرج الخ فحاصل القضية هنا على التخصيص
أه سم سيد عمر (قوله ويرد الخ) خبر قوله واعتراضه (قوله يندى) أى قول المتن لكن المشهور في المتن لا يقره
وقال المصنف فى قوله فهو تصور الخ (قوله وهو من لا يدين الخ) وبعبارة بين يظهر الإسلام ويغنى
الكفر وما متقاربان أه النهاية أى الأصل والامداد وهو محل تأمل أه سيد عمر لعل وجهه أن بينهما عموماً
وخصوصاً وجهاً في التقارب (قوله ولا يرتد الخ) وكذا نصراً أن يهود أو نحوه أه مثنى (قوله وإن
أسلم) أى بعد موت مورثه أه مثنى (قوله ويبحث ابن الرفعة) أه هذا أسلم عارق الخ فشرح الترتيب ولا
يرث ثم نرى أن أسلم قبل قسمة الترك خلافاً لأمام أحمد أه مقرر أريدت مخالفة في مقتضى الإرادات من مروع
الحناية في قول التحفة ويبحث ابن الرفعة الخ وقول الامداد ولا يرث ثم نرى نحوه كبردى تصرون أن أسلم
بعد الموت إجماعاً أه فيما نظر لما عرفت أن الإمام أحمد قائل بذلك وحيث بحث ابن الرفعة موافقاً لما قاله
الإمام أحمد أه ابن الجلال (قوله والردة) أى وما اكتسب في الردة (قوله ويساق الخ) عبارة ابن الجلال
والفرق بين المالى والنصاص وإن استوفاهما رة لولا الردة لأنه لا يستوفيه أرتا كما قلناه السبكي عن
الاصحاب أه عبارة عرض قوله يستوفى قودطره أى تدنيا لا إرتا كما فهمه قوله لا الردة أه (قوله
يستوفى الخ) أى بعد موته بالسراية وقوله قودطره أى المخلوق في الإسلام مع المكافأة أه مثنى (قوله
قوله وقال المصنف) مبتدأ خبره قوله لمسه (قوله وتصور بارت الخ) مبتدأ خبره قوله لمسه (قوله ماله)
(قوله لاجاد بملك) قد يقال لو قيل لنا جاداً يرث كان أغرب لظهور أن الجاد قد يملك كما في المساجد
بأنها تملك (قوله وهو النطق) أى وإن لم تستدخلاً إلا بعد موته تبيين لها ولله عند موته وإن كانت
حيث نطقه (قوله ولا يخرج من حيوان) أى وهذا يخرج من حيوان فلا يكون حامداً وقد يرد
المعترض أن هذا حيوان بالقوة والمآل فيتم الاعتراض بدون الزيادة (قوله ويساق في الخراج)

الكافر الكافر وإن اخلفت ملتزم) لأن جمع ملل الكفر في الإعلان كاملة الواحدة قال تعالى فإذا بدى إلى الضلال
وقال المصنف في شرح مسلم عن الاصحاب أن الحريين في يدين متحاربين لا يتوارثان ثم هو نفسور رارث إليه بدى من النصارى وعكسه
أن المتقل من مللة لا يقر ظاهر فالولاوالتكاح وكذا التسبب فيمن أحاديثه يهودى والآخرون أنى قاته يغير دهماً بلو
ك.الولاد فليعلم هم اختيار الوردية ولهم منهم اختيار الصراية (الكل المشهور أنه لا وادى به ريد ريد) أه أه أه

يلادنا لا تضلنا إلى الله ينهار وترأى فهو منا هو مستاموا أحد ولا يلاذ هو حري (١٧) (ولا يرضع فيرقى بران فلا جاما

ولا تلوورت ملكة السيد
و حواجنى عن الميت وإنما
لم يقولوا بأنهم تلقى سيده
له الملك كقولوه فيقول
قته نسروية أوجه له
لأن هذه فتود اختيارية
تصح للسيد فأيقاضا لقته
لإعاجله ولا كذلك الارث
وأهم القن الحر يرث
وإن استرققت مناصبه
بالوصية وسباق ما فيه ثم
(والجديدان من بعته
حر يرث) جمع ما ملوك
بعضه الحر له تمام الملك
عليه كالحر وأهم هذا
ما باصله أن الرقيق لا يرث
لأن صورته كافر له أمان
جنى عليه ثم نقض الامان
فسيو لسترق ومات بالرية
فتاقدت إليه ولوارث ومحاب
بأنهم إنما أخذوها نظرا
لحرية السابقة لاستقرار
جنايتها قبل الرق في الحقيقة
لا استثناء إلا بالنظر لكونهم
حالة الموت أحرار أو حرق
(ولا) يرث (قائل) بأى
وجه كان وإن وجب عليه
كالقاضي يحكم بمن مقتوله
شيئا كان خيرا بترأداده
فوقع بها موته لا أخيار
فيه قوى بعضها بعضا وإن
لم تقتل من ضحك نعم قال
أبو عبد الله في بعضها ليس
لقاتل من مقتوله شيء أنه
صحيح بالاتفاق واجمعا
عليه في المذنبين وتلاقت
طبه المثل السابقة ولأنه

أى من أحد برى ما ع وكذا خبر أولاد (قوله يلاذنا) خلافا لثبته كإياق وظاهر المتن حيث أسقطه
(قوله يلاذنا) كإيقده الصيرى قال في شرح الروضي ونصته أنه لو عقد الامام إليه لطاعة قاطنة بدار
الحرب بأنهم يرثون ثم أهل الحرب قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا خلاف أنه سم
وأدان الجمال وغالب العلامة الرق في النهاية حيث قال وقضية إطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذى
بدار ناو لا وهو كذلك كفى الروضي ما اقتضاه عقيد الصيرى محدودا بطلانهم (قوله يلاذنا) أى
الكفار (قوله حري) صلف على ذى (قوله لا يرضع من غيره) بدار أو مكاتب أو مبيضا أو أم
ولدها بقومته (قوله هو) أى السيد (قوله) أى للوروث (قوله نسروية أوجه له) أى القن
متعلق بالصيرى والمال (قوله وأهم هذا) أى قول المصنف والجديد (قوله أن الرقيق) لا يرث بيان
لما فى الأصل (قوله أعيا لا صورة) من كلام الفارسي (قوله تقدر إليه الخ) أى يد المجرم لا يد النفس
واطلاق الله عليه من باب التوسع ويرى عتاق الصيرى عبارة المتن فان قدر الارش من قيمته لورثته
أه (قوله يجب بالثب) أى عن إيراد هذه الصورة على مفهوم المتن منطوق أصله (قوله إنما أخيرها)
أى الورثة إليه (قوله جنابا) أى الذى يقال للاخوة فيه من إحقاق السبب إلى المسبب عبارة النهاية
لاستقرارها بما قبل الرق (قوله بالنظر لكونهم) أى الورثة (قوله ولا يرث قاتل الخ) وليس
من ذلك ما لو قتله بالحال أو بينة غير متناهى يظهر أنه عرش (قوله القن ولا يرث قاتل) (فرع)
سقاء دواء فان كان عارفا ورثه أو غير عارف لم يرثه مكرذا في حاشية سم على المصح وفي شرح
تحرير الكفاية لتيسر الإسلام إطلاق حقيق النواء من الموانع وهو الذى تقتضيه قاعدة الباب لأن
العنان غير ملحوظ هنا وأما التخصيص فاعا بما يناسب حكم التخصيص على أنه في النهاية قيل ببحث الحثان مشى
على ضمان الطبيب للطبيب وإن مشى فيه على التخصيص بين الطبيب والمريض فلا يضمن بين غيره فيضمن
أه أقول وكذلك أطلق ابن الجليل كون سقى النواء ما عايرته ومنها إذا سقى الوارث موته النواء
أو بغيره جرح على سبيل المعالجة إذا اضطر إلى الموت أه وكذلك أطلقه شيخنا عايرته ومثل ذلك سقى دواء
أضطر إلى موته كإلى شرح الترتيب أه (قوله بأى وجه كان) عبارة النهاية وإن لم يضمن كان مقتله بحق لحر
فرد أو دفع صائل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشر فلو كان مكرها أو ساكنا أو شاعدا أو موكبا أه
فالقاتل مستعمل في حقيقته بجراحه (قوله وإن وجب) أى القتل عبارة الفتنوى ولو كان بغير قصد
كأنهم يجهنون وطلقوا لوقد به مصلحة كعرب الأب للأن لتأديب ويطلبه الجرح للمعالجة أه وقوله
من مقتوله صلة يرث أه سم (قوله كان خيرا بترأداده) نصته أنه لا يرث سواء كان متديبا بغيرها
أم لا وسبق فى كلامه من أنى التثنيات اشتراط التعدى (قوله لا أخيار فيه الخ) تعليل للثب (قوله أنه
صحيح بالاتفاق) مقول قال (قوله واجمعا عليه) أى على عدم ارت القاتل (قوله وتلاقت عليه) أى
عدم الارت في الممد المدون (قوله ولاه) صلف على قوله لا أخيار الخ عبارة شرح المنهج ولهمة
استعمال قتله في بعض الصور وسدا للباب فى الباقي أه (قوله مطلقا) أى قتله عدا أو بغيره كان التام
والجنون والطفل (قوله أى باعتبار السبب) أى سبب الموت وهو القتل (قوله ويرث القاتل الخ) ولو فى

عبارة المصنف متاك ولوارثا جرح ومات بالرية فالنفس حدر ويجب قصاص الجرح فى الاظهر
يستوفيه المولى والمسلم وقيل الامام (قوله يلاذنا) كإيقده الصيرى قال في شرح الروض ونصته أنه لو
عقد الامام الألفة لطاعة قاطنة بدار الحرب بأنهم يرثون مع دار الحرب قال الأذرى ويجوز تنزيل
الاطلاق على الغالب فلا خلاف أنه سم (قوله لا استقرار جنابا) قد يقال الموجود قبل الرق لا يساوى إليه
(قوله لا بالنظر الخ) كفى هذا خصوصا والعبرة بحالة الموت والانتقال والارث إنما يثبت حيث عدل عن
دعواه استقرار الجنابة قبل الرق مع اعترافه بأن سريتها بدار الرق عنوة (قوله وإن وجب) أى القتل

[illegible]

على نيتنا وله على
 سائر الانبياء (تحيات)
 منها وقع في كلام الشيخين
 وغيرهما تحيد ما ذكر في
 الخبر بالسوان فن قل
 مورع ثم خرف ما يملكه
 وكذا وقع الخبر ونصب
 المدياب وبناء حائط
 وقع عليه غير ذلك ممن
 صرح به ذلك الماوردي
 وسبق اليه ابن سريج قلنا
 قل عن ابي حنيفة وصاحبه
 رحمهم الله تعالى اقل اخرج
 كتبنا او مديابا او ظلة
 او قطير بما او حسب ما في
 الطريق او اوقف دابة
 به بالمثلات ذلك
 مورع ثم قال وهذا كله
 خرج على قياس قول الامام
 الشافعي على معنيين أحدهما
 ان كل شيء ينفك من ذلك
 ليعلم بيع او نحو ما ليس
 له فيه او كان متديبا فيه او
 كان عليه حفظة كالسائق
 والقائد لم يره ولما قل
 الاذرعى هذا قال عقبه
 وظاهر كلام الاصحاب
 ان المذهب ان كل مهلك
 مضمون عليه او على ما قلته

معین تا یقین ان الجال (قوله) وروی خبری موضوعی (ای او صحیح او حسن بالاولیاه) ع (قوله) لان
ما صدر الخ) عبارة ثانیة بما قد لا یعمل به (قوله) حتی یقصد به) ای یقصد للمبین بما صدر منها (قول الحق
إن لم یضمن) کان وقع قصاصا واحدا (قوله) متى عبارة ان الجال بقصاص اوبدية او كفارة اه لا نه
قبل بحجج یعمل الخبر علی غیر ذلك للمنی اه متنی (قوله) وورد الخ) قد يقال كون القتل بحق اوبغیر
حق امر متعبط لاختلاف فیه اه سم (قوله) ان المعنی الخ) ای المعنی المتعین للحکم وهو الذی یمس به
الاصولین علی الحکم بالحکم مانع الارث والمعنی كون القتل عبوانا اه کردی (قوله) كالشقة السعر
الخ) استشكله سم (قوله) ای بالرد (قوله) ان یكون ظاهریا) ای اتخذ اظہار الحديث اه ع
(قوله) یضم اوله) ای وقع ثالثه بلا ضم استاده الی ضمیر القتل (قوله) لیدخل فیه) ای فی القاتل انتم
الوارث اه کردی (قوله) تضمنت) ای القتل خطأ (قوله) وورد بان الخ) ای فیجوز لیه العلم والفتح اه
عش واجب سم عن ذلك الرد ان المصنف اراد الضمان المستتر كما هو التبادر ملارده اه (قوله)
تلمیم) ای الساقطة (قوله) کان یجرحه) ای مورده (قوله) ثم یجوز موت) ای الخارج قبله ای موت المجرم
عبارة للمنی ثم یجوز المجرم من تلك الحراسة (قوله) فتموت عیسی) ای او الخضر علی القول
ببوعیسی وهو الراجح فیما اه ع (قوله) ما ذکر فی الخبر) هو قوله کان حمر برأ بداره
الخ فی تمیل القاتل اه کردی (قوله) بالعنوان) متعلق بالتعبد (قوله) فی قتل مورده یمیز الخ) یعنی من مات
مورده یوقع عقوبته الخ (قوله) او تعظم) ای بناء (قوله) علی معنیین) ای امرین او صاحبین والجار
متعلق بقوله فخرج (قوله) احدهما) وسكو معنی ثانی المعنیین له لعدم تعلق قوله به (قوله) او كان
متعدیا فیه) لعل او ما معنی الواو (قوله) لما لعل الاذعی هذا) ای قول ان سرج (قوله) کل ملاك
مضمون علی) ای علی قاعة المعلوم من السياق ویتمثل بروح الضمیر علی الملاك معنی المملك علی
طریق الاستخدام (قوله) عیب ما سر) ای اتفانی اول التثنی (قوله) انه السواب) اذ التخصیص (قوله)
ولم یظنرا) ای الاذعی والزور کنی (قوله) مشهور المذهب الخ) بقوله القول (قوله) انه لا فرق) ای
بین العنوان وغیره فی منع الارث (قوله) قول المطلب الخ) متعلق بقوله لم یسطر اه ع لعدم الطر (قوله)
وتبعه الخ) ای القول (قوله) اه) ای قول المطلب (قوله) ما ذکر) ای عیب حول المصنف ولا یرث
من قوله ما یوجیه کان قوله انه لا فرق الخ بیان له باعتبار معناه (قوله) کن حمر برأ) یمثل ان یكون
القتل ولعل هذا البیجها من ان یثبنا السبب بجزئیات السط او ع ول کلامها بانها ارادا
وقوله من مقتوله صلا یرث (قوله) وورد ان المنی اذا لم یضبط الخ) یتأمل فیه وقد يقال كون القتل بحق او
بغیر حق امر متعبط لاختلاف فیه وقوله كالشقة فی السفر ان كان مثالا لا وصف الاعمال المصطفی به نظر
إذ لا اصاط للشقة بل المناط وصف السفر وایضا فاهو المعنی الذی لم یضبط حتی عدل عنه الی هذا ان
كان السفر فهو عن حق السفر اضطر من المشقة وغیره فاهو و ان كان مثالا للمنی الذی لم یضبط للمعول
عنه فواضح لاذلیس لما انضبط غالبا وهو ظاهر فلا حاجة لی ان عدم انضباطه قلنا مل (قوله) ورد

ماذا ذكر في الدييات يجمع الارث وقال أيضا عقب سامر من التفصيل بين الحفر المدون وغيره ما للصحيح أو الصواب **باب**
وتبعه الزركشي فقال انه الصواب لم ينظر والقول ببعض الاصحاب مشهور والمنعبد انه لا فرق قتل الطب وتعمه في الجرائم لا خلاف
ان من خرب ثرا ملكا او وضع حجر الفات مقرمه ولا تحريم لمن صاحب الملك اعمره وكذا اذا وقع طعنا على لاه لا ينسب اليه القتل
احكاما ومنها ما ذكر انه لا فرق بين المباشرة والسبب الشرط طعمه ما سحره بحق الشيطان فاتهموا ان اقتصر على الاولين
مثلا لاشقاء السبب بعض صور الشرط كالحفر فقالوا الالبس كخرب ثرا اعدوا ثرا ومنها ما أخذ بما يفرق صور الحفر ويحرم من

بأن المباشرة هي صلة القتل والسبب هو دخل في علم غرق الحال فيما بين المضمون وغيره بخلاف الشرطة فإنه لا يحصل إلا بغير (وهو ما حصل)
 انتفى عنه لا بميل بعد وفاة القتل إلى ما احتج به إلى اشتراط القتل في مضمونها ومقتضى من الروايات أن مسكتة قتله آخره هو المسلك لا القاتل
 لأنه الناصر وهو يرى عليه القول وغيره لكن جزم بعض متأخري الفرحين بخلافه قال لا يرث المسلك قبل الداء وغيره من وجه الأول
 بأن المسلك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد قرر في الشرطة أنه لا بد من تعدى قاعه لضمضمه فقتلها ما يقتضيه اشتراط أن لا يقتله غيره
 كاف المسلك مع الحال لم ينظر إليه أبدا الأمر بالمباشرة وحده لا لضمضمه قبل ذلك فيجب فمضمونها لا يرث شيئا أكثر من لا الإحصان
 سواء شهدوا قبل أو تأخر بعده كالتضاء اطلاقهم قال الزركشي وهو المنقول في الزعم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بأنهم بعد الزعم لو
 رجعوا هو شهدوا أو تأخر من شهدوا أو التأا إحصانوه هذا يدل على أنه لا تأثير لكهاتهما في (٤١٩) القتل لثاني ما هنا أن لها تأثيرا وقد فرق

بأن المسلك مختلف إذا هو
 متأخر وهو جد في الوقت
 ولو مع غيره وإن جاز
 أو وجب ولو لم يضمن بهما
 لابيولا كذلك لم يلزم
 توسعا هنا ما لم يتوسعا
 بتغير من الضمان وإثريه
 أن القتل بعد الرجوع إنما
 يضاد ضمموه أو لا غير
 قاعه ومنها صرحوا في
 الزعم في مسائل أن الميتة
 بالولادة السبب في موتها
 الوطء فمن ذلك قولهم لو
 أحبلها الزمان فماتت
 بالولادة ضمن قيمتها لأن
 وطأها هو السبب في
 علاكمها بخلاف ما لو زنى
 بامة من غير أن يستولى
 عليها فماتت بإحباله لأن
 الشرع لا قطع نسبة الولد
 عنه انقطع نسبة الوطء

بأنسب ما يقابل المباشرة فيعلم الشرط والقرينة القتل بما ذكره سيد عمر (قوله من كل الخ) يان
 قتلوه وقوله من الفضيل يان لما قرر (قوله قبل الداء) متعلق بالقتل (قوله ووجه الأول) أي
 ما في البحر من زلات المسلك (قوله لضمضمه) أي الشرط (قوله بضمضمه) لا يعني ما فيه (قوله أن لا يقتله
 الخ) أي الشرط يضمن أن لا يحصل فعل غيره كالعدم (قوله كاف المسلك الخ) مثال للفن بالميم (قوله
 لم ينظر إليه) أي المسلك لو كان لا يستلزم ينظر الخ برأوا الاستئناف (قوله بالمباشرة) أي الحاد (قوله
 وهو المنقول) أي التعميم المذكور (قوله ثم استشكل) أي الزركشي (قوله بأنهم لو رجعوا الخ) أي
 شهدوا التزكي أو الإحصان (قوله لا الإحصان) أي لا التزكية (قوله لكهاتهما) أي نوعي شهود
 التزكي أو شهدوا الإحصان (قوله هنا) أي لكهاتهما وقوله فائرا أي القتل (قوله إذ هو هنا) أي
 في منع الارت (قوله وإن جاز الخ) أي القتل (قوله ولو لم يضمن) أي القاتل أي بالقتل (قوله ثم) أي في
 الضمان (قوله وإثريه أن القتل الخ) لا يعني ما يضمن الركة ولو قال وإنما إثريه أي الضمان رجوع
 شهود أو لا لا غير لأن القتل إنما يضاد بعد الرجوع لشهوده أو نال لا تضع المقام (قوله فاعلم) ولعل وجه
 الإشارة إلى المصادر في تحليل عوم شهود أو لا لا غير الرجوع بعد الزعم (قوله إن الميتة الخ) أي بان
 الميتة (قوله فمن ذلك) أي ما صرح بذلك (قوله بإحباله) بالولادة الباشرة عنه (قوله وتل الخ)
 من حلقه فموت (قوله ولا يضمن) أي الزوج ووجه أي الميتة بالولادة الناشئة عن موته ثمرة الحلقه استثنائية
 أو صلب على قوله قيل الخ (قوله بما إذا لم يعلم الخ) أي لم يعلم إذا لحاق الولد بالفرش طوى (قوله كون
 السبب) هو هو الوطء (قوله أعرضوا عن النظر لقاعه) أي قال ذلك الاحتمال يسمي يسموا القاتل
 وقالوا قيل الخ لو احتدوا بغيره لقائلوا قال فلان كما هو الشارع أنه كرهى (قوله قاعه) أي الوطء (قوله
 عه) أي الوطء (قوله فهو) أي إطلاق القاتل على الواطء (قوله فلم يدخل) أي الواطء هو قوله في القطع
 الخ أي لم يلق القاتل أو معناه ما يلتحق في التسمية لا بالدخول لا بصور لا في المعنى لا أن يراد بالمعنى
 الحكمية (قوله ما عه) أي الارت (قوله أما الأول) أي التحليل يضمن التسمية (قوله لم يتسوطا) أي في
 منع الارت وقوله تسمية تسمية من لدخل في القتل أي حتى يلام من عدم التسمية الارت (قوله أن الوطء)
 الأول إلى الواطء بصيغة الماعل وقوله كذلك أي لدخل في القتل بالسبب (قوله قطع نسبة الولد لفران) أي لو

اليوم قيل لا يضمن الزمان لا احتمال أن الموت ليس من وطء بل لعارص آخر ولا يضمن زوجته بلا خلاف لتوهم لا كما من مستحق عليها
 هو وطء من زوج ابن عبد السلام في إطلاقهم المذكور في الروايات ما عتبت فيه ما إذا لم يعلم أن الولد من الزمان لا يضمن أن يضمن لأن القضاء
 الوطء إلى الاتفاق والقوات لا يختلف كون السبب حلالا أو محرما وهذا كله كما ترى صريح في أن الزوج لا يرث من زوجته حتى أحبلها
 فماتت بالولادة لماتت أن الوطء الذي هو فله سبب في الهلاك يرأسه الأحبال الباشرة عنه والولادة الناقصة عنها الموت ولا نظر لاحتمال طرو
 مهلك آخر لماتت عنهم أعرضوا عن النظر لقاعه حيث صرحوا به فقولهم قيل لا يضمن الزمان لا احتمال أن الموت إلى آخره ثم راجع عن
 بعض المتأخرين أن يقال ينبغي أن يرث عهه بان أحد الأقسام القتل بالوطء فلا يسمى قاعه قاتلا وبأنهم تمت بالوطء الذي هو فله سبب بالولادة
 الناشئة عن الحمل الناشئة عنه فهو مجاز يصدق المرتبة الثالثة فلم يدخل في القتل ولا في المعنويات غير ذلك لا تخليها لا ينتج له ما عهه أما الأول
 فلا يضمن بشرط التسمية قاتلا بل أن يكون لدخل في القتل مباشرة أو شرط ولا شك أن الوطء كذلك بل كلامهم انتهى في الزعم صرح
 أنه سمي قاتلا وبأن الوطء يضمن للهلاك من غير نظر لاحتمال طرو مهلك وبأن الشارع قطع نسبة الولد لفران فلم يضمن المولى بها

فقال بعد هذا المذخل مع منه الارث فيلزم جميع ما وجه به عنه الذي افاده بذكر بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه ارضي عنه عطفًا للقول
 ووجه مخالفة لما قررته لكن صرح الزركشي بان الزوج يرث جازما به جرم المذهب وحيث في جرمه على قواعد موقفة والذي يتضح به
 جرمه عليه ان يقال لاشك ان الوطء من باب التمتع وهو من شأنها ان لا يقصد بها القتل ولا ينسب اليها او انما افاده في الرهن لكون الراد
 حجر على نفسه بقوله الرهون تفتقضي (٢٠) الاحتياط طبق المرتبة مع الرهن من الوطء لم يرد منه ونسبة التفتقضي اليه بسطة نسبة الولد اليه

ليخرج البذل وأما هنا فقد
 تقرر في الشرط مع انه من
 جنس ما يقصد به التفتقضي
 وينسب اليه القتل انه لا بد
 من التعدي به بعد إضافة
 القتل اليه فيا لا تعدي به
 لا يمنع فاذا كان هذا لا يمنع
 فأول ما لا يشرط من جنس
 ما يقصدوا كذلك الوطء
 ومنها العمان والشك و
 النسب فلو تنازعا بمجول
 ولا حجة فان ما قبله وقد
 إلى البيان من تركه كل ارث
 ولد او عكسه وقف من
 تركه ارث اب وسلك
 عن وحث ببيعة فانت
 بولدي يمكن كونه من الزوج
 واطل به الشهية قد مضت اما
 في طهر واحد فانت قبل
 لحرة باحد ما ولا حدها
 ولدان من غير ما هل ترث
 السدس او الثلث فاجبت
 اخذان كلالهم المذكور
 بانها تاخذ السدس لانها
 تستحقه على كل تقدير
 ويوقف السدس الآخر
 بينها بين بقية الورثة في البيان
 الشك في صحة جميع احتمال
 ظهوره لهما لغير ما قلنا متعني

يقطعها السلي الرائي قال (قوله) وأما الثاني أي التعليل يعدسية الوطء للقتل (قوله) في منع ما يدخل (الخ)
 أي للارث (قوله) يدخل (الخ) بضم الياء مفعول قوله فامل (قوله) فيلزم (قوله) بينما ما تفاعل من الإبطال وقوله جميع
 الخ بالنصب مفعول قوله أنه الخ مفعول (قوله) جازما به جرم المذهب وكذا جرم به جرم المذهب المعنى
 وكذا جرم شيخنا في حاشية الفتاوى في ابن الجمل بعد ذكر مثله عن شرح الترتيب مانصه في التحفة
 فيها أي في مسئلة ارث الزوج كلام مبسوط محصاة آخر أنه يرث اه وقال الزركشي ان مرضى الشارح يعني
 الصفة ما ذكره او لا من منع الارث وان ما ذكره معنا بيان ذلك الوجه لا يلزم من بيان وجه الشيء أن يكون
 ذلك الشارح مرضيا عنه كما في بيان وجه المقابل الصحيح اه اقول لأن ما مر عن ابن الجمل ان مرضى
 الشارح الارث هو الظاهر وان ما ذكره الشارح او لا يجرى به صواب مدار الفتوى على القتل وهو مع الثاني قطع
 (قوله) وفي جرمه أي ما جرم به الزركشي (قوله) على قواعد (قوله) أي قواعد الاصحاب معنا (قوله) به أي
 بالرهن (قوله) وما هنا أي في المنع للارث (قوله) أنه لا يدخل (قوله) فاما قرر (قوله) فاذا كان هذا أي
 الشرط الذي لا تعدي به (قوله) بمجول أي ولذا يجول نسبة صغيرا كالاب ويجزأه معنى (قوله) او
 عكسه أي يوجد عكسه بان يموت الولد قبل المتارعين وكذا إذا مات قبل احدهما (قوله) المذكور أي
 اتفاقه هو تنازع الخ (قوله) حكى فيها أي في مسئلة الوطء الشيعة (قوله) من قول المصنف أي في غير
 المتنازع (قوله) وهو عدم تحقق الخ عطف على العمان (قوله) هذا إلى قول المتن في الاطلاق النهاية لا قوله وفي
 نسخ إلى المتن وقوله وكلام البسيط المرم خلاف ذلك مؤول (قوله) ومنه ان يعلم الخ أي من الجمل
 بالسابق عبارة المعنى والجمل السابق صادق بان يعلم أصل السبق ولا يعلم عين السابق وبان لا يعلم سبق أصلا
 وصور المسئلة شخص العلم بالمعية بين السبق وعين السابق الجمل بالمية والسبق الجمل بعين السابق مع
 العلم بالسبق التباس السابق بدمرقة عين في الصورة الأخيرة يوقف الميراث إلى البيان او الصلح وفي
 الصورة الثانية قسم التركة وفي الثلاثة لباقية مال أي تركه كل باق وورثه اه (قوله) ولا أي بان
 رجى يائه (قوله) وصينين كصينين موضع قرب الرقة بشاغل ما تفرات كانت بالورقة العظمى بين علي
 ومعاوية رضى الله عنهما اه قاموس (قوله) والحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء موضع بظاهر
 المدينة تحتوا قومو مكانة ورقة الحرة أيام يزيد اه قاموس (قوله) يتنا الخطا) لهما ان ما ناما عليه
 تورث ميت من ميت او متعاقبين فيه تورث من تقدم عن تأخر فيقدر حق كل ميت انه لم يخلف الاخر
 اه معنى (قوله) وفيه التوارث الخ عبارة المعنى فيه كان الاولي التمييز بقوله لم يرث احدهما عن الآخر
 كبراءة التبيين فان استقام تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لان نفس الارث وقوله لم يرثا تأليس
 غاصر فامل كان احدهما يرث من الآخر دون عكسه كالميت وان اخيا كان الحكم كذلك اه (قوله) فلا
 يرث الخ) قد يقال ان المراد لا بدفع الاراد (قوله) عليه أي في المصنف التوارث (قوله) انما امتناعه الخ
 من إضافة المصدر إلى مفعوله الاصل انما امتناع الخ ثم مع قوله لان احدهما الخ المعطوف

يقضنا لاخذها ثم رأيت شارحا فيها وجهين وقال أحصاهم السدس اه وكأنه أخذ من ذلك من قول المصنف لو شك في وجود
 اخوين فهل للام الثلث او السدس لهما المتفق وجهان ارجحهما الثاني اه ولم يترخص الوقف السدس الآخر ولا بد منه كما ذكرتمو عدم
 تحقق حياة الوارث عند موت المورث ثم قال (ولو مات متوارثان يفرق او عدم) وانحوهما كهرق (او في غربة معا او جبل استبقهما)
 ومنه ان يعلم سبق ولا يعلم عين السابق أي ولا يرجي يائه الاوقف فيما يظهر اخذان فظاهر تأني (لم يرثا) لاجتماع الصحابة عليه فاتهم
 يحملوا التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصينين والحرة لا يفرض علوا تاخر موته (ومال كل) منهما (لما يورثه) لا ذلور وناحسا ما كان تحكما
 او كلام من الآخر يتنا الخطا لوطع السابق ثم نسبه قسما لسان او الصلح وقضه التوارث ما بار الحكم والاعلان اه اعني

ان استدل الى المدة فواضح
اول العلم وان لم يفسد مدة
فهو منزل منزلة البينة
المنزلة منزلة البينة (ثم)
بعد الحكم بموته (يعلى ماله)
من دهره وقت الحكم) بان
يستمر حال الفراغ الحكم
فن مات قبله او معلم بره
وكلام البسيط الغرم
خلاف ذلك مؤول هذا
ان اطلق فان قيده البينة
او قيده هو في حكمه بمن
سابق اعتبر ذلك الزمن من
كان وارثه حيث ولا
تضمن فسخ الحاكم الحكم
بموته إلا ان وقت بعد
رفع اليه لان الاصح ان
تصرف الحاكم ليس يحكم
إلا اذا كان في قضية وقت
اليوم طلب منه فضلا ويعلم
ما تقرر أنه لا يكتفي معنى
المدقو حداهل لا بد منه
من الحكم وقول بعضهم
لا يحتاج معها اليه لقولهم في
فن اقتطع خبره بعد هذه
المدة لا يجب فطرته ولا
يجزى عن الكفارة اتماما
ولم يذكرها الحكم ام
فيه نظر بل لا يصح لان
ما هنا امر كل يترتب عليه
مصلحة ومفسدة ما تقتضيه
له أكثر (ولو مات من دهره
النفوذ) كلاً او بعضا قبل
الحكم بموته (وقتناصت)
أي ما خصه من كل المال ان

الى فراغ الحكم قوله (قوله بشيء) وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بشهرين وقيل عامه
وقيل عامه عشرين امه مفسر وشرح البهجة (قول المتن فيجسد القاضي الخ) خرج بالحكم فليس ذلك لانه
يشترط لصحة حكمه خالصا لا يفسد ولا يفسد منه الزمان (قوله ومنه) أي ما نزل منزلة البينة
(قوله الى العلم) أي علم القاضي أي إذا كان مجتهدا (قوله فهو) أي الحكم المستدل الى العلم (قول المتن ثم
يعلى ماله الخ) أي وقت زوجه تزوج بعد انقضائه عنها اشرح الروض (قول المتن وقت الحكم) قال
غيره أو قيام البينة وعبار شرح النجاشي قيام البينة أو الحكم انتهت وهي صريحة في أنه لا يحتاج جميع البينة
الى حكم يكون قوله فيجسد القاضي ويحكم الخ عاصا بمعنى المدلكن لا يفي البينة من نحو قول القاضي لها
لأنها مجردة لا يقول عليها سم ورشيدي زاد ابن الجلال عبارة الامداد فقتضت انه عند قيامها لا يحتاج للحكم
بالموت بل يكفي الثبوت الجرد وقضية عبارة اصله خلافه وكلام الشيخين وغيرهما في الاول وعارضة
الجرد لا يحتاج بعد ثبوتها الى البينة الى الحكم معلى الوجه اه افول وكبار شرح النجاشي عارضة المتن
بل قول الشارح كالمدة فهو منزل منزلة البينة قوله فان قيدته البينة الخ قوله يعلم ما تقرر أنه لا يكتفي الخ كل
منها يفيد مفادها (قوله الى فراغ الحكم الخ) فديقال كان قياس ذلك ان يقول المصنف من يعقب الحكم
اه سم ويعلم جوازا ما يأتي عن شرح البهجة (قوله قبله الخ) أي الحكم قوله (قوله وكلام البسيط الخ)
هو قوله بر ثمن كان يقييل الحكم (قوله مؤول) أي اوله السبك ما حاصه من كلام البسيط على ان استمر
حيال الفراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا رث قول الاصحاب الموجود وقت الحكم أي وقت الفراغ
منه فلا خلاف بينهما اه شرح البهجة (قوله هذا) أي يقول المصنف وقت الحكم أي يقول غيره وقت
الحكم أو قيام البينة (قوله ان اطلق) يتبادر لقول أي الحكم عبارة المتن إذا اطلق الحكم فان استند
الى ما قبله لكون المدة ذات على ما يظن على الظن انه لا يعيش فهو موقوف بموته من تلك المدة السابقة
فيلتزم ان يعلى من كان وارثا لذلك الوقت وان كان سابقا للحكم ومثل الحكم في ذلك البينة بل اول
اه (قوله او قيده) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن الخ) أي ويخصاف سائر الاحكام الى ذلك
الزمن وعليه هو كاتن زوجه مقتضى المدة باعتبار ذلك الوقت تزوج حال اه عش (قوله ومن
كان الخ) عطف على ذلك الز من (قوله بعد رفع اليه) أي وطلب الفصل منه (قوله ليس يحكم) اعتمد هو أي
والمتن اه سم (قوله ما تقرر) يعني قوله ثم بعد الحكم بموته يعلى الخ عبارة المتن افهم كلامه انه لا بد
من اعتبار حكم الحاكم فلا يكتفي الخ (قوله وحدها) الاول التذكير (قوله بل لا بد منه من الحكم) أي حتى لو
تعد الرفع الى القاضي او امتنع من الحكم لا بد من الرفع لم تدفع المرافعة لا غير ما لم يجر لها التزوج قبل الحكم
اه عش (قوله معها) أي مع المتدأ مضيئا (قوله قبل الحكم) أي وإقامة البينة مفسر وشرح المسبح
(قوله ما تقرر الخ) يعني قوله كلا او بعضا مع قوله أي ما خصه الخ قال سم فديقال ما قرره كلامه
لا يناسب قول المصنف وعلتنا في الحاشين الخ اه وفي المتن ما يوافقه (قوله اندفع ما هو الخ) وعلى هذا
قوله الاتي وعلتنا الخ أي إن كان معه غيره وقد يصور المتن ما إذا كان معه غيره فقط ولا ينافيه
قوله بره لان فيه الحذف والايصال والاصل بره منصوص على هذا ما لا اله الا الله
اه لا يعيش فوقها (قوله وقت الحكم) قال غيره أو قيام البينة وعبارة النجاشي وحيث قال في شرحه أي
وحيث قيام البينة أو الحكم اه وهو صريح في أنه لا يحتاج جميع البينة الى حكم يكون قوله فيجسد القاضي
ويحكم عاصا بمعنى المدلكن لا يفي البينة من نحو قول القاضي لها مجردة لا يقول عليها (قوله الى فراغ
الحكم فن مات الخ) فديقال كان قياس ذلك ان يقول المصنف من يعقب الحكم (قوله ليس يحكم) لا
إذا كان الخ اعتمد هو (قوله ما تقرر به كلامه الخ) فديقال ما قرره به كلامه لا يناسب قوله وعلتنا في
الحاشين الخ (قوله اندفع ما هو الخ) وعلى هذا قوله الاتي وعلتنا في الحاشين بالاسوأ أي إن كان معه
غيره وقد يصور المتن ما إذا كان معه غيره فقط ولا ينافيه قوله بره لان فيه الحذف والايصال والاصل رث

ثم إذا لم يظهر حياته في مدها ثلث بعد ذلك مال الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثة المتقود من قبله إلا أن يثبت له حياة أو موته
ذكره التزالي رحمه الله وغيره هو ظاهر (وعلمنا) حق (الحاضر بالأسوة) فمن سقطه المتقود لا يسلط شيئا من تخصص حياته أو موته
يصل اليقين في زوج مفقود وشقيقين ومبطليان أو بمنسوبة ويوقف الباقي إلى أخ (٤٣٣) لا بمتقود وشقيق وجديد بنسب

أه سم (قوله لا التام) أي يؤول قال من يرث حصل التام أه متى (قوله لم يظهر حياته) أي يبنى
أخذ عامر زيادة وقام البيت لوحكم الحاكم بموته (قوله فنسقطه) إلى المتن الثاني (قوله يبطليان)
الأولى الثانية عبارة المتن أي كان الزوج حيا فلا تخين أو بمسبوبة وسط المالم وميتا فلها سهمان
من ثلاثة والباقي لهم فيقدر فيهم حياته أه (قوله بمسبوبة) هي المستبوبة لها يراد (قوله في حق
الجد) أي فيأخذ الثلث وقوله في حق الأخ أي فيأخذ النصف (قوله يوقف السند) أي فان تبين
موت فلجد أو حيا فلا تخ (قوله يسلط الزوج) أي لم يسلط البنت ثلث الباقي ويوقف الباقي منه فان بان
حياته المتقود أخذ ما هو له أخذ ما للبنت من عداور بشرطه أصم (قوله يوقف الموقوف) يعني إذا وقف
للتائب شيء ثم تم بموت ميراث التائب بمسبوبة على الكل أه كذا (قوله استرد ما دفع) أي جميعه ومن
فراهم الماشركم كذا والمذكورة أه عش (قوله مطلقا) أي ذكر أو أنثى أو خشي مفرد أو متعددا
أين الجاهل معنى (قوله وإن لم يكن) أي أحلته من أي الميت (قوله عن زوجة أب) هذا لا يوافق الأثر
مطلقا فالصواب ما أسقط أب كافى المتن أو أباده ابن كافى النابية (قوله كسمل حلية الأخ) أي
لا يره أو لا بان لخل إن كان ذكر أو في المصورين ووث وإلا فلا (قوله فانه إن كان) أي الحلى (قوله
ورثت السند) أي تركة الثلثين وأصلها أي لسببة (قوله كباقي) أي في قول المصنف إن النكاح قول
لكن فان انفصل أخ) أي يؤول بموت أمه فبما يظهر أه عش (قوله يقينا) وقع السؤال عن شخص تزوج
بأمه أو قد قبلها ثم مات وقت حيتها بمسبوبة أشهر من المتقدم مك حيا نحو يوم مات فليرث أو لا
والجواب أن الظاهر عدم الأثر لأنه إن كان ولدا كاملا فهو من غير الزوج المذكور لأن أقل مدة الحمل
سنة أشهر وإن لم يكن كاملا فعليه مستقرة وهي مشترطة للأثر فاحفظه فانههم ولا تغتر بمن ذكر
حلاله أه عش (قوله يوقف) أي الحياة المستقرة أه عش (قوله بنحو قبض يوطئها) فقبضه
في أن مجرد ذلك علامة مستقلة فلو لم يكن الجنابات أن الحياة المستقرة التي يكون معها إحصاء وفاق
وحرك اختيارا وبمجرد قبض اليد يوطئها لا يستمر انهم اختيار أه عش عبارة المتن وابن الجاهل
وتعلم الحياة المستقرة باستحلالها صارها أو بباطل أو بالتأويب أو انضمام الذي أو نحو ذلك أه (قول المتن
يعل وجوده) أي يؤول بمادته كافي أه سم (قول المتن عند الموت) أي موت مورثه أه متى (قوله
بأن يفصل) إلى قوله ولا ينافي في المتن إلا قوله أو اعترف إلى المتن وقوله كان شك إلى المتن (قوله أو
اعترف الورثة) أي أو انفصل لفرقة أشهر وبدون فوق أربع سنين وكان فراشا لكن اعترف أخه
عش وبعبارة السيد عمر أي وإن ولده حلت أشهر فكثر هو فراشا لأن الحق لم أه (قوله ثبتت نسبة)
أي ثبتت بوث نسبة للثبوت حال الموت فحق سبب الأثر فيسبب عمرو ابن الجاهل (قوله وفيما إذا
حوا) عطف على في الصلاة (قوله إذا ذكر إنسان رقيقه) أي وفي حياة مستقرة كقوله الأدرعي أه متى
(قوله وبعبارة مستقرة) عطف على قوله بلكه وكان يبنى أو يدونه يقينا يظهر قوله الآتي كان شك
أخ (قوله كان شك النكاح) كان الأول بان انفصل حيا حياة غير مستقرة أو شك أخ (قوله بان انفصل)

منه ونزل هذا على ما إذا لم يكن مععل المقابلة (قوله يسلط الزوج) أي وتسلط البنت ثلث الباقي ويوقف

لاحتيال أنه لما روى آخر (لوقت يعلم) أو يظن إذا الحاق الولد بالفرش ظني أقامه الشارع مقام العلم فالعلم في كلامهم المراد به
الحقيقي أو المنزل منزله (وجوده عند الموت) بأن انفصل لأقل من أكثر من مدة الحمل ولم تكن فراشا لاحد أو لموت
سنة أشهر وإن كانت فراشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) بثبوت نسبة وخروج بكلمة تعجيل تمام انفصاله
فانه كاليت هنو في سائر الأحكام إلا في الصلاة عليه إذا استعمل ثم مات قبل تمام انفصاله وهذا إذا ذكر إنسان رقيقه قبل انفصاله فانه
قتل به وبعبارة ما انفصل وجباة له كذا كان شك فما أوثر في ذكره وهو حكم (بالبطالة) لا يصلح بينا

ولادته بشرط ما امر انموث وهو جاد لان هذا باختيار الظهور وذلك باعتبار التبين وهو ايضا الامام قد ما صرح بذلك وان المشروط
بالشرطين لانها الحكم بالارث لا الارث نفسه بعينهم اجاب بما يوم خلاف ذلك فلا يحول عليه امر من يرث مع الحمل لا يحل الا اليقين
(يانه) ان يقول (ان لم يكن وارث (٤٣٤) سوى الحمل او كان من غير محبة) الحمل (وقب المال) الى اتصاله وان كان من لا يحجب) الحمل

الى التثنية في النهاية (قوله ولو بجنابة) اى على امه (قوله او حيا) اى حياة مستمرة (قوله لان الاول)
هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله او حيا لم يعلم اى امه عش (قوله ولا ينافى هذا) اى قول
المصنف فان انفصل اى امه عش (قوله بشرط) وهو الاتصال حيا لوقت يعلم اى (قوله ما امر) اى
قبيل قول الله فلو لا يرث منكم (قوله ما امر انموث اى) قد يقال ما امر بشرط هذا فلا إشكال فانه
اذا كان جادا عند الموت فان انفصل حيا به بذلك ملك من حين الموت ولا خلاص ورشيدى وواشار الملقى
الى دفع المسألة بانما تصور ان الحمل يرث قبل ولا يعمل لكن شرط استقراره ملكه لا يرث ولا بد من حيا كالقائل
فان انفصل اى (قوله لان هذا) اى ما تناووله وذلك اى ما امر (قوله باعتبار التبين) لوقال باعتبار نفس
الامر لكان المقصد اذا التبين قريب من الظهور او عينه سيدهم اى ابن الجمل (قوله وان المشروط) اى
ولان اى امه عش (قوله بالشرطين) اى اتصاله حيا وان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى
ورشيدى وقال عش مما هو حيا حياة مستمرة بقاءه (قوله واصل اى) دخول فى المثل (قول المثل)
يانه) اى بيان العمل بالاحوط فى حق غيره اى سم ولك ان تقول نظرا لصنيع الشارح اى
عدم الاعطاء الا ليقين (قول المثل ان لم يكن) اى فى مسألة الحمل وقوله منى وارث وقوله عائلات بمثابة
غوية اى التين والسدسان اى معنى (قوله لاحتمال) الى التثنية فى الملقى (قوله انه) اى الحمل وقوله
فمكون اى المسئلة (قوله من اربع) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بترك التاء اى سيدهم وعجالة
النهاية والملقى وابن الجمل اربعة بالتاء (قوله فان كان) اى الحمل (قوله بتين) اى فاكثرا اى سم
(قوله ظها) اى فالباقى لما (قوله والا كل) اى بان كان بنتا وحيدت بفضل عن القرض واحد
ياخذها الاب ايضا تصميا او كان ابنا فياخذ الباقى تصميا اى سم عبارة الملقى لو ذكر فاكثرا او ذكر ا
واثى فاكثرا كل للزوجة التين بغير حول ولا يوين السدسان كذلك والباقى للاولاد اى (قوله على
روى العين اى) فى تناسخ اذا روى عن العين فقط واما الاقف فوصل عن اى إطلاق الروى على الحرف
الذى تنق عليه الاجماع على تأمل اى سيدهم وعجالة الملقى وكان اول خطبة الحمد التى يحكم الحلق
قطعا ويمر كل نفس بئس واليه المآب والرجى فستل حيدت عن هذه المسئلة قال ارتجالا صار من
المرأة تسعا ومضى فى خطبته يبنى ان هذه المرأة كانت تستحق التين فصارت تستحق التسع اى اى العول
(قوله وان لا اى) عطف على وقدر والاصل من ان امرأة اذنت فى بطن واحد اربعين ولدا وان كلا اى
(قوله انه يحصل اى) بنحو القرض (قوله ولم يوجد متبرع) اى بالعمل (قوله ولا متبرع) اى
بالاقتاق (قوله بقرض) اى القاضى وكذا خبر الزم وقوله لم اى للبحرورين من الاولاد ولو افرد
لكان لولى وكذا يقال فى خبر عليهم (قوله فان لم يكن) اى للبحرور من الاولاد (قوله ما ذكر) اى

(وله) سهم (مقدرا عليه)
حالا ان اسكن حول
كزوجة حامل وامر
لها ثمن ولها سدسان
حالا لان لاحتمال انه ثمان
فتكون من اربع وعشرين
وتعمل لسبعة وعشرين
للزوجة لا تقدر للابوين ثمانية
ويوقف الباقى فان كان بنتين
فهر لها والا كل التين
والسدسان ومنه فى التبرئة
لان عليا كرم الله وجهه سئل
عنهما وهى تحب بغير التبرئة
على روى العين والاقف
فقال ارتجالا صار من المرأة
تسعا (وان لم يكن له) مقدرا
كل ولد بشرط) حال شيئا اذ
لا ضبط للحمل لا يوجد منه
فى بطن خمسة وسبعة واثنا
عشر وكذا اربعون على
ما حكاه ابن الفرض رحمه الله
وان كلامهم كان كالاصح
وانهم عاشوا وركبوا الخيل
مع ابيهم فى بغداد وكان من
سلاطينها (وتثنية) اذالم
يسلطوا شيئا سالا ولم يكن لهم
مال غير سهمهم من التركة
فالكامل منهم الحكم فيه
ظاهر وانه يحصل كفاية
نفسه الى الوضع لان حصته
الآن بمنزلة الدم واما
المحجور فهو الذى يحتاج

الباقى متان بان حياة المحجور اخذها وموته اخذته البنت فرضا وادى بشرط (قوله يعلم وجوده) اى ولو
بما دعه كالمى (قوله ما امر انموث اى) قد يقال ما امر بشرط هذا فلا إشكال فانه اذا كان جادا عند الموت
فان انفصل حيا به بذلك ملك من حين الموت ولا خلاص ورشيدى وواشار الملقى
الى اتصاله حيا وان لم يعلم وجوده عند الموت (قوله فى المثل يانه) اى بيان العمل بالاحوط فى حق
غيره (قوله فان كان ثنتين) اى فاكثرا (قوله والا كل) اى والا بان كان بنتا وحيدت بفضل عن

التظفر الذى يظهر فيه ان الرولى الوصى او غيره يرض الامر الى القاضى ليعمل نظير ما مر فى حرب نحو عامل المساقاة
اذا تمزيع نصيبه لم يوجد متبرع وفى القبط اذا لم يوجد مقرض ولا يت مال ولا متبرع فليقتض بقرض لمن بيت المال وغيره فان تعذر
الزم الاغنياء بالاتفاق عليهم فرضا فان تذر القاضى ولو بغيره فمساقاة المدوى او خيف منه على المال اقترض الرولى له بالاتفاق من ماله
والرجوع ان اشهداته الحق ارجع فان لم يكن لولى لموم صلحا بالبد اقامة من يفضل ما ذكر اخذ تمام واخر المحجور لثنى يظهر اخذ ائمه

أو اختصاراً منهم لم يبق إلا الصلح، يجوز من الكل في حق القسم على قنوت وسلو واستطاعتهم ولا بد من الظل صلح أو أصبو الخبز مع الجبل القنوت ولا يصلح الخبز ولا (٤٣٦) يجوز على الأقل من جهة غير ضارة (ومن اجتمع فيه جائل من قسم كزوج من مقل

أورابن عم ورت هسما
لاختلافهما في اخذ النصف
بالزوجية والباقي بالولاء
أو بضرورة العلم وخرج بجعنا
فرض وتصيب أرث
الآب بالقرض والتصيب
فاته بجعنا واحتسب الآرة
(قلت الله وهدى في نكاح
الجنس من الوصية بنت هي
أخت) لآب ابن وطى بنته
قوله لها بتامر مائة ألفا
عنها لم يمس اختها من أيها
وبنتها (ورثت بالآوة)
فقط لاسمها إرثان يورث
بكل منهما بالقرض عند
الانفراد فإتواها عند
الاجتماع كالأخت لآبون
لأرث النصف بأجرة
الآب والسدس بأجرة
الأم وزم انه لا يلزم من
اتضاء التورث بجعنى فرض
اتضاء بجعنى فرض
وتصيب عن جرحان القرض
أقوى من التصيب فإذا لم
يؤثر آول التصيب ولا

أى بان ذكر اعلمه أو أتى اخذه الاب (قوله أو اخطفه) أى من الأول ولو الخنى اه سم (قوله لم
يق (الأصلح) أى لتطريقان الحال اسم (قوله يجوز) أى الصلح سم وع ش (قوله واسقاط الخ)
عطفه على الضمير المستقر في يجوز أولى من عطفه على الصلح جارة الخنى بعد ذكر جواز الصلح من الشكل
دون التالى لصعوبة أخرج بعضهم قسمين الذين يوجب لهم على جهل بالحال جازا أيضا كالأفاه اه (قوله
ولا بد من لفظ علم أو توب) ظاهر صريح القاصر جوه لكل من مستحق العلم أو الإسقاط ولو قيل
بجوهه فلا بد من لفظ قطوعين نحو لفظ الحبك الثانية كما يفيد صانع المغنى لم يرد عليه اسم (قوله نحوول الخ)
أسقط المحو الباقي للمغنى وإن الجاهل (قوله من أقل من حقه الخ) انظر إذا اختلف قدر أثره باختلاف
قدور أو الخنى بتقدير المذكور أو الاتو فها هم اقول الأقرب الجواز إذا اختلفت الصلصة كان احتياجا إلى
من عارضه بمو لم يرد اه (قول المتن جافرض الخ) اراد بالجهة السلب كما اشار إليه المغنى وشرح
المتن (قول المتن نصيب) أى بنفسه بجريه معنى (قوله لا اختلافهما الخ) عاود الخلق لأعوارث بسبين
مختلفين فاشبهوا ما كانت القراياتان في شخصين اه (قوله مما تمت العليا) أى لو ماتت العسرى أو لا فالكبرى
أما لو اختار إليها فترت بالامومة قطعوا لاجرى الوجه المذكور لأن عاود خنى من تلك فرض وعضو به
اه سم عن الشهاب الرئيس (قوله قسط) أى لجاوب بالآخره لانهما الخ (قوله وزعم انه الخ) أى لاجل
القياس على الاخت لا يبرهن (قوله من انتقاما وتوب الخ) أى فى القيس عليه هو الاخت لا يبرهن وقوله
انتفاء بمعنى فرض توصيب أى فى القيس وهو بعضى اخت الاب (قوله لا يرد) أى على ما افاده قول
المستفقط الخ من استباح الثور بمعنى فرض توصيبه يحتل على قول الشارح لأن العرس الخ
(قوله ما مرق الزوج) أى من أعوارث بمعنى فرض توصيب اسم (قوله لا نكلا متا الخ) يتأمل اه سم
عبارة السيد رحمه الله عليه ما سياتى فى ابن عزم الخ لا مرقان أو شهابا معا منهما اه (قوله من جهة القرابة)
أى بخلاف ما رفاق القرض من مثاله من جهة الكساح أو التصيب من جهة الوالدة الأولى ومن جهة بنة
المرق الثانى (قوله لا ن يرق الخ) قال شيخنا الشهاب الرئيس وقد فرق بان ما بين القرايتين مجتمعان فى
الاسلام اختيارا بخلاف الأوليين اه سم (قوله بان وجود ابن الم الخ) فيه انه ليس بوجوده
مبشر طالازرهما كما صرح بهم أى بالغنى أشار إلى نحو ذلك السيد عمر (قوله مده) أى مع ابن الم
الذى هو الخ لا موكذا حسد هو قوله عليه أى عن ابن الم قسط قوله بضمه أى التمس (قوله فنية ذك)
أى الفرق المذكور قال غنى أى قوله لاحاد الأخذ (قوله انكوا الخ) قد يقال وقضية أيضا انظر لم يكن

أي ثم بان ذكر الأخذ بالابن أن أي أخذه الأخ (قوله أو اختط أو هم) من الأول والحنى (قوله لم يبق
 إلا الصلح) أي لتضمن بيان الحال وقوله يجوز أي الصلح (قوله على أقل من حقه) انظر إذا اختط
 قدره أو لا يختلف قدره أو الحنى بتقدير إذا ذكر وقوله أو التوهم (قوله أو التاب) كان معنى خروجه
 أن الأبوان اجتمع فيه الفرض والتعصيب مع بنت أو بنت ابن لكن بمجردها واحدة لا بمعين فقد خرج
 الأخذ بمعين (قوله بمعين) فرض وتعصيب أي فلا ورثت النصف فرضا بالبنية والباقي بعصيا
 بالاختية لأن الأخوات مع البنات عصبات (قوله ولأرдамس) ما يكفي وروده وقوله في الزوج
 أي حيث ورث بمعين فرض وتعصيب وقوله لأن كلامنا الخ يتم (قوله وهو قياس الخ) قال شيخنا
 الشباب البراءة أي قل قد يفرق بان ما من الترابين مجتمعان في الإسلام اختيارا بخلاف الأولين إذ هم
 قال فرعون لو مات المصري أو ألقا لكسرى أمهوا أخما لا يباقران إلا ما مة قطعا ولا يجرى الوجه المذكور
 لأن هاترين في تلك فرض وعصبة (قوله نصبة ذلك الخ) فيقال ونصبت أعضائه ولم يكن إلا

41

عابه هو جب العمل بقضنته

وهنا لا موجب للتميز لأعداد الإخذ فإن قلت قضية ذلك أنه لو كان مع هذه البنت التي هي أخت لأب أخت أخرى غير بنت أخت
الأب، إلى النصف والثمة، قسم الأب بينهما بالأخوة كما مهم بأن ذلك مقتضى أن القائل لثلاثة فخط قائم لهم فضته ذلك لأن النصف

في الاول لما جاءه في ايمان جهة البقية التي فيها وقد اختلف بها اختلاف بنو قالم في الاخلاق لانهم كان تصيبها ليس من جهة اخوة التي اخذ
 وغولم السابق في الاول اخذ فرضها المصلح في ذلك فانه (واحدة اخرى) وهذا الاستدراك على اطلاق اصله ان من فيه جبراً فرة
 وتصيب برث بها قول جمع من الشراح لا يحتاج لهذه الزيادة لعلها من قوله الاقوى ومن اجتمع (٢٧) في فهمها فرض نعم افادت حكماً

وجه ليس في أصله في
 شديد لان ما هنا من قاعدة
 اجتماع فرض وتخصيص
 إذا الاختصاص مع البند
 وما يأتي من قاعدة اجتماع
 فرضين ولا يلزم من رعا
 الفرض الاقوى ثم رعا
 خصوص الفرض وا
 الاقوى هنا نعم في جوار
 أصلها فيهم هذا الاستدراك
 ولها اشار لذلك بقوله
 تقريباً على ما في اص
 المذهب لم ومع ذلك هو ح
 لوضوحه وخلافه لا
 في التصريح من الوضع
 ويان المراد ما ليس في
 لاسيما ما فيه غناء (وا
 اشترك اثنان في جهة
 عصبية وزاد احده
 بقرابة اخرى كائى
 احدها مع الاخ (بان رضاء
 اخوان على امرأة وتا
 لكل ابنا واحد هما بنو
 غيرهما فانه انما مع الاخ
 واحد هما اخوه لانه (ا
 السدس) فرضا باخوة الا
 (والباقي بينهما بالسوية
 وانما اخذ الاخ من الام
 الولاء جميع المال لانه
 ان اخوة الام لا ارث
 فيه فتمحضت للترجيح

لان انهم هو اخ لا يأخذ بحسب الفرض والتصميم اه سم (قوله في الاول) وهي مسئلة التي (قوله
 من جهة البقية) اي ان التصيب بسبب الاجتماع مع البقية اه سم (قوله لما اخذ) اي انهم المقتضى الذي
 هو اخ لا هو قوله فرضا اي الاخوة (قوله هذا) اي قول المصنف قد قلوا جملنا (قوله استدراك
 على أصله اخ) وهذا الاستدراك مستدرك ذلك ليس مع الاختصاص في هذه الصورة بلت حتى تكون الاختصاص مع
 البند عصبية وانما الاختصاص نفسها البند فكيف تصيب نفسها وايضا الكلام في العاصب بنفسه
 (تبيين) لو ذكر المصنف عبارة الحر في جميع هذه الزيادة لا محالة إذا اجتمع مع اثنان لا يجتمعان في
 الاسلام قصد البرث بها وذلك يقتضي الفرضين والفرض والتصيب ان كان مثلاً يخص بالثاني واستدراك
 بقوله قصد انهم رعا البقية فاجمعان اه معنى وسياق في الفارغ قليل قول المصنف لو اشترك اخ
 الاعتدال عن المصنف (قوله هو قول جمع اخ) مبتدأ وخبره قوله في غير سديد (قوله حكايته وجه) هو قوله لو قيل
 هما (قوله ولا يلزم من رعا ما في اخ) انظر له هنا في هذا ما ذكره في شرحه من ثبوت بالبنوة من قوله هو رعا ما في اخ
 ممنوع لان الفرض (قوله من رعا ما في الفرض الاقوى) اي من الفرضين المختصين في وارث ولو قال من
 رعا ما في الفرضين لكان او ضريح (قوله هم) اي فيما ياتي (قوله وانه) اي الفرض الاقوى اي من التصيب
 وهو عطف على خصوص اخ (قوله في عبارة أصله اخ) قد ذكرناها اذ قلنا ان مقتضى (قوله على امرأة) اي بوطنه
 نكاح او شبهة (قوله بقاء) اي الاحد قوله بقاء عم الاخر اي الولد الاخر وكان الاو ضريح ان يقول انما هم
 لابن الاخر (قوله لما لم) اي في الولد (قوله من البنت) اي بالباقي (قوله لما حجب اخ) اي لبرث بها لاجبا
 اصطلاحاً بقرينة قوله الا فان الحجب هنا اخ امسب حرم جارية قسم قوله كاخ لا يورث قضية هذا التنظير ان
 اخوة الام حجب من باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يصح للاخ لا يورث كان في مسامحة المراد ان اخوة
 الام لما لم يورث هنا ما تمحضت للترجيح اه (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها
 مطلقاً في اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بانهم قد يفرق بين الحجب بمقتضى
 والحجب لاحدى جنتي شخص واحد بالاخرى فان الاول اقوى اسم (قوله مقتضى للارث بها) اخ قد يقال
 ما وجد مقتضى للارث به لكن لما منع اقوى عالم يورث مقتضى للارث بها فلا كان اولى بالترجيح اه سم
 (قوله وجد مانع) وهو البنوة فلهذا ما راي في شرحه من ثبوت بالبنوة من قوله لانها قرابة ان اخ اه عرش
 (قوله حجب حرم مانع) الى الفصل في المقتضى للاخوة نعم الى قال الشيخان (قوله من الاول) اي حجب احدهما

انهم هو اخ لا يأخذ بحسب الفرض والتصميم (قوله من جهة البقية) اي ان التصيب بسبب
 الاجتماع مع البقية واستشكل بعضهم كون البند تصيب نفسها ومنع الاجتماع بسبب ذلك به (قوله
 في عبارة أصله) هل جارية المنهاج كذلك (قوله كاخ لا يورث) قضية هذا التنظير ان اخوة الام حجب من
 باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يصح للاخ لا يورث كان في مسامحة المراد ان اخوة الام لما لم يورث بها هنا
 تمحضت للترجيح فليتام (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها مطلقاً فهو
 اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بانهم قد يفرق بين الحجب بمقتضى والحجب لاحدى
 جنتي شخص واحد بالاخرى فان الاول اقوى لكن فيجوز ان يقال فظاهر تنظير الشارع ان اخوة الام في الاخ
 لا يورث حجب باخوة الاب فيهم مع ان الاخ للاخ لا يصح للاخ لا يورث فكان في الكلام تجوز اه (قوله
 مقتضى للارث بها) قد يقال ما وجد مقتضى للارث به لكن اذ منع اقوى عالم يورث مقتضى للارث به فلا

بخلافه هنا (فلو كان معها بنت فلها نصف الباقي بينهما) بالسوية لسقوط اخوة الام بالبنت (وقيل يختص به الاخ) لان اخوة
 للاخ لما حجبتم تمحضت للترجيح كاخ لا يورث مع اخ لا يورث في جميع احوال اعتبار قرابة الام فكيف يرجح
 حيث لا يورث ما في الولد لانها لم يورث مقتضى للارث بها وهنا وجد مانع لها عنه وشتان ما بينهما (ومن اجتمع فيه جبراً فرض وود
 اقرهما قط) لاس (والقوة تمنع جبر احدهما الاخرى) حجب حرم مانع نقصان (والا تصيب) اصلاً الاخرى قد تمحج (او تكونا

حجبا) من الاخرى (فالاول كانه من اجتهاد بان يطلقوا على او مدله بمعية امة فلهذا لا بالآخره للام ساقطة بالثبوت وصورة صاحب النص
ان ينسحب مجرى بنة فلهذا يتاخر موت عنها فلهذا لا بدرة بالزوجية لان البنة صاحب الزوجة من الرابع الى الثامن (والثاني كام هي
اجتهاد لاب بان يطلق بنة بنتا) فترث (٤٢٨) بالامومة لانها لا تصحب حرمانا فصلا والاخت تصحب (والثالث كام هي اخت) لاب

الاجرى (قوله) فالآخره للام (الخ) أى ترث هذه البنت من أبيها بالبنية لا بالاختية لان آخره الاب ساقطة
بالبنية ولا تكون هذه له ورثة الا بالامومة (قوله) وصورة صاحب النص (الخ) معناه على مقدار
أى ما ذكره صورة صاحب الحرمان وصورة فالح (قوله) ان ينسحب أى يتزوج (قوله) عنهما أى عن البنين
الذين احدهما زوجة (قول) ان تزوج الثانية وهو ان لا تصحب احدهما فصلا (قول) ان ابنها (قوله) أى من
ذكر امة من (قوله) ترث أى والتهامها بالامومة أى لا بالاختية لاب (قول) ان ابنها (قوله) أى من
احدهما اقل (قوله) حبس (قوله) ترث بالحدود أى دون الاختية (قوله) كل مات أى الولد امة كور (قوله)
قال الشيخان (الخ) لكنهما حكيا عن البنى فى كتاب النكاح ان منهم من نى اثراوت على الخلاف
فى صحة انكسبهم كذا فى القى وعبارة قائلها تقول لى بينه وبينها بالزوجية قطعا يعارضه أى القطع
ما سكباه عن البنى الخ امة سيد عمر (قوله) ولا يرون حارة النباية ولا ترث امة وعبارة المائى
ولا يرون امة وكل منهما ظاهر وامل مائى شارح عرف عن ائمة (قوله) أى فى مسائل
وطه الجوى (قوله) وفيه نظر أى فى القطع امة حش

(بان يطلق هذه البنت الثانية
خطوطه الاول ام امة
أى الولد (واخته) لايه
ترث بالحدود لانها اقل
حبس الا لا يصحبها الا بالام
والاخذ بصحبها جماعة نعم
ان صحبت القوية ورثت
بالضعيفة كالوماتها عن
الام وأما فأمرى حتى
الغيا وهي الحدود
عصبة بالام ترث بالآخره
فلام الثالث بالام مولا
تتبعها اخوة نسبا مع
الاخرى عن الثالث الى
السدس والعليا نصف
بالاخره فليز بها يقال
قد ترث الجدة ام الام مع
الامويكون بعد النصف
وللام الثلث قال الشيخان
ولا يرون هنا بالزوجية
قطعا لطلاتها وفيه نظر
بناء على الاصح من صحة
انكسبهم

(فصل فى اصول المسائل) (قوله) فى اصول (الخ) أى فى أصول الفقه والحدود فى الباب (قوله) فى اصول
المسائل) أى فيما تاحصل منه المسئلة ويصير أصلا براسه امة مجرى (قوله) وتوابع ذلك) كك
احد العندين عاتلا او مافقا او ماينا للآخر امة حش (قوله) فيه) أى فى العصبية بالنسب (قوله)
الاقسام الثلاثة (الخ) أى يمتنع الذكور ويختص الاناث واجتماعهما واستفكسه سم بانه كيف
يأتى فيه الثالث مع امة مركب من العصبية والنفس والعصبية بالنفس واجاب عنه الرشيدى واب الخال بان
مراده تأتية فيه بمحض النظر الى الذكور وقطعه عن الاناث لان كل وجه بل بالنسبة الى العدم النفس
وكذا استفكسل سم (قوله) ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصبية بالنفس بل مركبته ومن العصبية
بالنفس واجاب عنه ايضا بنظر الجواب السابق (قوله) او بالنفس) وترك العصبية مع النفس لانه لا يتصور
فيشئ من الاحكام المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة سم وان الجدل (قوله) وغيره) من الاختصاصات
اه معنى (قوله) بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الارث بحسبه معنى
(قوله) ولا يتصور فى غير من) زاد المعنى وقد يتصور ايضا فى النسب مسائل الرد اه (قوله) فيها) أى
المعتات ولو قال فيه لكان النسب (قوله) بما لا جدوى له) وهو ان كل واحد قسمين لو انفردت لم تحز
المالو انما تأخذ قدر حصتها من الولاء امة رشيدى ووجه عدم الجدوى ان حيازتين حين اجتماعهن
كأن فى التصور (قوله) عطف على الاول) فيه تسمح مراده ان هذه الحلة الشرطية عطف على الجدة
الشرطية الاولى لا الثانية ثم لا يمتنع ذلك بل يجوز العطف على جلة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة
عصبات فقد كل ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان بل هذا اقرب مما لا يخص صامع سلامته من الايام الذى

(فصل فى اصول المسائل
وما يحول منها وتوابع ذلك
ان كانت الورثة عصبات
بالنفس وتأتى فيه الاقسام
الثلاثة الاتية او بالنفس
ويختص بالثالث قسم
المال) يعنى الترك من مال
وغيره (بينهم بالسوية ان
تضموا ذكورا) كبنين
او اخوة (او اناثا) كبنات
نسوة اعطفن بها بالسوية

كان اولى بالترجيح (قوله) فى المتن (حجبا) مصدر مجهول أى محجوبة (قوله) وان ينسحب مجرى) أى
يتزوج (قوله) كالو مات) أى الولد
(فصل) (قوله) الاقسام الثلاثة) كيف يأتى الثالث مع امة مركب ويختص بالثالث عصبه بالنفس بل
مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالنفس وترك العصبية مع النفس لانه لا يتصور فيشئ من الاحكام المذكورة
فى هذه الاقسام الثلاثة كالايجنى (قوله) بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية (قوله) عطف على ان
الاولى) اقول لا يمتنع ذلك بل يجوز العطف على جلة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قد وكل

ولا يتصور فى غير من على ان السبكي نازع فى انه وجد فيها اجتماع عصبات حارات لكن بما لا جدوى له (وان) عطف
على ان الاولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه يوم ان هذا القسم ليس فيه ان الورثة عصبات ولم يبال بوضوح الماد (اجتمع الصنفان) من
النسب (قد كل ذكر اثنين) عدل البين قدر لاثنى نصف نصه لاثباتهم على عدم ذكر الكسب (وعده) الرؤوس المقسومة عليهم) قال له

أورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربط ان وجب لانه قدر اى قدر كل ذكر منهم سم اه وشيدى
واين الجمل عبارة السيد عمر قول المتن ان كانت الورقة عصابة جملة شرطية اولى وقوله ان تحسنوا شرطية
ثانية حذف جواها لانه لا ما قبلها عليه وقوله ان اجتمع الخ من الشرطية جواها مطوف على ان تحسنوا
مع جواها ويجمع الشرطيتين جواها الاولى والمعنى ان كان الورقة عصابة فان تحسنوا ذكر او انا
قسم المال بينهم بالسوية وان اجتمع فيهم الصنفان قدر كل ذكر كائين وهذا ما لا يخار عليه فلا وجه
لنسبة الفساد اليه واقه اعل اه (قوله لنفساد المعنى) اى لانه يحتمل يفيدان قوله قسم المال بالسوية
مسلط عليه ايضا اه وشيدى (قول المتن اجتمع الصنفان) اى الذكور والاناث كائين وبنتين
(قوله عدل اليه الخ) فنيته ان ما عدل عنه تعبد الاصل او الاصل في التعبد وكل منهما محل تأمل اه سيد
عمر عبارة المعنى ولا يقال بقدر للاثني نصف نصيبه لثلاثين بالكسر لانهم اتفقوا على عدم النطق به اه
(قوله على عدم ذكر الكسر) اى فى تصحيح المسائل فيما يظهر والاوى فى بيان نكتة ذلك التعبد فيما ظهر
لهذا الحقير ملاحظة لنظم القرآن الشريف المصون عن التبديل والتعريف اه سيد عمر اى لقوله تعالى
لذكر مثل حظ الانثيين (قوله قبل الاحسن الخ) اقول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق
ما يراد بيانه ان يجعل مبتداً ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتداً والحد خبر الجمل قوله اصل المسئلة
مبتداً هو المناسب للمقصود والظاهر لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير اهم (قوله اعراب اصل الخ)
مبتداً امان وقوله مبتداً الخ خبره والجملة خبر الاحسن ولو قال جعل اصل مبتداً مؤخرًا لكان حسناً (قوله
ويجاب بان المراد الخ) كذا فى النهاية ايضا وجرم فى المعنى بما لا يشبه بان الاصل مبتداً مؤخرًا اه سيد عمر
(قوله وكذا فى الاول الخ) اى يقال اصلها عدد رؤس المعتمين اه عش (قوله اى الورقة) هو المتبادر لانه
المحدث عنه القسم وقوله لو ان دل السياق الخ فيه نظر بل قد يقال ان مقابله قوله ان كاتب الورقة الخ بقوله
وان كان فيهم الخ ظاهر فى ان الضمير للورقة قولوا تنزلنا عن ذلك لانسلم الفساد لجواز حمل فى على المصاحبة اى
وان كان مع العصابة ذو فرض الخ اهم (قوله بالنتية) الى قول المتن الذى يقول فى المعنى (قوله او ذوى
فرضين) وصح جملة خبر اعن ضمير الجمع اذ المراد بالجمع ما فوق الواحد اه عش وقد يقال لحيث هو داخل
فيما قبله ولا حاجة لذكره (قوله فالاقصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاد من عبارة المصنف فاهم اذا كانوا

ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان اى الذكور والاناث بل هذا أقرب بما قاله خصوصاً مع سلامته من الايهام
الذى اورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربط ان وجب لانه مقدراى قدر كل ذكر منهم على ان ما ذكره
لا يصح على ظاهره اذ ليست واحدة من ان فى المواضع الثلاث مطوقا ولا مطوقا عليه بل ذلك العطف من
عطف الجمل (فان قلت) لا يبغي ايراد مثل ذلك عليه لانه تسع فى التعبد قلت قد اورد مثل ذلك على الشارح
الحق فى باب الجنائز حيث قال فى قول المصنف وكذا الورق مطوف على اصل التركة مع انه تسع فى التعبد
ومراداه انه مطوف على جملة اصل التركة واراد العطف بحسب المعنى فامل (قوله قبل الاحسن) اقول
وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراد بيانه ان يجعل مبتداً ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان
المحدود مبتداً والحد خبر الجمل قوله اصل المسئلة مبتداً هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع
استغنائه عن التقدير فى ملاحظة الجواب حيث لا ذكره هذا القيل نظر ظاهر لا يخفى على ماهر (قوله اى
الورقة) هو المتبادر لانه المحدث عنه القسم فاحذر ما زعمه الشارح وقوله لو ان دل السياق فى دلالة السياق
نظر بل قد يقال ان مقابله قوله ان كانت الورقة عصابة بقوله لو ان كان فيهم ظاهر فى ان الضمير للورقة
لان المتبادر من هذا الصنيع وهذه المقابلة انه اراد قسم الورقة المقسمين اليهم عصابة وان فيهم ذوى
فرض فليحذر ما زعمه الشارح على انالو تنزلنا على ذلك لانسلم ما زعمه من الفساد لجواز حمل فى على المصاحبة اى
وان كان مع العصابة ذو فرض او ذو فرضين الخ فامل (قوله فالاقصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده
فى عبارة المصنف فاهم اذا كانوا اكلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذافر ض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان

على الصورة الاولى فتقبل (مما بين قوسه) اصح (من مخرج خمسة سدس) على بعض علم من الدين وهو مخرج اربع ارجاع لا يصح من
ستور وجو شقيقة او اخذ لا يصح من اثنين ونسب القيمة اذ ليس لنا شخصان بل ثلث المال مناصفة فحسابوا اصلوا اثنين لغير اموال اخرين
لا يصح من ثلثا مخرج اقل عددهم (٤٣٠) مثال الكسر (لمخرج النصف اثنان وثلث) والثلث (ثلاثة اربع اربعة والسدس

سته واثنان ثمانية) وكلها
مستقمة من اسم العدد لفظا
ومعنى الا النصف فاعلم
المناصفة لثانصاف القسمين
واستمر اجمالا ولو اريد ذلك
لتقبل حتى يضم اوله كثلث
وما بعده (وان كان) اى
وجد (فرضان مختلفا) المخرج
فان تدخل فخر جاعا
فاصل المسئلة اكبرهما
كسدس وثلث في اموال
لا يوجد من ستة (وان
توافقا) باحد الاجزاء حرب
وتقى احدهما في الآخر
والحاصل اصل المسئلة
كسدس وثمن في اموال
ووجود جواب (فالاصل اربعة
وعشرون) حاصله من
حرب نصف احدهما في
كامل الآخر وهو اربعة
فئة او ثلاثة في ثمانية
(وان تباينا ضرب كل
مهما في كل والحاصل
الاصل كثلث وربع في اموال
ووجود حقيق (الاصل
اثناعشر) حاصله من ضرب
ثلاثة في اربعة او عكسه
(فاصول اى الخارج
سبعة) فرعه على ما قبله
لعله من ذكره للخارج
الحصة وزيادة الاصلين
الاخرين (اثنان وثلاثة

واربعة فستوافق اثناعشر واربعة فستعشرون) لان القروض القرآنية لا يخرج حسابها عن هذه وزاد متاعوا
الاصحاب اصلين اخرين في مسائل الجنو الاخرة حيث كان ثلث الباقي بعد القروض خير الة ثمانية عشر كحدواهم خمسة اخوة لغير اموال
اقل عدده سدس جميع ثلث ما بقى هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير اموال اقل عدده ربع وسدس
جميعان وثلث ما بقى هو الستة والثلاثون واستصوب المتوى والامام هذا واختاره في الروضة

فيهم ذوى فرضين (قوله لتقبل حتى) اى يبرعن النصف بئى ليكون مشتقان العددين اثنان (قوله
وزيادة الاصلين) اى اصل التوافق والتباين واما التدخل فلهو على الحصة

الجد
لان القروض القرآنية لا يخرج حسابها عن هذه وزاد متاعوا
الاصحاب اصلين اخرين في مسائل الجنو الاخرة حيث كان ثلث الباقي بعد القروض خير الة ثمانية عشر كحدواهم خمسة اخوة لغير اموال
اقل عدده سدس جميع ثلث ما بقى هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير اموال اقل عدده ربع وسدس
جميعان وثلث ما بقى هو الستة والثلاثون واستصوب المتوى والامام هذا واختاره في الروضة

لكن بعد من اثنين ونصف من ستون في الاحاق بان جماعه من اثنين واهل الامام عن التمسك بانهم اتماجلوا ذلك نصيبا لورثه
 الخلاف في ذلك الباقي الاصول اعلم في موضوعه المجمع عليه (والذي يؤول منها) اي من (٢٣١) هذه الاصول ثلاث امور ان العول زيادة

لقد فيها تلك الباقي اذا اخذنا السدس من الستة للاول قسم الباقي على مخرج الثلث لا يقسم ويابن
 لتضرب مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لها ثمانية عشر وفي ستة ام وروية وسبعة اخوة
 فندرام وجد لام السدس اثنين من اثني عشر وروية مخرج ثلاثة منها وتلك الباقي احتلها لغيره
 اي الباقي تلك صحيح فتضرب مخرج الثلث في اثني عشر يحصل ستون ثلاثون وروية في تضرب مخرج الثلث
 المضارب الباقي في المخرج المضارب لجملة كالو اجتمع ثلثه مخرج الباقي فمخرج الكسر المضارب لجملة ثلاثة
 فاذا اخذنا ثلثه كان الباقي اثنين واثان مخرج الربع المضارب الباقي بالتصريف فخر بصفة اثنين في مخرج
 الكسر المضارب الى الجملة فحصل ستون مخرج الثلث وربع الباقي اه ابن الجمل (قوله لانه اخضر)
 اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل اه سم (قوله نصيب من ستة) لان الورع واحد او اثنين واحد
 وليس له ذلك صحيح فتضرب مخرج الثلث في اثنين فحصر ستة مخرج (قوله ونور في الاحاق الخ)
 عبارة المغني لكونه في المطالب انه غير مسلم من التوافق من جماعة من القرنيين ذكروا ان اصله من اثنين
 اه (قوله جعلوها) اي ستة زوج او اثنين من اثنين وعليه مثنى الفارح رحمه الله تعالى فيما سبق
 شرح قول المتن ولما بين الام في مستقي زوج واثنين الخ قد ذكر اه سيد عمر (قوله اتماجلوا ذلك
 تصحيحا الخ) عبارة المغني بعبارة مما سبق اه وجارية السيد عمر قوله اتماجلوا ذلك الخ اي جعلوا
 الاول من ثمانية عشر والثاني من ستة وثلاثين تصحيحا لاصحها عندهم في الاول مخرج فرض
 لام ستة وفي الثانية حاصل ضرب مخرج فرض في مخرج فرض الزوجة مثلا تاخره اذا علمت ذلك
 فالاول ذلك لانه اه (قوله في السهام) اي عددها وقوله في الانصاف اي قدرها (قوله فاشار عليه
 العباس به) اي العول قيل ان المشرع على قول زيد بن ثابت قال السبكي والظاهر انهم كلهم تكلموا في ذلك
 لاستشارة عمر رضي الله تعالى عنه ايام اه ابن الجمل (قوله ستة) اي من درهم (قوله ان المال الخ)
 بيان المأمور معلوم الخ (قوله ثم خالف فيه الخ) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيرا فلما كبر اظهر الخلاف
 بعد موت عمر اه (قوله وكما كان به يروى ان شرط الخ) اي بان كان الراسع عند المحققين عدم اثر شرط ذلك اه
 ابن الجمل (قوله وسكوته ليس الخ) لعله بان عمر كان من اشد الناس اتقياء الى الحق كافر من اخلاقه
 اه ابن الجمل (قوله بل لكونه الخ) والحوصل ان المسئلة اجتهدية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث
 يجب المصير اليه فشاغ به عدم اظهار ما ظهر له اه ابن الجمل (قوله ويلزم منه) اي من ذلك القول اي
 ان سكوته ليس الخ المبني على المرجح من انه يقتضي انصاف الاجماع اقرار الصبر (قوله شيء) اي
 دليل ظاهر وقوله حيث ان في حياة عمر رضي الله تعالى عنه حين انصاف الاجماع (قوله صيره) اي
 ابن عباس (قوله بعد) اي بعد الانتقاد (قوله لهذا) اي عدم الاقرار (قوله ونظيره) اي نظيره
 خرقه بعد المرافقة هنا (قوله رايك) وهو منع البيع في الجماعة اي مفهوم قوله من رايك الخ اي الجواز
 (قوله وحيث) اي حين ان يقال ان عدم ظهور شيء الخ وقوله لا اشكال اي في تحقق الاجماع على العول
 وفي خرق ابن عباس ذلك الاجماع (قول المتن الستة خبر والذي الخ) وقوله الى سبعة متعلق بقول مخلوقا
 اي ان الستة تقول الى اربع مرات على التوالي الاعداد الى عشر وفي ثلاثة عشر مسئلة مشتقة على نفس ثمانية
 صورة اه ابن الجمل ثم ذكر تلك المسائل راجعه (قوله فتقول الخ) وهذه اول فرقة حالت في
 الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه اه ابن الجمل (قوله وكروج الخ) عبارة للمنفرد من صور العول
 (قوله لانه اخضر) اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل

بمثل ستمهاو نقص من كل سبع ما فلقه به (وإلى ثمانية
 كهم) ادخال الكاف على الضمير لانه عدل اليام قلها رومالا اختصار (وام) لها السدس وكروج واخذ لتبرام ورام وتسمى المباشرة
 من البهل وهو النون لان عمر لما قضى فيها بذلك خالفه ابن عباس مدمو ته فصل للاختصاص في بعد النصف والثلث فضل له خالف الناس

وهو الصدوقاته أغوار هذا الفرق بنهر الجزء الرابع السؤال من حكمه (كثارة وأربعة) يضرب الخبز في الآخر ويصل
الحاصل أصل المسئلة كسر (والمتداخلان متوافقان) أي كل متداخلين متوافقان بأجزاء في العدد الأقل ككثارة مع ستة بينهما توافق
بالا ثلاث (ولا عكس) بالمعنى القوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق (٢٣٣) ولا تدخل كسرتهم ثمانية لأن شرط

التداخل أن لا يرد الأقل
على نصف الآخر المراد
بالتوافق من مطابقة الصادق
غير الثابتين لا التوافق
السابق لا تقسيم التداخل
كأعرف من حديثها
السابقين فكيف يصدق
عليه ألا ترى أن الثلاثة
لا توافق الحقيقة لأن
شرطه أن لا ينقسم إلا لثلاث
والثلاثة نفس الشيء (فرع)
في صحيح المسائل وتوقفه
على معرفة تلك الأحوال
الاربعوطا ببيانها وجعل
الفرع ترجمته لأنه المندرج
تحت كل سابق فالتريجة
بهنا أظهر منها فيما يمد
ولكون التصديبه سلامة
الحاصل لكل من الكسر
سعى تصحيحا (إذا عرفت
أصلها) أي المستلزم واقعت
السام طلعهم) أي الورقة
بلا كسر كزوج وثلاثة بين
(هذا) وأصح في
العمل (وأن انكسرت)
السام (على نصف) منهم
(قوبلت) سبها المتكسرة
(بعده فأن تباينا) أي
السام والرؤس (ضرب
صدده في المسئلة بوطها أن
عالت) فاجتمع محتمته
كزوجية وأخوين لها
ثلاثة منكسرة يضرب
اثنان عددها في أربعة

مابينها (قوله وهو) أي حسب العدد أي الواحد يسد (قوله إلى هذا الفرق) أي بين الواحد
وغيره وقوله لتغير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التمييز (قوله لكن كثرة وأربعة) لأنه إذا
استطعت الثلاثة من الأربعة بين واحدًا فسلط على الثلاثة فثبت به أنه متى وكذا كل عددين متوالين
متباينان كسبعين ثمانية وستين أو اثنين أو ثلاثة (قوله كسر) أي في أوائل الفصل (قوله متوافقان
بأجزاء) أي مشتركان في جزء من الأجزاء أو بجزء من الحظ (قوله توافق بالثلاث) أي اشتراك
في الانقسام إلى ثلاثة أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح الشيخ بالثلاث بدل بالثلاث (قوله بالمعنى القوي)
أي وأما بالمعنى المصطلح على خلافه وهو تدويل أحد جزأي القضية بالأخر مع بقائه كيف الأصل وصدقه
فالعكس هنا بعض المتوافقين متداخلان ذو الوجهين مطلقا تمكس إلى وجهيه جارية (قوله ولا تدخل)
جملة حالية عبارة ابن الجاهل حيث لا تدخل أم (قوله هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان (قوله
مطابقة) عبارة ابن الجاهل غير الثابتين أم وهي انحصار (قوله بنهر الثابتين) عبارة شرح الشيخ بالتقابل
والتداخل والتوافق أم (قوله السابقين) أي مختلفين في محل المصنف وان اختلف الخ (قوله حقيقة) أي بالمعنى
السابق (قوله لأن شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله أن لا ينقسم) أي المدينين المتوافقين (قوله
الاثالث) أي عدد ثالث (فرع في صحيح المسائل) (قوله وتوقفه) أي التصحيح متعلق بقوله بوطا (قوله
تلك الأحوال) أي التداخل والتوافق والثابتين (قوله بوطا) أي المصنف من التوقف وقوله
له أي التصحيح وقوله يبينها أي تلك الأحوال الأربعة (قوله وجعل الخ) استئناف (قوله ترجمته) أي
التصحيح (قوله ولكن التصديق) متعلق بقوله سعى عبارة الخ والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل
في النسبة بين المستحقين من أقل عدد بحيث يسلم الخاصل لكل منهم من الكسر وإذا سعى بالتصحيح أم
(قوله به) أي صحيح المسائل أم معنى (قوله لكل) أي من المستحقين وقوله من الكسر متعلق بقوله
سلامة الخ (قوله كزوج وثلاثة بين) هي من أربعة لكل منهم واحد (قوله لكن على نصف) ويصوّر
وقوعه في كل من الأصول الثلاثة أم ابن الجاهل (قوله لأن بعده) أي رؤس ذلك الصف (قوله المتوافقان
تباينا الخ) وإنما انحصرت النسبة هنا في المايتر الواقعة لأن المماثلة لا تنكسر فيها والمداخلة أن كان
عدد الصفين داخل في نصيبه فكذلك لا تنكسر فيها وإن كان العكس فهو داخل في الواقعة أذى اعلم من
المداخلة مطلقا كسر سم وابن الجاهل (قوله كزوج الخ) أي مثالها بالأول كزوجية (قوله وكزوج
الخ) أي مثالها بالأول كزوج الخ أصلها من سقوط الـ إلى سبعة للزوج ثلاثة وقوله لمن أي الأخوات
وقوله لا تصح أي الأربعة طلعين أي لا توافق وقوله يضرب عددهن أي الخمسة وقوله في سبعة هي المسئلة
بوطها (قوله ومنها) أي من خمسة ثلاثين الحاصلة بالضرب اعلم أن الضرب عند التعامل الحساب تضعيف
أحد العددين بعدهما في الآخر من الأحاد أم معنى (قوله المتوافقان) من التوافق التداخل كسر
أم سم (قوله كام الخ) أي مثالها بالأول أم أربعة أعوام هي من ثلاثة للام سهم ولهم أي الإعام

(قوله في المتن وإن انكسرت) عبارة الفصول وأن لم يصح أي قسم نصيب النصف طيه فاما أن
يكون مبينا لعدم ذلك الصف أو موافقا فالشيخ الإسلام في شرحه وإنما انحصرت النسبة هنا في
البينة والواقعة لأن البينة لا تنكسر فيها والكلام فيه وأما المداخلة فبأنه كان عدد
الصفين داخلا في نصيبه فلا تنكسر أيضا أو العكس فهو داخل في الواقعة أذى اعلم من المداخلة
مطلقا كسر فاعتبر الأعم لتحذر اعتبار الأخص أم (قوله في المتن أن توافقا) من التوافق التداخل

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - سادس)
أخوات لمن أربعة لا تصح يضرب عددهن في سبعة ومنها تصح (وأن توافقا ضرب وقت عدده) أي الصف (فيها) بوطها
أن كان (فا يلحق صحت منه) كام وأربعة أصنام لهم - ههنا بواقان عدمه بالنصف فيضرب اثنان في ثلاثة

واربعين منها تصح (وان انكسرت (٤٣٤) على صنفين فويلت سهام كل صنف منها) (بعدد ما كانوا اياها) اى سهام كل منها لو حدد

وسمى الخ (قوله ومنها) اى من السخ الخاصة بالضرب (قوله وكزوج الخ) اى ومثلها بالمول زوج الخ وقوله لمول الخ اى من اتي عشر (قوله ويعتدل عود الضمير الخ) جملة المقتى مساويا للاول وكذا ان الجمل عبارة عن اى سهام كل صنف وعدد اوسهام صنف وعدد مولى الاخر او ما حملت المقتى على ذلك وان كان صاحب الحق جملة احب الى التصريح بقوله بعدد النصف الموافق الى جزئيه بحيث علم بقدر كل منها الى وقته اه (قوله توافق واحد) اى صنف واحد اه (قوله في الاول) اى في التباين في كل من الصنفين وقوله في الثانية اى في التباين في احدهما فقط (قوله لهذه) اى الاحوال المستترة بين كل صنف وسهامه المذكورة في قول المصنف فان توافق الخ (قوله اما ان توافق كل الخ) اى الاول وان توافق كل من الصنفين وسهامهما التاقي ان ياتيها والتاكيان يوافقها احدهما دون الاخر (قوله وفي كل منها) من هذه الاحوال الثلاثة (قوله وقسمها) وهما القاتل والتباين (قول المقتى ان تماثل عدد الرؤس) اى في الصنفين يرد كل منها الى وقته او يبقا على حاله لو برد احدهما وبقاء الاخر ضرب احدهما اى المدين المتأخرين اه معنى (قوله في تلك الاحوال) اى الثلاثة (قول المقتى وان تماثل) اى العبدان اه معنى (قوله او الرق او الكل) هذان خاصان باذا كان الانكسار على صنف واحد او اياهما باذا كان على صنفين فاكثروا قاطع اه سيدعربا رستم قوله والرق او الكل لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا لقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيه فيما اذا توافق عدد الرؤس او تباين الحاصل من ضرب بوق واحد مما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الرق او الكل كما هو ظاهر اه (قوله او حاصل كل) اى من ضرب الرق او الكل في الآخر اسم (قوله جزء السهم) اى حظ السهم الواحد من اصل المسئلة او مبلغها بالمول ان ما لم يكن التصحيح وجه تسميته بذلك كقوله ان الهام ان اذا قسم المصمم على الاصل تاما او ما لا يخرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد الضروب يخرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسم هو نصيب الواحد من المقسوم عليه يسمى سبها والمطلوب يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم اى حظ الواحد من الاصل او المسمى اليه بالمول اه ششورى (قوله تلك الاحوال الاتي عشر) اى الحاصل من ضرب الاحوال الثلاثة بين سهام الصنفين وعدما من التوافق في الكل والتباين فهو التوافق في احدهما والتباين في الاخر في الاحوال الاربعة بين عددي الصنفين من القاتل والتداخل والتوافق والتباين (قوله منها الخ) اى الامثلة (قوله الواقع مع القاتل) عبارة المقتى فكل حاق من الثلاثة اربع مسائل امثلة الحالة الاولى وهى فيما اذا كان بين السهمين وعددهما توافق ام وستة اخوة لام وثمان عشرة اخنا لا يبعي من ستة لمول الى سبعة للاخوة سهمان الخ ام وثمانية اخوة لام وثمان اخوات لا يرد عدد الاخوة الى اربعة والاخوات الى اثنين وهما متساويان فحضر الاربعة بسبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح ام واثنا عشر اخا لام وست عشرة اخنا لغير ام عدد الاخوة الى ستة والاخوات الى اربعة وهما متساويان فحضر نصف احد مما في الاخر تبلغ اتي عشر ضرب في سبعة تبلغ اربعة وثلاثين ام وستة اخوة لام وثمان اخوات لا يرد عدد الاخوة الى ثلاثين والاخوات الى اثنين وهما متساويان فحضر احدهما في الاخر تبلغ ستة عشر في سبعة تبلغ اثنين واربعين ومنها تصح اه (قوله ومنها التباين الخ) عبارة المقتى امثلة الحالة الثانية وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما

ويعتدل عود الضمير على مطلق السهام والمصدق ليعمل توافق واحد فقط (رد الصنف) الموافق اى عدد رؤسه (الى) جزء (وقصر الى) توافقا كذلك بان تباين في كل من الصنفين او احدهما (ترك) عدد كل فريق بماله في الاول يترك التباين بماله في الثانية فلهذا تماثلت احوال ايمان يوافق كل ولا يوافق واحدهما او يوافق احدهما فقط وفي كل منها اربع لسببين ذوات الصنفين توافق وتداخل وقسمها (ممن تماثل عدد الرؤس) في تلك الاحوال (ضرب) احدهما في اصل المسئلة (يوحها) ان كان (وان تماثل) ضربا كبرها في ذلك (وان توافق ضرب وفي احدهما في الاخر ثم) ضرب (الحاصل في) اصل (المسئلة) يوحها ان كان ضرب احد مما في الاخر ثم ضرب (الحاصل في) اصل (المسئلة) يوحها ان كان (فابلغ) الضرب في نوع ما ذكر (صحت المسئلة) مت (ويسى المضروب في المسئلة من المثال او الاكبر او الرق او

(قوله والرق او الكل) لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا لقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيها اذا توافق عدد الرؤس او تباين الحاصل من ضرب بوق واحد مما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الرق او الكل كما هو ظاهر واما قوله او حاصل كل اى من الرق او الكل في الاخر فهو راجع

الكل او حاصل كل جزء السهم وامثلة تلك الاحوال اثنا عشر ظاهرة منها التوافق مع القاتل تباين ام وستة اخوة لام وثمان عشرة اخنا لغير ام الاخوة سهمان من سبعة يوافقان عدهم بالنصف فترجع ثلاثة والاخوات اربعة توافق عدهن بالربع فترجع ثلاثة فمثالا فحضر ثلاثة فيسقط منها تصح ومنها التباين ثلاث بات واخوان لغير ام

تصح من ثمانية عشر منها اربع اقل واحد مما على اربع باتحوا اربعة اخوة لهم اربع عدد من اثنين فيشذو اعلان لغريب اربعة في ثلاثة تبلغ اثنى عشر منها تصح (وقاس على هذا) لثلاثة كورد (الانكسار على ثلاثة اصناف) كعديتين وثلاثة اخوة لام وعين (اربعة) كزوجتين واربع جدات وثلاثة اخوة لام وعين فينظر فيسأكل منفسر عدد حوسم (٤٣٥) فيصير وجدنا المواقتعدا الزوس

إلى جزء الوقت والا
أبقيتها عالها ثم في عدد
الاصناف ثمانية واثنا
وقسيبها فالاول من
ستو تصح من ستو ثلاثين
والثانية من اثنى عشر وتصح
من اثنين وسبعين (ولا يزيد
الانكسار على ذلك) في
غير الولاء بالاستبراء
لان الورثة في الشريعة
الواحدة عند اجتماع كل
الاصناف لا يمكن زيادتهم
على خمسة كاطع عامر اول
الاب ومنهم الاب والام
والزوج ولا تعد فيهم (قذا
أردت بعد فراغك من
تصحح المسئلة معرفة نصيب
كل صنف من مبلغ المسئلة
فاضرب نصيبه من اصل
المسئلة) بهوفا ان كان
(فيما ضرب فيها ما بلغ فهو
نصيبه ثم تقسمه على عدد
الصنف) مثاله بلا حول
جدتان وثلاث اخوات
لابوهم من ستو تصح
من ستو ثلاثين جزء سبهما
ستو الجديتين واحديهما ستة
والاخر اثنان اربعة فيها باربعة
وعشرين والباقي للمعمومول
زوجتان واربع جدات وست
شقيقات من اثنى عشر وتقول
لثلاثة عشر جزء سبهما ستة
فصح من ثمانية وسبعين

تباين ثلاث باتحوا ثلاثة اخوة لا يبعي من ثلاثة العدان متماثلان تضربا أحدهما في ثلاثة تبلغ تسعة
ومنها تصح ثلاث باتحوا ستة اخوة لهم اموال العدان متماثلان تضربا أكثر ما هو المستقي في ثلاثة تبلغ
ثمانية عشر ومنها تصح تسع باتحوا ستة اخوة لهم اموال العدان متماثلان تضربا بالثلاث تضرب كل واحد
في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ اربعة وعشرين ومنها تصح ثلاث باتحوا واخرون لهم اموال
والعدان متباينان تضربا أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح (قوله
فصح من ثمانية عشر) اذ بين سبهما المستقيين وعدما تباين بين عديهما كذلك تباين فيضرب أحد
العددين في الآخر تبلغ ستة تضرب في أصلها وهو ثلاثة تبلغ ماذكر (قوله التوافق في أحدهما مع التداخل)
وامثلة التوافق في أحدهما مع التماثل والتوافق والتباين في المستقوي وابن الجاهل راجعها (قوله
وقسيبها) وهما التداخل والتباين اه عش (قوله وتصح من ستو ثلاثين) اذ بين كل من السبام
وعدد الاصناف تباين بين الجديتين والسبين تماثل بينهما وبين الاخوة تباين فيضرب اثنان
عدد أحدهما في الثلاثة عدد الاخوة يبلغ ستة تضرب في ستة اصل المسئلة تبلغ ماذكر اه عش (قوله
وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ست في اثنى عشر اه سم عبارة عش لان وقت رؤس الجدات
اثنان وعدد الزوجات اثنان وعدد الاحام اثنان فالثلاثة اصناف متماثلة يكتفى بأحدها وهو اثنان
وبينها وبين الثلاثة عدد الاخوة تباين فيضرب اثنان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الست في الاثنى عشر
تبلغ ماذكر اه (قول المثل على ذلك) اى اربعة اصناف اه معنى (قوله في غير الولاء) والوصية اما
الولاء الوصية فزيد الكسر فبها على اربعة اصناف اه معنى (قوله ولا تعد فيهم) واما الاثنى عشر
وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على اربعة بلز ما يدل على انه لا يزيد
على صنفين واجيب بان الام تخلفها الجد فبها الجد عدد الزوج تخلفه الزوج فبها الصنف فذان صنفان
فيصان الصنفين السابقين واما الاب فلا يمكن فيه التعدد لان الانكسار لا يزيد على اربعة في صورة
اجتماع ميراث من الذكور والاناات فيكون غير ذاتي غيرهما بالطريق الاولى اه يجزى عن شيخه
العشاوى (قوله والباقي) وهو ستة (قوله جزء سبهما ستة) اى حاصلة من ضرب اثنين مما عدد الزوجتين
وعدد فوق الجدات الاربع المتماثلان في ثلاثة هي عدد وفق الشقيقات الست (قوله تصح من ثمانية
وسبعين) اى من ضرب الست جزء السبهم في اصل المسئلة بهوفا وهو ثلاثة عشر (فروع في المناجاتح)
(قوله لثة) لا موقع له وقوله مفاعلة على وزنها (قوله الازالة) كما في نسخت الشمس الظل إذا أزالته
وحلت محله اه معنى (قوله والنقل) عطف مفاير عش اى كنسخت الكتاب إذا نسلت ما فيه يجزى
(قوله هنا) اى عرف الفرضين (قوله ان يموت الخ) اى ما يرتب على ذلك من الاحمال الآتية من
اطلاق السبب على السبب اه يجزى عبارة السيد عرفه مفاعلة لان المناصهي نفس تصحح مسئلة
يموت فيها احد الورثة قبل القسمة اه (قوله والمعنى القوي) اى كل من المعنيين القويين قوله إذ
المسئلة اجمع قوله ايضاحا فنشر على ترتيب القواعد ان الجاهل عن شيخ الاسلام لازالة او تغيير ما صحت
منه الاولى بموت الثاني او بالمصم الثاني او لانتقال المال من وارث إلى آخر وهي احسن اه (قوله قد
تأخر الخ) اى بدالته بالاسحقا قلنا تباين انما قبل قسمة المال اه عش (قوله من عريص)
لقسم الانكسار على صنفين قليلا (قوله وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ست في اثنى عشر

من له شيء منها أخذه مضروبا في ستة (فروع) في المناجاتح وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا أحسنت ترجمتها برفع كالذى قبلها وهي
لثة مفاعلة من النسخ وهولفة الازالة والظل وشيها ان يمتدح الورثة قبل القسمة ونظن القوي موجود فيه إذ المسئلة الاولى
ذهبت وصار الحكم الثانية مثلا وأيضا قالان عدنا نسخة الايدى وهي من عريص علم البر اثنى (مات من ورثة مات أحدكم قبل
القسمة فان لم يرث الاثنى غير الاثنى - كان اربهم) الا اثنى (مات من ورثة مات أحدكم قبل

بالنظر الحساب (كان الثاني) من سورة الاول (لم يكن قسم) المال (بين الباقيين كما هو قراوات) لغريام (لو بين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الاخوة لاتحاد اسمهم من الاول والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف الباقيين فان في الاول بالثبوت الثاني بالاخوة كما اشر به كلامه وتشبه من اشترط كون جميع الباقيين اربابا كونهم حصة ليس بشرط الارى انهما الوامات عن زوج ابين من غيرهم مات أحد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو حصة فيه مادون الزوج هو ذو فرض في الاول وغيره وارث الثاني في فرض ان الميت الثاني لم يكن ويضع وليع التركة للزوج الباقي للابن (وان لم ينصر ارض في الباقيين) لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركم فيه (او انصر ارضه) فهم (واختلفت قدر الاستحقاق لهم من ٤/٣) الاول والثاني (فصح مسئلة الاول ثم مسئلة الثاني ثم ان اخص نصيب الثاني من مسئلة الاول

على مسئلة ذلك) واضح كزوج واثنين لآب ماتت احداهما عن الاخرى ويترك الاول بينهما من سبعة والثانية من اثنين ونصيب الميتة اثنان من الاول ينقسم على مستثنى (والا) ينقسم (فان كان بينهما مواهقة ضربت في مسئلة في مسئلة الاول) كجدين وثلاث أخوات مفرقات ماتت الاخت لام من اخت لام هي الشقيقة في الاول وام أم هي إحدى الجدتين وعن شقيقتين فالاولى من ستة ونصف من اثني عشر الثانية من ستة صحيح ونصيب الميتة الثانية من الاول اثنان يوافقان مستثنى بالنصف فيضرب نصف مستثنى الاول ثلثا وثلاثين لكل من الجدتين في الاول سهم في ثلاثة ثلاثون للورثة في الثانية سهم في واحد واحد وللأخت للابن في الاول سهمان في ثلاثة ستة

بالنظر المهمة بمعنى الصب عبارة القاموس والعري من القصر ما يصعب استخراج معناه اه (قوله بالنظر الحساب) والاختصار فيه لا لكونه واجبا شرعا اه معنى (قوله اذ هو) اي ارضهم (قوله فانه) اي ارض الباقيين (قوله في الاول الخ) لفظة في هنا في قوله وفي الثاني معنى كاعربها التباين (قوله وهو حصة الخ) وقوله هو ذو فرض الخ كل منهما جملة سالية (قوله المن ارضه) اي الميت الثاني (قوله غيرهم) اي فقط اي اويضعب فقط قوله يشاركم اي اويضعب فالاحوال اربعة خلافا لابن الجمل حيث جعلها حصة (قوله في) اي الارث (قوله نصيب الميتة) اي الثانية (قوله التي بينهما) اي نصيب الثاني ومسئلة اه رشيدى (قوله وام ام) عطف على اخت (قوله وعن شقيقتين) ولم تر ثاني الاول ايعاد قيامها معهما عندما كرك وكان لا تلتعد الثانية نهايت معنى عبارة السد عمر قوله عن شقيقتين تبع في هذا التصوير الفارح الحق وهو على تأمل اذ على هذا التقدير يلزم ان يكون الوارث في الاول من اولاد الام حتما لواحد الهيم لان فرض قيام ما تم تحرق بها تين عند موت الاول فليتام له (قوله ونصف من اثني عشر) من ضرب اثنين عدد الجدتين المتكسر عليهما سهمهما الواحد المان لعدد ما في سبعة اصل المسئلة (قوله نصف مستثنى) وهو ثلاثة قوله في الاول وهي اثنا عشر (قوله والورثة) اي الجدة والورثة (قوله في واحد) وهو في اثنين هانصيب الثاني من الاول (قوله لاي اتي هنا) اي بن نصيب الميتة الثانية من المسئلة الاول بين مسئلة القاتل والتدخل اي لا تصح القاتل ينقسم وقد تقدم وكذا مع تدخل المسئلة في النصب وان كان المكسر هو داخل في المرافعة ابن الجمل وزاد في قوله ان كلها في اكل المسئلة اربعة في الاول (قوله صحا) اي المستثنى اه معنى (قوله جميع المسئلة الخ) شرع على غير تمام الف (قوله ان ثانيا) اي مسئلة الثاني ونصيبه من الاول (قوله الباقيون) اي الام والثلثة اخوة (قوله نصف من ثمانية عشر) من ضرب ثلاثة عدد الاخوة المتكسر عليهم سهمهم خمسة في اصل المسئلة قوله سهم في ثمانية عشر (اي ثمانية عشر اه معنى (قوله واحد في ثلاثة) كذا في النهاية وهذا إجماع لا استخراج نصيب الزوج من تصحيح المسئلة البانية بعد التوصل لا من صحيح المسئلتين في كذا نسخ الذي في الكلام فعمل الصواب المطابق للثبوت للمعنى ثلاث في واحد بثلاثة اه (قوله في واحد) وهو نصيب الميتة من الاول (قوله فاذا مات الخ) راجع المعنى وان الجاء ان رمت العصب والتمس

ثم الجزء السادس من حواشي تحفة ابن حجر وبله الجزء السابع اوله كتاب الوصايا

وللاخت للابن في الاول ستة في ثلاثة ثمانية عشر وفي الثانية سهم في واحد واحد والسقيقتين في الابنة اربعة وفي واحد اربعة (و لا يك بينهما توافق بل تباين ولا ياتي هنا القاتل والتدخل (ضرب كلها فيا بلغ معناه ثم) قل (ومن لستم) من المسئلة (الاول اخذه مضروبا فيما ضرب فيها) وهو جميع المسئلة الثانية أو وقتها (ومن لستم) من البانية اخذه مضروبا في نصيب الباقيين من الاول ان بايا (أو) في (وقه ان كان بين مسئلة ونصيبه وفق) كزوج و ثلاثة بنين وفت مانت البنت عام و ثلاثة اخوة هـ قانون سورة الاول فالاول من ثمانية الثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب المعتمد من الاول سهمان مستثنى بضرب الباقيين في الاول تلزم اتمام عوارده الزوجين الاول سهم في ثمانية عشر ومن البانية واحد في ثمانية عشر الاول سهمان في ثمانية عشر ومن الثالثة سهم واحد وما حقه من اصبر كما لو اذا مات ثالث عمل في مسالة فاعمل في ثمانية عشر

(فهرست الجزء السادس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
(للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى)

صفحة	صفحة
٢٦١ فصل في أحكام الوقف القفية	٢ كتاب النصب
٢٧٢ فصل في أحكام الوقف المعنوية	١٦ فصل في بيان حكم النصب
٢٨٥ فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر	٣١ فصل في اختلاف المالك والفاص
٢٩٥ كتاب الهبة	٤١ فصل فيما يطرأ على المنصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها
٣١٧ كتاب القطة	٥٣ كتاب الشفعة
٣٢٤ فصل في بيان لقط الحيوان وغيره وتعيينها	٦٦ فصل في بيان بدل الشقص
٣٣٧ فصل في تملكها وغرمها وما يتبعهما	٨١ كتاب القراض
٣٤١ كتاب اللقيط	٨٩ فصل في بيان الصيغة
٣٥٠ فصل في الحكم بسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية	١٠٠ فصل في بيان القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والارتداد وحكم اختلافهما
٣٥٦ فصل في بيان حرية اللقيط ورقة واستلحاقه وتوابع لذلك	١٠٦ كتاب المساقاة
٣٦٣ كتاب الجمالة	١١١ فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة ولزوم المساقاة وهرب العامل
٣٨١ كتاب الفرائض	١٢١ كتاب الاجارة
٣٩٥ فصل في بيان القروض التي في القرآن الكريم وذويعها	١٤١ فصل في بقية شروط المنفعة
٤٠٢ فصل في بيان إرث الاولاد وأولاد الابن اجتماعا وافرادا	١٥٥ فصل في موانع لايحوز الاستجار لها
٤٠٣ فصل في كيفية إرث الاصول	١٦٣ فصل فيما يلزم المكركب أو المكركب لمقار او دابة
٤٠٥ فصل في إرث الحواشي	١٧١ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة
٤١٠ فصل في الارث بالولاء	١٨٦ فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة والتخبر في فسدها وعدمها الخ
٤١١ فصل في أحكام الجد مع الاخوة	٢٠١ كتاب لإحياء الموات
٤١٥ فصل في موانع الارث	٢١٦ فصل في بيان حكم منفعة الشارع وغيرهما من النافع المشتركة
٤٢٨ فصل في أصول المسائل وما يصول منها وتوابع لذلك	٢٣٥ كتاب الوقف



236
28
51A